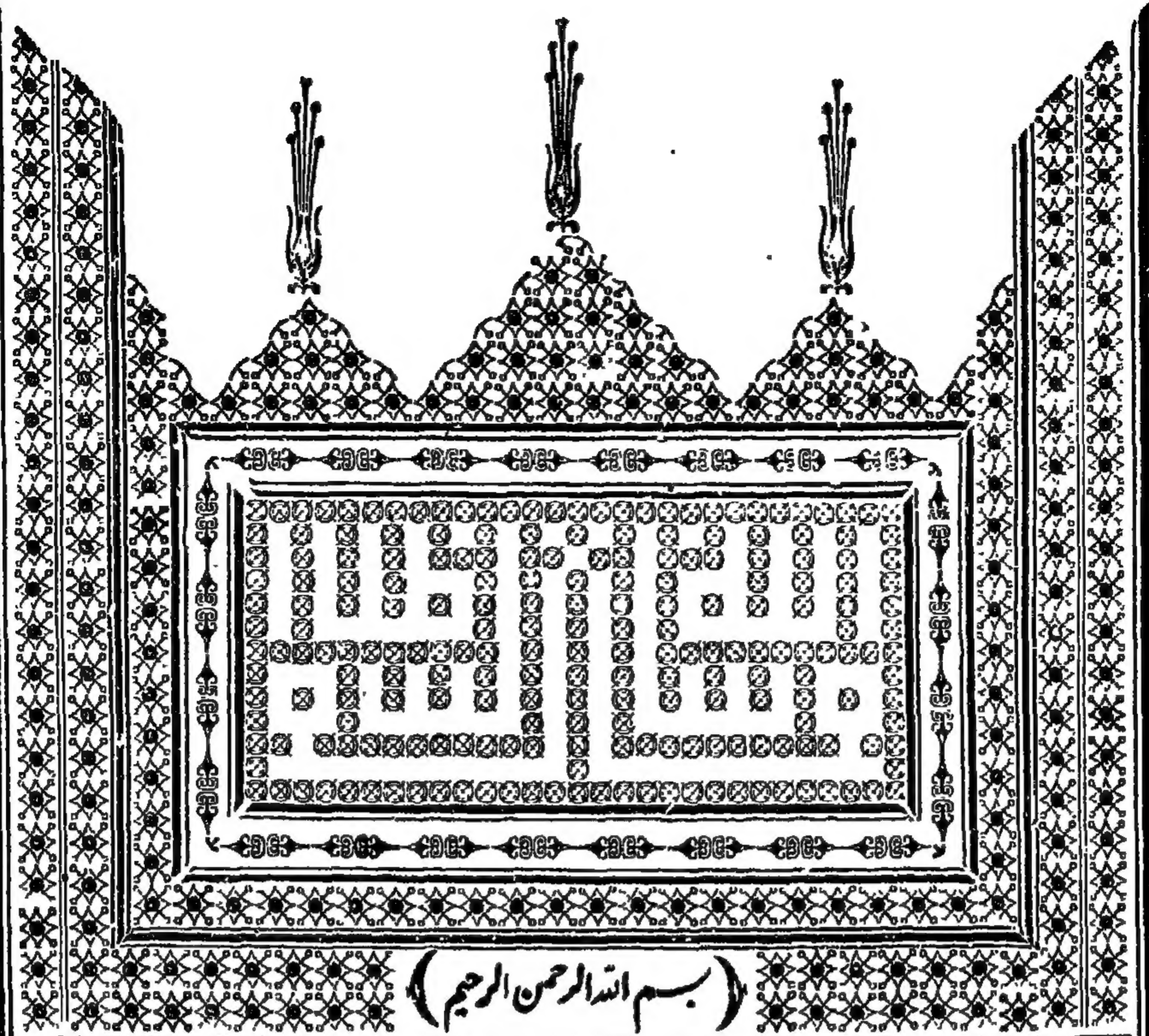


حاشية العالم العلامة الخبر القهامة من هو بكل وصف جميل حرى
مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله
عليه سبحانه ورجاته وأعاد علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية
الامام ابن مالك رجهما
الرحيم المالك
أمين

(الطبعة الثانية)
بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٤٠٢
هجريه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نجا نوحه وتواتر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داء
التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع منته الشافية جداتجرب اليه كالات المحامد غير مخفوضة
وتسكن لديه الآمال جازمة بأن عرا المزيديد واه وثيقة غير منقوضة ونسألك اللهم أن تشرح
صدورنا بنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوي الأفعال الناقصة وتسعدنا
بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل
أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدا
ورسولك المبعوث من خلاصة معتدول باب عدنان الذي أنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين
لا يخلق جديده ولا يعمل تردده على مدى الأزمان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المستغنين
بسنه بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لأعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما أيقن
ذو تميز بان لشانهم التكبير ولشائهم التصغير وما علم ذوادرك بانهم جمع السلامة ومخالفوهم
جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد الخضرى الشافعى عامله
الله باطفاه الخفى وبره الخفى ان شرح العلامة ابن عقيل لالفية الامام ابن مالك رحمه الله
تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكرا تسهولته على الطالب وقرب
مأخذه للراغب ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أو مل
عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص أو ابده رائده وتتم منه مع المتن المقاد
وتين منهم الطالب المراد فيما نعى عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لم نلى بمعاينة هاتيك
الخور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال ان اعراض المؤلفين اغراض لسهام
السنة الحساد وحقائب تصانيفهم معرضة لا يدي النظارة تنهب فوائدها ثم ترميها بالكساد
لا سيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعدجيد من حوسا قد ملا الحسد من أهله جميع الجسد
وقادهم الغرور بحبل من مسد فكأنما عنانهم من قال

ان يسمعوا سب طاروا بها فرحا * منى وما يسمعون من صالح دفنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكروا به * وان ذكروا بسوء عندهم اذنوا
* (او من قال) *

ان يعلموا الخير اخفوه وان علموا * شرا اذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلونك في الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم
مدوم ومهجور والمحب برأيه معزز ومنصور الا انى أعود فأقول عدم المساواة بذلك أخرى
والتأليف ربما انتفع به فأجرى اصاحبه أجرا وأتعلل بقول البدر الدماميني هب ان كلابا في
مطاوعة الهوى مقدوره والتهب حسدا ليطغى نور البدر ويأبى الله الا ان يتم نوره هل هي
الامحة أهذا الحاسد من حيث لا يشعر وفعله ظن انها تطوى بجيل الذكر فاذا هي له تنشر
شعر واذا اراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال هذا الخاطر يقوى ويتردد ويتطرق تارة ويقتيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن
من فضله بالتسديد الى سواء الطريق فقلت بفضل الله ما كنت ترجيت وأنى جمعه فوق ما كنت
له تصديت فجاءت بعون الله ماشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى
ومع ذلك لست أبرئها من كل عيب ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه
لبس أو ريب كيف وان الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه
وحسن غمطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول
عبي جهول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض افضاله أستمد وأسأل الله
سبحانه وتعالى ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنات النعيم وان
يتفتح بهم من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسئول على الدوام
وأحق من يرجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب
من كتب هنا لكن نريد ان نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة واستجلا بالمراد بركتها فنقول
ونبرأ الى الله من القوة والحول اعلم ان البسملة مصدر قياسى لبسمل كدخرج دخرجة اذا قال
بسم الله على ما فى الصحاح وغيره واذا كتبت على ما فى تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو
الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول
لعلاقة الزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النحت وهو ان يختصر من كلمتين فاكثرة كلمة
واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الاخذ من
كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب
الحروف ولذا عتد ما وقع للشهاب الخفاجى في شفاء الغليل من تطبيق بتقديم الباء على اللام اذا
قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طلبق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسى كما صرح
به الشمنى ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعنا اذا قال السلام عليكم
وحول بتقديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليل وهليل
هيلة اذا قال لا اله الا الله وهليل للالحاق بدخرج ومنه فى القرآن واذا القبور بعثرت قال
الزنجشبرى هو منحوت من بعث واثراى بعث موتاهما واثرت رايها ومن المولد الفذلكة من قولهم
فذلك العدد كذا وكذا والبلكة التى أخذها الزنجشبرى من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى
بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكة

قيل ومن المولد بسمله لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد
 أثبتنا كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة
 لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فباحبذا ذلك الحديث المبسمل
 وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء
 مفردة ورجه الله رح ومنوع هم والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه
 السلام هم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان كثرت منه الاعاجم ثم ان الباء
 أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير
 البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء
 وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك في نحو رجوع بنحفي حسين مما
 مثله بابه بل هي مجرد الملازمة لانهم اجمعونه المقام تحمل على الملازمة التبركية فتقديرهم أبداً
 متبرك كما ليس بينا المتعلق بالباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملازمة فان لها أحوالاً شتى فان
 قلت التبرك في بسملة الا كل ونحوه عائد للنعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصاً وقليل
 البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بان المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال
 ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقدير الاحمال لان
 الاعراب المحلى للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرايين على الكامة لاختلافهما باللفظ والتقدير
 والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير اسم الله مبدوء به أو يبدأ به بداءة قوية أي بحسن نية
 وإخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيذ كما ذكره الرضى والا كان عبثاً
 لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أي غير التأكيذ ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى
 تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره الكوفيون فعلاً كابدأ فبسم ظرف لغو
 متعلق به قال في المغنى وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ووجه بقله المحذوف لانه عليه
 كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً كما في آية
 اقرأ باسم ربك وحديث باسم ربك وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجملة عليه مضارعة
 تقدير بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمراري وهو أنسب بالمقام من الدوام المقادير الاسمية
 قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس مجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في
 رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على
 حقيقته ولم يطلب شيئاً في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر
 بل مخبر عما هو متلبس به من البدء بالبسملة أو فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا
 يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلاً مؤخر اخصاً أي
 مناسباً لما بدئ بالبسملة اما الفعل فلما امر واما تأخيرها فلاهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان
 تقديم المعمول قديف بده ويكون اسمه تعالى مقدماً ذكره كالتقدم مسماه وجوداً ولا يرد تقديم
 الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالمبدئية فهي من تمة ذكره على الوجه
 المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لأجنبي وبهذا سندفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتغالها
 على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشي الكشاف
 على ان هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بياء واحدة كما لا يخفى وأما كونه خاصاً فلرعاية
 حق خصوصية المقام ولا شعار ما بعد البسملة به فان قلت اذا جرح مثلاً اذ ذكر البسملة يريد التمين
 بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا ما يؤيد تقديره عاماً

كأبد أفالجواب كما في الشهاب على البيضاوي أن هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن إلى معنى
 آخر كما به عليه علماء البديع وقدره البصريون أسما كابتدأ في لكن الأولى تقديره خاصا ومؤخرا
 لما مر وهو أما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به وإن كان يمنع أعمال المصدر محذوفاً ومؤخرا
 لأن محله في غير الظرف لتوسعه فيهم فيه على التحقيق نحو فلما بلغ معه السعي مع أنه يمكن جعله من
 حذف العامل لأعمال المحذوف والخبر محذوف والأصل تألّف في بسم الله الرحمن الرحيم حاصل وأما
 خبر المحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به والأصل تألّف في حاصل بسم الله الرحمن الرحيم
 وإنما كان هذا مستقراً دون الأول لأن المستقر هو ما متعلقه عام أي بمعنى الكون والحصول
 المطلق ولا يكون إلا واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلي كلا
 الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان إلا أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الأول
 كقول الكوفيين لأنه خاص ولو قدر من مادة الابتداء ما مر فيكون لغواً ولك أن تجعل المتعلق
 اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنابادى قراراً مما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المنعولية
 بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ما سيأتي تحقيقه في
 الابتداء * (تنبيه) * ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فإن
 الجمهور كما في الشهاب على البيضاوي على أن الظرف مستقر مع باء المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة
 لأن مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الظرف
 وجوز الرضى وغيره اللغوية على الأول أيضاً وينبغي حملهما على ما قاله الليث إذا قصد بياء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحباً للمجرور هازن من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فاستقر في
 موضع الحال وإن قصد مشاركته فيه فلهو ويدينه اشتراكه في سرجه فعل على الاحتمال الأول
 يكون المعنى مصطحباً بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء على الثاني يكون مشرباً أيضاً بخلاف
 نحوعت بالعمامة فإنه لا يحتمل اللغوية وكذا ما نحن فيه أذلم يقصد إيقاع التأليف ونحوه على
 اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر
 ذلك في سهولة القارئ عند الشافعي إذ القصد إيقاع القراءة عليها فهي مشاركة في العامل فيكون
 الظرف فيها لغواً فتدبر وعلى كونه مستقراً في جعله متعلقاً بالفعل مسامحة لأنه متعلق بحال من
 فاعله هي قيدته فهو متعلق معنوي لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركاً لا يخرج عنه الاستقرار لأن
 خصوصها بحسب المقام والقرينة والألفاظها ملتبساً كما مر وقد ذكر الدماميني أن نحو زيد على
 الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لأن خصوصه ليس الأمن القرينة لأصلي بقى
 أن محذوفات القرآن كتعلق البسملة لا يصح كونها قرآناً لأن ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها
 ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع أن معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه إلى كلام البشر وهو نقص
 والجواب كما في الشهاب أن معناها ما يدل عليه انظر الكتاب التزاماً للزومها في متعارف اللسان
 فهي من المعاني القرآنية المرادة تعالى وأما ألفاظها فليست قرآناً لأنها معدومة لاقتضاء
 البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة فاحفظه فإنه من مقصورات الخيام
 اه ثم أن أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم إليها حقيقية لامية للاستغراق أن أريد كل اسم
 من أسمائه تعالى أو الجنس أن أريد جنس أسمائه تعالى أي الجنس في ضمن بعض الأفراد لا من
 حيث هو إذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو ولاء عهد أن أريد اسم مخصوص قال الشنوائى
 والاستغراق هنا أولى وإن قلنا بأولوية الجنس في الجدلان المقصود هنا التبرك بذكر أفراد الأسم
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعد الأفراد بخلاف الجنس والمقصود هناك إثبات

اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها غيره لما اخص به الجنس لتحقيقه في ذلك الفرد اه فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فرد فلهما متلازمان فلا مرجح له قلت يرجح كونه الا افراد غير مضبوطة لعدم تناسلها فجعل اختصاص الجنس دلالة عليها أنسب من العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أراد من الجلالة انتظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم اما من قبيل الاستخدام بان يرجع الضمير المستتر فيهما إليها بمعنى الذات أو مجاز عقلي من اسناد ما للمدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله مباغته في التعظيم والادب كقولهم سلام على محمدك العالي أو حضرتك الشريفه أي عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أو وجه يمتنع منها بحر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع ولان في الاتباع بعد القطع رجوعا إلى الشيء بعد الانصراف عنه فنع لذلك للاعتراض الجملة بين الصفة والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعتا مبنيا على انه صفة مشبهة أما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البديل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بحرف منعهوته على الصحيح وعلى الثاني بعامل مقدر لما تقرّر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا لسؤال مقصوده التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حاله من الجلالة وان كانت الجملة بعد المعارف أحوالا لان الحالية تقيد بتقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف وحاصل صور البسملة ان تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الطرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بخبره أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهين أو يضرب الحاصل وهو أحد وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لمعانى الباء من الاستعانة أو المصاحبة أو التعدي أو غيرها فاقام الله سبحانه وتعالى أعلم * (فائدة) * قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذ كوا المضطرين لانه يسرع لهم ثم تنفيس الكرب وفتح أبواب القرب وقال ابن عربي من داوم على ذكره لا يشقى أبدا وانما اختيار هذا الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها للطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والاخرة بجاه سيد المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسملة المقدر بنحو أو أف والاف عند السكاكي فقط لا كتنائه بخالفة التعبير مقتضى الظاهر اذ كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال وأتى بحملة الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله في كتاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين حسانه اذ انجهول مرغوب عنه وقد قيل ولم يصف الطبيب دواءه للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يأتى كد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يسهل الرضا خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه بمعنى

قال محمد

المضارع بقرينة قوله وأستعين المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى استعين الله في
 اظهار الحقية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبّه القول المستقبل بالماضي والجامع اما مطلق الحصول
 لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج أو تحققه نظر الما قوى عنده من تحقق
 وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو استعارة مصدرية تبعية أو
 مجاز مرسل تبعي علاقته الاول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولحي وصفه على
 فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع ان قياس المضموم في الاول ماسيأتي في قوله وفعل أولى وفعل
 بفعل وفي الثاني قوله فعولة فعالة لفعل ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال كخاف ولا
 بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانيه ساكنا بالاصالة لتلايلتي سا كان في نحو ضربت
 وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا
 نحو خفت ونمت مع انه واوى كقلت ايشار التبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم
 لاختلاف الهيئتها وذلك غير ممكن في قلت لان قافه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه
 يقول كينصر نقلت ضمة الواو الى ما قبلها الثقيل عليها وان كان ما قبلها ساكنا للزومها ولم تثقل على
 نحو دولو لتغيرها بالعوامل مع ان الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب
 الا الجمل كقلت جاء زيدا ومفردا في معناها كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصد لفظه نحو يقال له
 ابراهيم أو مفردا مسماه لفظ كقلت كلمة أي لفظ رجل مثلا وقال الامير في حواشي الشذور
 الاسهل ان يقال القول انما توجه للفظ بجملة كان أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ
 فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان النسبة واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظا توجه للدال
 أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلا أو اللفظ
 المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت
 اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه ولذلك كان كلاما
 تاما كما سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منظوما به
 والله أعلم (قوله محمد) هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد بن جلال الدين بن عبد الله بن مالك
 نسب لجدته لشهرته بالطائفة الشافعية مذهب الجبائي منشأ نسبة الى جبان بفتح الجيم وشد
 المشاة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكى ضمهما الدمشقي اقامة و وفاة لا تثني
 عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة وسمائة وهو ابن خمس
 وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية وغيرها مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل
 الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو
 كذا أو كذا قد اخلصتها من ذمتي فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا ان ممن
 أخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم ويقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا
 ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي علي الشافعي
 بضعة عشر يوما ونقل التبريزي في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد
 منه قال الدماميني ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث
 الكلام كتاب بديع في بابيه والتوضيح في اعراب اشياء من مشكلات البخاري ابان فيه عن اطلاع
 واسع وقصيدة الطائفة في الفرق بين الضاد والطاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد وتظم رجزا في
 النجوعظيم الفائدة تستعمله المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالقوائد النجوية والمقاصد النجوية

ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلات ذلك الكتاب وتكميلا وانه
لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه في بعض الابواب يتصرعن معتاده ويترك ما ارتهن
في ابراده فسبحان المنقرب بالكمال قال الدماميني وقد قرط سعد الدين بن العربي الصوفي رحمه الله
تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * الهسه ولنشر العلم أهله
أملى كتابه يسمي الفوائد * يزل مفيد الذي لب تأمله
وكل فائدة في النحوي يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظيره

فطن الصلاح الصفدي ان هذا تقر يظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه فقد ح في التورية في كتابه
المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة
ولو لا ذلك لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزه ذلك الكتاب اه
(قوله هو ابن مالك) جله معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركه في اسمه وتجويز كونها
استئنافا بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محذوفها نصب وقيل نعت
تابع له بتقدير تسكيره فحلها رفع وقيل نعت مقطوع فتراجع للجمال والاستئناف لكن رد هذا
بأن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بأنه
يكفي التعين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الاشعوني في النعت اذا كان النعت مدح أو ذم أو
ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه
مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أجدر بي) قال المغرب وتبعه أكثر الحواشي كان
مقتضى الظاهر ان يقول بحمد بالغيبة لكنه التفت منها الى التسكيم تفننا فأبطله الصبان بأن هذا
حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه
وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشعوني من جعل الجمله مقول القول لكنه لا يرد على المغرب لانه
جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر
فاللائق الجمل عليه دون الاول اظهر وبطلانه والظاهر ان هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة في
كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنوي القول فتدبر واختار الجمله المضارعية لاشعارها
بالجهد المستمر أي اشعارها السامع بان التسكيم سيحمله مرة بعد أخرى على الاستقرار فيفيد
أنه تعالى أهل لأن يجدد جهده دائما وذلك جهد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الجهد والمجود عليه
وهو التريسة المأخوذة من رب لتعليقه الجدية فكأن تربيته لنا بانواع النعم لا تزال تتجدد كذلك
فجده بحمد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان
أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد
أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال المغرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية
والميم الشقوية والذال اللسانية في ثنائيه على رب البرية كيلا يخلو محل عن ذلك بالكلمة اه
(قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح اسم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون
حامدا مريتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لانه أعلى أو ان طرحه بالنسبة
للعامل أي ان عامله مطروح ليس عاملا في البديل أو باعتبار حكم العامل أي أن الحكم المفاد
بالعامل لم يقصده الا البديل فلا ينافي قصد المبدل منه شيء آخر كعود الضمير في نحو أكلت
الرغيف ثلثه ولا يخفى ان هذا لا ينفع هنا لانه يوجب الاعتراض لا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما
قاله الدماميني أن البديل مستقل بنفسه لا تتم له تبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل

هو ابن مالك
أجدر بي الله خير مالك

تفضيل من الخير بالفتح مصدر خاير بخير خيرا اذا صار خيرا بشد الباء أى متدببا بالخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفته همزته تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا لأعنى لما نقله الدماميني عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا الممدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الجديد بعض الصفات ولا بدلالا لقله بداية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور ان جعل بدلا ثانيا من رب لمنعهم تعدد البدل أو من الله لمنعهم البدل من البدل فى غير بدل البدل لما فيه من التهاافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البدل فلا يمنع ابداله من البدل وفى البيت الجناس التام اللفظى والخطى ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد فى مالك العلم وقدر سمع فى المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفته كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثانى لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرة كالمعلم ولا يرد حذفها خطا من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثمانى سنة متبعة قال الاشمونى وجعله أجدر بى الخ محلها نصب بالقول والجل بعدها معطوفة عليها أى فكل جملة فى محل نصب وقال السندوبى أجدر بى الى آخر الكتاب فى محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافى لامكان جعل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكى فكل جملة مقول مستقل والثانى بالعكس فمجموع الجمل مقول افاده الصبان والثانى ملحظ من الغز بقوله

حاجيتكم معشر جمع نبلا * المعربين مفردا وجملا

ما ألف بيت غير شرط نصبت * بوند منهار قيم للعبلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أجدر كما فى الاشمونى أى أجدر بى حال كونى ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أى مقسدين بالخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الاية بالنسبة للعلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تنافى الحالية وفيه أن المطلوب ايجاد الصلاة بالفعل لانية ايجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أجدر بلسانى وأصلى بقلبي فهى مقارنة تحقيقية فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها بى ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه فى قوة جملة انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الا ان يجعل على تقدير القول أى أجدر بى حال كونى قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أى أجدر بى حال كونى أصلى أى أخبر باني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح ان المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار انه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقى فى أعلى الدرجات ونواردا أنواع الكمالات وما من كمال الا عند الله أعظم منه لكن الأدب ان لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وارتفاعه هو بثوابها اذا المنة صلى الله عليه وسلم علينا لانا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية بآية الذين آمنوا صلوأ عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبى) اشهر ان المهموز من النبى وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشد من السبوة وهى الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما فاعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من

مصليا على النبى

النسب يسكون الموحد وهو الارتضاع كما في القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف
المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فاصله نبي واجتمعت الواو والياء الخ
(قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخلوص من الكدر والمراد هنا
المختار قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف
* طانا افتعال رد اثر مطبق * وقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى
تفسيرهم بطلق الاتباع أي أمة الاجابة عموما لا بقاربة فقط لئلا يلزمه اهمال الصب ولا
بالاتقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله
عليه وسلم وهم أهل بيته وآقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لآل
في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه
بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السنين والتناء للطلب وعلى هذا فهو
وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان أريد بالاتباع أمة الدعوة فتأمل هذا والذي
اختاره العلامة الصبان ان تنسر الال في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا
ففي نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على
العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بانوارك وكشفت لهم حجب
أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك
يحمل على الاتباع اه وبني ما اذا كانت العبارة محتمة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف
ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهر ان الاولى جملها
على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين والتناء اما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة
على ما حصل لهم أو زائدان أي الكاملين فالشرف بافتح الشين مفعول به على الاول ومشبه به على
الثاني كالحسن الوجه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف بناء على المرجوح من انه قياسي
أو أنه توسع فيه فاجرى مجرى القياسي لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه بضم الشين جمع شريف
فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذاناً بالعموم أي جميع أنواع
الشرف لكن هذا يمنع ان يراد بالال جميع الامة وكذا ان جعلت آل في الشرف بالفتح للاستغراق
فيقتوت التعميم في مقام الدعاء مع انه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك الا ان يحمل على المبالغة
بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين
الله) أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالة التما عليه تعالى
فاستعار الاعانة للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا
وقدرة العبد كسبابا لتأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما
بالاستعانة المطلوبة كما قيل في اقرار باسم ربك واصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها
فقلب ياء لكسر ما قبلها (قوله في ألفية) أي في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز أو ألف بيت
ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في ألفية بالثنية لان علم الثنية يحذف للنسب وان
التبس بالنسبة للمفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل ان لفظ في استعارة تعمية لمعنى على التي
تتعدى بها الاستعانة على حذف جذوع الخلل وأنه ضمن أستعين معنى فعل يتعدى بنى كارجو
تضميناً نحو يا وهوا شراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة بلفظها
والترجي بتعديتها بنى والاول أولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع انه مختلف في قياسيته

المصطفى * وآله المستكملين
الشرفا * وأستعين الله في ألفية

أو تضمينا بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجيا وهذا مقبوس اتفاقا لأنه من حذف
العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البياني هو عين النحوى وإنما توهم السعدون تبعه
الفرق بينهم من تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه
بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف اهـ وإنما قدرنا أرجودون استخيرا كما في الأشموني
ما أورده عليه ان الاستخارة للمتدو والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أى جل مقاصده لا كلها
ليوافق قوله في آخر الكتاب نظاما على جل المهمات الخ وإنما يصرف ما هنالك الى ما هنما مع أنه
الأولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو الموافق للواقع لتركيب باب القسم والسالكين وغيرهما من
المقاصد أو يقال ما هنما في حيز الرجا للكل وما سياتى اخبار بما تيسر له فلا تنافى وللنحو لغة ستمة
معان التصدي والجهة كنحو نحو البيت والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندى نحو ألف
والقسم كهذا على خمسة أنحاء. والبعض كآلت نحو السمكة وأظهرها وأثرها الأول وللإمام
الداودي للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعها ضمن بيت مفرد كـ

مقاصد النحو بها محويه

قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعنى الصرف تارة وعلى ما يقابلها أخرى ويعرف على الأول بأنه علم
باصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها كالاعلال
والادغام والحذف والابدال وحل تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو
النواسخ وحذف العائد وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد
هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط وإن كان في الأصل يعنى
اثنى عشر علما للغة والصرف والأشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض
والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقتضى وأنشاء الخطب والرسائل
والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقابلات الزمن عن ماضى لتصل ملكة التجارب
والتحرز من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهى نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنه لانها
ثمرته وأما البديع فذيل لا قسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث
يبحث عن أحوالها السابقة وغاياته وفائده التحرز عن الخطا والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله
وشرفه بشرف فائده بوضعه أبو الاسود الدؤلى بامر الامام على كرم الله وجهه وذلك أن
العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبيع كما قال

ولست بنحوى بلول أسانه * ولكن سليقى أقول فاعرب

فلما كثرت الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكة فتولد اللجن والامالة في
غير محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام لابي الاسود منه أبو ابانها باب ان والاضافة
والامالة وقال له ان هذا النحو ثم سمع أبو الاسود رجلا يقول ان الله برى عن المشركين ورسوله
بالجرف وضع باب العطف والبعث ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال
لها أى بنية نجومها فقالت انما أعجب من حسنها فقال قولى ما أحسن السماء واقتضى فالك فوضع
باب التعجب والاستفهام وكان يرجع الامام في ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذ عنه
أبى الاسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل
ثم شيبويه والكسائى ثم صار الناس فريقين يسرى وكوفى وما زالوا يداولونه ويحكمونه وتدوينه
الى الآن فجزاهم الله الجنة (قوله بها محويه) أى فيها من ظرفية المدلول فى الدال لأن الالف اسم
للانفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد هى تلك المعانى أو ان الباء سببية وصله

محوية محذوفة أى محوية لتعاطيها بسببها وأصلها محووية كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع
الياء وادغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة (قوله تقرب الأقصى) فيه مجاز عقلي من الاسناد للسبب
العادي اذا المقرب حقيقة هو الله تعالى والأقصى بمعنى القاصي أى البعيد فافعل التفضيل على غير
بابه كما قاله ابن الناطم ليبدل على تقرب البعيد والابعد بالمطابقة لأن البعيد يطلق على القليل
والكثير وما قيل انه يلزم من تقرب الابد تقرب البعيد رتبته قد يتم بالابد لشدة خنائه دون
البعيد (قوله بلفظ موجز) الباء بمعنى مع كافي الاشعوني لاسببية لان المعهود سبب التقرب هو
البسط لا الابدال لكن قال السيوطي لا بدع في كون الابدال سببا للفهم كما في رأيت عبد الله
وأكرمته دون وأكرم عبد الله ففي السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني
بألفاظ موجزة (قوله وتبسط البذل) أى توسع العطاء بمعنى تكثرت افادة المعاني ففيه استعارة اما
تمثيلية بان تشبها حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسعة عند سماعها بحال الكريمة في كثرة
اعطائه ووفائه بما يعدو يستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكرم للمشبه أو مصرحة
بان تشبها افادتها المعاني ببذل المال والوعد ترشيح أو ممكنة بان تشبها الالفية في النفس بكرم
وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكرم من
انجاز الوعد وأسبق في الذكرا لا لائق جعله هو التخيل سواء جرينا على طريقة السمرقندي من
ان التخيل هو الأقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الأسبق ذكر أو ما سواه ترشيح (قوله بوعد
منجز) أى موفى سر يعاوبين موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدي
الخروج والباء سببية أو بمعنى مع وقيد بالوعد مع ان الاعطاء بدونه أبلغ لان فهم المعاني لا يحصل بمجرد
وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصورها لفاظها فكأنهم التثنية للفهم منها وتوقف الفهم على
الالتفات اليها تعدو وعدا جزائيا فاده سم (قوله وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو
منهما ففيه مجاز عقلي اذا طالب ناظمها بسببها أو بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا
يجاز (قوله رضا) بكسر الراء وسخط بضم فسكون مصدران سماعيان لرضى وسخط كفرح
والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سخط الإشارة الى انه تطلب رضا محض لا يشوبه السخط ولا من
وجه على حد ما يعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل تقتضي أو خبر المحذوف
أو نعت لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مباركة من النعت بالمفرد بعد الجملة وان كان الغالب
العكس ومن يوجب به وان أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع في نحو
يقوم يحجبهم ويحبونه أدلة وقد فاقت هذه الفية ابن معطى لفظا لانها من بحر واحد وتلك من
السربيع والرجز ومعنى لانها أكثر أحكاما منها كما قاله سم وللجلال السيوطي الفية زاد فيها
على هذه كثيرا وقال في أولها فائقة الفية ابن مالك وللأجهر المالكى الفية زاد فيها على
السيوطي وقال فائقة الفية السيوطي فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق)
متعلق بكل من حائز ومستوجب والباء سببية أى بسبب سبقه على في الزمن والافادة وفي تقديم
المعمول إشارة الى انه لم يفضل عليه الا بالسبق وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو أى وهو ملتبس
بسبق ففيه إشارة الى فضيلة السبق ثم أشار الى فضيلة أخرى بقوله حائز تفضيلا توفي ابن معطى سلخ
ذى النعدي سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس وأربع وستون سنة ودفن بقرب الامام
الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) اما مصدر فضله على غيره حكمت له بالفضل أو صيرته
فاضلا والمراد به النضل تنسبه من اطلاق المسبب عن السبب أو مصدر المبني للمجهول أى كونه
منضلا فلا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوز ابن معطى (قوله الجيلا) اما منصوب بنزع

تقرب الأقصى بلفظ موجز
وتبسط البذل بوعد منجز
وتقتضي رضا بغير سخط
فائقة الفية ابن معطى
وهو بسبق حائز تفضيلا
مستوجب ثانى الجيلا

الخافض أي بالجميل أو على أنه صفة ثنائى أو بالنيابة عن المفعول المطلق أى ثنائى الثناء الجميل
 في حذف المصدر وأتاب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلاف الجمهور
 وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله بهيات وافر) أى عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان
 الافصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر التثنية وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه لان هيات وان كان
 جمع قلة لان جمعى السلامة منها عند سيبويه لكنه مسمى بعمل في الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء
 والافصح في الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع
 أمامعارفها فصالحه لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدء الجمعين ثلاثة
 ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى وله) اما متعلقان يقضى بمعنى يحكم ويقدر
 أو بحذف صفة لهيات وأما في درجات فيمتنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة
 الاخرية وهى ليست ظرفا للحكم لانه أنزلى بل محكوم بها ومقدرة وهى نفس الهيات ان جعلت
 في معنى من البيان فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسنة والهيات بغيرها فان قلت يلزم
 على تعلق لى وله يقضى الفصل به بين هيات وصفته وهى في درجات قلت لا يضر لانه ليس أجنبيا
 محض بل هو معمول لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب كما سأتى وخص
 درجات الآخرة بالذكر لانها المسمى عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعدموته انما يتأتى في
 الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا عبداً بنفسه وقال
 تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى رب اغفر لى ولاخى لكن فاته التعميم
 المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما في كتاب الادعية لشيوخ الاسلام وكان يوفى بدو يسلم من
 افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاشموني

والله يقضى بالرضا والرحمة * لى وله ولجميع الامة

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولى التوفيق وبذلك الهداية الى أقوم طريق فوفقنا لما
 تحبه وترضاه وقنا من منك وكرمك كل شئ تتوقاه آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف لكن فيها حذف مضافين أى هذا باب شرح الكلام
 وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حدة فقبضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر
 فرس الرسول والاولى انه اختصر على التدرج بأن حذف المبتدا ثم خبره وهو باب وانيب عنه
 شرح المضاف اليه ثم شرح وانيب عنه الكلام وقبل دفعة لانه أقل عملا قال الكلام على هذا اما
 نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف
 المقصود بالذات وأما المبتدا فقد رعى كل حال لم ينب عنه شئ ويجوز كونها مبتدا حذف خبره أى
 باب الكلام هذا الا تى أو مفعول محذوف أى خذ لاهلك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا
 وما واقعة على الكلمات الثلاث التى يتألف منها الكلام وقد شرحتها بذكر أسمائها وعلاقتها كما
 شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجزوم اعاد لانتظام والضمير فى يتألف عائد للكلام فهو
 صله جرت على غير ما هى له ولم يرد لامن اللبس عند الكوفيين وان أوجب به البصريون مطلقا
 بل قيل محل الخلاف فى ضمير الوصف اما الفعل كما نفا فيجوز فيه عدم الابرار مع أمن اللبس قولا
 واحد الكنى فى الهمع والتصریح ان الفعل كالوصف فى الخلاف المذکور أقاده الصبان (قوله
 كاستقيم) ان جعل من تمة التعريف فهو فى محل رفع صفة ثانية للنظا لمنه لان النعت لا ينعت

والله يقضى بهيات وافر

لى وله فى درجات الآخرة

(الكلام وما يتألف منه)

كلامنا فقط منبذ كاستقيم

مع وجود المنعوت أي لفظ كائن كاستقيم أو في محل نصب اما صفة المفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كناية استقيم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد فائدة كقاعدة استقيم وان جعل مثالا بعد تمام الحذف فهو خبر لمحذوف أي وذلك كاستقيم وعلى كل فالكاف داخل على استقيم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولنا استقيم على ان حذف الجور وادخال الكاف على معه وله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أي الكلمة اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها واعتراض بانه ليس من تقسيم الكل الى جزئياته لان المنقسم وهو الكلم لا يصدق على كل قسم يفرد به بل على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولان تقسيم الكل الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لا تعدم بانعدام بعضها مع انه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما باختصار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي التي تتركب من مجموعها لان جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم توقف عليها المناهية كنعز زيد وظفره أو باختصار الاول والتقسيم اما باعتبار ان الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم انه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرر الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشمونى فكأنه قال واحد الكلم اسم الخ ولا شك ان لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاذاته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان في الكلام تقديرين تأخيرا وحذفا والاصل الكلم واحد كلمة وهي اسم الجملة واحدة كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على ان الكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالتاء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام في بعض تعاليقه الظاهر انه أراد أولا بيان انحصار جميع الكلمات العربية في الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم ما الكلم في العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أي فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الألفاظ الممهدة اه وهذا الوجه أولى لخلاصه عن التسكفات المارة وعما به فتد كبر الضمير في واحد لتأويلها بالذ كور فلا حاجة الى الاستخدام يعود الضمير الى الكلم بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أي بتم إشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن قسميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى الكلم أي جزء ما يصدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألفاظا كما يسمى كلمة كما أعاد سم ويحتمل ان المعنى واحد أي مفرد الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجمعي أما على انه جمع بمعنى الكلمات فقد مر بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الألفاظ المشددة الموقوفة عليها في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى فعل أو اسم فاعل أصل عام حذف ألفه تخفيفا كبر في بارأ وللضرورة أو هو أفعل تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخلاصه عن تمكن الحذف والاخيراً أحسن معنى لفادته ان القول يعم جميعها ومجموعها اذا فعل التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فينتزعه عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كما سيبين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكره لا بتقدير عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ سوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع كما في المسكودى لانه انما

(قوله وهذا الوجه أولى) اختار في التمكن على هذا أن يعرب اسم وما عطف عليه مبتدأ سوغه قصد لفظه والكلم خبره أي لفظ الاسم وما بعده هي الكلم أي الكلمات التي يتألف منها الكلام لا غيرها وفيه نظر فان الكلام لا يتألف من هذه الألفاظ أعني لفظ اسم وما بعده بل مما صدقاتها كما لا يخفى الا ان يقدر مضاف أي هي دوال الكلم الخ فتأمل اه منه (قوله لا التنويع) أي تنويعها الى انها إحدى الكلم والى انها تصديق الكلم اه منه

واسم وفعل ثم حرف الكلم واحد كلمة والقول عم وكلمتها كلام قد يؤم ش الكلام المصطلح عليه عند النحويين

يسوغ ما قصد معناه لا لفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه نائب فاعل في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويعداه من غير سند فاقيل انهم لم يذكروه في المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق عليه انه لفظ مقيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ما سيأتي في قوله فعل ينجلي وجملة قد يوم بمعنى يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو بها الضرورة (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظت الشيء من باب ضرب اذا طرحت منه مطلقا أو من القم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرجي الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالخوف وسمى ذلك لفظا لانه هو امر محي من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر أراده المقبول كالخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يرد عليه ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذا شئ لا يشتمل على نفسه وان أجيب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا الحرف مجموع الصوت وكيفيته وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالسكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دور معي لا سبقي فلا يضر والحق انها بعده وانما الشدة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد حقيقة وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كريد أو بالقوة كالحذوفات من نحو مبتدأ وخبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهي كذلك والافهي محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنواني المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا صوت وله أفراد مقدره وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ حتى ينطق بها وانما غير واعنها باستعارة لفظ المنفصل تصوير المعناها وتدريب المتعلم كما قاله الرضى واما تقسيمها الى مستتر وجو با وجواز فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها حقيق كما قاله الروداني لا مجاز لانهم أجزوا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتو كيدها والعطف عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أبخذ هذا القيد من قوله كاستقيم كما سيصرح به وفيه ما سيأتي والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عدد السامع اياه حسنا بان لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشئيين ايجابا كانت أو سلبا وان كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال خرج عنه لانه و بعضهم أخرجهما به نظر الان بين الجنس وفصله العموم الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والدوال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة والنصب كعرف وهي العلامات المنصوبة كالحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أو ما النصب بضمين فالاصنام (قوله وبعض الكلام) أي بعض ما يصدق عليه الكلام فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من ثلاثة ألفاظ فكثر كما سيأتي (قوله وهو) أي بعض الكلام الذي خرج متركب الخ (قوله الامن اسمين) ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيدان الاسناد نسبة فلا يقوم الا

عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة ويشمل المهمل كدبر والمسبب مثل كعمرو ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج البكامة وبعض الكلام وهو متركب من ثلاث كلمات فكثر ولم يحسن السكوت عليه فحوان قائم زيد ولا يتركب الكلام الا من اسمين

بشيئين مستند ومسنود اليه وهما اما كلمتان أرميا بحري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي تذكر
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة قلها واعتمد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصل في شرح
النظر بان صور تراكيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثاني المنادى فان بانه نسبة
عن أدعو وما بعدهما فله لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلت
زيد قائما فعل وأربعة أسماء كعلت زيد اعمر قائما السادسة جملتان بحالة القسم وجوابه
والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجمله نحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالخصر
اضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله كزيد قائم) اعترض بأن
الوصف مع مر فوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بذات أحد ورد الاول
بان الوصف مع مر فوعه المستتر في حكم المفرد لعدم روزه في تثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
وقائمون فالالف والواو فيه حرفا تثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان
التنوين ليس بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كالف المفاعلة وبإي التصغير والنسب ولذا زاد في
التسهيل قيد الاستقلال في حد الكلمة لاخراج هذه (قوله كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي
مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الاصح اذ لا يخص بل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير
واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه يس بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطعاف كيف
يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حمله على غير الواقع جوابا عما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله
فاستغنى بالمثال الخ) أي فالمثال تتمم للحد وفيه ان المقيد في عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن
السكوت عليه وأما المقيد فائدة ما كغلام زيد فيسمى مفهوما لا مفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما
حرر ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لجرد التمثيل لتمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع انه لم يشذ
عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم من س والمصنف في التسهيل على اشتراطه
ليخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظر الى ان الافادة تستلزمهما اذ ليس لنام مفيد غير
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام بهجورة في
التعاريف فالاولى جعل المثال تيمنا من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناطم لا لما قاله
الشارح وان كان تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لذاته لتخرج جملة
الصلة والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لانه بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغني عنه
المقيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هي مقيدة قال الشاطبي ولا بد من قيد
الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد
يكون قوله كاستقيم اشارة الى هذا القيد اه والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ المتفقان على
ان يقول أحدهما قام والاخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفي بأحدي الكلمتين
لتصريح الاخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة والله أعلم
(قوله ليعلم ان التعريف الخ) رديانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه عليه أيضا في أول مسائل
الفن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع الخلاف فيها أو أن فائدة الاضافة اشارة الى
اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحو فمحط تعليل الشارح قوله لافي
اصطلاح اللغويين وقيل فائدتها اشارة الى انه من مجتهدى النحاة (قوله في اللغة) هي ألفاظ
يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا
لغتان ولغة تميم اه مال ما الاشكف كأن يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة
مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن ان تفسر باستعمال الالفاظ حتى

كزيد قائم أو من فعل واسم كقام
زيد وكقول المصنف استقيم فانه
كلام مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقيم أنت
فاستغنى بالمثال عن ان يقول فائدة
يحسن السكوت عليه فساكنه قال
الكلام هو اللفظ المفيد فائدة
كفائدة استقيم وانما قال المصنف
كلامنا ليعلم ان التعريف انما هو
للكلام في اصطلاح النحويين لافي
اصطلاح اللغويين وهو في اللغة

يكون المعنى في كذا استعمالان واستعمال تميم اهمال ما ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لغى اذا لهج
بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ^{ويكونون معنى قولهم}
كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم
واضع اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن ان
لا يقتصر على أحدهما بل تقصر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى
لا البشر وعرفها الخلق اما بوحى كما روى ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم
لا ولاده فلما افترقوا في البسلا تفرقت اللغات أو بخلق علم ضرورى في اناس بمعنى اللفظ وقيل
بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها
الله اتفاقا وعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم لكل
الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميث ومقتضاه انه يشمل المهمل لكن بخالفه قول المصباح انه
عبارة عن اصوات متتابعة معنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا
بنفسه أى كالخط والاشارة الا ان يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام الخوى فلا ينافي
اختصاصه بالمستعمل واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة
والمجازو يطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم بقوله

قالوا كلامك هند او هي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام في الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للماهية
من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افراديا وان دل على أكثر من اثنين
وفرق بينه وبين واحد بالتاء بأن يتفق في الهيئة والحروف ما عداها كتر وترة أو بالياء كروم
وروى سمي جمعيا والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كختم وتخمة ان الغالب في ضميره التذكير
مرعاة للفظه وفي الجمع التانيث وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية
من حيث هي كما قاله الرضى وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه كاسد وسماء بعضهم أحاديا اذا
علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعي لا افرادى كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره
فحواليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحد منه بالتاء واسم
الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة وأوله واحد لا كذلك مع كونه
ليس من أوزان الجوع كصحب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى
لفظه كما جعلوا ركب اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا الى لفظه والجوع لا ينسب اليها (قوله واحد
كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المسار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها في الثلاثة والخويون
مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كلا ليست اسما ولا فعلا ولا
حرفا انما هو تردد من أيها هي لتعارض الأدلة عنده لا أنها خارجة عنها والاصح انها حرف وترد
لترجى اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كلالها كلمة والجواب كى اذا تلاها قسم نحو كلال والقسم
وللاستفتاح كالا اذا خلت عن ذلك نحو كلال ان الانسان ليطغى انظر المغنى وحواشيه (قوله في
نفسها) خرج به الحرف وفي اما سيبويه في المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها
والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب
البيانين ولذلك أجزوا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ

اسم لكل ما يتكلم به مفيد كان
أو غير مفيد والكلم اسم جنس
واحد كلمة وهي اما اسم أو فعل
أو حرف لانها ان دلت على معنى
في نفسها

فكانت كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور وعند النحاة
(قوله غير مقتزنة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لانه مقتزن به
والمراد غير مقتزنة بأحد الأزمنة وضعاً لا بطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبح وهو الشرب أول
النهار والغروب وهو الشرب آخره والقبيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقتزن بطلق زمن
كالصبح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقتزن وضعاً بأحد الأزمنة على التعيين وكون
المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لأحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل
فيه اللبس ودخل بقولنا وضعاً الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس
من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصله
حقيقة الا في حال اطلاقه واما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج
به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقتنائها به وضعاً ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلقاها التاء
وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء والنقي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من
فعل كاجد لانه لم يقتزن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الاصل فقد انسخ عنه فتدبر (قوله في
غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء
الاستفهام والشرط لان كلامها دل على معنى في غيره وأجاب الرضي بان الموصول والضمير
معناها شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما
للدلالة لهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فعناها
المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم
الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم
تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط
والجزء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع
لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المختار على المهمل ان اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم
يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلام أيضاً وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كما انه
ليس كلاماً ولا كتاباً بل قول مركب أما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقية وكل منهما
كلمة اصطلاحية (قوله بعم الجميع) أي عموماً مطلقاً لانه اللفظ الموضوع مفرداً كان أم لا مفيداً
أم لا فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى
هذا يستتر في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاماً ولا كتاباً ولا كلمة كما لا يسمى قولاً وحديثاً
كان الاول للمصنف أخذ القول جنساً في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان
القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالمشترك المهجور في التعاريف رديان محل
هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله
قد يقصد به الكلام) أي مجازاً مرسلًا عند النحاة واللغويين أيضاً كما صرح به الشنواني على
القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا الجواز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على
المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفة التي لا دواعي لها لانه ذكره تبرعاً تنبيهاً على كثرة في
نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها اللفظ أي بعض ما يسمى
كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء النابئة عن أدعوا وحرف الجواب النابئة عنه
كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجازاً أصلاً وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلم
الخ) فيبينهما العموم والوجهي وأما الكلمة فتبانيهما (قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول

غير مقتزنة بزمن فهي الاسم وان
اقتربت بزمن فهي الفعل وان لم
تدل على معنى في نفسها بل في غيرها
فهي الحرف والكلم ما تركب من
ثلاث كلمات فاكثرك قولك ان قام
زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع
لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى
أخرج المهمل كدبر وقولنا مفرد
أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى
غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله
تعالى ان القول بعم الجميع والمراد
انه يقع على الكلام انه قول ويقع
أيضاً على الكلم والكلمة انه قول
وزعم بعضهم ان الاصل استعماله
في المفرد ثم ذكر المصنف ان الكلمة
قد يقصد بها الكلام كقوله في
لا اله الا الله كلمة الاخلاص

(قوله من اطلاق الجزء) أي
كاطلاق العين على الرينة براء
فوحدة ثم همزة كفتيله أي الرقيب
من ربات القوم بالهمز اذا رقبته
خفصة أو براء فهمزة مكسورة
فخفصة مشددة وهو من يجلس على
مكان عال لينظر القوم اه منه

وقد يجتمع الكلام والكلم في
الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثال
اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام
لا فادته معنى يحسن السكون
عليه وكلم لانه مركب من ثلاث
كلمات ومثال انفرد الكلم ان قام
زيد ومثال انفرد الكلام زيد قائم

ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بحصل
وللاسم خبر او عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى التميز بالحاصل بالجر الخ كأن للاسم
أو الحاصل للاسم كأن بالجر وفيه ما تقدم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان
الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنامعها كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوزوه
الكوفيون والزمخشري اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولاً بليغاً بناء على تعليق فى
بليغاً أو ان تميز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللأسم متعلق به أو عكسه
أى التميز بالجر حصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيه ما تقدم معمول المصدر عليه ويسمى
كونه ظرفاً وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا
فرعه لكن جازها للضرورة مع توسعهم فى الظروف على ان الاصح جوازها مطلقاً لان المنع فى
الخبر لئلا يوهى كون المبتدأ فاعلاً وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم
المعمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو أجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب
الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت تضر به للفصل المذكور كما سأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع
ذلك الآن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبياً محضاً لعمدة فى
الخبر مع ان الفعل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الامع تاخر الاجنبى والمعمول عن العامل لامع
تقدمهما فاقابل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى
بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أولها وثانيها اذبقى منها الاضافة
وعود الضمير اليه كعوده على آل الموصولة فى أقبل المتقى ربه والجمع والتصغير وابدال اسم صريح
منه نحو كيف أنت أصح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كنزال الموافق للفظ حذام
الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض وحيث فانها بمعنى الزمن الماضى والمسقبل والمكان
وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا
يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافقته فى شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له
فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراؤه وانعكاسه الاغنى عن جواز التعريف بالاعم أو الاخص
فان قلت سأتى ان الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسماً فقد يلزم من عدمها العدم
فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت
العلامات كلها كانت مساوية للازمها وهو العلم والمألوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان
وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها
الجر) عرفوه على ان الاعراب لفظى بالكسرة التى يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله
ما ينوب عنها الا بذكره ودور لاخذ المعرف فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه
جزء من التعريف فلو حذف ما ضراً وهو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بانه تغير مخصوص علامته
الكسرة وما ناب عنها (قوله بالجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف
لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل
للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللمعة ولم يذ كر الشارح هذين
لندرتهم ما قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدرف ذكر الحرف شامل
له الا أن يراعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول المبنيات وعن
وعلى والكاف الاسميات اذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر
نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كعجبت من أن قت فيوقع المبتدأ فى الخطا والجر وان
كان كذلك فى نحو يوم يتقع لكنه ليس ظاهراً فى الفعل حتى يوقع فى الخطا بخلاف الحرف

(ص) بالجر والتنوين والنداء وال
ومستدل للاسم تميز حصل
ش ذكر المصنف فى هذا البيت
علامات الاسم فنها الجرو هو يشمل
الجر بالحرف والاضافة والتبعية
نحو مررت بغلام زيد القاضل
فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور
بالاضافة والقاضل مجرور بالتبعية
وهو أشمل من قول غيره مجرور بالجر
لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة
ولا الجر بالتبعية

وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحل فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين) استشكل عدم علامة بأن معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم إذ لا يعرف كونه للتمكين مثلاً إلا إذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بأن المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر توت أي صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحاً إلى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلاً لا خطأ ووقفاً فهو من إطلاق المصدر ما على آله لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفاً أغن أو على المفعول نخرج بالساكنة النون الأولى من ضيقن وأما الثانية فتتوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفاً وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة وقوله وصل ليسان الواقع كما قاله يس وبلا خطأ الخ تنوين الترغم والغالى الآتيان في الشرح لثبوتهم ما خطأ وقتنا وحذفهما وصل وانما يطلق عليهما التنوين مجازاً للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب لانه يثبت في الخط ألفاً لا نوناً قول المنق ثبوت النون بنفسها لا مع بدالها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو لئسما لانها ترسم ألفاً عند الكوفيين فتكون كتوين المنصوب سواء أجيب بان هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابته أو نوافهى خارجة بقيد لا خطأ كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقاً ومن يراعى مذهب الكوفيين يزيد قيد غير تو كيد لآخر اجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج به ما يخرج بما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكين والامكانية لدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق للاسماء المعربة) أي المنصرف معرفة كانت أو منكرة ولذا مثل برجل رداعلى من جعله للتذكير لبقائه مع زوال التذكير اذا سمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكيناً لكون الاسم منصرفاً وتذكير الكونه منكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التذكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم به واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماعي فاسمع منونا وغير ممنون كصوممه وحيل جازفيه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أنجب وويها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير ممنون كزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيسويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو منكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وتاء من يدين وان لم يكن مؤنثاً ولا سالماً (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يرد أن مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدرفه وقائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا ينون مفردة كبراهيمون والدليل على انه للمقابلة لا للتذكير ثبوته في المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو مسمى به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجتمع مع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلية فلا يعتبر الاجتماع المذكر كما ان من يمنع الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجزم بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافته بياناً ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضاً عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافاً لا لا خفش لبقاء

ومنها التنوين وهو أقسام تنوين التمكين وهو اللاحق للاسماء المعربة كزيد ورجل الجمع المؤنث السالم نحو مسلمات والآنحو وجوار وغواش وسيأتي حكمهما * وتنوين التذكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو ممررت بسيسويه وسيسويه آخر * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كسالمين * وتنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام عوض عن جله وهو الذي يلحق اذ عوضاً عن جله تكون بعدها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضاً عنه

افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة لذليل كقوله

نحن الالى فاجمع جـ و * عك ثم وجههم الينا

أى الالى عرقوا بالشجاعة وإقيام التنوين مقامها فكأنهم اذ كورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو
الشبه الوضعي وإضافة حين اليها من إضافة الأعم للاخص كشجر أرا الوفا للدمايين لأن الحين
مطلق زمن واذ من مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أى ولبعض قال
في التصريح والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها اهـ ويمكن الجمع
بأنه للتمكن لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على
السفينة والشمس لجريهما في البحر والنلك وعلى نعمة الله لجريهما على عباده وعلى فتية النساء كما
في القاموس أى لجريهما في حاجتهما مثلاً فهي في الأصل صفة ثم جرت مجرى الأسماء وغلبت في الآخر
وظاهر القاموس إطلاقها على المرأة وإن كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فتخصيصها بالامة
عرف طارئ منشؤه حديث لا يقل أحدكم عبدي ولا أمتي فإن العبد والامة لله وليقل غلامى
وجارىتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما) أى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا
كأمثل أو مفردا كاعيم تصغيرا عى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كأد جـ
وأبظر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيديه والجمهور والراجح بناءه على تقديم
الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالأصل جوارى
واعيمى بتنوين الصرف حذف ضمة الرفع وكسرة الجر لنقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين
ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الأول ووزن الفعل في الثاني تقدير الآن الياء لحذفها العلة كالنابتة
ولذا يقدر عليها الأعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزال ما نهى عنها وهو
التنوين فعوضوا عنها تنويناً لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناءه على تقديم منع الصرف فأصله
جوارى بلا تنوين حذف الضمة لنقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنابتها عن ثقل ثم الياء للتخفيف
وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جزمه بالفتحة على الأول كهذا لانه لا يمنع الابدال الاعلال
ومذهب المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء
لالتقاء الساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للاخفش وهو أنه تنوين صرف لزال
صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كامان وسلام وعلى هذا قراءة قوله الجوار يضم الراء (قوله
رفعوا جـ) وأما النصب فيظهر على الياء لخطئه (قوله يلحق القوافي) أى في لغة تميم وقيس بدلا عن
حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الجرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان في الآخر الى
انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف عله) أى التى أطلقت عن السكون فتحركت وامتد
بها الصوت بسبب حرف عله يقع في آخرها (قوله أقلى اللوم) قائله جري وأقلى بكسر اللام أمر
للمؤنثة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة
وضم التاء أى أن نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد الخ أو بكسر التاء أى أن أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى ولقد أصاب مقول القول
والشاهد في العتاب وأصاب إذا أصلهما العتاب وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على
الثاني لكونه هو القافية مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين
في العروض (قوله لترك الترغم) أى لأن هذه النون قطعت مسد الصوت بالروى الذى هو الترغم
فتسميتها بذلك على حذف مضاف وقيل لأن الترغم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفاً أغن وليس
الترغم خصوص المسد المذكور (قوله أرف الترحل الخ) ساقط في نسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير

وقسم يكون عوضا عن اسم وهو
اللاحق لكل عوضا عما تضاف اليه
نحو كل قائم أى كل انسان قائم
حذف انسان وأنى بالتنوين عوضا
عنه وقسم يكون عوضا عن
حرف وهو اللاحق لجوار ونحوها
ونحوهما رفعاً وجراً ونحوهما
جوار ومررت بجوار حذف الياء
وأنى بالتنوين عوضا عنها وتنوين
الترغم وهو الذى يلحق القوافي
المطلقة بحرف عله كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتاب

وقولى ان أصبت لقد أصاب

ففى بالتنوين بدلا من الالف لترك

الترغم وكقوله

أرف الترحل غيران ركنا

لماتزل برحالتنا وكان قدن

بالنابغة لنبغه بالشعر بفتة بعد تعذره عليه وارزق بالزاي والذاء وروي أفد بالقاف والدال المهملة
وكلاهما ما بوزن فهم وبعني قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التي يسار
عليها واحد هاراحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصباح وقيل واحد ركوبة كما مر ولما نافية
وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مستكن الرجل ومنزله
ولعل المراد به الخيم التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها
مخدوف أي وكانت قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابا لم تذهب مع
عزمنا عليه والشاهد في قدن حيث أبدت النون من الياء إذا أصل قدى بكسر الدال واشباعها
للروي وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالي) من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة
الحسد لأنه زائد على الوزن في آخر البيت لترنم بالنون أو ليؤذن بالوقف إذا الشعر المسكن آخره
للوزن لا يدري فيه أوقف أم واصل فهو كلخرم بمجتمين وهو زيادة أربعة أحرف فأقل في
أوله (قوله المقيدة) أي التي يكون روي أحرفا صحيحا ساكنا (قوله وقائم الاعماق الخ) قاله رؤبة بن
العجاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقتن * أي ورب مكان قائم الاعماق أي مظلم
النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخواوي
الخالى والمخترق بفتح الزاء الطريق الواسع لان الماري يخترقه ومشتبه الاعلام أي مختلط العلامات
ولماع الخفقتن أي شديدا لعان البرق من قوايسم خفق البرق خفقا وخبر مجرور ورب مخدوف أي
قطعه مثلا كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخل النون بعد القاف
الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصا من السكونين قال في التصريح المشهور كسر ما قبله
كصه ويومئذ واختار ابن الجاحب الفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح
وسمعت بعض العصر بين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف
ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد ان يخص هذا الخلاف بالمبنى أصالة كالحرف اما الاسم والفعل
المعربان فيجوز ان يما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم في البيت الآخر فتأمل (قوله وظاهر
كلام المصنف الخ) قد علمت ان تسميتهما تنويننا جزا فلا تشملهما عبارة لان الشيء اذا أطلق انما
ينصرف لحقيقته وبقي من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع الصرف
للعلية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لكساية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين مالا
ينصرف والمنادي المفرد في الشعر والتناسب كقراءة سلاسل وأغلا لا وللشدوذ في هؤلاء وجعل
ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله في التناسب لكن
خالقه الدمايني وجعلها أقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيقن
كثيرة اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زرد * رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وما همزا للشاذ وقوله زدتكمله ولا يبعد انه إشارة للتناسب
فتدبر (قوله يختص به) الباء داخل على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه
الاربعة لا توجد في غيره (قوله فيكونان في الاسم) ذكر الشارح مثال الترتم في الثلاثة والغالي في
الاسم ومثاله في الفعل كقوله

أحارب بن عمرو كاني خرن * ويعدو على المرء ما ياترن

وفي الحرف قالت بنات العم ياسلي وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

والتنوين الغالي وأثبتته الاخفش
وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله
* وقائم الاعماق حاوي المخترقن *
وظاهر كلام المصنف ان التنوين
كله من خواص الاسم وليس كذلك
بل الذي يختص به الاسم انما هو
تنوين التمكين والتشكيل والمقابلة
والعوض وأما تنوين الترتم والغالي
فيكونان في الاسم والفعل والحرف

ونظمها العلامة الامير مع الإشارة
لامثالها بقوله

مكن بزيدوايه نكرته كذا

قابل بجمع لتأنيث وقد سلما

عوض جوارا ذرغم بطلقه

غال انن أو بصرف الشعر ما حرما

كذا نداء بتنوين يكامطر

والحكي ما شدتلك العشر قافتها

اه من هامش نسخة المؤلف

واستعمل مسند مكان الاسناد له
(ص) بتافعلت وأنت ويا فاعلي
ونون أقبلان فعل ينجلي
(ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل
يتأخر عن الاسم والحرف بتاء فعلت
والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة
للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة
للمخاطب نحو تباركت والمكسورة
للمخاطبة نحو فعلت ويمتاز أيضا
بتاء أنت والمراد بها تاء التانيث
السكنة نحو نعمت وبنت
فاحترزنا بالسكينة عن اللاحقة
للأسماء فإنها تكون متحركة
بحركة الأعراب نحو هذه مسلمة
ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن
اللاحقة للحرف نحو لات وربت
وتمت وأما تسكينها مع ربو ثم فقليل
نحو ربت وتمت ويمتاز أيضا بيا
فاعلي والمراد بها تاء الفاعلة وتلحق
فعل الأمر نحو اضربي والفعل
المضارع نحو تضرين ولا تلحق
الماضي وانما قال المصنف ويا
فاعلي ولم يقل ياء الضمير لان هذه
تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص
بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمني
وفي الاسم نحو غلام وفي الحرف
نحو اني بخلاف ياء فاعلي فان المراد
بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي
لا تكون الا في فعل ومما يميزه
الفعل نون أقبلان والمراد بها نون
التوكيد خفيفة كانت نحو قوله
تعالى لنسفعا أو ثقيله نحو قوله
انخرجنك يا شعيب فمعنى البيت
ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء
التانيث الساكنة وياء الفاعلة
ونون التوكيد

الاقيس وبالألف واللام نظرا لزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادى وأل في
كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل
مسند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلتها وهي الياء اعتمادا على التوقيف كما قاله
ابن الناطم ولم يجعل للاسم صلتها لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازع فيه لان المصنف لا يراه في
المعمول المتوسط كالمقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية
الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هي مسند الياء ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه
مصدرا لانه من أقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدرا وزمانه ومكانه بلنظ
مفعوله وإذا أجبت في قوله تعالى رب أنزلني منزلا مباركا كون منزلا مفعولا مطاوعا وحالا أو ظرفا
(قوله بتافعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوما بألف يجوز قصره ومده اجماعا كما في
الهمع لكن يتعين هنا قصر تال للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره
وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أي وتاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع
انهما نوعان متباينان الا أن يجعل من استعمال المشترك وهو تاني معنيه أفاده ابن قاسم وفعل
مسند خبره ينجلي وبما يتعلق به وقدم معمول الخبر الزعل على المبتدأ للضرورة على ما مر قال
الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كقمة خبر من جرادة وفيه ان العلامات لا تميز الا ما في
الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا
به هذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المميز هو الافراد لان الحكم على
شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الاخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ بخلاف قرة خير من
جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه
نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المصنف بجمعه المسوغ كونه قسيما للمعرفة أعني الاسم والحرف
فقوله للمعرفة بيان للواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم مما يأتي وقبل المسوغ خروجه مخرج
الجواب لمن قال افعل ينجلي بشيء أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي
لا خصوص المنتهية مثلا فسيب مجاز مرسل أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت واردة لازمه وهو
الفاعل فكأنه قال بتاء الفاعل وكذا قوله ياء فاعلي ونون أقبلان والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل
على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتاً ونقياً لا الفاعل اللغوي وهو من أوجد الفعل لئلا يخرج
تاء نحو مت وما ضربت ولا الاصطلاح لئلا يخرج تاء كان واخواتها ويلزم الدور بأخذه في
تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ما ضربت الا
أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليها ما مجموع انت لا التاء وحدها أو ان فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة
الهمزة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء الساكنين وقالتا تينا طائعين
بفتحها للالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا
ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بانها التانيث اللفظ والمراد هنا تانيث الفاعل (قوله ياء
الفاعلة) أي ولومع المضارع لا خصوص الأمر كما مر وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان
كلام من هات وتعال فعلا أمر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف الياء والالف كإرم واخش (قوله
نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد * (تنبيه) * بقي مما ذكره من علامات
الفعل لم الآتية ومثاليها في الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء
المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعل التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن

فلاح في معنيته النواصب ولو وأحرف المضارعة اه نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ
 لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الراجح من خروجها
 عن الظرفية اما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتعلق بحذف هو الخبر كما
 سيتضح في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلا منها غير
 الآخرين ورد بانه على حذف مضافين أي سوى قابل علاماته ما فقيهه اشارة الى ان علامة
 الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تهيئ لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل
 مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجمله وبدأ بالمضارع
 لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني بالماضي للاتفاق على نشأته وختم بالامر
 للاختلاف في وجوده فانه عند السكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحذوف
 أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه
 لا يوافقه في المصدر وحكاة القراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هناك فاعمال السناد التوجيه وهو
 اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد وترك شديده للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق
 يشابه اذ ارآه حذفته ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضي الافعال) أي الماضي منها مفعول
 مقدم لمزأمر من مازة عيزه بكاهه يبيع به معنى ميزه وبالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذي كرى أي التاء
 المتقدمة بنوعها استعمالا للمشتراك في معنيته لا للجنس لئلا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم)
 بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا علمه بشد اللام وبالتون متعلق به وفعل الامر
 مفعوله وأمر نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم لان أداة الشرط لا يليها الا النعل والمراد به الامر
 اللغوي وهو الطلب فلا دور في جمعه له علامة فعل الامر الاصطلاحي وجواب الشرط محذوف
 وجوبا أي فسمه بالتون لا جوازا كما قيل لما نص عليه في المعنى انه يجب حذف الجواب ان تقدم
 على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أي مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانا ان شاء
 الله لمهتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن
 جعل هو اسم جوابا حذف فآؤه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان
 اقترن ما بعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوفا والا كان خبرا والجواب
 محذوفا كما هنا فأفاده الحذف وغيره قال الصبيان والمتجه كما في المعنى ان الخبر في الحالة الاولى هو
 مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة
 وقد جوز صاحب المعنى في قول ابن معطي * اللفظ ان يفد هو الكلام * أن يكون هو الكلام
 جوابا حذف فآؤه للضرورة وجعله الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبرا والجواب محذوفا
 فكذا يجوز مثله هنا ولا سمو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطي تلزمه الضرورة على كل حال اذ
 جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة حذف
 الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا ومعنى كما سيأتي فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارا لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطراري فاقاله
 الحنفى هو المتعين فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوي وهو الطلب لا فعل
 الامر لئلا ينافي الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف أي ودال الامر أي الدال عليه بنفسه
 فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى الحدث أي حلول أو بمعنى
 المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف أي قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم
 المكان لا يعمل لان الطرف تكفيه راتحة الفعل والتون خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل

(ص) سواهما الحرف كهل وفي ولم
 فعل مضارع يلي لم كيشم
 وماضي الافعال بالتانوسم
 بالتون فعل الامر ان أمر فهم
 والامر ان لم يك للتون محل

فيه هو اسم مخصوص وحيل
(ش) يشير الى أن الحرف يمتاز عن
الاسم والفعل بخلافه من علامات
الاسماء ومن علامات الافعال ثم
مثل بهل وفي ولم منها على ان
الحرف ينقسم الى قسمين مختص
وغير مختص فاشار بهل الى غير
المختص وهو الذي يدخل على
الاسماء والافعال نحو هل زيد
قام وهل قام زيد وأشار بهل الى
المختص وهو قسمان مختص بالاسماء
ككني فنحو زيد في الدار ومختص
بالافعال كأم نحو لم يقيم زيد ثم شرع
يبين ان الفعل ينقسم الى ماض
ومضارع وأمر فجعل علامة
المضارع صحة دخول لم عليه
كقولك في يشم لم يشم وفي يضرب
لم يضرب واليه أشار بقوله فعل
مضارع يلي لم كيشم ثم أشار الى
ما يميز الفعل الماضي بقوله وماضي
الافعال بالتاء أي ماضي ماض
الافعال بالتاء والمراد به التاء الفاعل
وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما
لا يدخل الاعلى ماضى اللفظ نحو
تباركت يا ذا الجلال والاكرام
ونعمت المرأة هند وبنت المرأة
دعد ثم ذكر في بقية البيت ان
علامة فعل الامر قبول نون
التوكيد والدلالة على الامر بصيغته
نحو اضربن واخرجن فان دلت
الكلمة على أمر ولم تقبل نون
التوكيد فهي اسم فعل والى ذلك
أشار بقوله

والامر ان لم يك للنون محل

فيه هو اسم مخصوص وحيل
فصه وحيل اسمان وان دل على
الامر لعدم قبولهما نون التوكيد
فلا يقال صهن ولا حيلان

محل مصدرا (قوله مخصوصه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان اسمية ما ذكر معلومة من التنوين
(قوله وحيل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين ومنوثة وكلام الناظم يحتمل الاولين
وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون (قوله بخلافه من علامات)
أي من قبول شيء منها فعلامته عدم القبول ولا يرد أن العدم لا يصلح علامة للوجود كما صرح جوابه
لانه في العدم المطلق وهذا قيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له حروفا لا يوجب
الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها الفاظا معينة وهذا التعريف لما
يسمى كلمة بقرينة ان الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجدة وان كانت لا تقبل العلامات لانها
لا تسمى كلمة في الاصطلاح بقي ان يقال ان أريد بالعلامات التي لا يقبلها الحرف التسع المذكورة
هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألقاظ لا تقبلها ولا ليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك
وان أريد المذكورة هنا وغيرها كان فيه حواله على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون
تعريفها بالاعم وأجازته المتقدمون لافادته التميز في بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع
وسمى بالاعتماد على التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يع
قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض يقبلان الاسناد اليهما بمرادفهما
وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه
ونزال تقبلها ما بمرادفها وهو المصدر بناء على ان مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناه بناء
على ان مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل
لكونها بمعنى قد كما هي في هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على
الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان
معسولا لفعل مضمر بل لا بد من معانقتها لفظا عند سيبويه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا
رأيت به وبالاولى هل زيدا رأيت بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حينها تسلت عنه ذاهلة
والاحت إلى سابق الالفه ولم ترض الأبعانقة لفظا واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر
فأجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبها تين التاءين رد على من زعم من البصريين
حرفية ليس جلا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى جلا على لعل وبالثانية
رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلا بدخول الجار عليهما في نحو ما هي بنعم الولد
لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي بولد مقول فيه نعم الولد كما
سأني في باب (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه إشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من
ان تاء الفاعل تنفرد في تبارك كاء التأنيث في نعم وبئس لكن في الجبائي على الآجرومية انه يقال
تباركت أسماء الله ورد المصريح له بأن اللفظة لا تثبت بالقياس يرد بان القياس نقل اسم المعنى الى
معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها افاده الصبان قلت والله
أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه البليغ الذي لا يليق بغيره تعالى فنع التاء لامتناع
التأنيث في جانبه تعالى ولما لاحظ الجبائي ان ذلك التنزيه يكون لاسمائيه وصفاته أيضا أجازها
باعتبار الجملة فتأمل فانه نقيض جدا وبه يرد ما في التصريح (قوله فان دلت الكلمة الخ) مثله ان
دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كونه وافي أي أتوجع وأنضجر وان
دلت على الماضي ولم تقبل التاء لانها فهي اسم فعل ماض كهيات وشستان أي بعدوا فترق فان لم
تقبلها العارض فلا يضرك على التعجب والاستثناء وحيد في المدح لعروض ذلك من استعمالها
كالا مثال التي لا تغير قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن من الذي غير محمل * قاسم كهيئات ووي وحيل

أي وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال غير محمل لهذه العلامات قاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح ويانه ان كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علماء عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الأفعال ان وضع لها وضعاً قصدياً باسماء آخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الأفعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها باسماء الأفعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة على طلب السكون بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من سكت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كذا حققه التفقازاني في حواشي الكشف والله أعلم

وان كانت صه بمعنى اسكت وحيل بمعنى أقبل فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحيل (ص)

(المعرب والمبني)

والاسم منه معرب ومبني
لشبهه من الحروف مدني
(ش) يشير الى ان الاسم ينقسم الى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف والثاني المبني وهو ما أشبه الحرف وهو المعنى بقوله

(المعرب والمبني)

أي من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعله أمر ومضي بنينا الخ استطراداً فقد تعسف وأل فيهم ما اسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتهما بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلهما مترجمة أما بعده فهي معرفة لأنسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمنعول المطلق وآخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهم ما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خالياً عن الأعراب وقدمهما على الأعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالأعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الأعراب وغير قابل توجهه الى معرفته فبين أولاً القابل ثم المقبول أفاده سم والأعراب لغة له معان كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحاً ما سياتي في المتن ويطلق أيضاً على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدماميني على المعنى وغيره ومنه قولهم اعراب جائز وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضاً لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق به مطابقة لها سجيئة أفاده الاسير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب خبره أو هي جار ومجرور وخبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبني أي ومنه مبني فاعرابه كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناطم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة خلافاً لمن توهمه لان قوله ومبني ليس معطوفاً على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أي بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حدقهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان يقال وبعضه الآخر مبني كما قدره الاشمونى ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خصياً لان اعرابه مقدور وقول ابن عصفوران الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة لا مكان جملة على ان المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الاعداد المسروقة انها

معربة حكماً أي قابلية له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها
 وذهب الناظم إلى بناء الشبه بها الآن بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وكذا
 الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة إما أن جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلاً فليست
 من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف أو مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها
 مفرداً نحو ص أو موازن مقدر كهم موازن قاييل يقدر أعرابه لحكايته قبل العلمية أو يعرب
 لفظاً في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو الم يتعين فيه الأول كذا في البيضاوي
 وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أي بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شيء من خواص
 الأسماء فلا يقتضي البناء لضعفه كما عربت أي مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته
 بلزومها الإضافة لفظاً أو تقدير الأبعاض الموصولة كما سيأتي وإنما ثبت لدن مع لزومها الإضافة
 لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها إما المفرد أو جملة فخرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على
 المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الأنباري إنما عربت أي تنبيهها على أن أصل المبنى الأعراب
 كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهها على أن أصله التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند
 المصنف) أي كما يفيد قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب الأسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار
 وعليه ابن جني والزجاجي وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل ونحو حذام لشبه
 شبه الفعل وهو نزال والمنادي لوقوعه موقع الضمير واسم للتركيب إذ كل هذه ترجع لشبه
 الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن وكسب لافانه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية
 للتركيب كما سيأتي أو بواسطة كحذام فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعد لا وتعريفاً وقيل
 لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكلنا دى فانه أشبه ضمير أدعوك
 أفراداً وتعريفاً وخطاباً وهو مشبه لفظاً ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء
 المنادي لتضمنه معنى كاف الخطاب فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الإضافة لمبنى وهي
 ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة
 سبع وسبعين وثلاثمائة كما في المزهر (قوله في شبه الحرف) أي مشابهة وقوله أو ما تضمن معناه أي
 معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف الخاص على العام أو المغايران خص
 الشبه الأول بعامد المعنوي فأوتويعية فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ
 بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله سيبويه) هو امام النحو واسمه
 عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويهرا تحته وإضافة العجم مقابلة لقب بذلك لأنه كان
 يشتم منه رائحة التفاح أو لشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينفى على الثلاثين
 أو الأربعين (قوله كالشبه الوضعي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل يعني
 الناظم وردبانه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمى بياض ضرب مثلاً أعربت
 مع همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب أو رب فلو أوجب الشبه الوضعي
 البناء كانت هذه الباء أولى به وردبان المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمى
 به ولو كان حرفاً نحو يا كعن لشرعها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضعي دون اللفظي وإن كان هو
 الأنسب بمقابله المعنوي (قوله في اسمي جئتنا) بإضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يرد
 إن التاء وإن جئتنا بمنزلة الزاي من زيد لا اسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا
 المستعمل في معناد ولا حاجة إلى تقدير قولك جئتنا لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبروا الإضافة على
 معنى من وإن لم يصح الأخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه

لشبهه من الحروف مدني أي شبه
 مقرب من الحروف فعلة البناء
 منحصرة عند المصنف في شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رحمه الله
 وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد
 هذا البيت وهذا قريب من
 مذهب أبي على الفارسي رحمه الله
 حيث جعل البناء منحصراً في شبه
 الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص
 سيبويه رحمه الله على أن علة البناء
 كلها ترجع إلى شبه الحرف ومن
 ذكره ابن أبي الربيع (ص)
 كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا
 والمعنوي في ستي وفي هنا

وكناية عن الفعل بلا

تأثر وكافتقار أصلا

(ش) ذكر في هذين البيتين وجوه
شبه الاسم بالحرف في أربعة
مواضع فالأول شبهه له في الوضع
كان يكون الاسم موضوعا على
حرف واحد كالتاء في ضربت أو
على حرفين كما في أكرمنا وإلى ذلك
أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء
من جئتنا اسم لأنه فاعل وهو مبني
لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه
على حرف واحد وكذلك ناسم
لأنها مقعول به وهو مبني لشبهه
بالحرف في الوضع في كونه على
حرفين والثاني شبهه له في المعنى
وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا
موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير
موجود فمثال الأول متى فأنها مبنية
لشبهها بالحرف في المعنى فأنها
تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم
وللشرط نحو متى تقوم أقم وفي الحالتين
هي مشبهة لحرف موجود لأنها في
الاستفهام كالمهزة وفي الشرط
كان ومثال الثاني هنا فأنها مبنية
لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع
فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معني
من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف
يدل عليها كما وضعوا للتني ما وللنهي
لا وللتني ليت وللتبرجى لعسل ونحو
ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها
في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه
له في الكناية عن الفعل وعدم
التأثر بالعامل وذلك كاسماء الأفعال
نحو دراك زيد فدراك مبني لشبهه
بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه
غيره كما أن الحرف كذلك واحتترز
بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل
وهو متأثر بالعامل نحو ضرب يزيذا

جنس المضاف كإب ساج كما قاله الروداني والظاهر كونها بمعنى في (قوله وكناية) أي وكشبه نيابة
أي فيها كما يفيد عطفه على كالتشبيه الوضعي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا تأثر نعت نيابة أي
كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا بمعنى غير نقل أعرابها لما بعد عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر
مضاف إليه وجره مقدرا لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الأعراب
بحسب الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابة عن الفعل مع عدم قبوله الأعراب بحسب وضعه
لا بحسب لفظه لأن ذلك متأخر عن البناء لا سببه ويعني عن هذا القيد في إخراج المصدر الآتي
جعل ألف أصلا للتشبيه لأن نيابة المصدر عارضة في بعض التراكيب لأصلية كاسم الفعل (قوله
في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفين فجاء فإزاء فعله خلاف الأصل وأصل
وضع الاسم ثلاثة فأكثر فأنقص فقد شبه الحرف في وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب
الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة كعل أو خمسة كمكن لأن هذا
الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا لعدم احتياجه إليه بخلاف المضارع أعرب لشبه
الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الأعراب كما سيأتي وأيضا هو أضعف أقسام الكلمة
أذ ليس مقصود الذات بل ربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه
على اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متحليا بأشرف الخلال فلما تشبه
بالدون انحط عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف
لشدة تبعاعده ما بينه وبين الحرف في قوى الخطاطبه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه
وان كان نوعا آخر لكنه أقرب إليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معانيهما فالشبه الواحد به
لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار إليه بنا
أمام صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب كع بناء على أنها ثنائية لأصلها معي
وكقد الاسم على لغة أعرابها وان كان الغالب بناءها فإطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله
أبو إسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سبيبة
(قوله شبهه في المعنى) أي بان يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة
على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في إقادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ في نظم
الكلام وقد اختصارا كتضمن الطرف معنى في والتميز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي
البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين فان هذه هي
معاني الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي
وطا لما خضت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن بناء لدن له لالتها على الملاصقة
والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصائغ
أن ما التجببية كذلك لأنه لم يوضع للتجيب حرف إلا أن الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الأول
أن آل العهدية حرف موضوع للإشارة إلى معهود ذهني لأن الكلام في الإشارة الحسية باليد
ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة
لتضمنها معنى آل (قوله في الكناية عن الفعل) هذا هو التشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم
عاملا غير معمول كالخرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائما وفي المفعول أن كان متعديا
كمثاله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الأولى أن يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي إذا كان
مستعملا في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ورج في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد صدق لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي تقال عند طلب
 النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل
 نصب بافعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ماعلة
 البناء على هذين قلت يرجع لما في النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر
 وحل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجملة كما في شرح الكافية نفخ نوح وسبحان وعند
 وكلا وكلتا لزم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء
 الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لا فتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها
 عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاصل ولم تبين عندية لفظه أو ذكره لان اللفظ المسمى
 كالنائب وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبين عند وكل ونحوهما مما لزم
 الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر ان علة بنائها شبيهها بأحرف الجواب في
 الاستغناء عنها بعد ما أوشبها بالحرف في الجود حيث تلتزم الظرفية أو شبيهها بالافتقار الى الجملة
 على إطلاقه وقوله اللازم تفسير بقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان
 افتقارها اليها عارض لا يلزم في غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا إذا وحيث فانها
 لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم تعارض اضافتها شبه الحرف لان
 الاضافة للجملة كالاضافة اذهي في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ومر
 في التنوين خلاف الاخفش في اذ (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو ما قام مقامها كالوصف
 المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
 بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي
 متفرقة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعي في أكثرها وحل الباقي
 عليه كما في التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها
 للافتقار وأسماء الافعال للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الالهائي أي كون الاسم
 لاعمالا ولا معمولا كالحروف المهملة ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم هو
 ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلا وذكر في التسهيل من وجوه بناء
 المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها بوجه من الوجوه كالحرف ولهذا الشبه
 بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف حين
 ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعدهما نوعا واحدا
 في سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص ما هو وهذا كله بناء
 أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنادي واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها
 والمركب العددي وشأؤه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التأنيث
 والعلم المختوم بويه تغليب العجز الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب واما الجائز فن
 أسبابه ما سيأتي في الاضافة من اضافة الاسم المبهم الى مبنى والطرف الى الجملة وعد بعضهم منها
 الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف ومثلها
 عن وعلى وقد الاسميات (قوله ومعرب الاسماء الخ) بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف
 بالمبنى لحصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه آخر المعرب لان علمته عدمية رديان
 السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني عليه كما سيأتي وهو
 وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايقين عموما وجهيا اه ويرد عليه ما هو

فانه نائب مناب اضرب وليس عيني
 لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل
 المحذوف بخلاف درالك فانه وان
 كان نائبا عن أدرك لكنه ليس
 متأثرا بالعامل وحاصل ما ذكره
 المصنف أن المصدر الموضوع
 موضع الفعل وأسماء الافعال
 اشتركا في النيابة مناب الفعل
 لكن المصدر متأثر بالعامل فاعرب
 لعدم مشابهته الحرف وأسماء
 الافعال غير متأثرة بالعامل فبنيت
 لمسابتها الحرف في أنها نائبة عن
 الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي
 ذكره المصنف مبني على أن أسماء
 الافعال لا محل لها من الاعراب
 والمسئلة خلافية وسند كذلك في
 باب أسماء الافعال ان شاء الله تعالى
 والرابع شبه الحرف في الافتقار
 اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار
 أصلا وذلك كالاسماء الموصولة
 نحو الذي فانها مفتقرة في سائر
 أحوالها الى الصلة فاشبهت
 الحرف في ملازمته الافتقار فبنيت
 وحاصل البيتين أن البناء يكون في
 ستة أبواب المضمرات وأسماء
 الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء
 الاشارة وأسماء الافعال والاسماء
 الموصولة (ص)

ومعرب الاسماء

عن الورداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة جملة عليه والجل لا يصح هنا
الاختلافهما افرادا وجعا الا ان يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولا مكان جعل ال
جنسية فتبطل معنى الجمع واما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد
سما) ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد ان التعريف يشمل الحرف اذا لشيء لا يشبهه نفسه
وانما صرح به هذا مع انقضاءه من تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء
في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهرا لاعراب ومقدرة (قوله من شبه الحرف) أي من شبه
الحرف الشبيه المعهود وهو المدنى بأن لم يعارضه شيء من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها
(قوله خلاف المبني) أي ضده لان الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين قد يجتمعان كالقيام والبياض
بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالقاء وهي الصواب (قوله ست لغات الخ) واللفظ
الثاني بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور ككتفى وهو الذي في المتن وأوصلها بعضهم
الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمة واسم سمة كذا سما * سماء بتثنية لاول كلها

(قوله الى ممكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائد التمكن بالتنوين وهو من ممكن
الثلاثي لان الفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجزور لا غير وألف
بنيا للاطلاق لان ضميره بخنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل
مضى فهو اما باق على جزم بعد حذف المضاف المماثل للمذكور أو مرفوع باقامته مقامه
أو بجعله بمعنى ماض فالف بنيا للتثنية وهو مصدر مضى فاصله مضى كعمود لعمد أبادت الواوياء
وأنذمت وكسر ما قبلها للمناسبة (قوله وأعربا) أي العرب أي نطقوا به معربا أو النحاة أي
حكموا باعرابه (قوله ان عريا) هو هنا كفرح بمعنى خلا وبأنى كغزايغز وبمعنى نزل كقوله
* واني لتعروني لذكر الكهزة * (قوله نون اثاث) أولى من نون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل
والمراد الموضوع لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله

يمرون بالدهنا خفا فاعيا بهم * ويرجعن من دارين بجرا الخقائب

(قوله كبير عن) خبر المحذوف أي وهي كنون ير عن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله
ومن قتن مفعوله والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير
كقولك لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كما هو وأصله يرو عن كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم
حذفت الالتقاء ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله فالاصل في الافعال البناء) وانما
اعرب المضارع لشبهه الاسم في ان كلا منهما ما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست
فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيد أو على الفعل كالنهي عن
كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهم ما في نحو لا تعن بالحقا وتندح عمر أو لما كان الاسم
لا يغنى عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه
كان يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجور وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة
مادح عمرو فكان اعرابه قرعا بطريق الجل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في علة اعرابه ورد
ماعداه لكنه عورض بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضا نحو ما صام زيد واعتكف يجتعل
ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة
الاعراب توارد المعاني لاعرب هذا أيضا وأجيب بأنه نادر ولك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف
تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك

ما قد سما

من شبه الحرف كارض وسما
(ش) يريد ان المعرب خلاف المبني
وقد تقدم ان المبني ما أشبه
الحرف فالمعرب ما لم يشبه الحرف
وينقسم الى صحيح وهو ما ليس آخره
حرف علة كارض والى معتل وهو
ما آخره حرف علة كسما وسما
لغة في الاسم وفيه ست لغات اسم
بضم الهمزة وكسرها وسم بضم
السين وكسرها أيضا وسم بضم
السين وكسرها وينقسم المعرب
أيضا الى ممكن أمكن وهو
المنصرف كزيد وعمر والى ممكن
غير أمكن وهو غير المنصرف نحو
أحمد ومساجد ومصابيح فغير
الممكن هو المبني والممكن هو
المعرب وهو قسمان ممكن أمكن
ومتسكن غير أمكن (ص)

وفعل أمر ومضى بنيا

وأعربا ومضارع ان عريا

من نون تو كيد مباشر ومن

نون اثاث كبير عن من قتن

(ش) لما فرغ من بيان المعرب

والمبني من الاسماء شرع في بيان

المعرب والمبني من الافعال ومذهب

البصريين أن الاعراب أصل في

الاسماء وفرع في الافعال فالاصل

في الافعال البناء عندهم

المضارع لانها لا تنزع وجوده بغير الاعراب كما هو جلي فتدبرو بعدد القواعد في هذه الاحكام
 السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لانه تمتل هذا البحث والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون
 الخ) أي لتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالأصالة ورد بأنه يغني عن اعراب المضارع
 وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العج) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له (قوله أصل في الافعال)
 أي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت ان سبب اعرابها تواردا المعاني قبل
 انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول باصالة الاعراب
 وفرعيته لم يتطرق فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت اصالتها وفرعيته فأتى منها على أصله
 لا يستل عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبني على الفتح) لا يستل عن بناءه لانه الأصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبني وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصله وخبرها
 وحالا وشرطا والأصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا يردان الواقع كذلك هو الجمله لان الفعل هو
 المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خنتها ثقل النعل وظاهر اطلاق الشارح انه مبني على الفتح
 حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح
 ففتح الاول مقدر لنا نسبة الواو واما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية وبنائه مقدر على الحرف
 المحذوف اذا أصله غزوا وقضوا قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت اللام كنين
 وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل لامه ألف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثاني فقد رقت
 لكراهة نوالى أربع حركات في الثلاثي وبعض النجاسي كأنطلقت مع انه ككلمة واحدة وحل
 الرباعي والسداسي وبعض النجاسي كتعظمت عايه وانما حل الكثير على القليل لان فيه دفع
 المحذور بخلاف عكسه واعتراض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالي ولم يذكر هو ولو كانت تأو في
 تقدير الاتصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا غنى عنه ولو جوب في نحو قلنسوة
 قلب الواو ياء والضمية كسرة رفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون
 لتمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحلت التاء ونون النسوة على نا
 لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه لخفف
 فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف لسبق البناء عليه بخلاف
 نحو غلامي في الجرفان كسر لمناسبة الياء لالاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر
 (قوله وهو مبني عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر
 ملقوظ كضرب أو مقدر كردوا ضرب الرجل أو حذف نون في الافعال الخمسة أو حرف علة في
 المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤ كدوا أمر الاناث
 حيث يبينان كضارعهما على الفتح والسكون لاجل النونين صحيحين كانا أو معتلين لا على ما يجزم
 به المضارع لا مكان أن يقدر بناءوهما على سكون أو حذف منعه تلك النون ولا يقال المضارع
 معهما مبني لا معرب لانه ثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد أو يقال لو كان معربا ولو
 قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المانع بهما لم يعد فتدبر * (قائدة) * قد يحذف حرف
 العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو وامن الوأي كالوعد لفظا ومعنى وأصله
 أو أي حذف واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو يوتى لوقوعها بين عدوتها بالياء
 والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقي منه
 حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل القاء واللام وقد جمعها المصنف مبينا
 كيفية اسنادها الواحد المذكور ثم المنى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

ودهب الكوفيون الى ان الاعراب
 أصل في الاسماء وفي الافعال والاول
 هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن
 العج في البسيط أن بعض النحويين
 ذهب الى أن الاعراب أصل في
 الافعال وفرع في الاسماء والمبني
 من الافعال ضربان أحدهما
 ما اتفق على بناءه وهو الماضي وهو
 مبني على الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم يتصل به وارجع فيضم أو تاء
 ضمير رفع متحرك فيبني على السكون
 نحو ضربت والثاني ما اختلف
 في بناءه والراجح انه مبني وهو فعل
 الأمر نحو واضرب وهو مبني عند
 البصريين

اننى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه قى قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت فى خبر * ش الثوب ويك شياه شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
وان همولم يروا راي أقول لهم * ر الراى ويك رياه روه رى رين
وان همولم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
وان أمرت بواى للسحب فقل * ا من تحب اياه أوه اى اين
وان أردت الوفى وهو القصور فقل * ن يا خليلي نياه نوه نى نين
وان أبى ان ينى بالعهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين
وقل لسا كن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا ر فيفتح فى جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدية
الا ن فلازم لانه بمعنى تأن فالهاء فى ياهاء المصدر لا المفْعول به واذا وقع قبل سا كن صحيح جاز
تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير يازيد بكسر اللام
أصله قل افعلأمر من القول والواى وهذا الغز الدما مبنى بقوله من مجز والرجز

أقول يا اسماء قو * لى ثم يازيد قل وذلك جلتان والسا فى ثلاث جمل

أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الواى والباقي من هذه حركة اللام من قل كما قال
بعضهم فى أى لنظي يا فتاة المله * حركة قامت مقام الجملة

وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حازر أجزاء الكلام

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أى مجزوم بلام الأمر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع
المجزوم بها حذف اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى
بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (قوله هو المضارع) تقدم عليه اعرابه فلا تغفل (قوله والفعل
مبنى معها) أى ان اتصلت به وباشرته لفظاً كما مثله أو تقديره كقوله

لاتهين التقدير غلث ان * تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله لاتهين بالنون الحقيقية حذف اللسا كنين وبقي الفعل مبنياً على الفتح فى محل جزم بلا الناهية
وانما بنى مع النون لمعارضتها سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونها من خواص الافعال فرجع
الى أصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع انها من خواصه أيضاً القوة النونين بتزيلهما
منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكونها حشولا آخر انبعدها نون
الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فان قلت البناء أصل فى الافعال لا يحتاج الى علة أجيب بان اعرابه
صار كالاضل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن نحوه وجه عنه وبني على حركة مع نون التوكيد
ليعلم ان له أصلاً فى الاعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمس عشرة (قوله هل
تضربان) بالنون الثقيلة اذ لا تقع الحقيقية فى فعل الاثنين ولا جماعة الاناث وهى مكسورة لشبهها
بنون المثني فى وقوعها بعد ألف كما سيأتى (قوله لتوالى الامثال) أى الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد
النسوة جنن ويجنن لان الزائد فيه الاخرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون
الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله هل تضربن الخ) بضم الباء فى هذا وكسرها فى

ومعرب عند الكوفيين والمعرب
من الافعال هو المضارع ولا يعرب
الا اذا لم تتصل به نون توكيد أو نون
اناث فتال نون التوكيد المباشرة
هل تضربن والفعل مبنى معها على
الفتح ولا فرق فى ذلك بين الحقيقية
والثقيلة وان لم تتصل به لم يبن وذلك
اذا فصل بينه وبينها بألف اثنين نحو
هل تضربان أصله هل تضربان
فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى
وهى نون الرفع كراهه توالى الامثال
فصار هل تضربان وكذلك يعرب
الفعل المضارع اذا فصل بينه وبين
نون التوكيد وواجع أو ياء مخاطبة
نحو هل تضربن يازيدون وهل
تضربن ياهند وأصل تضربن
تضربون فحذفت النون الاولى
لتوالى الامثال كما سبق فصار تضربون

فحذفت الواو لالتقاء الساكنين
فصار تضر بن وكذلك تضر بن أصله
تضر بين فعل به ما فعل بتضر بنون
وهذا هو المراد بقوله رحمه الله
وأعربوا مضارعان عريمان نون
توكيد مباشر فشرط في أعرايه ان
يعرى من ذلك ومفهومه أنه اذا لم يعر
من ذلك يكون مبنيا فعلم ان مذهبه
ان الفعل المضارع لا يبنى الا اذا
بأثرته نون التوكيد نحو هل تضر بن
يازيد فان لم تباشره أعرب وهذا هو
مذهب الجمهور وذهب الاخفش
الى انه مبني مع نون التوكيد سواء
اتصل به نون التوكيد أو لم تتصل
ونقل عن بعضهم أنه معرب وان
اتصل به نون التوكيد ومثال
ما اتصل به نون الاناث الهندات
يضر بن والفعل مبني معها على
السكون ونقل المصنف رحمه الله
تعالى في بعض كتبه انه لا خلاف في
بناء الفعل المضارع مع نون الاناث
وليس كذلك بل الخلاف موجود
ومن نقله الاستاذ أبو الحسن بن
عصفور رحمه الله تعالى في شرح
الايضاح (ص)

وكل حرف مستحق للبناء

والاصل في المبنى أن يسكن
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم
كأن أمس حيث والساكن كم
(ش) الحروف كلها مبنية اذا
لا يمتورها ما تقتقر في دلالتها عليه
الى أعراب نحو أخذت من الدراهم
فالتبعيض مستفاد من لفظ من
بدون الأعراب والاصل في البناء أن
يكون على السكون لانه أخف من
الحركة ولا يحرك المبني الالسبب
كالتخلص من التقاء الساكنين

الثاني (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه ان قلت هو هنا على حده لكون الاول من الساكنين
حرف مد والثاني مد غماو هما في كلمة واحدة لان الواو والياء يكثران فلم يقبل كما قبل في نحو دابة
أجيب بان الساكنين ههنا من كلمتين لا كلمة واحدة اذا الواو والياء كلمة مستقلة وكونها كالجزء
لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يقتصر التقاء وهما لثقله وانما اعتقر في فعل الاثنين لان حذف
الالف يوجب فتح النون لقوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله الا اذا باشرت الخ)
ضابط ذلك ان ما يرفع بالضمه يبنى مع النون اتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى اذ لا تتركب مع
الفصل (قوله مبني معها على السكون) تقدم على بناءه واما سكونه فله شبهه الماضي المتصل به في
صيورة النون جزأ منه فحمل عليه في سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضي ليس ببناء كما مر
هنا ما ظهر وما في الاثني وحواشيه لا يخلو عن نظروا انما احتاج للحال على الماضي لان الموجب
لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحو لم يوجد فيه بل في الماضي فقط قد دبر
(قوله بل الخلاف موجود) أي فذهب قوم منهم ابن طحمة والسهميلي وابن درستويه الى انه معرب
بأعرب مقدر منع من ظهوره شبه الماضي في صيورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق
للبناء) اعترض بانه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد بان حصوله يعلم من
قوله ومبني أشبهه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له أو من كون الواضع حكما يعطى
كل شيء ما يستحقه أو يجعل الالعهد الحضورى أي للبناء الحاضر فيه والقائم به (قوله والاصل
في المبنى) أي الراجح فيه أو المستحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله ان يسكن) في
تأويل مصدر مبني للمفعول لكون الفعل كذلك أي كونه مسكنا فصح كونه وصفا للكلمة والا
فالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه اشارة الى ان منه ما يبنى على غير المذكورات مما
ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو
في نحو يازيدان ويازيدون وعن الفتح الكسر والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لا الالف خلافا
لما في النكت وأما نحو لا وتران في ليله فتفتح مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر أعرايه عليها
كالقصور فكذا بناؤه وأما نحو لا أبالك فهو على قول سيبويه انه مضاف للكاف واللام زائدة
معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف انما يبنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف
كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله
أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الهيكل بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن الكسر الفتح في سحر عنده من بينه ولعله سهل ولان الفتح انما
ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عنده من بينه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للبناء أو
لاسم لا وليس شيء منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف
البناء لا يكون الا ظاهرا كما مثل وأما حركته قطاهرة أو مقدرة كضرب وضربت وكذا السكون
كمن واذا فان اذامنية على سكون مقدر منعه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة الحركة
لان ذات الالف لا تقبل غير موجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو لا حيث تجعل
حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء أفاده
الامير (قوله والساكن كم) فيه اشارة بلفظ الى كثرة أمثاله (قوله اذ لا يمتورها) أي
لا يتعاقب عليها ما تقتقر أي معان تركيبة تقتقر الخ (قوله لانه أخف) أي للزومه حالة
واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الأعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي لا جزم فيها
فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الالسبب) اعلم ان ما يبنى على السكون من الأفعال

والحروف لا يستعمل عنه لحيته على أصلي البناء والسكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما
 بنى على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه
 ثلاثة أسئلة لم يبن ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه
 خمسة التقاء الساكنين كائنا وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدن بها
 كياء الجرأ ولها أصل في الاعراب كقبيل وبعدا وشابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع فيما مر
 هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضى مائنه الصحيح
 أن الضمير جله هو وهي كما عليه البصريون وانما حرك كالتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها
 ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لتوهم كونها لا تشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس
 وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو اتصالها بالحركة فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتساع
 الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين أجيب بان محل ما هنا
 اذا كانا في كلمة واحدة كائنا ومنه لزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في كلمتين كضرب الرجل
 والجد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو منتف عند فصلهما أو
 ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو
 قل ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كائنا ومجاورة الالف كائنا
 والفرق بين أداتين كالألف يدلعه ورو كسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين
 المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لو سى عبيد وقد يتيسر ان نحو ان
 الزيد ين لهم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجر غير حصين ويمكن مثله في أين لكن الخفة
 أولى بها لثقلها بالهمزة (قوله كائنا) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعدد
 الامثلة (قوله وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كياء الجر ولا ترد الالف وواو القسم
 وتاؤه لانها لا تلزم عمل الجر اذا الكاف ترد اسمها كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم
 ترد اللام مع الضمير للزومها للجر واعلمها لم يجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر
 لام الامر حملا على لام الجر مع الظاهر لا اختصاص كل بقيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر
 اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث والاتباع كذوته وكونها أصل التخلص من الساكنين
 كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لا اختصاص كل بقيل وانما يتخلص من الشيء بضده
 ولعدم التباسها بحركة الاعراب اذ لا تكون اعرابا الامع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله كأمس)
 شرط بنائه خالوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به معين وهو اليوم الذي
 يليه يومك خاصة (٢) أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنواني فيكون كالحمل بال أو أما
 المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بل على الكسر مطلقا عندا لجازين لتضمنه معنى
 أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعودوا ماتيم فبعضهم
 يعبر به كما لا ينصرف مطلقا شبه العلية والعدل عن الامس بال وعليها قوله
 * لقد رأيت عجا مدامسا * وأكثروا يعبر به كذلك في الرفع فقط لشرفه وينسب على الكسرى
 غيره عملا بالموجعين وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس
 لغات كلها في غير الطرف أما الطرف مع استيفاء الشروط كفعلة أمس فبني اجماعا كما نقل عن
 الموضح وان نوزع في حكاية الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسرا ظرفا وان فقد شرطها منها
 اعراب اجماعا ظرفا كان أو غيره لقوات شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولعارضته بنحو اعراب
 الاسماء في غيره وأما قوله

وقد تكون الحركة فتحة كائنا وقام
 وان وقد تكون كسرة كأمس

(قوله خاصة) على هذا القول أغز
 فيه ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا
 نكرت عرفت واذا عرفت نكرت
 فالاول أمس المبني والثاني المحمل
 بال انتهى منه

واني وقت اليوم والامس قبله * يبابك حتى كادت الشمس تغرب
 على رواية كسره نخرج على زيادة أل أو انه عطف على توهم انه قال وقت في اليوم والامس
 فيكون معربا والفرق بين العدل والتضمن أن الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها
 مع طرحها وامتناع ذكرها والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الزاء حرف
 جواب كنعم (قوله وقد تكون ضمة) من أسبابها الاتباع كندوان لا تكون للكلمة حال اعرابها
 كالغايات وكونها في الكلمة تقابل الواو في تطيرتها كضمة نحن المقابلة لو او هم ولتقابلها ما تكلمنا
 ونغية والشيء يحمل على مقابلة أوليتنا سببا لفظا كتنا سببها جمعوا وضمارا وكونها تجبر فوات
 الاعراب لكونها أقوى الحركات كما زيد في قول وكأي الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في
 كل مادة ومثابرة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي ويا زيدا وفي عدم الضم حالة
 الاعراب كما زيد ذلك أن تجعل وجه شبه بهما صيرورته آخر في النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه
 لانها انما سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كلا اضافة اذهى
 في الحقيقة لمصادرهما فكان المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها في الحركة
 لا في أصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومنذ حرف جاز اذا جر
 ما بعدهما واسمان اذا رفع نحو ما رأيته منذ أو منذ يومان فهما اما مبتدأ والمعنى أمدا انقطاع الرؤية
 يومان أو خبر مقدم والمعنى بيني وبين رؤيته يومان ولعل علة بنائها ما حيث يشبه الحرف في الجود اذا
 لا يتصرف فيهما بتثنية ولا غيرهما ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب
 التكثيرية لا للشبه الوضعي لفوات شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم
 (قوله لا يكون في الفعل) أي لثقله وانما دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتشكيل الكسر بنحو ارم
 والضم بنحو ردا لاتباع فاسد لان بناء الاول على الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في
 ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد
 لا يتأخر عن معموله لئلا ينافي الاهتمام بأكيد لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله
 وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج
 الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي قيل وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الاعراب لفظي ورد
 بان الرفع وأخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعاً والخلاف انما يظهر في الضمة
 وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بنائه الحركات ونوابها التي يجلبها
 العامل وعلى انه معنوي علامته ويعرف حينئذ بنائه تغييراً وآخر الكام الخ والرفع على الاول هو
 نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى انه لفظي هو
 الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه
 معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضمها وفتحها وكسرها وسكونها
 فالضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك
 وأنواع الاعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين أسمائهم ولقد أحسن من
 نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجبر الكسر

ومدسكن القلب انتصبت لشكره * بلحزمي بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خص بالجر) الباء داخله على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في
 العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما هو لكونه علامة فلا

وجير ونزال وقد تكون ضمة كحيث
 وهو اسم ومنذ وهو حرف اذا جررت
 به وأما السكون فتحركم واضرب
 وأجل وعلم مما مثلناه ان البناء على
 الكسر والضم لا يكون في الفعل
 بل في الاسم والحرف وأن البناء على
 الفتح أو السكون يكون في الاسم
 والفعل والحرف (ص)

والرفع والنصب اجعلان اعرابا
 لاسم وفعل نحو ان أهيا
 والاسم قد خص بالجر كما
 قد خص الفعل بأن ينجز ما

تكرار (قوله فارفع بضم الخ) الباء للتصوير والمعنى ارفع معلى بضم ولا ينافيه كون الحركات
عند المصنف هي نفس الاعراب لاعلامته لان كونها اعراباً من حيث عموم كونها أثراً جلياً
العامل لا ينافي ان خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكل
بجزئيه وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لاعلامته رفعة فان قيل كان
الاولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما امر أجيب بان الخاص بالبناء هو الضم
وأخواته وبالاعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمستتركة بينهما غاية الامر انه تسمع في اطلاق
الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات
الاعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الا لحركات
غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر مورد من ألقاب
الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها في مادون الرفع وأخواتها فتدبر (قوله
فتحاو جرسا) الا قرب نصبهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه
وكونه سماعياً على الراجح لا يعد اختصاصه بما اذا لم يذ كر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين
أجر وه كالقياسي لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذ كرا لله) مبتدأ خبره يسر وعنده مفعول
به اما كذا أو ليسر والجملة مجرورة بالـ كاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمخذوف أي
وامثلة الثلاثة كذ كرا لله الخ (قوله جأ أخو) بقصر جالان الهمزتين من كلتين اذا اتفقتا حركة
جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحو كذا أبو قبيلة (قوله
أنواع الاعراب) جعله الرفع وأخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونواحيها أو
التغييرات المعلمة بها لا ينافي جعلها ألقاباً أي أسماء من حيث المناظرة والمراد القاب أنواعه
لاتنفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم
واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصورها بها أو معلما بها على
ما مر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب
عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة
الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى
وجعي المذكر والمؤنث وما لا ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح
بمواضع النيبات وبدا المصنف منها بالاسماء لشرفها وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو
الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما ناب فيه حركة وهو جمع المؤنث وما لا ينصرف لان
الاصل في النيبات الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها أصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان
له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالرفع في جميع الاحوال والنكات لا تتراحم
وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع يواو) الاولى تفرعيه بالفاء كما في نسخ وبياء
بالمدومام وصوله بأصاف حذف عاندها أي اصفه أي أذ كره له وهي في محل نصب تنارعها الافعال
الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضله ولو عمل غير الاخير لوجب
الابراز فيما بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة
البيان وحذف همزة الاسماء للضرورة لا اختلاف حركتي الهمزتين (قوله وفوه) اضافته وما بعده
دون باقيها اشارة الى أنهم لا يقطعان عن الاضافة أصلاً بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو
مذهب سيبويه وجهه البصريين وصححه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعدل عنها مع
امكانها **الـ** كن قال في شرحه اعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير للحصول فائدة

فارفع بضم وانصبين فتحاو جرسا
كسرا كذ كرا لله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر

ينوب فتحاو جأ أخو بني غر
(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع
والنصب والجر والجزم فاما الرفع
والنصب فيشتركا فيهما الاسماء
والافعال فتوزيد يقوم وان زيدا
ان يقوم وأما الجر فيختص بالاسماء
فتوزيد وأما الجزم فيختص بالافعال
فتوزيد لم يضرب والرفع يكون بالضمة
والنصب يكون بالفتحة والجر يكون
بالكسرة والجزم يكون بالسكون
وما عد ذلك يكون نائبا عنه كما نابت
الواو عن الضمة في أخو والياء عن
الكسرة في بني من قوله جأ أخو بني
غرسا يذكر بعد هذا مواضع النيبات
ان شاء الله تعالى (ص)

وارفع يواو وانصبين بالالف
واجري بياء ما من الاسماء أصف
(ش) شرع في بيان ما يعرب بالنيبات
عما سبق ذكره والمراد بالاسماء التي
يصفها الاسماء الستة وهي أب
وأخ وحم وهن وفوه وذومال فهذه
ترفع بالواو فتحاو جأ أخو بني غر
بالالف فتحرأيت أباه وتجر بالياء
فتحرأيت بآيه والمشهور انهم معربة
بالحروف فالواو نائبة عن الضمة
والالف نائبة عن الفتحة والياء نائبة
عن الكسرة وهذا هو الذي أشار
اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله
وارفع يواو الى آخر البيت والصحيح
انهم معربة

الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى والجمع من بنيتها وما هو - ذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهباً في اعرابها ساقيها في الهمع (قوله بحركات مقدرة) أي واتباع فيها ما قبل الاخر لا تخر للدلالة على انه محل الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له أيا فسد سرق أخ له فاصلها بتحريك الواو والاعراب وما قبلها لا يتابع فتسكن الواو في الرفع لنقله وتقلب ألفها في النصب لتحريكها وانفتاح ما قبلها ويا في الجر لكسر ما قبلها (قوله من ذلك) أي مما اصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفعه مقدرة على الواو لا بها لان شرط اعرابه بالحروف قصده معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بذولتين اعرابه بالجر وف أبدأ وثني بالضم لتعينه حالة عدم الميم اذا خلا من ياء المتكلم واخر الهن لقلته فيه كما سين وأصله عند سيبويه ذوى كجبل وعند الخليل ذو بشد الواو وأصل قولهم ما فوه كضرب والقراء يضم فاء محذوف لامهما اعتباطاً وبقيت العين حرف اعراب وتبدل في الثاني ميماً عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتسوية وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها كقوله كالخوت لا يلبيه شئ يلقيه * يصبح ظمآن وفي البحر فقه

ومنه في النثر حديث لخلاف فم الصائم الخ كذا في الاثني عشر ونقل الروداني عن المصنف ان اللفظ أربع مواد كلها أصول على الصحيح هي ف م و ف م ي ف م ف و و على هذا فليست الميم بدلاً فتدبر (قوله ان صحبة) مفعول محذوف يفسره أبان المذكور لا اشتغاله بضمير مقدراً أي أبانها أي أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهراً ومقدراً كذا في يس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظاً وكون رتبة التقديم لا يصيرها مقدراً بعدها أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقدير أو فرق بين التلو والتج والتقدير ولذا أجاز الكسائي هل زيد أربته دون رأيت بلا ضمير كما مر فتدبر (قوله والقلم) عطفت على ذو وحيت هنا ظرف للمكان الاعتباري وناصبها متصيدة من الكلام السابق أي يعرب القلم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الاخفش بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانقصال الميم مطلقاً مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي انها الأصل حتى ينافي ما مر ولا يرد أن القلم بلا ميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلاً لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو والخصوص على حذف مضاف أي ودال القلم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي وبعضهم يعربها بالجر وف حملاً على ذي بمعنى صاحب فلو قال ذوان أعرب كما في الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ ذكر كرام خبر مبتدأ مقدراً أي قال الناس اما كرام الخ ولقيتهم صفته وحسبي اما مبتدأ وما كفاي خبره أو العكس وهو اظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبي أو بكفاي والمعنى ان ما كفاي من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو مشددة كم أو اعرابه مقصورة كفتي أو منقوصة كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فائه ليمه في الحركة وفصحاهن كدم وحكي الدماصيني فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء مبنية وجمع الثلاثة أقوام فجعله لغاته التي تعرب به بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخوهم معطوفان عامه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كذا كور من ذو والقلم في الحكم وهن امام معطوف على أب أو مبتدأ حذف خبره أي كذا فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها وجعلها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا معها واو

بحركات مقدرة على الواو والالف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الالف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينبئ شئ عن شئ مما سبق ذكره

(ص) من ذلك ذوان صحبة أبانا والقلم حيث الميم منه أبانا (ش) أي من الاسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ذو وفم ولكن يشترط في ذوان أن تكون بمعنى صاحب نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال وهو المراد بقوله ان صحبة أبانا أي ان أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذوالطائية فانه لا تفهم صحبة بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصباً وجرًا نحو جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ومنه قول الشاعر

فاما كرام مؤسرون لقيتهم

فحسبي من ذو عندهم ما كفاي وكذلك يشترط في اعراب الضم بيمه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه وتظرت الى فيه واليه الاشارة بقوله والقلم حيث الميم منه أبانا أي انفصلت منه الميم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فم وتظرت الى فم

(ص) أب أخ حم كذا وهن

والنقص في هذا الأخير أحسن وفي أب وتاليه ينذر * وقصرها من نقصهن أشهر (ش) يعني أن أباً وأخاً وحملاً تجري مجرى ذو وقم اللذين سبق ذكرهما فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجز بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وجوها ورأيت أباه وأخاه وجهاها ومررت بأبيه وأخيه وجها وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة وسيد كرا المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين وأما هن فالصحيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد (٣٩) ومررت بهن زيد وأليه أشار بقوله والنقص

ولا تحذف الاعم قطعها عن الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف في قاص (قوله ينذر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان عينها مفتوحة لاساكنة كما مر وأفرد الضمير هنا وجعه فيما بعد إشارة لجواز الأمرين وإن كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

إذا سايرت أسماء يومنا طعينة * فأسماء من تلك الطعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فنسبية على انه لا تنافي بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وجوها) فيه جرى على اختصاص الحم بأقارب الزوج أباً كان أو غيره فلا يضاف الالمامون وقيل يطلق على أقاربهم مامعاً فيضاف للزوج أيضاً (قوله هذا هن زيد) أي شبهته لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستحق ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح أنه يكفى به عن اسم الانسان أيضاً تقول جاءهن وفي الاثنى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول بالقلان فأعضوه أي قولوا له أعضض على هن أيك الذي انتسب اليه ولا تكنوا أي لاتذكر والهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج) أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فإظلم أمانزل منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه أجنبياً أو مفعوله محذوف أي ما ظلم أحداً في تلك الصفة لكونها صفة أيه أو ما ظلم أباً له بتضييع صفته أو أمه باتهامها فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقاً) هي لغة بني الحارث وختم وزيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبي حنيفة لا قود في مثقل ولو ضرب به بأبا قيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين بقريته اذ يبعد التلقيق بين لغتين وقوله غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثني الالف والضمير للمجدوأنه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغاياته في الحسب أو الالف الاشباع للثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصروان كان هو أقرب مذكور (قوله لاليا) عطف على محذوف أي يصفن لاي اسم ظاهر أو مضمير معرفة أو نكرة لاليا وقدمه لالجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان بياء مخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخو لامن المضاف اليه لعدم شرطه الا في قوله ولا تجز حالاً من المضاف له الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقف (قوله مضافة) أي لفظاً كاملاً أو نية كقول المجاج

* خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من أن لاتضاف) أي ما عدا ذو وفوك للزومهما الاضافة كما مر (قوله

في هذا الأخير أحسن أي النقص في هن أحسن من الاتمام والاتمام جائز لكنه قليل جداً نحو هذا هنو ورأيت هناه ونظرت الى هنيهة وأنكر القراء جواز اتمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وأشار بقوله وفي أب وتاليه ينذر الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحم فإحدى اللغتين النقص وهو حذف الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والياء والميم نحو هذا أبه وأخه وجها ورأيت أبه وأخه وجها ومررت بأبه وأخيه وجها وعليه قول الشاعر

بأبه اقتدى عدى في الكرم

ومن يشابه أبه فإظلم وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب وتاليه ينذر أي ينذر النقص واللغة الأخرى في أب وتاليه أن يكون بالالف مطلقاً رفعا ونصباً وجر نحو هذا أباه وأخاه وجها ورأيت أباه وأخاه وجها ومررت بأباه وأخاه وجها وعليه قول الشاعر

ان أباه وأبأباها

قد بلغا في المجد غايتها فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الالف كما تقدروا في المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص

وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقاً والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادراً في هن لغتين احدهما النقص وهو الأشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص) وشرط ذا الاعراب أن يصفن لا * لياخاخوايك ذا اعتلا (ش) ذكر التحويل لاعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة احدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لاتضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة فيجوز هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب

الثاني أن تضاف الى غيرياء المتكلم نحو هذا أبو زيد وأخوه وجوه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو هذا أي ورأيت الى
ومررت بأني ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتي ذكر (٤٠) ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحتزب ذلك من أن تكون مصغرة فانها
حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو

مجموعة) أى جمع تكسير أما جمع السلامة لمذكر فعرّب أعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بأن يراد
بهما ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا قولك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف إلى
مضمهر) أى وإن رجع إلى اسم جنس وشذخوا عما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله إلى اسم
جنس) المراد به ما وضع بمعنى كلى ولو معرفا بال قال فى النكت وأضافها للعلم قليلا نحو أن الله ذو بركة
بالموحدة لغة فى مكة أى أن أصحابها وإلى الجملة شاذة كقولهم اذهب بنى تسلم أى بطريق ذى سلامة
وقوله غير صفة أى نحوية وهى المشتق فلا يقال ذو فاضل وإن كانت جميع المشتقات أسماء أجناس
أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف إليها وإنما اختصت بذلك لأنها واصله لا توصف بما بعدهما والضمير
والعلم لا توصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق إلا اسم الجنس (قوله إذا
بضمه الخ) الجار متعلق بوصل محذوف أى يفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد
على كذا لأن وصل المضمير به ليس إلا بالاضافة فألفه للاطلاق لا للتثنية وجواب إذا محذوف لدلالة
ما قبله أى إذا وصل كذا بضمه حال كونه مضافا إلى ذلك المضمير فارفعه الخ وهى ظرف لا رفع مجرد
عن الشرط (قوله كذا كذا) مبتدأ وخبر واثنان واثنان مبتدأ خبره يجريان وكائنين حال من
فاعله أوصفة لمصدر محذوف أى يجريان جريا يجريان بنين وأعراب هذه الألفاظ مقدر على الألف
والباء لا بهم ما مر فى ذو والظاهر أنه لا يقدر على النون لأنها فى الأصل بمنزلة التنوين فليست محل
أعراب وإن صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الاتى عشرون والأهلون الخ هذا
والأظهر أنه يجرى فيه ما المذهب الآتية فى أعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما ومن جعلتها
أعرابها بالحرروف كأصلهما فتدبر (قوله وتختلف الباء) بالقصر والمراد أنها تقوم مقام الألف فى
بيان مقتضى العامل لافى النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدير البدخل نحو ليسك
تعالى يستعمل بالألف وجرأونصبا طرفان بتقدير مضاف أى وقت جراح كما فى آتيتك طأوع
الشمس لاحالان لأن مجىء المصدر حال اسمعى (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أى انما بقى
مع الباء لسبق ألفته مع الألف وقيل يشعر من حيث لزومه للألف بأن الباء خلف عنها إذا الرفع
أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل بقاء الجمع لتقلبه فقف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين
المثنى ولم يعكس لأن مقتضى الفتح انما وجد فى المثنى (قوله وحده لفظ الخ) الأولى اسم لأنه
جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد كسكران ورجلان أى ماشأ وأكثر كغلمان
وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهم فى الحالة الراهنة إذا سمى الفاعل حقيقة فى الحال فخرج
المثنى المسمى به علما كالبهرين لبلد أو اسم جنس ككلبتى الحداد فانه ملحق بالمثنى فى أعرابه لا مثنى
حقيقة على أنه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لأن الفعل فى التعاريف منسلخ عن الزمان فان قلت
يخرج باعتبار الحال نحو خسانيك مما أرى يذهب التكثير مع أنه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام
لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه
فانه بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الأصلى بالكسبة فتدبر (قوله وعطف مثله) أى وصالح
لعطف مثله بعد التجريد لأن المعطوف هو المفرد لا المثنى والمراد أن المعنى يصح مع العطف وإن
امتنع العدول عن التثنية إليه إلا انكته كقصد التكثير فى أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر
فى نحو رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الخجاج محمد ومحمد فى يوم أى محمد بنى ومحمد بنى
والتثنية لا تغنى عن العطف بغير الواو لأن لغيرها معانى تقوت بقواته كالترتيب فى القاء (قوله

جرا ونصبا بعد فتح قد ألف (ش) ذكر المصنف رحمه الله تعالى ان مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الاسماء فيدخل
السته وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو مما يعرب بالحروف وحده لفظه ال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه

فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنسا فتحوسكران خارج عنه لابه وهو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو شفع) أي زوج وانما دخل في ما ذكر لان المراد بالاثنيين ما يعم القسامين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجماين أو اسمي جمعين كركبين فآخر جا بقيد الزيادة لانهم ليسوا من المثني ولا من المثنى وبمعناها زكي بالزاي كفتي وضده خسي بمجمة فسرين مهملة قال الكهيت مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكي وخسي فيما نعد خلاها

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنان الخ) مثلها اثنان وكذا لم يسمع لها مفرد فهي من المثنى لامتثاله حقيقة وكذا كالا لکنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو وياو أما كاتافا فلهذا زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس (قوله وعطف غيره) أي مغايرة في الوزن كما في قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام يا حب العمرين إليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو في الحروف كمثل الشارح وكالابوين للاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا المشترك باعتبار معنيته كقرآن للحيض والظهر لئلا يلتبس بقردي أحد المعنيين وانما ثني العلم المشترك كالزبدتين لتأوله بالمسميين بزبدول عدم التباسه اذ ليس تحته أفراد وأجاز الناطم تنفية كل منهما وجمعه مع أمن اللبس كعندي عينان منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تنفية قر الحقيقة وقر المجاز مع ان التغليب سائغ لما صرح به غير واحد أن تغليب التثنية سماعي ولا يقال انه مجاز لا جبر فيه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعا للمشتراكين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعملها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص نقلا عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتر كلفظا لعلاقة المجاورة في الذكرا والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقي ومجازي كالكررين بالعطف وهذا في لفظ التثنية والجمع اما نحو والله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانهم لم يستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التي هي كعدد افراد حقيقة ومجازية ومن يمنع جمعها له ان يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعجمها هذا تحقيق المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كائنين واثنين وكلا وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما هو وخرج ما دل عليها بجوهره كشفع كما مر (فائدة) شروط التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله

شرط المثني أن يكون معربا * ومفردا منكر اماركا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فلا يثنى المبني على الاصح ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وانما تغير بالعوامل نظرا للصورة التثنية فينبأ على ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انه مما ملحق بالمثنى في اعرابه ونحو يازيدان بتأوه واد على التثنية ونحو منان ومئين زيادته للحكاية تحذف وصلا لا للتثنية ولا غير

فيدخل في قولنا لفظ دال على اثنين المثني نحو الزيدان والالفاظ الموضوعات لاثنيين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة في آخره نحو شفع وخرج بقولنا صالح للتجريد نحو اثنان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثنان وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فانه صالح للتجريد فتقول قروا لكن يعطف عليه بمغايرة لامثله نحو قروا شمس وهو المقصود بقولهم القمرين وأشار المصنف بقوله بالالف ارفع المثني وكلا الى أن المثني يرفع بالالف وكذلك شبه المثني وهو كل ما لا يصدق عليه حد المثني وأشار اليه المصنف بقوله وكلا فيا لا يصدق عليه حد المثني مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى فكلا وكلا واثنتان واثنتان ملحق بالمثنى لانها لا يصدق عليها حد المثني لكن لا تلحق كلا وكلا بالمثنى الا اذا أضيفا الى مضمرة نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتني كتابهما ورأيت كتابهما ومررت بكتابهما فان أضيف الى ظاهر

المفرد من المثنى وجبى التصحيح والجمع المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لانها تظير الالف حادوكذا يشترط في كل جمع ولا العلم الابد تنكيره بان يراد به اى واحد مسمى به ثم يعوض عن العلمية التعريف بال أو التداء لانه يدل على التشخيص والتنبيه على الشبوع والتعدد فيمتناهيان ومثلها الجمع وله ذالثنى ولا تجمع كتابات الاعلام كئلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما يبين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مر ولا ما ليس له مماثل أى ثان في الوجود كشمس وقر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاعتناء عن هذا بما قبله لان ما لا ثانى له لم يوافق شيأ في معناه ولا ما استغنى عن تنبيهه غيره كما استغنى بتثنية جزء وسى عن بعض وسواء وبكلا وكلتا عن تنبيه أجمع وجمعاء وبسته وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء من فاجعل لى على حبها جلدا
فشاذ (قوله كتابا بالالف) أى ويقدر الاعراب عليها كالمقصود وذلك لان الهمما حظا من الافراد والتثنية لان لفظهما مفرد ومعناها مامثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطاقا وبعضهم كالمقصود طلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطبتي * في حين جدتنا المسير كلانا
(فائدة) * الاكثر فيهما امر اعاد اللفظ وبه جاء القرآن نصا في قوله تعالى كتابا الجنيتين آتتأ كلاهما ولم تظلم منه شيأ وأما ضمير خلا لهما ما فيجتمل رجوعه للجنيتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه وقد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قدأ قلعا وكلاهما نفهم مارا
فثنى أ قلعا أى تركا الجرى مراعاة للمعنى وراعى اللفظ فى رابى بمعنى منتفخ من التعب قال فى المغنى وقد سئل قديما عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما تو كيدا فقائمان لانه خبر عن زيد وعمر وأومبتدا فآلوجهان واختارا لافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران قيل كليمهما قيل قائمان أو كلاهما فآلوجهان اه قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا
وضابطه أن ينسب الى كل منهم ما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيويوه والجمهور كما قالوا فى الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا تحركها وانفتح ما قبلها (قوله بالالف مطلقا) أى ويعرب به كالمقصود مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا ان نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة التثنية فيبنى على ما يشأ كل اعسارها كما مر وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوف فوجه هذان الخ خبرها واللام داخله على مبتدا محذوف أى لهما ساحران لاعلى ساحران لان لها الصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدا وخبره وحذف المبتدا لا ينافى تأكيده باللام لوروده فى غير موضع وقيل ان يعنى نعم وما بعد هاجلة مستقلة كما حكى ابن الزبير قال له رجل ان ناقتى قد نقيت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتك مستطبا بل مستنجا عن الله ناقة جئتني اليسك فقال ابن

كتابا بالالف رفعاً ونصباً وجران نحو
جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وجاءتني كتابا المرأتين ورأيت كتابا
المرأتين ومررت بكتابا المرأتين
فلهذا قال المصنف وكلا * اذا ضمير
مضافا وصلا كتابا كذلك ثم بين
ان اثنين واثنين يجريان مجرى
ابنتين وابنتين فائتان واثنتان
ملحقان بالمثنى كما تقدم وابنان
وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف
ان الياء تخلف الالف فى المثنى
والمخوبه فى حالتى الجر والنصب
وان ما قبلها لا يكون الامفتوحا
نحو رأيت الزيدين كليمهما ومررت
بالزيدين كليمهما واحترز بذلك
عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون
الامكسورا نحو مررت بالزيدين
وسياق ذلك وحاصل ما ذكره ان
المثنى وما ألحق به يرفع بالالف
وينصب ويجر بالياء وهذا هو
المشهور والصحيح ان الاعراب فى
المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على
الالف رفعاً والياء نصباً وجران
ذكره المصنف من ان المثنى والمخوق
به يكونان بالالف رفعاً والياء نصباً
وجران هو المشهور من لغة العرب
ومن العرب من يجعل المثنى والمخوق
به بالالف مطاقا رفعاً ونصباً وجران
فتم قول جاء الزيدان كلاهما ورأيت
الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان
كلاهما

أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلا نفعلي ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج بقولنا صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء التانيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء انتانيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أجر فان مؤنثه جراه فلا يقال فيه أجرون وكذلك ما كان من باب فعلا نفعلي نحو سكران وسكري فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوي في الوصف المذكر والمؤنث نحو صبور ورجل صبور فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون وأشار المصنف الى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة ولا بقوله ومذنب فانه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلا نفعلي ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذين وبه عشرون وبابه ألق والاهلون ولولو عالون عليونا وأرضون شذو السنونا

بعضهم) أي سيديون بجمع الجزأين وبعضهم يقول سيديون بجمع الأول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم به أما الاسنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقال ذووا وذو برق فخره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على القول الأول ويظهر أن التقييد كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافا للثاني كغلام وزيد وعبد والله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لأظن أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما الله الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع المصدر فقط قولاً واحداً كعبيدز يدوان تعدد كل منهما كعبيدز يد المكي وعبيدز يد المصري مثلاً فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله صفة لمذكر عاقل) أي ولوتنزيلا ليدخل نحو أنيناطعين رأيتم لي ساجدين وليس ذلك ملحقاً بالجمع كما قيل لان الماوصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقل على غيره فيقال زيد والهندات أو والحير منطلقون (قوله خالية من تاء التانيث) أي الموضوع له وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر أفعل وفعلا ن بالکسرة لاضافتهما الى ما بعدهما فأبطلت ما فيهما من العلية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للالف الممدودة في الأول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملائمة أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأجر وجرأ وفعلا ن كذلك كسكران وسكري وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل وفعلا ن أصلاً كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كأكبر كبير كمرقة الذر وحيان اطويل اللحية وماله مؤنث على غير ما ذكر كفعل بالضم في الأول كفضل وفضلي وفعلا ن في الثاني كندمان وندمانه من المندامة لامن الدم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوي فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأجر يخرج به نحو أفضل وأكرو وحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكرو وحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) اي لان أجر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء يعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما هو وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء ايضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبهه الفعل اللازم حالة التنكير ومن الشاذ خلافاً للكوفيين قوله

فما وجدت نساء بنى نعيم * حلائل أسودين وأجرين

وقوله منا الذي هو مان طرشاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج لم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى (قوله نحو صبور وجر يجمع) أي غير علمين والاجتماع محل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كراضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولوعبر به لسان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئتين مع انه من باب سنين ولم يقل ألحقاً أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكر كور (قوله والاهلون الى عليون) مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذو وحذف خبر السنون لدلالة هذا كما أفاده

الاشموني ونص على شذوذ هذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشدة فهمها اذ هو من أربعة أوجه
 فان كلا منهما جمع ~~ت~~ كسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة
 استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة لمصدر محذوف أي ورودا
 مثل حين (قوله لا واحد له) أي لا من لفظه ولا معناه كما قاله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والا
 لزم انطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم
 جنس جامد) أي الذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفه بمعنى المستحق كالجد لله أهل الجدد
 وجمعه حيثما تحقيقا لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني
 هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل
 من معناه لانه اسم جمع لذو بعنني صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليميز عن إلى الجارة
 نصبا وجر او حمل الرفع عليها (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص
 بالعقلاء وقيل يعبر عنهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح ولان شرط الجمع أن
 يكون أعظم من مفردة لا أخص ولا مساويا ولا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه
 ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافعال معني كونه اسم جمع حيث لم يقدم معناه في الجملة فالحق انه
 جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم
 الجن فجمع به هذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً لبيان على القول الاول وليعم جميع الأنواع
 والاصناف بناء على الثاني والحق أيضا أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضي تبعا للكشاف
 وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالتام لما يختم به والقالب لما يقبل به الشيء من
 حالة إلى حالة لان جميع المخلوقات لا مكانها وافتقارها إلى مؤثر يعلم بها ذات موجدتها وتدل على
 وجوده ولما غاب على العقلاء منهم جمع بالواو وكسائر أوصافهم قد دخل غيرهم في العالمين تغليب
 (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون مسمى به وكنصبيين وقنسرين علمي بلدين
 بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحابا لاضله على الراجح وبقي فيه أربعة مذاهب لانه
 اما أن يعرب على النون متونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو
 كهرون للعلمية وشبه العجوة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبدا وهذا أقلها ثم ما قبله على
 الترتيب واما المثني اذا سمى به فاما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل
 ذلك ما لم يجاوزا سبعة أحرف والاعتين اعرابه ما بالحرروف كما في التسمييل كاشهيباين مثني
 اشهيباب مصدر اشهاب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لاعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب
 مرقوم على حذف مضاف أي محل كتاب وفي الكشف انه اسم لدوان الخير الذي دون فيه ما عملته
 الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أي كتابة أعمال الابرار (قوله
 لكونه لما لا يعقل) أي اسماله ليس بجمع الا أن وان كان في الاصل جمع على كسكيت من
 العلوفان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة
 (قوله اسم جنس الخ) أي لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل
 وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر (قوله مؤنث) أي بدليل ان أرضي واسعة ولتصغيره على أربعة
 (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسنات وفعلة سنات وسنات وأصل سنات
 سنوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه
 للام والتعويض وكونه بالهاء وعندم التكثير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وترك في أخرى لان
 ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو مرة مما لم يحذف

وبابه ومثل حين قد يرد
 ذا الباب وهو عند قوم بطرد
 ش أشار المصنف بقوله وشبهه ذين
 إلى شبه عامر وهو كل علم مستجمع
 للشروط السابق ذكرها كحمد
 وابراهيم فتقول محمدون وابراهيمون
 وإلى شبهه مذنب وهو كل صفة
 اجتمع فيها الشروط كالأفضل
 والضراب ونحوهما فتقول
 الافضلون والضرابون وأشار بقوله
 وبه عشرينا إلى ما ألحق بجمع المذكر
 السالم في اعرابه بالواو رفعا وبالياء
 جرا ونصبا وجمع المذكر السالم هو
 ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه
 الشروط التي سبق ذكرها فا
 لا واحد له من لفظه أوله واحد غير
 مستكمل للشروط فليس بجمع
 مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون
 وبابه وهو ثلاثون إلى تسعين ملحق
 بالجمع المذكر السالم لانه لا واحد له من
 لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك أهلون
 ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس
 فيه الشروط المذكورة لانه اسم
 جنس جامد كرجل وكذلك أولولانه
 لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم
 وعالم كرجل اسم جنس جامد
 وعليون اسم لاعلى الجنة وليس
 فيه الشروط المذكورة لكونه لما
 لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض
 اسم جنس جامد مؤنث والسنون
 جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث
 فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما
 سبق من انها غير مستكملة للشروط
 وأشار بقوله وبابه إلى باب سنة وهو
 كل اسم ثلاثي حذف لامه وعوض
 عنها هاء التانيث ولم يكسر

النون في قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كأمير بطن من عيم وهو مبتدأ خبره من عرينة صغرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بجركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثنى الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين إذا أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هي عنه ولزادتها والزائد ينبغي تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول الكافية

ان ساكنان التقيا كسر ما سبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

ثلاث تفوت التنسية والاعراب وتسبق المثنى على الجمع حركة بأصل التخاص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثاها وقيل هي لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوذين) بفتح النون محل الشاهد لانه تنسية أحوذي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله فما هي أي قما مسافرة رؤيتها الامقدار لحة وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير الخبر عنه بفسره على حدها هي الاحياء كلها الدنيا وفيه ان المجمع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينانا وأرد على لغة من يلزم المثنى الالف فنصبه مقدر عليهم والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان بفتحها أيضا فذاك والافقد لفق بين اللغتين كما لفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرها أو ضمهما أو كجلاس وعصفور وظيفان اسم رجل على ما صوبه العمري لا تنسية ظني وهل المعنى أشبه بمنخرية في الكبر أو الحسن أو أشبهان نفس الرجل في العظم أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العمري انه عربي لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بنا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبي بناء على قصرها من الممدود كسربت ما فيقدر اعرابها على الالف المحذوفة للتنوين لان حذفها العلة تصريفية فهي كالشابة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصول بنية الوقف جاز وقال ابن عازي وضعف كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان وقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان الذي يكسر نصبها هو الجمع الا أن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بناء الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقا لرفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليعين ان النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي عند الناظم كجميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنيات

وماذا تنبغي الشعر اعمى

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسر ها لغة خلافا لمن زعم

ذلك وحق نون المثنى والمحق به الكسر

وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوذين استقلت عشية

فما هي اللمحة وتغيب

وظاهر كلام المصنف ان فتح النون

في التنسية ككسر نون الجمع في

القلة وليس كذلك بل كسرها في

الجمع شاذ وفتحها في التنسية لغة

كما قدمناه وهل يختص الفتح بالياء

أو يكون فيها وفي الالف قولان

وظاهر كلام المصنف الثاني ومن

الفتح مع الالف قوله

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخرين أشبهان طيبانا

وقد قيل انه مصنوع فلا يحتاج به

(ص) وما بتا ولف قد جمعا

يكسر في الجروفي النصب معا

ش لما فرغ من الكلام على الذي

تنوب فيه الحروف عن الحركات

شمرع في ذكر ما ثبت فيه حركة

عن حركة وهو قسمان أحدهما

جمع المؤنث السالم نحو مسلمات

وقيدنا بالسالم احسرازا عن جمع

التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء

الواحد نحو هتودوا شار المصنف

اليه بقوله وما بتا ولف قد جمعا

أي جمع بالالف والتاء المزيدين

نخرج نحو قضاة فان الفه غير زائدة

بل هي منقلبة عن اصل وهو الياء

لان أصله قضية ونحو أيات

وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريلك وسطها بعد سكوتها في المفرد ويكون مذكرا
كحمايات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويوجب بأن جمع المؤنث السالم صار لقب الكل ما جمع
بألف وتاء فالاحتراز انما هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقاس في خمسة أنواع ذى
التاء مطلقا علما كان مؤنثا أو غيرهما وذى الألف مطلقا مقصورة أو ممدودة وانظر هل يعمم فيه
كالنساء حتى اذا كان علما لمذكركم كزكريا جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزيتن الاباب حذام
عند من بناء ومصر مذ كرملا لا يعقل كدرهمات ووصف مذ كزكريا عاقل كيام معدودات وجبال
راسيات وتظمها الشاطبي فقال

وقسه في ذى التاء نحو ذكري * ودرهم مصغر وصحرا

وزيتن ووصف غير العاقل * وغير ذامسالم للنقل

فيعتصر فيماعد الخمسة على السماع كسموات وارضات وثيبات وشمالات وامهات لانها أسماء
جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سجدات وحمايات من كل مذ كبر لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة
ويستثنى من الاول امر آمنة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي اعبة للصبيان
زاد الروداني وامة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شدة
على شفهاش أو شفوات وامة على أموات أو اميات ومن الثاني فعلاء وفعل مؤنث أفعل وفعلان
كحمرام وسكري فلا يجمعان بالألف والتاء كالم يجمع مذ كرهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذى
لأفعل له كجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أى من بنية المفرد فتثبت في الجمع
ليستوفى جميع حروف مفردة بخلاف نحو قاطمات فان تاء مفردة زائدة على بنيتها للتأنيث فتحذف
في الجمع لتلاي جمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها
وواو فى نحو حيليات وصحراوات ولانها كالجزء من الكلمة والتاء في نية الانفصال فان قلت حينئذ
يخرج بنات واخوات لان تاء مفردة معوض عن أصل لازائدة اذا صل بنت وأخت بنو وأخو
كذلك كرهما حذفت اللام وعوض عنها التاء أجيب بانها مع كونها المعوض دالة على التأنيث
فحذفت في الجمع لذلك لانها التي فيه بدل لرد اللام في اخوات اذ لا يجمع العوض والمعووض وانما
لم ترد اللام في بنات كاخوات خلال كل على مذ كره وهو بناء واخوة لانها اضمحلت في البناء
بانقلابها همزة فكانت تاء بخلاف اخوة (قوله بالصيغة) أى بصيغة التكسير فان وزن ما فعلة
وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أى مع كونها السببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة)
جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لانه حتى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم
بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كاخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح
أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء الفا وحذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدين فوزنه فعلا
فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقا به فالصواب ان وزنه فعلت بزيادة التاء فقط
وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولت بالكلمة منعت الصرف
للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث
لاتاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق
بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للعمل على مذ كره وهو أولو لما مر فتدبر
(قوله والذى اسم الخ) أى والذى قد جعل علما لمذكركم أو مؤنث بعد ان كان جمعا واذرعان في
الأصل جمع أذرع جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشأم وذكري هذا البيت نوعين من الملقب
بجمع المؤنث وبقي اللات جمع التي في لغة وان كان الأشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند

ذات تاء أصلية والمراد منه ما كانت
الألف والتاء سببا في دلالة على الجمع
نحو هندات واحترز بذلك عن نحو
قضاة وايات فان كل واحد منهما
جمع ليس بألف وتاء وليس مما
نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما
على الجمع ليس بالألف والتاء وانما هو
بالصيغة فاندفع به هذا التقرير
الاعتراض على المصنف بمثل قضاة
وايات وعلم انه لا حاجة الى أن يقول
بألف وتاء فزيدتين فالبناء في قوله بناء
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان
يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالكسرة
نحو جاءني هندات ورأيت هندات
ومررت بهندات فنابت فيه
الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم
انه مبنى في حالة النصب وهو فاسد
اذ لا موجب لبنائه

(ص) كذا أولات والذى اسم قد جعل

* كاذرات فيه ذاء بضاقبل

(ش) اشار بقوله كذا أولات الى

ان أولات تجرى

بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتأني في ذات عوض لامها كبت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فإن بنى تجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو للمفعول كان بضمها من أجرى الرباعي لأن مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كأول وفي المذكر إلا أن أولو خاص بالعاقل (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي إذا سمى به مؤنثا المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منهما تعلق تأوّه في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللنظي (قوله ينصب ويجر بالكسرة) أي مراعاة لاصله وينع التنوين نظر للعلتين لأنه وإن كان للمقابلة لكنه يشبهه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لا مرئ القيس من قصيدة أولها

ألا عم صبا حايها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتداءية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تنويرها نظرت بقلبي إلى نارها يريدان الشوق بخيل محبوبته إليه حتى كأنه ينظر إلى نارها وجلة وأهلها يثرب حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال وأدنى دارها ذو نظر عال يعني أن الأقرب إليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرعات فكيف يجعلها ويثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لأنه من التثريب وهو الخرج نحو لا يثرب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فكناية عن المنافقين (قوله ويجر بالفتحة الخ) أما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لأن أصله أجزر كأنصر نقلت ضمة الراء إلى الجيم فحذفت الهزمة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للفتحة وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا غير ويؤيد الأول لاحقه والثاني سابته (قوله ما لم يضاف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لأن أو بعد النفي لنفي كل نحو ما لم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضي الاتصال أتى بردف أي فيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أي ولو مقدر على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيايتها عن ثقل وذلك لأنه لما نقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لأن التنوين علامة الاختفاء لا يمكن والكسر يواخيه في الاختصاص بالاسم فإذا نون للضرورة فبقيل يبقى فتحه لأنه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل يكسر تبعاً للتنوين لأنه أما صرف أو بصورته (قوله فإن أضيف الخ) ظاهره كالمصنف أنه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لأن الذي حكم عليه بالكسر مع الإضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الأكثر لأن الصرف هو التنوين فقط وهو موقوف مع آل والإضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيدي وغيرهما واختاره في النكت مصروف مطلقا لأنه دخل له ما هو من خواص الأسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع إلى أصله وهذا ما مبنى على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو التنوين معا فلا يمنع منه إلا منع ككل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للإضافة أو آل وقيل إن زالت منه علة فنصرف نحو باجد كم لزوال علميته مع الإضافة أو آل وإن بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم واختاره الناظم في نكته

مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقة به وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها ثم أشار بقوله والذي اسمها قد جعل إلى أن ما سمى به من هذا الجمع والمحقق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهبان آخران أحدهما أنه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة وي زال منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات والثاني أنه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات ويروي قوله تنويرها من أذرعات وأهلها

يثر ب أدنى دارها نظر عال
بكسر التاء منونة كالذهب الأول
وبكسرهما بلا تنوين كالذهب
الثاني وفتحها بلا تنوين كالذهب
الثالث

(ص) ويجر بالفتحة ما لا ينصرف
ما لم يضاف أو يك بعد آل ردف
(ش) أشار بهذا البيت إلى القسم
الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة
وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه
أنه يرفع بالضمه نحو جاء أجد وينصب
بالفتحة نحو رأيت أجد ويجر بالفتحة
أيضا نحو مررت بأجد فنابت الفتحة
عن الكسرة هذا إذا لم يضاف أو يقع
بعد الألف واللام فإن أضيف جر
بالكسرة نحو مررت بأجد كم

أودخلت عليه آل نحو مررت
بالاجد فانه يجز بالكسرة
(ص) واجعل لنحو يفعلان النونا
رفعاً وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمة
كلم تكوني لتروحي مظهره
(ش) لما فرغ من الكلام على
ما يعرب من الاسماء بالنيابة شرع
في ذكر ما يعرب من الافعال بالنيابة
وذلك الامثلة الخمسة فاشار بقوله
يفعلان الى كل فعل اشتمل على الفاء
اثنين سواء كان في اوله الباء نحو
يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار
بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به
ياء المخاطبة نحو أنت تضربين وأشار
بقوله وتسألونا الى كل فعل اتصل
به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء
كان في اوله التاء كما مثل أو الباء نحو
الزيدون يضربون فهذه الامثلة
الخمس هي يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلون وتفعلين ترفع
بالنون وتنصب وتجرم بحذفها
فتأبى النون فيها عن الحركة التي
هي الضمة نحو الزيدان يفعلان
فيفعلان فعل مضارع مرفوع
وعلامه رفعه ثبوت النون وتنصب
وتجرم بحذفها نحو الزيدان لم يقوما
ولن يخرجيا فعلا ماضيا الجزم حذف
النون من يقوما وعلامه النصب
سقوط النون من يخرجيا ومنه قوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار
(ص) وسم معتلا من الاسماء ما

على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أودخلت عليه آل) أى معرفة كانت
كالتى فى أقبل التنضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الأصح كالاعى واليقظان
أو موصولة كالعوائل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلية أما على تنكيره
قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد انظروا وجره مقدر على
النون للحكاية وتدعين وتسألونا عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك (قوله سمة) أى
علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الا ان يحمل الحذف والجزم والنصب على
المعنى المصدرى أى ان حذف المتكلم النون علامة على أنه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافى
ان الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقدمه أن جعل الحركات علامة يجزى
على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكوني) خبر لمحذوف أى وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتروحي
نصب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقها محذوف
خبر تكوني أى لم تكوني قابله لزوم مظالمه بفتح اللام أى ظلم وكسرها غير مقيس وان كثرت لان
مفعول للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه
فالقياس الكسر كما سيأتى (قوله فهذه الامثلة) اعلم انهم لما أعربوا المثني والجمع بالحروف أرادوا
مثله فى تطهيرها من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها
الجزم وهي ضمائر ولا الاثنان بحرف علة آخر لئلا يلتقى ساكنان معها فيحذف ثانياً فرفعوها
بالنون لشدة تشبهها بأحرف العلة ولذا ندغم فيها نحو من وال وتبدل ألفا فى الوقف نحو اذن
ثم حذفت للجزم كأحرف العلة ولما جازوا النصب على الجرف فى تطهيرها من الاسماء لتأخيرها فى
اعراب الفضلات جازوها على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه فى الفعل المعتل لا مكان
ظهور الفتحمة وتقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنالك اعرابها بالحروف وكسرت النون
بعد الالف تشبيهاً بالمثنى وفتحت بعد اختيمائها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزم
قدم عليها وبها يلغز فيقال أى اعراب يفصل من الكلمة بعمولها أو أى كلمة تفصل بين الكلمة
واعرابها (قوله ترفع بالنون الخ) أى عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت
النون للفرق بين المرفوع وغيره (قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها فى الآن يعفون
لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلان بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون
فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وأن تعفوا وأصله تعفون بواو ين حذفت
الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوبا مع
نون التوكيد وجوازا بكثرة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكهما وقد قرئ تأمر وني بفك
النونين وادغامهما بون واحدة والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع وبقوله فيما عدا ذلك كحديث
والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لا تدخلون ولا تؤمنون
وأصل تحابوا تحابوا أفاده فى التصريح ومقتضاه جواز ذلك فى السعة لكن فى الجمع وغيره
لا يقاس عليه اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان فى الفعل فاعمل الثانى وحذف
تظهيره من الاول وقيل الاصل ان ثبت انكم لم تفعلوا فحذف فى عدم الفعل واستقبال ان فى اثبات
ذلك العدم على حدان كان قيصه قد فان المعلق عليه اثبات القيد لا هو نفسه لسبقه على وقت
الحاكمة وقيل لم عملت فى الفعل وهي معه فى محل جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى
فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيهاً على انه يوجبها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان
ومام مفعول اول وكالمصطفى صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها

كالمصطفى والمرثى مكارما * قالوا لا اعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذي قد قصرا * والثاني منقوص ونصبه ظهر
ورفعه بنوى كذا أيضا يجز (ش) شرع في بيان اعراب المعتل من الاسماء والافعال (٥١) فذكر ان ما كان مثل المصطفى والمرثى يسمى معتلا

فأشار بالمصطفى الى ما في آخره ألف
لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورحى
وأشار بالمرثى الى ما في آخره ياء
مكسورة ما قبلها شوالقاضي والداغي
ثم أشار الى أن ما في آخره ألف
منفتح ما قبلها ياء في جميع
حركات الاء راب الرفع والنصب
والجر وأنه يسمى المقصور فالقصور
هو الاسم العرب الذي آخره ألف
لازمة تخرج بالاسم من الفعل نحو
يرضى وبالعرب من المبني نحو اذا
وبقولنا ألف ما آخره ياء وهو المنقوص
نحو القاضي كما سيأتي وبلازمة
من المثني حال الرفع نحو الزيدان
فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء في الجر
والنصب نحو الزيدان وأشار بقوله
والثاني منقوص الى المرتقى
فالمنقوص هو الاسم العرب الذي
آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو
المرتقى فاحترز بالاسم عن الفعل
نحو يرمى وبالعرب عن المبني نحو
الذي وبقوله قبلها كسرة عن التي
قبلها سكن نحو ظبي ورمى فهو هذا
معتل جار مجرى الصحيح في رفعه
بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه
النصب نحو رأيت القاضي قال
الله تعالى يا قومنا أجيبوا داعي الله
ويقدر فيه الرفع والجر لتقلها على
الياء نحو جاء القاضي ومررت
بالقاضي فعلازمة الرفع ضمة مقدرة
على الياء وعلازمة الجر كسرة مقدرة
على الياء وعلم بما ذكر أن الاسم
لا يكون في آخره واو قبلها ضمة نعم
ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو

جاء لكن قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيان المحذوف كشيء أول لفظ
وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفاً أي لفظاً من الاسماء والموصول
بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أولاً أو آخر أو وسطاً
ولكل اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أي درج مكارم أو تميز بحول
عن الفاعل جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) اماتاً كيد للضمير في قدر أو نائب
فاعله ولا ضمير فيه أو نائب كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤ كد لا أجنبي على
حد ولا يحزن ويرضين بما آتين كلهن لكن الفصل في الآية بمعمول لعامل المؤ كد لا للمؤ كد
نفسه ويصح جره تأكيد للضمير في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤ كد (قوله قد قصرا) أي سمي
مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المدأوعن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام
أي محبوسات على بعولتهن (قوله بنوى) فيه مع قدرتين فانها شيء واحد على المشهور ووقيل
المنوى مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجز)
الظاهر أن كذا متعلق بجز على أنه حال من ضميره أو صفة لمصدر محذوف أي يجزجر امثل ذاتي كونه
منوياً على أنه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف
فانه قد در فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتعذر لان الالف اللينة لا استطالها وجرها مع النفس
يتعذر تحريكها الا بقلبها همزة (قوله آخره الف) أي لينة لا همزة كالخطا (قوله لازمة) أي لفظاً
أو تقديرًا كالقصور المنون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب ببدال الهمزة
ألفاً يجزى عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بغير اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بدلها لانا
نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذو التعريف للمقصور قياساً وكذا يقال في
الياء (قوله تخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصوراً في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعاً
من المد وظهر الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج ياء المثني
والجمع والاسماء الخمسة (قوله يظهر فيه النصب) أي ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى اعراب
كالمتضايقين رأيت مديكرب ونزلت قالى فلا اسم وضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحاباً
لمحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما في الهمع وفي الروض الانف تقول تفرقوا أيادى سبأ
بسكون الياء وهو حال لجمعها كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا
ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقاً كقوله

ولو أن واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتثوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل النصب على
الرفع والجر والاصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون
الياء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أي لتقلها على الياء وقد ظهرا
ضرورة كقوله

لعمرك ما تدرى متى انت جائى * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

وكقول جرير فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهم غولا تفعل
(قوله وأي فعل الخ) أي مضارع لان الكلام في العرب وفعل الشرط كان محذوفاً للضرورة لانه
لا يحذف مع غير ان ولو الامتسر بالفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بيات سعاد وآخر اسم

ولم يوجد ذلك في العرب الا في الاسماء الستة في حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين أحدهما ماسمى به من
الفعل نحو يدعوى ويغزو والثاني ما كان أعجمياً نحو سمند وقندو (ص) وأي فعل آخر منه ألف

أو واو أو ياء فعتلا عرف
(ش) أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمي أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) فالألف انوفيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو يرمي والرفع فيهما انو واحد حذف جازما ثلاثين نقص حكما لازما (ش) ذكر في هذين البيتين كيفية الأعراب في الفعل المعتل فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب فتحوز يد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لأنه يحذف له الحرف الأخير فتحو لم يخش وأشار بقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمي إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء فتحو لم يدعو لن يرمي وأشار بقوله والرفع فيهما انو إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء فتحو يدعو يرمي فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحد حذف جازما ثلاثين إلى أن الثلاث وهي الألف والواو والياء تحذف في الجزم فتحو لم يخش ولم يغزو ولم يرم فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر في الواو والألف والياء وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها وأن النصب يظهر في الواو والياء ويقدر في الألف

كان ومنه صنته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب ولا يتأني فيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أي أو آخر منه واو الخ فأول عطف الجملة على جملة كان بتاءها أو اسمها ضمير الشأن وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما في الأشموني أي فهي في محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أي لغير ضمير الشأن وصرح بذلك الجري على أن كان الثانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقبل أنها تامة لأن الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقبل واسطة ففي كان الثانية ثلاثة أقوال حكاه في النكت وأصحها الأول لأن ضمير الشأن لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه وعلى الأخير ينحل الجملة رفع كفسرهما الفاعل أو لا محل لها يجر (قوله فعتلا) الأولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لا حالاً من ضميره لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سمي وانظر لم دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد قتل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انو لازم له كاقصد أو لا بس على حد زيد اضربت أخاه ولا يقدر انو لأن الألف لا تنوي (قوله ثلاثين) أي أحرف العلة مفعول أحذف ومفعول جازما محذوف أي الأفعال أو ثلاثين أي الأفعال فهو مفعول جازما ومفعول أحذف محذوف أي أحرف العلة وعلى الأول حل الشارح (قوله نقص) أي تؤد حكما أي محكوما به أو نقص بمعنى تحكم وحكام صدر مابين أنواعه (قوله إلى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

فما سودتني عامر عن وراثته * أبي الله ان أسمو بام ولا أب

وقوله ما أقدر الله ان يدني على شحط * من داره الحزن عن داره وصول

وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما مر في المنقوص (قوله إلى أن الثلاث الخ) أي إذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا و يقري و يوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف في الجزم) أي تضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غير حال كنه التحقيق مذهب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لانه فرقا بين المجزوم وغيره وأما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله وتضحك مني شحنة عبثية * كان لم ترى قبلي أسير ايمانيا

فضرورة لانها تزدل الكلمة إلى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ يجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الأول للضرورة ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الهمع أنه لغة فجزمه كذلك وخرج عما يقرأه قبل انه من يتق ويصبر بالياء و جزم يصبر وقبل الموجود اشباع والحرف الأصلي حذفه الجازم ويرده أن حرف الاشباع لا يكتب او من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لانية الوقف وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفي لانهي أي فلست تنسى * (تمة) * بقي مما تقدرفيه الحركات ما سكن للوقف أو لا دغام كيضرب بكرودا ودجالوت أو للتخفيف كتسكين بارتكهم وبعولتهم ورسلنا ومكر السيئ ويأمر كم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة في السبع والمتبع كالحمد لله والمحكي كالعلم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جزمه خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الأعراب وكالياء بدلها كاعلاما ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كما يمكن الذين وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي كقوله اغرلني أن حبك قاتلي * وأنتك مهماتأمرى القلب يفعل

والظاهر ان هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا الخفيف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلاً ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كأمرو والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها سا كن كآتي الرجل وكذا ألف المثنى كغلام المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالح والقوم والمقيمي الصلاة أما في جمع المقصور فيجر كان للسا كن كياء المثنى ولا تحذف لعدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبداً والظاهر ان تقدير هذه الحروف للنقل لا للتعذر قليل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعاً كجاء مسلمي لذهب صورته اذا أصله مسلمون لي حذف النون واللام للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وادغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للنقل لان الموجب لقلبها ياء ثقافها مع ياء المتكلم فرد عليه بأنها تتعذر مادامت الياء الاولى فاللائي انه للتعذر نظر الحال الراهنة كما قدروه في الفتي للتعذر مع ان أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تنقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتي ألفا ليس مجرد النقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا والمختار وفاقا لابي حيان ان اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها العلة تصرفه فيتم لا يقتضي تقديرها والله أعلم

(ص) النكرة والمعرفة
نكرة قابل أل

* (النكرة والمعرفة) *

اسم مصدر لنكر وعرف المشدد ومصدران للخفيف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفتته ثم جعل الاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والامتناع الصرف ولا يصح ان علميتهما لكونهما مترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذاباب شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرة اذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب دون عكسه ولسببها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بخصوصه أو عهد قليل ووجودا كالأدعي اذا واد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق عليه المعارف أيضا كهو وهذا والذي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات المذكورة فوجود فحدث فجوه فخسم فنام فخيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك كور معلوم وشي صدق الشيء بالمعدوم وكخيوان شجر وحجر مثلاً وكانسان فرس وحمار ورجل امرأة وكعالم جاهل وضارب مثلاً وما بينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض فالظاهر أنهم ما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا التمرين (قوله نكرة) مبتدأ لأنها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل أل خبر وذكروه لان المراد اسم قابل أل والاسم يقع على المذكر والمؤنث أو لتأول النكرة باللفظ مثلاً لا بالكلمة قيل أو لكون النكرة صفة لمحدوف مذكراً أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من أنها اسم جنس للمنكر لا وصف الا ان يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشتق بقى ان قابل أل الخ تعريف للنكرة والتعريف ليس محمولا على المعرف لا موطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لتلايحهكم عليه قبل تصويره وانما هو تفسيره على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى مسوغ كذا قيل وهو مر ذو بيان الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصويرا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعاً وان كان قصده

الاصلي تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو سلم عدم حله اصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانهم ما ابتدأ وخبر صورة لاحقة فتدبر وجل المواطأة ما يصح بلا تأويل بالمشتق وحذف المضاف كعمل العلم على الفقه وجل الاشتقاق بخلافه كعمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) جال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بانه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ويجرور رب وأفعول من فاعله انكرات مع أنه لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخولهم ودوجوس وضمير الغائب العائد لنكرة بجاء في رجل فأكرمته فاعلم ما عارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث واقع موقع قابلهما وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال ومامعه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثاني أنهم ودوجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جعنين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حيث نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا وحيث نكرتا بمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وأما الضمير فعنه الرجل المذكر وهو لا يقبلها الا رجل بالتسكير فتدبر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير آل عند الاطلاق تخرج نحو العباس والحارث فان آل فيهما مؤثرة لامح أصلهما من الوصفية بشدة العيوس والحارث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما توغل في الابهام كاحد وعريب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعله لم يسمع دخول آل عليها فيكون نحو الغيرة والشبه مولدا وكذا أسماء لاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا من الاول أسماء الفاعلين والمفعولين لان آل فيهما موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء وادخل آل عليهم ما لحن عند الجمهور لا ضافته مامعني وتنوينا ما بدل عنها وكذا أسماء الافعال النكرات لوقوع صه مثلا موقع سكوتنا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله وصاحب يقبل آل) أي المعرفة لان المراد به الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغير معرفة) افراد الضمير لارادة المذكر لان العطف بالاولا تنويعية بمعنى الواو لا لاحد الدائر حتى تقتضي الافراد وفي الاخبار قلب لان المعرفة هي المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفها بالحدس في التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه وعالله بما لم يسلم له وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الوساطة بينهما وهو الاصح خلافه لان أنبتها فيما لا يدخله تنوين ولا آل كمن وما (قوله كهم وذى الخ) لم يرتبها الضيق النظم وقد رتبها في الكافية بقوله فضمرا عرفها ثم العلم * فذواشارة فصول متم فذواداة فنادى عينا * فذواضافة بها تيننا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع في التوكيد لانه كرها في أبوابها وذكري محر فيما لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة المقدرة والباقي بالقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لا بالالفليس مما هنا واعلم أن الجلالة أعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الاصح لا العلم ولا الاشارة وأعرفه ضمير المتكلم فالحاطب فالغائب السالم من الابهام بان يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف جاء زيد وعرفوا كرمته فهذا كالعالم أو دونه والمراد العلم الشخصي كافي التسهيل أما الجنسي فالظاهر أنه دون الجميع وأما المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف

مؤثرا أو وقع موقع ما قد ذكرنا
(ش) النكرة ما يقبل آل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل آل فمثال ما يقبل آل وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل آل ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فانك تقول فيه العباس فتدخل عليه آل لكنها لا تؤثر فيه التعريف لانه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما يقع موقع ما يقبل آل ذواتي بمعنى صاحب نحو جاني ذومال أي صاحب مال فذونكرة وهي لا تقبل آل لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل آل نحو صاحب (ص) وغيره معرفة كهم وذى

مطلقا وعند الاكثر الا المضاف للضمير فكالمعلم لانه يوصف به كمرت بزيد صاحبك والصفة
لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضمير في ذلك بل هو الانسب لكونها
تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبع الفراء والشاويين وقال المصنف انه الصحيح نعم
على قول الناظم ينتقض القول بان الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف
اليه مطلقا لا كتسا به التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق باي علمانه فقيه ايهام عن زيد
(قوله والذي) مقتضاه انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام
للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله والذي الخ) لما فاته
ترتيبها ذكر ترتيبها تبويبا لكن فاته ان يترجم للضمير كاخوته والقاء فصيحة كما لا يخفى وما
مفعول أول لسم والطرف صاتها أي فموضع الذي غيبة الخ أي لمفهومه الكلي بناء على قول
السعدان المضمرة ونحوها كالأشارات والموصولات والحروف كليات وضعها جزئيات استعمالا
فهو مثلا موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا في واحد بخصوصه كزيدا والمعنى فموضع لافراد
ذي غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعها استعمالا فهو موضوع لكل فرد فرد
مما يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلي يعبر تلك الافراد لتعذر أن يحيط الواضع
على انه من البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا
كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعها واستعمالها معنى كون بعضها أعرف من بعض
كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمراجع والحضور في الضمير والاشارة في
اسم الاشارة والصلة في الموصول ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو
باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها واستعمالها وليست معارف لعدم قرينة
التعريف فتدبر (قوله كانت) جره بالكاف لقصد لفظه وليس من انابة ضمير الرفع عن ضمير
الجر كما توهم (قوله بالضمير) فاعمل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً ومن الاضمار وهو
الاخفاء لكثرة استتاره ولانه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف
الهمس غالباً وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمراً أيضاً ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا
أي كفي به عن الظاهر اختصاراً (قوله ما دل على غيبة) أي لفظ جامد وضع الذي غيبة الخ
نخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذلك وآخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند
البصر بين فأنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لانهم سماوخرج أيضاً ما فيه آل الحضورية
بجئت الساعة ونحوها يزدفان الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور
خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لمطلق حضور نخرج أسماء الاشارة على ان حضورها
لم يعتبر وضعها وانما الزمها من كونها لا يشار بها للحاضر وبإيقاع ما على الاسم الجامد خرج لفظ
غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتكلم شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه
وبالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به وبالغائب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست
كذلك وبهذا نخرج الاسماء الظاهرة بناء على انها موضوعات للغائب لانها لم تقدم ذكرها
والاصح انها وضعت لسمائها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منها حقيقة واعلم
أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظاً ولو بمادته كأعدلوا هو أقرب أي العادل المفهوم من
أعدلوا ومعنى بأن يعلم من السياق نحو ولا يوبى له لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى
توارت بالحجاب أي الشمس بقرينة ذكر العشي والالهة عن ذكر ربه أي صلاة العصر ورتبة
كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظاً ورتبة الا في ست

وهندوا بني والغلام والذي
(ش) أي غير النكرة المعرفة وهي
سنة أقسام المضمرة كهم واسم الاشارة
كذي والعلم كهند والمخلى بالالف
واللام كالغلام والموصول كالذي
وما أضيف الى واحد منها كابني
وستكلم على هذه الاقسام
(ص) فالذي غيبة أو حضور
كانت وهو ضمير بالضمير
(ش) يشير الى أن الضمير ما دل على
غيبة كهاو أو حضور وهو قسمان
أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت
والثاني ضمير المتكلم نحو أنا

مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالأجبال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة
والضمير المجرور ورب المرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما ستبين في أبوابها والضمير المبدل منه مفسره
كضربته زيداً واللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ما هي الأحياتنا
الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة وقيل
من باب ضربته زيداً الجملة تقول وتحمل خبره وفي الهمع أنه قد يرجع إلى نظير السابق نحو وما
يعمر من معدرو ولا يتقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه
وجعله الدماميني لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال)
أما خبر مقدم عن مالانها هي المعرفة أو عكسه لأن القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو
(قوله لا ابتداء) أي به فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر وليس محذوفاً لأنه نائب الفاعل ولئلا
يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا ابتداء به الخ مع بقاءه على حالته الأولى فخرج ضمير
ضربته ما وضربتهم وضربتهن فانه إذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولاً فلا يؤيد بقاءه
مفعولاً قيل أياهما ضربت لهما فتدبر (قوله لا) مفعول يلي لقصد لفظه واختياراً نصب بنزع
الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعي الاستثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير كما في شرح
الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم المتكلم
فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل للمتكلم والمجرور
بأبني والمخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسليبه (قوله المضمير) أي من حيث هو
ينقسم الخ وهل المتصل أصل المنفصل لأن مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فإلى
عوض الخ) لي خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأياهم وعوض
ظرف يستغرق المستقبل كإدخاله مختص بالنقي وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة كقبل
وبعد وسماع فيه حيثئذ الكسر والفتح فان أضيف نصب كالأفعال عوض العائضين كإدخاله لا بد من
وفي القاموس ما رأيت عوض فاستعمله في الماضي (قوله وما نبالي الخ) ما الأولى نافية والثانية
زائدة لا مصدرية خلافاً للعيني لأن إذا الشرطية مختصة بالجل النعمية ووجه أن لا يجاورنا الخ
مفعول نبالي وديار بمعنى أحد من ألقاظ العموم الملازمة للنقي أصله ديوار لأنه من دار يدور والألف
مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأياهم أي لا نبالي بعدم مجاورة سواك أيها المحبوبة إذا كنت
أنت جارتنا في نسخ وما علينا أي وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك وإذا تأملت في معنى البيت
وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالاضافة
للمستثنى كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله وكل
مضمير الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الأعراب يؤهم أعرابها دفعه بذلك في ابتداءه ليعلم
أن الجرو وغيره محالها فقط وليس هذا مكرراً مع قوله قبل كالشبه الوضعي لأنه لا يفيد هذه الكلية
فأشارهنا إلى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليه أو أن له عللاً أخرى (قوله كلفظ ما نصب)
أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو
اتصال إلى قوله وذو ارتفاع وانفصال فإشاراً إلى المجرور والمنصوب في هذا الشطر وكل منهما ما اثنا
عشر قسمًا كما سيأتي وإلى المرفوع فيما بعده وانما آخره لأنه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم الممار
وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بمقدّم المجرور الذي لا يكون
في المنفصل أصلاً فتدبر (قوله في الجود) هذا أحد أوجه أربعة في التسهيل ثانياً الشبه الوضعي
في بعضها وحل الباقي عليه ثالثاً الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها إلى المرجع أو الخطاب مثلاً

(ص) وذو اتصال منه ما لا ابتداء
ولا يلي الاختيار أبداً
كالياء والكاف من ابني أكرمك
والياء والهاء من سلبه ما لا يخطئ
(ش) المضمير البارز ينقسم إلى
متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي
لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك
ونحوه ولا يقع بعد الألف الاختيار
فلا تقول ما أكرمك إلا وقد جاء
شاذ في الشعر كقوله

أعوذ برب العرش من فئة بلغت
على قمالي عوض الإله ناصر
وقوله

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا إلاك ديار

(ص) وكل مضمير له البناء يجب
ولفظ ما جر كلفظ ما نصب
(ش) المضميرات كلها مبنية لشبهها
بالحرف في الجود وذلك لا تصغر

ولا تثني ولا تجمع واذا تقرر انهما بنية فتم ما يشترك فيه الجرو والنصب وهو كل ضمير نصب أو جرح متصل بنحو أو كرمته فمردود بك وأنه وله
فالكاف في كرمته في موضع نصب وفي بك في موضع جرح والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جرح ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب
والجرو وهونا واليه أشار بقوله (ص) (٥٧) للرفع والنصب وجرحنا صلح * كاعرف بنا فأنشأنا المنح

(ش) أي صلح لنظنا للرفع فنحو نلنا
وللنصب فنحو فأنشأنا والجرح نحو بنا وما
يستعمل للرفع والنصب والجرح الياء
فمثال الرفع اضربني ومثال النصب
اكرمني ومثال الجرح ضربني ويستعمل
في الثلاثة أيضا هم فمثال الرفع هم
قائمون ومثال النصب أكرمهم
ومثال الجرح لهم وانما لم يذكر
المصنف الياء وهم لانهم لا يشبهان
نامن كل وجهه لاننا نكون للرفع
والنصب والجرح والمعنى واحد وهي
ضمير متصل في الاحوال الثلاثة
بجلا في الياء قائم باوان استعملت
للرفع والنصب والجرح وكانت ضميرا
متصلا في الاحوال الثلاثة لم تكن
بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة
لانها في حالة الرفع للمخاطب وفي
حالي النصب والجرح للمتكلم وكذلك
هم لانها وان كانت بمعنى واحد في
الاحوال الثلاثة فليست مثلنا
لانها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي
حالي النصب والجرح ضمير متصل
(ص) وألف والواو والنون لما
غاب وغيره كقاموا واعلموا

(ش) الالف والواو والنون من
ضمائر الرفع المتصلة وتكون
للغائب والمخاطب فمثال الغائب
الزيدان قاما والزيدون قاموا
والهندسات قن ومثال المخاطب
اعلموا واعلموا واعلمن ويدخل تحت
قول المصنف وغيره المخاطب
والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة

رابعة استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها باختلاف المعاني كالخرف اه وقال ابن غازي
للشبه المعنوي المتضمن للمعنى التكلم والمخاطب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كحرف
المضارعة والواحق في اياي واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات
اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تثني الخ) وأما نحو همما وهم ونحو فوضعت كذلك ابتداء
(قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبر اعن ناوهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن النسخ هنا متعين
لثلاثين عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمته معنى اشعر فعداه بالياء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا
(قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لاني نحو اعجبني كوني مسافرا الى أي فان الياء في
الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون ويجري في الثالث
والجواب ان رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة
للمضاف هو الجرح فقط أما ما يشترك بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ وسوغه عطف المعرفة عليه ولما
غاب خبره وأشار به ذامع قوله للرفع والنصب وجرح الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه
واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار به هذه الثلاثة مع ما للمقدمة الى بعض أقسام البارز
المرفوع وبقي التاء في نحو ضربت ضربت الخ وياه المخاطبة في تضرع بين ثم ذكر المستتر اكتمل
ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال اما في نحو
ضاربان وضاربون فخر فان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب لكفاه
لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب
الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه
عمدة فلا بد منه لفظا أو تقدير او اما غيره ففضله لا داعي الى تقديره اذا عديم من اللفظ الارتباط الخبر
ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في ان المستتر من المتصل لان كلامه الا في فيه وهو
الاصح لامن المنفصل كما قيل اذا لا يتدأ به ولا يلي الا بل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه
واسطة لان الاتصال والانفصال من عوارض اللفاظ المحققة اه نكت (قوله وألف) يجوز في
جواب الامر ونعتب بالغير المعجبة بدل منه (قوله ينقسم الضمير) أي المتصل لما هو والمراد بالبارز
ماله وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي ضربت لا مكان النطق به اما المستتر
فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعبرون له المنفصل في قولهم تقديره أنت مثلا
للتقريب كما مر فصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من المحذوف لانه
يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالوجود ولذلك اختص بالعمد اما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل
كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالبارز الجواز صحة برونه
اذ لا يقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه امر عقلي وحينئذ فتسمية
هذا جازما ومقابله واجبا مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضع هنا أفاده سم (قوله
للو احد) سيد كرمته والمخاطب لبيان الواقع ولم يذكر في الواحد دخوله في المبدوء بالتاء

(٨ - خضري ل)

لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا
(ص) ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل أو افعل أو تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستتار
وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر ويجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذ كر المصنف في هذا البيت من المواضع
التي يجب فيها استتار الضمير أربعة الاول فعل الامر الواحد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير

(ص) وفي اختيار لا يجي المنفصل
 اذا تأتي ان يجي المتصل
 (ش) كل موضع أمكن ان يؤتى فيه
 بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه
 الى المنفصل الا فيما سبذ كره
 المصنف فلا تقول في اكرمك أكرمت
 اياك لأنه يمكن الاتيان بالمتصل
 فيقول أكرمك فان لم يمكن الاتيان
 بالمتصل تعين المنفصل نحو اياك
 أكرمت وقد جاء الضمير في الشعر
 منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا
 كقول الشاعر
 بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
 اياهم الارض في دهر الدهار
 (ص) وصل او فصل هاء سلتيه وما
 أشبهه في كسبه الخلف انتهى
 كذلك خلتيه واتصالا
 اختيار غيري اختيار الانفصالا
 (ش) أشار في هذين البيتين الى
 المواضع التي يجوز ان يؤتى فيها
 بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى
 به متصلا فأشار بقوله سلتيه الى
 ما يتعدى الى مفعولين الثاني منهما
 ليس خبرا في الاصل وهما ضمير ان
 نحو الدرهم سلتيه فيجوز لك في
 هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه
 والانفصال نحو سلتى اياه وكذلك
 كل فعل أشبهه نحو الدرهم
 أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر
 كلام المصنف انه يجوز في هذه
 المسئلة الاتصال والانفصال على
 سواء وهو ظاهر كلام أكثر
 النحويين وظاهر كلام سيبويه
 ان الاتصال فيها واجب وان
 الانفصال

بعد ضمير أمر الواحد لا تحاد مع تضرب كما اتحد مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدور وكذا
 لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع لا تحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضربى مع تضربين
 وانما جل الضمير في الأمر على المضارع دون العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لا يجي المنفصل الخ)
 أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر ما للضرورة
 كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كإياك نعبد وإياك نعبد والايام وقوله
 أنا الذائد الخ الحامي الذمار وإنما * يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي
 أو لكون عامله محذوفا كإياك والشرأ ومعنويا كانا نعبد أثيم وأنت مولى كريم أو حرف نفي نحو
 ما هن أمهاتهم أو فصل من عامله بمبتوع له كينخرجون الرسول وإياكم أو ولى وإيا المصاحبة كقوله
 فأنت لا أنفك أحد وقصيدة * تكون وإياهاهم امثلا بعدى
 أول رفعه بمصدر مضاف الى المنصوب بنحو بنصر كم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح
 (قوله بالباعث الخ) متعلق بمحذوف في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه
 وحذف نظيره من الآخر على حد * بين ذراعى وجهة الاسد أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل
 فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلا وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من
 الاموات والدهار يرأى الدهر في الزمن الماضي لا واحده من لفظه ويقال دهور دهار يرأى
 مختلفة كما في القادوس وفسرها في التصريح بالشدة ائند ولكن المناسب هنا الاول وفي الصحاح
 دهور دهار يرأى شديد كليله ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله
 فأعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والالا ضمير في الثاني لما سياتى الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف
 من الثاني لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتمتع بالمعمول الظاهر وهذا كالا استثناء من قوله وفي
 اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما أشبهه) اشار الشارح في حله الى انه على حذف مضاف
 وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبهه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس
 كذلك فالاحسن جعل الاشموني ما واقعة على ضمير والهاء فى أشبهه عائدة لهاء سلتيه أى وكل ضمير
 أشبهه هاء سلتيه فيما سياتى سواء كان عاملا فعلا كما مثله واسما كالدرهم أنا معطيك ومعطيك اياه
 (قوله ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لاحدا للضميرين فقط
 كاذير يكهم الله في منامك قليلا الآية فان أرى الخلية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا
 في الاصل فالآية من باب سلتيه لا خلتيه لان النسخ المعتبر في خلتيه للضميرين معافته ضمير الشارح
 أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أى أو لهما ما عرف كما يفيد المثال
 فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سياتى في المتن ونخرج بكونهما مفعولين
 ما اذا رفع أو لهما ما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الاعرف كضربتك وضربونا لان الفصل انما
 جازل للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفسد وهذا المرفوع كجزء الفعل ويجوز الامر ان
 مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا مجرورا كعجبت من ضربيك وضربى اياك اذ الياء فاعل المصدر
 مجرور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الامسترا كإيا الضاربك والضارب اياك بناء على أن
 الكاف مفعول لامضاف اليه والاتعين الوصل لان المجرور لا يكون الامتصلا اه صبان وكذا
 يجب الوصل فى أياضاربه بلاأل لتعين الاضافة فيه فان تون الوصف تعين الفصل كضارب اياه
 فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفعل لانه اقتصر عليه دون الاسم
 بقى ان موضوع المسئلة الضمير ان فلو بدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيداً فالظاهر تعين
 الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على سواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته

مخصوص بالشعر وأشار بقوله
في كنهه الخلف انتهى الى أنه اذا
كان خبر كان واخواتهم ضمير افانه
يجوز اتصاله وانفصاله واختلف
في المختار منهما فاختر المصنف
الاتصال نحو كنهه واختر سيبويه
الانفصال نحو كنت اياه تقول
الصديق كنهه وكنت اياه وكذلك
المختار عند المصنف الاتصال
في نحو خاتنيه وهو كل فعل تعدى
الى مفعولين الثاني منهما خبر
في الاصل وهما ضميران ومذهب
سيبويه ان المختار في هذا أيضا
الانفصال نحو خاتني اياه ومذهب
سيبويه أرجح لانه هو الكثير في
لسان العرب على ما حكاه سيبويه
عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها

فان القول ما قالت حذام
(ص) وقدم الاخص في اتصال
وقدم من ما شئت في انفصال
(ش) ضمير المتكلم أخص من ضمير
المخاطب وضمير المخاطب اخص من
ضمير الغائب فان اجتمع ضميران
منصوبان أحدهما أخص من
الآخر فان كانا متصلين وجب
تقديم الاخص منهما فتقول
الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه فتقدم
الكاف والياء على الهاء لانهما
أخص من الهاء لان الكاف
للمخاطب والياء للمتكلم والهاء
لغائب ولا يجوز تقديم الغائب
مع الاتصال فلا تقول أعطيتهم ولو
ولأعطيتهموني وأجازه قوم ومنه
مارواه ابن الاثير في غريب الحديث
من قول عثمان رضي الله تعالى
عنه أراهمني الباطل شيطانا
فان فصلت أحدهما

وأصرح منها قول الكافية * سلميه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكمهم الله أنزلكموها
ان يسألكموها اذير يكهم الله كما مره ذاني الفعل أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن
اتصال المعهولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكها بشي يستطاع *
وقوله لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيد حتما يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أي الارقاء ولو شاء الله كهم
اياكم والشاهد في الاولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقدم غير الاعرف ولو وصل لقال
ملككم وهم بفتح الكاف الاولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا الثقلة مع ما في الفصل
من مشاكاة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضمير الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه
لا يشترط كونه ضميرا او يدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كانه زيد لكن عبارة شرح
الكافية تدل على الاشتراط (قوله واخواتها) مثله في شرح الكافية وحزم أبو حيان بتعين
الفصل فيها وأن ليس وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء اما فيه فيجب
الفصل بحكايا وليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الاوتة فارق هذه المسئلة ما قبلها بان أول
الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ لهم ماعما (قوله فاختر المصنف
الاتصال) أي لانه الاصل ولكثرته تطما ونثر في القصص كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ
وكقول أبي الاسود دعبده

دع الخري يشربها الغواة فاني * رأيت أحاهاء غنيا بمكانها
فان لا يكنها أو تـ كنهه فانه * أخوها غنذته أمه بلبانها
ومراده باخيها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله اذا لم يسكروا أما الانفصال فخا شعرا كقوله
لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قديته غير

ولم يجيء نثر الا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني من خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما
معا (قوله وهما ضميران) أي أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلميه الا بالنسخ
واذا كان أولهما اخص فلا بد من تغايرهما معني كما هو ظاهر ولا يحتاج لجعل الاختيار فيهما من
باب شعري شعري الا في اتحاد الرتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلة لان حق الخبر
الانفصال قال الرضي وانما وصل أولهما القربة من الفعل وان كان حق المبتدأ كذلك ووافقه
في التسميل على باب ظن فجز الخبر عنه بمنصوب شبه الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنهه
فلم يجزه الا ضمير رفع كجز الفعل فاشبهه هاضر بته فرجع الى أصل الضمير من وصله بعامله (قوله
اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء وقيل غيرها وكانت تبصر من
مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقوله ولذا صار هذا الشعر مثالا لمن يقدم قوله على غيره كما هو
مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشعوني دون غيرها وضابطه
أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسئلونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع
وان كان اتقص بـ خبره بكونه كجز العامل فلا يجوز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا
معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونص به ذاعلى ان جواز الامر من مشروط بتقديم الاخص
لان قوله وما أشبهه يصدق بأي شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتهم ولو) أي ولا حسبتهم ولو
ولا كقول بل يجب الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كما يردو كثير من القدماء لكن
الفصل عندهم أرجح (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والباء ثان وشيطانا
ثالث قال ابن الاثير وفيه شذوذان الوصل وترك الواو لان حقه أراهموني كراهتموها (قوله

كنت بالخيار فان شئت قدمت
الاخص فقلت الدرهم اعطيتك
اياهم واعطيتني اياه وان شئت قدمت
غير الاخص فقلت اعطيتك اياك
واعطيتك اياي واليه أشار بقوله

وقدم من ما شئت في انفصال

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه
بل انما يجوز تقديم غير الاخص
في الانفصال عند أمن اللبس فان
خيف لابس لم يجز فان قلت زيد
اعطيتك اياه لم يجز تقديم الغائب
فلا تقول زيد اعطيتك اياك لانه لا يعلم
هل زيد أخذ أو ما أخذ

(ص) وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

(ش) اذا اجتمع ضميران وكانا
منصوبين واتحدوا في الرتبة كأن
يكونا المتكلمين أو مخاطبين أو غائبين
فانه يلزم الفصل في أحدهما فتقول
اعطيتني اياي واعطيتك اياك
واعطيتك اياه ولا يجوز اتصال
الضميرين فلا تقول اعطيتني في
ولا اعطيتك ولا اعطيتهم نعم ان
كانا غائبين واختلف لفظهما
فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم
اعطيتهم اياه واليه أشار بقوله في
الكافية

مع اختلاف ما ونحو ضمنت

اياهم الارض الضرورة اقتضت
وربما أثبت هذا البيت في بعض
نسخ الكافية وليس منها وأشار
بقوله ونحو ضمنت الى آخر البيت
الى أن الاتيان بالضمير منفصلا في
موضع يجب فيه اتصاله ضرورة
كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت

اياهم الارض في دهر الدهار

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)

وقيل بالنفس مع الفعل التزم

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم

كنت بالخيار) من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامر من حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى
لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معني وهو الاخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا
فلو قدم غيره تبادر أنه الاخذ فحصل اللبس وأما عدم العلم بشئ فاجال لا لابس (قوله وفي اتحاد
الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلتيه وختلتيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا
محترزه وكذا اقتصر الاشعوني في التمثيل عليه ما ومقتضى ذلك ان باب كان يجوز فيه الوصل مع
اتحاد الرتبة ككمتني بضم انتاء وكمتك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعري شعري كما
سبأني وربما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالي المثليين مع ايهام كون الثاني
تأكيذا وهو منقاد هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومنه في الغيبة حديث أن يكنه الخ
لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسيما أن كون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا من عن الاشعوني ان
تقديم الاخص واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الا أن يراد تقديمه عند
وجوده فليتامل ويحزر (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله المتكلمين) أي بحسب
الاصل وان كانا في ذلك التركيب المتكلم واحد أو مخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبتهما في التكلم
والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ المتكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة واذا اتحد
مدلول الضميرين كان الاخبار في خلتك اياك على حد شعري شعري (قوله واختلف لفظهما) أي
في الافراد والتذكير أو ضدتهما كشالته ونحوهم أحسن النام وجوها وأنضرهم هوها سواء تباعد
الها أن كاذ كرام تقاربها نحو أعطاهوها وأعطاهاها الا ان الفصل حينئذ أجود تخلصا من قربهما
اذ ليس بينهما الاحرف واحد بخلاف ما مر وانما اشترط الاختلاف لدفع توالي المثليين وايهام
التأكيذا وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة اذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد
مدلولهما أو ذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لشئ واحد اذ لا يقال علمتاني ولا
ظننتكما (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بتكثير وصل أي
يبيح الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في الذكت
وفي ابن الميت أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

والاضطرار سوغو في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أي المتكلم بقربة وليس
وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالتزم أو حال من
يا النفس ومنه هو ما انما لا يلزم مع غير الفعل بل انما يجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه
بقوله وليتني فشا الخ أو تمتنع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح انما يلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا
كدر اكني وعليكني وكني القراء مكانكني أي انتظرنني لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان
من حقها أن تلحق بقيمة الاسماء لتقيم اخفاء الاعراب لكن تركت لئلا تنفصل بين المتضامين وقد
لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم المفعول لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله
عليه وسلم لليهود هل أقم صادقوني ولو حذف لقيل صادق بكسر القاف وشذ الياء وقوله

وليس بعبيدني وفي الناس تمتع * صديق اذا أعبا على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلانون وبها أي أخوف
الامور التي أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال اعلمهم بصفته فلا يخفى
عليهم تليسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاءر بالقسوة (قوله

نون وقاية وليس قد تظن

بلحقه لرومانون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لانها اتى الفعل من الكسر وذلك نحواً كرمنى ويكرمنى وأكرمنى وقد جاء حذفها مع ليس شذوذاً كما قال الشاعر (٦٢) عددت قومي كعديد الطيس * اذهب القوم الكرام ليسى واختلاف فى أفعال التعجب هل

تأزمه نون الوقاية أم لا فتقول ما أفقرنى الى عفوان الله وما أفقرى الى عفوان الله عند من لم يلتزمها فيه والصحيح انها تأزمه (ص)

وليتنى فشاوايتى ندرا

ومع لعل أعكس وكن مخيراً فى الباقيات واضطراراً خفياً

منى وعنى بعض من قد سلفا (ش) ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فذكر كريت وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله

كنية جابر اذا قال ليتنى

اصادفه وأفقد جل مالى والكثير فى لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتنى كنت معهم وأما لعل فذكر انهم ابعكس ليت فالفصح يجربدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الاسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أغيرانى القدوم لعلنى

أخطبها قبرا لأبيض ما جد ثم ذكر انك بالخير فى الباقيات أى فى باقى أخوات ليت ولعل وهى ان وأن وكان ولكن فتقول انى واننى وأنى وأنى وكانى وكانى وليكن وليكننى ثم ذكر ان من وعن تأزمهما نون الوقاية فتقول منى وعنى بالتشديد ومنهم من يخفف النون فتقول منى وعنى بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى

لحقته نون الوقاية) أى وتدغم فيها نون الرفع فى الأفعال الخمسة أو تفك كما مرونى وتحتاجونى وقد تحذف احداها ما تخفيفاً والصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها نائية عن الضمة التى تحذف تخفيفاً وشذوذها مع فعل الاناث ولا فرق فى الفعل بين الماضى المتصرف وغيره كذرنى ويذرنى وكذلتنى وعدانى اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الندامى ما عدانى فأننى * بكل الذى يهوى ندى موع

فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاى (قوله لانها اتى النعل) أى الصحيح وحل عليه نحو دعاورجى طرد الباب وقوله الكسر أى الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى يسبب بياء المتكلم لانه أخو الجرفى الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلاً كالذى قبل بياء الخطابية أو يدخل فيه ما كالذى للتخلص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضاً وقال الناطم لانها اتى لبس بياء المتكلم بياء الخطابية وأمر المذكر بأمر المؤنث فى نحواً كرمنى واكرمنى وحل الماضى والمضارع على الامر ودخلت فى غير الفعل لتقى تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أى لشبهها للعرف الآتية فى الجود والقياس لزومها كسائر الأفعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شحصا يهدده (٣) عليه رجلا يسنى أى يلزم رجلا غيرى (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير وأظرف زمان لعددت أولاه فاجاة والمعنى عددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فاجأتى ذهابهم سواى واسم ليس مستتر وجوباً والباء خبرها أى ليس الذاهب اياى فقيه شذوذاً آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرنى) من فقر بالكسر أى افتقر لامن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله عند من لم يلتزمها) هم الكوفون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والأصح فعليتها فتأزمها النون كما عند البصريين (قوله الاندورا) ظاهره جواز اختياره أو هو أحد قولى الناطم والثانى قصره على الضرورة (قوله كنية جابر الخ) قبله

تمنى مزيد زيد افلاقى * أختاكة اذا اختلفت العوالى

كنية الخ كان مزيد وجابر يتميان لقاء زيد الخليل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهم ما فلما القياه طعنهما وهر باق قال ذلك والعوالى الرماح والمنية التمنى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها للفعل معنى وعمل بالامعارض بخلاف لعل فان عملها الجرفى بعض الاحيان ونوالى الامثال فى بعض لغاتها وهولعن بالنون عارض شبهها فنسدت معها النون وانما خبر فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو نوالى الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجر يديت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أى أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والمباجد العظيم (قوله فتقول انى واننى) فشبهت الشبه الفعل وحذفها التوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذف الاول لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى يلحقها التغيير وكذا الخلاف فى انما بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الرودانى اه صبان (قوله تأزمهما) أى لتحفظ بقاءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس) يروى بلاصرف على ارادة القبيلة ومصر وفا ارادة أيها (قوله

(٣) قوله عليه رجلا الخ فيه نيابة اسم الفعل عن المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما ينوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التى هى حرف غيبة كالكاف فى هالاً تحرف خطاب والفاعل مستتر اه منه

وفي لدني) متعلق بقول خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق بقول خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه أعمال المصدر مؤخر أو محلي بال والثاني قليل وفي الأول خلاف وأشار بقدره أيضا إلى قوله الحذف فيهما كدني فيبقى من الوفاء بمعنى يأتي لا من النقي (قوله بالتخفيف) هي لنافع ولم تجعل نونها للوقاية طقت لدبا السكون لضم الدال في الآية ولا لدبا لضم وهما الغتان في لدن لان هذه يقال فيها الذي بلا نون كما قاله سيدي به لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيدي به هذا ان لدبا لنون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أي حسبي) تفسير لكل من قدني وقطى على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيدي به خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الطرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي كما في المغنى أو كفي كما استقر به الدماميني لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما كالأفعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناءؤه ما على السكون وقد يكسر ان وقد يعرب ان كما في الروداني (قوله قدني من نصر الخ) تمامه

* ليس الامام بالشحيح المحدث * والخبيثين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروي بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقريسة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروي والياء اشباع لا للمتكلم من رجوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخاري من فوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويزوي بعضهم إلى بعض يروي بسكون الطاء وكسرها بلا ياء بها وقطني بالنون وقط بالتوين والمراد بوضع قدمه لازمة وهو التجلي علمه ببقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها المأورد أنه يخلق لها خاقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(العلم)

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام وقول الخنساء

وان صخر التأم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحا إلى الاسم الآتي والظاهر أن النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه فيصالح للنكرة أيضا بحسب أصله ~~لكن~~ خص بماسياتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حذف * عين جيبها فان عاد إلى اسم فاضافته بمعنى من أو إلى المسمى وهو اظاها في معنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل يعين أو صفة مصدر محذوف أي تعيينا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر الميم والنون علم المرأة الآتية منقول من ولد الارنب كما في قوله

* لينة المس كس الخرق * فلا ينصرف للعلية والتأنيث ولكن المراد هنا القظه وانما منعه الحكاية أصله أو للاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلج لقوله تعالى وثامنهم كلبهم حيث ذكر سبعة أعلام وثنهم بالكاب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يحصل له لان المسمى لا يكون الامعينا والمراد ما يعين الخارج والذهني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط كعلم الجنس لماسياتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع لجموع من وجد وسيوجد فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أعلى أفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعات لتعيين

(ص) وفي لدني لدني قل وفي

قدني وقطني الحذف أيضا قدني

(ش) أشار به هذا إلى أن القصص في

لدني اثبات النون كقوله تعالى قد

بلغت من لدني عذرا ويقل حذفها

كقراءة من قرأ لدني بالتخفيف

والكثير في قد وقط ثبوت النون

نحو قدني وقطني ويقبل الحذف

نحو قدني وقطني أي حسبي وقد

اجتمع الحذف والاثبات في قوله

قدني من نصر الخبيثين قدني

(ص) * (العلم) *

اسم يعين المسمى مطلقا

علمه كعقروا خرنقا

وقرن وعدن ولا حق

وشذقم وهيلة وواشق

(ش) العلم هو الاسم الذي يعين

مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم

أو الخطاب أو الغيبة فالاسم جنس

يشمل النكرة والمعرفة ويعين

مسماه

مسميات لكن بواسطة قرينة امام معنوية كالتسليم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادي
أو لفظية كالصلة في الموصول وال في مدخولها والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسية
وهي الإشارة بنحو الاصبغ في اسم الإشارة فتعين المدلول انما هو بهذه القرائن لامن الوضع ولا يرد
أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على
حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب شمسي وان
انحصر في الكوكب المخصوص فتعينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع (قوله أو الغيبة) أي
معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حقيقة ذلك الشيء المتقدم بعينه وان
أبهم ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والوضع حذف المسميات وفي نسخ العقلاء والوهي ظاهرة
(قوله من المألوفات) هذا في العلم الشخصي أما الجندى فانما يكون غالب الغيبة المألوف كالسباع
والحشرات الاتية وقد يكون مألوفاً كابي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون المجهمة
وبالفاء ممدود واللاحق وهيان بن بيان بشر الماء فيمسمي الانسان المجهول وهو من الاضداد لان
المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي تبن بي هو أي أي الناس هو قال
ابن هشام وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالا يؤولف وكذا أبو الدغفاء لنفرتهم عنه أفاده المصريح
(قوله أخت طرفه) بفتح المهملة والراء كما في القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء واليه ينسب
أويس القرني رضي الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح عين بلدي ساحل اليمن (قوله فرس) أي
لعاوية رضي الله تعالى عنه (قوله وشذقم) قيل بالذال المجهمة وقيل بالمهملة بجل للنعمان بن
المنذر (قوله واسمائي الخ) أي أي العلم حال كونه اسماء الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم
في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لنظ
موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله أب الخ لا نحو أبو زيد قائم
مسمى به لانه تركيب اسناداً ولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب أو أم) أي أو ابن أو بنت
أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أي باعتبار مفهومه الاصل
فان ذلك قد يقصد تبعاً قاله السيد وفي النص يرجع عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط
واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الالهانة اهـ وقد اقتضاه ان اشعاره
مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوماً آخر يلاحظ تبعاً ويلتفت اليه وان كان المقصود
منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحو زيد اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار به او يبعد كونه
لقباً نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشهار كان لقباً أفاده بس وعلم أن المفهوم من كلام
الاقدمين كما في الروداني ان الاسم ما وضع للذات ابتداءً كائناً ما كان ثم ما وضع بعده فان كان
مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل
الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاني عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي
الفضل وتنفرد الكنية في أبي بكر واللقب في منظر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير
وعليه ما يظهر ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض عليه أميراً فريسية في كنيته بأبي القاسم مع قوله
ضلي الله عليه وسلم تسوا باسمي ولا تكونوا بكنيتي فأجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبر تأخر
وضع الكنية عن الاسم لكن فيسه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن
الثلاثة وهو خلاف المقرر الا أن يجعل اسمائاً ثانياً وقيل لافرق بين الثلاثة الا بالحقيقة فقط كابي
الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا
يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كنوم اسمها كنيتهادون ما قبلها نسبة الاسم والكنية عليهما

فصل أخرج النكرة وبلا قيد
أخرج بقية المعارف كالمضمر فانه
يعين مسماه بقيد التسليم كأننا
أو الخطاب كانت أو الغيبة كهو ثم
مثل الشيخ باعلام الاناني وغيرها
تنبيه على ان مسميات الاعلام
للعقلاء وغيرهم من المألوفات
بفتح اسم رجل وخرق اسم امرأة
من شعراء العرب وهي أخت طرفه
ابن العبد لاهمه وقرن اسم قبيلة
وعدن اسم مكان ولاحق اسم فرس
وشذقم اسم جبل وهيلة اسم شاة
وواشق اسم كلب

(ص) واسمائي وكنية ولقباً

وأخرن ذان سواء صحبا
(ش) ينقسم العلم الى ثلاثة أقسام
الى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم
هنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد
وعمر ووبالكنية ما كان في أوله
أب أو أم كابي عبد الله وأم الخير
وباللقب ما أشعر بمدح

الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سميت مع أخيه في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمرو الثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة غاقوا أهل المدينة زهدا وعلما وكانوا يرغبون عن التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاتف الناقة) لقب جعفر ابن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء لما خذ قسم أمه ولم يبق إلا الرأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الخطيب

قوم هم الاتع والاذناب غيرهم * ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة إليه أنفي اه تصریح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه بالشعار بالصفة ولئلا يتوهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف الناقة وجل الباقي عليه ولتأخره عن الاسم وضعاف كذا القفا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لانتفاء الایهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذا الكلب) متعلق بأبلغ في قولها

أبلغ هذيل وأبلغ من يبلغها * عني حديثا وبعض القول تكذيب بأن الخ قالته أخت عمرو في مريته له أولها

كل امرئ بمعال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وثمر ابدل منه وبيطن شريان اسم موضع خبران وجهه يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضا قول أوس بن الصامت أنا ابن من يقيم عمرو ووجدتي * أبوه منذر ماء السماء

كان عمرو والمذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب من يقيما (قوله فأما مع الكنية الخ) رجع كثير وجوب تأخيره عنها أيضا لما مر في الاسم فأبقى المتن على عمومها ولا تريب بين الاسم والكنية فن تقديمها * أقسم بالله أبو حفص عمر * ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعناه بالسعد أبي عمرو

ولم أرف ذلك خلافا (قوله وذا جعل آخر) ينقل حركة الهمزة الى اللام (قوله لسلامته مما ورد) أجيب بأن قوله وان يكون أي اللقب وسواء مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوي لانها لا تكون مفردة وردهم بأن كون السوي مفردا يتحقق ببعض افراده فقط وان كان البعض الآخر مر كافتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي انه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدأ والمنادي كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤا على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف) قال في التصريح الالمانع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كزوهرون الرشيد فيمنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أُل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الأمير فتأمل بقى أن قوله هنا فأضف حتما يقتضي اطراد الاضافة في المتحدین معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضي منعها هنا ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله وقد ذكرناه من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعا كما في الحنفى وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبقى الاضافة الواردة مع تأويلها لا تأتي فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد خوى الكلام هنا قياسيته فتأمل (قوله والا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا ويرد في التبعية

كزين العابدين أو دم كاتف الناقة وأشار بقوله وآخر ذالخ الى أن اللقب اذا صاحب الاسم وجب تأخيره كزيد أنف الناقة ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم فلا نقول أنف الناقة زيد الا قليلا ومنه قوله بأن ذا الكلب عراخيره هم حسبنا بيطن شريان يعوى حوله الذيب وظاهر كلام المصنف انه يجب تأخير اللقب اذا صاحب سواء ويدخل تحت قوله سواء الاسم والكنية وهو انما يجب تأخيره مع الاسم فاما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ووجود في بعض النسخ بدل قوله وآخر ذان سواء صحبا

وذا جعل آخر اذا صاحبها وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فانه نص في انه انما يجب تأخير اللقب اذا صاحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال وآخر ذان سواء صاحبها لما ورد عليه شيء اذ يصير التثنية وآخر اللقب اذا صاحب سوى الكنية وهو الاسم فكأنه قال وآخر اللقب اذا صاحب الاسم والله أعلم

(ص) وان يكونا مفردين فأضف حتما والا أتبع الذي رد في (ش) اذا اجتمع الاسم واللقب فاما أن يكونا مفردين أو مر كبين أو الاسم مر كبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مر كبا فان كانا مفردين

وجب عند البصريين الاضافة نحو
 هذا سعيد كرزو رأيت سعيد كرز
 ومررت بسعيد كرز وأجاز
 الكوفيون الاتباع فتقول سعيد
 كرز وسعيدا كرز وسعيد كرز
 ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا
 الكتاب وان لم يكونا مفردين بأن كانا
 مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو
 مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز وسعيد
 أنف الناقة وجب الاتباع فتتبع
 الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع
 الى الرفع أو النصب نحو مررت بزيد
 أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع
 على اضمار مبتدأ التقدير هو أنف
 الناقة والنصب على اضمار فعل
 التقدير اعني أنف الناقة فيقطع مع
 المرفوع الى النصب ومع المنصوب
 الى الرفع ومع المجرور الى النصب
 أو الرفع نحو هذا زيد أنف الناقة
 ورأيت زيدا أنف الناقة ومررت
 بزيدا أنف الناقة وأنف الناقة
 (ص) ومنه منقول كفضل وأسد
 وذو ارتجال كسعاد وأدد
 وبجمله وما بمنزج ركب
 ذان بغيرويه يتم اعرابا
 وشاع في الاعلام ذو الاضافة
 كعبد شمس وأبي قحافة
 (ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى
 منقول فالمرتجل هو ما لم يسبق له
 استعمال قبل العلمية في غيرها
 كسعاد وأدد والمنقول ما سبق له
 استعمال في غير العلمية والنقل اما
 من صفة ككرث أو صدر كفضل أو
 من اسم جنس كاسد وهذه تكون
 معربة

لغة أى اجعل الذى جاء آخر ابدلاً أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تأويل الاول بالمسمى لانه
 المعترض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالباً وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد
 كرزو بهذا يدفع اتحاد معنى المتضامين لاختلافه بهذا التأويل وجعل الزمخشري اضافة الاسم
 الى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كاضافة الوصف الى معنوله اذا المعنى على البدلية أو البيان
 فلا يحتاج لتأويل بخلاف المعنوية اسقاطى (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على
 اللثيم والخاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أى وبعض البصريين الاتباع أى بدلاً أو بياناً وهذا
 هو الحق لعدم احواله للتأويل بخوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله التقطع قال المصنف وانما
 اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل بل فيمن انهم اسم موصولة وأما الاتباع والقطع فعلى
 الاصل مع اعتضاده ما بالسمع (قوله وجب الاتباع) أى بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافى
 جواز القطع الا فى هذا والمختار جواز الاضافة فى الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما سرح به
 الرضى لانه كغلام عبد الله فالاضافة فى صورتى كون الاول مفردا والاتباع فى صورتى كونه مركبا
 (قوله وجمله الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ ومنه مقتضاه انهما قسيمان
 للمنفرد مع انه شامل لهما وللضاف الا أن يجعل من عطف الخاص اهتمام به أو يخص المنقول
 المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجمله هى المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد دواً ما
 المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلة ثانياً مما منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان الاعراب
 على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كبعليك ومعديكرب والمراد بالاعراب المذكور ما يشتمل
 المحلى ليدخل نحو خمسة عشر وسبويه على لغة ثنائته وما ركب من الظروف والاحوال كصباح
 مساء وشعر بغير بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجى والاضافى كل كلمتين نزلت ثانياً مما منزلة
 التنوين مما قبلها فى ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم
 العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ما ركب من حرفين كأنما
 أو حرف واسم يكازيداً وحرف وفعل كقد قام لانها تتحرك كالجمله وأما المركب التوصيفى كزيد القائم
 فخلق بالمفرد اه (قوله ذا) أى المزجى مبتدأ وبغيرويه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره
 ثم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبراً بل لوصف مباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر (قوله
 مرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تهيئ فشكلته مأخوذة من قولهم ارتجل الشئ
 اذا فعله قائماً على رجله من غير أن يقعد ويتروى اه نصريح (قوله والى منقول) منه العلم
 بالغة لان غلبته كالوضع الجديد خلافاً لمن جعله واسطة قاله فى الآيات وقيل كل الاعلام منقولة
 لان أصل الاسماء التذكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم فى نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة
 (قوله ما لم يسبق له استعمال) أى للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفضعس
 فان مادة الاول استعملت فى غير العلمية كالسعد والمساعد ودون همتته والناسى لم يستعمل هو
 ولا مادته قالوا ولم يجزى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج ما نقل بعد
 وضعه فقط فانه من المنقول كما فى شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أى قبل نوعها الحاضر فخرج
 اسامة على الشخص فانه منقول كما قاله الشنوائى وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة
 غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأدد) نوزع فى ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهى المرة من
 الود كغرف وغرفة والهمزة تبدل من الواو المضمومة كما فى أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام
 ادفعم رجل مشتق من سيبويه من الود فهمزة تبدل من واو وعنده غيره من الاد بفتح الهمزة
 وكسرها وهو العظيم فهمزة أصلية اه ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله كفضل) أى وزيد فانه

أومن جملة كقام زيدوزيد قائم وحكمها انها تحكى فتقول جائني زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم وهذه من الاعلام المركبة ومنها ايضا ماركب تركيب مزج نحو بعلبك ومعديكرب وسيدويه (٦٧) وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج

ان ختم بغيرويه أعرب ومفهومه أنه ان ختم بويه لا يعرب بل يبنى وهو كما ذكره فتقول جائني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك فتعربها عراب مالا ينصرف ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح فتقول جائني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك ويجوز أيضا أن يعرب عراب متضايفين فتقول جائني حضر موت ورأيت حضر موت ومررت بحضر موت وتقول فيما ختم بويه جائني سيدويه ورأيت سيدويه ومررت بسيدويه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم أعرابه أعراب مالا ينصرف نحو جائني سيدويه ورأيت سيدويه ومررت بسيدويه ومنها ماركب تركيب إضافة كعبد شمس وأبي قحافة وهو معرب فتقول جائني عبد شمس وأبو قحافة ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ومررت بعبد شمس وأبي قحافة ونبيه بالثاني على ان الجزء الاول يكون معربا بالحرركات كعبد وبالحرروف كابي وان الجزء الثاني يكون منصرفا كشمس وغيره منصرف كقحافة

(ص) ووضعوا البعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو علم من ذلك أم عريط للعقرب وهكذا تعال للعلب ومثله برة للمبرة

كذا في علم الفجره (ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكان معنوى وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأجدوا لفظى وهو صفة مجبى

الحال متأخرة عنه نحو جائني زيد ضاحكا ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمة بنحو هذا أجد ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم الشيخ كعلم الشخص في حكمه اللفظى فتقول هذا أسامة مقبلا فتعنه من الصرف

مصدر زاديزيد (قوله أومن جملة) أى فعالية أو اسمية كما مثله قال فى التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسبوقة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كما مرقا لمقارنة أو مستتر كقوله * نبت اخوالى بنى يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مة در الحكاية كما نقله يس عن السيد والباب وليست من المبنى أما المنقول من النعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن النعل ماضى كان كشمير بشد الميم لقمرس وبذر بشد الميمجة الماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر السيد نافع صلوات الله عليه أو أمر اكصمت بكسر الهمزة والميم لمقارنة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان النعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فعومل معاملة الاسماء ولم يجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية باتت ويات بها * بوحش اصمت فى اصلا بيا أودى فخر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية فى اصلا بيا أودى عوج بوحش تلك المقارنة بخلاف يزيد فان جرمه قدر لضمه الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وجدى باججاج فارس شمرا * حمل على الثانى لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار (قوله بعلبك) بعل اسم صنم وبك رجل يعبد فزجا وجعل علماء البلدة (قوله ومعديكرب) بكسر الدال شذوذ والقياس فتحها كرمى ومسعى قاله المصريح هنا وقال فى باب النداء معنى معديكرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم فاعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لانه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الرودانى ولا يضرب تخفيف يائه وان كان القياس شذوها كرمى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب مالا ينصرف) أى على الجزء الثانى أما الاول فيلزم الفتح أو السكون وكذا نحو سيدويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أى فتح الجزأين تشبيها بالخمس عشر بجمع المزج فى كل لان موجب البناء انما وجد فى الثانى وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمي بالمركب العددى حكى بناؤه على الاشهر كما سبذ كره المصنف فى باب فراهه بالمزج هنا غير العددي (قوله اعراب متضايفين) أى فيخفف العجز أبدا وتجري على الصدر وجوه الاعراب الا أن الفتحة كغيرها لا تظهر فى نحو معديكرب وان كانت تظهر على الياء فى غيره لثقله بالتركيب (قوله فتبنيه على الكسر) أى تغليبها لجزئه الثانى لانه اسم صوت مبنى لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخاص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابى مثله رضى الله تعالى عنهم ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة الا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله روضوا) أى العرب لكونه ظهرا على أسنتهم والافالو اضع هو الله تعالى وفيه اشارة الى أن علم الجنس سمعى (قوله كعلم الاشخاص) صفة علم لا حال منه لتكثيره ولفظا تميزا عنى الكاف أى مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفته همزة للضرورة لاقتضائه العموم فى علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر الميم لانه وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها شوبة ومما جرب لادغتها وضع خنفسا مشقوقة عليها أودهنما بما فى جوف العقرب (قوله تعال) بالتموين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والثانيث والمبرة بفتحين البر (قوله فجار) مبتدأ مبنى على الكسر لخدام وعلم خبره

وكذا حال والفجرة بسكون الجيم معنى الفجور والالتفات لثبوت الحقيقة للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لأن تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يتدأ به بلام مسوغ (قوله يحكم النكرة) أي فهو نكرة بمعنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لئلا يظن تعقبه المرادى بأن تفرقة الراضع بين أسد واسامة لفظاً تؤذن بفرق في المعنى والالزام التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيدي به أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جرت من الموضوع له أو شرط قبل وهو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلاً من حضور أو غيره وإن لزمه الحضور الذهني أيضاً لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول وإن شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهناً وخارجاً كما قاله ابن الصائغ فالتشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقه ما وعلم الجنس المعروف بلام الحقيقة وعلم الشخص المعروف بلام العهد لأن العلم يدل على التعيين بجوهره وهذا اللام يقرئ بها اهـ مخصصاً من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجاً في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في الخارج أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجياً أغلبى لما مر أول الباب فتدبر وعلى ما ذكر فاسم الجنس يغيّر النكرة مفهومها والوضع للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وإن وافقها في الما صدق فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقاً عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الأمدى وابن الحاجب إنهما شيء واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بالفرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ العين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان للغدروس سبحانه للتنزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحسب ما نريدك عليه الصلاة والسلام

* (اسم الإشارة) *

هو ما وضع لمشار إليه أي حساباً بالاصبع وتثبوت فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر فاستعمله في المعقول والمحسوس بغيره مجازاً بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعيية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب والآن أشارت ما ذهنية قيل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعرفة اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرف اسم تعصبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً فالأحسن جواب الدمامية أني بأن أخذ جرت المعرفة في التعريف لا يوجب الدور بل جواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بهذا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا والافتقار إذاً به من مزمومة وذاته بهاء بعد هاء كذلك وذاته بضمهم مامع المد في السك و يروى بالآخر بن قوله

هذا وه الدفتر خير دفتر * في يد قمر ما جدم صدر

والآية مزمومة ممدودة فلام كما في التسهيل قال الدمامية وليست بدالاً لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسمها كما هي حرف في التبداء وفعل أمر من الوأى كما مر في جملة إشارات المفرد خمسة (قوله لمفرد) متعلق بأشرو واللام بمعنى إلى كقوله تعالى إني لما أنزلت إلى من خير فقير إن لم يضمن معنى سائل لأن الإشارة لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع التماموس والمفرد ما حقيقة أو حكماً كهذا الجمع وذلك الفريق ونحوه وان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل

وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه
الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة
وحكم علم الجنس في المعنى يحكم
النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً
بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة
وكل عقرب يصدق عليها أم عريط
وكل ثعلب يصدق عليه ثعلالة وعلم
الجنس يكون للشخص كما تقدم
ويكون للمعنى كما مثل بقوله برة
للمبرة وبخار للفجرة

(ص) * (اسم الإشارة)
بذلك المفرد مذ كراش

يستعمل في الجمع كقول أبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف أبعد

(قوله مذكر) أي ولو تنزلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذاربي وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان لغسة إبراهيم لا تشرق بين المذكر والمؤنث (قوله بندي) متعلق باقتصر لتضمنه معنى خصص والخصر اضا في أيضا الماسيأتي (قوله من نفس الكامة) أي وهو ثلاثي الوضع لا كما الموصولة خلافا للسير في لغلة أحكام الثلاثي عليه كالوصفية والتصغير وأصله نبي غير ممنون البناء حذف لامه اعتباطا وقلت عينه ألفا لانهم محركة وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بأن الحذف بالاولاخر أليق وحكاية سيمويه امالة ألفه تعين ان أصلها ياء اذ لا سبب لها سواء وان كان باب طويبت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أي فهو واحد في الوضع لان الالف والياء في ذان وذين للتنمية ورد بأن ألفه حذف للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهم ما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتي (قوله بندي الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالذال وخسة بالتاء وأفاد الروداني أن أصل الجميع ذاقبت الالف ياء والذال تاء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذه وتة وقس الباقي (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذوا والتاء للتأنيث (قوله للمثنى) أي صورة المرتفع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لامثنيان اذ لا يثنى المبنى كما مر والظاهر بناء وهما على الالف والياء مراعاة لصورة التنسية كارجحان ولا رجلين (قوله وفي سواء) أي وفي حال ارادة سوى المرتفع واما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للمثنى المذكر) أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك برهانان كما في المغنى (قوله مطلقا) أي مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النكرة قليلا (قوله والمدأولى) جرى على عرف اللغويين والقراء ان المد والقصير لا يخص الاسم المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضيقن كثرة اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع الهمزة اوله وابدالها هاء مضمومة وكذا مفتوحة قايها واوسا كنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف المقصور ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين الى الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الاشارة تسعة عشر وبلغات اولاء الممدود أربعة وعشرين وهي بالنظر للمشار اليه ستة اقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضدهما (قوله انطقا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر في قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وهما بالقصير مفعول قدمت وتكتب مقصولة منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينسكرو ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للمدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمدل لا يقتضي أن الدال عليه هو هاء بالمدان قصد لفظها أو سمها هو هوها المقردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن العامل معها هاء وهوب فتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم للخفة وكسرها على أصل التخلص وضعها اتباعا للذال وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح الكسر لانه الواجب لو فك الادغام (قوله أتي بالكاف وحدها) لكنهم لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتاوكذاذى بخلاف بخلاف غيرها كما نقل عن الهممع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذائه بالضم والكسر من اشارات المذكر (قوله أو والكاف واللام) لكن لا تدخله اللام في المثنى ولا أولاء الممدود بل في المفرد مطلقا وأولى

بندي وذهني تاعلى الاثنى اقتصر
(ش) يشار الى المفرد المذكر بذال
ومذهب البصريين ان الالف
من نفس الكلمة ومذهب
الكوفيين انها زائدة ويشار الى
المؤنثة بندي وذه بسكون الهاء وتى
وتأوذه بكسر الهاء باختلاس
وباشباع وتة بسكون الهاء وكسرها
باختلاس واشباع وذات
(ص) وذات تان للمثنى المرتفع
وفي سواء ذين تين اذ كرتع
(ش) يشار للمثنى المذكر في حالة
الرفع بذان وفي حالي النصب والجر
بذين والى المؤنثين بتان في الرفع
وتين في الجر والنصب (ص)
وبأولى أشهر لجمع مطلقا
والمدأولى ولدى البعد انطقا
بالكاف حرفا دون لام أو معه
واللام ان قدمت هاء متعنه
(ش) يشار الى الجمع مؤنثا كان أو
مذكرا بأولى ولهذا قال المصنف
أشهر لجمع مطلقا ومقتضى هذا أنه
يشار به الى العقلاء وغيرهم وهو
كذلك لكن الاكثر استعمالها في
العاقل ومن ورودها في غيره قوله
ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الايام
وفيها الغتان المدوهى لغة أهل الحجاز
وهي الواردة في القرآن العزيز والقصير
وهي لغة تميم وأشار بقوله ولدى
البعد انطقا بالكاف الى آخر البيت
الى أن المشار اليه له ربتان القرب
والبعد جميع ما تقدم يشار به الى
القريب فاذا أريد الاشارة الى البعد
أتى بالكاف وحدها فتقول ذاك أو
الكاف واللام نحو ذلك وهذه
الكاف

المقصود والظاهر منعهما أيضا فيما تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتقيم لا يدخلونها
أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص في نحو ذلك وتالك وتيلك وتيلك وتيلك
أنها لام الجر مع الضمير وقد سبق سكونها ويحذف ما قبلها من ياء وألف كتلك بكسر التاء وفتحها
(قوله حرف خطاب) أي لا ضمير والا لاضيف اسم الإشارة إليها لا يتصل الضمير إلا بعام له ولو
أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية
وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الأفصح كالکاف الاسمية وقد تفرد امامة توحدة في
الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعا وغيره ففيها ثلاث لغات وهذه
الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هالك ها كما والضمير في اياك ايا كما الخ ولا رأيت
بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمت على فالتاء فاء ل مجرد عن الخطاب ملتزم
افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف خالفا للقراء لانهم ليست من
ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر به هذا التركيب الا عن حالة تعجيبة
فلا بد بعده من استفهام بينها ما ظاهر كالأيت زيد اما صنع أو مقدر كالأية أي لم كرمته وقوله لئن
أخر تن كلام آخر والمنصوب بعده ما ينزع الخافض أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من
مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد
يحذف نحو رأيتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال
كما صرح به الرضي بناء على أن أصله بمعنى أبصرت أو عرفت في طلب مفعولا واحدا مع أنه انسلخ
عن معنى الرؤية أصلا الى طلب الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أيت بالكاف) لكن
يقبل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله
ياما أميل غزلا ناشدنا * من هو ليأكن الضال والسمر

وهو تصغير هو لا إلا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين ها التنبيه واسم
الإشارة لان جمعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما في التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها ناذا
وهو كنبير وقد تعادها توكيدا نحوها أنتم هو لا أو غيره وهو قليل كقوله
ها ان ذي عذرة الا تكن نفعت * فان صاحبها شارك النكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الإشارة شاذ كما صرح به ابن
هشام في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال * وهما أنابا نبح بما أسررت *
(قوله بني غبراء) هي الارض وبنيها الفراء والأضياف أو اللصوص وأهل عطف على
الواو في ينكرونني للفصل بالمفعول والطراف بكسر الميم هـ البيت من الادم وأراد بأهله
الاغنياء والبيت اطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هكذا) أي كراهة كثرة الزوائد
(قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمتنع في المثني وأولاء الممدود فيما ذيل على البعد حيث
وتشديد النون والممد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا واعلم
ان المشار اليه امامة فرد أو مثني أو جمع مذكرا ومؤنث فتلك ستة تضرع في ستة المخاطب
كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون
لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد انقظها باعتبار مخاطب لعدم لحوقها الكاف وهي ثابتة بأنفسها
مع كل مخاطب فتقول كيف هذا الرجل وذو المرأة مثلا رجل وبارجلان الخ ويمتنع من مرتبة
البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذكرا ومؤنثا نحو
ذان لك ذان لك انان لك انان لك الخ تبقى صور الجواز ستة وستين وهي رتبة التوسط بتسامها

حرف خطاب فلا موضع لها من
الاعراب وهذا لا خلاف فيه فان
تقدم حرف التنبيه الذي هو ها على
اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها
فتقول هذا وعليه قول طرفة
رأيت بني غبراء لا ينكرونني
ولا أهل هذا الطرف الممدد
ولا يجوز الايمان بالكاف واللام فلا
تقول هذا ذلك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الارتبان قربي
وبعدى كما قررناه والجهور على أن له
ثلاث مراتب قربي ووسطى وبعدى
فيشار الى من في القربي بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذو والى من في
الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو
ذاك والى من في البعدى بما فيه كاف
ولام نحو ذلك
(ص) وبهنا أو ههنا أشير الى

وسنة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى والافشار للجمع المذكور
والمؤنث بالفظ واحد وخطاب المثنى مذكرا ومؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في
خمس بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعدون منها عشرون ويتنوع عشرة وان
نظر الى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن الجدول
(قوله داني المكان) أي المكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان
هناك وهناك وهناك بالتشديد قد يشار به الزمان نحو هناك تب لوكل نفس ما ملكت أي في يوم
نحشرهم وقوله

واذا الامور تشابهت وتعاضلت * فهناك يعترفون أين المنزع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوارولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنين
فلات مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت
خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة
* واعلم ان المكان والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الادوات فهي في محل
نصب على الظرفية أما من غير تلك الحينية فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذلك زمان
الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أي مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدة الميم
وقد لحقتها تاء التانيث ساكنة ومفتوحة ككربت وهاء السكت وقتنا وقد يجري الوصل مجراه
لا الكاف ولاها التنيث وهي وهما لازمان للظرفية أو شبههما وهو الخبر عن أو الى كما في أين
لا خصوص من كما قاله الدماميني ولذا غلط من زعم ان ثم فعول رأيت في قوله تعالى واذا رأيت
ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك
المكان أو حذف مفعوله أي واذا رأيت الموعد به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه
اذا نطق (قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاحيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء
ساكنة على هنا المفتوحة المستددة وحذفت ألفها الساكنة وقد تكسر هاؤها اه تصريح
والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصول)

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسما)
متبداً أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والآخر مبدأ خبره التي أي
ومؤنثه أي الذي هو التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثان حذف
خبره والجملة خبر التي أي التي لها التي (قوله لا تثبت) بضم اوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه
كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أي لا تثبت أنت وجواب اذا محذوف دلالة هذا عليه أو الياء مفعوله
مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن اذا مجرد الظرفية (قوله بل ما تلبه)
أي الحرف الذي تلبه الياء فالصلة تجرت على غير صاحبها ولم يبرز لا من اللبس وهذا تصریح بما علم
فالفظ بل انتقال لا اضراب وكون ما مفعول لا محذوف يقسمه أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه
مبتدأ خبر أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبني الفاعل أو مع فتحها
للمفعول من أشد الرباعي أو بفتح التاء مع ضم الدال مبني الفاعل أو بعكسه للمفعول من شدة
يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة
الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها والمفعول مستتر فيه * (قائدة) * قال
الفراء كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعفت أعف ولا يضم الاسماء

داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو بتم فه أو هنا

أو بهم نالك انطقن أو هنا

(ش) يشار الى المكان القريب بهما

ويتقدمهاها التنيث فمقال ههنا

ويشار الى البعيد على رأي المصنف

به نالك وهنالك وهنا بفتح الهاء

وكسر هاء مع تشديد النون وبتم

وهنت وعلى مذهب غيره هنالك

للمتوسط وما بعده للبعيد

(ص) * (الموصول) *

موصول الاسماء الذي الاتي التي

واليا اذا ما تلبه لا تثبت

بل ما تلبه أوله العلامة

والنون ان تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شتدا

أيضا وتعويض بذلك قصدا
(ش) ينقسم الموصول الى اسمي
وحرفي ولم يذكر المصنف الموصولات
الحرفية وهي خمسة أحرف أحدها
أن وتوصل بالفعل المتصرف
ماضي مثل عجت من أن قام زيد
ومضارع نحو عجت من أن يقوم
زيد وأمر نحو أشرت اليه بأن قم
فان وقع بعده فاعل غير متصرف
نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان
الا ما سعى وقوله تعالى وأن عسى أن
يكون قد اقتراب أجلهم فهي مخففة
من الثقيلة ومنها أن وتوصل باسمها
وخبرها مثل عجت من أن زيدا قائم
ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا
وأن المخففة كالثقيلة وتوصل باسمها
وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا
واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها
كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو
جئت لكي تكلم زيدا ومنها
ما وتكون ظرفية مصدرية نحو
لا أصحبك مادمت منطلقا أي مدة
دوامك منطلقا وغير ظرفية نحو
عجت مما ضربت زيدا وتوصل
بالماضي كما مثل والمضارع نحو
لا أصحبك ما يقوم زيد وعجت مما
تضرب زيدا ومنه بما نسوا يوم
الحساب وبالجملة الاسمية نحو
عجت مما زيد قائم ولا أصحبك ما زيد
قائم وهو قليل وأكثر ما توصل
الظرفية المصدرية بالماضي أو
بالمضارع المنفي بلم نحو لا أصحبك
ما لم تضرب زيدا ويقل وصلها أعني
المصدرية الظرفية بالفعل المضارع
الذي ليس بمنفي بلم نحو لا أصحبك
ما يقوم زيد ومنه قوله

أو متعدي أضمر كرر دت أردو مددت أمد الا ثلاثة أحرف من المتعدي كسرت أيضا ندورا وهي شدة
يشده ويشده وعلة اذا سقاء ثانيا يعله ويعله ونم الحديث ينه وينه فان جاء مثل هذا لم نسمعه فهو
قليل والضم أصل وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذا وهو حجب به صحاح (قوله
وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الا
التعويض عن ياء المفرد خلا فان جمعا لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبني وان حصل
أصل الفرق بخلاف الياء (قوله الى اسمي) هو كما في التسهيل ما افتقر أبدا الى جملة ولولا تأويلا
كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي فخرج بأبد التسمية الموصوفة بجملة فانما
تفتقر اليها حال وصفها بها لا أبدا وبالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبقت ما بعده بمصدر ولم
يحتاج لعائد (قوله وهي خمسة) نظمها السندوبى فقال

وهالـ حروف بالمصادر أوت * وذكرى لها خسا أصح كمار ووا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي فخذها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضتم كالذي خاضوا أي كخوضهم قالوا وأل فيه زائدة
دخلت على الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عاينه وموصوفه
أي كالخوض الذي خاضوه أو أصله الذين حذف تونه على لغة أو المراد كالفرق الذي خاضوا فجمع
العائد نظرا للمعنى (قوله ماضيا الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانهم لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان
الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة
للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع
فيها ووصلها بالماضي اتفاق وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن
قم أو لا تقعد اذ لا يدخل الاعلى الاسم فتؤول بمصدر طلي أي كتبت اليه بالأمر بالقيام كما قدر
الزمخشري في قوله تعالى أنا أرسلناك الى قومك أي بالامر بالانذار فلا يفوت معنى
الطلب ورده الدماميني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي كهذه
الآية ونحوها وحينئذ اليه ان اصنع الفلك واذا وحيت الى الحوار بين أن آمنوا وانطلق الملائكة
منهم أن امشوا أي انطلقت ألسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة
فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة
كالتمثال أي كتبت اليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وان كان
في الواقع اسما القصد لفظه (قوله ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما مر أن يقول ثانيا (قوله
وتوصل الخ) أي وتؤول بمصدر خبرها مضافا لاسمها ان كان مشددا وبالكون ان كان جامدا أو
ظرفا كبغني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك زيدا الى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيدتك
لان ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالغروسية أفاده الاسقاطي وكذا يقال في المخففة الا أن
اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ بما بعد الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه
كأن يقال في الآية الاولى وعدم كون شيء للانسان الاسمية وفي الثانية وكون أجلهم متوقع
القرب فتأمل (قوله كي) أي الجورورة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل نحو
كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت اضاءة اذ الزمن المخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي
والمضارع) أي المتصرفين ولولا تصرفنا قاصدا كدام ويندر وصلها بالجامد كخلا وعدا ويمتنع بالامر
(قوله وبالجملة الاسمية) أي اذا لم تصددر بحرف مصدرى نحو ما أن نجماني السماء لانها حينئذ

فاعل محذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن نجما الخ وقيل أن وصلتهما مبتدأ محذوف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو والتكثير ما أطوف أي مدة تطويقي ولكاع كذا م ذم للمؤنث أي التثنية أو وسخنة ويقال للمذ كرسع كعمر (قوله بالماضي والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الأعراب فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد لوا الشرطية في ولو أنهم صبروا كما ساقى هناك فتكون المصدرية توصيل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم التثنية كودوا أحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضررًا لو مننت وربما * من القى وهو المغيظ المحتق

(قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والاف الحرفي لم يدخل أصلا لان الكلام في المعارف فذكر الأسماء لبيان الواقع (قوله فالذي) يكتب هو ووجعه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين مثني بلامين على الأصل في كل ما أوله لام حلي بال والفرق بينهما بين الجمع نصباً وجر أو حمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثني فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معروفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون المثني لبنى الحرف كقوله

أبني كليب ان عني اللذا * قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وقوله

هما اللتان ولدت تميم * لقيت ل نخلهم صميم

والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمثني اما بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أوضاع أما الذي والتي فتحذف ياؤه مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع ال وبدونها وتشدد مكسور ز ومضمومة مع ال ففيهما ست لغات (قوله للمفرد) أي حقيقة أو حكما كالفرق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد لسكونها مع العلامة ولم يقل اللذان بتحرير ياء المفرد لسكونها مع العلامة كالشحيان لانها لا حظ لها في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك انها تنثنية حقيقة فلا يشترط فيها اعراب المفرد كما قيل به والأصح اشتراطه وانها ما صيغتان وضعنا ابتداء للمثنى لا تنثية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤه ما كالمفرد لان التنثية التي هي من خواص الأسماء لم توجد حتى تعارض شبههما الافتقاري وانما اختلافهما العام ل نظر الصورة التنثية فبنيا على ما يشاء كل اعرابهم من ألف أو ياء ومثلها اذان وتان وكذا يقال في اللذان على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين ودمين لان الحذف فيها قبل التنثية لالها (قوله وقد قرئ والذان) هي لابن كثير وكذا أرونا اللذين ويسكن راء أرونا (قوله جمع الذي) مبتدأ خبره الاي والذين محذوف العاطف ومطلقا حال من الذين أي بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها ما سما جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالثنية ولان الاي لا واحد له من لفظه والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجز على سنن الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعقلاء وغيرهم يبلى فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شهولا كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضا كما مر في عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشرط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الاي بلاواو للزومه أل فلا يشتبه بالي الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يرفعونه بها في

أطوف ما أطوف ثم آوى

الى بيت قعبدته لكاع

ومنهمالو وتوصل بالماضي نحو

وددت لو قام زيد بالمضارع نحو

وددت لو يقوم زيد فقول المصنف

موصول الأسماء احتراز من الموصول

الحرفي وهو أن وأن وكى وما ولو

وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه

نحو ووددت لو تقوم أي قيامك وعجت

مما تصنع وجئت لكي أقرأ ويعجني

انك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق

ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي

للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة

فاذا تثبتت أسقطت الياء وأثبت

مكانها بالالف في حالة الرفع نحو

السدان واللتان وبالياء في حالي

النصب والجر فتقول اللذين واللتين

وان شئت شددت النون عوضا عن

الياء المحذوفة فتقول اللذان

واللتان وقد قرئ والذان يأتيا بها

منكم ويجوز التشديد أيضا مع

الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول

اللذين واللتين وقرئ ربنا أرونا اللذين

بتشديد النون وهذا التشديد يجوز

أيضا في تنثية ذاوتا اسمي الإشارة

فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء

فتقول ذين وتين وهذا مذهب

الكوفيين والمقصود بالتشديد

أن يكون عوضا عن الألف المحذوفة

كما تقدم في الذي والتي (ص)

جمع الذي الاي الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً

صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن في وصفه تعالى بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته المحفوظة مع الذات وهي من غير العالم فلم يخرج عن اصلها قال السعد في حواشي الكشف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة الذات وحدها ما اذا لوحظ معها صفة نحو كرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد افضل أم كرم فما كن بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى أنكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكارة والثبوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذهمة في كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحانه القادر الذي سخر كن مثلاً فتدبر وتستعمل في العاقل اذا اختلط بغيره اتفاناً ونحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي المبهمة أمره كقول من رأى سبحانه بعد انظر ما ظهر لي وما تخبوا قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فأنما استعملت فيه ما لان الجمل في حكم الجاد ما لم ينفصل لا لاهام ذكرته وأثوثه كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرج به عن العقلاء فتدبر (قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لاقرانه به في عموم فصل عن الجارة نحو فمنهم من عيشي الخ فتكون من مجاز المجاورة أو لتشبهه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارة أو لاختلاطه به نحو والله يسجد من في السموات فتكون تغليباً وقد ينسأه في بحث التنبيه (قوله بكيت الخ) قيل انهم ما للعباس بن الاحنف وهو مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهويت بكسر الواو أي أحييت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاغارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين فجاوبني من فوق غضن اراك * ألا كلنا يا مستعير نغير وأي قطاة لم تعرك جناحها * تعيش بذل والجناح كسير

(فائدة) * ثاني من وما المعان جمعها بقول

ما في غير العاقل وقد تستعمل في العاقل ومنه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولهم سبحانه ما سخر كن لنا وسبحان ما يسبح الزعد بحمده ومن بالعكس فأكثر ما تستعمل في العاقل وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى ومنهم من عيشي على أربع وقوله بكيت على سرب القطا اذ مررت بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير اسرب القطا هل من يعير جناحه لعل الى من قد هويت أظير وأما الالف واللام فتكون للعاقل وغيره نحو جاءني القائم والمركوب

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما وهذي لما مع نفي كف تعجب * تغير معني مع تهى اعلم وزائدة تأتي كذا مصدرية * مع الطرف أو لافافهم لتغنا أي يأتي كل منهما شرطاً واستقها موصولاً وفكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما بمفرد كقوله لما نافع يسعى الليب فلا تكن * لشي بعيد نفعه الدهر ساعيا ونحو مرت بما يحب لك وعن محجب لك فنافع ومحبب بالجر صفتان أو بجملة كقوله رب من أنضجت غيظا قلبه * قد عني لي موتاً لم يطع وقوله ربما تكرر النفوس من الامس * له فرجة لكل العقال بجملة أنضجت وتكره صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها أو أما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمخدوف هو مفعول تكرر ومن الامر بيان له أي قد تكرر النفوس حالاً من الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظعن ومما أقام وفيها سلم وفيها هالك وفرجة بفتح القاء قيل سمع الحاج فارثاً يقرأ الامن اعترف غرفة بالفتح فأنكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت به بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل ها هنا يطلب شأها فبعد أيام سمع رجلاً ينشد لامية بن أبي الصلت صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيق بالامور ذرعا فقد يك * شف غمها وبغير احتيال

ربما فكره الخ وسمع عقب ذلك نعي الحجاج فقال ما أدري أنا بآبهم - ما أكثر سرور والنكرة التامة
لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلا نعوما وقوله
* فتم من هوفي سرواعلان * أي نعم شيئا ونعم شخصا ومن تميز لفاعل نعم المسترولفظ هو
مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي شخصا هو الممدوح حال كونه في سر الخ كما قدره
الناصري وتزيد ما عن من يكونها تعجبية وزائدة ونافية وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية
ظرفية وغير ظرفية ومهيسة كرماء ودهيات رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لوم من الشرط
الى التخصيص وبقي الابهامية نحو أعط شيئا ماولا مرما جدد قصيرا نفعه وجعلها المصنف زائدة
منبهة على وصف لا تبق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة
الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله
واختلف فيها) محل الخلاف حيث لا عهد ولا اعتراف اتفاقا كما في محسن فاكرمت المحسن
قاله الرضى (قوله وهو الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتي ولعود
الضمير عليها في أفعل المتقى ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال
به المازني لان الموصوف لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفي كما مر أو كان النعت
صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابعات أي دروعا سابعات وليس هذا واحدا منها وقد يقال
هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول) قائله المازني وردبانه لم يوجد موصول حرفي
الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله الاخفش ويرده جواز
عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وأن الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى المضى
مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه
الفعل وأجاب الاخفش عن هذا بالتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو
في الاحوال كلها وهي مراد المتن بقوله وهو كذلك ذوا أي تساوي ما ذكر (قوله وهي المشار اليه
بقوله وكالتى الخ) أي فهو اشارة الى لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها ان ذات وذوات
بعضهما للمؤنثة وجميعها وذو للباقي وهو مفرد المذكر ومثناه وجميعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر
المتن والشارح لكن في الرضى ان ذات على هذه اللغة كفردة فقوله المتن وكالتى أي واللتين لديهم
ذات (قوله ومنهم من يثنى الخ) أي فيصير فها تصريف ذي بمعنى صاحب مع اعراب جميع
تصاريقها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاه ان ذات تعرب بالحركات الثلاثة وان يقال في
تثنيها ذواتا وذواتى بواو بعد الذال كما في التى بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى
بمعنى صواحيبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم ان الشارح تكلم أولا
على ذوم من حيث افرادها وعدمه فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع بتكلم عليها من حيث
الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين بهان من يقول ذوات بعضهم يثنىها وهي اللغة الثانية
في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتبطا بقوله ومنهم من يثنىها الخ لا يخالف كلام
الرضى المار ثم بين ان بناء ذوا المفردة أي في اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحروف وهي
اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا
واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه ان يذكر ذلك هنا
وهكذا قوله وأما ذات فالنصح الخ وبهذا التقرير يعلم انه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام
الرضى من اختصاص اعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي
بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة

واختلف فيها فذهب قوم الى انها
اسم موصول وهو الصحيح وقيل
انها حرف موصول وقيل انها حرف
تعريف وليست من الموصولية
في شيء وأما من وما غير المصدرية
فاسمان اتفاقا وأما المصدرية
فالصحيح انها حرف وذهب الاخفش
الى انها اسم ولغة طي استعمال
ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره
وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون
بلفظ واحد اللهم ذكر والمؤنث
مفردا ومثنى ومجموعا فتقول جاءني
ذوقام وذوقامت وذوقاما وذو
قامتا وذوقاموا وذوقن ومنهم من
يقول في المفرد المؤنث جاءني ذات
قامت وفي جمع المؤنث جاءني ذوات
قن وهو المشار اليه بقوله وكالتى
أيضاً لديهم البيت ومنهم من يثنىها
ويجمعها فيقول ذوا وذوو في الرفع
وذوى في النصب والجر وذواتا في
الرفع وذواتى في الجر والنصب
وذوات في الجمع وهي مبنية على
الضم وحكى الشيخ بهاء الدين بن
النحاس ان اعرابها كاعراب جمع
المؤنث السالم والاشهر في ذو هذه
أعنى الموصولة ان تكون مبنية
ومنهم من يعربها بالواو رفعاً
وبالالف نصباً وبالياء جر افيقول
جاءني ذوقام ورأيت ذاقام ومررت
بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى
صاحب وقد روى قوله

قوله أن ذات على هذه اللغة كفردة
كذا في أصله ولعل هنا سقطا
والاصل ان مثنى ذات على هذه
اللغة كفردة اه صححه

تصريفها قال أبو حيان وهو ثقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله
ومنهم من يعربها اعراب مسلمات) صريحه ان هذه الذات المفردة وهو أيضا في الهمع على ان
الشارح ثقة فليس لنا ان نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فسادُه نعم
يوهم كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كما في
التصريح ومر عن الرضى * (تنبيهه) * اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم
الاضافة بخلاف ما يعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات قن وهكذا كما في التصريح
وقياسه بثبوت النون في تنبيه ذوات وجمع ذوات في قول ذوات قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا
لعدم الاضافة لکنها في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فليست نظرها وجهه والله أعلم (قوله
ومثل ما) خبر مقدم عن ذواتها ما مرفوع لفظا ومبنى على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى
المبنى تجوز البناء كما سيأتي وقرئ بهم ما في السبع قوله تعالى مثل ما أنتم تنطقون وقوله
ما استفهام من اضافة الدال للمدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا يانية ومن عطف عليه
وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لاني كونها الغير العاقل بل هي
للعاقل وغيره كما صرحوا به (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وان لا تكون مشارا بها نحو ماذا
التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلغى كما في المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عَدَسُ مَا لَعِبَادُ عَلَيْكَ أَمَارَةٌ * نجوت وهذا تخمين طليق

أي والذي تخمينه ورد بجعل ذا اشارية وتحميلين حال أي وهذا طليق حال كونه محمولا لك
(قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الاولى
عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دعى ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب خبريني

فإذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السير في ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان
التركيب انما ثبت في أسماء الاجناس لاني الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبريني بما تغيب
عني لا تجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغامض كما في الحقيقة فيجعل ما استفهامية وذاتا زائدة
على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاء في نحو سألتها عماذا فتبثت ألف
ما في الالغاء الحكمي لصيرورتها جزءا من المركب وتحذف للجاري في الحقيقة كما قاله الشيخ يحيى
صبيان (قوله فماذا مبتدأ) ويحتمل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالطرف خبر عن ما يظهر
أثر الاحتمالين في البديل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم
شرا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

الاتسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيبقى أم ضلال وباطل

وكذا يشعل في الجواب نحو ماذا يتفقون قل العفو بالرفع لابي عمرو على جعل ذاموصولا
وبالنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل ويتعين الالغاء
اذا وقع بعد ذاموصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذا مبتدأ أو من فقط وذاتا زائدة على ما مر والذي
خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأ كيد لذات أو خبر محذوف والجملة صلة
ذا اه (قوله يلزم بعده صلة) ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصلته لموصول على صلة
آخر نحو أعط الذي والى وصلة أو معنوى كقوله

نحن الاى فاجع جو * عن ثم وجههم البنا

أي الاى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد التيا والى أي بعد الخصلة التي من فطاعة

فاما كرام موسرون لقيتهم
فحسبي من ذى عندهم ما كفايتنا
بالباء على الاعراب وبالواو على البناء
وأما ذات فالفتح فيها ان تكون
مبنية على الضم رفعا ونصبا وجر امثل
ذوات ومنهم من يعربها اعراب
مسلمات فيرفعها بالضم وينصبها
ويجرها بالكسرة (ص) ومثل
ماذا بعد ما استفهام

أو من اذا لم تلغ في الكلام
(ش) يعنى ان ذا اختصت من بين
سائر أسماء الاشارة بأنها تستعمل
موصولة وتكون مثل ما في أنها
تستعمل بلفظ واحد للمذكر
والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا
فتقول من ذا عندك وماذا عندك
سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره
وشرط استعمالها موصولة ان تكون
مسبوقه بما أو من الاستفهاميتين

نحو من ذا جاءك وماذا فعلت فن اسم
استفهام وهو مبتدأ وذاموصول
بمعنى الذى وهو خبر من وجاءك
صلة الموصول التقدير من الذى
جاءك وكذلك ما مبتدأ وذاموصول
بمعنى الذى وهو خبر ما وفعلت
صلته والعائد محذوف تقديره ماذا
فعلته أي ما الذى فعلته واحترز
بقوله اذا لم تلغ في الكلام من ان
تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة
واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك
أي أى شئ عندك وكذلك من ذا
عندك فماذا مبتدأ وعندك خبره
فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها
جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام
(ص) وكلها يلزم بعده صلة
على ضمير لائق مشتهل

(ش) الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبيين معناها ويشترط في صلة الموصول الاسمي ان تشتمل على ضمير يليق بالموصول ان مفردا ففرد وان مذكرا فذكر وان غيرهما فغيرهما نحو جاءني الذي ضربته وكذلك المثنى والمجوع نحو جاءني اللذان ضربتهما والذين ضربتهم وكذلك المؤنث فتقول جاءت التي ضربتها واللتان ضربتهما واللاتي ضربتهن وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجوعا وغيرهما وذلك نحو من وما اذا قصد بهما غير المفرد المذكور فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول أعجبني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتوا ومن قاموا ومن قن على حسب ما يعنى بهما (ص) وجلة أو شبهها الذي وصل به مكن عندي الذي ابنه كفل (ش) صلة الموصول لا تكون الاجلة أو شبهه جلة ونعني بشبهه الجمله الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجمله الموصول بها ثلاثة شروط أحدهما أن تكون خبرية الثاني أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى كلام قبلها فاحترز بالخبرية من غيرها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاءني الذي أضربه خلافا للكسائي ولا جاءني الذي ليسه قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جلة التعجب فلا يجوز

شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها ما القصر العبارة عن تصوير شدتها ٥١ تصريح واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان أمن بهجور رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء (قوله حرفية) هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتغالها على الضمير (قوله أن يقع بعدها صلة) أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله ذاك الذي وأبيك يعرف مالكاً * والحق يدفع ترهات الباطل أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رعى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من ياذئب يصطعجان وكذا الاعتراضة كما في الهمع وسيأتي مثاله ولا يجوز تقديسها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتمم له وأما نحو وكانوا فيهم من الزاهدين فتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة آل أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالطرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيده كيد كعالم من العلماء أو للتأسيس على معنى بمن بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا من الزاهدين (قوله تبيين معناها) أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لايهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بعضها فتعرف بها ولا كذلك صفة الذكر لان وضعها على الابهام وتخصيصها بابه عارض فلم تتعرف بها (قوله على ضمير) ويسمى عائدا وقد يخالفه الظاهر ما عا كقوله * وأنت الذي في رجة الله أطمع * (قوله ان مفردا الخ) ينصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان (قوله مراعاة اللفظ) هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الألف الموصولة فإرعى معناها فقط لخفاء موصوليها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعنا كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كاعط من سألتك لامن سألتك أو قبح بكاء من هي جراء ولا تقل هو لان الخبر مؤنث ويترج اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح في زبدع الامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جلة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله الظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار متعلقها الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي ان لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ايهامها نحو فغشيه من اليم ما غشيه فإوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدها خبر يتبادون العكس لان الخبر قد يجعله الخطاب فلو عبر به المشرح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجمله القسمية نحو وان منكم من ليبطن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجمله الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام قت والمراذخ خبرية اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جلة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليتسه قائم طلبية ضمنا وبقي جاء الذي رحمه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشعوني فقول المشرح

خلافه شام أي والكسائي ولا حجة لهما في قوله
 واني لراج نظرة قبل التي * اعلى وان شطت نواها أزورها
 لان تقديره التي أقول فيها على الخ أو ان أزورها صلة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة
 والموصول ولا في قوله
 وماذا عني الواشون ان يتحدثوا * سوى ان يقولوا اني لك عاشق
 لا مكان ان ذال لغة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء التبرجى لكن دخول
 الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو اني عسيتم صائما دليل على انه فعل
 خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن
 انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من
 الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بان يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف
 زيد في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني أما
 الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير
 التام والناقص وسيأتي في الاستدعاء اللغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة
 ولا يقدر انما خبرا محذوف نجاء الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح
 الباقي للوصل به كما سيأتي والطرف هنا صالح لذلك دمايني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية
 لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي أل بعرب الافعال أي
 موصولة به أو الضمير لصلته أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما
 التجدد لا الدوام والآن كما من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة
 المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤول بالمشتق أي المنسوب الى كذا الصفة صريحة
 وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعدا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد
 فلا يؤولان به ويزيدا لافضل بكونه لا يطر درفعه الظاهر الا في مسئلة السكج فلذا اتفق على ان أل
 فيه معرفة واختلاف فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمنصف ومن نظر الى
 كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفصيل وخرج أيضا
 ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابطح للمكان المنبسط
 أي المتسع والاجر للمكان المستوى فيه الرمل لا يثبت شيأ قال فيه معرفة لانسلاخها عن
 الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تحمل ضميرا كما قاله الشاطبي
 (قوله واليه أشار) أي الى الوصل بالمضارع لامع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيارا بناء على
 ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أي بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلقا ما وقع
 في الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة ان يقول المرضى حكومته
 فعبدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر الوزن لانه على
 تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب
 ثلاثة واستبعده النصبان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلا لا لكن يحسن عطفه
 كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالغبرات صحافا ثرن أي فالخيول التي أغرن صحبا
 فاثرن به نفع أي غبارا ونحو يعجبي الصائم ويعتكف (قوله الترضي) نادعاه أل في التاء وفكها
 بخلاف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اه
 سباعي (قوله الرسول الله) أي الذين رسول الله كائن منهم ودانت أي خضعت وبنو معدهم قريش

الذي ما أحسنه وان قلنا
 انها خبرية واحترز بغير مقتقرة الى
 كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه
 قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق
 جملة أخرى نحو ما قعد زيد لكنه
 قائم ويشترط في الطرف والجار
 والمجرور أن يكونا تامين ونعني
 بالتام أن يكون في الوصل به فائدة
 نحو جاء الذي عندك أو الذي في
 الدار والعامل فيه ما فعل محذوف
 وجوبا والتقدير جاء الذي استقر
 عندك أو الذي استقر في الدار فان
 لم يكونا تامين لم يجز الوصل به ما فلا
 تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي
 اليوم (ص)
 وصفة صريحة صله آل
 وكونها بعرب الافعال قل
 (ش) الالف واللام لا توصل الا
 بالصفة الصريحة قال المصنف في
 بعض كتبه وأعي بالصفة الصريحة
 اسم الفاعل نحو الضارب واسم
 المفعول نحو المضروب والصفة
 المشبهة نحو الحسن الوجه فخرج نحو
 القرشي والافضل وفي كون الالف
 واللام الداخلتين على الصفة المشبهة
 موصولة خلاف وقد اضطرب
 اختيار الشيخ أبي الحسن بن
 عصفور في هذه المسئلة فرة قال
 انهما موصولة ومرة منع ذلك وقد
 شذو ص الالف واللام بالفعل
 المضارع واليه أشار بقوله وكونها
 بعرب الافعال قل ومنه قوله
 ما أنت بالحكم الترضي حكومته
 ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل
 وهذا عند جمهور البصريين مخصوص
 بالشعر وزعم المصنف في غير هذا الكتاب
 انه لا يختص به بل قد يجوز في الاختيار
 وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية
 وبالطرف شذوذان الاول قوله
 من القوم الرسول الله منهم
 لهم دانت رقاب بني معد

(قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه في صلة غير آل كما مر وسعة
بفتح السين وتكسر واعلم ان صلة آل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبهه بالجملة كما في التوضيح
وفي المطول وغيره من أنه جملة قلعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل
انما يتسلط على آل ولكن ينتقل اليه اعرابا عارية كما انتقل اعراب الالاعني غير لما بعدهما
لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زادولو كان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعدهذين مجرور تقدير
بإضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة فيجئ الدماميني انه يثبت لملها اعراب المفرد التي
هي في موضعه كالحرف في البيت أى ينتقل اعراب العارية لملها قال فهذه جملة يثبت لها أنواع
الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني بان المفرد الذي
هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس أصلا
بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لال نفسها كباقي الموصولات للجملة هذا
وطالما توقفت في قوله -م ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضي انها معربة مع قيام موجب
البناء وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر
فيوثر البناء وكذا الاوالاتان بمعنى غير قائم بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيها والوضعي في
لا لكن يمكن في هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا موجب
فاعربا على ما بعدهما المامر بخلاف آل فان موجب بناءها لم يعارضه شيء الا ان يراد بقولهم ظهر
اعراب أى الذى حقه ان يكون لملها كسائر الموصولات اللفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم
لكونهما بصورة الحرف أى الذى هو جر مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل
الاعراب لفظا ولا محلا فكذلك ما هو بصورة تقدير والله أعلم (قوله ما لم تضاف) ما مصدرية ظرفية
وبجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة المنقبة بحذف صدر الصلة أى مدة عدم
اضافتها المقيدة بالحذف والنفي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنقيض ما معا بان لا تضاف ولا يحذف
الصدر نحو أى هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بان لا تضاف ويحذف الصدر نحو أى قائم وبانتفاء
القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أى هم هو قائم فهذه الثلاث صور ومنطوق عبارته
ومفهومها صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أى هم أشد فتبني حينئذ ولو قال

* أى كما وبنيت انما تضاف * الخ لكان أوضح ومحل هذه الصورة اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو
فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت اجماعا كما نقل عن أبي حيان نحو أى هم قام
أو عندك اذا حذف في الاول والمحذوف في الثانى ليس ضميرا بل جملة فعلية اه (قوله في
أنها تكون الخ) أى وفي الموصولية كما يعلم من المقام وتختلفها في الاعراب وكونها للعاقل وغيره
ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه فقها معرفة
لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لنكرة أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزها ابن
عصفور وابن الضائع وجعلها منه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب يتقلبون على معنى سيعرفون
المنقلب الذى يتقلبونه وجعلها الجهور استفهامية لاموصولة وهي مقول مطلق لينقلبون
علاقت يعلم عن العمل في الجملة أى سيعلم الذين ظلموا يتقلبون أى انقلاب (قوله معربة) أى لان
شبهها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافته لفظا أو تقدير افرجعت الى
الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما وبنيت في الحالة
الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة فكانه لا اضافة حتى تعارض
شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تبني فى أى قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام

ومن الثاني قوله
من لا يزال شاكر على المعه

فهو حر بعيشة ذات سعة
(ص) أى تكاوأعربت ما لم تضاف
وصدر وصلها ضمير ان حذف
(ش) يعنى أن أياما مثل ما في أنهما
تكون بلانظ واحدا لهما ذكر والمؤنث
مفردا كان أو مؤنثى أو مجموعا نحو
يعجبنى أيهم هو قائم ثم ان أيامها أربعة
أحوال أحدها أن تضاف ويذكر
صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هو قائم
الثانى ان لا تضاف ولا يذ كر صدر
صلتها نحو يعجبنى أى قائم الثالث
ان لا تضاف ويذكر صدر الصلة
نحو يعجبنى أى هو قائم وفي هذه
الاحوال الهم الثلاثة تكون معربة
بالحركات الثلاث نحو يعجبنى أيهم

التنوين مقامها كافي كل وبعض ولا يمكن مقامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولأنه لم يعهد
 هذا ما علوا به وفيه أنه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم
 لاختلافهم ما جعوا وافراد أو أن أمكن في أيهم أشد لأن أقول التفضيل بخبره عن الواحد وغيره
 إلا أن يقال جمل الأول على الثاني طرد الباب فليتمل هذا وبنيت على حركة دفع الساكنين
 أولان لها أصلا في الأعراب وكانت ضمة جبر القوات أعرابها بقوى الحركات أو تشبها بقبيل
 وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين
 من صحة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين أه
 وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز أن يجني أيهم قام فقال أي كذا خلقت قصار مثلا (قوله
 إذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بي على الضم مع اضافته وحذف صدر صلتته
 أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف
 أي أعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقيد بعامر أو المراد أعربها أعرابا مطلقا (قوله أيا)
 مفعول يقتضي الذي هو خبر عن غير أي غير أي من الموصولات يقتضي أيا أي يتبعها في حذف صدر
 الصلة فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والأصح جوازها كما مر (قوله ان يستقل) السين
 والتاء أما العد أي ان يعد بطويلا كاستحسن العدل عدده حسنا وزائدتان أي ان يطل
 أي يطله المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على الثاني بناؤه للفاعل أي ان يطل بفتح الياء أصله
 يستطيل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه بما قبله أي جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة
 لأن فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف وضميره مصدر الصلة الذي هو العائد
 المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أي كامل
 بأن يكون جملة بعائدها أو شبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائدها أن جعل منجلى صفة
 لكثير كان هو العامل وحده لأن الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمن وهو تعلق
 القافية بما بعدها وان لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالناني أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا)
 هو مذهب الخليل ويونس وتأولا الآية بانها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمتها أعراب ثم قال
 يونس الجملة تسدت مسددا مفعول تنزع لأن أي علقته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص
 بأفعال القلوب وقال الخليل هي صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع عن من كل شيعة
 فريقا يقال فيه أيهم أشد ورتد عليهم ما يقوله وسلم على أيهم أفضل بالضم لامتناع الاستفهامية فيه
 لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لامتناع
 حذف المجرور وادخال الجار على معمول صلتته بلا ضرورة كافي المغنى والمراد بصلته ما هو من
 تمامه ولو صفة كما هنا وانما قدروا كذلك في نحو ما هي بنم الولد ما يلي بنام صاحبها ضرورة أن
 الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين انها موصولة ومبنية وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصولية
 أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب * (تنبيه) * يؤخذ مما ذكر
 عن المغنى أنه لا يجوز في قوله كن ترجوهم أن يتقدر كقولك من ترجولان الجملة صالحة للجر لقصد
 لنظها فلا ضرورة إلى حذف المجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلتته بل
 الجملة نفسها ضرورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك تنفعك في
 مواطن كثيرة * (فائدة) * كما ترد أي موصولة وشرطا واستفهاما مترد صلة لتداء ما فيه أل كما أيها
 الرجل ونعتا المنكرة وحالا من تعرفه والتين على السكال كمررت بفارس أي فارس وبزيد أي رجلا

هو قائم وأي قائم وأي قائم وكذا أي هو قائم وأيا
 هو قائم وأي هو قائم الرابع أن
 تضاف ويحذف صدر الصلة نحو
 يعجبني أيهم قائم وفي هذه الحالة تبنى
 على الضم فتقول يعجبني أيهم قائم
 ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم
 قائم وعلمه قوله تعالى ثم لنزعن من
 كل شيعة أيهم أشد على الرجن
 عتيا وقول الشاعر
 إذا ما لقيت بني مالك

فسلم على أيهم أفضل
 وهذا استفاد من قوله وأعربت ما لم
 تضاف إلى آخر البيت أي وأعربت
 أي إذا لم تضاف في حالة حذف صدر
 الصلة فدخل في هذه الأحوال
 الثلاثة السابقة وهي ما إذا
 أضيفت وذ كر صدر الصلة أو لم
 تضاف ولم يذ كر صدر الصلة أو لم
 تضاف وذ كر صدر الصلة وخرجت
 الحالة الرابعة وهي ما إذا أضيفت
 وحذف صدر الصلة فأنها

لا تعرب حينئذ (ص)
 وبعضهم أعرب مطلقا في
 هذا الحذف أيا غير أي يقتضي
 ان يستقل وصل وان لم يستقل
 فالحذف نزروا أو أن يختزل
 ان صلح الباقي لوصل مكمل
 والحذف عندهم كثير منجلى
 في عائده متصل ان انتصب

بفعل أو وصف كن ترجوهم
 (ش) يعني ان بعض العرب
 أعرب أيا مطلقا أي وان أضيفت
 وحذف صدر صلتها فتقول يعجبني
 أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت
 بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزعن من كل
 شيعة أيهم أشد بالنصب وروى
 فسلم على أيهم أفضل بالجر وأشار

العائد على الموصول وهو ما أن يكون

الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو
وهو الذي في السماء الله وأيمهم أشد
فلا تقول جاء اللذان قام ولا اللذان
ضرب لرفع الاول بالفاعلية والثاني
بالنسيابة بل يقال قاما وضربا وأما
المبتدأ فيحذف مع أي وان لم تطل
الصلة كما تقدم من قولك يعجبني
أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر
الصلة مع غير أي الا اذا طالت
الصلة نحو جاء الذي هو ضارب زيدا
فيجوز حذف هو فتقول جاء الذي
ضارب زيدا ومنه قوله ما أنا بالذي
قائل للسؤال التقدير بالذي هو قائل
فان لم تطل الصلة فالخذف قليل
وأجازه الكوفيون قياسا نحو جاء
الذي قائم التقدير هو قائم ومنه قوله
تعالى تماما على الذي أحسن في
قراءة الرفع أي هو أحسن وقد
جوزوا في لاسيما زيد اذا رفع زيد
ان تكون ما موصولة وزيد خبر
مبتدأ محذوف التقدير لاسي الذي
هو زيد فحذف العائد الذي هو
المبتدأ وهو قولك هو وجوبا وهذا
موضع حذف فيه صدر الصلة مع
غير أي وجوبا ولم تطل الصلة وهو
مقيس و ليس بشاذ وأشار بقوله
وأبو ان يحتزل ان صلح الباقي لوصل
مكمل الى أن شرط حذف صدر
الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا
لان يكون صلة كما اذا وقع بعده
جمله نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو
هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور
تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو
في الدار فانه لا يجوز في هذه المواضع
حذف صدر الصلة

وكأها معربة الا الموصولة فيهما والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه
مبتدأ من قوله وفي ذا الخذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها ضمير المحذوف وصدر الوصل
هو المبتدأ وكون خبره مفردا من قوله وأبو ان يحتزل ان صلح الخ كما سمينه وهذا شرطان للجواز
وطول الصلة للكثرة وبقي للجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذي زيد وهو
أو هو وزيد قائمان لا لا يخبر بالثنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي
لولا هو لا كرمك لوجود حذف الخبر بعدها فيلزم الاحتجاج ولا منقضا ولا محصورا كالذي ما هو
قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أي والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا
منها بخلاف المبتدأ (قوله فيحذف مع أي الخ) أي لطولها بالاضافة لفظا أو تقديرافاستغنت عن
شرط الطول لكنه يقع يعجبني أي قائم لعدم الطول لفظا كما نقله ابن خروف وان كان جائزا (قوله
الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كعمول الخبر أو نعتة أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما
مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء أي الذي هو اله في السماء أي معبود فيها وجعل اله مبتدأ
خبره الطرف أو فاعلا به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر (قوله قائل) أي
لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوا الذي خير فاشقيت * الانفوس الا للشرنا ونا

أي الذي هو خير والأي هم ناوون للشر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليجي بن يعمر ومثلا
لما لك بن دينار وابن السماك ما بعوضة رواية بالرفع أي ما هو بعوضة فاموصولة بدلا من مثلا
حذف صدر صلتها بلا طول وجوز أبو البقاء زيادتها بالجمله نعت مثلا واما على النصب فماتكة
موصوفة بعوضة بدل من مثلا أو زائدة وبعوضة بدل واما فتح أحسن فعلى انه فعل ماض
فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أي على
احسانه (قوله لاسي الذي الخ) مبي معنى مثل لا يتعرف باضافته لما الموصولة له وتوغل في الابهام
فصح كونه اسم لا أولك جعل مانكرة موصوفة بالجمله أي لاسي رجل هو زيد أو زائدة ومبي
مضاف الى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

الارب يوم صالح للثمنها * ولا سيما يوم بدارة جليل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تميز لاسي كما تميز مثل نحو ولو جئنا بمثل مددا وما حينئذ
كافة عن الاضافة وفتح مبي بناء على هذا الاقراءها واعراب في سواء لاضافتها لما أو تاليها والبيت
مروى بالوجه الثلاثة وخبر لاسي الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود ولا محل للجمله وقد
تحذف ياؤها وقد تحذف منها الواو اما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضي وتعتبه الدماميني هذا وقد
يرد بمعنى خصوص فيكون في محل نصب مفعولا مطلقا لا تخص محذوفا وحينئذ يؤتى بعده بالحال
كاحب زيد او لاسيما را كبا أو هو را كب فهي حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة
الحجة خصوص في حال ركوبه وكذا بالجمله الشرطية نحو ولا سيما ان ركب أي أخصه بذلك فقول
المصنفين لاسيما والامر كذا تركيب عربي أفاده الدماميني وغيره (قوله وجوبا) أي لجر يانه مجرى
المثل وليكون ما بعده لاسيما مفردا صورة لانها كاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها وهي
لا يقع بعدها جله ولذا جرت عاداتهم بكراهي الاستثناء وان لم تكن من أدواته لان ما بعدها أولى
بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أي فهو مستثنى من شرط
الطول لما مر فان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار (قوله
جمله) هذا محترز قوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه

فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق تعني الذي هو أبوه منطلق لان الكلام يتم دونه فلا يدري أحذف منه شيء أم لا وكذلك بقية الامثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها فلا تقول في يعجبني أيهم هو يتوهم يعجبني أيهم يقوم لانه لا يعلم الحذف ولا يختص هذا الحكم بالضمير اذا كان مبتدأ بل الضابط انتمتي احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجوز حذف العائد وذلك كما اذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذي ضربته في داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فلا تقول جاء الذي ضربت في داره لانه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الابهام فانه (٨٣) لم يبين انه متى صلح ما بعد الضمير لان يكون

صلة لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول أيا أو غيرها بل ربما يشعر ظاهر كلامه بان الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أي من الموصولات لان كلامه في ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع أي ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لان يكون صلة كما تقدم نحو جاء الذي هو أبوه منطلق ويعجبني أيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ويعجبني أيهم ضربته في داره ومررت بأيهم مررت به في داره وأشار بقوله والحذف عندهم كثير منجلى الى آخره الى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه ان يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذي ضربته والذي انا معطية كدراهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربت ومنه قوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيدا وقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا للتقدير خلقته وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطية فتقول الذي انا معطية كدراهم ومنه قوله

بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبداً صالح للوصل به والكاف في قوله كما اذا وقع استقصائية فتأمل (قوله فلا يدري الخ) فيه ان هذا الجال لا يعاب مع ان الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا اذا لوحظ المحذوف فان جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يحتزل لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الامر فوعا اللهم الا أن يرجع لقوله ضمير المحذف بلا قيد الصدر به فيعم المرفوع وغيره في أي وغيره اقتدير (قوة شرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) امام معطوف على الباء من ذرني أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلقته حال كونه منفرداً بالأهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ خبره مولى أي معطية والجملة صلة ما حذف عائد ها وهو المفعول الثاني لمولى وفضل خبر ما وفاء فاجده سببية وفاء فالعلة (قوله مولى كة) قدره متصلاً مع ان عامله اسم يترج معه الانفصال كما هو لان الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم ان المراد المتصل ولو جازا كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد الى ذلك بتقديم الفعل واتسكك على اشتهار اصله في العمل والتصرف الذي من جلته حذف المفعول وفرعية الوصف فيهما (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف انه لا فرق بين صلة آل وغيره أو مذهب الجمهور ان منصوب صلتها لا يحذف أصلاً ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله

ما المستفزا الهوى محمود عاقبة * ولو أتيج له صفو بلا كدر

أي المستفزة فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذي انا الضارب أي الضاربة (قوله منفصلاً) أي وجوباً اما التقديمه كآله أو لحصره كجاء الذي ما ضربت الا اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازاً فيحذف كالبيت المار ونحوها كهي بما آتاهم ربهم أي آتاهم اياه ولا يقدر متصلاً لان اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ونحوه وعما رزقناهم يتفقون ويرضين بما آتينهن كهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند تلفظ أ ماع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كافي اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء أي لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعاً للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبعاً لاسم لا فان قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسمياً على قول البصريين انه مجرد الزمان لا حدث له أصلاً (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر

ما الله مولى كفضل فاجده به * فبالذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله مولى كفضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منفصلاً لم يجوز الحذف نحو جاء الذي اياه ضربت فلا يجوز حذف اياه وكذلك يتمتع الحذف اذا كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو ووصف وهو الحرف نحو جاء الذي انه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يتمتع الحذف اذا كان منصوباً بمتصل بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) كذا الحذف ما يوصف خفصا * كانت قاض بعد أمر من قضى

كبر الذي مررت فهو بحر
(ش) لما فرغ من الكلام على الضمير
المرفوع والمنصوب شرع في الكلام
على المجرور وهو ما أن يكون مجرورا
بالإضافة أو بالحرف فان كان مجرورا
بالإضافة لم يحذف الا اذا كان
مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى
الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي
أناضار به الآن أو غدا فتقول جاء
الذي أناضار به يحذف الهاء وان
كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو
جاء الذي أناضار به أو أناضار به
أو أناضار به أمس وأشار بقوله
كانت فاض الى قوله تعالى فاقض
ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه
حذفت الهاء ما كان المصنف استغنى
بالمثال عن ان يقيّد الوصف بكونه
اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال
وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف
الا ان دخل على الموصول حرف
مثله لفظا ومعنى واتفق العامل
فيه ما مادة نحو مررت بالذي مررت
به أو أنت مار به فيجوز حذف الهاء
فتقول مررت بالذي مررت قال
الله تعالى ويشرب مما تشربون
أي منه وتقول مررت بالذي أنت
مارأى به ومنه قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة
فبح لان منها بالذي أنت بأخ
أي أنت بأخ به فان اختلف الحرفان
لم يجز الحذف نحو مررت بالذي
غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه
وكذلك مررت بالذي مررت به على
زيد فلا يجوز حذف به منه
لاختلاف معنى الحرفين لان الباء
الداخلية على الموصول للاصاق
والداخلية على الضمير للسببية وان
اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا

قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي بحر) بضم الجيم صلة الذي بحر الثاني
بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محل الضمير المنصب وان جره
بالإضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا
أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحملة في اسم المفعول
المتعدي لو احدى كماله لان الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعدي لاثنتين كخذا الدرهم الذي أنا
معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فاعله منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قبل
لا شاهد فيه لاحتمال ان ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاء له أو مصدرية ظرفية أي
مدة قضائك بدليل انما تقتضي هذه الحياة الدنيا (قوله الا ان دخل على الموصول الخ) أي ليكون
في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله
لا تركزن الى الامر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول والموصوف به كررت بغير لام الذي مررت أو بغير لام
الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقوف على
الذي وقفت عليه من الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن اس- توجه
شيخ الاسلام ألا كتفا بالثاني وخرج عليه فاصدع بما تومر أي امر بما تومر به بل نقل
السجاعي في الندبة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله
* ويندب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعا كما مثله من
الفعل مع الوصف وجه له ما ذكر الحذف المجرور بالحرف خمسة شروط بحر الموصول وكون جاره
كجار العائد لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويراد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا
ولا موقعا حذفه في لبس فلا يحذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الابه أو رغبت في
الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصول به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يراد على هذا
الشروط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول
متعديا لاثنتين على ما مر وفي المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أو وصفا
وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ
وان لا يكون معطوفا الى آخر ما مر فتدبر (قوله أي منه) لم يقدره تشربونه لمشا كلمة ما قبله ولان
ما كان مشروبالهم لا ينقلب مشروبالغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشربون جنسه تكلف (قوله حب
سمراء) حكماء اسم امرأة وحقة بكسر الحاء المهملة وتسكون القاف فوحدة أي مدة طويلة
وتخفى من الخفاء ضد الظهور وقوله فيجب بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي اذا كان كذلك
فيجب وقوله لان أصله الآن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل
(قوله فان اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط كما مثله أو لفظا ومعنى كحلت في الذي
حلت به وقبل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف اه تصريح (قوله
السببية) أو المصاحبة وهي أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الاولى فتأمل (قوله وان اختلف
العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانى شهادة يشقى بها * وهو على من صبه الله علقم
لتعاق على المذكورة بعلقم أي شاق والمحذوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف
عند عدم جر الموصول في قول حاتم
ومن حسد مجرور على قومي * وأي الدهر ذول لم يحسدوني

أى فيه فذو معنى الذى خبر أى الاستفهامية وحذف عائدتها المجرور بنى لكن قيل لاشذوذ فى البيتين لان محل الشرط المذكورة اذ لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فيها وهذا ظاهر فى الثانى لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجزى الابنى نحو أعجبنى اليوم الذى جئت أى فيه فالحذف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل ان صب بمعنى ساط فيه عدى وعلى بمعنى أطلق فيتعدى بنى فالحذف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فتسبيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جزم الموصول وقيل على مذهب الكسائى من ان الحذف تدريجى فحذف الجار أولا فانتصب الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأنيته فى كل حذف اه لكن أنت خير بان المبشر به لا يجزى الا بالباء فالحذف فيها متعين جزما وتقديره يبشر فيه بأياه أن مساق الآية لبيان المبشر به لا لمكان البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

* (المعرف باداة التعريف) *

هذا أولى من التعريف بالجر يانه على كل الاقوال الآية واحدة واصله بام عند جبر لكن لا حاجة لاضافته للتعريف لان اداة الشئ ما يخصه له والانساب بباقي المعارف حيث لم يقل فى من المعارف بالعلمية مثلا أن يقول ذوالاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سمية فقوله ال حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو لتنوين الخلف لا للشك واللام مبتدأ حذف خبره دلالة ما قبله أى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعروفان تأخر الخبر وهو مرفوع يصلح لكل من المعطوفين فللاول والثانى أو مخبر فيه أقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم أو قائمة وهذا كله فى أو التنوينية لانها يجب معها المطابقة كالواو كفى المغنى اما التى للشك ونحوه فلا حذف معها لانهم الا واحد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الناء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب حال من اللام أى حال كونها حسب أى كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء فى جواب شرط مقدروقط خبر المحذوف أو اسم فعل بمعنى انته أى اذا عرفت ذلك فهى حسبك أو فائتته عن طلب غيرها (قوله فقط عرفت) أى أردت تعريفه مبتدأ وصفة وقل فيه خبر والنقط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الاء عارض ولشبهتها مع تحريك اللام فى نحو الاجر بنقل حركة همزة أحر الى اللام لانها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالسالكين ولا مدخل لها فى التعريف وانما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لان كسرهما مع ثقله يلبسها بلام الجرو فتحها بلام الابتداء وضماها لا تطير له ونقل فى التسهيل عن سيبويه ان المعارف ال بجملة كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى انها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كحرف المضارعة وايسر زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد بها فى الوضع وتظهر ثمة الخلاف فى نحو من القوم فعلى الثانى لاهمزة فيه أصلا لا يستغناء عنها وعلى غيره موجوده الا أنها حذف لكثرة الاستعمال وعن المبرد أن المعارف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالاقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف مضافين أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة اقسام ذكرى وعلى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر كنياء عنه بما فى قولها ما فى بطنى محررا لان التحرير أى الوقف لخدمة بيت المقدس

نحو مررت بالذى فرحت به فلا يجوز حذف به وهذا كله هو المشار اليه بقوله كذا الذى جرى كذلك يحذف الضمير الذى جرى مثل ما جرى به الموصول نحو مررت بالذى مررت فهو برأى بالذى مررت به فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها والله أعلم (ص)

* (المعرف باداة التعريف) *

ال حرف تعريف أو اللام فقط
فقط عرفت قل فيه النقط
(ش) اختلف النحويون فى حرف التعريف فى الرجل ونحوه فقال الخليل المعارف هو ال وقال سيبويه هو اللام وحدهما فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتمعت للنطق بالسالكين والالف واللام المعرفه تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فاكملت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول

كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكور المار والحس الا في نحو
بالوادي المقدس اذ هما في الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن
فوق سم ما أي رفعه القرطاس أي أصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرجي اليه ومنه
اليوم أكلت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه
الآية ومن جعلها للعهد العلي نظرا الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة
خارجي عند البيانيين والحقا يجعلون الثاني ذهني كما في يس وهو في الجميع كعلم الشخص في
الدلالة على الفرد المعين الا أنه بقريته أل والعلم بجوهره ولذا كان أعرف من الحلي مطلقا (قوله
ولا استغراق الجنس) أي استغراق افراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه في المطول ان خلفها كل
حقيقة كما مثل ولذا صح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل
مجازا كانت الرجل وزيد الرجل علما أي الجامع لا ووصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة
فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض لاستجماع صفاتهم وقد تخلفها كل
حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية بجمع الامير الصاغة أي صاغة بلده
لا صاغة الدنيا وليست أل في الصاغة موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها في
كل ذلك كنكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أي الماهية باعتبار حضورها الذهني
بقطع النظر عن الافراد مدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك الا أنه بقريته والعلم بجوهره
كما هو وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهي الداخلة على المعارف كالانسان حيوان
ناطق والكليات كالانسان نوع وبقي من أقسام أل ما أشير به لبعض مبهم واحدا أو أكثر
كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس في
وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما جلت على ذلك البعض من المقام والقريته كالدخول
والاكل فيما ذكر لاس من الوضع فهي داخلة في لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلون العهد
الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن وان كان هو مبهم ومدخول هذه وان كان
معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجربى عليه أحكام المعارف كجيشه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة
الا انه في المعنى كالنكرة نظرا لقريته ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة في قوله

ولقد أمرت على اللئيم يسبني * فضيت عنة قلت لا يعنيني

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة
لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالجرد وذو اللام بالنظر لقريته سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما
مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقيت أسامة كما أفاده السعد في شرح
التلخيص والحاصل ان أل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانيين
أربعة لكنهما ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان
فقط لانها المألوفة معهودة خارجا باقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام
الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قريته ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد
فلام الاستغراق ومع عدم قريته البعضية تحمل على الكلية وان لم توجد قريته كالاستثناء لكن
لا بد من قريته على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة جلت
عليه بالقريته كالتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد
لا الحقيقة وأما العهدية خارجا للفرد عليهما وبقي قول ثالث وهي انها للحقيقة من حيث هي
مطابقا ثم يشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خير الخ)

ولا استغراق الجنس نحو ان الانسان
اني خسرو علامتها أن يصلح موضعها
كل وتعريف الحقيقة نحو الرجل
خير من المرأة أي هذه الحقيقة خير
من هذه الحقيقة والنمط ضرب من
البسط والجمع أنماط مثل سبب
وأسباب والنمط أيضا الجماعة من
الناس الذين أمرهم واحد كذا
قوله الجوهرى (ص)

والآن والذين ثم اللات

ولا اضطرار كينات الاوبر

كذا وطبت النفس يا قيس السرى

(ش) ذكر المصنف في هذين البيتين

ان الالف واللام تأتي زائدة وهي

في زيادتها على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل للزائدة واللازمة

باللات وهو اسم صنم كان بمكة

وبالآن وهو ظرف زمان مبني على

الفتح واختلف في الالف واللام

الداخله عليه فذهب قوم الى انها

لتعريف الحضور كما في قولك

مررت بهذا الرجل لان قولك الآن

بمعنى هذا الوقت وعلى هذا

لا تكون زائدة وذهب قوم منهم

المصنف الى انها زائدة وهو مبني

لتضمنه معنى الحرف وهو لام

الحضور ومثل ايضا بالذين واللات

والمراد بهما ما دخل عليه ال من

الموصولات وهو مبني على ان

تعريف الموصول بالصلة فتكون

الالف واللام زائدة وهو مذهب

قوم واختاره المصنف وذهب قوم

الى ان تعريف الموصول بال ان

كانت فيه نحو الذي وان لم تكن فيه

فبنيتهما نحو من وما الا يا فانها تتعرف

بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون

الالف واللام زائدة وأما حذفها في

قراءة من قرأ صراط لذين أنعمت

عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ

يحمل أن يكون حذف شذوذا وان

كانت معرفة كما حذف من قولهم

سلام عليكم من غير تنوين يريدون

السلام عليكم وأما الزائدة غير

اللازمة فهي الدخلة اضطرارا على

العلم كقولهم في نبات أوبر علم لضرب

من الكفاة نبات الاوبر ومنه قوله

ولقد جنيتك أكوأوعسا قلا

ولقد جنيتك عن نبات الاوبر

التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذ كورة والانوثة وان اتحدتا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا يتأق في تخلف الخبرية في بعض الافراد لخصوصيات عرضت له (قوله وقد تزايد) أي لفظة ال المتقدمة في قوله ال حرف تعريف فالجمله عطف على الخبر فكانه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ ال من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت النعل هنا باعتبار انها كلمة وذكر في قوله الاتي دخلا باعتبار انها حرف أو لفظ إشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة لمصدر محذوف اي زيد الازما ولا اضطرار عطف عليه اي وزيدا لا اضطرار (قوله كالات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع التي وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظا والمعنى (قوله يا قيس) منادى مضوم والسر بفتح فكسر أي الشريف نعمته فيجوز رفعه تبعا للفظه ونصبه مراعاة لمحل كما سيأتي في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف غيرها كالعلم والموصول أو على واجب التذكير كالحال والتمييز لاصالة السقوط لانها قد تكون جر علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع الكلمة وغير اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت ال وضعه للعلمية مرتجلا كان كاسم أو ال اسم شاعر يهودي أو منقول كالات فان أصله بشد التاء وصف من ات يلت وكان رجلا يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به فحذفت تاءه وكالغزى تأنيث الاعز نقلت اسمها أو شجرة تعبد بها غطفان وكاليسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقوله سم لا عربي من الانبياء الاشعيب وهو د وصالح ومحمد معناه لا عربي مصر وفا أو اتناقا الا هؤلاء وقيل هو أجمعي قارنت ال ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي للزمان الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم ان المجهور على انه علم جنس للزمان مبني لقوله سم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقبل تضمن معنى ال الحضورية مع زيادة التي فيه كما بنى الامس على الكسر في قوله * واني وقتت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ان ال لفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي اذ لا ينشئ ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير المجهور من جعله اسم إشارة للزمان كهناك للمكان وعليه الموضح فعلة بناءه كاسماء الإشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي للعهد الحضورى كهى في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفحتمه حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يجزى عن كاري من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القسح فيه وهو الراجح عندي والقول ببناءه لا توجد له علة صحيحة اه (قوله فبنيتهما) شامل لال الموصولة فتعريفها بنية ال ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة لم تكن الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف دعناه ويحتمل انه ايراد على لزومها في الموصول أي لو كانت لازمة لما حذف في ذلك وحاصل الجواب عنهما انه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسميل ان حذفها من الذين واللاتي لغة لا شاذ وكذا الذي والتي كما مر فالاحسن أن يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله نبات الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لأنه يقال نثر الان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك) أي جنيت لك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا كوثبهم من آخره جمع كم كافلس وفلس والكم واحد الكفاة لانها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي نبت في البادية ثم يجرى في العساقل جمع عسقول كعصفور ونوع منها وهي البكار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله

والاصل نبات أو بر فزيت الالف واللام وزعم المبرد ان نبات اوبر ليس نعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومثله الداخلة اضطرارا على التمييز كقوله رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صدقت وطبت النفس يا قيس عن عمرو والاصل وطبت نفسا فزاد الالف واللام وهذا بناء على ان التمييز لا يكون الانكسرة وهو مذهب (٨٨) البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام

عندهم غير زائدة والى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله كنبات الاوبر وقوله وطبت النفس الخ (ص)

وبعض الأعلام عليه دخلا للمع ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان

فذكر ذوا وحذفه سمان (ش) ذكر المصنف فيما تقدم ان الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة

وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذين البيتين انهما تكون للمع الصفة والمراد به الداخلة على ما سمي به من الاعلام المنقولة مما يصلح دخول ال عليه كقوله في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقوله في حارث الحارث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله في فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء الدم

فيجوز دخول ال في هذه الثلاثة نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله للمع ما قد كان منه نقلا الى ان فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى ما نزلت عنه من صفة أو ما في معناها

وحاصلها انك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به نقلا ولا بمعناه أنت بالالف واللام للدلالة على ذلك كقوله الحارث نظرا الى انه انما سمي به للتأول وهو انه يعيش

ويحترث وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما

عسا قيل كعصافير حذف ياؤه للضرورة ونبات الاوبر كلمة صغيرة من غيبة على لون التراب رديئة الطعم وهي أول الكفاة وقيل مثلها وليست منها تصريح بزيادة (قوله ليس بعلم) أي بل جمع ابن أوبر كنبات آوى ونبات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع على نبات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) أي بل معرفة لانه نكرة حينئذ وعليه فغيبه من الصرف اذا جرد من ال للوزن والوصفية الاصلية كأدهم وأسود لان أصل أوبر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جر العلم في حكمه (قوله على التمييز) وكذا الداخلة شذوذ على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه زيد فيهما ال شذوذ الوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالقائه بدل على الترتيب أي ادخلوا امرتين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا أو كأبرنا وضم طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي متعلقة بصددت (قوله طبت نفسا) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صدقت وحذف تمييز طبت أو لا تمييز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى انه سماعي فلا تدخل على غير ما ورد كحمود صالح ومعلوم (قوله للمع) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض عنه أي عن ما قاله جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحارث مشتق يدل عليه بالتضمن وآخر النعمان لان دلالته على وصف الحرة التزامية لكونه في الاصل انما للدم أو انه رتبها على الترتيب بزيادة الحروف وكون ال في النعمان عارضة للمع بنا في تمثيله به في التسهيل لما فارت ال رضعه الا أن يقال يحتمل ان العرب سموها بالنعمان فتلزمه ال ونعمان فتدخل له للمع قال الشنقي ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير ال (قوله المنقولة مما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماء والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها ال وأما قوله رأيت الوليد بن يزيد مباركا * فضرورة سمها مباركا الوليد والتقييد بالنقل وما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماعي بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل وبالأجر في الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست متاخران) أي في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غالب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالأله بالفتقديرية وأما الله فعلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعه ولا استعماله وأما الله بغير ال فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل من هو يوجب أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية اما الآن فلا يعد انه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم في نوعه الى وضعي وغلب ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل

ويعبرث وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فدخول الالف واللام أقام معنى لا يستفاد بدونهما فليست متاخران خلتا من زعم ذلك وكذلك أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو انه اذا لم يحذف الالف واللام وان لم يبلغ لم يثبت بهما (ص) وقد يصير علما بالغلبة

الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما و يلغى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبه) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبه معنى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبه أية عند مضر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لا واجب وقوله ذى أى التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الآبنة

قال في شرحها أى لانها جرح علم كهمزة أجند وجميع جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة لانها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعرف العهد ثم الغي تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اهـ ويحتمل ان قوله ذى إشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد يا عز كفرانك لا سبحانه * انى رأيت الله قد أهانك

فناودة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معها حال كونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لندائها باى ولا يذا كالمعرفة فلا يقال بأى السموأل ولا يذا الاعشى أو الحارث لان التوصل بذلك انما هو فى أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله فى الصعق) بكسر العين هو نحو يلدن نقيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب فى جفانه أى أوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو فى الأصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فاعول بمعنى فاعل كتيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لانهم ان الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغر ترى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فأصلها ثرى بوى اجتمع الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الضواب ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانهم من الطبقة الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع أن ابن عمر مثلا يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال فى زيد زيدل وهى زيادة شائعة فى مثله من الاسماء أو ان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى فتحالا اشتقا قال انه لا يكون من كلمتين فى قياس التصريف اهـ اسقاطى والله سبحانه وتعالى أعلم

(الابتداء)

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع فى الاحكام التركيبية والتركيبة المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها جلة النداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا فى قوة المرفوع فمخصوص بغير هذا وبغير صلة آل فانها فى قوة جلة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ فى سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبتدوعه وقيل أصلها الفاعل لان عاملة لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو ما يسلم مسده كان فى الترجمة به توفية بالمقصود ومع الاختصار وإشارة من أول الامر الى انه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصدا لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط

مضاف أو موصوب ال كالعقبه

وحذف أل ذى ان تنادأ وتضف

أوجب وفى غيرهما قد تحذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها

تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب

فان حقهما الصدق على كل مدينة

وكل كتاب لكن غلبت المدينة على

مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم

والكتاب على كتاب سيبويه رحمه الله

تعالى حتى انها اذا أطلقا لم يتبادرا الى

الفهم غيرهما وحكم هذه الالف

واللام انها لا تحذف الا فى النداء

أو الاضافة نحو يا صعق فى الصعق

وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه

وسلم وقد تحذف فى غيرهما شذوذا

سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا

والاصل العيوق وهو اسم نجم

ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن

عمر وابن عباس وابن مسعود رضى

الله عنهم فانه غلب على العبادلة دون

غيرهم من أولادهم وان كان حقه

الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء

حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه

غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن

مسعود وهذه الاضافة لاتفارق

لا فى نداء ولا فى غيره نحو يا ابن عمر

والله أعلم

(ص) (الابتداء)

مبتدأ زيد وعاذر خبر

ان قلت زيد وعاذر من اعتذر

وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان

وقس وكاستفهام النقي وقد

يجوز نحو فائزاً ولو الرشد

(ش) ذكر المصنف أن المبتدأ على

قسمين مبتدأ خبر ومبتدأ فاعل

سدمسدا الخبر فقال الأول زيد عاذر

من اعتذر والمراد به ما لم يكن المبتدأ

فيه وصفه مشتقاً على ما يذكر في القسم

الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن

اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثاني

أسارذان فالهمزة للاستفهام وسار

مبتدأ وذان فاعل سدمسدا الخبر

ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل

وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو

أقام الزيدان وما قام الزيدان فان لم

يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا

مذهب البصريين إلا الأخفش

ورفع فاعلاً ظاهراً كما مثل أو ضميراً

منفصلاً نحو أقام أتماوتم الكلام

به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام

أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقام

خبره مقدم وأبواه فاعل بقام ولا

يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه

لا يستغنى بفاعله حينئذ لا يقال

أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك

لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا

رفع ضمير المستتر أفلا في ما زيد

قام ولا فاعداً أن فاعداً مبتدأ والضمير

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه

ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافاً

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام

بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك

يقال

محذوف أي أن قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه تربية للمعرفة أعني قوله والثاني وجهه أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سري يسري إذا مشى ليلاً (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لأنه مع اختصاره صرح بمحذوف المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى أن عاملاً معنوي فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبراً عنه أو وصفاً مكتفياً بمرفوعه والمراد الاسم ولو تأويل لا يدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة ما سياتي في الشرح وخرج بكونه خبراً عنه الخ أسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فأنها عارية عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت لأنها ليست بخبراً عنها ولا وصفاً للخ ولا يرد على حصصه في القسمين قولهم أقبل رجل يقول ذلك حيث أنه مبتدأ لا خبره ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للذكر أعني عن الخبر في الإفادة لان افتقارها إلى الصفة أشد من الخبر لان هذا اسمي والكلام في القياس على أنه أجاز في التسمييل جعل الجملة خبراً وقيل أن أقبل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سدمسدا الخبر) ليس المراد أن له خبراً محذوفاً وهذا قام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل أنه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجب مع في الفصح كافي التسمييل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فاعل تفضيل فإنه يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظاً ومقدراً نحو أفي الله شك وأعني ذلك زيدان جعل شك فاعلاً بمبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي كائن في الله شك والجملة حينئذ اسمية كما إذا جعل الظرف خبراً مقدماً عما بعده فان جعل فاعلاً باستقر محذوفاً كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كافي المغنى وسواء كان وصفاً حقيقة أو تأويلًا نحو أعدل أبو التآوله بعدال وكل النسوب ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلاً) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقام) في نسخ وأبوه بالافراد وعليه أفلا يتعين ذلك كعينه في الأولى بل يجوز كون قائم خبراً عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أي لا افتقاره لمرجع الضمير فان علم كائن جرى ذكر زيد فقيل أقام أبواه لم يمنع أفاده الاسقاطي وقيل يجوز مطلقاً لان الاكتفاء بالمرفوع إنما هو عن الخبر لا مطلقاً (قوله فلا يقال في ما زيد قائم الخ) أي بل فاعداً معطوف على قائم الواقع خبراً فان قلت أقام أخوالك وأردت العطف فالقياس أم فاعداً هما بابا راز الضمير وحكي أم فاعداً بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام ففاعدان مبتدأ لعطفه بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم في التواني أي فهو مبتدأ استغنى بفاعله المستتر توسعاً فافقه سدهم بالبارز جرى على الأصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكماً كهذا فإنه في حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال إن التقدير أم هما فاعداً محذوف المبتدأ فالمعطوف الجملة أفاده

كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النون بالحرف كما مثل أو بالفعل (٩١) كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم

اسمه والزيدان فاعل سدس سدس خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقائم سدس سدس خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قام ومنه قوله غير لاه عدالك فاطرح الله*

ولا تغتر بعارض سلم فغير مبتدأ ولا مخفوض بالاضافة وعدالك فاعل بلاه وقد سدس سدس خبر غير ومثله قوله غير مأسوف على زمن

ينقضي بالهم والحزن

فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لتباسبه من باب الفاعل وهو قد سدس سدس خبر غير وقد سأل أبا الفتح بن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومذهب البصريين الا لا يخفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد على نفي أو استفهام ومذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فأجاز وقائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سدس سدس الخبر والى هذا أشار بقوله

وقد * يجوز نحو قائم أو لا رشد * أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير ان يسبقه نفي أو استفهام وزعم المصنف ان سيبويه يحيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله

نخير نحن عند الناس منكم

اذا الداعي المثوب قال يا لا

نخير مبتدأ ونحن فاعل سدس سدس

الخبر ولم يسبق خبر نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله

خير بنو لهب فلا تلبث ملغيا * مقالة لهي اذا الطير هرت

الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجرى في نحو ما قام زيد ولا فاعل بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكتف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواله فكيف حال من الفاعل ومن منقول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الجبازية وخبرها لكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهه بالفعل والتاسخ بعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطى (قوله سدس سدس خبر ليس) ظاهره انه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن ان يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبر ابل فاعل اسمها تطير ما مر (قوله مخفوض بالاضافة) لا يردانه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضايقين كالشيء الواحد على انه وان خفض لنظافه وفي قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكانه قيل ما قام كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهم والمراد لازمه أي غير غافل واطرح بشد المهملة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض (قوله في موضع رفع بمأسوف) أي والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش في أمن من الاحن

خول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهملة جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والمراد به امكايد الدهر والبيتان لابي نواس يضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانيت سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليتمكن ولده مثلاً فيجروا وقد كان ولده مثله حذفاً وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالي وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربع مائة (قوله فارتبك) في القاموس ربكه ألقاه في وحل فارتبك فيه فهو واستعاره تعباً للتخبر (قوله على نفي) أي ولوم معني كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كما قام الا الزيدان (قوله أو استفهام) أي ولومه قدر ان نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالمرفوع وأما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلاً كما سيأتي في باب (قوله ومذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذهب ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بقبح كما قيل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا قبح ومذهب المصنف جوازه بقبح كما صرح به في التسهيل وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوغ للابتداء حينئذ عمله في المرفوع ولا يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في العمل لان اعتماده أعظم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتماد أصلاً كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرره ليس تغيب من ثاب الرجل يشوب ثوباً أو ثوباً نارجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يا لأصله يا انلان فوقف على اللام (قوله خبير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبراً مقدماً عن نحن لتلايف فصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد ولرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير مسألة السكحل الا أن يؤول بأن خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تأكيد للضمير في خير فلا شاهد فيه (قوله بنو لهب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيافته بالقاء وهي أن يعتبر الطير بأسمائه ومساقطه وأنوائه فيستسعد أو يتشاءم (قوله خبير مبتدأ)

خبر بنو لهب فلا تلبث ملغيا * مقالة لهي اذا الطير هرت

(ص) والثاني مبتدأ والوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر (ش) الوصف مع الفاعل اما ان يتطابقا افرادا او تنثنية او جمعاً ولا يتطابقا وهو قسمان جائز ومنوع فان تطابقا افرادا نحو قائم زيد جاز فيه وجهان أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدهم الخبر والثاني أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخر او يكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل (٩٢) سدهم الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخر أو أراغب خبرا مقدما والاول

في هذه الآية أولى لان قوله عن آلهتي معمول لراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبي منه وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا تنثية نحو قائمان الزيدان او جمعاً نحو قائمون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت اي والثاني وهو ما بعده الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو التنثية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة أكوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان متمنع وجائز كما تقدم فمثال الممتنع قائمان زيدوا قائمون زيد فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز قائم الزيدان وقائم الزيدون وحينئذ يتعين ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدهم الخبر

(ص) ورفعو مبتدأ بالابتداء كذا لرفع خبر بالابتداء

أي لانه مفرد لا يخبر بدع عن الجمع وهو بنو ورده البصريون بأن فعلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل ونعيق نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صديق للذي لم يشب * (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبيه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذات المصدر بمعنى المطابقة تمييز محمول عن الفاعل أي ان استقرت مطابقتها في سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المني * وداعى المنون ينادى جهارا

كافي العرب ومقتضاه ان استقر المذكور وهو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد أن فتدبر ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحسن المشركون استجارك (قوله وهو قسمان) أي غير المطابق قسمان (قوله فان تطابق افراد الخ) هذا مفهوم المتن ومثله في جواز الامرين كافي الهمع والنسكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع كجنب وجرى نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجمله ست صور ولكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التفسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان) أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب الخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأه لثلا يخبر عنه كمن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز لعدم تأنيده كالفعل وتمتنع الفاعلية في نحو أفي داره زيد لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أي كائن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي واجب (قوله فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر الجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راغب عن آلهتي فيجوز حينئذ لعدم المانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التنثية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمتنع الخبرية لثلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور خمسة عشر (١) ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكره وامتناع الفاعلية في تطابقهما تنثية وجمع تصحيح نحو قائمان الزيدان وقائمون الزيدون الاعلى لغة أكوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو قائمان زيدوا قائمون زيدوا قائمان الزيدون وقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقيام زيد وجواز الامرين في الصور الستة المتقدمة المانع كما مر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أي جهورا البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالابتداء) خبر عن رفع وكذا حال من المستمكن في الخبر أو هو خبر وبالابتداء متعلق برفع أي رفع الخبر بالابتداء كائن كذا في النسبة لمن ذكر ولا يردانه عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الاقفاط ولنظهما مختلف بل ودفهوهما

أيضا

(ش) مذهب سيبويه وجهور البصريين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالابتداء

١ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحا ومكسرا او كونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحد اما صدقا (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفريعه بالفاء كما في نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أو لا يخبر عنه بشان ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله أول لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة في المبتدأ وعلى احتمال أى زيد ناهيك عن طلب غيره الكفاية (قوله بحسبك مبتدأ) أى ودرهم خبر وكذا كل نكرة وتوليتها واختار الكافي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوخ لا ابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كما سيبين ولا قصد الحقيقة لان الكفاية لا تتعلق بها الآن يقدر له وصف أى درهم واحد فتأمل فان وليه معرفة بحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لانها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن تكررة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعول التفضيل كن أبوك وخير منك زيد والافى النسخ فحرفان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لان الباء لا تزداد في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن التكررة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر الاصلى كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أى بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد وشبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلى بالبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أى لان الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيهما ما كالفعل في الفاعل والمفعول ويرده أنه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعاين بدون اتباع فكيف بالمعنوى الضعيف ولا يريد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تتحد جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر فنحو حلوا مض فجمعهم ما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعذر فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أى متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أى لضعف الابتداء فيقوى بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله ترفعان) أى لا فتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا مائد عوا وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه انه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقى الاقوال لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بمعط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لفائدة تامة اذ لم تحصل قبله أصلا وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب فهي غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أى شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالله بر) أى محسن والايادى أى النعم جمع أي جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور للعلم به من قوله مبتدأ زيد الخ لانه على ان الخبر لا يكون الامع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبر له وكذلك تتشبه بالله بر الخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأه جملة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أى فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا)

والعامل في المبتدأ معنوى وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما اشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم بحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب قوم الى ان العامل في المبتدأ والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوى وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ وقيل ترفعان معناه أن الخبر رفع المبتدأ وأن المبتدأ رفع الخبر وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الاول وهذا الخلاف لا طائل تحته (ص)

والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والايادى شاهده (ش) عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل نحو قائم زيد فانه يصدق على زيد أنه الجزء المتم الفائدة وقيل في تعريفه انه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لانه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة وخلاصة هذا انه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره والتعريف ينبغي ان يكون مختصا بالمعرف دون غيره (ص)

ومفردا يأتى

حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثني والجمع والمركب
بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل يمكن
أوبل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البضاوى استشكل وقوع
الاستدراك خبر في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بجمل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على
أنه خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح
جواز كونها قسمية خلافاً لتعليل وانشائية خلافاً لابن التبراري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما
يلزم في النعت خلافاً لابن السراج لأن القصة من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم
بخلاف النعت لكن كونها خبر ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار
تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالتسليم الا انه متعلق بزيد فكانه قيل زيد
مطلوب ضربه مثلاً وبهذا صح كونها خبراً واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدمايني عن
بعضهم وقال انه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي سيق
خبره وهو الرابط (قوله معنى) يشير الشارح في حله الى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تميزاً (قوله كتنى) أي المبتدأ به عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسباً
لأن الكثير جرف فاعل كفى بالياء الزائدة حذف الجار فاتصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابي
ضرب وقتل كما في المصباح (قوله اما ضمير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبطة بالاولى اما بشرط
كزيدي يقوم عمرو وان قام أو يعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحجم فيغرق

أوبالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها فيكتفي في الجملة بضمير واحد
لا يربطها ما وكذا كل ما يحتاج للرابط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدراً) أي ان علم ونصب بفعل
كقراءة ابن عامر في الحديد وكل وعد الله الحسن بالرفع أي وعده أو بوصف كالدرهم أمانة عطيتك
أو جرباسم فاعل كزيداً ناضرب أو بحرف دال على التبعية كمثل الشارح أو الظرفية نحو
* فيوم نساء و يوم نسر * أي فيه أو مسبق بمنزل المحذوف كقوله

* أصح فالذي توصي به أنت مفلح * أي به كذا في التسهيل ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به
اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى أي له وزوجى المس مس أرنب أي المس له
أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحداً مما ذكر قلعه ليس مراد التسهيل الحصر
(قوله منون) تنبيه منا كعصا ميكال أو ميزان ويقال منيان كما في القاموس وهو مبتدأ ثان سوغه
الوصف المقدراً أي كائن من (قوله رفع اللباس) أي ان جعل ذلك مبتدأ ثانياً خبره خير فان جعل
بدلاً من لباس أو نعتاً له على تجويز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت وخير خبر لباس فالخبر
مفرد لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سبب عيتان (قوله وأ كثر
ما يكون الخ) أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسي في التفعيم وغيره وان كان فيه أكثر قال
الاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده يكنى إعادة المبتدأ بعينه فقط وجعل منه آية والذين
يسكون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين يسكون الخ بلفظ المصلحين لانه بعينه وردت بالذين
محذوف على الذين يتقون لامبتدأ واثن سلم فالرابط عموم المصلحين أو محذوف أي منهم أو الخبر
محذوف أي ما جورون بدليل لا تضيق الخ كما في المعنى واشترط سيبويه كونه بلفظه الاول
وخصه بمواقع التفعيم ونحو ما العبيد فذو عبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر اه تصریح بزيادة
(قوله ما الحاقه) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها انكرة عند الجمهور أم عند ابن

ويأتي جملة

حاوية معنى الذي سيق له

وان تكن اياه معنى اكتفى

بها كتنطق الله حسبي وكفى

(ش) ينقسم الخبر الى مفرد وجملة

وسمى أى الكلام على المفرد فاما الجملة

فاما ان تكون هي المبتدأ في المعنى

أولاً فان لم تكن هي المبتدأ في المعنى

فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ

وهذا معنى قوله حاوية معنى الذي

سيق له والرابط اما ضمير يرجع الى

المبتدأ نحو زيد قام أبوه وقد يكون

الضمير مقدراً نحو السمن منون

بدرهم التقدير منون منه بدرهم

أو إشارة الى المبتدأ كقوله تعالى

ولباس التقوى ذلك خير في قراءة

من رفع اللباس أو تكرار المبتدأ

بلفظه أو أكثر ما يكون في مواضع

التفخيم كقوله تعالى الحاقه ما الحاقه

والقارعة ما القارعة وقد يستعمل

في غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم

يدخل تحته المبتدأ

نحو زيد نعم الرجل وان كانت الجملة الواقعة خبرها هي المبتدأ في المعنى لم تنحج الى رابط وهذا معنى قوله وان تكن الى آخر البيت أي وان تكن الجملة أي أي المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط كقولك نطق الله حسبي فنطق مبتدأ والاسم الكريم مبتدأ ثان وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول واستغنى عن الرابط لان قولك الله حسبي هو معنى نطق وكذلك قولي لا اله الا الله (ص) والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن (٩٥) (ش) تقدم الكلام في الخبر اذا كان جملة وأما المفرد فاما ان يكون جامدا

أو مشتقا فان كان جامدا فذكر المصنف انه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرماني وجاعة الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين ان يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمّل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف انه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا اذا لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعّل التفضيل فاما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصد به الزمان أو المكان كرمى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا فان رفعه لم يتحمل ضميرا

كيسان فعرفة والحاقة بعد خبرها والجملة خبر الاول والرابط اعادة المبتدأ بالنظر (قوله زيد نعم الرجل) أي لان الاصح ان ال في فاعل نعم استغرافية فتشمل زيداً أعلى كونها عدية قال رابط اعادة المبتدأ بعنانه بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله أألمت شعري هل الى أم مالك * سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ ووجه لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم النكرة المنقمة ويحتمل اعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الربط بالعموم انه يستلزم جواز زیديات الناس وعمرو ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذ من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدأ في المعنى) لا يرد ان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدأ مفردا في معنى الجملة كحديث وكلام كما مثله وضمير الشأن فان المراد بنطق منطوق وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقوله تعالى وآخردعواهم أن الحمد لله ان جعلت ان صله لا تخففة وكون الخبر في هذا جملة انما هو في الظاهر والافهم مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أي مفسرة له أي الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على انها زلت جوا بالقول المشركين صنف لنا ربك فانه خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطق الخ) أي منطوق وكذا قوله الاتي قولي لا اله الا الله أي مقولي (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبر جملة الجامد فارغ حذف رابطها أي الجامد منه وليس الجامد صفة للمفرد لانه لا ينافي عود الضمير في يشتق عليه وعوده اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبي لقول سيديويه انهما كالشيء الواحد لكن الاصح جواز عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط كثير (قوله وان يشتق) أي يصح من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة هنا (قوله الى انه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشقة فهو هذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو منادى اشرح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أي أو تسمى أو ذو مال أو رجل فكل هذه تحمّل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالكاظم غضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الا مرفوع واحد (قوله وأبرزنه) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا أي أمن اللبس أولا أي وأبرز الضمير مطلقا ان تلاحظ الخبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر وأكل منه قول الكافية

وذلك نحو زيد قائم غلاما فغلاما مرفوع بقاء فلا يتحمل ضميرا وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الا ان أول المشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أي هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا امر محمى زيد (ص) وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا (ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استر الضمير فيه نحو زيد قائم أي هو فلو أتيت بعد المشتق به ونحوه وأبرزنه فقلت زيد قائم هو

فقد جوز زيدي به فيه وجهين
أحدهما أن يكون هو
توكيد الضمير المستتر في قائم
والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا
إذا جرى على من هو له فان جرى
على غير من هو له وهو المراد به
البيت وجب ابراز الضمير سواء
أمن اللبس أو لم يؤمن فقال ما آمن
فيه اللبس زيد هند ضاربها هو
ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا
الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب
إبراز الضمير في الموضعين عند
البصر بين وهذامعنى قوله وأبرزنه
مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم
يؤمن وأما الكوفيون فقالوا أن
أمن اللبس جاز الأمران كالمثال
الاول وهو زيد هند ضاربها هو فان
شئت أتيت به سو وان شئت لم تأت
وان خيف اللبس وجب ابراز
كالمثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير
فقلت زيد عمرو ضاربه لا حتمل أن
يكون فاعل الضرب زيدا وان
يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت
زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون
زيد هو الفاعل واختار المصنف في
هذا الكتاب مذهب البصريين
ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني
سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار
في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين
وقد ورد السماع بمذهبهم في ذلك
قوله

قومي ذري انجد بانوها وقد علمت
بكنه ذلك عدنان وقطان
التقدير بانوهاهم حذف الضمير
لا من اللبس (ص)
وأخبر وانظر أو بحرف جر
ناوين معنى كأن أو استقر

وان تبالغ في الذي تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا
في المذهب الكوفي شرط ذلك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن
ومثل الخبر في ذلك الحال والتعنت والصله ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح
بل مثله الفعل والظرف إذا جرى على غير صاحبه ما كزيد عمرو وضرب به هو أو في داره أو في بيتهم
الابرار مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذوف في الجميع كما في الهمع
وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه ابراز عند الأمن اتفاقا وعمل
سره صانته في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز زيدي به الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر
يمكن ابرازه والنطق به ويلزمه أن يجوز زيد قام هو على الفاعلية والافعال الفرق وغير زيدي به
وجب الوجه الاول لما امر أن المستتر واجبا كان أو جازا لا يتيسر النطق به وانما يستعبرون له
لنظ المنفصل تقريرا وتدريا فالوصف الجارى على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وان
سمى مستترا جوازا لانه يحل في الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد
عمرو ضارب زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضاربها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب
ولا لبس فيه لتدكيره فيعلم انه زيد ومثله هند زيد ضاربه (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل نظرا
لجريانه على غير صاحبه فيمنع استتاره أو كما كيد نظرا لأمن التباسه المجوز استتاره وأما عند
الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان
الزيدان ضاربتهما هو وعلى التأكيدهما ضاربتهما ما وكذا في الجمع قال الدماميني والمسموع
من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاعلى لغة أو كوني البراغيث أي فيؤيد مذهب البصريين
(قوله ذري المجد) جمع ذروة بثلاث المعجمة وهي أعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصريين
لانقلابها عن واو بالياء عند الكوفيين لضم أوله كما في الصبان وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان
من بنى يبنى وفيه ضمير مستتر عائدا لقومي لجريانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جريانه على
غير مبتدئه وهو الذري للعلم بانها مبنية لابانية ولدالة الواو على اسناده لقومي واللقيل بانيتها
ولو أبرز لقال على الفصحى بانيتهاهم وعلى غيرها بانوهاهم وتكلف البصريون باحتمال كون ذري
معمولا لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذري المجد
بانوها ويراد من الوصف الدوام لا الماضي بقريته المدح فيعمل ويقصر العامل (قوله بانوهاهم)
الافصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير (قوله بنظر) أي مكاني
أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالمجرور إذا كانا تامين بان
يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما أو خاصا بقريته كما مر في الصلة عن الدماميني
ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس وعمرو
اليوم وفي المغنى أن من الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحزب بالحزب أي مقتول أو يقتل لان
تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحزبان
بقوله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فأطلق الجزم على
الكل وما قيل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العلاقة المجاورة أخذنا من قول الرضى محل العامل
للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى
المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالحاصل ان محل العامل في الظرف اللغو
للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كتر زيد مجعولا فزيد وحده نائب
الفاعل ولا يكون جرا وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محله نصب أبدا وأما من حيث

(ش) تقدم ان الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت انه يكون ظرفاً وجارا ومجرورا نحو زيد عندك وزيد في الدار فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم منهم المصنف ان يكون (٩٧) ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو كائن أو استقر

فان قدرت كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد وان قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة واختلف النحو يون في هذا فذهب الاخفش الى انه من قبيل الخبر بالمفرد وان كلامهم ما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل التقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السيبويه وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه أيضا وقيل يجوز ان يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدرا مستقرا ونحوه وان يجعل من قبيل الجملة فيكون المقدرا مستقرا ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناوين معني كائن أو استقر وذهب أبو بكر بن السراج الى أن كلام من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وانه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذ كقوله لك العزان مولاك عزوان يهن

فأنت لذي بمجوعة الهون كائن وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا وقع خبرا كذلك يجب حذفه اذا وقع عاصفة نحو مررت برجل عندك أو في الدار أو حالا نحو مررت بزید عندك

قياسه مقام عامله فالمحل للمجموع رفع في الخبر ونصب في الحال وجر في الصفة المجرورة ولا محل له في الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقياسه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضي لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الأول نظر الى ان العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيد الابد منه والثاني الى الملقوظ به وهو معمول عامل فلا بد من ملا حظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع في نحو أفي الله شئ وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الأولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكرنا وحذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجملة ولانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا مستقرا معنى عامله فيه أي فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بأنه خبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة وأما معهما فتارة يجوز كزيد في جواب بمن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صحت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير فدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يدور المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو في البصرة أي راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الأعراب وخصوصه بمعونة المقام لا يقتضي لغوته كما عرّج به الدماميني في أول شرح التسهيل وفي بسمله الشنواني عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في تفسير التام انه أهم من المستقر لا نفراده في نحو الخبر بالحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشتر من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يمتشي على اطلاقه الاعلى هدا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدرا لغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا السيبويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد ما واذا الفجائية نحو أما في الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليه ما يحمل الباقي عاينهم مالكن رده ابن هشام بامكان تقدير الفعل مؤخر (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المغني (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان يهن) نائب فاعل يعو دلو لا المراد به الناصر والخليف ويجوز حصة بضم الموحدين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محمل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عند ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كالخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والخلة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى

(١٣ - خضري ل) أوفي الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أوفي الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا

التقدير جاء الذي استقر عندك أوفي الدار وأما الصفة والحال فيحكمهما احكم الخبر كما تقدم (ض) ولا يكون اسم زمان خبرا

وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مشالا لا بد له من زمان ومكان
يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان
المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الاخبار به فلو
كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عامما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيدا والقتال مكانا لعدم
الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدا ثم استظهر
جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدا
والقائمة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعدهما لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر
والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كما مثله فلا
يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة
أما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بنى وكذا بعلية على الظاهر كنحن في يوم طيب أو في
شهر ربيع أو في رمضان وأما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خرو غدا أمر أي اليوم شرب خمر
ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به القتال المترقب وهو معنى وأما بشبه الذات للمعنى في تجدها
وقتا فوقتا كالرطب شهرى ربيع والليله الهلال والورد أيار بفتح الهمزة وشبه المثناة التحتية كما في
التصريح اسم شهر روى غير مصروف للعلية والعجة يوافق أوله سادس بشنس القبطى والنوع
الاول يجب جره بنى فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد في أيار فيكون فيه مسوعان
(قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله يؤول) أي بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدا
يشبه المعنى كما مثله أولا كنحن في يوم طيب أي وجودنا واليوم خمر أي شربه ومذهب الناظم ان
الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة ظرفا لمحدد في خبرا عن
الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثان مما يفيد والتصريح
بعدم شذوذ ف كان الاخصر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه
الاعراب والجمع نمار كما في المصباح (قوله فاخل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في المبتدا غير
المسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النووى لانه تلميذ
المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبيع (قوله وليقس ما لم يقل) أي من بقية
أنواع المسوعات وأما الكاف في كعند زيد الخ فلا دخل بقية أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرار سم
(قوله ان يكون معرفة الخ) أي لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوخ لان الحكم
على المجهول المطلق لا يفيد تحير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما لم
يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه في
الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة مما
وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص
فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع ان تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا
فيشابه الصفة في تقدم العلم به ادون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابداء بالنكرة اذا تقدم
خبرها مطلقا كتأمر رجل ولم يقوله لانه لا مكان للفرق بأن تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف
مسوغا مجردة بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله كالمتبدا ومن لا يشترط
تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدا الخبر عنه أما المكتفى بمرقوعه فشرطه
التسكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوخ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التسكير
وكان حقه ان لا يتصف بتعريف ولا تسكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنها جردناه عما

عن جثة وان يفد فأخبرا
(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن
الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى
نحو القتال عندك وأما ظرف
الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بنى نحو القتال يوم الجمعة
أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن
الجثة قال المصنف الا ان أفاد
كقولهم الليلة الهلال والرطب
شهرى ربيع فان لم يفد لم يقع خبرا
عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا
ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير
هؤلاء الى المنع مطلقا فان جاءني
من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة
الهلال والرطب شهرى ربيع فان
التقدير طلوع الهلال الليلة
وجود الرطب شهرى ربيع هذا
مذهب جمهور البصريين وذهب
قوم منهم المصنف الى جواز ذلك
من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد
كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر
كذا والى هذا أشار بقوله وان يفد
فأخبرا فان لم يفد امتنع نحو زيد
يوم الجمعة (ص)

ولا يجوز الابداء بالنكرة

ما لم تفد كعند زيد نمره
وهل فتى فيكم فاخل لنا
ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل

بريزين وليقس ما لم يقل
(ش) الاصل في المبتدا أن يكون
معرفة وقد يكون نكرة لكن
بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة
بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة
أحدها ان يتقدم الخبر عليها

يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة
 كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه
 الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا إنسان ثوب
 وولده ولد رجل لعدم الفائدة قال في المغني ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسويغ والالجاز
 ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اهـ وقد يقال لا يلزم من
 منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزءا عنه هنا وان كان عنه تامة في الفاعل لاختصاص كل باب
 بالحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أي سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بهما
 نحو أو رجل في الدار أم امرأة خلا فالابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان
 الانكارى منه بمعنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في
 الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فاشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة فأقاده المصريح
 (قوله ان توصف) أي بوصف شخص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما
 لفظي كما مثل أو تقديرى بأن يقدر في نظم الكلام نحو ووطئة قد أهملهم أي من غير كبدليل ما قبله
 أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير في
 رجليل جاء لانه في معنى رجل صغير أو حالية كالعجب في ما أحسن زيدا أي شئ عظيم ثم اعتبار
 الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان ناطق هنا دون إنسان هنا وهو كذلك وان كان بعينه لان
 الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوي ان
 اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم
 يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف
 لها فهو مما قبله والصواب خلافه لانها مصدر رغب في الشئ أي أحبه فتتعدى بنى والمجرور في
 محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة تشمل عمل الجر خمس
 صلوات كتبهن الله وعمل برزين ومثلك لا يخل والنصب كأمير معروف صدقة ونهى عن منكر
 صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور في محل نصب بالمصدر والوصف والرفع
 كقام الزيدان عند من جوزه كذا في الاشعري وغيره وفي الاخير نظر لان المبتدأ المكتفي برفوعه
 شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن يتنوين ضرب
 كما قاله الدماميني (قوله الى نيف) في نسخ الى أكثر من ذلك وهي الصواب لانه سيد كر النيف بعد
 ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أي لا عند رجل لان الجواب يسأل به مسالك السؤال من تقديم
 وتأخير كما في شرح التسهيل فلوقيل أعندك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندى رجل
 موافقة له فيكون فيه مسوغا فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط
 والاستفهام أو غيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم
 كما في المغني والشرح عدها أربعة ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في
 هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو في
 هذه المذكرات وأما البديل فليس مسوغا لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد
 الحقيقة الاتي داخل في العموم لوجوده في كل فرد والظاهر عده مسوغا مستقلا كما سيأتي
 عن المغني (قوله التنويغ) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) امام مصدر لا قبلت
 من معناه أو حال من التاء أي زاحفا وقوله ليست الذي في المغني نسبت من التسيان بدله قال
 وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفى أثره ولهذا زحفا على الركتين والبيت

وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار
 رجل وعند زيد غرة فان تقدم وهو
 غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو
 قائم رجل الثاني ان يتقدم على
 النكرة استفهام نحو هل فتى فيكم
 الثالث ان يتقدم عليها نفي نحو
 ما خلد لنا الرابع ان توصف نحو
 رجل من الكرام عندنا الخامس
 أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير
 خير السادس ان تكون مضافة
 نحو عمل برزين هذا ما ذكره
 المصنف في هذا الكتاب وقد أنماها
 غير المصنف الى نيف وثلاثين
 موضعا فذكر الستة
 المذكورة والسابع ان تكون
 شرطا نحو من يقوم أقم معه الثامن
 ان تكون جوابا نحو ان يقال من
 عندك فتقول رجل التقدير رجل
 عندى التاسع أن تكون عامة
 نحو كل يموت العاشر أن يقصد
 بها التنويغ كقوله

فأقبلت زحفا على الركتين

فثوب لبست وثوب أجر
 فقوله ثوب مبتدأ ولبست خبره
 وكذلك أجر الحادي عشر ان
 تكون

دعاه نحو سلام على آل ياسين
 الثاني عشر أن تكون فيها معنى
 التعجب نحو ما أحسن زيدا الثالث
 عشر أن تكون خلفا عن موصوف
 نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر
 أن تكون مصغرة نحو رجيل عندنا
 لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف
 تقديره رجيل حقيق عندنا الخامس
 عشر أن تكون في معنى المحصور
 نحو شر أهر ذاناب وشئ جاء بك
 التقدير ما أهر ذاناب الاشر وما جاء
 بك الا شئ على أحد القولين والقول
 الآخر أن التقدير شر عظيم أهر
 ذاناب وشئ عظيم جاء بك فيكون
 داخلا في قسم ما جازا لا ابتداء به
 لكونه موصوفاً لأن الوصف أعم من
 أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو هنا
 مقدر السادس عشر أن يقع قبلها
 واو الحال كقول الشاعر
 سرينا ونجم قد أضأ فذبدا
 محياله أخفى ضوءه كل شارق
 السابع عشر أن تكون معطوفة على
 معرفة نحو زيد ورجل قائمان
 الثامن عشر أن تكون معطوفة على
 وصف نحو تيمى ورجل في الدار
 التاسع عشر أن يعطف عليها
 موصوف نحو رجل وامرأة طويلة
 في الدار العشرون أن تكون مبهمة
 كقول امرئ القيس
 هرسة بين أرساغه
 به عسم يتغنى أرنبا
 الحادي والعشرون أن تقع بعد لولا
 كقوله
 لولا اصطباراً ودى كل ذى سقة
 لما استقلت مطاياهن للطعن
 الثاني والعشرون أن تقع بعد فاء
 الجزاء

لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أى فن
 أتوا بي ثوب نسيت الخ وان كانا خبرين أحتمل تقدير الوصف أى فتوب لي نسيت الخ اه (قوله
 دعاه) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثل الشارح
 وعليه كويل للمطفنين ولما يراد به التعجب كذب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلاً وأراد به
 ما أحسن زيدا وقد مر أنه دخل في الوصف المعنوي كالتصغير الآتي فتدبر (قوله خلقا عن
 موصوف) يعبر أيضاً عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح
 في الوصف لأنه يشهل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير أو الموصوف فقط نحو
 وطائفة قد أهتمهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف
 هو المبتدأ في الحقيقة سوغة الوصف أى امرأة سوداء إلا أنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه
 وصرح في المعنى بأن عده مسوغاً مستقلاً خلاف الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر
 * ثلاث كهن قتلت عمدا * أى أشخاص ثلاث ونحو تيمى عندى أى رجل تيمى (قوله في
 معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو الحصر إلا أنه تارة يكون
 معنويًا كمناله وتارة لفظيًا نحو انما رجل في الدار وتظير المعنى فيه انما هو من حيث تشبيهه بانما
 في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر (قوله شر أهر الخ) أى شر جعل ذاناب وهو الكلب
 مهران أى مصوتا وهذا مثل اظهوراً مارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال
 وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضائى تود الذئب راعيها * وأنها لا ترائى آخر الابد
 الذئب بطرقه فى الدهر واحدة * وكل يوم ترائى مديته ييدى

فديته مبتدأ سوغة كونه بدجلة حالية من ياء ترائى ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد
 أضأ) فيه الشاهد ومحمال وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع
 يطلع وزناو معنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بأن
 يكون أحدهما طافين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لأن العاطف يشرك في
 الحكم فالصور أربع تارة الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله
 مبهمة) أى مقصودا البها ما لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن البها النكرة هو المانع وكيف
 يسوغ (قوله هرسة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطبا بالاخته هي

أيا هند لا تنكحى بوهة * عليه عقيقته أحسبا
 مرسة بين أرساغه * به عسم يتغنى أرنبا
 ليجعل في رجله كعبها * حذار المسية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شعره الذى ولد به لكونه لا يتنظف والاحسب الاحمر فى سواد والمرسة
 بجملات على زنة اسم المفعول تعية تعاق مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين
 الكوع والكرسوع وفى القاموس رسع الصبي كنعته شدة يده أو رجله حرز الدفع العين والعسم
 يفتح المهملة ييس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد وانما طلب الارنب لزعهم ان الجن تجتنبها
 لحضها فى علق كعبها لم يصبه جن ولا حجر بخلاف الثعالب والظباء والقناذير يقول لها لا تنكحى
 شخصاً من أولئك الحقاء والشاهد فى مرسة حيث قصداها ماها تحقير الموصوف حيث يحتنى
 بأدنى تيمى وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوباً أى موجود وانما
 سوغ باولا فادتها تعليق الجواب على الجملة التى فيها النكرة وأودى أى هلك والمقة كعدة من

ومقه يقه كوعده بعده اذا احييه واستقلت أى مضت والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير (قوله ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد فقيم غيرهم ويروى فعير فى الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل فى المعنى المسوغ فى ذلك الوصف المقدر أى فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أى على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلت ولك صفتة فقيه مسوغان وخالة مبتدأ حذف خبره دلالة الاول عليه وقدعاء بقاء فهمهتين صفتها وهى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال فى النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك اليد فهو زوال المفاصل عن أما كنها رجل أفدع وامرأة فدعاء كأجر وجرأ وقد حذف نظيره من عمة كما حذف للمن حالة فقيه احتباك والعشار جمع عسراء وهى الناقة الحامل وأتى بعلى اشارة الى انه كان مكرها فى حلب مثل هذين عشاره لمقارنتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهى اما ظرف أو مصدر لحلب حذف عميزها أى حلبت كم وقف أو كم حلبه بالجرأ ما على رواية بحر عمة وخالة تميز الكم الخبرية ورواية نصبهما تميز الها استنهما مية فلا شاهد فيه لان كم بنفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على الثانى وقد حلت خبرها والاستفهام للتمكيم أى أخبرنى بعدد عماتك اللاتى حلين فقد نسيتيه والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فية قدر تميزها منصوبا الى عند الفراء فيجوز جره كما سيأتى فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كما فى النكت ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبى جهل لقريش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه امرأفا تريدون ولا يظهر دخول هذا فى شئ مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقي مستغنى عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من نافي نيف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثانى وأما البضع فابن الثلاثة والعشرة (قوله ومالم أذكره الخ) أرجع بعضهم جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان فى منظومته نهاية الاعراب

وكل ما ذكرته فى التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه فى الشذور وغيره وقال فى المغنى لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فى مقل مقل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدد لا مورد متداخلة والذى يظهر لى انحصارها فى عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها فى معنى الفعل وفى أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن ان يراد بها الحقيقة من حيث هى كقمة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كقمة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعدد الفجائية كخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشئنى خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جواباً ومبهمه فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتنويع وباقي ما ذكره متداخلة ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلاً أو نائبه فى المعنى نحو كرم يوفى بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها فى معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله فى معنى الفعل أو يوتى بها المناقضة كرجل قائم لمن زعم ان امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد نظمتها فقلت

كقوالهم ان ذهب غير فعير فى الرباط
الثالث والعشرون ان تدخل على
النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم
الرابع والعشرون ان تكون بعد كم
الخبرية نحو قوله

كم عمة لك يا جريرو خالة

فدعاء قد حلت على عشارى
وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك
الى نيف وثلاثين موضعاً وما لم أذكره
منها أسقطته لرجوعه الى ما ذكره
أولاً غير صحيح

(ض) والاصل في الاخبار ان تؤخر * وجوزوا التقديم اذا ضررا (ش) الاصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لان الخبر

وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بتقديمه ضرر اى ليس أو نحوه على ما سيبين فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وأبوه منطلق زيد وفي الدار زيد وعندك عمرو وقد وقع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائر التأخير عند البصر بين وفيه نظر فان بعضهم نقل الاجماع من البصر بين والكوفيين على جواز في داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين مطاوعا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث نعم منع الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز اذا لمانع من ذلك واليه أشار بقوله وجوزوا التقديم الى آخر البيت فتقول قائم زيد ومنه يقولهم مشنوء من يشنوء فن مبتدأ ومشنوء خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله

قد شككت أمه من كنت واجده
وبات منتشبا في برثن الاسد
فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد شككت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله

الى ملك ما أمه من محارب
أبوه ولا كانت كليب تصاهره
قائمه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعدادات هبة الله بن الشجري الاجماع من البصر بين والكوفيين على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

مسنوعات ابتداء من كورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عل
حصرو خرق وتنويع حقيقته * أو بدع حال جواب للسؤال يسل
أو بعد لولا وكلام ابتداء اذا * تقديم اخباره الاجماليات فاتهله
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أى الاربع والاعلى فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك متقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامتنعه لحرمانه على أصل التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التتبع بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لخالفته الاصلين معا (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه فلا ينافى ما مر من أصالة التأخير أى أرجحيته (قوله اذا ضررا) الاحسن والانطباق بقوله فامتنعه حين الخ ان اذ طرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتسكير والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانما تحط رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجمتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدأ كما مثله والامتناع كما سيأتى (قوله وفيه بحث) أى في الاعتراض على نقل المنع تجوز هذه الصورة ببحث قيل وجهه ان ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه ان تجوز هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعتز اذا معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلعه بل يقيد به غيرا لظرف وهو المفرد والجمتان واعل الاحسن ان يقال تجوزهم هذه الصورة بحتم بناء على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد الجواز عندهم لاعلى تقديم الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في نأى اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا ان يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوهمه اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا واعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشنوء) بهم من آخره كمنغوض وزنا ومعنى ولكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد شككت) من باب تعب أى عدمت ولدها وواجدته بالجيم خبر أنت أو كنت كما في نسخ وهو من وجد بمعنى اتي فبتعدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ او متشبا بالاشين المعجزة أى متعلقا والبرثن بموحدة ثم مشنوء مضمومتين من السباع كالا صبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبوه مبتدأ مؤخر الخ) أى والجملة صفة ملك أى ملك موصوف بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه للملك وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لان بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسماء صدرين اعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أى في العرف والنكر لتوسع المؤلفين فيه أو ضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادى) حال من الجزآن وبيان بمعنى الميز وهو القرينة المينة للمسندين المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل واغیره وقلب قالوا حذف شرط اذا المفسر بكان وجواب المدلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل وأما الثالث فلا ن الحديث عنه الخبر

(ص) فامتنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادى بيان والاصل

أو قصد استعماله منحصرا أو كان مسندا الذي لام ابتداء * أولازم الصدر كن لي منجدا (ش) ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على
المبتدأ وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر
فأشارهم هذه الآيات إلى الخبر الواجب التأخير فذكر منه خمسة مواضع الأول أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها
مبتدأ ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو (١٠٣) فلا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه لأنك

لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل
من عمرو وأفضل من زيد لكان المقدم
مبتدأ أو أنت تريد أن يكون خبرا
من غير دليل يدل عليه فان وجد
دليل يدل على أن المقدم خبر جاز
كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز
تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لأنه معلوم
أن المراد تشبيهه أبو يوسف بأبي
حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بأبي
يوسف ومنه قوله

بنو بنو أبناءنا وبنا بنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعد

فقوله بنونا خبر مقدم وبنو أبناءنا
مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على
بنو أبناءنا أنهم كبنيتهم وليس المراد
الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم
الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا
لضمير المبتدأ مستترا نحو زيد قام
فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا
يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على
أن يكون زيد مبتدأ مؤخر والفعل
خبر مقدم ما بل يكون زيد فاعلا لقام
فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل
من باب الفاعل والفعل فلا وكان
الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبوه
جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد
تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك
يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا

والأصل كذا إذا كان الخبر فعلا مسندا لضمير المبتدأ المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما
سبينه الشارح ولما جعل إذا مجرد الطرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا تحتاج لجواب (قوله
منحصرا) بالفتح أي منحصرا فيه على الحذف والإبصار وإن قيل أنه سماعي فقد ينفع ويرى
بالكسر على تقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
أولازم الصدر) بالخبر عطف على ذي أي أو مسندا للآزم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال
للكرة المسوغة بعمل النصب في الجور أو يكون مضافة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله
لكن المتقدم مبتدأ) أي لأنه يجب الحكم بابتدائه المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وإن
تفاوتتا تعريفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر
وإن تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الألف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو غير الاعرف
فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساوى علم أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما وجهل النسبة
فالمقدم المبتدأ انظر المغني وحواشيه (قوله فان وجد دليل) أي لفظي نحو حاضر رجل صالح
لتسويغ الثاني بالوصف دون الأول أو معنوي كمثل الشارح فان القرينة الحالية وهي كون
أبي يوسف تابعا لأبي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الأول بالثاني لا العكس اللهم إلا أن يكون
المقام للمبالغة في مدح أبي يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا
ليس نفعهم لتأبيل لا تأتهم من الجانب من عدم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بنينا فانهم ينسبون
اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لثلاثتهم أن زيد فاعل لامبتدأ فيقول الدوام الحاصل
بالاسمية وذلك اتقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة إلى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن
نقل الدماميني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفييد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت
الاتقوى الحكم والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وبرز الضمير إذا
جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليق أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ
وهو الأصح كعمر زيد ضرب إذا لايهم فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع معمول أفاده
الصبيان (قوله قاما الزيدان) أي والاتسباس في النطق بحذف الألف يدفعه الوقف والخط
وتقديم الخبر أكثر من لغة أكلوني البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا
خلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عمو وصموا كنيز وأسروا التجوى الذين ظلموا أن
كنيز والذين مبتدأ مؤخر أن لا بد لان (قوله فتقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن
أل في الفعل للعهد العلمي بين النجاة العارفين وأما المبتدأ فلا بد له من موقف (قوله محصورا)
أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لثلاثتهم المعنى فيفيد حصر صفة
القيام في زيد الموصوف واتناء عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة
غيره وأما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللبس في الابتداء مع الخبر

بارز نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون الزيدان مبتدأ مؤخر أو قاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم إذا عرفت
هذا فتقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان الخبر يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخيره إذا رفع
ضمير المبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بآثارها في قائم أو بالأنحو ما زيد قائم وهو المراد بقوله أو قصد
استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الأشد وذا كقول الشاعر

فيارب هل الالبك النصر يرمي
عليهم وهل الاعليك المعول
الاصل وهل المعول الاعليك فقدم
الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد
دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد
قام وهو المشار اليه بقوله أو كان
مستند الذي لام ابتداء فلا يجوز
تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم
زيد لان لام الابتداء لها صدر
الكلام وقد جاء التقديم شذوذا
كقول الشاعر
خالي لا أنت ومن جري خاله
يل العلام يكرم الاخوالا
فلا أنت مبتدأ مؤخر وخالي خبر
مقدم الخامس أن يكون المبتدأ
له صدر الكلام كاسماء الاستفهام
نحو من لي منجد أفن مبتدأ ولي خبر
ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر
على من فلا تقول لي من منجد (ص)
ونحو عندي درهم ولي وطر
ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمير
مما به عنه مبينا خبر
كذا اذا استوجب التصديرا
كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا
كما لا الاتباع أجدا
(ش) أشار به هذه الايات الى القسم
الثالث وهو وجوب تقديم الخبر
فذكر أنه يجب في أربعة مواضع
الاول أن يكون المبتدأ نكرة ليس
لها مسوغ الا تقدم الخبر والخبر
ظرف أو جار مجرور ونحو عندك
رجل وفي الدار امرأة فيجب تقديم
الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا
امرأة في الدار فأجمع النحاة والعرب
على منع ذلك والى هذا أشار بقوله

كافي البيت فلم يحكم بشذوذه قلت جملوا الاعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في
عجزه كما أشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ويرتجى حال لان جعل الخبر يرتجى
وبك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله
فقدم الخبر) أى وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذا
الظرف العامل كالنعل ولان الاتمخ اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بأن اللام
ليست للابتداء بل زائدة أو انها دخلت على مبتدأ محذوف أى لهو أنت فهى مصدرية في جملتها
أو ان أصله لخالي أنت زحلق اللام للضرورة (قوله ومن جري الخ) قيل من شرطية لجزم يمل
جوابا لها وكسر اللسا كمن وفعل الشرط كان الشانية محذوفة وجمله جري الخ خبرها ويرد ان
حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة ويل خبرها وجزم لاجرائها مجرى
الشرطية والعلا بالفتح والمد كما هنا العلو والضم والقصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على
يل أو مرفوع استئنافا أى وهو يكرم والاخوال مفعوله ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض
ان بنى للمفعول أى للاخوال (قوله له صدر الكلام) أى اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما
التعجيبة وكما الخبرية أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم اضربه وما لم
رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لامن
لانها خلعت عليه كما قاله الناصر الطيلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ المضاف لامن لكن
استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هى عينه
في المعنى كنطق الله حسبى كافي التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتنى والنفي
والنهي وغير ذلك كافي الرضى اذ لو أخر ذلك لتخير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش
ذهنه بغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف
مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومنها الخبر المقرون بالفاء كالذى يأتيني فله درهم لشبهه
يجواب الشرط وبالباء الزائدة كما زيد بقائم والطلبى كزيد اضربه والخبر به عن مذوم مذموم ما رأيت
مذموم مذموم ان اذا جعل مبتدأ ين لتعريفهما معنى اذا المعنى أمدانقطاع الرؤية يومان فقول
يس لنا نكرة لا تحتاج لمسوغ وهى مذوم مذموم ادها نكرة لفظا (قاعدة) لا يقرن الخبر بالفاء
الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه
موصولا بفعل صالح للشرطية بأن يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما
النافية أو ظرف أو مجرور كالذى يأتيني أو هنا وفى الدار فله درهم ونكرة موصوفة بذلك كرجل
يأتيني أو هنا وفى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ
كل في الثانى كما قاله السيد البليدى كعلام الذى يأتيني أو كل رجل يأتيني الخ أو موصوفا بالموصول
المذكور كالرجل الذى يأتيني الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذى يأتيني الخ
فتلك غنى عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على
الاتيان مثلا فلا لعدم العموم كالسعى الذى تسعاه في الخبر متلقاه أو الاستقبال كالذى زارنى
أمس له كذا واقترن الفعل بشئ مما مر كالذى سياتينى أو ان يأتنى أكرمه أو قد أتانى أو ما أتانى
له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت المصفة أو الصلة غير ما ذكر كالذى أبوه
محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فكرم ولا فزيد خلافا للمصنف في الثانى وأما آية السرقة والزنا
فخبرهما محذوف أى مما يتلى عليكم حكم السارق والزانى الخ وقوله فافطعوا وفاقلدوا بيان
الحكم وتدخل الفاء بقوله في خبر كل اذا أضيف لغير ما مر بأن أضيف لغير موصوف أصلا ككل

ونحو عندى درهمولى وطر البيت فان كان للنكرة مسوغ جازا لامر ان نحو رجل ظريف عندى وعندى رجل ظريف الشاى ان يشتمل
المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جز من الخبر فلا يجوز تأخير
الخبر نحو صاحبها في الدار فلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا مراد المصنف (١٠٥) بقوله كذا اذا عاد عليه مضمرا البيت أى كذلك

يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا
عما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكذا
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه
ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن
عصفور في بعض كتبه وايست بصحيفة
لان الضمير في قولك في الدار صاحبها
انما هو عائدا على جز من الخبر لا على
الخبر فينبغي ان تقدر مضافا محذوف في
قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا
عاد على ما ليس به ثم حذف المضاف
الذي هو ملابس وأقيم المضاف اليه
وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا
عاد عليه ومثل قولك في الدار صاحبها
قوله على التمرة مثلهما زيدا ومنه
قول الشاعر

اهابك اجلالا وما بك قدرة

على ولكن مل عين حبيها

فحبيها مبتدأ مؤخر ومل عين خبر

مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير

المتصل بالمبتدأ وهو عائدا على عين

وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيها

مل عين عاد الضمير على متأخر لفظا

ورتبة وقد جرى الخلاف في جواز

ضرب غلامه زيدا مع ان الضمير فيه

عائدا على متأخر لفظا ورتبة ولم يجز

خلاف فيما علم في منع صاحبها في

الدار في الفرق بينهما وهو ظاهر

فليتأمل والفرق بينهما ان ما عاد

عليه الضمير وما اتصل به الضمير

اشتركا في العامل في مسئلة ضرب

غلامه زيد بخلاف مسئلة في الدار

صاحبها فان العامل فيما اتصل به

الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف

الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله

كذا اذا استوجب التصدير نحو اين زيد فزيد مبتدأ مؤخر واين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد اين لان الاستفهام له صدر الكلام

وكذلك اين من علمته نصيرا فاین خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيرا صلة من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد

وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أحد

نعمة فن الله أو لموصوف بغير ما ذكره قوله

كل أمر مباعد أو مدان * فنوط بحكمة المتعال

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ
كان من الكثير اصله للشرط كافي الصبيان والظاهر ان مثل ذلك اضافته الموصول بغير ما مر
كسكل الذي أبوه قائم فله درهم فجملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ
فمنع الفاء باجماع المحققين الا ان وان ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا انما
غنمتم الخ وذلك كثير والله أعلم (قوله ونحو عندى الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد ثمرة لان ذلك
ليسان التسويغ ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف
هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أى يلتزم التقدم التزاما كذا أى كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه
أى الخبر مضمرا أى مبتدأ يخبر به أى بالخبر عنه أى المبتدأ حال كونه أى الخبر مبينا لذلك الضمير
العائد اليه قال ابن عازي وهذا البيت مع تعقيده وتشتيت ضمائر كان يغني عنه وعما بعده أن
يقول كذا اذا عاد عليه مضمرا * من مبتدأ وما له التصدير

اه (قوله التصدير) أى في جملة فلا يرزى من مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور
لانه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس الا ان يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف
وايصال كما مر أى خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أى أو جملة كقصده غلامه
رجل وانما وجب ذلك لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد
الاخبار عنهم أقوى من الخبر وكذا كل ما وقع في لبس كعندى انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندى
لالتبس ان المؤكدة بالتي بمعنى لعل وأما قوله

عندى اصطبار وأما نفي جزع * يوم النوى فلو جدد كادير بني

فانما أخر الخبر وهو لو جدد لعدم اللبس اذا المكسورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعد ما (قوله فأجعت
النخاة) قال الاسقاطي بل أجازة الجزولى والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدر مضاف)
أى بقريته ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد
من ذلك التقدير (قوله على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلهما وزيدا تميز لئلا أو حال منه ويجوز رفعه
بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلهما حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من
المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فتل امام عرب رفعا ونصبا ومبنى على الفتح لاضافته للمبنى
كما قرئ به ما مثل ما أنكم تنطقون وبحيث الدما مبنى في الشاهد بيان الخبر المتعلق العام المحذوف
وهو يصح تقديره مؤخر ا على الاصل كما يذ كر الخاص مؤخر ان نحو على الله عبده متوكل ويمكن
الجواب بأنه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (فائدة) مثل
بعضهم عمار قرئ شادا في قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء
ما معنى ذلك فأجاب بمذا البيت أهابك الخ أى ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله
ضرب غلامه زيدا) مثله كمال عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى

(١٤ - خضرى ل)

الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله
كذا اذا استوجب التصدير نحو اين زيد فزيد مبتدأ مؤخر واين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد اين لان الاستفهام له صدر الكلام
وكذلك اين من علمته نصيرا فاین خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيرا صلة من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد
وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أحد

تقول زيد بعد من عند كما
وفي جواب كيف زيد قل دنف
فزيد استغنى عنه اذ عرف
ش يحذف كل من المبتدأ والخبر اذا
دل عليه دليل جواز او وجوب
فذكر في هـ ذين البيتين الحذف
جواز افضال حذف الخبر ان يقال
من عند كما فتقول زيد التقدير زيد
عندنا ومثله في رأي آخر جت فاذا
السبع التقدير فاذا السبع حاضر
وقوله

يخن بما عندنا وانت بما

عندك راض والرأي مختلف
التقدير نحن بما عندنا راضون
ومثال حذف المبتدأ ان يقال كيف
زيد فتقول صحيح اي هو صحيح وان
شئت صرحت بكل واحد منهما
فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله
قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه
ومن اساء فعليها اي من عمل صالحا
فعمله لنفسه ومن اساء فاساءته
عليها قيل وقد يحذف الجزآن اعني
المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله
تعالى واللاتي يتسنن من الحميض
من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن اي
فعدتهن ثلاثة اشهر وحذف المبتدأ
والخبر وهو فعدتهن ثلاثة اشهر
لدلالة ما قبله عليه وانما حذفنا
لوقوعهما موقع مفرد والظاهر
ان المحذوف مفرد التقدير واللاتي
لم يحضن كذلك وقوله واللاتي
لم يحضن معطوف على واللاتي يتسنن
والاولى ان يشمل نحو قولك نعم في
جواب ازيد قائم اذ التقدير نعم زيد قائم
١ قوله ونصفه نون عندك لا يفتي
ان النصف ما من بما كما هو ظاهر

الاشكال المعام من قوله فما الفرق بدليل امر بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهرا بل تأمله بدليل
ذكره بعد واما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالتقدم بخلاف هذا فان
المبتدأ وان اشعر بالخبر لا يشعر بما لا يشعر به الذي هو المرجع أصلا (قوله ما يعلم) أي تفصيلا لا اجالا
بأن يعلم ان هنالك حذفاً ما لا تعين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جائز) أي غير متمنع فيصدق
بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عند كما لا احتمال أن يجيب أحد المسؤلين فقط
ويصح تقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما
كافي القاموس وهذا الجواب مبني على قول السرافي والاختفاء أنه يستفهم بكيف عن الاحوال
والصفات وليست ظرفا وضابطا عرابا حينئذ انما لم يستغن عنها ما بعدها فجعلها بحسب رفعها
في كيف أنت بالخبرية ونصبا في كيف كنت كذلك وكذا في كيف ظننت زيدا على أنها مفعول ثان
وان استغنى عنها فجعلها نصب أبدا ما على الحال ككيف جاء زيد أو على المفعول المطلق نحو
كيف فعل ربك أي أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد اي أي صنع يصنعون
اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية
ولان السؤال ليس عن كيفية الجي بل عن حالهم وقتها تعجيبا منها لفظا عنها هذا هو المشهور
وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناها انها في محل نصب دائما على الطريقة
الجازية كما توهم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفا وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك على أي حال
لكونها سؤالا عن الاحوال اه واستحسنه في المعنى وأيده وحينئذ فتكون في محل رفع عند
سبويه أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصحج أنت وفي كيف جاء زيد أرا كما
جاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كما أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال
أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لماعلمت من
رجوعه الى الاول بل هو بنفسه بل معناها قولا واحدا اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزمخشري انها سؤال تقويض كائنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الالف الهزلة
فسؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص
لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد اي الى حال صنعه وكيفيةه ولولا
ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله الدماميني (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدأ
اكتفى به ما فلا يحذفان ولذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتل كون المحذوف مبتدأ
او خبرا فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أي بتقديم المبتدأ ليطابق السؤال كما مر (قوله
في رأي) هو ان اذا الفجائية حرف أفعال كونه ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف أي في
الوقت أو الحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من المنسرح ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه
حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم
نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظا
نحو وانما نحن نحن ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما
بعد نعم ولم يحل محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل
يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة
مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية
لامن تمة ما قبله وحاصله ان اللاتي يتسنن مبتدأ والثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما

ولا حذف أصلا كما في المغنى أى وليس هذا من باب زيد قائمان وعمر وحى يمتنع للقبج اللفظى بل
من باب زيد فى الدار وعمر وهو جازم لعدم القبج نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالقاء على المبتدأ
المعطوف وهو واجب التأخير كما مر إلا أن يقال يغتفر فى التابع أفاده الصبان وفى كون
فعدم خبر انظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككم فى
عدتم ما هى (قوله وبعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو بحتم نفسه ولا
يرد تقديم معمول المصدر لتوسعه فى الطرف كما مر وكذا يقال فى وبعدوا وقبل حال لانهما
معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناع لان التحضيض لا يليها الا الفعل كما سيأتى نحو لولا
أرسلت النار سولا (قوله غالبا) هو نصب بنزع الخافض أى فى الغالب (قوله وفى نص عين) من
إضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبر اعن ذا واطهره مع انه كون عام للضرورة
كما مر ولا يصح انه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به فى قوله تعالى فلما
رآه مستقرا عنده لان عدم التحرك لا يعقل فى المعانى فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما
مصدرية لتكون الواو ناصا فى المعية أى كل صانع وصنعتة اذهى التى تلازم الصانع لا ما صنعه
(قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أى لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبرية
عن ذلك المبتدأ وان صلحت لغيره (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشئ ينوطه اذا ربطه وعلقه به
(قوله واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله ان المراد بالغالب الكلام الفصيح
فيحتم فيه الحذف مطلقا عما كان الخبر أو خاصا وما ذكره فساد ولا يحتاج لتأويل على هذه
الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب واث فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفاتيح جمع
أقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقليد وقيل لا واحد له من لفظه كما فى العينى وهو
مفعول ألقت بزيادة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أى لولا ظلم أبيك يزيد بن هبيرة
وجدك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هى طريقة الخ) وانما جل المتن عليهم لانها المتبادرة
من التعبير بغالب ولكن الاولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح لموافق كلامه فى غير
هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحواله وهو كون الخبر عام فيتحتم الحذف فيه أما
كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح
والتحتم على الحذف فى تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى فى كل تركيب لان الخبر
لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو
لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد سالما ما سلم لافى شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان
ورد ما يوهمه أول بما سيأتى ولا يحمل على انه شاذ كما فى الاولى فصل الفرق بين الطريقتين خلافا
للحشى (قوله مؤول) أى كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثه وعهد بكفر
لبنت السكبة على قواعد ابراهيم بانه مرى بالمعنى والمشهور فى الروايات لولا حدثان عهد
قومك لولا حدثان عهد قومك لولا ان قومك حديثه وعهد الخ ولحنوا المعرى فى بيته الا تى ورد
عليهم بان ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل
لتحريمهم فى نقلها باعيانهم وتشديدهم فى ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بانه خلاف الاولى
وغلبة الظن كافية فى الاحكام الشرعية فضلا عن التحوية على ان الاحاديث دونت فى المصدر
الاول قبل فساد اللغة فغايته ابدال لفظ يحتمل به بآخر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا
خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة فى بابه وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثله فى
الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله * لولا زهير جفاني كنت معتذرا * ولولا الشعر

ص وبعد لولا غالبا حذف الخبر
حتم وفى نص عين ذا استقرار
وبعدوا وعذت مفهوم مع
كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا
عن الذى خبره قد اضمرا
كضربى العبد مسيئا واتم
تبيين الحق منوطا بالحكم
ش حاصل ما فى هذه الايات ان
الخبر يجب حذفه فى اربعة مواضع
الاول ان يكون خبر المبتدأ بعد
لولا نحو لولا زيد لا تبتك التقدير
لولا زيد موجود لا تبتك واحترز
بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا
كقوله الشاعر

لولا ابوك ولولا قبله عمر
القت اليك معذبا لمقاليد
فعمر مبتدأ وقبل خبر وهذا الذى
ذكره المصنف فى هذا الكتاب من ان
الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هى
طريقة لبعض النحويين والطريقة
الثانية ان الحذف واجب دائما وان
ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر
مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما
ان يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا

فان كان كونا مطلقا وجب حذفه
نحو لولا زيد ان كان كذا أي لولا زيد
موجود وان كان كونا مقيدا فاما
ان يدل عليه دليل أول فان لم يدل
عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد
محسن الى ما أتيت وان دل عليه
دليل جازا إثباته وحذفه نحو ان
يقال هل زيد محسن اليك فنقول
لولا زيد لهكت أي لولا زيد محسن
الى فان شئت حذف الخبر وان
شئت أثبتته ومنه قول أبي العلاء
المعري

يذيب الرعب منه كل غضب

فلولا الغمديسكه لسا لا
وقد اختار المصنف هذه الطريقة
في غير هذا الكتاب في الموضع الثاني
أن يكون المبتدأ ناصيا في اليمين نحو
لعمرك لافعلن التقدير لعمرك
قسمي فعمر لك مبتدأ وقسمي خبره
ولا يجوز التصريح به قيل ومثله عين
الله لافعلن التقدير عين الله قسمي
وهو لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبر الجواز كونه مبتدأ والتقدير
قسمي عين الله بخلاف لعمرك فان
المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا
لان لام الابتداء قد دخلت عليه
وحققها الدخول على المبتدأ فان
لم يكن المبتدأ ناصيا في اليمين لم يجب
حذف الخبر نحو عهد الله لافعلن
التقدير عهد الله على فعهد الله
مبتدأ وعلى خبره ولك اثباته وحذفه
* الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واوهي نص في المعية نحو كل رجل
وضيعته فكل مبتدأ وقوله
وضيعته معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل وضيعته
مقترنان ويقدر الخبر بعدوا والمعية

بالعلماء مري وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل ان يسكه
لحذفت ان وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا
الحديث ولا يجوز جعل يسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه
خبرا في المعنى كما نقله في المغني عن الاخفش وبهذا يطل جعل قبله في بيت الشارح حالا فتدبر
(قوله وجب حذفه) أما الحذف فالعلم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجتمع
بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد جوهر ما سلم لان
شأن الغمد الامسالة والناصر الحماية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف
سيفه معلوما بان السيوف القاطعة تذوب في انغمادها لربها وفزعها منه فلولا ان انغمادها تمسكها
لسالت على الارض فضمير يسكه لكل غضب والمنفى بمقتضى لولا سيلانها على الارض والمثبت
بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرمانى وابن الشجري
والشويين وهو الحق وشواهدا كفلق الصبح هـ سندوبى وقد علمت جل المتن عليها خلافا
للشارح (قوله لعمرك) أي لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمرا
بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتزموا المتتوحد في القسم خاصة تحقيقا لكثرة
وقيل أصله تعميير الحذف زوائد (قوله عين الله) في نسخ ايم بن فتح الهمة وضم الميم من اليمين
وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد ذلك القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التعيين
والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب
اذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم حلوله محله لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف
المبتدأ على سد شيء مسدده بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدأ) أي المذكور
ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي قسمي عمر لك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) انما
يكن ناصيا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم
منه القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمر لك فانه غالب استعماله فيهم حتى لا يفهم منه غيره
الا بقربة فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها الا الصريح والكناية فلا ينافي تسوية
الفقهاء بين العمر والعهد في أنها كناية عينية لان مرادهم اليمين الشرعية الموجب لللاثم وهو لا يكون
الا باسماء الله وصفاته لا اللغوى الاعمال ولا يعتد بهم ما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته
وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى به ما نفس العبادة
لانها يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله نص في المعية) أي مع كونها العطف والمراد
انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره تحتل مجزء العطف أيضا كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان
لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجزء الواو بل مع المعطوف
(قوله وضيعته) بفتح المعية وسكون التحتية أي حرقته سميت به لان تركها يضيعها وصاحبها
وتطلق على الثوب والعقار أيضا وههنا اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير الى كل لافادته
ان كل رجل يقارن ضيعته كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعته رجل واحد
وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع مقتضية للقسم آحادا كركب القوم دوابهم
فكأنه قيل زيد وضيعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعدوا والمعية) أي بعد معطوفها لكونه خبرا
عن المتعاطفين واعتراض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن
المعطوف يسد مسدده من حيث كونه خبرا عن الاول لحلوله حينئذ في محله وان لم يسد مسدده من

وقيل لا يحتاج الى تقدير الخبر لان معنى كل زجل وضعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج الى تقدير خبر واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الايضاح فان لم تكن الواو نافية المعية لم يحذف الخبر وجوبا (١٠٩) نحو زيد وعمر وقائمان في الموضع الرابع

أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرا فيحذف الخبر وجوبا بسد الحال مسدده وذلك نحو ضربني العبد مسيئا فضررتني مسيئا والعبد مسد معمول له ومسيئا حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا والتقدير ضربني العبد اذا كان مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضربني العبد اذا كان مسيئا فسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبه المصنف بقوله وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ المذکور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح ان تكون خبرا فاقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجبا المحذوف بخلاف ضربني العبد مسيئا فان الحال فيه لا تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضربني العبد مسيئا لان الضرب لا يوصف بأنه مسيئ والمضاف الى هذا المصدر حكمه حكم المصدر نحو أتم تبيني الحق منوطا بالحكم فأتهم مبتدأ وتبينتي مضاف اليه والحق مفعول لتبينتي ومنوطا

حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقبل لا يحتاج الخ) رد بأن الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها الكون اليست ظرفا بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بأن لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد وعمر ومتباعدان أولها انصا كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جواز ان علم بدليل والامتنع فلو قلت زيد وعمر ووردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يقيد معنى الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليست نافية بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كي علم أي يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولولا حذفه لفهم افاده المصريح وفيه ان يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر الخبر شاذ للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقبل ولو مؤولا كأن ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمدا في اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذکور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله وبعده حال) أي مفردة كمثل أو ظرف كضربني العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقترابي من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان

ولو صار عية عند سبويه خلا فالقراء كضربني العبد يسيئ ومنه قوله

ورأى عيني الفتى أباك * يعطى الجزيل فعليك ذلك

(قوله حال من الضمير الخ) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيقتصر الى تقدير خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضربني العبد مسيئا موجود في نفوس المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون المحذوف جائزا لعدم سد شيء مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حالها مع ان حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقوله هم حكمك مسيطا بحمد أي حكمك لك حال كونه نافذا ونجرت فاذا زيد جالسا بناء على ان اذا حرف أماعلى انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضربني العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربني العبد اذا كان شديدا أو الخبر به وجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسيئ) أي بحسب قصد المتكلم كون المسىئ هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بمحجازه عن فاعله ولا يحجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منه ما ضربني العبد قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا لان الحال فيه ما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كاخطب ما يكون الامير

حال سدت مسد خبر أتم والتقدير أتم تبيني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة

فأما أي أخطب كون الأمير أي كونه إذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع
منها لا سيما زيد بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر
نحو سقيا ورعيالك فلان خبر مبتدأ حذف وجوبه بالي المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل
أي اسقيا الله هذا الدعاء لك يا زيد مثلاً فالكلام جلتان وليس الجار متعلقاً بالمصدر لا متناع
خطابين لاثنتين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى إذا كان المصدر نائباً عن فعل الأمر وكان
المجرور ضميراً المخاطب فإن نائب عن غير الأمر كشكر الله أي شكرت لك شكراً أو كان المجرور
غير ضمير المخاطب كسقيال زيد فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي
اسقيا يا الله زيد وأرعه فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبنية للمفعول ومثال
الناعل كما في الرضى نحو يؤسالك وسحقا وبعد أي بثبت وسحققت وبعدت ولعل المانع من
كون الجار متعلقاً بالمصدر هنا أن التعدي باللام إنما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال
الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبنية للمعارف نحو وما بكم من نعمة إذا جعلت
مأموصولة أما المبنية للسكرات فهي صفة لها كما إذا جعلت ما في الآية نكرة اه (قوله النعت
المقطوع) سمي نعتاً باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت
أولاً لشعار بإنشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص
أو الأيضاح فإن الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة
الكلام لإنشاء المدح مثلاً فجري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها
كأنه أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة وربطها بالعموم كما مر ومثل نعم فيما
ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كبوساء (قوله في ذمتي عين) أي أو عهداً وميثاقاً أي متعلق
ذلك وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة لا اليقين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة
الجواب عليه وستمسكته لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحاً في القسم)
ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعاً اه اسقاطي (قوله نائباً عن
الفعل) أي أي به بدلاً عن اللفظ بفعله إذا أصله أصبر صبراً حذف الفعل وعوض عنه المصدر
اكتفاء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ
استصحاباً للحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء الحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية
(قوله صبر جميل) أي في قول الرازي

شكا إلى جلي طول السرى * صبر جميل فكلاً نامبتلي

أي أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أي أمر ناذك * (فائدة) * الصبر الجميل هو الذي لا شكابة
معه والصفح الجميل هو الذي لا اعتبار معه والهجر الجميل هو الذي لا اذية معه (قوله سرارة) بفتح
المهملة وقد تضمن أصله سرية قلبت ياءً ألفاً كقضاء جمع سرى أي شريف على غير قياس إذ قياس
جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كني وأنبياء وتقي وأتقياء كما سيأتي في قوله وناب عنه أفعلاء في
المعلل لا ما الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح السكافية لأنه
أما في اللفظ والمعنى كمال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتر كمالها أو غيرها أو في اللفظ
فقط وضابطه أن لا يصدق الخبر ببعضه عن المبتدأ نحو حلو حامض أي مز و هذا أعسر يسر
أي اضبط للعمل لأنه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لأنهما شيء واحد في المعنى ولا يتوسط
المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الأصح فيهما وزاد ولده نوعاً يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر
لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

* الأول النعت المقطوع إلى الرفع في
مدح نحو مررت بزيد الكريم أو
ذم نحو مررت بزيد الخبيث أو ترجم
نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدأ
محذوف في هذه المثل ونحوها
وجوباً والتقدير هو الكريم وهو
الخبيث وهو المسكين * الموضع
الثاني أن يكون الخبر مخصوصاً
أو بئس نحو نعم الرجل زيدو بئس
الرجل عمرو و زيدو عمرو خير
لمبتدأ محذوف وجوباً والتقدير هو
زيد أي المدح زيد وهو عمرو أي
المذموم عمرو * الموضع الثالث
ما حكى الفارسي من كلامهم في
ذمتي لأفعلن في ذمتي خبر لمبتدأ
محذوف واجب الحذف والتقدير
في ذمتي عين وكذا ما أشبهه وهو ما
كان الخبر فيه صريحاً في القسم
* الموضع الرابع أن يكون الخبر
مصدراً نائباً عن الفعل نحو صبر
جميل التقدير صبري صبر جميل
فصبري مبتدأ أو صبر جميل خبره ثم
حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوباً
(ص) وأخبروا بثنين أو بأكثر
عن واحد كهم سرارة شعرا
(ش) اختلف المحوون في جواز
تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف
عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب
قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك
سواء كان الخبران في معنى خبير

واحد نحو هذا ولو حامض أى من لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم الى انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران فى معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شئ بغير عطف (١١١) قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور

الودود وذو العرش المجيد وقول الشاعر
من يك ذابيت فهذا بى
مقيظ مصيف مشى

وقوله
ينام بأحدى مقلتيه ويتقى
بأخرى المنيا فهو يقظان نائم * وزعم
بعضهم انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان
من جنس واحد كأن يكون الخبران
مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك
أوجلتين نحو زيد قائم ضحك فاما
اذا كان أحدهما مفردا والاخر
جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد
قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل
ويقع فى كلام المعربين للقرآن
الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا
ومنه قوله تعالى فاذا هى حية تسعى
جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا
ولا يتعين ذلك بلواز كونه حالا
(ص)

* (كان واخواتها) *
ترفع كان المبتدأ اسما والخبر
تنصبه كمكان سيدا عمر
كمكان ظل بات أضحي أصحبا
امسى وصار ليس زال برحافتي
وانفق وهذى الاربعة
لشبه نفي أو النفي متبعة
ومثل كان دام مسبوقا بما
كأعط مادمت مصيبا درهما
(ش) لما فرغ من الكلام على
المبتدأ والخبر شرع فى ذكر نواسخ
الابتداء وهى قسمان افعال وحروف
فالأفعال كان واخواتها وافعال
المقاربة وطن واخواتها والحروف
ما واخواتها ولا التى لنفى الجنس
ما وبكر بن شقير فى أحد قوله الى انها حرف وهى ترفع المبتدأ

يد اليد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائطه
أو حكم الكونهذا اجزاء كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهوا والخ والنوع الاول يصح
أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الامحازا افاده الدمايينى (قوله من)
بضم الميم كفى القاموس أى متوسط بين الخلاوة والحوضنة الصرقتين وايسا مجتعيين فيه لانهما
ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاته ما فكل منهما ما خبر مستقل (قوله
من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بى قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام
المسبب أى قائما مثله لان هذا بى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى
كافى فى القبط وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام الخ) المروى فهو يقظان هاجع
بدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب فى ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع
ينام الخ والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويجرس بأخرى ثم يتناوبان فى الحرس فهو نائم من
جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الخ)
رد ذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها نكرة
لامسوخ ليجى الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كان واخواتها) *
استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذ كر لانها أم الباب
اذ حذمتها وهو الكون يع جميع اخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها
كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر فى الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول المحذوف
كما يشير له حل الشارح أى ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسما لها أى مسدى
بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى غالبه (قوله زال)
أى ماضى يزال لا ماضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ما تقول زل ضانك من معرك أى
ميزها ومصدرها الزيل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك
السموات والارض ان تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة وزنها فاعل بالكسر وغيرها بالفتح
كافى التصريح وغيره (قوله فتى) بتثنية التاء ويقال افتأ كما فى الهمع (قوله وهذى الاربعة)
أى موادها فلا يردانها افعال ماضية لاتى النهى الذى من جملة شبه النفي (قوله لشبه نفي) قدمه
على النفي جبر الضعفه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومسبوها
حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كأعط الخ) درهما ما مفعول ثان لا أعط وحذف الاول
كمفعول مصيبا أى واجدا أى اعط المحتاج درهما مادامت واجدا له فففيه تقديم وتأخير
وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضموم
عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه الساكنين على انها واو
وانظر لم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالحمل على
التامسة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل فى المضموم والمكسور كما مر ويأتى (قوله نواسخ
الابتداء) من النسخ وهو الازالة لازالتها حكيم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فاعل) أى لقبول
التاءين (قوله ترفع المبتدأ) أى تجدد له رفعه غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال
وان واخواتها فبدأ المصنف بذكر كان واخواتها وكلها افعال اتفاقا لا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسي فى أحد قوله الى

الضمير بها وهو لا يتصل بالاعمال استقراء ولا نهال ولم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حيث ندمت انما هو باعتبار ما كان وال في المبتدا كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر وال لازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافرين في القسم وال لازم للابتداء بنفسه كقل رجل يقول ذلك والله درك وما التمجيسة فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كحجوب لولا واذا الفجائية فانهم لا يصاحبان غير المبتدا (قوله وتنصب خبره) أي غير الطلب في الجميع وشذوه

* وكوني بالمكرام ذكري * أو هو بمعنى تذكري وغير الفعل الماضي في صار وما بعناها ودام وزال واخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس والمنفي بما فلا يقال لا أكملك كيف مادام زيد ولا اين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم المصدر عند البصريين فتزدهم مع الاستفهام بخلاف المنفي بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفي ككيف كان زيد واعلم انه لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا الباب اقتصارا أي بلا دليل ولا اختصارا أي به عند الجمهور الا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذ القيام مشلا كون من أ كوان زيد والعوض لا يحذف أي واما حذفها في ان خير خير كما سيأتي فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمصنف في ليس فقط حكى سيدي به ليس أحد أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لان زيد مشلا اسم للذات لا لكان والافعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا مجازا لان الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافا لاسمها فعني كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله ان يسبقه نفي) أي لان القصد بالجملة الاثبات وهذه الافعال معناها نفي فاذا انقيت انقلبت اثباتا (قوله الا في القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كما قال الدونشري

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم (قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفي ومجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب والافنعت (قوله نطاق) هو ما يشده الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب (قوله وخواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكرا أو أنثى كافي المصباح (قوله وهذا أحسن) الإشارة اما الى الاعراب فمقابلته ان أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزول عن كوني منتطقا بمجيد أي أترك ذلك مادامت قومي لانهم يكفوني فلا شاهد فيه أو الى المعنى فمقابلته ان منتطقا بمعناه نطاق ومجيد أي محسن في الثناء على قومي أفاده العيني (قوله النهي والدعاء) أي لان المطلوب بهما ترك الفعل وهون في نفي غيرهما كالا استفهام قبل الا لانكاره لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلى كقوله

ان ترالوا كذلككم ثم لازمت لكم خالد اخلود الجبال

ان قلنا بانها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه (قوله الا يا اسلي الخ) الاحرف استفتاح وتنبيه ويامؤ كدة لها أو المنادى محذوف أي يا هذه وهي اسم امرأة غير مية لا ترخمها كافي النصريح أي فلا يرد ان ترخم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة تطمأثر او جده يسمى محبوبته بهما

وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسما لها والمنصب بها خبرا لها وهذه الافعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل ويات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل الا بشرط وهو قسمان القسم الاول ما يشترط في عمله ان يسبقه نفي لفظا أو تقديرا أو شبهة نفي وهو أبرح زال وبرح وتني وانفك فمال النفي لفظا مازال زيد قائما ومثاله تقديرا قوله تعالى قالوا تالله تفتـنـونـا وتذكرو يوسف أي لا تنفون ولا يحذف النافي معها قياسا الا في القسم كالاية الكريمة وقد شذ الحذف بدون القسم كقول

الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله منتطقا بمجيدا أي لا أبرح منتطقا بمجيدا أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي ومعنى بذلك انه لا يزال مستغنيا ما بقي له قومه وهذا أحسن ما جل عليه البيت ومثاله شبه النفي والمراد به النهي كقولك لا تزال قائما ومنه قوله

صاح شمر ولا تزال ذا كرامو

ت فنسبانه ضلال مبين والدعاء كقولك لا يزال الله محسنا اليك وقول الآخر

الا يا اسلي يا دارمي على البلا

ولا زال منها لا بجوعائك القطر وهذا هو الذي أشار اليه المصنف بقوله وهذا الاربعة الى آخر البيت القسم الثاني ما يشترط

وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجرع مرة مستوية لا تنبت شيئا ومنها كمنصبها وزنا ومعنى والمراد انصباب غير ضرر بدليل اسلمى (قوله المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نياتهما عن الطرف وهو المدد وهما شرطان لصحة العمل لان دام لتوقيت أمر عدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في مادامت السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هي ناءة أى مدة بقائها ما خرج غير المصدرية كالنافية في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيجبني مادمت صحيحا أى دوامك فدام فيهما تامة بمعنى بقاء والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أى مع معمولها لان معناها واحد هامطلق حدث في زمن ماضى نهاري وقوله بالخبر أى بدلوله التضمني وهو الحدث وقوله نهاري أى ماضيا وكذا يقال في الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أى موضوعه له واما التحول المفهوم من كل فعل فأنما لازم من دلالة على التجدد والحدوث لامن الوضع فحصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعه بقولى

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول آض عادار جمع لتغنم

وراح غدا استحالة ارتد فاقعد * وحار فها ككها والله أعلم

وحكى سببويه ما جاءت حاجتك بالنصب أى أى حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية وبالرفع أى صارت حاجتك أى حاجة فاسمها ضمير ما الاستفهامية وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كغير النحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا حجة له عليها (قوله لنفى الحال) أى لنفى حدث خبرها في الحال وانما تدل على المضى كسائر الأفعال الماضية لان شبهها الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقيد بزمان) أى صريحا كما مثله أو ضمنا كليس خلق الله مثله أى في الماضي واسمها ضمير الشأن اليوم يأتيهم ليس مصر وفاى فى المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ذلك وهى الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنا لا يزال زيد أزرق اليمينين أم لا نحو ما زال زيد ضاحكا أو عالم أى مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) اما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوفا أى عمل عيلا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرن بقدر عليه وهو ممنوع فعمل فيه خلافا للضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضى ان مراده بالتصرف ما يعى التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال واخواتها فانه ليس لها الا الماضى والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر واما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح فى دام وأما يدوم ودم ودائم ودوام فى دام التامة لكن ربح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقي تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فنعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللمعة ان تليذه أبا الفتح بن جنى سأله عن قول سيبويه يكون فيه فقال ما كل داء يعالج به الطبيب وأجازة آخرون وعليه فالتائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو يكون قائما فلتخلص انها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كائن واسمها ضمير يعود على من وكأنا خبر ما الجازية وتلقه أى يجده (قوله

في عمله ان يسبقه ما المصدرية الظرفية وهو دام كقولك أعط مادمت مصياد رهما أى أعط مدة دوامك مصياد رهما ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دواي حيا ومعنى ظل اتصاف بالخبر عنه بالخبر نهارا ومعنى بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به في الضحى وأصبح اتصافه به في الصباح وأمسى اتصافه به في المساء ومعنى صار التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهى عند الاطلاق لنفى الحال نحو ليس زيد قائما أى الآن وعند التقيد بزمان على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى ما زال واخواتها ملازمة الخبر الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما زال عمرو أزرق العينين ومعنى دام بقاء واستمر (ص)

وغير ماض مثله قد عملا

ان كان غير الماض منه استعمالا (ش) هذه الأفعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام والثاني ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى ويكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قوامين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا إحصاءة أو حديد واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك اذا لم تلقه لك منجدا والمصدر كذلك واختلف في كان

الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح
ان لها مصدر او منه قول الشاعر
يبدل وحلم ما دنى قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير
وما لا يتصرف منها وهو دام وليس
وما كان النقي أو شبهه شرطاً فيه
وهو زال واخواته لا يستعمل منه
أمر ولا مصدر (ص)
وفي جميعها توسط الخبر

اجز وكل سبقه دام حظر
(ش) مراده ان أخبار هذه الافعال
ان لم يجب تقديمها على الاسم
ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين
الاسم والفعل فمثال وجوب تقديمها
على الاسم قولك كان في الدار
صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم
على الخبر لئلا يعود الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة ومثال وجوب
تأخير الخبر عن الاسم قولك كان
أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي
على انه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم
ظهور الاعراب ومثال ما توسط فيه
الخبر قولك كان قائماً زيد قال الله
تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين
وكذلك سائر أفعال هذا الباب من
المتصرف وغيره يجوز توسط
أخبارها بالشرط المذكور ونقل
صاحب الارشاد خلافاً في جواز
تقديم خبر ليس على اسمها والصواب
جوازه قال الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سوا عالم وجهول
وذكر ابن معطى أن خبر دام
لا يتقدم على اسمها فلا تقول
لا أصاحبك مادام قائماً زيد والصواب
جوازه قال الشاعر
لا طيب للعيش مادامت منعصة
لذا نهى كرام الموت والهزم

والصحيح ان لها مصدر (أى فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة ولبات البسات
واليتوتة واطل الطلول ولا أصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء) قوله يبدل
البا سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث
انها اسم الكون واية خبره من حيث النقصان ويسير أى سهل خبره من حيث الابتداء وعليك
متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة
لما امر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أى منع
وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أى لكل النجاة منع أن يسبق دام
خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده
كهذا وعلى الفعل أيضاً كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن في وجوب التوسط حتى
يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الخبر ستة أحوال وجوب
التأخر ككان صاحبى عدوى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكان أى تصفيرا
بالفاء وتصديده أى تصفية الحصره وجوب التوسط كيحجبني ان يكون في الدار صاحبها فيمتنع
تأخير في الدار لكان الضمير وتقديمه على الفعل لثلاثه فصل بين ان وصلته او على أن لان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كأي كان زيد وجوب التأخر أو التوسط
كهل كان زيد قائماً فيمتنع تقديمه على هل لان لها المصدر وعلى كان لثلاثه فصل بينهما وجوب
التوسط أو التقدم ككان في الدار صاحبها وكان غلاماً هند بعلمها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً
الازيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما لان لها المصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد
قائماً وكان غلاماً هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر
لفظاً (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من موجب
التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله والصواب جوازه) منه قراءة جزة
وحقق ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا
من قصيدة للسؤال اليهودي يخاطب امرأة خطيبها هو وآخر فالت للآخر وأولها

إذا المرء يندس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيها * فليس الى حسن الثناء سبيل
تعبنا أنا قليلاً عدينا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قبل من كانت بقاياهم مثلنا * شباباً تسمى للعلا وكهول
وما ضربنا أنا قليلاً وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل
وانا أناس لا ترى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول
يقرب حب الموت أجالنا لنا * وتكرهه آجالهم قتل
وما مات مناسيد في فراشه * ولا ضل منا حيث كان قتيل
اذا سيدنا خلا قام سيد * قول بما قال الكرام فعول
وتكر ان شئنا على الناس قواهم * ولا ينكرون القول حين نقول
وأيامنا مشهودة في عدونا * لها غرر مشهورة وجول
وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدارعين فلول
معدودة ان لا تسئل نصالها * فتغمد حتى يستباح قتيل
سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أى المعيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته

وأشار بقوله وكل سبقه دام حظرا إلى أن كل العرب وكل النخبة منع سبق خبر دام عليها وهذا أن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة به نحو لا أصبحك قائما دام زيد فسلم وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لا أصبحك قائما دام زيد وعلى ذلك جله ولده في شرحه فقيه نظروا الذي يظهر أنه لا يمنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لا أصبحك قائما دام زيد كما تقول لا أصبحك مازيدا كملت (ص)

كذلك سبق خبر ما النافية * ففيها مملوكة لا تاليه

لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان (١١٥) النفي شرط في عمله نحو ما زال واخرها

فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والخامس والثاني ما لم يكن النفي شرط في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهم بعضهم ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما نحو ما قائما زال زيد وما قائما كان زيد ومنعهم بعضهم (ص)

ومنع سبق خبر ليس اصطفى وذو تمام ما برفع يكتفي وما سواه ناقص والنقص في

فتى ليس زال دائما فتى (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزمخشري والسراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول قائما ليس زيد واختلف النقل عن سيديويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها وإنما

قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته فالاولى احتمال أن دامت ومنغصة تنازع في لذاته فاعمل الثاني وأضمر في دامت ضميرا مستترا هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل ادكارا ذكر قلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتي (قوله فسلم) أي الإجماع على ذلك مسلم لا مناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب إلى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله كذلك سبق الخ في أن الخبر في كل سابق على ما فتأمل (قوله فقيه نظروا) أي في ادعاء الإجماع على منع ذلك نظر لنسب الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدرى وصلته لأنه غير عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لأنه يطلب بالوصل بها والعمل فيها وغير العامل يطلب بالوصل فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدره ضاف لفاعله وهو خبر بالنسبة والنظر وما وقعوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالإجماع كما سيأتي (قوله ففيها الخ) فيه مع تو كيد ما قبله الإشارة إلى أن ما تلزم صدر بجلته أبدا (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما لا تلزم المصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الأولى لأن نفيها الإيجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهم بعضهم) حكاه في التسميل عن القراء وكذلك جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية أنه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلي فها ثمان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالنسبة فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه طلقا ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفي عما السكونية عنه وهو كذلك ولو كان جله على الأصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره فتى بضم القاف أي تبع ودائم الحال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أم فيه فلا يتقدم خبرها إجماعا ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) براءين أي بيان وجه دلالة وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفا أو أن يوم معمول المحذوف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بني على الفتح لضافته إلى جله يأتيهم وليس مصروفا خبره والضمير في ليس يعود له لا للعذاب (قوله الاحيث يتقدم العامل) أي الأصل

ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمول خبرها عليها كقوله تعالى اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم المعمول الاحيث يتقدم العادل وقوله وذو تمام الخ معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين الأول ما يكون تاما وناقصا والثاني ما لا يكون التام وناقصا والمراد بالتام ما يكتفي برفوعه وبالناقص ما لا يكتفي برفوعه بل يحتاج معه إلى المنصوب وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة لا فتى وزال التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول فانه تامة فتحوذ الت الشمس وليس فانه لا تستعمل الاناقصة ومثال التام قوله تعالى

وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي (١١٦) وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى

فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص)

ولا يلي العامل معمول الخبر

الا اذا ظرفاً أي أو حرف جر

(ش) يعني انه لا يلي كان واخواتها معمول خبرها الذي ليس بنظرف

ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين احدهما ان يتقدم المعمول وحده

على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلاً

وهذه متمنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثاني ان

يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو

كان طعامك آكلًا زيدوهي متمنعة عند سيبويه وأجازها بعض

البصريين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم

وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يل

كان طعامك زيدا ولا فتقول كان آكلًا طعامك زيدا ولا

يمنعها البصريون فان كان المعمول ظرفاً وجاراً ومجروراً جازا بلاؤه

كان عند البصريين والكوفيين نحو كان زيد مقيماً وكان

فيك زيدا غائباً (ص) ومضمر الشأن اسم ان وان وقع

موهم ما استبان أنه امتنع (ش) يعني انه اذا ورد من لسان

العرب ما ظاهره انه ولي كان واخواتها معمول خبرها فأولاه

على ان في كان ضمير مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قول الشاعر

قنا فذهبا جونا حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا

فهذا ظاهره انه مثل كان طعامك زيدا كلاً ويخرج على ان في كان

ضمير مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكلًا زيد قول الشاعر فأصبحوا والنوى عالي معرسمهم * وليس كل النوى تلقى المساكن الليل

فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر كان في الدار زيد اجالس وقدموا معمول الفعل المنقي بلم أولن دونه كزيد الم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد مادونه نحو فأما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لانسكات تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوزا الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرما تكلم ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مروى بوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر

اذا كان الشتاء فادقثوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

والا كثر عدمه (قوله مادامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون) أي تدخلون في المساء والصباح وكذابات وأضحى التامان معناه ما دخل في البيات والضحى وظل اما بمعنى دام كواظل انظلم هلك الناس أو طال كطل النبات أو الليل وتقول برح الخفاء أي ذهب وانقل الشيء خلص وصرت الى زيد تحوأت أو رجعت اليه ومنه ألا الى الله تصير الامور وصار فلان الشيء يصيره

ويصوره أي ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أي ضمهن وبهذا ينحل قوله

اني رأيت غزالا * أو رث قلبي خبالا قد صار كلبا وقد ا * وصار بعد غزالا

ولي بذات دليل * في قول ربي تعالى

* (تنبيه) * نحو كان زيد قائماً يحتمل التمام فقائم حال بخلاف كان زيداً حاله لا متنازع كون الحال معرفة الا أن تجعل كان بمعنى كفل فأحاله مفعول وكذا يتعين النقص في وكونك اياماً لما ذكر الا أن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلي كان الخ) أي لا متنازع الفصل بين العامل والمعمول بعمول الغير ذلك المعمول لانه اجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولاً لذلك العامل فلا يجوز جاء عمرا زيد يضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان طعامك آكلًا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله بجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهه البصريين على المنع مطلقاً والكوفيون على الجواز مطلقاً (قوله جازت المسئلة) أي باتفاق كتقديم المعمول على الفعل فنحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله ومضمر الشأن) أي المضمر الدال على الشأن وهو مفعول انو واسما حال منه أي حال كونه اسماً للسكان فيقيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما مر في آخر المعرب وموهم فاعل وقع أي ورد (قوله فأولاه الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك في كل ما ورد كقوله

باتت فؤادي ذات الخال سالبة * فالعيش ان حمل عيش من العجب

وقوله لئن كان سلمي الشيب بالصد مغرباً * لقد هون السلوان عنها التحمل

فقدم فؤادي وسلي مع نصبهما بسالبة ومغرباً ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أن فؤادي وسلي منادى ومعمول سالبة ومغرباً محذوف أي لك وقوله لقد هون الخ التفتت عن خطابها اعراضاً وطرحتها (قوله قنا فذا الخ) جمع قنقذ بضم القاء وفتحها آخره معجمة وهذا جونا من الهدجان وهي مشية الشيخ الضعيف يهجو الفزدق قوم جري بالفجور والخيانة أي هم كالقنفاذ في مشيتهم ليسلوا للشرقة وعطية أبو جري أو عمه والشاهد تلواياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أي في ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما في البيت الثاني فالمعمول والخبر معاً مقدمان على الاسم (قوله فأصبحوا الخ) المعرب بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر

اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكلًا زيد قول الشاعر فأصبحوا والنوى عالي معرسمهم * وليس كل النوى تلقى المساكن الليل

إذا قرئ بالتاء المنشأة من فوق فيخرج البيتان على أن في كان ضمير اسم مستتر هو ضمير الشأن والتقدير في الأول بما كان هو أي الشأن
 فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعود خبره وإياهم معمول عود والجملة (١١٧) من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان

واسمها معمول الخبر لأن اسمها
 مضمير قبل المعمول والتقدير في
 البيت الثاني وليس هو أي الشأن
 فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى
 مفصول لتلقى وتلقى المساكين فعل
 وفاعل والمجموع خبر ليس هذا بعض
 ما قيل في البيتين (ص)
 وقد تراد كان في حشو كما

كان أصبح علم من تقدما
 (ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها
 الناقصة والثاني التامة وقد تقدم
 ذكرهما والثالث الزائدة وهي
 المقصود بهذا البيت وقد ذكر ابن
 عصفور أنها تراد بين الشيئين
 المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو زيد
 كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم
 يوجد كان مذكور والصلة والموصول
 نحو جاء الذي كان أكرمه والصفة
 والموصوف نحو مررت برجل كان
 قائم وهذا ينهم أيضا من اطلاق
 قول المصنف وقد تراد كان في حشو
 وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل
 التعجب نحو ما كان أصبح علم من
 تقدم ما ولا تراد في غير الاسماء وقد
 سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه
 كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب
 الاغارية الكلمة من بني عبس لم
 يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا
 زيادتها بين الصفة والموصوف
 كقوله

فكيف إذا مررت بدار قوم
 وجيران لنا كانوا كرام
 وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره
 كقوله

نراة بني أبي بكر تسامى

على كان المسومة العرب واكثر ما تراد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب رضي
 الله عنه انت تكون ماجد نبيل * اذا تبش شمال بلبل

الليل والمراد هنا النزول ليلًا مطلقًا وقائله حميد بن ثور أحد الجلاء المشهورين بهجواً وأضياؤه
 بكثرة الاكل حتى ان نوى القمل الذي أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع انهم لا يلقونه كله بل
 يتبعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حبا بوجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين
 (قوله اذا قرئ بالتاء) أما اذا قرئ بالياء وهي الاصح فيبتغى كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس
 واسمها ضمير الشأن اجماعا اذ لو كان اسمها المساكين ويلي خبرها لوجب ان يقال يلقون
 لطابقه في الجمعية والتاء تغني عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان)
 أي وجملة ناصلة ما والعائد محذوف أي عودهم به ويحتمل ان اسمها ضمير يعود على ما وجهه
 عطية عودا خبرها وربطها بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن
 اسم ليس) أي لا المساكين لتلازم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو
 ممتنع فيما يظهر كما يتدأ والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في افعال المقاربة ما يؤيده (قوله
 وقد تراد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل
 شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما في الشارح وقيل تامة
 ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم
 هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث
 اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بأن لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يستند من
 الفعل الاحدثة (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والاخر لانه محط الفائدة (قوله
 وانما تنقاس الخ) الذي في التوضيح وغيره انما تنقاس فيما عدا الجار والمجرور ولكنها في فعل
 التعجب أكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جزأي جملة * وشذ حيث حرف جر قبله
 (قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحدة والاعرابية بالرفع
 صفتها نسبة الى أعمار قبيلة من العرب والكلمة بفتح الجيم جمع كامل منفعول ولدت وهم ربيع
 الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيت أفضل فقالت ربيع
 بل عمارة بل قيس بل أنس ثم كانت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها
 حكاه الزمخشري في المستقصى (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران والواو فاعل كان بناء على
 ان الزائدة تامة ولا يمنع علمها من زيادتها كما تستند ظن اللغاة الى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة
 أضعف من الالغاء فتساقى العمل وأما على انها قسم ثالث فقليل الاصل وجيران كأنسب لناهم
 على انهم تأكيد للمستكن في الطرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر
 فانقلب واوا اصلا لفظ لا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير
 لا يتصل الا بعامله فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وقر بعضهم من هذا التكلف
 فجعلها في البيت ناقصة لازائدة والواو اسمها ولنا خبرها وجملة ما معترضة بين الصفة والموصوف
 (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله قسامى حذف
 احدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى
 والعرب العربية ويرى المطهمة الصلاب أي المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن

وكيل كافي السجاعي أخوالا امام على كرم الله وجهه والمجاهد الكريم والنبيل كشر يف من
النبيل بالضم وهو الفضل وشمال كعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل
بسكون الميم وقصها ويليل أي مباولة من الندى أو بالة لما تمر عليه لوطوبتها وقولها اذا تمب الخ
كتابة عن الدوام * (تنبيه) * أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من اخواتها لا يراذوه وكذلك
الاما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة
أصبح وأمسى في قوله

عدو عينيك وشانهم ما * أصبح مشغول بمشغول

وقوله أعاذل قولي ما هويت فأوبى * كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرهما اذا لم ينقص المعنى (قوله وبعدان ولو) أي الشرطيتين لانهما يطلبان
فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف واختص ذلك بهما لان أم الادوات الجازمة ولو أم غير
الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات والغالب كون ان تنويعه كما مثل ومن غير
الغالب انطق بحق وان مستخرجا حنا أي وان كنت مستخرجا وأما لو فقال أبو حيان شرطها
اندرج ما بعد ما فيما قبلها لا على منه ولا أعم كثال الشارح ونحو الاطعام ولو تكرر او رد بقولهم
الأحشف ولو تكرر او قوله

لا يأمن الدهر ذوبغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعظم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أي خذفت

كان مع اسمها ويبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجماعة كالذي * لزمن الرحالة أن تميل عميلا

قال سيبويه أراد ازمان كان قومي مع الجماعة الخ فقومي اسمها والجماعة مفعول معه وكالذي
خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جلة في اللفظ الفعل أو معناه وحروفه كما سيأتي
قال الشنواني ومزاد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله
تعالى عنه أي فمثل حال قومه في لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كب لزمن الرحل خوف
ان يميل بميلا يفتح الميم الاولى أي ميلا فمفعول مطلق كافي التصريح وقد تحذف مع خبرها
ويبقى الاسم نحو الاطعام ولو تكرر بالرفع أي ولو يكون عند كم تكرر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها
بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير خيره وان شرف شرفه برفعهما أي ان كان في
عمله خير مجزأه خيرا الخ وفي هذه المسئلة أربعة أوجه ثانيا ما نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا
فهو مجزى خيرا الثالث نصب الاول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خيرا الرابع عكسه
وهو أضعفها الآن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء الجزاء وكلاهما نادر
والثالث أرجحها لسلامته منهما والا ولان متوسطان وقد حذف مع معمولها بعدان
الشرطية في قولهم افعمل هذا ان ما لا أي ان كنت لا تفعل غير ما عوض عن كان ولا نافية
لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لاجز من
الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقاني ما زائدة لتأكيده الشرط نحو فاماتين ولاداخله على فعل
الشرط بلا تقدير لكان أي ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف للدلالة ما قبله واستحسنه
غير واحد لقله تكلفه لكن ضعفه الورداني بان ما لا تزداد قبل الشرط المنفي بلا و بان جواب
الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله من لد الخ) بضم الدال
لغته في لدن وشولا بفتح المجهمة وسكون الواو ومنوابع شائلة على غير قياس اذ قياسها شواثل وهي

(ص) ويحذفونها ويبقون الخبر

وبعدان ولو كثيرا اذا اشهر

(ش) تحذف كان مع اسمها ويبقى

خبرها كثيرا بعدان قال الشاعر

قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا

فما اعتذارك من قول ذاقبلا

التقدير ان كان المقول صدقا وان

كان المقول كذبا وبعدلو كقولك

أتتني بدابة ولو جارا أي ولو كان

المأني به جارا وقد شذ حذفها بعد

لدن كقوله

* من لدشولا فالى اتلاها *

التقدير من لدن أن كانت شولا (ص)

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل اما أنت برافقت

(ش) ذكر في هذا البيت ان كان تحذف بعد ان المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافقت والاصل ان كنت برافقت تحذف كان فان فصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برافقت أي بماء عوضا عن كان فصارت ما أنت برافقت أدغمت النون في الميم فصارت ما أنت برافقت قول الشاعر

أباخرشة ما أنت ذانقر * فان قومي لم تأكلهم الضبع

فان مصدرية وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذانقر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد في قول أما كنت منطلقا انطقت (١١٩) ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها

وابقاء اسمها وخبرها الا اذا كان

اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف

ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنا

منطلقا انطلقت والاصل ان كنت

منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما زيد

ذاها انطلقت والقياس جوازهما

كما جاز مع الخطاب والاصل ان كان

زيد ذاهبا انطلقت وقدم مثل سيبويه

رحمه الله في كتابه بما زيد ذاهبا *

(ص) ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) اذا جزم الفعل المضارع من

كان قبل لم يكن والاصل يكون

تحذف الجازم الضمة التي على

النون فالتقي سا كان الواو والنون

تحذف الواو لالتقاء الساكنين

فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي

أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر

لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا

لكثرة الاستعمال فقالوا لم يكن وهو

حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه

ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف

عند ملاقة سا كن فلا تقول لم يكن

الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد

قرئ شاذ لم يكن الذين كفروا

ومثل الآية قوله

الناقصة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من تاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما السائل بلاها فالتى تشول بذنبها أى ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شول كرا كع وركع والفاء زائدة والالتاء بالكسرة مصدر أتات الناقصة اذا تلاها ولدها أى تبها (قوله من لدن كانت الخ) أى من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وابتناء معمولة لها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اه صيان وفي الاسقاطى بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى أى فيه بيان فرار من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف ان وقدرها بعضهم من لد شالت شولا فيكون مصدر اجمع وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المور كدوسى أى ما فيه (قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أى وحدها ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح وصرح به الفارضى (قوله والاصل أن كنت برا) أصله الاول اقرب لان كنت برا قدمت العلة على المعاول للحصر ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعاول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فان فصل الضمير لان صلة الحرف المصدرى قد تحذف نحو لا أصحبك ما ان حراء مكانه أى ما ثبت ان الخ (قوله أباخرشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معاوليهما للدلالة المقام أى لان كنت ذانقر افتخرت على لا تفخر فان قومي الخ والمراد بالضبع اما السنة المجدية بالاستعمارة التصريحية والا كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أى على زيادة ما لانها عوض (قوله ما التزم) أى لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أى بان لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تكن اياه والحاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده سا كن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركا للوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذى الحرفين كالم بع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على من سوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتد به فكذا النون فليحرر والله أعلم

* (فصل في ما ولولات وان المشبهات بليس) *

فان لم تكن المرأة أبدت وسامة * فقد أبدت المرأة جهة ضيغ
ضمير امتصلا أولا فان كان ضمير امتصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكنه والا يكره وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يكن زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تلك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)
* (فصل في ما ولولات وان المشبهات بليس) *

اعمال ليس أعلمت مادون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر أو ظرف كما * بي أنت معني أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان وأخواتها ان نواسخ الاستدعاء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الأفعال النامضة وسبق على الكلام على الباقي (١٢٠) وذ كر المصنف في هذا الفصل من الحروف النامضة قسمين يعمل عمل كان وهو

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لا علمت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الاخبار ان تؤخر * لانه يصدق بالنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي أجاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لان لها المصدر ومفهوم ذلك ان معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم هذه الحروف على بقية الأفعال لانها أظهر شبهة بآيات كان لموافقة ليس معنى وعملا وكثرة مجي خبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقد أهملوا ليس جلا على ما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع مغني (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعد ما مبتدأ أو المنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض هو الباء التي تزداد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلا أو تقدير الحالة وجود الباء فتأمل (قوله ابناؤها الخ) قبله

وأنا النذير بحجرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سودا أراد بها الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد والا قواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بابنائهم رجالها وبنائهم ساداتهم ومتكفون بلا نون لاضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة متحدون برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فأباهم مفعول به وتقصير همزة الأتولى للوزن وحقنوا الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحين وهو الغيظ وهو خبر ثان لابناؤها وقوله وما هم أولادها أي حقيقة بل مجازا كتولهم هو أولادها بنوا الحرب (قوله أربعة) تقدم ان الرابع مذكور ضمن الاصر يحا (قوله بطل عملها) أي لان ان تبعدش بها بليس لكونها لا تليها أصلا واضعف ما عن تخطيها أما ان النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تأ كيد الفظا بالمرادف بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوي كسائر الحروف الزائدة (قوله ان لا ينتقض النفي) أي عن خبرها كما في الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمولها نحو ما زيد قائما الا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم (قوله خلا فان أجازة) هو يونس والشاويين وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لوروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معنبا

وقوله وما حق الذي بعثوا نهارا * ويسرق ليله الا نيكالا

وأجيب بأنه شاذ ومؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معنبا أي تعذبا ويسكل نكالا على حد ما زيد الاسيرا (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسبويه وهو مذهب الفقهاء وقال الجرجي انه لغة سمع مامسا من أعب أي من اعتذر من اسائه وخرج على انه شاذ أو حال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول الفرزدق فأصبحوا ندأ عاد الله نعمتهم * اذهبهم قریش واذما مثلهم بشير

ما ولاولات وأن أمما فلغة تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لان ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الجاز اعمالها كعمل ليس لشبهها بها في انما النفي الحال عند الاطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائما قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

ابناؤها متكنفوا بآبائهم

حنقوا الصدور وما هم أولادها لكن لا تعمل عندهم الا بشرط ستة ذكر المصنف منها أربعة الاول أن لا تزداد بعدها ان فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثاني أن لا ينتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلنا

وما أنا الا نذير خلا فان أجازة الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائم ما زيد وفي ذلك خلاف فان كان ظرفا أو مجرورا وقدمته فقلت ما في الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس في ما حينه ذهبل هي عاملة أم لا فن جعلها عاملة قال ان الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع رفع على انها خبر ان للمبتدأ الذي بعدهما وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط

في اعمالها أن يكون المبتدأ والخبر معا على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيا سوا كان الخبر ظرفا أو جار ومجرورا أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم أو هو غير ظرف ولا جار ولا مجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعمنا زيدا كل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجزى بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم معمول (١٢١) من الفصل بين الخبر ومعموله وهذا

غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها نحو ما عندك زيدا مقيماً وماي أنت معنياً لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوماً من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً الشرط الخامس أن لا تتكرر ما كان تكررت بطل عملها نحو ما مازيد قائم فالأولى نافية والثانية نفقة النفي فبقى اثباتاً فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فإن أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشيئاً لا يعاب به فشيئاً في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن ما أو أجازه قوم وكلام سيديويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فإنه قال بعد ذلك ~~تكرار المثال~~ المذكور وهو ما زيد بشيئاً الخ امتنوت اللغتان يعني لغة الجاز ولغة تميم واختلاف سراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله استنوت اللغتان فقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع قبل الأولى والمراد أنه لا يعمل بما فيه فاستنوت اللغتان في أنه مرفوع وهو لا محصم الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل

بنصب مثل أو أنه مبني لضافته للمبني على حد مثل ما أنكم تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره ومأمه منه لأنه تميمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رديان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للنصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا الأولى لأن الخبر أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الأول وصححه العلم وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في الذمكت (قوله بطل عملها) منه قوله وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافي منى أنا عارف بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبراً أو مأمهلة ومعنى تعرفها اطلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واغترقوا الظرف لتوسعه فيهم فيه وكذا يمنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه أملاً لفصل بينهما وبين معمولها بأجنبي فلا يقال ما زيد طعمنا آكل ولا ما زيد اضارب قائماً وان تردد فيهما سم كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنها لم تفصل من معموليها معاً (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهمة حرم لذوان كنت آمناً * فما كل حين من توالي مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الأولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا أن كانت زائدة فيما ينظر قياساً على أن الزائدة أماناً كانت نافية مؤكدة للأولى لا موسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتمده الدماميني وغيره كقوله لا ينسك الأسى ناسياً * ما من جام أحد معتصماً

(قوله فالأولى نافية والثانية نفقة النفي فبقى اثباتاً) الاظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفقت نفي الثانية عن الخبر أي اتفق عدم قيام زيد قائماً وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما مازيد قائم (قوله فإن أبدل بطل عملها) لأن إيجاب البديل إيجاب للمبدل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على أن الأعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدراً لحرمة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لو جود محزره وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعاب به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أماً على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف أي الاهوشي الخ والاحينئذ بمعنى لكن * (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البديل من محل الأول أن أعلمتها على القول الثاني ويمتنع على الأول لأن البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جرحه تبعاً لجر الأول مطلقاً لأن البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله في أنه مرفوع) أي محلاً أو تقديره على ما عرلانه خبر المبتدأ ومأمهلة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونه إيجاباً فهو بديل من الخبر قبل نسخه على ما عر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركتهما المتن وبفرض صحة السادس يعني عنه شرط بقاء النفي لما عر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعده متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالياء الزائدة فيستعين بالرفع بعده أيضاً ويمتنع الجرح

(١٦ - خضري ل) من خبرها موجب وقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع بعد الأول والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما جازية أم تيمية وهو لا محصم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) ورفع معطوف بل يمكن أو بيل * من بعده منصوب بما الزم حيث حل (ش) إذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يخلو ما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول ما زيد قائماً لكن قائماً

أول قاعدة فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعدة ويل هو قاعدة ولا يجوز نصب قاعدة عطفها على خبر ما لان ما لا تعمل في الموجب وان كان الحرف (١٢٢) العاطف غير مقتض للاليجاب كالواو ونحوها جازا لرفع والنصب والمختار النصب

نحو ما زيد قائما ولا قاعدة او يجوز الرفع فتقول ولا قاعدة وهو خبر مبتدأ محذوف التقدير ولا هو قاعدة ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جر الباء الخبر

وبعد لا ونفي كان قد يجز (س) تزايد الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وأليس الله بعزير ذي انتقام وما ربك بغافل عما يعملون وما ربك بظلام للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزايد بعد ما وبعد التسمية وقد نقل سيبويه والقراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بنى تميم فلا التفات الى من منع ذلك وهو موجود في اشعارهم وقد اضطرب رأى القارى في ذلك فرة قال لا تزايد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزايد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا كقوله فيكن لي شفعا يوم لا ذو شفاعة

بمعن قتيلا عن سواد بن قارب وفي خبر مضارع كان المنفي بلم كقوله وان مدت الابدى الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم أجعل (ص) في النكرات اعملت كليس لا وقد تلى لات وان ذا العملا

وما للات في سوى حين عمل وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل (س) تقدم ان الحروف العادلة عمل ليس أربعة وقدم الكلام على ما

لان الباء لا تزايد في الاثبات والنصب لما سياتى (قوله خبر مبتدأ الخ) أى ويل ولكن حينئذ حرقا ابتداء لا عاطفان اذا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصورى (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أى لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله جر الباء الخبر) الباء بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفى كان) أى وبعد نفي ما تها وان لم تكن ماضيا وأعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى والخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعد

فزاد الباء في المفعول الثاني لجعل كونه ناسخا منقيا والقعد بضم القاف والدال الاولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أى اذا كان قابلا لايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيدا لا بقاء وقاموا ليس بزيدا وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح والمجور بها على الاعمال منصوب محلا أو تقدير او على الاله مال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها في القرآن مجزئا عن الباء الا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها * (تنبيه) * الاسم اذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البربان تولوا بالنصب البروقوله

أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والقتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أى ليس مغن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابي جليل هو قاتل البيت ففيه التفات (قوله أجشع القوم) أى أشدهم حرصا على الكل واجعل الاول بمعنى يجعل بقرينة المدح والثاني على بابه أو مثله واذا تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق باعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أى عملا كليس (قوله وقد تلى) من ولى الشيء يليه ولاية أى تولاه وولات وان فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لا عمل ليس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في ان كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في ان استعمالا للمشتراك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على أن هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد أن العرب أجعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الاتى (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعداد الاقتران بان فانها لا تزايد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما ان تأ كيدان بمثلها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأما لولات فيزيدان بتنكير مع موليها وتختص لابلان لا تنفي الجنس نساوا لا عملت كان وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أى تسل وتصبر والوزير المجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ بعد التلقيق (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوئت ماض مجهول من بؤأه الله منزلا أسكنه اياه والكافة جمع كى وهو الشجاع المتكلمى بسلاحه أى المتغطى به وهو متعلق بحصينا (قوله للنابعة) أى الجعدى وهو قيس بن عبيد الله الصحابي الذي يانى ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعته قصيدته التى أولها

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لرجو فوق ذلك مظهرا

وذكر هنا لولات وان أما لا فذهب الحجازيين اعمالها عمل ليس ومذهب تميم اهمالها ولا تعمل عند الحجازيين الا بشروط ثلاثة فقال احدها ان يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزير عما قضى الله واقيا وقوله نصيرتك اذ لا صاحب غير خذل * قبوت حصنا بالكافة حصينا ورعهم بعضهم انها قد تعمل في المعرفة وأنشد للنابعة

بدت فعل ذي ود فلما تبعها * توت و بقت حاجتي في قوايا وحلت سواد القلب لا بأباغيا * سواها ولا عن جهلها متراخيا
واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا
تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث ان لا يتقضى النقي بالافلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم
يتعرض المصنف لهذين الشرطين واما ان النافية فذهب أكثر البصريين والقراء انهم لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلا القراء انها
تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج (١٢٣) وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني

واختاره المصنف وزعم ان في كلام
سيبويه رحمه الله تعالى اشارة الى
ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر
ان هو مستوليا على احد
الاعلى اضعف المجانين

وقال آخر

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بان يبغي عليه فيخذلا
وذ كرا بن جني في المحتسب أن سعيد
ابن جبير رضى الله عنه قرأ ان الذين
تدعون من دون الله عبادا أمثالكم
بنصب العباد ولا يشترط في اسمها
وخبرها أن يكونا تكرتين بل تعمل
في النكرة والمعرفة فتقول ان رجل
قائم وان زيد القائم وان زيد قائما
وامالات فهى لا النافية زيدت
عليها تاء التأنيث مفتوحة ومذهب
الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت
بانها لا يذ كر معها الاسم والخبر معا
بل انما يذ كر معها أحدهما والكثير
في لسان العرب حذف اسمها وابقا
خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين
مناص بنصب الحين فحذف الاسم
وبقي الخبر والتقدير ولات الحين
حين مناص فالحين اسمها وحين
مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات
حين مناص برفع الحين على انه اسم

فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها
فلا خير في حلم اذا لم يكن له * بوادر يحمى صنفوه ان يكذرا
ولا خير في جهل اذا لم يكن له * حلیم اذا ما أورد الامر أصدر
قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم يشكر له سن مع طول عمره قيل عاش ما تبين
وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أى ظهرت على حذف مضاف
وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد الازم أى بدافعها كفعل الخ و بقت بتشديد القاف
أى تركت وسواد القلب وسو يدأوه وسودأوه حبيته وباغيا أى طالبا (قوله مؤول) أى بان أنا نائب
فاعل لمخذوف أى لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير أو ان
ذلك الفعل خبره أى لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا
فاعمل لا في المعرفة أجيب بان لازائده والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصریح (قوله أن لا يتقدم
خبرها) أى ولا معموله غير الظرفي كما مر في ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول
بعضهم ان قائم بتشديد النون فأصله ان أنا قائم أى لست قائما حذفتمزة انا اعتباطا وأدغم ثم
حذفت الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لكاهوا الله ربى فأصله لكن أنا فاعل به ما مر وسمع ان
قائما على الاعمال أقامه في المعنى فلكن في الآية حرف استدراك مهمل لتخفيفها وانما مبتدا
أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جله الله ربى والجملة خبر أنا قال الدماميني وأثبت ابن عامر
ألف لكاهوا ولا ووقفاتها عن الهمزة وأثبتها غيره ووقفها فقط على الاصل في ألف انا (قوله
الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النقي في معمول الخبر لا يضر كما في ما (قوله ان الذين الخ) أى ليس
الاصنام الذين تدعونهم عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها
(قوله زيدت عليها تاء التأنيث) أى لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهى لتأنيث لفظها ككاه
ربت وعت وحركت للساكنين ولفرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنق
حين خاص وهو الذى ينوصون فيه أى يهربون أى ليس حين مناصم حين فرار أى ليس صالحا له
ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير معموليها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كائنالهم) أى حيننا
كائنالهم (قوله ولات ساعة مندم) أى ندم والجملة حال أى وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أى
لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أى الرعى ومبتغيه طالبه ووخيم كنعيل وزناومعنى خبر مرتع والجملة
خبر البغى (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى فى سوى لفظ حين وعلى الثانى فى سوى
اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره فتحصل أنهما لا تعمل فى غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله
لهن علىك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير

لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أى ولات حين مناص كائنالهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت
وأشار بقوله وما للالات فى سوى حين عمل الى ما ذكره سيبويه من أن لات لا تعمل الا فى الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل
الا فى لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا فى اسماء الزمان فتعمل فى لفظ الحين وفيما رادفه من
اسماء الزمان ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر
وكلام المصنف محتمل للقولين وجرم بالثانى فى التسهيل ومذهب الاخفش انها لا تعمل شيئا وانه ان وجد الاسم بعدها منصوبا فاعنا صبه فعل
مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد مر فوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كائنالهم والله أعلم

فتقديره حين لا توجد مجير اولات مجير له فهو اما فاعل أو مبتدأ لاسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

*** (أفعال المقاربة) ***

لم يقل كادوا خواتها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه الخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو والحكاية سيبويه كدت بالضم وكان قياسها كود كطلت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صيان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عننها ياء لاحتمال انه ليسان حركة العين كخفت فتحصل انه لا يقال كادي كود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب أما بمعنى المكر فكاديكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفوع لا مطلقا كما يفيد به قوله لكن ندر الخ أي فتحالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقتربا بأن كما صححه ابن عصفور والدمامي ويجوز حذفه ان علم كحديث من تاني أصاب أو كاد ومن جعل خطأ أو كاد وفي انها لا تزداد بخلاف كان في الجميع ولذا افردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتسليم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كادوكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه والم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يبع الطمع في الخبر محبوبا ولا يشفاق أي الخوف منه مكررها فغلبت كافي يس وقد اجتمعا في آية وعسى أن تكرهوا شيئا الخ فالاولى للتبرجى والثانية للاشفاق كما قاله الدمامي نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال الخاطئين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد يتظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كلف كست باللوم مغريا

وينبغي عند شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذور هل هل كقوله

وطئ ناديار المعتدين فهل هات * نفوسهم قبل الامانة ترهق

قال في التكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها الدوا والخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية المركب من كلمتين فاكثر كلمة وأما تسمية الاشياء الجمعية بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالممرين فكان الانسب أن يقول فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للمقاربة اذا الشروع في الفعل يلزمه القرب من نفسه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا يجاز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا يرفع الا ضمير اسمها لا الظاهر ولو سميها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفسه من فوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السبي بقوله كقوله

واسقيه حتى كاد مما يشه * تكلمني أحجاره وملاعيه

وقوله وقد جعلت اذا ماقت يثقلني * ثوبني فانهض نهض الشارب السكر

وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجير

وأولان ثوبي وأحجاره بدلا اشتغال من اسم جعلت وهو التساء واسم كاد وهو ضمير يرجع ليرعية قبله وفاعل يثقلني وتكلمني ضمير البذل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعالان خيران

(ص) * (أفعال المقاربة) *

ككان كاد وعسى لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

(ش) هـ ذاهو القسم الثاني من

الافعال الناسخة للابتداء وهو كاد

وأخواتها وذر المصنف منها احد

عشر فعلا ولا خلاف في انها افعال

الاعسى فنقل الزاهد عن ثعلب

انها حرف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح انها فعل بدليل

اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها

نحو عسيت وعسيتم وعسيتن وهذه

الافعال تسمى افعال المقاربة وليست

كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة

أقسام أحدها ما دل على المقاربة

وهي كاد وكرب وأوشك والثاني

ما دل على الرجاء وهي عسى وحوى

واخلوق والثالث ما دل على الانشاء

وهي جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ

فتسميتها بأفعال المقاربة من باب

تسمية الكل باسم البعض وكلها

تدخل على المبتدأ والخبر فترفع

المبتدأ اسمها ويكون خبره خبرها

في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله

ككان كاد وعسى لكن الخبر في

هذا الباب لا يكون الامضارع نحو

كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم

لعامل البذل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسي فيرفع السبي بلا قلة خلافا لابي حيان في النسكت الحسان والمراد بالسبي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الجحاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حقير زياد

يرفع جهده اي وما الذي يقال فيه عسى الجحاج يبلغ جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الجحاج ولا شاهد فيه اي يبلغ الجحاج جهده به (قوله وندرجيته اسمها) أي شذ كما في التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأعناقها فمسحا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكدا حتى يمنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من ألح في القول دأوم تكراره وصائما أي ممسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبؤسا تصغيرا لاسم ماء الكلب وأبؤس أي شدائد جمع أبؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الاتي وما كدت أكون آيا ومثله يقال في عسيت أكون صائما أفاده المصريح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيا أي راجعا محل الشاهد وكما خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجرح تميزا لها وفارقتها خبر وتصغير بالناء مضارع صفر كتعجب يتعجب أي خلا أو مضارع أصفر كما كرم يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الاشعري لجوابه بان فيه تقدير العطف أي لهذين وأخواتهما لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والاولى الجواب بان الحكم بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض افراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مر تعها قريب

والقلوص الناقة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصبان أي جعلت ترى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على أن اذا نظرت لأرسل مجرد عن الشرط والافالخ خبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذافه وأول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لا يستقبلها ومن ثم خص الجمهور وعدمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بهما عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيد اذا ان يقوم أو عسى حال زيد ان يقوم لكن قال السيد المصداق ليقول يصح جملة على الذات بلا تأويل كزيد اما أن يقول خيرا أو بسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى الكرب الخ) بعده

فيا من خائف ويقلع ان * ويأتي أهله النائي الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء ويروي بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم يكون ضمير الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه فرج خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سيبويه المضاف لضميره وفرج أجني منه كذا في التصريح والدماني وغيرهما وانظر ما نصنع في قوله عسى فرج يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجني من الاسم وانما حصل الربط بينهما ما بالهاء من به فقطضي ذلك أنه لا يشترط السبي بالمعنى المذكور بل يكفي ما لا يستلزم للضمير بأي وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن ابي حيان في التصريح بجعل يكون

وندرجيته اسمها بعد عسى وكذا كقوله
أكثر في العذل ملحا دائما

لا تكثرن اني عسيت صائما
وقوله فأبت الى فهم وما كدت آيا
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن
ندر الى آخره لكن في قوله غير مضارع
ايهام فانه يدخل تحت الاسم
والظرف والجار والمجرور والجملة
الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع
ولم يندر محيى هذه كلها خبرا عن
عسى وكاد بل الذي ندر محيى الخبر
اسما وأما هذه فلم يسمع بحديثها خبرا
عن هذين (ص)

وكونه بدون أن بعد عسى

نزرو كاد الامر فيه عكسا

(ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير
وتجريد من أن قليل وهذا مذهب
سبويه ومذهب جمهور البصريين
أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر
ولم يرد في القرآن الا مقترنا بأن قال
الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفتح
وقال عز وجل عسى ربكم أن
يرجكم ومن وروده بدون ان قوله
عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

تامة ووراء متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرع
عقب كربه لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأى سيدك ولا تكن أسير التقليد (قوله عسى
فرج الخ) قبله

عسى فرج الخ وبعده
عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتي الفوائد والبشر

اذا لاح عسر فارح يسرافاته * قضى الله أن العسر يعقبه يسر
وضميرانه وله الجلالة وليس الاول للشان لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر
عن أمر وفي خليقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أي لدلائلها وضعا على قرب
الخبر فكأنه مشروع فيه حالا لا مستقبل وقرن بها قليلا نظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان
قريبا ومثلها في ذلك كرب (قوله فذبجوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء
الذبح بانتفاء مقاربه لعدم اتحاد زمنهما الذي هو شرط التناقض اذا المعنى فذبجوها بعد ان
امتنعوا حتى لا يقرئوا منه ولا تناقض في ذلك وأما الجواب بان كاد تفهيا اثبات وعكسه فباطل
لانها كسائر الافعال تسلط النقي على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزمه نقي الخبر بالاولى ولذا كان
قوله تعالى لم يكديرها ابلغ من لم يرها لان نقي الروية لا ينقي مقاربه بخلاف عكسه وكذا قول
ذي الرمة

اذا غبر النأي المحين لم يكدر * ريس الهوى من حبه مية يبرح
أبلغ من لم يبرح أي لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من
ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالقومية فاعله ضمير القلوب لتقدم مهاربة كما
مر في تكلمني أجارها لا القلوب نفسها لثلاثا يخلو الخبر عن ضمير الاسم أما على قراءته بالتحسية فلا
يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال
الدمامي بل هو على ضمير الشان اه أي فاسم كاد ضمير الشان لانه فاعل يزيغ اذ ليس بعده
جمله تفسره ولانه لا يرفع الا الاستداء أو نواسخه لكن حينئذ يخفى لو الخبر عن ضمير الاسم الآن
يخص هذا الشرط بغير ضمير الشان لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ
في الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضا
وفيوضا وفيضا نابا للضاد أو الظاء بدلها اذامات وكذلك فاضت نفسه وفاطت أي خرجت روحه
عن أبي عبيدة والفراء فالواضاد لتمييز والظاء لقيس ومنع الاصمعي فاطت نفسه بالظاء وفاض مع
النفس وغيرها لان الفيض للدمع والماء وانما يقال فاطت اذامات كذا في الصحاح بزيادة وبه يعلم
ما في السجاعي والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالظاء المهملة الملازمة اذا كانت شقة واحدة
وقد نطق على كل ثوب رقيق وجعهار ياط ككبة وكلاب والبرود جمع برود من الثياب والمراد أنه
صار حشوا كفته (قوله وكعسى) خبر عن حري بفتح المهملة والراء وحتم صفة لمصدر محذوف أي
اتصالا حتما (قوله والزمو الخ) يصح في كل من اخلاق وأن كونه مفعولا أولا وثانيا لان
اللزوم من الجانبين ومثل حري حال من اخلاق (قوله وبعده الخ) متعلق بنزرا الذي هو خبر عن
انتقاب القصر للضرورة لان التقاء الهمزة من كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا اتفقا
في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل
لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاغتفت عن لزوم أن يخلفها (قوله وأما أو شك الخ)

وقوله عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليقته أمر
وأما كاد فذكر المصنف انها عكس
عسى فيكون الكثير في خبرها
أن يتجرد من أن ويقبل اقترانه بها
وهذا بخلاف مانص عليه
الاندلسيون من أن اقتران خبرها
بأن مخصوص بالشعر فن تجرد من
أن قوله تعالى فذبجوها وما كادوا
يفعلون وقال من بعدما كاد تزيغ
قلوب فريق منهم ومن اقترانه بأن
قوله صلى الله عليه وسلم ما كدت
أن أصلي العصر حتى كادت الشمس
أن تغرب وقوله
كادت النفس أن تفيض عليه

اذ غدا حشور رية وبرود
(ص) وكعسى حري واكن جعلها
خبرها حتما بأن متصلا
والزمو الخ لخلق أن مثل حري
وبعد أو شك انتفا أن نزرا
(ش) يعني أن حري مثل عسى
في الدلالة على رجاء الفعل لكن
يجب اقتران خبرها بأن نحو حري
زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من
أن لافي الشعر ولا في غيره وكذلك
اخلاق تلزم أن في خبرها نحو
اخلاقت السماء أن تطر وهو من
امثلة سيبويه وأما أو شك فالكثير
اقتران خبرها بأن ويقبل حذفها
منه فمن اقترانه بها قوله
ولو سئل الناس التراب لا وشكوا
اذا قيل ها تواتر أن يملوا ويعنعوا
ومن تجرد منها قوله

يوشك من فر من منيته * في بعض غرانه يوافقها (ص) ومثل كاد في الاصح كبا * وترك أن مع ذي الشروع وجبا
 كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق (ش) لم يذ كر سيوييه في كرب التجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح
 خلافه وهو أنها مثل كاد فيكون الكثير فيها تجر يد خبرها من أن ويقل اقترانه بها فن تجر يده قوله كرب القاب من جواه يذوب
 حين قال الوشاة هند غضوب * وسمع من اقترانه بها قوله (١٢٧) سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد ذكر بت أعناقها أن تقطعا

والمشهور في كرب فتح الرء ونقل
 كسر ها أيضا ومعنى قوله وترك أن
 مع ذي الشروع وجبا أن مادل على
 الشروع في الفعل لا يجوز اقتران
 خبره بأن لما ينسب وبين أن من
 المناقاة لأن المقصود به الحال وأن
 للاستقبال وذلك نحو أنشأ السائق
 يحدو وطفق زيد يدعو وجعل
 يتكلم وأخذ ينظم وعلق يفعل كذا
 (ص) واستعملوا مضارعاً لا وشكا
 وكاد لا غير وزادوا وشكا
 (ش) أفعال هذا الباب لا تصرف
 الا كادوا وشك فانه قد استعمل
 منهما المضارع نحو قوله تعالى
 يكادون يسطون وقول الشاعر

يوشك من فر من منيته
 وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل يوشك
 الا بلفظ المضارع ولم يستعمل أو شك
 بلفظ الماضي وليس بجيد بل قد
 حكى الخليل استعمال الماضي وقد
 ورد في الشعر كقوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكو
 إذا قيل ها توأ أن يملوا ويمنعوا
 نعم الكثير فيها استعمال المضارع
 وقيل استعمال الماضي وقول
 المصنف وزدوا وشكا معناه أنه
 قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل
 من أو شك كقوله
 فوشكة أرضنا أن تعود
 خلاف الانيس وحوشا يابا
 وقد يشعر تخصيصه أو شك بالذكر

انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المزج للتجرد لان أصل وضعها
 للسرعة كأوشك فلان يوشك ايشا كأى اسرع السير ويوشك اليين سرعة الفراق ثم عرض
 استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فلذلك خالفتم ما اما على ما ذكره الشاطبي عن
 الشلو بين وغيره من انها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كرى واخلاق اذ لم
 تشتهر في الرجاء اشتها عسى فتأمل (قوله غرانه) بكسر الميم وشدة الزاء أى عقلاه والبيت من
 المنسرح (قوله وترك ان الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه
 بأن وهو كرى واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك
 وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله يحدو) بمهملتين بعد التحسية أى يغنى للابل لتسرع والسائق
 هو الذى يسوقها (قوله وطفق) بالفاء والموحدة بدلها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل
 الطبرلاوى عن شرح مسلم للنووى ان سيوييه كثير ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التبريض
 فليحمل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أى شدة وجدده وحرته (قوله سقاها) أى العروق
 المذكورة في قوله * مدحت عرو وقال اللندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لابتفتحها
 بمعنى الفرس الحقيقة لحم العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها ولان الشاعر يمجو جماعة بانهم
 حديثون في الغنى واصلهم الفاقة كما في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة
 ممتلئة كما في القاموس أو التى فيها ماء وان قل وتقطعا أصله تتقطعا صبان (قوله لا غير) لا عاطفة
 لغير على أو شك فهو مبنى على الضم في محل جر أى لا غيرهما مكودى (قوله فوشكة الخ) خبر عن
 أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح الخلفون بجمعهم
 خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أى تصير وهو بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات
 وحوش ويابا بفتح التحسية بعدها موحدة ثان أى خرابا (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر
 الراء وبالجم اسم موضع وقع به حرب ورهن أى مرهون وكأند بالهمز التى ترسم ياء بلا نقط لما
 سيأتى في الابدال وخبره محذوف أى كأند آتية كما في شرح الكافية وتصويب الموضع انه
 بالموحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كقاتل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح
 الشواهد الكبرى فقال ظهري أن الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على
 الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أى بالذى أنا قريب من فعله كما قالوا ان قوله

ابنى ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاجعل
 لا يدل على مجي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشتاء أى
 قرب والاصل كارب يومه بالرفع أى قريب يوم وفاته ولا يرد أنه لم يأت من أفعال الباب تامة غير
 ما في البيت الا أنى لان المراد به المكتفى بأن يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى عسى) قيل وعسى
 بعسوا أيضا فهو واوى ويأتى (قوله مضارع طفق) أى ومصدره أيضا كمصدر جالس وفرح (قوله
 مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شدوز وقوع الماضى

انه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسى يوم الرجاء وانى * يقينا الرهن بالذى أنا كأند
 وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك حكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم
 الفاعل من عسى قالوا عسى فهو عاس وحكى الجوهرى مضارع طفق وحكى الكسائى مضارع جعل

(ص) بعد عسي الخلق أو شك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثاب فقد (ش) اختصت عسي واخلوق وأوشك بأنهم استعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المسندة الى أن والنعل نحو عسي أن يقوم واخلوق ان يأتي وأوشك ان يفعل فان والفعل في موضع رفع فاعل عسي واخلوق وأوشك واستغنت به عن المتصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعده أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسي أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو علي الشلوين الى انه يجب أن يكون الظاهر من فوعا بالفعل الذي بعده أن وأن وما بعدهما فاعل بعسي وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي الى تجويز ما ذكره الشلوين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعده الفعل الذي بعده أن من فوعا بعسي اسمها وأأن والفعل في موضع نصب بعسي وتقدم على الاسم والفعل الذي بعده أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسي وجاز عوده عليه (١٢٨) وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث

فتقول على مذهب غير الشلوين عسي أن يقوموا الزيدان وعسي أن يقوموا الزيدون وعسي أن يقوم الهنديان فتأتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس من فوعا به بل هو من فوع بعسي وعلى رأى الشلوين يجب أن تقول عسي أن يقوم الزيدان وعسي أن يقوم الزيدون وعسي أن تقوم الهنديان فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص)

وبعدن عسي أو ارفع مضمر

بها اذا اسم قبلها قد ذكرنا (ش) اختصت عسي من بين سائر افعال هذا الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة الحجاز وذلك نحو زيد عسي أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسي ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسي وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسي وأن يقوم في موضع رفع بعسي وتظهر فائدة ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم

خبراً كما مر في أرسل رسولا فتخلص من الشرح ان ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطفق كما مر ولا وشك ايضاً كواكاد كودا ومكاد ومكادة وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أو شك قد) بسكون الكاف للوزن فتدغم في القاف فتصير قافاً مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثاب) أي عن أن يكون لها ثاب لتامها فلا خبر لها أصلاً كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وأن يفعل ستمس بضمير عليها كما سدد الفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يصغر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كما في أعجبي كونك مسافراً وكان المناسب للشرح حله على مذهبه بان يقول غنى عن ثاب أي وعن الاول أيضاً وانما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل في محله فاعناؤه عنه واضح (قوله الشلوين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لا يلفظ أعجمي كاذ كره الدمايين (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسي وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدهما وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسي بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخر او جملة عسي خبره وفيها ضميره فتنتقل الى الاسمية كاذ كره الاشعوني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله من فوعا بعسي) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقتصر الفعل بان كعسي يقوم زيد اه واستظهر الصبان الجواز ان قدرت أن مع الفعل والاوجب اعدم ما يصلح لمرفوعة عسي حينئذ غيره * (تنبيه) * يمنع كون الظاهر اسم عسي في عسي ان يضرب زيد عمر التلا بفصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو عمر بأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسي أن يبعث ربك مقاماً محموداً ان نصب مقاماً يبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاماً جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسي أن يكونوا (قوله واما غير عسي الخ) صريح في أن اخلوق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشعوني وغيرهما على انهما كعسي (قوله واتقيا) بكسر التاء الفوقية فقاف مصدر ابتقاء أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أي علم لكونه الاصل والمشتق والله اعلم

هنديست ان تقوم والزيدان عسيان يقوموا والزيدون عسيوان يقوموا والهنديان عسين ان يقمن وتقول * (ان)

على لغة الحجاز هند عسي ان تقوم والزيدان عسي ان يقوموا والزيدون عسي ان يقوموا والهنديان عسي ان يقمن واما غير عسي من افعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعل لا يتظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل يتظمان كما تقول الزيدان عسي ان يقوموا (ص) والفتح والكسر أجري في السين من * نحو عسيت واتقيا الفتح زكن (ش) اذا اتصل بعسي ضمير من فوع وهو لكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتين أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيت ان توليت بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها

* (ان واخواتها) *

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة جلاء على لعل لكونها بعينها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصل كقوله * فقلت عساها نار كس وعلمها * وهي حيث حذفت حرف كاعل وفاقا للسيرة في وخلافا للجمهور في اطلاق فعليتها ولا بن السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اهـ والاصل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كاعل ومذهب المبرد انها على اصلها تعمل عمل كاعل لكن انعكس طرفا الاسناد فيما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدا وجعل خبره اسمها مؤخر افاض الضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على اصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت المار وأن النياية انما سمعت في المنفصل نحو ما انا كانت لاني المتصل وأما قوله * يا ابن الزبير طالم اعصمكا * قال الكاف بدل من التاء بدلا تصريفا لانيابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما لم يسقط كأن مع ان اصلها ان المكسورة والكاف لا تتساخ هذا الاصل بصيرورتها ما كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشيء ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم اصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكليه لان توكيده ما جزئي من مطلق توكيد واللام زائدة أي معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أو لا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فبني علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بعينها لا يوجب مساواتها له من كل وجه ثم (قوله للتشبيه) أي المؤكد لترص كيهام من الكاف التشبيهية وأن المؤكدة والاصل ان زيدا كأنه قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صاروا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغنى أطلق الجمهور كونها التشبيهية وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفاً وظرفاً أو فعلاً كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هشام

أي لان الأرض الخ وللتقريب نحو كأنك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكأنك بالدينارم تكن وبالأسرة لم ترزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقبل الكاف اسم كأن على حذف مضاف في الاولين وما بعده الجار خبرها أي كأن زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخير ان فأحسن ما قبل فيهما كما قاله الرضي أن الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأنني بالليل وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونهم لم تكن وكأنني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء اهـ ولولا ورودها بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الطرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكرم أو بآثبات ما يتوهم نفيه كزيد شجاع لكنه كريم ومقام زيد لكن عمر وإذا كان بينهما ملامية كلابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفاً على ثبوته أو بالجر عطفاً على الهاء اذا المعنى على الاول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوته نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهم ما لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي

* (ص) * (ان واخواتها) *

لان أن ليت لكن لعل
كأن عكس ما كان من عمل
كان زيدا عالم بأنني
كف ولكن ابنه ذو ضغن
(ش) هذا هو القسم الثاني من
الحروف الناسخة للابتداء وهي
سنة أحرف ان وأن وكأن ولكن
وليت ولعل وعدّها سيبويه خمسة
فأسقط أن المفتوحة لان أصلها
ان المكسورة كما سيأتي ومعنى ان
وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه
ولكن للاستدراك وليت للتمني
ولعل للترجي والاشفاق والفرق بين
الترجي والتمني ان التمني يكون في
الممكن نحو ليت زيدا قائم

اثبات كما ان المراد في الاول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن
 للاستدراك غايي اذ قد ترد المجزأة التوكيد كالجاء زيد لا كرمته لكنه لم يجزئ اكدت لو في نقي المجزئ
 وكذا ما زيد سا كن لكنه متحرك وقيل لا تخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بخالفه حكم
 ما بعد ما قبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايرين اما بالنساقض كما ذكرنا والتضاد
 كما زيد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضي كما زيد قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع
 هذا أفاده في المعنى مع زيادة (قوله وفي غير الممكن) أي الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون في
 الواجب كليت عدايجي وأما فتمتوا الموت فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل (قوله الا في الممكن)
 أي المتوقع أما الممكن في التخييل فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعل أبلغ الاسباب
 الخ لانه يمكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أي الخوف منه كقدوم العدو في
 مثاله وأما التمثيل لعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كون المكروه
 ممكنا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فلعنك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق ممكنان في ذاتهما
 وان استحالة الاعتقاد بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصيته عقلي * (فائدة) * اختلف في لعل
 وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيط فليل للتحقيق والوقوع ويرد عليه
 فاعلمك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالجاء والاشفاق متعلقان بهما كالشك في
 أو يوخذ من التصريح أن معناه ما في القرآن أمر بالتبرجى او الاشفاق (قوله عكس عمل كان)
 انما علمت رفعا ونصبا كالافعال لانها أشبهت كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما واشبهت
 مطلق الماضي لفظا في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثروا معنى لكونها بمعنى اكدت وتمتيت
 مثلا وعلمت على عكس الفعل تنبيه على القرينة ولم ينبه عليها في ما واخواتها مع جملها على ليس
 لظهور قرينتها بعدم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فنصب الاسم) أي اتفاقا بخلاف الخبر قال
 في التسهيل ما لا تدخل عليه دأ من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أي فلا تدخل على
 مبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر في كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظبا

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازومها المصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه
 كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وليست من زائدة في اسم
 ان خلافا للكسائي ولا تدخل على خبر طلي ولا انشائي وأما نحو ان الله نعمما يعظكم به انهم ساء
 ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله *

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا اليه عن ليلكم ناما

أو على استعمال نعم وشبهها خبر الانشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة
 دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وكقولهم أما ان جزاك الله
 خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله
 اذا اسود جح الدليل فلتأت وتكن * خطاك خفافا ان جراسنا أسدا

وقوله كأن آذنيه اذا تشوقا * قادمة أو قلما محترقا * وباليات أيام الصبار واجعا
 ولعل أباك قائما وأوله الجمهور محذوف الخبر والمنصوب الثاني اما حال أي تلقاهم أسدا وأقبلن
 راجعا ويوجد قائما ومفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدم أجنته بل
 الحذف في هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سيأتي ما يترتب
 عليه عند قوله وجائز رفعك الخ (قوله وهو خبر المبتدأ) الواو للعمال أي باق على رفعه في حال

وفي غير الممكن تحولت الشبَاب
 يعود لوما وان التبرجى لا يكون الا في
 الممكن فلا تقول لعل الشبَاب
 يعود والفرق بين التبرجى والاشفاق
 ان التبرجى يكون في المحبوب نحو
 لعل الله يرحمنا والاشفاق في
 المكروه نحو لعل العدو يقدم وهذه
 الاحرف تعمل عكس عمل كان
 فنصب الاسم وترفع الخبر نحو ان
 زيد قائم فهي عاملة في الجزأين
 هذا مذهب البصريين وذهب
 الكوفيون الى انها لا عمل لها في
 الخبر وانما هو باق على رفعه الذي
 كان له قبل دخول ان وهو خبر
 المبتدأ

(ص) وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البدي (ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فانه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما انه (١٣١) يجوز تقديمه وتأخيره وذلك فحوليت فيها

غير البدي أوليت هنا غير البدي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخير هما عنها والثاني أنه يجب تقديمه فحوليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا أكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا أكل وكذا ان كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو ان زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثق أو ان عندك زيدا جالس وأجازه بعضهم وجعل منه قوله فلا تلحق فيها فان جيبها

أخاك مصاب القلب جم بلا به (ص) وهمزان افتح لاسم مصدر

مسدها وفي سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة احوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الامرين فيجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أي قيامك أو منصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجت من أنك قائم أي من قيامك وانما قال لاسم مصدر مسدها ولم يقل لاسم مفرد مسدها لانه قد يستلزم مفرد مسدها ويجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم فهذه يجب كسرها وان سدت مسدها مفرد لانها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر

بالمصدر اذا لا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جواز اعلى ماسيين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر وأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص) فا كسر في الابتداء وفي بدو صله

كونه خبرا مبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين أصبح لاسم من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سيز كقرىيا (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما واخواتها وما أحسن قول ابن عنين

كأنني من اخبار ان ولم يجز * له أحد في النحوان يتقدما عسى حرف جر من ندالك يجزني * اليك فأضحى في علاك مقدما

(قوله الا في الذي) استثناء من مقدرا أي في كل تركيب الا في التركيب الذي استقر كليت الخ في كون خبره ظرفاً أي فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف لاعلى الاحرف نفسها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر الماسياتي لكنها حلت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرفي هنا دون ما بقوة هذه بشبهها الفعل فيما تروا لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب ان يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافق الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيره) أي الامتناع كان زيدا في الدار لا تمنع تقديم الخبر مع اللام فاقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله أي الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قبل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفا حش في نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أي لئلا يفصلها عن معمولها بما عاين بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله وأجازه بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لانه (قوله فلا تلحق) بفتح التاء والياء المهملة مضارع مجزوم بلام من حيث الرجل الحياه بفتح الحاء فيهما أي لمتها وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبجبهام متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبر ثان وبلا به أي وساوسه وهمومه فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب سد المصدر مسدها ومسده معمولها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كما سيأتي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسده مفعولى علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التعلق كعملت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قل أو حتى الى أنه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدرا كاجلس ما ان زيدا جالس أي ما ثبت جلوسه بناء على ان المصدرية لا توصل بجملة اسمية مصدرية بحرف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو لو أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لو وقعوا مبتدأ نحو ومن آياته انك ترى الارض الخ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدرا اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولي أنك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسره كما سيأتي (قوله أو منصوبه) جهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحركة بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولا به كجئتكم أي أحبكم أو معه كي عجبني جلوسك عندنا وانك تحبنا وتقع مستثنى كعجبني أمورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تميزا كافي الدمايني وغيره (قوله مجرور حرف) أي

بالمصدر اذا لا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جواز اعلى ماسيين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر وأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص) فا كسر في الابتداء وفي بدو صله

أو حكيت بالقول أو حلت محل

حل كزرتة واني ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علقا

باللام كما علم انه لذوتني

(ش) فذكر أنه يجب الكسر في

سنة مواضع الاول اذا وقعت ان

ابتداء أي في أول الكلام نحو ان

زيد أقام ولا يجوز وقوع المفتوحة

ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي

بل يجب التأخير فتقول عندي

أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء

بها الثاني أن تقع ان صدر صلة

نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله

تعالى وآتينا من الكنوز ما أن

مفاتيحه لتسوء الثالث ان تقع

جواب القسم وفي خبرها اللام نحو

والله ان زيد القائم وسيأتي الكلام

على ذلك الرابع ان تقع في جملة

محكمة بالقول نحو قلت ان زيدا قائم

فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى

الظن فتحت نحو أقول ان زيدا

قائم أي أنظن الخامس ان تقع في

جملة في موضع الحال كقولك زرتة

واني ذو أمل ومنه قوله تعالى كما

أخرجك ربك من بيتك بالحق وان

فريقا من المؤمنين أنكارهون

وقول الشاعر

ما أعطيناني ولا سألتها

الاواني لما جرى كرمي

السادس أن تقع بعد فعل من

افعال القلوب وقد علق عنها باللام

نحو علمت ان زيدا قائم وسنين هذا

في باب ظن فان لم يكن في خبرها اللام

فتحت نحو علمت ان زيدا قائم هذا

ما ذكره المصنف وأورد عليه انه

نقص مواضع يجب كسر ان فيها

الاول اذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية

نحو ألا ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى

ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت

أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فحاصله ومثل مضاف الى أن وصلته أو محل تعين الفتح في
 الإضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة تكتسب واذا
 تعين الكسر على ما سيأتي أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الامر ان ومثل هذه المواضع ما عطف
 عليها نحو واذا كروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو أبدل منها نحو واذا يدعكم الله
 احدي الطائفتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بالكسر على
 انه ظرف مكان اعتباري له أي والكسر في تركيب تكون أن فيه مكمله لمين (قوله أو حكيت
 الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذوتني) اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد علق اعلم عن
 العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملا في لفظ المصدر المؤول
 منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي لثلاث تبتسب بالمكسورة خطأ والتي هي لغة في لعل
 لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج
 حشوها بكاء الذي أو رجل عندي انه فاضل ولا أفعله ما ان في السماء نجم افتتح لانها في الاول
 مبتدأ مؤخر فهي حشوة لفظا وفي الثاني فاعل لثبت محذوف فهي حشوة رتبة (قوله لتسوء) أي تثقل
 خبر ان وجملة ماصلة ما الواقعة مفعولا ثانيا لا يتناهى أي أعطيناه من الكنوز القدر الذي أن
 مفاتيحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل لذكر
 فعل القسم واللام نحو ويخلفون بالله انهم لنسكنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهنم انهم
 لمعكم ولحذفهم دونها نحو والعصر ان الانسان ابق خسر فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق
 الشارح وان لم يمتثل للثانية ومفهوما لا يجب الكسر بل اللام سواء ذكر فعل القسم كخلف بالله
 ان زيدا قائم أولا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به
 الشارح هناك مع انه يجب الكسر في الاخيرة كالاولين نحو حم والكتاب المين انا أنزلناه قال في
 شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع
 العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم
 ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافا لما سيأتي في الشارح في ما اذا كان القسم جملة
 اسمية ووقته ماضى ماذ كروا جوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها فتحو لعمرك ان زيدا قائم
 أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها مفعولة له كما مثل أو
 لغيره كما خصك بالقول أنك فاضل أي لأنك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها كما مر
 في الصلة والصفة فتفتح في جاء زيد وعندي انه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم
 ليا كلون الطعم فكسرت لانها حال ولان خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والاية
 فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الا فراد قلت لان مصدرها معرفة لا ضاقته للمسنند اليه
 ولان مجيء المصدر حال مع كونه لا يتقاسم لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيناني) أي
 الخليلان في قوله

دع عنك سلمى اذ عزت طلبها * واذا كرخيليك من بني الحكم

وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني وقول
 المعريين الاحرف استفتاح بيان لمكانها واهمال المعناها وهي حرف للتنبيه على تأكد مضمون
 الكلام عند المتكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالألف التي يعنها وهي التي لم يتقدمها
 ما يزرع عنه كما قاله أبو حاتم والزجاج فتحو كلا ان الانسان فكل حرف استفتاح وتنبيه لا يعنى حقا
 كما قاله الكسائي والا لوجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التي للزجر فالكسر

بعد حديث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس الثالث اذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عن نحو زيد انه قائم اه ولا يرد عليه شيء من هذه
المواضع لدخوله تحت قوله فاكسرى في الابتداء لان هذه انما كسرت اسكونها (١٣٣) أول جملة مبتدأ بها (ص) بعد اذا فجاءة أو قسم
لا لام بعده بوجهين نعى

مع تلوفا الجزا اذا يطرده

في نحو خبر القول أنى احمد

(ش) يعنى انه يجوز فتح ان وكسرهما

اذا وقعت بعده اذا الفجائية نحو

خرجت فاذا ان زيدا قائم فن كسرهما

جعلها جملة والتقدير خرجت فاذا

زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتهما

مصدرا وهو مبتدأ خبره اذا الفجائية

والتقدير فاذا قيام زيد أى فى

الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون

الخبر محذوف والتقدير خرجت فاذا

قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين

قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

اذا انه عبد القفا واللهازم

روى بفتح ان وكسرهما فن كسرهما

جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد

القفا واللهازم ومن فتحها جعلها

مصدرا مبتدأ فى خبره الوجهان

السابقان والتقدير على الاول فاذا

عبودية أى فى الحضرة عبوديته

وعلى الثانى فاذا عبوديته موجودة

وكذلك يجوز فتح ان وكسرهما اذا

وقعت فى جواب قسم وليس فى

خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا قائم

بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين

قول الشاعر

لتفعدن مقعد القصي

من ذى القاذورة المقل

أو تحلقى بربك العلى

انى أبو ذىالك الصبي

وبقتضى كلام المصنف انه يجوز

فتح ان وكسرهما بعد القسم اذا

لم يكن فى خبرها اللام سواء كانت

بعد ما ظاهر لانها فى ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبدا على كلا والابتداء بما بعدها والجهور
على انها فى القرآن للزجر لا غير فيقدر المزمع جوره اذ لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا
فاعلم أن السورة مكينة أى لان أكثر التمسيد ينزل بها الكونها دار العتو (قوله بعد حديث) أى
واذ لو جوب اضافتهما للجمال لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لابي حيان كما جاز بعد اذا
الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها ما فاعل ثبت محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وقيل
يكفى اضافتهما للصورة الجملة وعلى قول الكسائى يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال فى الفتح
(قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يخبر به عن الذات الابتأويل وهو ممتنع مع ان اه تصریح
وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى فالمراد بالابتداء ابتداء
جملتها ما حقيقة كما مر أو حكما بأن يسبقها ما له تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات
ومثلها بعد حتى الابتداءية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمد
من اضافة الدال للمدلول أى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعد ظرف لئى أى نسب
ونائب فاعله ضمير عائذ لهمزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لا لام
بعده) بهذا غير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف
على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنى أيضا (قوله فن كسرهما الخ) هذا كقول بان الخبر
محذوف مبنيان على ان اذا حرف مقابلة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناطم
أما على انها ظرف مكان أو زمان فهى الخبر وما بعدهما مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير فى
الحضرة وفى الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أى أظن والغالب فى استعماله بمعنى الظن ضم
همزته كما قاله يس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح أو ضم فزيدا مفعول أول وسيدان ثان
ولا يرد أن المضموم ضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ
فضميره المستتر فاعل لثلاثة وفى المرادى على التسهيل والتمن ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لانه
نائب فاعل والثانى والثالث ما بعده والكثير كونه للمتكلم كأرى ونرى وأريت بالبناء للمجهول
وقد يكون مخاطب كقراءة ترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى تظنهم والقفا مؤخر
العنى واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القفا موضع
الصفع واللهازم موضع الكز الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما قيل (قوله
لتفعدن الخ) اللام للقسم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الامثال وحذفت ياء الفاعلة
لسكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقدح طرف مكان ومنى حال من ياء الناعلة
أى بعيدة منى أو متعلق بالقصى أى البعيد وذى القاذورة صفة القصى وكذا المقل أى المبعوض
وتحلقى منصوب بان مضمرة بعد أو التى بمعنى الا وذا لك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد فى انى
أبو الخ فالكسر على أن جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب
أى على أنى الخ لانها هى الجواب لانه لا يكون الاجلة لجواز الوجهين موزع على الاحتمالين
(قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله
او اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء)
قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولذا لم يجز الفتح فى القرآن الامسبوقا
بمثله نحو ألم يعلموا انه من يحاد الله ورسوله فان له كتب عليه انه من نولاه فانه يضله والا كان واجب

الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمر لى ان زيدا
قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتى فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعمولها جملة أجيب بها الشرط
فكانه قال من يأتى فهو مكرم والفتح على جعل ان وصلتهما مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتى فأكرامه موجود

يكتب ربكم على نفسه الرحمة أنه
من عمل منكم سوءاً فجهنم ثم تاب
من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم قرئ
فأنه بالفتح والكسر فالكسر على
جعلها جملة جواباً للفتحة على
بجعلها مصدر ابتداء خبر محذوف
والتقدير فالغفران جزؤه أو على
جعلها خبر المبتدأ محذوف والتقدير
بجزؤه الغفران وكذلك يجوز الفتح
والكسر إذا وقعت ان بعد مبتدأ
وفي المعنى قول وخبر ان قول
والقائل واحد نحو خير القول اني
أحمد الله فن فتح جعل ان وصلتها
مصدراً خبراً عن خبر والتقدير خير
القول حمد الله خير مبتدأ وحمد الله
خبر ومن كسر جعلها جملة خبراً
عن خبر كما تقول أول قرائتي سبح اسم
ربك الأعلى على فأول مبتدأ وسبح اسم
ربك الأعلى على جملة خبر عن أول
وكذلك خير القول مبتدأ وان
أحمد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة
إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في
المعنى فهي مثل نطق الله بحسبي
ومثل سبويه هذه المسئلة بقوله
أول ما أقول اني أحمد الله وخرج
الكسر على الوجه الذي تقدم
ذكره وهو أنه من باب الاخبار
بالجمل وعليه جرى جماعة من
المتقدمين والمتأخرين كالمبرد
والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن
طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)
وبعد ذات الكسر تصحب الخبر
لام ابتداء نحو اني لوزر
(ش) يجوز دخول لام الابتداء
على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا
لقام وهده اللام حقها ان تدخل
على أول الكلام لان لها مصدر

الكسر أي قراءة نحو انه من يأت به محرم فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه
غفور رحيم الامن فتح انه من عمل منكم سوءاً وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما
غنمتم من شيء فأن الله بالفتح والكسر فاموصولة لا شرطية لأنها لا تدخل عليها النواسخ كما هو
وعائدها محذوف أي غنتموه ودخلت الفاء في خبرها الشبه بالشرط فعلى كسر ان جعلتها هي الخبر
وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خسه لله ثابت أو خبر محذوف أي فالواجب كون
خسه لله والجملة خبر ان الأولى (قوله ويجوز أن يكون خبر الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ في
جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي وان كان
من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطاً ثالثاً وهو اتحاد القائل فان اتفق القول الأول تعين الفتح
كعملي اني أحمد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الأول أو القول الثاني
أولم يتخذ القائل تعين الكسر كقولي اني مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله فقولي مبتدأ فان جعل
بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلارابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كنطق الله بحسبي
وان بقي على مصدرية جملة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح
على ان المصدر المنسب منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا يحمد غيره لاختلاف
موردهما (قوله نحو خير القول) انما كان هذا قولاً لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله فن
فتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدرية لاخبار عنه بمصدر ان وصلتها اما على الكسر فبمعنى
المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قرائتي أي مقروني لفظ سبح
وتجوز كونه حينئذ مصدر أو جملة ان محكية به والخبر محذوف رتبة ما مور منها انه لا يطرد في نحو أول
قولي اني أحمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس
مراداً والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر أو اسم معنى فلا يخلو اما
أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أو لا فيجب
الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر ان قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي
اني أحمد الله واعتقادي انك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان يصدق عليه كاعتقادي انه حق
وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على ذلك المبتدأ فتعذر اذ القول لا يصدق على غيره وكذا يجب
الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبر ان غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل
وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتخذ القائل كقولي ان زيدا يحمد الله فان اتحد
جاز الامر ان فتأمل (قوله وبعد ذات الكسر) متعلق بتعجب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة
لاخواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيد
ولزيد قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعه وله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو
ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فأنشئوا له آلان القسم لان لام الابتداء
لا تدخل على الفعل الا في باب ان كما في المعنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله
تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل ان
ربهم يومئذ خير وبشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف حال من قد كما سيذكره المصنف
وغير جملة شرطية بأن يكون مفرداً نحو ان ربى لسميع الدعاء ومضارعاً ولو مع التنفيس كان زيدا
لسميع يقوم أو ماضياً جامداً كانه لعسى ان يقوم أو متصرفاً مع قد كانه لقد قام أو ظرفاً أو مجروراً
أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط
أن هذا شاذ (قوله لوزر) بزي فراء أي ملجأ (قوله حقها أن تدخل على ان) أي ولا تراجهافي

بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخير ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي اخوات ان فلا تقول لعل زيد القائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا يلوونني في حب ليلى عواذلي * ولكنني من حبها العميد (١٣٥) وخرج على ان اللام زائدة كما شذ

زيادتها في خبر أمسي نحو قول الشاعر
مر واجألي فتألوا كيف سيدكم
فقال من سألوا أمسي لمجهودا
أي أمسي لمجهودا وكما زيدت في
خبر المبتدأ شذوذاً كقول الشاعر
أم الحليس لمجوز شهر به

ترضى من اللحم بعظم الرقبة
وأجاز المبرد دخولها على خبر ان
المفتوحة وقد قرئ شاذاً الا أنهم
ليأكلون الطعام بفتح ان
ويتخرج أيضاً على زيادة اللام
(ص) ولا يلي ذى اللام ما قد نصفا
ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يابها مع قد كان ذا

لقد سماع على العدا مستجوزا
(ش) اذا كان خبر ان منفيًا لم تدخل
عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما
يقوم وقد ورد في الشعر كقوله
وأعلم ان تسليما وتر كا

للا متشابهان ولا سواء
وأشار بقوله ولا من الافعال
ما كرضيا الى أنه اذا كان الخبر
ماضيًا متصرفًا غير مقرر ون بقدر
لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان
زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي
وهشام فان كان الفعل مضارعًا
دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك
بين المتصرف نحو ان زيد الرضى
وغير المتصرف نحو ان زيد السدر
الشري هذا اذا لم تقترن به السين أو
سوف فان اقترنت نحو ان زيد
سوف يقوم أو سيقوم ففي جواز
دخول اللام عليه خلاف وان كان
ماضيًا غير متصرف فقطاهر كلام
المصنف جواز دخول اللام عليه

الصدارة لجواز كونها كالاستفهامية ووالعطف في عدم تقويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيين على صورتهم ما خرج لهنك قائم بإبدال همزة ان هاء الزوال صورة ان لا يقال هلا كانا ههنا من التأ كيد اللفظي بالمرادف كنعم جبر لا نأمنع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو وكذا بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أي لتكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هذمه وأوله الزمخشري بأن الاصل لكن انني فحذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سألوا) مر سوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناء للمفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناءؤه للفاعل فحذفه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفعول الان الاكثر مراعاة للنظم من أي سألوهم ولجهدوا خبر أمسي من جهده الامر بلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغرا والمجوز بلا هاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن التباري تحقيقا للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة القانية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا الصحة القافية ومن تبعيضه ان قد مر صاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة والافعى بدل وانما شذذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخله على مبتدأ محذوف أي لهي مجوز يرد عليه ان الحذف بنا في التأ كيد وفيه ما مر (قوله ويتخرج على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأ كيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكي عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ترجمهم يومئذ لخبر فحذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جرائته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول بلي وما قد نصفا فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها والمحذوف أي ولا شيء من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضمن جمع عدا وكفى المصباح ومستجوزا أي مستوليًا حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أي فرار من توالي لامين في نحو لا ولم وطرد اللباب في باقي النوافي ولان اللام لتأ كيد الاثبات وهو ضد النفي (قوله واعلم ان الخ) بكسر ان لتعلق الفعل عنها باللام فهو تعلق شاذ لبنائه على شاذ وتسليما أي على الناس أو تسليما للاهروتر كما في ذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان نفي التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن آخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا تبداء ويجوز على انها للتقسيم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيد الرضى لان الفعل لا يتعلق عن ان الابلام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضى المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدر بته من الخال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المقدر لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كفاي المغنى (قوله ليذر الشر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفات ما والافله الامر نحو فذرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوذرتهم وذراهم اقليلان كما في المصباح ولذا قيل ان العرب اما تهم العدم اعتبار ذلك لقلة أو شذوذه (قوله (٧) فيجوز ان كان سوف الخ) يرد عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيديو به وحينئذ فتنا في التنقيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنقيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف)

فتقول ان زيد النعم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيديو به لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدر جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (٧) ليس في نسخة الشارح التي بأيدينا

(ص) وتصح الواسط مع مفعول الخبر * والفصل واسما حل قبله الخبر (ش) تدخل لام الابتداء على مفعول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد الطعماء اكل وينبغي ان يكون الخبر حينئذ مفعولاً يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المفعول كما اذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على المفعول فلا تقول ان زيدا اطعم اكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصح الواسط أى المتوسط تنبيها على انها لا تدخل على المفعول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا اكل اطعماء وأشعر قوله بأن اللام اذا دخلت على المفعول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا اطعماء لا اكل وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمفعول (١٣٦) الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حتى من كلامهم اني بحمد الله اصالح

يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا ان يراد ما لا يسه التقي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط القوم كوعداً أى توسطهم ومفعول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الايطاء لان شطري البيت المقتضى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله اذا توسط الخ) أى سواء تقدم الاسم كمثلها أو الخبر كان عندى لقي الدار زيدا وكذا تقدم غيرهما كان عندى لقي الدار زيدا اجالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله مما يصح) أى لان المفعول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن اخذ هذا الشرط من جعل آل في الخبر للعهد أى الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان وسياق اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيدكر الشارح رابعاً وهو ان لا يكون المفعول حالاً لعدم سماعه قيل وكذا التفسير فلا يقال ان زيدا راكبا منطلق أو لنفسا طبيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضرباً أو لتأديماً ضارب خلافاً لابي حيان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماء البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلاً فقط كما في المتن وسماء الكوفيون عماد الاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما سمي ضميراً مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدأ والخبر) أى بشرط كونهما معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول آل كالفعل من نحو زيد هو افضل من عمرو ولا يكون الا بصيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وافرادهما كآولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب والناظر الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المعنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن مفعوله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار زيدا اجالس (قوله غير ممنون) أى غير مقطوع أو غير ممنون به عاينك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط يضاوى (قوله غير الموصولة) أى وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أى ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) اي لازالها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أى لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها الكن حكي في شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أى في غيريات لكثرة فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أى فالاعمال مسموعة في غيريات أيضاً لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد قائم ولعلما بكر اجالس وكذلك أخواتها

وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد الله هو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسنى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تأت به ولا حمل أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبراً عنه فلما أتيت به وتعين أن يكون القائم خبراً عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو ان زيدا له والقائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار زيدا قال الله تعالى وان لك لاجراً غير ممنون وكلامه يشعر أيضاً بانه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيدا له والقائم ولا ان في الدار زيدا ومقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل

مفعول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون ينصب على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا الضاحك راكب (ص) ووصل ما بنى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبق العمل (ش) اذا اتصلت ما غير الموصولة بان وأخواتها كفتها عن العمل الاليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكأئن ولكن ولعل فتقول ليمتاز زيد قائم وان شئت نصبت زيداً فتقول ليمتاز زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت به هذه الاحرف كفتها عن العمل وقد عمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكى الاخفش والكسائي انما زيد قائم والصحيح المذهب

ينصب بها ويلقى ما ومشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه
لزال اختصاصها كما هو والثاني يكتفى بالاختصاص الاصل (قوله وجائز) أي اجاعا وهو خبر عن
رفعك وبعد متعلق بمعطوفك كعل ومفعول تستكملا محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان)
أي المكسورة وسيد كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالاول لان امثلها كان زيدا قائم لا عمرا
ولا عمرو واستظهر الصبان ان الفاء وثم وأو وحق كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق
دون غيره من التوابع كما في الهمع وأجازة الجرحى والقراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف
البيان قال سم والظاهر بناؤه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على
انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا ابتداء وقد نسخ وهو
مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنحووا تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ
طالبه بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امرأته بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء
باق لم ينسخ وان جرت لفظه (قوله يشعربه) أي لجعله معطوفا على منصوب ان الا أن يراد معطوفا
صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان
وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور
لماسيأتي في العطف (قوله تعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم
المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان
المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم
ما ذكر لان ان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجاز بعضهم كما سيأتي وقد يقال على الاول وما المانع من
جعل العامل مجموعهم لاكل مستقلا كما قالوه في ان زيدا وان عمرا قائمان الا ان يفرق باختلاف
العاملين هنا كما سيأتي في باب لا وان قدر له خبر وعطف جملته على جملة ان لزم العطف قبل تمام
المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة
(قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازة الكسائي مطلقا والقراء في ما خفي فيه اعراب المعطوف عليه
نحو انك وزيد اذهبان فرار من قبح اللفظ استدلل الكسائي بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي برفع
ملائكته وقول الشاعر

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيار بها الغريب

وخرج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المسمى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره
لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه أي ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ
والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ
العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان في النية بملاحظة تقديم خبرها وان الخبر المذكور
خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثاني قليلا ويتعين
الاول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر ان الا أن تقدرا زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح
خبر ان ان لجمعه كقوله

خيلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنقان

ولا يصح جعل الواو والتعظيم كهي في رب ارجعون لانه لا بد في الاسناد من المطابقة اللفظية نحو
ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على
المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المغني من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف

الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما
الايات وأما ما حكاه الاخفش
والكسائي فشاذ واحد ترزنا بغير
الموصولة من الموصولة فانها لا تكفيها
عن العمل بل تعمل معها والمراد
بالموصولة التي بمعنى الذي نحو وانما
عندك حسن أي ان الذي عندك
حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو
انما فعلت حسن أي ان فعلك حسن
(ص) وجائز رفعك معطوفا على
منصوب ان بعد ان تستكملا
ش أي اذا أتى بعد اسم ان وخبرها
بعاطف جازي الاسم الذي بعده
وجهان الاول النصب عطفا على
محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعمرا
والثاني الرفع نحو ان زيدا قائم وعمرو
واختلف فيه فالمشهور انه معطوف
على محل اسم ان لانه في الاصل
مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعربه
ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى
انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير
وعمر وكذلك وهو الصحيح فان كان
العطف قبل أن تستكمل ان أي
قبل ان تأخذ خبرها تعين النصب
عند جمهور النحويين فتقول ان زيدا
وعمر قائمان وانك وزيد اذهبان
وأجاز بعضهم الرفع (ص)
والحق بان لسن وأن
من دون ليت ولعل وكان

(ش) حكم ان المفتوحة ولكن في العطف على اسمها حكم ان المكسورة فتقول بلغني ان زيدا قائم وعمر ورفعه وعمر ونصبه وتقول علمت ان زيدا وعمر قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك (١٣٨) تقول ما زيد قائم لكن عمر انطلق وخالد انصب خالد ورفعهم وما زيد قائم لكن خالد وعمر انطلقا بالنصب فقط

وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها الا بالنصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمر قائمان وليت زيدا قائم وعمر انصب وعمر في المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كان ولعل وأجاز القراء الرفع فيه متقدما أو متأخرا مع الاحرف الثلاثة (ص)

وخففت ان فقل العمل

وتلزم اللام اذا ماتهم

وربما استغنى عنها ان بدا

ما ناطق أراد معتمدا

(ش) اذا خففت ان فالأكثر في لسان العرب اهلها فتقول ان زيدا قائم واذا أهملت لزمها اللام فارقة بينهما وبين ان النافية ويقل اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكي الاعمال سبويه والاختصاص رجحما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لانها لا تلبس والنافية لان المعنى النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وانما تلبس بالنافية اذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فان ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك

وان مالك كانت كرام المعادن

التقدير وان مالك كانت فحذفت

اللام لانها لا تلبس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد المصنف

بقوله وربما استغنى عنها ان بدا الى

آخر البيت واختلف النحويون في

هذه اللام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين ان النافية وان

ثم هو بحسب من ينسب اليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بان تسد مسدداً فعلى العلم الذين أصلهم ما الجملة فتكون في حكم المكسورة كما أشاره الشارح بالمثال وكذا ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أي لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على ان العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر ان كان كائن لانشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني وصرح في المغني بانها لاخبار (قوله وأجاز القراء) أي بشرط خذاه الاعراب تطير ما مر (قوله وخففت ان) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية الا الخبر المنقضي فانها تخفف معه وان لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله اذا ماتهم) ما زائدة (قوله وربما استغنى الخ) اعتراض بانه يفيد ان الاستغناء عن اللام مع القرينة قليلة والاحتياج حينئذ اليها كثير مع ان القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بان المراد بالاستغناء الترك لاعداد الحاجة ولا شأن أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وأن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلة وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا في المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أي معتمدا على قرينة معنوية كمثل الشارح أول فظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة اذ وجوده لا يمنع من كون ان نافية لان نفي النفي يقصد المعنى والتاكيد خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله ويقل اعمالها) أي ان وليها اسم فان وليها فاعل كالامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكي الاعمال سبويه) منه قوله تعالى وان كلاما ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكلا اسم ان واللام الاولى للابتداء أكدت بالنافية كما في البيضاوي وما زائدة للفصل بين اللامين وليوفينهم خبر ان وأما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه مجرد التأكيد والصلة في الحقيقة جوابه كما في المغني والتقدير وان كلاً للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدة انما على عكسه فان نافية ولما يعني الا وكلاما مفعول محذوف أي ما أرى كلاً الا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على شدة ما فاحسن ما قيل فيه ان لما حازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما هموا وفي المغني لما يوفوا اعمالهم وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه ووجه القسم مستأنفة وانما ظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا أهملت) أي أو علمت وكان اسمها مخفي الاعراب نحو ان هذا لذهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا ابن أبة) جع أب كقضاة وقاض من أي اذا امتنع والضم الظلم ومالك الاول اسم أبي القبيلة والثاني نفس القبيلة ولذا أنت فعله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أو من أبة لان المضاف بعض منه (قوله فحذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الاثبات ولودخلت في البيت لدخلت على كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من انها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام في ان العاملة وغيرها كما في

الارتشاف

المخففة من النقلة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق وكلام سبويه يدل على انها لام الابتداء أدخلت

للفرق وتظهر فائدة الخلاف في مسئلة تجرت بن ابن أبي العافية وابن الاخضر وهي قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤمننا

فن جعلها لام الابتداء اوجب كسر ان
ومن جعلها لاماً أخرى اجنبت
للفرق فتح ان وحري الخلاف قبلهما
في هذه المسئلة بين أبي الحسن علي
ابن سليمان البغدادي الاخفش
الصغير وبين أبي علي الفارسي فقال
الفارسي هي لام غير لام الابتداء
اجنبت للفسوق وبه قال ابن أبي
العمامة وقال الاخفش الصغير انما
هي لام الابتداء أدخلت للفرق وبه
قال ابن الأخضر (ص)
والفعل ان لم يك ناسخا

فلا تلبس غلبا بان ذي موصلا
(ش) اذا خففت ان فلا يليها من
الافعال الا الافعال الناسخة للابتداء
نحو كان وأخواتها ووطن وأخواتها
قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الا
على الذين هدى الله وقال الله تعالى
وان يكاد الذين كفروا ليزلزلونك
يا بصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا
أكثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ
واليه أشار بقوله غالباً ومنه قول
بعض العرب ان يزيك لنفسك وان
يشينك لهيه وقولهم ان قنعت
كأنك لسوطاً وأجاز الاخفش ان
قام لا ناومنه قول الشاعر

شلت عينك ان قتلت مسلماً
حلت عليك عقوبة المتعمد

(ص) وان تخففت ان فاسمها استكن
والخبر اجعل جملة من بعد ان

(ش) اذا خففت ان بقيت على ما كانت
لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا

ضمير الشأن محذوفاً وخبرها لا يكون
الاجلة وذلك نحو علمت ان زيد قائم
فان محذوفة من النقيض واسمها ضمير
الشأن وهو محذوف والتقدير علمت
انه زيد قائم وقد يبرز اسمها وهو غير
ضمير الشأن كقول الشاعر

الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لاماً فارقة لاسمياً في عن الفارسي (قوله
أوجب كسر ان) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة (قوله فتح ان) أي لطلب
العامل لها ولا معلق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال الدماميني حجة
دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد القام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان
وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بأنهم توسعوا في الخنفة
لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاق وفي التصريح وحجته
انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبر في الاصل ولا راجعاً الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت
مسلماً وأجيب بان الفعل مع فاعله لكونهما كالشيء الواحد محل الجزاء الاول مما بعد ان
والمنعول كالجزء الثاني فان قتلت مسلماً بمنزلة ان قتيلاً لمسلم (قوله غالباً) ظرف زمان أو مكان
متعلق بالنفي أي اتقي في غالب الأزمنة أو الترا كيب اتصال الفعل غير الناسخ بان ومفهومه ان
اتصال الناسخ بها لم يفتق في غالب الترا كيب فيصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالباً ولو
علق بالمنفي لفهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق
أفاده سم (قوله موصلاً) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلبيه وذي
إشارة لان فهو وصقة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جهور البصريين
كونه ناسخاً لانها الماضعة بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر عوضاً عن دخولها على
فعل يختص به ما مراعاة لحقها الاصل في الجملة وشرطه كونه غير ناف ولا منفي كليس وما زال ولا
صلة كما دام (قوله وقد يليها غير الناسخ) أي عند غير من ذكر وأعلم ان الاقسام أربعة كثيرة وهو
مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس عليه ما اتفقا ونادرو هو ماضى غير الناسخ ومنع غير
الاخفش القياس عليه وأندرو هو مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقاً ونادرو هو ماضى غير الناسخ ومنع غير
على ما كان خبراً في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد غيره على معموله فاعلاً كان أو
مفعولاً ظاهراً وضميراً منفصلاً وأمثلة الجميع في الشارح فان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت
على سابقة مما لم يكن ضميراً متصلاً أفاده في التصريح (قوله ان يزيك) بفتح الياء وكذا يشين
وهما امر فوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضربته سوطاً على رأسه وجعلته له
كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الحمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة دعائية من
الشال وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت أو نزلت (قوله استكن) أي حذف وجوباً لانها
تحملة لانها حرف ولان ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوباً بخلاف
المكسورة وان كانت فرعها لانها شبه بالنعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضياً وأمر
المكسورة لا تشبه الا الامر كجد ولا عبرة بشبهها نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المعمول
من جهتين الاختصاص والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف
لتكون كلاً عاملاً اظهر اضعفها بالتخفيف لئلا تظهر عنية الفرع على أصله (قوله الا ضمير
الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه
ما أمكن غيره ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرويانك وكان المناسب للشارح حمل
كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير الشأن
أو غيره محافظاً على المسند والمستند اليه فان ذكر شدوا وضرورة جاز كون الخبر جملة ومقدراً
وقد اجتمع في قوله

لقد علم الضيف والمملو * ن اذا غبر افاق وهبت شمالا

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنت هناك تكون الشمال

فربيح خبر الاولى مفرد وجهلة تكون الشمال خبر الثانية والمرسل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أى هبت الزيج شمالا والشمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلوانك) بالكسر وكذا سألتني لانه خطاب لزوجه وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوى فيه المذكروا المؤنث أو انه من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة تصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لوطلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجعله وأنت صديق حال من تاء سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة أحبائه في الشدة (قوله وان يكن) أى الخبر (قوله فيفصل بينهما) أى بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه (قوله وأن عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان أن مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجهلة عسى الخ خبرها و يظهر ان عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون أما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها وأنه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيها بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين لانه تنازع فيه كما سيأتى أو ان أجملهم اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كما في المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أى بتخفيف ان وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل) أى للفرق بين المخففة والناسبة للمضارع ولم يتحج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناسبة لا تدخل عليها واعتراض بأن المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناسبة بعده لما سيأتى في بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما وأجيب بأن هذا الفرق اغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع احادى النونين أو لثلاث تلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اهـ (قوله يجوز الفصل وترك الخ) صريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فاعل التفضيل في قول المصنف فالاحسن على بابه بالنسبة لمذهب ما على الاولى وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسم بالمصدرية قال الروداني وينبغي ان محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ أى مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذ عند البصريين ولذا جلاوان يتم الرضاة بالرفع على اهـ مال ان المصدرية وسيأتى لذلك من يد في اعراب الفعل (قوله احدا أربعة أشياء) فالتنقيس ولن ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كما في التصريح ولولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله ان قد صدقتنا) اسمها أما ضمير الشأن أوضحه المخاطب على مذهب المصنف أى أنك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسددا مفعولى نعلم وقس باقى الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني

طلاقتك لم أبخل وأنت صديق

(ص) وان يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصريفة متمنعا

فالاحسن الفصل بقدا ونفى أو

تنقيس أو لولو قليل ذكرو

(ش) اذا وقع خبر أن المخففة جملة

اسمية لم يتحج الى فاصل فتقول

علمت أن زيد قائم من غير حرف

فاصل بين أن وخبرها الا اذا قصد

النفي فيفصل بينهما بحرف النفي

كقوله تعالى وأن لا اله الا هو فهل

أنتم مسلمون وان وقع خبرها جملة

فعالية فلا يخلو اما أن يكون

الفعل متصرفا أو غير متصرف

فان كان غير متصرف لم يؤت

بفاصل نحو قوله تعالى وأن لا يس

للانسان الا ما سعى وقوله تعالى

وأن عسى أن يكون قد اقترب أجملهم

وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن

يكون دعاء أو لا فان كان دعاء لم يفصل

كقوله تعالى والخامسة

أن غضب الله عليها في قراءة من

قرأ غضب بصيغة الماضي وان

لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن

يفصل بينهما الا قليلا وقالت فرقة

منهم المصنف يجوز الفصل وتركه

والاحسن الفصل والفاصل أحد

أربعة أشياء الاول قد كقوله تعالى

ونعلم ان قد صدقتنا الثانى حرف

التنقيس وهو السين أو سوف فمثال

السين قوله تعالى علم ان سيكون

منكم مرضى ومثال سوف قول

الشاعر

واعلم فعلم المرء يتقعه

أن سوف يأتى كل ما قدرا

الثالث النقي كقوله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه وقوله تعالى أيحسب أن لم يره أحد الرابع لو قل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أولم يهد الدين يرون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ومما جاء بدون فاصل قول الشاعر * علموا أن يؤملون جادوا * قبل أن يستأوا بأعظم سؤل وقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة في قراءة من رفع يتم في قول والقول (١٤١) الثاني أن أن ليست مخففة من الثقيلة بل هي الناصبة للفعل

المضارع وارتفع يتم بعده شذوذا
(ص) وخففت كأن أيضا فنوى
* منصوبها وثابتا يضاروي
(ش) اذا خففت كأن نوى اسمها
وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كأن
زيد قائم أو جملته فعلية مصدرية
بلم كقوله تعالى كأن لم تغن بالأمس
أو مصدرية بقدر كقول الشاعر
أفد الترحل غزأت ركبنا

لما تزل برحلتنا وكأن قد
أي وكان قد زالت واسم كأن في هذه
الأمثلة محذوف وهو ضمير الشأن
والتقدير كأنه زيد قائم وكأنه لم تغن
بالأمس وكأنه قد زالت والجملة التي
بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله
فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا
أيضاروي إلى أنه قد روي اثبات
منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله
وصدر مشرق النحر *

كأن ثدييه حقان
فثدييه اسم كأن وهو منصوب بالياء
لأنه مشي وحقان خبر كأن وروي
كان ثدياه حقان فيكون اسم كان
محذوفا وهو ضمير الشأن والتقدير
كأنه ثدياه حقان فثدياه وحقان
مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان
ويحتمل أن يكون ثدياه اسم كان وجاء
بالالف على لغة من يجعل المشي
بالالف في الاحوال كلها (ص)

* (لا التي لنفي الجنس) *

المخاطب أو الغائب أو المتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النقي) أي بلا أولن أو لم وينبغي منع
لما وما حتى يسمع فيهما اسم (قوله أن لا يرجع) أي بالرفع مضارع رجوع الثلاثي وهو يستعمل
متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذيل يعدونه بالهمزة واسم ان اما ضمير الشأن أو ضمير العجب
ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون)
اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذون عنهم والسؤل بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أوتيت
سؤلًا ومما ورد بغير فصل قوله

اني زعم — سيم يأنوي * شقة ان أنمت من الرزاح
ونجوت من عرض المنو * ن من العشي الى الصباح
ان تهبطين بلادقو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسر هاء قرأى هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
أي قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاج لفصل
كأن خبر المفرد اما الفعلية فتفصل بلم أو قد كما في شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
لا يتعين عند المصنف كما في ان فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أي كأنها
وفي البيت ضمير الركب اما في المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون
الخبر جملة الأمع ضمير الشأن ويجوز افراد مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتي
أو حذف كقوله

ويوما توأفينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم
أي كأنها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطو أي تأخذ من عطوت الى الشيء تناولته
بأيديهم معني تميل فعدا ما بالي والسلم ينتحيتين كما في الشهي شجر معروف (قوله مشرق النحر)
أي مضى العنق وثدييه أي الصدر أي الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو
ضمير الشأن) لا يتعين بل يحتمل ضمير الصدر دما ميني * (خاتمة) * لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها
وأما لكن فتخفف وتم حمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاختفش اعمالها والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (لا التي لنفي الجنس) *

أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالحكام لا الذوات فهو مجاز
عقل في النسبة الايقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للمدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من
الخبر (قوله عمل ان) أي لشبهها بما في تأكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها
اذا خففت (قوله ليست نصا) أي بل ظاهرة فيه ضرورة ان النكرة في سياق النفي للعموم فاحتمالها
لنفي الوحدة أي لنفي الخبر عن اسمها بقميد وحدته مرجوح يحتاج لقريضة كقولك بعدها بل

عمل ان اجعل للا في نكره * مفردة جاءت أو مكرره (ش) هذا هو القسم الثالث من الحروف الناصبة للابتداء وهي
لا التي لنفي الجنس والمراد بها الا التي قصدها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله وانما قلت التنصيص احترازا من التي يقع الاسم
بعدها مرفوعا نحو لا رجل قائما فانها ليست نصا في الجنس اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس فبتقدير ارادة نفي الجنس لا يجوز
لا رجل قائما بل رجلا ن وبتقدير نفي الوحدة يجوز لا رجل قائما بل رجلا ن وأما لا هذه فهي

اننى الجنس ليس الا فلا يجوز لارجل قائم بل رجلان وهى تعمل عمل ان قنصب المبتدأ اسمها لها وترفع الخبر خبرها ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهى التى لم تتكرر نحو لا غلام (١٤٢) رجل قائم وبين المكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعمل فى المعرفة وما ورد

من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا يا حسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها ويدل على انه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا يا حسن حنانا لها ولا يفصل بينها وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بهامضاً أو مضارعاً

وبعد ذلك الخبر اذا كرر رفعه

وركب المفرد فانتجا كذا

احول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعاً أو منصوباً أو مرفوعاً

وان رفعت أو لا لاتنصبا (ش)

لا يتخلو اسم لامن ثلاثة أحوال الحال الاول أن يكون مضافاً نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعاً للمضاف أى مشابهة والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده اما بعمل نحو لا طالع اجبلا ظاهراً ولا خيراً من زيد راكب واما بعطف نحو لا ثلاثة وثلاثين عندها ويسمى المشبه بالمضاف مطولاً ومطولاً أى ممدوداً وحكم المضاف والمشبّه به النصب لفظاً كما مثل والحال الثالث أن يكون مفرداً والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجوع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبته مع لا وصيرورته معها كالشئ الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بل لانه اسم لها فالفرد الذى ليس بمثنى ولا مجوع يبنى على

رجلان وقد تنص على نقي الجنس بقريئة خارجية كقوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقباً

(قوله لنقى الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافاً للتأنيح السبكي حيث خصه بحالة البناء فان بنى أو جمع احتملت ذلك ونفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما فى المهمة والتى كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم فى الجميع كما أوضحه فى المطول وقال ابن الهمام لا تنفيد النص كالعاملة كليس (قوله الا نكرة) الحاصل ان شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جار لها وواحد اعمولها وهو تنكيرها وواحد لاسمها وهو اتصالها بها ويلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً وأما قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذا كرر فلا يغنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل فى نحو لا فى الدار رجل قائم فالولم تكن نافية فهى زائدة لا عاملة أو كانت لنقى الوحدة أو الجنس لانصاعملت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجئت بل ازاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون حينئذ معنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا يا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر بن حنبل على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطري بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلاً لا امر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضاً ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بأنه على تقدير لا مثل أى حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه ان مقصود المتكلم نقي مسمى العلم نفسه لا نقي مثله فالاحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أى قضية ولا يفصل لها أى لا قاضى يقصها كقولهم لكل فرعون موسى يتنوينها أى لكل جبار قهار (قوله حنانا) بهمزة فنونين أى رجة أى راحا وفى نسخ حيان الحياة وفيه ان عليا مات الا بعد عمر القاتل لذلك الآن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أى لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كما مثاله تنبيه على نقي الجنس اذهوت كمرار لنقى كما يجب مع المعرفة جبراً لمفاتهما من نقي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى شئ يغتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) اشار به الى عمله البناء الا تيسر فى الشرح وفى قوله فانتجا قصور يشير اليه الشارح (قوله والثاني) منقول اول اجعلا حذف ياؤه للضرورة ومرفوعاً مفعوله الثاني وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافاً) منه قولهم لا أبالك ولا يدى لك عند سبويه والجمهور فأبامضاف للكاف منصوب بالالف بسلا تنوين والخبر محذوف أى لا أبالك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهى فى مثلك لانه لم يقصد نقي أب معين بل هو ومن يشبهه اذهوت كما بعد الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لا دخل لاعلى صورة المعرفة وقال الفارسي وابن الطراوة أبامفرد مسمى جاء على لغة القصر أى فقطحه مقدر على الالف كاعرابه على تلك اللغة لا مبنى عليها ولا ن شرط نصبه بها كونه مضافاً وهو حينئذ غير مضاف كما مر فى المبني حذف تنوينه البناء وحذف تنوين يدي للتخفيف شدوزا ولتخبر وقيل هو شبه بالمضاف لوصفه بذلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيهاً به (قوله لا ثلاثة وثلاثين)

أى غير علم بان اريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يطهر ما اذا
 اريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بالفتح لانه لا وتكرر مع شئ آخر
 مغطوف فان اريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في
 الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم
 اعرابه منونا عند البصريين وجوز ابن كيسان بناءه أيضا فلا ينون اجراءه مجرى المفرد لعدم
 الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز الناطم اعرابه غير ممنون بقوله تشبيه بالمضاف وعلى
 أحد هذين يخرج حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى لا جدال في الحج
 ويمكن تخريج على الاول يجعل الطرف خبرا متعلقا بحذف لا باسم لانه مفرد مبني لاشبهه
 بالمضاف أى لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز البغداديون
 بناءه ان عمل في ظرف كالاتية اه اسقاطى بزيادة (قوله لتركبه معها) هكذا علل سيبويه
 وكثير البناء مستبدلين باعرابه عند فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح عمله لا لفتح لاقتضائه التخفيف
 لا لأصل البناء والابن يعلى بك وحضر موت واما بناء خمسة عشر وسبويه فليس للتركيب كما مر
 فالوجه انه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعى وجود
 من الدالة عليه لفظا أو معنى ولذا صرح به في قوله

فقام يذود الناس عنها يسيفه * وقال ألا من سبيل الى هند

ولان قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فأجيب
 بالنفي على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وجعل عليه شبهه
 لا يقال التضمن المقتضى البناء ما كان بأصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك في البناء
 الاصل لا العارض ولا يرد أن هذا التضمن كضمن الحال معنى في حيث انهم مقدرة في نظم الكلام
 بدليل ذكرها في البيت فلا يقتضى البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ايدنا بعروض
 البناء وكانت فتحة للفتحة (قوله فتحة اعراب) أى وحذف تنوينه للفتحة وردبانه لم يعد حذف
 التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملافاة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من
 غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أى لان التثنية والجمع من خواص الاسماء في عارض ان عمله البناء
 وردبانهما واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتهما بخلاف الذين على القول باعرابه ولو
 سلمنا ذلك لكان يعرب نحو يازيدان ولا قائل به وتظهر غرة الخلاف في لابن كراما فتبني الصفة على
 الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أى بلا تنوين لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين
 التمكن الذي لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماء انظر الى انه للمقابلة
 (قوله ان الشبَاب) يروى أودى الشبَاب بفتح الهمزة وسكون الواو فدل مهملة أى فنى وذهب
 ومجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجملة فيه نداء بفتح
 اللام مضارع لمن باب تعب خبر ان على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشبَاب اما بكسر
 الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشبَاب أو اللام بمعنى فى أى فى زمن
 الشبَاب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويرى بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند
 المصنف وجماعة) أى سواء ركبت مع الاسم أو لا وهذا هو مذهب الاخفش الا فى ومخالفة سيبويه
 انما هى فى حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف فى عملها فى الخبر حالة عدم
 التركيب وصرح به الشاويين وينبغي ان يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون
 بعمل ان فى الخبر فلا بالاولى أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ

كما بنى رجل لتركبه معها
 وذهب الكوفيون والرافع الى
 أن رجل فى قولك لا رجل معرب
 وان فتحة فتحة اعراب لا فتحة بناء
 وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين
 معربان واما جمع المؤنث السالم فقال
 قوم بنى على ما كان ينصب به وهو
 الكسر فتقول لامسلمات لك بكسر
 التاء ومنه قوله

ان الشبَاب الذى مجد عواقبه

فيه نداء لذات للشبَاب

وأجاز بعضهم الفتح نحو لامسلمات لك

وقول المصنف وبعد ذلك الخبر اذ كر
 رافعه معناه انه يذكّر الخبر بعد اسم
 لامر فوعا والرافع له لا عند المصنف
 وجماعة وعند سيبويه الرافع له
 لان كان اسمها مضافا أو مشبها
 بالمضاف وان كان الاسم مفردا
 فاختلف فى رافع الخبر فذهب
 سيبويه الى انه ليس مر فوعا بسلا
 وانما هو مر فوع على انه خبر مبتدأ
 لان مذهبهم ان لا واسمها المفرد فى
 موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع
 بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم
 تعمل لا عنده فى هذه الصورة

مجموع اسمها ويرد عليه ان الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النقي ويكون معنى
 لا رجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات القيام لغير الرجل وان تقيمه عنه مسكوت عنه وليس
 مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير ساكن وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسبيحا
 كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذي عمل في الخبر كالحال قبل دخول لا
 لكن لما كانت بجزئته نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاشموني مذهب سيبويه ان الخبر
 مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا في الاسم فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة
 اليها ولا يردان لان تحت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في شرح الكافية والتسهيل ان
 لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظا وهو باق تقدير اول ذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله
 بخلاف ان قمتنسخه لفظا ومحلا لقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله لا في الاسم) أي لقربه منها
 ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المغنى الذي عندي ان سيبويه يرى
 عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما الرجل ظرفا بالنصب فمثل يا زيد الفاضل
 بالرفع أي ان نصب ظرفا بمتبعية اللفظ لا المحل كما ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
 الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر
 مجموع المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع ثلثا يوارى على الخبر عام لان الاولى والثانية
 فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة أما عند سيبويه
 فيجوز تقديره مشي عنهما ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانها ما وان كانتا عاملتين في الخبر
 الا انهما متممات لثلاثان لفظا ومعنى فيجوز عملهما ما في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا
 قائمان أفاده المصريح والدمامي قال الروداني والحق المتجه ان رفع الخبر في ذلك انما هو بمجموع
 الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل مع ممول عاملين تماثلا أولا لاستحالة أثر بين مؤثرين ولان
 قائمان لكونه مشي لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع
 الحرفين سوى ان ولا وكذا نحو زيد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والاخفش في
 جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه بمجموع المبتدأين المعطوفين مثل زيد وعمرو قائمان وعند
 الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا) سيأتي محترزه في المتن
 (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني وحده فان أوجهه ثلاثة فقط
 وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها ثمانية لانه
 ان بنى الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشموني اقتصر
 على كون الاول مفردا كالثاني كشمال المصنف وحينئذ فليس في الاول البناء ثلاثة في الثاني
 أو الرفع بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أو لا تنصبا يقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر
 لانه علق منع نصب الثاني على رفع الاول أي رفع فتحه أو نصبه لكونه مضافا وشبهه يكون في الثاني
 ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا أو مضافا وشبهه وجهان فالجملة خمسة عشر وأما الثاني فقيد
 في كلامه بالمفرد بدليل انه خير فيه بين التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف
 الواجهة لان القياس مع وجود لا بناءه لان نصبه وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم
 لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد (قوله على محل اسم لا) أي عند الناظم أما عند
 غيره فأتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في العروض وعلى هذا فالحركة
 اتساعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزمخشري نصبه بمحذوف أي
 لأرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد كذا في

الافى الاسم وذهب الاخفش الى
 ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به
 لا عاملة في الجزأين كما علمت فيهما
 مع المضاف والمشبّه به وأشار بقوله
 والثاني اجعلا الى انه اذا أتى بعد
 لا والاسم الواقع بعدهما يعطف
 ونكرة مفردة وتكررت لا نحو
 لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه
 خمسة أوجه وذلك لان المعطوف
 عليه اما ان يبنى مع لا على الفتح
 أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على
 الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه
 الاول البناء على الفتح لتركيبه مع لا
 الثانية وتكون لا الثانية عاملة
 عمل ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله
 العلى العظيم الثاني النصب عطفا
 على محل اسم لا وتكون لا الثانية
 زائدة بين العاطف والمعطوف نحو
 لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قول
 الشاعر

التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الأولى وخبر
 الثانية محذوف لدلالة الأولى عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف
 إما خبر واحد أو ما أي لا نسب ولا خلة يئسنا أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه أن نصب
 الثاني على محل الأول لأن خبر الأول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بلالان لا الناصبة للاسم
 ترفع خبره اتفاقاً ولو قدر خبر واحد لم يرتفع به عاملين مختلفين وهو متمنع أفاده المصريح وفيه
 نظر أما أولاً فإن الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الأول
 عطوف مفرد لأجله فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام بوجه واحدة نعم على مذهب يونس
 من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانياً فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه إلى
 آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الرافع يروي اتسع الفتق على
 الرافق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لأن القافية قافية (قوله على محل لا واسمها) أي عند
 سيبويه على التسامح المار فلا يرد أن الأولى لكونها جراً المعطوف عليه لا تتسلط على الخبر
 فكيف تكون الثانية زائدة لأن العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة)
 أي بين المتعاطفين والخبر المحذوف مثني عنهما فهو بوجه واحدة (قوله وليس للأعمال فيه) أي
 لوجود شرط الغائب وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الأول كما في
 الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من عطف الجمل كما إذا علمت كليس (قوله هذا العمر كم الخ) بفتح
 العين مبتدأ خبره محذوف وجوبا أي لعمر كم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فعين مجمعة الذل
 والهو ان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أي لكونه مضافاً أو شبهه مع كون الثاني مفرداً (قوله
 أعني البناء) أي لتركيبه مع الثانية والنصب أي عطفاً على لفظ الأول والرفع أي للغائب أو
 أعمالها كليس أو زيادتهم مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لأنه لا فرق عنده بين المفرد وغيره
 في كون محل الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني ويؤيد ما مر عن شرح الكافية من أن
 لأعمال ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء إلا لفظاً مع بقاء تقدير السكن فيه ان لا الناصبة للاسم
 ترفع الخبر اتفاقاً فإذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ الزم أن هذا المبتدأ لا يعمل في شيء إلا أن يقال
 الثاني والمنقح كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قاله في غير قائم الزيدان فتأمل
 صبان (قوله الأول البناء على الفتح) وعلى هذاتين خبران عند الجميع سواء علمت الأولى
 كليس أو أهملت لتلايتي وارد عاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الأول كون الخبر
 منصوباً مرفوعاً (قوله فلا لغوا الخ) اللغو الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أنت والضمير
 للجنة وما فاهو أي نطقوا به وهذا من قصيدة لامية لابن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها
 وهو ملحق من بيتين وأصله

فلا لغو ولا تأنيب فيها * ولا حين ولا فيها ملهم

وفيها لحم ساهرة وبجر * وما فاهو الخ

والحين بالفتح الهلال والملمم اللاتم والساهرة أرض يجتدها الله تعالى يوم القيامة فالمعنى فيها
 لحم بروجي (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كليس أو أهملها وما بعدها مبتدأ مستقل
 أو زيادتهم وعطفه على الأول سواء علمت الأولى كليس أو أهملت وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم
 مما مر (قوله ولا يجوز النصب) أي عطفاً على المحل أو تبعاً للفظ لا تتقاهما أما النصب بمحذوف
 كما مر عن الزمخشري فيجوز والحاصل أن الاسمين أن كانا مفردين جاز في الأول البناء والرفع
 الغاء أو عملاً كليس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الأول أو لفظه أو بمحذوف

لا نسب اليوم ولا خلة

اتسع الخرق على الرافع

الثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه

الأول أن يكون معطوفاً على محل

لا واسمها لانهما في موضع رفع

بالابتداء عند سيبويه وحينئذ

تكون لازائدة الثاني أن تكون

لا الثانية عملت عمل ليس الثالث

أن يكون مرفوعاً بالابتداء وليس

للا عمل فيه وذلك نحو لا حول ولا قوة

إلا بالله ومنه قوله

هذا العمر كم الصغار بعينه

لأمر لي أن كان ذلك ولأب

وان نصب المعطوف عليه جازي

المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة

أعني البناء والنصب والرفع نحو

لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة

ولا امرأة وان رفع المعطوف عليه

جازي الثاني وجهان الأول البناء

على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا

غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله

فلا لغو ولا تأنيب فيها

وما فاهو أبداً مقيم

والثاني الرفع نحو لا رجل ولا امرأة

ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز

النصب للثاني لأنه انما جاز فيها

تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا

ليست بناصبة فيسقط النصب

ولهذا قال المصنف وان رفعت أولاً

لا تنصب

(ص) ومفردا نعتا لمبنى يلي * فافتح أو انصب أو ارفع تعدل (ش) إذا كان اسم لامبنا ونعت بمفرد يليه أي لم يفصل بينهما وبينه بفواصل جاز في النعت ثلاثة أوجه الأول البناء على الفتح لتركيبه مع اسم لا نحو لا رجل ظرف الثاني النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظرفا الثالث الرفع مراعاة لمحل لا (١٤٦) واسمها الاسم في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو لا رجل ظرف

(ص) وغير ما يلي وغير المفرد
لاتين وانصبه أو ارفع اقصد
(ش) تقدم في البيت الذي قبل
هذا أنه إذا كان النعت مفردا
والمنعوت مفردا أو وليه النعت جاز
في النعت ثلاثة أوجه وذكر في هذا
البيت أنه إذا لم يسل النعت المفرد
المنعوت المفرد بل فصل بينهما
بفواصل لم يجوز بناء النعت فلا تقول
لا رجل فيها ظرف يف ببناء ظرف
بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها
ظرفا أو نصبه نحو لا رجل فيها
ظرفا وانما سقط البناء على الفتح
لأنه انما جاز عند عدم الفصل لتركيب
النعت مع الاسم ومع الفصل
لا يمكن التركيب كما لا يمكن
التركيب إذا كان المنعوت غير
مفردا نحو لا طالع العاجب لا ظرفا
ولا فرق في امتناع البناء على الفتح
في النعت عند الفصل بين أن يكون
المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد
وأشار بقوله وغير المفرد إلى أنه إذا
كان النعت غير مفرد كالضاف
والمشبه بالضاف يتعين رفعه أو
نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا
فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت
مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل
بينه وبين النعت أو لا يفصل وذلك
نحو لا رجل صاحب بر فيها ولا غلام
رجل فيها صاحب بر وحاصل ما في
البيتين أنه إذا كان النعت مفردا
والمنعوت مفردا ولم يفصل بينهما

ورفعه على الغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس فتلك أحد وعشرون وجهاً يمنع منها أربعة
وهي رفع الأول الغاء وعلا كليس مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الأول فقط فسبعة
الثاني تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة
الأول باثنين وأربعين يمنع منها الأربعة السابقة مع كونه مضافا أو شبهه بثمانية وان أفرد الثاني
فقط فتلاثة الأول تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة
الثاني باثنين وأربعين يمنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب الأول سواء كان
مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله أو نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
الثاني أربعة عشر في ستة الأول بأربعة وعشرين يمنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة
وعشرون يمنع منها اثنان وأربعون كما عو ظاهرا للمتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه
للتحسين فلا تمنع عملا في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر راجع إلى قاعدة
نعت النكرة إذا تقدم يعرب حالا وتعرب هي بحسب العوامل والمبنى وبلى صفتان لنعتهما الأول
متعلق بالثاني وحذف مفعول انصبين وارتفاع دلالة الأول عليه ولا تنزع لأن المصنف لا يراه في
المقدم (قوله لتركيبه مع اسم لا) أي قبل دخولها في صير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل
عليه لا مثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لثلاث
يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما في الصبان هذا وصرح بذلك أن اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع
النعت والمنعوت لصيرورتهم ما اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر وبعيدك لأن كلامهم ما
في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم لا تركيبه مع لا والنعت بني لتركيبه مع
الاسم إذا لوجه له على ما ذكر مع أن التركيب لا يصلح عمله لأصل البناء كما علمت إلا أن يكون من
باب إعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل عمله بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من
تمامه كان كانهما معا تضمنهما فبينا وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادي المفرد حيث لم
تبن بأن صفة المنادي ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فأعطوا لها
حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها أعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى
قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر أن من جعل الموصوف في النداء من الشبيه
بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نبي الموصوف لا من وصف المنق في نصب الأول لشبهه
بالمضاف والثاني لأنه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من ذكره هنا إلا ما مر عن
بعضهم في لا بالالفلي تأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعا للفظه وأعرابه مقدرا كما مر نظيره
(قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبن المجزوم بلا الناهية وغير
المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما يشير إليه الشارح فهو محترز قول المصنف
ومفردا مع قوله لمبنى قال ابن غازي ولو قال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان أفردا واتصلا

لا غنى عن البيتين مع الإيضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب إذا لا منفي بلا

جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لا رجل ظرف يف و ظرف يف و ظرف يف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء فالأولى
(ص) والعطف أن لم تكرر لا حكما له بما للنعت ذي الفصل انتهى (ش) تقدم أنه إذا عطف على اسم لا نكرة مفردة وتكررت لا يجوز في
المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأه ولا امرأته وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تكرر لا يجوز
في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لا رجل

وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لافسكا نه قال لارجل ولا امرأة
ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع (١٤٧) والنصب سواء تكررت لانحو لارجل ولا غلام

امرأة أولم تتكرر نحو لارجل
وغلام امرأة هذا كله اذا كان
المعطوف نكرة فان كان معرفة
لا يجوز فيه الالرفع على كل حال
نحو لارجل ولا زيد فيها أولارجل
وزيد فيها (ص)

وأعطى لامع همزة استفهام

ما تستحق دون الاستفهام

(ش) اذا دخلت همزة الاستفهام
على النافية للجنس بقيت على

ما كان لها من العمل وسائر الاحكام

التي سبق ذكرها فتقول ألاجرجل

قائم وألا غلام رجل قائم وألا طاعا

جبلًا ظاهر وجهكم المعطوف

والصفة بعد دخول همزة الاستفهام

حكمهما قبل دخولها هكذا أطلق

المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي

كل ذلك تفصيل وهو انه اذا قصد

بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام

عن النفي فالحكم كذا كرم من انه يبقى

عملها وجميع ما تقدم ذكره من

أحكام العطف أو الصفة وجواز

الانغناء فنال التوبيخ قولك

ألاجرجل وقد شئت ومنه قوله

ألا ارعوا لمن ولت شبيبته

وآذنت بمشيب بعده هرم

ومثال الاستفهام عن النفي قولك

ألاجرجل قائم ومنه

ألا اصطبار اسلمى أم لها جلد

اذا ألقى الذي لا فاه أمشالي

وان قصد بالانفي فذهب المازني

انها تبقى على جميع ما كان لها من

الاحكام وعليه يتمشى اطسلاق

قال اولى حذف لا للتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أى حذف وتويت
وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو * (تنبيه) * البديل النكرة كالنعت المفصول
نحو لا أحد رجل وامرأة فيهما بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبه مع المبدل منه لانه على نية تكرار
العامل فيبينهما فاصل مقدور وجوز به بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة
تعين رفعه نحو لا أحد زيد وبكر فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في اللفظ
منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على انه
لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف اما على انه يتبعها فيستعين برفعها لعدم تسلط لعل المعرفة (قوله
وأعطى لا) قال سمى يمكن شموله للعامة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول
ابطال لتخالفهما تعريفا وتنكيراً (قوله فالحكم كذا كرم) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام
عن النفي قليل حتى توهم الشاويين عدم وقوعه (قوله ألاجرجل) أى أنكفأ فاعن القبيح وهو
اسم لا وخبرها محذوف أى موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والشبهة الشباب وآذنت أى
أعلمت والهرم بفتحين الكبر وقد هرم هرما كتب تعبافه هو هرم اذا كبر وضعف كذا في المصباح
(قوله الا اصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسلمى خبرها أو صفته والخبر محذوف أى
موجود والذى لا فاه أمشاله كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل يبقى اصطبار اسلمى زوجتى أم
تجلىد وأم اما متصلة له فالماطوب بهم مع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضربا
عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد دما ميني (قوله الاعمالها في الاسم) أى ولا خبر
لها لانها بمنزلة أمتنى فقوله الاماء كلام تام جلا على معناه وهو اتنى ماء فلا خبر لها لا لفظا ولا
تقديرا كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله
ولا يجوز انغائها) أى لانها كليت وهى لا تلغى (قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب
على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله الاماء ما باردا) ما الثانى نعت للاول لجواز النعت
بالجامد الموصوف بمشتق كررت برجل رجل صالح ويسمى نعماموطنا فهو مبنى على الفتح لتركيبه
مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين تنوين باردا لان العرب لم تركب
أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثانى توكيدا ولا بدلا كما في التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول
مطلق فليس مرادفاله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكنه يجوز بعضهم التوكيد في قوله
تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكذا هنا وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح
من متبوعه (قوله في رأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله ضمير
العمر وأثأت بمثابة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التانيث أى أفسدت ويدا الغفلات فاعله
وفيه استعارة ممكنة حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليدين تخيلا
واحتمال المازني بالبيت على سيبويه فقال مستطاع اما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها أو صفة لاسمها
مراعاة للابتداء فيبطل قوله بعدم ذلك وايا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه
خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر لا قال الروداني وتجويز
الوصفية مكابرة اذ لا يشك عاقل في أن المتنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر
المستطاع رجوعه فاستطاع هو الخبر بلا شك * (تنبيه) * تردأ للتنبية وهى الاستفتاحية

المصنف ومذهب سيبويه انه لم يبق لها الاعمالها في الاسم ولا يجوز انغائها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعمالها
للتنبي قولهم ألاماء ما باردا وقول الشاعر
(ص) وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر

فتدخل على الجلسين نحواً لا أن أولياء الله الخ لا يوم يأتيهم وللعرض والتخصيص فتختص
بالفعلية نحواً لا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تتأتون قوماً الخ (قوله إذا المراد الخ) إذا شرطية كما
يشير إليه صنيع السارح فالذال مفتوحة وليست هي إذا تعليلية لأن المراد لا يظهر في كل تركيب
كما لا يخفى (قوله إذا دل دليل) أي مقالي كوقوعها جواباً بالسؤال أو حالي بأن دل عليه السياق نحو
فلا فوات أي لهم قالوا لا ضير أي علينا وأكثر ما يحذفه الجازيون مع الـ لا ولا الله فيرفع
ما بعد الـ على البدلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى
قول بعضهم من محل الاسم قبل النسخ وليس هذا مبنياً على عدم وجود المحرر لما مر عن شرح
الكافية فتأمل (قوله أغفر من الله) المراد بالغيرة لازمة لها غاية وهو مقت من تعرض لمخارمه
لا انفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالة على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته
كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا كخوفاً وغيره كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن
السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قيل أنه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم
والناجعة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتماً فقال النبي

هلا سأت النبيتين ما حسبي * عند الشتاء ذاما هبت الريح
ورد جازرهم حر فامصرمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تلج
إذا اللقاح غدت ملقاً أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقصة المهزولة أو السنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع
لبنها ليكون أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتمليح الشحم لشبهه الملح في البياض
واللقاح جمع لقوح وهي الناقصة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لتلاير ضرعها
ولدها وانما تلقي وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول
من صبغته سقيته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

* (ظن وأخواتها) *

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتداء) الاضافة لادنى ملابسة أي جزأى
جملة ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق ببعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم
الحذف أو الصدر أو غيره مما يمنع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدما على
أنه مفعول أول كأيهم ظننت أفضل بخلاف مكان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون
استفهاما في البابين كأي كنت وأي ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبي
الرداء وجدت الناس أخبرته فله فعل ضمائر القول أي مقولا في كل واحد منهم اختبره بغضه
ومر مثله في كان ولا تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر إلا بعد استيفاء فاعلها أي وجوده
وذكره وإن تأخر عنها فإن قلت نحو حسبت زيدا عمر أو صيرت الطين خرقاً ليس أصلهما ما المبتدأ
والخبر إذ لا يقال زيدا عمرو ولا الطين خرقاً لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح في الأول باعتبار
التشبيه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الأول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق
بأعني أو حال من مفعوله (قوله الذ) بسكون الذال لغة في الذي وكاعتقد صلته احتزبه عن جعل
الذي من أفعال المقاربة وقد مررت والتي بمعنى صير وستأني (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى
ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريري أنه من لحن الخواص ويرده
قصة هب أن أبانا كان جارا كذا في شرح الجامع (قوله والتي) مبتدأ وكصير صلته وبها انصب

إذا المراد مع سقوطه ظهر
(ش) إذا دل دليل على خبر لا النافية
للجنس وجب حذفه عند التعمين
والطائين وكثر حذفه عند
الجازين ومثاله أن يقال هل من
رجل قائم فتقول لا رجل وت حذف
الخبر وهو قائم وجوباً عند التعمين
والطائين وجوازاً عند الجازين
ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر
غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل
أوطرفاً ومجروراً نحو أن يقال هل
عندك رجل أو هل في الدار رجل
فتقول لا رجل فإن لم يدل على الخبر
دليل لم يحذفه عند الجميع نحو
قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد أغبر
من الله وقول الشاعر

ولا كريم من الولدان مصبوح
والى هذا أشار المصنف بقوله
إذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتزبه هذا مما لا يظهر المراد مع
سقوطه فإنه لا يجوز حينئذ الحذف
كما تقدم (ص)

* (ظن وأخواتها) *

انصب بفعل القلب جزأى ابتداء
أعني رأى حال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد
مجادري وجعل الذ كاعتقد
وهب تعلم والتي كصيرا
أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً
ش هذا هو القسم الثالث من
الأفعال الناقصة للابتداء

خبره أي والأفعال التي بمعنى صير انصببها أيضا مبتدأ وخبرها كما تنصبها بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبالا تخفش وغيره مع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دال على صوت سمعت زيدا يتكلم فزيد المفعول أول والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بسموع سمعت كلام زيدا فتعدي لواحد فقط وقال الجمهور لا تعدي مطلقا إلا لواحد كسائر أفعال الحواس فإن كان مما يسمع فذلك والأفقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أي سمعت صوت زيدا حال كونه يتكلم (قوله إلى قسمين) قسمها غيره إلى أربعة فوجد وتعلم ودري لليقين فقط وجعل وجحا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأي وعلم لليقين غالباً ووطن وحال وحسب للرجحان غالباً والشارح أدرج الثالث في الأول والرابع في الثاني نظراً للغالب فيهما وتقليد لالاقسام ثم نبه عند ذلك على محيئه لغير ذلك (قوله فمثال رأي) أي اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لا بمعنى أبصر أو أصاب رثته ولا تعدت لواحد وما بمعنى الرأي والاعتقاد فحصل كلام الرضي تعديتها نارة لاثنين كراي الشافعي كذا أحللاً ومنه قوله

رأي الناس الأمن رأي مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخرج

ونارة لواحد هو مصدر ثانٍ مضافاً إلى الأولى ما كراي أي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصريح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثاني لأن هذا المصدر هو المنعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه وإن كان في الدماميني ما يخالفه (قوله محاولة) أي قدرة وهو تمييز لا كبير بالباء الموحدة كما أن جنوداً تميز لا أكثرهم بالثلاثة (قوله أنهم يرونه الخ) أي يظنون البعث بعيداً أي تمتنعوا ونراه أي نعلمه قريباً أي واقعاً لأن العرب تستعمل البعد في النقي والقرب في الوقوع ففي الآية الظن واليقين معاً (قوله ومثال علم) أي اليقينية وتأتي للظن قليلاً لا نحو فان علمتسموهن مؤمنات وكان عليه ذكره كراي أما التي بمعنى عرف فستأتي في المتن والتي من علم يعلم علماً كفرح يفرح فرحاً فهو أعلم والمرأة علماء إذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره إذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفح بالهاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر بإضافته اليه وانبعثت أي انطلقت وواجفات الشوق بالحيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أي بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى أصاب الشيء أي أقيه ولا تعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضاً ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثلاثة موحدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجداً بفتح الواو والأولى بتثليثها كما في القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الأول والثاني الوفي وهو صفة مشبهة فالعهد إما فاعله أو مضاف إليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعروم خيم بحذف التاء والاعتباط بالغين المججمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر أن المعنى فليغبطك غيرك أو أنه دعاه بدوام اعتباط الغيرة كناية عن دوام أو صافه الجيدة قال أبو حيان ولم يعد أصحاً بنادري فيما يتعدى لمفعولين وأعله ضمناً في البيت معنى علمت والتضمن لا يتقاس اه لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعدياً لواحد بالياء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهـ مزة تعدي لا تخر بنفسه نحو ولا أدراكه قيل الامع الاستفهام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة اسد الجله مسد المفعولين والأوجه ما في الهمع والمغنى انه اسدت مسد المفعول بالياء فقط فهي في محل نصب باستقاط الجار كما في فكرت هذا صحيح أم لا (قوله وهي التي بمعنى اعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً ولا تعدت لواحد والفرق بينهما ان هذه امر بتحصيل العلم في المستقبل

وهو ظن وأخواتها وتنقسم إلى قسمين أحدهما أفعال التلويح والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذ كرا المصنف منها خمسة رأي وعلم ووجد ودري وتعلم والثاني منها ما يدل على الرجحان وذ كرا المصنف منها ثمانية ظن وحال وحسب وزعم وعد وجحا وجعل وهب فمثال رأي قول الشاعر رأيته الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرتهم جنوداً فاستعمل رأي فيه لليقين وقد تستعمل رأي بمعنى ظن كقوله تعالى أنهم يرونه بعيداً أي يظنون به ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر علمك البازل المعروف فانبعثت اليك واجفات الشوق والامل ومثال وجد قوله تعالى وإن وجدنا أكثرتهم لفاسقين ومثال دري قوله دريت الوفي العهد يا عروفاً غبط فان اعتباطاً بالوفاء جيد ومثال تعلم وهي التي بمعنى اعلم قوله

بمعاطي أسبابه والاولى أمر بتخصيله في الحال بما يذ كر من المتعلقات والكثير المشهور ودخولها
على ان وصلتها فتسد مسدودها كقوله

فقلت تعلم ان الصيد غرة * والاتصيعها فانك خاتله

وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله
خلت زيدا الخ) ومضارعها اخل والكثر فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا يستطيع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو طلع في مشيه أى عرج أو عوج فلازمة (قوله دعاني) أى سماني
الغواني جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجماها عن الحلى والياء من خلتي مفعول أول والثاني
بجمله لى اسم وقوله فلا أدعى به يظهر انه على تقدير الانكار أى أفلا أدعى به والحال انه أول اسم لى
وقد عمل خال في ضميرين شئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بافعال القلوب (قوله حسب)
أى بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس في
مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما
فان كانت بمعنى صار احسب أى داشقرة وياض وسجرة فلازمة أو بمعنى عدت لواحده
وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها احسبا كنصر او حسبنا بالضم والكسر
وحسبا بالواو حسبابة وحسبة بكسرهن قاموس (قوله رباحا) تمييز لخبر وثاقلا كناية عن الموت لثقل
الشخص به (قوله زعم) أى لا بمعنى كفل أو رأس أى شرف وسادوا لا تعدت لواحده تارة بنفسها
وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة
أما الهزل ضد الجذبي للفاعل (قوله فان تزعمني الخ) الياء مفعول أول وجمله كنت الخ ثان
واجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا فعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب
والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى ان وصلتها كتعلم نحو زعم الذين
كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت انى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعرز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتى على قول السيرافى الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت
زعم فلان كذا فعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح اما على قول الجرجاني انه
قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم
مطية الكذب أى مطية لتسببه الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكذلك قلت كذب
أى قال قول غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قاله
ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب أى هو يتوصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرى نفسه
من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بنس مطية القوم زعموا اذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت
للمحكى لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر انه ليس مراد السيرافى
ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً عن العلم قول أبى طالب
* ودعوتنى وزعت انك ناصح * أى قلت ذلك عالماً به دليل قوله بعد

ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أى قالوا ذلك معتقديه لاعتدال
ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أى فاذا قلت
زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاك فيه
فتأمل (قوله عد) أى لا بمعنى حسب المال والاتعدت لواحده (قوله فلا تعدد المولى) هو للنعمان

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

قبالغ بلطف في التحيل والمكر

وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين

ومثال الدالة على الرجحان قولك

خلت زيدا أخاك وقد تستعمل

حال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمن وخلتي

لى اسم فلا أدعى به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك وقد تستعمل

لليقين كقوله تعالى وظنوا أن

لأملياً من الله الا اليه وحسبت

زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين

كقوله

حسبت التقي والوجود خير تجارة

ربا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثال زعم قوله

فان تزعمني كنت أجهل فيكمو

فانى شريت الحلم بعدك بالجهل

ومثال عد قوله

فلا تعدد المولى شريكاً في الغنى

ولكنما المولى شريكاً في العدم

قد كنت أبحوا بأعروا خائفة

حتى ألت بنا يوم الملمات

ومثال جعل قوله تعالى وجعلوا

الملائكة الذين هم عباد الرحمن

أنا وأقيد المصنف جعل بكونها

بمعنى اعتقد احترازاً من جعل التي

بمعنى صير فانها من أفعال التحويل

لامن أفعال القلوب ومثال هب قوله

فقلت أبحرني أيا مالك

والأفهمني امرأها لك

وتبه المصنف بقوله أعني رأي على

ان أفعال القلوب منها ما ينصب

مفعولين وهو رأي وما بعده مما

ذكره المصنف في هذا الباب ومنها

ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو

جسب زيد ومتعد الى واحد نحو

كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم

الاول من أفعال هذا الباب وهو

أفعال القلوب وأما أفعال التحويل

وهي المرادة بقوله والى كصير الى

آخره فتعدي أيضاً الى مفعولين

أصلهما المبتدأ والخبر وعددها

بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين

ابريقاً وجعل نحو قوله تعالى

وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه

هباء منتورا ووهب كقولهم وهبني

الله فدال أي صيرني وتخذ كقوله

تعالى لتخذت عليه أجراً واتخذ

كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم

خليلاً وترك كقوله وتركنا بعضهم

يومئذ يوج في بعض وقوله

وربته حتى اذا ما تركته

أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

ورد كقوله

رى الحد ثان نسوة آل حرب

بمقدار سمدن له سيودا

فرد شعورهن السود ايضا

من قبل هب والامر هب قد الزما

ابن بشير الصحابي وقوله

وانى لا عطى المال من كان سائلاً * وأغفر للمولى الجاهر بالظلم

وانى متى ما تلفنى جازماله * فبالتسنا عند الشدائد من صرم

أى قطع والمراد بالمولى الخليف أى أو صاحب أى لا تحسب صاحب هو من يخالطك في الغنى
بل في العدم بضم فسكون أى الفقر لان كل الناس تتلقى الغنى كما قال ابن دريد في مقصورته

والناس كلان بحت عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى

عبيد ذى المال وان لم يطعموا * من غمره في جرعة تشفى الصدا

وهم لمن أملق أعداء وان * شارحهم فيما أقاد وحوى

وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا اثره * حنت اليه وحركت أذناها

واذا رأت يوماً فقيراً معدماً * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أى بمعنى ظن لا بمعنى قصد أو رد أو ساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجيته
خجوته أى فاطنته فغلبته والاعتدلت لواحد في الكل ولا بمعنى أقام أو بجل والافلازمة (قوله
أخائفة) بتووين أخ لعدم اضافته وثقة صفة أى موثوق به أو بالاضافة أى أخا وثوق والملمات
الحوادث (قوله والأفهمني) أى ظننى هالكاً (قوله أى صيرنى) هو بهذا المعنى لازم المضى لجرىانه
كالمثل والقداء بالكسر يمد ويقصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه
أجراً) مقتضى الشارح انه بمعنى صيرت ففعوله الاول أبحر والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوى
بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتداءية وما زائدة وجواب اذا قوله يعده

تعمد حتى ظالم لوى يدي * لوى يده الله الذى هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج
الى من يزيل القدر عن فمه وأنفه وتعمد بالعين المجبة أى سترو جحد وأصل ترك كونهما بمعنى طرح
وخلي فلها مفعول واحد فمضن معنى صير فتعدي لاثنتين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يصرون
(قوله رعى الحد ثان الخ) حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي
بفتحين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مشى
حدث بفتحين بمعنى حدث فنونه مكسورة وعليه ضمير رد المقدار أى مقدار من المصائب
وسمدن بفتح الميم من باب دخل كافي المختار أى حزن ويطلق على السرور أيضاً كافي القاموس
فهو من الاضداد * (تنبيه) * عد بعضهم من أفعال التصير ضرب العامل في مثل كضرب الله
مثلاً عبداً واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية فمثلاً مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبذ كنبذ
فريق من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا طرف لنبذ لان الطرف
يجب احتواؤه على قاعل عامله ورد الوداني هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولك أبصرت
الهلال بين السحاب على ان بين طرف لا بصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق ان نبذ بمعنى
طرح ووراء طرف له لا بمعنى صير وما ضرب فاختر في التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلاً مفعول له
والمنصوب الثاني بدل أو بيان (قوله وخص) اماما مض مجهول ويرجحه آخر البيت أو أمر ويؤيده
قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما أى ما ذكر من قبله (قوله
والامر) مبتدأ ووهب مبتدأ ثان خبره ألزما والجملة خبر الامر رابطها محذوف أى الزمه أو ان

ورد وجوههن البيض سودا

(ص) وخص بالتعليق والالغاء

من قبل هب والامر هب قد الزما

كذا تعلم وغير الماضي من
سواهما الجعل كل ماله زكن
(ش) تقدم ان هذه الافعال قسمان
أحدهما أفعال القلوب والثاني
أفعال التحويل فاما أفعال القلوب
فتنقسم الى متصرفة وغير متصرفة
فالمتصرفة ما عدا هب وتعلم
فيستعمل منها الماضي نحو ظننت
زيدا قائما وغير الماضي وهو
المضارع نحو وأظن زيدا قائما
والأمر نحو وظن زيدا قائما واسم
الفاعل نحو وأنا ظان زيدا قائما
واسم المفعول نحو زيدا مظهره
قائما فأبوه هو المفعول الأول
وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما
المفعول الثاني والمصدر نحو عجت
من ظنك زيدا قائما ويثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي
وغير المتصرفي اثنان وهما هب
وتعلم بمعنى أعلم فلا تستعمل منها
الاصيغة الأمر كقوله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها
قبائح بلطف في التحيل والمكر
وقوله
فقلت أبحرني أيا مالك
والأفهمني امرأها الكا
واختصت القلبية المتصرفة
بالتعليق والالغاء فالتعليق هو ترك
العمل لفظا دون معنى لما منع نحو
ظننت لزيد قائم فقولك لزيد قائم لم
تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع
لها من ذلك وهو الالزام لكنه في
موضع نصب بدليل أنك لو عطف
عليه لنصبته نحو ظننت لزيد قائم
وعمره منطلقا فهي عاملة في لزيد
قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظا ومعنى

ولقد أراي للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمال

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقوله دون باقي الافعال فلا يقال ضربتني اتقا فالتا لا يكون الفاعل
مفعولا بل ضربت نفسي وظلمت نفسي ليتغير اللفظان فان ورد ما يؤهله قدر فيه النفس نحو
وهزى اليك واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف
أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادها مع
الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان
كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الاياي (قوله بالتعليق والالغاء) أي
بمجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافي انه يشاركهن في الالغاء كان
كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى أنها فيه ملغاة لازادة وفي شرح الكافية ما يساعدك كذا في
النكت ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليتنظرا أيها اركي طعاما فستبصر
ويصرون بآيكم المفتون يستلون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو عرفت من أنت ونسيت
أيهم زيدوا علم ان الجملة مع المعلق سادة مفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني
كعلمت زيدا أبومن هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في
محلها النصب على انها مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة في مثل هذا أن تكون
في محل نصب ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول
ما سأتى في الشرح عند تشابهها ان لبثتم فان كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة في
محل نصب باسقاطه فكفرت أهذا صحيح أي في ذلك أو بنفسه فالجملة سادة مسددة ان لم يذكر
كعرفت أيهم زيدوا الا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبومن هو لا حال لانها انشائية فقيل بدل
كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان الخلاف المتقدم في التعليق
وعدمه هنا أيضا (قوله بالتعليق ترك العمل) سمي بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكأنه
لم يعمل كالرأفة المعلقة لأمر وجه ولا مطلقة لاساءة الزوج عشرتها (قوله المانع) هو اعتراض ماله

للمانع يجوز يظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لافي المعنى ولا في اللفظ ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت
للماضى نحو أظن لزيد قائم ويزيد أظن قائم وأخواتها وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق (١٥٣) ولا الغاء وكذلك أفعال التحويل نحو

صير وأخواتها

(ص) وجوز الالغاء لافي الابتدا

وانوضمير الشأن أو لام ابتدا

في موههم الغاء ما تقدم بما

والترزم التعليق قبل انفي ما

وان ولا لام ابتداء أو قسم

كذا والاستفهام ذاله انتم

(ش) يجوز الغاء هذه الافعال

المتصرفة اذا وقعت في غير الابتداء

كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت

قائم أو آخر نحو زيد قائم ظننت

واذا توسطت فقبل الاعمال

والالغاء سيان وقيل الاعمال

أحسن من الالغاء وان تأخرت

فالالغاء أحسن وان تقدمت استنع

الالغاء عند البصريين فلا تقول

ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء

من لسان العرب ما يوههم الغاءها

متقدمة أول على ضمير ضمير

الشان كقوله

ارجو وآمل ان تدنو مودتها

وما اخل لدينامك تنويل

فالتقدير ما اخله لدينامك تنويل

فالهاء ضمير الشأن وهي المنعول

الاول ولدينامك تنويل جملة

في موضع المنعول الثاني وحينئذ

فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء

كقوله

كذلك أدبت حتى صار من خلق

أني وجدت ملاك الشمة الادب

والتقدير اني وجدت ملاك

الشمة الادب فهو من باب التعليق

وليس من باب الالغاء في شيء وذهب

صدر الكلام وهو جميع العلاقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لالتزول صدرته بسبب
عمل فيها أو فيما بعدها فتكون حشا وهو باطل (قوله للمانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف
العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لانها تؤثر في الذات بقلبها
وتحويلها والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من مفاعيلها
الثانية فعلمت وألغيت ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما
كذلك وهل المراد بدم الغاء ما ذكرناه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمنع تأخره أصلا
وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو انه يدخل ويأخى والظاهر فيهما الاول فليحذر
(قوله لافي الابتدا) عطف على محذوف أي في حال توسط العامل أو تأخره لافي حال الابتداء به
أي جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه الجنس التام لاختلاف
معناها ما مع اتفاق لفظهما ولا تضرر في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكر علماء البديع
(قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم استفاء الفعل والاتعين الاعمال كزيد قائم المأخوذة لظن
الغاء حينئذ يوههم ان ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين وأما
قوله وما اخل لدينامك تنويل فالحق قول بما سياتى لا ملغى ولو سلم فلا تناقض فيه لا يتناهى على النفي من أوله
فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والاوجب الالغاء كزيد
قائم ظنى غالب لامتناع عمل المصدر مؤخر او نحو زيد قائم ظننت لانع اللام من العمل فيما بعدها
وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومثلها باقى العلاقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله
سيان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل
الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوي
(قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب كزيد قائم ظننت ظنا والاقبح
الالغاء اذا التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فبينهم ما شبهه التنافي فان كد
بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء مبالا لعدم صراحتها في المصدرية وكذا يقال في المتوسط
(قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليهما شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى
ظننت زيدا قائما فقبل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الاتيين
لتقدم وما في الاول وانى في الثانى الالعمل على الارجح (قوله وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون
الابالوا وتدنو منصوب تقدير الضرورة على حد أبى الله أن اسمو بأم ولا أب واخل بكسر
الهمزة أفصح من فتحها والتسويل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

أكنيه حين أناديه لآكرمه * ولا ألقبه بالسوأة اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله
والتقدير اني وجدت الخ) قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد
كالاشعوني خ لا فالما يوههم صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها التأكيد
الاثبات فتنافي النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه
لازم) أي الا اذا كان المعلق في المفعول الثانى كعلت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير

(٢٠ - خضرى ل)

الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون

الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبىه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز في حيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم

وهذا بخلاف التعليق فانه لازم

ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم وان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثاله
بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسقط العامل
على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلوحذفت ما قللت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذفت
المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على (١٥٤) لبثتم اذا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من

انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتتميل نحو بين التعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يلقى الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو اولام الابتداء نحو ظننت لا زيد قائم اولام القسم نحو علمت لا يقوم من زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلمات والاستثناء وله صورتان الاولى ان يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية ان يكون مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستثناء نحو علمت لا زيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص) اعلم عرفان وظن تهمه

تعدية لواحد متزمه (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفت منه ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بمتهم (ص) ولرأي الرؤيا انما مالها طالب مفعولين من قبل انتهى

مستفهم عنه في مفعول أول والجاء في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان أحدا لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في قول شيئا واحدا في المعنى (قوله ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانهم لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقله في المعنى عن سيديويه في لا وان مثلها قال في التوضيح والقسم اما المقنوط كعلمت والله ان زيد قائم ولا زيد قائم ولا عمرو ومقدر كشالي الشرح اذا قدر فيه ما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النكت ان التقيد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لا لغاها لعمها لكن لافرق هنا بين اللغات والعامة كليس أو ان (قوله اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعن تسأل (قوله لعلم عرفان الخ) انما شبه على هذين دون باقي الافعال مما امر انتبيه عليه لانهم ما أصل افعال اليقين والظن ولم يخرج جاحيئذ عن كونها ما قبلين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فعني علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفت زيدا عرفت ذاته وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم انظري (قوله ولرأي) متعلق بانتم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤيا انظروا وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأي اليها لامية لتسبب اليها باشته تاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الحلم فن إضافة الدال للمدلول وما منع مفعول انتم وانتم أي انتسب صلتها ولعلم متعلق به وطالب حال من علم احتراز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانتم لمجرد الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المنعولين وهو أولى لينص على ان الحلية لا تلغى كما افهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذا المتبادر منه المفعول العصر يح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبي (قوله حلية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كتنفل وعنف مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا رأى في منامه شيئا (قوله بما ذكر) أي برأي الرؤيا وقوله لان الرؤيا الخ جواب عما يقال ليس في كلامه نص على المراد اذا الرؤيا تستعمل مصدر الرأي مطلقا حلية وغيرها فأجاب بما ذكره ومذهب الحريري والمصنف انها لا تأتي غير هافلا اشكال عليه وأما الرؤيا بالتاء فالغالب كونها البصرية والعلمية (قوله أبو حنث) اسم شخص وكذا طلق وعمار واثالا امر خيم ائالة في غير الابداء للضرورة ويورقني

(ش) اذا كانت رأي حلية أي للرؤيا في المنام تعدت الى المنعولين كما تعدى اليهما علم المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله أي ولرأي الرؤيا انتم أي انسب لرأي التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية الى اثنين فعبير عن الحلية بما ذكر لان الرؤيا وان كانت تقع مصدرا لغير رأي الحلية فالمشهور كونها مصدرا لها ومثال استعمال رأي الحلية متعدية الى اثنين قوله تعالى اني أراني أعصر خرافا ليا مفعول أول وأعصر خرافا جملة في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله أبو حنث يورقني وطلق * وعمار وآونة اثالا أراهم رفقتي حتى اذا ما * مجافى الليل وانخزل الخيزالا اذا أنا كالذي يجري لورد * الى آل فلم يدرك بلالا فالها والميم في أراهم المفعول الاول

ورفتى هو المفعول الثانى (ص)

ولا تجزها بلا دليل

سقوط مفعولين أو مفعول

(ش) لا يجوز فى هذا الباب سقوط

المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا

إذا دل دليل على ذلك فنال حذف

المفعولين للدلالة أن يقال هل

ظننت زيدا قائما فتقول ظننت

التقدير ظننت زيدا قائما فحذفت

المفعولين للدلالة ما قبلهما عليه

ومنه قوله

بأى كتاب أم بأية سنة

ترى حيزهم عاراعلى وتحسب

أى وتحسب حيزهم عاراعلى فحذف

المفعولين وهما حيزهم وعاراعلى

لدلالة ما قبلهما عليه وما ومثال

حذف أحدهما للدلالة أن يقال

هل ظننت أحدا قائما فتقول

ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما

فحذف الثانى للدلالة عليه ومنه

قوله

واقدرت فلا تظنى غيره

مضى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غيره واقعا فغيره هو

المفعول الاول وواقعا هو المفعول

الثانى وهذا الذى ذكره المصنف

هو الصحيح من مذاهب النحويين

فان لم يدل دليل على الحذف لم يجز

لأيه ما ولا فى أحدهما فلا تقول

ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت

قائما تريد ظننت زيدا قائما (ص)

وكتظن اجعل تقول ان ولى

مستفهما به ولم يتفصل

بغير ظرف أو ظرف أو عمل

وان ببعض ذى فصلا يحتمل

(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده

جملة ان تحكى نحو قال زيد عمرو

منطلقا وتقول زيد منطلقا لكن

الجملة بعده فى موضع نصب

أى يسهرنى خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه وآونة جمع أو أن ظرف للغير المحذوف أى
يؤرقونى آونة حتى ابتدائية وإذا الاولى شرطية وتجا فى الليل وانخزل بعنى ذهب وإذا الثانية
فجائية دخلت فى جواب الاولى والورد المنهل أى الماء العذب والآل بالمد السراب الذى يرى وسط
النهار كأنه ماء وبلا لا بكسر الموحدة ما ييل به الخلق من ماء وغيره والمراد غنا الماء كذا الشاعر رفقة
له فارقوه وخقوا بالشام فصارى را هم مناسما (قوله ورقتى هو المفعول الثانى) بحث فيه الدمامى
بأن القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لانه محقق قبل ذلك قال فرقتى حال لانه رأى مرافق
اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقة يقطه لاسما كما هو فرض كلام
الشاعر على ان المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحقة كما يعطيه النظر السديد
أى أراهم محبة معين بى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف
حينئذ يسمى اقتصارا والذى له دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فاتفق
لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء
الكلمة وهو ممنوع بخلاف حذفهما معا فختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ
وجوزه الاكثر من مطلقا والاعلم فى افعال الظن دون العلم ومنعه سبويه والاختش مطلقا كما
هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتقده حقا وظننت ظن السوء
أى ظننت انقلاب الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالحذف
فى كماله دليل لان أعنده علم الغيب يشعر بما فى الاول وبل ظننت أن لن ينقلب الرسول الخ
أوضح دليل عليه ما فى الثانى ويسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثانى (قوله فى هذا
الباب) أى لانعدام الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم
اذ لا يخلو أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الافعال كما طيت وكسوت وضربت فالأخبار بمجرد
الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجديد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا
أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجيبا أو أريد تجديد الظن مشلا وأبهم المظنون لنكتة
فينبغى الجواز كما فى الوردانى وكذا اذا قصد بظرف كظننت فى الدار أو عندك لحصول الفائدة
حينئذ كما فى التمهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو وأبلغ فى المعنى كما فى الوردانى والضمير
فى حيزهم لآل البيت وهو للكميت (قوله واقدرت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله
لقدرت وقوله فلا تظنى غيره مفرع على ذلك القسم وهما غيره للتزول المفهوم من نزلت ومنى متعلق
بنزلت وكذا بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثانى المحذوف ويحتمل انه منى
أى فلا تظنى غيره كأنما منى ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان
لاجعل والاول تقول (قوله وعمل) أى معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال
سم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم ترد على
ما قبلها وقال سيبويه الظاهر انها احتراز عن الفصل بالكل ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى
الشريعات اه وقد يفرق بأن النهى انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا فى مذهب
واحد كما هنا وهو محتمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل (قوله ان تحكى) أى بلفظها
الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق به اقبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع كقول زيد عمرو ومنطلق أم لا
كقول او قل عمرو ومنطلق وتجاوز حكاية معناها اجماعا فلك أن تقول قال زيد انطلق عمرو
ولو حكيت قول زيد أنا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو بخيل
كما فى الرضى واما الجملة المحوكة كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع

على المفعولية ويجوز اجراؤه مجرى الظن فنصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصب ما ظن والمشتور ان العرب في ذلك مذهبين أحدهما وهو مذهب عامة العرب انه لا يجرى القول مجرى الظن الا بشرط ذكر المصنف منها أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين الاول ان يكون الفعل مضارعا الثاني ان يكون للمخاطب واليه ما أشار بقوله اجعل تقول فان تقول مضارع وهو للمخاطب الشرط الثالث ان يكون مسبوقا باستفهام واليه ما أشار بقوله ان ولي (١٥٦) مستفهام به الشرط الرابع ان لا يفصل بينهما أي بين الاستفهام

والفعل على غير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل على فان فصل بأحد هاهنا يضر وهذا هو المراد بقوله ولم يفصل بغير ظرف الى آخره مثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أنت تقول عمرا منطلقا فاعمرا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله

متى تقول القاص الرواسي

يحملان أم قاسم وقاسما فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمرو ومنطلق لم ينصب القول مفعولين عندهؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو منطلق لم ينصب أول لم يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هاهنا يضر نحو أنت تقول زيدا منطلقا وأنى الدار تقول زيدا منطلقا وعمرا تقول منطلقا ومنه قوله

اجها لا تقول بنى لوى

لعمراً بك أم متجاهلينا فبنى مفعول أول وجهه لا مفعول ثان واذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول نحو أنت تقول زيدا منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو تقول زيد منطلق (ع)

اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والافلايح أحدنا منعه (قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور ولا المطلق وكالجملة مفرد في معناها كقالت شعراً وقصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقالت كلمة أي لفظ زيد مثلاً فكل ذلك مفعول به لا قول الا ان هذه الثلاثة تنصب لفظاً لا تحكى خلافاً لمنع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله مجرى الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية اما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجاءاً وهل المراد مجرأه في العمل فقط مع بقاءه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ أو في العمل والمعنى معاً فيجب كونه بمعنى انظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سليم وعليه فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين اسمي واحد كالظن الذي هو معناه كما بحثه المصريح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يعمد بلام الجر والواجب الرفع على الحكاية نحو أنت تقول لزيد عمرو ومنطلق لانها تبعده من الظن لكونه التبليغ وقوا عدهم تشديداً وان لم يذكره وزاد في التسهيل كون القول حالياً ورده الاكثر بقوله

اما الرحيل فدون بعد غد * فنى تقول الدار تجتمعنا

نصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعب له مستقبل وأجاب الموضح والداميني بانها ظرف لتجمعنا فال مستقبل هو الجمع والقول حالي ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولوعن غيره كما في الدمايني خلافاً للمصريح كقوله

علام تقول الرحيل ينقل عاتق * اذا تألم أطمعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال اما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله القاص) بضمة مخفف اللام جمع قاص وهو الناقصة الشابة مفعول أول والرواسي صفته جمع راسية من الرسم وهو التأثير في الارض لشدة الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحملان مفعوله الثاني ويروي يدين بدله ومتى ظرف له أي اتظن النياق يدينه ما في أي وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان مثله معمول المعمول فيجوز ان هذا تقول زيد اضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والاختش (قوله نحو أنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلا بتقول محذوفاً ناصباً للمفعولين والاجاز اتفاقاً لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي الالقيسة من ان المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هي للمذكور المقصود من الاستفهام ويجاب بان غير متفق عليه فقد مرح بعضهم بان الحكم للمضمر مطلقاً والمذكور مجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر واما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا العمر الله) الاشارة الى ضرب صاده

وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم نحو قل دامت شققا (ش) اشار الى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب الشاعر سليم فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل دامت شققا فذا مفعول أول ومشتقاً فمفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنتم رجلاً فطينا * هذا العمر الله اسرائينا فهذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثان

(ص) * (أعلم وأرى) * الى ثلاثة رأى وعلم * عدوا اذا صار رأى وأعلم (ش) أشار به هذا الفصل الى ما يتعدى من الافعال الى ثلاثة متاعيل فذكر سبعة افعال منها علم ورأى فذكر ان أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة تعديان الى ثلاثة متاعيل لانهم ما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان الى مفعولين نحو علم زيد وعلم فلان فدخلت عليهما همزة النقل زادتهم مفعولا ثالثا وهو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا وعلم فلان فدخلت عليهما همزة النقل زادتهم مفعولا ثالثا وهو الذي كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأى خالد وهما هاهنا شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا فان كان الفعل قبل دخولها لازم صار بعد دخولها متعديا الى واحد نحو خرج زيد وأخرجت زيدا وان كان متعديا الى واحد صار بعد دخولها متعديا الى اثنين نحو ابس زيد جبسة فتقول ألبست زيدا جبسة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى ثلاثة كما تقدم في اعلم وأرى (ص) وما لمفعول على علم مطلقا * للثان والثالث أيضا حقا (ش) أي ثبت للمفعول الثاني (١٥٧) والثالث من مفاعيل اعلم وأرى

ما ثبت للمفعول على علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمرو قائم ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائما ومنه قولهم بركة اعلمنا الله مع الاكابر فنامفعول أول والبركة مبتدأ ومع الاكابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل اعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا لعمرو قائما ومثال حذفهما للدلالة ان يقال هل أعلمت زيدا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال حذف أحدهما للدلالة ان تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما أو أعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص) وان تعديا لواحد بلا

الشاعر لاعتقاد العرب ان الضباب من مسخ بنى اسراييل فقيه حذف مضافين أي هذا محسوخ بنى اسراييل بالنون بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على انه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لان قصده الشاعر حكاية لفظ المرأة لانها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان اسراييل باق على جرحه بالفحشة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا المفعول القول بعيد فلا يصلح رد الاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم

* (أعلم وأرى) *

في نسخ أرى وأعلم واكمل وجهه موافقة هذه ما بعد الترجمة ترتيبا والاولى تعادل في اللفظان بتقديم كل في محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله الى ثلاثة) متعلق بعدد وافتح الدال مشددة ورأى وعلم مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلية نحو اذيريكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنهما لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا لالاخفش في ادخالها على الجميع قياسا عليهما والخبر وجههما عن القياس اذ ليس في الافعال ما يتعدى الى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها في ذلك التضعيف ويقابلهما البناء للمفعول والمطاوعة قائما مما يجعلان المتعدي لواحد لازما والمتعدي لاكثر ينقص واحدا (قوله وسيأتي الخ) أي في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حقا الواقع خبرا عن ما أي والذي ثبت للمفعول علمت بحق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقيد بحكم أو حال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق والالغاء ههنا بناء على ما للمفعول اما للمفعول الاول فليس له شيء من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فالله للثنية عائدة على علم ورأى في البيت الاول كالف تعديا وأمر فالله بدل من النون الخفيفة ويؤيدها وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج الى تقدير قد لا ماض مجهول لانه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازي يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفعول من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أي بذلك يدفع توهم ان التشبيه في بعض الاحكام لكنه

والثان منهما كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا (ش) تقدم ان رأى وعلم اذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا الى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين الى انه انما ثبت لهما هذا الحكم اذا كانا قبل الهمزة تعديان الى مفعولين واما اذا كانا قبل الهمزة تعديان الى واحد كما اذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيد وعلم بمعنى عرف نحو علم زيد الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة الى مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا أعطيت زيدا درهما في كونه لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيد الحق كما لا تقول زيد درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الاول وحذف الثاني وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثاني وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى ومثال حذف الثاني وابقاء الاول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثان منهما الى آخر البيت

(ص) وكأرى السابق نبا أخيرا *
مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعلم وأرى
وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية
وهي نبا كقوله نبأت زيدا عمرا قائما
ومنه قوله

نبئت زرعاً والسفاهة كاسمها

يهدى الى غرائب الاشعار

واخبر كقولك أخبرت زيدا أهلك
منطلقاً ومنه قوله

وما عليك اذا أخبرني دنفا

وغاب بعلمك يوماً أن تعوديني

وحدث كقولك حدثت زيدا ابكراً
مقيماً ومنه قوله

أومنعتم ما تنسئون فن

حدثت قوله علينا الولاء

وأنبأ كقولك أنبأت عبد الله زيدا
مسافراً ومنه قوله

وأنبئت قيساً ولم أبله

كأزعموا خيراً أهل اليمن

وخبر كقولك خبرت زيدا عمراً غائباً
ومنه قوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة

فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

وانما قال المصنف وكأرى السابق
لانه تقدم في هذا الباب ان أرى

تارة تتعدى الى ثلاثة مفاعيل
وتارة تتعدى الى اثنين وكان قد

ذكر أولاً وأرى المتعدية الى ثلاثة
فنبه على ان هذه الافعال الخمسة

مثل أرى السابقة وهي المتعدية
الى ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهي المتعدية الى اثنين (ص)

* (الفاعل) *

الفاعل الذي كرفوعى أنى

زيد منير أوجهه نعم الفقى

(ش) لما فرغ من الكلام على

نواحي الابتداء شرع في ذكر

ما يطلبه الفعل التام من المرفوع

وهو الفاعل أو نائبه وسبق في الكلام على

يقتضى منع التعليق هنا بكاب كسا وليس كذلك فلوقال بده * ومن يعلق ههنا فأسا * لوفى
بالمراد وانما جاز التعليق هنا لان أعلم العرفانية قابلية وأرى البصرية ملحقة بهما ومن تعليقه بقوله
تعالى رب أرنى كيف تحي الموتى فجعله كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها رى وقديتال
يصح كون كيف اسما عربياً مجرداً عن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة الى
الفعل بعدها على حد يوم ينفع أى أرنى كيفية احيائك كما قيل به في ألم تركيف فعل ربك (قوله نبا)
هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كارى والسابق بالجر صـ منه أى السابق قيل قوله
وان تعدى الواحد قول الدماميني وتعدية هذه الافعال الى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالجملة
والضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعديهما الى ثلاثة صريحة الا وهي
مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى يذبكم اذا ضرقتكم كل غمركم انكم انى خلق
جدي لان جملة انكم سدت مسد الثاني والثالث التعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة
(قوله نبئت زرعاً الخ) التاء مفعول اول نابت عن الفاعل وزرعاً ثان وجملة يهدى ثالث وقوله
والسفاهة كاسمها أى فى القبح جملة معترضة قصد بها التعريض بدم زرعاً لسفاهه عليه فى أشعاره
(قوله وما عليك الخ) استفهام انكارى أى أى شئ ثبت عليك فى عيادتى اذا أخبرتنى بكسر التاء
خطاباً لانتى وهي المفعول الاول نابت عن الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وان تعوديني على
حذف فى متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله أومنعتم الخ) عطف على آيات قبله ومنعتم ماض
معلوم وتستلون مجهول ومن استفهام انكارى والشاهد فى حدثت قوله فالتاء مفعول اول والهاء
ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلامة بالعين كما فى نسخ (قوله ولم أبله) من بلاء
يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كأزعموا أى لم أجرب به تجربة
موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثانى والثالث والتاء هي الاول (قوله سوداء الغميم)
لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها
ليسلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (الفاعل) *

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما فى الشرح (قوله التام) أى ولولنا سحنا كظننت نخرج
الناقص ككان وكاد (قوله المسند اليه) أى المرتبطة والمنسوب اليه فعل على جهة الاثبات
أو النفي أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب وان ضرب وهـ ل ضرب زيد وخرجت
المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحاً مسند اليها ولا منسوبة اليها بل متعلقاتها والمتبادر الاسناد
بالاصالة نخرج البـ دل والنسق فان الاسناد فيه ما تبعى واماباقى التوابع فلا اسناد فيها أصلاً
والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذى هو الحدث لئلا يتكرر قوله أو شبهه ولا حاجة لتقييد
الفعل بالتام لخروج اسم كان بهيذا الاسناد اذ لم تسند اليه أصلاً أما على انه الحدث له ابل هي
روابط وقيد للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على ان لها حدثاً مطلقاً هو الحصول والثبوت فلانه
لم يسند للام بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافاً لاسمها فعنى كان زيد قائماً حصل قيام
زيد وكذا يقال فى افعال المتأخرة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم اصالة لاجل المبتدأ فى زيد
قام وزيد قائم وقائم زيد قائم اسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لنظام فى الاولين ورتبة فى الاخير لان
هذا حكم من احكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد فى تعريفه واستغنى فى اخراج ذلك

المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كما سيبيته (قوله على طريقة فعل) أي بفتحين وطريقته هي كونه
مبنيًا للذاعل ثلاثيًا كان أو غيره مفتوح العين أو غير ذلك يقال في قوله الآتي على طريقة فعل
أي بضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلي الصيغة لأنه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون
تحقيقًا وإن أجيب عنه بأن المراد بإصالتها عدم بنائها للمجهول لعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه)
بالرفع عطفًا على قول (قوله وحكمه الرفع) أي لأنه عمدة الرفع أعراب العمدة وأشار بذلك إلى أن
الرفع المأخوذ من قوله كرفوع أي ليس من تنمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة
المذكورة في المتن ورافعه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذًا
عند أمن اللبس كما قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلبس * مع نصب فاعل رعوًا فلا تنس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافة هذه أجون قد بلغت * نجران أو بلغت سواتهم هجر

على طريقة فعل أو شبهه وحكمه
الرفع والمراد بالاسم ما يشمل

برفع نجران وهجر ونصب سوات وقاسه ابن الطراوة علا بقراءة فتاقي آدم من ربه كلمات بنصب
آدم وورفع كلمات ورد بها كان جعله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقي نسبة من
الجانبيين وقد يجزئ نظمه بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته
الوضوء أو بمن والباء الزائدتين نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيدًا أي ما جاءنا بشير
وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديرًا وقبل محلا ويجوز في تأنيده الجر على اللفظ والرفع على المحل
سواء جر بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل جر معناه المسقط وهو الحدث فيكون
اسمًا بالابتداء ويل مصدر فيصح أن يسند إليه كتسميع بالمعبدى خير ويضاف إليه كيوم يقع ويجزئ
فاعلًا بإضافته إليه حتى الغزفيه الدماميني بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فسوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلًا بالنعل أعرب لنظمه * بجر ولا حرف يكون به الجسر

وليس بمحكي ولا بمجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر

فهل من جواب عندكم استفيده * فن بحر كم لازال يستخرج الدر

قال الشمني على المغنى وسبقه إلى الانغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي
الاندلسي فقال في منظومته النونية في الانغاز النونية

مافاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

وجوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بجفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف إلى فاعله
خفضه ولكون الروي في البيوت قبله ساكنًا نقل كسر الراء إلى الباء التي أصلها السكون والجفان
جمع جفنة وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج
في محل جر بإضافة حين إليه كما قيل في يوم يقع فيقال في الانغاز أي فعل في محل جر بإضافة
وفاء له مجرور ساكن مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا وهذا
وفي الصحاح مانصه وصنابر الشتاء شدة برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعتري مجلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة

اه وعلى هذا فالغزمن أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة
 للتخلص من سكوتهم مع الروى على أصل التخاص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد
 لانه منقول عن الراء بل هي مرفوعة تقديرا ولولا الروى للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا
 اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب عن الشنوائى رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف
 بالقاء هو السنام ويايم العجوز عند العرب خمسة أو سبعة وصوفة بشدة البرد (قوله الصريح)
 يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقربة المقابلة (قوله والمؤول) أى لوجود سابل ولوة قديرا والسابل
 هنا أن وان وما دون كي ولو نحو ولم يكفهم نانا نزلنا ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى ألم يحزن
 خشوعها يسر المرء ما ذهب اليه أى ذهابه ولا يقدرون الا ان المصدرية خاصة لعدم
 ثبوت تقدير غيرهما نحو وما راعنى الا يسير الخ أى الا ان يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل
 مؤول بلا سابل من الثلاثة قال الدمامينى الا فى باب التسوية كسواء عليهم أن نذرتهم بناء على ان
 سواء بمعنى مستو وخبر ان وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بلا تأويل أصل فلا يقال يعجبني
 يقوم زيد وظهري أقام زيد خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في ثبوت الهم من بعد ما رأوا الآيات
 ليس جنة وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليس جنة ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو
 ضمير المصدر المفهوم من الفعل أى ثم بد الهم بداء كما صرح به في قوله * بدالى من تلك القلوص بداء *
 واما كيف فسبأنى انما يعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فاعل قلبي بأى معلق وقال
 الدمامينى تبعا للمعنى بخصوص الاستفهام كآية لان الفاعل فى الحقيقة مضاف محذوف
 لانفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالاقوال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ)
 الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان مقردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو ان قوله
 غيره صفة لمحذوف أى مقرد غيره ويعلم من كلام الشرح ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد
 تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء الدنانير زيدو أمثلة المبالغة نحو أضرأب
 زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتووين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح
 اضافته اليه لان الكلام فى الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل لكاتبته بالالف على
 ان اضافة المصدر لفعله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله
 * قرع القوارير أفواها الاباريق * برفع أفوا (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك
 الى دفع ما ورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط وحاصل الجواب ان المراد
 مرفوعى الفعل وشبهه الكائنين فى قولك أتى الخ ثم عمم فى الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله
 وبعد فعل الخ) اشارة لثانى أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ أو مفعول تقديم خبره
 وهو الطرف المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به
 العموم كما فى علمت نفس أى وبعد كل فعل فاعل فيفيد انه لا بد لكل فعل من فاعل وانه لا يكون
 الا بعده وهذه هي المقصودة هنا اما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد
 على عمومها ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد فى نحو أتكأ تلك
 اللاحقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كتمها وطما وكثما
 وقيل ما فى ذلك مصدرية هي وما بعده فاعل وقال الشاطبي ان قلما ترد لاثبات الشئ القليل
 وقد ترد للنفي المحض فيمكن ان تكون حرف نفي كما لافعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعده هذه الالفاظ
 الاجملة فعلية فعلها مذكور واما قوله

صدت قاطول الصدود قلما * وصال على طول الصدود يدوم

الصريح نحو قام زيد والمؤول به
 نحو يعجبني ان تقوم أى قيامك
 تخرج بالمسند اليه فعل ما أسند
 اليه غيره نحو زيد أخوك أو جملة
 نحو زيد قام أبوه أو زيد قام أوما هو
 فى قوة الجملة نحو زيد قائم غلامه
 أو زيد قائم أى هو وخرج بقولنا على
 طريقة فعل ما أسند اليه فعل على
 طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل
 نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل
 المذكر كور اسم الفاعل نحو قائم
 الزيدان والصفة المشبهة بحوزيد
 حسن وجهه والمصدر نحو عجب من
 ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو
 هيات العقيق والطرف والجار
 والمجرور نحو زيد عندك غلامه أو فى
 الدار غلامه وأفعل التفضيل نحو
 مررت بالفضل أبوه فأبوه مرفوع
 بالافضل والى ما ذكر أشار المصنف
 بقوله كرفوعى أى الى آخره والمراد
 بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل
 أو بشبهه الفعل كما تقدم ذكره ومثل
 للمرفوع بالفعل بمثابة أحد هما
 ما رفع بفعل متصرف نحو أتى زيد
 والثانى ما رفع بفعل غير متصرف
 نحو نعم الفتى ومثل للمرفوع بشبه
 الفعل بقوله منير أوجهه (ص)
 وبعد فعل فاعل فان ظهر

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة
 كذا في المغني (قوله فان ظهر) أي الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم
 المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لأنه لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل
 إلا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المنهوم من ظهر
 وخبره محذوف أي فالظاهر المطلوب أو فهو أي الحكم واضح والافصحكم باستتاره وبهذا التقرير
 ينفي اتحاد الشرط والجزاء بلا تكافؤ وهذا إشارة إلى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظاً أو تقديرًا
 ولا يجوز حذفه لأنه عمدة (قوله والاضمير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز
 كونه محذوفاً ويجب أن حذفه مخصوص بموضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم
 وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكذب بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدنك لا تضربن بكسر
 الباء والاستثناء المقرغ نحو ما قام الأزيد أي ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده
 كضرب زيد أو إطعام في يوم والتعجب كما سمع بهم وأبصر أي بهم حذف فاعل الثاني لدلالة الأول
 عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما
 التفصيل المحو فتلحقها رجل رجل فان أصله فتلقها الناس رجالاً أي متناوئين كما في ادخلوا
 الأول فالأول أي مرتين حذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لا تعدد
 إلا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما يقبله المجموع
 من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يتنع في حواض وزاد يس
 واحد أو هو ما قام وقعد الأزيد لأنه من الحذف لا التنازع لأن الأضمار في أحدهما يفسد المعنى
 لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمن في أحدهما مع
 الاتيان بالأخرى فلا يرد ما قاله وقد ينزع في الباقي بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف
 والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفاً أو ما المصدر فصيح السيوطي
 تحمله للضمير لتأوله بالمشقة فضرر يا معني اضرب واطعام معني ان يطعم ففاعل مستتر لا محذوف
 واما في الاستثناء المقرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعد الاوكون الأصل ما قام أحد منطور فيه للمعنى
 ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره
 فهو كالنائب وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل
 فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي
 حذفه مطلقاً تمسكاً بجديث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو
 مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم إذا كان غدا فأتني وردبان الذاعل في كلها مستتر
 لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعلومة
 من السياق والتراقي أعالي الصدر وفي الأخير ضمير يعود للمادات عليه الحال المشاهدة أي إذا
 كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فأتني (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الإتيان للضرورة كما
 نص عليه الأعلام وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل يتمنع مطلقاً لأن الفعل وفاعله كجزئي
 كلمة فلا يقدم على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً
 والمقدم اماماً مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله
 فأجازوا التقديم) أي تمسكاً بقول الزباني بفتح الزاي وشده الموحدة

مالجمال مشياً أو تدياً * أجنده لا يحملن أم حديدا * أم الرجال جثما فعودا

برفع مشياً أو ليس مبتدأ لعدم خبره لنصب ويسد على الحال فتعين كونه فاعلاً لو تدياً مقدماً

فهو والاضمير استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه
 وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان
 وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا
 يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول
 الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم
 ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلاً
 مقبلاً على أن يكون مبتدأ
 والفعل بعده رافع لضمير مستتر
 التقدير زيد قام هو وهذا مذهب
 البصريين وأما الكوفيون
 فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر
 قاعدة الخلاف في غير الصورة
 الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو
 زيد قام فتقول على مذهب
 الكوفيين الزيدان قام والزيدون
 قام وعلى مذهب البصريين يجب
 أن تقول الزيدان قاما والزيدون
 قاموا فتأني بأنف وواو في الفعل
 ويكونان هما الفاعلين وهذا معني
 قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله
 فان ظهرا إلى آخره إلى أن الفعل
 وشبهه لا بد له من مرفوع فان ظهر
 فلا ضمير نحو قام زيد وان لم يظهر
 فهو مضمير نحو زيد قام أي هو

(ص) وجرد الفعل اذا ما أسند * لاشين أو جمع كفا الشهدا * وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب انه اذا أسند الفعل الى ظاهر منثنى أو مجموع وجب تجريد من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله اذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على ان يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسم في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجه آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف (١٦٢) والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصغار

في شرح الكتاب ان الفعل اذا أسند الى ظاهر منثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروف تادل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حروف تادل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقاءت ومن ذلك قوله

يولي قتال المارقين بنفسه

وقد أسلمه مبعود وجيم

وقوله

يلوموني في اشتراء التخييل

أهلي فكلهمو يعذل

وقوله

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرضني بالحدود والنواضر

فبعود وجيم مرفوعان بقوله أسلمه

والالف في أسلمه حرف يدل على

كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي

عليه وهو يفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التثنية وهي التاني وهو عند البصريين ضرورة كما مر في قوله وقلمواصل الخ ومن ينعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا والسد الحال مسدده أي يظهر ويبدأ أو غير ذلك ويروي مشيه بالانصب على المصدر أي تمشي مشيه أو بالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الأصل أو أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التثنية للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تغني عن العلامة (قوله يولي قتال الخ) الضمير لصعب بن الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمه أي خذله وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبي والحليم القريب والصاديق (قوله يلوموني) قياسه يلومني ويعذل بالضم من باب نصر كما في المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز جعل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء والابدال لان أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كالتأنيث لئلا يكون الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أ كلوني البراغيث) حقه على الاقصح أ كلني أو أ كلني بالتاء وعلى هذه اللغة أ كلني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما أتى بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مر دود بانه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفه الملائكة السابقة والواو ضمير يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائدة على ملائكة المحذوفة كاصها لكن قال سم يبعد كون الراوي يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بل دليل فيعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل محذوفا * كمثل زيد في جواب من وفي

لسم

مرفوع بقوله يلوموني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل

على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يوثق في الفعل المسند الى الظاهر

بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بان ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل

هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذي بعده فاما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون ببلغة أ كلوني البراغيث

وعبر عنها المصنف في كتبه ببلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أ كلوني وملائكة فاعل يتعاقبون

هكذا زعم المصنف (ص) ويرفع الفاعل فعل أضمر * كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذا دل دليل على الفعل جاز

محذوفا وبقاء فاعله كما اذا قيل لك

من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد
وقد يحذف الفعل وجوبا كتوبه
تعالى وان أحسن من المشر كين
استجارك فأحسن فاعل بفعل
محذوف وجوبا والتقدير وان
استجارك أحسن استجارك وكذلك
كل اسم مرفوع وقع بعد ان أو اذا
فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا
ومثال ذلك في اذا قوله تعالى اذا
السماء انشقت فالسماء فاعل
بفعل محذوف والتقدير اذا انشقت
السماء انشقت وهذا مذهب
جمهور النحويين وسيأتي الكلام
على هذه المسئلة في باب الاشتغال
ان شاء الله تعالى (ص)
وتاء تأنيث تلي الماضي اذا

كان لا تلي كابت هند الاذي
(ش) اذا أسند الفعل الماضي الى
مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا فرق في ذلك
بين الحقيقي والمجازي نحو قامت
هند وطلعت الشمس لكن لها
حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي
الكلام على ذلك (ص)
وانما تلزم فعل مضمير

متصل أو مفهم ذات حر
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة
الفعل الماضي في موضعين أحدهما
ان يسند الفعل الى ضمير مؤنث
متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث
الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت
والشمس طلعت ولا تقول قام ولا
طلع فان كان الضمير منه فصلا لم يوث
بالتاء نحو هند ما قام الا هي الثاني
أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقيا
التأنيث نحو قامت هند وهو المراد
بقوله أو مفهم ذات حر وأصل

لسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ
زيد) انما لم يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل
عليها أولى تصریح (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول
(قوله تلي الماضي) مثله الوصف نحواً فأتمه هند الا ما يستوي فيه المذكور والمؤنث كفعيل بمعنى
منعول وفعل بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء (قوله اذا كان لا تلي) أي مسند اليها ولو على وجه النفي
والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ما له فرج كالمراة والنجدة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس
والارض أو تأويلا كالكتاب مراد به العجيفة أو حكما وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة (قوله
تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث والافتله نائية واسم كان ولو عبر بمرفوع
الفعل لشملها وما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد في المذكر وقصدوا الدلالة
على تأنيثه ابتداء الحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في الافعال الخمسة
بمرفوعها (قوله فعل مضمير) أي فعل فاعل مضمير ولو مجازي التأنيث مستترا كان كما مثله أو بارزا
وهو خصوص الاف في نحو قامت بخلاف قتل للمؤنثة وقمة المناها وقتن وقتن لجمعها فلا تلحقه
التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأه هند فان الفاعل ضمير
مؤنث مستتر يعود على امرأه بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم
باق وان عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند
ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو آخر اذا جمعها مضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم)
عطف على مضمير أي أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت
بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني اذ كره في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير
معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازماله فالاولى ما سمعته (قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها
في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي التأنيث ومع الضمير المتصل
سواء كان كل منهما مفردا أو مشن وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سيأتي
في تاء الماضي أو ضميرا استغنى عنها بالنون كيتربصن الا أن يعفون بيا يعنك فهل تمتنع حينئذ
لذلك كاء الماضي أو لا فليحذر (قوله ما قام الا هي) مثله انما قام هي (قوله حقيقى التأنيث) أي
سواء كان بالتاء كفاطمة أو لا كزينب ويستثنى من المجرد ما لا يتميز ذكره من مؤنثه كبرغوث فلا
يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما ان ذالتا الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا
خلاف كمنه وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع
يراعى اللفظ فعلم ان الاستدلال على أن غله سليمان كانت آتت بقوله تعالى قالت غله وهم لعدم
تتميزها وكل ذلك في الحقيقي اما المجازي فذوالتاء مؤنث جواز او المجرد مذكر وجوبا الا ان يسمع
تأنيثه كشمس وارض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت

اذا سقط التمييزين مذكر * وأتى ففعل الكل أشبه مطلقا
لذى التاء وذكر في المجرد يافتي * كمنه مع برغوث فاعلم وحقا
وان ميزا أنت لا تلي ولو خلا * من التاء ذكر في سواء لتنتقى
وذاني الحقيقي لا المجازي فانه * مع التاء بالوجهين في الحكم قدرتي
ومع حذفها ذكر وجوبا سوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا
(تبينه) * حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا أريد
معنى الاسم فان قصد لفظه جازت كبره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل

حرف حذف لام الكامة وفهم من كلامه (١٦٤) ان التاء لاتلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع

الشمس وطلعت الشمس ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيله

(ص) وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتي القاضي بنت الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير الازا ثبات التاء

وحذفها والاجود الاثبات فتقول أتي القاضي بنت الواقف والاجود

أتت وتقول قام اليوم هند والاجود قامت (ص)

والحذف مع فصل بالافضلا كما زكا الاقتاة ابن العلا

(ش) اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث باللام يجوز اثبات التاء عند

الجمهور فتقول ما قام الاهدوما طلع الا الشمس ولا يجوز ما قامت

الاهدوم ولا ما طلعت الا الشمس وقد جاء في الشعر كقوله

فيا بقيت الا الضلوع الجراشع فقول المصنف ان الحذف مفضل

على الاثبات يشعر بان الاثبات أيضا جائز وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار انه ثابت في النثر والنظم وان الاثبات انما جاء

في الشعر فصحيح وان أراد ان الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان

الاثبات قليل جدا (ص) والحذف قديما في بلا فصل ومع

ضمير ذي المجاز في شعرو وقع (ش) قد تحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حكى سيبويه قال فلانة

وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو

مخصوص بالشعر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها

ولا أرض اقبل ابقاها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من

والحرف وحروف الهجاء وقال القراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا في الشعر (قوله ح ح ح) أي بديل تصغيره على ح ح ح وجعل على أحراج فحذفت لامه وهي الحاء اعتبارا بما بقي كيدودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو يكسر الحاء فرج المرأة كما في المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معدلا لوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل) أي بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويصير الفصل كالعوض من التاء (قوله والاجود الاثبات) أي كما يفهم من تعبيره بقدر وفرض الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازي فنقل الدماميني ان الاجود فيه ترك التاء اظهار الفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جدا في القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أي لان الفاعل في الحقيقة مذكور محذوف اذا المعنى ما قام أحد الاهدوم وانما يجوز المصنف اثباتها نظر الظاهر المفوطة به ومثل الاسوي وغير فقيهما الخلاف وان كانا مذكرين لاكتساب التأنيث من المضاف اليه (قوله فيا بقيت الخ) صدره لذي الرمة

* طوى النحر والاجر ازماني غروضا * فيا بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بجاء مهملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوى أي أذهب والاجر ازماني جمع جرز يجيم فزاي أرض لانبات بهاء والغرض بجمع بينهم ارجع غرض كفلوس وفلس كما في الصحاح وهو حرام الناقة والجر اشع جمع جر شح كقنا فذوقه فذأي الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه الشاهد منه انه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالامع الضلوع وهي جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفصل فلا يجوز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس كذلك) أي ليس جائزا في النثر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرئ فأصبحوا لا ترى الامسا كنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من الترديد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيقي) أي ظاهرا ما ضميره قال ظاهرا انه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلا مزنة) بالتشوين على اعمال لا كليس أو اهما الها وما الثانية فعامة كانت والمزنة السجاية البيضاء ودقت ودقها أي أمطرت كالمطارها وأقبل أي أتت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما مر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كزيدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنودوز بود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجرو وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا واثباتها ولو مذ كراسما لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لا حاد هـ ذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وعترات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيه ما صيرته كالمذكر بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الى ثم تصدعوا وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اما ما تغير كبني وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فالفصل بالكاف وبهذا تعلم أن ما ذكره المصنف وجاره عليه الشارح من جواز الأمرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهب بصري ولا كوفي لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح ومع على

* مذكر كالتاء مع احدى اللين والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا اسند الفعل الى جمع فاما ان يكون جمع سلامة مذكرا ولا فان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بان كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهناد أو جمع سلامة لمؤنث كالهنادات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهناد وقامت الهنادات وقامت الهنادات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللين الى ان التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة (١٦٥) لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كالبنة كما تقول كسر البنة وكسرت البنة

كما تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقى ما تقدم وأشار بقوله والحذف في نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نعم واخواتها اذا كان فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقه ما فتقول نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعموم معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها الشبه به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا ان الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص) والاصل فى الفاعل ان يتصلا والاصل فى المفعول ان يتفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل

وقد يجى المفعول قبل الفعل (ش) الاصل أن يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزم منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضميره مكمل أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالى أربع متكررات وهم انما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة فدل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والاصل فى المفعول أن يتفصل من الفعل بأن

مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري

ان قومي يجمعوا * وبقتلى تحدثوا

لا أبالي يجمعهم * كل جمع مؤنث

أى جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغزن قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد

ابن جمع تصحيح يجمعها * وفى فعله تاء الاناث تراد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنفين من وجوب ترك التاء فى سالم المذكر ويجاب عنه بما تفرقه فيه بناء الواحد كما منت به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالمفرد حقيقة أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللين) أى فى أصل الجواز والافالتاء مع نحو لبنة أريج والحذف فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أريج على ما للدماميني والذي للسيوطى استواء الامرين (قوله مقصود به استغراق الجنس) أى بناء على ان أل فى فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل مؤنث قصده الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خير من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لتكون المراد بها الفرد وانما جاء المسموم من النفي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين فى الاول للفصل بين الجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث فى المقرون عن الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير فى كفى به نداء لانه من العرب بقى ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى الظاهر كما يوهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطى (قوله والاصل) اى الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التى فى المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقي منها اغناؤه عن الخبر فى نحو اقام الزيدان وكونه لا يتعدد اجماعا كما فى تعليق ابن هشام وانما نحو اختصم زيد وعمر فالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى أجزائه وأما مطلقه فها رجل رجل فن حذف الفاعل كما مر ايضا حقه (قوله والاصل فى المفعول الخ) قال سم لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال أصل فى كل ما نقل عن الاخفش أى ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله وقد يجى) بالقصر فى لغة من قال جابى وشايشى (قوله كراهة توالى الخ) تقدم فى العرب والمبنى نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أى على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستلثين الاولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط والاستفهام أى وكما الخبر به بنحوكم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك كغلام من تضرب تضرب وغلام من ضربت ومال كم رجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أى فى غير باب سلبه وخلفه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عاملا فى جواب أمال يفصلها من الفعل اذا

يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلاصا سبب كره فتقول ضرب زيد امرؤ وهذا معنى قوله وقد يجى بخلاف الاصل وأشار بقوله وقد يجى المفعول قبل الفعل الى ان المفعول قد تقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحو أيا تضرب أو اسم استفهام نحو أى رجل ضربت أو ضمير منفصلا لو تأخر لزم اتصاله بنحو اياك نعبد فلو أخرت المفعول لزم الاتصال وكان يقال نعبدك فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اياه اعطيتك فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم فى باب المضمرات فكنت تقول الدرهم اعطيتك واعطيتك

أما والثاني ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو ضرب زيد عمر افتقوله عرا ضرب زيد (ص) وآخر المفعول ان لبس حذرت *
 وأضمر الفاعل غير منحصر (ش) يجب (١٦٦) تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما

ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بأن العرب لها غرض في الالباس كما لها غرض في التبين فاذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فنقول أكل موسى الكثرى وأكل الكثرى موسى وهذا معنى قوله وآخر المفعول ان لبس حذرت ومعنى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا فان كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو ما ضرب زيد الأنا (ص) وما بالاً أو بانما انحصر

آخر وقد سبق ان قصدنا ظهور (ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالاً أو بانما وجب تأخيره وقد تقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان المحصور بالاً او بانما اذا كان المحصور بانما فانه لا يجوز تقديم المحصور اذا لا يظهر كونه محصورا بالاً أو بانما بخلاف المحصور بالاً فانه يعرف بكونه واقعا بعد الاقلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بانما قولك انما ضرب عرا زيد ومثال المفعول المحصور بانما انما ضرب عرا

لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر أو مقسدة نحو ووربك فكبر بخلاف أما اليوم فاضرب زيد الفصل بالطرف ولا يردان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير ما يكون القائم معها من حلقة عن موضعها كما يستضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ما سألني عما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسطه وكذا يمنع تقديمه على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع أما نحو أو ما انك فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجبي أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت ان زيد اضرب او كى زيد اضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كي تعجبي ما زيد اضرب ووددت لو زيد اضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول للعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقد أو بسوف أو بقلما أو ربما أو نون تو كيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كما في الهمع وغيره وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الاتيين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الا أني غير محصور رأي فيه غيره ولا يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لا يني منه اسم مفعول مع ما يلزمه من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب اربعة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للباء في نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لها غرض في الالباس) أي بدليل تصغير عمر وعمر على غير ويجوز ضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وأجيب بأن هذا مبني على أنه لا فرق بين اللبس والاجال والحق الفرق بينهما ما فان اللبس تبادر خلاف المراد كالذي هنا وهو ممنوع لا يقاوم في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للاعور ليت عينيه سواء هو ذاهو الذي من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أي معنوية كما ذكره اولفظية كظهور الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الطريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكثرى) بفتح الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحد كثره كثره فيصرف كاسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة الا ان يكون مراده المقدر لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بان كانا ضميرين متصلين كضربته ويجوز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر في المتن حذف المعطوف أي أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله يأباه (قوله وما بالاً) مفعول مقدم لقوله آخر وقوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد سبق) أي ما انحصر بالاً أو انما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا يهاجم في المتن (قوله ما هيبت لنا) مفعول يدر وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الاوعشية ظرف لهيبت والانشاء كالا بعد وزنا ومعنى ووشامها بكسر الواو

ومثال الفاعل المحصور بالاً ما ضرب عرا الا زيد ومثال المفعول المحصور بالاً ما ضرب عرا الا عمر او مثال تقدم الفاعل المحصور بالاً قولك ما ضرب الا زيد عمر او منه قوله فلم يدرا الا الله ما هيبت لنا * عشية انشاء البار وشامها ومثال تقديم المفعول المحصور بالاً قولك ما ضرب الا عمر ازيد ومنه قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة

فما زاد الاضعف ما في كلامها هذا معنى كلام المصنف واعلم ان المحصور بانما لا خلاف في انه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالافعال ففيه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري انه لا يجوز ما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب الازيد عمر أو ما قوله * قلم يدر الا الله ما هيبت لنا * فأول على ان ما هيبت مفعول بفعل محذوف والتقدير يدرى ما هيبت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ما ضرب الازيد الثاني وهو مذهب الكسائي انه يجوز تقديم المحصور بالافعال كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشلوبين انه لا يجوز تقديم المحصور بالافعال (١٦٧) فاعلا كان أو مفعولا (ص) وشاع نحو خاف ربه عمر

وشذ نحو زان نوره الشجر

(ش) أى شاع في لسان العرب

تقديم المفعول المشتمل على ضمير

يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو

خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل

على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل

وانما جاز ذلك وان كان فيه عود

الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل

منوى التقديم على المفعول لان

الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل

فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلو

اشتمل المفعول على ضمير يرجع الى

ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم

المفعول على الفاعل في ذلك خلاف

وذلك نحو ضرب غلامها جاره نسي

فن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز

بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما

رتبته التقديم كان كعوده على

ما رتبته التقديم لان المتصل بالمتقدم

متقدم وقوله وشذ الى آخره أى

وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم

على المفعول المتأخر وذلك نحو زان

نوره الشجر فالهاء المتصلة بنور

الذى هو الفاعل عائدة على الشجر

وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه

عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا

فاعل هيبت جمع وشيمة وهى كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعداوته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالاعلى الفاعل وهو كلامها والبيت لجنون ليلى (قوله مذهب الكسائي) هو الذى في المتن والثالث هو الاصح اجراء لا يجزى انما يقدر للمتأخر عاملا كما ذكر في الاول (قوله شاع في لسان العرب) أى والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياسيا وقوله شذ أى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فن أجازها الخ) أى ومن منعها نظر الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به (قوله متنوعة) أى شعرا ونثرا وقوله وأجازها أى فهم ما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني بسكون الياء لان أصله كنى فعرب بابدال الكاف جيم وليس منسوب بالجن كما قد يتوهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا لا نثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المتقدم وهو طابوه الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذعر وانبى للمجهول أى خافوا جواب لما وهى اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أى اعلى ورفع والندى العطاء والذرا بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما في القاموس وهى اعلى الشئ والشاهد في شطريه ظاهر (قوله ولوان مجد الخ) لحسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه يرثى به المظم بن عدى أحد رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وابقى جوابا لوفعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعم وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابسة لانها اغتاتعوا وي عند طاب السقاد وعدى بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر الميم وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضار الحال الماضية وسنار بكسر الميم والنون وشذ الميم رجل روى بنى القصر المسمى بالخورنق يظهر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه لتلايىني لغيره مثله فضر به المثل في سوء المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى واخصر من قول الجمهور المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير المفعول عما ينوب كالظرف اذا المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثانى في نحو اعطى زيد ديناراً وليس مرادا وان اجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب

والاصل فيه أن يتفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة متنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح بن جني وتابعهما المصنف وما ورد من ذلك قوله لما رأى طابوه مصعبا ذعروا * وكذا لو ساعد المقدور يتصر وقوله كساحله ذال الحلم أبواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرا الجدد وقوله ولوان مجد أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقي مجده الدهر مطعما وقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنار * فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائد اعلى ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسئلة وذلك نحو ضرب بعلمها صاحب هند وقد نقل بعضهم في هذه المسئلة أيضا خلافا للحق في المنع (ص) *(النائب عن الفاعل)*

يُثَوِّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فاعِلٍ

فيماله كنييل خير نائل
(ش) يحذف الفاعل ويقام المفعول
به مقامه فيعطى ما كان للفاعل
من لزوم الرفع وجوب التأخير
عن رفعه وعدم جواز حذفه وذلك
نحو نيل خير نائل خير نائل مفعول
قائم مقام الفاعل والاصل نال زيد
خير نائل يحذف الفاعل وهو زيد
وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل
ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل
نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل
على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة
التي بعده وهي نيل والمفعول القائم
مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير
هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل
فتقول نيل (ص)

فأول الفعل اضممن والمتصل

بالآخر اكسر في مضي كوصل

واجعله من مضارع منفتحاً

كمنتحي المفعول فيه ينتحي

(ش) يضم أول الفعل الذي لم يسم

فاعله مطلقاً أي سواء كان ماضياً أو

مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضي

ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال

ذلك في الماضي قولك في وصل وصل

وفي المضارع قولك في ينتحي ينتحي

(ص) والثاني التالى المطاوعة

كالاول اجعله بلا منازعه

وثالث الذي به من الوصل

كالاول اجعله كاستحلى

(ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول

مفتحاً بناءً المطاوعة ضم أوله وثانيه

وذلك كقولك في تدرج تدرج

وفي تكسر تكسر وفي تغافل تغافل

واذا كان مفتحاً به مزة وصل ضم

أوله وثانيه وذلك كقولك في استحلى

استحلى وفي اقتدر اقتدر وفي انطلق

انطلق (ص)

عن الفاعل ايا كان دون غيره (قوله خير نائل) في الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد
هنا الشيء المعطى لانه تمثيل لانية المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي لغرض اما
لفظي كالايجاز في نحو يمثل ما عوقبتم والسجع نحو من طابت سريرته جددت سيرته وتصحيح
النظم كقوله

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

أي علقتها الله أي جعلني احبها عرضاً بلا قصد أو معنوى كالعلم به في وخلق الانسان ضعيفاً وجهله
كسرق المتاع وابها به كتصدق على مسكين وتغني به بصون اسمه عن اسائه أو عن قرينه بالمفعول
كخلق الخنزير وتحقيره كطعن عمرو كراهة سماعه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم
الميم لانه من أقام الرباعي (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصورته
كالجزء منه واغناؤه عن الخبر في نحو أضررب العبدان وعدم تعدده كما سيد كره آخر الباب وتأنيث
العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التنثية والجمع على ماسبق فيهما وصورته مبتدأ اذا تقدم ولا
يضر تخالف هذه الثلاثة في الطرف والجور ولان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب
(قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على قوله فيماله أي في كل شيء لا في صيغة العامل فان الفاعل
يرفع بالفعل الاصل واسمى الفعل والفاعل والطرف وأمثله المبالغة والجماد المؤول بعشيق ولا
يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل اقوال ثالثها
الاصح جوازه حيث لا لبس كيجبت من أكل الطعام بتثوين أكل ورفع الطعام أي من أن أكل
بخلاف عجت من ضرب عمرو اذا كان عمرو مضرباً فيثعين اضافته له على أنه في محل نصب على
المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أي ولو تقدير كنييل وكذا قوله اكسر كرتان
وجدد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر محي غير الاولين أو يرا دبقوله اضم
واكسر اذا لم يكن وكذا يقال في قوله منفتحاً (قوله اكسر في مضي) أي في لغة الاكثر ومنهم من
يسكنه مطلقاً كقوله * لو عصر منها البان والمساك انعصر * ومنهم من يفتح في معتل اللام فتقلب
الباء القافية قول في رؤي زيد رؤي بفتح الهمزة ففي المعتل ثلاث لغات افاده في التصريح (قوله
كمنتحي) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال اتجيت جهة كذا أي اعتمدتها في السير
وملت اليها واتجيت لقان عرضت له واتجيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة
لينتهي الاول بفتح الباء والثاني بضمها نائب فاعل المفعول لقصد لفظها (قوله تالمطاوعة) هي قبول
التأثير وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانياً
لينبذ على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تاليها في المضارع ثالث فيسبق على أصله (قوله
وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعول أول المحذوف يفسره اجعلته وكالاول مفعوله الثاني
ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره
اجعلته بقى الاشكال في قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثيراً للضرورة
(قوله وفي تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطاوعة ما أشبهها من كل تاء معتاد زيادتها وان لم
تكن للمطاوعة كمتجتر وتوالي وتغافل بخلاف ترمس الشيء أي رمسه أي دفعه فلا يضم تاليها
لعدم اعتياد زيادتها اذا اتصل بالتوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفي انطلق الخ) صريحه
بناءً اللازم للمجهول وقد منعها أكثرهم مطلقاً ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين سجدوا بضم السين
لحكاية الكسائي سجدت علينا ومنعها أبو البقاء فيمالي لا يتعدى بحرف كقام وجلس اذ لو بني لبق
الفعل خبراً بلا خبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كرهه وقيل يجوز مطلقاً ويثوب المصدر المعروف

واكسر أو أشم فالثاني أعل * عينا وضم جاكبوع فاحتمل (ش) إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سفع في فائه
ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل ويسع ومنه قوله حيكمت على نيرين اذ تحاك (١٦٩) * تختبط الشوك ولا تشاك

واخلاص الضم نحو قول وبوع
ومنه قوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت

ليت شيأ يابوع فاشترت

وهي اغة بنى دبير وبنى فقعس وهما

من فحما بنى اسد وبنى اشمام وهو

الاتسان بالقاء محركة بين الضم

والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ

ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة

قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك

ويا سما ألقى وغيض الماء بالاشمام

في قيل وغيض (ص)

وان بشكل خيف لبس يجتنب

ومالباع قد يرى نحو حب

(ش) اذا أسند الفعل الثلاثي المعتل

العين بعد ثنائيه للمفعول الى ضمير

متكلم او مخاطب او غائب فاما ان

يكون واويا أو يائيا فان كان واويا نحو

سام من السوم وجب عند المصنف

كسر الناء أو الاشمام فتقول سميت

ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لثلاثا

يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم ليس

الا نحو سميت العبد وان كان يائيا نحو

باع من البع وجب عند المصنف

ايضا ضمه أو الاشمام فتقول بعيت

باعب ولا يجوز الكسر فلا تقول

بعيت لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل فانه

بالكسر فقط نحو بعيت الثوب وهذا

معنى قوله وان بشكل خيف لبس

يجتنب أي وان خيف اللبس في شكل

من الاشكال السابقة اعني الضم

والكسر والاشمام عدل عنه الى

شكل غيره لا لبس معه هذا ما ذكره

المصنف والذي ذكره غيره أن

عن الناعل بحلس الجلس واما الفعل الجامد فلا يبنى اتنا فاما بناء كان وكادوا خواتم - ما
فأجازهم - سيبويه والجمهور ومنعه ابو حيان تبعا للفرسي كما في النكت (قوله واكسر الخ) تقييد
لقوله المار فاول الفعل انهم من (قوله أو أشم) بتل فتح الهمزة الى الواو وايسر مكسورة لانه من
أشم الرباعي ومصدره الاشمام وقابل قصر تنازعه كل من اكسر أو أشم فاعمل فيه الثاني وحذف
من الاوّل ضميره لكونه فضلا وعينا تميز محول عن نائب الفاعل أي أعلت عينه وضم مبتدأ سرعه
التقسيم وجاب القصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع
لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتي مع بلاتاء يساوي
عبارة المصنف المفيدة اشترط تغيير العين بخلاف المعتل بلاتغيير كعور وصيد واعتور فاذا بني
للمفعول سلاك به مسائل الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر اعلاها والضم أرداها (قوله حيكمت)
بالياء وروى بالواو فأوردته الاشمونى شاهد للضم وضميرها رداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث
ويذكر أي نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين واذ تحاك أي اذ حيكمت وتختبط الشوك أي
تضر به من اختبط الشجرة ضربه بأصابعها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاتها (قوله
شبابا) اسم ليت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل يتقع لقصه لفظها فهي مرفوعة بالضمة
الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى وما بينهما اعتراض والاستثناء انكارى وشيأ مفعول مطلق
لا ينفع أي لا تنفع ليت نفعه اما لا مفعول به خلا للعينى وروى بمبادل هل (قوله بنى دبير) بمهملة
في وحدة صغرا (قوله بالقاء محركة) بالميم فهو حال من القاء في نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار
على هذين وفي نسخ الاتيان بالقاء بحركة الخ وفيها تعلق حرفي جر بمعنى واحد بمعامل واحد وهو
ممنوع الا أن تجعل الباء الاولى لجرد التعدية والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية والاولى بمعنى
على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤتى بحز من الضمة قليل سابق وجز من الكسرة كثير
لاحق ومن ثم تحضت الباء قاله العلوي فالينية على جهة الافراز لا الشيعوع والقراء يسمون ذلك
روما والاشمام عندهم يطلق على الإشارة بالتفتين في الرفع والضم عند الوقف على نحو نسجتين
ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي وهشام
(قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكر وغيره نحو بعنا وبعنا
وبعنت الا أن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فاقبل ان الصواب اسقاط قوله
أو غائب خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذا لم يكن
مكسور العين كخفت والامتنع فيه الكسر كاليائي لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر
(قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك أن أريد بالشكل كيفية
اللفظ وصيغته المسموعة لا يمكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال
السابقة أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فان أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان
اطلاقه على الاشمام بالتغليب (قوله هذا ما ذكره المصنف) أي فان قوله يجتنب ظاهر في المنع
وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر الالباس كما يلي الواب في نحو مختار وتضار
فان ما يحتمل ان المجهول والمعلوم ورد بان هذا الجمل لا لبس كما هنالك في النكت عن أبي حيان
ان اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذي ثبت لفاء باع الخ)

(٢٢ - خضري ل) الكسر في الواوى والضم في اليائي والاشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم في الواوى

والكسر في اليائي وقوله ومالباع قد يرى نحو حب معناه ان الذي ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والاشمام مثبت لفاء المضاعف

نحو حب فتقول حب وحب وان شئت أشمت (ص) ومالباع لما العين تلي * في اختيار وانقاد وشبهه ينجلي

(ش) أي ثبت عند البناء للمفعول
لأنه أتليه العين من كل فعل يكون
على وزن افتعل أو افتعل وهو معتل
العين الذي ثبت لفاء باع من جواز
الكسر والضم والاشام وذلك نحو
اختار وانقاد وشبههما فيجوز في
الناء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو
اختور وانقاد والكسر نحو اختير
وانقيس والاشام وتحرك الهمزة
بمثل حركة التاء والقاف

(ص) وقابل من ظرف أو من مصدر
أو حرف جر بزيادة حرى
(ش) تقدم ان الفعل اذا بنى لمقام
يسم فاعله أقيم المفعول به مقام
الفاعل وأشار في هذا البيت الى انه
اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف
أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه
وشرط في كل واحد منها أن يكون
قابلاً للنيابة أي صالحاً لها واحتراز
بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف
الذي لا يتصرف والمراد به ما لم
النصب على الظرفية نحو سحر اذا
أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك
فلا تقول جلس عندك ولا ركب
سحر لئلا تخرجهما عما استقرهما
في لسان العرب من لزوم النصب
وكالمصادر التي لا تصرف نحو معاذ
الله فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم في
الظرف وكذلك ما لا فائدة فيه من
الظرف والمصدر والجار والمجرور

لكن الافصح في المضاعف الضم فالاشام فالكسر وفي باع بالكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم
والاصح الجواز قرأ علقمة ردت اليساو لوردوا العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم الخالص
والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بلولان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لواجال
لا التباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تشبيهه باختار وانقاد وليس بالزم بل مثله
المضاعف كاشتهر وانما في فقيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حركة التاء) أي من
ضم أو كسر أو اشام (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً المحذوف أي وانظراً قابلاً أو وصفه
بالظرف بعده ان جعل صفة له أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحرأى تحقيق خبره
وبنيابة متعلق به (قوله أو حرف جر) أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسمييل
وشرح الكافية من أن النائب هو المجموع ونقل ترجمته عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف
لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين ان النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كما انه
بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند القراء الحرف وحده وهذا امر غوب عنه اذا الحرف لا حظه
في الاعراب أصلاً اه وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر أي أو مجرور وحرف جر وذهب السهيلي
وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور رأساً ولا وما أوهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفهوم
من الفعل أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين
أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً
كقط وعوض واذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرب من كعند وشبه الفتح في كل ذلك
لا تجوز ان يثبت لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر فلا يقال
ما جى قط ولا يجيء اذا جاء زيد على ان يثبت ما واجازه الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على
الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون
الظرف في محل رفع فاعلاً ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور ان فتحه حينئذ بناء لضافته
الى المبني لا عراب افاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله ما لزم لا على سحر لئلا
يقتضى أنه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهة وهو الجرب من (قوله من لزوم
النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) صدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بالله معاذاً وانما
كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة
فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص فالمتصرف من
الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب
وقتل والمختص من الظروف ما خص بشئ من أنواع الخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد
التأكيدي بان يكون مبنياً للعدد كضرب ثلاثون ذرية أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم
أو لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فن عني له من أخيه شئ أي نوع مما من أنواع العفو سواء
صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شئ مصدراً لا مفعولاً به لان عقلاً لازم وجعله بمعنى ترك
ضعيف اذ لم يثبت عقلاً الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كما في البيضاء وأما النائب من المجرور فشرطه
أيضاً الاختصاص كما يفيد من قول الشارح ولا جلس في دار وان لا يلزم الجار له طريقة واحدة
كذو من لا يلزم للزمان الطاهر وحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى
ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له أو ما قوله

يغضى حياء ويغضى من مهابة * فلا يكلم الا حين يتسهم

فنائب فاعل يغضى ضمير المصدر أي ويغضى هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء أو اغضاء

كائن من مهابة أو التقدير ويغضى هو أى الطرف أى تطبق العين من مهابته كما استقر به
الروايات لأن الأغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس الجرو نائب الناعل لأنه لا يكون جاره
للتعليم مبنى على سؤال مقدر فكأن من جملته أخرى ولهذا المستنع انابة المنعول لأجله والحال
والتمييز وأما منع المنعول معه والمستثنى فلا انفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق
يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه
وجهد أن يستلم الحجر فنهزه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينظر الفضوف فجاؤا زين العابدين يطوف
وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أريجاً فلما انتهى للجعر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من
الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام
فقال الفرزدق أنا أعرفه

قوله الفضوف هو بضم الفاء والضاد
وشد الواو والاتساع كما في التاموس
اه مصححه

هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والركن والحرم
يكاد يسسكه عرفان راحته * ركن الخطيم إذا ما جاء يستلم
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

يغضى حياء الخ إلى أن قال

فلا تقول سبر وقت ولا ضرب ضرب
ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك
ومثال القابل من كل منها قولك
سبر يوم الجمعة وضرب ضرب شديد
ومر يزيد
(ص) ولا ينوب بعض هـ ذي ان
وجد * في اللفظ

من معشر حبه دين وبغضهم * ككفر وقربهم لمجاومعتهم
ان عدأهل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير أهل الأرض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هـ ذنا له الأئم

فغضب عليه هشام حتى سجنه فأرسل إليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت
لله لا ليعطاء فأرسل يقول له أنا أهل البيت إذا وهبنا شيئاً لا نستعيده والله يعلم نيتك ويثبتك عليها
فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أي لأنه لا فائدة في استناد الفعل إلى المبهمة من المصدر والزمان
أو المكان لا تفهم الأولين منه وضعاً والثالث التزاماً فلا بد من تخصيصها بشئ من الخصصات
ولا عبرة بإفادة المصدر تو كيد الفعل لأن هذه غير فائدة الاستناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على
اشتمار ضمير الضرب المبهمة لأن الضمير أشد إيهاماً من الظاهر نعم إن عاد على مصدر مختص بلام
العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما مر في بغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يخل عليك ويعتلل * يسؤل وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فبالك من ذي حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائفه

أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتال هو أي
الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح
وغيره أي ولا يصح جعل بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور
البصريين كما في التصريح نعم يجوز ذلك عند الأخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل
رفع بالنسبة كما مر في عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كما في قراءة لقد قطع بينكم بالرفع ومودة
بينكم بالجرو وقوله

ألم تريا أني حيت حقيقتي * وبشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هـ ذاً فيكون فتحهما البناء ولا يصح جعل النائب في البيت الأخير ضمير ذي حاجة لأن
الفعل لازم لا يتعدى إلى المنعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب

مفعول به وقد يزد (ش) مذهب البصريين الا لاخفش انه اذا وجد بعد الفعل المبني للماض فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور
 تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير في داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد
 من ذلك شاذ ومؤول ومذهب الكوفيين انه يجوز اقامة غيره وهو موجود تقديرا أو تأخر فتقول ضرب ضربا شديدا وضرب زيد
 ضربا شديدا وكذلك الباقي واستدلوا بذلك بقراءة أبي جعفر ليجزى قومها كانوا يكسبون وقول الشاعر لم يعن بالعلماء الاسيدا
 * ولا شئ ذا النعي الا ذوهدي ومذهب الاخفش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهم ما فتقول ضرب في الدار زيد
 وضرب في الدار زيد وان لم يتقدم تعين اقامة المفعول به نحو ضرب زيد في الدار ولا يجوز ضرب زيد في الدار

(ص) وباتفاق قدينيوب الثاني * (١٧٢) باب كسافيا التباسه آمن (ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين للماض فاعله فاما ان

مفعول به لكن لم يذ كر فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوبا بنزع الخافض
 فتمتنع انابة غيره مع وجوده كاتباته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند
 الجمهور وخلافا للفرأ والتسهيل (قوله وقدير) أي شذوذا أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو
 من العشرة (قوله ليجزى قومها الخ) أي ببناء يجزى للمجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود
 المفعول به وهو قومها وكذلك لم يعن مجهول وبالعلماء نائبه مع وجود المفعول به وهو سيد أي لم يعن
 الله أي لم يجعل أحدا يعنى بالعلماء الاسيدا وأوله البصريون بأنه ضرورة والنائب في الآية ضمير
 الغفران المفهوم من يغفروا غاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جائز هذا وحقق في شرح الجامع
 ان الأصل بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان التصديا يقع ضرب زيد امام الامير أنيب
 الطرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير خبر في
 الأصل ولا أحد هما منصوبا بنزع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله لئلا يحصل لبس الخ)
 أي ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الأصل تأخير الثاني عارضه كون الأصل انابة الفاعل معنى
 فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس
 لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد كونه المؤنث هو النائب
 واما كونه آخذا أو مأخوذا فشي آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجاب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية
 الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس
 لان المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا طرد الباب (قوله اذا قصد ظهر) أي بشرط ظهوره
 فاذا شرطية لا اذا تعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أي اجازة بعضهم حيث لا لبس كما
 مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل ههنا لانه ثاني مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن
 هشام * (تنبيه) * شرط انابة الثاني مع عدم اللبس ان لا يكون جملة والامتنع اتفاقا كما تمتنع في
 غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان
 كان الثاني ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الطرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب
 متعلقة لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لانه معمول للمتملق لا للفعل
 بخلاف مريد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلامهم ما يصلح أن يكون ظانا ومظنونا

يكون من باب أعطى أو من باب ظن
 فان كان من باب أعطى وهو المراد
 بهذا البيت فذكر المصنف انه يجوز
 اقامة الاول منهما وكذلك الثاني
 بالاتفاق فتقول كسي زيد جبة
 وأعطى عمرو درهما وان شئت أقت
 الثاني فتقول أعطى عمرو درهم وكسي
 زيد اجمعة هذا ان لم يحصل لبس باقامة
 الثاني فان حصل لبس وجب اقامة
 الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا
 فيتمتعين اقامة الاول فتقول أعطى
 زيدا عمرا ولا يجوز اقامة الثاني
 حينئذ لئلا يحصل لبس لان كل
 واحد منهما يصلح أن يكون آخذا
 بخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق
 على أن الثاني من هذا الباب يجوز
 اقامته عند أمن اللبس فان عني به
 انه اتفاق من جهة النحويين كلهم
 فليس بجيد لان مذهب الكوفيين
 انه اذا كان الاول معرفة والثاني
 نكرة تعين اقامة الاول فتقول
 أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم
 اقامة الثاني فلا تقول أعطى درهم
 زيدا

(ص) في باب ظن وأرى المنع أشهر * ولا أرى منعا اذا قصد ظهر (ش) يعني انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين (قوله
 الثاني منهم ما خبر في الأصل كظن واخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل كأرى واخواتها فالأشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول
 ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائما وتقول أعلم زيد فرسا مسرجا ولا يجوز
 اقامة الثاني فلا تقول أعلم زيد فرسا مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول أعلم زيد فرسا مسرجا ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع
 اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول لاني في باب ظن ولا في باب أعلم لكن يشترط
 أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيد قائما وأعلم زيد فرسا مسرجا واما اقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على
 منعه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيد فرسا مسرجا فلا يحصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا
 تقول ظن زيد عمرو على ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيد اخا لمنطلقا (ص) وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

(ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل

حكم الفاعل فكما أنه لا يرفع الفعل
الافاعلا واحدا فكذلك لا يرفع
الفعل الامفعولا واحدا فلو كان
للفعل معمولان فأكثر أقت واحدا
منها مقام الفاعل ونصبت الباقي
فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيد
عراقا وضرب زيد ضربا شديدا
يوم الجمعة امام الامير في داره (ص)

(اشتغال العامل عن المعمول)

ان مضمرا اسم سابق فاعلا شغل
عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمر

حتماء ووافق لما قد أظهر

(ش) الاشتغال أن يتقدم اسم

ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك

الاسم السابق أو في سببيه وهو

المضاف الى ضمير الاسم السابق مثال

المشتغل بالضمير زيد اضربه وزيدي

مررت به ومثال المشتغل بالسببي

زيد اضربت غلامه وهذا هو المراد

بقوله ان مضمرا اسم الخ والتقدير

ان شغل مضمرا اسم سابق فعلا عن

ذلك الاسم بنصب المضمير لفظا نحو

زيد اضربه أو بنصبه محلا نحو زيد

مررت به فكل واحد من ضربت

ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن

ضربت وصل الى الضمير بنفسه

ومررت وصل اليه بحرف جر فهو

محجور ولفظا منصوب محلا وكل من

ضربت ومررت لم يشتغل بالضمير

لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير

فكنت تقول زيد اضربت فتنصب

زيد او يصل اليه الفعل بنفسه كما

وصل الى ضميره وتقول بزيد مررت

فصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل

الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما

كان الضمير وقوله فالسابق انصبه

الى آخر معناه أنه اذا وجد الاسم

(قوله ونصبت الباقي) أي لفظا في غير المجرور ومخلافه والله أعلم

(اشتغال العامل عن المعمول)

المقصود بالاشتغال عنه وهو المشتغل عنه ووسطه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه
صيان وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه
مع أنه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضا (قوله ان مضمرا اسم الخ) مضمرا فاعل
محذوف يفسره شغل وفعل مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظه للاسم السابق والباء في
نصب بمعنى عن وهو بدل اشتغال من عنه باعادة العامل بعنائه وأل في المحل بدل عن الضمير على
مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه بنصب لفظ ذلك الاسم كزيد
ضربه أو محله كزيد اضربه فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للمضمير لان نصبه محلي
أبدا هذا ما اشار اليه الموضح والاشموني وهو التحقيق وأشار السارح كغيره الى أن اللفظ والمحل
للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه وبمحله تعدى بالحرف كزيد امررت
به مجازا من اطلاق المزموم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى
هذا فالضمير في لفظه لا مضمرا والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي وفصل مشغول
بحرف جر * تعميما بعد تخصيص لان فصل المشغول اما من ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن
سببيه كزيد امررت بغلامه فلا تكرار (قوله فالسابق) نصب محذوف يفسره انصبه وأفاد
بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمر) أي حذف حتما أي ضمرا حتما كما سببه ذكره
الشرح لانصبا حتما لان في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحد لانه
ذكر في الاثبات فيفيد ان المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسمع واما زيدا
وعمر اضربتهما فافسكا لاسم الواحد بسبب العطف واجازه الاخفش ان عمل المقدر في متعدد
كزيد ادرهما أعطيته اياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيد أخاه غلامه ضربه أي
لابست زيد أهدت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه واما ضربه زيد فليس اشتغالا
بل ان نصب زيد فبدل من الهاء أو رفع فبتدا مؤخر ويطرأ فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح
الاشتغال عن حال وتتميز ومصدره مؤكد ومجرور ما يختص بالظاهر كحي كذا في الصيان لكن
سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا أن يكون فيه خلاف
وكونه مفتقر الما بعده فلا اشتغال في جاء كزيد فأكرمه وكونه مختصا لا ذكره محضة ليصح رفعه
بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطف على
مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغنى (قوله ويتأخر عنه
فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي ذكره شرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي واصله
للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم
يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم معمول الاولين وخبر الثالث كزيد
لست مثله أي يا نبت زيد لست مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه
ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بفتح لما قبله من القطع بعد التهمة
اه صيان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول
المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان

فيجب وزلث نصب الاسم السابق
واختلاف النحويون في ناصبه فذهب
الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمر
وجوبا ويكون النعل المضمر موافقا
في المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل
ما وافق لنظا ومعنى نحو قولك في زيدا
ضربتته ان التقة - دير ضربت زيدا
ضربتته وما وافق معنى دون انظر
كذلك في زيدا امررت به ان التقدير
جارت زيدا امررت به وهذا هو
الذي ذكره المصنف والمذهب
الثاني انه منصوب بالنعل المذكور
بعده وهو مذهب كوفي واختلف
هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير
وفي الاسم معا فاذا قلت زيدا ضربتته
كان ضربت ناصبا لزيد وللهاء ورد
هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل
واحد في ضمير اسم ومظهره وقال
قوم هو عامل في الظاهر والضمير ملغى
وربما ان الاسماء لا تلغى بعد اتصالها
بالعوامل

(ص) والنصب حتم ان تلا السابق ما
يختص بالفعل كان وحيثما
(ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا
الباب على خمسة أقسام أحدها
ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب
فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه
الامر ان والنصب أربع والرابع
ما يجوز فيه الامر ان والرفع أربع
والخامس ما يجوز فيه الامر ان
على السواء فأشار المصنف الى
القسم الاول بقوله والنصب حتم
الح ومعناه انه يجب نصب الاسم
السابق اذا وقع بعد أداة لا يليها
الا الفعل كادوات الشرط نحو ان
وحيثما فتقول ان زيدا أكرمته
أكرمت وحيثما زيدا اتلقاه فأكرمه
فيجب نصب زيدا في المثالين وفيما

أحدهما من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان انه منه
وكذا في التوضيح وهو المتجه في الضابط قصور فأحد فاعل محذوف يفسره استجارك لا اشتغاله
بضميره ولا يرد أنه لو تفرغ له لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور
على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافا له حكاية الاخفش عن
العرب زيدا جلست عنده مع ان زيدا منقول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيدا جلست عنده
(قوله مضمر وجوبا) أي لان المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما ما وما قوله تعالى اني رأيت
أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيدي وساجدين مفعول ثان لرأيت الاول
أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره رأيته
والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع
كالمرور المتعدي بالباء والمجاوزة بخلاف المتعدي بعلى فعنناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفنا كزيدا
ضربت أخاه أو قتلت عدوه أي أهنت زيدا أو سمرت به لان ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل
عليه ومثله زيدا امررت بغلامه أي لا يست زيدا لا جاوزت لان المجاوزة ليست له واعلم أنه لا محل
لجملة العامل المظهر على الصحيح لانها مفسرة خلافا للشاغلين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره
أي فلا محل لها في زيدا ضربتته ومحلهما الرفع في انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز بيا كله
لانها مفسرة للخبر والنصب في وعده الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح
بالموعودة المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا بهذا وكون المفسر جملة انما هو في اشتغال النصب
الذي كلاً منافيه اما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره
انظروا ومحلا ولذا حرم في قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الح) وبأنه
يلزم كون المتعدي لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الح) وبأن الضمير قد
لا يتعدي اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المتعدي وأيضا لا يمكن الالغاء في
السببي لانه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كادوات الشرط) أي
والخصيصة والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الالهزمة لاختصاصها به
اذا رأت في حيزها بخلاف ما اذا لم تره كزيدا ضربت غلاما قائما وانما ذكر ذلك في خصوص هل
اعروض استفهامها بالتفعل كما مر وأما الهمزة فلا تختص به مطلقا لانها أم الباب وهم يتوسعون
في الاسماء لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا اتلقاه الح) أي وهلا زيدا أكرمته ومتى
زيدا أكرمته واذن زيدا فارقته فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوما لانه مع فاعله
مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوما كمنفسره وفي
نسخ تلقاه بالجرم اجراءه مجرى المحذوف * (تنبيه) * تسوية الناظمين ان وحيثما انما هي في
وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أعم من كونه في شعرا ونثرا لمن جميع الوجوه فلا يرد
ان جميع الادوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر
الا ان مع الماضي لفظا ومعنى واذا مطلقا فلا يقع تلوه غير الفعل ظاهر الهما في النثر لضعف
طلبه ماله لان ان لا يظهر عماها حينئذ مع انهما أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الورداني ومنها ما كل
شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لطمته لغيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثرها
فيه قوى طلبه ماله ففج تلوه غير له في النثر كباقي الادوات ويستثنى من أدوات الشرط اما فان
الاشتغال يقع بعدها تطمأنثر الكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود النعل نحو وأما
عود فهديناهم قري بالرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب

أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه
مبتدأ إذ لا يتبع بعده هذه الأدوات
وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها
فلا يمنع عنده الرفع على الابتداء

كقول الشاعر

لا تجزى أن منفس أهلكته

وإذا هلك فتعند ذلك فاجزى

تقديره أن هلك منفس والله أعلم

(ص) وإن تلا السابق ما بالابتداء

يختص بالرفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد

ما قبل معموله لا ما بعده وجد

(ش) أشار بهذين البيتين إلى القسم

الثاني وهو ما يجب فيه الرفع فيجب رفع

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة

تختص بالابتداء كذا التي للمفاجأة

فتم قول خرجت فإذا زيد يضربه

عمر ويرفع زيد ولا يجوز نصبه لأنه

إذا هلك لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا

ولا مقدرا وكذلك يجب رفع الاسم

السابق إذا ولى الفعل المشتغل

بالضمير أداة لا يعمل ما بعده فيها

قبلها كدوات الشرط والاستفهام

وما النافية نحو زيدان لقيته فأكرمه

وزيد هل ضربته وزيد ما لقيته

فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة ونحوها

ولا يجوز نصبه لأن ما لا يصلح أن

يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر

عاملا فيما قبله وإلى هذا أشار بتوابعه

كذا إذا الفعل الخ أي كذلك يجب

رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل

شيئا لا يرد ما قبله معمول ولا ما بعده

ومن أجاز عمل ما بعده هذه الأدوات

فما قبلها أفقال زيد ما لقيته أجاز

النصب مع الضمير بعامل مقدر

فيقول زيد ما لقيته

لأن ما لا يليها إلا الاسم ويعد الفاء لأنه لا يفصلها من أما الاسم واحد أي وأما مودفها دينها
هذه ينسأهم (قوله ولا يجوز الرفع) أي على الابتداء كما ذكره أما على النافية لفعل مطاوع
للمذكور فيجوز كقوله

لا تجزى أن منفس أهلكته * وإذا هلك فتعند ذلك فاجزى

أي أن هلك منفس أهلكته وانظرا من مثل المطاوع المبني للمجهول كان زيدا كرمته أكرمت

على أن زيد نائب فاعل بحذف أي أن أكرم زيدا كرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع

الاسم) أي المبتدأ بعدها أي أدوات الشرط وكذا التخصيص والاستفهام وهذا القول ضعيف

(قوله السابق) بالرفع فاعل تلا وما بالابتداء الخ ففعوله أي ما يختص بنى الابتداء (قوله كذا الخ)

منعول مطلق لمخذوف وفاعل تلا ضمير الفعل وما لم يرد مفعوله وما قبل بالضم أي قبله فاعل يرد

ومعمولا حال منه أي إذا تلا الفعل شيئا لم يرد ما قبله معمول ولا ما بعده بأن كان له صدر الكلام

فالتزم الرفع التراما مثل ذلك (قوله فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك أن هذا

القسم من باب الاشتغال مع ابن الحاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لأنه ليس من باب

الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لأن العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم

السابق والمتمجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لأن العامل صالح في ذاته للعمل فيه وإنما

امتنع لعارض وقوعه في هذه الأما كن فقول المصنف في الضابط بنصب لفظة أو المحل على

الأعراب الأول يعني باعتبار حاله الذاتية وإن منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله

لذاته كالفعل الجاء إذا فاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقه من إذا الشرطية

وقيل يقع أن اقترن بقدر لانها لا تقع بعدها الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح

ومثلها أيتما ف لا يجوز النصب في ليمه بشرارته على الاشتغال لأن ما لم تزل اختصاصا لليت

بالاسم خلافا لابن أبي ربيع نعم يجوز النصب على أعمالها ومما يلزم الابتداء أو الواو الحال مع

المضارع المنبسط فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ولما سيأتي في قوله وذات بدع مضارع

ثبت الخ وكذا الام بالابتداء فلا نصب في أني لزيد يضربه (قوله إذا ولى الفعل الخ) وكذا إذا فصل

بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أنت تضربه وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه لفصل بين

العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا إذا الفعل تلا الخ (قوله

كادوات الشرط) أي والتخصيص والعرض والام بالابتداء وكما الخبرية والحروف الناسخة

والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيدا هلا

ضربه أو لا تضربه أو لا تضاربه أو كم أو أني ضربه أو زيد الذي تضربه أو رجل ضربه أو ما

زيد لا يضربه عمرو وبخلاف حرف التنفيس كزيد أسأضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما

النافية) مثلها في جواب القسم لأن لها الصدارة أيضا ولذا قال سيبويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

أن نصب حب بنزع الخافض هو على لا يعمد زوف يفسره أطعمه على الاشتغال لأنه على تقدير

لا فلا يعمل فيما قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لا أضربه أو لم

أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لأنه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي

على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدركما هو شأن

الاشتغال فلا نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمفوض دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من

الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوض حينئذ لا يعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف في قول الشاعر

بأيهم الماتح دلوى دونك بأن دلوى مفعول محذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز انظارها لمحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعد ما يلاؤه الخ) أي وبعد شي يغلب في لسان العرب جعل الفعل تاليا لآؤه مصدرا مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول أول لانه الناعل معنى وفاعله محذوف أي ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أي ولو باللام يجوز ان يضرب به لانها كالا نهاية لا يلزمان الصدر فلا يمنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما للضعف مما مع تأخرهما عن العمل كما في لم يلاولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر بصيغة الطلب كزيد اللهم ارحمه أو الخبر كما مثله (قوله والمختار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل وخلاف القياس لعدم احتمال الصدق والكذب الا بتأويل كما مر في باب بل قيل بمنعه وانما انتقلت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانها ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سبويه مما يلي عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ خبره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مر وعند المبرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبله اعلى أنه لا يمنع اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يوثق الفعل مع انه المختار في الموثق غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضربه (قوله كهمة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا أو ان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كما زيد أربته ولا عمر أكلته وان ~~ب~~ رآيته واجلس حيث زيد اضربه بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمة بغير ظرف نحو أنت زيد تضربه ترجح الرفع اما الطرف فلا أثر له نحو أكل يوم زيد تضربه والظاهر ان مثل الهمة في ذلك ما ذكر معنا (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيد اضربه وما رأيت زيد الكن عمر اضربه فترجح النصب لان حتى وليكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبهما العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا مما قبلها وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرم زيد حتى عمرو أكرمه وقام بكر لكن عمرو ضربته ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غايته انهما مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله لعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير أجيب بأن التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المغني قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون فان مقتضى التخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية تنفيذا ان هذا الدعاء مساو للصمت الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لقات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وما عمرو الخ) انما اختير رفعه لان ما بعدهما مستأنف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبدا لله فاذا زيد يضربه عمرو ولكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمر اضربه (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب والاترجح النصب لتعدد مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة

(ص)

واختير نصب قبل فعل ذي طلب
وبعد ما يلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على
معمول فعل مستقر أولا
(ش) هذا هو القسم الثالث وهو
ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع
بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر
والنهي والدعاء نحو زيد اضربه وزيدا
لا تضربه وزيدا ارحمه الله فيجوز رفع
زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك
يختار النصب اذا وقع الاسم بعد
أداة يغلب ان يليها الفعل كهمة
الاستفهام فتقول أزيد اضربه
بالنصب والرفع والمختار النصب
وكذلك يختار النصب اذا وقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف
تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين
العاطف والاسم نحو قام زيد وعمر
أكرمه فيجوز رفع عمرو ونصبه
والمختار النصب للعطف جملة فعلية
على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف
والاسم كان الاسم كالولم يتقدمه شيء
نحو قام زيد وما عمرو أكرمه فيجوز
رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما
سبأني وتقول قام زيد وما عمرو
أكرمه فيختار نصب عمرو

كما تقدم لأنه وقع قبل فعل دال على طلب (ص) وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخبرا
(ش) أشار بقوله فاعطفن مخبرا إلى جواز الأمرين على السواء وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس وضبط النحويون ذلك بأنه اذا وقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة
صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمروا كرمته في داره فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز (ص)
والرفع في غير الذي مرجح * فما أبيع افعل ردع ما لم يبع (ش) هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه
الأمران ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجده معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه

الأمران على السواء وذلك نحو
زيد ضربته فيجوز رفع زيد ونصبه
والمختار رفعه لأن عدم الانضمام
أرجح من الانضمام وزعم بعضهم
أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة
الانضمام وليس بشيء فقل قد نقله
سبويه وغيره من أئمة العربية عن
العرب وهو كثير وأنشد أبو
السعادات بن الشجري في أماليه
على النصب قوله
فارسا ما غادروه ملحما

غير زميل ولا نكس وكل
ومنه قوله تعالى جنات عدن
يدخلونها بكسر جنات (ص)
وفصل مشغول بحرف جر

أو بإضافة كوصل يجرى
(ش) يعني أنه لا فرق في الأحوال
الخمس السابقة بين أن يتصل الضمير
بالفعل المشغول به نحو زيد ضربته
أو يتفصل منه بحرف جر نحو زيد
مررت به أو بإضافة نحو زيد ضربت
غلامه أو غلام صاحبه أو مررت
بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب
النصب في نحو ان زيداً ضربته
أكرمك كما يجب في ان زيداً كرمته
أكرمك وكذلك يجب الرفع في
خرجت فإذا زيد مر به عمرو ويختار

أنومع اما لكونها من حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لأنه
لا ينصل بينهما وبين أمابا أكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرافا كرمه (قوله بعد عاطف) أي
غير مفصول بأما لما مر وشبهه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبهه الفعل كالفعل فالاول كانا
ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني كهذا ضرب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين)
أي غير تجسسية لجران فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب)
أي بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمروا كرمته في داره أو تعطف بالفاء
لتربط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى فادتها الجمعية كما أن في الناء السببية وورد بأن جمعيتها
في المفردات لافي الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش
والسبب ان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزة النظم وجماعة ومنه مثال الشرح
للتوسع في الثواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان
والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجح الرفع لتناسب
المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيد اضربه ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده
الاسقاطي ولا يخفى ان يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فما أبيع الخ) فأنذته دفع توهم ان
ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادروه)
أي تركوه وما زائدة وملحما بفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي
وشد الميم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره
إلى غيره لجزءه أو بفتح الكاف فعل ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا نكرة
محمضة لأن ما قائمة مقام الوصف وان كانت زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة
(قوله أو بإضافة) أي بذى إضافة أو بمضاف ولو تعدد كزيد اضربت غلام صاحب أخيه وأومانة
خلوف تجوز الجمع كما أشاره الشارح بقوله مررت بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما
ذكر بل يجوز زيد اضربت راغبافيه أو ضربت من أكرمته أو رجلا يحبه كما سيأتي في قوله وعلاقة
حاصلة بتابع الخ وحينئذ فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل المقدر في اتصال الضمير
بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما مررت الإشارة إليه ولذا كان النصب
عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة اذ لا يأتي فيه وجوب النصب
لأنه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الناعل الخ) أي وأمثله المبالغة لا الصفة المشبهة
ولا أفعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبر جملة اسم الفعل وفاعله

(٢٣ - خضري ل) النصب في أزيد امررت به ويختار الرفع في زيد مررت به ويجوز الأمران على السواء في زيد قام
وعمر و مررت به وكذلك الحكم في زيد ضربت غلامه أو مررت بغلامه والله أعلم (ص)
وسوفي ذال الباب وصفا إذا عمل
* بالفعل ان لم يكن مانع حصل (ش) يعني ان الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل فيما تقدم والمراد بالوصف العامل اسم
الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل نحو زيد را كذا فلا يجوز نصب زيد لأن أسماء
الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيسه واحترز بقوله وصفا إذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان
يعني الماضي نحو زيداً اضاربته أمس فلا يجوز نصب زيد لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا ومثال الوصف العامل

زيد أناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاه فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل واحترز بقوله إن لم يكن مانع حصل عما إذا دخل على الوصف مانع يمنع (١٧٨) من العمل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الألف واللام نحو زيد أناضار به فلا يجوز نصب زيد لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبله ما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)

وعلاقة حاصلة بتابع كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش) تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيد اضربه وبين ما فصل بحرف جر نحو زيد امررت به أو بإضافة نحو زيد اضرب غلامه وذكري هذا البيت أن الملايسة بالتابع كالملايسة بالسببي ومعناه أنه إذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيد اضرب رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيد اضرب عمر أباة أو معطوف بالواو خاصة نحو زيد اضرب عمر أو أخاه حصلت الملايسة بذلك كما تحصل بنفس السببي فيمنزل زيد اضرب رجلا يحبه منزلة زيد اضرب غلامه وكذلك الباقي وحاصله أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص)

فالمحل للجملة أما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع في نحو زيد ضرب بالياء لأن المصدر لا يعمل فيما قبله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيه ما عند الكسائي المجوز تقديم معمول اسم الفعل والسير في المجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكره ما لم يمنع منه مانع كالقاء في والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعمد مصدر المحذوف هو الخبر أى تعسم تعسا ودخلته القاء مع أن فعل الصلة تامض لجوازها على قوله كآية أن الذين قتلوا المؤمنين الخ (قوله زيد أناضار به الآن) أى بنصب زيد بنعل مضمير يفسره جلة أناضار به أو باسم فاعل مضمير خبر عن أنما تقدم عليه أو مبتدأ أو نافع له أن اعتمد على نحو استفهام نحو أزيد أناضار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف كما قاله الدماميني أو هو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدأ له كما قاله سم فان قيل قد صرف في الابتداء أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي وحينئذ فلا يصلح ضاربه لأن يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بآنا قلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الأجنبي والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب أنت عن آلهتى أخذا من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهما لأنهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه إلى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعنى أن الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذى لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجه اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الأجنبي إذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملايسة والباء في تابع وبالاسم سببية كما يشير إليه صنيع الشارح فان كلامهم ما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل أن المراد بالعلاقة الضمير والباء في تابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

* (تعدي الفعل ولزومه) *

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في أعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من إضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتعدي والفعل اللازم لأنهما المذكوران صراحة لأنفس التعدي وال لزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيرها عن التنارع كما صرف في الاشتغال (قوله علامة الفعل المعدي) أى بنفسه وضعه لأنه المراد عند الإطلاق لا المعدي بالحرف ولا ينزع الخافض (قوله أن تصل) أى صحفة أن تصل الخ وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر إلى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغيره بالجر مضاف إليه أى هاهى ضمير غير مصدر أى وغير ظرف أيضا فان ضميره متصل باللازم كالمصدر نحو الديلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لأنه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل وقت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم

* (تعدي الفعل ولزومه) *

علامة الفعل المعدي أن تصل هاء غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل إلى متعد ولزوم فالمتعدي هو الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل إلى مفعوله الا بحرف جر نحو

ضربت زيدا أو لام مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا فجازا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهى هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بها غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تبدل على تعدي الفعل غير

فقال المتصلة بالمتعدى الضرب ضربته زيد أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قمت القيام (ص)

فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب (١٧٩)

(ش) شأن الفعل المتعدى أن

ينصب مفعوله ان لم ينب عن فاعله

نحو تدبرت الكتب فان تاب عنه

وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت

الكتب وقدير رفع المفعول به

وينصب الفاعل عند من اللبس

كقوله لم يخرق الثوب المسمار ولا

يتقاس ذلك بل يقتصر فيه على

السماع والافعال المتعدية على

ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى

مفعولين وهي قسمان أحدهما

ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر

كظن واخواتها والثاني ما ليس

أصلها ذلك كاعطى وكسا والقسم

الثاني ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل

كاعلم وأرى والقسم الثالث

ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب

ونحوه (ص)

ولايزم غير المتعدى وحتم

لزم افعال السجاياء كنهم

كذا افعال المضاهي اقعنسس

وما اقتضى تظافة أو دنسا

أو عرضا أو طواع المعدي

لواحد كدته فامتدا

(ش) اللازم هو ما ليس بمتعدى وهو

ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر

ويجزم اللزوم لكل فعل دل على

سجية وهي الطبيعة نحو شرف

وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل

على وزن افعال نحو افسح واطمان

أو على وزن افعال نحو اقعنسس

واحر نجم أو دل على تظافة كظهر

الثوب وتظاف أو على كدئس

الثوب ووسخ أو دل على

مرض زيدوا جزأ أو كان مطاوعا

لواحد مما مطاوع المتعدى الى مفعول واحد

نحو ممدت الحديد فامتدود حرجت

زيدا فتدحرج واحترن

غير المتعدى صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان واخواتها واسطة قليل
ولعل المصنف أدخلها في المتعدى لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر
والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والالقال أو خبره
ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل ان ما يتعدى تارة بنفسه وتارة
بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو
حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا متعدى الحرف زائد
كما قيل بكل واماماتعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفرناه بغفرنا فغفرنا فغفرنا أي فغفرنا فغفرنا أي
انفتح وكذا دون نقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند
الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس انهم محركة وكسحابة
افراط الشهوة في الطعام وان لا تغلب على عين الآكل ولا يشبع منهم كفرح وعنى أي بضم فكسر
فهو نهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضا نهم كفرح وضرب تخم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية
وتشبه له بنهم المكسور فيفقدان افعال السجاياء لا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافه (قوله
والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابهة واقعنسس ما مفعوله أي والذي شابهه اقعنسس في كونه بعد
نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للضعف
كاقعنسس أو لغيره كالسنتق أي نام على ظهره واحرنبي الديك اذا انتفخ للقتال واما فاعله ومفعوله
محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد الالموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس
للاحاقه به وهو وزن افعملل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في اقعنسس زائدة لاحاقه
باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد اقعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة
في ذلك قيل ويضعف الاول انه لا يفسد الاحاق المذكور فالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من الاحاقه
باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنق فان اقعنسس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحر نجم
فالاولى جل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا من افعال المضاعف كاقعنسس
ومن افعلنى كالسنتق ملحق بافعملل أصلي اللامين وكالها لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسر نديني * أدفعه عنى ويغرنديني

فسأذومعنى اسر ندى واغرندى علا وركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل
أي الذي لا يقارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا ير أن نحو الظرف يزول لمعارض كالمرض
ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كظهر) بالضم والفتح وتظف بالضم لا غير (قوله
كدئس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل
نخرجت الحركة ففهم لازم كشي ومتعد كدته أما ما لا يلزم فن السجاياء كما مر ودخل في العرض
تظف ودئس فعطفه عليها عام وشمل أيضا فهمهم وعلم مع انهم متعديان فان جعلنا ثابتين أو كالتأنيث
اشكلا على أفعال السجاياء (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي
علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقة فليس مطاوعا
كضربه فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم
العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطع الى الله وانكشففت حقيقة المسئلة مما كان معنويا

التحوق فعمله

فجاز لا حقيقة أو أنه ليس مطاوعا لفعل بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام
فانقال اذا غنيت الالفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتجريك اللسان والشفتين فان أردت
المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الدماميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه
الجمهور من ان الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدي
لو احدهما يلزم ولا اثنين يقصر عن واحد واما الاستعطيته درهماً فأعطاني درهمها واستنصته فنهضني
فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاى طحت كما هوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهويه المتعدي لاهوى اللازم لكن مطاوعة انفعلا لا فعل شاذة
والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقف الجبل وقته أعلاه (قوله وعدلاً زما الخ) مثله
المتعدي لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كذهبت زيدا
وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه فيل وفي المتعدي لواحد أيضاً وقيل سماعية مطلقاً
وبتضعيف العين مالم تكن همزة كناية والامتنع وقيل في غيرها من حروف الخلق كدهن
ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي قياسه فيهما خلاف وبغير ذلك (قوله نقلاً) راجع في
المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقريته قول المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق
بمحذوف من مادته أى ويحذف نقلاً كما قدره الاشعوني وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم اتبعيته
للحذف في السماع فلا يوصف به استقلاً ولا ولئلا يقتضى ان عدم النصب مع الحذف ليس سماعياً
فيمصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام أفاده
الصبيان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أى فينصب وجوباً ونصبه عند البصر بين الفعل فقوله
منصوب بنزع الخافض أى عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لادالة وشذبه بقاء
الجر في قوله

اذا قيل أى الناس شرقية * أشارت كليب بالاكف الاصابع

أى أشارت الاصابع مع الكف الى كليب (قوله ولم تعوجوا) أى تملأوا وتدخلوا (قوله مع غير
أن وأن) مثلهما كى المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كحكت كى تكمرنى أى لكى وفى التسهيل
ان ما ورد فيه الحذف كثير من غير ذلك قيل وقيل عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما
دخلت البلد والبيت وان لم يكن أكثر توجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد
وذهبت الدار مثلاً لان لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مظهرنا السهل والجبل
وضربت به الظهر والبطن أى عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على
التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذ الان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص بخلاف
لكن القول الثالث لا يأتى في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لافى فتنبه لذلك وسيأتى في
حروف الجراطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماعى ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته
بناء على حذف الجار منها ومنه مالم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا ان نأولوا في التركيب الذى سمع
فيه كقوله

لأن يمز الكف يعسل مثنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أى خلقت على حب العراق وكما عسل الثعلب
أى اضطررت في الطريق ولدن بفتح فسكون أى ربح ومثنه صدره قال حفيد الموضح والحكم
بقياسية الحذف مع أن وأن دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازها فى أى

(ص)

وعدلاً زما بحرف جر

وان حذف فالتنصب للمعجز

نقلاً وفى أن وأن يطرد

مع أمن ليس كحجبت أن يدوا

(ش) تقدم ان الفعل المتعدي يصل

الى مفعوله بنفسه وذكرهنا ان

الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف

جر نحو مررت بزيد وقد يحذف

حرف الجر فيصل الى مفعوله بنفسه

نحو مررت زيدا قال الشاعر

تمرون الديار ولم توجوا

كلامه وعلى اذا حرام

أى تمرون بالديار ومذهب الجمهور انه

لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير

أن وأن بل يقتصر فيه على السماع

ومذهب أبو الحسن على بن سليمان

أبغدادى وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف فحوي بيت القلم بالسكين فيجوز
عنده حذف الباء فتقول بيت القلم السكين فإن لم يتعين الحرف لم يجوز الحذف فحوي بيت القلم بالسكين فيجوز حذف الباء فتقول بيت القلم
التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجوز الحذف فحوي بيت القلم بالسكين فيجوز حذف الباء فتقول بيت القلم

اخترت القوم بنى تميم أذلا يدري هل
الاصل اخترت القوم من بنى تميم أو
اخترت من القوم بنى تميم وأما أن وان
فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا
مطردا بشرط أن اللبس كقولك
عجبت أن يدوا والاصل عجبت من
أن يدوا أي من أن يعطوا الدية
ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت
من أنك قائم فيجوز حذف من
فتقول عجبت أنك قائم فان حصل
لبس لم يجوز الحذف فحوي بيت القلم
أن تقوم أو في أنك قائم فلا يجوز
حذف في الاحتمال أن يكون
المحذوف عن فيحصل اللبس
واختلف في محل أن وأن عند
حذف حرف الجر فذهب الأخفش
إلى أنهما في محل جر وذهب الكسائي
إلى أنهما في محل نصب وذهب
سيبويه إلى تجويز الوجهين وحاصله
أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله
بجر الجر ثم إن كان الجرور غير
ان وإن لم يجوز حذف حرف الجر
الاسما وان كان أن وان جاز ذلك
قياسا عند من اللبس وهذا هو
الصحيح (ص)

والاصل سبق فاعل معنى كن
من ألبس من زاركم نسج الين
(ش) إذا تعدى الفعل إلى مفعولين
الثاني منهما ليس خبرا في الاصل
فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى
فحوي أعطيت زيدا درهما فالاصل
تقديم زيد على درهم لأنه فاعل في
المعنى لأنه لا بد له من درهم وكذا

تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر اه (قوله الأخفش الصغير) الأولى الأصغر
لان الصغرى هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب
والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه ووجه من لقب بالأخفش أحد عشر نحو يا سيبويه
أربعة كما في التصريح (قوله بيت القلم) من باب رمي ويقال بروته بالواو ولا يسمى قلما إلا بعد
البراية وقبلها بوصة وقصة ففي قولهم بيت القلم مجاز الأول كأعصر خرا أي عنبايول الخمر
أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في الاحتمال الخ) هذا مبني على مذهب المصنف من عدم
الفرق بين الأجل واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الأجل
لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء إذا اقتضى المقام التعمين فيمتنع كاللبس فينبغي أنه
يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون أن تنكحوه فان الأجل فيه مقصود ليرتدع من يرغب
في النساء الجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن إشارة إلى طلب تعلق الرغبة
بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية لقريظة كانت وقت النزول لانها نزلت في فرقة ترغب فيهن
الجمالهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل في الفرقتين فالقريظة في كل فرقة حالها فلا
أجل فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تمسك بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * إلى ولادين بها ناطاله

بجزيدين عطفًا على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الأسخري الأول أظهر
ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدّر لهذا الجر لفظي أي مستحق للفظ
المصدر المقدّر لا محلي بمعنى استحقة اقله للموضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب الكسائي)
أي والخليل وهذا هو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفًا واذوجب النصب في غيرهما
فكذلك معهما غاية انهما ما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفًا وذلك لا يقتضي بقاء الجر
(قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جر لكان
قويا وذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فاعلم انه يجوز الأمرين
وأما نسبة الجر إلى الخليل والنصب إلى سيبويه كما في الأشموني تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوي
عند ان الله لا يستحي فسمو (قوله من البسن) اما بضم السين مسند الجماعة الذكور بدليل زاركم
أو بفتحها مسند المفرد ولا ينافيه زاركم بل هو از خطاب واحد من الجمع المزورين أو انه للتعظيم
ونسج الين أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا
فالجر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت
زيدا قائما لا في ظننت زيدا عرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالاصل تقديم الخ) أي
وتقديم ما لا يجوز على ما قد يجوز كاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل
ووجد ومضارعه يعر وكغزايغزو وأما عرى يعرى كتب يتعب فيمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو
خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا
والاول ضميرا متصلا كما أعطيتك درهما فلا يقدم على الاول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب)

كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج الين فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج الين لانه اللبس ويجوز
تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الأصل (ص) ويلزم الأصل لموجب عرا وترك ذلك الأصل حتما قد يرى (ش) أي يلزم الأصل
وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس فحوي أعطيت زيدا درهما ولا يجوز تقديم غيره
لأجل اللبس إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم

صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان (١٨٢) فاعلا في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا

ورتبة وهو متمنع والله أعلم (ص)
وحذف فضله أجزان لم يضر

كحذف ماسيق جوابا أو حصر

(ش) الفضلة خلاف العمدة

والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل

والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه

كالفعول به فيجوز حذف الفضلة

ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا

ضربت بحذف المفعول به وكقولك

في أعطيت زيدا درهمما أعطيت

ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى

وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى

واسوف يعطيك ربك فترضى

وأعطيت درهمما قيل ومنه قوله

تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير

والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان

ضرب حذف الفضلة لم يجز حذفها

كما اذا وقع المفعول به في جواب

سؤال نحو ان يقال من ضربت

فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا

نحو ما ضربت الزيدا فلا يجوز

حذف زيدا في الموضعين اذ لا يحصل

في الاول الجواب ويبقى الكلام في

الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا

والمقصود نفيه عن غير زيد فلا ينهم

المقصود عند حذفه (ص)

ويحذف الناصب ان علما

وقد يكون حذفه ملزما

(ش) يجوز حذف ناصب الفضلة

اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من

ضربت فتقول زيد التقدير ضربت

زيدا حذف ضربت لدلالة ما قبله

عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون

واجبا كما تقدم في باب الاشتغال

نحو زيد اضربه التقدير ضربت

زيدا ضربته حذف ضربت

وجوبا كما تقدم والله أعلم (ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل

أى لما منع من التأخير كالحصر في الاول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضميرا متصلا كالدرهم أعطيته زيدا والضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس ياريمها فلو كان ضمير الاول في الثاني كأعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضير ضمير بمعنى ضار قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أى لا يضركم (قوله كحذف ماسيق الخ) مثال للمنفى وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أى لدليل ويسمى اختصارا وغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربى زيد لاسيما في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وهام مفعول الناصب لانه صلة ال فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لال أى ويحذف العامل الذى نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هال ان الوصف المحلى بال لا يضاف للخالى منها ولا الضمير عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتى في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أى والنداء فان ناصب المنادى أدعو محمد وفا نابت عنه يا ولا يجتمع بين العوض والمعوذ وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الا تى وفي المثل كالكلاب على البقر أى ارسل وما جرى مجراه كأنهم واخيرا لكم أى انتهوا أو اتوا خيرا والله أعلم

(التنازع في العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سبذ كره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع انه مصدر للضرورة والتوسع في الطرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى امام التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أى حال كونهما قبل الاسم (قوله ذا اسره) في القاموس الاسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة واسرة الرجل رهطه الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين متصرفين كما توتنى أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانها كقوله

عهدت مغشام غشيامن أجرته * فلم ألتخذا لافناءك موثلا

أو اسم وفعل كذلك نحوها وتم اقرؤا كأياه وقوله يشبهانها أى في العمل لا في التصرف كما قاله شارحه لئلا ينافيه تمثيله بها وتم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو و اقرؤا في كأياه فاعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمّل اسم الفاعل كاليت والمفعول كقوله * وعزة ممطول معنى غريها * واسم الفعل كالأية والمصدر كقوله * لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا * فليقت والضرب تنازعا مسمعا وأنكل أى أعجز من باب دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبله الرجل ومسه امرأته الموضوع لم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم حرمتم الفعل وهما في محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لان الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والنصل لازم في التنازع عند اعمال الاول فاذا بطل اعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ومن هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يفصل بين أفعال ومن يأجنيبي قال الروداني ما لم يتأخر الجامد

قبل فالواحد منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم ذاسيره (ش) التنازع عبارة عن توجه عاملين عن

عن غيره والاجاز لعدم قصده سواء أعمل الاول أم الثاني كما عجبني واستمثل زيدوا جازمه المبرد
في فعل التمجيد مطلقا واعتبر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لامتناع الجملة من
بالعاطف واتحاد مطلوب ما وقيدته في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من
ارتباط بين العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أولهما في ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما
ظننتم ان لن يبعث الله احدا فظنوا وظننتم تنازعا ان لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة
لمصدره المحذوف أي ظنوا ظنا ~~كظنكم~~ أو يكون الثاني جوابا للاول جواب السؤال نحو
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو الشرط كما توني أفرغ عليه قطرا ومنه كما في الاسقاطي
هاؤم اقراؤا كناية أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله الى
معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا بحرور نحو
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه وثقت وتقويت بك على خلاف في الاخير
واشترط قوم وجوب توجه العاملين الى المعمول تخرج قوله تعالى وانه كان يقول سفيها لا احتمال
ان اسم كان ضمير الشأن فلا توجه الى سفيها والظاهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية
كما يجوز عدمه وخارج توجه العاملين أنك أنك الا حثون فليس تنازعا والافسد للنظ
لوجوب ان يقال أنك أنك أو أنك أنك بل الثاني لجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له
أصلا ومثله هيهات هيهات العميق وخارج أيضا قول امرئ القيس

ولوان ما أسعى لادنى معيشة * كفاي ولم أطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفاي ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعت
للادنى كفاي القليل ولم أطلب المالك بدليل قوله

ولكنما أسعى لجدم مؤث * وقد يدرك الجدم المؤث أمثالي

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثني أو ثلاثة وهو رأي وصحيح في
التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدى المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين وقد اجتمع في حديث
تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الطرف وهو دبر
والمصدر وهو ثلاثا الخ فاعمل الاخير وحذف الضمير من الاولين لكونهما فضلتين أي
تسبحون فيه اياه وتكبرون فيه اياه ولولا عمل غير الاخير لكان الضميرين فيما بعد العامل لان
الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهي طلعت وادرك وأبغ في الندى وعند فاعل الاخير
كما مر ومن تنازعها مع اعمال الاول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الاجماع على جواز اعمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة
من باب التنازع) أي لان السابق ان رفع كزيد قام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو
ضميره فلم يطلباه ليعملا فيه وان نصب كزيد اضربت وأكرمت فهو معمول للاول بمجرد وقوعه
عقبه فلا يطلب به الثاني كما قاله بعضهم ولا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو متمنع الا في
نحو فلم يسروا عند الزمخشري حيث قدر فيه تأخير الهمزة لانها داخله على محذوف أي أقعدوا
فلم يسروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضله يجوز ذكره وحذفه وكذا يتمنع التنازع
في المتوسط كضربت زيدا وأكرمت فزيدا معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام

الى معمول واحد نحو ضربت
وأكرمت زيدا فكل واحد من
ضربت وأكرمت يطلب زيدا
بالمفعولية وهما معني قوله ان
عاملان الى آخره وقوله قبل معناه
ان العاملين يكونان قبل المعمول
كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر
العاملان لم تكن المسئلة من باب
التنازع وقوله فلا واحد منهما
العمل معناه ان أحدهما عاملان
يعمل في ذلك الاسم الظاهر والاخر
يحمل عنه ويعمل في ضميره على

ماسيد كره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين انه يجوز ان عمل كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الاولى منهم ما ذهب البصريون الى ان الثاني أولى به لقرنه منه وذهب الكوفيون الى أن الأول أولى به لتقديمه (ص)
وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعه والتزم ما التزم (١٨٤) كيجسنان ويسى ابنك * وقد بغي واعتد يا عبدا كما

(ش) أي اذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك يحسن ويسى ابنك فكل واحد من يحسن ويسى يطلب ابنك بالفاعلية فان أعملت الثاني وجب أن تضمير في الاول فاعله فتقول يحسن ويسى ابنك وكذلك ان أعملت الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسى ابنك ومثله بغي واعتد يا عبدا وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغي واعتد يا عبدا ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسى ابنك ولا بغي واعتد يا عبدا لان تركه يؤدي الى حذف الفاعل والفاعل ما تزم الذكر وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازه القراء على توجه العاملين معاً الى الاسم الظاهر وهذا بناء منهم على منع الاضمار في الاول عند أعمال الثاني فلا تقول يحسن ويسى ابنك وهذا الذي ذكرناه عنهم هو المشهور من مذهبهم في هذه المسئلة (ص)
ولا ينبغي مع أول قد أهمل

وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعـمل لان معمول العامل يجوز تقديمه يرد منه منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى في المتقدم المنصوب والفارسي في المتوسط اما المتقدم المرفوع فيبعد جواز ما مر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع كجاء وقام زيداً سائياً عن القراء (قوله الى ان الثاني أولى) أي وان كان أضعف عملاً من الاول بدليل استدلالهم على أعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم أنكل الخ وعلى أعمال المجموع بقوله قد جربوه فزادت تجاربهم * أباقدامة الالمجد والتمنا

ولم يحس ما هو على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقرنه) أي ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا للضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لتقديمه) أي ولسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجح والافيجب أعمال الثاني في نحو ضربت بلأ كرمت زيدا والاول في ضربت بلأ كرمت زيدا كما في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزم) أي من وجوب اضممار العمدة ومطابقته للظاهر افراداً وغيره الا اذا صلح العامل للكل فيضم مفراداً كالأغري نحو أخرج وقتيل هنداً والزيدون مثلاً لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد جاز سبويه الافراد في الاحوال كلها كضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني هو أي من ذكر لكنه قبيح كأنقله الدماميني فالمراد التزم ذلك في النصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الا ان يقال اقتصر على جزء العمدة لكفايته في الرد على الكسائي أي ولان اظهاره يؤدي الى التكرار فتمنع بين الاضمار اما في الثاني وهو اتفاق أو في الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مر دود بوقوعه في غير هذا الباب كره رجلاً وبسماعه فيه نظماً ونثراً حكى سيبويه ضربوني وضربت قومك وكقوله

جفوني ولم أجف الاخلاء اني * اغري جميل من خليلي مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند أعمال الثاني فراراً من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا ان يقال انه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في باب فليقتس عليها هذا الكن قال في شرح الايضاح ما اشتبهت عن من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرداً في الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معاً) أي ان عطفاً بالواو واتفاقاً في طاب الرفع قال الصبان وكذا في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الاعراب المطلوب اه وينبغي تقييده بنصب العمدة اعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا اضمراً مؤخراً كضربني وضربت زيدا هو فراراً من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الا أن يدعى ان العامل مجموعهما (قوله أو هلا) ماض مجهول من أو هله الله لكذا أي أهله بـشـد الهاء أي

بضمير لغير رفع أو هلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر

وأخره ان يكن هو الخبر

جعله

(ش) تقدم أنه اذا أعمل أحد العاملين في الظاهر وأهمل الآخر

عنه أعمل في ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ بين ان يكون المهمل الاول والثاني فتقول يحسن ويسى ابنك ويحسن ويسى ابنك وذكره ان كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يجوز ان يكون عمدة في الاصل وهو مفعول ظن واخواتها لانه مبتدأ في الاصل أو خبر وهو المراد بقوله ان يكن هو

المضمر أو لا فان لم يكن كذلك فاما أن يكون الطالب له هو الاول أو الثاني فان كان الاول لم يجوز الا ضمارة فتقول ضربت وضربني زيد ومضرت
ومضرتني زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربني زيد وقد جاء في الشعر كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن في الغيب أحفظ للعهد وألغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذي ود وان كان الطالب له هو الثاني وجب
الاضمار فتقول ضربني وضربته زيد ومضرتني وضربته زيد ولا مضرتني وضربته زيد وقد جاء
في الشعر كقوله بعكاظ يعشى الناظر يـ * اذا هم لمحو اشعاعه (١٨٥) الاصل لمحوه حذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما

شد عمل الممهل الاول في المنعول
المضمر الذي ليس بعمدة في الاصل
هذا كما اذا كان غير المرفوع ليس
بعمدة في الاصل فان كان عمدة في
الاصـل فلا يخلو اما ان يكون
الطالب له هو الاول أو الثاني فان
كان الطالب له هو الاول وجب
اضماره مؤخر افتتقول ظنني وظننت
زيدا قائما اياه وان كان الطالب
له هو الثاني أضمرته متصلا
أو منفصلا فتقول ظننت وظننته
زيدا قائما وظننت وظننتي اياه زيدا
قائما ومعنى البيتين انك اذا
أهملت الاول لم تأت معه بضمير
غير مرفوع وهو المنصوب والمجروز
فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا
مضرت به ومضرتني زيد بل يلزم
الحذف فتقول ضربت وضربني
زيد ومضرت ومضرتني زيد الا اذا كان
المفعول خبرا في الاصل فانه لا يجوز
حذفه بل يجب الاتيان به مؤخر
فتقول ظننت وظننت زيدا قائما
ايام ومفهومه ان الثاني يوثق معه
بالضمير مطلقا مرفوعا كان
أو مجزورا أو منصوبا عمدة في
الاصـل أو غير عمدة (ص)
واظهر ان يكن ضمير خبرا

لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أظنا

زيدا وعمر أخوين في الرخا

(٢٤ - خضري ل) (ش) أي يجب أن يوثق بمفعول الفعل الممهل ظاهرا اذا لزم من اضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرا
في الاصل عما لا يطابق المفسر كما اذا كان في الاصل خبرا عن مفرد ومفسره مشني نحو أظن ويظناني زيدا وعمر أخوين فزيد مفعول
أول لا ظن وعمر معطوف عليه وأخوين مفعول ثان لا ظن والياء مفعول أول لظن ان فيحتاج الى مفعول ثان فلما أثبت به ضمير افقت أظن
ويظناني اياه زيد وعمر أخوين لكان اياه مطابقا للياء في انهما مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفردوا أخوين مشني

جعله أهلا له (قوله ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لانه فضله لا لمجاذبة للاضمار قبل الذكرا اذا
أوقع حذفه في لبس فيضمير مؤخر كرجبت ورجبت في الزيدان عنهما همع وفي شرح الكافية
ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه
ويرضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من
الاول ضميره مع انه فضله وتقدم الكلام على قلبي في الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهملة
وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى
من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ونحو من اللمح وهو سرعة
البصر فيعشى يطلب شعاعه أي السلاح فاعلا ونحو يطلبه مفعولا فاعمل فيه الاول فهو
فاعله وحذف ضميره من الثاني مع أن حقه الذكروا ان كان فضله (قوله وهو شاذ) أي خلا لما
يقضي به مفهوم قوله والتزم ما التزم من جواز حذف الفضلة من الثاني الممهل لعدم التزام ذكره
في غير ذلك وانما شاذ حذفه هنا لان فيه تهئية العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف
حذفه من الاول فانه للقرار من الاضمار قبل الذكروا كرمع كونه فضله (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة
الى ان المراد بالخبر في قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر المألوم وارادة اللزوم فيشمل المفعول
الاول لظننت فانه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطلقة وظننتي منطلقة هـ
ايها فاياها مفعول أول لظننت فاندفع ما يوهمه المتن من القصور نعم كان عليه ان يذكر وجوب
التأخير في الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما في المسكودي

واحذفه لكن مع لبس أو خبر * أو مبتدأ آخره فهو والمعتبر

لسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيد قائما اياه فإياه خبر كنت عائد على قائما
(قوله وجب اضماره الخ) أي لانه عمدة لا يحذف وقوله مؤخر أي خلا لما في التسهيل تعالى
عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكروا كرمع كونه بصيرة الفضلة وان لزم فصله من عامه
باجنبي كذا قيل وفيه انهم صرحوا بجواز حذف مفعولي ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يستنع
حذفه ولذا كان مذهب السكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكروا
(قوله ظننت الخ) الاول يطلب زيد فاعلا وقائما مفعولا ثانيا والثاني يطلبه مفعولا
فاعلا فاعمل فيهما الثاني فهما منصوبان به وأضمر في الاول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لفظا ورتبة
والياء مفعوله الاول والثاني اياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظننته الخ) الاول يطلب زيدا
وقائم مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب زيدا فاعلا فاعله في ضميره مستترا فيه وهو هنا يعود على
مقدم في الرتبة لكونه معمول الاول ويطلب قائما مفعولا ثانيا فاعله في الهاء العائدة عليه فهي
مفعوله الثاني والياء مفعوله الاول (قوله وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي انت به اسم ظاهر
يند الضمير (قوله لغير ما يطابق) أي لمبتدأ في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله

فتتقوت مطابقة المفسر للمفسر
وذلك لا يجوز وان قلت أظن ويظنان
اياهما زيد او عمرا أخوين حصلت
مطابقة المفسر للمفسر وذلك
لكون اياهما مثني وأخوين كذلك
ولكن تتقوت مطابقة المفعول
الثاني الذي هو خبر في الاصل
للمفعول الاول الذي هو مبتدأ
في الاصل لكون المفعول الاول
مفعولاً وهو الباء والمفعول الثاني
مثني وهو اياهما ولا بد من مطابقة
الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة
مع الاضمار وجب الاظهار فتقول
أظن ويظنانى أخا زيد او عمرا أخوين
فزيد او عمرا أخوين مفعولاً أظن
والباء مفعول أول ليظن وأخا
مفعول الثاني فلا تكون المسئلة
حينئذ من باب التنازع لان كلام من
العاملين على في ظاهر وهذا مذهب
البصريين وأجاز الكوفيون
الاضمار مراعى فيه جانب الخبر
عنه فتقول أظن ويظنانى اياه زيدا
وعمر أخوين وأجازوا أيضاً الحذف
فتقول أظن ويظنانى زيد او عمرا
أخوين (ص)

* (المفعول المطلق) *

المصدر اسم ماسوى الزمان من
مدلولى الفعل كامن من آمن
(ش) الفعل يدل على شيئين الحدث
والزمان فقام يدل على قيام في زمن
ماض ويقوم يدل على قيام في الحال
أو الاستقبال وقم يدل على قيام
في الاستقبال فالقيام هو الحدث
وهو أحد مدلولى الفعل وهو
المصدر وهذا معنى قوله ماسوى
الزمان من مدلولى الفعل فكأنه
قال المصدر اسم الحدث كامن
فانه أحد مدلولى آمن والمفعول
المطلق هو المصدر المنتصب

(قوله فتتقوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بتحتها وهو اياه (قوله وجب
الاظهار الخ) أى وحيث كان أخا اسما ظاهرا فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفتها
للاخوين لعدم افتقارها اليه ما بل انما يطابق مبتدأه الاصل (قوله فلا تكون المسئلة من باب
التنازع) أى بالنسبة للمفعول الثاني لان أخوين معمول لظن ولم يتوجه اليه يظنانى لعدم
مطابقته لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يتنازع فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح
وأجاب سم بما حصله ان كلام من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية
فكلاهما يطلبه مفعولاً ثانياً مطابقا لمفعوله الاول فلما علمنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الاول
تعذر علينا الاضمار في الثاني لما صرفنا قطع طلبه له فعدلنا الى الاظهار وقلنا أخا موافقة للخبر
عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه اليه ألا ترى صحة التنازع في ضربى وضربت
زيد التوجهما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع انه اذا رفع انتقطع طلب الناصب له وبالعكس
فكذا ما هنا اه وتقول عندا عمل الثاني أظن ويظننى الزيدان أخا اياهما أخوين أو يظنانى
وأظن الزيدان أخوين أخا (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أى كما يجوزن الاظهار والحذف أيضا
لدلالة معمول الآخر عليه كما جوزه عند عدم التخالف في المسئلة السابقة لوجود دليله كذا في
التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكس عليه ما نقله المصريح في المسئلة السابقة عن أى حيان
في النكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افراد او غيره والامتنع نحو
علمنى وعلمت الزيدان فأتين فلا بد ان تقول اياه ولا يجوز حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب الخبر
عنه) أى وان خالف المفسر ويظهر مقدما عن معمول الاول كما مثله الشرح وليس اضمارا قبل
الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثاني أخير مؤخرا كما في التصريح
عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أخا اياهما أو يظننى وأظن الزيدان أخوين هما
اياهما فاعل يظننى واياهما مفعوله الثاني وتقول على الاظهار أظن ويظننى الزيدان أخا اياهما
أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أخا وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان أخا
اياهما فاياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على اخا ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما
وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

* (المفعول المطلق) *

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة
الى الفاعل المعين في مفهوم الفعل بل الدال عليه اسما لاجل الكلام اما عند من يقول بدخولها
كالسيد قضى كدلالته على احدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو
المصدر) أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى التام بغيره (قوله
المصدر اسم الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاعتسل غسلا وتوضأ وضوا وأعطى عطاء لان
مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث
بواسطة والمراد بالدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لآخر اوجه من قيد ملحوظ
أى الجارى على فعله واسم المصدر لا يجري عليه بل ينقص عن حروفه او المراد الدال على الحدث
بالاصالة واسم المصدر نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح
فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا والمتصّب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولا
في الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهين يجتمعان
في ضربته ضرباوي يتقرر المصدر في ضرب بك ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سياتى

توكيدا لعامله أو بيان النوع أو
عدده نحو ضربت ضربا وسرت سيرا
زيد وضربت ضربتين وسمى مفعولا
مطلقا لصدق المفعول عليه غير
مقيّد بحرف جر ونحوه بخلاف
غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه
اسم المفعول الا تبيّن كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له (ص)

بمثله أو فعل أو وصف نصب

وكونه أصلا لهذين انتخاب

(ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر

نحو عجمت من ضرب بك زيد اضربا

شديدا أو بالفعل نحو ضربت زيدا

ضربا أو بالوصف نحو أنا ضارب

زيد اضربا ومذهب البصر بين أن

المصدر أصل والفعل والوصف

مشتقان منه وهذا معنى قوله

وكونه أصلا لهذين انتخاب أي

الختار أن المصدر أصل لهذين أي

الفعل والوصف ومذهب

الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم إلى أن المصدر

أصل والفعل مشتق منه والوصف

مشتق من الفعل وذهب ابن طلحة

إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل

برأسه وليس أحدهما مشتق من

الأخر والعجيب المذهب الأول لأن

كل فرع يتضمن الأصل وزيادة

والفعل والوصف بالنسبة إلى

المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل

على المصدر وزيادة فالفعل يدل على

المصدر والزمان والوصف يدل على

المصدر والفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد

كسرت سيرتين سيرا ورشد

(ش) المفعول المطلق يقع على ثلاثة

أحوال كما تقدم أحدها أن يكون

مؤكدا نحو ضربت ضربا

فإن لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظرا للأصل فالصدر أعظم مطلقا (قوله
توكيدا لعامله) أي لنفس عامله أن كان مصدرا مثله والافق كد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع
المؤكدا هو شرط التأكيّد اللفظي الذي هذا منه فعني قولك ضربت ضربا حدثت ضربا ضربا
كما أفاده الدماميني والرضي فإن قلت كيف يكون انطباع قول النحّاس أجمع النحاة أن توكيدا
المصدر يدفع الجواز كالمعنوي نحو وكأله موسى تكليما أي بذاته لا بترجان أجيب بأن ذلك ليس
خاصا بالمعنوي بل يكون في اللفظي أيضا كما في المطول نحو قطع الأصل الأمير (قوله أو بيان
الخ) أي مع كونه مؤكدا أيضا فالنوع والعدد مؤكدان وإن كان القصد منهما بالذات البيان
وأما القسم الأول فالتوكيد لا غير فهو لا يجمع غيره وأما الباقيان فيجتمعا في ضربت ضربتي
الأمير (قوله غير مقيّد بحرف) أي لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك
الحدث بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجد جدها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها
أو وقوعه لأجلها أو معها فلذلك لا تسمى به الا مقيّدة بما ذكره فلا حق بالذكرة ولا هو المفعول
المطلق وانما قدم المفعول به في باب تعدى الفعل استطراد الا قصدنا عند اجتماعها ترتيب
على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق * وثزن به فيه له معه قد كل

تقول ضربت الضرب زيدا بسوطه * نهرا هاتنا تاديه وامرأتكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير في قوله وكونه
وأما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا فقيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد منه معنى
ولفظا وأما يعجبني إيمانك تصديقا وقعت جلوسا على ما صححه الناطم من أنه منصوب بالمذكور
فن باب النسيابة وستأتي في أفرح الجذل أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف تام غير
ملغى عن العمل تخرج فعل التعجب وكان وأخواتها وباب ظن عند الغائه فلا يقل زيد قائم
ظننت ظنا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة
مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوكة فانت اليوم ألا مهم * لو ما وأيضهم سر بال طباح

فناصب لو ما محذوف أي تلوم لو ما وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طربا في أثرهم * طرب الواله أو كالتخيل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ إلى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولو مجاز يجمع اتفاقهما في
الحروف الأصول فإن اتفاقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة
أو الدلالة مجازا وإن اختلاف ترتيبها فقط فاشتقاق كبير كما في جندو وجندب وإن اختلاف فيهما بعض
الأصول فاشتقاق أكبر كثلث من التلم فعلم أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل
أصل) أي لأنه يعمل في المصدر ويؤثر فيه فكان أصلا لقوته وردبان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه
ليس أصلا له والمراد بالفعل المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لأن
الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعده ماضيا وقيل الماضي هو الأصل
لسبقه بعضي زمنه ويرجح الأول أنه فرض الأوصاف الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين
والظاهر أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من
المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن
طلحة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله يبين) أي المصدر بقيد كونه

مفعولا مطلقا والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبينا للنوع) أي لكونه مضافا وموصوفا
 كما مثله أو محلي بالعهدي كسرت السيرة أي المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام
 ويسمى المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر والتحقيق أن المعدود مختص أيضا بتحديد العدد
 الخصوص ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان
 معدود ونوعي واعلم أن النوعي أن كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق لاستحالة أن يفعل
 الإنسان فعل غيره وإنما يفعل مثله فالأصل سيرا مثل سريزي رشدي فذف المصدر ثم صفته وأنيب
 المضاف إليه مناسبا كما حققه الدماميني ولا يرد ذلك على المصنف لأن مراده تمثيل النوعي بقطع
 النظر عن كونه أصلا أو نائباً أو أماً أو آل فالظاهر أنه قد يكون كذلك كما إذا قصدت تشبيه سيرك
 الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك وقد يكون أصليا كان قصدت
 الأخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضار الصورة فتدبر (قوله وقد ينوب
 عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عام لا عن مطلق المصدر حتى يلزم
 كون النائب غير مصدر فلا يرد أن الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المجمة مصدر جدل كفرح وزنا
 ومعنى وظاهر كلامه أن المراد من منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيرافي والمبرد
 واختاره المصنف لا طرادا واما مذهب سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أي
 فرحت و جدلت جدلا فلا يطرد في نحو حلفت عينا إذا فعل له مع أن الأصل عدم التقدير بلا
 ضرورة ملحجة قاله الرضي (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك تسبعة الكمية
 والبعضية والمرادف والاشارة والضمير والعدد والالة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما
 أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقى مما ينوب عنه ما
 اسم المصدر غير العلم كغسلت غسلا وتوضأت وضوء العلماء والملاقي للمصدر في الاشتقاق بأن
 يشاركه في مادته أما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه تبدلا فإنه مصدر ابتل كقدس وقد ناب
 عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل ومع كونه اسم عين كابتسكم من الأرض نباتا أو ابتها نباتا
 حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن ابتاتنا وقال سيبويه أنه مصدر جار على غير
 فعله أي فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لنبت سمي به النابت كما نص عليه غير واحد فيصح
 فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لا نبت كغسلا وضوءا لا غسلا وتوضأ مع
 أنهم ما مصدران لغسل وضوء وأما تبتلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف
 فعله كما هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملا للأقسام الثلاثة
 أي فيكفي في النيابة ملاحظة الملافة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقى مما ينوب
 المبين فقط نوعه كرجع القهقري وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كميوت الكافر ميتة سوء
 ووقته كقوله * ألم تغتص عينك ليلة أرمد * أي اغتاض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو
 ما ضربت زيدا أي أي ضربت ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أي أي تجلس
 شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عشر عن المبين لكن لم أر نصا في انابة مصدر
 فعل آخر عن المبين والظاهر جوازه كتبتل اليه تبتل الخائفين (قوله ذلك الضرب) أي المعهود
 للمخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فاحسبه أنه أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذلك مثال
 للمؤكد لعدم المصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب عن النائب كان يقال ضرب الأمير زيدا
 فتقول ضربت الأص ذلك الضرب أي ضربا مثل ذلك لأن فعل الأمير لا تفعله أنت فحذف
 الموصوف وأنيب عنه الصفة ثم الصفة وأنيب عنها الاشارة (قوله نحو ضربته زيدا) ان رجح

الثاني أن يكون مبينا للنوع نحو
 سرت سريزي رشدي رشدي سرت سيرا حسنا
 الثالث أن يكون مبينا للعدد نحو
 ضربت ضربته وضربتين وضربات
 (ص) وقد ينوب عنه ما عليه دل
 بجد كل الجد وافرح الجد
 (ش) قد ينوب عن المصدر ما يدل
 عليه ككل وبعض مضافين إلى
 المصدر نحو جد كل الجد وقوله
 تعالى فلا تملوا كل الميل وضربته
 بعض الضرب وكالمصدر المرادف
 لمصدر الفعل المذكور نحو عدت
 جلوسا وافرح الجد فالجلوس
 نائب مناب القعود لرادفته له
 والجدل نائب مناب القرح لرادفته
 له وكذلك ينوب مناب المصدر اسم
 الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب
 وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم
 الاشارة مناب المصدر فلا بد من
 وصفه بالمصدر كما مثله وفيه نظرفن
 أمثلة سيبويه ظننت ذلك أي
 ظننت ذلك الظن فذلك اشارة إلى
 الظن ولم يوصف به وينوب عن
 المصدر أيضا ضميره نحو ضربته
 زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله
 تعالى لا تعذب أحد من العالمين
 أي لا تعذب العذاب وعدده نحو
 ضربته عشرين ضربية ومنه قوله
 تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة

والالة نحو ضربته سوطا والاصل

ضربه ضرب سوط فحذف المضاف
وأقيم المضاف اليه مقامه والله
تعالى أعلم (ص)
ومالتوكيد فوحداً بدأ

وثن واجمع غيره وأقربا
(ش) لا يجوز تثنية المصدر المؤكد
لعامله ولا جمعه بل يجب افراده
فتقول ضربت ضرباً وذلك لانه
بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى
ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين
للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز
تثنيته وجمعه فاما المبين للعدد
فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه
فحوضرت ضربت ضربتين وضرباً وأما
المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز
تثنيته وجمعه اذا اختلفت أنواعه
فحوسرت سيري زيد الحسن والقيح
وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز
تثنيته ولا جمعه قياساً بل يقتصر فيه
على السماع وهذا اختيار
الشافعي (ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفي سواه دليل متسع

(ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف

عامله لانه مسوق لتقرير عامله

وتقويته والحذف مناف لذلك

وأما غير المؤكد فيحذف عامله

للسدالة عليه جوازا أو وجوبا

فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد

لمن قال أي سيرت وضربت من

قال كم ضربت زيداً والتقدير سرت

سير زيد وضربت به ضربتين وقول

ابن المصنف ان قوله وحذف عامل

المؤكد امتنع سهواً منه لان قوله

ضرب زيداً مصدر مؤكد وعامله

محذوف وجوباً كما سيأتي ليس

بصحيح وما استدلل به على دعواه من

أنه كيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد

الضمير إلى مصدر الفعل المبهمة فلو كدلانه لوصرح بالظاهر لم يقدر الا التوكيد وان رجع الى مصدر
معهود دلالة المقام فتوحي فقول الشرح أي الضرب يحتمل جعل ال فيه للجنس والعهد ومحل
ذلك ما لم يجعل زيدا بلام مفسر للضمير والا كان مقعولا به لا مطلقا وهكذا قوله

* من كل ما نال الفتى قد نلت * وقوله * هذا سراقه للقرآن يدرسه * أي نلت النبل
ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد والتوحي بالطريق المذكور وأما الأعدب أحد من العالمين فتوحي
لا غير لجوعه بعد ايا قبله بمعنى تعذيباً عظيماً لان تنوينه للتعظيم والاصل أعذبه أي من يكفر
تعذيباً عظيماً لا أعذب تعذيباً مثله أي التعذيب المذكور أحد الان تعذيب من يكفر لا يقع
على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأتاب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها واناب المضاف
اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه واناب عنه ضميره فأفاده في التصريح وغيره فتأمله (قوله والالة)
أي اذا كانت في العادة ألة لذلك الفعل فلا يقال ضربت به خشبة (قوله مقامه) أي في اعرابه
وافراده وتثنيته وجمعه كضربه سوطين وأسواطاً (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضله وحذف مفعول أفرد دلالة ما قبله ودفع به توهم
امتناع الافراد من الأمرين قبله ولا يغني عنه قوله فوحداً بدأ من حيث ان مفهومه أن غير
المؤكد لا يوحداً بدأ لان هذا المفهوم كما يحتمل نفى التأييد أي لا تدم توحيد غير المؤكد كدحتمل تأييد
النفى أي لا توحد في وقت بدأ فأندفع الاعتراض بان الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله
بمثابة تكرير الفعل) فيه انه ليس مؤكداً للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما مر فالاولى أن
يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلاً أو كثيراً كما ان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك
(قوله فالمشهور الخ) أي بدليل قوله وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيه للفواصل بالقوا في
تصريح (قوله متسع) أي اتسع مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتسع أو والمعنى
والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله)
أي ولا تاخيره بخلاف النوعي والعددي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه لكون
المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثبت معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى
ومكرنا مكر او قوله

بكي الخ من عوف وأنكر جملته * وبعت عجيجاً من جذام المطارف

حيث أكد المكر والعجيج أي التصويت بالمصدر مع انه مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف
هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيدها المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلت قتلاً لا فيما
هو مجاز قطعاً كما في القسط لاني على البخاري فالمعين للمجاز يؤكده كالأية والبيت وما يحتملها
لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لانه تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى
تسليماً (قوله فيحذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبه المفعول به وهو محذوف
عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله لا تأييد بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول
ابن المصنف وسهو خبر ان والضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضرب زيداً الخ) هذا أحد دليلين
لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا في نحو أنت سير او وجوباً في نحو أنت
سير اسير او ما أنت الاسير او ضرب زيد او غير ذلك مما سيأتي فنعته من حذفه هنا اما سهو عن ورود
هذا وأما البناء على ان ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهي دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل
المصنف بان القصده به التقرير والتقوية المنافي بالحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائماً
فمنوع ولا دليل عليه وان أراد انه قد قصد به ذلك وقد قصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم

وجوب حذف عامل المؤكد كما سيأتي ليس منه وذلك لان ضرب زيد ليس من التأكيد كيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد

ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقريضة
بالاولى اهـ وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بان الحذف
مناف للتأكيده مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان باللفظ آخر يقرر معنى اللفظ
الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اهـ فالاولوية ممنوعة
لكن قد تقدم ان الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينقض ذلك جوابا عنهما
وقد اعترف الشاطبي بان نحو أنت سير اللتا كيد مع ما فيه من الحذف فتازع ابن الناطم قوبة
فالاولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع
الحذف لسكان تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناطم لا يقال لادليل
على استثناء أنت سير الانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه)
أي فقايدته السابقة عن فعله واعطاه معناه لاتا كيد وهو الا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل (قوله
ليست من باب التأكيده) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر اما مؤكدا ونوعيا أو عددي أو بدلي من
فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله تو كيد او نوعا الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة
وان كانت منه اصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك اعراض نيابة بالانظر لادلتها
وأيا لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بما مر (قوله وما يدل
الخ) فيه ان من قال بعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمنزلة اقتضت عمله وهي
نيابته عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر
في المصدر الذي لا فعل له كبله بمعنى تركه كافي قوله يصف السموف

تذرا لجامع ضاحياها ماتها * بله الا كف كأنهم لم يتحقق

أي ترك الا كف في رواية خفف الا كف بالاضافة قبله اما منصوب بفعله الممهل وان لم يصح
النطق به أو بفعل أمر مرادف لفعله الممهل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذكر الا كف بله
أي تركا ما على رواية نصب الا كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ويحه وويله
وويله وويله وهي بحسب الاصل كليات عن العذاب والهلاكة فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم
كثرت حتى صارت كالعجب يقولها الانسان لمن يحب ويغضب وقيل ان ويح وويل كناية عن
ويل وويل للعذاب فهي مفاعيل مطلقة لفعل ممهل أو لفعل من معناها أي أحرته الله أو
أهلكه أو رجمه مثلا وقيل منصوبة على المنعول به والتقدير ألزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر
في نحو ضرب يازيد اوقيا ما لا يعودا مفعول به أيضا عند سيبويه أي ألزم ضرب بالخ أي فيكونه بدلا
من فعله انما يظهر عند سيبويه القائل بانه مفعول مطلق (قوله في الامر والنهي) أي سواء
تكرر كقوله

فصبر في مجال الموت صبرا * فاني لخلود بمسرة طاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالسكرار ليقوم مقام العامل (قوله أي قسم قيا ما
لا تقعد الخ) اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى في التخصيص عن ذلك أن
يجعل قيا ما مفعولا به لفعل محذوف ولا يعود اعطف عليه أي افعّل قيا ما لا يعودا أو ما جعل أبي
حيان لا نافية للجنس وعودا اسمها تون شذوذ افتكف مع انه يحتاج كما قاله الدمامي - نى الى
بجعله خبرا بمعنى النهى أقامه الصبان وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال
للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهى مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد أن يخص المنع من
حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله نحو سقيالك)

لانه واقع موقعه فكما أن اضرب
زيد الاتا كيد فيه كذلك
ضرب يازيد وكذلك جميع الامثلة التي
ذكرها ليست من باب التأكيده
في شئ لان المصدر فيها نائب مناب
العامل دال على ما يدل عليه وهو
عوض عنه ويدل على ذلك عدم
جواز الجمع بينهما ولا شئ من
المؤكداات يمنع الجمع بينهما وبين
المؤكد وما يدل أيضا على أن ضربا
زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد
لعماله أن المصدر المؤكد لا خلاف
في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر
الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا
والصحيح أنه يعمل فزيدا في قولك
ضرب يازيد امة منصوب بضربا على
الاصح وقيل انه منصوب بالفعل
المحذوف وهو اضرب فعلى القول
الاول ناب ضربا عن اضرب في
الدلالة على معناه وفي العمل وعلى
القول الثاني ناب عنه في الدلالة
على المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله كند لا اللذ كندلا
(ش) يحذف عامل المصدر وجوبا
في مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا
من فعله وهو مقيس في الامر
والنهي نحو قيا ما لا يعودا أي قم
قيا ما لا تقعد قعودا والدعاء نحو
سقيالك أي سقاك الله

الخار هنا لبيان مفعول المصدر وفي محقق زيد وبعده له لسان فاعله فهو متعلق بأعني محذوفاً
 أي لأعني أو خبر لمحذوف وجوباً أي ارادني أو دعائي لا وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم
 لذلك مزيد في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الطرف بعده ويكون
 المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل ليس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع
 لعدم خبره وأما ذوال فرقة أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال السماع عند سيبويه فلا
 يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه القراء والجرحى كافي الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف
 أيضاً وهو الوجه الأول مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضاً في المكرر والمصور والمؤكد نفسه
 وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل فحوله على ألف اعتراف وزيد قائم حق أي هذا اعتراف
 وحق وكذا في المفيد خبر اسواء كان انشائياً كجيب لتلك قضية وقول الاعرابي حمد الله وثناء عليه
 لما قبل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى حمد الله أو غير انشائي كافعل وكرامة أي ولك
 كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيد
 كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه أن الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليس من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في أنهم مامنه في عبارته
 قلاقة والثاني هو الصواب فالآتي بدلا نوعان طلب وخبري فالاول هو الواقع أمراً أو نهياً أو دعاء
 أو توبيخاً وهذا النوع مقبس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً
 منكر أو لا كان سماعياً كويله والخبري أما مسموع ولم يعترض له المصنف ومثله الشارح بقوله
 افعل وكرامة وأما مقبس وهو ما ذكره بقوله وما للتفصيل إلى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله
 خلافاً لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقتضيه الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل
 الانشاء غير الطلبي كقولهم عندئذ كرامة جداً وشكراً لا كفر أو عندئذ كرامة صبراً
 لا جزاء وعندئذ ظهور معجب عجباً وعند الامتنان سمعاً وطاعة أي حدثت جداً وشكراً شكراً
 وصبرت صبراً الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ العامل وعن ابن
 عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى والمراد بقله الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري
 خمسة أنواع أربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما للتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا
 وضابطه أن يدل على عامل دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الأمثلة ومثال الشرح فالعامل
 في جميعها محذوف وجوباً لكثر دورانه في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز
 مورد السماع وإنما يجب الحذف في جداً وشكراً لا كفر أو عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه
 يقال حدثت جداً وشكراً شكراً على ان الكلام يذ كر الفعل يكون خبراً وكلاماً عند قصد
 الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدماميني نقلاً عن
 الشلوين والظاهر ان صبراً لا جزاء سمعاً وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما
 أو عند قصد الانشاء هذا وللرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها
 ان لم يأت بعدها ما يميزها وبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب
 حذف فعله بل يجوز ذكره كحدثت جداً وشكراً وشكراً أو سقاه الله سقياً وأما ما بين فاعله بإضافة
 نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصيغة الله وحنائك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي بعداً
 وبؤسالك أي شدة أو بين مفعوله بإضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله
 أو بحرف كحمدك وشكراً وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذه أقساماً والمراد بالقياس
 أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً
 إذا وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو أتوانيا وقد
 علاك المشيب أي أتتواني وقد
 علاك ويقل حذف عامل المصدر
 وإقامة المصدر مقامه في الفعل
 المقصود به الخبر نحو افعل وكرامة
 أي وأكرمك فالصدر في هذه
 الأمثلة ونحوها منصوب بفعل
 محذوف وجوباً والمصدر نائب
 منابه في الدلالة على معناه وأشار
 بقوله كندلا إلى ما أنشده سيبويه
 وهو قول الشاعر *

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب فندلانا ب مناب فعل الامر وهو اندل والندل خطف الشئ بسرعة
وزر يق منادى والتقدير ندلا يازريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مر فوعا ندلا وفيه نظرا لانه ان جعل نائباً مناب
فعل الامر للمخاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مر فوعا به لان فعل الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً فكذلك ما ناب منابه وان
جعل نائباً مناب فعل الامر للغائب (١٩٢) والتقدير ليندل صح أن يكون مر فوعا به لکن المنقول ان المصدر لا يتوب مناب فعل

جعل نائباً مناب فعل الامر للغائب
الامر للغائب وانما يتوب مناب
فعل الامر للمخاطب نحو ضربا
زيد أى اضرب زيدا والله أعلم
(ص) ومالتفصيل كامنا
عام له يحذف حيث عنا
(ش) يحذف أيضاً عامل المصدر
وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة
ما تقدمه كقوله تعالى حتى اذا
ألتختموهم فشددوا الوثاق فاماننا
بعدوا ما فداء فناء وفداء مصدران
منصوبان بفعل محذوف وجوبا
والتقدير والله أعلم فامتنون منا
واما تفدون فداء وهذا معنى قوله
ومالتفصيل الخ أى يحذف عامل
المصدر المسوق للتفصيل حيث عت
أى عرض (ص)
كذا مكرر وذو حصر ورد

نائب فعل الاسم عين استند
(ش) أى كذا يحذف عامل المصدر
وجوبا اذا ناب المصدر عن فعل
أسند الاسم عين أى أخبر به عنه
وكان المصدر مكررا أو محصورا
فمثال المكرر زيد سير اسيرا والتقدير
زيد سير اسيرا فحذف يسير وجوبا
لقيام التكرير مقامه ومثال
المحصور ما زيد الاسيرا وانما زيد اسيرا
والتقدير ما زيد الاسير اسيرا وانما زيد
يسير اسيرا فحذف يسير وجوبا لمافي
الحصر من التأكيدها القائم مقام
التكرير فان لم يكرر ولم يحصر
لم يجب الحذف نحو زيد سيرا

لا لبيان النوع احتراز من نحو ومكر وامكرهم وسعى لهم اسعيها ثم علل ذلك فانظره (قوله على
حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفا فاعيا بهم * ويرجعن من دارين بجرا الحقايب
والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يرون للصوص وكذا في
يرجعن وأتته تحقير الهم وعيا بهم جمع عيبة بفتح المهملة وهى كالحقائب أو عية الشيا وب الزاد
ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجرا الحكمرو جراء أى عملة حقايبهم بعد خلوها
وعلى حين يروى بالفتح على البناء لاضافته لجملة ألهى وبالجرا على الاعراب والظاهر انه متعلق
بقول محذوف أى فيقولون ندلا حين ألهى الخ والمال مفعول به لندلا ولنعلم المحذوف أى
اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافى قول العينى اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أيها
(قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان لندلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله
يحذف تأكيدها عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعده لثلاثيهم انه قسم لندلا
بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أى الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء
كانت عاقبة طلب كالأية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده وأخبر كقوله
لا جهدن فاما رد واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فلا جهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبيلية عن
نحو اما اهلا كأوتاديا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا
يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كزيد سفر فاصحة أو اعتنا ما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة
وكونها عاقبة جملة وتقدمها (قوله اذا ألتختموهم) أى أكثرتم فيهم القتل فشددوا الوثاق أى
فامسكوا عن القتل وأسروهم وشددوا وثاقهم أى ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أى مرتين فأكثر
(قوله ورد) أى المذكور من المكرر والمحصور لان الجملة نعت لهم ما ونائب حال من فاعله ولا سم عين
متعلق باستند وهو وصفة لفعل كما استظهره العرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا للمكرر وما عطف
عليه (قوله استند الخ) يستفاد منه ان شروط وجوب الحذف ثلاثة تكون عاملة خبرا أى ولو
منسوخا كان زيدا سيرا او كون المبتدأ اسم عين وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامهما
دخول الهمزة على المبتدأ نحو أنت سيرا والعطف عليه كانت أ كلا وشربا كفى التصريح
ويشترط أيضا استقراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعاً ولا مستقبلاً وانما اشترط انهم العين
ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذا لا يخبر به عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى
فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بالتأويل كأمرك سيرا ومقتضى ذلك ان اسم المعنى اذا لم
يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كأملاك نقصان وشغلان زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف
الفعل مع التكرار على تقدير أملاك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحذف في مفهوم قوله لا سم عين
تفصيل يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكانه ما مثالا في مثال

والتقدير زيد يسير سيرا فان شئت حذف يسير وان شئت صرح به والله أعلم (ص) واحد
ومنه ما يدعونهم مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدأ نحوه على ألف عرفا * والثان كابنى أنت بمقاديرفا
(ش) أى من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكدة لنفسه والمؤكدة لغيره فالق كد لنفسه هو الواقع بعد جملة

واحد (قوله لا تحتل غيره) ان أراد ان لا يتقدم معنى حقيقة غير معنى المصدر فاجده كذلك وانها لا تقدم معنى غيره ولو لم يجز ان يافمنوع سم أي لا احتمال كونها التكم بحجازا الا ان يراد لا تحتل غيره احتمالا قريبا والتكم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذي بعده على الجملة وتوسطه بجزأيم لانها دليل العامل فلا يفهم الابتهاها وأما قوله لم احقازيد منطلق فحقا ظرف لا مصدر كائن عليه (قوله وهي نفس المصدر) فيه تسميح والمراد ان التكم بها هي نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤ كذا الاعتراف الذي تضمنته الجملة فصار مؤ كذا النفسه كما في ضربت ضربا ولا يشك ذلك على قوله وحذف عامل المؤ كذا منع لما مر ان هذا مستثنى منه أو يقال لما دلت الجملة على العامل كان كانه مذكور لقيامها مقامه (قوله انت ابني حقا) مثله لا أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا والباء للوحدة والبت التقطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أثر دثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للعهد أي القطعة المعلومة التي لا ترد معها ولا يجوز حذف ال على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصریح وانما كان مثله لان البتة محقق لا استقرار النفي قبله بعد احتمال الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز اما اذا كان بمعنى ضا الباطل فلا يرفعه بل يصح معه أن يراد بقوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصافي الثبوت وسمى مؤ كذا غيره لان الجملة مغايرة لفظا ومعنى قاله الدماميني قال الرضي وهو مؤ كذا نفسه أيضا لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها وأما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر عقلي لا مدلول للفظ بل هو تقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فأنما سمي هذا مؤ كذا غيره مع انه كالاول لانك انما تؤ كذا غيره اذا توهم الخطاب ثبوت تقيض الجملة في نفس الامر وغاب عنده كذب مدلولها فساكن الجملة محتملة له ولنه تقيضه فقل مؤ كذا غيره وأما الاول فلا يؤتى به لئلا هذا الغرض (قوله كلى بكاء) ينبغي جمعه له صفة جملة أي بعد جملة كائنة كهذه ليكون مشير الباقي الشروط والبيكي بالقصر اسالة الدمع وبالمدر رفع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الاول يحتاج لارتكاب الضرورة في قصر الاول أو مد الثاني والاوردان الجملة لم تحو معنى المصدر لكن يراد انهم لم يحو فاعل المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضله أي ممنوعة من التكاح وهي غير الباء في وي دفعه ان المعنى لي بكاء مثل بكاءها وصاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أي داهية من الدواهي (قوله اذا قصد به التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصد به التشبيه وبعد جملة ومشتقة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وتركة الباقي وستعلم محترزها (قوله الشكلى) بفتح المثلثة مقصورا أي الحزينة لفقدها ولدها يقال شككت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أي ليكون المعنى مثل صوت جار اذا كان في الجملة قبله دعناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر بالحدوث لكونه مصدر صاتي صوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أي اخراج ما يسمع واحداه لا بمعنى المسموع خلافا للمرادى وليس في الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سياتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معارفه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذي في الجملة لان المصدر

لا تحتل غيره نحوه نحوه على ألف عرفا أي اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير اعترف اعترافا ويسمى مؤ كذا النفسه لانه مؤ كذا الجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى انها لا تحتل سواها وهذا هو المراد بقوله فالمبتدأ أي فالاول من القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤ كذا غيره هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتل غيره فتصير بذكره نصابه نحو أنت ابني حقا فقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير احقه حقا ويسمى مؤ كذا غيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندى في الخنو بمنزلة ابني فلما قال حقا صارت الجملة نصا على ان المراد البتة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصا فساكن مؤ كذا غيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه (ص) كذا الذو التشبيه بعد جملة كلى بكاء ذات عضله (ش) أي كذلك يجب حذف عامل المصدر اذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتقة على فاعل المصدر في المعنى نحو لز يد صوت صوت جار وله بكاء بكاء الشكلى فصوت جار مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يصوت صوت جار وقبله جملة وهي لز يد صوت وهي مشتقة على الفاعل في المعنى وهو زيد وكذلك بكاء الشكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكى بكاء الشكلى فلو لم يكن قبل هذا المصدر

لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك اما الاول فظاهر
وأما الثانى فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل
مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعمل المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس
مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى
يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت جارتك مررت به وهو فى حال تصويته
فلذا قدر والثنائى ناصبا اه أى واشترط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى
فلتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غائب لا لازم فعليه يجوز ان نصب بالمصدر
الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه فى هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع)
أى خبر الما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبر الما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير
مثل أو خبر المحذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز
النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الطرف ومما لم يشتمل
على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الحمام لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للتأنيح وكذا يجب الرفع
اذا عدم المصدر كله يديه أسداً ولم يشعر بالحدوث كله كانه كاه الحكماء لان الذكاء من الملكات
الراسخة لا من الافعال المتجددة بالملاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت
حسن أو لم يكن فى الجملة قبله معناه كله ضرب صوت جارا ما اذا كان فى الجملة ما لا يصلح للعمل
فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به * (تنبيه) * المراد باشتغالها على معناه ما هو أعم
من أن يكون فيها القظة أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يمدح قرسا بالضمور

ما نيمس الارض الامتسكب * منه وحرف الساق طى المحمل

أى بالغ فى الضمور الى حيث لو اضطلع لم تمس بطنه الارض بل منسكبه وحرف ساقه فالعنى انه
مندمج الخلق مذكوك بعضه فى بعض ومطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدججه فى بعضه
بالضفر والله أعلم

* (المفعول له) *

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى
المفعول المطابق لكونه من مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق
وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الطرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين
بفتح الدال أى أقرض غيره أو من الدين بالكسر بمعنى الجازاة أو الخضوع وحذف علة دلالة
علة الاول أى دن شكر لانه يجوز حذف المفعول له دليل أو ان شكر المذكور علة له ما معا
(قوله وقتا) تمييز محمول عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كلزهد الخ)
يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرح كماله أو نصب كقوله

* طربت وما شوقا الى البيض أطرب * وفيه تقديم معمول الخبر الفعلى (قوله فى الوقت) أى بان
يقع حدث العامل اثنان من المصدر كهربت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك
خوفا من فرارك أو عكسه كجستك اصلا حالك تصریح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل
المصدر هو فاعل عام له ولم يشترطه ابن خروف تمسك بقوله تعالى يركم البرق خوفا وطمعا حيث
ان فاعل الاراءة هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له وورد بأنه متحد بتأويل
الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه
علة للرؤية من المخاطبين التى تضمنها يركم لا للاراءة التى هى فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذى

جملة وجب الرفع مخصوص به صوت
جوارى بكاءه بكاء الشكلى وكذلك
كان قبله جملة وليست مشتقة على
الفاعل فى المعنى نحو هذا بكاء بكاء
الشكلى وهذا صوت صوت جوارى ولم
يتعرض المصنف لهذا الشرط
ولكنه مفهوم من مثيله (ص)

* (المفعول له) *

ينصب مفعولا له المصدران
أبان تعليل الجحد شكر اودن
وهو مما يعمل فيه متحد
وقتا وقاعلا وان شرط فقد
فاجره بالحرف وليس يمتنع
مع الشروط كلزهد ذاقنع
(ش) المفعول له هو المصدر المقهم
علة المشارك لعامله فى الوقت
والفاعل نحو جحد شكر افشكرا
مصدر وهو مقهم للتعليل لان المعنى
جحد لاجل الشكر وهو مشارك
لعامله وهو جحد فى الوقت لان زمن
الشكر هو زمن الجود والفاعل
لان فاعل الجود هو المخاطب وهو
فاعل الشكر

تتعلق به الاحكام الخويية هوير يكمل الرؤية التي في ضمنه وايضا لا يظهر كون الخوف باعنا على
الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريد لهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل
فيه تعليل الشيء بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي ولا يصح تقدير ارادة تأديب
لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاز لا يخفى اذ ارادة الشيء مسببة عن الباعث
عليه لانها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أي ضربته لارادة أن يتأديب
بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شأن ان التأديب يحصل
أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتكم اصلا حال كذا فلا حاجة لبنائه على
عدم اتحاد الوقت أيضا لكن يرد عليه ان الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يجعل التأديب
علة للضرب ويحاجب بانفسه كالك الجهة فوجود الضرب علة في وجود التأديب وتصور التأديب
علة في ايجاد الضرب كخدر البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أي بالفعل قبله على تقدير
حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر
من لفظة أي جئتكم أكرما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه له في المعنى كقعدت
جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهره كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا لتسميته
مفعولا لانه فيسمى بذلك عند جرحه والجمهور على ان الجرح ولو مستوفى للشروط مفعول به وعلة
فهذه شروط لتحقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أي مفهما لعله الفعل
والباعث عليه لانه ترتب على فقدها الجرح بحرف التعليل وذلك متمنع عند فقد العلية وليس تركه
اشارة للاعتراض على المتن بان العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لان محل الشروط نصب
المفعول له أو تحقيقه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسن اليك انعاما عليك
لان الشيء لا يعمل بنفسه وهي تغني عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان
شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة للعلم أو قتلا للكافر
أو ضرب زيد خلافا للنسائي لان الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك
ورده الرضي بانه ان أراد أن الباعث يتقدم وجوده فمخرج بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا
فسلام ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتكم اصلا حال كذا فانه مفعول له اجماعا
وليس قلبيا ولا متقدما لوجوده فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتكم أكرما لي
وجئتكم اليوم أكرما لك غدا بل جئتكم سنا وعسلا عني تقديم ارادة ذلك فظهر ان المفعول له
هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وأنه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال
القلوب كقعدت جيتنا أو تصوره فقط لكونه غرضية ترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب
كضربه تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل وما بعدها نائب عنها نحو فيظلم من الذين
هادوا حرمنا الاختلاف الفاعل دخلت امرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تقتلوا أولادكم
من املاق أحلنا دار المقامة من فضله لعدم القلب ان قلنا باشتراطه والافما جرم مع استثناء الشروط
وبقي مما يفهم التعليل نحو واذ كروه كما هذا كم أي لهدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة وجئتكم كي
تكرموني ولتسكبوا الله على ما هذا كم وفي شرح اللوحة لابن هشام ان الكاف وحتى ولا تجر
المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل وسابكه اه ويذهب ان على كذلك ومقتضا ان
المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضعها للانام
أي المخلوقات (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم يا بيا * لدى السترا الالبسة المتنضل

وكذلك ضربت ابني تأديبا تأديبا
مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح
أن يقع في جواب لم فعلت الضرب
وهو مشارك لضربت في الوقت
والفاعل وحكمه جواز النصب
ان وجدت فيه هذه الشروط
الثلاثة أعني المصدرية وابانة
التعليل واتحاده مع عامله في الوقت
والفاعل فان فقد شرط من هذه
الشروط تعين جرح بحرف التعليل
وهو اللام أو من أو في أو الباء مثال
ما عدا ذلك فيه المصدرية قولك
جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد
مع عامله في الوقت جئتني اليوم
للاكرام أو مثال ما لم يتحد مع عامله
في الفاعل جاء زيد

لا كرام عمروله ولا يمنع الجرب بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا فاعل له دوزعم قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الشاعل (١٩٦) فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله أعلم (ص) وقل ان يصحها المجرد والعكس في معصوب آل وانشدوا

لا أقعد الجنب عن الهجاء

ولو نوات زمر الاعداء

(ش) المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال أحدها أن يكون مجردا عن الالف واللام والاضافة والثاني أن يكون محلى بالالف واللام والثالث أن يكون مضافا وكلاهما يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الأكثر فيما تجرد عن الالف واللام والاضافة النصب فتوضرت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجزولي انه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صاحب الالف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره ويجوز النصب فضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني لتأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف لا أقعد الجنب عن الهجاء * البيت فالجنب مفعول له أي لا أقعد لاجل الجنب ومثله قوله

فليت لي بهم قوما اذاركبو

شنوا الاغارة فرسانا وركبنا وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما ذكر انه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم ان المضاف لا يقل فيه واحده من مابل يكثر فيه الامر ان ومما جاء منصوبا قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر

ونصت بتحقيق الضاد المعجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم قوله لا كرام عمروله (مثله وانى لتعروني لذ كرا الهزة * كما انتفض العصور بالله القطر

ففاعل العرو الهزة وفاعل الذ كرا المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاد الخ) هو مذهب سيبويه والمتقدمين كما في الهمع ومر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو اما العبيد فذو عبيد بالنصب أي مهماتذ كرا احد الاجل العبيد فالمد كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الا العلية لكن قال سيبويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها او جعله بعضهم مفعولا به أي مهماتذ كرا العبيد الخ قوله أن يصحها أي الحرف المذكور في قوله فاجر به بالحرف وأشبه لتأويله بالكلمة وفي نسخ أن يصحها بالتسديد وفي أخرى فاجر به باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدوا) أي النجاة شاهد الجواز قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الأكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتمييز في التذكير والتبيين (قوله لا يجوز الجرب) رتبة قوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصر يه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء البدلية أي بدلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة أو هو معنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء الكريم) بفتح العين المهملة تمدودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحق منه فهو عورة ومنه عورة الانسان أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى يتفقون أموا لهم ابتغاء مرضاة الله ومن جرم لما يهبط من خشية الله قبل وكذا الالف قر يش فانه عليه لم يعبدوا ودخلته الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذا المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فامعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء الصيف أي السفر فيه مما الى البين والشام مع أنهم من القطاع والمنتهين وواحد منهم خدمت بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجرب هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة والالف حالي وقيل اللام متعلقة باعجبوا مقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول لان السورتين سورة واحدة تصرح * (تنبيه) * لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا فتعلق بالتعدا بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له أي بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا أي مصارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

* (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) *

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماهم القراء محلا والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملشوظ (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحا من صفات اللفاظ وألف ضمنا اما اللام لان جعلت أولا حد الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلامهم اظرف لا ادهما فقط (قوله ازمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل واجبل وجعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير فانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأقارب المثال جواز

تعدد

الموت ومنه قول الشاعر وأعقر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريما

(ص) * (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) * الظرف وقت أو مكان ضمنا * في باطراد كهنا امكث ازمنا

(ش) عترف المصنف بالطرف بأنه زمان او مكان ضمن معنى في باطراد نحو امكث هذا الزمان فهنا طرف مكان وأثر مناظر في زمان وكل منهما تضمن معنى في لان المعنى امكث في هذا الموضع في الزمن واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما اذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا نحو يوم الجمعة يوم مبارك (١٩٧) ويوم عرفة يوم مبارك والدارل زيدفانه

لا يسمى طرفا والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجرورا نحو سرت في يوم الجمعة وجاست في الدار على ان في هذا ونحوه خلافا في تسميته طرفا في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما منعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فان كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرد لان أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الظرفية وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الطرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باط-راد ليجر بها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص)

فانصبه بالواقع فيه مظهرا
كان والا فانوه مقدرا

(ش) حكم ما تضمن معنى في من
اسماء الزمان والمكان النصب
والناصب له ما وقع فيه وهو المصدر

نحو عجت من ضربك زيدايوم الجمعة عند الامير والفعل محو ضربت زيدايوم الجمعة أمام الامير والوصف نحو اناضارب زيدايوم عندك وظاهر كلام المصنف انه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والناصب له ما مذكور كما مثل أو محذوف جوازاً نحو أن يقال

تعدد الطرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعدد الامع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحرا ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منعه حيث قدر في قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام موطن كثيرة ويوم حنين ووجه عدم سماعه وبأن الفعل مقتض لكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المتاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلافهما باشتراط الابهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المغنى (قوله معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدرا في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفا لان معناه انتقل للطرف وصار الحرف غير منظور اليه كضمن الاسم معنى الهمزة مثلا حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير له الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول سكن لا يطردي غير هذا العمل على ان النكاح ليس زمانا ولا مكانا فلا حاجة لخرجه بذلك الا أن يجعل مكانا اعتبارا بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصيغ من الفعل اذ لا ينصب الابعاد له لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سياتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بأفعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع اتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب الابعاد مع دعه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال نزلت البيت مثلا لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه على معنى الى لافي فهو مما نصب بحذف الخافض توسعا لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لأجراء القاصر مجرى المتعدى قاله الاسقاطي فيما سياتي وهذا غير القول بانها مفعول به على التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سياتي (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لان الفعل أجرى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بالاملاحة حرف اصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم لم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور أن المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام وبالمعنوي خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشعري وأما على انها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الطرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأية الحدث لم يقع في الطرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان ففي المتن حذف مضافين أي فانصبه بدل الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أو فيه استخدام يجعل ضمير انصبه للطرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله

متى جئت فتقول يوم الجمعة وكما سرت
فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم
الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما
إذا وقع الطرف صفة نحو مررت
برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي
عندك أو حالا نحو مررت بزيد
عندك أو خبرا في الحال أو في
الاصل نحو زيد عندك وظهرت زيدا
عندك فالعامل في هذا الطرف
محذوف وجوبا في هذه المواضع
كأهل والتقدير في غير الصلة المستقر
أو مستقر وفي الصلة المستقر لأن
الصلة لا تكون الاجل والفعل مع
فاعله جملة واسم الناعل مع فاعله
ليس بجملة والله أعلم (ص)
وكل وقت قابل ذلك وما

يقبله المكان الامهم

نحو الجهات والمقادير وما

صبيغ من الفعل كرمى من رمى
(ش) يعني ان اسم الزمان يقبل
النصب على الظرفية مهمما كان
نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا اما
بإضافة نحو سرت يوم الجمعة أو
بوصف نحو سرت يوما طويلا أو
بعدد نحو سرت يومين وأما اسم
المكان فلا يقبل النصب منه الا
نوعان أحدهما المبهم والثاني
ما صيغ من المصدر بشرطه الذي
سمي ذكره والمبهم كالجهات الست
نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام
وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة
وميل وفرسخ وبريد فتقول جلست
فوق الدار وسرت غلوة فتصميمها
على الظرفية وأما ما صيغ من
المصدر نحو مجلس زيد ومقعد
فشرط نصبه قياسا أن يكون عاملا

متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كأي في المكان وكم لطلب تعيين المعدود
زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة
صمت فيه ولا يقال صمته لأن ضمير الطرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بنى كما في التصريح
ليكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بحذفها وفي المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمرا تقادم
حينئذ الآن أي وحيدهما تقوله حينئذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جملتين والمقصود
نهي عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له * واعلم أن الطرف المضموم لقطعه عن الإضافة
لا يتبع صفة ولا نحوها كما في التصريح قال بس ومحلها إذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ
والاوقع (قوله وكل وقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر
لما سرت في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعد زيدا أي زمن
قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته
ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مهمما كما يفصح
به صنيغ الشارح الآتي لأعلى الجهات لتلايقيدانه مهمم مع أنه من المختص اتنا فالتب تشبيها
بالمهمم كما في النكت (قوله مهمما كان) المراد بالمهمم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة
وبالمختص ما دل على مقدار معلوم كان وهو المعروف بالعلمية كرمضان أو بالأضافة كزمن الشتاء أو
بالكسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت
زمنًا طويلا كذا في الأشعري فتقول الشارح كل لحظة وساعة ينبغي تقييدهما بما إذا أريد بهما مطلق
زمن لا اللحظة المتدرة بطرفة العين والساعة المقطرة بنحو عشر درجة والا كانا من المختص
واتصاب المهمم على جهة التأكيد اللغوي لزمن الفعل إذا لم يزد عليه كميلا من أسرى بعبد لهيلا
إذا السرى لا يكون الايلا فالطرف يكون مؤكدا كالمصدر لأن تأكيده لزمن عام له (قوله
بإضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الازمان والربيعين مع جواز تركها والراجح جواز اضافته
الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان
لكونهم بالالتزام فلم يعد الى جميع أسمائه بل الى المهمم لدلالة عليه في الجملة والى ما هو من داله
لقوة دلالة عليه حينئذ ولما قويت دلالة على الزمان بالتضمن تعدى الى جميع أسمائه (قوله
أحدهما المهمم) المراد بالمهمم هنا ما ليس له صورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة
أي نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وان شئت قلت المهمم ما لا تعرف حقيقة
بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح تعالى ابن المصنف ما افتقر الى غيره في بيان صورة
مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة الا بالمضاف اليه كمكان زيد وكالجهات
وما ألقبهم من عند ولدي ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدماميني عن المصنف ان
نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بنى قال
لأن فيها اختصاصا ما إذا اتصل لكل بقعة وكذا استأها الحفيد نقلا عن الرضى وزاد عليها جانب
وما به نام من جهة وجهه وكف ثم قال فتقول بعضهم سكنت ظاهري باب الفتوح لمن اه لكن
ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشيع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فتنبه
بأنه يجب جره بنى فتضاد صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يقيد به الهمع فيهما وفي جانب أيضا
ونحوها بجهة ووجه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثاهم ذات اليمين وذات
الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المهمم أحد مذاهب سائى (قوله غلوة)
بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ

من لفظه في وقعت مقعد زيد وجلس مجلس عمر وقلو كان عامله من غير لفظه تعين جرته في نحو جلست في مري زيد فلا تقول جلست مري زيد الا شذوذا ومما ورد من ذلك قولهم هو منى مقعد القابلة ومن جر الكلب ومناط الثريا أى كأن مقعد القابلة ومن جر الكلب ومناط الثريا والقياس هو منى في مقعد القابلة وفي من جر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا لاسكسائي والى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كون ذامقيا أن يقع * ظرفا لما في أصله معه اجتماع

(١٩٩)

(ش) أى وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقبسا أن يقع ظرفا لما اجتماع معه في أصله أى أن ينتصب بما يجتمع في الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست يجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمة أما المقادير فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المهمة لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من المهمة لأنها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهمة ما نحو جلست مجلسا ويختصا نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضا أن مري مشتق من مري وليس هـ ذاعلى مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل فإذا تقرر أن المكان المختص وهو ماله أقطار تحويه لا ينتصب ظرفا فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخول وسكن ونصب الشام مع ذهب دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس في ذلك ف قيل هي منصوبة على ظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت

وفي المصباح الغلو الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ويقال ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما ليكتفوا بالتوافق المعنوي كما كتفوا به في قعدت جلوسا لأن نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جلوسا (قوله أى كأن مقعد القابلة) أى في مقعد هار منى متعلق بذلك المحذوف أيضا ومن معنى إلى أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو منى مقعد الأزار أى هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومن جر الكلب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زجره فهو ذم ومناط الثريا مدح أى هو بالنسبة إلى مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أى تعلقها من الشخص الراني أى لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذا) أى على تقدير المتعلق كأن أو مستقر فلو قدر قعد منى أى بالنسبة إلى وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالاصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في أعجبي جلوسك مجلس زيد ظرف لاصله لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمة) أى لأن المتبادر عطفها على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مبهمة فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلا (قوله مجهولة الصفة) أى لعدم تعيين محلها (قوله ليست من المهمة) أى فتكون مستثناة من المختص وبقي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكما أى تشبه المهمة في عدم التعين في الواقع لأن الميل مشايخ يتلف بدونها نهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جرى المصنف على هذا بأن أراد المهمة حقيقة أو حكما (قوله من مري الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضى (قوله ونصب الشام) أى فقط وكذا مكد مع توجه (قوله على ظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلوبين للجمهور وتشبهها بالمهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب سيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى لاجراء القاصر مجرى المتعدي وبقي قول رابع أنهم مفعول به حقيقة لأن نحو دخل يتعدي بنفسه وبالجرم وكثرة الامر فيه تدل على أنه ما أصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أى لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب باب اللزوم على الاحداثا بين الطرفين أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذ كورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعية مع أنه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الاظرفا أو شبهها والاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والتميز لا يفسد ذلك الا بالتقدير المذ كور (قوله نحو صخر) مثال لما يلزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا إذا كان

في الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مريت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به فذال ذو تصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من النكلم (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما ما يستعمل ظرفا نحو سرت يوما وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وقاعا لا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو صخر إذا أردته من يوم بعينه فان لم تره من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط

* ذا النصب لا بالواو في القول اللاحق
(ش) المفعول معه هو الاسم
المنصب بعد واو بمعنى مع
والناصب له ما تقدمه من الفعل
أو شبهه فمثال الفعل سيري
والطريق مسرعه أي سيري مع
الطريق فالطريق منصوب بسيري
ومثال شبه الفعل زيد سائر
والطريق وأعني سيرا والطريق
فالطريق منصوب بسائر وسيرا
وزعم قوم أن الناصب للمفعول
معه الواو وهو غير صحيح لأن كل
حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء
منه لم يعمل إلا الجرح كحروف الجرح
وإنما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا
من الالف واللام فانهما اختصتا
بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها
كالجزء منه بدليل تحطى العامل لها
فحومرت باللام ويستفاد من
قول المصنف في نحو سيري والطريق
مسرعه أن المفعول معه مقس فيما
كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد
واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه
وهذا هو الصحيح من قول النحويين
وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل
وشبهه سبق أن عامله لا بد أن يتقدم
عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا
باتفاق وأما تقدمه على مصاحبه
نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف
والصحيح منعه (ص)

وبعد ما استفهام أو كيف نصب
بفعل كونه مضمرا بعض العرب
(ش) حق المفعول معه أن يسبقه
فعل أو شبهه كما تقدم تسميه وسمع من
لأن العرب نصبه بعدما وكيف
الاستفهاميتين من غير أن يلفظ
بفعل نحو ما انت وزيد وكيف انت

وقصة من تريد نخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمرا

(قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى أنه لا يفصل منها أي ولا بالطرف وإن فصل به بين الواو والماضية
ومعطوفها التنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور ريس (قوله في نحو سيري) فعل
أمر للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب
ومن الفعل بيان لما فقهو حال منها أو من ضمير ما في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي
الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جلة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه
قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلاتا كل السمك
وتشرب اللبن فلا يسمى إن مفعولا معه وإن كانت واو هو ما لا معية قاله الموضح وقال - فبيده ينبغي
أن يكون ذلك في غير نصب تشرب والاف هو اسم تأويل لا ينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح
بعضهم وهو الحق وبالنسبة اشتراك زيد وعمرو وبكونه بعد الواو بقية المقاميل ونحو جئت مع
عمرو وبعث العبد بنسابة مما يفيد المعية بغير واو وهو وإن خرج بقول الشارح المنتصب لكنه
حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيد في التعريف والمراد بكونه المعية أنها التخصيص على
مصاحبة ما بعدها المفعول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا
بجئت وزيد فإن العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد المعية أم لا كما استوى الماء
والخشب على ما سمين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا
لكونها المطلق الجمع فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصب ما على
ما بعدها كضربت زيد وعمرا فله عطف اتفاقا وكذا أشركت زيد وعمرا وخلطت البر والشعر
لأن المعية فيه من العامل وخرج بتأويلها الجملة كل رجل وضعته أن قدرا لنهر مقترنان مثلا فيجب
رفع ضيعته فإن قدره قد قبل الواو جاز نصبه لأنه حينئذ من قبيل جئت وزيد أي كل رجل
موجود هو وضعته وبكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لابي على
بل يجب جرائيك لعدم اشتغال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة
عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك
وزيد درهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب
صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيد مفعول به المحذوف أي ويحسب زيد المفعول
معه (قوله مقس فيما كان مثل ذلك) أي فيما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني
في اشتراطه صحته وانما يمنع فيما ذكر لأن الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال
سرت وسار الطريق بل المعنى أو جئت السير حال كوني مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء
والخشب أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشب فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشب في العلو
صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشب لأن العامل لا يقوم إلا باثنين كاشتراك زيد وعمرو
فتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه
ضعيف للنظام يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيري للنيل لا نظرا لكون النيل سائرا
أولا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظرا لكونه مصطحبين زمنيا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح)
قد علمت مقابلة لابن جني (قوله والصحيح منعه) أي خلافا لابن جني ولا جهة في قوله
جعت ونحشا غيبة ونعجة * ثلاث خصال لست عنها بمعروى

لأنهم تقدم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم
وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمرا) أي جواز الإلزام جوبا خلافا للاثموني ولذلك
اكتفوا بتقديره هنادون هذا لك وأباك لتنزيل جواز إظهاره منزلة ذكره بنحو لاف ما ذكر فان

مشتق من الكون والتقدير ما تكون
وزيدا وكيف تكون وقصة من
ثريد فزيد وقصة منصوبان بتكون
المضمة (ص)
والعطف ان يمكن بلا ضعف احق
والنصب محتمل لدى ضعف النسق
والنصب ان لم يجز العطف يجب
اوا عتقد اضماعا عامل نصب
(ش) الاسم الواقع بعده هذه الواو
اما ان يمكن عطفه على ما قبله أولا
فان أمكن عطفه فاما ان يكون
بضعف او بلا ضعف فان امكن
عطفه بلا ضعف فهو احق من
النصب نحو كنت انا وزيدا كالاخوين
فرفع زيد عطفا على الضمير المتصل
اولى من نصبه مفعولا معه لان
العطف ممكن للنصل والتشريك
اولى من عدم التشريك ومثله
سار زيد وعمر ورفيع عمرو اولى من
نصبه وان امكن العطف بضعف
فالنصب على المعية اولى من
التشريك لسلامته من الضعف
نحو وسرت وزيدا فنصب زيد اولى
من رفعه لضعف العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلا فاصل

اظهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد جواز النصب في مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا
آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذي هو اولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه
مقتضيا واحدا وهو الطرف والحاصل ان المسوخ للنصب هو الاستفهام وجد طرف أم لانه
يشتمل طلبه للفعل فقد روي بعده عاملا هذا ولقائل أن يقول قد جوز سيويوه اضماعا للفعل في
قوله * ازمان قومي والجماعة كالذي الخ أي ازمان كان قومي مع الجماعة مع أنه ليس فيه استفهام
ولا طرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا الك وأبالأولى لوجود مقتضى الفعل الا أن
يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصودا على السماع بخلاف المثال وانما
يصح هذا الجواب باثبات ان أبا على أجازة قياسا ولم يسمع قتل وتقدم الكلام على البيت في
كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان
حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واهمها ضمير المخاطب
مستتر فيها فلما حذف برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها
حالا بخلاف ما اه وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل مامفعولا مطلقا أي وجوده توجد مع
زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الاخفش ان ما بعد
المفعول معه يطاق به مامعا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح الموقيد بالقياس والسماع كما
قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر
بكنت انا وزيدا كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله
وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أي في الحكم لجهة توجه العامل الى المعطوف اولى من عدمه لثلاث اعتبارات
فضله ولأن الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على
السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر اولى لما ذكر
ولا يرد أن فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر في التابع فجعله فاعلا محذوف أي وليسكن
زوجك والمعطوف الجملة لا داعي اليه على أن حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك
عربية أي اسكن الجنة صاحب الزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم ان المعنى يختلف بالرفع
والنصب لان النصب نص في المعية والرفع مطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح
العطف مع اختلاف المعنى فالوجه أن يقال ان قصدت المعية نصابا فنصب أو بقاء الاحتمال
والا بهام فالرفع أو لم يقصد شيئا جازا الامر ان ولعل هذا الاخير يحمل كلامهم دماميني (قوله بضعف)
أي من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها الرضعا فان المعنى لا يصح مع
العطف الا بتكلف كأن يقدر لو تركت الناقة ترأف فصيلها أي تعطف عليه وتركت فصيلها
يرضعها أي يتمكن منه لرضعها لان رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركها لاحتقال نفرتها منه وكذا
قوله اذا عجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف الى تقدير وواكل أمره لليالي والليالي لا مره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو
ترك الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى وواكل أمره مع الليالي قبل ومن الضعف المعنوي نحو
كن أنت وزيدا كالاخ وقوله

فكونوا أنتم وبني أيكم * مكان الكيتين من الطحال

فان العطف يقتضي توجه الامر الى ما بعد الواو وأنت لا تريد الا أمر المخاطب بأن يكون معه كذلك
لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لا ترجحه لفساد

المراد به ونه وايضا منع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذ لو كان المأمور كل منهما
 لقال كالاخوين ففيه مانع لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالاخوين تعين
 العطف كما مر (قوله وان لم يمكن عطفه) اي لعدم صحة توجه العامل اليه اما التمسك بالمعنى ولو في
 القصد اول الزوم محذور لفظي كما مر في مثال الاخ ونحوه مالا يزيد الامتناع العطف على ضمير الخبر
 بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين
 المعية وضمير العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علقته الخ ونحوه زجج الخ واجب
 والعيونا اذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الخواجب في معنى
 الترجيح وهو تدقيقها وتطويلها ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده فيجب فيها
 تقدير العامل اي وسقيتها ما وكلن العيون فينبغي جعل أو في المتن تنويعية كما في الاشموئي اي أن
 ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل — ما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت
 والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير
 مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولا بست النيل فالخاص جعلها تنويعية مع ملاحظة ان ضمير
 يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتقد الخ اي أو جب ذلك
 فالنوع الاول يجوز فيه الامر ان والثاني يجب فيه الانضمام وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح
 العطف وبقي خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضيعته واشترك زيد وعمر ووجاه زيد وعمر و
 قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن أنت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر (قوله
 فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال اجمع أمره
 وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فشارك بينهما بدليل فجمع كيد جمع ما لا فنصب شركاء كم اما لكونه
 مفعولا معه اول لكون الواو اعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف اي وأمر شركائكم اوجه على
 جملته بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصول الهمزة وفتح الميم امر امن جمع وقيل ان أجمع يستعمل في
 الذوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فاجمعوا بوصول الهمزة وقرأ برفع
 شركاء عطف على الواو في أجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين يتووا الدار والايان لان الايمان
 لا يتووا فهو اما مفعول معه أو محذوف اي وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور
 بفعل يتعدى لهما كما ولتهما بنا الخ وحسن الخواجب الخ ولزموا الدراخ فتدبر والله اعلم

وان لم يمكن عطفه تعين النصب على
 المعية أو على اضمار فعل يليق به
 كقوله

علقتهما تبنيا وما باردا

فما منصوب على المعية أو على
 اضمار فعل يليق به التقدير وسقيتها
 ما باردا وكقوله تعالى فاجمعوا أمركم
 وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز
 عطفه على أمركم لان العطف على نية
 تكرار العامل فلا يصح أن يقال
 اجمعت شركائكم وانما يقال اجمعت
 أمرى وجمعت شركائكم فشركائكم
 منصوب على المعية والتقدير والله
 أعلم فاجمعوا أمركم مع شركائكم أو
 منصوب بفعل يليق به والتقدير
 فاجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم
 (ص)

(الاستثناء)

ما استثنى

* (الاستثناء) *

هو لغة استفعال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى
 الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وحقيقته اصطلاحا لاخراج بالأو واحدى
 أخواتها لما كان داخلا أو كاد اخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات
 وقد يقال يمكن ارادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدى الفعل ولزومه
 فالأخراج جنس وبالاخراج التخصيص بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان
 داخلا أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في النية من أول الأمر أو المراد باخراجه اظهارة
 لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عام مستعملا
 في خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم
 الايمان في لا اله الا الله وكاد اخل لا دخال المنقطع على ما استراه وأما المقرغ فد اخل في المستثنى
 منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقي اما لفظي أو تقديري سم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل

استثنى والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنى وينصب خبرها والمراد الاستثنائية وستعلم
الوصفية وانما بدأ بها لأنها أصل الأدوات وغيرها بقدرها والمقصود هنا عملها بالنصب وذكر
المرفوع استطراداً لتتميم القسمة فلا يقال كان الأولى تقديم ما نصب أبداً كليس ولا يكون (قوله
مع تمام) أي للكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أي ومع إيجابه أيضاً بقرينة
قوله وبعد ثني الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) (الظاهر أن الطرفين
متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التوسيع لأن المنقطع يجوز فيه نوعان من
الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصيب ان وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقاً ويرده جواز
الاتباع في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة تفسير بوا منه الاقليل بالرفع بدلاً من الواو وانظر
هل هذه اللغة خاصة بالموصول كالآية أم لا وقيل ان الآية تنفي لا إيجاب لأن شربوا في تأويل
لم يكونوا مني بدليل فن شرب منه فليس مني فاختار فيه ابدال وجعل القراءة قليل مبتدأ خبره
محذوف أي لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لأن وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف
أو مذكور ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله قول ابن خروف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من
الجل التي لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغني ومتى كان ما بعد الجمله فهي بمعنى لكن
ولو كان متصلاً لكن ان نصب تالي الافضل لكن المشددة كما سيأتي أو رفع فكأنه خفة أفاده الصبان
عن الدماميني (قوله بواسطة الا) أي فتكون معدية له الى ما بعدها تحرف الجر لكن تعديه في
العمل فقط لا في المعنى وهذا رأي السيرافي وعزه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي
وجماعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ما قبلها مستعلاً
لا بواسطة او قيل استثنى محذوفاً وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصيب
من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الازيد أو أول به كأويل اخوتك بالمتسبين لك (قوله في غير هذا
الكتاب) أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره ألغها
عن النصيب المذكور قبل وانما علمت اني ابتداء عن استثنى تحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح
جريان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه الا عند المصنف وهو
الختماء عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالباً فحجاء القوم
الاجارا أي لكن جارا لم يجزى وقد يذ كر نحو الا قوم يونس لما آمنوا كشقنا وعند سيبويه نصبه
بما قبل الا كالموصول فابعد الا عنده مفرد في المتصل وغيره وهي كالسكن العاطفة في وقوع المفرد
بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح أن بعدها كزيد غنى الا انه شق أفاده الرضى (قوله على
النقي) أي لفظاً ومعنى كما سيمثله أو لفظاً فقط نحو لا يمسه الا المطهرون فإنه نهى في المعنى وقد يراد
بالنهي الآتي ما يشمل المعنوي فمدخل فيه هذا أو معنى فقط كقراءة تفسير بوا منه الاقليل كما مر
ونحو قل رجل يقول ذلك الازيد أي لا رجل يقول الخ وقوله

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حاله والصريمة رمة منصرمة أي منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم
النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النقي المعنوي ويأى الله الا ان يتم
لورما لا يريد الا ذلك وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين أي لا تسهل الاعليم لكن هذين من
المفرغ وليس الكلام فيه واما نحو لوجاء القوم الازيد الا كرمهم فبتعين فيه النصيب لأن نفي لو

الامع تمام ينتصب

أو كنفى وبعد ثني انتخب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا النصيب ان

وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء

كان متصلاً أو منقطعاً نحو قام القوم

الازيداً وصررت بالقوم الازيداً

وضربت القوم الازيداً وقام القوم

الاجارا وضربت القوم الاجارا

وصررت بالقوم الاجارا فزيداً في

هذه المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا والصحيح من مذاهب

النحويين ان الناصب له ما قبله

بواسطة الا واختار المصنف في غير

هذا الكتاب أن الناصب له الا وزعم

انه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله

ما استثنى الامع تمام ينتصب أي

انه ينتصب الذي استثنى الامع

تمام الكلام اذا كان موجباً فان

وقع بعد تمام الكلام الذي ليس

بموجب وهو المشتمل على النفي أو

شبهه والمراد بشبهه النفي النهي

ضمي لا قصدى واما الرفع في لو كان فيه ما آلهة الا الله فلما سياتى (قوله والاستفهام) اى المؤول
بالنفي انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب ويسمى ابطاليا ايضا نحو ومن
أصدق من الله حديثا أو توبخيا وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ما لم عليه نحو
أنفسكا آلهة الخ فهو بمعنى نفي الانبعا واللباقة ومثال النمرح يصلح لهما (قوله بعضا مما قبله) عدل
عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل في المتصل جاء القوم الاحرار وجاء بنوك الا ابن زيد لاتفاقهما
في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وان صح في الاول ولئلا يخرج
منه نحو آخر زيد الايده مما كان المستثنى فيه جزأ مما قبله لانه لا يصدق عليه انه من جنس كاه
مع انه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل النرد والجزء لكنه يدخل فيه كالاول نحو لا يدورون فيها
الموت الا الموتة الاولى ولانها كالأموالكم بينكم بالبطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى
بعض مما قبله ومن جنسه مع انه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض
ما قبله لا مطابق بعض والمنقطع بخلافه اما فقد القيد الاول كقام بنوك الاحرار أو الا ابن زيد
أو الثاني كالآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لهما في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق
الموت فيها ولا على التجارة بجوازها كلها بالبطل الذي هو نقيض منع كلها بالبطل قاله الترافى
والاسهل أن يقال المتصل اخرج شئ دخل فيما قبل الامثلا بهما صبان واعلم أن كلاما من المتصل
والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كفى التلويح وأما ما اشتر من أنه حقيقة في
المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما
يأتى في المتن ولم يطل الفصل والاختصار انصب كما جئنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيد او منه
الحديث القدسي ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفة من الدنيا ثم احتسبه الا الجنة بالنصب لان
الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الا زيد اردا
من قال قاموا الا زيد يحصل التشاكل ودعوى تعيين النصب في هذه مردودة بل نازع أبو حيان
في اختياره فيها وفي التي قبلها وكل ذلك ما لم ينتقض النفي بالا والا كان اثباتا في نصب ما بعد الا
الثانية وجوبا كما ضرب أحد الماء الا زيد لانه بمنزلة شرب الماء الا زيد (قوله بدل من متبوعه)
أى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للرباط وهو مفقود لحصول الربط بالالدال لانه على
اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف
يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع انه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع
ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني حال في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا
نظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البديل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا
اعتبار رقبته واثباته كما قد يتخالف المعطوفان في زيد قائم لا قاعد والصفة والموصوف في مررت
برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجيب
بما ذكرنا على قول المحققين انه المستثنى مع الا فلا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا
انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذهبي في تأويل ما في الوجود اله الا الله ويصح فيها
الاحلال حينئذ وعند الكوفيين ان الاحرف عطف في الاستثناء خاصة فابعدا عطف على
ما قبلها لا بديل وهي كلا العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل باطراد
في ما قام الا زيد والعاطف لا يباشره ويوجب بانها مفصلة تقدير اذا الاصل ما قام أحد الا زيد
ويرده ان حذف المعطوف عليه لا يطرده ان هذا مطرده (قوله وهذا هو المختار) مثله في المعنى قال
الدمامي ومقتضى تعليل الاتباع بتساوي كل المستثنى والمستثنى منه تساوى النصب على البدلية

والاستفهام فاما أن يكون
الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد
بالموصل أن يكون المستثنى بعضا
مما قبله وبالمقطع أن لا يكون بعضا
مما قبله فان كان متصلا جاز نصيبه
على الاستثناء وجازا تباعه لما قبله في
الاعراب وهو المختار والمشهور أنه
بدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد
الا زيد والا زيد او لا يقيم أحد الا زيد والا
زيد او هل قام أحد الا زيد والا زيد
وما ضربت أحد الا زيد او هل ضربت أحد
الا زيد فيجوز في زيد أن يكون
منصوبا على الاستثناء وأن يكون
منصوبا على البدلية من أحد وهذا
هو المختار وتقول ما ضربت بأحد الا
زيد والا زيد او لا تمر بأحد الا زيد
والا زيد او هل مررت بأحد الا زيد
والا زيد وهذا معنى قوله وبعد نفي
أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل أى
اختيار اتباع الاستثناء المتصل ان
وقع بعد نفي أو شبهة نفي وان كان
الاستثناء منقطعا عين النصب عند
جمهور العرب فتقول ما قام القوم
الاحرار ولا يجوز الاتباع

وأجازة بنوعيم فتقول ما قام القوم الاجار (٢٠٦) وما ندرت القوم الاجار وما ندرت بالقوم الاجار وهذا هو المراد بقوله وانصب

ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع
اذ وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى
تيم وأما بنوعيم فيجوزون اتباعه فعني
البيتين ان الذي استثنى بالانصب
ان كان الكلام موجبا ووقع بعده
وقد نبيه على هذا القيد بذكر حكم
النفي بعد ذلك فاطلاق كلامه يدل
على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو
منفصلا وان كان غير موجب وهو
الذي فيه نفي أو شبهه نفي انتخاب أي
اختيار اتباع ما اتصل ووجب نصب
ما انقطع عند غير بنى تيم وأما بنوعيم
فيجوزون اتباع المنقطع (ص)

وغير نصب سابق في النفي قد
يأتي ولكن نصبه اختارن ورد
(ش) اذا تقدم المستثنى على
المستثنى منه فاما أن يكون الكلام
موجبا أو غير موجب فان كان
موجبا ووجب نصب المستثنى نحو
قام الازيد القوم وان كان غير موجب
فالختار نصبه بفتحة قول ما قام الا
زيد القوم ومنه قوله
فالى الال آجد شعبة

ومالى الامذهب الحق مذهب
وقد روى رفعه فتقول ما قام الازيد
القوم قال سيبويه حدثني يونس أن
قوما يوثق بعريتهم يقولون مالى
الاخول ناسروا عربوا الثاني بدلا
من الاول على القلب ومنه قوله
فانهم ويرجون منه شفاعته

اذ لم يكن الا النبيون شافع
فعني البيت انه قد ورد في المستثنى
السابق غير النصب وهو الرفع وذلك
اذا كان الكلام غير موجب نحو
ما قام الازيد القوم ولكن المختار
نصبه وعلم من تخصيصه وروى غير
النصب بالنفي ان الموجب يتعين فيه
النصب نحو قام الازيد القوم

والاستثناء في هذه الصورة وفيه انه لا يحصل التشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه * واعلم انه
اذا تعدل الابدال على اللفظ تبدل على الموضع كما جاءني من أحد الازيد ولا أحد في الازيد وما زيد
شيئا الا شيئا لا يعاب به وليس زيد بشيء الا شيئا حقير فيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفع في الباقي
باعتبار المحل لان من والباء لا يزدان في الاثبات وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير
بدل من محل الجور ومن والباء الزائدتين وهو الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل
من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرزا وخبر المحذوف ان قلنا به أي الا هو
شيء وتكون الابعني لكن وأما في الثاني فيبدل من محل لامع اسمها لان محلها ما رفع بالابتداء عند
سبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في الاسم
الشريف من كلمة التوحيد ومرفى باب لا مزيد لذلك (قوله وأجازة بنوعيم) أي على ان جار بدل غلط
كما مرح به الرضى وقيل بدل كل بملاحظة معنى الا اذا المعنى غير جار وهو وان صدق على الواحد
وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يبدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى
وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البديل والوجب النصب اتفاقا نحو ما زاده هذا المال الا
النقص وما نفع زيد الا الضر اذا يقال زاد النقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر
الله الا من رحم من رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط
العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أي الا الراحم وهو الله أو الامكان من رحم وهو السفينة
ومن الابدال في المنقطع قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا السنان وعامله

وعليه قراءة ما لهم به من علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الذي هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه
تخريج قراءة السبعة على لغة مر جوحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا
بتقدير متعلق الطرف من يذ كفي السموات الخ لا استقر وقيل من منفعول يعلم والغيب بدل اشتمال
منه والله فاعل هذا والمسموع من بنى تيم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها
وكونه بدلا أو غير من تخريج النحاة فلم اختار والبديهة على جعله مبتدأ محذوف خبره مع انه
مقيد عند الجميع كما مر نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جر ما بعد الاتباع المجزور قبلها (قوله وغير
نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه
على الاتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي الخ (قوله قد يأتي) أي قليلا وفي
القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان أردت ورود السابق
أي النطق به فاختر نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره والا فالوارد
متبع نصبا أو غيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله كما مثله لا متناع تقديمه عليه ما عا عند
المصنف خلافا للكسائي وأما قوله

خلا الله لأرجو سؤالا وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضربت (قوله بدلا) أي بدل كل من كل
لان العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح
ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما في نحو وما مررت

(ص) وان يفرغ سابق الالما * بعد يكن كمالوا لاعدما (ش) اذا تفرغ سابق (٢٠٧) الالما بعد ما أي لم يشتغل بما يطلبه كان الاسم

الواقع بعد الامر بابا عراب ما يقتضيه
ما قبل الا قبل دخولها وذلك نحو
ما قام الازيد وما ضربت الازيدا وما
مررت الازيد فزيد فاعل مرفوع بقام
وزيد منصوب باضربت وبرزيد متعلق
بمررت كالولم تذكر الا وهذاهو
الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام
موجب فلا تقول ضربت الازيدا
(ص) وألغ الا ذات تو كيد كاذ

تكرر بهم الا الفتى الالاعلا
(ش) اذا كررت الالقصد التوكيد لم
تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ولم تفد غير
توكيد الاولى وهذا معنى الغائما
وذلك في البديل والعطف نحو
ما مررت بأحد الازيدا لا أخيك
فأخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الا
شيئا أي لم تفد فيه استثناء مستقلا
فكانت قلت ما مررت بأحد الازيدا
زيد أخيك ومثله لا تكرر بهم الا الفتى
الا لعلا والاصل لا تكرر بهم الا الفتى
العلا فالعلا بدل من الفتى وكررت
الاتو كيدا ومثال العطف قام القوم
الازيدا والاعمر والاصل الازيدا
وعمر ثم كررت الاتو كيدا ومنه قوله
هل الدهر الا ليلة ونهارها

والاطلوع الشمس ثم غيارها
والاصل وطلوع الشمس وكررت
الاتو كيدا وقد اجتمع تكرارها في
البديل والعطف في قوله
مالك من شيخك الاعمله

الارسيمه والارمله
والاصل الاعمله رسميه ورمله فرسيمه
بدل من رسميه ورمله معطوف على
رسميه وكررت الا فيه ما تو كيدا (ص)
وان تكرر لا لتوكيد دفع

تفريغ التأثير بالعامل دفع
في واحد عما بالا استثنى

بذلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتسوين والامفعوله واضافته لها لتحل الوزن (قوله يكن) أي
السابق أو ما بعد وقوله كمالوا لوزائدة وما مصدرية أو عكسه والافاعل محذوف يفسره عدم ان
بني للمجهول فان بني للفاعل كانت الامفعوله وفاعل ضمير السابق أو ما بعد أي يكن السابق أي
حكمه حكمكم انعدام الا أو حكمكم عدمه الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي
أما هو فيجوز ان نصب في نحو ما قام الازيد لتجوز حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لانه يفرغ
العامل لما بعد الا في الظاهر وان كان معموله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز
التفريغ لجميع المعمولات الالمفعول معه والمصدر والخال المؤكدين فلا يقال ما مررت الا
والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تعث الامقصد التناقضه بالنفي والاثبات وأما ان تظن الاظنا
فتقديره الاظنا عظيم فهو نوعي لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيدا) أي لاستحالة ضربك
جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فاطلق المنع طردا
للساب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف وجوز
ابن الحاجب التفريغ في الموجب بشرط كونه فضله وان تحصل به فائدة كقراءات اليوم كذا
لا يمكن ان تقرأ في غيره من الايام ورد بأنه نادر فنع طرد الباب كما اتفق على الجواز في النفي وان لم
يستقيم المعنى كما مات الازيد لذلك (قوله الا لعلا) يفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره
للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليا كذلك وعلى كل فقيه حذف مضاف او نحوه كما في
زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الايجاب أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله
وهذا معنى الغائما) أي فالمراد الغائما عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على
الخلاف المار (قوله في البديل) أي بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما
أعجبني أحد الازيدا اوجهه أو علمه أو عمرو (قوله والاطف) أي بخصوص الواو (قوله فالعلا يقل
من النفي) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلا من الضمير فيهم لان الجمهور يعنون
الابدال من البديل ويرد على الاول ان العامل في البديل تطير العامل في المبدل منه فاللثانية محتاج
اليها لتعمل في البديل لا مؤكدة ملغاة فاللائق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر
الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل في البديل
منهوى لا منسوط فيستغنى عن الثانية بالمثلية فكانت محض التوكيد لا عاملة فتدبر (قوله ثم
غيارها) بالغين المعجمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غيارها بالموحدة بدل الرائ (قوله مالك
من شيخك) أي جلتك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أي بدل بعض لان المراد
بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله
لا لتوكيد عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون تو كيد وعلى كل فالطرف
المحذوف أو المذكور متعلق بتكرار أو حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله
دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي قبل الا باقيا في واحد وانصب سواء بالا كما قدره
الاشموني وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان لما حصل المعنى لانه تفسير لدع باجمل
لانه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقاءه فيما سواه كما توهمه ظاهر
المتن لفساده نعم ان أريد بالعامل الاصح أي اترك التأثير في واحد وانصب بهما سواء فيكون
قوله مما بالا اظهرا في محمل الاضمار لا ضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد الاول
خلو من الاظهار وتصر يحكم بالواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من
قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به

* وليس عن نصب سواء بمعنى (ش) اذا كررت الالغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بها قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك

فلا يخلو ما أن يكون الاستثناء مفعراً أو غير مفعر غ فإن كان مفعراً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الأزيد الأعمراً الأبركراً ولا يتعين واحد منها الشغل العامل بل أيهم أشئت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تقريبه إلى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيت به بالانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفعر وهذا هو المراد بقوله (ص) ودون تقريبه مع التقدم * نصب الجميع أحكم به والترم * وانصب التأخير وجيء بواحد * منها كمالو كان دون زائد كالم يقرأ الأمر والأعلى * وحكمها في القصد حكم الأول (٢٠٨) (ش) فلا يخلو ما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر

والخبر محذوف أي موجوداً والأسم ضمير مستتر يعود إلى الواحد والالتأثير ومعنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله ونصبت الباقي) أي وجوب الامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء لان الاحتمال قد يكون مؤكداً وليس الكلام فيها (قوله ودون تقريب الخ) دون ومع متعلقان بأحكام وحذف نظيرهما من التزم لالتزامهما والفعلان تنازعا هما بناء على جوازهما في المتقدم ونصب مفعول المحذوف يفسره أحكم أي أمض نصب الجميع لأحكام لانه لا يتعدى بنفسه ولا يأخذ مع مفعوله لا بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كمالو كان الخ) قال المسكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو عكسه وكان تامة فاعلمها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اه وفيه تسميح لان الواحد يكون مشبهاً بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم ويصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفة ما وصلته أفاده الصبان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرار المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على النفي نحو ما قام أحد الأجزاء الأجزاء الأجزاء في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بديل من الواو) أي وعلى منصوب سكن وفتحاً على لغة ربيعة ولك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي اذ لم يمكن استثناء بعض من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله على عشرة الأربعة الثلاثة الاثنين فقبل الحكم كذلك وان الكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرر بواحد لكن الصحيح ان كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرر بسبعة وطريق معرفته ان تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ثم ياقبه مما قبله وهكذا فبقي فيه ما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منفيًا والخروج ان كان موجبا لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي ان الاستثناء اخرج دائماً لان المراد به الخروج مما قبله اثباتاً أو نفياً (قوله بغير) بالتنوين تنارعه كل من استثنى وحجراً ومعر باحالي من غير قصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد بينى على الفتح جوازاً في الاحوال كلها اذا أضيف لمبنى كما في التسهيل نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

فان تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب نحو قام الأزيد الأعمراً الأبركراً القوم وما قام الأزيد الأعمراً الأبركراً القوم وهذا معنى قوله ودون تقريب البيت وان تأخرت فلا يخلو ما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب فان كان موجباً وجب نصب الجميع فتقول قام القوم الأزيد الأعمراً الأبركراً وان كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعمل به لولم يتكرر الاستثناء فيبديل مما قبله وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما باقيه فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الأزيد الأعمراً الأبركراً بغير زائد بديل من أحد وان شئت أبدلت غيره من الباقيين ومثله قول المصنف لم يقرأ الأمر والأعلى فامرؤ بديل من الواو في يقرأ وهذا معنى قوله وانصب لتأخير إلى آخره أي وانصب المستثنيات كلها اذ تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجباً وان كان غير موجب فجيء بواحد منها معرباً بما كان يعرب به لولم يتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الأول ان ما تكررت المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول فيثبت له ما يثبت

لم يمنع

للاول من الدخول والخروج ففي قولك قام القوم الأزيد الأعمراً الأبركراً الجميع يخرجون

وفي قولك ما قام القوم الأزيد الأعمراً الأبركراً الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد الأزيد الأعمراً الأبركراً

(ص) واستثنى مجروراً بغيره عرياً * بما المستثنى بالانسيا (ش) استعمل بمعنى الافي الدلالة على الاستثناء ألقاظ

منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلاً وهو حرفاً وهو خـ لا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فاما غير وسوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجزأ لضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الا

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * جماعة في غصون ذات ارقال
 بفتح غير لضافتها الى أن وصلت وأجاز القراء بناءها على الفتح مطلقا لتضمنها معنى الاواعلم ان أصل
 غير كونه صفة مفيدة لمغايرة مجرورها الموصوفها ذاتا أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف
 بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كان يعمل أو مشبه لها كغير المغضوب عليهم فان
 الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ايهامها فتعرف بها فلذا
 وصف بها المعرفة في الآية وأما الافاصلة لمغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا فلما اتفقنا في
 مطلق المغايرة حملت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغايرة نفيًا وإثباتًا بلا نظر لمغايرة ذات
 أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجرا الاضافة فجعل حقه من الاعراب
 على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمرو بالرفع اذ
 المعنى ما قام الا زيد وعمرو وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان
 حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالًا أو في الاصل وعند
 الشاويين على توهم وجود الا ويمتنع في تابع ما بعد الجرا على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم
 استحقاقه له أصلا وكما جازوا غير على الاجمالوا الاعليم في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا أو صفة بلا
 نظر للنفي والاثبات لكن حمل غير على الأكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك
 تقع في جميع مواقع الاولات تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعًا نكرة أو شبههما كما
 كان فيهما آلهة الا الله لفسد تاويله

لو كان غيري سلمي الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر
 فالصفة لغيري لانه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية
 لا متناعه فيها معنى وانفطا اما الاول فلا تيه بصير التقدير لو كان فيهما آلهة اخرج منهم الله لفسد تاويله
 فيقتضي عدم الفساد مع التعدد اذ المخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا
 الوصف مؤكدا صالحا للقسو اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد واما الثاني فلا تيه آلهة جمع
 منكرف في الاثبات فعمومه بدلي وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد يجوز
 الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطع عن قوم
 وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة
 الآية الاخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان
 معنار رجل الا زيد لغلبنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحاجب عدم
 صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمر أيك الا الفرقدان

لصحة فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الالف وقال الرضي مذهب سيبويه
 جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين
 تمسك بهذا البيت اه وما مر عن المعنى من أن عموم آلهة بدلي الخ كلام اقناعي للنظر فيه مجال
 لان عموم الجمع انما يكون بدليا بالنظر لكل جملة تصدق عليها الجمع اما بالنظر لافرادها الداخلة
 تحته فشمولي قطعا فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثنى
 هنا جمعا حتى يتجه ما ذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جملة تصدق عليها أنما جماع لم يتحقق دخول
 المستثنى فيها فآلهة في الآية تصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الآخرو ان لم يكن منهم الذات
 الا قدس فكيف يصح استثناءهم منهم فكلام المعنى هو الحق وما جوزه الزمخشري في آل لوط

فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم الازيد بنصب زيد وتقول ما قام أحد غير زيد ولا يتبع والنصب والمختار الاتباع كما تقول ما قام أحد الازيد وتقول ما قام غير زيد فرفع غير وجوبا كما تقول ما قام الازيد برفعه وجوبا وتقول ما قام أحد غير جبار بنصب غير عند غير بنى تميم وبالاتباع عند بنى تميم (٢١٠) كما تفعل في قولك ما قام القوم الاجار والاجار وما سوى فالمشهور فيها كسر السين

والقصور ومن العرب من يفتح سينها ويعد ومنهم من يضم سينها ويقتصر ومنهم من يكسر سينها ويعد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها وعن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية ومذهب سيبويه والقراء وغيرهما أنها لا تكون الاظرفا فاذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية الا في ضرورة الشعر واختار المصنف أنها كغير فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجرو الى هذا أشار بقوله (ص) ولسوى سوى سواء اجعلا

على الاصح ما لغير جعلنا (ش) فن استعملها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربي أن لا يسلط على امتي عدو من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم من الأمم الا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود او كالشعرة السوداء في الثور الابيض وقوله ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو اذا جلسوا منا ولا من سوانا ومن استعملها مرفوعة قوله واذا تبع كريمة أو تشتري فسوالك بآنها وأنت المشتري

وقوله

ولم يبق سوى العدو

ن دناهم كادانوا

فسوالك مرفوع بالابتداء وسوى العدو ان مرفوع بالفاعلية ومن استعملها

منصوبة على غير الظرفية قوله

لا يرد لان العموم الشمولي انما يشترط للموصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبيان قبل ذلك وهو مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تقي على حرفيتها فيكون الوصف مجموعها مع ما بعدها وظهر اعراب هذا المجموع في آخره أو تكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما في زيد لا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فما بعدها مجرور تقدير الحركة العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور قياسا على نصب ما بعد الاوان كان العامل فيه الاعلى الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقبل على التشبيه بنظر المكان لا بهام كل وجعلها الفارسي حالا فتقول بعشتق أي قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى (قوله فالمشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره انه يستثنى بها في جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أي مستوطر يقنا وطريقك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فآلقوه في سواء الخيم أو نام نحو هـذا درهم سواء أو مستو نحو فهم فيه سواء أي مستوون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله الفاسي) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الاظرفا) أي مكائيا ملازما للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بها الموصول فعني جاء الذي سوالك في الاصل جاء الذي استقر في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سوالك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حاول فظرفيتها مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه انه لا مانع من جعلها في ذلك خبرا المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها الطولها بالاضافة أو حالا من فاعل ثبت مقدر ارفع أن وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أي فلا ترد الا ليات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الايمان أما الاول فلانهم اخرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثاني فخرجت فيه عنهم ولا ضرورة فيهما وحل ذلك على الشذوذ كما حل عليه قول بعض العرب أتاني سوالك لا يليق وأما قول أبي حيان لا يحتج بالاحاديث على اثبات القواعد فقد صدر رده في الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أي من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز من اعاد المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة وشبهها وقبولها تأثير العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أي بالفحشاء أو مقبول مطلق على حذف مضاف أي نطق الفحشاء أو مقبول به بتضمين ينطق معنى يذكر ومن في قوله منا ولا من سوانا بمعنى في متعلقة ينطق (قوله واذا تبع كريمة) أي خصلة كريمة أو بمعنى الواو كما في العيني وقيل على بابها فقوله فسوالك بآنها راجع للاول وما بعده للثاني أي اذا وجد بيع فليس الامن غيرك أو شراء فليس الامنك (قوله دناهم كادانوا) أي جزيئناهم كجزائهم والجملة جواب لما في قوله

فلما أصبح الشر * فأمسى وهو عريان ولم يبق الخ (قوله لديك كفيل) أي عندك جود كفيل

الخ وهو تجريد المراد أنت كفيل (قوله محتمل للتأويل) أي بأنه ضرورة أو شاذ وبعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح عن ومذهب الرمانى والعكبرى أنها تكون ظرفا غالبا

وكغير

لديك كفيل بالمعنى لمؤمل * وان سوالك من يؤمله يشق

فسوالك اسم ان هذا تقرير كلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة الشعر وما استشهد به على

خلاف ذلك محتمل للتأويل

(ص) واستثنى ناصبا بليس وخلا

وبعدا ويكون بعدا

(ش) أي واستثنى بليس وما بعدها

ناصر المستثنى فتقول قام القوم ليس

زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون

زيدا فزيدا في قولك ليس زيدا

ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر

ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر

والمشهور أنه عائد على البعض

المفهوم من القوم والتقدير وليس

بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا

وهو مستتر وجوبا في قولك خلا

زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية

وخلا وعدا فعلا لأن فاعلهما في

المشهور ضمير عائد على البعض

المفهوم من القوم كما تقدم وهو

مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم

زيدا وعدا بعضهم زيدا وبه بقوله

ويكون بعدا وهو قيد في يكون

فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء

من لفظ الـكون غير يكون

وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد لا فلا

تستعمل فيه بعد غيرهما من أدوات

النفي نحو ولم ولن ولما وان وما (ص)

واجري سابق يكون ان ترد

وبعد ما انصب وانجرار قد يرد

(ش) أي إذا لم تقدم ما على خلا

وعدا فاجريهما ان شئت فتقول

قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا

فخلا وعدا حرف جر ولم يحفظ عن

سبويه الجر به ما وانما حكمه

الاختصاص في الجر بخلا قوله

خلا الله لأرجو سؤالا وانما

أعد عيال شعبة من عيالكا

ومن الجر بعد أقوله

تركنا في الخضيض نبات عوج

عوا كف قد خضعن إلى النسور

أبجناحيهم قتلا واسرا

عند الشيطان والطبل الصغير

وكغير قليل وهذا عدل المذاهب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه
استثنى وناصبا نظير ما مر وقوله بعد لا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الأفعال الخمسة
لا يكون الامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استثنائه ومضى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أي نظير قوله تعالى فان كن
نساء فان النون عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والإناث
والنون للإناث فقط وقيل الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طراده
في جميع المواد بخلاف عوده إلى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أي
ليس هو أي القائم زيدا أو ليس هو أي قيامهم قيام زيدا فلا يطردان في نحو القوم اخوتك ليس زيدا
لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير إليه كان يقال ليس
هو أي المنتسب إليك بالاخوة زيدا أو ليس نسب اخوتهم نسب زيد نعم المصدر لا يؤدي مقصود
الاستثناء من أخرج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال في
فاعل خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أي لأن هذه الأفعال محمولة على الافي تلو المستثنى لها
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالافتقار القاعل يفصل بينهما فيقوت الجمل (قوله وخلا وعدا
فعلا) أي جامدان لوقوعهما موقع الأوصاف الاسم بعدهما على أنه مفعول به لأنهما متعديان
بمعنى جاوزا ما عدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أي جاوز وفي القاموس أنه
يتعدى بنفسه ويعن ومعناه جاوز وتركه وأما خلا فاصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يضمن
معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد لا وحسن ذلك
أن كل من خلا عن شيء فقد جاوز (قوله عائد على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر
على ما مر لكن اعترض الرضي هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد في القيام مشلا مجاوزة
الكل له الذي هو المقصود وأجيب بأن مرجع الضمير بعض مبهم فلا تحقق مجاوزة إلا بمجاوزة
الكل وفيه نظر ظاهر وأما المراد بالبعض من عد المستثنى وإن كان إطلاق البعض على الأكثر
قليلًا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد
ليكون كالاستثناء بالاولى جازية كالمثل مثل هذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضي كما لا يرد على عوده
للو وصف أو المصدر ثم الجمله من هذه الأفعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقوله لأنه في غير الاستثناء كما قاله أبو
حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الأعراب وان تعلقت بدمعني فلا محل لها وصححه ابن
عصفور تصریح (قوله بسابق يكون) أي بالذين سبقها في الذكر وهو ما خلا وعدا (قوله
حرف جر) أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف
الجر وقيل لم يتعلق بشئ تشبيها بالزائد وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجمله قبله
فهو الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب تميز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم
اطراد الأول في نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولا يلزم ما لا يعلمان معنى الأفعال إلى الاسماء بل يزول عنه
عنها فاشبهها في عدم التعدي الحروف الزائدة ولا يلزم ما بمنزلة الأولى لا يتعلق بشئ ويرد الأول
بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثاني بأن التعدي اتصال معنى الفعل إلى الاسم على الوجه
الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى أن انتفاء الفعل في نحو لم يضرب زيدا
لا يخرج عنه كونه مفعولا به والثالث بأنه لا يلزم مساواتها لافي جميع الوجوه ألا ترى أنها
يجوز أن وهي لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر

فان تقدمت عليهم ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فالمصدرية وخلا وعدا اصلهما وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول (٢١٢) وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور وارجاز الكسائي الجريح ما بعد ما

على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد وقد حكى الجرحى في الشرح الجريح بعد ما عن بعض العرب (ص) وحيث جرافهما حرفان

كهما ان نصا فعلان (ش) اي ان جررت بخلا وعدا فهما حرفا جر وان نصبت بهما فهما فعلان وهذا لا خلاف فيه (ص) وكخلا حاشا ولا تصيب ما

وقيل حاش وحشى فاحفظهما (ش) المشهور ان حاشا لا تكون الا حرف جر فتقول قام القوم حاشا زيدا بجر زيدا وذهب الاخفش والجرحى والمازني والمبرد وجماعة منهم المصنف الى انها مثل خلا تستعمل فعلا فتصوب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشى زيدا وحاشا زيدا وحكى جماعة منهم الفراء وابوزيد الانصارى والسيباني انصب بها ومنه اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشى الشيطان واما الاصبع وقوله

حاشى قريشا فان الله فضلهم

على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا تصيب ما معناه ان حاشا مثل خلا في انها تنصب ما بعدها او تجره ولكن لا تقدم عليها ما كما تقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشى زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبتا ما قبله لافني مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسامة أحب الناس الى ما حاشى فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشى قريشا * فانما نحن افضلهم فعلا

البيت الاول ليدل على ان القافية مجرورة فيتم الشاهد من الشان والحضيض بمجمعتين موضع وبنات عوج أى بنات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أى مقمين خاضعين تأكل منها النور لا بطل منعتها وحيهم مفعول ابجنا فقط لا تميز محمول عنه وهو المفعول وحيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم والشمطاهى المرأة التى يخاط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل اشط (قوله وجب النصب) اي لتعينها بما بها الفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكك عليه انه لا توصل بفعل جامد كما فى التسميل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع فى الجامد اصاله وهذان بالعروض وموضع ما وصلت ما نصب اتفاقا فاقبل على الظرفية وما وقية ثابتة هى وصلت ما عن الوقت أى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وهو المعتمد لانه كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب غير فى قاموا غير زيد وقال السيرافى على الحال وفيها معنى الاستثناء أى قاموا مجاوزتهم زيدا أى مجاوزين له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حال التعريف بالضمير المشتل عليه (قوله على جعل ما زائدة) ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبمراجعة أو سمعاه فهو من الشذوذ بحيث لا يحتاج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله فهما حرفان أى تثبت حرفيته ما حيث جرا أو أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا لم يندوا به فسيقولون أو انه جرى على اجازة القراء شرطية حيث مجردة من ما (قوله كاهما) الظاهر أن ما مصدرية وصلت بحملة هما فعلان والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على انها صفة لمصدر متصلا بها أى تثبت حرفيته ما حيث جرا ثبوتا كثبتت فعليتهما ما ان نصب باقتا مل (قوله تستعمل فعلا) ويأتى فى فاعلهما ومحل جملتها ما مر على المشهور وقال القراء هى فعل لفاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالجل على الاول ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما مر (قوله حاشى الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم واما الاصبع بفتح الهمزة فهمله ثم مججمة وانما أتى بحاشى تمكينا لانها انما تستعمل فى تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشى زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشى زيدا الا اذا أريد المبالغة فى خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحاقيه به (قوله ما حاشى فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف فى جعل ما فى الحديث مصدرية وحاشى استثنائية جامدة بناء على انها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه يقال قام القوم ما حاشى زيدا وليس كذلك بل ما نافية وحاشى فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته احاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أى انه صلى الله عليه وسلم قال اسامة احب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما فى معجم الطبرانى ما حاشى فاطمة ولا غيرها وأما البيت فساد (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت الثانى محذوف أى دوتنا كما قاله الدمامينى فالفاء تعليمية لهذا المحذوف أو تفريع عليه أو ان جملة فانما الخ هى المفعول الثانى بزيادة الفاء على رأى الاخفش فى نحو زيد فقام وقد روى قاما الناس فالفاء فى جوابها وان بالكسر على كل حال وما قبل انها تفتح اذا كانت هى المفعول الثانى لطلب العامل لها ولا معلق له وهو ظاهر لان كونها مفعولا ثانيا فى باب ظننت مما

بوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هذا وفعلا
 بفتح الفاء أى كرمأما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشى) ظاهره كالتن وشرح الكافية انها ما
 لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انها في التنزيهية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا
 باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم ان حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية وكونها
 فعلا متصرفا معنى استثنى وقدمها والثالث التنزيهية أى الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص
 كحاش لله والصحيح انها اسم لا فعل خلافا للكو فيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكيت حاشا لله
 وضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كما إذا لله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح
 ابن الحارث بالشأنى قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما
 توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزنجشري براءة لله فتكون مصدرا مرادفا
 للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أى تنزيه الله كما يقال رعبا لزيد والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل
 والوجه أنهم اعتمدوا تنوينها وضافتها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى وقدموا أن الشبه
 اللفظي مما يجوز البناء لا يوجب به والله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيت وفي لفظه التذكير بان يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه
 قوله * اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * وألفها بدل عن واو لجمعها على أحوال وتوصف غيرها
 على حويلة مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلا تنوين لان المضاف اليه منوى
 الشبوت أى في حال كذا وهو في محل جر باضافة مفهوم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف
 مضاف أى مفهوم معنى في حال أى ان قولك جائز يدركا يفيد المعنى الذى في قولك جاء زيد
 في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل
 على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال
 التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل لا تدخل الجملة وشبهها والحال الجامة لتأول كل بالوصف
 المشتق (قوله الفضلة) المراد به ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو وما خلقنا
 السموات والارض وما بينهما الا عيين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أى
 اصالة وقد يجز لفظه بالباء الزائدة بعد النقي كقوله

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ولا يردان المنتصب حكيم من أحكام الحال فأخذته في تعريفه يؤدى الدور لتوقفه على التصور
 والتصوير على التعريف لانه يكفى في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور
 المستفاد من الحد أو ان قوله المنتصب خبر محذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا
 ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أى هيئة صاحبه
 وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه) أى لبيان جنسه فهو يعنى من البانية
 لافى (قوله بل لتخصيص الرجل) أى المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة أيضا لكن
 بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقولهم مفهوم في حال أى قصد الخروج هذا (قوله لكن ليس
 مستحقا) فأنذته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في القصص كما قاله سم وضمير ليس اما
 للكون مستحقا بفتح الحاء أو للحال فكسرها ومرتعلقه حينئذ محذوف أى ليس مستحقا له (قوله
 ان يكون منتقلا) أى لانه مأخوذ من التحول وهو التنقل ومشتق لانه صفة لصاحبه في المعنى

ويقال في حاشا حاش وحشى (ص)

(الحال)

الحال وصف فضله منتصب
 مفهوم في حال كفردا أذهب
 (ش) عرف الحال بأنه الوصف
 الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة
 نحو فردا أذهب كفردا حال لوجود
 القيود المذكورة فيه وخرج بقوله
 فضله الوصف الواقع عمدة نحو زيد
 قائم وبقوله للدلالة على الهيئة التمييز
 المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز
 لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به
 الدلالة على الهيئة بل التعجب من
 فروسيته فهو لبيان المتعجب منه
 لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا
 راكفا فان راكفا يسوق للدلالة على
 الهيئة بل لتخصيص الرجل وقول
 المصنف مفهوم في حال هو معنى قولنا
 للدلالة على الهيئة

(ص) وكونه منتقلا مشتقا

يغلب لكن ليس مستحقا

(ش) الاكثر في الحال أن يكون

منتقلا مشتقا ومعنى الانتقال أن

لا تكون ملازمة للمتصف بها نحو

جاء زيدا بكافرا كما وصف منتقلا

لجواز انتسكا كقوله عن زيد بأن يجي

وهي لا تكون المشتقة (قوله وقد تجيء الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل أحدها كون
عاملها مشعرا يتجدد صاحبها كما بعد مثاله الأول ونحو خلق الإنسان ضعيفا الثانية أن تكون
مؤكددة ما لعلامها كأي بعث حيا أو لصاحبها نحو لا آمن من في الأرض كلهم جميعا أو لضمون جملة
قبلها كأي بولك عطفوا الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشرح
الأول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها
حيوان معزوف سمي به أطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاده كذا في القاموس
وقيل لأنها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجذعها كالنمر وقرنها وقوائمها
واظلافها كالبقرة وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح
ويدها بديل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يدها ويرى يداها
أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أليها جنسية قال الغزالي لما
كانت الزرافة ترى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليهما ذلك (قوله وجاءت به) أي
ولدت أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي تمتد إقامة حسنها واللواء
الراية الصغيرة أي أن عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله إذا المعنى مشعرا الخ) أي
بفتح العين أن جعل مدا حال من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر هاء أن جعل حالا من
الفاعل وبكذا صفة لمداي كائنا بكذا المشتق المؤول به مأخوذة منه مع صفته ويصح كون مد
مبتدأ وسوغه الوصف المقدر أي مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا يبيد أي يدا
كائنة مع يدا ويده منه مع يده منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف وفي مبدى تأول عام بعد خاص لأن
المشعر من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعلوم من
السياق أي مقابضه ويصح قراءته بفتح الجيم مع ناء التانيث على أنه مصدر فيؤول باسم الفاعل
(قوله أي مشبه بالأسد) الأسد على هذا مستعمل في حقيقة والتجوزانما هو بحذف الكاف أما
على قول التوضيح كأي زيدا أسدا أي شجاعا فجاز لغوي بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة
في مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما ما دل على ترتيب كدخول رجلار جلا أو رجلين
رجلين أي مرتين وضابطه أن يذكرا المجموع أو لا ثم يفصل بينهما مكررا واختاران كلامهما
نصب على الحال وإن كانت الحال هي مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع
النصب جعل في أجزائه كما مر في حلوهامض وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف أي
رجلا ذار جلا أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الأول بتقدير الفاء إذا يعطف لفظا
بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بتم اه ومن العطف لفظا ادخلوا الأول فالأول أي مرتين
الأن هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا التأويل بهما فهذه مع ما في المتن أربع مسائل تقع
فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف وبقى ست مسائل لا يظهر تأويلها
الابتكاف وهي كونها موصوفة بنحو قرآن أعربيا فمثل لها بشراسويا بناء على أن تمثيل بمعنى
تشخيصا ما على أنه بمعنى تصور فنصب بشراسويا لفظا لا الحال لأن التصور في حال الملكية
لا البشرية قاله اللقائي والفرقي بين هذه وبين مدا بكذا أو يدا يبيد مع أن الكل موصوف أن
المقصود هنا الصفة وحدها وذكرا ما قبلها تأويلها وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر
الموطئ في بل أنتم قوم تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد ونحو فتم
مبقات ربه أربعين ليلة أو على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا يسرا أطيب منه رطبا أو نوعا
لصاحبها كهذا مالك ذهبيا أو فرعاه كهذا حديدك خاتما وتحتون الجبال بيوتا وأصلاله كهذا

ماشيا وقد تجيء الحال غير منتقلة
أي وصفه بالزمان نحو ودعوت الله
جميعا وخلق الله الزرافة يديها أطول
من رجلها وقوله
وجاءت به سبطا العظام كائنا
عمامة بين الرجال لواء
فجميعا أطول وسبطا حوال وهي
أوصاف لازمة وقد تأتي الحال جامدة
ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف
بعضها بقوله (ص)
ويكثر الجود في شعروني
مبدى تأول بلا تكلف
كبه مديا بكذا يدا يبيد
وكر زيدا أسدا أي كاسد
(ش) يكثر مجيء الحال جامدة أن
دلت على شعروني نحو بعه مديا درهم
فدأ حال جامدة وهي في معنى المشتق
إذا المعنى بعه مشعرا كل مديا درهم ويكثر
جودها أيضا فيماد على تفاعل نحو
بعه يدا يبيد أي مناجزة أو على تشبيه
نحو كأي زيدا أسدا أي مشبه بالأسد
فيدا أو أسدا جامدان وصح وقوعهما
حالا لظهور تأويلهما بمشتق كما تقدم
والى هذا أشار بقوله وفي مبدى
تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة
بأن ظهر تأويلها بمشتق وعلم بهذا
وما قبله أن قول النحويين أن الحال
يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه
أن ذلك هو الغالب لأنه لازم وهذا
معنى قوله فيما تقدم لكن ليس
مستحقا (ص)
والحال أن عرف لفظا فاعتقد
تشكيك معنى كوحدة اجتهد

خاتمة حديد أأسجد لمن خلقت طيناً فهذه لا تؤول أصلاً ما فيها من التكلف والخفاء بخلاف
الاربعة الاولى ولهذا أكثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناطم تبعا لشرح الكافية يجب تأويل
الجميع أي مقروا عرييا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلق ونحوها ومعدودا ومطورا
بطورا ليسر والرطب ومنوعا ومضنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح السعير من القسم
الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفي مبدى تأويل عطف مغاير لا عام لكن فيه ان
تأويلها ظاهر بلا تكلف فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أي لان الغالب تعريف صاحبها فلو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الا عراب وجل غير الغالب
عليه (قوله وان ماورد) أي عن العرب لان تعريفها سماعي كما قاله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم
وشدا الميم محدودا كحمر من الجحوم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حيا جاي كثير وأثنى لانه صفة
المؤنث أي الجماعة الجاء أي الكثرة والغفير من الغفرو وهو الساتر أي الساترين لكثرة وجوه
الارض وحذف التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل يجب فيه المطابقة لانه قد يحمل على فعيل
بمعنى مفعول في استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جأوا جاعا غفيرا
بالنسبة والمذكور الجاء الغفير وجم الغفير بالاضافة والجم الغفير كما في الصحاح والقاموس فلا نظير
لما قيل لا يذكر الغفير الا مع الجاء بالمد لا الجيم (قوله وأرسلها العرائل) أي في قول الشاعر

فأرسلها العرائل ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير في أرسلها الدال بل أو الخيل أو الاتن أي أرسلها للشرب معتركة ولم يذدها أي لم يمنعها عن
ذلك ونغص الدخال أي تنغصها من مداخلها في بعضها وازدحامها على الماء فيستكدر ويغص
عليها فلا تتم الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر واحد يحدو وحدا كوعد بعد وعدا
اذا انفر د فلذلك أول بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً
وكذا في نحو رأيت زيدا وحده عند سيبويه لان المصادر انما تجيء أحوالاً من الفاعل غالباً
فالهاء مفعوله بحذف الجار أي حال كوني منفردا به أي برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وحده
بالهمز أي افرده مؤولاً باسم الفاعل فالهاء مفعوله بلا حذف أي حال كوني موحده أي مفردة
بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجبه ابن طلبة وضعف (قوله فاه الى في) ما ذكره
الشارح من ان فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهي في سقيالك فلا تعلق بشئ كما قاله الدماميني
واستظهر الصبان انها صفة لقاه كما في مداخلها أي الكائن الى في أي الموجه اليه اه وهذا من
الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى في دلالة على التفاعل كما في بدأ أي مشافهة
لكن اتى فيه الاشتقاق والتسكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بحذف هو الحال
أي جاعلا فاه فناءب عنه في الحالية وقيل غير ذلك ويروى فوه الى في قال الحال الجملة قال في التسميل
ويقال قياساً على ذلك جاورته منزله الى منزلي وناضته قوسه الى قوسي خلا قاله هشام لخروجه
عن القياس بالتعريف والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً وينبغي جوازه
عند بقية الكوفيين لانه عندهم مفعول المحذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اه
دماميني (قوله معتركة) الاولى معاركة لانه اسم فاعل العرائل وقيل العرائل مفعول مطلق
والحال عاملة المحذوف أي تعاركة العرائل أو عاملة أرسلها على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها
إرسال العرائل (قوله مشافهة) اما مصدر أو اسم فاعل كما هو في مناجزة (قوله مطلقاً) أي تضمن
معنى الشرط ولا قياساً على الخبر وعلى ما سمع منه (قوله يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع
المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بدأ بوزن حدام فبدأ علم

(ش) مذهب جمهور النحويين ان
الحال لا تكون الانكسرة وان ماورد
منها معرفاً لفظاً فهو منكر بمعنى
كقولهم جأوا الجاء الغفير وأرسلها
العرائل واجتهد وحده وكلمته فاه
الى في فالجاء والعرائل ووحده وفاه
أحوال وهي معرفة لفظاً لكن
مؤولة بنكرة والتقدير جأوا جميعاً
وأرسلها معتركة واجتهد منفرداً
وكلمته مشافهة وزعم البغداديون
ويونس انه يجب وزعريف الحال
مطلقاً بل لا تأويل فأجازوا جاء زيد
الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان
تضمنت الحال معنى الشرط صح
تعريفها والا فلا يقال ما تضمن معنى
الشرط زيد الراكب أحسن منه
الماشي فالراكب والماشي حالان
وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط
اذا التقدير زيد اذا ركب أحسن
منه اذا ماشي فان لم يتقدر بالشرط لم
يصح تعريفها فلا تقول جاء زيد
الراكب اذا لا يصح جاء زيد ان ركب

(ص)

ومصدر منكر حالاً يقع
بكثرة كبغته زيد طلع

(ش) حق الحال أن يكون وصفاً وهو ما دل على معني وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدر على خلاف الأصل اذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثر حجيء الحال مصدر انكسرة ولكنه ليس بمقيس بحجته على خلاف الأصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر انكسرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتاهذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور (٢١٦) وهو طلع لتأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بغتة زيد بغت

بغتة فيقولون طلع يغت وينصبون به بغتة (ص)

ولم ينكر غالباً الحال ان

لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد تنقي أو مضاهيه كذا

يبلغ امرؤ على امرئ مستسهلاً

(ش) حق صاحب الحال أن يكون

معرفة ولا ينكر في الغالب الا عند

وجود مسوغ وهو أحد أمور منها

أن يتقدم الحال على النكرة نحو

فيها قائم رجل وكقول الشاعر

وأشده سيبويه

وبالجسم مني يئسوا علمته

شعوب وان تستشهد العين تشهد

وقوله

وما لام نفسي مثله الى لائم

ولاسد فقري مثل ما ملكت يدي

فقايم حال من رجل وينما حال من

شعوب ومثاله حال من لائم ومنها

أن تخصص النكرة بوصف أو

بإضافة فنال ما تخصص بوصف قوله

تعالى فيم يفرق كل أمر حكيم

أمر من عندنا وقول الشاعر

يحييت يارب نوحاً واستحييت له

في فلك ما خفي اليم مشكونا

وعاش يدعو بآيات مبينة

في قومه ألف عام غير حسينا

ومثال ما تخصص بإضافة قوله

تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين

ومنها ان تقع النكرة بعد تنقي أو شبهه

جنس على التفرق ومعرفة بالجنسية كارسها العرالة والصحيح انه مؤول بشكرة مشتقة كما في المنكر أي متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطردف كذا ما بعناهم وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازاً ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يجز فيه اللهم الا أن يكون مبنياً على اشتراط ورود شخص المجاز أو ان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانين لكن استظهر ابن هشام اطراداً مطلقاً كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعاً كجاء زيد بسرعة أم لا كاطراد خبر افان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذف نعت عامل الحال تعين كونها خبراً عن صاحب التنكيرها وتعرفه ولا كذلك النعت ولكنة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أي لانه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها ان يتقدم الحال) أي فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياساً على المبتدأ اذا قدم خبره بناءً على ان المسوغ هو التقديم (قوله شعوب) كقعود بحجة فهملة مصدر شجب جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شجب شعوبه كسهل سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومنى صفة للجسم وينما حال من شعوب على مذهب سيبويه من حجيء الحال من المبتدأ وفيه حينئذ شاهد أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجهه لو علمته بكسر التاء خطاباً للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أي لرحمتي (قوله فيها يفرق الخ) أي فامر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم والامر الاول واحد الامور والثاني واحد الاوامر ضد النهي أي حال كونه مأموراً به من عندنا كذا أعربه الناظم وابنه مع قوله ما بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام انه حال من كل أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أي حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذر ين أو مصدر معنوي ليفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بأن المضاف هنا كالجز في صحة الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه فيسوغ حجيء الحال منه أفاده القارضي وزكريا (قوله في فلك) بضمين وما خري كسر المحجة صفة له وهو الذي يشق البحر يسيره ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشكونا أي ملأوا حيث وقع حالاً من فلك مع انه نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله ما حم) بضم المهملة أي ما قدر وحجيء بمعنى حجابة نائب فاعله وواقيا حال منه ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النقي) وفيه مسوغ آخر وهو اقتراها بالواو والحالية لانها من المسوعات كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهى خاوية (قوله خلا فاللزمخشري) أي في جعله الجملة صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما لتأكيدها التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لفظاً (قوله بعد الاستفهام) أي انكارياً أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح)

وشبه التنقي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبين من بعد تنقي أو مضاهيه مثال ما وقع بعد التنقي قوله ما حم من موت حجي واقيا * ولا ترى من أحد باقيا ومنه قوله تعالى وما أهل كما من قرية الا ولها كتاب معلوم قلها كتاب جلة في موضع الحال من قرية وصح حجيء الحال من النكرة لتقدم النقي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلا فاللزمخشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضاً وجود الامناع من ذلك اذ لا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو على القارسي في التذكرة ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله يا صاح هل حم عيش باقيا فقري * لنفسك العذر في ابعادها الاملا

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف لا يسغ امرؤ على امرئ مستسهما (٢١٧) وقول قطري بن النجاعة لا يركن أحد إلى الاحجام *

يوم الوغى متخوفا للاحكام

واحترز بقوله غالباً بما قل مجيء

الحال فيه من النكرة بلا مسوغ

من المسوغات المذكورة ومنه قولهم

مررت بماء فعدت رجلاً وقولهم

عليه مائة أيضاً وأجاز سيبويه فيها

رجل قائماً وفي الحديث صلى رسول

الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى

وراءه رجال قياماً (ص)

وسبق حال ما بحرف جر قد

أبوا ولا آمنه فقد ورد

(ش) مذهب جمهور النحويين

أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها

المجرور بحرف فلا تقول في مررت

بهند جالسة مررت جالسة بهند

وذهب الفارسي وابن كيسان وابن

برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف

لورود السماع بذلك ومنه قوله

لئن كان برد الماء هيمان صادياً

إلى حبيبانى الحبيب

فهيمان وصادياً حالاً من الضمير

المجرور بالي وهو الباء وقوله

فان تلك أذواد أصبن ونسوة

فلن يذهبن أفرغان بقتل حبال

ففرغان حال من قتل وأما تقديم الحال

على صاحبها المرفوع والمنصوب

فإن نحو جاء ضاحكاً زيداً وضربت

مجردة ههنا (ص)

ولا تجز حالاً من المضاف له

الأذا اقتضى المضاف له

أو كان جزءاً ماله أضيفاً

أو مثل جزئه فلا تحيها

(ش) لا يجوز مجيء الحال من

المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما

يصح عمله في الحال كاسم الفاعل

والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى

مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام
الانكارى أى فلا ترى (قوله مستسهما) أى للينى (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة
نسبة إلى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والنجاعة بضم الناء ومدودا وقطري هذا خارجي
مكث عشرين سنة يقاتل الجحاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية
وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه رداً على ابن المصنف حيث نسب البيت
للطرماح بكسر تين وشد الميم آخره مهملة (قوله إلى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم
وعكسه مصدر أعجم كذلك إذا تأخر الوغى بالهجمة الحرب والاحجام بكسر الميم وتخفيف الميم
الموت ومتخوفاً حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لأنها ترفع
توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الأصل لجودها نحو هذا خاتم حديد أو كون النكرة
مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو هذا زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة
منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقيد عند سيبويه لأن الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا
معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر
القاف أى مقدار قعدته (قوله مائة أيضاً) بكسر الباء حال من مائة لا تميز لأن تميز المائة يجب
كونه مفرداً مجزوراً بإضافتها إليه تصریح (قوله وسبق حال) منفعول مقدم لا بواو وهو مصدر
مضاف لفاعله وما مفعوله وجهه جرسها أى منعوا أن يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف
وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيام زيد مسرعا أجماعاً
وكذا يمنع تقديمها إذا كانت محصوراً فيها نحو وما ترسل المرسلين إلا مبشرين أو كان صاحبها
منصوباً بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تجب أو كان ضميراً متصلاً بصلته ال كالفاعل صائلاً
زيداً أو بصلته حرف مصدرى كالعجبى أن ضربت زيداً مؤدباً ويجب تقديمها على صاحبها المحصور
كما جاء بكما لا زيد والمضاف إلى ضمير ملامسها كجاء زائر عند أخوها (قوله وذهب الفارسي إلخ)
محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصلياً ما الزائد فتقدم عليه اتفاقاً كما جاء بكما من رجل
(قوله هيمان صادياً) كلاًهما بمعنى عطشان وقوله حالاً أى مسترادفان لأن صاحبهما واحد
وهو الباء ويجوز جعل الثانية حالاً من الضمير في هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تلك أذواد)
بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الأبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وفرغاً بكسر الفاء وفتحها مع سكون
الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغاً أى هدر الم يطلب بثاره وحبال اسم ابن أخى الشاعر
(قوله عمله) أى عمل الحال أى العمل فيه وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل
الضمير للمضاف إليه أى إذا اقتضى المضاف العمل في المضاف إليه من حيث أنه كالفعل لا من
حيث الاضافة وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور
كالنعت والمنعوت وصاحبها إذا كان مضافاً إليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال إلا إذا
أشبه الفعل بأن كان مصدراً أو صفة وحينئذ القاعدة موفاة فان كان المضاف جزءاً أو كالجزء
للمضاف إليه صار هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بأكمله فيصح توجه عامله للحال بخلاف
غير ذلك وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لأنه أشبه بالخبر من النعت
وعامل الخبر غير عامل صاحبها وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف
إليه مطلقاً ليجرر ثم رأيت في الصبيان التصريح به (قوله إليه مرجعكم) مصدر ميمي بمعنى
الرجوع والقياس فتحجيته لأن مضارعه مكسور العين مع صحة لامة فقياسه في المصدر الفتح وفى

(٢٨ - خضري ل) الفعل فتقول هذا ضارب ههنا مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعاً ومنه قوله تعالى إليه مرجعكم جميعاً ومنه قول الشاعر

تقول ابنتي ان انطلاقتك واحدا * الى الروع يوما تاري لا بألبا وكذلك يجوز مجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فنسأل ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدوروا الصـ وجزء من المضاف اليه ومثال ما هو جزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع مله ابراهيم حنيفا حنيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها (٢١٨) فلو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا لاصح فان لم يكن المضاف مما يصح ان

يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز مجي الحال منه فلا تقول جاء غلام هند ضاحكة خلافا لنفاري وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فان مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وعن نقله عنه الشريف أبو السـ عادات ابن النجيري في أماليه (ص) والحال ان ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا بفتاى تقديمه كسرعا

ذا را حل ومخلة از يد دعا (ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التانيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلة از يد دعا فاعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا را حل فان كان الناصب لها فعلا لا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا

الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحد حال من الكاف المضاف اليه المصدر والروع يفتح الراء الخوف والمراد سيبه وهو الحرب وتاركي خبر ان مضاف لمفعوله الاول وجمله لا بألبا بمنعوله الثاني لانه بمعنى مصري وخبر لا محذوف أى موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا فالملة لا تتأرق الشخص كما لا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لايه في شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أى بان يتغير من الماضي مثالا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا) أى الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أى ولو مقتربة بالواو وعند الجمهور خلافا للمغاربة (قوله أو صفة الخ) مثله المصدر النائب عن فعله كجهد اضرب بازيدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء او قسم كان زيد يقوم طائعا ولا يصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو لكان تنفل قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال فى شئ من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقبل التانيث الخ) أى قبولا غير مقيد بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال أو الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلهذا مستثنى صبان (قوله خلاصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر النعلى على المبتدا (قوله كالفعل التفصيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعا (قوله مستقرا) حل مؤكدة لعمامها وهو فى هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح فى ان المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الطرف وقيل خاص أى غير متحرك فهو حال مؤسوسة على حذف لما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم ان محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجازة ظهوره وهذا هو المتعين اذا لاشك فى صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا افاده الصبان أى وما هنا كذلك لان الطرف فى المثال معمول للخبر المحذوف والمستقرا وفى الآية لراه (قوله وهو ما تضمن الخ) أى لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوى هنا ما قابل اللفظى كالابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل فى الحال اصلا اذ لا يعمل الا الرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة اطراف والمجرور والاشارة وحرفا التثنية والتشبيه وبقي حرف التبرجى كاعل زيدا أمير اقام والتشبيه ككها أنت زيدا بكافرا بكحال من زيدا ومن أنت على رأى سيبويه والعامل فيه هالتضمنها معنى آبه والاستثناء المقصود به التعظيم * يكجار تاما أنت جارة بناء على ان جارة حال لا تميز والنداء نحو يا أيها الرجل قائما وعاشرها ما نحو اما علمنا فعالم بناء على تقدير مهيما يذ كرا حذفى حل علم فالمدكور عالم فعلم حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فلا تقدم الحال فى شئ من ذلك على عاملها الضعفة قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان وان

ما أحسن زيدا لان فعل التعجب غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة ولكن لا تشبه الفعل المتصرف كالفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله فلا تقول زيدا ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تاخير الحال فتقول زيدا أحسن من عمرو ضاحكا (ص) وعامل ضمن معنى النعل لا حروفه مؤخران يعملان ككذلك ليت وكان ونذر * نحو سعيد مستقرا فى هجر (ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسماء الاشارة

ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي
 المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه ويشهد له أعجبي
 وجه زيد متبسم وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله *لمية
 موحشا طال * عمل فيها الطرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه امتكم أمه واحدة وان هذا
 صراطي مستقيما عمل فيها حرف التنبية أو الإشارة وفي صاحبها ان وفي قوله *ها بيناذا صريح
 النصح فاصح له * عمل فيها التنبية وفي صاحبها غير ذلك ان تمنع ان موحشا حال من طلال بل من
 ضمير في الطرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فالإتحام وجود فيها تقدير اذ المعنى اشير
 الى امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي اشير اليه
 به هذه الادوات كائني وأترجي وفعل الشرط في اما فاسناد العمل اليها ظاهري فقط واما مثالا
 الاضافة فصلا حية المضاف فيه - ما للسقوط تجعل المضاف اليه كانه مع - مول الفعل وعلى هذا
 فالشرط عند الجمهور والاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجهه من معهم الحال من المبتدا
 لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه
 سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد
 ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله واحرف التني والتشبيه) جمع الاحرف لان التشبيه كان والكاف
 فذ كرا الجار عام بعد خاص (قوله وقد ندر الخ) أي فساو رد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند
 المصريين وقاسه القراء والاختفش مطلقا ورجحه في الجامع والكوفيون ان كان صاحبها ضميرا
 كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديرها والاضعف ورجحه في التسهيل
 وضابطا المسئلة ان يكون الطرف خبرا مؤخرا والحال بينه وبين المبتدا كما رأيت اما تقدم الحال
 على الجملة كقائم زيد في الدار فيمتنع اجماعا كما في شرح الكافية ومجمله اذا تاخر الخبر كالمثال
 فان تقدم بعد الحال كقيد الك أي وأني جازع عند الاختفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال
 المتقدمة ظرفا نحو هذه الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة
 لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال
 موسطة بين عاملها الطرف الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات
 كائنة يمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون
 ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال
 من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي
 والسموات حال كونها مطويات يمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا
 بقوله يوم القيامة (قوله ونحو زيد الخ) مبتدأ خبره مستجاز ويمن بالكسر أي يضعف واصله
 يوهن حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ونحوه مضاف وجهه زيد مفردا الى قوله
 معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله
 أو صفة اشبهت المصر فاكما بينه الشرح (قوله وهما حالان) فقائما حال من الضمير في احسن وقاعدا
 حال من الضمير الجرح ورجمن والعامل فيهما احسن (قوله منصوبان بكان الخ) صريح في ان كان
 ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن الشيرازي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها
 ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويردها أن فيه تسكف اضمار ستة أشياء اذا و كان
 واسمها أو فاعلها أو لا وثانيا ويلزم عليه اعمال افعال النصب في اذامع تقدمها عليه فيقع في مثل
 ما قرئ منه الا ان يجاب بالتوسع في الطرف دون الحال (قول زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا

واحرف التني والتشبيه والطرف
 والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة
 وليت زيدا أمرا أخوك وكان زيدا
 راكبا أسد وزيد في الدار أو عندك
 قائما فلا يجوز تقديم الحال على
 عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها
 فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا
 ليت زيدا أخوك ولا راكبا كان زيدا
 أسد وقد ندر تقديمها على عاملها
 الطرف نحو زيد قائما عندك والجار
 والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر
 ومنه قوله تعالى والسموات مطويات
 بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه
 الاخفش قياسا (ص)
 ونحو زيد مفردا أنفع من
 عمر ومعانا مستجازان يمين
 (ش) تقدم ان افعال التفضيل
 لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى
 من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا
 فضل شيء في حال على نفسه أو غيره
 في حال أخرى فانه يعمل في حالين
 احدهما متقدمة عليه والاخرى
 متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما
 احسن منه قاعدا وزيد مفردا
 أنفع من عمرو معانا فقاما ومفردا
 منصوبان باحسن وانفع وهما
 حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا
 مذهب الجمهور وزعم السيرافي
 انه ما خبر ان منصوبان بكان
 المحذوفة والتقدير زيد اذا كان
 قائما احسن منه اذا كان قاعدا
 وزيد اذا كان مفردا أنفع من عمرو
 اذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين
 الحالين على أفعال التفضيل ولا
 تاخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما
 قاعدا احسن منه ولا تقول زيد
 احسن منه قائما قاعدا

(ص) والحال قد يجرى ذات عدد *
مفسر داومت تعدد فقال الاول جاء
زيدرا كذا حكا فراكا وضاحكا
حالان من زيد والعامل فيه - ما جاء
ومثال الثاني لقيت هنداء مصعدا
منحدرة فصعدا حال من التاء
ومنحدرة حال من هنداء والعامل
فيه مالقيت ومنه قوله

لقي اخي اخويه خائفا

منجديه فاصابوا غمما

تخافا حال من اخي ومنجديه - حال من
اخويه والعامل فيه مالقي فعند
ظهور المعنى ترد كل حال الى ما يليق
به وعند عدم ظهوره يجعل أول
الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأول
الاسمين - في قولك لقيت زيدا
مصعدا منحدرا يكون مصعدا حالا
من زيد ومنحدرا حالا من التاء
(ص) وعامل الحال هو اقدأ كذا

في نحو لا تعث في الأرض مفسدا
(ش) تنقسم الحال الى مؤكدة
وغير مؤكدة فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى القسمين
فالقسم الاول من المؤكدة ما كدت
عاملها وهي المرادة به - هذا البيت
وهي كل وصف دل على معنى عامله
وخالفه لفظا وهو الاكثر وأوقعه
لفظا وهو دون الاول في الكثرة فقال
الاول لا تعث في الأرض مفسدا
ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين
وقوله ولا تعثوا في الأرض مفسدين
ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك
لناس رسولا وقوله تعالى وسخر
لكم الليل والنهار والشمس والقمر
والنجوم مسخرات بأمره (ص)
وان تؤ كدجمله فمضمرة

عاملها ولفظها يؤخر

(ش) هذا هو القسم الثاني من

الحال المؤكدة وهي ما كدت مضمون الجملة

للاس - تقبال وباذل لما ذى (قوله فاعلم) جملة معترضة تعريضا برّد قول ابن عصفور الا في (قوله
يجوز تعدد الحال) أى لشبهه بالخبر في كونه محكوما به في المعنى على صاحبها وبالنعث في افهام
الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع لما هو المقصود ومنه وهو تقييد العامل وبيان
كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو واما شاكر او اما كفورا ومع لا جاء زيد لا خائفا ولا آسنا واما

قوله قهرت العدا المستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهي حال مترادفة فان جعلت الثانية حالا من الضمير في الاولى
كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فاكثر على شئ واحد لزمهم ان
العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الطرف فالمنصوب الثاني اما نعت الاول أو حال
متداخلة واستثنوا أفعال التفضيل فأنه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى
المنافاة بين شيئين في قوة عاملين اذا المعنى زيد يزيد حسنه في حال قيامه على حسنه قاعدا ورتبان
القياس على الطرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث
بتقيد من مختلفين فجاز كلوصفين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا
القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين أو معناهما وجب تفريقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء
كل حال صاحبها كلقيت مصعدا زيدا منحدرا وان اتحد اللفظا ومعنى وجب جمعهما لانه أخصر
سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الحال فنحو وسخر لكم الشمس والقمر دابين والشمس
والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كما زيد وذهب عمرو وسمر عين أو عمله كضربت
عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا كمين ونقل عن الرضى انه لا مانع من التفريق حينئذ كلقيت
راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا ويظهر ان العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع
العاملين لا كل مستقلا لا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان فان قلت حيث ان
تعدد الحال بالحال على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بأن يتحد
العامل معنى وعملا والاوجب التفريق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب
عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بمنجيب صاحبها لا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون
مرفوعا منه وبالفالجواب ان الحال لا يكون منصوبا أبدا لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبها
فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهم والاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمعونه في العمل
فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مائلا وجعل عليه اختلاف المعنى فقط طردا للباب فتدبر (قوله الى
ما يليق به) أى تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبها ولا يعكس
عند الجمهور لزوم فصل كل من صاحبها مع عدم القرينة فان جعل كل حال بمنجيب صاحبها فلا كلام
في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والنرا والسهيلى ان
الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة أبدأ لان الكلام لا يخلو عن ذكرها من فائدة (قوله وغير
مؤكدة) ويقال لها مؤسدة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب
(قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها نحو لا آمن من في الأرض كلهم جميعا
(قوله لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا من باب قعد وعثى يعثى عثى من باب فرح وعلى الثاني جاءت
الآية وأمما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلاتخش فكذلك أو بضمها كلاتدع فن الاول (قوله
مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا للمسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم
وقام زيد والكون المضاف للمسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان جامدا ككون زيد خالكا في
زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا لاسيما في من اشتراط جود جرائى الجملة والتأكيدي

الحقيقة للآزم الكون أخا وهو العطف والحنو كما قاله الشنواني ففي كلامه حذف مضاف أي
 ما أكد لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشرط من المتن فتعريف
 جزأيها من كونها مؤكدة بالحال إذ لا يؤكدها ما عرفت عند البصريين والاسمية والجود من
 اضماع عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في
 الحال فلا يضر عاملها وتكون هي مؤكدة لا المضمون الجملة والمراد الجود المحض ليخرج نحو
 أنا الاسم مقدما فانها مؤكدة لعمالها وهو الاسم دللتنا ويلد بالشجاع لا للجملة لانه ليس جامدا محضا
 وكذا زيد أبوك عطوف فار هو الحق بينا كما في التسهيل لتأويل الأب بالعاطف والحق بالواضح فجمودهما
 ليس محضا ولما كان عطف الاخ وحنو قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤقوله بل
 جعل جامدا محضا بخلاف الأب (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه وبالأستغناء وانما كان معروفا
 مؤكدة للجملة لا شتما ونسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أي لأن الجملة كالعوض
 منه ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله في الاول) يعني به زيد أخوك الخ ويعني بالثاني الاثنين
 بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان غيرا تابقدر الفعل مبنيا للفاعل ومع أن اللفعول أو بقدر حقة في
 فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من حقت الامر بالتخفيف أي بحقيقته أو بضم فكسر من
 أحقيقته بمعنى أثبتته وحق الثاني بضم ففتح لا غير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أي اضعف عاملها
 بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعمالها فانها كالصدر المؤكدة
 يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان تجب شاذ لعدم اجتماعه مع في المادة والمراد موضع
 الحال المفردة أو الامة فلا ينافي ان الجملة حال حقيقة لانه لا بد لها من دليل تقسيمه الحال الى مفرد
 وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيهما من رابط) لا بد أيضا من كونها خبرية غير تجميعية ولا مصدرية
 بعلم استقبال كسوف وان وأداة الشرط فلا يقال جاز يذ ان يسأل يعط لاستقبالها كما قاله المطرزي
 فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما ميني وصحح بعضهم وقوعها
 حالا في نحو لا ضربته ان ذهب أو مكث لا نسلخ الشرط حينئذ عن أصله اذا لم يفي لا ضربته على
 كل حال وجعل منه مثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث الخ أي يلهث على كل حال لكن يبعد
 الانسلخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أي لدخولها كثيرا على
 المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أي لانها تشبه اذ في
 كونها هي وما بعدها قيد للعامل السابق كما ان ذلك وليس المراد انهما معناه اذ الحرف لا يرادف
 الاسم (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدر بعموله فتربط بالواو ولا يجوز البضاوي جعل
 واو النسب تعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت أي غير مقترن بقدره والارتمه الواو نحو وقد تعلمون
 اني رسول الله وكما تنسج في مثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو ومالنا لا نؤمن مالي لا أرى
 الهدد والمنفى بما كقوله عهدك ما تصبوفيك شيبية * فالك بعد الشيب صبا متهما
 بخلاف المنفى بلم أو لما فان مضيه يقترنه من الماضي الجائز الاقتران به او كذا تمتنع في الجملة
 المعطوفة على حال قبلها نحو فجاءها بأسنا ياسا تأوهم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق
 لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كما ضربت أحد الأزيد خير
 منه أو ماضوية كما تكلم زيد الا قال حقا وما يأتينهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله

نعم امرأهم لم تعزنا بة * الا وكن لمر تاع بها وزرا
 وقيل غير شاذ وجملة الماضي المتلويا ونحو لا ضربته ذهب أو مكث ومنه قوله
 كن للخليل نصير اجار أو عدلا * ولا تشع عليه جادا ويخلا

وشرط الجملة أن تكون اسمية جزأها
 معرفتان جامدان نحو زيد أخوك
 عطوف أو أنا زيد معروفا ومنه قوله
 أنا ابن دارة معروفا بها نسبي
 وهل يدارة بالناس من عاز
 فعطوفاً ومعروفاً حالان وهما منصوبان
 بفعل محذوف وجوباً والتقدير
 في الاول أحقه عطوفاً وفي الثاني
 أحق معروفاً ولا يجوز تقديم هذه
 الحال على هذه الجملة فلا تقول
 عطوفاً زيد أخوك ولا معروفاً أنا زيد
 ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا
 تقول زيد عطوفاً أخوك (ص)
 وموضع الحال تجي جملة

كما زيد وهو ناو وحله
 (ش) الاصل في الحال والخبر
 والصفة الافراد وتقع الجملة موقع
 الحال كما تقع موقع الخبر والصفة
 ولا بد فيهما من رابط وهو في الحالية
 اما ضمير نحو جاز يذ يديه على رأسه او
 واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء
 وعلامتها صحة وقوع اذ موقعها
 نحو جاز يذ وعمر وقام التقدير اذ
 عمر وقام أو الضمير والواو معان نحو
 جاز يذ وهو ناو وحله (ص)
 وذات بد بمضارع ثبت

حوت ضمير او من الواو خلت
 وذات واو بعدها انو مبتدأ
 له المضارع اجعلن مستندا
 (ش) الجملة الواقعة حالا ان صدرت
 بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو
 بل لا تربط الا بالضمير نحو جاز يذ
 يضحك وجاء عمرو

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على اضماع مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم قت وأصل عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * ثبوت وأرهنهم مالكا فأصل وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف التقدير وأنا أصل عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجلة الحال سوى ما قدما * بواو وبضمير أو بهما (س) الجملة الحالية إما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل أمامضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت (٢٢٢) لم تحذف الواو بل لا تربط إلا بالضمير فقط وذ كر في هذا البيت ان ما عد ذلك

يجوز فيه ان يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضى المثبت والمنفي فتقول جاء زيد وعمر قائم وجاء زيد على رأسه وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفي فتقول جاء زيد لم يضحك أو لم يضحك أو لم يقيم عمرو وجاء زيد وقد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفي نحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد ما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمراً بالواو وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كما مضارع المثبت وان ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضماع مبتدأ كقراءة ابن ذكوان فاستقيماً ولا تتبعان بتخفيف النون التقدير وأتتالا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدأ محذوف (ص)

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل (ش) يحذف عامل الحال جواراً ووجوباً فمثال ما حذف جواراً أن يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره

جئت راكبا وكقولك لي مسرعاً لمن قال لك لم تسرع والتقدير لي سرت مسرعاً ومنه قوله تعالى أيعجب الانسان انان نجتمع عظامه لي قادرين على ان نسوي بنانه التقدير والله اعلم لي نجمة قادري ومثال ما حذف وجوباً قولك زيداً خولك عطوفاً ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية من باب الخبر فنحو ضربني زيداً قائماً التقدير يرا إذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر ومما حذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم اشتريته بدرهم فصاعداً وتصديقت بدينار فسا فلا فصاعداً وسافلاً حالان عاملهما محذوف وجوباً والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله وبعض ما يحذف ذكره حظل أى بعض ما يحذف من عامل الحال منج ذكره (ص) * (التمييز) * اسم بمعنى من معين نكره * ينصب تمييزاً بما قد فسر

فهذه سبع مسائل تتنوع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنسية وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أى أسلحتهم (قوله امان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تتنوع الواو في واحدة وتجوز في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه في بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجملة الاسمية) أى غير المؤكدة لمضمون جملة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الأكمرة (قوله والمضارع المنفي) أى بغير لا وما (قوله والماضى المثبت) أى غير التالى لا والملتوباو واشترط البصريون اقترانه بمقدم مطلقاً ظاهرة أو مقدرة والمختار لا تلزمه الامع الواو كما جاء زيد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقديره قد ويجوز ان يثبت ما وعدمه في غير ذلك إلا ما يتنوع قرنه بالواو فتتنوع فيه قد أيضاً (قوله حظل) بمهمله فجملة أى منع (قوله يحذف عامل الحال) أى غير المعنوى إما هو كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف علم أو لا أما الحال نفسها فالأصل جواز حذفها لأنها فاضلة وقد يتنوع ككونه محصوراً فيه نحو ما ضربت زيداً قائماً أو نائماً عن عامله كهنياً منى أى كاهنياً أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جواباً أو نائماً عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشتريته الخ) أى من كل حال تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج ويجب اقترانه بالقاء أو بتم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قد مره الشارح بقوله فذهب الثمن فالعطوف بالقاء جملة خبرية محذوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعداً كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخاً نحو قائماً وقد قعد الناس أى أثبت قائماً وحذف العامل في كل ذلك قياسى أما في نحو هنيئاً فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

* (التمييز) *

هو لغة تخليص شيء من شيء ومنه وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى اتفردوا عن المؤمنين بين اطلاق على الاسم الآتى مجازاً من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أى صريح لان التمييز لا يكون جملة ومبين صفة لا اسم ولا يصح جزمه صفة لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالذكورة ولا نصبه حالاً منها إذ لا يساعده الرسم الاعندر بيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فيه وصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأن من اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضى نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتى لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشعري بأن كلام من الجملة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون

التمييز انان نجتمع عظامه لي قادرين على ان نسوي بنانه التقدير والله اعلم لي نجمة قادري ومثال ما حذف وجوباً قولك زيداً خولك عطوفاً ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية من باب الخبر فنحو ضربني زيداً قائماً التقدير يرا إذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر ومما حذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم اشتريته بدرهم فصاعداً وتصديقت بدينار فسا فلا فصاعداً وسافلاً حالان عاملهما محذوف وجوباً والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله وبعض ما يحذف ذكره حظل أى بعض ما يحذف من عامل الحال منج ذكره (ص) * (التمييز) * اسم بمعنى من معين نكره * ينصب تمييزاً بما قد فسر

التمييز مفسر هذا أولهذبا اعتبارا نسبتهما فيصدق أنه نصب بنفسه فالتمن على عمومته ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصب بأنفعلا فإنه يدل على ان الفعل ليس مفسرا به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة وأنه مقيد بقوله كشر أرضا بان يجعل حالا من ما أي ينصب بالذي فمسه حال كونه كشر أرضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فأنما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فرعا يتوهم انه لا يعمل (قوله وقفيبرا) مقدار القفيز من الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا ومن الكيل ثمانية مكا كيك والمكوك صاع كما في الصبان وفي الدجاعي صاعان ونصف وفي الصمحاء المكوك ثلاث كيلبات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمبا كعصا أفصح من المن بالتشديد رطلان وتثنيته منوان وجمعه أمنا اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي وكيلى والمراد هنا الناناذ كالمساحي في شبر أرضا والوزنى في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أقفزة وقفران كركبان وهو للعراق كالاردب لمصر والمربد للعجاز والرساق لخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطا فادخل فيه كل التي للأفراد وليس حدا حقيقيا وادع على الماهية حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عندي عشرة دراهم بتووين عشرة واثنتي عشرة أسباطا لانه على معنى من مع أنه ليس تميزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنتي عشرة هي أسباطا واما المجرور في نحو رطل زيت وقفيزير بالاضافة فلا ير دلالة يسمي تميزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح في ما سياتى وغيرهما وعلى منع ابن هشام تهيمته بذلك يحتاج لاجراجه من الضابط على لحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكما (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه شبه بالمفعول به لا تميز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انهما قدرة في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لعناها وهو بيان ما قبله أي بيان جنسه ولو بالتأويل كما ان من البيانية كذلك تشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعدود ومثلا وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود ونسبة العامل اليه فتلا طاب زيد نفسه في تأويل طاب شيء زيدا أي شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء بهم فمفسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لاو يحتاج لاجراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حينئذ أن الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة بل يمين مع ملاحظة قيد آخر أي يمين للذوات الالهيات وقد يجاب بان المراد معاني من المشهورة لها كالاتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فبين على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا للاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الذوات مطلقا غاية الامر انهما قدرة في تمييز النسبة اذ لا ايهام في تعلق الطيب بزيت مثلا الذي هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيجتمل كونه داره أو علمه مثلا فالتمييز في الحقيقة الامر مقدر يتعلق بزيت كما مر بيانه وانما يسمى تمييزا نسبة نظرا لظاهر (قوله بعد المقادير) أي ونحوها مما أجزته العرب مجراها الشبه بها في مطلق المقدار وان لم يكن معيننا كذئوب ماء ونحو سمنالشبهه بالكيل وعلى القرة مثلا زيدا الشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كما في التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعاً للتمييز كخاتم حديد ليس هذا حاله عند المبرد والمصنف لجوده وتنكير صاحبسه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك

كشر أرضا وقفيزيرا

ومنوين عسلا وقررا

(ش) تقدم من الفضلات المفعول

به والمفعول المطلق والمفعول له

والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى

والحال وبقى التمييز وهو المذكور في

هذا الباب ويسمى مفسرا وتفسيرا

ومبينا وتبيينا وتمييزا وهو كل

اسم نكرة تضمن معنى من لبيان

ما قبله من اجمال نحو طاب زيد نفسه

وعندي شبر أرضا فاحتز بقوله تضمن

معنى من من الحال فانها متضمنة

معنى في وقوله لبيان ما قبله احتراز عما

تضمن معنى من وليس فيه بيان

لما قبله كاسم لا التي لا في الجنس

نحو لارجل قائم فان التقدير لامن

رجل قائم وقوله لبيان ما قبله من

اجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين

اجمال ذات والمبين اجمال نسبة

فالمبين اجمال الذات هو الواقع

بعد المقادير وهي المسوحات نحو

له شبر أرضا والمكيلات نحو له قفيز

برا والموزونات نحو له منوان

عسلا وقررا

أما نحو خاتم الحديد فباعتبار حال التعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لأنه ليس بمقدار
ولا شبهة دما بيني وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه (قوله والأعداد) ظاهره أن العدد من المقادير
وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسميها لاقسام منها لعدم صحة إضافة المقدار اليه فلا يقال
مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا
وأما العدد فهو نفس العدد وإذا العشرة هي نفس الرطل وعلى هذا فيعطى قوله والأعداد على
المقادير لا على المسوحات (قوله بما فسرته) أي بلا خلاف وإنما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه
اسم الفاعل في الأهمية وطلب معمولة في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون
فعشرون درهمان شبيه بصار بين زيد ورطل زيتا صار بين زيد وأوقيل لشبهه بأفعل من وزجه
المصرح (قوله لبيان ما يتعلق به العامل الخ) صريح في أن المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة
كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار إنما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما
واقصاره عليهم ما يقتضي أن تمييز النسبة لا ينتقل عن غيرهما وسيأتي ما في أفعل التفضيل ثم أنه
قد يكون غير محمول أصلا كتمييز التعجب في لله دره فارسا ونحوه بناء على أنه من تمييز النسبة وككرم
زيد رجلا أو ضيفا إن كان هو الضيف فانه غير محمول عن شيء ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن
الأصل كرم رجولية زيد أو ضيفا فانه هذا المصدر عين التمييز فأن كان الضيف غير زيد كان
محمولاً عن الفاعل ومنه امتلا الأنا ماء بناء على أن المحول عن الفاعل لابد من صحة كونه فاعلا
للفعل المذكور رأما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو لازم المذكور وهو التحقيق فمحول عن
الفاعل والاصل ملاء الماء الأنا والضابط أنه متى كان المنسوب إليه الحكم ظاهرا نفس التمييز في
المعنى كان غير محمول أصلا كنعم رجلا زيدوما أحسن زيد رجلا وإن كان في المعنى فاعلا في الأول
ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيدا فانه محمول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيدا لانه
غير المنسوب إليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو عجبت من طيب
زيد نفسا وزيد طيب نفسا فهو محمول عن فاعل المصدر والوصف والاصل عجبت من طيب نفس
زيد وزيد طيبة نفسا فالنسبة المميرة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله
اشتعل الخ) أي في أنه محمول عن الفاعل إذا صل اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف
إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد إليه إبهام جنى بدل المضاف الذي
كان فاعلا وجعل تمييز الان التفصيل بعد الاجمال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبه
سريان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الخطب بجماع العموم أو البياض أو استعجاب
الفناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلا أو شبهه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل
بخييل والجامع ماهر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له
نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لأنها هي الناصبة له
واختاره ابن عصفور وقدم صحة جل المتن على المذهبين (قوله وبعدذي) أي المقدرات ونحوها
أي مما يشبهها كيلا أو وزنا أو مساحة وقوله إذا أضفت أي إلى التمييز بقراءة البيت بعده لانه تقيد
لهذا أي فتمييز المقدرات إذا أضفت له بحر أو غيره نصب (قوله كد حنطة) مبتدأ وغذا خبر كما في
المكودي أو الخبر محذوف أي عندي وغذا بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان
كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف ومثل خبرها
أي أن كان المقدار الذي أضيف مثل المضاف في ملء الأرض ذهبا في أنه مضاف لغير التمييز ووجب
النصب بعده هذا ما يفيد محل الشارح وقال الأشموني والمراد أن كان أي المضاف مثل ملء الخ

والأعداد نحو عندي عشرون
درهما وهو منصوب بما فسرته وهو
شبر وقفيز ومنوان وعشرون
والبين اجمال النسبة هو المسوق
إيان ما يتعلق به العامل من فاعل
أو مفعول نحو طاب زيد نفسا ومثله
اشتعل الرأس شيئا وغرست الأرض
شجرا ومثله وفجرنا الأرض عيونا
فنفست أبيض منقول من الفاعل
والاصل طابت نفس زيد وشجرا
منقول من المفعول والاصل غرست
شجرا الأرض فيين نفس الفاعل الذي
تعلق به الفاعل وبين شجر المفعول
الذي تعلق به الفعل والناصب له في
هذا النوع هو العامل الذي قبله (ص)
وبعدذي وشبهها بحر إذا
أضفتها كد حنطة غدا
والنصب بعدم ما أضيف وجبا
أن كان مثل ملء الأرض ذهبا

أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سبحانه إذا لا يقال مل ذهب ولا قدر صاحب
 فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول
 كما شجع الناس رجلا وشجع رجلا اه وفيه أن الذى يغنى عن المضاف اليه فى أشجع
 الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا
 أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام أى ان كان التمييز مثل مل الخ فى أنه لا يصح اغناؤه
 عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغى أن يراد بقوله بعدما أضيف أى لغير التمييز ما يعى المقدرات
 وغيرها ليكون للتقييد بقوله ان كان الخ فائدة اذ مختارزه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى
 المقدرات وشبهها فلا حاجة لآخر اجتهادها وان مما يجب فيه النصب لاضافته لغير التمييز مع عدم
 اغناؤه نحو لله دره فارسا ويحسره رجلا كما فى الهمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف
 الذى هو درو ويح بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتى فالوجه ان وجوب النصب فيه
 ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمثل انه
 يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء
 المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا
 أصلا لانه على معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على
 المقدار) قيده لان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشعوفى
 لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف للاحتراز كما مر فلا
 يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز) أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جواز جره
 بمن أخذ مما سياتى (قوله والفاعل المعنى) مفعول لانصب قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة
 والمعنى نصب بنزع الخافض كما فى السندوبى وهو مفعول للفاعل اما منصوب أو مجرور
 باضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أى الفاعل الذى فعل المعنى أى قام به لان فاعل العلو
 مثلا فى الحقيقة أى القائم به العلوه هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمثل أن هذا
 التمييز محمول عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة
 فى الفاعل والمفعول وفيه أنه يقوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تن العرب فعلا يؤدى معناه
 حتى يوضع مكانه واذا حقق ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والاصل منزل أعلى لجعل
 المبتدأ تمييزا والضمير المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا فراده بقوله والفاعل المعنى
 أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لانه محمول عنه اه وقد يجاب
 بإمكان أن يراد علا علوا زائدا وكثرة زائدة فلا يقوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان
 فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان الفعل فى غير هذا الباب فكذا فيه فتدبر
 (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون الفعل بعضا من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ
 بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهذا بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة
 أفعل لما هو بعضه وانما نصب فى أكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعذرا اضافة أفعل مرتين
 فالحاصل أن تمييز أفعل ينصب فى صورتين ويجزى فى صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل لا فائدة فى هذا
 البيت اذا لتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز
 أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله ما دل على تعجب) أى بالوضع
 وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو لله دره فارسا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة
 كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز فى نحو لله دره فارسا لا يكون من

(ش) أشار بنى الى ما تقدم ذكره
 فى البيت من المقدرات وهو ما دل
 على مساحة أو كيل أو وزن
 فيجوز جر التمييز بعد هذه بالاضافة
 ان لم يضاف الى غيره نحو عندى شبر
 أرض وقفيز برو منواعسل وتعرفان
 أضيف الدال على المقدار الى غير
 التمييز وجب نصب التمييز نحو ما فى
 السماء قدر راحة سبحانه ومنه قوله
 تعالى فلن يقبل من أحدهم مل
 الارض ذهبيا وأما تمييز العدد
 فسيأتى حكمه فى باب العدد (ص)
 والفاعل المعنى انصب بافعل
 مفعلا كانت أعلى منزلا
 (ش) التمييز الواقع بعد أفعل
 التفضيل ان كان فاعلا فى المعنى
 وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب
 جره بالاضافة وعلامة ما هو فاعل
 فى المعنى ان يصلح لجعله فاعلا بعد
 جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت
 أعلى منزلا وأكثر مالا فنزلا
 وما لا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما
 فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل
 فعلا فتقول أنت علا منزلا وكثر
 مالك ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى
 زيد افضل رجل وهذا افضل امرأة
 فيجب جره بالاضافة الا اذا أضيف
 أفعل الى غيره فانه ينصب حينئذ
 نحو أنت افضل الناس رجلا (ص)
 وبعد كل ما اقتضى تعجبا

ميز كما كرم بأبى بكر أبا

(ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على
 تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلا

وأكرم بأبي بكر أبا ولله درك عالمنا
وحسبك بزید رجلا وكفى به عالما
ويا جارتا ما أنت جارة (ص)
واجري عن ان شئت غير ذى العدد
والفاعل المعنى كطب نفسا فقد
(ش) يجوز جر التمييز عن ان لم يكن
فاعلا فى المعنى ولا يميز العدد فتقول
عندى شبر من أرض وقديز من بر
ومنوان من غسل وغسرو غرست
الأرض من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندى عشرون
من درهم (ص)

وعامل التمييز قدم مطلقا

والفعل ذو التصريف نزل اسبقا
(ش) مذهب سيويو به رجه الله
تعالى انه لا يجوز تقديم التمييز على
عامله سواء كان متصرفا أو غير
متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد
ولا عندى درهما عشرون وأجاز
الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه على
عامله المتصرف فتقول نفسا طاب
زيد وشيئا اشتعل رأسى ومنه قوله
أثم جرسلى بالفراق حبيبيها
وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله

ضمت حرمى فى ابعادى الاملا

وما ارعويت وشيئا رأسى اشتعلا
ووافقه المصنف فى غير هذا
الكتاب على ذلك وجهه له فى هذا
الكتاب قلبا فان كان العامل غير
متصرف منعوا التقديم سواء كان
فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا
أو غيره نحو عندى عشرون درهما
وقد يكون العامل متصرفا ويتمتع
تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك
نحو وكفى بزید رجلا فانه لا يجوز
تقديم رجلا على كفى وان كان فعلا
متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف
وهو فعل التعجب فعنى قولك كفى بزید رجلا ما أكفاه رجلا

تميز النسبة الا اذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارسا وباله رجلا وحسبك به ناصر اوله درك عالمنا
أو كان بدل الضمير ظاهر كالله در زيد رجلا فان جهل المرجع كان من تميز المفرد لان افتقار الضمير
المبهم الى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو
فى الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتميز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كهذه الامثلة اذا المعنى
لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو فى ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقه كما فى
طببت علما اه والظاهر جريان هذا التفصيل فى ضمير ما أفعله وأفعله به وأما الضمير فى نعم وبئس
فقال الرضى وغيره من تميز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التميز ونقل عن المصنف انه
من تميز الجملة ومثله به رجلا أو ما تميز كم فن تميز العدد لانها كناية عنه (قوله ولله درك عالمنا)
الدر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به ابن ارتضاعه أى ما أعجب هذا
اللين الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله للتعظيم لانه منشئ
العجائب (قوله يا جارتا) مضاف ليا المتكلم المنقلبة ألنا كاعلاما وما للاستفهام التعظيمى مبتدأ
وأنت خبره وجارة تميز للنسبة لان الضمير المعلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع عليه
التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذى العدد أى
الصريح فلا ينافى ان تميز كم يجزى عن وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل)
بالجر عطف على ذى أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا)
أى محولا عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه افعلى التفضيل على مامر
وكذا عن المنعول لان المحول عنهم مفسر للنسبة اول ذات مقدرة على مامر فلا يصلح للحمل على
المدكور قبله وذلك شرط فى مجرور من البيانية وكذا التمييز فى عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه
مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من فى هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تميز المفرد غير العدد وتميز
النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو مفعولا فى المعنى كالله درك فارسا وأبرحت جارا
وما أحسن زيد رجلا فيجوز جره عن وان كان فى الاولين فاعلا فى المعنى لان مدلول الظاهر
والضمير شئ واحد اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث مفعولا معنى لكنه غير محول
لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ الا كفى رجب الذراع

وكذا يجزى فى نعم رجلا زيدا لانه غير محول كما هو كقوله * فنعم المرء من رجل تهامى * (قوله
غرست الأرض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبعا) ماض
مجهول ونائب فاعله يعود للفعل ونزرا صفة مصدر محذوف أى سبق سبعا نورا لالحال من ضمير
سبق كما قيل لان القصدا سناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه
كالنعت فى الايضاح فلا يتقدم مثله (قوله ووافقه المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات
المنصوبة بفعل متصرف وتمسك بما سمع منه كقوله

أنت ساطع بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

وليس من التقديم قوله

اذا المرء عينا قبرا بالعيش مثيرا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل محذوف يفسره قرا والمحذوف هو العامل فى التميز والله سبحانه وتعالى أعلم

* (حروف الجر) *

هالك حروف الجروهي من الى

حتى خلا حاشي عدا في عن على
مذمذرب اللام كي واووتا

والكاف والبواول ومتي

(ش) هذه الحروف العشرون كلها

مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجز

وتقدم الكلام على خلا وحاشي

وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي

ولعل ومتي في حروف الجر فاما كي

فتكون حرف حرفي موضعين

أحدهما اذا دخلت على

ما الاستفهامية نحو كيه أي له في

استفهامية مجرورة بكي وحذف

ألتها لدخول حرف الجر عليها وحي

بالها للسكت الثاني قولك جئت

كي أكرم زيداً فإ كرم فعل مضارع

منصوب بأن مضمرة بعد كي وان

والفعل مقدران بمصدر مجرور بكي

والتقدير جئت كي أكرم زيداً أي

لا أكرم زيداً واما لعل فالجر به بالغة

عقيل ومنه قوله

* لعل أي المغوار منك قريب *

وقوله

لعل الله فضلكم علينا

بشي أن أمكم شريم

فأي المغوار والاسم الكريم

مبتدآن وقريب وفضلكم خبران

ولعل حرف جر زائد دخل على

المبتدأ فهو كالباء في بحسبك درهم

وقد روي على لغة هؤلاء في لامها

الاخيرة الكسر والفتح وروي أيضا

حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح

اللام وكسر ها وأما متي فالجر بها

لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها

متي كيه يريدون من كيه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم رفعت

متي ليج خضر لهن ثيج

وسيا في الكلام على بقية العشرين

عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره

سميت بذلك لانها تعمل الجركا قيل حروف النصب والجرم لذلك اولانها تجر معاني الافعال الى
الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يدخلها وعدا
في الاستثناء من حيث انها لا تخرج للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على
ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب
المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجرك في الاضافة
بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف
تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرأيتك بمعنى أخبرني
وقد تبدل في هالك همزة متصرفه كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليهم ما
ثالث وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فأنما * يربح الفتي كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكفرب (قوله
ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحي بالهاء) أي وقفنا لحفظ الفتحة الدالة
على الالف وكذا يفعل به اجمع سائر حروف الجركا سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألقها وأولها الهان تقف

(قوله بأن مضمرة) اعلم ان كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً أو ذكرت اللام
قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً وان خلت عنهما كماله احتملت الجارة بتقدير ان
بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير
فالاولى الجمل عليه وان قرنت به ما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه الشرح
احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أي المغوار) بكسر الميم
وسكون الغين المعجمة كنية رجل ويروي أباعلى عملها عمل كائن وأول البيت

* فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالشين المعجمة أي مشرومة أي
مفضضة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ما مر (قوله حرف جر
زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لولا ورب لأن الزائد لا ينبغي شيأ غير التوكيد وهذه تفيد التبرج
والامتناع والتقليل وانما شئت الزائد في أنها لا تتعلق بشي كافي المغنى وكذا أ حرف الاستثناء في
قول مر ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لا من كل وجه (قوله وروي أيضا
حذف اللام الخ) ولا يجوز الجرك في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصريح (قوله يريدون من كيه)
أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فعدا بالباء أو هي بمعنى
من التبعية والجمع جلة بالضم وهي معظم الماء ونشيج بنون فهمزة فياء مجسم كصهيل أي
صوت عال وجلة لهن نشيج حال من نون شربن العائدة للنسحاب لزعم العرب والحكاية انها تندون من
البحر الملح في أما كن مخصوصة فتمتد منها خرا طيم عظيمة كخرا طيم الابل فتشرب من مائه بصوت
من عجم ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم
تطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا
عوضت عن باء القسم فانه يقال آله بالمدمع وصل الهمزة وها الله لافعلن بقطع الهمزة وصلها مداما
وقصر أو أضعفها القطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام ويقال آله بالقطع والقصر بلا
تعويض شي عن الباء لما في التسمييل أن الجر بالياء المعوض عنها لا يجر ما خلا فالالاخفش ومن
واقفه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض

عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره

فمذهب سيبويه أنهم من حروف الجزل لكن لا تجز إلا المضمرة تقول لولاي ولولاك ولولا ما قالوا والكاف والهاء عند سيبويه محجورات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئاً كما لا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لا يتك وزعم المبرد أن هذا التركيب أعني (٢٢٨) لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أَتَطْمَعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَائِنَا
وَلَوْلَا لَمْ يَعْزِضْ لِحَسَابِنَا حَسَنُ
وَقَوْلِ الْآخِرِ

وكم موطن لولای طعت كما هو
 باجرامه من قنة النيق منهوى
 (ص)

بِالْظَّاهِرِ اخْصَصْ مِنْهُ مَذْهُبِي
وَالْكَافِ وَالْهَوَا وَرَبِّهِ وَالتَّامَّةِ
وَاخْصَصْ عَنْهُ مَذْهَبًا وَرَبِّهِ

منكر او التاء لله ورب
وما رووا من نحو ربه فتي

نزر کذا کہ او نحوه اتی

(ش) من حروف الجـ ر م لا يجر

الأطام-روهي-هذه السبعة

المد كورة في البيت الاول فلا تقول

منه ولا مده وكذا الباقى ولا بحر
منه ولا مده ولا بحر

أسماء الزمان فان كان الزمان

حاضر اكانت عنى فى فمها راسه

منذ يومنا أي في يومنا وان كان

الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارأيت مذ يوم الجمعة أى من يوم

الجمعة وسيد كرم المصنف هذا في آخر

الباب وهذا معنى قوله واخصص

بند دوم: دو فناء و اماحتی فسیلیانی
الکادریا محی سیدان بنده

المصنف له وقد شذبهها الضم

كقوله

فلا والله لا يلقي آتاس

فتی حنابلہ یا ابن ابی زیاد

ولا يقاس على ذلك خلاف لبعضهم

ولعه هديل ابدال حاتم اعيننا وقرأ ابن

الكعبة مائة الف مرة بالكم تنجزها

فَرِّدْ وَلَا تَخْرُجْ إِلَيْكَ. وَتُخَمَّرُ

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

من الواو (قوله أنها من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تتعلق بشئ كرب ولعل الحارة كما مر
(قوله مجرورة بالواو) أى مع كونها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأى سيبويه
فإن عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء إجماعا لانها لا تجر الظاهر فقوله وزعم
الاخفش أنها فى محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجرائخ) أى كما عكسوا فى قولهم ما أنا
كأنت ولا أنت كأنا ولا يرد أن النياحة انما عهدت فى الضمائر المنقصة له لوجودها فى المتصلة
أيضا فى عسالك وعساه على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وإن كان الضمير
مبتدأ لأن معنى كونه الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا
ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كعجبت من ضربك زيدا (قوله أظمع) بالضم من الاطماع
والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله
عليه وسلم والبيت تحريض لغاوية على قتاله (قوله وكم وطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف
لطعت أو مبتدأ خبره جـ له لولاى طحت أى طعت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح
أى هلك وتأوه للخطاب وما صد رية وهوى أى سقط وقاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم
أى جنّة والقنة بضم القاف وشد النون أعلى الجبل كالقنة وزناومعنى وكذا النيق بكسر النون
وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخله على
المقصود عليه عكس قوله الا تى واخصص هذا الخ وكذا يختص به كى واعدل ومتى فالجمله عشرة
لاتجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه
عوضا من باء القسم لأصل فيه أو بغرابة الجزية أو بتأديته الى اجتماع مثلين فى نحو كذا فطرده
المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يؤهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع
رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الأسماء الزمان) أى لانها اذا كانا اسمين
يكون مدلولهما الزمان فحين طلبا للمناسبة بين معنيهما ولا يرد قولهم ما رأيتـه منذ
ان الله خلقه لان الزمان مقدر فيه أى منذ زمن ان الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجمله الاسمية
فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتى وشرط الزمان الجبر وربهما كونه متعينا لهما
كمنذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ كسر تريد به معينا وشرط
عاملهما كونه ماضيا اما منقيا يصح تكرره كما رأيتـه منذ يوم الجمعة أو مشتبا متطاولا كسرت
مذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلاهاهـ صـح لان القتل
المتعلق بعين لا يكرر بخلاف غيره ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف
الاستفهامية كذ كم أو منذ متى أو مذ أى وقت سرت (قوله وقد شد جرها الضمير) قال ابن
هشام الخضر اوى وكذا لا تعطفه أيضا فهى مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمير
كضربتهم حتى اياك (قوله لا يلقى) بضم الياء وكسر الفاء أى لا يجد أناس فتى حتى يجدوك فحينئذ
يجدون النتى (قوله نحياتك) أى وحياتك فالتاء بدل عن واو التسم (قوله ولا تجرب رب الانكسرة)
أى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفا لازوما خلافا لمجرد كفى التسميل ولا تتعلق بشئ

وانما

ولغة هذيل ابدال ما ثم اعيننا وقرأ ابن مسعود فتر بصوابه عتي حين واما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء

ولا يجوز رد القسم معهما فلا تقول أقسم بالله ولا أقسم بالله ولا تجزئ اللفظ الله فتقول بالله لافعلن وقد سمع جرحا لرب مضافا إلى

فمن لا يتوب الى الله فليكن من الخاسرين

التي تدره بحير ربنا الله تدره بحور ربنا جل عام لعيب وهذا معي قوله و بر ربنا مسترا اي واحصن بر ربنا المستره

وانما تدخل لافادة التكثير غالبا كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامبتدا كما ذكر خبره في الحديث عارية وفي البيت اما جلة ليس له أب وواوها زائدة كهي في آية وفحت أبوابها وهو محذوف أى ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهم السلام أو مفعول به كمثل الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقبيته بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين والاختلاف الى اسميتها وأيده الرضى بأنها مثل كم التكثيرية وهى اسم اتفاقا فكأن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثيرا وقليل من هذا الجنس عندي وخرج اليه الدماميني قال وعلة بناء حينئذ تضمنها معنى الانشاء كما قيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحل التشديد عليه وعلى هذا فابعد ما مجروا بضافتها اليه وحل العامل لها انفسها مثل كم لا تجروها فيها سبع عشرة لغة ضم الراء وقتحها مع فتح الباء مجردة من التاء ومعها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امامع تخفيف الباء أو تشديد ها ورب تابضم ففتح مشدد ورب بضم الراء وقتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثنائية ضم الراء وقتحها مع شدة الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجلة خمسة وعشرون (قوله وقد شجرها ضمير الغيبة) أى شذ قياسا لا استعما لاكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تميز المفرد نحو ربه رجلا أو امرأة أو رجلا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أى ضعف مجروا ورب محذوف أى ورب واه ورأت براء فهمزة فوحدة أى أصحلت ووشكا أى سر يعاصفة مصدر محذوف أى رأيا وشكا وهن أعظمه مفعول رأيت وعطيا بكسر الطاء أى مشرفا على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت أى أبعدته منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره

* خلى الذنابات شمالا كسبا * وضمير خلى الحار وحشى والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شمالة وكتبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريباته والمفعول الثانى خلى اما شمالا وكتبا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدا خبره كها أى كالذنابات وأقرب على الاول عطف على محل كها وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زواجا ولا حلالا أى زوجات كذا أى كالجار والحشى ولا كهن أى الاتن الا حاطلا أى الابعلا مانعا شاه من التزوج بغيره كالعاضل واعلم أن جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيين لا يخصصونه بها وجرها لغيره من الضمائر شاذ نثرا ونظما كقول الحسن انا كأت وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كنا وما أنا كايك وما أنت كاي (قوله في الامكنة) متعلق يا بدئى وعن تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم أن ما ذكره هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تسادرت كلها من الحرف كالا بتداء والبيان والتبويض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرار من التحكم اذا التبادر علامة الحقيقة ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان محله عند تبين حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم تتبادر منها كالاتداء والانهاء في الباء نحو شر بنماء البحر وأحسن بي فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب

وقد شجرها ضمير الغيبة كقوله
وامرأت وشيكاً صدع اعظمه
وربه عطبا انقذت من عطبه
كما شجر الكاف له كقوله
وأم أو عال كها أو أقربا
وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالا
كلا ولا كهن الا حاطلا
وهذا معنى قوله ومارووا البيت
أى والذى روى من جر رب المضمير
نحو ربه فتى قليل وكذلك جر
الكاف المضمير نحو كها (ص)
بعض وبين وابتدئ في الامكنة
بمن وقد تأنى لبدء الزمنة
وزيد في نفي وشبهه فجر
نكرة كالبلاغ من مفر

حروف النصب والجزم عن بعضها وماؤهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله اللفظ من تضمن الفعل
معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمن شرين معنى روين وأحسن معنى لطف أو جل على المجاز
كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتشبيهها بالطرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخنيل وامان باب
نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني مجمل الباب
كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفاً (قوله للتبعيض)
علامتها صحة حاول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقه وبعض ما تحبون وعلامة البيانة
صحة الاخبار بما بعد عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها
كأعوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به التجي إليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها
الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع إليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقاً
لاسم الجزم على الكل اذا الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا يظهر معنى قولهم إلى الانتهاء
الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة إلى أن المراد بالامكنة في المتن ما ليس زمنافيشمل نحو من فلان
إلى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل ملازمة المكان لها (قوله ومن
الناس من يقول) المتبادر أن من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان
من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر ومن صرح بأن التبعيضية اسم الامام الطيبي وقال
السعد بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل التبعيضية يكون
أقل مما بعد هادئاً فمن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرها والبيانة بالعكس فالرجس
أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء
فالا ابتداء ظاهراً ومجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثير ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن)
ماض مجهول وتون النسوة للسبوف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت
الحرث بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها
فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يد لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض
الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار
ماغطى عين الشمس والتجارب كساجد جمع تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقي ثالث وهو
كون مجرورها فاعلاً كما يأتيهم من ذكر أو مفعولاً كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخاً
كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائماً ومفعولاً مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو
ما قرطنا في الكتاب من شيء من تشريط فلا تزداد مع غير الاربعة عند الجمهور وروايتها التنصيص
على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أوتأ كيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد
ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه لانها لا تفيد
شيئاً اندسقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفي) فلا تزداد في الاثبات الا في تمييزكم الخبرية اذا
فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أي بهل
وكذا الهمزة على الوجة ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التصور بخلاف هل فالتصديق
والهمزة له وللتصور (قوله خلافاً لا خفش) أي في عدم الشرطين معاً (قوله يغفر لكم الخ) أجاب
عنه الجمهور بأن من فيه تبعيضية لازمة فهي بمعنى بعض مفعول به وذو بكم مضاف إليه ولا
يناقه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً لان هذا التامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه
وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على ان الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية

(ش) تجي من للتبعيض والبيان
الجنس ولا ابتداء الغاية في غير
الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً
وزائدة فمثالها للتبعيض قولك
أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى
ومن الناس من يقول آمنا بالله
ومثاله البيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ومثله الابتداء الغاية في المكان
قوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده
ايلاً من المسجد الحرام إلى المسجد
الاقصى ومثاله الابتداء الغاية
في الزمان قوله تعالى لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم أحق أن
تقوم فيه و قول الشاعر
تخيرن من أزمان يوم حليلة

إلى اليوم قد جرب كل التجارب
ومثال الزائدة ما جاءني من أحد
ولا تزداد عند جمهور البصريين
البشرطين أحدهما أن يكون
المجرور بهان مكرة الثاني أن
يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبهه
النفي النهي نحو لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك من أحد
ولا تزداد في الايجاب ولا يؤتى بها جارة
اعرفه فلا تقول جاءني من زيد خلافاً
للاخفش وجعل منه قوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في الايجاب
بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم

قد كان من مطري أي قد كان مطر (ص) لا تنتهي حتى ولا موالى * ومن وباء يفهمان بدلا (ش) يدل على انتهاء الغاية بالي وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الاما كان آخر أو متصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام لانتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فن استعمال (٢٣١) من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيت بالحياة الدنيا من

الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي بدل لكم وقول الشاعر

جارية لم تأكل المرققا

ولم تذق من البقول الفستقا
أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بهاجر النعم أي يدلها وقول الشاعر

فليت لي بموقو ما اذاركبو

شئوا الاغارة فرسانا وركابا
أي بدلهم (ص)

واللام للمالك وشبهه وفي
تعدي أيضا وتعايل قى
وزيد والظرفية استبن بما

وفي وقد بينان السبيا
(ش) تقدم ان اللام تكون
لانتهاء أو ذكر هنا انها تكون للمالك
تحواله ما في السموات وما في الارض
والمال لزيد ولشبهه الملك نحو الجمل
للفرس والباب للدار ولتعديته نحو
وهبت لزيد ما لا ومنه قوله تعالى
فهب لي من ذلك وليا يريه ويرث
من آل يعقوب ولتعديله نحو جئت
لاكرامك وقوله

واني لتعروني لذكر الهزة

كما تنقض العصاة وباله القطر
وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه
قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون
وسمعا نحو وضربت لزيد وأشار

لا الموجبة وفي الاتقان عن بعضهم ان يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها
للكفار تفرقة بينهما (قوله قد كان من مطر) أجيب بأنها تعيضية كما مر أو بيانية لمحذوف أي قد
كان شيء من مطر أو ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فأجيب بذلك
حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا وجلة ما ذكره هنا من أربعة معان وسماي
البدلية وبقي الظرفية كذا نودي للصلاة من يوم الجمعة والتعليل مما خطاياهم اغرقوا والمجازة كمن
قد كافى غفلة من هذا حتى عجز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي
والاستعلاء كعلي ونصرناه من القوم الذين كذبوا فاجله عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة
في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس
عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة
سلام هي ومثال الآخر أكل السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل واعلم أن حتى الجارة
قسمان جارة للمفرد ولا تكون الاغائية وهي التي لا تجر الا الآخر والمتصل به والثانية جارة لان
والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سياتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في
الي وحتى أو عدم دخولها عمل بها أو الا فالصحيح دخولها في حتى لافي الى جملة على الغالب فيهما عند
القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرقيق الرقيق والبقول
خضراوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاعارة فعمله
ومن عمل شنوا محذوف (قوله للمالك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما مالك كما مثله وشبهه الملك هو
الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الاء كما مثله أيضا أو اولهما لا يملك بضمها
كانت لي وأنا لك ولزيد أخ فأن وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكاثرين النار أي عذابها كانت
للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجمل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابية تحت
السرج لمنع البرد ونحوه (قوله ولتعديته) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي انما في بقية المواضع
لتعديته معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبه التعليل فتكون
في وهبت لزيد ما لا للتعليل قال في المنى والاولى ان تشمل التعديته المجردة بما أحب زيد العمر وما
أضر به ليكرأي لان ما بعده مفعول حقيق للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بني للتعجب صار
لازما بالنسبة اليه عند البصريين فعدي له باللام وأما الهمزة فتعديته لمفعول آخر وعند الكوفيين
باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعديته بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في
التعجب (قوله وزائدة) أي اما التقوية عاقل ضعف بالتأخير عن معموله كثنائي الشارح أو بكونه
فرعا في العمل نحو مصداق المامعهم فعال لما يريد واما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل
ومنعه قوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضايين كلاهما في قول وفائدة هذه تقوية المعنى
دون العامل فلا تتعلق بشيء أصلا لكونها زائدة محضة واما الاولى فتعلق بالعمل الذي قوته وان
لم تكن معدية لتعديته بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة كما في التوضيح وشرحه (قوله

بقوله والظرفية استبن الى آخره الى معنى الباء وفي قد ذكرنا ما اشتركا في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لترون
عليهم مصحين وبالليل أي وفي الليل ومثالها للسببية قوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن
سبيل الله كثيرا ومثال في للظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة
حسبتها فلاحها أطعمتها ولا هي تركتها

(خشاش) مثلاً الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتها وقيل غير ذلك (قوله للاستعانة)
 هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بآلة وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلمته فلا
 تندرج احداها في الاخرى (قوله وللتعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل الى مفعول كان
 قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصير مفعولا فهي كالمهزة في ذلك وأكثر ما تعدي به الفعل القاصر
 كذهبت بزيد أي اذهبت له ولذا قرئ اذهب الله نورهم أماتعديته معنى العامل الى البحر ورفعامة في
 كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاعواض
 والاثمان ففيها مقابلة شيء بشي شيء دفع شيء واخذ آخر في مقابله ما بآلة البديل فليس فيها مقابلة من
 الجانبين بل اختيار أحد الشئيين على الآخر واستظهر في الجمع ان بآلة البديل تدل على اختيار
 الشيء أعم من كونه مقابلا لشيء آخرام لافهي أعم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أي حيث
 بدلو ما في التوراة مما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم
 فكانهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم
 فهو عن معنوى لاحس كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بآلة التعويض أيضا
 لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بآلة
 السببية خلافا للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل
 حديث أن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنق في التيسبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية
 التعويض والمجازاة (قوله وللاصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيدي به فكان ينبغي
 تقديمه ثم هو ما حقيق كما سكت بزيدا اذا قبضت على جسمه أو ما يحبس من ثوب أو غيره أو مجازي
 كمثل السارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا يزيد نفسه واستظهر الدماميني انه في
 قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فاسكت ثوب زيد يقال له في
 اللغة ما سكت زيد بخلاف المرور (قوله ويعني مع) أي المصاحبة فذكرها بعد مكرروا علامتها ان
 يصلح في موضعها مع ويعني عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مسلما وقد دخلوا
 بالكفر كذلك قال في المعنى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة
 والحمد مضاف للمفعول أي سجد حامدا له أي نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به وقيل
 للاستعانة والحمد مضاف للفاعل أي سجد بحمده بحمده نفسه اذ ليس كل تنزيه بحمده ولا ترى ان
 تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله فتسبحون بحمده
 واختلف في سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو فيأتي في الباء ما ذكر وقيل
 جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء المحذوف أي وبحمدك سبحتك فيأتي ما مر وقال الخطابي
 المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولي يريد انه من اقامة المسبب
 وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ويعني عن) أي المجاوزة قيل
 وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسئل به خير ابدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا بدليل يسمى
 نورهم بين أيديهم وبأيامهم أي وعن أيامهم (قوله بعني عن) متعلق بعني ومن قد فطن فاعله
 وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلوا وألفه
 للاطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي لانه من غير مادته والجملة الاسمية صالحة ما وان كان
 الغالب وصلها بالفعلية أي يجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسبين والتعاضدتان
 لا للطلب وهو حقيق ان كان العلو على نفس الجور وحسا كمثلها أو معنى كفضلنا بعضهم على
 بعض ولهم على تذب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من الجور ونحو أو أجد على النار هدى

تأكل من خشاش الارض (ص)
 بالباء استعن وعد عوض ألصق
 ومثل مع ومن وعن بها انطق
 (ش) تقدم ان الباء تكون للطرفية
 والسببية وذ كرهناء تكون
 للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت
 بالسكين وللتعديته نحو ذهبت بزيد
 ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم
 وللتعويض نحو اشتريت الفرس
 بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك
 الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة
 وللاصاق نحو مررت بزيدا ومعني
 مع نحو بعثك الثوب بطرازه أي مع
 طرازه ومعني من كقوله شرين بآلة
 البحر أي من ماء البحر ومعني عن
 نحو سأل سائلا بعذاب أي عن
 عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة
 نحو فسبح بحمد ربك أي مصاحبا
 جدر بك (ص)

على للاستعلاء ومعني في وعن
 بعن تجاوزا عن من قد فطن
 وقد تجي موضع بعدو على
 كما على موضع عن قد جعل
 (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا
 نحو زيد على السطح ومعني في نحو
 قوله تعالى ودخل المدينة على حين
 غفلة من أهلها أي في حين غفلة

أى هاديا دما مبنى قال الفارضى واما نحو توكلت على الله فن باب الاضافة والاسناد أى أضفت
توكلى وأسندته الى الله اذ لا يعول عليه تعالى شىء لاحقيقة ولا مجازا (قوله المجاوزة) هى بعد شىء
مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رमित السهم عن القوس أى جاوز
السهم القوس بسبب الرمي والثاني رضى الله عنك أى جاوزتك المأخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة
اما حقيقة كما ذكرنا ومجازا كما أخذت العلم عن زيد كأنه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم
المعبر عنه بالخذافاه سم وكذا سألتك عن كذا كأنه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزته بسبب
السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كأنك
لما سألتك جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك اياها فصدق انه بعد
شىء وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبعا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم يذكرا لها البصريون
غير المجاوزة وتناولوا غيرها فى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعد فى الشدة عن طبق فكل
حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من الجلالة
شذوذ افيهما وحذف المضاف وهو در وأب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف
وأفضت أى زدت وديانى بشدة التحية أى مالكي والقائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى
وهو يسكون الواو تخفيفا وللغافية وان كان منصوبا بعدفاء السببية وهو مرفوع عطفا على
الجملة الاسمية قبله أى ما أنت ديانى فبأن أنت تخزوني (قوله اذارضيت على) يحتمل انه ضمن رضى
معنى عطف فعلى على بابها وقتير بالتصغير (قوله قد يعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه
والافتعالها كثيرا كفى شرح الكافية (قوله أى لهدايتك) أى فاء صدرية (قوله ليس كمثل شىء)
أى للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو
المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولنظ شىء فيكونان مثبتين ألا ترى
ان قولك ليس كابن زيداً أحد يدل ظاهرا على ان زيدا بنسا وان احتمل ان نفي المشابهة لابن اعمده
وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كعادة الجملة كذا قال الا كثرون
ومنع آخرون زيادتها عنهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أى ليس كصفته أو كذاته شىء
والحققون منهم على انها باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل
للمبالغة فى التنزيه كما فى قولهم مثلك لا يجمل حيث نفوا الجمل عن مثله والمراد لازمه أى أنت
لا تجمل وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق الجمل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها
وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل لكان هو مثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح
نفي مثل مثله اما حقيقة المقضية لا ثبات المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بانه لا يضر فى
الكناية استحالة المعنى الحقيقى فضلا عن استحالة لازمه هذا ما ذكره وطالما كنت أجد فى نفسى
منه شىء لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقررت سابقا انها تقتضى اثباته
ولذا أولوها بـ ~~هـ~~ كـ كيف يعقل أن اثبات الشىء ونفيه يلزمان مع الشىء واحد من
نصريحهم بان تنافى اللوازم يقتضى تنافى المزومات وبفرض صحة ان كلا منهما لازم لها فقصرها
على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفى فيه قولنا انه غير مراد كما
لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الاول
أقرب نظير ما مر فى ليس كابن زيداً أحد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل لخطب بطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى
قرينة الكناية بخلاف المناط فتفهم ذلك فانه ما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه ولله الحمد (قوله

وتستعمل عن المجاوزة كثيرا نحو
رमित السهم عن القوس ومعنى
بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقا
عن طبق أى بعد طبق ومعنى على
نحو قوله

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب
عنى ولا أنت ديانى فتخزوني
أى لا أفضلت فى حسب على كما
استعملت على معنى عن فى قوله
اذارضيت على بنو قشير

لعمرك الله أعجبني رضاها
أى اذارضيت عنى (ص)
شبه بكاف وجها للتعليل قد

يعنى وزائد التوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه كثيرا
كقوله زيد كالاسد وقد تأتى للتعليل
كقوله تعالى واذا كروه كما هداكم
أى لهدايتهم اياكم وتأتى زائدة
للتوكيد وجعل منه قوله تعالى ليس
كمثل شىء أى ليس مثله شىء ومما
زيدت فيه قول روبة

لواحق الاقرب) جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرب جمع قرب كعنتق وقفل هي الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن والمق بفتح الميم والقاف الاولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أي الخليل كما في العيني يصفها بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسماء قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله * يضحك عن كالبرد منهم * أي عن س مثل البرد الذائب وقوله

بكاللقة الشعوا جعلت فلم أكن * لاولع الابل الكمي المقنع

وأجازه كثيرون منهم الناصبي اختيارا فهي في زيد كالاسد اما خبر مضافة للاسد كما في المغني أو متعلقة بمحذوف هو الخبر (قوله أنتننن الخ) الهمزة لانكار والشطط الظم والجور وجلة ولن ينهي حال من واوتنننن وجلة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها حرف وهي مجرورها صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبقر من كاللقة أو جيب بان حذف الموصوف بالظرف كالجلة له مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهرة قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعينا للاسمية وكذا غير من فان عن جرت على نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاهدا للاسمية لا ضابطا فكان الاولى للشارح موافقته ومما يرد اسمها الى معنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزنجشري والطبي وترد علا فعلا ماضيا من العلو ومن أمر من المين وهو الكذب فاستكملا أقسام الكامة (قوله غدت الخ) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم مهموزا مده صبر عما عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره للقطاة ويرى خسمها بكسر الخاء وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضا للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضربا مثلا وتصل بفتح القوقية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد مبهمة قشر البيض الاعلى وزير ابن من مجتمعتين مكسورة أولاهما وقد تفتح كما قاله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهول كقعد القفر الذي لا يمتد في فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كما في القاموس وهو مجرور بإضافة زيارته اليه لانعت لها الان اسم المكان لا ينعى به عند البصريين فزيارته مجرور بالكسرة لان الاضافة تطل منع صرفه بالالف الممدودة الا ان يجعل بدلا فيجبر بالفتحة (قوله دريئة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لا يرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعا) بالبناء للناعل وقوله أو وليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والنعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى أي جعل الفعل والياء هما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مذي يقوم لان عاملهما لا يكون الماضي فلا يجمع مع المستقبل ولو قال أو وليا الجملة نحو مذي عا شمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبغى الخير مدينا يا فاع * وليدا وكهلا حين شئت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم) مبتدأ وسوغه كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثاني أو معدودا كما رأيته مذيومان فعنها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهرنا أو يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها بكذا وهو واجب التأخير فيها اجراء الهم اسمين مجراهما حرفين في التقديم على الزمان الا ان اسمية

لواحق الاقرب فيها كالمق
أي فيها المق أي الطول وما حكاه
القراءاته قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهين أي
هينا (ص)

واستعمل اسماء وكذا عن وعلى
من أجل ذاعلها ما من دخلا
(ش) استعمات الكاف اسماء
قليلا كقوله

أنتنننن ولان ينهي ذوى شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل
فالكاف اسم مرفوع على الناعلية
والعامل فيه ينهي والتقدير ولن
ينهي ذوى الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن اسمين عند
دخول من عليهما تكون علا بمعنى
فوق وعن بمعنى جانب ومنه قوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

تصل وعن قبض بزير مجهول
أي غدت من فوقه وقوله
ولقد أرا في الرماح دريئة
من عن يمين تارة وأما

أي من جانب يميني (ص)
ومذومند اسمان حيث رفعا
أو وليا الفعل بجئت مذكرا
وان يجز في مضي فكمن

هما وفي الحضور معنى في استين
(ش) تستعمل مذومند اسمين اذا
وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع
بعدهما فاعل فقال الاول ما رأيته
مذيوم الجمعة أو مذ شهرنا فذا اسم
مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ

مذاً أغلب من الحرفية ومنذ بالعكس (قوله خبرين) أي طرفين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما فعني ما لقيته مذ يومان بين وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو مذ لانها حينئذ زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بين وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكريف كان جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما مبني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقيقي كما في قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقي ان هذا التفسير لا يطرد فيما اذا قلت في يوم الاحد ما رأيت مذ يوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف العاطف أي الجمعة وما بعده الى الآن ووجه مدوماً بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافاً بيانياً لا مرتبطة بالجملة الاولى وقيل انهما ظرفان مضافان للجملة فعلية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أي مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بضمون ما قبله ماعلا حظة استمراره الى أن التكلم فعني ما رأيت مذ يوم الجمعة اتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم حتى ينافي المقصود وكذا يقال في سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أي فهو ظرفي لضمون ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت الماروي يأتي فيه ما مر من ملاحظة الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انهما حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف اليها والتقدير في جئت مذ دعا وقت المجيء هو زمن دعائه وفي البيت المار أول وقت طلب الخبر هو وقت كوني يا فعلى أي مقارن بالبلوغ فجملة مذاً الخ مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أي البيانية هذا ان كان مجرورهما معرفة كمثل فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معاً ولا تكون النكرة الامعدودة لفظاً كذا يومين أو معنى كذا شهر لما مر من انهما لا يجزان المبهم أي ما رأيت من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله ان كان حاضراً) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عند أكثر العرب أما الماضي فبعد من حيث يرجح جرمه وعدم ذرفعه والراجح ان أصل مذ من حذف النون تحقيقاً بدليل ضمها للملاقاة ساكن كذا اليوم والاكسرت على أصل التخصيص وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلاً وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما اسمين فقط (قوله وبعد من) متعلق بزيد بكسر الزاي ماض مجهول وما نائب فاعله والضمير في يعق عائد على ما أي فلم تكف ما الزائدة هـ ذه المذ كورات عن العمل لانها لا تزال اختصاصها بالاسماء وانما يحكم بزيادتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بما نساو يوم الحساب أي بنسبناهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التثنية بقراءة مما خطاياهم كافي المعنى لظهور جرهما لا يقال يحتمل في جميع ما ذكر ان ما اسم بمعنى شيء والذي بعدهما بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كائب فاعل زيدوز كره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف (قوله فتكفهما) أي غابا او حينئذ يذخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع جاروسكنت ميمه للضرورة أو تخفيفاً من الضم والخطبات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم وهو اسم أيهم الخبط بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتحين وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمى به لانه أكل نباتا بالبادية يسمى الزرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه وانتفخ البطن من أكله يسمى الخبط بفتحين والمنتفخ بطنه يسمى الخبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفياً بناءً على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة لانها لا تكف الكاف عنده أي ككون الخطبات شر الخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو قطيع الابل مع رعاته والمؤبل بشد الموحدة المعنى للقنية والعناجيج بعين مهملة وجمين

وجوز بعضهم ان يكونا خبرين لما بعدهما ومثال الثاني جئت مذ دعا فذا اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت وان وقع ما بعدهما مجروراً فهاجر ما حرف جر بمعنى من ان كان الجرور ماضياً نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة وبمعنى في ان كان حاضراً نحو ما رأيت مذ يومنا أي في يومنا (ص) وبعده من وعن وباء زيدا

فلم يعق عن عمل قد علما (ش) أي تزايد ما بعد من وعن والباء فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وقوله تعالى عما قبله ليصبحن نادمين وقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم (ص)

وزيد بعد رب والكاف فكف

وقديايم ما وجر لم يكف (ش) تزايد ما بعد الكاف ورب فتكفها عن العمل كقوله فان الجر من شر المطايا

كما الخطبات شر بني تميم وقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج يبنهن المهار وقد تزايد بعدهما فلا تكفهما عن العمل وهو قليل كقوله ماوي يارب تناعارة

شعواء كالذعة بالميسم

وقوله وتنصر مولانا ونعلم انه

الحبل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاتي مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعلمه منه ودخول رب المكفوفة على الجمله الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب ان تجعل ما اسماء معنى شئ والجامل خبر المحذوف والجمله صفة ما وفيهم حال أي رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما عدم الرابط فيهم والغالب دخولها على الماضي نحو

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

أو المضارع المنزل منزله لتحقيق وقوعه نحو ربما يولد الذين كفروا كما ان الغالب على غير المكفوفة كون العامل فيما بعدها ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أو جبهه بعضهم (قوله كما الناس) ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ) منادى مرخم ماوية وباللتبسية والشاهد في رتبة انارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء بالعين المهملة أي الغاشية المتفرقة كاللذعة خبر الغارة والميم بكسر الميم آله الوسم أي الكي بالحديد (قوله وحذفت رب جرت الخ) دمر يحه كالشارح ان الجرم بعد المذكورات برب المحذوفة لايها وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والقاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من ان الجرم ما نيا بته ما مناب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد المصنف الشيوخ بالواو ولكنه بعد بل أقل من القاء ومع التجرد أقل منه ما (قوله فملاك الخ) مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت أي أتيتها ليلا وحبل بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتهما اشغلتها عن ذي تمام أي عن ولد ذي تمام أي تعاويزة معلقة عليه خوفا العين والمحول بضم الميم أي عمره حول ويروى مغيل بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء التحتية وهو الذي توثق أمه وهي ترضع وانما خص الحبل والمرضع لانهم ما أزهده النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالتا اليه (قوله بل بلد) أي رب بلدا والعجاج بكسر الفاء جمع فجج بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمنشاء الفوقية الغبار كالقتام والقم بفتح فسكون وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرمية بياء النسبة وهي بسط تنسب الى جهرمية قرية بقارس فحذف ياء النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها الاصلقة بالارض كالرماط والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أي من أجله أو عظم شأنه لان الجلال يطلق بمعنى من أجل وبمعنى عظيم وحقيق أيضا وأما جلال بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب قال الرنخسرى وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق كونه بدويا لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمتزجهما الا دميون تصریح (قوله على خير) أي أو بخير (قوله اشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والاصابع فاعل أشارت أي أشارت الاصابع بالا كف الى كليب والباء اما بمعنى مع أي مع الا كف أو هو مقاب أي أشارت الا كف بالاصابع (قوله وكرية) أي ورب رجل كرية والتاء للمبالغة على غير قياس لان أمثاله فاعلة كنسابة وفعله كفروقة ومفعاله كهازرة وليس منه مفعيلة كافي العيني أو أن المعنى ورب نفس كرية وذ كرفي ألقته على تأويلها بالشخص وقيس بمنع الصرف للعلمية والتأنيث على معنى القبيلة وألقته بفتح اللام من باب ضرب أي اعطيته ألقا واما ألقته بالكسر فمعنى أحببته وتبذخ بمنشاء فوقية فوحدة فمعجنتين بمعنى تكبر وارتفع من التبذخ بفتحتين وهو الكبر والاعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر به الى محذوفة (قوله

كما الناس مجرور عليه وجارم (ص) وحذفت رب جرت بعد بل والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل (ش) لا يجوز حذف حرف الجز وابقاء عمله الا في رب بعد الواو فيما سنده كره وقد ورد حذفها بعد القاء وبل قلما لانه بعد الواو وقوله وقاتم الاعماق حاوى المخترقن ومثاله بعد القاء

فملاك حبل قد طرقت ومرضع فالهيتما عن ذي تمام محول ومثاله بعد بل قوله بل بلد ملء الفجاج قومه

لا يشترى كانه وجهرمه والشائع من ذلك حذفها بعد الواو وقدشذ الجرب رب محذوفة من غير ان يتقدمها شئ كقوله رسم دار وقفت في طلاله

كدت أقضى الحياة من جلله (ص) وقد يجربسوى رب لادى حذف وبعضه يرى مطردا (ش) الجرب غير رب محذوف فاعلى قسمين مطرد وغير مطرد فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له كيف أصبحت خير والحمد لله التقدير على خير وقول الشاعر

اذا قيل أي الناس شر قبيلة
أشارت كليب بالاكف الاصابع
أي أشارت الى كليب وقوله
وكرية من آل قيس ألقته
حتى تبذق فارتقى الاعلام

والمطر (الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو والله لا فعلن وكى المصدرية حيث بقدر قبلها اللام جارة لها مع صلتها وأن وأن مع صلتها بالانهم في محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي أما عند سيبويه فتحملها منصوب بنزع الخافض وكذا يطرد الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استقهاهم نحو زيد بالجرحوا باليمن قال ابن مررت ونحو زيد ابن عمرو جوا بالمررت بزيدا وبعد تخصيص كهلا دينا لمن قال جئت بدرهم أو شرط كما مرر بأبيهم شئت أن زيدوا ن عمرو بالجرا وعطف نحو وفي خلقكم ما يث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لثلاث يعطف على معمولة عاملين مختلفين العاملان في والابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله ما المحب جلدان هجرا * ولا خيب رافة فيجيرا

أي ولا الحبيب ونحو ذلك وكذا يطرد الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله بدالي أني لست مدرك ماضي * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

بجر سابق على توهم الباء في مدرك * (خاتمة) * لا بد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم فالواقع في الظرف والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلق العامل فيه ما هو وما فعل أو ما يشبهه من مصدرا واسم فعل أو وصف ولوتا ويلانحو وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم

واما مشير إلى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فيسنة

متعلق بما لا نه تشير إلى معنى الفعل وهو النقي بناء على

جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور

منعه قائم متعلق هو الفعل الذي تشير

إليه أي اتقي جنونك

بنعمة ربك والله

أعلم

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله الاضافة)

أي فارتقي إلى الاعلام والمطر
كقوله بكم درهم اشتريت هذا
فدرهم مجرور بمن محذوفه عند
سبويه والخليل وبالاضافة عند
الزجاج فعلى مذهب سبويه
والخليل يكون الجار قد حذف
وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما
في غيركم الاستفهامية إذا
دخل عليها حرف
الجر

* فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل *

| صفحة | صفحة |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| ١٥٧ اعلم وأرى | ١٣ الكلام وما يتألف منه |
| ١٥٨ الفاعل | ٢٧ المعرب والمبني |
| ١٦٧ النائب عن الفاعل | ٥٣ النكرة والمعرفة |
| ١٧٣ اشتغال العامل عن المفعول | ٦٣ العلم |
| ١٧٨ تعدى الفعل ولزومه | ٦٨ اسم الإشارة |
| ١٨٢ التنازع في العمل | ٧١ الموصول |
| ١٨٦ المفعول المطلق | ٨٥ المعرف باداة التعريف |
| ١٩٤ المفعول له | ٨٩ الابتداء |
| ١٩٦ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا | ١١١ كان وأخواتها |
| ٢٠٠ المفعول معه | ١١٩ فصل في ما ولولات وان المشبهات |
| ٢٠٣ الاستثناء | بليس |
| ٢١٣ الحال | ١٢٤ أفعال المقاربة |
| ٢٢٢ التمييز | ١٢٩ ان وأخواتها |
| ٢٢٦ حروف الجر | ١٤١ لا التي لنفي الجنس |
| | ١٤٨ ظن وأخواتها |

* (تمت) *

(الجزء الثاني)

من حاشية العالم العلامة الجبر الفهامة من هو بكل وصف جميل
حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله
عليه سبحانه رجائه وأعاده علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على ألقية
الامام ابن مالك رجهما
الرحيم المالك
آمين

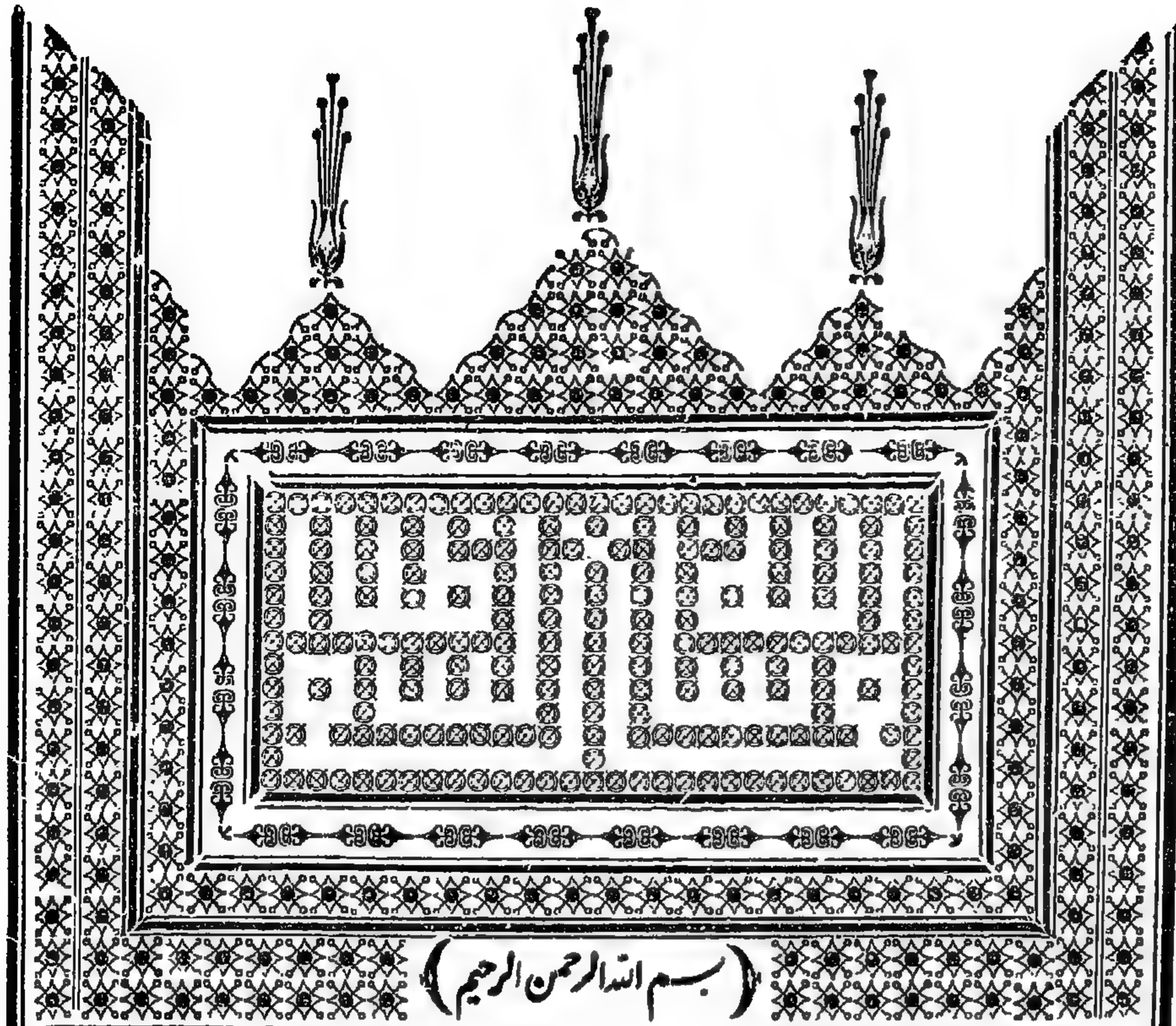


(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الميزية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣٠٢

هجريه



(الاضافة)

هي لغة مطلق اسناد شئ شئ أى امالته له أو نسبتبه اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين
توجب لثانيهما الجر أبداً وان شئت قلت اسناد اسم لا آخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين
أو ما يقوم مقامه كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبداً ويسمى الاول مضافاً والثاني
مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما الكل منه ما قال يش وعينها ياء لا خذها من الضيف
لاستناده الى من ينزل عليه أى فاصلها اضياف كإكرام فعل بها ما فعل باقامة واجازة وسماى في ابنية
المصادر (قوله نوناً تلى الاعراب) أى حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف
نون بسايتين وشيطين فلا تحذف للاضافة لانها تلى الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها
تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل وان كان الاصح ان الاعراب مقارن لا آخر الكلمة وجوداً
لامتأخر عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو
معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنيصة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناءً متأخر
عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أى تريد اضاقة وقوله احذف أى ان كان
ما ذكر موجوداً او الا فلا تحذف في تحويلك وذوى مال اعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم
ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمساواة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود
أل في الثالث الا ان يراد الحذف لفظاً أو تقدير او انما وجب حذفه ما دلتم ما على تمام الكلمة
وانفصالها عما بعدها والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد
وهو جيل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانومن أوفى) أى معناهما
وهو بيان الجنس المشوب بتبعيض والظرفية وليس المنوى لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره
(قوله اذالم يصلح) أى بحسب القصد بان أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض
في مزارع مصر وقوله لما سوى ذينك أى مما لم يرد فيه ذلك بان أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص

ص *(الاضافة)*

نوناً تلى الاعراب أو تنويناً
مما تضيف احذف كطور سيناً
والثاني اجر وانومن أوفى اذا
لم يصلح الا ذلك واللام خذا
لما سوى ذينك واخصص أولاً
أو اعطه التعريف بالذى تلا
ش اذا أردت اضافة اسم الى آخر
حذفت ما في المضاف من نون تلى

الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع
وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر
المضاف اليه فتقول هذان غلاما
زيد وهؤلاء بنود وهذا صاحبه
واختلاف في الجار للمضاف اليه
فقل هو مجرور بحرف مقدر وهو
اللام أو من أوفى وقيل هو مجرور

والنسبة فهي على معنى اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بنظره وكله أفاده يس وجه هذا
يعلم ان نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا
عقليا كما أطلقوه بل ان أريد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الفاعلية يجعل
الليل ما كرا كان فيه مجاز عقلي في النسبة الاضافة كما يكون في الاسنادية كهزم الامير الجندوفي
الابقاعية كنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين
حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي لا حرف فاعمل (قوله بالضاف) هو مذهب سيديويه والجمهور
بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضي المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل
معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد ان الاسماء المحضة لا حظ لها في العمل وقيل انه نائب
عن حرف الجر (قوله عن جميع التحوين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تعالى ابن درستويه ان
الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا واللام أن غلام زيد يساوي غلام زيد وليس كذلك فان
معنى المعرفة غير النكرة وأجيب بان قولنا غلام زيد ليس تفسيره مطابقا من كل وجه بل لبيان
الملك أو الاختصاص فقط ويمكن ان الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف)
اختار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيديويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أوهم معنى
في محمول على اللام توسعا فمعنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلا بسة الوقوع فيه وكذا
مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الطرف وانما ترد التي بمعنى
من الى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحقت ان تجعل قسمها
مستقلا بخلافها بمعنى في فقليله فردت الى اللام تقليلا لا لاقسام فحصل ان الاقوال أربعة (قوله
جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجعله شرطاننا بخلاف
التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل
الجزء والجزئي وصحة الاخبار يخرج الاول فنحو زيد وبعض القوم على معنى اللام لان عدم صحة
الاخبار اما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من
ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير
الى المقدرات كشبر أرض لوجود الشرطين فيهما وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد
الى عدد كثلثة مائة فقد انتفاء على انها بمعنى من ولا يضرب في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة
بمئات (قوله ظرفا) أي زمانيا ومكانيا حقيقيا أو مجازيا كمكر الليل يا صاحبي السجن الانحصار
(قوله بمعنى اللام) أي وان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه في كفي افادة مدلولها وهو
الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما في الجاهلي وقد يصح اظهارها
عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب
مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية الاضافة اللفظية كما صرح به ابن جني
والشلوبين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل الاول
ظهورها في فعال لما يريد حافظات الغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا)
ليس المراد به ما يشمل التعريف بل قوله الاشتراك فقط فلا يرد ان التعريف داخل فيه فكيف
يجعل قسميه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في آل فان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام
من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك
وناهيك فلا تعرف لتوغل في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده
لان رب وكم لا يجران المعارف فهما في تأويل أخ له وفضيل لهما وقيل معرفتان للتسارع في التتابع

بالمضاف وهو الصحيح من هذه
الاقوال * ثم الاضافة تكون على
معنى اللام عند جميع التحوين
وزعم بعضهم انها تكون أيضا بمعنى
من أوفى وهو اختيار المصنف والى
هذا أشار بقوله وان من أوفى الخ
وضابط ذلك انه اذا لم يصلح التقدير
من أوفى فالاضافة بمعنى ما تعين
تقديره والا فالاضافة بمعنى اللام
فيتعين تقدير من ان كان المضاف
اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب
خر وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من
خر وخاتم من حديد ويتعين تقدير في
ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه
المضاف نحو أعجبتني ضرب اليوم
زيد أي ضرب زيد في اليوم ومنه
قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم
تبص أربعة أشهر وقوله تعالى
بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين
تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى اللام
نحو هذا غلام زيد وهذا مريد عمر و
غلام زيد وولد عمر وو أشار بقوله
واخصص أولا الخ الى أن الاضافة
على قسمين محضة وغير محضة فغير
المحضة هي اضافة الوصف المشابه
للفعل المضارع الى معموله كما سيذكر
بعد وهذه لا تفيد الاسم الاول
تخصيصا ولا تعريفا على ما سبقين
والمحضة ما ليس كذلك وهذه تفيد
الاسم الاول تخصيصا ان كان
المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام
امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه
معرفة نحو هذا غلام زيد ص

وأما وحده فقال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص لان الجمل تكررات استظهر الروداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل وظاهر ان محل ذلك اذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل والاككانت للتخصيص (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاستثناء من قوله واخصص أو لا الخ وكفى بفعل عن المضارع مطلقا (قوله وصفا) حال من المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كرب راجينا) استشكل بان رب تصرف ما بعدها للمضى وضافة الوصف الماضي محضة وفيه نظر لان الذي يجب مضيئه عند الاكثر هو العامل في محل المجزوء والمجزوء نفسه وقال في التسهيل لا يلزم مضي عاملها ولا وصف مجزوءها فتدبر (قوله وذى الاضافة الخ) ذى اسم اشارة مبتدأ والاضافة نعتة أو بدل منه والمراد اضافة الوصف لعموله وجملة اسمها الفظية خبره وكما تسمى بذلك لرجوع قائدها للفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لانها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لانها الغير الغرض الاصل من الاضافة وهو التخصيص أو التعريف (قوله محضة أو معنوية) أى وحقيقة لتظهر ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثا وهي الشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها اضافة الموصوف لصفته والمسمى الى اسمه وعكسهما كما بينه الاشموني (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشرب العسل (قوله بمعنى الحال الخ) أى لانه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به والتعليل لا يعرف فكذا ما هو معناه فاضافته لعموله لا تفيد الا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى هو كالحالى وقال السعدى شرح الكشاف دافعا للتنافي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجاعل الليل سكا الاستقرار يحتوى على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كما لك يوم الدين بدليل وصف المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كعامل الليل سكا وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكا منصوبا بمجذوف أى يجعله سكا والتعويل على القرائن والمقامات اه وفي الدماميني وغيره ما يوافقه واختار السيد في دفع التنافي ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل تجددى بتعاقب أفراده فكان الثاني ظاهرا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي حواشي السعدى انما وصف بمالك المعرفة لان اضافة الوصف الى الطرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جاعل الليل سكا مع قولهم بانها لفظية لان الليل مفعول جاعل لا طرفه بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذا معنى مالك الامر والنهى في يوم الدين بدليل قراءة مالك فتدبر (قوله أو صفة مشبهة) هى ما دل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وازنت المضارع أم لا واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقة على ما في التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما وزنه كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين الحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم يقيدها الشارح بغير الماضي كسابقتها لانها للدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان اضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتصریح قيل لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة لعمل أبدا مارفعاً ونصباً وأما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعيهما

وان يشابه المضاف يفعل
وصفا فعن تنكيره لا يعزل
كرب راجينا عظيم الامل
مرفوع القلب قليل الخيل
وذى الاضافة اسمها الفظية
وتلك محضة ومعنوية
ش هذا هو القسم الثاني من قسمي
الاضافة وهو غير المحضة وضبطها
المصنف بما كان المضاف فيه وصفا
يشبهه يفعل أى الفعل المضارع
وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى
الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة
ولا تكون الا بمعنى الحال فمثال اسم
الفاعل هذا ضارب زيد الآن أو
غدا وهذا راجينا ومثال اسم
المفعول هذا مضروب الاب وهذا
مرفوع القلب ومثال الصفة المشبهة
هذا احسن الوجه وقليل الخيل وعظيم
الامل فان كان المضاف غير وصف
أو وصفا غير عامل فالاضافة محضة

كالمصدر نحو عجت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمش (٥) وأشار بقوله فعن تشكيكه لا يعزل الى أن هذا

القسم من الاضافة أعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفاً ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لمعرفة نحو رب راجينا وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وإنما تفيد التخفيف فتأنيده ترجع الى اللفظ فلذلك سميت الاضافة فيه لفظية وأما القسم الاول فيفيد تخصيصا وتعريفاً كما تقدم فلذلك سميت الاضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضاً لأنها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة فإنها على تقدير الانفصال تقول هذا ضارب زيد الآن على تقدير هذا ضارب زيداً ومعناها متحد وإنما أضيف طلباً للتخفيف ص

ووصل الابدالمضاف معتفر
ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
أوبالذي له أضيف الثاني

كزيد الضارب رأس الجاني
ش لا يجوز دخول الالف واللام
على المضاف الذي اضافته محضة
فلا تقول هذا الغلام رجل لان
الاضافة معاقبة للالف واللام فلا
يجمع بينهما وأما ما كانت اضافته
غير محضة وهو المراد بقوله هذا
المضاف أي به هذا المضاف الذي
تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت
فكان القياس أيضاً يقتضي أن
تدخل الالف واللام على المضاف
فيه لما تقدم من أنهما متعاقدان
لكن لما كانت الاضافة فيه على
نية الانفصال اعتقر ذلك بشرط
ان تدخل الالف واللام على
المضاف اليه كالجعد الشعر

معنى لفظية ابداً كضارب بطنه ومسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج الى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ليس بها المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب وضافتهما حينئذ لفظية دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فإذا أضيف لمصوب معنى كان مضافاً لغير معموله فتعرف به وهذا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمراري اضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر اطلاق الرضى اما على ما مر عن السعد من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على القولين ودفعه في حواشي السعد بان اسم الفاعل قد يتمحض للماضى في بعض أحواله فتكون اضافته معنوية فلذا اعتبر جانباً في الاستمراري والصفة لا تتمحض له أصلاً فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السيد من ان الاستمرار الثبوتى لا يعمل وضافته معنوية ان الصفة كذلك دائماً لان استمرارها ثبوتى أبداً والأشكى الفرق بينهما فتأمل فان في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغير الوصف وقيل اضافته لفظية لانه عامل في محل مجرور ورفعاً ونصباً فاشبهه الصفة ورد بعبته بالمعرفة في قوله

ان وجدى بك الشديد أرائى * عاذرافيك من عهدت عذولا

وبان تقدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال للوصف غير العامل ومنه أفعل التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل نعتيه بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصيصاً) أى لصوله بالمعمول قبل ان يضاف اليه (قوله التخفيف) أى بجذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيداً والمقدر نحو حواجيت الله أو حذف نون المثني والجمع وحصر فائدتهما في التخفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضاً كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به قبح اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تميز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال) أى بالضمير المستتر في الوصف كما مر (قوله بهذا المضاف) أى المشابه يفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أى لان المقصود الاصلى من الاضافة التعريف فيلزم من دخول ال تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفتين على شئ واحد (قوله من انهما) أى الاضافة وأل (قوله بشرط الخ) اعترض بانه لا فائدة للاضافة حينئذ لا تخففها لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعدد فلا قبح في نصبه المفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منعت في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر وأجيب بان هذا الشرط بحسب الاصل انما هو لجواز اضافة الصفة المشبهة للمحلاة بال كالحسن الوجه لان رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما مر فحمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وان كان قبيحاً فيها وأيضاً ليكون دخول ال على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمشاكاة (قوله أو على ما أضيف اليه) أى لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فلذلك لا يجوز ان يكون بين الوصف ومافيه ال أكثر من اسم واحد فيمنع الضارب رأس عبد الجاني وبقي من صور الجواز الاضافة الى مضاف لضمير مافيه ال كقوله * الودانت المستحقة صفوه * وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والافصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله امتنع المسئلة) أى مسئلة الاضافة ووجب النصب وأجاز القراء الاضافة للمعارف مطلقاً كالضارب زيد والضارب هذا والضارب به فيجوز

والضارب الرجل أو على ما أضيف اليه المضاف اليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الالف واللام على المضاف اليه ولا على ما أضيف اليه المضاف اليه امتنع المسئلة

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المقرد كما مثل وجع التكسير (٦) نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجع السلامة المؤنث نحو

الضاربات الرجل أو غلام الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله ص وكونها في الوصف كاف أن وقع مثنى أو جمعاً سبيله اتبع ش أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف اذا كان مثنى أو جمع سلامة اتبع سبيل المثنى أي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم مغن عن وجودها في المضاف اليه فيقول هذان الضاربان زيد وهؤلاء الضاربون زيد وتحذف للاضافة النون ص

ولا يضاف اسم لما به اتحد

معنى وأول موهما اذا ورد ش المضاف يتخصص بالمضاف اليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره اذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى كالترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قبح بر ولا رجل قائم وما ورد موهما لذلك مؤول كقولهم سعيد كرز فظاهر هذا انه من اضافة الشيء الى نفسه لان المراد بسعيد كرز فيه واحد فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه قال جاءني مثنى كرز أي مسمى هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من اضافة المترادفين كيوم الخميس وأما ما ظاهره اضافة الموصوف الى صفته فيؤول على حذف مضاف اليه موصوف

نصب الثلاثة أو جرها بالاضافة بخلاف الضارب رجل فيتعين فيه النصب لامتناع اضافة المعرفة للشكوة وافقسه المبرد والزمان في الضمير دون غيره لكن أوجبنا فيه الجر ومذهب سيبويه ان الضمير كالظاهر الخالي من أل يتعين فيه المنعولية ان كان الوصف محلي بها كالضاربك ان فقد شرط الاضافة ويتعين فيه الجر ان كان مجردا كضاربه لفسق التنوين واما الضاربك والضاربوه فالجر فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تحقيقاً كما تحذف في الاضافة كقوله الفارقوا الحق للمدله * والمستقلوك كثير ما وهبوا

نصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر مذهب سيبويه تعين النصب في نحو الرجل أنت الضارب وان عاد الضمير لم يبق فيه أل ولينظر الفرق بينه وبين الودأنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها لقربه من المضاف فتأمل (قوله فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لا تنفاه فائدة الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مقعولا للوصف وكذا زيد عند غير القراء (قوله وكونها في الوصف الخ) الجارية تعلق بالكون ان كان تاماً وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكاف خبره من حيث الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أي وجود ال في المضاف يكفي في اغتقاره وقوعه مثنى الخ وقيل أن وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في اغتقاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها بالدلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجود ال فيه مغن عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه ان الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في المضاف خلاف الاصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف اليه كما مر أو وقوعه مثنى أو جمعاً لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتاج لاتصالها بالمضاف اليه أفاده الصبان (قوله ولا يضاف اسم الخ) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعلما شرح الاشموني (قوله لما به اتحد معنى) أي فقط كقبح بر أو معنى ولقفا كزيد زيد مراد به ما ذات واحدة فيجب فيها الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشتركة المتحد اللفظ دون المعنى لفظياً كان كعين العين وزيد زيد مراد به ما ذاتان أو بمعنى كالباب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله وما ورد الخ) مقتضاه كلمتين انه يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لا يرتكبنا مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا مفردين فاضف لان معناه أبقى الاضافة الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله مؤول) أجازة الكوفيون بلا تأويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله فيؤول الاول بالمسمى الخ) أي اذا كان الحكم مناسباً للمسمى فان ناسب الاسم كتبت سعيد كرز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله كيوم الخميس) فيه انه ليس من المترادفين بل من اضافة الاعم للاخص وهي جائزة لافادتها تخصيص الاعم واما عكسها فممتنع (قوله حبة الحقاء) بالمدى الرجل ووصفت بالحق لانها تنبت في مجارى الماء فتمزجها السيمول فتقطعها وتطوؤها الاقدام وفي القاموس بقله الحقاء بدل حبة وتأويله ان

بتلك الصفة كقولهم حبة الحقاء وصلاة الاولى والاصل حبة البقلة الحقاء وصلاة الاولى فالحقاء صفة يقال
للبقلة لا للحبة والاولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقاء وصلاة
الاولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره ص

يقال الاصل بقوله الخبة الحقاء ولا شك ان الخبة التي هي برز الرجل توصف بالحق كما توصف به نفس الرجل لانهم من جملة ما ينبت في الجاري فكذلك من العبارتين موهب لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعم للاخص فلا تحتاج لتأويل باعتبار ان الحقاء صار كالعلم على تلك البقعة وان كان خلاف الظاهر واعلم ان التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقة على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أهله لكذا بمعنى أهله أي جعله أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل واراد سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير لصلاحته للحذف وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف انه يستغنى عنه في افادة المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف اليه أو كبعضه فالاول نحو قطعت بعض أصابعه بقطعه بعض السيارة * كما شرت صدر القنطرة من الدم * والثاني كمر الرياح الآتي وقوله ألقى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجليل جميل زاد الدما ميني أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجسد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كالأول ولا بعضاً ولا كبعض وان كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كما اهتز رماح تسفهن أي أمالت ومر الرياح أي مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله) فاكتسب التذكير أي بالشروط المذكورة في كلام المتن اكتفاء وبما يكتسبه المضاف أيضاً ما حرم من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدير كغلام من عندك والجمع كقوله

فأحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديار

أو البناء بالاضافة الى مبنى كما سيأتي قبل والاعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر لضافته للمعرب وفيه ان اعرايه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف اليه بدليل ان من يعربه لا يخصه باضافة المعرب بل مع المبنى أيضاً كهذه خمسة عشر كما قاله الدماميني (قوله واكتسب التذكير الخ) أي بدليل قوله قريب والاقال قرية ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه ان التذكير في الآيتين لاجراء فعل بمعنى فاعل مجرأ بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقربة وقيل انهم التزموا تذكير قريب في غير النسب للفرق بينهما وقيل الزجة بمعنى الغفران أو المطربق ان في كلام الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب ان التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا المعناه فلا ضرر فيه صبان ولك ان تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالمذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه اذا لاضافة لا تصير المؤنث مذكرة حقيقة بل باعتبار ان يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر كقوله (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض الاسماء الخ يشعر بان الاصل في ملازم الاضافة ان لا يقطع عنها واعلم ان أقسام الاسماء بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تمتنع كالمضمرات والاشارات وغير أي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب اضافته للجملة فاما لخصوص الفعلية وهو اذا اولها الحينية عندهم جعلها اسماً ولما لفظ الجمله ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث او يقطع وهو اذ وما تجب اضافته للمفرد مطلقاً لفظاً أو نية وهو غير ومع والجهات ونحوها ككل اذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً ولفظاً فقط ككلا وكثا وعند وما عطف عليه في الشرح

وربما اكتسب ثان أولاً

تأنيثاً ان كان الحذف موهلاً

ش قد يكتسب المضاف المذكر من

المؤنث المضاف اليه التأنيث بشرط

ان يكون المضاف صالحاً للحذف

واقامة المضاف اليه مقامه ويفهم

منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض

أصابعه فصيح تأنيث بعض لضافته

الى أصابع وهو مؤنث لصحة

الاستغناء بأصابع عنه فتقول

قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهن

أعاليها من الرياح النواصم

فانث المر لاضافته الى الرياح وجاز

ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح

نحو تسفهن الرياح وربما كان

المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير

من المذكر المضاف اليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى ان رجعت

الله قريب من المحسنين فالرجعة

مؤنثة واكتسب التذكير باضافتها

الى الله تعالى فان لم يصلح المضاف

للحذف والاستغناء بالمضاف اليه

عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت

غلام هندي اذ لا يقال خرجت هندي

ويفهم منه خروج الغلام ص

وبعض الاسماء يضاف أبداً

وبعض اذا قديت لفظاً مفرداً

ش من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان (٨) أحدهما ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بشرط

البيت وذلك نحو عندولى وسوى وقصارى الشئ وحجاده بمعنى غايته والثانى ما يلزم الاضافة معنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بقوله وبعض ذاقيات أى وبعض ما يلزم الاضافة قد يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين ص

وبعض ما يضاف حتما امتنع
ايلاؤه اسماء ظاهرا حيث وقع
كوحدي ودوالى سعدى
وشذا ايلايدى لى

ش من اللازم للاضافة لفظا
ما لا يضاف الا الى المضمرة وهو المراد
هنا نحو وحديك اى منفردا وليك
أى اقامة على اجابتك بعد اقامة
ودواليك اى ادالة بعد ادالة
وسعديك اى اسمعاد بعد اسمعاد وشذا
اضافة لى الى ضمير الغيبة ومنه قوله
انك لودعوتنى ودونى
زورا ذات مترع يونى
لقلت لبيك لى يدعوتنى
وشذا اضافة لى الى ظاهر انشد
سبويه
دعوت لى ابني مسورا

فلى فلى يدى مسور
كذا ذكره المصنف ويفهم من كلام
سيبويه ان ذلك غير شاذ فى لى
وسعدى ومذهب سيبويه ان لبيك
وما ذكر بعد من شئ وانته منسوب
على المصدرية بفعل محذوف وان
تثنيته المقصود بها التكثير فهو
على هذا ملحق بالمثنى كقوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين أى كرات
فكرتين ليس المراد به مرتين فقط
لقوله تعالى يتقلب اليك البصر

خاصا وهو حسير أى من دجرا وهو كليل ولا يتقلب البصر من دجرا كليا من كرتين فقط فيعين
أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم

أولاه مفردا ظاهرا وهو أولوا وأولات وذوات وفروعهما كذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر
كزيد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقا كوحديك وكل فى التوكيد أو لخصوص ضمير المخاطب
كليك واخوانه (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا وحجاده بحاء مهملة بوزنه وقوله بمعنى غايته
راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة (قوله ايلاؤه
مصدر أولى المتعدي بالهمزة بمعنى اتباعه أى امتنع ان يجعل الاسم الظاهر تابعا له قالها مقعولة
الثانى واسما مقعولة الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الا تى وشذا ايلايدى
مصدر مضاف لمفعوله الاول والى مفعوله الثانى ولامه للتقوية هذا هو الصواب (قوله وحديك) هو
مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فليل على المصدرية لنعمل لم يلفظه كفعل الابوة والخولة
وقيل لفظه حكي الاصمعي وحديك وحدا كوعديك وعدا اذا انفرد وقيل أصله ايجاد مصدر
أوحده بمعنى أفرده حذف زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على ما مر فى بابيه وقد
يجر على مجلس على وحده أو باضافة كنسج وحده بوزن كرم أى لا نظيره فى الخير وكذا قريب
وحده بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال بحيش وحده وغير وحده مصغر بحش وغير
وهو الجار أى لا نظيره فى الشر (قوله لبيك) أصله الب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك
اقامتين من أب بالمكان اذا أقام به فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذف
زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسرع المجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال فى
الباقى نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى
(قوله ادالة) الانسب تداول بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هى الغلبة ولا تناسب
هنا بخلاف التداول فإنه التناوب أى تداول الطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك) لا تستعمل الا
بعد لبيك لانهم اتوا كيد لها (قوله ودونى زورا) بالزى ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة حال من ياء
دعوتنى والمترع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء القوقية والراء اى ممتلى ويون بفتح الواو حدة
وضم المشاة التحتية أى واسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبيك التفات من الخطاب الى الغيبة على
حد اذا كنتم فى القلأ وجرين بهم (قوله دعوت الخ) قائله لست بديه فدعا مسورا لجمها فلبيها أى
أجابه بقوله لبيك فقوله فلى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية تسمية أى
فاجيبه اجابة بعد اجابة اذا سألتنى فى أمر نابه وخص يديه لانه أعطاه بهما ففقيه اشارة الى انه أجاب
بالفعل كالقول (قوله مشى) أى بحسب الأصل ثم قصده التكرار وانسلخ عن التثنية وألحق بهما فى
الاعراب نظرا لأصله (قوله على المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة
الزوائد لاسماء مصادر وقوله بفعل محذوف أى من ألقاها لالبيك وهذا ذيك بذالين مجتمعين فن
معناهما فمقدر فى سعديك أسعد أى أعاون وفى دواليك اداول وفى حنائيك أتحسن وأحسن وفى
هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن
لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من اب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه
محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودواليك فى ذلك نعم ذكر جماعة ان معنى لبيك اجابة
بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان اب وأب ليسا بمعنى أجيب اه
صيان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لى كفى البيت المارقان معناه أجاب
كما مر لانا نقول مدلول لى انه قال لبيك فلا يضح ان يشتق منه لبيك للزوم الدور فتأمل (قوله ثم
ارجع البصر) أى رده فى نواحى السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطورا أى من

فليس المراد الاثنان فقط **وكذلك** باقي اخواتهم اعلى ما تقدم في تفسيرها ومذهب يونس انه ليس بمثنى وان اصله ابي وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألف لادى وعلى مع الضمير فقليل لديه وعابيه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكرتم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما تنقلب ألف لادى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد فكذلك كان ينبغي ان يقال (٩) ابي زيد لكنهم لما اضافوه الى الظاهر قلبوا

الاف ياء فقالوا فابي يدى مسور

فدل ذلك على انه مثنى وليس بمقصود

كما زعم يونس ص

وألزموا اضافة الى الجمل

حيث واذوان ينون يحتمل

افرادا ذوما كاذ معنى كاذ

أضف جواز ان نحو حين جانبذ

ش من اللازم للاضافة ما لا يضاف

الا الى جملة وهو حيث واذواذا

فاما حيث فتضاف الى الجملة الاسمية

نحو اجلس حيث زيد جالس والى

الجملة الفعلية نحو اجلس حيث

يجلس زيد أو حيث يجلس زيد

وشذ اضافتها الى مفرد كقوله

أما ترى حيث سهيل طالعا

وأما اذ فتضاف أيضا الى الجملة

الاسمية نحو جئت اذ زيد قائم والى

الجملة الفعلية نحو جئت اذ قام

زيد ويجوز حذف الجملة المضاف

اليها ويؤتى بالتسوين عوضا عنها

كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون

وهذا معنى قوله وان ينون يحتمل

افرادا ذى وان ينون اذ يحتمل

افرادها أى عدم اضافتها لفظا

لوقوع التسوين عوضا عن الجملة

المضاف اليها وأما اذ فلا تضاف

الا الى جملة فعلية فتقول آتيتك اذا

قام زيد ولا يجوز اضافتها الى جملة

اسمية فلا تقول آتيتك اذا زيد قائم

خلافا لقوم وسيد كرها المصنف

وأشار بقوله وما كاذ معنى كاذالى

ان ما كان مشبها اذنى كونه ظرفا

خلل بصدع أو غيره (قوله انه ليس بمثنى) أى ليس بخلاف يونس في خصوصه وغلط ابن النظم في
اجرائه في اخواته أيضا (قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذونائب فاعل محتمل هو قوله
افرادا ذوم يقل افرادها ايضا حال لا يتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذ (قوله وما كاذ)
مبتدأ خبره كاذ الثاني ومعنى منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذنى المعنى من حيث كونه
ظرفا به ماضيا مثله في الاضافة الى الجمل وقوله أضف جوازا كاستدراك على قوله كاذين به انه
منه في مطلق الاضافة لا في وجوبها ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرباط محذوف وكاذ صفة لمصدر
محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل اذ أضفه اضافة كاذفة اذنى كونها للجمع حال كونها
جائزة (قوله وهو حيث واذ) الاول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية الا نادرا وقدير ادبها الزمان
وثاؤها ماثلة وقد تبدل ياؤها واو اقبل وألقا بنو قيس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من اسماء
المكان غير ها والثاني ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال في الاصح بدليل فسوف يعلمون اذ
الاغلال في أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية ما لم يضاف اليها زمان كيومئذ والا كانت
في محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجمهور واما نحو واذ كروا اذ أنتم قليل
واذ كرفى الكتاب مريم اذا تبذرت فقول بانها ظرف لمحذوف أى واذ كروا نعمة الله عليكم اذا أنتم
واذ كرقصة مريم اذا تبذرت وتردد للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمت انكم الخ أى لاجل
ظلمكم وهل هي حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وترد
للمفاجأة بعد بينا وبينما كقوله *فبينما العسر اندارت مياسير* وهل هي حينئذ ظرف زمان
أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو زائدا أقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال في التصريح بشرط
الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا وبعد اذ أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك
سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما في المعنى ان نصب زيد في جلست حيث زيدا
أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر اه وفي الهمع يقبح اضافة
اذ الى اسمية تجزها فعل ماض كجئت اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم لان اذ للماضى فيقبح ان تفصل منه
(قوله أما ترى الخ) تمامه *نجم ابضى* كالشهاب لامعا* وترى بصرة مفعولها طالعا وحيث
ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعا فيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هي حينئذ مبنية على
أصلها أو معرفة لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف
خبره أى حيث سهيل مستقر طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط ضى الفعل
لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز
حذف الجملة الخ) مثل اذنى ذلك اذا كقوله تعالى ولئن اطعمتم بشر امثلكم انكم اذا لخاسرون وقد
يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله *والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا* أى اذ ذاك كذلك وليست
مضافة لمفرد كما توهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه يوم لانه لا يختص
بالنهار الا بقرينة كأن يقال ما رأيت يومه ما وليله والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهار

(٢ - خضرى ثاني) ماضيا غير محدود ويجوز اضافته الى ما تضاف اليه اذ من الجملة وهو الجملة الاسمية والفعلية وذلك نحو حين وقت
وزمان ويوم فتقول جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم وكذلك الباقي
وانما قال أضف جواز العلم ان هذا النوع أعنى ما كان مثل اذنى المعنى يضاف الى ما يضاف اليه اذ هو الجملة جواز الاوجوب فان كان
الظرف غير ماض أو محدود لم يجز مجرى اذ بل يعامل غير الماضي وهو المستقبل معاملة اذ فلا يضاف الى الجملة الاسمية

أوله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغد (قوله بل إلى الفعلية) هذا مذهب سيديويه من أن مشبهه إذا تعامل معاملة ما فيضاف الأول إلى الجملتين والثاني إلى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم في مشبهه إذا دل ذلك اقتصر عليه دون مشبهه إذا جاوزا ضافته للاسمية بدليل يومهم على النار يقتنون وقوله

فكن لي شفعاء يوم لأدوشنائة * بمنغن قتيلا عن سواد بن قارب

فإن يوم فيهما مستقبل كذا وأجيب بأنه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه فيوم فيهما مشبهه لا ذلا لا ذوقا قد صرح الشاطبي بأن مشبهه إذا يجوز أعرابه وبنائه على التفصيل في مشبهه اهـ (قوله نحو شهر وحول) أي وسنة وعام كما قاله السيوطي والدمامي وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان (قوله أو أعرب) بنقل فتحة الهمزة إلى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعته الفعلان قبله (قوله متلو فاعل) أي الذي تلاه فاعل مبني (قوله يجوز فيه الأعراب والبناء) قيده في الكافية بما إذا لم يكن مشني فقال

وما كاذأجرى ثم ثني * فليس عن أعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الطرف المبهم المذكور مع الجملة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبني كيوم مثذ وحديث وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه وتجوها مما هو شديد الإبهام إذا أضيفت لمفرد مبني جاز أن تكتسب من بنائه كما تكتسب التكرة التعريف من المضاف إليه بخلاف المختص لأن المبهم له شدة تعلق بما بعده لأن معناه لا يتضح إلا بما أضيف إليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل تقطع والثالث مبتدأ فحصل أن الإضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع إضافة الطرف المبهم إلى الجملة وإضافته إلى مفرد مبني وإضافة المبهم غير الطرف إلى مبني ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلا لا يجوز أن تكون الإضافة إلى المفرد المبني سببا للبناء لاقى الطرف ولا غيره لأنهما تكسبان البناء لاختصاصها بالاسماء فكيف تكون سببا فيه والفتحات فيما ذكر أعراب لأن مثل حال من الضمير في حق وينسبكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اهـ أي وأما يوم مثذ فنصب على الظرفية لامبني * (تنبيه) * عد في الشذور هذا البناء بنوعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير إلا أنه جعله نوعين فقط أحدهما الزمن المبهم المضاف للجملة والثاني الاسم المبهم زمنا أو غيره المضاف لمبني فبناء الأول لإضافته للجملة ولما كانت جائرة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف إليه كما مر وبنائه على حركة أشعارا بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصا بالفتح تخفيفا لثقل الإضافة للجملة والمبني حتى أثره على اتباع الكسرتين بعده في يوم مثذ لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لقياسا ولا سمعا لأنه لو سمح لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عل التنية بأن البناء الجائر بالإضافة إلى المبني هو الفتح لا الضم فكذا الإضافة إلى الجملة لأنهم ما من واحد أو واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى المام بالعالم وأهله لكنه خفي على متعصبي زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبني كعبارة المصنف لشموله المضارع مع إحدى النونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف بمعنى في وتعامه * فقلت المأصم والشيب وازع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو

بل إلى الفعلية فتقول اجيئك حين يجي زيد ولا يضاف المحدود إلى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف إلا إلى مفرد نحو شهر كذا وحول كذا ص

وابن أو أعرب ما كاذ قد أجريا

واختربا متلو فاعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدأ

أعرب ومن بني فلن يفندا

ش تقدم أن الأسماء المنسافة إلى

الجملة على قسمين أحدهما ما يضاف

إلى الجملة لزوما والثاني ما يضاف

إليه اجوازا وإشار في هذين البيتين

إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازا

يجوز فيه الأعراب والبناء سواء

أضيف إلى جملة فعلية صدرت

بفعل ماض أو جملة فعلية صدرت

بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا

يوم جاء زيدو يوم يقدم بكر ويوم

عمرو قائم وهذا مذهب الكوفيين

وتبعهم القاريني والمصنف لكن

المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية

صدرت بماض البناء وقد روى

بالبناء والأعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب على الصبا *

يفتح نون حين على البناء وكسرها

على الأعراب وما وقع قبيل فعل

معرب أو قبيل مبتدأ فالمختار فيه

الأعراب ويجوز البناء وهذا معنى

قوله ومن بني فلن يفندا أي فلن

يغلط وقد قرئ في السبعة هذا يوم

ينفع الصادقين صدقهم بالرفع على

الأعراب وبالفتح على البناء هذا

ما اختاره المصنف

(قوله ومذهب البصريين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب واجابوا عن الآية بان اسم الإشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وأيضا فالمشاكلة انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقا لا الفعل وحده الا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعلله المصنف بان سبب البناء شبه الطرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد ان كانت كلاما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال) بنقل حركة الهـ منزة الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هانيمون اذا سهل أي تواضع اذا اعتلى أي تكبر غيرك (وله الى الجمل الفعلية) أي الماضية غالباً ويقل للمضارعية وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا تردت الى قليل تقنع

وانما لم يتم التضمنها معنى الشرط غالباً وان خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتقين والمطهرين بخلاف باقي الأدوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولد وأما نحو أفان مت فليتمزله منزلة المشكوك لا بهام زمن الموت وقد تجرد عن الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو جملة هم يغفرون من القاء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهي ظرف للمستقبل وقد تجبى للماضي كآية واذا رأوا تجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على ان عاملها فعل القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم أي لاعلم شأنك اذا كنت الخ وقوله تعالى حتى اذا جاءوها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لا ذاهية منصوبة بجوابها عند الأكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتربان جوابها بالفاء واذا الفجائية لا يمنع عمله فيها التوسع في الظروف وان لم تستحق التصدير فاطنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها اذا لم يقترب بها وما والا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا جازمت كما في المغنى وحينئذ فالفرق بينها وبين اذوحيث انها يحصل الربط فيها بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطاً كما في ابن ومتي وأما اذوحيث فلولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجردهما عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما ينظر ليحصل بها الربط فتدبر ومثل اذا ما الحنية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لو وجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها الماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى اذا بمعنى حين كما قيل وأما نحو فلما نجاهم الى البرق فمنهم مقتصد فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشري يجادلنا فاجواب فيه ما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فعلى حد وان أحد من المشركين استجار له لان سقاؤنا فاعل محذوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب سيبويه انها حرف وجود لو وجود فلا محل لها

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بمضارع أو الى جملة اسمية الا الاعراب ولا يجوز البناء الا فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بماض هذا حكم ما يضاف الى الجملة جوازا واماماً يضاف اليها وجوباً فلا يلزم للبناء شبهة بالحرف في الاقتصار الى الجملة بحيث واذا

واذا ص

والزموا اذا اضافة الى

جل الأفعال كهن اذا اعتلى
ش أشار في هذا البيت الى ما تقدم
ذكره من ان اذا تلزم الاضافة
الى الجمل الفعلية ولا تضاف الى
الجملة الاسمية خلافاً للاخفش
والكوفيين فلا تقول احييتك اذا
زيد قائم واما احييتك اذا زيد قائم
فزيد مرفوع

بفعل محذوف وليس مرفوعا على الابتداء هذا مذهب سيديويه وخالفه الاخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده وزعم السيرافي انه لا خلاف بين سيديويه والاخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد اذا وانما الخلاف بينهما في خبره فسيديويه يوجب أن يكون فعلا والاخفش يجوز أن يكون اسما فيجوز في أحدهما اذا زيد (١٢) قام جعل زيد مبتدأ عند سيديويه والاخفش ويجوز أن يكون إذا زيد قائم عند

الاخفش فقط ص

لمفهم اثنين معترف بلا

تفرق أضيف كذا وكلا

ش من الاسماء الملازمة للاضافة

لفظا ومعنى كذا وكلا ولا يضافان

الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو

جاءني كلا الرجلين وكلا المرأتين

أو معنى دون لفظ نحو جاءني

كلاهما وكلاهما ومنه قوله

ان للخير وللشر مدى

وكلا ذلك وجه وقبل

وهذا هو المراد بقوله لمفهم اثنين

معرف واحترز بقوله بلا تفرق من

معرف أفهم اثنين بتفرق فانه

لا يضاف اليه كلا وكلا فلا تقول

كلا زيد وعمر وجاء وقد جاء شاذ

كقوله

كلا أخي وخيلي واجدى عضدا

في النائبات والمقام الملمات

ص

ولا تضاف لمفرد معروف

أيا وان كررتها فاضف

أو تنو الأجزاء وخصص بالمعرفة

موصولة أيا وبالعكس الصفة

وان تكن شرطاً واستفهاماً

فطلقا كمل بها الكلاما

ش من الاسماء الملازمة للاضافة

معنى أي ولا تضاف الى مفرد معرفة

الا اذا تكررت ومنه قوله

ألا تسألون الناس أي وايكم

غداة التقينا كان خيرا واكرما

أو قصدت الأجزاء كقوله أي زيد

أحسن أي أي أجزاء زيد أحسن ولذلك يجاب بالأجزاء فيقال عينا أو أنفه

وهذا انما يكون فيما اذا قصد بها الاستفهام وأي تكون استفهامية وشرطية وموصولة وصفة فاما الموصولة فذكر المصنف انها لا تضاف

الا الى المعرفة فتقول يعجبني أيهم قائم وز غيره انها تضاف أيضا الى نكرة لكنه قليل نحو يعجبني أي رجلين قائما أو أما الصفة فالمراد بها

ما كان صفة لنكرة أو حالا من معرفة فلا تضاف الا الى نكرة نحو مرت بر رجل أي رجل ومررت بزيد أي فتى ومنه قول الشاعر

(قوله بفعل محذوف) أي يفسره المذكور ومثله اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلي تحت حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع

فعلى اضممار كان أي اذا كان باهلي نسبة الى باهله أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة

أكرم قبيلة من تميم والمذرع بذال مجع من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي نعا

للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أي بان تكون الدلالة

على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأكيده المثنى فالشرط ثلاثة التعريف

وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المدى الغاية والوجه والقبل بفتحتين ابهية أي

وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذوجهة يصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حدعوان

بين ذلك أي المذكور من الفارض أي المسنة والبرأي الشابة والعوان النصف (قوله واجدى)

بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع

والياء مفعوله الاول وعضد مفعوله الثاني (قوله أيا) أي شرطية كانت أو موصولة أو

استفهامية أو وصفية وضمير كررتها الى لا بالعنوم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوي بها

الأجزاء (قوله أو تنو الأجزاء) مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط

لـ كونه ليس اجنبيا ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنو وتمتنع لانه يغتفر في النواني

أفاده يس (قوله واخصن بالمعرفة) أي غير ما سبق منه وهو المفرد المعروف غير المنوي به الأجزاء

والياء داخله على المقصور عليه وأيام مفعول اخصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله وبالعكس)

عطف على المعرفة فهو متعلق باخصن والصفة عطف على أيافهى مفعوله أي واخصن أي بالصفة

بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالاضـ دلان العكس لغة تبديل أول الشيء آخر وليس مرادا

هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أي والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أي

خلافه فان العكس قد يطلق على مطلق التغيير (قوله فطلقا) اما صفة لمصدر محذوف أي

تكميلا مطلقا وحال من الهاء في أي سواء اضممت لنكرة أو معرفة غير ما سبق منه لكن يرد

على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في التأنيث الا أن يجعل مصدرا ميميا أي ذات اطلاق لا اسم

مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منها للضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله

أو قصدت الأجزاء) مثله قصدا الجنس كأي الذي ينادي نارل أو أي الكسب أطيب وكذا العطف

بالواو كأي زيد وعمر وقام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) الحصر ممنوع فان التكرار وقصد الأجزاء

بأنيان في الموصولة والشرطية أيضا دون الحالية والوصفية وهما وان شملهما عاموم قول المصنف

وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة انها لا يضافان لمعرفة أصلا أفاده سم فالشرطية المكررة

كأي وايت جاء يكرم وذات الأجزاء أي زيدا أعجبك أعجبنى والموصولة اضر ب أي زيد وأي عمرو وهو

قائم واقطع أي زيد هو قبيح أي الجزء الذي هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أي غير ما سبق

منه (قوله الا الى نكرة) أي مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول أو معنى فقط كالذي

بعده

وهذا انما يكون فيما اذا قصد بها الاستفهام وأي تكون استفهامية وشرطية وموصولة وصفة فاما الموصولة فذكر المصنف انها لا تضاف الا الى المعرفة فتقول يعجبني أيهم قائم وز غيره انها تضاف أيضا الى نكرة لكنه قليل نحو يعجبني أي رجلين قائما أو أما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حالا من معرفة فلا تضاف الا الى نكرة نحو مرت بر رجل أي رجل ومررت بزيد أي فتى ومنه قول الشاعر

فأومات ايماء خفيما لخبير * فقله عينا خبيرا يفتي وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقا أى سواء كانا مثنيين أو مجموعين أو مفردين الا المفرد المعرفة فانها لا يضافان اليه الا (١٣) الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره

واعلم ان أيا ان كانت صفة أو حالا فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أى رجل ويزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو أى رجل عندك وأى عندك وأى رجل تضرب تضرب وأى تضرب تضرب ويحببني أيهم عندك وأى عندك ونحو أى الرجلين تضرب تضرب وأى رجلين تضرب تضرب وأى الرجل تضرب تضرب وأى رجال تضرب تضرب وأى الرجل عندك وأى رجال عندك وأى رجل وأى رجلين وأى رجال (ص) وألزموا اضافة لدن فجر

ونصب غدوة فيها عنهم نذر

ومع مع فيها قليل ونقل

فتح وكسر لسكون يتصل

(ش) من الاسماء الملازمة للاضافة

لدن ومع فاما لدن فلا ابتداء غاية

زمان أو مكان وهي مبنية عند

أكثر العرب لشبهها بالحرف

في لزوم استعمال واحد وهو

الظرفية وابتداء الغاية وعدم

جواز الاخبار بها ولا تخرج عن

الظرفية لا يجزها عن وهو الكثير

فيها ولذلك لم ترد في القرآن الكريم

الايمان كقوله تعالى وعلمناه من لدنا

علما وقوله تعالى لينذرنا بأسا

من لدنه وقيس تعريها ومنه قراءة

أبي بكر عن عاصم لينذرنا بأسا

شديدا من لدنه لكنه أسكن الدال

بعده وكررت برجل أى فتى وهي حينئذ دالة على الكمال أى رجل كامل (قوله خبيرا) هو اسم رجل وابتدأ بفتى نصب أى حال منه وما زائدة وفتى مضاف اليه (قوله فانها لا يضافان اليه الخ) قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كجرو لدن كسيد ولدن كقات بكسر التاء ولد كهل ولد كقل ولد بفتح فضم وغير ذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مضمرة وجب رد النون فلا يقال لدن سم (قوله فجر) فأنثته بيان ان عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر لانه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب اكتفاء باستقاداته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر * وبعد جره الذى أضيف له * وفي اسم الفاعل * وانصب بذال اعمال تلوا واخضع * وفي الصفة المشبهة * فارفع بها وانصب وجر * وفي اسماء الافعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزموا كما أشار له الشارح والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لانه لا يفيد لزومها الاضافة مع انه المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أى لفظا فقط اظاهر أو ضمير (قوله ومع) أى الظرفية فهي الملازمة للاضافة بخلاف المفردة في نحو جاو امعا فلازمة للحالية على ما سيأتى (قوله فلا ابتداء الخ) عبارة غير ملبدا غاية زمان الخ قال الدماميني قسمها نفس المبدأ الا ابتداء ومن ثم كانت اسماء بخلاف من ومنذ (قوله وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أى ان الثلاثة مجموعة في معنى وقت واحد بخلاف عند فانها وان لزمت الظرفية أو شبهها كلد لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت من عنده ومن لدنه وجئت عنده لانه لعدم الابتداء فيه وأيضا فيجوز وقوع عند فضله كما مثل وعمدة كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جرح خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فضله فينبت لشبهها بالحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بلزوم الظرفية أو شبهها كما قيل لان عند كذلك وقيل بنيت لشبهها بوضع الحرف في بعض لغاتها وحل الباقي عليه ومهر لها في أسباب البناء على أخرى عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم ان لدن تخالف عند في بنائها عند لا أكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا في ان الغالب جرحها بمن ويجوز افرادها قبل غدوة كما سيأتى وتضاف الى الجمل كقوله وتذ كر نعماء لدن أنت يافع * وقوله

صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وهي حينئذ تنمحض للزمان كما صرح به الرضي اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما الذى فتل عند مطلقا حتى في الاعراب كما صرح به في المغنى الا انها تمنع جرحها بالحرف وقدم الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر في قوله لدن شب ولدن أنت يافع (قوله وقيس تعريها) أى تشبها بعند وعرابها عندهم مخصوص بانغمها المشهورة وهي كعضد فتحرل النون بالاعراب كفى التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أى وكسر النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتحفيف بدليل اسمائها الضم كما صرح به في الهمع ونقل عن الفارسي ان كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أى كما

وأشبهها الضم قال المصنف ويحتمل أن يكون منه قوله تنهض الرعدة في ظهري * من لدن الظهور الى العصري

ويجزم ماولى لدن بالاضافة الا غدوة فانهم نصبوها بعد لدن كقوله

وما زال مهري من جبال الكلب منهم * (١٤) لدن غدوة حتى ذنت لغروب وهي منصوبة على التمييز وهو اختيار المصنف ولهذا قال

* ونصب غدوة بها عنهم ندر *
وقيل هي خبر لكان المحذوفة
والتقدير لدن كانت الساعة غدوة
ويجوز في غدوة الجرو وهو القياس
ونصبها نادري القياس فلو عطف
على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز
النصب عطفًا على اللفظ والجسر
مراعاة للأصل فتقول لدن غدوة
وعشية وعشية ذلك
الاختفاء وحكي الكوفيون رفع
غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان
المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة
وكان تامة وأما مع فاسم لكان
الاصطحاب أو وقتها نحو جلس
زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر
والمشهور فيها فتح العين وهي
معربة وفتحها فتح اعراب ومن
العرب من يسكنها ومنه قوله
فريشي منكم وهو أي معكم
وان كانت زيارتكم لما
وزعم سيبويه ان تسكن العين
ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهي
المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة
وهي عندهم مبنية على السكون
وزعم بعضهم ان الساكنة العين
حرف وادعى النحاس الاجماع على
ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم
ان الساكنة العين اسم هذا
حكمها ان وليها متحرك اعني انها
تفتح وهو المشهور وتسكن وهو
لغة ربيعة فان وليها ساكن فالذي
ينصبها على الظرفية يبقى فتحها
فيقول مع ابنك والذي ينصبها على
السكون يكسر لالتقاء الساكنين
فيقول مع ابنك (ص)
واضمم بناء غير ان عدمت ما
له اضيف ناو يا معدما

يحتمل ان الكسر للساكنين (قوله من جبال الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر
من مادته كزجورا كل قياسا والافسما على كاهر (قوله على التمييز) أي لدن لانها اسم لا أول زمن
مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لندولدن على هذا منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله ولهذا قال
الخ) فان المتبادر من لدن الباء لا آله فيفيد أنها هي الناصبة لغدوة وفيه انه يصدق بنصبها على
التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت ثبوتها تارة وحذفها أخرى ويضعفه
سماع النصيب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بلا تنوين الا مع أل فان جعلت الباء
للمصاحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك
كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة (قوله
البحر) أي باضافة لدن اليها (قوله للأصل) أي الغالب في نالي لدن من البحر فالمتضى للبحر كون
المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء
والا فغدوة ليس في محل جبرأصلا فهو من العطف على التوهيم (قوله مرفوع بكان) أي التامة
(قوله لكان الاصطحاب) أي فقط كزيد مع عمرو والله معكم ولذا صح الاخبار به عن الذات أو وقته
فقط كجئت مع العصر وقد تحتملها كل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع في
الكل أو الجالس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتي لزمان يقرب من آخر نحو ان مع
العسر يسر ان مع اليوم أخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد
ترادف عند فخر بن حكي س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بتموين ذكر أي من
عندي وقد تفرد عن الاضافة فترد لامها وتنصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا
وقيل كثيرا ويقل كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان أو الزيدون معا فأصله معي فعل به كفتى واعرابه
مقدر على الالف المحذوفة عند المصنف ومذهب الخليل ان فتحته اعراب وليس مقصودا واختاره
أبو حيان وعلى الاول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يدفنا قصة فيهما
وغالب الاسماء تام فيهما فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المصنف وما لم
اليه في المعنى وفرق بينهما ثعلب بان معا تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ويرد عليه قول امرئ
القيس * مكرم مكرم قبل مدبر معا * اذ وقت الكرو والاقبال غير وقت النهرو الادبار الا أن يخص ذلك
بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبرا
وحالا وصفته واصله ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف
اه صبان ولنظر ما هذا التعليل مع ان اعراب الاسماء لا يحتاج اعلة ولو سلم فالتعليل بلزوم
الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريشي الخ) المراد به اللباس الفاخر
أو المال ولما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت بحرير يدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية
على السكون) قيل لجودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله
فالذي ينصبها الخ) ظاهره ان كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه ان الوجهين للساكنة
فالفتح طلبا للتحفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل
الافى الساكنة ولان فتح اعراب مر ذكره في قوله ومع فذكره ثانيا تكرار (قوله واضمهم بناء الخ)
مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل انهم وعليه
فيتنارع هو واضمهم في غير لانه بمعنى بانيا وكذا يقال في قوله وأعرابوا نصبا الخ ولو قال * وغير
واضمهم اذا عدمت ما الخ لا قادر ومهما للاضافة لعطفها على لدن الا أن يقال راعى جواز قطعها
لفظا ومعنى بقله (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيه ما وفي حسب حكاية لحال نية

المضاف اليه والاعراب مع التسوية لقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقي فيستعين فيه ترك التسوية للوزن مع اعرابها أو بناؤها وهي اما عطف على قبل بحذف العاطف في بعضها أو مبتدآت حذف خبرها للدلالة ما قبلها (قوله وأعرابها نصباً) أي أوجرا بمن واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكرنا) دخل فيه غير ذلك كرها بعد قبل في قوله قبل كغيره فيجوز اعرابها نصباً كما سيأتي لكنهم ليسوا بظرفا فينبغي ان يراد بقوله نصباً ما يعصب الطرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الاحوال الاربعه مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل في الابهام كما قاله المبرد وجهه الاخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأساً وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضاً أو هي الخبر على الاول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلاً نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة ولا تنون لنية اللفظ كما في التوضيح لانها حينئذ فحقة بناء لاضافتها للبناء لان حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضاً بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحناسماعة في قوله

جواباً به تنجوا عتد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على انها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظاً ومعنى كانت فحقة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لاضافتها تقدير ان قدر لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها لها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء وانظمه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأساً قدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح وغيره أحدهما اضافة اللفظ فتكون معرفة بمعنى كافي اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظراً لمعناها فتكون وصفاً للشيء وحالاً من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظراً للفظها فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الاصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال اتفاقاً الثاني قطعها عن الاضافة لفظاً فتشرب معنى النفي زيادة على معناها الاصل فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبداً وتلزم الوصفية كرايت رجلاً حسب أو الحالة كهذا زيد حسب أي حسب أي أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الاستدعاء كقبضت عشرة فحسب فالفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي نفسي ذلك أو عكسه أي فذلك حسبني وهذا أولى لانها انكرة كما مر في خبرهم عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكل المصنف والشارح منقاد لان قوله وأعرابها نصباً الخ يقتضي أن يقال فيها حسباً بالتسوية لقطعها عن الاضافة لفظاً ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسجد ولا وجهه في القياس وأيضا قوله نكران يقتضي يفهمه انها عند اضافة اللفظ أو معنى معرفة كغيرها مع انها انكرة دائماً الماعلمت الآن يحمل قوله وما من بعده قد ذكرنا على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أو أل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واوا وأدغم وقل أصله وواو الهمزة بعد واو قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثنوا واو من أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرد اسمها بمعنى مبتدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وتارة يزدووصفاً بمعنى سابق نحو ولقيته عاماً

وأعرابها نصباً اذا ما نكرام
قبلاً وما من بعده قد ذكرنا
(ش) هذه الأسماء المذكورة وهي
غير وقبل وبعد وحسب وأول

أولا بالتنوين لانه قد يوثق بالتاء ووزن أفعل لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتي
وتارة بمعنى أسبق فتليه من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من
هذين وهل هو حينئذ أفعل تفضيل لأفعل له من لفظه أو جار مجزاه في تجرده من التاء وتلويح له
خلاف وتارة يرد ظرفا كرأيت الهلال أول الناس أي قباهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبنى على
الضم لقطعه عن الاضافة قاله يس اه صبان بزيادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى أي
الاقرب من مكان المضاف اليه كجست دون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في
المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو وفضلا ثم
في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيدا الا كرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله
ويمينك وشمالك) مثله في التوضيح والهمع وغيرهما وخالف الرضى فنزع قطعهما عن الاضافة
مبينين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعمل) اعلم انه اجمع في فوق وتوافقها في البناء
على الضم لنية معنى المضاف اليه كثال الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة
أصلا بان أريد بها علو مجهول كقوله * كجلاود صخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أي من
شيء عال فحقها التنوين لانه ترك لا روى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لأن المضاف
اليه لا يحذف وينوي لفظه أو معناه الا اذا علم كأمرو وهما ليس كذلك اذ المراد من أي شيء عال
لا علو شيء بخصوصه وتخالقها في انها لا تستعمل الا مجرورة بمن ولومعربة ولا يجوز نصبها وفي انها
لا تضاف لفظا أصلا وأما قوله

يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عل

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافا ولا يقال ببنى لاضافته الى الضمير
المبنى لانه كان يجب فتحه كأمرو وهذا مضموم وحينئذ غايقتضيه جعلها في عداد هذه الاسماء من
انها تضاف لفظا وانه يجوز نصبها قال الموضح ما اظن شيئا منها ما واقعا وأما قول الصحاح يقال
أنته من عل الديار بالاضافة فهو كما في شرح الشذور ويجاب بما مر عن المصريح (قوله ومن قبل
نادى الخ) يجوز قبل بلا تنوين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتنوين أو مجرور باضافة
مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت
والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المرواة والصدقة ونحوهما (قوله من قبل
ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) يفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح
اذ اوقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصته متعديا بالهمزة
فعلى هذا يكون اغص بضم ففتح مبني للمفعول والقرات العذب ويروى ببدله الجيم أي البارد
ويطلق أيضا على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى
الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلا وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص
زيد وأما نسبة اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كالثابت
واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بجموع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه
بالمضاف اليه قال الامير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو
المراد ثم يقال ما الدليل على ان النوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ أو الذي يخطر بالبال انه
عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف يوم اذا أضيف
للجملة ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينض للبناء بل يقولون علمته تضمن معنى الحرف من النسبة
الجزئية مع ان بعد مثلا لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير

ودون والجهات الست وهي خلفك
وامامك وتحتك وفوقك ويمينك
وشمالك وعل لها أربعة أحوال
تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها
فتعرب اذا أضيفت لفظا نحو قبضت
درهما لا غيره وجئت من قبل زيد
أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ
كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فأعطفت مولى عليه العواطف
وتبقى في هذه الحالة كما تضاف
لفظا ولا تنون الا اذا حذف ما تضاف
اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون
حينئذ نسكرة ومنه قراءة من قرأ الله
الامر من قبل ومن بعد يجوز قبل
وبعد وتنوينهما وكقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبل
أ كاد أغص بالماء القرأت
وهذه الاحوال الثلاثة التي تعرب
فيها وأما الحالة الرابعة التي تبني فيها
فهى اذا حذف ما تضاف اليه
ونوى معناه

ذلك مما سيأتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي ان المراد بنية المعنى ان يلاحظ
المضاف اليه معبر عنه بأى عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية الملقظ فانه
يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالنائب وانما تقتضى الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها
بخلافها مع نية الملقظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه ان ضعف الاضافة بنية المعنى
وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الاسماء فلا يحتاج
لمقتضى ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهره وجبا للبناء وليس له
تطير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الاول ان الاضافة وان كانت
نسبة بين المتضامين لكن خص بها الثاني لانه العمدة في افادتها لانك اذا قلت وبعد وسكت كانت
البعدية ككلمة تشمل بعديا زيدا وغيره فجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن
المضاف اليه فقولهم وينوي معناه أى المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لادنى ملابسة
وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئى لا يستعمل بالمفهومية فحقه ان يؤدى بالحرف وقد
أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أى
لا فادته معناه ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلا لم تستعمل فيها كاستعمال من في
الشرط لان البناء العارض يكفي فيه أدنى سبب أولا لانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن
المضاف اليه صار مشبها بالحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها
صارت غاية أى آخر في النطق بعد الحذف وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده
بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام وهو قدر فلم يبين ويقال الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه
مبنيا بلا موجب فاحتيج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا للتواعد كما قالوا
في نحو عمران الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان في ذلك مقنعا يكفي
في التفرقة بين حالى البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الاعراب والبناء
فهو وان كان خاليا عن التكلف لمكنه مخالف لاجتماعهم فيما علم على تعدد الحالتين وان حالة
البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أى لما مر من تضمنها معنى
الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أو لشبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو
الظرفية غالبا وعدم التنبيه والجمع أو لافتقارها للمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء
عارض يكتفيه أدنى شئ بخلاف البناء الأصلي فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر
المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على
طرق البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات أو لتستوفي باقي الحركات اذ في حالة
اعرابها لا تضم بل تنصب أو تجر عن فقط لكن نقل المصرى على الازهرية وغيره جواز الرفع على
الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان كذا والمسوخ للابتداء
بالنكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أى اما من تال للزمن السابق فكان فيه كذا
وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القبب وهو دقة الخصر
يصف فرسانه ضامر البطن عريض الظهر فقه قوله من عل أى من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب ما لا ينصرف) لا يتأق فيه ان الكلام في أول التى هي
ظرف بمعنى قبل لافى التى هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطراد التميم ما حكاه الفارسي
ولعل المعنى حينئذ ابدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتى خلفا) أى غالبا بدليل قوله ويرى
جروا الخ (قوله لقيام قرينة) أى تدفع اللبس فلا يجوز جأنى زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس

دون لفظه فانها تبني حينئذ على
الضم نحو قوله الامر من قبل ومن
بعد وقوله أقب من تحت عريض
من عل وحكى الفارسي ابدأ
بذا من أول بضم اللام وفتحها
وكسرها فالضم على البناء لنية
المضاف اليه معنى والفتح على
الاعراب لعدم نية المضاف اليه
لقظا ومعنى واعرابها اعراب
ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل
والكسر على نية المضاف اليه لفظا
فقول المصنف واضمهم بناء البيت
اشارة الى الحالة التى تبني فيها وهى
الرابعة وقوله ناويا ما عدا ما مراده
أنك تبنيها على الضم اذا حذف
ما تضاف اليه ونوئية معنى لا لفظا
وأشار بقوله واعربوا نصبها الى
الحالة الثالثة وهى ما اذا حذف
المضاف اليه ولم ينول لفظه ولا معناه
فانها تكون حينئذ معربة وقوله
نصبا معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جار فان دخل عليها جرت
نحو من قبل ومن بعد ولم تعرض
للحالتين الباقيتين أعنى الاولى
والثانية لان حكمهما ظاهر
معلوم من أول الباب وهو الاعراب
وسقوط التنوين كما تقدم (ص)
وما يلى المضاف يأتى خلفا
عنه في الاعراب اذا ما حذف
(ش) يحذف المضاف لقيام قرينة
تدل عليه ويقام المضاف اليه
مقامه

فيعرب بأعرابه كقوله تعالى وأشر بواقي قلوبهم العجل بكفرهم أي حب العجل وكقوله تعالى وجاء ربك أي أمر ربك حذف المضاف وهو حب وأمر وأعرب المضاف اليه وهو العجل وربك بأعرابه (ص) وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما قدما لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف قد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه (١٨) قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسب من امرأ * ونار تو قد بالليل نارا

والتقدير وكل نار حذف كل وبقي المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للمنفوظ بل مقابل له كقوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد بالآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلا للمنفوظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح (ص)

ويحذف الثاني فيبقى الاول

كحاله اذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة الى

مثل الذي له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى

المضاف كحاله لو كان مضافا

فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون

ذلك اذا عطف على المضاف اسم

مضاف الى مثل المحذوف من

الاسم الاول كقولهم قطع الله يد

ورجل من قالها التقدير قطع الله

يد من قالها ورجل من قالها حذف

ما أضيف اليه يد وهو من قالها

بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمدكور ولا بد من صلاحية الثاني لأعراب الاول فلا يحذف المضاف للجملة لانها تصلح لأعرابه * (تنبيه) * قد يحذف مضافان فاكثر فيقوم الأخير مقام الاول نحو وتبعواون رزقكم أنكم تكذبون أي وتبعواون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قريبة قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل قاب قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله بأعرابه) مثله باقى أحكامه لانه يخلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتسكير وغير ذلك كما بينه الاشموني (قوله وربما جروا) أي استداموا جره (قوله كما قد كان) أي كالجرا الذي قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب لا بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل من الجزأين أثر اللامضاف ودفع ذلك توهم انه جر جديد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توقد) مضارع أصله توقد (قوله حذف كل الخ) وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسسين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عند س أماعلى حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسسين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للقياس من جهة ان المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع ان شرط الحذف اتصاله به كالبيت أو فصله منه بلا كقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتي * ولا الشري يأتبه امرؤ وهو طائع

أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خفية ولا بيضاء مشحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الاكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقى فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثيرا ما يحمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كأننا كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلى فيها ثمان أبرط * بمنى أو أحسن من شمس الضحى

وقد ترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزو ناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلا تنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل وحرزها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل وينطت أي تعلق وفي عرى الآمال استعارة بالكاتبه وتخييل وينطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل

لدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل وحرزها * فنطت عرى الآمال بالزرع والضرع الاصل التقدير سهلها وحرزها فحذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حرز عليه هذا تقدير كلام المصنف وقد فعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فاعطفت مولى عليه العواطف حذف ما أضيف اليه قبل وأبناء على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومنه قراءة من قرأ أشدوذا

فلا خوف عليهم سم أي فلا خوف شيء عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الأصل قطع الله يدين قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه رجل فصارت قطع الله يدين من قالها ورجل ثم أقام قوله ورجل بين المضاف الذي هو يدين والمضاف إليه الذي هو من قالها فصار (١٩) قطع الله يدين ورجل من قالها فعلى هذا يكون

المحذوف من الثاني لأن الأول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند القراء يكون الاسمان مضافين إلى من قالها ولا حذف في الكلام لأن الأول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أو مجزول لم يعب فصل عين واضطرار وجودا

باجنبي أو بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركا ثم في قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركا ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعريته ترك يوما نفسه وهو ما سعى له في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله يخلف وعده رسالة بنصب وعده وجر رسالة ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي

الأصل ومن قبلي فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهمزة وهي قراءة ابن محيصن ولا همزة أو عاملة كليس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على علمها كان مع ضم الهمزة فإن قدرت الفتحة أعرابا كان فيه الشاهد أيضا وبناء فلا (قوله وعند القراء الخ) خصه القراء بما يكثر اصطحابه - ما في الذكر كاليدين والرجل والنصف والرابع وقبل وبعد فكان العامل في المضاف إليه شيء واحد فلا يرد تواتر عاملين على معمول واحد بخلاف نحو رأيت دار وغلام زيد فيمنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف لمفعوله وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أو من ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل عين) نائب فاعل يعب (قوله باجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفعولا باجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لأن ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به إلا بارزا وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تبعا للكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا ولما تبعهم الزمخشري رد قراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف إليه ضميرا لأنه لا يفصل من عاملة (قوله من مفعول به) أي غير جله فلا يجوز أن يجنبى قول زيد منطلق عمرو ويجر عمرو ورفع زيد وتردد سم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبيان منعه للطول مع أن المتضايقين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف إلى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايقين وحسن ذلك كونه فضله غير اجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف إليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مرتبة ولذا يستكره الفصل بالمرفوع اختبار التمكن في موضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس ينظم ويوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفس المضاف إليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسه شأنه مع هواها يوما ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي ترك نفسه وهو مبتدأ خبره سعي (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الأول المضاف إليه وهو رسالة (قوله تاركولي صاحبي) أي فثار كوميضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وقال الدماميني ويحتمل أن حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا لإضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا أما كقوله

هما خطنا أما أسار ومنة * وأما دم والقتل بالجر أجدر

أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطنا أسرا وقتل والخطبة بالضم الخصلة لكن المضاف في هذا القسم ليس مشبها للفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله باجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله أو مفعولا كقول جرير

نسقي امتيا حاندي المسواك ريقتهما * كما تضمن ماء المزنة الرصف

الدرء هل أنتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل عين وأشار بقوله واضطرار وجودا إلى أنه قد وجد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة باجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء فمثال الاجنبي قوله

أى تسقى المسوال ندى ريقتها والامتيح الاستيالك فهو ما ظرف أى وقت امتياع أو حال أى
ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها إلى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيره أو فاعلا غيره
كقوله أنجب أيام والدامية * اذنجلاه فنعم ما نجل

أى انجب والدامية أيام اذنجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما مر الا انه
أصل من الفاعل الاجنبى كقوله

نرى اسمها الموت تصمى ولا تنمى * ولا ترعى عن نقض أهواؤنا العزم

وقوله ما ن وجدنا للهوى من طب * ولا عذما قهر وجد صب

برفع أهواؤنا وجد وجبر العزم وصب ومنه غير ذلك (قوله ~~كما~~ ما خط الخ) ما مصدرية هي
وصلتها خبر عن محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أى يبين حروف الكتابة
ويزيل بفتح الياء أى يباعد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله
معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل على وعمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم
فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه
لصلاة الفجر ذم به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد بفتح الميم قبيلة باليمن على ضلعه
ثم جل على الناس بسيفه فاقر جواله وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به الارض
فجسوه حتى مات الامام على بعد يومين قتله وأما معاوية فضر به صاحبه فاصاب أوراكه
وكان سميना فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
لصلاة وانا بن رجلا من بني سهم يقال له خارجة فضر به الرجل فقتله فلما أخذوا سمعهم يخاطبون
عمر انا لامارة قال أو ما قتلت عمرا قالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفى
ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ قدت عمرا بخارجة * قدت عليا بمن شامت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى فنصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو
شيخ الاباطح وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل لمجموع المتضايقين لان العلم من كب منهم الكن
لما كانت تبعيته فى الاعراب انما هي للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير
بالجيم مصغرا أخو كعب بن زهير صاحب بابت سعاد يحرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله
كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتمل ان أبامضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه
فلا شاهد فيه والله أعلم

(المضاف الى ياء المتكلم)

أقرده بالذكر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص
والمنقوص بقرينة مثله لا تحوطني فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل بشمله (قوله أو يك كابنين) فى
حيز التقي كالذى قبله أى اذا لم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فذى) مبتدأ أول وجميعها
ثان والياء ثالث وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات أو متعلق
باحتملى بضم التاء ماض مجهول أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء ربطت بالهاء
من فتحها والجملة خبر عن جميعها والزايط محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان
جعل جميعها تاء كيدا لمبتدآت ثلاثة فقط وحق المقابلة ان يتول فذى جميعها سكون آخرها
احتذى لان كلامه أولا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتغنم الياء وقوله وألفا

كما خط الكتاب بكف يوما

يهودى يقارب أو يزيل

فنفصل بيومابين كف ويهودى

وهو أجنبى من كف لانه معمول

نخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه

من ابن أبى شيخ الاباطح طالب

الاصل من ابن أبى طالب شيخ

الاباطح وقوله

ولئن جلت على يدك لاحقن

بين اصدق من يمينك مقسم

الاصل بين مقسم اصدق من

يمينك ومثال النداء قوله

وفاق كعب بجير منة ذلك من

تجميل تهلكة والحداد فى سقرا

وقوله

كان برزون أباعصام

زيد حمار دق بالجمام

الاصل وفاق بجيريا كعب وكان

برزون زيدا أباعصام (ص)

(المضاف الى ياء المتكلم)

آخر ما أضف الياء أكثر اذا

لم يك معتلا كرام وقذا

أويك كابنين وزيد بن فذى

جميعها الياء بعد فتحها احتذى

وتدغم الياء فيه والواو وان * ما قبل واو ضم فاكسره يهن وألفا سلم وفي المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن
(ش) يكسر آخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن مقصورا ولا منقوصا ولا مثني ولا مجموعا جمع سلامة لئلا يركب المفرد وجميع التكسير
الصحيحين وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجرى الصحيح نحو غلامى وغلمانى وقسياتى وطيبى ودلوى وان كان معتلا فاما ان يكون
مقصورا أو منقوصا ان كان منقوصا أدغمت ياؤه في ياء المتكلم وفتحت ياء المتكلم فتقول قاضى رفعا ونصبا وجرا وكذلك تنسج بالمشى
وجع المذكر السالم فى حالتى الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى ومررت (٢١) بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدين
لى فحذفت اللام والنون للاضافة

ثم أدغمت الياء وفتحت ياء المتكلم
واما جمع المذكر السالم فى حالة
الرفع فتقول فيه أيضا جازيدى
كما تقول فى حالة الجر والنصب
والاصل زيدى فاجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالساكن
فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة
كسرة لتصح الياء فصار
اللفظ زيدى واما المثنى فى حالة
الرفع فتسلم ألفه وفتح ياء المتكلم
بعده فتقول زيدى وغلامى
عند جميع العرب واما المقصور
فالمشهور فى لغة العرب جعله
كالمثنى المرفوع فتقول عصاى
وفئائى وهذيل تقلب ألفه ياء
وتدغمها فى ياء المتكلم وتفتح ياء
المتكلم بعده فتقول عضى ومنه
قوله

سبقوا هوى واعنقوا هواهم
فتخروا لكل جنب مضرع
فالخصل ان ياء المتكلم تفتح مع
المنقوص كقاضى والمقصور
كعصاى والمثنى كغلامى رفعا
وغلامى جرا ونصبا وجمع المذكر
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرا
وهذا معنى قوله فدى جميعها الياء
بعد فتحها احتذى وأشار بقوله

سلم لاستلزام ذلك السكون (قوله وتدغم الياء) أى التى فى آخر الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء
المتكلم المذكر كورة بقوله جميعها الياء وذ كره هنا لتأويلها باللفظ (قوله والواو) أى بعد قلبها ياء ولم
يذ كره المصنف للعلم بأن الادغام انما يكون فى المثنيين ولا شعاربه من قوله
* وان ما قبل واو ضم فاكسره * (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء
مفسد للمعنى لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر
المضاف الخ) أى مع سكون الياء أو فتحها كما سبقت كره فلهذا وجهان ويجوز حذف الياء اكتفاء
بالكسرة قبلها وقبلها القاء بعد فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف اكتفاء بالفتحة فالجمله خمسة
أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة بالنسبة الى خلاف التسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى
غيرها كما كرمى فلا حذف ولا قلب لانها فى نية الاتصال فلم تسكن الياء بحزب الكلمة (قوله كالمفرد
الخ) ذكر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر
على ما قبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الادغام وان كان قبل ذلك ثقيل فقط (قوله رأيت غلامى)
بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله فحذفت اللام والنون للاضافة) قال الضبان
هذا هو التحقيق عندي وان اشتران حذف اللام للتحفة والنون للاضافة فليس فى الشارح تسمي
خلاف لمن توهمه اه واعل وجه ما اشتران اللام لانها فى الاضافة للجمع يهن ما فى نحو لا بال
عند سيبويه كما مر فى باب لا (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو
مقدرة لتعذر هاء الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر فى باب الاعراب (قوله تقلب ألفه
ياء) أى جواز عوضا عن الكسرة التى يستحقها ما قبل الياء فهو مما تاب فيه حرف عن حركة فى غير
باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء فى على
ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو
ذؤيب فى قصيدة يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعا فى طاعون وأعنقوا أى أسرعوا من العنق
بفتحين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول أى خرمتم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم
تفتح الخ) أى فى الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بان أدغم فيها كسلمى وقاضى
وبها قرأ حمزة بمصر نحي وكسر الحسن والاعمش ياء عصاى وهو أضعف من الكسر مع التشديد
لكنه مطرد فى لغة بنى ربوع وأما تسكين محباى لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله واما
ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث
السالم فكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل فى كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على
حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر * (تنبيه) اذا كان آخر

وتدغم الياء الى ان الواو فى جمع المذكر السالم والياء فى المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تدغم فى ياء المتكلم وأشار بقوله وان ما قبل
واو ضم الى ان ما قبل واو الجمع ان انضم عند وجود الواو ويجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو
مصطفون فتقول مصطفى وأشار بقوله وألفا سلم الى ان ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور لا تقلب ألفه ياء بل تسلم فتقول غلاماى
وعصاى وأشار بقوله وفى المقصور الى أن هذيل لا تقلب ألفه ياء بل تسلم فتقول غلاماى واما ما عدا هذه الاربعة فيجوز فى الياء معه
الفتح والتسكين فتقول غلامى وغلامى

الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرسى وحوارى فهو من المعتل المشبه
للصحيح لكن اذا اضيف الياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كما
مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذف فاما ان يبقى كسر ما قبلها او يفتح على حذفها بعد
قلبها ألفا لانها بديل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على
الاصل فيها والله أعلم

(اعمال المصدر)

(اعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بأنه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك
بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى
ما أشبهه وهو المضارع وقد يجاب بأنه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من
الحاق المشبه به بالمشبه فاعلة الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أى لا في غيره لانه يخالف
الفعل في انه لا يعمل الا بالشروط الاتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف
الا اذا كان نائباً عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس
كحجبت من قراءة في الحمام القرآن ومن كل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان
كان الخ) فعل اسم كان ومع ان او ما صفته وجعله يحل خبرها (قوله نائباً عن الفعل) قيل عمله
سماعى وقيل ينقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمد الله والوعده نحو
* قالت نعم وبلوغا بغية ومنى والتوبيخ كقوله * وفاقابنى الاهواء والغى والهوى اه صبان
واما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله ان يكون مفعول الخ) في
التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذنى أخاك يقول ذلك فسمع
مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسد الخبر على حذف ضربي العبد مسد
أى سمع أذنى أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيد اقبح وكان كرامك بكر
مسدنا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع انه يمنع تأويلها بالفعل لالتزام العرب
عدم وقوعه في هذه المواضع لانهم كما في الدمامى لا يقولون ان اضرب العبد مسدنا ولا يوقعون
ان وصلت ما بعد ان وكان الامفصولة بالخبر نحو ان لك الاتجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته
بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان الختلفة لا اشتراط ان
يسبقهما طالبا لعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها تخلص المضارع للاستقبال والقصد الاخبار
بان السمع حاصل لا سيحصل اه وتطرق فيه بأنه يصح تقدير ان مع الماضى فالاول أولى لكن
اجاب عنه من جعل ذلك شرطاً بان التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض
وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كونه اللفظ مفعولاً آخر صحة النطق به مكانه
فالخاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حلوله محله ويخرج به المصدر الذى
لم يرد به الحدوث كما مر عن الشذور في مررت فاذا صوت صوت جار من ان العامل في صوت
الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو في حال
تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يراد بالصوت الاول في هذا المثال الشئ
المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثاني يقوت العدد
وتأويل الاول يجعله نوعياً باسناد الفعل الى فاعله والقصد انه مجرد التوكيد اما النوعى فيعمل ولو
في حالة كونه مفعولاً مطلقاً كضربت زيداً ضرب عمرو وبكر أى مثل ضرب عمرو وبكر افتأمل
وفي الاسقاطى قال ابن هشام قد يدعى هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعل مع انه يعمل

(ص)

بفعله المصدر الخ في العمل

مضافاً ومجرداً أو مع آل

ان كان فعل مع ان أو ما يحل

محله ولا سم مصدر عمل

(ش) يعمل المصدر عمل فعله في

موضعين احدهما ان يكون نائباً

مناب الفعل نحو ضرب زيداً فزيداً

منصوب بضرب بالنيابة منه مناب

اضرب وفيه ضمير مستمر مرفوع

به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في

باب المصدر والموضع الثاني ان

يكون المصدر مقدراً بأن والفعل

أو بما والفعل وهو المراد بهذا

الفصل فيقدر بأن اذا أريد المضى

أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك

زيد أمس أو غداً والتقدير من ان

ضربت زيداً أمس أو من ان تضرب

زيداً غداً

ويقدر بما اذا اريد به الحال فهو عجيبت من ضرب بك زيد الا ان التقدير مما تضرب زيد الا ان وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة احوال مضافا فهو عجيبت من ضرب بك زيد او مجردا عن الاضافة وال وهو المذون (٢٣) فهو عجيبت من ضرب زيد او محلي بالالف

واللام فهو عجيبت من الضرب زيد
واعمال المضاف أكثر من اعمال
المذون واعمال المذون أكثر من
اعمال المحلي بال وللهذا بدأ المصنف
بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلي
ومن اعمال المذون قوله تعالى أو
اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
منصوب باطعام وقول الشاعر
يضرب بالسيف رؤس قوم

أزلناهم عن المقيل

فروء من منصوب بضرب ومن اعماله

وهو محلي بال قوله

ضعيف النكابة أعداءه

يخال الفرار يراخي الاجل

وقوله

فانك والتأبين عروءة بعدما

دعاه وأيد بنا اليه شوارع

وقوله

لقد علمت أولى المغيرة اني

كررت فلم أنكل عن الضرب مسهما

فأعداه منصوب بالنكابة وعروءة

منصوب بالتأبين ومسمما منصوب

بالضرب وأشار بقوله ولا سم مصدر

عمل الى ان اسم المصدر قد يعمل

عمل الفعل والمراد باسم المصدر

ما ساوى المصدر في الدلالة على

معناه وخالفه بخلافه لفظا وتقديرا

من بعض ما في فعله دون تعويض

كعطاء فانه مساو لا عطاء معني

ومخالفه بخلافه من الهمزة

الموجودة في فعله وهو خال منها

لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيء

واحتراز بذلك تماخلا من بعض

ما في فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا

والجواب أنه محلي وال كالجزم منه اه * (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا
للكوفيين ولا مصغرا ولا بناء الوحدة كضربة أما التي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفصولا من
معموله بتابع أو غيره فلا يجوز أن يجزى ضرب بك المبرح زيد بخلاف ضرب بك زيد المبرح لان معموله
كالملة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الحفيوم
معمول المحذوف أي يرجعه لار جمعه للفصل بينهما بخبر ان ولا محذوف وهذا ضعف تقدير متعلق
بالسمة اسما كابتدأ كما مر مع جوابه هناك ولا مؤخر عن معموله اسكن جوز الرضى تقسيم
معموله الظرفي واختاره السعد وغيره لتوسيعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذ كهم مارأفة
لا يغيثون عنها حول اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من
المصدر تكلف وان يكون مفردا وشذا أعمال غيره كقوله

قد جربوه فإزادت تجارتهم * أباقدامة الالمجد والقمعا

بالفاء والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط ولا غناء ما ذكره عنها
إذا المضمير لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو التأني والمجموع يفوت المقصود
منها وأما المفصول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا
في ذلك للاحتياج اليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان ما لا تقدر مع الماضي
ولا المستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للزمنة الثلاثة الا ان يقال انما خصوصها بذكر الحال
لتعذر مع ان ولان دلالة ان مع الماضي على الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما
عليهما (قوله أكثر من المذون) أي في الاستعمال والافالمذون أقيس لشبهه الفعل في التذكير
ويليه المضاف لانه كثير ما ينوي فيه الانفصال (قوله بضرب) متعلق بأزلفنا والهام جمع هامة وهي
الرأس كلها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس للتأكيده على الاول وسهله
اختلاف اللفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالمقيل العنق لانه محل آقالة الرأس أي
استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو
مصدرا بنت الرجل بشدة الوحدة واسكان انون اذا بكيت وأثبت عليه بعد الموت ومن معانيه ان
يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقميح وكلها مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأني بنون
فتحسب فو حدة وفيمر بالتهنيت وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروءة
مفعوله وخبر ان في بيت بعده ودعاه أي طلبك لنصرتي ويروي رعاك أي حفظك وشوارع أي
ممتدة لقتله (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وانكل أي أعجز مثلث الكاف
وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما في القاموس ومسمع كسبر اسم رجل مفعول الضرب
(قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوبه
بعضهم ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوي وما ذكره الشارح
لفظي ونخرج بهذا القيد نحو الكحل والذهن بضم أولهما فانه وان اشتغل على حروف الفعل لم يدل
على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الأصلية
أو الزائدة فان حق المصدر ان يتضمن حروف فعله اما مساواة كتكلم تكلم أو زيادة ككرم
اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضوأ وتكلم كلاما (قوله دون تعويض)

فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها
لفظا ولم يخل منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قينا لا وضارب ضيرا بالكن انقلب الالف ياء لكسر ما قبلها واحتراز
بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا

ولكن عوض عنه شيء فإنه لا يكون اسم (٢٤) مذهب بل هو مصدر وذلك نحو عدة فإنه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله

لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزة حذف تخفيفا وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين ومن اعمال اسم المصدر قوله

أ كفر بعد رد الموت عني

وبعد عطاءك المائة الرتاعا فالمائة منصوب بعطاءك ومنه حديث الموطأ من قبله الرجل امرأته الوضوء فأمرأته منصوب بقبوله وقوله

إذا أصبح عون الخالق المر لم يجد

عسيرا من الآمال الأميسرا وقوله

بشرتك الكرام تعد منهم

فلا ترين لغيرهم الوفا واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز عمله فقد دوههم فان الخلاف فيه مشهور وقد قال الصميري اعماله شاذ وأنشد أ كفرا البيت وقال ضياء الدين بن العلي في البسيط ولا يبعد ان ما قام مقام المصدر يعمل عمله ونقل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضف له

كل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجت من شرب زيدا العسل والى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجت من شرب العسل زيد ومنه قوله

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف وليس هذا الثاني مخصوصا

متعلق بخاوه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخره كما ذكره أولا كعلم تعليميا وسلم تسليم فإنه نقص عن فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغير تعويض في نحووا كراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم يتقدم به بل تبع والده وجرى عليه الدماميني في شرح التسهيل فقال ينبغي ان يقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر بعد ما بينهما وبين افعالها أي توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فصدران لقربهما من الفعل اذا اصل اعطاء واثوابا حذف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطاءك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والرتاع بالقومية جمع راتعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا أصبح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

إذا كان عون الله للعبد مسعفا * تهيأ له في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى * فأول ما يجنى عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوف بفتح الهمزة وضم اللام أي حبا مفعوله الثاني (قوله فان الخلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعله أما العلم فلا يعمل اتفاقا كيسار وجرار وبرة ان كانا من أجروا برأي صيره ذا جرور وبرو الا فهم ما صدران لفجروا ولا يرد ذلك على قوله ولا سم مصدر عمل لانه مقيد بمقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكور فبمعامل اتفاقا كالمضربة والمجدة ومنه قوله

اظلوم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم

قالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ور جلا مفعوله وجهه أهدي السلام صفقة رجل وتحية مفعول مطلق لأهدي كقعدت جلوسا أو حال من الفاعل وظلم خبران واحتزب بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فإنه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعوني هنا وذ كر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصميري) بفتح الميم نسبة الى صميرة بلادته بالجيم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والافه هو غير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفارا براهم أي ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي يداها) أي الناقاة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفي الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهي جمع دراهم لغة في درهم فالياه منقلبة عن ألف المقدر لا الاشباع بخلاف باء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقاد فاعل نفي وكل مصدر جاء على فعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبيان فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حج المستطيع ليس الاعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيب جميع الناس بتركه مستطيع واحد وهذا الرد مبنى على ان آل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي صرح الاستشهاد به لتقديم ذكر الناس رتبة لان رتبة المبتدا وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فن بدل من الناس) أي بدل بعض والرابط محذوف أي منهم كما أشار اليه

بالضرورة خلافا لعضهم وجعل منه قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فأعرب من الشارح فاعلا بحج ورد بأنه يصير المعنى والله على جميع الناس ان يحج البيت المستطيع وليس كذلك فن بدل من الناس والتقدير والله على الناس مستطيعهم حج البيت

وقبل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر (٢٥) أيضا إلى الطرف ثم يرفع الفاعل وينصب

المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم
زيد عرا (ص)

وجر ما يتبع ما جر ومن

راعى فى الاتباع المحل فحسن

(ش) اذا أضيف المصدر إلى

الفاعل فشاء له يكون مجرورا والنظا

مر فوعا محلا فيجوز فى تابعه

من الصفة والعطف وغيرهما

مرعاة اللفظ فيجبر ومرعاة المحل

فيرفع فتقول عجبت من ضرب زيد

الطرف أو الظريف ومن اتبعه

المحل قوله

حتى تمجر فى الرواح وهاجها

طلب المعقب حقه المظلوم

فرفع المظلوم لكونه نعتا للمعقب

على المحل واذا أضيف إلى المفعول

فهو مجرور لفظا منصوب محلا

فيجوز أيضا فى تابعه مرعاة اللفظ

والمحل ومن مرعاة المحل قوله

قد كنت دانت بها حسنا

مخافة الافلاس والليانا

قال لينا نامعطوف على محل الافلاس

(ص) * (اعمال اسم الفاعل) *

كفعله اسم فاعل فى العمل

ان كان عن مضيه بعزل

(ش) لا يتخلو اسم الفاعل من ان

يكون مقرونا بال أو مجردا فان كان

مجردا عمل عمل فعله من الرفع

والنصب ان كان مستقبلا او حالا

نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا

وانما عمل لجر يانه على الفعل الذى

هو بعينه وهو المضارع ومعنى جريانه

عليه انه موافق له فى الحركات

والسكات لموافقة ضارب ليضرب

فهو مشبه للفعل الذى هو بعينه

فلا تقول هذا ضارب زيد أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس

(٤ - خضرى ثانيا) لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بعينه فهو مشبه له معنى لا لفظا

الشارح يلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهى اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الأولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر لمحذوف أى قرأ به حسن وانما يجزى التابع اذا عدم المانع لافى نحو عرا بنى اكرامك وزيد لا متناع العطف بلا اعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تمجر الخ) أى سار ذلك الحمار الوحشى فى الهاجرة أى شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أى أثار انشاء المرافقة له فى طلب الماء وطلب المعقب مصدر لهاج على حد قعدت جالوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أى الغريم الطالب لغريمه من عقب فى الامر طلبه بجذو حقه مفعول طلب والمظلوم صفة المعقب على محله أى هاجها هيجانا كطلب المظلوم حقه (قوله قد كنت دانت) بتقديم التحية على النون أى أخذت تلك الجارية المعلومة فى دين لى عليه والبيان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

* (اعمال اسم الفاعل) *

عرفه فى التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية فى مطلق الحركات والسكات على المضارع من أفعالها فى حالتى التذكير والتأنيث المفيدة لعنى المضارع أو الماضى تخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بعينه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى كفرح وغير الجارية على فعل ككريم وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجزى على المضارع الا فى التذكير لان مؤنثه هيفاء ولبعينه أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر السكشع مما دل على الاستقرار ويخرج به ايضا أفعال التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ما عدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سياتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليهم اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سياتى وان شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل فى افادة الحدث تخرج بالاول اسم المفعول وبالتانى الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله فى العمل) أى لافى غير فانه يضاف لمعموله ويطرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدى ان تعدى فعله والزم ان لزم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو به انقسم لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل (قوله بعزل) بكسر الزاى كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتماء الطرف برائحة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل فى غيره والمعنى ان كان فى مكان عزل أى ابعاد عن مضى حدثه والمكان هنا مجازى وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للملابسة أى ان كان ملتبسا بانعزال لانه كان يجب فتح زاية كما هو قياس منعزل للحدث من مكسور عين المضارع كما سياتى (قوله ان كان مستقبلا وحالا) مثله الدال على الاستقرار على ما مر فى الاضافة ويشترط أيضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهم من خواص الاسماء فيبعده عن الفعل ولا تضر التنقية والجمع لانهم لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهم ما قلح الفعل وانما أبطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالة على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضى لم يعمل) أى الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارباً أمس لصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيد أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبه له) أى الماضى معنى لكونه

(٤ - خضرى ثانيا) لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بعينه فهو مشبه له معنى لا لفظا
فلا تقول هذا ضارب زيد أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس

وأجاز الكسائي أعماله وجعل منه قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه منصوب بياسط وهو ماضٍ وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية (ص) وولى استقها ما أو حرف ندا * أو تنبأ أو جافقة أو مستندا (ش) أشار به هذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع (٢٦) بعد الاستقهام نحو أضراب زيد عمرا أو حرف نداء نحو ياطا العاجبلا أو النفي نحو

ماضرب زيد عمرا أو يقع نعتا نحو مررت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاء زيدا بكافرسا ويشمل هذين النوعين قوله أو جافقة وقوله أو مستندا معناه أنه يعمل إذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه أو مفعوله نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيد ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا (ص)

وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور ومنه قوله وكم مالى عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجرة البيض كالذى فعينه منصوب بمالى ومالى صفة لموصوف محذوف تقديره وكم شخص مالى ومثله قوله

كأطح صخرة يومال يوهيا فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص) وإن يكن صلة أل ففي المضى وغيره أعماله قد ارتضى

(ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول هذا الضارب زيدا الآن

بمعناه لا انقطا لأنه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميرا رفعه اتفاقا وظاهره فكذا على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عساقور قال السيبوطي وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه أنه يرفع الضمير وإن لم يعتمد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أى بدليل ونقلهم دون وقلبتهم والمعنى يبسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال أن يقدر الماضى واقعا من التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك إنما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فإن الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة إلى الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله إلا إذا اعتمد على شيء) أى لتقر به من الفعل وأشار الشارح إلى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فإن لم يعتمد لم يعمل خلافا لا لاختفاء الكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغنى إن اشتراط الجمهور الاعتماد كونه بمعنى المضارع إنما هو لعمل النصب بمعنى به مجموع الأمرين والافعال اعتماد شرط لعمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمي أفاده الصبان (قوله وحرف نداء) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر إذا التقدير يارحلا طالعاجبلا لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع أن حرف النداء مسوغ بل إذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وإنما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم أن النداء يبعده عن الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أى ولوتا أو يلا نحو أضراب زيد عمرا وغير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أى مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أى بقرينة حالية كاختصاص الصفة به نحو مررت بعاقل أو مقابلة ككيتي الشارح بدليل بقرينة ما وكالنداء لأنه ظاهر في العاقل بخلاف مررت بقائم (قوله وكم مالى الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أى لا يفيد نظره شيئا ومالى اسم فاعل من ملائيملا تميز لكم مجرور بإضافتها إليه وعينه مفعوله ومن شيء غيره أى ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبيض أى النساء الحسنات فاعلمها وكالدى حال منه وهو بضم الدال جمع دمية كذلك وهى الصورة من العاج شبهها النساء الحسنات وياضها فإن جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحو الجرة أى صار البيض كاشنة نحو الجرة وكالدى حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهيا) بالياء التحتية بعد الهاء يقال أوهى الشيء يوهيه أى أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أى بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما في ألفية ابن معطى والسيوطي (قوله لا يعمل مطلقا) أى وأل فيه معرفة لا موصولة (قوله وزعم ابنه الخ) هو ما في شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لأضعفه (قوله بدليل) خبر عن المذكورات قبله على حد والملائكة

أو غدا أو أمس هذا هو المشهور من قول النحويين وزعم جماعة من النحويين منهم الزماني أنه إذا وقع صلة لال لا يعمل بعد الماضيا ولا يعمل مستقبلا ولا حالا وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا وإن المنصوب بعده منصوب بأضمار فعل والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف في التسهيل وزعم ابنه بدر الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا باتفاق وقال بعده هذا أيضا ارتضى جميع النحويين أعماله على أن كان صلة لال (ص) فعال أو مفعال أو مفعول * في كثرة عن فاعل بدليل

فيستحق ما له من عمل * وفي فاعيل قل ذاو فاعل (ش) يصاغ للكثرة فعال (٢٧) ومفعول وفاعيل وفعل فتعمل عمل

النعل على حد اسم الفاعل واعمال
الثلاثة الاول أكثر من اعمال
ففاعل وفعل واعمال فاعيل أكثر من
اعمال فاعل فن اعمال فعال ماسمه
سيوييه من قول بعضهم أما العسل
فأنا شراب وقول الشاعر
أخا الحرب لباسا إليها جلالها
وليس بولاج الخوان أعقلا
فالعسل منصوب بشراب وجلالها
منصوب بلباس ومن اعمال مفعول
قول بعض العرب انه لنحاربوا نكها
فبوائكها منصوب بنحارب ومن
اعمال فاعول قول الشاعر
عشية سعدى لوترا ت لراهب
بدومة تجردونه وحجيج
قل دينة واهتاج للشوق انها
على الشوق اخوان العزاء هيوج
فاخوان منصوب بهيوج ومن
اعمال فاعيل قول بعض العرب
ان الله سميع دعاء من دعاه فدعاه
منصوب بسميع ومن اعمال فعل
ما أنشد سيوييه
حذرا أمورا لا تضروا آمن
ماليس ينجيهم من الاقدار
وقوله أناني انهم من قون عرضي
بحاش الكرمين لها فديده
فأمورا منصوب بحذرو عرضي
منصوب بمزق
(ص) وما سوى المفرد مثله جعل
في الحكم والشروط حيثما عمل
(ش) ما سوى المفرد وهو المثنى
والجموع نحو الضاربين والضاربتين
والضارب والضارب والضوارب
والضاربات حكمهما احكم المفرد
في العمل وسائر ما تقدم ذكره من
الشروط فتقول هذان الضاربان
زيدا وهؤلاء القاتلون بكرًا وكذلك

بعد ذلك ظهور أولان العطف بالواو التي للاحد الدائر أي كل واحد منهما على حدة بديل وسوق
الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أو كينا واما
فاعل فتعمل لها وللقلة (قوله يصاغ للكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل
لانه انما يجي من الثلاثي فلا تبني هذه الامثلة من غيره الا ما شذ من قولهم درالو سثار من أدرك
وأسا رأى أبقى في الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأندر
وزهوق من أزهرق (قوله فتعمل عمل الفعل) أي كلها على الصحيح جملا على أصلها وهو اسم الناعل
وأنكر الكوفيون اعمالها الزيادة بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال الشبه الصوري والنصب
بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر أكثر البصريين الاخيرين والجرمي فعلا فقط (قوله على حد
اسم الفاعل) أي بشروطه وفاقا وخلافا (قوله اما العسل فانا شراب) فيه رد على منع الكوفيين
تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها انما هو مع غيرأما كما مروسياني (قوله
أخا الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى الالام وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها
ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة
جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بجملة فقاف من عقل الرجل
اذا اضطربت رجلاه من القزع وهو حال أو خبر ثان للليس (قوله لنحاربوا نكها) جمع نائكة وهي
الناقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة
الشرطية أي لوترا ت الخ والجملة في محل جر باضافة عشية اليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيء
غير مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لوترا ت الخ ويحتمل
انها ظرف لترا ت فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ للضرورة ولينصرفها بأن أراد بها عشية
معينة أي لوترا ت سعدى لراهب وقت العشية فلي الخ وبدومة صفة لراهب وهي بضم الدال قرية
بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتجرو وحجيج من فوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية
لراهب وهما اسمان لراهب وحجيج لاجتماع لان الحجيج ان فعلا وفعلا ليسا من صيغ الجوع
قل والمسوخ للابتداء بهما العطف وفيه انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط
مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا لمحذوف أي قوم تجر من لا على حد مؤمن
خير من كافرا والوصف المقدر أي تجر كثير لان المقام للمبالغة فالشأن في ذلك ولا حاجة
للعطف وقل بالقاف أي أبغض جواب لو واهتاج أي نارواخوان العزاء أي الملازمين للتصبر
مفعول مقدم له يوج لانه من هاج المتعدى لا اللازم يقال هاج الشيء بنفسه وهجته انا أي أثرته
(قوله اتاني انهم الخ) أن ومعمولا هاج فاعل أتى ومن قون يفتح فكسر جمع منق كذا من منق
الثوب قطعته والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح الالام ماء
في جبل طي تشرب منه الخاش والفديد بقاء ودالين مهملتين التصويت أي هم مثل جحاش الخ
(قوله فأمورا منصوب بحذر) أي لاعتماده على المبتدأ المقدر أي هو حذرو كذا ماليس ينجيهم
منصوب بآمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له
وما زائدة وجملة عمل مضاف إليها حيث أو ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف
أي جعل مثله (قوله وهو المثنى والجموع) أي من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد
(قوله أو الفاء) جمع آلفة من اللفة وهي المحبة وهو حال من القاطنات في قوله
* القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدا التحية جمع رائحة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو الفاء
والورق جمع ورقاء وهي الجمجمة التي يضرب بياضها الى سواد والحي يفتح فكسر أصله الحمام حذفت

الباقى ومنه قوله * أو القامكة من ورق الحى * أصله الحمام وقوله

الميم الأخيرة وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا منهم الخ) يفتح الهمزة على تقدير
 الباء أى زادوا على غيرهم بأنهم الخ أو بكسر هاء على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف
 مع ممول زادوا الهموم وكذلك عند تقدير اللام مع الفتح وغفروا ونفروا بضمين جمع غفروا ونفروا
 بالخاء المعجمة أى غيرهم ففخروا أو بالميم من الفجور وهو الكذب وذنبتهم مفعول غفروا وإضافة لادنى
 ملايسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ) أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الأصل وقيل
 الخفض للخفض وقيل سواء وأفاد أيضاً أن العامل لا يضاف للفاعل لأنه لا ينصب وكذا لا يضاف للمحال
 ولا التمييز بل للمفعول وحكى إضافته للخبر فى أنا كائن أخيك لشبهه به وما قائم الأب فأضيف إلى
 فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالاضافة
 لعدم التنوين كهذا مكرمك وجعله الانخس وهشام فى محل نصب كالهاء فى الدرهم زيد معطية
 كما مر فى الاضافة (قوله وهو لنصب ما سواء) أى ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفواصل ولو
 غيره ضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ما سواء اذ لم يكن فاعلاً والاوجب
 رفعه كهذا ضارب زيد أبوه ولم ينبى على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فوجب
 زيد ومختلف وعده رساله ولم ينبى على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فوجب
 اضافته لتأليه ونصب ما سواء ولو أكثر من واحد لا متناع الاضافة لشيئين كهذا معطى زيد أمس
 درهم ما ومعلم بكر أمس عمراً قائماً ونصبه بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى
 بالوصف وان كان ماضياً لشبهه المحلى بال فى عدم التنوين بسبب الاضافة ولطلبه له فعل فيه كغيره
 من المقتضيات ولما تعدت الاضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكاناً بلا
 احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ) وبالوجهين قرئ ان الله بالغ أمره هل هن
 كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أى بالوصف لأنه عامل (قوله تابع الذى الخ) شمل جميع
 التوابع لأنه مفرد ضاف فيعم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنسوب فلا يجوز
 جرمه خلافاً للبعداديين لأن شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والأصل فى الوصف المستوفى
 للشروط النصب لا الجرو وأشار بتقديم الجرو الى أرجحيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه فى نحو الضارب
 الرجل وزيد التلا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وجوز سيبويه لأنه يغتفر فى التابع
 (قوله على اضمار فعل) الأرجح اضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من
 الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكاناً والشمس أى ويجعل
 الشمس (قوله وهو الصحيح) أى عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذا وصف
 لا ينصب الا اذا كان منوناً وبال اومضافاً الى أحد مفاعيل وضارب ليس كذلك (قوله الواهب
 الخ) الهجان كتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المذرد المذ كرو غيره وهو بالجر صفة للمائة
 وعودا بضم المهملة وآخره معجمة حال منها وهو جمع عائداً أى الناقة الحديثة النتاج بعشرة أيام
 أو خمسة ثم هى مطلق وترجى بزى جسيم ضارع مجهول أى تساق بينها أطفالها ويلزم على جر عبد
 اضافة الوصف المحلى بال الخالى منها وهو جائز عند سيبويه لا تغتفرهم فى التابع كما مر أو يخرج على
 مذهب المبردة من انه يضاف الى مضاف لضمير ماقبله (قوله دينار) اسم رجل وكذلك عبد رب
 وأخاعون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لأخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى
 واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالأبتداء خبره جملة يعطى سلامته من حذف الرابطان
 جعل اسم مفعول نائب الفاعل أى يعطاه ومن انابة المفعول الثانى مع وجود الاول ان جعل
 النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق يعطى أى انه لا يشترط فيه زيادة

ثم زادوا منهم فى قومهم
 غفروا ذنبهم غير نفروا

(ص)

وانصب بذى الاعمال تلووا وخفض
 وهو لنصب ما سواء مقتضى
 (ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل
 اضافته الى ما وليه من مفعول
 ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد
 وضارب زيد انا فان كان له مفعولان
 وأضيفته الى احدهما وجب نصب
 الآخر فتقول هذا معطى زيد
 درهم ما ومعلم بكر أمس
 واجراً وانصب تابع الذى انخفض
 كبتغى جاه وما لا من خفض
 (ش) يجوز فى تابع مفعول اسم
 الفاعل الجرو وبالاضافة الجرو
 والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمرو
 وعمراً فالجرو اعادة للفظ والنصب
 على اضمار فعل وهو الصحيح
 والتقدير ويضرب عمراً وهو اعادة
 لمحل المخفض وهو المضموم وروى
 روى بالوجهين قوله

الواهب المائة الهجان وعندها

عودا تزجى بينها أطفالها
 ينصب عبد وجره وقال الآخر
 هل أنت باعث ديناراً لاحتنا
 أو عبد رب أخاعون بن مخراق
 ينصب عبد عطف على محل دينار
 أو على اضمار فعل التقدير أو تبعث
 عبد رب

(ص) وكل ما قرر لاسم فاعل

يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعّل صيغ للمفعول في

معناه كالمعطى كفا فأيكتفى

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل

من أنه ان كان مجردا عمل ان كان

بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتماد وان كان بالالف واللام

عمل مطلقا يثبت لاسم المفعول

فتقول أمضروب الزيدان الآن

أو غدا أو جاء المضروب أبوه ما

الآن أو غدا أو أمس وحكمه في

المعنى والعمل حكم الفعل المبني

للمفعول فيرفع المفعول كما يرفع

فعله فكما تقول ضرب الزيدان

تقول أمضروب الزيدان وان كان

له مفعولان رفع أحدهما ونصب

الآخر نحو المعطى كفا فأيكتفى

فالمفعول الاول ضمير مستتر عائد

على الالف واللام وهو مرفوع

لقيامه مقام الفاعل وكفا

المفعول الثاني (ص)

وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع

معنى كحه واما المقاصد الورع

(ش) يجوز في اسم المفعول ان

يضاف الى ما كان مرفوعا به فتقول

في قولك زيد مضروب عبده زيد

مضروب العبد فتضيف اسم

المفعول الى ما كان مرفوعا به

ومثله الورع محجود المقاصد والاصل

الورع محجود مقاصده ولا يجوز ذلك

في اسم الفاعل فلا تقول مررت

برجل ضارب الاب زيد اريد ضارب

أبوه زيدا

(ص) * (أبنية المصادر) *

فعل قياس مصدر المتعدي

من ذي ثلاثة كتردا

(ش) الفعل الثلاثي المتعدي يجرى

مصدره على فعل قياسا مطلقا نص

على ذلك سيؤيد في مواضع فتقول

رتاردا وضرب ب ضرب يا وفهم فهما

على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستقدم من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيذا كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعّل) الاظهر كون الفاء فصحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعّل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم لم يعلم من الكلية السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحدث والمراد في علمه من اطلاق السبب واردة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالمعطى الخ) ال فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونه بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى آل هو نائب فاعله وكفا فأيكتفى كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكتفى الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقير ويكتفى خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعّل ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحل عينه وقتيل أي به بالجرح خلافا لابن عصفور * (تنبيه) * قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلا كما هو شأن الصفة لانائبه لانسلاخه عما كان له قبل فاعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) طاهره انه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معنى اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضميرا لموصوف مباغاة يجعله هو المضروب والمجود مثلا لا غيره فيه يرد ذلك المرفوع فضله والوصف منون فينصبه تميزا وتشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعا ليقبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجر رفع النصب وهو مرفوع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها مرفوعة ولانها اكثر منه وتحويل الاسناد مجازة على لاسناد الشيء الى غير من هوله (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أي المتعدي لا كثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلبس فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلمنا * ولا الكريم بمناع وان حرما

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقية أو لمحقابها على ما مر في الاضافة والله أعلم

* (أبنية المصادر) *

قدم اعمال البابين على صيغهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطراد فلا يرد ان معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال ومن للتبعية أي حال كون ذلك المعدي بعض الافعال الثلاثية (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحاكة حياكة وخياطة وحجامة قيل وعبر الروا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيديويه والجهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لانك تقيس مع السماع خلافا للقراء (قوله فتقول الخ) عدد المثال اشارة الى أنه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومقتوح العين أو مكسورها ام مضموماً لها باللائم ولا فرق ايضاً بين كونه صحيحاً

كضرب ضربا ومعتل الفاء كعود وعودا ووطى وطأ والعين كباع يباع وخاف خوفا واللام كرمى
رميا ورمى بالكسر أى صعد السلم رقبيا وورد فيه أى صار قريبا بضم فكسر على فعول كما فى الصحاح
أو مهموزا ككلأ كلا وأمن أمنا (قوله لا ينقاس) أى لأن مصادرا لأفعال الثلاثة لا تدرج
إلا بالسماح فإذا عدم لا ينقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أمام فتوحها
ففى البيت بعده والمكسور المتعدى سبق (قوله بابيه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتحين
الأذاذل على لون فالغالب فيه فعله بالضم كسمر سمره وشهب شهبة ودهم دهمه (قوله كضرح الخ)
مثل الصحيح والمضاعف ومعتل اللازم ومنه عمى وعمى وبقي بقى والجوى حرقه العشق وشجوه وبقي
معتل الفاء كوجع وجعا والعين كعور عورا والمهموز كأسف أسفا (قوله وشلت يده) أى فسدت
عروقها وبطل عملها وأصله شلت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله
كغدا عطف على مثل قعدا بسقاط العاطف إذ لا وجه لعدم العطف مع أنه مثال ثان إلا أن يجعل
قعدا مثلا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثلا له من حيث المصدر وأشار به إلى أنه لا فرق فيه بين
الصحيح والمعتل وبقي المضاعف كترمرورا والمعتل أمابا لللام كغدا غدا وعتا وعتا وعتا وعتا
أو الفاء كوصل وصولا أمام معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما وفعال كصام
صياما وقام قياما أو فعالة ككاح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال
من المستكن فى له (قوله مستو جبا) أى مستحقا فعلا بالكسر الفاء أو فعلا بفتحها أو فعلا بالضم
أو فعلا كبايؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كآبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع
وجاء أيضا للمتعدي بمعنى كره فى القاموس أبى الشئ يأباه ويأبىه أباه وأباهة بكسر هـ ما كرهه أه
(قوله للذا) بالقصر للضرورة (قوله أو صوت) هو مع قوله وشمل الخ يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل
من فعال وفعل فاذ اسمع فيه فذلك كنعق نعية أو نعاقا أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه
والاخفش كنعق الطي بغما ووصل القرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس
الباب لسماعهما فى غيره وكذا يقال فى قوله الآتى فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض سم بأنه أراد
التخفيف بعيدا واللازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز
كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كفى القاموس (قوله إذا لم يستحق الخ) الحاصل
أن فعل بالفتح القاصر يطرد فى مصدره فعول الآتى الخمسة التى ذكرها المصنف ويراد عليها
مادل على حرفه أو ولاية قصده فعالة بالكسر كحجر تجارة وسفر سفارة وأمر أمانة وتنب نقابة أى
صار نقيبا أى عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مر أن فعالة ينقاس فى الحرف والولاية من فعل
المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو فجر نجارة بالنون والجيم وكتب كآبة وأما
اتباع الفعل بالكسر اللازم فى الحرفة والولاية فنادر كولى عليهم ولاية (قوله وشرد الخ) بمعنى نفر
ومن الامتناع أيضا جمع جاحا وابق أباقا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب
لامطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعدا ومشى مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون
والزاي يقال نزال الفعل على أنشاء أى وثب وهو خاص بنى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم)
هو من الأفعال اللازمة للبناء المجهول فالتمثيل به لنوع المفتوح بالنظر لأصله المقدر وجعله من
المفتوح إشارا للاختلاف وحلا على النظائر وما فى القاموس من أنه يقال ز كم كعنى وأز كه فهو
من كوم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لأن كلامنا فى ز كم بلا همز لا المهموز لكن فى نسخ من
ز كم وأز كه فهو من كوم لا يقال أصلا متعديا بل بناء للمفعول والكلام فى اللازم لانا
نقول اللازم بيني المجهول سمعا كجن فيجعل هذا منه أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان فى حكم

وزعم بعضهم أنه لا ينقاس وهو غير
سديد (ص)

وفعل اللازم بابيه فعل

كفرح وكجوى وكشال

(ش) أى يجى مصدر فعل اللازم

على فعل قياسا كفرح فرحا وجوى

جوى وشلت يده شللا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا

له فعول باطراد كغدا

مالم يكن مستويا فعلا

أو فعلا نافادرا أو فعلا

فأول لذى امتناع كآبى

والثانى للذى اقتضى قلبا

للدفعات أو لصوت وشمل

سرا وصوتا الفعيل كصهل

(ش) أى مصدر فعل اللازم على

فعول قياسا فتقول قعدا قعدا

وغدا غدا وواو بكر بكورا وأشار

بقوله مالم يكن مستويا فعلا الخ

إلى أنه إنما يأتى مصدره على فعول

إذا لم يستحق أن يكون مصدره على

فعال أو فعلات أو فعال فالذى

استحق أن يكون مصدره على فعال

هو كل فعل دل على امتناع كآبى

أباه ونفر نصارا وشردا وهو

المراد بقوله فأول لذى امتناع والذى

استحق أن يكون مصدره على

فعال هو كل فعل دل على تغلب

نحو طاف طوقانا وجال جولانا

ونزنا ونا وهذا معنى قوله

والثانى للذى اقتضى قلبا

والذى استحق أن يكون مصدره

على فعال هو كل فعل دل على داء

أو صوت فنال الاول سعل سعالا

وز كم ز كما ومشى بطنه مشاء

ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعاقا وأزرت القدر أزارا وهذا هو (٣١) المقصود بقوله للدفاع أو لصوت وأشار بقوله

وشمل سير أو صوتا الفعيل إلى أن
فعيلا يأتي مصدرا لمادل على سير
ولمادل على صوت فنال الأول ذمل
ذميلا ورحل رحيلا ومثال الثاني
نعب نعبا ونعق نعقا وأزرت القدر
أزيرا ووصلت الخليل صهيلا (ص)
فعولة فعالة لفعلا

كسهل الأمر وزيد جزلا
(ش) إذا كان الفعل على فعل ولا
يكون إلا لازما يكون مصدره على
فعولة أو على فعالة فنال الأول سهل
سهولة وصعب صعوبة وعذب
عذوبة ومثال الثاني جزل جزالة
وفصح فصاحة وضخم ضخامة
(ص) وما أتى مخالفا لمضى

فبإبه انقل كسخط ورضى
(ش) يعني أن ما سبق ذكره في هذا
الباب هو القياس الثابت في مصدر
الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف
ذلك فليس بمقيس بل يقتصر فيه
على السماع نحو سخط سخطا
ورضى رضى وذهب ذهابا وشكر
شكرانا وعظم عظمة (ص)
وغير ذي ثلاثة مقيس

مصدره كقدس التقديس
وزكتر كية وأجلا
أجال من تجملا تجملا
واستعذ استعاذة ثم أقم
أقامة وغالبا إذا التزم

وما يلي الآخر متوافقا
مع كسر تلوا الثاني مما افتحما
بهمز وصل كاصطفى وضم ما
يربع في أمثال قد تلما
(ش) ذكر في هذه الآيات مضاد
غير الثلاثي وهي مقيسة كلها فما

كان على وزن فعل فاما أن يكون صحيحا أو معطلا فان كان صحيحا فصدره على تفعليل نحو قدس تقديسا ومنه قوله تعالى وكلم الله موسى
تسليما ويأتي أيضا على وزن فاعل كقوله تعالى وكذبوا يا ناسا كذبا

اللازم على أن بناء ذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لأنائبه ومثله تجبت
الشاة وعنى بجاحتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فهذه الخمسة أفعال
مبنية للمفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهملة فوحدة أي صوت (قوله وأزرت القدر) بشد الزاي
أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمعجمة أي سار بيلين ورفق (قوله نعب نعبا الخ) أقادهم ذامع
ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصر يحا و قد ينقر د فعيل كسهل
صهيلا وصخذ الطائر صخذا بجملة فمهملة لم يثل لا تنقر أفعال كبنم الطي بغاما بالموحدة فمهملة
وضج الضج بضمها بجملة فوحدة فمهملة كل ذلك بمعنى صوت أما الداء فيختص به فعال وبالسير
فعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناطم ضابطا لكل منهما فقال في
شرح اللامية إذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل ككليج ونظير يف وشجيع فقياسه فعالة
ككلاحة ونظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة
وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة و ملح أي صار ما لحا مصدره
ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل (قوله فبإبه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى)
قال الأشموني بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه
متعديين فقياسهما كضرب لا كقرح ورد بأن تعديهما توسع بحذف الجار والاصل سخط عليه
ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف أصلا لأنه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في
كلامه ما يدل على أنهم مامثالان للآزم أو المتعدي كما لا يخفى خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه
كقرح حزن وبخل بالضم مصدر احزن وبخل بالكسر (قوله ذهابا) قياسه ذهيبا لأنه على السير
لا ذهوبا كما قيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب لتعديه (قوله وعظم عظمة) قياسه
عظامة وعظومة أو الأول فقط على الضابط المار ومثله قبح قبحا وحسن حسنا والله أعلم (قوله
وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرايه أن غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره
مضاف إليه هو كقدس خبر الثاني والجملة خبر الأول والتقدير حينئذ نائب فاعل قدس
أو قدس حال من هاء مصدره والتقدير هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ
أو قياسه حال كونه كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع
نائب فاعله وكقدس الخ خبر لمحذوف أي وذلك كقدس الخ كما في المعرب فيقتضي أن مصدر غير
الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك يدل قوله وغير ما مر السماع عادله الآن يقال مراده أن كل
فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره الأشموني بذلك (قوله أجال من الخ) من موصولة
مضاف إليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجمل الثاني يفتح الميم فعل ماض فاعله
ضمير من والجملة صلته أي أجال من تجمل تجملا وقوله الآتي وضم ما يربع الخ نعم ذلك فهو من
ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثان
خبره لزم والجملة خبر ذام حذف رابطها أي هذا المذكور من استعاذة وأقامة التاء لزمته غالبا أي
صحيحة ثلاثية في الغلبة ولم يرجع ذلك إلى إقامة فقط ليكون له كاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء
والافه في داخله في البيت بعده (قوله وما يلي الخ) الآخر فاعل يلي ومفعوله محذوف أي ومدة
الحرف الذي يليه الآخر واقفحه (قوله مع كسر) متعلق بمما افتحما حال من تلوا (قوله ما يربع)
من ربعت القوم من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة في

ويأتي على فعال بتخفيف العين وقد قرئ وكذبوا بآبائنا كذا بتخفيف الذال وان كان معتلا فمصدره كذلك لكن تحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصير مصدره على تفعلة نحووز كي تزكية وندرجيته على تفعيل كقوله باتت تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صميا وان كان مهموزا ولم يذ كره المصنف هنا (٢٢) فصدره على تنعيل وعلى تفعلة نحو خطا تخطيا وتخطئة وجرأ تجزيا وتجزئة ونبتا تنبيا

وتنبئة وان كان على افعال فقياس مصدره على افعال نحوأ كرم اكراما وأجل اجالا وأعطى اعطاء هذا ان لم يكن معتل العين فان كان معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصارا قامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالبا اذا التزم الى ما ذكرناه من ان تعويض التاء غالب وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعول فقياس مصدره على تفعول بضم العين نحو تجمل بجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرم ما وان كان في أوله همزة وصل كسر ثالثة وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعال أو افتعل أو استفعل نحو وانطلق انطلقا واصطنع اصطنعا واستخرج استخرجا وهذا معنى قوله وما يلي الآخر متوافقا فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث لزوما نحو استعاذ استعاذوا الاصل استعوازا فنقلت حركة الواو الى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصارا استعاذة وهذا معنى قوله واستعاذ استعاذوا ومعنى قوله

الحركات والسكات وعدد الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة ابنية تفعول كتجمل تجملا وتفاعل ككتغافل تغافلا وتفعول كتلم تلملا وتدرج تدرجا وتفعيل كتبيط تبيطا وتفعول كتسكن تسكنا وتفعول كتجرب تجوربا وتفعول كتقلنس تقلنسا وتفعول كترهول ترهولا وتفعول كتعفرت تعفرتا والعاشر تفعلي كتدلى تدليا وتدني تدنيا وتسليق تسليقا فكل ذلك يضم رابعة لكن تقلب ضمة الاخير كسر قلنسا بة الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت تنزي) بضم التاء وفتح النون وشد الزاي مكسورة أي تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لثبوتها بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان فلما التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما كما سيأتي في قول المصنف ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صحت العين في تحويين وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت أجاب سم بأن هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سمي فيه بخلاف المصدر فبالجمل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب بأن هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسندا لاثنين فلا يخفى خله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصرح الشارح ان المحذوف العين من اقامة ونحوها ككافادة واجازة واعادة فوزنهما اقامة وهو مذهب الفراء والاختفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه ان المحذوف الالف الزائدة فوزنهما افعلة (قوله وقد جاء حذفها) هو مضمرة على السماع (قوله وان كان في أوله همزة وصل) اي ثابته اصالة تخرج ما اصله تفاعل أو تفعول فلا يكسر ثالث مصدره ولا يراى قبل آخره ألف كطاير واطير بشد الطاء فان أصلهما طاير ويطير ادغمت التاء في الطاء وأتى بهم همزة الوصل فيقال اطاير ويطاير اطايرا واطيرا ويطيرا (قوله فعلا) بكسر الفاء وجوبا لافي المضاعف وهو ما فاءه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس فيجوز فيه القمع كزلزال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس اي الموسوس وليس في العربية فعلا بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفاعل بالكسر الاتقاء وتبيان وما عداهما بالفتح كتد كارتعداد وتقداد ورجح المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشددا لا الخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعول كذ كرتذ كيرا وتذ كارا أو سماعي قولان (قوله وسرهف) يقال سرهفت الصبي أحسن غذاءه (قوله وهو المقيس فيه) أي الفعللة هو المقيس في فعلل كما مثله وكذا فيما ألحق به كليب جليبة اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وقلنس قلنسة وأما الفعلل فسماعي كسرهف قال في التوضيح وشرحه الا في المضاعف كزلزال فقياسي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصميري وغيره ولا في المحق بفعلل الا في حوقل حوقلة وحيقلا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناطم فعلا أو فعلة لفعللا اه فقول الشارح دحرجا مجرد مثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله وبرهم) بالميم أي نظرمع سكون طرفه وفي نسخهم ربح

وضم ما يربع في أمثال قد تلمما ان ما كان على وزن تفعول فان مصدره يكون على تفعول بضم رابعة نحو تلمم تلمما بالميم وتدرج تدرجا (ص) فعلا او فعلة لفعللا * واجعل مقيسا ثانيا لا أولا (ش) يأتي مصدر فعلا على فعلا كدحرج دحرجا وسرهف سرهفا وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرهف سرهفة

ص لفاعل الفعل والمفعول * وغير ما امر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن (۳۳) فاعل مصدره الفاعل والمفعول نحو ضارب

ضربا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما امر الى ان ماورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما امر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تنعيل نحو باتت تنزي دلوها تنزيا والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقله نحو حرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دفوت وشر حيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعل تنعالا نحو تعلق تلاقا والقياس تفعل تنعلا نحو تعلق تلاقا (ص) وفعله لمرة بجلسه

وفعله لهيئة بجلسه (ش) اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعله بفتح الفاء نحو ضربته ضربة وقتلته قتلة هذا اذا لم بين المصدر على تاء التأنيث فان بني عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورجة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئته منه قيل فعله بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص)

في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالجره (ش) اذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر تاء التأنيث نحو أكرمته اكرامة ودحرجته دحرجة وشذ بناء فعله للهيئة من غير الثلاثي كقوله هي حسنة الخمره فبنوا فاعلة

بالجيم أي أتى بالباطل والردى من الشيء (قوله لفاعل الفعل الخ) قال الدماميني والمطروداني عند سبويه المفعولة واما الفعل فقد يترك بحالسه بحالسة ولم يتولوا اجلاسا وتعين المفعولة فيما فاءه ياء كاسر مياسرة ويأمنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشذياومه يواما لا مياومة (قوله عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجوع وفاعله ضمير السماع أيضا وضمير له يعود لغير فقيه قلب وعكس الضميرين وان اغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله بثبت) بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب واما بكونها فهو الرجل الثابت القلب (قوله وشر حيقال) الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله تلاقا) بكسر التاء والميم وشذ اللام يقال تعلقه وتعلق له تعلقا وتلاقا وتلاقا وتودد اليه وتلطف له قال

ثلاثة احباب فب علاقة * وحب تلاق وحب هو القتل

صباح (قوله وفعله لمرة) أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين ان يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا بجلسة من الجلوس ثم فعله التي للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كمثل الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أي لهيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بني عليها) أي مع الفتح لامع الضم ككسرة ولا الكسر كنشدة فانها ما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أي ما لم بين المصدر المطلق عليها كنشدة وذربة وهي الحدة في الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كنشدة عظيمة ودخل في ذلك فعله بالضم أو الفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالتا المرة) أي في غير ما بني عليها كاقامة والادل عليها بالوصف (قوله كالخمره) بكسر الخاء المعجمة من اخمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثي مفعول بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لأمه مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كضرب فتحت في المصدر وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح اللام بتفصيله المذكر بين كونه واوى الفاء كوعدا ولا عند طي واما غيرهم فيكسرون واويها الثلاث مطلقا كسرت عين مضارعه أو لا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزي ومرماه ومرماه من رقى
كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا
والا ففتح للمراد مصدر * وفي غيره كسرفقل فيه منطقا
وواوى فاء صحيح بالكسر مطلقا * لى غير طي جاء فاجعله موثقا
وان رمت من غير الثلاثي هذه * فجئ باسم مفعول كجري ومرنقى
وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسماع معلقا

والله أعلم

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية لأسماء للبيان واطافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لان اللامية لا تصح فيها أي أبنية هي أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره جمعه بالياء والنون فباقي ان أسماء الفاعلين ألقاظ وهي لا تجمع كذلك لانها

(ه خضري في) من اختم وهو حسن العمة فبنوا فاعلة من تعميم * (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) *

كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون كغذا ش اذا اريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جى به على مثال فاعل وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فعل بفتح العين متعديا كان لازما نحو ضرب فهو ضارب وذهب فهو ذاهب وغذا فهو غاذ فان كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فاما ان يكون متعديا ولا زما فان كان متعديا فقياسه أيضا ان يأتي اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم وان كان لازما او كان الثلاثي (٣٤) على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منه ما فاعل الاسماء وهذا هو المراد بقوله (ص)

وهو قليل في فعلت وفعل
غير معدى بل قياسه فعل
وأفعل فعلا نحو أشرف

ونحو صديان ونحو الاجهر
(ش) أي اتيان اسم الفاعل على
فاعل قليل في فعل بضم العين
كقوله هم حمض فهو حامض وفي
فعل بكسر العين غير متعد نحو
أمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت
المرأة فهي عاقرة بل قياس اسم
الفاعل من فعل المكسور العين
اذا كان لازما ان يكون على فعل
بكسر العين نحو نضر فهو نضر
وبطر فهو بطر وأشرف فهو أشرف وأعلى
فعلان نحو عطش فهو عطشان
وصدى فهو صديان أو على
أفعل نحو سود فهو أسود وجهر
فهو أجهر (ص)

وفعل اولى وفعل بفعل

كالضخم والجمل والفعل جمل
وأفعل فيه قليل وفعل

وبسوى الفاعل قديغنى فعل
(ش) اذا كان الفعل على وزن فعل
بضم العين كترجي اسم الفاعل
منه على وزن فعل كضخم فهو ضخم
وشهم فهو شهم وعلى فاعيل نحو
جمل فهو جميل وشرف فهو
شريف ويقل مجي اسم الفاعل
على أفعل نحو خضب فهو أخضب

من غير العاقل غفلة عجبة لان الفاعلين ليس وصف اللالفاظ بل للذوات وقوله به أى بأسماء
الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيده ما مر من ان
اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة وهو فاعل لاثباته لكن الموافق
لقوله الاتي الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للاول فقط وهو المشهور وانما ذكر الصفة
هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا اريد به الدوام واما الترجمة الاتية
فلاحكامها كما أفرد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) اما حال من اسم فاعل أى صغ اسم
فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي أما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر
محذوف أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف محذوف عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية محذوف
جوابها العامل فيها دلالة صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغذا) بمجمتين يستعمل
لازما كغذا الماء أى سال ومتعديا كغذوت الصبي باللبن أى ربيته وكلاهما صحيح في تشبيهه
اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقيد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل
المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرف
وبطر فهو أشرف وبطرا أى لا يحمد النعمة وشذمر يض وكهل اذ قياسهما كفرح لانهما عرضان
وقوله وأفعل أى ان دل على لون كحمر فهو أحر أو خلقة أى حال ظاهرة في البدن كعور ووجور وجهر
فهو أعور وأحور وأجهر أى لا يصرف في الشمس وقوله فعلا أى ان دل على الامتلاء كروى فهو
ريان أو حرارة الباطن كصدى فهو صديان أى عطشان (قوله نحو آمن) أى اللازم كامن البلد أى
اطمان أهله وقديغنى كامن العدو (قوله وفعل اولي الخ) لعلمه لم يصرح بالقياس لانهم ما يكثرا
في المضموم كثرة تقطع بقياسه ما فيه عنده قال الشاطبي وغيره المصنف يرى قياسه فاعيل لا فعل
(قوله والفعل جمل) ليس حشوا بل يخرج به جميل من جلت الشحم بالفتح أى أذنته فعمل هو
بالبناء للمجهول فهو جميل أى مجبول قاله الشاطبي ويرده ان كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون
الكلام في فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قديغنى) مضارع غنى
يغنى كفرح يفرح أى يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب)
بالحاء والصاد المجتمعتين أى اجزأ الى الكدرة (تنبيه) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل
صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تصف لمرفوعها واطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في
الاصطلاح الشائع فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطي انه اذا اريد بها
النص على الحدوث حوت الى فاعل فيقال حاسن لا حسن وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم
فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقا بها على ما مر وبقيّة
الافصاف الاتية وهى اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في
هذا التقصيل (قوله بعد زيادة ميم) أى بدل حرف المضارعة لامعه كما بينه المثال (قوله ويكسر

وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل وقديغنى اسم الفاعل ما

منه على غير فاعل قليل لا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله وبسوى الفاعل قديغنى فعل (ص)

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالواصل مع كسر متلوا الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف

زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضمومة ويكسر

ما قبل آخره مطلقاً أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فقول قاتل يقاتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج وواصل يواصل فهو مواصل وتدحرج يدحرج فهو متدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم فإن اردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنظر (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كات من قصد (ش) اذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جى به على زنة مفعول قياساً مطرداً نحو قصده فهو مقصود وضربه فهو مضروب ومررت به فهو عمروربه (٣٥) (ص) وناب نقلا عنه ذو فاعيل نحو فتاة أوفى كميل

(ش) ينوب فاعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وأمرأة جريح وبفتاة كميل وفتي كميل وبأمرأة قتيل وبرجل قتيل فناب جريح وكميل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا يتقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله وناب نقلا عنه ذو فاعيل وزعم ابن المصنف ان نيابة فاعيل عن مفعول كثيرة وليست مقبولة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقبولة خلافاً لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقبوس في كل فعل فيما ليس له فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب قياساً كعليم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقبوس بجزم بأصح القولين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي ثبوت الخلاف وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعيل لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقاً أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده

ما قبل آخره) أي ولو تقديره كاعتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذمتين بضم التاء اتباعا للميم اسم فاعل من أنتن كما شذ الفتح في أنناظ كأحسن فهو محسن وألفح بالناء والحاء المهملة فهو ملفح أي فقير منلس وأسهب فهو مسهب اذا تكلم بما لا يعقل اما في المفعول فيكسر على القياس (قوله ولكن تفتح منه) أي ولو تقديره كاعتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزن أيضاً مبيع ومقول ومرعى الا انها غيرت اذا أصلها مبيع ومقول ومرموى نقلت حركة الياء والواو في الاولين الى الساكن قبلهما ما حذف واومفعول للساكنين وقلت ضمة الاول كسرة لتسلم الياء وقلت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مراده بالثلاثي فيما مر المتصرف اما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أي سماعاً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقبولة) فلا يقال ضرب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافاً لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ماله ذلك فيليب بالفاعل (قوله كعليم) أي وقدير ورقيم فالخاصل ان كل فعل يسمع له فاعيل بمعنى فاعل لا يتقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منفي لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق محتمل للضمير فالمنفى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما بعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من العمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم

* (الصفة المشبهة باسم الفاعل) *

أي في دلالة على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعمدت النصب كالتعدي لواحد لكن عملها أخط منه لانهم لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً للزومه الافراد والتذكير وفادته الدوام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسان الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تميزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تصاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا في المعنى والمراد استحسان الجرح بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صور امتناع الجرح وضعفه الآية قيل استحسان الجرح بهايه توقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور ورد بمعنى توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث

في شرح التسهيل من ان القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فاعيل بمعنى فاعل ونبه المصنف بقوله نحو فتاة أوفى كميل على ان فاعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعيل ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا تقول مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص) * (الصفة المشبهة باسم الفاعل) * صفة استحسان جرح فاعل * معنى به المشبهة باسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكروا المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان جرح فاعلها بجرحه وحسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب

والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وظاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بظاهر وهذا لا يجوز في غيرهما من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب عمرا تريده ضارب ابوه عمرا ولا زيد قائم الاب غدا تريده قائم ابوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول (٣٦) زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص) وصوغها من لازم الحاضر

كظاهر القلب جميل الظاهر
(ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد قاتل الاب بكر اتر يد قاتل ابوه بكر ابل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون الالعمال وهو المراد بقوله الحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس وبه بقوله كظاهر القلب جميل الظاهر على ان الصفة المشبهة اذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين أحدهما ما وزن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيها والثاني ما لم يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الاب فان كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي

لها على الحد الذي قد حدا
(ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لان حسنا شبيه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا الى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كانه لا بد من اعتمادها (ص)

لوحول الاسناد عنه لم يقع ولم يلبس فيحسن حينئذ الجروان لم يعلم بأنها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره ان الجرف فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدي لو احدثت تنوع اضافته لفاعله عند الجمهور وان قصد ثبوته لا باس به بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فانما تمتنع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرائ واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبر فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن الرحيم (قوله الالعمال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الازمنة الثلاثة لا خصوص الحال اما اسم الفاعل فيدل على احد الثلاثة بدلا عن الآخر وافادتها الدوام عقلية كما نقله ليس لا وضعية لانها لما اتت عن الحدوث والتجددت الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فانه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنته مجاز كما مر في تعريفه ومذهب الرخصي وابن الحاجب انها لا توازن المضارع أصلا ونحو طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والخيار خلافه (قوله المعدي) أي لو احدث المراد العمل صورة والافنصوب به مفعول به حقيقة ومنصوب بها شبيه به أو تميز (قوله على الحد) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهوانه لا بد الخ) لم يذكر كونها الحال أو لا لاستقبال للزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطها فيها وانما يشترط الاعتماد لعملها بالنصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار اليه بقوله المعدي أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والطرفين والمفعول له ومعه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر انها لا تنصب إلا بجزاه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذاتعلق وارتباط بموصوفها لاشتماله على ضميره كما سيبين وتقدم منه تصرححا وتلويا كما أربعة هي استحسان الجربها وصوغها من اللازم وكونها الدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهوانه لا يفصل معمولها منها منصوبا كان او مرفوعا بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا وبقي أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجوز تقديم معمولها) أي الشبيه بالمفعول به لانه الذي يفترق فيه أما المرفوع والجور فلا يتقدمان مطلقا لانه فاعل أو مضاف اليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقا كزيد بك واثق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بال أو مجرورا باضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيد او مرتب بضارب زيد افيتمتع تقديم زيد لا في نحو است بضارب زيد الزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الا في سبي) أي اذا عملت النصب على

وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذاتية وجب (ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل التشبيه قصرت عنه فلم يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر اضارب ولا تعمل الا في سبي نحو زيد حسن وجهه ولا تعمل في اجنبي فلا تقول زيد حسن عمر او اسم النعال يعمل في السبي والاجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص) فارفع بها وانصب وجر مع ال * ودون ال محذوب ال وما اتصل بهامضاً فاقا ومجردا ولا

التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرع فلا بد من كون معمولها سيبياً ما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيه ما ذلك لان عملها فيهما بالحل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبج العمران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما الا في التشبيه بالمفعول كما هو المراد بالسببي ما ليس اجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتق على ضمير الموصوف ولو تقدير احسن الوجه أى منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع ال كالحسن الوجه الجميلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقة أنت في السلام* وفي الحرب كالح مكفهر

فاعمل طلق في الهاء المضاف اليها وأصلها النصب لانها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتق على خلف الضمير وهو ال واما مفصول منها بضمير آخر مع خلوها من ال كقريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ومحل الضمير جر في الثانية نخلو الصفة من ال مع مباشرتها والنصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بال فلم يذكره أحد لعدم جوازها (قوله مع ال) حال من الضمير المجرور بالباء ودون ال عطف عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المعمول موصولاً كحسن ماتحت نقابه أو موصوفاً يشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال اعطاه أو مضافاً الى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه وكل نوال اعطاه أو مضافاً الى ضمير يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف ككررت باهراً حسن وجهه جاريتها جميلة انقدها الله راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف أو مضافاً الى ضمير معمول صفة أخرى ككررت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها انه لا يشترط في الاولى كون مرجع الضمير معمولاً لصفة أخرى كزيد عبداً به حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صوراً سببياً اثني عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافاً يشمل ثمانية ذكر الشارح منها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحد وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنا عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جردولها الاشعوني ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميراً تابعاً وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعية بسلامة أو تكسيرة. ذكره أو مؤنثة فتلك ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفاً وأربع مائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميراً لا تعدد في جمع التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيستط منها ثلاثة جمع التصحيح مثلاً مذكراً ومؤنثاً بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ بثمانية وأربعين في أحوال اعراب الصفة بثمانية وأربعة وأربعين فهي المتعددة والباقي منه الجائز والممتنع وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيراً لان انواع السببي الاثني عشر منها ستة في كونه مضافاً للضمير أو لما هو مشتق عليه وعلى كل منها مرجع الضمير ما بال أو لا ويختلف الحكم في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون انواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابها بأربعة وخمسين في كون الصفة بال أو لا بثمانية وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميراً اما مرجعه بال أو لا بستة فالجملة

تجربهم مع ال سمان ال خلا
ومن اضافة لتاليها وما
لم يخل فهو بالجواز وسما
(ش) الصفة المشبهة اما ان تكون
بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة
عنهما نحو حسن وعلى كل من
التقديرين لا يخلو المعمول من
أحوال ستة الاول ان يكون
المعمول بال نحو الحسن الوجه
وحسن الوجه الثاني ان يكون
مضافاً لما فيه ال نحو الحسن وجهه
الاب وحسن وجهه الاب الثالث
ان يكون مضافاً الى ضمير الموصوف
نحو مررت بالرجل الحسن وجهه
وبرجل حسن وجهه الرابع ان
يكون مضافاً الى مضاف الى ضمير
الموصوف نحو مررت بالرجل
الحسن وجهه غلامه وبرجل حسن
وجهه غلامه الخامس ان يكون
المعمول مضافاً الى مجرد من ال
دون الاضافة نحو الحسن وجهه أب
وحسن وجهه أب السادس ان
يكون المعمول مجرداً من ال
والاضافة نحو الحسن وجهها
وحسن وجهها فهذه ثنتا عشرة
مسئلة والمعمول في كل واحدة من
هذه المسائل المذكورة

اما ان يرفع أو ينصب أو يجز فيتحصل حينئذ (٣٨) ست وثلاثون صورة والى هذا أشار بقوله فارفع بها أى بالصفة المشبهة وانصب وجر

مائة وأربعة عشر تضرب في المائة والاثني والتسعين المارة تبلغ احدى وعشرين ألفاً وثمانمائة
وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لانه يضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله
اما ان يرفع) أى على الفاعلية للصفة وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة
حيث امكن (قوله أو ينصب) أى تشبيهاً بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة
(قوله أو مجرداً) تحته ثلاث صور الموصول والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله
مضافاً إلخ) كذا يدخل تحته المضاف للموصول أو للموصوف أو لضمير عائداً على مضاف لمضاف لضمير
الموصوف أو لضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور كما مر (قوله أربع مسائل) أى من العدد
الذى ذكره وهو هي تسعة من الاثني والسبعين المارة عن الاثني وضابطها كل ما لم يعل عليه اضافة
الصفة المحلولة بال الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وانما
يكون هذا من الانواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة
تسقط من أنواع السببي الاثني عشر يبقى ما ذكرتم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم
اضافة المعرفة للنكرة في نحو الحسن وجهه أب لان ال في الصفة المشبهة معرفة على الاصح
ولان هذه الاضافة لا تفيد تحقيقاً في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو مات تحت نقابه أو نوال
أعطاه كما مر في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مشناة ولا مجموعة والاجاز لحصول
التخفيف بحذف النون كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ
أى وما لم يخل من ال ولا من الاضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو مجوزاً لجره وما فهمه ثلاث
صور تضم للرفع والنصب في صور السببي الاثني عشر بسبعة وعشرين تضم لستة والثلاثين التي
في خلوا الصفة من ال فالجمله ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره ثم تزيد (قوله
الحسن وجهه) ينبغي ان محل منعها اذا كان الموصوف بغير ال كزيد والاجاز لكررت بال رجل
الحسن وجهه لان معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير مافيه ال كما مر عن التسهيل ومنه قوله

سبتي الفتاة البضة المتجرد * اللطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بجر كشحه لاضافته لضمير مافيه ال وهو المتجرد أى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة
وشد الصاد المجهدة رقيقة الجلد عمتلته والكشع ما بين الخاصرة والضلع ومر في الاضافة ان المبرد
يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم ان مثل ذلك في هذا التفضيل نحو الحسن وجهه أى به الحسن
كل ماتحت نقابه الحسن وجهه جاريتها الجميلة اتفه فحل منع جر ها اذا كان الموصوف خالياً من ال
كزيد وهند والاجاز اه وفيه نظر ظاهر لما مر في الاضافة من اشتراط ان لا يكون بين الوصف
وذى ال أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير المحلى بها في
نحو الرجل الحسن وجهه أى به أولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جرهما كيجوز الخ) لكن منه
القبيح وضابطه ان ترفع الصفة بال أو لانكرة وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه اب وحسن وجهه
أو وجهه أب خلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع
المعمول بال أو مضافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً الحسن الوجهه أو وجهه الاب أو حسن الوجهه أو
وجهه الاب لان ال خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه ان
تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً وهي ثمانية من صور السببي الحسن الوجهه أو وجهه الاب أو
وجهه أو وجهه أى به أو ماتحت نقابه أو تجر ها سوى المعرف بال والمضاف لتاليها الحسن وجهه أو ما
تحت نقابه ووجهه الضعف في الاولى انها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدى وفي الثانية مافيه من
شبه اضافة الشئ لنفسه فتأمل والله أعلم

مع ال أى اذا كانت الصفة بال نحو
الحسن ودون ال أى اذا كانت
بغير ال نحو حسن مصوب ال أى
المعمول المصاحب لال نحو حسن
الوجه وما اتصل بهام مضافاً أو مجرداً
أى والمعمول المتصل بها أى بالصفة
اذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً
من الالف واللام والاضافة ويدخل
تحت قوله مضافاً للمعمول المضاف
الى مافيه ال نحو وجهه الاب
والمضاف الى ضمير الموصوف نحو
وجهه والمضاف الى ما أضيف الى
ضمير الموصوف نحو وجهه غلامه
والمضاف الى المجرد من ال دون
الاضافة نحو وجهه أب وأشار
بقوله ولا تجر بها مع ال الخ الى
ان هذه المسائل ليست كلها
على الجواز بل يتنوع منها اذا كانت
الصفة بال أربع مسائل الاولى جر
المعمول المضاف الى ضمير الموصوف
نحو الحسن وجهه الثانية جر
المعمول المضاف الى ما أضيف الى
ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه
غلامه الثالثة جر المعمول المضاف
الى المجرد من ال دون الاضافة نحو
الحسن وجهه أب الرابعة جر
المعمول المجرد من ال والاضافة
نحو الحسن وجهه فعنى كلامه ولا
تجر بها أى بالصفة المشبهة اذا
كانت الصفة مع ال اسمها خلا من
ال أو خلا من الاضافة لمافيه ال
وذلك كالمسائل الاربع وما لم يخل
من ذلك يجوز جرهما كيجوز رفعه
ونصبه كالحسن الوجهه والحسن
وجهه الاب وكما يجوز جر المعمول
ونصبه ورفعه اذا كانت الصفة
بغير ال على كل حال

ص * (التعجب) * بأفعل انطق بعدما تعجبا * أوجبى بأفعل قبل مجروريا (٣٩) وتلوا فاعل انصبه كما * أوفى خليلينا وأصدق بهما

(ش) للتعجب صيغتان احدهما ما أفعله والثانية أفعل به واليهما أشار المصنف باليت الاول أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد أو ما أوفى خليلينا أوجبى بأفعل قبل مجروريا نحو أحسن بالزبدى وأصدق بهما فما مبتدأ وهى نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وكذلك ما أوفى خليلينا وأما أفعل ففعل امر ومعناه التعجب لا الامر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرنى الى عفوا لله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه فى قوله

ومستبدل من بعد غضبي صريعة فأحر به من طول فقر وأحريا أرادوا حري بنون التوكيد الخفيفة فأبدلها التاني الوقف وأشار بقوله وتلوا فاعل الى ان تالى أفعل ينصب لكونه مفعولا لنحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قدمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التى بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذى أحسن زيدا شئ عظيم وذهب بعضهم الى انها استئنافية والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيدا

* (التعجب) *

هو انفعال فى النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما ورد منه فى الشرع فاما مصروف الى مخاطبين نحو فإصبرهم على النار أى يجب ان يتعجب من ذلك وامام مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة فى السلاسل أى وهم أسارى المشركين يؤل أمرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لاجله كما يشير له قول الشارح بعدما للتعجب أو حال من فاعل انطق أى ذات تعجب أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى للبواب لهما عند النجاة والافله صيغ كثيرة لم يوجب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحانه الله ان المؤمن لا ينحس لله دره فارسا وغير ذلك وسيأتى فى باب نعم وبئس صيغة وهى فعل بالضم كشرى وظرف (قوله فما مبتدأ) ويجب تقديمه اجماعا لجر يانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها لان التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير والمسوغ للابتداء قصد الاجهام كما فى التسهيل (قوله ضمير مستتر) أى وجوب عائد على ما ولذا اجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غائبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانحى عنه معنى الجعل بخلاف استعماله فى التعجب مما يستحيل كونه مفعولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجاعة نحو ما أقدر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب سواء كان مفعولا وله سبب أو لا كما قاله الرضى فلا يرد أنه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لانحاء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على انه لو كان منظورا اليه لقلنا معنى شئ أعظم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليه ما هو مصنوعه وذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا شئ جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب ان يكون مفيدا له والا فالعرب لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حق التركيب ان يكون عليه وان لم ينطق به فاستعماله فى التعجب حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيره افتأمل اما اذا أريد به فى جانبه تعالى الاخبار بأنه فى غاية العظمة وان عظمت مما تحارفها العقول لقصد انشاء عليه بذلك فجاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيدا همزة الصيرورة أى صار ذا حسن فهو فى الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضى الى الامر ليكون بصورة الانشاء ففصح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر بزيد ففعلا للقيح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحبب اليها أن تكون المقدما * أى بأن تكون لا طراد الحذف معها وصار فى حكم الفضلة فلم يثبت الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتى وأما الباء فى فاعل كفى فلا تلزم كقوله * كفى الشيب والاسلام للمرءناها * فلذا لا تصير كالفضلة الا فى عدم التأنيث له دون الحذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب واما ورود مصغرا فى قوله * يا ما أميلح غزلا ناشد لنا * فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو رب والغضبي بمجتزئين فوحدة بوزن سلمى المائتة من الابل كما فى الصحاح وتعقبه فى القاموس بأنه تصحيف والصواب انه بالمشناة التحتية بدل الموحدة وصريفة تصغير صريفة وهى نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحريا بالمشناة التحتية أى به حذف فاعله دلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما حرى ذلك المستبدل وما أحقه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الادلل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل

وذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شيء أحسن زيدا عظيم (ص)
وحذف ما منه تعجبت استبح * لان كان عند الحذف معناه يضح (ش) يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد
أفعل اذا دل عليه دليل فقال الاول قوله أرى أم عمرو ومعهما قد تحذرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا محذوف
الضمير وهو منقول أفعل للدلالة عليه بما تقدم (٤٠) ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم فحذف بهم

لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر

فذلك ان يلق المنية يلقيها

جيدا وان يستغن يوما فأجدر

أي فأجدر به فحذف المتعجب منه

بعد أفعل وان لم يكن معطوفا على

أفعل مثله وهو شاذ (ص)

وفي كلا الفعلين قدما لزم

منع تصرف بحكم حتما

(ش) لا يتصرف فعلا التعجب بل

يلزم كل منهما ما طريقة واحدة فلا

يستعمل من أفعل غير الماضي

ولامن أفعل غير الامر قال المصنف

وهذا مما لا خلاف فيه (ص)

وصغهما من ذي ثلاث صرفا

قابل فضل تم غير ذي اتقا

وغير ذي وصف يضاهي أشملا

وغير سالك سبيل فعلا

(ش) يشترط في الفعل الذي يصاغ

منه فعلا التعجب سبعة شروط

أحدها أن يكون ثلاثيا فلا ينيان

مما زاد عليه فخرج وانطلق

واستخرج الثاني ان يكون متصرفا

فلا ينيان من فعل غير متصرف

كنعم وبئس وعسى وليس الثالث

ان يكون معناه قابلا للمفاضلة فلا

ينيان من مات وفنى ونحوهما اذ

لا هوية فيها الشيء على شيء الرابع

ان يكون تاما واحترز بذلك من

الافعال الناقصة نحو كان واخواتها

فلا تقول ما كونا زيدا قائما وأجازه

الكوفيون الخامس ان لا يكون

بينهما الا بالطرف ويجب كونه معرفة ونكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة وكذا فاعل أفعل
(قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا وله قول ثالث كقول سيديويه وهو الصحيح المار
(قوله يضح) بكسر الميم أي يضح والمراد به مطلق الظهور لانه لا يشترط الوضوح الحقيقي قيل
ولا يبعد قراءته بالمهملة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو
من ذلك لا من ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لا في نحو ما أحسن زيدا أو أحسن بزيد لعدم
الدليل عليه ولا في نحو زيدا ما أحسن زيد الثلاث فثبت نكتة الاظهار في مقام الاضمار وهي التخييم
(قوله فحذف بهم) أي لان لزوم جره كسواء صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر
بعد حذف الباء (قوله فذلك ان يلق الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي ان الشرط
وجود مطلق دليل على المحذوف وهو الاوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كالاتية فهذا
البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدرا وحال (قوله
سبعة شروط) لم يعد الفعل شرط لانه جعله موضوع الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحجار قيل
والجلف فلا يقال ما أجره وما أجلفه لكن في القاموس جلف جلفا كفرح فرحا وجلا فصار
جافيا غليظا فثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ ما اتقاه وما املا القرية من
اتقى وامتلا واختلف في أفعل ككرم وأظلم فأجازه سيديويه مطلقا واختاره في التسهيل وقيل ان
كانت همزة غير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بالرفع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما ليخرج
نحو يدع ويدر (قوله للمفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث ان
مطلق العلم والقدره مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منقيا) أي لا لتباسه
بالمثبت (قوله ما عاج الخ) مضارعه يعج أي ينتفع اما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيجى في الاثبات
أيضا ويجى الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم ار شيأ بعد ليلى أله * ولا مشربا أروى به فاعج

أي فانتفع (قوله ان لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لا لتباس أفعل التفضيل بوصفه فنحو هو
والتعجب لا شرا كهما في امور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عروا وما أصفر هذا
الطائر وما أبيض هذه الحامة وما أجر هذا القرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة
والسمر أي الحديد ليلا وصغير الطائر ويبيض الحامة وتنتقم القرس جازا سقاطي أي لانه يقال
جر البرذون بالكسر يحمر جرا كفرح يفرح فرحا اذا أنتن فوه من أكل الشعر واذا عير أحد بالجر
يقال له يا قارس جرا فاده في الصحاح (قوله لئلا يلبس) فان أمن اللبس جاز كما في التسهيل بان كان
الفعل ملازما للبناء للمجهول فنقول ما اعناه بجاحتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرية على
انه من فعل المفعول (قوله وأشد) بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلهما شد الثلاثي كما
ذكره الناطم في شرح العمدة لا اشتد حتى يردانهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس واما
أشد الرباعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة ويعبدان

منقيا واحترز بذلك من المنق لزم ما نحو ما عاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت زيدا السادس أن يني

لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الافعال الدالة على الالوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجرو والعيوب كقول فهو أحول

وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجروه ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع ان لا يكون مبنيا للمفعول نحو

ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد اريد التعجب من ضرب أو وقع به لئلا يلبس بالتعجب من ضرب أو وقع (ص) وأشد داو أشد أو شهما

يختلف ما بعض الشروط عدما * وصدور التمام بعد تنصب وبعد فعل جزمه بالبايحب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من
الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوه وبأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجز بعد
أفعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخراجه واشدد حرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حرجته وأشد بعوره
(ص) وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر (٤١) (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل

التعجب من شيء من الافعال التي
سبق انه لا يبنى منها حكم بندوره
ولا يقاس على ما جمع منه كقولهم
ما اخصره من اختصر فبنوا أفعل
من فعل زائد على ثلاثة أحرف
وهو مبني للمفعول وكقولهم
ما أحقه فبنوا أفعل من فعل
الوصف منه على أفعل نحو جق فهو
أحق وكقولهم ما أعساه وأعسى به
فبنوا أفعل وأفعل من عسى وهو
فعل غير متصرف (ص)
وفعل هذا الباب لن يقدم
معموله ووصله به الزما

وفصله بظرف أو بحرف جر
مستعمل والخلف في ذلك استقر
(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل
التعجب عليه فلا تقول زيدا
ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا
زيداً أحسن ويجب وصله بعامله
فلا يفصل بينهما باجنبي فلا تقول
في ما أحسن معطيك الدراهم
ما أحسن الدراهم معطيك ولا
فرق في ذلك بين الجرور وغيره فلا
تقول ما أحسن زيد ما را تريد
ما أحسن ما را يزيد ولا ما أحسن
عندك جالساً تريد ما أحسن جالساً
عندك فان كان الظرف أو الجرور
معمولا لفعل التعجب ففي جواز
الفصل بكل منهما بين فعل التعجب
ومعموله خلافاً والمشهور

يبنى منه نحو ما أشد استخراجه (قوله يختلف ما الخ) وكذا يختلف ما استكمل الشروط كما أشد
ضربه ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يختلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل
الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للمنفق والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤقلا
لا صريحا كما أكثران لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشد به سما وأما الخامد والذي لا يتفاوت
فلا يتعجب منهما البتة اه لكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم
أن أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداءً نحو ما أكثر به وما أشد عبده فلا يوثق بالمصدر بعده (قوله
أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني
خلافه اه صيان (قوله باجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيدا وغير الفاعل في أفعل به
فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالساً زيدا ولا أحسن جالساً زيد
(قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المفعول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن زيد
ما را فان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك يجالس أما المفعول له ففيه الخلاف
الآتي (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المفعول ضمير يعود على الجرور والاعتين
الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في
النكت عن أبي حيان في تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الا ان يقال هو تمثيل لجرور الفصل
بلا نظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قبل سنة احدى
وعشرين من الهجرة (قوله في الهيجا) بالمد والقصر أي الحرب والالزبات بفتح اللام وسكون
الزاي جمع لزة وهي الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الميم أي الكرم (قوله أعز
على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعز زيان أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشده
على وفيه الفصل أيضا ابتداءً وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل
ما أحرى ان يرى ذوالالب صورا أي ما أحق الرؤية صبوراً بصاحب العقل فان يرى مفعول
أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لمكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله
أخلق بذى الصبر ان يحظى بحاجته * ومد من القرع للابواب ان يلجا
فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا والاصل أخلق بان
يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطلوب بالصبر وما أحق الولوج أي الدخول لمدمن
قرع الابواب أي الملازم له والله تعالى أعلم

* (نعم وبئس وما جرى مجراهما) *

أي في افادة المدح والذم كجاءوا وساء وجرى بفتح الميم لان فعله جرى التلاشي ولو قال وما أجرى
بالحمز لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر
الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس زيدا بئس فهو بئس وأخرى لانشاء المدح

(٦ - خضري ثاني) المنصور جوازه خلافاً للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصمري المنع الى سيبويه ومما ورد فيه الفصل
في التثنية قول عمرو بن معد يكرب لله در بنى سليم ما أحسن في الهيجا لقاءها وأكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول
علي كرم الله وجهه وقد مر به ما رفسح التراب عن وجهه أعز علي أبا اليقظان ان أراك صريحا مجذولا ومما ورد منه في النظم قول
بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحب النيان تكون المقدما وقوله
خليلي ما أحرى ذى اللب ان يرى * صبوراً ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

ويرفعان مفعلا يفسره

مميز كنعم قوما عشرة
(ش) مذهب جمهور النحويين ان
نعم وبئس فعلان بدليل دخول تاء
التأنيث الساكنة عليهما نحو
نعمت المرأة هند وبئست المرأة
دعد وذهب جماعة من الكوفيين
منهم القراء الى انهما اسمان
واستدلوا بدخول حرف الجر
عليهما ما في قول بعضهم نعم السير
على بئس العير وقول الآخر والله
ماهى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها
سرقة وخروج على جعل نعم وبئس
مع موابين لقول محذوف واقع
صفة لموصوف محذوف وهو المجرور
بالحرف لانعم وبئس والتقدير نعم
السير على غير مقول فيه بئس
العير وماهى بولد مقول فيه نعم الولد
محذوف الموصوف والصفة وأقيم
المعمول مقامهما مع بقاء نعم
وبئس على فعليتهما وهذا ان
الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل
منهما غير الماضى ولا بدلهما
من مرفوع هو الفاعل وهو على
ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى
بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد
ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم
النصير واختلف في هذه اللام
فقال قوم هى للجنس حقيقة
فدحت الجنس كله من أجل زيد
ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون
قدم مدحته مرتين وقيل هى للجنس
مجازا وكان جعلت زيدا الجنس
كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى
ان يكون مضافا الى ما فيه ال
كقوله نعم عقبى الكرم ومنه قوله
تعالى وانعم دارا للمتقين الثالث ان
يكون مفعلا

والذم فلا يتصرفان لما سياتى وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبئس وغير صفته
ورافعان خبر محذوف أى هما رافعان لانعت ثان لفعلان لان المبتدأ فاصل بينهما وهو اجنبى
من المنعوت ومقارنى ال صفة لاسمين أى ال المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ
الجلالة والذى (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له (قوله الى
انهما اسمان) أى بمعنى المدح والمذموم وبنى على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهما من
معانى الحروف ولا يردان المقيد له الجمله بتمامها لانها العمد في افادته فهما مبتدآن وما كان
فاعلا على القول الاول بدل على هذا وعطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى
المدح والرجل زيد افاده في البسيط قال سمويق النظر في نحو نعم رجلا زيد فيجتمعا ان رجلا
تميز للنسبة التى في ضمن نعم لكونها بمعنى المدح أى المدح من جهة الرجولية أو هو حال ثم
قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للمجرور أى ماهى بالمدح والولد فان كان
مرويا بالرفع فاعله مقطوع عما قبله (قوله على بئس العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو
الجار وجمعه أعيار كبيت وايات والاثني عيرة (قوله ماهى بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببيت
(قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت ان تنصر أباهما مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه
بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا أرادت ان تبرا أحد اسرقت له
من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم
من عزيز أى من غلب أخذ السلب أى انه لا تقدر على الاخذ قهرا جهارا كالرجل بل سرقة
خفية (قوله لا يتصرفان) أى خلو وجههما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما
انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تصرف فكذا شبهها
(قوله للجنس) أى في ضمن جميع الافراد فهى ال الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى
انه أريد بدخولها جميع افراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله مدح تبعاً
لزيد والمقصود بالمدح زيد فقط فكانه قيل مدح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل
لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئاً على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه
له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر ولان
الجنس الواحد صار مدحاً ومذموماً معاً وأجيب باختلاف جهتي المدح والذم ولا تناقض مع
اختلاف الجهة (قوله مجازاً) أى مرسل من اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية
العموم وقد أريد به افراد معينين وادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات
أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الافراد بجماع الاحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس مدحاً
لا قصداً ولا تبعاً (قوله للعهد) أى الذهن لان مدخولها افراد معين كادخل السوق واشترى اللحم ثم
فسر ذلك الفرد بعد اتمامه بزيد مثلاً تفخيماً للمدح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهود وهو
المخصوص فكانك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا
ظاهراً ان قدم المخصوص كاذر وكذا ان آخر وأعرب مبتدأ خبره الجمله قبله لتقدمه رتبة لان
أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح
وهو فعل الشخص المادح والعهد بالمدح (قوله مضافا الى ما فيه ال) أى أو مضاف لمضاف
لما فيه ال كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * واما كونه مضافاً للضمير ماهى فيه كقوله
* فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها * فالصحيح لا يقاس عليه وضافته للسكر ضرورة عند الجمهور كقوله
* فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * (قوله ان يكون مفعلاً) أى مستتر الا زماناً لا افراداً لا يبرز
في تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوق بعضهم نعموا قوما كما شذبه بالباء الزائدة في نعم بهم

مفسر ابن كره بعد من صوبه على التمييز نحو نعم قوما عشرة في نعم ضمير مستتر (٤٣) يفسره قوما وعشرة مبتدأ وزعم بعضهم ان

عشرة مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيه وقال بعض هؤلاء ان قوما حال وبعضهم انه تمييز ومثل نعم قوما عشرة قوله تعالى بئس للظالمين بدلا وقول الشاعر لنعم موثلا المولى اذا حذرت بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الاجن وقول الآخر

تقول عرسى وهى لى فى عومره بئس امرأوا نى بئس المره (ص) وجمع تمييز وفاعل ظهر

فيه خلاف عنهم وقد اشتهر (ش) اختلف التحويلون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى نعم واخواتها فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلا زيد وذهب قوم الى الجواز واستدلوا بقوله والتغليسون بئس الفعل فاعلهم و خلا وأهموز لا منطق وقول الآخر

تزدوم مثل زادا بئس فينا فنعم الزاد زادا بئس زادا وفصل بعضهم فقال ان افاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهم نحو نعم الرجل فارسا زيد والا فلا نحو نعم الرجل رجلا زيد فان كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينهما وبين التمييز اتفاقا نحو نعم رجلا زيد (ص) وما يميز وقيل فاعل

فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعم ما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعمها هى وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ما هذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر

قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذتا كيد فى نعم قوما أنتم ومثله فى كل ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر عوئت تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأه هند أو جواز أو تمنع أقوال (قوله مفسر ابن كره) أى عامة متكررة الافراد فلا يجوز نعم شمساهذه الشمس اذا لاثانى لها ما نعم شمساهمس هذا اليوم فيجوز لتعدد هاء بتعدد الايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل وتقديمه على الخصوص وشذت نعم زيد رجلا ومطابقة للمخصوص افراد او تذكيرا وغيرهما وقوله آل المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحية لها فخرج مثل وغيره وأفعال من وجوز المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقوله صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى فى السنة أخذ ونعمت خصله تلك الفعلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعه مبتدأ) أى خبره الجملة قبله على ما سأتى والرابط اعادة المبتدأ بعينه ان أريد بالمستتر معهود معين هو الخصوص وعمومه لا مبتدأ وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو الفاعل) أى وأغنى ذلك الفاعل عن الخصوص (قوله تمييز) أى محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والخصوص محذوف لعلمه مما قبله أى البئس وذريته (قوله لنعم موثلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو الخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهى الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأوا ما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية لانها بال وحذف الخصوص من كل منهما للاشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل) بالجر عطف على تمييز وجهه تطهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم ايهام الظاهر حتى يميز وتأولوا ما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد بمجرد التاكيد كقوله

والقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا

فكذا ما ورد من هذا (قوله والتغليسون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لى كن تفتح لامه فى المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كما قاله الجوهري وهى قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجما جري بهذا البيت وأراد بالفاعل الاب وهو فاعل بئس وخلا تمييز مؤكده وغلهم هو الخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على الخصوص وهو كذلك بخلاف ضمير كاهن والزلاء بفتح الزاى وشذ اللام المرأة اللاصقة العجز الحقيقية الالية والمنطوق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجزها بازاءها قاله العيني وفى القاموس المنطوق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجزتها اه وكان الثانى مأخوذا من النطاق وهو شقة تحتزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزادا بئس هو الخصوص وقيل زادا مفعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا ادغام ونعم ما أى بادغام الميم (قوله هى نكرة منصوبة الخ) وهى امانا قصة والفعل بعددها صفتها والخصوص محذوف أى نعم هو شيا يقول الفاضل ذلك الشئ أو تامة لا تحتاج لصفة والجملة بعدها اما صفة للخصوص محذوف أى نعم هو شيا بئس يقول الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هى الخصوص أى نعم شيا الذى يقول الخ ولا يرد ان التامة

قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر

وقيل هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص)
 ويذكر المخصوص بعدمبتدا (٤٤) أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا (ش) يذكر بعد نعم وفاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح

أو الذم وعلا مته ان يصلح لعله
 مبتدا وجعل الفعل والفاعل خبرا
 عنه نحو نعم الرجل زيد وبئس
 الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيد
 وبئس غلام القوم عمرو ونعم رجلا
 زيد وبئس رجلا عمرو وفي اعرابه
 وجهان مشهوران أحدهما انه
 مبتدا والجملة قبله خبر عنه
 والثاني أنه خبر مبتدا محذوف
 وجوبا والتقدير هو زيد وهو
 عمرو أي الممدوح زيد والمذموم
 عمرو ومنع بعضهم الوجه الثاني
 وأوجب الأول وقيل هو مبتدا
 خبره محذوف والتقدير زيد
 الممدوح (ص)

وان يقدم مشعر به كفي

كالعلم نعم المقتني والمقتني
 (ش) اذا قدم ما يدل على
 المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن
 ذكر آخر كقوله تعالى في أيوب
 عليه السلام انا وجدناه صابرا
 نعم العبد انه أواب أي نعم العبد
 أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو
 أيوب لدلالة ما قبله عليه (ص)
 واجعل كبئس ساء واجعل فعلا
 من ذي ثلاثة كنعم مسجلا
 (ش) تستعمل ساء في الذم استعمال
 بئس فلا يكون فاعلها الا ما يكون
 فاعلا لبئس وهو المحلى بالالف
 واللام نحو ساء الرجل زيد والمضاف
 ما فيه الالف واللام نحو ساء
 غلام القوم زيد والضمير المفسر
 بنكرة بعد نحو ساء رجلا زيد ومنه
 قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين

تساوى الضمير ايماف كيف تميزه لانه يراد به شئ له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون
 أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيذ (قوله هي الفاعل) أي فهي مستثناة من وجوب قرنه
 بال (قوله وهي اسم معرفة) أي اما تامة لا تحتاج اصله والجملة صفة لمخصوص محذوف أي نعم
 الشئ شئ بقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي بقوله الفاضل ذلك
 القول أو أغنت هي رصتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي نكرة تامة أو موصوفة بالجملة
 على قياس ما مر وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو نعم ما هي فهي اما نكرة تامة تمييز للفاعل
 المستتر أو معرفة تامة هي الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها أو هي مكية مع الفعل ولا موضع
 لها من الاعراب كبذا وما بعدها فاعل فان لم يلها مفرد ولا جملة كدقته دقنا نعم ما هي اما معرفة
 تامة فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشئ أو شيئا ذلك الدق (قوله يذكر
 بعد نعم الخ) أي وجوبا على ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وغالبا على ما في التسهيل وهو الأرجح
 ويجب أيضا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل
 معني ولو بالتأويل كبئس مثل القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة أو قرينها منها وأخص من
 الفاعل لا مساويا له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس ولذا وجب
 تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل
 أو تكرير المبتدا بعينه كما مر (قوله وقيل هو مبتدا الخ) لم يحتملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم
 صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا وحله مشغول بما يسد
 مسدده وبقي قول رابع انه بدل من الفاعل ويرده أن البدل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة
 الفعل وقد يقال بغتة في التابع كافي انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا
 ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كما يلزم تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر
 الخ) عباره هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له
 حيث قال أولا ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه
 مخصوصا اذا أخر لان العلم مبتدا خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز
 تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص
 لا المشعر به الا ان يجعل العلم مفعولا محذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح العلم أو
 عكسه وجملة نعم المقتني مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته
 للتأخر لكونه من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وقوله وان يقدم مشعر به
 أي بعينه كفي عن ذكره مؤخر الأعم من كون المقدم مخصوصا ان صلح أو غيره ان لم يصلح واذا قدم
 المخصوص كان مبتدا خبره بالجملة بعده قول واحد ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلا)
 أي مطلقا عن التقييد بحكم دون آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها
 سوا بالفتح فقول الى فعل بالضم ليحقق بافعال الغرائز أي الطبائع وليصير قاصرا كبئس وانما
 أفرد بها لذكر أكثرها ولانها للذم العام فهي أشبه ببئس من نحو حق ولوم لانه ذم خاص وقيل
 للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن بشرط صلوحه لبناء التعجب منه لكونه
 متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه

اشرا به

كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلا الى ان
 كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل معاملة نعم وبئس في جميع ما تقدم له ما من الاحكام فقول

شرف الرجل زيد ولوم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجلا زيد ومقتضى هذا الإطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكامة وقد مثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال ابقته على كسرة عينها ولم تحولها الى الضم فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقى على حالها كما ابقوها فنقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حمدا للفاعل ذا * وان تردد ما قل لا حمدا (ش) يقال في المدح حمدا زيدا وفي الذم لا حمدا زيدا كقوله الاحبذا أهل الملا غيراته (٤٥) اذا ذكرت في فلا حمدا هيا واختلف في اعرابها

فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم انه مذهب سيبويه وان من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذافاعله وأما الخصوص فيجوز ان يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبره ويجوز ان يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أي المدح أو المذموم زيد وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور الى ان حمدا اسم وهو مبتدأ والخصوص خبره أو خبر مقدم والخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حمدا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلنا فعلا وهذا أضعف المذاهب

(ص)

وأولذا المخصوص ايا كان لا تعدل بذافه ويضاهي المثلث (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتنثية والجمع فلا يغير هذا التفسير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير

اشرا به التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خاوه من آل نحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بآسمع بهم كقولهم حب بالزور الذي لا يرى * منه الاصفحة أو الملام

واثنان في فاعله المضمير جواز عوده ومطابقة لما قبله في زيد كرم رجلا يحتمل عود المضمير الى رجلا كما في نعم والى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرم رجلا على الاول وكرموا رجلا على الثاني فتقول المصنف كنتم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أمأهي فتلازم احكام بنس كما يشير له الشرح واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فرادها بالذكر (قوله لان العرب الخ) في كلام السيبوطي ان الذي شذ في هذه السلسلة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح التثنية بعلم (قوله ومثل نعم حمدا) أي حب من حمدا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضي والجود وتزيد بأشعارها بان المجد محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليسدل على الحضور في القلب وتصارفها في جواز دخول لا عاينها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحمدا الرجل فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة (قوله أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله وجعلنا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبها من الشرفها (قوله وأولذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا أتبعه به لا بمعنى أعطى كما قيل وذا مفعوله الثاني والخصوص الاول أي اجعل المخصوص واليا اذا أي تابعه واليا اسم شرط منصوب خبر المكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذافه فافه للضرورة (قوله بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حمدا وان قدم على التمييز كحمدا زيدا رجلا وحمدا رجلا زيدا اما بخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز المضمير كما في (قوله الصيف الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد تفریطه فيه والصيف بالنصب ظرف لضيعة بكسر التاء خطأ بالمؤنث وأصله ان امرأة طلقت زوجها غنيا كبيرا وأخذت شابا فقيرا فلما جاء الشتاء أرسلت الاول تطلب منه لئلا يقال ماذا كراي ضيعة اللين في زمن الصيف فتكيف نطمينه الآن فقالت هذا ومذقه خير أي هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني (قوله أو فجر) الفاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي أو ان شئت فجر (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر (قوله وجره بياء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذاتكون من بابها بخلاف فاعل نعم كما في (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتها كلمة واحدة

وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكما تقول الصيف ضيعة اللين للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ ولا تغيरे تقول حمدا زيدا وحمدا هندا وحمدا زيدا والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذاعن الافراد والتذكير ولو خرجت لقبيل حمدا هندا وحمدا زيدا وحمدا الهندان وحب أولئك الزيدون أو الهندات (ص) وما سوى ذارفع بحب أو فجر * بالياء ودون ذانضمام الحاء كثر (ش) يعني انه اذا وقع بعد حب غير ذامن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد والجر بياء زائدة نحو حب زيد وأصل حب حب ثم ادغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذاو جب فتح الحاء فتقول حمدا وان وقع بعدها غير ذ

بجاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد فحب زيد وزوي بالوجهين قوله فقلت اقلوها عنك وعزاجها * وحب بهامقتولة حين تقتل
(ص) * (أفعل التفضيل) * صغ من مصوغ منه التعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب
منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن (٤٦) أفعل فتقول زيد فضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيدا وما أكرم خالدا

وما امتنع بناء فعل التعجب منه
امتنع بناء أفعل التفضيل منه
فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة
أحرف كدخرج واستخرج ولا من
فعل غير متصرف كنم وبنس ولا
من فعل لا يقبل المقاضلة كبات
وفى ولا من فعل ناقص ككان
واخوانها ولا من فعل منفي نحو
ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من
فعل يأتي الوصف منه على أفعل
نحو جزو عور ولا من فعل مبني
للمفعول نحو ضرب بوجن وشذ
منه قوله هم هو أخضر من كذا
فبنوا أفعل التفضيل من اختصر
وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني
للمفعول وقالوا أسود من حالك
الغراب وبيض من اللبن فبنوا
أفعل التفضيل شذوذاً من فعل
الوصف منه على أفعل (ص)

ومابه الى تعجب وصل

لما نبع به الى التفضيل صل
(ش) تقدم في باب التعجب انه
يتوصل الى تعجب من الأفعال
التي لم تستكمل الشروط بأشد
ونحوها وأشار هنا الى انه يتوصل
الى التفضيل من الأفعال التي لم
تستكمل الشروط بما يتوصل به
في التعجب فكما تقول ما أشد
استخراجيه تقول هو أشد
استخراجا من زيد وكما تقول
ها أشد حمرته تقول هو أشد حمرته من
زيد لكن المصدر ينتصب في باب

بالتركيب فان بقياً على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله بجاز ضم الحاء)
أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبيب بالضم أي صار حبيباً وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل
وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حوّل الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقى الفاء
كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الصاد وأفتحها كما في التوضيح
(قوله فقلت اقلوها الخ) أي اخلطوا الخمر بعزاجها وهو الماء من قتلت الشراب اذا مزجته به
لانه يكسر حذته والشاهد في وحب بهامقتولة أي مزوجة قالها في بها فاعل حب مجرور بالباء
الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

* (أفعل التفضيل) *

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسم لكل ما دل على الزيادة تفضيلاً كانت كاحسن أو تقييماً
كأقبح وان لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو واسم لقبوله
علامات الأسماء غير مصروفة للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعل
التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف
جنس والموازن لا فعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من
ذلك وقولنا ولو تقدير الادخال خير وأشر فاصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من
الكذب الأشد وقوله * بلال خير الناس وأبن الأخير * حذف همزهم ماله كثرة
الاستعمال فهو شاذ قياساً لاسم استعماله لا وفيه ما شذوذ آخر وهو كون ما لا فعل له ما وقد يحمل
عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شيء الى الانسان ما منعا * وهو قليل (قوله من فعل
زائد الخ) وفي بناءه من أفعل الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للدراهم وأولاهم
بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقاً وان كانت الهمزة للنقل لان همزهم ما كذلك وهذا
المكان أقصر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان همزته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه
التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بأن كان مجهولاً وما فيجوز كانت أرهى من
ديك واعني بجاحتك وكذا مع القرينة كهو اشغل من ذات النخمين أي أكثر مشغولية وليس
هذا من المجهول لزوماً خلافاً لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حالك الغراب) بفتح المهملة
واللام هو السواد الشديد وكذا حالك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك
أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو
وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختياراً لان علة
المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما نبع بما يتوصل والحرقان
بعده يصل آخر البيت الواقع خبراً عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في التعجب فعل
وهنا اسم ويستثنى المجهول والمتنفي فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤثلاً
كما مر فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزاً لاشد بخلاف التعجب كذا قبل وفي ذكر
المتنفي نظراً لمر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم

قيام

تقدير اللفظ بمن ان مجردا

(ش) لا يخالف فعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني ان يكون مضافاً الثالث ان يكون بالالف واللام
فان كان مجردا

فلا بد ان يتصل به من لفظاً أو تقديراً جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومرت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ويجزؤها
للدلالة عليهم ما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً أي وأعز نفراً منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بال أو مضافاً
لا تعجبه من فلا تقول زيد الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبراً كالأية
الكرمة ونحوها وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله دنوت وقد خلناك كالبدرا جلا * فظل فؤادي في هو المفضل
فاجل أفعل تفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من (٤٧) والتقدير دنوت أجل من البدر وقد

خلناك كالبدر ويلزم أفعل
التفضيل المجرد الأفراد والتذكير
وكذلك المضاف الى نكرة والى
هذا أشار بقوله

(ص) وان المنكور يضاف أو جرداً
الزم تذكيراً وان يوحداً
(ش) فتقول زيد أفضل من عمرو
وأفضل رجل وهذا أفضل من
عمرو وأفضل امرأة والزيدان
أفضل من عمرو وأفضل رجلين
والهندان أفضل من عمرو وأفضل
امرأتين والزيدون أفضل من
عمرو وأفضل رجال والهندات
أفضل من عمرو وأفضل نساء
فيكون أفعل في هاتين الحالتين
مذكراً مفرداً ولا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع (ص)

وتلوال طبق وما لم يعرفه
أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة
هذا اذا نويت معنى من وان

لم تنو فهو طبق ما به قرن
(ش) اذا كان أفعل التفضيل
بال لزم مطابقة لما قبله في
الأفراد والتذكير وغيرهما فتقول
زيد الأفضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون وهذا الفضلي
والهندان الفضليان والهندات
الافضل أو الفضليات ولا يجوز

قياساً أما المجهول بلا قرينة فصده الصريح يلتبس بالمعلوم فتأمل (قوله فلا بد ان يتصل به من)
ولا يفصل بينهما إلا بعمول أفعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بابو ما اتصل بها كقوله
والقول أطيب لو بدلت لنا * من ما موهبة على خير
والموهبة نكرة يستتبع فيها الماء ليبرد وكذا بالنساء كما صرح به الدماميني لا يغير ذلك قال المبرد
ومن هذه لابتداء الغاية في الارتفاع في الخير أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للمجاورة فعني
زيداً أفضل من عمرو وأنه جاوز عمراً في الفضل لا لابتداء والاجازان يقع بعدها الى الانتهاء اه
واجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ في التفضيل اذا المعنى
ابتداءً زيد في الارتفاع من عمرو الى ما لانهاية له واذا بنى أفعل مما يتعدى بمن جازت قد يعجزها على
من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو من كل خير (قوله للدلالة
عليها) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تعجبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضل
لانها انما تذ كر توصلاً لمعرفته مع المجرد وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى بال حكم لانها
عهديه لتقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفضل (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي
حذف من ويجزورها من المجرد للقرينة (قوله خبراً) أي ولو منسوخاً (قوله دنوت أجل الخ) إشارة
الى ان كالبدر مفعول ثانٍ لخلناك أي ظنناك (قوله ألزم تذكير الخ) أي لان المجرد يشبه أفعل
التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية فإلزم لفظاً واحداً مثله ومن ثم لحنوا بأنوا اس في قوله

كان صغرى وكبرى من فقا قعها * حصاه در على أرض من الذهب
لان حقه أصغرواً كبر تجرده وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فاعطى
حكمه من امتناع مطابقة الموصوف لكنها تجب في المضاف اليه كمثل الشارح الآية واما
قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فتعديده أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من
تكونوا واعلم ان أفعل التفضيل لا يضاف إلا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل
امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتلوال طبق) أي وتالى آل مطابق لما قبله لان قرينه بها
أضعف شبهه بأفعل التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض بردي قول ابن السراج الآتي (قوله
معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لأفعل وظاهره ان قصد
التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما
سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح
لها (قوله ولا يجوز ان يفتن به من) هذا اذا دعي كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولاً لان مجرد
حقه ان يذكركه ناك كافي نسخ (قوله ولست بالآخ الخ) بناءً الخطاب وحصى أي عدد اتميز

عدم مطابقة لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الهند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات
الافضل ولا يجوز ان يفتن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله
ولست بالآخ أكثر منهم حصي * وانما العزة للكثرة فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل لست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقات
بمحذوف مجرد عن الالف واللام لا بحد دخلت عليه الالف واللام والتقدير ولست بالآخ أكثر منهم وأشار بقوله وما لم يعرفه أضيف الى
ان أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة

وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم
وهند أفضل النساء والهندان أفضل النساء (٤٨) والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالمقرون بالالف واللام فحبب مطابقة

لما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضلى النساء والهندات فضلى النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافاً لابن السراج وقد ورد الاستعمالان في القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن استعماله مطابق قوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً الموطون كفا الذين بالقرون ويؤمنون قالوا لا أفصح المطابقة ولهذا عيب عن صاحب النصيح في قوله فاخترنا أفصحهم قالوا وكان ينبغي أن يأتي بالصحي فيقول فصحاهاً فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم الناقص والأشجع أعداؤي مروان أي عادلاؤي مروان وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا إذا نويت معنى من البيت أي جواز الوجهين أعني المطابقة وعدمها مشروط بما إذا نوى بالاضافة معنى من أي إذا نوى التفضيل وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به بقيل ومن استعمال صيغة أفعال التفضيل لغير التفضيل قوله

لا أكثر والكأثر بالثلثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أي على المضاف إليه خاصة (قوله أحرص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدوهم مفعول أول ولوطابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف تونه للاضافة ويأؤه لساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الأولى تنسيب الجعل بالتمكين كافي البيضاء فأكثر مجرميها مفعوله وفي كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكابر مجرميها مفعوله الأول وفي كل قرية الثانية فمفعول أول لزمه المطابقة في الجرد من أل والاضافة وهي ممنوعة فإن قال أن أكابر منوى اضافته للمعرفة أي أكابرها وقع فيما فرمته (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزمخشري إنما جمع أحسن لأنه قصده الزيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأه بشد الطاء المهملة إذا مهدده وسهله والاكاف الجوانب أي الذين سهلت أخلاقهم ولات جواربهم فلا يتأذى منه أحد (قوله فإن لم يقصد التفضيل) أي على المضاف إليه وحده بان قصد تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره أو لم يقصد تفضيل أصلاً بان أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فحبب المطابقة فيهما الشبهة بالمعرف بال في التعريف وخلوه من الغف من ومعناها وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كجهد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم أو حسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بان يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف إلى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف إليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أي أحسن منهم لحاز فتأمل والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وإن كان خارجاً عنه بعدا بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجنود والأشجع بالجمع وهو عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت في وجهه أضيفاً إلى بني مروان ليعرف أنهم ما منهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم في المضاف إلى معرفة ولا خلاف في جواز عرويه عن التفضيل مع وجوب مطابقة حينئذ وأما هذا ففي الجرد عن أل والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتي وإذا عرى الجرد عن التفضيل فالأكثر فيه عدم المطابقة جلاء على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من لفظاً ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبي نواس الماروقول العروضين فاصله صغيرى وكبرى خلافاً لمن جعله لحناً (قوله أي هين) أي لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله إذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل (قوله بعجلهم) أي فالمنقأ أصل العجلة لازيادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أعجل الثاني فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتصاره على الأول لكن فيه ان الأول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعدياً بمعنى رفع كما هنا ومصدره سمكا كضربا

ولازما

تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أي وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن * بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل أي لم أكن بعجلهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتادعائهم أعز وأطول

أي عزيزة طويلة فهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وقد كرم صاحب الواضح ان التكوين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه أنه بمعنى هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عزيزة طويلة وان التكوين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لاجبة في ذلك له (ص) وان تكن يتلون مستفهما * فلهما كن ابدا مقدما كمثل من أنت خير ولدي * اخبار التقديم نرزا وردا (ش) تقدم ان أفعل (٤٩) التفضيل اذا كان مجردا في بعده عن جارة للمفضل

عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومن وجروا هاهنا بمنزلة المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان الجارور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من وجروا نحو من أنت خير ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله ولدي * اخبار التقديم نرزا وردا ومن ذلك قوله

فقلت لانا أهلا وسهلا وزودت جني النحل بل ما زودت منه أطيب التقدير بل ما زودت أطيب منه وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل ولا عيب فيها غير ان سر يعها قطوف وان لاشئ منهن أكسل التقدير وان لاشئ أكسل منهن وقوله

اذا سارت أسماء يوما طعينة فاسما من تلك الطعينة أملى التقدير فاسماء أملى من تلك الطعينة (ص) ورفع الظاهر نرزا ومتى عاقب فعلا فكميرا أثقا كان ترى في الناس من رفيق

أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعينه موقوعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل

ولا زما معنى ارتفع ومصدره سمو كما كعمودا وأراد بالبيت الكعبة والدعاء جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يعمل على معنى أترن يتكلم لان قصده نفي المشاركة بالاصالة مع ان التزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عروا مجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتنع قياسا وسماعا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر قياسا مع عدم المطابقة (قوله لاجبة في ذلك) أي لتأويله فاهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من ان الاعادة أهون من البدع مع قياسهم الغائب على الشاهد وما أعلم بكم فتفضل على من يعلم بعض الوجود من الناس وان كان لا مشاركة له تعالى في علمه واما عمل واعزوا طول فلا مانع من جعلها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من وجروا) أي على أفعل فقط لا على جله الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ويلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو من باجني لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا واما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منه وبان بمعدوف أي أنتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جني النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على ان منه متعلق بأطيب لا بزودت (قوله غير أن الخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم وانقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا (قوله طعينة) هي في الاصل الهودج فيه امرأة ولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأملح أي أحسن (قوله ورفع الظاهر) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبرة الشذو رو يعمل أفعل في تميز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لافي مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل ملفوظ به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) نية قلب أي عاقبه فعل أي صح ان يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتا لرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنقي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيلها وينقي مع النقي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى اتقت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثاني فاذا وضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد فاذا المساواة الصادق بها أفعل ثم توجه النقي الى ذلك الفعل فتنتي المساواة كالزيادة ويثبت النقص الزاد كالاول فيكون أفعل مع النقي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا فلا بد من توجه النقي الى ذلك الفعل ليقيد المعنى المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو انتهى كلايكن أحدا أحب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكاري كهل أحدا حق به الحمد منه بحسن لا يمن قال في شرح التسهيل ولم يرد بهذين سماعا لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنيا) أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبودوان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لا اختلاف

(٧ - خضري ثاني) بعينه موقوعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد فلا تقول مررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه فاضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعينه موقوعه صح ان يرفع ظاهرا قياسا مطردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعدنقي أو شبهه كان مرفوعه أجنيا مفضلا على نفسه

باعتبارين نحو ما رأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل منه في
عين زيد فالكحل مرفوع بأحسن
لصحة وقوع فعل بعينه موقعه
نحو ما رأيت رجلاً يحسن في عينه
الكحل كزيد ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم ما من أيام أحب إلى الله
فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
وقول الشاعر أنشد سيبويه
مررت على وادي السباع ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم وادياً
أقل به ركب أتوه تنمة
وأخوف الأماوي الله سارياً
فركب مرفوع بأقل فقول المصنف
ورفعه الظاهر نرشارة إلى الحالة
الأولى وقوله ومتى عاقب فعلاً إشارة
إلى الحالة الثانية (ص)
(النعته)
يتبع في الأعراب الأسماء الأولى
نعت وتو كيد وعطف وبدل
(ش) التابع هو الاسم المشارك
لما قبله في أعرابه مطلقاً فيدخل
في قولك الاسم المشارك لما قبله في
أعرابه سائر التوابع وخبر المبتدأ
نحو زيد قائم وحال المنصوب نحو
ضربت زيداً مجرداً ويخرج بقولك
مطلقاً الخبر وحال المنصوب قائم ما
لا يشارك ما قبله ما

المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين
زيد والعين الأخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان
آخر وهذا القيد يغني عما قبله لأن غير الأجني لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وإنما اعتبر بذلك
ليضعف أفعال بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على
أخرجه أيضاً إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلاً أحسن
منه أتوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو
كون أفعال صفة لا اسم جنس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتب بالنفي كما في اسم الفاعل
لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) إن جعلت بصريه فاحسن صفة رجلاً أو
علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن
كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين
أولهما اللاموصوف وثانيهما المجرور عن المرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من
على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل
من كحل عين زيداً ومن عين زيداً ومن زيد فتحذف مضافاً أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك
الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فاصله من الجليل في زيد فاضيف الجليل لزيد
للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس به وهو زيد ومثله مثال المتن إذا أصله لن ترى رفيقاً
أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر
وليس الأصل من ولاية الفضل بالصديق ومن حسن الجليل بزيد كما قيل لأن المقاضاة إنما هي بين
الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت
كعين زيداً أحسن فيها الكحل فالخاصل أن الضميرين قديداً كان معاً وقد يحذفان معاً وقد يذ كر
أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما الخ جارية وأحب خبرها وأوهما
مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لأنه بمعنى
محبوب من حب الثلاثي ففيه شذوذ لبناؤه من المجهول إلا عند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر
حال من الهاء في منه وفي رواية أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثل الناظم (قوله
مررت الخ) جلة ولا أرى حالية وادياً مفعول أول لا أرى وكوادي مفعوله الثاني إن جعلت علمية
والافه وحال من وادياً مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة وادياً وركب فاعل أقل وفيه الشاهد
وجله أتوه صفة ركب وثنية بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكثوا وهو غير لازم
فيما يظهر لاصفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لأن المعنى لا يظهر عليهم ما أي ولا أرى وادياً أقل
به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركباً يقل مكثه في واد
كقلته في وادي السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء
مفرغ أي في كل وقت إلا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم

(النعته)

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما اللبصريين (قوله الأسماء)
خصها بالذات لأنها الأصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق
قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به
في النعت قوله إلا في متم ما سبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لتعدد تقدم
بعضه كقوله ولست مقرراً للرجال ظلاماً * أي ذاك عني إلا كرماني وخالياً

في اعرابه مطلقا بل في بعض احواله بخلاف التابع فانه يشارك ما قبله في سائر احواله من الاعراب نحو مرت بزيد الكريم ورأيت زيدا
الكريم وجاء زيد الكريم والتابع على خمسة أنواع النعت والتوكيد (٥١) وعطف البيان وعطف النسق والبدل

(ص) فالنعت تابع متم ما سبق
بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(ش) ع-رف النعت بانه التابع
المكمل متبوعه ببيان صفة

من صفاته نحو مرت برجل كريم
أو من صفات ما تعلق به وهو سمي به

نحو مرت برجل كريم أبوه فقوله
التابع يشمل التوابع كلها وقوله

المكمل الى آخره مخرج لما عدا
النعت من التوابع والنعت يكون

للتخصيص نحو مرت بزيد الخياط
وللمدح نحو مرت بزيد الكريم

ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن
الرحيم وللاذم نحو مرت بزيد

الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم وللترحم نحو

مرت بزيد المسكين وللتأكيد
نحو أمس الدابر لا يعود وقوله تعالى

فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة
(ص) وليعط في التعريف والتسكير ما

لما تلا كما مر بقوم كرما
(ش) النعت يجب فيه ان يتبع

ما قبله في اعرابه وتعريفه أو تسكيره
نحو مرت بقوم كرما ومررت بزيد

الكريم فلا تنعت المعرفة بالنكرة
فلا تقول مرت بزيد كريم ولا تنعت

النكرة بالمعرفة فلا تقول مرت
برجل الكريم

(ص) وهو لذي التوحيد والتذكير أو
سواهما كالفعل فافق ما نفوا

(ش) تقدم ان النعت لا بد من
مطابقته للمنعوت في الاعراب

والتعريف أو التسكير وامام ما بقتة
للمنعوت في التوحيد وغيره وهو

التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي * واعلم انه يتنوع فصل التابع من متبوعه باجنبي
محض عن كل منهما ما كررت برجل على فرس عاقل أيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع
نحو حشر عينا يسيرا والمتبوع كيجبني ضربك زيدا الشديدا وكمامل المتبوع نحو زيدا ضربت
القائم ومنه أغير الله اتخذوليا فاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم
الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما آتيتن كهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هالك ليس له ولد والقسم
نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم
لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله
في اعرابه) قيل أي وجودا وعدمه ليدخل نحو قام قام ولا لا عمل ليس معربا لكن هذا خارج بقوله
الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن النقيض به والمراد الاعراب وما يشبهه من حركة
عارضة ليدخل نحو ياريد الفاضل بالضم مما تبع فيه المنادى على لفظه فانه يشارك في شبه
الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلي في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد
لبناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أي الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد
في غيره وزاد ابن الناطم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حل وحامض فانه
يشارك في الاعراب الحاصل والمتجدد بالنسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها
عند الجمهور هو العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للمبرد وقيل العامل في الجميع
مقدر وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع
على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والياء سميية والوسم اما اسم بمعنى العلامة
ففيه حذف مضاف أي متم متبوعه بسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر
بمعنى التعليم به امن وسمته بالسمة وسماعلمته بالعلامة أي متم متبوعه بسبب تعليمه أي دلالة على
معنى فيه ان كان نعتا حقيقيا وفيما تعلق به ان كان سيبيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أي أصل وضعه
التكميل ببيان الصفة للايضاح بها أو التخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فجاز كما في الصبان
أو المراد بالمكمل المقيد بما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع
أقسامه وهذا أقرب اصنيع الشارح فتدبر (قوله لما عدا النعت) أي لانه ليس شيء من التوابع
يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات
والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد بهما مواضع التكميل بايضاح
ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كانا لا يوضحان ورفع الاحتمال
لكن لا يبيان الصفة بل يكون لفظهما أوضح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا
عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي
في المعارف وهو المسمى بالايضاح كنهائه وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم
التخصيص كما عرجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك أن واحدة للتأكيدي لان المرة مستفادة من
نحويل المصدر الاصل وهو نفخ الى فعلة وليس هذا كرجة وبغمة مما بني على التاء حتى يكون
قوله واحدة تأسيسا لا تأكيديا كما قيل فتأمل (قوله في التعريف والتسكير) في معنى من البيانية لما

التأنيث فحكمه فيها حكم الفعل فان رفع ضمير المستترا طابق المنعوت مطلقا نحو زيدا برجل حسن والزيدان برجلان حسنان
والزيدون رجال حسنون وهند امرأة حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التأنيث
والافراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجالا حسنا وامرأة حسنة

وامرأتان حسنتا ونساء حسن وان رفع ظاهرا كان بالنسبة الى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا فمفعول مررت برجل حسن أمه كما تقول حسنت أمه وبامرأتين حسن أبوهما وبرجال حسن أبواؤهم كما تقول حسن أبواؤهم فالحاصل (٥٢) ان النعت اذا رفع ضمير طابق المنعوت في أربعة من عشرة واحد من ألقاب

الاعراب وهي الرفع والنصب والجرو واحد من التعريف والتذكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع واذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتذكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أنت وان كان المنعوت مذكرا وان أسند الى مذكر ذكر وان كان المنعوت مؤنثا وان أسند الى مفرد أو مؤنث أو مجموع أفراد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذى والمنتسب (ش) لا ينعت الایمشتق لفظا أو تأويلا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل والمؤول بالمشتق كاسماء الاشارة نحو مررت بزید هذا أى المشار اليه وكذا ذوبعنى صاحب والموصولة نحو مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وبزید ذوقام أى القائم والمنسوب نحو مررت برجل قرشى أى منتسب الى قریش

(ص) ونعتوا بجملة منكر فاعطيت ما أعطيت خبرا

الاولى لا الثانية لانهم اواقعة على المنعوت والواو بمعنى أولان النابت للمنعوت أحدهما وقوله تلا صله أو صفة للثانية جرت على غير ما هي له ولم يبرز لاسن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثانى أى وليعط النعت مائت للمنعوت الذى تلاه هو من التعريف والتذكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أى في وجوب تأنيثه بالنساء التأنيث من فوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا أو شأما لا نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف اذا كان من فوعه جمعا كمررت برجل كرام أبواؤه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحى على لغة كلونى البراغيث كالفعل فيقال مررت برجل كريم أبواؤه وحسين علمانه وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للنصل وبامرأة حسن نعمة المجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أى ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوى فيه المفرد وغيره كصبور ورجيح وكونه أفعل تفضيل مجردا ومضافا لنكرة فانه يلزم التذكير والافراد (قوله وذرب) بالذال المهجمة هو الحاد اللسان مطلقا وفى الشرف فقط أو الحاد من كل شئ وبالمهمله الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله الایمشتق الخ) أى عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقا بل الضابط دلالة على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دما مبنى وعنى هذا فيجوز فى اسم الجنس المحلى بال بعد اسم الاشارة كونه نعنا ككونه بلا أو يانا نحو هذا الرجل قائم أما على الاول فلا يجوز كونه نعنا الا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم الفاعل الخ) أقادبا لخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل فى المشتق بهذا المعنى اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة اما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل فى اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفى اسم المفعول ما بمعناه من نحو قاتل وصبور (قوله كاسماء الاشارة) أى غير المسكنية اما هي فطرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هنالك أى كائن (قوله ذو) أى وفروعها (قوله والموصولة) لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلى لغة اعراج الان المبنية تلزمها الواو ومثلها فى الوصف به اسائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأى (قوله مؤولة بالنكرة) أى لانكرة حقيقة وان جرى على الالسنه قال الرضى لان التعريف والتذكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وان أتت به فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد فى تأويل كائن أبوه زيدا (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة فى ضمن فرد منهم ولذا كان مدخولها فى معنى النكرة وتسميها البيانىون لام العهد الذهنى لهذا الحقيقة فى الذهن (قوله وآية اهتم الليل) أى حقيقة فى ضمن أى فرد من اللبالي لان السليخ من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أى نظرا للصورة التعريف لا يقال الحالية تقييد تقييد السبب بحال المرور مع أن المراد انه دأبه وعادته أبدا وان لم يتر عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السبب وتغافل عنه

(ش) تقع الجملة نعنا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها الا النكرة نحو مررت برجل قام ولئن أبوه أو أبوه قائم ولا تنعت بها المعرفة فلا تقول مررت بزید قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم انه يجوز نعت المعارف بالالف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآية هم الليل نسليخ منه النهار وقول الشاعر ولتد امر على اللقيم بسبني فضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسليخ صفة الليل ويسبني صفة اللقيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسليخ بسبني حالين وأشار بقوله فاعطيت ما أعطيت خيرا الى أنه لا بد للجملة

الواقعة صفت من ضمير يربطها بالموصوف وقد تحذف اللاحقة عليه كقوله وما أدري غيرهم تناء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير
 أم مال أصابوه حذف الهاء وكقوله عز وجل واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه حذف فيه وفي كيفية حذفه قولان
 أحدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدريج فحذفت في أولها فتصل الضمير بالفعل فصارت تجزيه ثم حذف هذا
 الضمير المتصل فصارت تجزي (ص) وامنح هنا إيقاع ذات الطلب * وإن أتت فالقول أنضمرت صب (٥٣) (ش) لا تقع الجملة الطلبية صفة

فلا تقول مررت برجل اضربه
 وتقع خبر اخلافا لابن الانباري
 فتقول زيد اضربه ولما كان قوله
 فأعطيت ما أعطيته خبرا لهم ان
 كل جملة وقعت خبرا يجوز أن تقع
 صفة قال وامنح هنا إيقاع ذات
 الطلب أي امنح وقوع الجملة
 الطلبية في باب النعت وإن كان
 لا يمتنع في باب الخبر ثم قال فإن
 جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة
 الطلبية فيخرج على ضمائر القول
 ويكون المضمرة صفة والجملة الطلبية
 معمول القول المضمرة وذلك كقوله
 حتى إذا جن الظلام واختلط *

جاء بمذق هل رأيت الذئب قط
 فظاهر هذا أن قوله هل رأيت الذئب
 قط صفة لمذق وهي جملة طلبية
 ولكن ليس هو على ظاهره بل هل
 رأيت الذئب قط معمول لقول مضمرة
 وهو صفة لمذق والتقدير لمذق
 مقول فيه هل رأيت الذئب قط
 فإن قلت هل يلزم هذا التقدير في
 الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر
 فيكون تقدير قولك زيد اضربه زيد
 مقول فيه اضربه فالجواب أن فيه
 خلافا فذهب ابن السريج والفارسي
 التزام ذلك ومذهب الأكثرين عدم
 التزامه

(ص) ونعتوا بمصدر كثيرا

فالترمو الافراد والتذكيرا

(ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مررت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتذكير فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال
 عدل وبامرأة عدل وبأمرأتين عدل وبنساء عدل والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع
 عدل ووضع عادل أو على حذف مضاف والأصل مررت برجل عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فجعل العين نفس
 المعنى مجازا أو ادعاء (ص) ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فترقه لا إذا اختلف (ش) إذا نعت غير الواحد فاما أن يختص النعت ويتفق
 فإن اختلف وجب التفريق بالعطف فتقول مررت بالزبد بن الكريم والخييل وبرجال فقيه وكاتب وشاعروا إن اتفق حي بهم شئ أو مجموعا

وإن سلم فجعل الحال لازمة مفيد ذلك (قوله من ضمير يربطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وإن
 لم يتعين فيه الضمير حينئذ كما مر لأن طلب المبتدأ أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه
 بأدنى ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيته حالا للإشارة إلى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال
 ولذا لا تربط بالواو خلافا للزمخشري (قوله وما أدري الخ) قبله

كتبت اليهم كتبهم أرا * فلم يرجع إلى لها جواب

وما أدري الخ (قوله وامنح هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح ففي
 البيت الأول شرطان وهذا ثالث وبقي وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ)
 أي لأن النعت يعين منعوته ويخصصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكر
 والانشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لدلولها إذ لا يحصل الا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معروفا
 للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا (قوله جاوإعذق) أي بلبس مخلوط بالماء كثيرا حتى قل
 بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته (قوله فإن قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء
 خبر اهل يحتاج لضمائر القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرة
 م قصور على السماع كوقوعه حالا وإن كان أكثر من النعت به وقد يشير إليه قوله ونعتوا وشرط
 المصدر كونه مفردا مذكرا كافي المتن ومنكر أو صريح بالأمور ولا وثلاثيا أو بزرته وان لا يبدأ بميم
 زائدة كترار ومسير قيل والامتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط مسمع لا القياس عليها
 (قوله فالترمو الخ) أي لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله تنبيها
 على أن حقه أن لا ينعت به لجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصد المبالغة (قوله مجازا)
 أي مرسل من إطلاق المعنى على محله وهو الذات واما على الأول فن إطلاق اللازم وهو المصدر
 على المألوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي نفس
 المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج إلى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
 غير واحد) بالرفع مبتدأ خبر جملة إذا اختلف الخ لأنصب بمحذوف يفسره فترقه لأن ما بعدفاء
 الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى كان أو جمعا
 كما مثله الشارح أو اسم جمع كقوله

قوافيناهم مناجم * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود قبل أو أسماء متعاطفة كجاء زيد وعمر والطويل
 والقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله إذا اختلف)
 أي النعت لفظا ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب
 من الضرب في الأرض أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطلق فكل ذلك تفريقه واجب
 (قوله بالعطف) أي بخصوص الواو واجعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي

بحرفين ساكن فتحرل قيل الانعت اسم الاشارة فلا يفرق ككررت بهذين الطويل والقصير لان
 نعمته لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعمته بمختلف حتى يفرق نعم جواز
 بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت وبما اختص به نعت اسم الاشارة ككونه محلي بال
 فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير اجنبي وأما كونه جنسا لاشتقاق غالب
 دماييني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة لاختلفا فهما
 تأنيئا ويجوز كريمين نظر التغليب ومحل وجوب الجمع في المتفق اذا عدم مانعه والافيتنح أعطيت
 زيدا أخاه الكريمين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد منعولا أو لا وثانيا بل يفرد
 كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي
 (قوله ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا يتبع ووحيدى صفة لمحدوف أى ونعت معمولي
 عاملين ووحيدى الخ ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليهما وقوله بغير استثناء أى أتبع مطلقا
 سواء كان المعمولان مرفوعين فعلين أو خبرين مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص
 الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت
 متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع في لفظ واحد فكان قائلا قال وهل اذا جمعت تكون نعوتا
 تابعا أو مقطوعا فأفاد انه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا كما مثله الشارح
 والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أى ان أردته وسكت عن نعت معمولي
 عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمل ونسبته اليهما في المعنى كقام زيد وعمر والعاقلان جاز
 الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت
 النسبة دون العمل كأنعطيت زيدا أياه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون
 النسبة كخاصم زيد وعمر اوجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو الاتباع عند غيرهم
 فقليل يتبع بالرفع تغليباً له وقيل بأيهما شئت لان كلاهما محاصم ومحاصم (قوله متحدى المعنى
 والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين تعريفاً وتشكيكاً التعذر اتباع المعرفة بالنكرة
 وبالعكس وثالثاً وهو ان لا يكون أول المنعوتين اسم اشارة كقام هذان وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان
 بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخر جازل عدم الفصل لاسكن مر أن نعمته لا يكون
 الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أى ولو بالخبر يقولون انشاءً فلا اتباع
 في قام زيد وهل قام عمرو والعاقلان لاختلفا فهما خبرا وانشاء وان اتحد معناه ما أمنا نحو هذا أبو
 ومن أخوك فيمنع فيه القطع كالاتباع لاختلفا فهما خبرا وانشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولا
 فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي اذا المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد (قوله
 وجب القطع) بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافي جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما
 امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان في شيء واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع
 ولا يمكن ان يجعل العامل مجموعهما لان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد
 أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشيء الواحد وفي ذلك بحث قد مر في باب الحال والحاصل
 ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه
 سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحد لفظا ومعنى فان اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا
 أو كان العامل واحداً واتحد عمله ونسبته اليها واتحد المنعوتان تعريفاً وتشكيكاً وجب جمعها مع
 كونها تابعة أو مقطوعة فان اتقى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها
 فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافاً للزجاج فشرط

نحو مررت برجلين كريمين وبرجال
 كرماء
 (ص) ونعت معمولي ووحيدى معنى
 وعمل أتبع بغير استثناء
 (ش) اذا نعت معمولان لعاملين
 متحدى المعنى والعمل أتبع النعت
 المنعوت رفعاً ونصباً وجران نحو ذهب
 زيد وانطلق عمرو والعاقلان وحدثت
 زيداً وكلت عمر الكريمين ومررت
 بزيد وجرت على عمرو الصالحين فان
 اختلف معنى العاملين أو عملهما
 وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول
 جاء زيد وذهب عمرو والعاقلين
 بالنصب على اضمار فعل أى أتتى
 العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدأ
 أى هما العاقلان وتقول انطلق زيد
 وكلت عمر الظريفيين أى أتتى
 الظريفيين أو الظريفيان أى هما
 الظريفيان ومررت بزيد وجاوزت
 خالد الكاتبين أو الكاتبان
 (ص) وان نعوت كثرت وقد تلت
 مفتقرالذ كرهن أتبع
 (ش) اذا تكررت النعوت وكان
 المنعوت لا يتضح الابهام جميعها

القطع تعين المنعوت بدون النعت واحداً أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتاً كما ذكره ابن هشام وتكون جملة مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعوه مع جواز الترك وأجيب بأنها محتاج اليها يقتضى الغرض والقطع يشعربا الاستغناء فينبغي ما تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله في البيت الاتي أو انصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالخبر عطف على دوتها أي وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أي وان يكن معينا بدون بعضها وعليه ما فاعول اقطع محذوف أي اقطع ما سواه على الاول أو اقطعه وحده على الثاني ويكون المتن مصرحاً بما استثنى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله العرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالاستثناء الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايضة (قوله الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الإشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم الذكر نحو الشعرى العجور فلا يجوز قطعها * (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت معرفة أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ويجوز في الباقي القطع سواء افتقر الى جميعها أم لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحداً فقط امتنع قطعه على المشهور الا في الشعر (قوله مضمر) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنزع لان الحال لا تضر ومبتدأ مفعول مضمر وانصبا عطف عليه والالف في ان يظهر التثنية كما حل عليه الشارح لان أو التنوينية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أي ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذلك لحنى ذلك القصد وتوهم كونه خبراً مستأنفاً (قوله وأما اذا كان للتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طامنا توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتى في نعت التخصيص مع ان المنعوت يفتقر اليه في تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من النعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعيناً تاماً بنعت الاول فيصـدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر بأعنى الا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو بمدح مثلاً كما نقله الدماميني عن المحققين والله أعلم (قوله وما من المنعوت الخ) يشمل حذفها مدحاً ونحوه لا يجوز فيها ولا يجبي أي حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أي بشرط صلاحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جملة ولا شبهة مع كون المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأً اذا جملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت به في غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناطعن ومنا أقام وفيما سلم وفيما هلك أي فريق طعن الخ ومنه قوله

لو قلت ما في قومها لم تنبم * يفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الاتباع وحذفه في غير ذلك

وجب اتباعها كلها فتقول مررت

بزيد الفقيه الشاعر الكاتب

(ص) واقطع أو اتبع ان يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) اذا كان المنعوت متضمناً بدونها

كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع

وان كان معينا ببعضها دون بعض

وجب فيما لا يتعين الابه الاتباع

وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع

(ص) و ارفع وانصب ان قطعت

مضراً *

مبتدأ أو انصبا لن يظهر

(ش) أي اذا قطع النعت عن

المنعوت رفع على اضمار مبتدأ أو

نصب على اضمار فعل نحو مررت

بزيد الكريم أو الكريم أي هو

الكريم أو أعني الكريم وقول

المصنف لن يظهر امعناه انه يجب

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز

اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت

مدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم

نحو مررت بعمر والحديث أو ترجم

نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا

كان لتخصيص فلا يجب الاضمار

نحو مررت بزيد الخياط والخياط

وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط

أو أعني الخياط والمراد بالرفع

والناصب لفظة هو وأعني

(ص) وما من المنعوت والنعت

عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل

(ش) أي يجوز حذف المنعوت

واقامة النعت مقامه

أدال عليه دليل نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات أي دروعا سابغات وكذلك يحذف النعت اذا دل عليه دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق أي البين وقوله تعالى (٥٦) انه ليس من أهلاك أي الناجين (ص) * (التوكيد) *

ضرورة كقوله * يرحى بكفى كان من أرحى البشر * أي بكفى رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما بصاحبة ما بينه نحو أن اعمل سابغات بعد وألناه الحديد واما باختصاص الصنف به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

* (التوكيد) *

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال أكد وكدتأ كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد به ما جله الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسفتك زيدا نفسه وفقات زيدا عنه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وأمنع الخلو فتجوز الجمع وإذا جمعوا وجب تقديم النفس لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقبل يحسن فقط ويجوز جرهما ميسرا زائدة كجاء زيد بنفسه وعمر وبعينه بخلاف باقي الألفاظ التوكيد وأما جأوا بجمعهم فبضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجماعاتهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجزئته من الضمير كما هو حكمها وحكم أخواتها كذا في المعنى لكن نقل الدماميني وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكدا) أي افرادا وتذكيرا أو غيرهما (قوله بأفعل) أي جمعا ملتبسا بوزن أفعل أو على أفعل وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قوله لأن عيننا تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الأشعري وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفساهما والمختار أنفسهما لأن المثنى جمع في المعنى ولكرهه اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأى الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد بنفسه) اضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لأن النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فهو ورافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو ورافع لاحتمال المجاز العقلي باسناد الجحى وغير من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الشكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باسناد ما لبعض لعله ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فأنما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الأبعاد لا الرفع بالكلمة كما استظهره ابن هشام بدليل الأتيان بالفاظ متعددة ولو صار نصا بالاول لم يؤكده ثانيا (قوله جاء خبر زيد) مثله جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسوله لم لا توهم جاء بعضهم لأنه ليس للشمول قدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيت جميعه أحمدة اشتريت نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لأن الجحى لا يتعلق ببعض (قوله ويؤكد بكلا وكلا المثنى) أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المستند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عرو كلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلها عند الجمهور خلافا للاخفش والقراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لأن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتهما الخ) أي لفظا كما يفيد به قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفى بنيتها خلافا للزمخشري ولا حجة له في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ولا في قراءة انا كلا فيم على أن المعنى جميعه ووكلا لان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يردوكل

بالنفس أو بالعين الاسم اكدا مع ضمير طابق المؤكدا واجعهما بأفعل ان تبعهما

ماليس واحدا تكن متبعا (ش) التوكيد قسمان أحدهما التوكيد اللفظي وسياق والثاني التوكيد المعنوي وهو على خبر بين أحدهما ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد وهو المراد بهذين البيتين وله لفظان النفس والعين وذلك نحو جاء زيد نفسه بنفسه تو كيد لزيد وهو يرفع توهم أن يكون التقدير جاء خسر زيد أو رسوله وكذلك جاء زيد عينه ولا بد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكد نحو جاء زيد نفسه أو عينه وهند نفسها أو عينها ثم ان كان المؤكده مامثنى أو جموعا جمعتهما على مثال أفعل فتقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما أو الهندان أنفسهما أو أعينهما والزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن (ص) وكلا اذا كرفي الشمول وكلا كتاجعيا بالضمير موصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم عدم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكلا وجميع فيؤكده بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقوعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كله ويؤكده بكلا المثنى المد كرفي جأ الزيدان كلاهما وبكلا المثنى المؤنث نحو جاءت الهندان كتاهما ولا بد من اضافتهما في كلها إلى ضمير بطابق المؤكد كما مثل

في كاه ويؤكده بكلا المثنى المد كرفي جأ الزيدان كلاهما وبكلا المثنى المؤنث نحو جاءت الهندان كتاهما ولا بد من اضافتهما

(ص) واستعملوا أيضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة (ش) أي استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل عامه مضافا إلى ضمير المؤ كد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عداهم من الخو بين في ألقاظ التوكيد وقد عد هاسيويه وانما قال مثل النافلة لان عداهم من ألقاظ التوكيد يشبه النافلة أي الزيادة لان أكثر الخو بين لم يذكروا (ص) وبعد كل أ كدوا بجمعاء * جمعاء أجمعين ثم جمعاء (ش) أي يجمعاء بعد كل بجمع وما بعدها تقوية قصد الشمول فيؤتى بأجمع (٥٧) بعد كل نحو جاء الركب كله أجمع ويجمع ما بعده كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء

و بأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون ويجمع بعد كلهن نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص) ودون كل قديحي * اجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع

(ش) أي قد ورد استعمال العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقه بكلمة نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمعاء غير مسبوقه بكلمة نحو جاءت القبيلة جمعاء واستعمال اجمعين غير مسبوقه بكلمة نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكلمة نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف ان ذلك قليل ومنه قوله

يا ليتني كنت صبيا مرصعا
تحملي الذللاء حولاً أكتعا
اذا بكيت قبلتي أربعا

اذا ظلت الدهر ابكي اجمعاء

(ص) وان يفد توكيد منسكور قبل

وعن نخلة البصرة المنع شمل

(ش) مذهب البصر بين انه لا يجوز

توكيد النكرة سواء كانت محدودة

كيوم وليس له شهر وحول أم غير

محدودة كوقت وزمن وحين

ومذهب الكوفيين واختار المصنف

جواز توكيد النكرة المحدودة

لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرا

كاه ومنه قوله

تحملي الذللاء حولاً أكتعا

في فلك ينجون (قوله فاعلة) أي موازنه حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عم لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافلة حال من فاعلة (قوله مضافا إلى الضمير) أي ألقاظ ككل ولا يؤكده الاذوا جراء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر الخو بين لم يذكروا) فيه ان سيويه ذكرها وهو من أجلهم فلم يستزائدة وأيضا فجمع لم يذكروا الجمهور ولم ينبه عليه فلعلة أراد مثل النافلة في لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاستشرت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه ابراهيم (قوله بأجمع) وقديحاً بعد أجمع باكتع ثم بأصع زاد الكوفيون ثم ياتع وكذا بعد أجمعون واخوانه ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقدمت كل لضمها على الاطاعة ثم أجمع اصراحت في الجمعية على الباقي ثم أجمع لانه من تكع الجلد اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أبع لانه من البع وهو الشدة أو طول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الألقاظ يمنع اضافتها للضمير لانها معارف اما بنيتها وبالعلمية الجنسية لمعنى الاطاعة والشمول وعلى هذا فجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجعل لها والعدل لانه جمع لجمعاء فحقه جمع بسكون الميم كمرأه وجرى على الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدماميني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا تالف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الذللاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤ كد والمؤ كد بجملة أبكي ومثله في التنزيل ويرضين بما آتين كن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان ألقاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تحالفهما تعريفيا وتنكيريا وهو ممنوع عندهم (قوله المحدودة) أي الموضوعات لمدتها لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفيا وتنكيريا ولم يشترط الرضى والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلا بهذا أسد نفسه وعندى درهم عينه (قوله حولاً أكتعا) أي فحولا نكرة محدودة البدء والنهاية وتأ كيده من ألقاظ الشمول من قوله هم حول كتيع أي تام وفيه شاهد أيضا لافراد أكتع عن أجمع (قوله قد صررت) من الصرير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كفرح جمعني استغنى (قوله في مثنى) أي في تأ كيد ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أي عن تشبيه موازن فعلاء من الألقاظ المارة في قوله وبعد كل أ كدوا بجمعاء الخ وكان الاولى ذكر هذا بعد هالانه من تعلقها وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقيام مذهبهم جوازه في توابع اجمع كما كتعان وكتعاوان (قوله فيبعد المنفصل) أي فأ كدهم ما بعد المنفصل لتلايق اللبس في نحو هندا ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها التبادر أنهم ما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هي

(٨ - خضري في) وقوله قد صررت البكرة يوم اجمعاء (ص) واغن بكثافي مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(ش) قد تقدم ان المثنى يؤكد بالنفس والعين وبكلا وكتعا ومذهب البصريين انه لا يؤكدهم بذلك فلا تقول جاء الجيشان

أجمعان ولا جاء القبيلتان جمعاً وان استغناء بكلا وكتعا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون (ص) وان توكيد الضمير المنصل

بالنفس والعين فيبعد المنفصل * عنيت ذا الرفع وأ كدوا بجمعاً سواءهما والقبيلتان يلتزما

(ش) لا يجوز تو كذا الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين الابدان كيد به ضمير منفصل فتقول قوموا انتم انفسكم واعدتكم ولا تنقل قوموا انفسكم فاذا اكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كلكم أو قوموا انتم كلكم وكذا اذا كان المؤ كد غير ضمير دفع بأن كان ضمير نصب أو جر فتقول مررت بك (٥٨) نفسك أو عينك ومررت بكم كلكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كلكم

(ص) وما من التوكيد لفظي يجي *

مكررا كقولك ادبرجى ادبرجى

(ش) هذا هو القسم الثاني من قسمي

التوكيد وهو التوكيد اللفظي

وهو تكرار لفظ الاول بعينه نحو

ادبرجى ادبرجى وقوله

فأين الى اين النجاة يغلتى *

أتاك أتاك اللاحقون احبسى

احبسى *

وقوله تعالى كلا اذا دكت الارض

دكادكا

(ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل *

الامع اللفظ الذي به وصل

(ش) أى اذا أريد تكرير لفظ الضمير

المتصل للتوكيد لم يجز ذلك الا بشرط

اتصال المؤ كد بهما اتصال بالمؤ كد

نحو مررت بك بك ورغبت فيه فيه

ولا تقول مررت بك بك

(ص) كذا الحروف غير ما تحصلا

به جواب كنعم وكبلى

(ش) أى كذلك اذا أريد توكيد

الحرف الذى ليس للجواب يجب

ان يعاد مع الحرف المؤ كد ما اتصل

بالمؤ كد نحو ان زيدا ان زيدا قائم

وفى الدار فى الدار زيد ولا يجوز ان

ان زيدا قائم ولا فى فى الدار زيد فان

كان الحرف جوابا كنعم وبلى وجير

وأجل واى ولا جاز اعادته وحده

فمقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم

أو لا أو ألم يقيم زيد فتقول بلى بلى

(ص) ومضمير الرفع الذى قد انفصل

أكديه كل ضمير اتصل

(ش) أى يجوز ان يؤكد بضمير الرفع

المنفصل كل ضمير متصل مرفوعا

نفسها اندفع ذلك وطرد الباب فى غير ذلك وانما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما فى غير التوكيد كعلت ما فى نفسك بخلاف باقى الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أى بارزا كان كأمثله أو مستترا كزيد قام هو نفسه (قوله بضمير منفصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا فى الدار أنفسكم كلكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله وما من التوكيد الخ) ماموصول مبتدأ ولفظي خبر لمحدوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير فى لفظي لانه فى تأويل المشتق وجملة يجي خبر ما أى والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجي مكررا وحذف صدر الصلة أطولها بالنظر (قوله وهو تكرار اللفظ الاول) أى ما بعينه كأمثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافرين أمهلهم كما قاله السيوطى أو جرادفه كقوله * أنت بالخير حقيق قن * ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لاتفاق الادباء على انتفاء أكثر منها فى كلام العرب وأما فى سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لانها لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها (قوله دكادكا) منع بعضهم كونه تأكيد لان الثانى غير الاول اذا المراد كد بعد ذلك وانما هو حال لتأويله بمكررا دكها كما أول ادخلوا رجلا رجلا بمساويرين وعلمته الحساب يا ايها المجموعا ابوابه ومثله صفا صفا أى صفوف مختلفة والحال فى ذلك مجموع الكلمتين ولمالم يمكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهرا عرابه فى كل من جرأه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضى بأن الدل فى القيامة مرة واحدة بدليل قد كادكة واحدة فيستعين كرون الثانى تأ كد او كذا صفا صفا ان قلنا ان الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات لا تؤ كدا لابعادة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعد الطالب ومثلهما فى ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحيية مبنيا على كسر الراء وأجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى بكسر الهمزة كفى المغنى فشكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب أوننى وأما لافلا بطل الاليجاب خاصة فلا يجاب به اننى أصلا عكس بلى فانها لا يجاب بها الا النقي لتبطله وهو ما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أومع استفهام حقيقى كبلى فى جواب أليس زيد قائما أى لم ينتف قيامه أو تو بئنى نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريرى كآية ألسنت بركم قالوا بلى وكان القياس ان لا يجاب بها هذا لانه اثبات معنى لان همزة التقرير للنقى ونقى النقى ايجاب وله هذا يمنع ادخال أحد بعده ملازمته للنقى لكنهم راعوا لفظ النقى وحده فردوه بلى فى الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتو كده ويجوز اجابته بنعم نظرا للمعنى الايجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النقى وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا لعدم صراحته فى الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنقى أى أنار بكم كما يحتمل انها تصديق للنقى نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف فى الاقرار لاحتماله غير المراد اوله الا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نقي الوحدة أفاده فى المغنى والله أعلم

(العطف)

هو لغة الرجوع أطاق على التابع الخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثانى أو شرکه

مع (ص) * (العطف) *

كان نحو قمت أنت أو منصوبا نحو أكرمته أنا أو مجرورا نحو مررت به هو والله أعلم (ص) * (العطف) * فذوالبيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به من كشفه

(ش) العطف كما ذكر ضربان أحدهما عطف النسق وسياق والثاني عطف البيان وهو المقصود بهذا الباب وعطف البيان هو التابع
الحامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان لأنه موضح لآي حفص فخرج
بقوله الحامد للصفة لأنها مشتقة ومؤولة به وخرج بما بعد ذلك التوكيد وعطف النسق لأنهما لا يوضحان متبوعهما والبديل الحامد لأنه
مستقل (ص) فأوليه من وفاق الأول * ما من وفاق الأول النعت ولي (ش) لما كان (٥٩) عطف البيان مشبها للصفة لزم فيه موافقة

المتبوع كأنعت في موافقه في اعرابه
وتعريفه أو تنكيره وتذكيره أو
تأنيته وإفراده أو تنيته أو جمعه
(ص) فقد يكونان منكرين *
كما يكونان معترفين

(ش) ذهب أكثر النحويين إلى امتناع
كون عطف البيان ومتبوعه نكرة
وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز
ذلك فيكونان منكرين كما يكونان
معترفين قيل ومن تنكيرهما قوله
تعالى توعد من شجرة مباركة زيتونة
وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد
فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد
عطف بيان لماء

(ص) وصاحب البدلية يرى
في غير نحو يا غلام يعمر
ونحو بشر تابع البكري

وليس أن يدل بالمرضى
(ش) كل ما جاز أن يكون عطف بيان
جاز أن يكون بدلا نحو ضربت
أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف
من ذلك مسألتين يتعين فيهما أن
يكون التابع عطف بيان * الأولى
أن يكون التابع مقتردا معرفة معربا
والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر
فيتعين أن يكون يعمر عطف بيان
ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البدل
على نية تكرار العامل فكان يجب
بناء يعمر على الضم لأنه لو لفظ بيا
معه لكان كذلك * الثانية أن يكون

معه في الحكم (قوله الحامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بأن كان صفة فصار علما بالغايبة كالصعق
والرحن الرحيم (قوله في إيضاح متبوعه) أي أن كان معرفة وتخصيصه أن كان نكرة وقد يكون
للمدح في الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتأكيد
كما قاله بعضهم في قوله * يا نصر نصر نصر * لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيداً كيد القطب (قوله
فخرج بقوله الحامد للصفة) وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره وقوله حقيقة
القصدي منه كشفه يصلح كونه بياناً لوجه الشبه أن نظرننا إلى مطلق انكشاف وكونه بياناً لوجه
الفرق بينهما وبين الصفة أن نظرننا لقوله به أي أن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع
بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يؤول بالمشتق وإن أمكن بخلاف
النعت فلا بد من تأويله إذا ورد جامداً (قوله لا يوضحان) أي الأصل فيهما ذلك وقد يعرض لهما
الإيضاح (قوله لأنه مستقل) ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله وليس كذلك
لأنه يخرج بقيد الإيضاح أيضا فلا حاجة لذلك الاستقلال ولا يرد على إخراج كل عطف بيان
يصح بدلا إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين منزل على مقصدي الإيضاح والاستقلال
(قوله فأوليه) تفرغ على قوله شبه الصفة لأن المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت
في أربعة من عشرة فمما أشبهها كذلك وأول بعني أعط والهاء مفعوله الأول وقوله أولا من وفاق
بيان لمخدوف مضاف إلى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لأن التقدير أعط
عطف البيان من موافقة أوله وهو المبدل مثل ما قولنا ما النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وإنما
قدرنا مثل لأن المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه)
أي فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيلا وأما قول الزنجشري أن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات
فخالف لأجاءهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضي من جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما
أفرادا وتذكيرا أيضا وهو متمنع وكذا لا يصح اعتذار المغني عنه بأن مراده أن يدل وعبر عنه بالبيان
لأن آيهما في كثير من الأحكام لنصهم على أن المبدل منه إذا تعدد ولم يف البدل بالعدة ٤ تعين قطعه
فيخرج عن البدلية فالأولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام إبراهيم منها (قوله فقد يكونان)
تفريع على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والأوجب عطفه بالواو على فأوليه أي إذا ثبت أنه
مع متبوعه ما للنعت مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله رد على المخالف (قوله ذهب
أكثر النحويين الخ) أي محتجين بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها ورديان
بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط
بالقيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلا (قوله صاحب البدلية) أي لبدل الكل دون غيره (قوله يا غلام)
منادى مبنى ويعمر بضم الميم وقحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان
على محل غلام (قوله مسألتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه

التابع خاليا من آل والمتبوع بأل وقد أضيف إليه صفة بأل نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه
بدلا من الرجل لأن البدل على نية تكرار العامل فلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة
من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه آل أو ما أضيف إلى ما فيه آل ومثل أنا الضارب الرجل زيد
٤ قوله تعين قطعه أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لأنه حينئذ يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيًا
بجميع أفراد المجمل اه منه

التركيب أو لا يصح حمله محل الأول اه والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن
أفاده أن تقتصر جلة الخبر إلى رابط وهو في التابع كهمند قام زيد أخوها فلما عرّب أخوها بدلا
لجاء جلة الخبر عن الرابط لأنه من جلة أخرى تقدير أو كذا جلة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل
قام زيد أخوه والحال كهمند قام زيد رجل أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسئلتا المتن لأن
المنع فيه ما عدم صحة إحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفراد أيضا كون تابع المنادى اسم
إشارة أو محلي بال كزيد هذا أو الحرث وإن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي
من آل كأيهم الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وإن يتبع ما أضيف إليه
كلا وكلتا بمفرق كجاء كلا أخويك زيد وعمرو وذهبت كلتا أختيك هند ودعد فمتنع البدل في كل
ذلك لا متناع إحلاله محل الأول إذ لا يدخل حرف النداء على المحلي بآل ولا ينادى اسم الإشارة
بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من آل ولا تضاف كلا وكلتا بمفرق
كما يعلم من أبوابها ومن أفراد أيضا أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام اتبع بضمه كزيد أفضل
الناس الرجال والنساء لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه
الصور كصورتي المتن مبني على أن البدل لا بد من صحة حمله محل الأول ومنعه بعضهم لأنه يغتفر
في النوانى وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت بدلا مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير
(قوله التارك البكري) وصف مضاف لمفعوله وجلة عليه الطير حال من البكري وجلة ترقبه حال
من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكري بشرا حال كون الطير كائنه عليه
ترقبه لأجل وقوعها عليه فعلق وقوعا محذوف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جلة ترقبه لئلا
يلزم تقديم معمول المفعول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده
الصمان والمعنى أنه ترك بشرا المذكور مثنى بالجراح بعالج طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترقب
موته لتتزل تأكل منه لأنها لا تقع عليه مادام حيا والله أعلم

(عطف النسق)

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون
قيل وبالفتح أيضا ويقال نسقت الدر تظمته ونسقت الشيء بالشيء إذا تتبعته أيام والمراد هنا المنسوق
اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض
(قوله تال بحرف الخ) أي معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقدير الآن حذف
العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشترك للثنائي بالاول في الحكم
مخرج لاى التفسيرية في رأيت غضنفر أي أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لا نسق وإن كان
تابع بحرف لأنه غير مشترك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا
تصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فإن أعربها بالعطف ولا تسمى نعوت في الاصطلاح
(قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأى سيبيويه أو من
ضميره في الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم
أو) بنقل فتح الهمة للميم (قوله أحدهما ما يشارك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأو وإن
قال إلا كثر بعدم تشرى يكهما في المعنى لأن ما بعدهما مشترك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من
مساواة أو شاك مثلا نعم إذا اقتضايا ضرا بإشراك لفظا فقط كبل ولم ينبه عليه هنا لقلته والخلاف
لفظي لأن نظرا لا كثر إلى عدم تشرى يكهما في معنى العامل إذا القيام مثلا لم يثبت إلا أحد
المتعاطفين لالهوامعا والثاني نظرا إلى معناهما المقادير ما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت

قوله أنا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه
بدلا إذ لا يصح أن يكون التقدير
أنا ابن التارك بشر * وأشار بقوله
وليس أن يبدل بالمرضى إلى أن
تجوز كون بشر بدلا غير مرضى
وقصد بذلك التنبية على مذهب
القراء والفارسي

(عطف النسق)

(ص) تال بحرف متبع عطف النسق
كاخصص يودوثنا من صدق
(ش) عطف النسق هو التابع
المتوسط بينه وبين متبوعه أحد
الحروف التي ستذكر كاخصص
يودوثنا من صدق فخرج بقوله
المتوسط إلى آخره بقية التوابع
(ص) فالعطف مطلقا أو ثم فا
حتى أم أو فكيف صدق ووقا
(ش) حروف العطف على قسمين
أحدهما ما يشارك المعطوف مع
المعطوف عليه مطلقا أي لفظا
وحكما وهي الواو ونحو جاء زيد وعمرو
وتم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء ونحو
جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحاج
حتى المشاة وأم نحو أزيد عندك
أم عمرو وأو ونحو جاء زيد أو عمرو
والثاني ما يشارك لفظا فقط وهو
المراد بقوله

(ص) وأتبع لفظا فحسب بل ولا * لكن كالم يبدأ امرؤ لكن طـ (٦١) (ش) هذه الثلاثة تشترك الثاني

مع الاول في اعرابه لاني حكمته نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيد لكن عمرا

(ص) فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا وافقا

(ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها قالوا ولما طلق

الجمع عند البصريين فاذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما

في نسبة الجحى اليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو جاء قبله أو جاء

مصاحبا له وانما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعدد هو جاء زيد

وعمر وقبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بهما الا لاحق والسابق

والصاحب ومذهب الكوفيين انهم لا يترتب ترتيب قوله تعالى ان

هي الاحياء الدنيا نوت ونحي (ص) واخصص بهما عطف الذي

لا يغني * متبوعه كاصطف هذا وابني (ش) اختصت الواو من بين حروف

العطف بانها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم

زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا وابني

وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالقاء

ولا يغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد وعمرو ولا ثم عمرو

(ص) والفاء للترتيب باتصال وشم للترتيب بانفصال

(ش) أي تدل الفاء على تأخير المعطوف عن المعطوف عليه متصلا

به وشم على تأخيره عنه متفصلا أي مترخيا عنه نحو جاء زيد وعمرو

ومنه قوله تعالى الذي خلق فسوى وجاء زيد ثم عمرو ومنه قوله تعالى

والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص) واخصص بقاء عطف ما ليس صله على الذي استقر أنه الصلة

القيام ونفيه وصلاحيته ماله (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طـ) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الطبيعة أول ما ولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الطلغاء مطلقا والجمع اطلاقا كسبب وأسباب وأما اطلاقا بالسكسر فمدودا فالجروا أما المضعوم فمدوده الدم ومقصوره الاعناق أو اصولها جمع طلية أو طلاء كما في القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقيد بغيره أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ما وما مع مطلق فاصطلاح للنفقها في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لأن مراد المشر كين بقولهم ونحي الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له * وعلم ان استعمالها عند عدم القرينة في المعية أريح وأكثر وفي سبق ما قبلها راجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يغني متبوعه) أي لكون الحكم لا يقوم إلا بتعدد كالاختصاص ونحوه وانما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها إلى أحد وعشرين وفي بعضها التقاد ككما بينه الصبان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كانت كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا * (تنبيه) * زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها وقال لهم خزننها وقوله فلما أسلموا لله للجبين ونادى ناه فالأولى فيهما أو الثانية زائدة وما بعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لا جبر عظمه * حفاظا وينوي من سناهاته كسرى

وقوله ولقد رمقت في المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يغيبني

فان ما بعد اذا الفجائية لا يقترب بالواو وجهه ينوي حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترب بالواو الا ان يقدريه مبتدأ أي وهو ينوي أقامه المغني (قوله باتصال) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كترج زيدا فولده اذا لم يكن بينهما الامدة الجل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكاها فجاءها بأَسْنَمٍ حيث ان الاهلاك بعد البأس لاقبله لان المعنى أردنا اهلا كها فجاءها وكذا يقال في حديث توفأ فغسل وجهه الخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء ولا قوله فتصيح الارض مخضرة من حيث ان جعله غثاء أحوى أي أسود من شدة اليبس لا يعقب أخرجه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان التقدير فضت مدة فجعله غثاء أو فتصيح الارض لا يقال مضى المدة بقامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه يكتفى بتعقيب أولها وقيل الفاء فيهما نائبة عن ثم أو هو من باب تزوج فولده (قوله أي تدل الفاء الخ) والغالب اذا وليها اجالة أو صفة ان تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكزه موسى فقضى عليه لا ككون منها فالتون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراح إلى أهله فجاء يعجل سمين فقر به لعد كنت في غفلة من عذاب كشفنا فاقبلت امرأته في صرة فصكت فالزاجرات زجر افا لتاليات ذكرا ولا يرد على كون السببية تنيد التعقيب نحو وان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذا سبب التام الجنة وحدها هو الاسلام واستمراره إلى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أو لاقاله الدماميني (قوله وشم على تأخيره الخ) اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بني آدم متأخر عن خلق زوجته حواء وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة

والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص) واخصص بقاء عطف ما ليس صله على الذي استقر أنه الصلة

لنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى الواو وزعم الاخفش والكوفيون انها تزداد
كفى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد بان الجواب محذوف أى حتى اذا
ضاق عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت الفاء بأنها الخ) اقتصر على
ذلك من اعاد للتمن والافتحخص بعكسه أيضا وهو عطف الصلة على ما ليس صلة كجاء الذى تقوم
هنا في غضب هو وكذا تختص بعطف جله لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له وعكسه
كزيد يقوم فيقعدهم وروى رت برجل أو يزيد يقوم فيقعدهم وروى عكس ذلك فلو قال وتنفرد الفاء
بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد في تضمن جملتين من صلة أو وصفة أو خبر أو حال لكان أولى وفي
التسهيل تختص أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ
والترتيب في مثله ذكرى لا معنى لاجتماع معناه ما يمكن أن يجعل من ذلك توصافا فغسل وجهه الخ
(قوله الذى يطير الخ) جله يطير صلة الذى وعائدها الضمير المستتر في يطير وجهه بغضب زيد عطف
عليها خلت من العائد لعطفها بالفاء السببية والذباب خبر الذى (قوله بعضا) أى جزأ كالكات
السمكة حتى رأسها أو فردا كالكات القوم حتى زيدا أو نوعا كما مثله وكذا ما هو مثل البعض
في شدة الاتصال كما عجمت الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها أو ما قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقي ما يشقه والنعل بعينه فصح عطفه وألقاها على هذاتأ كيد أو ان
حتى ابتدائية ونعله نصب بمحذوف يفسره ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر ويرى بالجر على
جعلها جارة فيكون القاء النعل آخر (قوله في زيادة أو نقص) أى معنويين كما مثله ويعبر عنهما
بالشرف والخسة أو حسنين كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الالوف المؤمن يجزى بالحسنة حتى
مشقال الذرة ويشترط أيضا كونه مفردا لاجله صريح بالامو ولا قبل وظاهر الاضمار كما هو شرط
مجرورها والحق عدم هذا فيجوز قام الناس حتى أنا فشرط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخر
أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردا وظاهرا أو آخر أو متصلا به سواء كان صريحا
كحتى مطلع الفجر أو مؤولا كحتى يرجع اليناموسى وسواء كان غايية في خسة أو شرف أم لا فلا كل
منهم ما عموم وخصوص ففي أكلت السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان الرأس آخر وهى غايية في
الخسة لاستقرارها غالبا وفي حتى يرجع تتعين للجر لا اتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس
صريحا ولا بعضا ولا غايية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لان ما بعدها ليس آخر
أما ان وقع بعدها جله اسمية كحتى ماء جله أشكل أو ماضوية كحتى عفوا أو مضارع مرفوع
لكونه حالا أو ماضيا كحتى يقول الرسول فهى ابتدائية لأنها هى الداخلة على جله مضمونها غايية
لشي قبلها وسيأتى لذلك مزيد * (تنبيه) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو ولا للترتيب في الحكم
فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز
والكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هى تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها
هنا أى تدريجها من الاضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخر المجرور واجب كفى
التسهيل اعاد الجار لثلاث مرات بالجاره كاعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر
كعجبت من القوم حتى بينهم (قوله اثرهمز التسوية) أى بعدها وهى الهمزة الواقعة بعد لفظ
سواء وما أبالى كما اقتصر عليه الرضى وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كالأعلم وليت شعري
فلطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أى ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافا لما في
المغنى بل مال بعضهم الى انها بعدما أبالى كذلك بدليل تعليقها بالفعل عن لفظ جزأى الجملة بعده

(ش) اختصت الفاء بأنها تعطف
ما لا يصلح أن يكون صلة تلوه عن
ضمير الموصول على ما يصلح ان يكون
صلة لا شقها على الضمير نحو الذى
يطير في غضب زيد الذباب ولو قلت
ويغضب زيدا أو ثم يغضب زيدا لم يجز
لان الفاء تدل على السببية فاستغنى
بها عن الرابط ولو قلت الذى يطير
ويغضب منه زيد الذباب جاز لانك
أتيت بالضمير الرابط (ص)

بعضا حتى اعطف على كل ولا

يكون الاغاية الذى تلا

(ش) يشترط في المعطوف بحيث ان
يكون بعضا مقبلا وغايية له في زيادة
أو نقص نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الخراج حتى المشاة
ص وأما ما اعطف اثرهمز التسوية
او همزة عن لفظ أى مغنية

مع انه متعبد بنفسه ويقل بالباء فعني ما أبالي أزيد قائم أم عمرو ولا أكثر جواب هذا الاستفهام
أي لا أعنيه ولا أفكر فيه أزدرا به وربما يؤيد ذلك أن أيا الاستفهامية تختلفها كقوله
ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

(ش) أم على قسمين منقطعة
وستأتي ومتصلة وهي التي تقع بعد
همزة التسوية نحو سواء على آقت
أم قعدت ومنه قوله تعالى سواء
علينا أجزعنا أم صبرنا
والتي تقع بعدهمزة مغنية عن أي
نحو أ عندك زيد أم عمرو أي أيهما
عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة إن
كان خفا للمعنى بخذفها أم
(ش) أي قد تحذف الهمزة يعني
همزة التسوية والهمزة المغنية عن
أي عنداً من اللبس وتكون أم
متصلة كما كانت والهمزة موجودة
ومنه قراءة ابن محيصن سواء عليهم
أنذرتهم أم لم تنذرهم بإسقاط الهمزة
من أنذرتهم وقول الشاعر
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
بسبع رمين الجرام بثمان
أي أبسبع

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما لأن التسوية في النوع
الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعددتين تسمى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة
في التسوية أو الاستفهام وهي مختصرة في النوعين ويجب فيها كما في الهمع تأخر النفي فيمتنع
سواء على ألم يقيم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده
لتأولها بمصدر أي جزعنا وصبرنا سواء علينا أو عكسه لأن الجار متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به
وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابق كهذا يوم يقع مما أضيف فيه الطرف إلى الجملة وتسمع
بالمعدي خبر من ان تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد
تنافي أم التي لأحد الشيئين لأنسلاخ أم عن ذلك وتجريدها للعطف والتشريك كما أنسلخت الهمزة
عن الاستفهام واستعيرت للأخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهم ما
في عدم التعيين قال كلام مع ما خبر لا يطلب جواباً ولا لم يلزم تصدير ما بعدها جاز كونه مبتدأ
مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم أنسلاخها عن الاحد كما لم ولذا الحن في المغنى قول
الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيرافي أن أولاً تمتنع في ذلك
الامع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال وهذا نص صريح يصبح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور
فيتمخلص منه بما اختاره الرضى من ان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمر ان سواء والهمزة بمعنى
ان الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الأمرين أي ان
قت أو وقعت فالأمر ان سواء فأم لا احد كما وأولاً جملة غير مسبوك ونقل عن السيرافي مثله ٥١
وإذا تأملت ذلك علمت انه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً لتناقضها التسوية إلا أن يدعى
أنسلاخها عن الاحد كما لم وعلى اعراب الرضى تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوارها على عدم
الهمزة إذ المقدر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت
همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحينئذ فالاشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل
بإنصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما
حققه الدماميني وتختلف همزة التسوية بأمرين * الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كذلك
فتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين لا بنعم أو لا لأنك اذا قلت أزيد قائم أم عمرو كنت عالماً بثبوت
القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بلا تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت
أحدهما كما في قصة ذي الديدن وقياسه جواز نزع لاثباته ما معاً تخطئة للسائل في اعتقاده أحدهما
فقط اه صبان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي الديدن ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن
فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كأن يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا
كله مع أم فان أتى بأولها كان السؤال عن الثبوت للاحد أو عن النفي أصلاً كأنك قلت أثبت
القيام لاحدهما أو لا فيجاب بنعم أو لا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة * الثاني ان الغالب
دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أنتم أشد خلقاً أم السماء أو يتأخر
نحو وان أدري اقرب أم بعيد ما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله

فقطم للطيف مرثا عافاً رقتي * فقلت أهى سرت أم عادني حلم

اذا الأرجح ان هي فاعل محذوف يفسره سرت واسمينين نحو ما أدري أزيد قائم أم هو فاعل مفرد

وجهه نحو قل ان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل
غالبها الا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما هو وتقل على مفرد وجهه
كقوله سواء عليك النفرام بت ليلة * بأهل القباب من غير بن عامر

(قوله وبمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت وقيدت وخت لا تم في قوله وأم بها اعطف
فالمقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لا تقطاع الجمله بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحداهما
بالاخرى (قوله ان تلك مما قيدت به خات) أى بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض
نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى
الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار
والنفي في أنهم أرجل يشون بها أم لهم أيدي وكالتقرير أى جعل الشيء مقرا ثابتا نحو أفي قلوبهم
مرض أم ارتابوا فهى في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدمامي لأنه يكفي في صحة الكلام
أحد المذكورين معها لا تقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض
ما قبلها كما زيد عندك أم لا لا تلهو اقتصر على الاول لا جيب بنعم أو لا فلم يقتصر السؤال الى الثانى
وانما يذكر ليبيان انه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضاربا عن الشك ولو لا ذلك اضاع قوله
أم لا بلا فائدة كما نص عليه سيديويه وأما اذا لم يكن نقيضه كما زيد قام أم عمر وفتحتهم فان كان
السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فصلة وان كان السائل عرض له ظن ان القائم
عمر وبعد ظنه زيد فاستفهم عن الثانى ضاربا عن الاول فمقطعة كما نص على ذلك سيديويه (قوله
وتفيد الاضراب) أى لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد مع استفهاما حقيقيا كأنها لا بل أم شاء أى
بل أى شاء فاضرب عن الاخبار بكونها ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقضيها أصلا
نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذى هو جند لكم اذ لا يدخل استفهام على
استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل
الدمامي هذه الاستفهام التوبيخى (قوله بل أى شاء) انما قدره لى لان أم المنقطعة ليست
عاطفة كما نص عليه الرضى وابن جنى بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجل وعلى
هذا فذكرها هنا استطرادى لتتم اقسام أم وقيل تعطف بالجل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقوله
سمع ان هنالك ابلا أم شاء وأول بأن شاء نصب بارى محذوفا (قوله للتخيير وللإباحة) قال الشافعى
أى بحسب العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا الشرعيين لان الكلام فى المعنى
اللعوى قبل ظهور الشرع أى فالمراد ما يعيى الشرعيين كزوج هند أو أختها وغيرهم كشالى الشارح
فان امتناع الجمع وإباحته فيما انما يؤخذ من قرائن الحال قال فى المعنى ومن العجب انهم ذكروا
الإباحة والتخيير لصيغة افعال ومشاورهما بهذين المثالين ثم ذكرهما لا ووملوهما بذلك لكن فى ابن
يعقوب على التخيير ان المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن فى الاحد الدائر وما وراء
ذلك من جواز الجمع وعدمه فن القرائن فالفرق الذى فى الشارح ليس راجعا للفظ أو بل للقرائن
المنظمة الى الكلام * وعلم ان التخيير والإباحة انما يكونان بعد الطلب وبقيّة المعاني بعد الخبر كما
فى التوضيح لكن صرح الشاطبى بأن المختص بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم
والاضراب فى الموضعين وكلام المعنى يشعر به (قوله وللإضراب) أى بشرط تقدم نفي أو نهي
واعادة العامل عند سيديويه كما قام زيدا وما قام عمرو ولا يقيم زيدا ولا يقيم عمرو ولم يشترط الكوفيون
وأبو على ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال أو كلما هدا وبسكون الواو لكن يحتمل
انها فى ما معنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان وقوله قد بليت يروى قد

(ص) وبانقطاع وبمعنى بل وقت
ان تلك مما قيدت به خلت
(ش) أى اذا لم تتقدم على ام همزة
التسوية ولا همزة مغنية عن أى
فهى منقطعة وتفيد الاضراب
كبل كقوله تعالى لا ريب فيه من
رب العالمين أم يقولون افتراه أى
بل يقولون افتراه ومثله انهم لا بل أم
شاء أى بل أى شاء

(ص) خير أبع قسم بأو وأبهم
واشكك واضرب بها أيضا
(ش) أى تستعمل أو للتخيير نحو
خذ من مالى درهم أو دينار
وللاباحة نحو جالس الحسن أو ابن
سبرين والفرق بين الإباحة والتخيير
ان الإباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنع
وللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل
أو حرف وللإبهام على السامع نحو
جاء زيد أو عمرو اذا كنت عالما بالجاتي
منهما وقصدت الإبهام على السامع
ومنه قوله تعالى وانا أوياكم لعلى
هدى أو فى ضلال مبين وللشك نحو
جاء زيد أو عمرو اذا كنت شاكفا
الجاتي منهما وللإضراب كقوله
ماذا ترى فى عيال قد بليت بهم
لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
لولا رجاؤك فقد قلت أولادى
أى بل زادوا

(ص) وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا (ش) قد نشتعمل (٦٥) أو بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

كما أتى ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو في القصد اما الثانية

في نحو امانى واما النائية

(ش) يعنى ان اما المسبوقة بمثلها

تفيد ما تفيد أو من التخيير نحو

خدم من مالى اما درهما واما دينار

والاباحة نحو جالس اما الحسن

واما ابن سيرين والتقسيم نحو

الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف

والابهام والشك نحو جاء اما زيد

واما عمرو وليست اما هذه عاطفة

خلاف لبعضهم وذلك لدخول الواو

عليها وحرف العطف لا يدخل على

حرف العطف (ص)

وأول لكن نقيا أو نيبا ولا

نداء أو أمر أو إثباتات تلا

(ش) أي انما يعطف بل لكن بعد

النفي نحو ما ضربت زيد لكن عمرا

وبعد النهي نحو لا تضرب زيدا

لكن عمرا ويعطف بلا بعد النداء

نحو يا زيد لا عمرو وبعد الامر نحو

اضرب زيد الامر وبعد الاثبات

نحو جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلا

بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا

يعطف بل لكن في الاثبات نحو جاء

زيد لكن عمرو (ص)

وبل لكن بعد محكيينها

كلم أكن في مربع بل نيبا

وانقل به الثانى حكم الاول

في الخبر المثبت والامر الجلى

(ش) يعطف بيل في النفي والنهي

فتكون كالكن في انها تقر بحكم

ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعده

نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب

برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسمت (قوله عاقبت الواو) أي جاءت بعناتها وهو
مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروى اذ كانت بدل أو لا
شاهد فيه حينئذ تنبيه أو بعد النفي أو النهي لنفي الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم أعمى أو
كنفورا لا الاحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى لاني العطف فيه اشارة لرد القول بانها عاطفة
(قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغنى عنها كما أن تتكلم بخير والا
فاسكت وقوله

فاما أن تكون أخي بصدق * فأعرف منك غنى من سميني

والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتيقك وتتقيني

(قوله ما تفيد أو) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما
اما لم يذبه عليهما ما قلتم ما والخلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان
الاولى غير عاطفة لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ)
أي اجعلها والية أي تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للكوفيين في العطف بها فيه فتشقل
الحكم الى ما بعدها وتصير الاول مسكوت عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء مجرد
الاستدراك فتختص بالجل كقام زيد لكن عمرو ولم يمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان
قدر له خبر جازو يشترط أيضا ان لا تقترن بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمدا بأحد من
رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا بالواو على أبا
لاختلافهما ما ايجابا وسلبا وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف بها الجملة ولكن حرف
استدراك وان يكون معطوفا فمفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو امر أو اثبات
بل تتمحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ) لا مبتدأ خبره
جملة تلو نداء الخ مفعول تلو أي شرط العطف بلا ان تتلو نداء أو امر أو اثباتا وكذا النداء
والتحضيض ويشترط أيضا ان لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
وعكسه كما في التسهيل بخلاف الامر أو ان يكون ما بعده مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا
ولا حالا ولا خرجت عن العطف ويجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيدا كاتب
ولا شاعر وجاء زيد لا صاحكا ولا بابا كذا وان لا تقترن بعاطف والا كان العطف به وتخصت هي للنفي
تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو تأكيذا كجاء زيد ولا عمرو وكافي المعنى (قوله وبيل لكن) أي في
المعنى وبعد حال من بل أي اذا قلت بل نقيا أو نيبا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف
عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير
مثلها وهذا المعنى وان لم يذكره المصنف في لكن الا انه مشهور لها فليس فيه حواله على مجهول فان
ثلث ايجابا أو امر انقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالسكون عنه ثبوتا
ونقيا وهي حينئذ حرف عطف واضراب انتقالي كافي المعنى فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لكن
يختلف معناها كما رأيت ويشترط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء
للاضراب الا بطلالى نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو
الانتقالي من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذرا سم ربه فصول بل تؤثر (قوله في مربع)
كقعد منزل القوم في الربيع خاصة والتهاء بفوقية فتحسية كصعراء وزنا ومعنى لكن قصره للوقف
سميت بذلك لتوها ان الماشي فيها (قوله الجلى) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتنى

(٩ خضري نى) زيد ابل عمر فقررت النفي والنهي السابقين واثبت القيام لعمرو والامر بضربه ويعطف بها في الخبر المثبت

والامر فتفيد الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثانى حتى يصير الاول كانه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيد ابل عمرا

(ص) وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما وبلا فصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب ان تفصل بينه وبين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثير بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين فقوله وآباؤكم معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بأنتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاصل ما وذلك كالمفعول به نحو كرمك وزيد ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح فن معطوف على الواو في يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمنعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركوا ولا آباؤنا فأبوا معطوف على نأوا جاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف (٦٦) عليه بلا والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالتصل نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله

تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة
فزوجك معطوف على الضمير
المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل
بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار
بقوله وبلا فصل يرد الى انه قد ورد
في النظم كثيرا العطف على الضمير
المذكور بلا فصل كقوله

قلت اذا قبلت وزهرته ادى

كنهاج الفلا تعسفن رملا

فقوله وزهر معطوف على الضمير
المستتر في قبلت وقد ورد ذلك في
الشرق قليلا حكى سيبويه رحمه الله
مررت برجل سواء والعدم برفع
العدم عطفا على الضمير المستتر
في سواء وعلم من كلام المصنف
ان العطف على الضمير المرفوع
المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد
ما قام الا هو وعمر وكذلك الضمير
المنصوب المتصل والمنفصل نحو
زيد ضربه وعمر او ما كرمت الا
أياك وعمر او أما الضمير المجرور فلا
يعطف عليه الا باعادة الجار له نحو
مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت
بك وزيد هذا مذهب الجمهور وأجاز
ذلك الكوفيون واختاره المصنف
وأشار اليه بقوله (ص)

لان الامر قد يرد به ما فيه معنى الطلب فيشملها فليس حشا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفا على
ما قبله وما نكرة صفة لفصل لقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي
سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالجزم من عامه لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء
الكامة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصيح العطف عليه وألحق به مطلق فصل
لحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو
ممنوع ولذا قيل انه فاعل محذوف والمعطوف الجملة أي وليسكن زوجك كما سيأتي لانه يغتفر في
الثواني ورب شئ يصح به الاستقلال (قوله قلت اذا قبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع
زهراء كحمر وجرأ وتهادى أصله تهادى أي تتجترحت حذفت إحدى التاءين والمراد بالنعاج بقصر
الوحش والفلا بالفاء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتعسفن جملة حالبة أي ملن عن الطريق
المسلول ورملا نصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد بتعسفن الخ لانه أقوى في التجترع بعد ما
حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي التاويل به مستوهو والعدم ومثال العطف على المتصل
البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض
حرفا أو اسما السلا يعطف على ما هو كجزء أو كيد بالمتفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجذر
الا بالاستعارة بفعل إعادة الجار عوضا عن الفصل * واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جره
بالعامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملا بدليل قولهم يني وينك مع ان بين لا تضاف الالمتعدد
أو بالثاني وهو المجرد التاكيد كالباء في كفي بالله وكلاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام عليكم قولان
أصحهما الثاني (قوله بجزا الارحام) أي وتحقيق تساءلون وجعل الجمهور والاول القسم على عادة
العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجله ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذ (قوله
والفاء قد تحذف الخ) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي
تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص بقا الخ
قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى
معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في تحذف للفصل بالطرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك
واذ ظرف متعلق تحذف مضاف الى جملة لا لبس أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل
عليه ما دلل (قوله وهي) أي الواو ومن ال بضم الميم نعت لعامل أي محذوف وجله قد بقي معموله
نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن أنت وزوجك أو منصوبا كتبوا

وعود خافض لى عطف على * ضمير خفض لازم ما قد جعله وليس عندي لازما قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتا الدار
(ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير
الخفض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة جزء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بجزا الارحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ومن
النظم ما أنشد سيبويه رحمه الله تعالى فاليوم قد ببت تهجونا وتشتنا * فاذهب فبايك والايام من عجب بجزا الايام عطفا على الكاف
المجرورة بالباء (ص) والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذا لبس وهي انفردت بعطف عامل هزال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتى
(ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ومنه قوله تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فأفطر فباعه عدة من
أيام أخر فحذف فافطروا الفاء الداخلة عليه

وكذلك الواو ومنه قولهم راكب الناقة طليحان أي راكب الناقة والناقة طليحان (٦٧) واتخذت الواو من بين حروف العطف بأنها

تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله
ومنه قوله

إذا ما الغايات برزن يوماً

وزججن الخواجب والعيونا
فالعيون مفعول بفعل محذوف
والتقدير وركبان العيون فالفعل
المحذوف معطوف على زججن (ص)
وحذف متبوع بـ إذا هنا استبح

وعطفك الفعل على الفعل يصح
(ش) قد يحذف المعطوف عليه
للدلالة عليه وجعل منه قوله
تعالى أفلم تكن آياتي تتلى عليكم
قال الزمخشري التقدير ألم تأتكم
آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف
المعطوف عليه وهو ألم تأتكم
وأشار بقوله وعطفك الفعل إلى
آخيه إلى أن العطف ليس مختصاً
بالأسماء بل يكون فيها وفي الأفعال
نحو يقوم زيد ويقعد وجاء زيد
وركب واضرب زيد اوقم (ص)
واعطف على اسم شبه فعل فعلاً

وعكساً استعمل تجده سماً لا
(ش) يجوز أن يعطف الفعل على
الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل
ونحوه ويجوز أيضاً عكس هذا وهو
أن يعطف على الفعل الواقع موقع
الاسم سم فن الأول قوله تعالى
فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعا
وجعل منه قوله تعالى إن المصدقين
والمصدقات وأقرضوا الله ومن
الثاني قوله

فألفيته يوماً يسير عدوه

ومجر عطاء يستحق المعابر

وقوله

باتت يعشياً بعصب باتر

يقصد في أسوقها وجائر

فجر عطاء معطوف على يسير وجائر معطوف على يقصد (ص) * (البدل) * التابع المقصود بالحقكم بلا * واسطة هو المسمى بدلاً (ش)
البدل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالنسبة فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان

الدار والايان وكيت الشارح أو مجروراً كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة فالمعطوف في كل
ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألقوا الايمان ولا كل سوداء وقوله دفعات لتعليل المحذوف
أي وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذکور لاجل دفع الوهم أي المحذور من تسلط فعل الامر
على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعاً أي مسكوناً في الثاني وانما يتبوعاً المنزل والعطف على
معمول عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذلك الواو)
وتشاركهما أم كقوله * انما أدري أُرشد طلابها * أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون
منصوب بمحذوف) أي لان الترجيح هو ترقيق الخواجب بأخذ الشعر من اطرافها حتى تصير
مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على انه لا حذف بل ضمن الفعل
المذکور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوعاً معنى استحسناً أو آثروا (قوله
وحذف متبوع) هو المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان
الكلام فيه ما لکن الحذف مع الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أن ضرب عنكم
الذ كر صبحاً ولم يسيروا ونحو ذلك فالهمزة في ذلك كانه بعملها الاصل والفاء والواو عطفاً الجملة
بعدهما على جملة مقدرة بينهما وما بين الهمزة أي أنهم ملككم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا
ويضعفه انه تكاف ولا يطر في نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت مع ان الزمخشري جزم
في مواضع عذبه الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على تصدرها والاصل قائم تكن
فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها (قوله وفي الأفعال) أي بشرط اتحادها مناسواء اتحاد نوعها
أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه نحو
تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه
مستقبل بسبب الشرط والدليل على ان المعطوف الفعل وحده لاجله الفاعل والفعل ظهور
الانصب والجزم في نحو يجيبني ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج (قوله فالمغيرات) أي فالحليل اللاتي
اغرن صبحاً على العدو فأثرن به أي بذلك الوقت أو بمكان الاغارة نقعا أي غباراً بشدة حر كثر
فظهر ان أثرن لا محمل له لعطفه على صله آل وهي كذلك وأما جرها فبالعارية من آل (قوله فألفيته)
أي وجدته ويبر بضم التحتية وكسر الموحدة آخره راء أي يهلك والشاهد في قوله ونحو مجر اسم فاعل
من الاجراء حيث عطفه على جملة يسير لانها في تأويل الاسم اذهى مفعول ثان لا لفيته فجر نصب
بفتح مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله والمعار جمع معبر وهو المركب (قوله بات
يعشياً الخ) يصف الشاعر رجلاً بات يعاقب امرأته بالعصب الباتر أي السيف القاطع وتسمية
العقاب عشاء استعارة ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعصب في تأويل قاصد
لان الاصل في الوصف الافراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع ساق والله أعلم

* (البدل) *

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيراً منها واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله هو
المسمى بدلاً) أي عند البصريين أما الكوفيون فقليل يسمونه ترجمة وتبيننا و قيل تكريراً (قوله
المقصود بالنسبة) أي الحكم المنسوب إلى متبوعه اثباتاً ونقياً (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف
العطف خاصة والافعال من الجور وقد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة

حسنة ان كان الخ ونحوه تكون لنا عيدا اولنا وآخرنا (قوله مكمل للمقصود) أى بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف بيل) أى بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بليكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلامهم ما هو المقصود بالحيكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف به ما بعد النفي فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بالاي ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له نقيض الاول والحاصل ان عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر ان المبدل منه ليس مقصودا أصلا وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا لانه لعدم ما يعود اليه الضمير الا أن يقال معنى كونه في نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكما نيت الخبر في قوله

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هو ازن مثل قرن الا غضب

أو المراد ان عامله مطروح ليس عاملا في البذل وقال الزمخشري معنى طرحه ان البذل مستقل بنفسه لا يتم له (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله او ما يشتمل) ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وها عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ البذل أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو البذل أما على انه المبدل منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليهم ما عيب السناد وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للمجهول وعليه نائب فاعله ليسل منهم ما ثم يرد على القولين ان الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما الا ان يراد بالاشتغال مطلق الملابس والتعلق بغير الكلية والجزئية لا الاحتواء النظري حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتمل هو العامل قبل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البذل أى يدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه في فهم انه مرتبط بشي آخر كما عجبني زيد علمه أو حسنه اذا لا عجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقة بشي منسوب لزيد لا بذاته وكذا يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم فعدل العامل على معنى البذل اجمالا وهو معنى اشتغاله عليه وفيه انه لا يطرد في نحو زيد ماله كثير مما عامله الابتداء فانه يتعلق بالاول حقيقة فلا يدل على البذل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل في المبتدأ الضعفة وأيضاً يرد عليه قتل أصحاب الاخذود النار فان أصحاب ينسب للاخذود حقيقة فلا يدل على البذل ولا يشتمل عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبذل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يردان بدل البعض والكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال في كل من الاقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية والالم يطرد في شي منها (قوله وذا) أى الذى كالمعطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسبه للاضرب بأن تقول هو بدل اضرب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد

لان كل واحد منهما مكمل للمقصود بالنسبة لام مقصود به او بلا واسطة أخرج المعطوف بيل نحو جاء زيد بل عرو فان عمر هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهى بل وأخرج المعطوف بالواو ونحوها فان كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة (ص) مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يلقي أو كالمعطوف بيل وذا الاضرب اعزان قصدا صاحب ودون قصد غلط به سلب كزره خالدا وقوله ابدا واعرفه حقه وخذني لأمدي

(ش) البديل على أربعة أقسام الاول بديل الكل من الكل وهو البديل المطابق للمبدل منه (٦٩) المساوي له في المعنى نحو مررت بأخيك

زيد وزر خالدا الثاني بديل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه وقبله البديل الثالث بديل الاشتغال وهو الدال على معنى في متبوعه نحو أعجبت زيد علمه واعرفه حقه الرابع البديل المبين للمبدل منه وهو المراد بقوله أو كعطوف بيل وهو على قسمين أحدهما ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ويسمى بديل الاضراب وبديل البداء نحو أكلت خبزا لجا قصدت أولا الاخبار بأنك أكلت خبزا ثم بدلتك أنك تخبر أنك أكلت لجا أيضا وهو المراد بقوله وذلك الاضراب اعزان قصد اصحب أي البديل الذي هو كعطوف بيل انبه للاضراب ان قصد متبوعه كما يقصد هو الثاني ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البديل فقط وانما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بديل الغلط والنسيان نحو رأيت رجلا جارا أردت أنك تخبر أن لا أنك رأيت جارا فغلطت بذكر الرجل وهو المراد بقوله ودون قصد غلط به سلب أي اذا لم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البديل بديل الغلط لانه من يل للغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ ثبلا مدى يصلح ان يكون مثالا لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهي الشفرة فهو بديل الغلط (ص) ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتقلا

كانك ابتهاجك استملا

ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أي وان وقع دون قصد للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد كما قاله سم وهو المسمى ببديل النسيان وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أي هو بديل غلط وجهه به سلب صفة ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت الثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطاب بعد رجوع هاء بهاء بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أي وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كلقبته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم اذ لا يصح جعله ظرفا ثانيا لان ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطي ووجدت له شاهدا في التزيل قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن وفيه انه يصح كونه بديل كل من كل يجعل أل في الجنة للجنس (قوله بديل الكل) سماه المصنف بدلا مطابقة لوقوعه في أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذي أجزاء تعالى الله عن ذلك (قوله المساوي له في المعنى) أي بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فبقيت فنان ما صدقا وان اختلفا فمفهوما كزيد أخوك (قوله بديل البعض) أي قليلا كان أو مساويا أو أكثر كأكث الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بديل الاشتغال من ضمير يعود للمبدل منه عند الجمهور خلافا لما في شرح الكافية وهو امام ذكر كونه أمثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بدلا من الناس أي منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ال عوض عن الضمير ما بديل الكل فلا يحتاج لربط لانه عين المبدل منه في المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدأ قبل وادخل أل على كل وبعض خطأ لالزامهما الاضافة لفظا وأنية كقبل وبعد وأي لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلا (قوله وهو الدال الخ) أي فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أي الانتقال الى لا ابطالى (قوله وبديل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المداد الظهور لان المتكلم بعد ذكر الاول قصد ابداء أي ظهر له ذكر الثاني وبعضهم نفاه وجعل التابع معطوفا محذوف الواو لابل لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أي بديل شيء ذكر غلط بان سبق اللسان اليه ونسيانا بان قصد أولًا ثم يتبين فساد قصده لان البديل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لفظهما فتبين ان الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح لكن الشارح تبعه المصنف وكثير لم يفرقه من الغلط (قوله لكل من القسمين) أي وللثالث أيضا ان كان اراد أولًا الامر باخذ النبل نسيانا وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب أخذ المدى فذكره (قوله وهي الشفرة) بفتح الشين المعجمة هي السكين العريضة والجمع شفار ككلبة وكلاب وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متكلمًا كان أو مخاطبًا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلاي الاما أي بدلا جلا احاطة أي أظهرها بان كان بديل كل دال على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكوته عن بديل الاضراب يقتضي عدم الجواز فيه لكن صرح الجاحي بجوازه (قوله كأنك الخ) بكسر الهمزة أي كهذه الجملة وابتهاجك أي فرحك بديل اشتغال من الكاف وجهه استملا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أول الصيرورة أي ان ابتهاجك أمال القلوب أو صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير الابتهاج والاقال استملت (قوله لا ولنا الخ) أي لجمعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين واردة

(ش) أي لا يبديل الظاهر من ضمير الحاضر الا ان كان البديل بديل كل من كل واقتضى الاحاطة والشمول أو كان بديل اشتغال أو بديل بعض من كل فالاول كقوله تعالى تكون لنا عيد الاولنا وآخرنا فاولنا بديل من الضمير الجور وباللام وهو نافعان لم يبدل على الاحاطة

الجميع فسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة اللام دليل على ان البدل على نية تكرار
العامل كما هو قول الأكثر (قوله امتنع) أي عند جهور البصريين وأجازه الاخفش (قوله
والاداهم) جمع أدهم وهو قيد الحديد وشنة بشين مبهمة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم
يفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجماع الغلط (قوله فرجلي)
أي الاولى بدل من الياء وقيل منادى استنزا بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله وان
ضمير الغيبة الخ) قال الصبان أي البارز وان لم يحضر لي الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هندا
أعجبني جمالها كما لا يجوز تعجبي بجمالها وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشهادة بأن لفظ
الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وما امتنع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبني
ماض مؤنث فلا يسند للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبي مضارع
مبدوء بباء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو زيدا أعجبني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلا
من الفاعل المستتر على انه مر في عطف البيان عن الدماميني ان صحة الاحلال غير لازمة لانه
يغتنق في التابع ما لا يغتنق في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل مضمرا من مضمرا ولا من
ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضرابا أو ما نحوقت أنت ومرت بك أنت فتوكيد اتفاقا وكذا رأيتك
أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيذا (قوله وبدل
المضمن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام بلي الخ وكذا بديل المضمن معنى
الشرط بلي ان الشرطية كن يقيم ان زيد وان عمرو وأقم معه وما تصنع ان خيرا وان شررا يجزبه ومتى
تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلى
بدله ذلك نحو هل أحد جاء زيدا وعمرو وان تضرب أحد زيدا وعمرا أضربه سم ويرد على
الشرط قوله صلى الله عليه وسلم أي أمة ولدت من سيد هاهنا هي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي
مع انه لم يل حرف الشرط والجواب ان ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف ان
يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جعبه فيه
وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان البدل انما يلى حرف الشرط اذا وقع بعد فعل
الشرط لاقبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب
آخر وهو ان المقهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط انما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا
الحديث لكونه فيه ما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كمن ذا الخ) من اسم استفهام مبتدأ أخبره ذا
وسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل الخ) أي بشرط
الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمش الى أكرمك قاله ابن هشام ثم الحق
كما قاله الشاطبي مجي الاقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فان المجي هو نفس المشي وبدل
الاشتمال كالأية والبيت اللذين في الشارح فان لقي الاثم يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو
فهو يبدل كل والمبايعة تستلزم الاخذ كرها أو طوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصدا الاستعانة
يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها ويقال ان الاستعانة بهم تشتمل على
وصول المستعين اليهم بنفسه أو رسوله بناء على ان البدل هو المشتمل وانما رتب قوله يعين على
الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يوجب قاصده وبدل
البعض نحو ان تصل تسجد لله يركعك ومن جعل هذا بدل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود
فقد أبعد ما مر من ان المراد الاشتمال بغير الكيفية والجزئية والا كان كل بدل بعض كذلك أفاده
الصبان وبدل الغلط جوزه سيويه وجماعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا تكسه جبة

امتنع نحو رأيتك زيدا والثاني كقوله
ذريني ان أمرك ان يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا
خلفني بدل اشتمال من الياء في الفيتني
والثالث كقوله

أوعدني بالسجن والاداهم
رجلي فرجلي شنة المناسم
فرجلي بدل بعض من الياء في
أوعدني وفهم من كلامه انه يبدل
الظاهر من الظاهر مطلقا كما تقدم
تمثله وان ضمير الغيبة يبدل منه
الظاهر مطلقا نحو زره خالدا (ص)
وبدل المضمن الهمز بلي

همزا كن ذا أسعيدا أم على
(ش) اذا أبدل من اسم الاستفهام
وجب دخول همزة الاستفهام
على البدل نحو من ذا أسعيدا أم
على وما تفعل أخيرا أم شررا ومتى
تأينا أغدا أم بعد غد (ص)

ويبدل الفعل من الفعل كن
يصل اليها يستعن بنا يعن
(ش) كما يبدل الاسم من الاسم
يبدل الفعل من الفعل فيستعن بنا
بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن
يفعل ذلك يلقأنا ما يضاعفه
العذاب فيضاعف بدل من يلق
فأعرب بأعرايه وهو الجزم وكذا
قوله

يشكره اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك أي الانقياد اليه وعلى
بشد الباء خبر ان مقدما والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وان تباعا بكسر الباء اسم ان
وتؤخذ بدل اشتمال من تباعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذ كرها أو حال أي كارها
وهو أنسب بقوله طائعا * (تنبيه) * الدليل على ان البدل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة
الفعل والفاعل ظهور اعراب الاول من نصب أو جزم على الثاني فهو بدل مفرد من مفردا ما بدل
الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بما تعلمون أممكم بانهام وبنين لان الاولى صلة الذي والثانية
بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (النداء) *

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفيعسما أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود
مصدر قياسي لان قياس فاعل كنادى الفعل وغيره سماعي لكن وجه الضم مع المد أنه لما انتفت
المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت وقياسه فعلا بالضم كصرخ صراخا فخر راعي
اللفظ كسر ومدوم من راعي المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما ما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر
والهمزة منقلبة عن واو ككساء كما في الغزى وهو لغة الدعاء بأي لفظ واصطلاحا طلب الاقبال
بأى واحد من اخواته والمراد بالاقبال مطلق الاجابة قد دخل يا الله ولا تناقض في يازيد لا تقبل لان
الطلب اقباله ليسمع النهى فلم يوجهه النهى الابعدا قبله ولا ينادى حقيقة الا المميز لانه الذي
تتأى اجابته وأما غيره كاجبال ويا أرض فاستعارة مكنية حيث شبه بالمميز في النفس ويا تخييل
(قوله وللمنادى) الاظهر فتح داله وان صح الكسر أيضا والنداء صفة من التأى وهو البعد والكاف
في كانه بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخول آل الموصولة ويا وهما محذوفة للضرورة أى
وللمنادى الذى هو نداء أو مماثلة بالخ وانهما قد هما لانها أعم الادوات اذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند
الحذف غيرها وتعين في الجلالة والمستغاث وأياها وأيتها لعدم سماعها بغيرها لابعدها حقيقة أو
تنزيلا فانه غير لازم في يا (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد عتمد كما في التسهيل فتكمل الادوات
ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور الدانى أى القريب * (فائدة) * ذهب
بعضهم الى ان حروف النداء أسماء افعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة اقسام
الكلمة فهي حرف للاستفهام وفعل أمر من الواى وهو الوعد واسم فعل بمعنى أدعولكنها في
الثاني مكسورة ولها في ذلك نظائر صرت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج لمد الصوت
ليسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أى بالقصر ومذهب المبرد ان أيا
وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للمتوسط وأجمعوا
على جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله منزلته كما أشار له الشارح بقوله أوفى حكمه وكذا المجرد
التأ كيداهما بما يتلو النداء وعلى منع عكسه للتأ كيد لعدم تأتبه ولا مانع منه للتنزيل سم
(قوله وازيداه) وحرف نداء ونديّة وزيد منادى مضموم تقدير المناسبة ألف النديّة والهاء للسكت
(قوله قد يعرى) بضم الياء وشذ الزاء أى يجرد من حرف النداء لفظا (قوله وذلك) أى التعرى
المفهوم من يعرى (قوله والمشارلة) حقه ان يقول والمشارلة أى اسم الإشارة لانه الذى تدخل
عليه بالكنه عطفه على الجنس أى في اسم الجنس واسم المشارلة أى الاسم الدال عليه من حيث
انه مشارلة وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه انه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بغير المتصل بكاف
الخطاب فلا يقال يا هذا (قوله لا يجوز حذف الخ) أى لان الحذف يتأى مد الصوت المطلوب في

ان على الله ان تباعا
تؤخذ كرها وتجي طائعا
فتؤخذ بدل من تباع ولذا نصب
(ص) * (النداء) *
وللمنادى النداء أو كالتأى
وأى وكذا أيا ثم هيا
والهمز للدانى ووالمندوب

أويا وغير والذى اللبس اجتنب
(ش) لا يجوز للمنادى من أن يكون
مندوبا أو غيره فان كان غير
مندوب فاما أن يكون بعيدا أو في
حكم البعيد كالتأى والساهى أو
قريبا فان كان بعيدا أو في حكمه
فله من حروف النداء يا واى وآ
وأيا وهيا وان كان قريبا فله الهمزة
فحوأزيدا قبل وان كان مندوبا
وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه
فله وانحوأزيداه وواظهره ويا
أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب
فان التباس تعينت واوامتنعت يا
(ص)

وغير مندوب ومضمر وما
جامستغاثا قد يعرى فاعلا
وذلك في اسم الجنس والمشارلة
قل ومن يمنعه فانصرعأذله
(ش) لا يجوز حذف حرف النداء
مع المندوب نحو وازيداه ولا مع
الضمير نحو يا اياك قد كفتك ولا
مع المستغاث نحو يا يزيد وأما غير
هذه فيحذف معها الحرف جوازا
فتقول في يازيدا قبل زيدا قبل
وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب
لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل

المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمير لكونه شاذاً قليلاً لا يقاس عليه على الصحيح بل
منعه بعضهم مطلقاً وأول ما سمع منه كما يالك قد كفتك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت * أنت الذي طلقت عام جعت

بأن ياقبه للتبسيه وإياك مفعول محذوف يفسره كفتك وأنت مبتدأ مؤ كديانت الثانية والذي
خبره ومحل الخلاف ضمير الخطاب أما غيره فلا ينادى اتفاقاً وأما حديث ياهويامن لاهو الاهو
فلفظ هو في مثله اسم للذات العلمية لا ضمير وقولك يا أبحر (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في
التسهيل بالمبنى للنداء وهو النكرة المقصودة أما غير المقصودة كارجح لا خديدي فيلزمه الحذف كما
في شرح الكافية وظاهر الاشموني بلا خلاف لكن صرح المرادى بأن بعضهم أجاز الحذف معه
أيضاً ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة اثلاثاً تفوت
الدلالة على النداء لكونه بال والمنادى البعيد لا يحتاجه لمد الصوت المنافي للحذف والمتعجب
منه لانه كالمستغاث لفظاً وحكماً كاللماء والعشب تعجباً من كثرتهم ما فالجمله سبعة وفي الإشارة واسم
الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيها ما
وهو مذهب البصريين وجعلوا المسموع على ضرورة أو شذوذاً وخلصوا من استعماله من المولدين وهو
عند الكوفيين مقيد مطرد فيهما والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمها ونثرها وقصر
اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم
الجنس أصح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم وتقتلون صلته
أو هو اسم إشارة خبر أنتم أو عكسه وتقتلون حال (قوله ذا رعاء) مصدر نائب عن فعله أي ياهذا
انكف عن دواعي الصبا انكفأفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء
أي أنت بالصبح بالليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت
أصبحت يافتي فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه
بجى الصبح (قوله أطرق كرا) أي يا كروان فرخم بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعتم بالالف
لكونهم المتأزائد اسماً كاربعا كما سيأتي ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأكله حلال
اجماعاً كما في حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف
منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق تعريفه النداء كالعالم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان
تعريفها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحاً
لانه ينكر قبل النداء اذ المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة وانما انكر عند اضافته
لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصيص فلو بقيت العلمية لغت الاضافة وأما النداء فمقصوده
الاصلى طلب الاصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع ال لئلا يجمع
بين اداتى تعريف ظاهرين بخلاف العلمية فانها بغية ايراد ظاهرة فتدبر (قوله بنى الخ) قيل علة
بنائه شبهه بكاف ذلك خطايا وافراده عن الاضافة ورد بأن النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها
وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو ادعوك خطايا وافراده وتعرية ناهى وهي مشابهة لكاف ذلك
لفظاً ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة تخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة وبني
على حركة ايداناً بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذ الكسر يلبس بالمضاف
لباء المتكلم بعد حذفها والنسخ يلبس به عند قلبها ألفاً وحذفها وأما ضمة بعد حذف يائه فقليل
لا يسالى باللبس به (قوله بالضممة) أي ظاهرة أو مقدره فيجب تقديرها في ياموسى ويا قاضى ويحذف
تنوين قاض اتفاقاً لبنائه وثبت يائه عند التحليل اذ لم يبق موجب لحذفها وتستر محذوفة عند

وكذا مع اسم الجنس حتى ان أكثر
النحويين منعه ولكن أجازوه
طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا
قال ومن يمنعه فانصر عاذله أى
انصر من يعذله على منعه لورود
السماع به فاورده من مع اسم الإشارة
قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون
أنفسكم أى ياهؤلاء وقول الشاعر
ذا رعاء فليس بعد اشتعال الر
أس شيباً الى الصبا من سبيل
أى يا ذا رعاء واورده من مع اسم الجنس
قولهم

أصبح ليل أى بالليل وأطرق كراى
يا كرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفردا

على الذى في رفعه قد عهدا
(ش) لا يخلو المنادى من أن يكون
مفرداً ومضافاً أو مشبهاً به فان كان
مفرداً اما أن يكون معرفة أو نكرة
مقصودة أو نكرة غير مقصودة فان
كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة
بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع
بالضممة بنى عليها نحو يازيد ويارجل
وان كان يرفع بالالف أو بالواو فكذلك

المبرد لانه نردى منونا محذوف الياء فحذف تنوينه البناء وبقي حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف في يافقي (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد تنكيره ولذا انزله آل في غير النداء عوضا عن العلمية فكذا يعوض عنها تعريف النداء وما يفيد صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة قائما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجيلون) صغره ليسوع جمعه بالواو والنون (قوله فعل مضمرة) أي عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء مسددا للفعل فعلى المذهبين يازيد جملة الآن جزأيها مقدران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسددا للفعل وحده واستتر الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى فمفعلة منه عول به الا انه واجب الذكر لئلا يفتوت النداء (قوله حذف أدعو) أي لزوم الكثرة الاستعمال والسد الحرف مسدده في طلب الاقبال ولا يرد ان أدعو خبر فلا يكون أصلا لانشاء وهو النداء بل هو ان يقصد بالفعل الانشاء أيضا ولذا كان الاولى تقديره ماضيا لانه الغالب في الانشاء (قوله في انه يتبع بالرفع الخ) أي ولا يجوز اتباع حركته الأصلية في نحو ياسيبويه ويا هؤلاء لبعدها باصالتها عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه بعروضه أشبه الاعراب العارض بالعامل وبهذا ينحل اللغز المشهور في هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم مقدر للحكاية كاعرابه في غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كاتبا بشر المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفي قوله بالرفع تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضاف) أي لغير ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير غير وهو ممتنع (قوله عادم خلافا) أي في الجملة والافتعل بجوز الضم فيما اضافته غير محضنة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الاخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبهه) هو ما اتصل به شيء من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما يكون عاملا فيه رفعا أو غيره كما حسنا وجهه ويا طالعاجيلا ويا رقيقا بعباد وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالا من الضمير في غافلا أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كالثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية القراء يارجلان كريمة أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيم يا رجي لكل عظيم ويا حلما لا يعجل وقول الشاعر * أدارا يجزوى هجت للعين عبرة * لان النداء لما ورد على الوصف صار كانه من تمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها حينئذ مفردة مقصودة وان احتمل الامر ان جاز وجاز ولا يرد ان النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها ببعده بنكرة ولا بجملة لانه يغتفر في المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها ماعلا المنعوت وحده أفاده المصريح وفي التسهيل ان الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أريج كالحديث والبيت فقوله هنا وابن المعترف المفرد أي وجوبه في غير الموصوف وجواز فيه قال سم وبجصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم ان الموصول في نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضممه كما يقدر في سيبويه (قوله ايارا كبا الخ) ان شرطية مدغمة في ما الزائدة وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجرا بلديا لين (قوله ويا ضارب عمرو) أشار به للرد على ثعلب في الاضافة غير المحضنة (قوله ويا ثلاثة وثلاثين) أي فمن سميت بذلك فيجب نصبها بلا خلاف الاول لشبهه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب ويمتنع حينئذ ادخال ياء على الثاني لانه جزء علم كعبه شمس فان ناديت

نحو يازيدان ويارجلان ويازيدون ويارجيلون ويكون في محمل نصب على المفعولية لان المادى مفعول به في المعنى وناسبه فعل مضمرة ثابت يامنابه فاصلا يازيد أدعو زيدا فحذف ادعو وثابت يامنابه (ص) وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء

وليحجر بحري ذى بناء مجددا (ش) أي اذا كان الاسم المنادى مبنيا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضم نحو ياهذا ويحجرى بحري ما تجدد بناؤه بالنداء كزيد في انه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه وبالنصب مراعاة للمحل فتقول ياهذا العاقل والعاقل بالرفع والنصب كما تقول يازيد الظريف والظريف (ص)

والمفرد المنكور والمضافا

وشبهه انصب عادم خلافا (ش) تقدم ان المادى اذا كان منردا معرفة او نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع به وذكروا انها اذا كان مفردا نكرة أي غير مقصودة أو مضافا أو مشبهه انصب فتال الاول قول الاعشى يارجلا خذيدي وقول الشاعر

أيارا كبا ما عرضت فبلغا

نداماي من نجران أن لا تلاقيا ومثال الثاني قولك يا غلام زيد ويا ضارب عمرو ومثال الثالث قولك ياطالعاجيلا ويا حسنا وجهه ويا ثلاثة وثلاثين

جماعة هذه عدتهم فان تم تعيين نصبتهم ما أيضا وان عينت فان أردت بهما جماعةتين معينتين ضمنت
الاول لانه نكرة متصودة وعرفت الثاني بال على المختار لانه نكرة أريد بهما معين ولم يكتب بتعريف
النداء لان يالم تباشره ونصبته أو رفعت لانه تابع المضموم الا اذا أعيد ليافيجب ضمه مجردا من
أل وان أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في التسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم
ومفعول افصح ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولا تنه بفتح التاء من وهن ينه
اذا ضعف أو يضمها من أهان غيره اذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط
أفادها المتن بالمثال وسيأتي محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهرا لاعراب فنحو يا عيسى بن مريم
يتعين فيه تقدير الضم اذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وثامن وهو كون ابن مفردا لا مشني
وجما ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الاول بالحركات حتى
يصح فتحه وضمه فالمتنى والجمع على حده خارجا عن ذلك وانظر جمع التكسير كذا يود ابن بكر
وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم سم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه
في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووي في شرح
مسلم كون البنوة حقيقة (قوله ووصف بابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقله استعمالها في
نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكرا أو مؤنث وكذا العلم الاول كذا زيد بن فاطمة ويا هند ابنة
زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط تذكر العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لا
صبيان وحقه ان يقول مضافا بالنصب على انه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف
بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الاصل وأما الفتح فاتباع فتحه ابن لكون الخارج بينهما ساكنا
غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمس عشرة أفتح اعراب على اقام
ابن واطافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه لا يستعمله وأما فتحه ابن فعلى الاول
اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا
بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الاول زيد منادى قدر ضمه لفتح
اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى وضمه
مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لاضافته الى سعيد ولفظ
ابن مقمعه بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الاول الا بالمضاف اليه وهل يجوز
كونه توكيدا لنظما بالمرادف كما سيأتي في سعد سعد الاوس فتكون فتحه اعرابا تأمل (قوله
ويجب حذف ألف ابن خطا) أي بالشروط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه ما لم يقع أول
سطر أو تقطع همزة الشعر والاثبت وكذا ان عدم شرط كان لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر أو ابن بكر
على أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلا أو خبرا ولو منسوخا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء
زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستقهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثني الابن أو جمع أو وقع بعد
مشني أو جمع كما مر مثاله أو لم يصف لاسم أي حقيقة بل لضمير أو لجد أو معلمه أو لفظ ابن أو أخ
مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم وألقب غلب على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الامير
أو القاضي زاد الطيب لاوى في نظم له أو لامة كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الالف وهو
مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكر العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد
قال في التسهيل كل ما جوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا لضرورة
وحذف ألف ابن خطا اه وفي الصبيان ومثل ابن في ذلك ابنة تطير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين
كون العلم اسما أو كنية أو لقبا على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب التنوين وثبوت

(ص) ونحو زيد ضم وافصح من
نحو أزيد بن سعيد لاتن
(ش) أي اذا كان المنادى مفردا
علما ووصف بابن مضاف الى علم ولم
يفصل بين المنادى وبين ابن جازلك
في المنادى وجهان البناء على الضم
نحو يا زيد بن عمرو والفتح اتباعا نحو
يا زيد بن عمرو ويجب حذف ألف
ابن والحالة هذه خطا

قوله وضمه مقدر على ابن فيه تأمل
لاضافته الى سعيد فحقه أن يكون
في محل نصب لانه على هذا الوجه
يكون زيد ابن مضافا وسعيد مضاف
اليه كما اذا قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسيأتي في نحو سعد سعد
الاوس ما يصرح بذلك اه منه

(ص) والضم ان لم يل الين علما

ويل الين علم قد حتما
(ش) أي اذ لم يقع ابن بعد علم ولم يقع
بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع
فكحه فمثال الاول نحو يا غلام ابن عمرو
ويا زيد الطريف ابن عمرو ومثال
الثاني يا زيد ابن أخينا فيجب بناء
زيد على الضم في هذه الامثلة ويجب
اثبات ألف ابن والحالة هذه (ص)
واضمه أو انصب ما اضطرارا أو نونا

مما له استحقاق ضم يننا
(ش) تقدم انه اذا كان المنادى مفردا
معرفة أو نكرة مقصودة يجب بناؤه
على الضم وذ كرهنائه اذا اضطر
شاعرا إلى تنوين هذا المنادى كان له
تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه
وقد ورد السماع بهما فن الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السلام
ومن الثاني قوله

ضربت صدرها إلى وقالت
يا عديا لقد وقتك الأواقي (ص)
وباضطرار خص جمع يا وأل

الامع الله ومحكي الجمل
والأكثر اللهم بالتعويض

وشذيا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين حرف النداء
وأل في غير اسم الله تعالى وما سمي به
من الجمل إلا في ضرورة الشعر كقوله
فيا الغلامان اللذان فترا

ايا كما أن تعقبا ناشرا
وأما مع اسم الله تعالى ومحكي الجمل
فيجوز قولا يا الله يقطع الهمزة
ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل
منطلق يا الرجل منطلق أقبل
والأكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم
بمع مشددة موضوعة من حرف النداء
وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في

قوله

الألف اذا كان العلم الاول مضافا كجاء أبو محمد ابن زيد واختاره الصندي بعد نقله الخلاف فيه
وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء زيد ابن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قد حتما وان
لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه والواو فيه بمعنى أولان انتقاء أحدهما كاف في تحتم الضم
والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا وهو مضى فعل الشرط في المعنى كما سيأتي في عوامل
الجزم أي فالضم متحتم أو ان قد حتما جوابه حذف فاءه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ
ربط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه إلى ضرورة كما مر غير مرة (قوله أي اذ لم
يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول والفصل بينه وبين
ابن كما ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كزيد القاضل اذ يصدق عليه انه لم يقع ابن بعد علم لان
الهمالة تصدق بنفي الموضوع وقوله أول لم يقع الخ هو مفاد عجز البيت وهو محترز شرط رابع أي
عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه
أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مشني أو
جمع أو لم تكن البنية حقيقة أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كما عبد الله بن زيد
فيجب نصبه (قوله يا غلام ابن عمرو) اعترض وجوب ضمهما بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو
يجوز على ما مر الآن يقال له وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافي
جواز النصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان (قوله واضمه الخ) في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى
ان المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا لاصل
الاسماء وحينئذ يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب (قوله مما له الخ) بيان لما الاول
حال منها واستحقاق مبتدأ خبره ينالوه متعلق به بتضمنه معنى أثبت وجهه المبتدأ والخبر صلة ما
الثانية (قوله ضربت صدرها إلى) أي متعجبة من نجاحي مع ما لاقيت من الحروب على عادة النساء
من ضرب صدورهن عند التعجب فإلى بمعنى متى متعلق بحال محذوفة كما ذكر أبو ضربت لتضمنه
معنى تعجبت وأصل أو اقي وواقي جمع واقية أي حافظة فأبدلت الواو الاولى همزة لما سيأتي في قوله
وهمز أول الواوين ردا الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعتة سمي به
الشعر لا قطعا من الكلام (قوله بين حرف النداء) إشارة إلى ان ذكر المصنف بامثال لا قيد
فمثلا باقي الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به
نحو يا الاسد شدة أقبل لان تقديره يا مثل الاسد حذف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا في
الحقيقة على أل ولا يلزمه جوازيا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبهة في الاول
يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول
المحلى بأل مع صلته كما الذي قام وصوبه الناطم وان منعه سيبويه فان سمي به بلا صلته منع نداؤه
اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أي لانهم العدم مفارقتا له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في
النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبا وقوله ووصلها أي نظرا لاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو
تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لان ما بدئ
بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية بصيرورتها جازأ من الاسم فتقطع في
النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظرا لاصلها كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم
بمع الخ) أي فهو منادى مبني على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يا فرارامن
دخولها على أل وخصت الميم لمناسبتها ليا في انها التعريف عند جبر وشددت لتكون على حرفين كما
وأخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اذ لا يجب كون العوض في محل المعوض منه كما عده والفت

ابن أما البديل فيجب فيه ذلك كما في ماء وماء و تعالى ونعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء واجازته المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات
وجله سيبويه على النداء المستأنف وقد تحذف منه أل فيصير لا هم وهو كثير في الشعر (قوله اني
اذ الخ) الحدث بفتح التين الامر الحادث من مكاره الدنيا والمآل أي نزل (تمة) تستعمل اللهم على
ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيها أن يذكرها الجيب تمكينا للجواب في ذهن
السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة الوقوع أو
بعده نحو أنا زورك اللهم اذ لم تدعني اذ الزيادة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين اللهم
الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبنية تلحرونها عن النداء فهي غير
مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة
كلا قول ولو سلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

* (فصل) *

(قوله تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع أو من
ضمير في المضاف قيل ولو قال ذي البناء لشملي المشي والجمع وانت خبير بان البناء عند المصنف
لفظي هو نفس الحركات وما تاب عنها فالضم الذي هو احد انواعه يصدق بالضمه وما تاب عنها
فتدبر والمراد بالضم انظرا اوتقديرا كما سيبويه ذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبديل
وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده واعلم أن تابع المنادى المشتق على ضميره يجوز فيه
الخصاب نظر الكونه مخاطبا والغيبة نظر الكونه اسماء ظاهرا كما يزيد نفسك او نفسه ويأتيهم كلكم
أو كلهم ويأذا الذي قت أو قام (قوله وجب نصبه) أي مراعاة محل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه
لأنه عذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة والا جازل كونه في نية الانفصال كما
رجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وان صرح السيبوطي
بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه نكرة
قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كما في الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
فقول الشارح يازيد صاحب عمرو ومشكل من وجهين كما لا يخفى الا أن يراد بصاحب الدوام أو انه
غلبت عليه الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وما سوى المضاف المذكور) أي
من تابع ذي الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلي بال أو لا النسق
والبديل فكما مستقل لما يأتي (قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كما يزيد الظريف أو عنها وعن أل
كما رجل زيد وكذا يارجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا
المضاف اضافة غير محضة مع خلوها من أل والمشببه كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه
تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة
مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في النعت
اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعوته لشبهه بالمضاف كما مر فيمنصب النعت تبعاله (قوله
ففي حكم المنادى المستقل) أي لان البديل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالنائب عنه
(قوله وجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن الخ) اسمها ما نسق
ومصحوب أل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كسبقتل الخ وخص التقييد بالنسق لان البديل
لا يكون الا خاليا من أل اذ حرف النداء مقدور قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفعه مبتدأ وسوغه التقسيم

(قوله)

اني اذا ما حدث ألما

أقول يا اللهم يا اللهم

(ص) * (فصل) *

تابع ذي الضم المضاف دون أل
ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل
(ش) أي اذا كان تابع المنادى
المضموم مضافا غير مصاحب للالف
واللام وجب نصبه نحو يازيد صاحب
عمرو (ص)

وما سواه ارفع أو انصب واجعلا
كاستقل نسقا وبدا
(ش) أي وما سوى المضاف المذكور
يجوز رفعه ونصبه وهو المضاف
المصاحب لأل والمفرد فتقول يازيد
الكريم الاب برفع الكريم ونصبه
ويازيد الظريف برفع الظريف
ونصبه وحكم عطف البيان
والتوكيد حكم الصفة فتقول يارجل
زيد وزيد بالرفع والنصب ويأتيهم
اجعون وأجمعين وأما عطف النسق
والبديل ففي حكم المنادى المستقل
فيجب ضمه ان كان مفردا نحو يارجل
زيد ويارجل وزيد كما يجب الضم لو
قلت يازيد ويجب نصبه ان كان
مضافا نحو يازيد أبا عبد الله ويازيد
وأبا عبد الله كما يجب نصبه لو قلت
يا أبا عبد الله (ص)
وان يكن مصحوب أل مانسقا
ففيه وجهان ورفع يتنق

(قوله وجهان) أى لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت في أن العامل فيه هو العامل في الأول جاز فيه مراعاة لنظ الأول ومجمله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافاً لكان زيد والحسن الوجه قال النصبان ولا بعد فيه اه أى لأن اضافته تـ تكون غير محضة أبداً في نية الانفصال إذا مضافته محضة لا تدخله أل (قوله والمختار الرفع) أى تبعاً للفظه لما فيه من مشاكاة الحركة ولو كونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما يباشره وتمسكاً بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفاً على محل جبال وأجيب باحتمال أنه بالعطف على فضلا قبله أو بسخرنا مقدر (قوله وأيهما الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصوب أل مفعوله مقدم عليه وبعد وصفة وبالرفع أحوال منه أى وأيهما يلزم مصوب أل حال كونه صفة له مر فوعا كأننا بعده ومصوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل المالتأ ويله بالمدكور من أيها وأيهما الذى أوحى خبر أحدهما الدلالة الآخر عليه أى ورد أيضاً وقوله بسوى هذا أى المذكور من مصوب أل وذو الذى (قوله فأى منادى مفرد) أى نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان شئت صفتها أو جعلت كأيها الرجلان أو الرجال لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كما أيتها النفس ولا يجب كما قاله الدماميني (قوله وهما زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضاً عما فاتهما من الإضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة في نحو أيا تادعوا وخصت هاتين بالنداء لأنه محل تنبيه وما بالشرط لأنه يناسبه الإبهام والاعلى فتح هذه الهاء وقد تضم إذ لم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبعاً للفظها ففيه التسامح المار وكذا يجب رفع نعتيه إذا نعت كأيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما في الاشموني والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والافتقار إلى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من مراعاته في نعتيه كما وجد فى أى (قوله لأنه المقصود بالنداء) أى وى وصلته لتدائه لا متناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضممه كما لو يباشره الحرف تنبيهاً على أنه المنادى وخصت أى بالتوصيل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها للمخصص فتكون ألصق بما بعدهما من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الأصل وان صارت الآن للحضور كما نصير كذلك بعد اسم الإشارة ونخرج بها العهدية كالزبدن والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموال أو كانت للمع الأصل كالخرب أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لتدائه بأى ولا بذابل بنادى هو مجرد من أل وأجاز فى شرح السكاينة إدخاله على أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوها من السكاف فلا يقال يا أيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان ولا يشترط نعتيه حيث تدبى ال كما مثله الشارح وفاقا لابن عوفور والناظم بدليل قوله أيهاذان كلا زاد كما * ودعاني واغلا فمين وغل

بخلاف ما إذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كأي فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور أنه لا يوصف بمثله ويراعى فيه حال المشار إليه من جمع وغيره نحو يا هذا الرجل بخلاف أى كما مر (قوله يفت) بضم الياء مضارع أفت الرباعى ومفعوله الأول محذوف أى يفت مخاطب معرفة المشار إليه (قوله أن جعل هذا وصلته لتدائه) بأن قصد النداء ما بعدهما كقولك أقام بين قوم جالوس إذا القائم وإذا الذى قام فإن قصد النداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه إذا ووصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله

(ش) أى أنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير أل فإن كان بأل جاز فيه وجهان الرفع والنصب والمختار عند التحليل وسيدويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يا زيد والغلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أوبى معه والطير برفع الطير ونصبه (ص)

وأيهما مصوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لى ذى المعرفة وأيهما الذى ورد

ووصف أى بسوى هذا ورد (ش) يقال يا أيها الرجل ويا أيها ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبني على الضم وهما زائدة والرجل صفة لاى ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياساً على جواز نصب الظريف فى قولك يا زيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى إلا باسم جنس محلى بأل كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبل أو موصول محلى بأل نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذو إشارة كأي فى الصفة ان كان تركها يفتى المعرفة (ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل أن جعل هذا وصلته لتدائه كما يجب رفع صفة أى وإلى هذا أشار بقوله أن كان تركها يفتى المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلته لتدائه ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع والنصب

(ص)

في نحو سعد السعد الأول من ينتصب
 ثان وضمن وافتح أولاً تنصب
 (ش) يقال يا سعد سعد الأول وسوا
 تيم تيم عدى ويا يزيد زيد العملات
 فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول
 الضم والنصب فإن ضم الأول كان
 الثاني منصوباً على التوكيد أو على
 ضمرا عني أو على البدلية أو
 عطاف البيان أو على النداء وان نصب
 الأول فذهب سيدي به أنه مضاف إلى
 ما بعده الاسم الثاني والثاني مقم
 بين المضاف والمضاف إليه ومذهب
 المبرد أنه مضاف إلى محذوف مثل
 ما اضيف إليه الثاني وإن الأصل يأتي
 عدى تيم عدى فحذف عدى الأول
 لدلالة الثاني عليه (ص)

* (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم) *

واجعل منادى صح ان يضاف ليا
 كعبد عبدى عبد عبد عبد عبد
 (ش) إذا اضيف المنادى إلى ياء المتكلم
 فاما ان يكون صحيحاً أو معتلاً فإن
 كان معتلاً فحكمه حكمه غير
 منادى وقد سبق حكمه في المضاف
 إلى ياء المتكلم وإن كان صحيحاً جاز فيه
 خمسة أوجه أحدها حذف الياء
 والاستغناء بالكسرة نحو يا عبد
 وهذا هو الأكثر الثاني إثبات الياء
 ساكنة نحو يا عبدى وهو دون الأول
 في الكثرة الثالث قلب الياء الفاء
 وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة
 نحو يا عبد

قوله منصوباً بفتحة مقدرة الخ فيه
 نظر لأن المبنى أعرابه محلى لا تقدرى
 حقه أن يكون في محل نصب فتأمل

اه منه

في نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً أو مضافاً إلى غيره علماً كان كما مثل
 أو اسم جنس كما رجل رجل القوم أو وصفاً كما صاحب صاحب زيد خلافاً للكوفيين فإن لم يضاف
 الثاني كما زيد زيد لم يجب نصبه (قوله يا تيم تيم عدى) احترز بالاضافة عن تيم من قريرش وتيم
 قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعمله وهى الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى
 ضامرة واضافة زيد إليه بالاشتراك بالنداء أى الغناء لها فى السير (قوله فان ضم الأول) أى لكونه
 مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أى للأول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب بأنه لا يصح توكيداً
 معنوياً لأنه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولا اختلافاً جهتي التعريف
 إذ تعريف الأول بالعلمية والنداء والثاني بالاضافة لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية والمصنف
 أن يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وإن اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني
 مقم) أى زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل به بين المتضامين كالفصل لا تحاديه بالأول
 لفظاً ومعنى وكان حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه تركه للمشاكلة وعليه ففتحه اتباع للأول
 فيما يظهر لأنه غير مطلوب لعامل وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً ويوافق تفسير
 الحفيد الأتمام بأنما كيداً لفظياً ففتحه أعراباً ويغفر الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح
 جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم إذ لا يكونان إلا بعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد
 (قوله أنه مضاف إلى محذوف الخ) أى ونصب الثاني حينئذ على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند
 ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر وجعل مجموعهم مامنادى مضافاً
 إلى ما بعده الثاني منصوباً بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني وأما حركة الأول
 ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

* (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم) *

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبت ياء المتكلم فتوحته على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير
 مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحه كما مر بيانه
 ويجوز العصام حذفها في المثني والجمع اكتفاءً بيائهم ما يرد التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف
 للياء ساكنة (قوله وإن كان صحيحاً) أى أو معتلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أى بشرط ان
 لا يكون المضاف وصفاً مفرداً عاماً لا كيمكرى والاعتين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة مشددة
 طلبها أما في المثني والجمع فتفتح فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويليه في الكثرة
 إثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف الألف فهو أضعفها ولذا منعه إلا كثر وكن أجازته
 الأخفش والفارسي كقوله

ولست برابع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

أى بقولى بالهفا ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان سكون الياء أصل
 أول لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم
 الاسم بعد حذفها كالمفردا ككتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداء أو مضافاً للياء كالرب
 والابوين والقوم لان نحو الغلام قرئ رب السجن أحب إلى وحكى يارب اغفر لى ويأتم لاتفعلى
 بالضم فهو منصوب لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصيبه مشاكاة المفرد فعلى هذا لا يجوز
 في تابعه إلا النصب لكن جوز أبو حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب
 الياء ألفاً) أى خلفتها ويتوصل إليها بفتح ما قبل الياء أو لا يجرى على قاعدة القلب والظاهر ان
 هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وإن الفتحة قبلها المناسبتا ونصب النداء مقدر سم

(قوله)

(قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أى أو كسر مع حذف الياء واستقرأى اطرده خبر وفردته على ارادة المذكور لالان العطف بالاولان أو التقسيمية كالواو (قوله الا فى ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كما فى التصريح (قوله فتح حذف الياء منه) أى وجوبها وأما اثباتها فى قوله * يا ابن أمى ويا شقيق نفسى * وقلبها أنثا فى قوله * يا ابنة عمى لا تلومى واهجى * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أى لتدل على الياء المحذوفة وهى أجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي لمناسبة الالف المحذوفة المتعاقبة عن الياء فأعرابه مقدر للمناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين كخمس عشرة وهو مضاف للياء تقديره كما قاله الرضى فأعرابه مقدر لحركة البناء التركيبى ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلا فيقدر فيه الضم كخمس عشرة (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء (قوله يا بنت) أى زيادة على اللغات الست فى ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء اثنا عشر فهى حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء اذ هى تقتضى فتح ما قبلها أبدا وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء فى انهما تاء آخر الاسم للتخيم كعلامة وهو يناسب الالف والام وقد تبدل هاء وقفوا خطأ وبهم ما قرئ فى السبع ورسمت فى المحذف بالتاء كما فى التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقيس تبع لما هى عوض عنه والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء ومع ضمها وقد قرئ بهن فالجمله تسع لغات فى نداء الابوين (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المتعاقبة عنها وأما قوله

أيا أبى لازلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش ما دمت عائنا

وقوله * يا ابتاعك أو عساكا * فضرورة لكن الثانى أهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله أعلم

* (أسماء لازمت النداء) *

لازمت فعل ماض كضربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر عن الرسم يحتمل أنه اسم فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد ان هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كابت وامت والاهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطرده وفى سبب متعلق به والامر عطف على وزن محذوف مغاير أى واطرده اسم فعل الامر حال كونه كخبات هذا فى الوزن والبناء على الكسر وكذا فى الشرط وقوله من الثلاثى متعلق باطرده وهو راجع له - ما لانه شرط فى ككل منهما (قوله يا قل) بضم الفاء واللام ولانثى فله بضم الفاء فقط واصله ما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفتهما الالف والنون للترخيم وكما كليات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلو بين والمصنف الا ان الحذف عندهم للتخفيف والترخيم والاقيل للذكور فلا ولا لثى فلان كما يعلم مما يأتى قال المصنف ولا ينقصان فى غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر فى الشعر قل والصحيح عند البصريين ان فل وفلة كليات عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أى يارجل وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلا وأما الآتى فى الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادته - ما فى بالياء أو ما فلان وفلانة فيكليات عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادته ما فلان بالنون فهى ما غيرهما معنى ومادة وحكما (قوله ويا لؤمان) بضم اللام وسكون المهمزة هو العظيم اللؤم أى الشيخ ودناءة النفس

الرابع قلبها ألفا وابتاؤها وقلب
الكسرة فتحة نحو يا عبد الخامس
اثبات الياء محركة بالفتح نحو
يا عبدى (ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر

فى يا ابن أم يا ابن عم لامر
(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف

الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء الا

فى ابن أم وابن عم فتحذف الياء منهما

لكثرة الاستعمال وتكسر الميم أو

تفتح فتقول يا ابن أم أقبل ويا ابن عم

لامر بفتح الميم أو كسر هاء (ص)

وفى النداء أبت أمت عرض

وا كسر أو افتح ومن الياء التاء عوض

(ش) يتال فى النداء يا أبت ويا أمت

بفتح التاء وكسر هاء ولا يجوز اثبات

الياء فلا تقول يا أبتى ويا أمتى لان

التاء عوض من الياء ولا يجمع بين

العوض والمعوض عنه (ص)

* (أسماء لازمت النداء) *

وقل بعض ما يخص بالنداء

لؤمان لؤمان كذا واطرده

فى سبب الأنثى وزن يا خبات

والامر هكذا من الثلاثى

وشاع فى سبب الذكور فعل

ولا تنفس وجر فى الشعر قل

وبعناؤه وحكمه ياملاً ماً وياملاً ماناً ويأخبثان ونومان بفتح النون والالاكثر في بناء مفعلان كونه للذم كاذكروقد جاء في المدح كما مطيبان ويامكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأة ملاماً مائة فعلى اضممار القول أى مقول فيه يامكرمان (قوله وهو مسموع) أى مقصور على السماع باجتماع في جميع الاوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف باطردياً بعددها الامفعلان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للذم كاذكرو بخلاف العلم كقطام وأما قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت قعمدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالكاع وهو ضرورة (قوله مبني على الكسر) اعلم ان فعال أمر اكنزال مبني لشبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الافعال أولتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبني لشبهه الامر وزناً وعدلاً لانه معدول عن فاعله كما أن الامر معدول عن افعله فهو مشبه بالحرف بالواسطة وبنياً على حركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالكاع) أى بأخيشة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هنا استطراداً لمناسبة خبثات في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لان كلامهما لا يبنى الا من ثلاثى تام كامل التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من أدرك سماعي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يذرو ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يافسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفة والعدل عن فاسق وغادر وأما الكع فعن الكع لانه من الكع لكاعة كطرف ظرافة فهو الكع أى لثيم فعديل عنه الى الكع للمبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وأمسك الخ صفة لها بابتداء مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر بلا أقبلت متزاجة متدافعة فشبها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان عن فلان أى احجز بينهم والله أعلم

(الاستغاثة)

هى نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حرف النداء الا يا ويشتع حذفها كما مر (قوله كى الله رضى) أفادانه يجوز اقتران المستغاث بال وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيجبر المستغاث بلام) أى فهو معرب وان كان منادى مفرد الان تركيبه مع اللام أعطاه مشبهاً بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والافكغيره من المناديات كما سيأتى واذا كان معرباً قبل النداء والابقى على بنائه كما لهذا فذا مبني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أى الموضع المقدر وهو النصب لانه منقول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضى تعين الجر (قوله بلام مفتوحة) أى مع غير ياء المتكلم أما معها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أبقي ويالى من النوى * ويادمع ما أبجى وباقرب ما أصبى

أجاز أبو الفتح ان يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالى لا يقع الا مستغاثاً من أجله والمستغاث به محذوف وفاقا لابن عصفور * واعلم أنه اختلف في هذه اللام فقليل هى بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفاً لثقل الالف بعددها بالفاء فحذفت احدهما للساكنين وبقيت اللام فهى اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهراً فيها المقدر

(ش) من الاسماء ما لا يستعمل الا في النداء نحو يا فلان أى يا رجل ويا لؤمان للعظيم اللؤم ويا نومان للكثير النوم وهو مسموع وأشار بقوله واطرد في سبب الاتى الى انه ينقاس في النداء استعمال فعال مبني على الكسر في ذم الاتى وسبها من كل فعل ثلاثى نحو يا خبثات ويا فاسق ويا لكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبني على الكسر من كل فعل ثلاثى للدلالة على الامر نحو نزال وضرب وقاتل أى انزل واضرب واقتل وكثر استعمال فعال في النداء خاصة مقصودا به سب الذكور نحو يافسق ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى ان بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلان عن فلان *

(ص) * (الاستغاثة) *

اذا استغيت اسم منادى خفضا باللام مفتوحاً كى الله رضى (ش) يقال يا زيد لعمر و فيجبر المستغاث بلام مفتوحة

في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انهم الام الجروفتحت لما في الشارح والفرق بين المستغاث به وله فصيل زائدة لاتتعلق بشئ والصحيح انها اصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمنه معنى ما يتعدى باللام كالنجي وقيل بحرف النداء لنيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من أجله وهو ما منتهصر له فتعين اللام كقول عمر يا لله للمسلمين أو منتصر عليه فقد تخلفها من لانها تأتي للتعليل مثلها كقوله

يا للرجال ذوي الالباب من نقر * لا يبرح السقف المردي لهم دينا

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجرم مع المظهر أما مع الضمير فتفتح كالأصل الامع ياء المتكلم على ما مر وإذا قلت بالك احتمال ان المخاطب مستغاث به وله وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد قال كلام جملتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائية عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعو الزيد فهو بوجه واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف وقوله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أفاد ان اسم الإشارة في المتن راجع لما في البيت الاول والثاني على تأويلهما بالمدكور فيعيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء وبالمستغاث له كررت يا ثم لا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلا يشمل المستغاث الاول فيناقض قوله باللام مفتوحا مع ان أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبتها ألف أي ناولها من العقبة وهي النوبة فكل يجي نوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وما وقد يخلو منهما ما فيجعل كلنا دى في الحكم كقوله الا يا قوم للعجب العجيب فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدروا يصح ضمها بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حينئذ مبني على ضم مقدر لمناسبة الالف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر أقاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع اتباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صيان فان لحقت الالف مضافا كيا غلام زيد اظهر نصبه في الاول وقدر الجري في الثاني للمناسبة أو مثنى أو جمعا فالظاهر ان تكون بعد نون ما وانما بينان على ما يرفعان به من ألف أو وافي قال يازيدا ويا زيدا ونافتا مل (قوله نحو بالنداهية) أي تعجبا من عظمها وقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرتهم ما وظاهر كلامه ان الاستغاث غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل انها باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكن اليست استغاثه حقيقة لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزيلا فاذا قلت يا للماء فكأنك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك وبالله تعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في يالزيد ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف أي بالقوى للعجب وللماء وللدواهي فان أتى بالالف تعين الاعتبار الاول * (خاتمة) * اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الالف جازا لخاصهااء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم

* (الندبة) *

هي بضم النون لغة مصدر ندب الميت اذا نوح عليه وعدد خصاله وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفانها المتعجب عليه أو المتوجع منه (قوله ما للمنادي الخ) يشير الى ان المندوب ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجاز واندب المضاف لضمير

ويجر المستغاث له باللام مكسورة وانما فتحت مع المستغاث لان المنادى واقع موقع المضمير واللام تفتح مع المضمير نحو لك وله (ص)

وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر اثبتا

(ش) اذا عطف على المستغاث

مستغاث آخر فاما ان تتكرر معه

يا أولا فان تكررت لزم الفتح نحو

يا زيدا وعمروا بكروا ان لم تتكرر

لزم الكسر نحو يا زيدا وعمروا بكروا

كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له

والى هذا أشار بقوله وفي سوى ذلك

بالكسر اثبتا أي في سوى المستغاث

والمعطوف عليه الذي تتكرر

معه يا كسر اللام وجوبا فتكسر

مع المعطوف الذي لم يتكرر معه

يا ومع المستغاث له (ص)

ولام ما استغاث عاقبت ألف

ومثله اسم ذو تعجب ألف

(ش) تحذف لام المستغاث ويؤتى

بألف في آخره عوضا عنها نحو

يا زيدا وعمروا ومثل المستغاث

المتعجب منه نحو يا للنداهية

وبالله تعجب فيجوز بلام مفتوحة كما

يجر المستغاث وتعاقب اللام في

الاسم المتعجب منه ألف فتقول

يا عجب يا زيدا (ص)

* (الندبة) *

ما للمنادي اجعل المندوب وما

المخاطب كوا غلامك مع منع ندائه لما امر تصريح ونقل الفارضي عن ابن يعيش انه منادى
ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا لا حقيقة فاذا قلت يا محمداه فكأنك تقول
له أقبل فاني مشتاق اليك وواخرناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونني فيك (قوله ولا ما أبهما)
عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حدهما أشهر كونا ولا آباؤنا (قوله ويندب
الموصول) في قوة الاستثناء من المبهم كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا يندب
وقوله اشتهر أي به حذف العائد بحره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند
المصنف كما نقله عنه الشاطبي افاده السجاعي (قوله كبر زمرم الخ) مثال للموصول بما اشتهر به وبئر
بالنصب على حكاية مفعوليته لحقر وقوله يلى الخ حال منه وأصل زمرم زمرم بثلاث ميمات أبدلت
الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفقده حقيقة أو تزيلا كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب
بعض العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو ما سبب الالم كوا مصيبتاه وواخرناه وما محله
كواظهره وارأساه وقيل هـ ذاي يسمى المتوجع له (قوله الا المعرف) أي بالعلمية أو بالاضافة أو
بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من آل كما في المنادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لقوات غرض
الندبة وهو الاعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لاني المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه
وان جهات المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهره لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة
(قوله ولا الموصول) الاولى والموصول ليكون مثالا ثانيا للمبهم لانه منه ومنه أيضا الضمائر وأي
فلا يقال وأتاه ولا وأبهما قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شيء من ذلك علما واشتهر (قوله وامن حفر
الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى مندوب وضمه مقدر لسكون البناء الاصل لان الموصول
من المفرد كما مر ولحاق الالف لم يؤثر فيه شيئا لعدم اتصالها به وجعله حفر صلاته وزمرم ان اعتبر
مذكرا كالقلب أو المكان فنصرف تقدر فيه كسرة البحر لمناسبة الالف أو مؤثما كالبرقع غير
منصرف وتقدر فيه الفتحة ثبابة عن الكسرة وأما الموجودة فللمناسبة الالف (قوله ومنتهى
المندوب) أي حقيقة أو حكما كالصلة فانها في حكم الآخر (قوله صله بالالف) أي جوازا كما سيأتي
(قوله متلوها) أي الذي قبلها وهو آخر المندوب ان كان ألفا مثلها حذف اذا لا يمكن اجتماعهما
فالحذف آخر المندوب لا ألف الندبة لانه أتى به الغرض (قوله كذلك الخ) أي كحذف مثل
الالف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لاجلها أيضا فالصلة جرت على غير
صاحبها لان فاعل كل ضمير المندوب في البيت الاول وهاء به للذي لا لتنوين وقوله من صله
الخ بيان للذي وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان مفردا فلا تنوين فيه والا فالتنوين
فيما تكمل به من صله أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي والاسنادى وكل ذلك
داخل في كلامه وأما الجزء الاول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوا الالف له فتقول
واثلاثة وثلاثين سميت بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينة دواء كانت جزء كلمة كالمقصود أو كلمة
مستقلة كالالف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهمز فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة
كوازكريا أو أجاز الكوفيون حذفها فتحذف الالف قبلها أيضا لالتقاء ماع ألف الندبة (قوله
واموساه) مبني على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الالف المحذوفة لالتقاء الالفين
والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وأتى به في هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة
لا الاصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا يا موساه (قوله تنويننا) أخرج نون المثني والجمع
فلا يحذف بل يقال وازيدناه وازيدونا وبينما على الالف والواو كالتداء المحض وألف الندبة لم
تؤثر فيه ما شيا لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله والشكل الخ) المراد به حركة الحرف

نكر لم يندب ولا ما أبهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر

كبر زمرم يلى وامن حفر

(ش) المندوب هو المتفجع عليه نحو

وازيداه والمتوجع منه نحو واظهره

ولا يندب الا المعرفة فلا تندب

النكرة فلا يقال وارجلاه ولا المبهم

كاسم الاشارة نحو واهـ ذاه ولا

الموصول الا ان كان خاليا من آل

واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر

بئر زمرم ماه (ص)

ومنتهى المندوب صله بالالف

متلوها ان كان مثلها حذف

كذلك تنوين الذي به كل

من صله أو غيرها نلت الامل

(ش) تلحق آخر المنادى المندوب ألف

نحو وازيداه لا بعد ويحذف ما قبلها

ان كان ألفا كقولك واموساه

فحذفت ألف موسى وأتى بالالف

للدلالة على الندبة أو كان تنويني

آخر صله أو غيرها نحو وامن حفر

بئر زمرم ماه ونحو يا غلام زيدا

(ص) والشكل حتما أوله مجانسا

المنادى المندوب
أو تنوين الذي به كل
من صله أو غيرها نلت الامل
أو تنوين الذي به كل
من صله أو غيرها نلت الامل

ان يكن الفتح يوههم لابساً (ش) اذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقة ألف الندبة من غير تغيير لها فتقول واغلام أجداه وان كان غير ذلك وجب فتحه الا ان أوقع في لبس فثال ما لا يقع في لبس قولك في غلام زيد واغلام زيد وفي زيد وازيداه ومثال ما يقع فتحه في لبس واغلامه وه واغلام مكيه وأصله واغلامك بكسر الكاف (٨٣) واغلامه بضم الهاء فيجب قلب ألف الندبة

بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو
لانك لو لم تفعل ذلك وحذفت الغنة
والكسرة وفتحت وأتيت بالف
الندبة فقلت واغلامكاه واغلامهاه
لا تلبس المندوب المضاف الى ضمير
المخاطبة بالمندوب المضاف الى ضمير
المخاطب والتبس المندوب المضاف
الى ضمير الغائب بالمندوب المضاف
الى غير الغائبة والى هذا أشار بقوله
والشكل حتما الى آخره أي اذا
شكل آخر المندوب بفتح أو بضم أو
بكسر فأوله مجانس له من واو أو ياء
ان كان الفتح موقعا في لبس نحو
واغلامه وه واغلام مكيه فان لم يكن
الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله
ألف الندبة نحو وازيداه واغلام
زيداه (ص)

وواقفازدها سكنت ان ترد
وان تشأ فالمد والها لا ترد
(ش) أي اذا وقف على المندوب لحقه
بعد الألف هاء السكت نحو وازيداه
أو وقف على الألف نحو وازيدا
ولا ثبتت الهاء في الوصل الا ضرورة
كقوله ألياء عمر وعمره * وعمره
الزبيره (ص)

وقائل واعبد يا واعبدا
من في النداء الياء اسكون أبدى
(ش) أي اذا نذب المضاف الى ياء
المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه
واعبد يا بفتح الياء والحق ألف الندبة
أو واعبد يا بحدف الياء والحق ألف
الندبة واذا نذب على لغة من يحدف

الذي تليه ألف أي ان كان قبل تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعا في لبس وجب بقاؤه
وتتاب الألف حرفا مجانسا لها فقولها أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا الاول أي
اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لابساً) من لبست
الامر عليه خاطته (قوله هاء سكنت) وتسمى هاء الاستراحة (قوله وان تشأ الخ) نصريح بجمع عالم من
قوله ان تردبا لنسبة للهاء لا للمد لان قوله صلبا بالألف يوههم وجوبه فتنبه هنا على عدم وجوبها مطلقا
وقيل تجب ان نذب بياء لا يلبس بالنداء المحض ثم ان نذب المنردب بالألف فكالمندوب فيظهر ضميه
في نحو وازيداه ماعدى كرب ويقدر الحركة البناء الاصل في واسيبويه والحكاية في واقفاز زيد وان
نذب بالألف قدر ضميه في الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الاخير ينحتمل انه كذلك
وانه مقدر للحركة البناء الاصل والحكاية المحذوفين لاجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان
والاول اظهر لان اعتبار المفعول به أولى من المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع
الألف والنصب على المحل كما في المستغاث وأما المضاف وشبهه كواغلام زيداه واطالع الجبله
فجزؤه الاول منصوب مطلقا كالنداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع الألف لمناسبتها وسياق
المضاف لياء المتكلم (قوله ألياء عمر وعمره) من الهزج وعمره الاول مندوب مبني على الضم
الظاهر والثاني تأكيده وليس فيه حرف ندبة لثلاثين كسر الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو
الاول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لا في قوله وعمره بن الزبيره لان آخر البيت
محل وقف وقد يقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل)
خير مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلتها والياء مفعول أبدى وذاسكون حال منها (قوله واعبد يا)
بفتح الياء لاجل ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبني على
سكون مقدرا لمناسبة الألف (قوله او يا عبدا) بحدف الياء اي لا لتقامها ساكنة مع ألف الندبة
فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف فهو مضاف تقديرا ونصبه مقدرا لمناسبة الألف
الموجودة او الياء المحذوفة نظير ما مر (قوله واعبد يا ليس الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة
على الاول وحدف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى
محى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الا في تسمية قديمة روى لما قرأ ابن مسعود ونادوا يا مال قال ابن عباس
ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط
ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقائهم لكن قد توجه بأنه ليس تحسينا بل لشدة
ضعفهم يعجزوا عن اتمام الكلمة وبهذا القراءة رد على من أنكروا ورود حدف بعض الكلمة
المسمى بالاختطاع في القرآن وكذا بقوايح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسمائه تعالى
أفاده في الاتقان (قوله ترخيما الخ) نصب على انه مفعول مطلق لاحذف على حد قعدت جلوسا لان
الترخيم بمعنى حذف آخر المندوب أو مصدر نائب عن النقط بفعله في الطلب أي رخم ترخيما

الياء ويستغنى بالكسرة أو يقلب الياء ألفا والكسرة فتحة ويحدف الألف ويستغنى بالفتحة أو يقلبها ألفا ويقيم اقبل واعبد يا ليس الا واذا
نذب على لغة من يفتح الياء يقال واعبد يا ليس الا فالخاصل انه انما يجوز الوجهان أعني واعبد يا واعبد يا على لغة من سكن الياء فقط كما ذكر
المصنف (ص) *(الترخيم)* ترخيما الحذف آخر المندوب * كما ساعدنا (ش) الترخيم في اللغة ترفيق الصوت ومنه قوله

نظرونا
الفتح لا يرفع
في اللبس
في الرفع والكسر
الفتح المبني
الفتح العارض للندبة
في بعض ملوكنا
بالكسر كضم الخطاب
او الهمزة كضم المندوب
فقط ونحوه
فلا في صدر
طيارة السام
فالصواب ان

لهابشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لاهراء ولا تزد
أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح
حذف أو آخر الكلام في النداء نحو
يا سعا والاصل يا سعاد (ص)
وجوزته مطاقي كل ما
أنشأ بالهاء الذي قدرنا
بجذفها وفرة بعدوا حظلا
ترخيم ما من هذه الهاء دخلا
الارباعي فافوق العلم
دون اضافة واسناد متم
(ش) لا يخلو المنادى من أن يكون
مؤثبا بالهاء أو لا فان كان مؤثبا بالهاء
جاز ترخيمه مطلقا أي سواء كان علما
كفاطمة أم غير علم كجارية زائدة
على ثلاثة أحرف كما مثل أو على
ثلاثة أحرف كشاة فتقول يا فاطم
ويا جاري ويا ساء ومنه قولهم يا ساء
ادجني بحذف تام التانيث للترخيم
ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر وإلى
هذا أشار بقوله وجوزته إلى قوله بعد
وأشار بقوله واحظلا إلى آخره إلى
القسم الثاني وهو ما ليس مؤثبا بالهاء
فذكر أنه لا يرخم الأبشروط الأول أن
يكون رباعيا فأكثرا الثاني أن يكون
علما الثالث أن لا يكون مركبا تركيب
اضافة ولا اسناد وذلك كعثمان
وجعفر فتقول يا عثم ويا جعفر
وخرج ما كان على ثلاثة أحرف
كزيد وعمر وما كان على أربعة
أحرف غير علم كقائم وقاعد وما
ركب تركيب اضافة كعبد شمس
وما ركب تركيب اسناد نحو شاب
قرنا هافلا يرخم شيء من هذه وأما
ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف
بجزءه وهو مفهوم من كلام المصنف
لأنه لم يخرج منه فتقول في من اسمه
معدديكرب يا معددي (ص)
ومع الآخر حذف الذي تلا * ان زيد

واحذف الخ تاء كيدافظي بالمساوي أو حال مؤكدة فاعل احذف لا من المنادى لأن حال المضاف
اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لا حذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لم يكن يلزم على هذا
وما قبله تحصيل الحاصل إذا المعنى رخيم حال كونك مرخيا أو وقت الترخيم الآن يقدر مريدا
لترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشئ بنفسه مع أنه ليس قلبيا فان قدر
ارادة صار المعنى رخيم لارادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ما قبله (قوله لهابشر الخ) بعده
وعينان قال الله كونا فكاتنا * فعولان بالالباب ما تفعل الحمر
قالهم اذو الرمة في قصيدة أولها

الاياسلي يادارحي على البلا * ولا زال منها لا يجزعائد القطر
والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي
أطرافه وخصها بالذكر لأن تشوق السامع لأول الكلام وآخره أكثر وعلى عادة العرب من التعبير
باطراف الشئ عن كدانه يلزم عادة من الاطاحة بالاطراف الاطاحة بالكل فهو كناية عن رفته كله
وهراء بضم الهاء وتخفيف الراء أي كثير ونزعه أي ان كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين
الكثرة المملة والقلّة النحلة (قوله حذف أو آخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني
ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث ترخيم التصغير الآتي في بابيه والتعريف العام لها حذف
أو آخر الكلام على وجه مخصوص (قوله مطلقا) سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم
(قوله وفرة بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها ولو كان قبلها لين زائد رابع كارتاة في أرتاة
وأجاز سيبويه ترخيمه ثانياً ان بقي بعد الهاء أربعة فأكثر وجعل منه * أحارب بن بدر قدوليت ولاية *
أي يا حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم) بدل من الرباعي ودون اضافة حال من
الرباعي (قوله متم) اسم مفعول نعت لاسناد أي ودون اسناد تام قال ستم وكأنه احتزبه عن
النسبة الاضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيد ان اضافة تمنع
الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم المركب
من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والافهوي بيان للواقع (قوله أي سواء كان علما الخ)
بيان لمراده بالاطلاق إشارة إلى انه لم يرد الاطلاق الكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الا
الرباعي الخ فان شرط الترخيم في ذى الهاء وغيره ان لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبد الله ولا شبهه
كطالعة جبالا وثلاثا وثلاثين ولا ذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نجره ولا نكرة غير مقصودة
كيا امرأة ويارجلا خذا يدي ولا مختصا بالنداء كفل وفله ولا مبنيا قبله كخمسة عشر وحذام ولا
مستغنا ولا مندوبا فكل ذلك لا يرخم وان كان بالهاء أو ما شرط كونه رباعيا وعلما فخص بالمجرد
فرد المصنف الاطلاق عن هذين فقط (قوله يا ساء ادجني) أي أقيمي في البيت من قولهم دجن
يدجن دجونا إذا أقام وشاة داجن إذا ألفت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشابا القصر لأنه مفرد أصله
شاة فبعد حذف التاء تحذف الفه ان لقيها سا كن كهذا المثال أما شاء بالمد فمع شاة وأصلها شوهة
لجمعها على شياه وتصغيرها على شويهمة قلبت واوها القامح حذفت هاؤها وقصدت تعويض التاء
الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالمجرد (قوله وما كان غير علم) أي
سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم يا صاح ويا غصنف وأطرق كرافي صاحب
وغصنف وروكر وان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا شذوذ (قوله الذي
تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر فالصلة
جرت على غير صاحبها ولم يبرز العلم بأن الآخر تال لامتلا (قوله ان زيد الخ) يشمل المشئ وجمعي

ليناسا كما مكمل

أربعة فصاعدا والخلاف في

واو وياهم ما فتح قفي

(ش) أي يجب أن يحذف مع
الآخر ما قبله إن كان زائدا لينا أي
حرف لين سا كما رابعا فصاعدا
وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين
فتقول يا عثم ويا منص ويا مسك فان
كان غير زائد كختر أو غيران
كفرعون أو غير سا كن كقنورا أو
غير رابع كجيد لم يحذفه فتقول
يا ختورا ويا قنورا ويا محي وأما فرعون
ونحوه وهو ما كان قبل واو ففتح
أو قبل يائه ففتح كغريق ففتح
خلاف فذهب القراء والجرى
أنهم ما يعاملان معاملة مسكين
ومنصور فتقول عندهما يا فرع
ويا غرن ومن ذهب غيرهما من
النحويين عدم جواز ذلك فتقول
عندهما يا فرعو ويا غرنى ص

والعجز حذف من مركب وقل

ترخيم جلة وذاعمر ونقل

تقدم ان المركب تركيب مزج
يرخم وذ كرهنا ان ترخيمه يكون
يحذف عجزه فتقول في معدي كرب
يامعدي وتقدم أيضا ان المركب
تركيب اسناد لا يرخم وذ كرهنا انه
يرخم قليلا وان عرا يعني سيبويه
وهذا اسمه وكنيته أبو بشر وسيبويه
لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه
سيبويه في باب الترخيم ان ذلك
لا يجوز وفهم المصنف عنه من
كلامه في بعض أبواب النسب جواز
ذلك فتقول في تأبط شرا تأبط

(ص)

وان نويت بعد حذف ما حذف

فالباقي استعمل بما فيه ألف

التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويمتنع بقاء الألف في هذات لان ناءه ليست
للتأنيث حتى يوفرب بعدها اه فارضى (قوله ليناسا) حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين كما قاله
المكودي فهو يفتح اللام ويجوز كسرهما مصدرا أي ذالين واعلم ان حروف واى ان سكنت بعد
حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت
حروف علة وتاين فقط كفرعون وغريق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس
فالالف حرف مد دائما لانها ادائيا سا كنه بعد فتحة اذا علمت ذلك فقول المصنف سا كما وصف
كاشف اللين والاولى مد ابدل لينا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة تجانسها لنظا كمنصور
أو تقدرا كصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي ذكره (قوله بهما) متعلق بقفي
بالبناء للمجهول أي أتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوين فيما يظهر لانه نوع غير
ما تقدم والجملة صفة لواو ويا أي اذا أتبع بالواو والياء فتح أي جعلتا تابعا لهما مع سكونهما فاني جواز
حذفهما مع الآخر خلاف (قوله كختر) أي لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختير بفتح الياء
أو كسرهما (قوله أو غير لين) كفرعون جعل اللين بمعنى المد فخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر
واما اللين بمعنى المتقدم فيخرج به شمال فان همزة زائدة وليست ليناسا كما يخرج به نحو قنور
لتحرك واوه واللين لا يكون الا سا كما (قوله كقنور) بفتح القاف والنون وشدا الواو وآخره راء هو
الصعب اليابس من كل شيء ومثله هبج بفتح الهاء والموحدة وشدا التحتية فاء وهو الغلام السمين
الممتلئ لحما (قوله كغريق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور
الماء (قوله ففيه خلاف) محله في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين علمين فانه
تحذف منه الواو والياء مع النون قولوا واحد الوجود الضم والكسر قبلهما تقدرا (قوله وقل) فعل
ماض من القلة وترخيم جلة فاعله (قوله وذاعمر والح) ذا السارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم
لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أي نقله (قوله ان المركب المزجي يرخم) مثل نحو
سيبويه وخمسة عشر فتقول يا سيب ويا خمسة بحذف العجز ومنع الاول الكوفيين والثاني الفراء
ويشكل على الجواز فيهما ما مر من ان شرط الترخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى
منه بناء المركب المزجي ولم يسمع ترخيمه مطلقا ولو معربا وانما قاسه النحويون على ما فيه ناء
التأنيث لان عجزه يشبهها في فتح ما قبله غالبا وفي حذفه للنسب وغير ذلك * (تنبيه) * اذا رخت اثنا
عشر واثناعشرة علمين حذف الف مع العجز وكذا الياء في اثني عشر فتقول يا اثنى ويا اثنت كما
تحذفهما مع النون في اثنان واثنين لانهم ما لينا زائدا للح والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ولذلك
لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب) أي حيث
قال فيها فتقول في النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العزب من يقول يا تأبط اه فأقاد ان ترخيمه
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين وما مفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل
الباقي ما ليس باي شيء بحاله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال
والخاص ان المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كلمة
كمعدي كرب وخمسة عشر وتأبط شرا أو كلمة وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام مفتوح
كروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور كجارت وقاضين أو سا كن صحيح
كقطر أو معتل كمود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى على ضم مقدر على آخر المحذوف الا اثنا
عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو والمحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف
الا اذا كان سكونه عارضا لا دغاما بعد مدة كضارح ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسر في اسم

(ش) يجوز في المرحم لغتان احدهما ان ينوي المحذوف منه والثانية ان لا ينوي ويعبر عن الاولى بلغة من ينتظر الحذف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحذف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي قطري يا قطري واذا رخت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعمل به لو كان هو آخر الكلمة وضعت ما قبله على الضم وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعفر ويا حارث ويا قطري بضم القاء والراء والطاء وة قول في غود على لغة من ينتظر الحذف يا غو يا غو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يا غي فتقلب الواو ياء والضممة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة (ص)

والترزم الاول في كسامة

وجوز الوجهين في كسامة

(ش) اذا رخم ما فيه تاء التانيث للفرق بين المذكرو والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحذف فتقول يا مسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا مسلم بضم الميم لئلا يلتبس ببناء المذكروا ما ما كانت فيه التاء للفرق في رخم على اللغتين فتقول في مسلمة علميا مسلم بفتح الميم وضمها (ص) ولا اضطرار رخموا دون ندا ما للنداء يصلح نحواً جدا (ش) قد سبق ان الترخم حذف

الفاعل أو فتح في المفعول والاجع المعتل كصطفون وقاضون فيرد اليه الحرف الذي كان حذف لالتقاء ساكنات مع واو الجمع أو يائه لزال سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي بر د الالف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديراً أما على لغة من لا ينتظر فتعين الرد قطعاً لانتفاء السبب لفظاً أو تقديراً لكن يلزم عليه انتباس الجمع بالمقدّر فقياس ما سيأتي من مراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخيمه الاعلى اللغة الاولى بلاردوعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطف بفتح مطلقاً ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر في قاضين أفاده الصبان (قوله كما لو الخ) في موضع المفعول الثاني لأجله وما زائدة ولومصدرية وهو أولى من عكسه لكثرة زيادته ووجه تمام البناء للمجهول خبر كان ووضعاً نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه من باب الآخر في الوضع ان لم تنو الخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث ورعاً أث بالهاء فتقل قطر والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحاً والا قدرته فيه كما يقدر في المضموم قبل الحذف لوجود الضم الاصلى ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الاولى كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالنائب وقد أجاز الجمهور وصف المرحم بدليل قوله أحارب بن عمرو الخ والمانع يجعله بدلاً (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجر وأدل جمع جرو ودل ذلك إذا صلح ما أجرو وادلو كلفس فتقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجرى وأدلى ثم أعل كقاض وة قول في كروان على الاولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلب الالف التجر كها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الاولى يا سقاي وعلاوة بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاي وعلاوة بقلبها ما همزة لتطرفها ما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء خرج بالاسم الفعل كيدعو لوضعه على الثقل فاحقل فيه ذلك فان سمي به قاهر عارض وبالعرب المبني كهو وذو الطائفة وبضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك وأما نحو سنبو واسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسند واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الاول اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما يلتبس هذا لفظة استعماله بلاتاء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلاً اذا ألبس كل من الوجهين كقناة واما تجويز المصنف ترخم المثني والجمع بحذف زيادتهم ما غانما هو على لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمقدّر فتقول في نحو زيدان وزيد بن عليان يا زيدا بفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمقدّر وما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقاً لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطئنا مكية من ورق الحبي * مرخم الحسام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيم لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والالف وكسر الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضاً كون الاسم اما بالتاء أو أكثر من ثلاثة والا فلا يرخم للضرورة ولا تشتط العملية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البرد وضبطه بعهملة سموز كريا * (قنبه) * ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جره بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فاجازه سيوي ومنعه المبرد ويشهد للجواز

قوله

أواخر الكلام في النداء وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله
لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك

قوله الأضحت حبالكم رما * وأضحت منذ ساعة اماما
وقوله ان ابن حارث ان اشتق لزويته * أو امتدحه فان الناس قد علموا
فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا لتظهارها والاضم الاول وكسر الثاني
منونا والله أعلم

* (الاختصاص) *

(ص) * (الاختصاص) *
الاختصاص كنداء دون يا
كلمة الفتى باثر ارجونيا
وقد يرى ذادون أى تلوأل
كمثل نحن العرب أسخى من بدل
(ش) الاختصاص يشبه النداء
لفظا ويخالفه من ثلاثة أوجه
أحدها أنه لا يستعمل معه حرف
نداء والثاني أنه لا بد أن يسبقه شيء
والثالث أن تصاحبه الالف واللام
وذلك كقولك أنا أفعل كذا أيها
الرجل ونحن العرب أسخى الناس
وقوله صلى الله وسلم نحن معاشر
الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة وهو
منصوب بفعل مضمير والتقدير
أخص العرب وأخص معاشر
الانبياء

(ص) * (التحذير والاعزاء) *

هو لغة مصدر اختصاصته بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكمهم أسند لمضمير على اسم ظاهر
معرفة يذ كر بعده معمول لاخص محذوف وجوبا والباعث عليه اما نكر على أيها الكريم يعتمد
أو بواضع كأيها العبد فقير الى عذوري أو بيان المقصود بالمضمير كنحن العرب أقرى الناس
للضيف ونحن معاشر الانبياء لا نورث (قوله باثر ارجونيا) أي بعد بيان يقال ارجوني أيها الفتى
فارجوا أمر الجماعة والواو فاعله والياء منعوله وأيم مبنى على الضم مشابهة لفظها في النداء في
محل نصب بأخص محذوف وجوبا وها للتنبية خلفه المام في النداء والفتى صفة أى مرفوع تبعها
لفظها بضممة مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء)
أى فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر في أحسن بزيد والامر
بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه) ستريدك عليها (قوله لا يستعمل معه
حرف نداء) أى لا لفظا ولا تقدير باختلاف المنادى (قوله يسبقه شيء) أى يسبق النصوص
وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كنحن العرب الخ أو بعدها كارجوني أيها الفتى والاكثر
سبقة بمضمير المتكلم كالمثله المذكورة ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وبك الله نرجو
الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهرا لشيء السابق
مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله ان تصاحبه) أى المخصوص الالف واللام
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضا في انه يجب كون المخصوص معرفة غير
إشارة ويقل كونه علما وينصب لفظا ولو كان مفردا لا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم إشارة
بخلاف النداء في الكل والحاصل انه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير
يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه كنحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها أو أيها وحكمهما
كالنداء فيلزمان الضم لما مر والوصف بذي أل مرفوعا تبع اللفظهما لا باسم إشارة الثاني والثالث
المعرف بآل أو الاضافة نحن العرب أسخى الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فأسخى ولا
نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف وجوبا الرابع العلم وهو قليل كقوله
* بناتمييا يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم إشارة بخلاف النداء وجملة
الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من المضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف
فلتقدير ارجوني يا حي كوني مخصوصا من بين الفتيان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة اغفر
لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضى اما في مثل نحن العرب ونحن معاشر الانبياء فمعتزة كما
في المغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول
تركنا أى لا نورث ما تركنا كونه صدقة أى بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وجاهلهم على
هذا التحريف الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم القاسم دليلا يتوصلوا به الى
الطعن في امامة أبي بكر حيث منع فاطمة أرثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

* (التحذير والاعزاء) *

جمعهم بالاستواء أحكامهم وان اختلف معنهما لان التحذير هو التباعد عن الشيء والاعزاء

التسليط عليه وقدم الاول لتقديم التحلية بالمعجزة على التحلية (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر لفظ اياك والشر يعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشر كاياك والاسد واياك والمرء أو نحو اياك كاياك واياك كم وايا كن (قوله ودون عطف الخ) حال من ايا أو متعلق بانسب أى وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوب اياك حال كونه دون عطف شئ عليه (قوله وما سواه) أى المذكور من اياك مع عطف ودونه بأن يحذر بغير اياك (قوله كالضيم) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله سواه وجد عطف) أى للمحذر منه كالشر على اياك أم لا بأن ذكر المحذر منه مع اياك بلا عطف سواه كررا ياله حينئذ كقوله

فاياك اياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كاياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك في كل ذلك لكثرة في التحذير بفعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحذف ضمير الفاعل فاياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذوف فان أكلت المرفوع بالنفس أو العين أو عطف عليه فلا بد من الفصل كاياك أنت نفسك واياك أنت وزيد بالرفع ويقع تركه بخلاف اياك في ذلك (قوله والتقدير اياك احذر) اعلم انه اختلف في تقدير العامل في اياك والمعطوف عليه فقال السيرافي وكثير الاصل اتق نفسك ان تدن من الشر والشر ان يدنو منك أى امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ فحذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصارت اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنيب عنه الضمير فان فصل وقيل التقدير يا عدو نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا وقيل هو من عطف الجمل فكل من سمع عامل أى اياك أو باعدوا واحذر الشر أو دعه واختار في شرح التسهيل ان الاصل احذر تلاقى نفسك والشر بجرهما فحذف الفعل ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني فصارت اتق نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنيب عنه الضمير فان نصب وان فصل فصارت اياك والشر فنصبهما انما هو بطريق النيابة عن المضاف المحذوف الذى عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكلفا اذا علمت ذلك فقول الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون إشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذر أيضا لعطفه على الضمير الا ان يبنى على ان العامل في الشر مقدر رأى احذرك ودع الشر كما مشى عليه الشارح فيما سياتى حيث قدر قرأ أسك واحذر السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه بصدد تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل (قوله ومثاله بدون العطف) أى بأن ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله وكقوله فاياك اياك المرء واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل في اياك باعد محذوف ويجب جرح المحذر منه بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كاياك من الشر أى باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعى وما فى البيت ضرورة وجوزة الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابنه بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الاسد ويشهد لهما البيت ويجوز عندهما من الشر وأما نحو اياك أن تفعل كذا فجاءت عند الجميع لصلاحيتها لتقدير من قال الحفيد والوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالخال كدع واتق وخل ونحوه اذ المقدر ليس متعبد به اه (قوله وان كان بغير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول باياك واخوانه ويجب معه ذكر المحذر منه معطوفاً وبدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرر أم لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقي الثانى باسم ظاهر مضاف لضمير المحذر كرأسك أو نفسك الثالث بذكر المحذر منه فقط كالضيم وقد يكون بذكرهما معا كرأسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما

اياك والشر ونحوه نصب

محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لا يا انسب وما

سواه ستر فعله لن يلزما

الامع العطف أو التكرار

كالضيم الضيم اذا السارى

(ش) التحذير تنبيه المخاطب على

أمر يجب الاحتراز منه فان كان

باياك واخوانه وهو اياك واياك

واياكم واياكن وجب اضممار

الناسب سواه وجد عطف أم لا

فمثاله مع العطف اياك والشر فاياك

منصوب بفعل مضمر وجوبا

والتقدير اياك احذر ومثاله بدون

العطف اياك ان تفعل كذا أى اياك

من ان تفعل كذا وان كان بغير اياك

واخوانه وهو المراد بقوله وما سواه

الامع اياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذر كايال وزياد أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي اتركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذرا منها على محذر كرأسك والسيف واياك والشروستر العامل في الجميع واجب كما شمله اطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون الواو للمعية فينصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل (قوله قرأسك واحذرا السيف) جرى على ان عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الاقوال المارة هنا أيضا فيقدر احذرتلاقي رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها أو امنع رأسك أن تدن من السيف والسيف أن يدنو منها لكنها لا تأتي في نحو ناقة الله وسقياها واياك وزياد أن تفعل بل الظاهر ان العامل فيهما واحد قول واحد وانما تأتي الخلاف في عطف المحذر منه على المحذرفتمامل (قوله أو التكرار) أي للمحذر منه كئالة أو لغيره كرأسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك انتبذ أي ارتقى وبعد عن سبيل العدل (قوله اياي وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال ذلك لكم الاسل والرماح والسهم واياي الخ يا مرمهم بانهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد كالسيف والسكين أو الرماح أو السهم عند الرمي بها وينهاهم عن حذف الارنب بنحو سحر لانه لا يحل به والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب وابعدوا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهم ما تحذرون حذف من كل منهم ما نظروا أثبتة في الآخر اذا المحذر منه وهو حذف الارنب ذكره في الثاني دون الاول والمحذر وهو اياي بالعكس ففيه احتيالية (قوله وايا الشواب) يشين معجزة ثم موحدة جمع شابة و يروى بسين مهملة ثم همزة فتاء فوقية جمع سوءة والتقدير فليحذرتلاقي نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب وازدافه بالظاهر وحذف الفعل مع لام الامر * (فائدة) * ذكر الرضى ان المحذر منه المكرر يكون ظاهرا كسيفك سيفك ومضمرا كايال اياك واياه اياه واياي اياي وفي الهمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر كقوله

فلا تصعب أخا الجهل * وايا الوياه

فاياه هنا حكم الاسد في اياي الاسد فعلى هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ الا اذا جعل محذرا لا محذرا منه والله أعلم

* (أسماء الافعال والاصوات) *

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذا الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير عاقل وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أي ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة تفريح المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تميم للعد فيجعل حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كافي الاشئوني وجعله ابن المصنف مثالا لا تميم فيكون خبر المحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمبراد ناب عن الفعل في افادته معناه وفي استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معمول للعوام والنواصب فالتناية عنه تصديق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب يكون المراد ان الفعل لا يكون

فلا يجب اضممار الناصب الامع العطف كقولك ماز رأسك والسيف أي يا مازن قرأسك واحذرا السيف أو التكرار نحو الضيغ الضيغ أي احذرا الضيغ فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اضممار الناصب واطهاره نحو الاسد أي احذرا الاسد فان شئت اظهرت وان شئت اضمرت (ص)

وشذاي اياي واياه أشد

وعن سبيل القصد من قاس انتبذ (ش) حق التحذير ان يكون للمخاطب وشذبيته للمتكلم في قوله اياي وان يحذف احذكم الارنب واشذمنه مجيئة للغائب في قوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ولا يقاس على شيء من ذلك (ص)

وتحذر بلا اياي اجعل

مغري به في كل ما قد فصلا

(ش) الاغراء أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به وهو مثل التحذير في انه ان وجد عطف أو تكرار وجب اضممار ناصبه والا فلا ولا تستعمل فيه أيا فتال ما يجب معه اضممار الناصب قولك أخاك أخاك وقولك أخاك والاحسان اليه أي الزم أخاك ومثال ما يلزم معه الاضممار قولك أخاك أي الزم أخاك (ص)

* (أسماء الافعال والاصوات) *

ما ناب عن فعل

معمولا لفعل ولا لاسم بطريق الاصالة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آذوا بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى اتوجع كما في المرادى (قوله اسماء الافعال أسماء) أى حقيقة عند جمهور البصريين لا افعال حقيقة كما للكوفيين ولا افعال استعملت كالاسماء فى التنوين وعدمه وفى انه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها طلبها بالنون كما لبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالاسماء والا كان مكابرة فالخلاف بينهما فى العبارة وعلى الاول فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل لكن من حيث دلالة اسم على معناه لا من حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا وكذا على انها أفعال أما على انها أسماء لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهى فى محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فجعلها نصب بأفعالها النابتة هى عنها كذا فى التصريح وانما غيبت حيث شذ مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله اسماء الافعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله فى الدلالة على معناها) أى بواسطة دلالة على لفظها ليوافق الارجح المتقدم (قوله بمعنى انكفف) فسر به بذلك لان ما لازم بمعنى امتنع وفى نسخ بمعنى اكفف فينبغى جعله من اللازم ليوافق المفسر وان كان غير واجب لان كفف يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكف أى منعه فامتنع كما فى الصحاح (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيل هو الزمخشري بالافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الا على اثنين كشتان الزيدان وقد تراد بعداهما كقوله

شتان مانوى على كورها * ونوم حسان أخى جابر

فما زائدة وما بعدها فاعل والمراد بكورها حل الناقة وقد تراد ما بين بعدها كقوله

* فشتان ما بين الزيد بن فى الندى * فالزيد بن فاعل مرفوع تقدير او ما بين زائدة وقيل ما موصولة بين واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أى بعدت المسافة التى بينهما افادة التماثي وأما قوله

جاري تمونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعي

فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضماع ما موصولة بين اه أى فتكون شتان بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيات العتيق) اسم موضع بالجواز فاعل هيات وقد تراد فيه اللام نحو هيات هيات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها ثلثت تأثما (قوله ووى الخ) أى كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى اعجب والكاف امال التعليل أى أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى وى كان الله يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقدس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل اوه ووى بمعنى توجعت وتعبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ اول وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الطرف قبيله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسمان مرتجل كما مر ومنقول اما عن أحد الطرفين كدونك وعليك او عن مصدر كرويدوبله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الاصل وقاس الكسائى منها ما زاد

كشتان ووصه

هو اسم فعل وكذا أوه ووه

وما معنى افعل كأمين كثر

وغيره كوى وهيات نزر

(ش) أسماء الافعال أسماء تقوم

مقام الافعال فى الدلالة على معناها

وفى عملها وتكون بمعنى الامر وهو

الكثير فيها كى بمعنى انكفف

وأمين بمعنى استجب وتكون بمعنى

الماضى كشتان بمعنى افترق تقول

شتان زيد وعمرو وهيات بمعنى

بعد تقول هيات العتيق وبمعنى

المضارع كاه بمعنى اتوجع ووى

بمعنى اعجب وكلاهما غير مقدس

وقد سبق فى الاسماء الملازمة للنداء

انه ينقاس استعمال فعال اسم

فعل مبنيا على الكسر من كل

فعل ثلاثى فتقول ضرب زيد أى

اضرب ونزال أى انزل وكأب أى

اكتب ولم يذكره المصنف هنا

استغناء بذكره هناك (ص)

والفعل من أسماءه عليك

وهكذا دونك مع اليك

كذار ويدب له ناصين

ويعملان الخفض مصدرين

(ش) من اسماء الافعال ما هو فى

أصله ظرف وما هو مجرور بحرف

على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك أي تنح
ومكانك أي اثبت فيكون لازما وحكي الكوفيون مكانك زيدا أي انتظره فهو متعد ولا تستعمل
الامع الكاف لان امر غير مخاطب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا غيري أي ليلزمه وعلى
الشيء أي لا لزمه والي أي لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد
حسنه الخطاب قبله في يامعشر الشباب الخ قالها فاعل والصوم مفعول على ما سبقتي وقال ابن
عصفور عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للمخاطبين أي
الزموا الصوم أو دلوه عليه وكذا قيل في على الشيء أي ألزمونيها قالها مفعول أول والصوم ثان
والفاعل مستتر (قوله عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالياء
كعليك بذات الدين فيكون بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضي بانها زائدة لانها تزداد كثيرا في مفعول
اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف فهي ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل
بدونها ولان الياء والهاء في قولهم على وعليه ضميران اتفاقا وهما هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله
والفاعل مستتر أي الزم انت نفسك زيدا واليك بمعنى نخ نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف في
نحو عليك وبالإضافة في نحو دونك نظر الأصل قبل النقل والفاعل مستتر أقوال أصحابنا فيها
فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توصيفا للمستكن وجره توكيدا للمجرور وبهذا
يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من جار
ومجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجز ولا
يضاف فتدبر (قوله رويدا) أصله ارود زيدا الرواد أي أمهله أمهالا فصغروا الرواد بحذف
زيادته وهما الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدران تابعا عن فعله وهو ارود وما به
فصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو اترك فهو نائب عنه كما أشار إليه الشارح كما ان دع فعل
لا مصدر له من لفظه بل من معناه وهو اترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الأصل كرويدا
زيدا وبلها عمرا وتارة يضافان اليه كثنائي الشارح فهما فيه مصدران تابعا عن فعلهما ومضافان
لمفعولهما وقيل بل اضافتم اللفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله
يجب استناده لان محله في المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا
رويدا وبلها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمر ولا موجب للبناء سوى ما ذكره فقول المتن
ناصبين أي مع بنائهما لأمع تنوينهما لانهما حينئذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويدا
حالا ونعتا على التأويل بالمشتق كسار ورويدا أي مرودين أو سيار ورويدا أي مرودا فيه ويكون
بله بمعنى كيف خبرا عما بعده كبلد زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي
أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما أطلعتم
عليه أي من غيره ويحتمل كافي الشئني انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية أي من اجل
تركهم ما علموه من المعاصي (قوله وما الخ) ما مبتدأ خبره لها وما صلته وتوب صلة ما الثانية
جرت على غير صاحبها ولم يبرز لا من اللبس وعنه متعلق بتوب أي وما استقر للفعل الذي تنوب هي
عنه كأن لها ومن عمل بيان لما الأولى حال منها أو من ضميرها في الصلة لافي الخبر لثلاثا تقدم الحال على
عاملها الظرفي أو من بمعنى في متعلقة بتوب والأول أوقع (قوله وأخر ما الذي الخ) ما مفعول آخر
ولذي أي أسماء الأفعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أي وأخر المفعول
الذي العمل فيه كأن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أي غالبها والاقاميين لم يحفظ له مفعول مع
نيابته عن متعد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه ما مر فلا تغفل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجاز

نحو عليك زيدا أي الزمه واليك
أي تنح ودونك زيدا أي خذ منها
ما يستعمل مصدر أو اسم فعل
كرويدا وبله فان انجر ما بعدهما
فهما مصدران نحو رويدا أي
ارود زيدا أي امهاله وهو منصوب
بفعل مضمروا وبله زيدا أي تركه وان
اتصب ما بعدهما فهما اسميا
فعل نحو رويدا أي أمهله زيدا
وبله عمرا أي اتركه (ص)
وما لما تنوب عنه من عمل

لها وأخر ما الذي فيه العمل
(ش) أي يثبت لأسماء الأفعال من
العمل ما يثبت لما تنوب عنه من
الأفعال فان كان ذلك الفعل يرفع
فقط كان اسم الفعل كذلك كصه
بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
وهيات زيد بمعنى بعد زيد في صه
ومه ضميران مستتران كما في اسكت
واكفف وزيد مرفوع بهيات
كما ارتفع بعد وان كان ذلك الفعل
يرفع وينصب كان اسم الفعل
كذلك كدر الزيدا أي ادركه
وضراب عمرا أي اضربه في دراه
وضراب ضميران مستتران وزيدا
وعمر منصوبان بهما وأشار بقوله
وأخر ما الذي فيه العمل الى ان
معمول اسم الفعل يجب تأخيره
عنه فتقول در الزيدا ولا يجوز
تقديمه عليه فلا تقول زيدا دراه

الكوفيون تمسك بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤ كد لمضمون حرمت عليكم الميتة اى كتب ذلك الله عليكم كتابا محذوف الفعل واضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف ان التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر او الفعل المحذوف لا اسم فعل واماد لوى فبتدا لامفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونك والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمائح هو الذى ينزل البئر عند قلة مائها اليملا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوف فاعلى الاصح وأجازته المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى أنه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كما فى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما أشعر به كلام المصنف والحاصل ان ماسمع غير ممنون فقط كزال وآمين وهيات وأوم فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع ممنون فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع به ما كما مثله الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى حيل) أى بالبناء على الفتح حيل أى بالتنوين ويبدل فى الوقف الفاق قد ثبت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للعث والعجالة لا الاستفهامية فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فارضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحيل اثر يدوب معنى أقبل فيتعدى بعلى كحيل على الخبر ومعنى عجل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فيها لا بعمر وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو ائت كما فى الدمامبى (قوله قانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعرينه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعرينه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح ممنونا بمعنى اسكت سكوتا ما أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبى وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرف بال العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يتمشى على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا لما صرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتاى اسم صوت (قوله فى الاكتفاء بها) اى عدم احتياجها فى افادة المراد الى شىء آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان فى الحقيقة مر بكامع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحتراز ذلك من نحو يا طبيبات القاع يا دارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به فى افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله للبعل أى لزجره كذلك وهلا بوزن الا كما فى الهمع وقيل يتون وعدس بمهمات مفتوح الا واين مبنى على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل انه أراد نوعى الاصوات لتقديم الكلام على أسماء الافعال اول الكتاب (قوله فى النيابة عن الفعل الخ) اى فى كونها عاملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الافعال) اى فهى مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لا مكان الشبه مباشرة فالارجح ان بناءها لشبهها بالحروف المهملة فى انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنقيص فلا محل لها من الاعراب والله اعلم

* (نونا التوكيد) *

وهذا بخلاف الفعل اذ يجوز زيدا أدرك (ص)

واحكم بتنكير الذى ينون

منها وتعرف سواه بين (ش) الدليل على أن ماسمى بأسماء الافعال اسماء لحاق التنوين لها فتقول فى صه صه وفى حيل حيل فى لحقة التنوين للدلالة على التنكير فبان منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة (ص)

ومابه خوطب ما لا يعقل

من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذى أجدى حكاية كقب

والزم بنا النوعين فهو قد وجب (ش) أسماء الاصوات القاط

استعملت كاسماء الافعال فى الاكتفاء به اذ الله على خطاب

ما لا يعقل او على حكاية صوت من الاصوات فالاول كقولك هلا زجر

الخيل وعدس للبعل والثانى كقب لوقوف السيف ونعاى للغراب

واشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان اسماء الافعال واسماء الاصوات

كلها مبنية وقد سبق فى باب المعرب والمبنى ان اسماء الافعال مبنية

لشبهها بالحرف فى النيابة عن الفعل وعدم التأثر حيث قال

وكنىابة عن الفعل بلا * تأثر وأما أسماء الاصوات فهى مبنية

لشبهها بأسماء الافعال (ص)

* (نونا التوكيد) *

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لأفاده الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفراده وهما أصـ لان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها الفاء وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كما سيأتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصل فلهذه ان المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالب اول ذلك قالت زليخا ليسجن وليكونا الخ لانها كانت أحرص على سجنه فى بيتهم التراه كل وقت من كونه صاعرا (قوله يؤكدان) أى جوازا أو وجوبا على ماسيين (قوله افعل) أى فعل الامر ولو دعاهما بصيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرج بهما الماشى ولو لفظا فقط فلا يؤكده أصلا لانهما يخلصان الفعل للاستقبال المتأني للمضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رجعت متيما * لولا لم يك للصياغة جانحا

وقوله * انا تلن احضر والشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذات طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطلب الحقيقي كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس برحمتك الله فلا يؤكده (قوله أو شرطاً) عطف على ذات طلب وتاليا صفة وأما بالكسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعل شرط تاليا أما أو أن شرطاً بمعنى أداة شرط مفعول تاليا وأما بدل منه (قوله أو مثبتاً) عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلاً أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفاً على مثبتاً بواو محذوفة وفى قسم متعلق بآتيا (قوله وبدلاً) أى النافية ولم يقيد هذا بذلك لما علم من اطراد بعد الطلب الذى من جملة لا النافية (قوله وغير) بالجر عطف على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقوله من الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم ان له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتاً الخ الثانية قرب من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما تاليا الثالثة كثرة وهى قوله آتيا ذات طلب الرابعة قلته وهى قوله وقل بعدما الخ وفى هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعدما الزائدة أولاً والنافية أقل وذلك بعد لم وبعد شرط غيراً كما فى التوضيح وبقي سادسة وهى امتناع توكيده وذلك فى جواب قسم بواو منفى أو حال أو مفصول من لامة كما سيأتى (قوله وهل تضر بن زيداً) أى الاستفهام بجميع ادواته اسمية كانت أو حرفية ومثله التخصيص والعرض والتنى كهلا تضر بن زيداً والآن عندنا وليستك تعين معنائك ذلك داخل فى الطلب وبقي من أقسامه التى لم يمثل لها الشارح الدعاء والترجى والاول داخل فى الامر والنهى والثانى لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعد ان الخ) مذهب سيبويه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب ولم يقع فى التنزيل غيره لان ان التوكيد بماتشبه القسم المؤكد باللام وأوجبه المبرد والزجاج وجلاو اعدمه على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أى غير مفصول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معاً عند البصريين وخلوه من أحدهما شاذ وأضرورة فان خلا منهما مامعاً نحو والله أقوم قدر قبله حرف النفى وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الخفيفة على من قال والله اصوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لا ببناء الأيمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ أحدهما وقد ورد فى الشعر وحكى سيبويه والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أى ولا باللام أيضاً لامتناعها فى المنفى وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتبياً * فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

للفعل بـ بـ بنونين هما
كنونى اذهبن واقصدنهما
(ش) أى يلحق الفعل للتوكيد
نونا ان احدهما ثقله كاذبه
والاخرى خفيفة كأفصدنهما
وقد اجتمع فى قوله تعالى ليسجن
ولا يكونا من الصاغرين (ص)
يؤكد ان افعل ويفعل آتيا
ذا طلب أو شرطاً أما تاليا
أو مثبتاً فى قسم مستقبلاً
وقل بعدما ولم وبعد لا
وغيراً من طوالب الجزا
وآخر المؤكده كافتح كابرزا
(ش) أى تلحق نونا للتوكيد فعل
الامر نحو اضرب بن زيداً والفعل
المضارع المستقبل الدال على طلب
نحو تضر بن زيداً ولا تضر بن زيداً
وهل تضر بن زيداً والواقع شرطاً
بعد ان المؤكده بماتشبه القسم
زيداً اضربه ومنه قوله تعالى فاما
تصدقنهم فى الحرب فشردهم من
خلفهم أو الواقع جواب قسم مثبتاً
مستقبلاً نحو والله لتضر بن زيداً
فان لم يكن مثبتاً لم يؤكده بالنون نحو
والله لا تفعل كذا

فشاذ ضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكد تالله تقوؤت ذكر يوسف أي لا تقوؤت (قوله وكذا ان كان حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتناهيان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم يوم القيامة وقوله

يميناً لا بغض كل امرئ * ينخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لان البغض والاقسام أي الحلف موجودان حال التسكلم لاستقبالان وكذا تتمتع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو لا إلى الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكرات في القلة وليس كذلك لتصریح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرة بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر وهر عن التوضيح ان مثله الاوأم بعد لم وبعد شرط غير ما فنادرسوا كذا الشرط أو الجزء (قوله بعد ما الزائدة) مثل الواقعة بعد رب حكى سيبويه ربما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسميـل انه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين مأر ينك) بقوله لمن يخفى عنك أمر أنت بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفية المنقلبة ألفا والشاعر يصف جبلا عمه الخصب والنبات وقيل لبناني القعب أي الكوز علمت عليه رغوته بدليل ما قبله من الايات (قوله لا تصين الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما كده لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بما تلحينها * ولا الضيف فيها ان أنا محمول

الا ان تو كيد تصين أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصلة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وجملا الآية على النهي فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين والاصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فقول النهي عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيه على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة اصابة المتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولة في شأنها لا تصين الخ أي لا تجعلها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهي اليها لا تحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصيب لكونه خطا بالمؤنث وهو الفتنة الآن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلا فالاصابة حينئذ عامة (قوله من يشقن) بالتحسية مبنيا للمفعول أو بالفوقية للفاعل يقال ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يني على الفتح) أي أمرا كان أو مضارعا صحيحا أو معتلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ ونحو تركبه معها كخمسة عشر وحرك تخاصم السكونين في الامر والمضارع المجزوم وجل الباقي عليهم ما كانت فتحة للفتنة وهر من يدل ذلك أول الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصليين واستثنى من كل مسألة الاوّل فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني ان ذلك الضمير يحذف ان كان ياء أو واو أو هو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه ان يكون آخر الفعل ألنا كيخشي فتحذف هي ويقي واو الضمير أو ياء مشكولين بما يجانسه ما هو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين الخ افاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لضمير أو بكسر هاء مصدر نعت به (قوله ألف) ليس فيه مع الالف الاولى

وكذا ان كان حالا نحو والله ليقوم زيد الآن وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعدما الزائدة التي لا تصحب ان نحو بعين مأر ينك ههنا والواقع بعد لم كقوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلم

شيخا على كرسية معهما والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة والواقع بعد غير امامن ادوات الشرط كقوله

من يشقن منهم فليس يايب

أيد او قتل بني قتيبة شافي وأشار المصنف بقوله وآخر المؤكد افتح الى ان الفعل المؤكد بالنون يني على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو ياء أو واو ونحو اضرب بن زيد واقتل عمرا (ص)

واشكاه قبل مضمر لين بما

جانس من تحرك قد علما

والمضمر احذفه الا الالف

وان يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء كاسعين سعييا واخذقه من رافع هاتين وفي * واو ياء شكل مجانس قني نحو اخشين ياهند بالكسرويا * قوم اخشون واضمهم وقس مسويا ش الفعل (٩٥) المؤكد بالتون ان اتصل به الف اثنتين

او واو جمع او ياء مخاطبة حركة
ما قبل الالف بالفتح وما قبل الواو
بالضم وما قبل الياء بالكسر ويحذف
الضمير ان كان واو او ياء ويبقى
ان كان الفاقعة قول يازيد ان هل
تضر بان ويازيدون هل تضر بن
وياهند هل تضر بن والاصل هل
تضر بان وهل تضر بون وهل
تضر بين فحذفت النون لتوالي
الامثال ثم حذفت الواو والياء
الاتقاء الساكنين فصار هل تضر بن
وهل تضر بن ولم تحذف الالف لحقتها
فصار هل تضر بان وبقيت الضمة
دالة على الواو والكسرة دالة على
الياء هذا كله اذا كان الفعل
صحيا فان كان معتلا فاما ان يكون
آخرا ألفا او واو او ياء فان كان
آخرا واو او ياء محذوف لا جمل واو
الضمير او ياءه وضم ما بقي قبل واو
الضمير وكسر ما بقي قبل ياء الضمير
فتقول يازيدون هل تغزون وهل
ترمون وياهند هل تغزون وهل
ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد
فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف
نون الرفع وواو الضمير او ياءه فتقول
يازيدون هل تغزون وهل ترمين هذا
اذا أسند الى الواو والياء فان أسند
الى الالف لم يحذف آخره وبقيت
الالف وشكل ما قبلها بحركة
تجانس الالف وهي الفتحة فتقول
هل تغزون وهل ترمين وان كان
آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير

ابطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله الاول الهاء والثاني قوله ياء أي
اجعل الالف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الالف من الفعل حال كونه رافعا غير اليا وغير
الواو بان رفع ألف اثنتين أو ضمير المستتر أو نون نسوة أو اسمها ظاهرا كما سيأتي (قوله واحذقه)
أي الالف الذي في آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله فحذفت النون) أي نون الرفع
لتوالي الامثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جن وهذا التوالي في الثقيفة وحلت عليها الحقيقة
طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لاتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هنا ليس
على حده اذ شرطه كون الاول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالتمثال والنون هنا
ككامة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل احتاجوني وعلة الحذف حينئذ
استئصال الكلمة واستطالتها لو بقي الضمير وانما لم تحذف الالف مع تأتي العلتين فيها لاختلافها ولثلاث
يلبس بفعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون في فعل الاثنتين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها
بعد الالف كما سيأتي فلو حذفت لم تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة في اضر بنان
لتفصل بين الامثال أفاده الصواب وقوله بدليل احتاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما
الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلمتين مع ان كلا منهما جز من الفعل المستند للواو
اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها منفصلة طارئة على ذلك
الفعل كما لا يخفى ثم ان بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو تضر بن لكون الاتقاء
على غير حده فعلم الحذف في تحاجوني ظاهرا لانه على حده لما مر او على عدم الاشتراط والاتقاء
في الجميع على حده فالحذف في تضر بن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم لم يحذف في تحاجوني
لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضر بان اللهم الا أن يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه
مع نون الوقاية فليست أم (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده وأصله
تغزون وترمينون وتغزون وترمين بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الاولين
وكسرتهما من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياؤه للساكنين فصارت تغزون الخ (قوله
فحذف نون الرفع) أي لتوالي الامثال وواو الضمير وياؤه للاتقاء ساكنين مع نون التوكيد
او للتخفيف أي وتبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجاسة للضمير المحذوف على ما قبلها
فان قلت كيف قول الشارح فعلت به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لامه قلت المراد به
مثله في التغيير لا جمل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسها أما حذفت
لامه فسابق على التوكيد عند اتيان الضمير لا لاجله (قوله هل تغزون وهل ترمين) بضم الزاي والميم
في هذين وكسرها فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد
ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزون وترمينان بالنسوة بالسكون كالصحيح
سواء من كل وجه (قوله كالالف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان
يانسوة وهل يسعين يزيد فتقلب الالف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون
واخشين) فعلا أمر مؤكدان بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل
وأصلهما قبل التأكيذا خشيو واخشى قلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت

الواو والياء كالف والضمير المستتر انقلب الالف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وان رفع واو
أو ياء حذفت الالف وبقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون اخشون وياهند اخشين هذا ان لحقه
نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما

فتقول يازيدون هل تخشون وياهندهل تخشين ويازيدون اخشوا وياهنداخشي (ص)
ولم تقع خفيفة بعد الالف (٩٦) لكن شديدة وكسرها ألف (ش) لاتقع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان

بنون مخففة بل يجب التشديد
فتقول اضربان بنون مشددة
مكسورة خلافا ليونس فانه أجاز
وقرع النون الخفيفة بعد الالف
ويجب عنده كسرها (ص)
والفازد قبلها مؤكدا

فعلا الى نون الاناث استدا
(ش) اذا أ كدا الفعل المسند الى
نون الاناث بنون التوكيد وجب
ان يفصل بين نون الاناث ونون
التوكيد بالف كراهية توالي
الامثال فتقول اضربان بنون
شديدة مكسورة قبلها ألف
(ص)

واحد خفيفة لسا كن ردف
وبعد غير فتحة اذا تقف
واردد اذا حذفته في الوقف ما
من أجلها في الوصل كان عدما
وأبدلها بعد فتح ألفا

وقنا كما تقول في قفن قفا
(ش) اذا ولى الفعل المؤكدا بنون
الخفيفة سا كن وجب حذف
النون لالتقاء الساكنين فتقول
اضرب الرجل بفتح الباء والاصل
اضرب بن حذف نون التوكيد
للاقاء الساكن وهو لام التعريف
ومنه قوله

لاتهين الفقير علك ان
تر كع يوما والدهر قدر فعه
وكذلك تحذف نون التوكيد
الخفيفة في الوقف اذا وقعت بعده
غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة
وترد حينئذ ما كان حذف لاجل

للساكنين فصار اخشوا واخشي بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز
ان يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لقوات المقصود منها فحذف الضمير بما يناسبه (قوله هل
تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيون فعمل به ما مر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما
تقر به كل من النونين فهذا اللثيمة وذ كر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة اما حال من فاعل
تقع العائد للنون المعلوم من السياق او هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن ايا كان (قوله بعد
الالف) اي اسما كانت بان اسند اليها الفعل او حرفا بان اسند للظاهر على لغة كلوي البراغيث
كضربان الزيدان او كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أي
ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه (قوله مكسورة) أي
لشبهها بنون المثني في زيادتها آخر اربعاء ألف ومثلا اضرب بنان الاتي ويجري فيه خلاف يونس
(قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدما صلتها ومن أجلها متعلق بعدم
(قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتهين) أصله قبل التوكيد لاتهن بحذف
الياء وهي عين الفعل لالتقاء الساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما كدفت اللام فردت
العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ
فيظهر انه معرب تقدير الاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون
الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب قاله السيد البليدي لكن مر في
باب الاعراب وسيأتي في اعراب الفعل انه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم
مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من
المنسرح لكن دخل في مستفعلن أول جز منه الخين فصارت مفعلا مركب من وتدين قد دخله
الحزم بالراء وهو حذف أول الوند فصار فاعلا وذلك شاذ وبعده

وصل حبال البعيدان وصل السحب وأقص القريب ان قطعه
وارض من الدهر ما تالك به * من قرعينا بعيشه نفعه
قد يجمع المال غير آكله * وبأ كل المال غير من جمعه
(قوله وكذلك تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وندر حذفها بدونها كما قوله

اضرب عنك الهموم طارقتها * ضربك بالسيف قونس القرس
وما قبل قبل اليوم خالف تذرا * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح
(قوله في الوقف) قال أبو حيان انما هو ان دخول النون في الوقف خطأ لانها تدخل للتأكيدي
تحذف بلا دليل عليها اه ويرده انه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ورد فعل
مؤكدا وصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لاجلها صبان (قوله وترد الخ) أي
وجوب الزوال عليه الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم
رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء
بها أشد والله أعلم

(ملا ينصرف)

نون التوكيد فتقول في اضرب يازيدون اذا وقعت على الفعل اضربوا وفي اضرب ياهندا اضربي
فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي حذفت لاجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة
أبدت النون في الوقف ألفا فتقول في اضرب يازيد اضربا (ص) *(ملا ينصرف)* ذكره

ذكره عقب النون لان له تعلقا بالفعل بشبهه له **كما انها متعلقة به** (قوله الصرف تنوين) أي فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجرب بالكسرة فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمالتأخير - ما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لان التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكأن الاسم يرجع عن شبهه الفعل (قوله معنى) مفعول مبيننا وجله به يكون الخ صفة معنى (قوله امكن) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو افع - ل تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرد شاذ (قوله وممكن غير امكن) وعكسه متعذرو به تتم القسم العقلية رباعية (قوله وبدونهما) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لو اقتصر كالا شعوني على قوله الدال على معنى الخ لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التذكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد به مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تذكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على اصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بان لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاخذ المعروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور لتوقف المعروف على معرفة جميع اجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان الاعتبار في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه واما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لامر مرتب على الشبه ولو حذف منه **كما فعل الشارح** ماضر أفاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو مسمى به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعته كسلمات وهندات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف سم وظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأفاد ان الباقي على جمعته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا عن التنوين الدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور أجيب باحتمال أن الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته ولا يجب انعكاسها فسلطات باق على أصله من الامكنية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كهذين المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للمعوض مع الصرف (قوله ويجرب بالفتحة) الا مسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كأصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكر ذلك (قوله بأجدكم) الاولى بافضلكم وبالافضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفا قبلهما الزوال احدى العلتين ومرفى باب الاعراب مزيد لهذا الحل (قوله علتان) أي فرعتان لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفي المعنى لاحتياجه في ايجاد معناه الى الفاعل وهو لا يكون الا اسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تحقيقا لثقله بشبه الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد نكرة مذكر وما فيه

فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيت فرع التذكير
ومرجعه اللفظ وكذا ما فيه فرعيتان في اللفظ فقط كاجيال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير
فرع التنكير أو في المعنى فقط كخاض وطامث فيه الوصفية فرع الجود ولزوم التأنيت فرع
عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم فان فيه تغيير هيشة اللفظ
ومعنى التحقير وهما افرعان عن عدمهما وكل منهما منشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم
شبه الفعل فيما مر بخلاف نحو أجد كاسيين (قوله علة تسع) ليس فيها معنوى سوى العلمية
والوصفية وباقيها لفظي حتى التأنيت المعنوى لظهوره في اللفظ بتأنيت الضمير والفعل مثلاً (قوله
عدل) أى تحقيقى أو تقديرى وتأنيت أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب أى مزيجى
(قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجهه من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة لعلمه
من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية أو الوصفية وقد جمعها بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منع والالف * عطف مع العجة تركيب ألف

تأنيت الحاق وعطف أو وصف * مع وزن عدل وزيادة تنفى

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية
المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالباً (قوله الجمع المنتهى) انما استقل
بالمعنى لان فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد العربية
لفظاً اذ ليس فيها ما يوازنه وحكاماً لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسبها ولذا
سمى منتهى الجمع لانتهاء الجوع اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكلب
يجمعان على اناعم وأكلاب ويصغران على لفظهما كانيعام وأكلاب ويوازنان المفرد كصلصال
وتنضب (١) فم ان افعالا وفعالاً لم يخرجاً عن صيغ الاحاد كهذا الجمع خلافاً لابن الحماجب (قوله
كيفما وقع) كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه
من منع أى كيفما وقع الذى حوى الالف منع الالف صرفه أى علماً كان أولاً كما مثله الشارح
مفرداً كما ذكرنا وجهه كجرحى واصدقاء اسماً كهذه أو صفة كجلى وجراء هذا ما يقتضيه صنيع
الشارح كلاثموى واما جعل فاعل وقع ضمير الالف كما فى المغرب فيرد عليه ان التعميم فيها علم
من قوله مطلقاً (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علماً تفسير لكيفما وقع (قوله
أو ممدودة) اطلاق المد عليها المجاورته له والافهية الهمزة الاخيرة فقط وأصلها ألف ابنة فاصل
جاء جراً بالقصر فلما قصدوا المزدادوا قبها ألفاً فقلبت الاخيرة همزة (قوله وزائد افعلان)
اما مبتدأ محذوف خبره أى كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أى الالف منع
الصرف هو وزائد الخ وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما
في العصام على الجاحى انه لا يوجد في الصيغة فعلاً بالكسر مطلقاً ولا بالضم الا وموثقة فعلاً لانه
بالهاء كخمسان وخمسة وليس الكلام فيه لانه مصروف اما الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله
في وصف) حال من زائد أو صفة له (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي العمدة وشرحه شرط آخر وهو
اصالة الوصفية ليخرج مخرج من رجل صفوان قلبه أى قاس فلا يمنع لعروض وصفيته لان أصله
اسم للجرح الصلاد أى اليابس ويمكن ان قوله الاتى وألغين عارض الوصفية أى من فعلاً وأفعلاً
وتشبهه بربع لا يخصص الثانى لان المثال لا يخصص (قوله للصفة) هى العلة المعنوية فرع عن
الجود لا حتماً جهالاً الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجاهل واللاظمية هى زيادة الالف والنون

من علة تسع أو واحدة منها تقوم
مقام علمتين والعلة التسع يجمعها
قوله

عدل ووصف وتأنيت ومعرفة

وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف

وزن فعل وهذا القول تقريب

وما يقوم مقام علمتين منها اثنان

احدهما ألف التأنيت مقصورة

كانت كجلى أو ممدودة كحمرام والثانى

الجمع المنتهى كساجد ودو صايح

وساى الكلام عليها مفصلاً (ص)

فألف التأنيت مطلة لمنع

صرف الذى حواه كيفما وقع

(ش) قد سبق ان ألف التأنيت

تقوم مقام علمتين وهو المراد هنا

فيمنع ما فيه ألف التأنيت من

الصرف مطلاً أى سواء كانت

الالف مقصورة كجلى أو ممدودة

كحمرام علماً كان ما هو فيه كزكرياء أم

غير علم كما مثل (ص)

وزائد افعلان في وصف سلم

من أن يرى بناء تأنيت ختم

(ش) أى يمنع الاسم من الصرف

للصفة وزيادة الالف والنون

١ (قوله وتنضب) بفوقية فنون

فضاد مجة مضمومة فوحدة شجر

تعدل منه السهام اه مؤلف

المضارعين لأن في جراء في انهما في بناء يخص المذكر ولا تلحقهما التاء كما أن في جراء في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جراءة وإنما لم يكتب بالصفة وحدها مع أن فيها فرعياً للفظ أيضاً اشتقاقها من المصدر اضعف هذه الفرعية فيها لأنها كالمصدر في البقاء على الامة والتذكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك أجمالاً كرجل عدل فكانت كالمفعول ودلنا صرف نحو عالم وشريف (قوله بشرط ان لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل أولاً مؤنث له أصلاً كعيان لكبير الجملة ورجن والاول غير مصروف اتفاقاً والثاني على الصحيح لانا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى لكثرة أولى به من فعلاية (قوله والمؤنث على فعلاية) لم يجز من ذلك إلا أن نأخذ معدوداً بجعلها المصنف في قوله أجز فعلى فعلاية * اذا استئنت حبلانا * ودخنا ناو وخنا نا * وسيفنا وصيفنا * وصوجنا وعلانا * وقشوانا ومصانا * ومزنا نا ونمنا * وأتبعهن نصرانا * وذيل المرادى بقوله * وزدقين خصنا * على لغة وآلانا

فهذه أربعة عشر لفظاً كلها بالفتح القاء ومؤنثها فعلاية وما عداها من أوزان فعلاية بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف اجز في مقابلة الامتناع فيه صدق بالوجوب وقد نظمها الشاعر الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلاية فهو واتاه فعلى * غير ووصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاء حبلان أيضاً * ثم دخنا نا للكثير الدخان
ثم سيفنا للطويل وصوجا * نلذي قوة على الجملان
ثم صيفنا ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنا نا وهو سخن الزمان
ثم موتنا للضعيف قوادا * ثم علان وهو ذوالنسيان
ثم قشوان للذي قل لجا * ثم نصران جاء في النصراني
ولذي آلية ككبرياء * ن وخصنا نا جاء في الحصان
ثم مصنا للثيم وفي لحيه * ان رجن يفقد النوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمها الصبان لما زاده المرادى والخصنا ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما ما يؤنث بالتاء والمصان بضم فصادمه هاء والقشوان بفتح وشين معجمة والعلان بعين مهملة والصوجان بالمهملة والجليم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بندان بمعنى النديم أي المنادم ندمان من الندم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي اضعف زيادته بشبهها: الاصول في لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها لسلامة التأنيث فكانها لم توجد ويشهد لذلك ان بنى أسدي صرفون كل صفة على فعلاية لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقاً (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لعل زائد الان الصحيح ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كما هو اصيل بنقل حركة همزته الى التنوين قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن افعلا أو من افعلا نفسه لانه علم على الوزن وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجوداً لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كاشهلا) الشهلة اختلاط سواد العين بزرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلاية بالفتح والمد كاشهلا وأجرأ فعلى بالضم والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلاً كما كبر كبراً لا كبراً وأدر كبراً لا أدراً فهذه الثلاثة لا تصرف الوصف الاصل وهو فرعياً المعنى ووزن الفعل وهو فرعياً للفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو به أولى للدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته

بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث وذلك نحو سكران وعطشان وغضبان فتقول هذا سكران ورأيت سكران ومررت بسكران فتعني من الصرف للصفة وزيادة الالف والنون والشرط موجود فيه لانك لا تقول للمؤنثة سكرانة وإنما تقول سكرى وكذلك عطشان وغضبان فتقول امرأة عطشى وغضبي ولا تقول عطشانة ولا غضبانة فان كان المذكر على فعلاية والمؤنث على فعلاية صرف فتقول هذا رجل سيفان أي طويل ورأيت رجلاً سيفانا ومررت برجل سيفان فتصرفه لانك تقول للمؤنثة سيفانة أي طويلة

(ض) ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بما كاشهلا (ش) أي وتمنع الصفة أيضاً بشرط كونها أصلية أي غير عارضة اذا انضم اليها كونها على وزن أفعلا ولم تقبل التاء نحواً جرأ وتخضر فان قبلت التاء

صرفت نحو صررت برجل أرمل أي فقير فتصرفه (١٠٠) لأنك تقول للمؤنثة أرملة بخلاف أحر وأخضر فإنهما لا يصرفان اذ يقال

للمؤنثة جراء وخضراء ولا يقال
أجرة وأخضرة فنعنا للصفة ووزن
الفعل وان كانت الصفة عارضة
كأربع فإنه ليس صفة في الأصل بل
اسم عدد ثم استعمل صفة في قوله
صررت بنسوة أربع فلا يؤثر ذلك
في منعه من الصرف واليه أشار
بقوله (ص)

والعين عارض الوصفية

كأربع وعارض الاسم
فالادهم القيد لكونه وضع
في الأصل وصفنا انصرفه منع
وأجدل وأخيل وأفعي

مصرف وفة وقد يتلن المنع
(ش) أي اذا كان استعمال الاسم
على وزن أفعل صفة ليس بأصل
وانما هو عارض كأربع فألغى أي
لا تعتد به في منع الصرف كما لا يعتد
بعروض الاسم في ما هو صفة في
الأصل كادهم للقيد فإنه صفة في
الأصل لشيء فيه سوا ثم استعمل
استعمال الأسماء فطاق على كل
قيد أدهم ومع هذا فيمنع نظرا إلى
الأصل وأشار بقوله وأجدل إلى
آخره إلى ان هذه اللفاظ أعني
أجدل لا تصغر وأخيل لا ترفع
للحجة ليست بصفات فكان حجة
ان لا تمنع من الصرف لكن منعها
بعضهم لتحيل الوصف فيها فتحيل
في أجدل معنى القوة وفي أخيل
معنى التحيل وفي أفعي معنى الخبث
فنعها الوزن الفعل والصفة المتخيلة
والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية
فيها حقيقة (ص)

ومنع عدل مع وصف معتبر

في لفظ مثني وثلاث وآخر

وزن مثني وثلاث كهما

من واحد لاربع فليعلم (ش)

أعني أصل غيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكرنا في الأولى تعليق المنع عليه
لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو أحر وأبيض من المصغر مع أنه لا ينصرف لأنه على وزن
متأصل في الفعل كأبيض مضارع يطر إذا عالج الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل
نحو بطل مع أنه مصروف لأنه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر ان الوزن المعتبر هنا هو وزن
المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم وجودها في الأوصاف أو
لانها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي (قوله صرفت) أي عند غير الاختصاص بضعف شبهة بالنظر
المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قوله عام أرمل أي قليل المطر فإنه لا يصرف
لان يعقوب حكى فيه سنة رمل فلا يقبل التاء (قوله وألغى الخ) تصريح بفهم قوله أصل
وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسم (قوله كأربع)
بفتح الباء كررت بنسوة أربع فإنه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو
منصرف نظرا لأصله والتمثيل به لذلك لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل
بأربع أي جبان فإنه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفية (قوله القيد) عطف بيان
بالأجل مفسر لادهم كما تقول البر القمح والعقار الخرا سندوق وفيه ان المراد من الادهم لفظه
لأنه هو الذي يوصف به وينع من الصرف لأمعناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح
جعله بدلا لأنه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوق فيه للمعنى
وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذي معناه القيد (قوله وأجدل) هو الصقرو في المثل
يض القطا يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤويه الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على
جناحه نقط كالخيل لان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تشابه به تقول اشام من
أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثلا أسود اسم للجمجمة العظيمة وارقم اسم للحية فيهما نقط كالرقم (قوله
لتحيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعي ابعده منه في الأولى لان أجدل من الجدل بالسكون وهو
الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان وأما أفعي فلأما دة لها في الاشتقاق لكن عند
ذكرها يتصور ضررها وخبثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حراره
فأصلها أفعو قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل)
مصدره ضاف لفاعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع
(قوله في انظم مثني) مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه اللفاظ لا تصغير ولا غيره
والاصرفت للاختلال بالعدل أفاده سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والكاف من كهما بمعنى
مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرهما الضمير شاذ كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال
كون موازن مثني مأخوذا من واحد لاربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمثني وثلاث فلو قال من
واحد وأربع لسلم منه (قوله العدل) هو تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي
لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد يخرج من المعدول نحو ايس مقبول يش ونفذ
بالسكون مخفف المكور وكوثر بزيادة الواو في كثير إلحاقه بجمع فمرورجي ل مصغر رجل لزيادة
معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذ كرفع
معدولا عن فاعل غالبا كعمرو في المؤنث فعال عن فاعله كذا ام بشرطه الآتي والثاني في
الصفات وهو اما في العدد وله صيغتان فعال ومفعول كاحاد وموحد أو في غيره وهو آخر وفائدته
اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثني وآخر او تخفيفه مع تخضعه للعلمية كما في عمرو وزفر عن عامر
وزافر لاحتمالهما قبل للوصفية ثم هو تحقيق ان دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفا

اعلم

بما يمنع صرف الاسم العدل والصفة وذلك في أسماء العدد المبينة

لعل كونه معدولا كما سيأتي في مثني وآخر وتقديرى ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالاعلام
 كما سيدين في عمرو ونحوه (قوله على فعال) بصم الفاء ومفعول بفتح الميم والعين (قوله فثلاث معدول
 الخ) أى فثلاث جاءوا ثلاث أصله جاءوا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث
 اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في اخواته ولا تستعمل هذه
 الانماط الا ملحوظا في معنى الوصف وان كان أصلها اسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة
 كما صلاها فلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه افاده الرضى فتكون نعو تا كاولى
 أجنحة مثني وثلاث ورباع وأحوالا كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني الخ
 وأخبارا كصلاة الليل مثني مثني وكررها لثلاثا كيد اذ لو اقتصر على واحد لو في المقصود (قوله وزعم
 بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله آخر التي في قولك الخ)
 أى فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة في مقابل آخرين بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة
 ان آخر وصف بجمع المؤنث كما ان آخرين بجمع المذكر وكلاهما في الاصل افعال تفضيل بمعنى أشد
 تأخر في صفة من الصفات ثم صارت بمعنى المغايرة وصوب الموضح في الحواشي انها ليست منه لعدم
 الزيادة فيها وانما تعطى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها بثنيتين مغاير
 ومغاير كما ان افعال لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك اخرج جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل
 آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما ما فانه مصروف اعدم عدله اذ ليس افعال تفضيل ولا في حكمه
 وآخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا لآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى بضم ففتح معرفا بالبدليل انه افعال تفضيل أو في حكمه فحقه ان
 لا يجمع ولا يؤنث الا مقرونا بال أو مضافا لمعرفة حيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه
 من التعريف بال هذا قول أكثر النحويين وفيه انه في نحو نسوة آخر وأيام آخر نكرة فكيف يعدل
 عن المعرفة مع انه ليس بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمدمر اذ به جمع المؤنث لان حق
 افعال التفضيل ان يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردة امد كرا في جميع أحواله نحو
 ليوسف وأخوه أحب الى أين اقل ان كان آباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هندا وألهندات أحب
 اليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فتذكرا احداهما الاخرى
 فعده من أيام آخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان فعلنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه
 وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل بآخر لان أثره لا يظهر في غيره اذ الاخرى فيها ألف التانيث
 أوضح من العدل وآخرون وآخران لا مدخل لهما هنا لا عرابهما بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه
 بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الآتية الاولى لان الاخرى
 فيها ليست معدولة بل انما أثبت لقرنها بال فتدبر (قوله وكن لجمع الخ) خصه لغلبته وليس بقييد
 بدليل قوله الآتية وليسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان
 مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور ووجهه ان يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثه ألفا ليست عوضا
 وبعدها حرفان أو ثلاثة أو وسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الاتصال وبعدها أيضا
 كسر أصلي ولو مقدر كدواب وعذارى اذا أصلهما دواب وعذارى بكسر ما بعد الألف فأدغم
 الاول وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحمة والياء ألفا فتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل
 بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد العربية اذ لا تجرد مفردا عرييا بهذه الاوصاف وأما سراويل
 فأعجمى ومتى اتقى أحدها صرف لانه اما مفردا وبزنته فخرج مضموم الاول كعدا فرفعهم له

على فعال ومعدل كثلاث ومثني
 فثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة
 ومثني معدولة عن اثنين اثنين فتقول
 جاء القوم ثلاث اي ثلاثة ثلاثة
 ومثني اي اثنين اثنين وسمع استعمال
 هذين الوزنين اعنى فعال ومفعول
 من واحد واثنين وثلاثة وأربعة
 نحو أجادوا ووجدوا ومثني وثلاث
 ومثلي ورباع ومربع وسمع أيضا
 في خمسة وعشرة نحو خمس وخمس
 وعشار ومعشر وزعم بعضهم انه سمع
 أيضا في ستة وسبعة وثمانية وتسعة
 نحو سداس وسداس وسداس وسداس
 وسداس وثمان ومثن وتساع
 ومتسع وما يمنع من الصرف للعدل
 والصفة آخر التي في قولك مررت
 بنسوة آخر وهو معدول عن الآخر
 وتلخص من كلام المصنف ان الصفة
 تمنع مع الالف والنون الزائدتين
 ومع وزن الفعل ومع العدل (ص)
 وكن لجمع مشبهه مفاعلا
 أو المفاعيل يمنع كافلا
 (ش) هذه العلة الثانية التي تستقل
 بالمنع وهي الجمع المتناهي وضابطه
 كل جمع بعد الف تكسيرة حرفان
 أو ثلاثة أو وسطها ساكن نحو
 مساجد ومصابيح ونحوه بقوله مشبهه
 مفاعلا أو المفاعيل على انه اذا
 كان الجمع على هذا الوزن منع وان لم
 يكن في أوله ميم فيدخل ضواريب
 وقد ابدل في ذلك فان تحرك الثالث
 صرف نحو صياقلة

فيجاء الجمل الشديد واسم للاسد وكذا ان كانت ألفه غير ثالثة كصالح أو كانت عوضا عن إحدى
 ياء النسب كيمان وشام أصلهما يني وشامى بشد الياء حذفوا إحدى الياءين تخفيفا وعوضوا
 عنها الألف فتحت همزة شامى بعد سكونها فصار يمانى وشامى ثم أعل كقاض فصار يمان وشام
 ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله
 الجوهري فاصله غنى فتحوا أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذفوا إحدى الياءين إلى آخر ما مر
 فهذه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم انهما يجوزان حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف
 لقوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت ثمانيا
 وشاميا بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع
 وتعود الياء للإضافة كياء قاض فتقول ثمانمائة وحذفها الحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر
 كمدارك أو كان غير أصلي كمدان إذا صله الضم كسر لمناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد
 الألف كطواعية وكرهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكنا منويا انفصاله بأن يكون
 ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كرباح وظفاري نسبة إلى رباح
 وظفار بلد بالين أو تقدير بأن بنيت الكلمة عليهما معا كحوالي للمحتمل وحواري للناصر فكل
 ذلك مصروف لقوات الصيغة وانما قدروا النسب في الآخرين لسماعهم مصروفين بخلاف
 ما إذا وجدت الياء المشددة في بنية المفرد قبل وجود الألف كقمرى وبختى وكسى فان جمعها وهو
 قمارى وبختانى وكراسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر ان
 صيغة مفاعل ومناعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالاصالة والله أعلم
 (قوله وذا اعتلال) مفعول محذوف يفسره أجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لاذأ وحال منه
 وكذا قوله كالجواري وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالغدارى فلا يجرى كسار بل يقرب كسره
 الأصلي فتحا اتباعا لما قبل الألف فتقلب ياؤه ألفا وقوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت
 التنوين فقط لا من كل وجه فان جوار يجزى بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيه ما
 (قوله وجره) أى فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة النصب لانها بديل ثقيل
 (قوله حذف الياء الخ) ظاهر الشرح ان أصله جوارى بلا تنوين بناء على تقدم منع الصرف
 على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر لثقلها ما على الياء ثم الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين
 والارجح تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه
 حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله جوارى بتنوين الصرف حذف الحركة
 لثقلها على الياء ثم الياء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقدير اذا المحذوف لعله
 كالثابت خفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطع الطمع رجوعها هذا
 مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاجي الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف
 فأصله جوارى بلا تنوين حذف الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين حذف الياء الساكنين
 وورده ان التعويض عن حركة المقصور كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه
 بالكلية فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب (قوله ولسراويل
 الخ) هو اسم جنس مفرد أعجمى نكرة مؤنث جاء على وزن مناعيل فتحذف الصرف لما عرفت ان
 هذا الوزن لا يكون إلا لجمع أو منقول منه فحق ما وزنه بالشروط المارة بالمنع وان كان مفردا فيقال
 فيه غير مصروف لموازنته منتهى الجمع وليس جمع سروالة سمي به المفرد كما زعم لان سروالة
 لم يسمع وأما قوله عليه من اللوم سروالة * فليس يرق لمسته عطف

(ص) وذا اعتلال منه كالجواري
 رفعه وجره أجره كسارى
 (ش) أى إذا كان هذا الجمع أعنى
 صيغة منتهى الجمع معتل الآخر
 أجر يسه في الرفع والجر مجرى
 المنقوص كسارى فتنونه وتقدر
 رفعه وجره ويكون التنوين عوضا
 عن الياء المحذوفة وأما في النصب
 فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير
 تنوين فتقول هؤلاء جوار وغواش
 ومررت بجوار وغواش ورأيت
 جوارى وغواشى والأصل في الرفع
 والجسر جوارى وغواشى وجواري
 وغواشى فحذف الياء وعوض
 عنها التنوين (ص)
 ولسراويل بهذا الجمع

شبه اقتضى عموم المنع
 (ش) يعنى ان سراويل لما كانت
 صيغة كصيغة منتهى الجمع
 امتنع من الصرف لشبهه به

فولدولوسلم فهى لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس جعلها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو ابن الحاجب وأشار المتن الى رده بقوله عموم المنع أى فى جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما مر ان النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم ايقاعه فى لبس بخلاف غير الظرف (قوله كشر احويل) بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس (قوله للعلمية وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيديو يمنعهم مطلقا الشبه بأصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لزنة مقاعيل والله أعلم (قوله والعلم الخ) اعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثانى لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وهو ما كانت إحدى علميه العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط نخرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه محكى كما مر فى باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معد يكرب) يحتمل انه لا احتراز عن نحو سيديو به فانه مبنى تغليباً بجزئه الثانى كما مر وأهو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكره من يعربه غير مصروف ولا ترد لغة بناءً لان الكلام فى المعربات وكذا تركيب العدد فانه محتم البناء كما سيأتى فى بابها واداسمى به فقيه ثلاثة مذهب اقراره على حاله وضافة صدره لجزءه واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء الثانى) وأما الاول فلازم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يسكون ان كان هذه هى اللغة المشهورة ومنهم من يضيف صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستحب سكون يائه فى نحو معد يكرب فتقدر عليها الحركات حتى تنتهت تخفيفاً بالنقل التركيب ويختص عجزه بأداهى اضافة لفظية لان كلام من الكلمتين كالزى من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صار كالأشياء الواحدة ويعطى العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مقردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة فى هر من من رام هر من اسم موضع منع الصرف فيجرب بالفتحة دائماً اعطاء الجزء العلم حكم العلم والصرف يكون من حضر موت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معد يكرب فانه مصروف فى اللغة المشهورة وبعضهم يمنع حينئذ أى حال الاضافة بناءً على انه مؤنث تأنيهاً معنواً قال الخبيصى من قدر كرباً اسماً للكربة منعه ومن قدره اسماً للعزن صرفه ومن قدر بكاً وقلاً فى بعلبك وقالى قلاً اسماً للبقعة منعه أو لموضع أو مكان صرفه اه دمايينى وهكذا حكم عجز العلم المضاف اصاله فيمنع فى نحو أبى هريرة وأبى زنب وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب اعلاماً لا فى نحو عبد الله علماً ما صدره فلا يمنع أبداً وان وجد فيه السببان لانه مضاف * (فائدة) * وقع السؤال عن أم كلثوم هل يمنع عجزه العلمية والتأنيث المعنوى كما منع فى أبى هريرة وأبى بكر للتأنيث اللفظى فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما ما بأن العلة الثانية وهى التأنيث فى هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جر كل من العلمية والتأنيث المعنوى لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجارى على السنة المحدثين كما فى الدمايينى على المغنى لتجزئ كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكاً الخ انه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده فقيه جر كل من العلتين فكذا كلثوم وهو فى الاصل كثير لحم الخدين والوجه من الكلمة وهى اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كرباً اسماً للكربة منعه ان عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثاً نظراً لأصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذا حوى الخ) أى علم حوى الخ أى وان لم يكن على وزن

وزعم بعضهم انه يجوز فيه الصرف وتركه واختار المصنف انه لا ينصرف ولهذا قال شبه اقضى عموم المنع (ص) وان به سمي أو بما لحق

به قال انصرف ان سمي يحق (ش) أى اذا سمي بالجمع المتناهي أو بما لحق به لكونه على زنته كشر احويل فانه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة لان هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل هذا مساجد ورأيت مساجد ومررت بمساجد وكذلك الباقي (ص)

والعلم يمنع صرفه مر بكا تركيب مزج نحو معد يكرب (ش) مما يمنع صرف الاسم العلمية والتركيب نحو معد يكرب وبعلبك فتقول هذا معد يكرب ورأيت معد يكرب ومررت بمعد يكرب فتجعل اعرابه على الجزء الثانى وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب وقد سبق الكلام فى الاعلام المركبة فى باب العلم (ص) كذا حوى زائدى فعلاً

فعلان كما أشار إليه بالتشليل فشمل نحو نجران وعمران وعثمان بخلاف الوصف فإنه يعتبر كونه على
فعلان بالفتح كما مر ونقل عن سمن أن قوله كذلك حاوي الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للمثال
اذ يصدق على نحو عمران أنه حاوي زائدي فعلان بخلاف قوله فيما مر وزائدا فعلان في وصف فإنه
يفيد أن زائدي غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض اذ زائدا نحو عمران ليس زائدي
فعلان بالفتح كما لفظ به بل زائدا المكسور وبتسليم ذلك يلزم أن زائدي نحو خصان بالضم
من الاوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ما مر عاما كهذا بالفرق وهو باطل فالاولى ما ذكرناه
من النظر للمثال فتأمل (قوله وكاصبهان) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشاركة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى
نبينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زيادتهما هنا وفيما مر سقوطهما في بعض
التصارييف كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية
فيهما لانه نسبة للطحن وبيع التبن اما تبان بالكسر فنعت لتبع الجبري وبالضم سر وال صغير بستر
العورة فان كانا في غير متصرف فعلاهما ان يكون قبلهما ما أكثر من أصليين كعثمان هذا في غير
المضاعف اما هو فان قدرت اصاله تضعيفه فالزيادة والافان نون أصلية كحسان وعفان وحيان
فتمعهما ان قدرتهما من العفة والحياة والحس بالكسر أي الاحساس أو بالفتح وهو القتل
كاذنحسونهم بانه لزيادتهما وان قدرتهما من الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفتهما
لاصاله النون فوزنهما حينئذ فعلا لافعلان ومثل ذلك شباطان لانه من شاط اذا احترق أو من
شطن اذا بعدد ومحل ما ذكر في حسان غير الصحابي اما هو فممنوع قول واحد لانه المسموع
في شعره وعلى السنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما
فقط والافلا يتعدى (قوله بهاء) الاولى بتاء كما عبر في باب التانيث فان مذهب سيبويه ان الهاء بدل
من التاء في الوقف وكأنته انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان
سمي بهما مذكور صرف قطعا او مؤنث كان ذا وجهين كهنديان تاءهما ليست للتانيث عند
سيبويه بل بنيت الكامة عليها وأسكن ما قبلها كما جبت وصحت أما على انها للتانيث مع بناء
الكامة عليها فتمنع مع العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الاول
أيضالا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث
بتاء أي معها فيصدق على بنت قطعاً فقدر (قوله العار) أي الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله
فوق الثلاث) أي دي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذي أحرف
شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقراً أو يزيد عطف على جور وقوله اسم امرأة
حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لانها في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر
وتد كيرامفعول العادم وسبق صفته وبجمة عطف عليه وكان ينبغي ان يزيد أو تحرك وسط لكن
اكتفى عنه بتثنية بهند (قوله للعلمية) هي فرعية المعنى والتانيث فرعية اللفظ لان تاءه ملانوظة
في نحو فاطمة ومقدرة في زينب وسعاد فاقاموا انقسيرها مقام ظهورها واثبت ان تقول انما يرجع
تانيث زينب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وانما اختص منع التانيث بالعلمية لان العلم المؤنث
تأخره التاء لفظاً أو تقديرًا كذا ذكر فاشبهت تاءه ألف حبي في اللزوم فتمنع بخلاف تاء الصفة كقائمة
وقاعدة في حكم الانفصال لذهابها في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أي بالوضع على مؤنث
مع خلوه من التاء لفظاً (قوله كزينب الخ) أي لتزيل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أي لقيام
الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافاً لابن الأنباري (قوله كجور) بضم

كغطفان وكأصبهان
(ش) أي كذلك يمنع الاسم من
الصرف اذا كان علماً وفيه ألف
ونون زائدتان كغطفان وأصبهان
بفتح الهمزة وكسرها فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان ومررت
بغطفان فتمنع من الصرف للعلمية
وزيادة الالف والنون (ص)
كذا مؤنث بهاء مطلقا

وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقراً
او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تدكير اسبق
وبجمة كهندي المنع أحق
(ش) ويمنع صرفه أيضا للعلمية
والتانيث فان كان العلم مؤنثا بالهاء
امتنع من الصرف مطلقا أي سواء
كان علما مذكرا كطلحة او مؤنثا
كفاطمة زائدا على ثلاثة أحرف
كما مثل ام لم يكن كذلك كنبه
وقله علمين وان كان مؤنثا بالتعليق
أي بكونه علم آتيا ما ان يكون
على ثلاثة أحرف أو على أزيد من
ذلك فان كان على أزيد من ذلك
امتنع من الصرف كزينب وسعاد
علمين فتقول هذه زينب ورأيت
زينب ومررت بزينب وان كان
على ثلاثة أحرف فان كان محرك
الوسط منع أيضا كسقروان كان
ساكن الوسط فان كان عجميا
كجور اسم بلد

الجيم أي لان ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها مقوية
للتأنيث لاستقلته بالمنع ومثل جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقولاً الخ) أي لان ثقل ثقله
للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هند مع انه
مثله هيثة وحر وفاو يزيد باصالة تأنيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصله اذا الشئ
الباقى على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا مذهب سيويه والجمهور وجعل له الجرعى والمبرد
ذا وجهين كهند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السيين والصرف لمقاومة السكون أحدهما
(فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والكلم الصريف على تأويلها باللفظ والمكان والحقى
أو الاب وعدمه على ارادة الكلمة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع
الصريف في كاب وثقيف ومعد باعتبار الحى ويدروحين على المكان وكسعه فيهم وودوجوس على
باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل حال كتغلب
وباهلة وخولان وبغداد فاداه في التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله واسماء السكلم أي كاسماء
حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عريت جاز فيها الصرف
وعدمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هو دفان جعلته
اسما للسورة منعتة لانه يجوزاً وللنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أي سورة هو
صرفته لماسية أى وكذا يقاس ما أشبهه ويشكل على ما مر قواهم جاء تنى قر يش بالتسوين وقوله
تعالى كذبت ثود المرسلين عندهم من ثوبه مع ان تأنيث النعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه
المنع وأجيب بان التأنيث على حذف مضاف أي أولاد قر يش وثود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله
تعالى أو هم قائلون بعدوكم من قرية أهلكاها والالقال أو هي قائله أو انه أنث باعتبار القبيلة
وصرف باعتبار الحى فهو مذ كرو مؤنث باعتبارين ولا يمنع فيه أفاده الرضى *(تنبيه)* مصر
عند تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهند لانه منقول من مذ كرو وهو مصر بن نوح عليه السلام
كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر التأويله بالمكان أو لانه غير معين أى مصر
من الامصار (قوله والعجمى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه أى العجمى وضعه
وتعريفه وقوله مع زيدا محال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصدر مؤخر للتسامح في
الظرف أو من الضمير في العجمى لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحمل الضمير لامن العجمى نفسه
لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمة) طريق معرفتها نقل الائمة أو خروج الاسم
عن وزن الاسماء العربية كبراهيم وابريسم أو خلوا الخامسى من حروف مرتبته وهي المذقة
وكذا الرباعى الامافيه السيين فقد يكون عربياً كعسجد أو ان يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية
كالجيم مع القاف ولو به اواصل كما أطلقه بعضهم كصنخو وجر موق أو مع الصاد كصولحان وحص
أو مع الكاف كسكرجة وكتبعية الراء للنون أول الكلمة كرجس والزاي للذال آخرها
كهندز (قوله في لسان العجمى) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسى (قوله بل في لسان
العرب) أى سواء استعملته أو لا في معناه الاصلى ثم نقلته للعلمية كلبام وفيروزسمى بهما وهذا
مصرف اتفاقاً أو جعلته علماً من أول الامر كبندار يضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر
الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالروى اسم جنس للجيد ولم تستعملهما العرب
كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصرف عند غير الشاويين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى
لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في
بعض التصاريح فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط يزيد مفتح (قوله كسقر) في نسخ كسقر

أو منقولاً من مذ كرو الى مؤنث
كزيد اسم امرأة ممنوع ايضاً
وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن
الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً
عن مذ كرو فنيبه وجهان المنع
والصرف والمنع أولى فتقول هذه
هند ورأيت هند ومررت بهند
(ص)

والعجمى الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث صرفه امتنع
(ش) وينع صرف الاسم ايضاً
العجمة والتعريف بشرطه ان يكون
علماً في لسان العجمى زائد على
ثلاثة أحرف كبراهيم واسماعيل
فتقول هذا ابراهيم ورأيت ابراهيم
ومررت بابراهيم فتعنه من الصرف
للعلمية والعجمة فان لم يكن العجمى
علماً في لسان العجمى بل في لسان
العرب أو كان نكرة فيهما كلبام
علماً أو غير علم صرفته فتقول هذا
لبام ورأيت لبام ومررت بلبام
وكذلك تصرف ما كان علماً أعجمياً
على ثلاثة أحرف سواء كان محرك
الوسط كسقرو ساكنه كنوح ولوط

بفتح الشين المجمة والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة والاحتتم
منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط وبالمجمة لا للمجمة وحدها * (فائدة) * أسماء الانبياء والملائكة
عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والمجمة حتى موسى عليه السلام لانه معرب
موشى وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بين مافركا اسماعليه وأما
اختلافهم في اشتقاقه فانما هو في موسى الحديد فقل من أوسيت رأسه اذا خلقتة فهو موسى
كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس عيس اذا تجتري في مشيه تحركه
كذلك عند الخلق به فقلبت الياء واو الضم ما قبلها كما وقن من اليقين فيمنع للالاف المقصورة كما
في السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكرو نكير فهذه عربية لكن رضوان
ممنوع للزيادة ومن الانبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث
عليهم الصلاة والسلام كلها مصروفة لفقد المجمة في الاربعة الاول وفقد شرطها في الباقي
وقيل هو دليس عربي بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد ان اسمعيل تعلم
أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العربية قبله وفي عزير وجهان
قرئ بهما فالصرف على انه عربي من التعزير وهو التعظيم وعدمه على انه أعجمي وانه حذف
تنوينه للساكنين تشبيها له بحرف المدء أما دليس فقبل منه للمجمة وقيل عربي مشتق من
الابلاس وهو الابداع وعلى هذا فنع له شبه المجمة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بمن
أطلقه الله عليه فكانه دخيل في لسانهم الا لانه لا تطير له في الاحاد العربية كما قيل لانه كاحليل
واكيل وغيرهما والله أعلم (قوله كذا ذو وزن) أي علم ذو وزن وقوله أو غالب بالجر عطف على
يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه وصف
لوزن والاصل فيه الافراد أي ذو وزن خاص أو غالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه (قوله
كأحمد) منقول من المضارع أو الماضي المعدي بالهمزة واسم التفضيل سم (قوله كفعل) أي
الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتوح بتاء
المطاوعة كتعلم أو بهمة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع
وأمر غير الثلاثي كيدخرج وينطلق ويستخرج ودخرج الخ الا امر المفاعلة فكل هذه الاوزان
مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا كدئل بضم فكسر لدوينة كبن عرس وينجاب
كيسطلق لخزرة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للدجاج
الغليظ فاذا سمى بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستترا
حكي لانه جله اما مضارع الثلاثي وأمره من الغالب كما سيأتي وأما امر المفاعلة كضارب بكسر
الراء فالاسم أولى به لكثرة فيه فلا يؤثر تصريح (قوله هذا ضرب وكلم) أي برفعهما لانه خبر
وليس محكما والثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بهما (قوله والمراد بما يغلب الخ) اشار بذلك الى
ان التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرا فيه
وما فيه الزيادة المدكورة وان لم يغلب كما سيأتي الا ان يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى
القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقية تمثيله باحد ويعل فانه من الغالب حكما (قوله
يوجد في الفعل كثيرا) أورد عليه ان فاعل بالفتح كضارب يكثري الافعال مع ان موازنه من
الاسماء كخاتم مصروف اتفاقا الا ان يقال كلامه مبنى على الغالب أي ان كثرة الوزن في الفعل
تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو
مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمخ بمجمة بوزن يضرب اسم تجارة يرض وتنصب كتتنصر

(ص)

كذلك ذو وزن يخص النعلا

أو غالب كاحد ويعل
(ش) أي كذلك يمنع صرف الاسم
اذا كان علما وهو على وزن يخص
الفعل أو يغلب فيه والمراد بالوزن
الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره
الاندور او ذلك كفعل وفعل فلو
سميت رجلا بضرب أو كلم منعتة
من الصرف فتقول هذا ضرب أو كلم
ورأيت ضرب أو كلم ومررت
بضرب أو كلم المراد بما يغلب فيه ان
يكون الوزن يوجد الفعل كثيرا أو
يكون فيه زيادة تدل على معنى
في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم

فالأول كأند واصبع فان هاتين الصغتين بكثرتان في الفعل دون الاسم كأضرب واسمع ونحوهما من الامر مأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بأند واصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا أند ورأيت أند ومررت بأند والثاني كأند ويريد فان كلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التكلم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب في الفعل بمعنى انه به أولى فتقول هذا أجد ويريد ورأيت أجد ويريد ومررت بأجد ويريد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هـ هذا ضرب ورأيت ضرباً ومررت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجرو في الفعل كضرب (ص) وما يصير علماً من ذى الف زدت للحاق فليس ينصرف (ش) أى ويمنع صرف الاسم أيضاً للعلمية والف الحاق المتصورة كعلق وأرطى فتقول فيه ما علمين هذا علق ورأيت علق ومررت بعلى فيمنعه من الصرف للعلمية وشبهه الف الحاق بالف التأنيت من جهة ان ماهي فيه والحالة هذه أعني حالة كونه علماً لا يقبل تاء التأنيت فلا تقول فيمن اسمه علق علقاً كما لا تقول في حبل حبله فان كانت مافيه الف الحاق غير علم كعلق وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانهما والحالة هذه لا تشبهه الف التأنيت وكذا ان كانت الف الحاق بمدودة كعلق فانك تصرف ماهي فيه علماً كان أو نكرة (ص) والعلم يمنع صرفه ان عدلاً كفعل التوكيد أو كنعلاً

لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثي المبني بالهمزة كأبيض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كأنصر وأقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لاقتناعه بالهمزة فقط وما قبله للكثرة فقط وما قبله للكثرة والزيادة معاً واعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولاً يكثر اسم الجنس اما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولاً من الفعل (تنبيه) بشرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ وابنهما عن الاعمالي بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في البحر كأنضرب وفي النصب كأعلم وفي الرفع كأنخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو ردوق بل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن قفل وريم بخلاف نحو يزيد وان خرج الى وزن يريد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كأند) بكسر الهمزة والميم كأضرب امراً واصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهما زائلة ثلث وثلاثه * والتسغ في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أى كالم بوزن انصر وهو خصوص الدوم (قوله لاحق) قال الشاطبي وجعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الاصول ليلحق به في تصاريقه فيزاد فيه حرف كالألف من أرطى وعلق لجعلهما ما كغيره وفي عزهى وذفرى كدرهم وكاحدى الباءين في جلب جلبية وجلبابا لجعلهما ما كدخرج دحرجة ودحراجاً وخرقان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعناريت لاحقاً ما بقنديل وقناديل (قوله كعلق) بعين مهملة ثم فاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانة دقاق تتخذ منه المسكانس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر وقيل ليست ألفه لاحق بل أصامة فوزنه أفعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبهه ألف الخ) من اضافة الصفة للموصوف أى وألف الحاق الشبيهة بالف التأنيت المتصورة (قوله من جهة الخ) أى ومن جهة أن كلامهم ما زيادة غير مبدلة من شئ وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيت كارتطى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فواجه الشبه ثلاثة وتفارقها في ان الف الحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان الف التأنيت مطلقاً ولذلك قال الفارضى انما لم يجعل ألف ارتطى وعلق للتأنيت لقولهم ارتطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيتين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه لاحقاً وغير ممنون بجعلها للتأنيت وبهم ما قرئ قتراف السبع (قوله طالة كونه علماً) ظاهره لمذكراً ومؤنث ولكن في الثانى مانع آخر وهو التأنيت المعنوى (قوله لا تشبهه ألف التأنيت) أى شبهها كاملاً للاحاقها التاء والتنوين كما مروا ان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية اثرت بخلاف هذه وهى مستقلة بالمنع كالف التأنيت والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره احط رتبة منه احتمالاً (قوله كعلقاء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصة العنق وانما كانت ألفه المدودة لاحقاً بقسطاس لا للتأنيت لانها تنون ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيت لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيت متقلبة عن الف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فواجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكماً بقربة تمثله بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم اما شخصى او جنسى فيختص ببعض الأشخاص أو الاجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالعلم بكم بعلميته باطل اه أى بل هو مشبه للعلم كافي الشرح لكن قيل انه علم جنس معنوى للاطاعة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفيق بقاعدة انه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية انصريح (قوله كنعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى ونعل أبو قبيلة واصله علم

والعدل والتعريف مانعاً سحر
 اذ به التعيين قصداً يعتبر
 (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو
 شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع
 * الاول ما كان على فعل من الفاظ
 التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبهه
 العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء
 بجمع ورأيت النساء بجمع ومررت
 بالنساء بجمع والاصل جمعاً وان لان
 مفردة جمعاً فعديل عن جمعاً وان الى
 بجمع وهو معرف بالاضافة المقدرة
 أي جمعهن فأشبهه تعريفه تعريف
 العلمية من جهة انه معرفة وليس في
 اللفظ ما يعرفه * الثاني العلم المعدول
 الى فعل كعمر وزفر وتعل والاصل
 عامر وزافر وتاعل فنه من الصرف
 للعلمية والعدل * الثالث سحر اذا أريد
 به يوم بعينه نحو جئتكم يوم الجمعة
 سحر فسحر ممنوع من الصرف
 للعدل وشبه العلمية وذلك انه معدول
 عن السحر لانه معرفة والاصل في
 التعريف أن يكون بال فعل به
 عن ذلك وصار تعريفه مشبهاً
 لتعريف انعامية من جهة انه لم يلغ
 معه بمعرفة (ص)
 وابن على الكسر فعال علماً
 مؤثراً وهو نظير جشماً
 عند تيم واصرفن مانكراً
 من كل ما التعريف فيه اثر
 (ش) أي اذا كان علم المؤنث على
 وزن فعال كذام ورقاش فللعرب
 فيه مذهبان أحدهما وهو مذهب
 أهل الحجاز

جنس للتعاب (قوله لان مفردة جمعاً) كحمراء والقياس في موازن فعلاء اذا كان اسماً لصفة ان
 يجمع على فعلاء وان كحمراء وصحراوات وأيضاً فان مذ كره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه الجمع
 بالالف والتاء فعديل عنه الى جمع هذا اختيار الناظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه
 قياس جمع أفعل فعلاء مذ كره ومؤنثه كهر جمع أجرو وجرأ وقيل معدول عن فعلى كحمرأ
 وصحارى والاولى اصح لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان صفة مذ كرهاً أفعل ولا على فعلى
 الا اذا كان اسماً محضاً لا مذ كرهاً وجمعاً ليس كذلك لانه ليس صفة وله مذ كرهاً (قوله أي جمعهن)
 حذف الضمير للعلم بدونى ولا يرد ان الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعاً لان
 محل ابطالها مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أ مانع حذفه فلا مانع من اعتباره
 وكذا يقال في آل الآتية (قوله العلم المعدول) أي عدلات تقديرها فان طريق العلم يعدل هذا النوع
 سماعه غير مصروف مع علمه العلمية فقط فيقدر فيه العدل لثلاثاً يترتب المنع على علمه واحدة فلو سمع
 مصروفاً لم يحكم يعدله كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغرو وصرد والصفة كظم وابد والمصدر
 كهدي وتقى والجمع كغرف وتخم فكل ذلك غير معدول وكذا لو وجد له مع العلمية علم غير
 العدل كطوى فان منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل اذ لا حاجة لتكافؤ تقديره مع وجود
 غيره بخلاف العدل في نحو جمع وسحر وأخر ومثنى فانه تحقيق يدل عليه ورود اللفظ على
 خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علماً ولم يعلم اصرفوه أم لا فذهب سيبويه صرفه
 ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في العربية أفاده الشنواني على القطر
 (قوله وزفر) اسم عالم حنفي (قوله والاصل عامر) أي فعمر منقول عن عامر العلم المنقول
 عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً الا عن الصفة لانها ليست بمعناه لتسكيرها وقيل
 ان ثعلب معدول عن أنثى لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنثى اذا اختلف منابت أسنانه
 وكان فيها زوائد وامرأته على صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تحضه للعلمية اذ لو قيل
 عامراتوهم انه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كما مر أول الكتاب (قوله
 يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر يدل بعض منه على تقدير
 الضمير وليس المراد به خصوص النهار لانه لا يرد أن السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على انه
 يمكن جعل السحر من النهار مجاز الجوارته له (قوله ممنوع من الصرف) أي عند الجمهور وقيل
 منصرف لكن ترك تنوينه لنية الاضافة أو ال وقيل مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف
 ومرفى امس الفرق بين العدل والتضمن وقيل لا معرب ولا مبني فالاقوال أربعة وهي في سحر المعين
 اذا كان ظرفاً فلو نكر أو عرف بال مثل اصرف لقوات العدل نحو نجيئناهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة
 السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفاً مع تعيينه قرن بال أو أضيف وجوباً كطاب السحر أو سحرنا (قوله
 والاصل في التعريف أن يكون بال) أي أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهم ما حكمنا
 يعدله عن أحدهما الاشتماله على معناه فهو عدل تحقيقي لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصاراً
 على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبهاً للتعريف العلمية) أي وليس بعلم حقيقة كما
 يشبه اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسميل بانه علم شخصي أو جنسي فاستشكله
 أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف يكون معدولاً عنه مع
 عدم اشتماله على معناه اه وصرح بذلك ان العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذى ال لما ذكرنا حفظه
 يتفعل في مواطن كثيرة فانتقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد بهما
 معين يمنع صرفهما للعلمية والعدل عن الرجب والصفر بال ينبغي حمله على العلمية الحكمية وهي

بناءؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورايت حذام وعمرزت بحذام والثاني وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعديل الى حذام وراقش كما (١٠٩) عدل عمرو وجشم عن عامر وجاشم والى هذا

أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرا الى ان ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة اخرى اذا زالت عنه العلمبة بتكبيره صرف لزوال احدي العلتين وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف وذلك نحو معديكرب وعطفان وفاطمة و ابراهيم وأجد وعلي وعمراً علاما فهذه ممنوعة من الصرف للعلمبة وشئ آخر فاذا نكرتهم صرفتم الزوال أحد سببها وهو العلمبة فتقول رب معديكرب رأيت وكذلك الباقي وتلخص من كلامه ان العلمبة تمنع الصرف مع التركيب ومع زيادة الالف والنون ومع التانيث ومع المجمة ومع وزن الفعل ومع الف الا الحاق المقصورة ومع العدل (ص) وما يكون منه منقوصا في

اعرابه نخرج جوارب يقتضي (ش) كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معاملة جوارب انه ممنون كان هو كذلك الا انه ينون في الرفع والجرتنوين العوض وينصب بالفتحة من غير تنوين وذلك نحو قاض علم امرأة فان نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الصرف للعلمبة والتانيث كقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمبة والتانيث وهو مشبه بجوارب من جهة ان في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة فتقول هذه قاض ومررت بقاض

المعبر عنها هنا بسببه العلمبة لم سمعت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والمجئ لاشتراطه سماعها بالصرف وعدمه هذا ويحتمل ان منعها للعلمبة الجنسية على الايام المخصوصة والتانيث المعنوي باعتبار تأويلها بالمدة وصرفها على اعتبار الوقت سواء أريد به ما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر مصروف وان أريد به معين وأما باقي الشهر ورجمادى ممنوع لان التانيث وشعبان ورمضان للعلمبة والزيادة والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناءؤه على الكسر) اي مطلقا سواء كان آخره راء كوابر أم لا وانما يبنى لشبهه المبني وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفه لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبهة وتانيثا فاعله أول نزال بالكلمة او بناءه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزل ودرا ليعني الدركة وقيل ل بني حذام لتضمنه معنى هاء التانيث التي في المعدول عنه ونخص بالكسر على اصل التلخيص من الساكنين فلو سمي به مذ كززال موجب البناء لانه الا ن ليس مؤثنا ولا معدولا فيعرب غير مصروف للعلمبة والتانيث الاصل كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) اي عند كلهم اذ لم يكن آخره راء أما نحو وبار فكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز توصلا الى امالته التي هي لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالاول وقد افق الاعشى بين اللغتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغته اذا اراده فقال ومردهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فكسر الاول على لغته اكثرهم ورفع الثاني غير ممنون كقلهم وقيل لا لتلقيق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلمبة والعدل) هذا رأي سيبويه وقال المبرد للعلمبة والتانيث وهو اقوى لتحقيق التانيث والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل وعلى الاول منقول عن قاعله علما المنقولة عن الصفة كما في عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال احدي سببها وهو العلمبة) اما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة او كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقي على تكبيره أو سمي به وسواء نكرب بعد التسمية به أم لا انظر الاشموني وحواشيه (قوله وتلخص من كلامه) الحاصل ان المانع مع العلمبة سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقد علمت احكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضي نخرج جوارب نظيره في اعرابه سواء كان احدي علمية العلمبة أو الوصفية فناله في العلمبة قاض علم امرأة كما في الشرح ريعلي تصغير على علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمبة ووزن يدحرج وينون رفع او جواضعن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت يرمى ويقضى أما الوسميت يغزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلب الياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجز به كما ذكره مثاله في الوصفية أعيم تصغير اعى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن أدحرج فيجزي فيه ماذ كرو يقال أصلها قاضى ويعيلى ويرى ويغزى وأعمى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتخذف حركة الماء للمثقل ثم الياء للساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيمصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب

ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء جوارب ومررت بجوارب رأيت جوارب (ص) ولا اضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله

وللتناسب جائز وصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من طعائن) بالصرف للضرورة جمع
طعينة وهي المرأة في اليهودج مشتقة من الطعن وهو السقر وقد تطلق على المرأة وان لم تكن في
هودج ولا مسافرة وتعام البيت سواك نقبا بين حزن شعبي * والسؤال جمع سالكة
منعول ثان لتري ومفعوله الاول طعائن زيدت به من ونقبامنه ول سواك اي طريقا في الجبل
وحزن مشتق حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبه اسم ماء (قوله وأجمع عليه الخ)
اي في الجملة والافقد قيل في ذي الانب المقصورة تمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يزبد بـدر
ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وايضا سمع
بدون ذلك كقوله اني مقسم ماملكت فجاعلي * جزألا حزن ودينا تنفع

بتنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف
لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من
بدليل صرف خير منه وشمر منه لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله

* وما الاصبح منك بأمثل * مع وجود من المقدمة عليه * (تنبيه) * أجاز قوم صرف الجمع
المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطابقة لغة قال الاخفش وكانها لغة
الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر جري على السنتهم (قوله للتناسب) هو نوعان تناسب الكلمات
منصرفه انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسل المناسبة أغلا لا وسعيرا وتنوين يغوث ويعوق
في قراءة الأعمش لمناسبة نسر والثاني لرؤس الآي كتنوين قوارير الاول لانه رأس آية ليناسب
بقية رؤس الآي في التنوين وصلوا في الالف بدله وقفوا وأما قوارير الثاني فنون لبشاكل الاول
لرؤس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجازوه الكوفيون
مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدي العاتين فيسه دون غيره ويؤيده انه لم يسمع في غير
علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهد بالمنع) أي لجواز منعه الصرف
(قوله ومن ولدوا الخ) هو ثناء في قومه من الهزج المكفوف جميع اجزائه ما عدا الضرب
والكف حذف نون مفاعلين وآخر الشطر الاول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره عن والله أعلم

* (اعراب الفعل) *

(قوله كتسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعاد بفتح فيم ما أي أعانه أو مضارع سعاد
بالكسر اللزوم من السعد وهو اليمين ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من
الاول أو من اسعد المتعدي بالهـ من معناه أو مع كسر هـ مبنيا للفاعل من اسعد (قوله اذا جرد
الفعل) أي في اللفظ والتقدير معافلا يرد قوله * محمد تفدي نفسك كل نفس * مجزم تقدم مع
تجوده لفظا لان جازمه مقدر أي لتفد وقوله رفع أي لفظا كما مثله او تقديرا كما لم يكن للتخفيف
نحو يأمر كم ويشعر كم او للوقوف أو غيره فان رفعه مقدر قيل أو محلا لان المضارع مع النونين يرفع
محلا كما قاله يس تعالى سم ولذا لم يقيد المصنف بالخول من الكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما
ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيد حينئذ اكتفاء بقوله في باب الاعراب
وأعربوا مضارعا ان عريا الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفي عنه مع
النونين الاعراب اللفظي والتقدير لا المحلى أيضا والالم يثبت له محل النصب والجزم أيضا وهو
خلاف المنصوص ألا ترى ان الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير
معربة قطعاً فتدبر (قوله موقع الاسم) أي اذا كان خبراً أو صفة أو حالا لان الاصل في هذه

* تنصر خالي هل ترى من طعائن *
وهو كثير واجمع عليه البصريون
والكوفيون وردا أيضا صرفه
للتناسب كقوله تعالى سلا سلا
واغلا لا وسعيرا فصرف سلا سلا
للمناسبة ما بعده وأما منع المنصرف
من الصرف للضرورة فاجازه قوم
ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين
واستشهدوا بالمنع بقوله

ومن ولدوا عام * رذوا الطول
وذوا العرض

فمنع عامر من الصرف وليس فيه
سوى العلمية والى هذا أشار بقوله
* والمصروف قد لا ينصرف *
(ص) * (اعراب الفعل) *
ارفع مضارعا اذا مجرد
من ناصب وجازم كتسعد

(ش) اذا جرد الفعل المضارع من
عامل النصب وعامل الجزم رفع
واختلف في رافعه فذهب قوم الى
انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم
فيضرب في قولك زيد يضرب واقع
موقع ضارب فارتفع لذلك وقيل
ارتفع

السلالة الاسم بحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها
والماضي وإن كان يقع في ذلك لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون
واعترض بوقوعه من فوق حيث لا يقع الاسم كهل تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي
تفعل لا اختصاص حرفي التحضيض والتنقيس بالفعل والصلة وخبر أفعال الشروع بالجل
وأجيب بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة وإيضاح الرفع استقراره قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير إذ
أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر تصریح (قوله لتجده) أي لدوران الرفع معه وجودا وعدما
والدوران من مسالك العلة ولا يردان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لأن معنى
التجرد الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة
للوجودي هو المطلق وأما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية
فلا يصح لتصریح الرضي بأن عوامل التحويلة المؤثرات الحقيقية على أنه أن أريد به أن علامة
الوجودي تكون عدمية مطلقا فهو باطل أو مقيد يرجع للأول فتدبر وقال الكسائي رفع بالحرف
المضارعة ورد بان جزء الشيء لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قبل ولائمة لهذا الخلاف (قوله
لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أي حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مفيدة (قوله
والتي) أما مبتدأ خبره فأنصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو متعول لمحذوف يفسره أنصب
والفاء عاطفة عليه أي ولا بس التي الح فأنصب بها (قوله واعتقد تحقيقها) أي حين رفع الفعل
بعدها وقوله فهو أي الرفع مع التخفيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو أن) هو حرف ينفي
المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنقيس يشبهه ولا يفيد تأييد
النفي خلافا للزمخشري في أنموذجه وأما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا قال لا يبد فيه من خارج عن لن
لأنها لا تأكيده خلافا له في كشافه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول
الفعل عليه عند الجمهور كزيد الن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لأن ذلك
خاص بما ومنه قوله منه عاذلي فهما أن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى
ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن ما رأيت أبان يزد مقاتلا * أدع القتال واشهد الهيجا

أي لن ادع القتال مدة رؤيتي أبان يزد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب لما كلمة واحدة فيقال أين
جواب لما لم نصب أدع واشهد ليس معطوف على ادع لئلا يتناقض بل على القتال فهو منصوب
بأن مضمرة لعطفه على اسم خالص أي لن ادع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم به الغة كقوله
* فلن يحمل العينين بعدل منظر * وقوله

لن يجب إلا أن من رجاءت من * حرك من دون بابك الحلقه

لكن الأول محتمل أنه مما اجتري فيه بالفتحة عن الالف للضرورة (قوله وكى) أي المصدريه التي
تنصب بنفسها لأنها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فإن نصب بعدها بأن مضمرة واعلم أن كى
أما مصدرية قطعاً أو تعليلية قطعاً ومحتملة لهما فالأولى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو
لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في التصحيح بالضرورة اليه
والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستقهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فأنما * يربح الفتى كيم يضرو وينفع

أي للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتهما عن العمل فتقد رقبها
اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

لتجرده من الناصب والجازم وهو
اختيار المصنف

(ص) وبلن انصبه وكى كذا بان

لا بعد علم والتي من بعد ظن

فأنصب بها والرفع صحيح واعتقد

تختصقها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع إذا صحبه

حرف ناصب وهو لن وكى

كي لتقضى رقيمة * وعدتني غير محتسب
أوقبل ان كقوله فقالت أكل الناس أصبحت ماشيا * لسانك كيماء ان تغر وتخدع

فكي في كل ذلك كاللام معنى وعلا واللام بعدها مؤ كدة والنصب بعدها بان مضمة واطهارها في
الاخر ضرورة عند البصريين وأجازهم الكوفيون اختيارا بحيث كى ان تكرمنى ويؤيده ان
اضماران بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها في ذلك مصدرية أما الاول فظاهرا وأمامع اللام
فلانه لا يوصل بين الحرف المصدرى وصلته وأمامع ان أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى
لا يدخل على مثله في التصحيح والمحتملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وان نحو كيلا يكون دولة فان
قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها ان بخارة والواقعة بينهما كقوله

* اردت لكيماء ان تطير بقربى * فلك جعلها جارة مؤ كدة للام ومصدرية مؤ كدة بان والاول
أرجح لان لصوق ان بالفعل يرجح نصبها وإيضاهى أم بابها فلا تؤ كد غيرها واغتفرها دخول حرف
الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غير بخلاف ما مر واجمعوا على جواز فصلها من الفعل
بلا النافية أو ما الزائدة كما مر من الامثلة وبها معان نحو كي ما لا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف
وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تجنحون الى سلم وما نثرت * قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم
أى كيف تجنحون (قوله وان) أى المصدرية وهى أم الباب ولذا لا يضم غيرها وانما آخرها الطول
الكلام عليها وهى تنصب المضارع لفظا ومحلا مع التوئين ولا تنصب محل الماضى اتفاقا لانها
توصل به ولا تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قابته مستقبلا ناسب عملها في محله ويمتنع
تقديم معمول الفعل عليها خلافا للفراء لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج
بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهى الواقعة بعد لما الحينية نحو فلما
ان جاء البشير او بين الكاف ومجرورها كقوله * كان ظبية تعطوا الى وارق السلم * أو في غير ذلك
والمفسرة وهى المسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار وهى
تفسير مفعول الفعل الذى قبلها ظاهرا كان نحو اذا وحينما الى أمك ما يوحى أن اقدفيه فابوحى هو
عين اقدفيه أو مقدر ان نحو أو حينما اليه ان اصنع الفلأى أو حينما اليه شيئا هو اصنع وتحتمل
الزيادة على معنى أو حينما اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسماء
ولو تأويل أى أو حينما اليه بوضع الفلأى وان لم يتقدم بها جملة كانت مخففة نحو وأخر دعواهم ان
الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بعد دخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التقييم وان لم يتأخر عنها جملة
استنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يلىق ان مدحها بل تحذف أو يؤتى بدلها بأى فتدبر (قوله مما
يدل على اليقين) أى كراى وتحقق وتبين ووطن مستعملا في العلم وانما واجب كونها في ذلك مخففة
لان المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل الاعلى ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم انما يتعلق بالحقق
فلا يناسبه الا التوكيد المنادى بالمخففة والاكثر حينئذ الفصل بين ان والفعل بما سبق في ان
واخواتها وأجرى سبويه والاخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن الخوف كخشيت ان تفعل
بالرفع ومنه قوله اذا مت فادفننى الى جنب كرمه * تروى عظامى بعد موتى عروقها

ولا تدفننى فى القلاة فأننى * أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها

برفع اذوق كالتافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب فما شذ
نعم ان أول العلم بغيره كالظن أو الرأى والاشارة مثلا جازا بالنصب كما علمت الا ان تنعل كذا أى
ما أرى ولا أشير الا بذلك قاله سيبويه ويجوزهما الفراء بلا تأويل (قوله أحدهما النصب) أى لعدم

وان واذن نحو ان أضرب وجئت
لكى أنعلم وأريد أن تقوم واذن
أكرمك في جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم الى انه ان
وقعت أن بعد علم ونحوه مما يدل على
اليقين وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من النقيضة
نحو علمت ان يقوم التقدير انه يقوم
تخففت وحذف اسمها وبقى خبرها
وهذه هى غير الناصبة للمضارع
لان هذه ثمانية لفظا ثلاثية وضعها
وتلك ثمانية لفظا ووضعها وان وقعت
بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان
جازى الفعل بعدها وجهان
احدهما النصب على جعل ان من
نواصب المضارع

تحقق المظنون فينا سببه التبرجى بأن المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلاولذا أجمع عليه في
أحسب الناس ان يتركوا أمام مع النصل بلا فالارجح الرفع كظننت ان لا تقوم لان فصل المحققة بها
أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقدوالسين ولن كظننت ان ستقوم لان المصدرية
لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أى اقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكانه معلوم
(قوله وبعضهم أهمل ان الخ) وبعضهم جزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا * تعالوا الى ان يأتينا الصيد نخطب

(قوله اختها) بالجر بدل من ما أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتبارى لا همل وضمر
استحقت يرجع لان أى وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها له بأن لم
يتقدمها علم ولا ظن جلا على ما يجمع ان كلا حرف مصدري تثنائي وكذلك بعضهم أهمل
ما المصدرية جلا على ان كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وقول
الشاعر وطرفك ان ما جئتنا فاحسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيها للتخفيف لشبوه تظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في
البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة
ففيه ثلاثة أوجه والمعنى احبس طرفك عن النظر اليها اذا جئتنا لاجل ظنهم ان هو الذى حيث تنظر
ستراعيها (قوله فيرفع الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ان يتم الرضاعة بالرفع
وقوله أن تقرأن على أسماء ويحكى * منى السلام وان لا تشعر احدا

ولم يجعلوها محققة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن افاده الصبان (قوله ونصبوا) أى أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازا كما قيل فان عدم بعضهم الزم اهلها
وبعضهم يلزم اهلها مطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانها حرف غير
مختص بقياسه الا همل فلا التفات لمن أنكرها دما ميني والصحيح انها حرف وبسيط وناصب
بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند سيبويه الجواب والجزاء عا لادائما كما قيل لانها قد
تتمحض للجواب نحو اذن اظنك صادقا جوابا لمن قال انى أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء
للمحبة وأيضاً نحو والى والجزاء لا يكون الا مستقبلا والصحيح ابدال نونها الفاقى الوقف كسوين
المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رسمت في المصاحف وعن المبرد والزجاج يوقف
بالنون كان ولن وتكتب بها وعن القراء ان اهلكت كسبت بالنون لتفرق من اذا الظرفية وان
أعمت فبالالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالالف اجما كما
في الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) بجهة حالية من اذن أى والحال ان الفعل كائن
بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الطرف ووجه قبله اليمين عطف على بعدا وعلى
موصلا فهي خبراً وحال (قوله وانصب وارفعاً) أى النعل والثاني مؤ كد بالنون الخفيفة المنقلبة
الفا وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل بمحذوف يفسره
وقع (قوله مستقبلا) أى لان سائر النواصب لا تعمل في غيره لتحقيقه في الوجود كالاسماء فلا
تعمل فيه عوامل الأفعال دما ميني (قوله اذا لم تصدر) أى في جملتها بأن تأخرت كأ كرمك اذن
أو وقعت حشا ولا تقع كذلك مع المضارع الا في ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما
مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه كان تأتى اذن اكرمك أو والله اذن
أكرمك ويجب اهما في الجميع وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

والثاني الرفع على جعل ان محققة
من الثقيلة فتقول ظننت ان يقوم
وان يقوم واتقدير مع الرفع ظننت
انه يقوم ظننت ان وحذف اسمها
وبقى خبرها وهو النعل وفاعله (ص)
وبعضهم أهمل ان جلا على

ما اختها حيث استحقت عملا
(ش) يعنى ان من العرب من لم
يعمل ان الناصبة للفعل المضارع
وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين
ولا رجحان فيرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية لا اشتراكهما
في انهما يرفعان بالصدر فنقول
أريد ان تقوم كما تقول عجبت مما
تفعل (ص)

ونصبوا بادن المستقبل

ان صدرت والفعل بعده موصلا

او قبله اليمين وانصب وارفعاً

اذا اذن من بعد عطف وقعا

(ش) تقدم ان من جله نواصب

المضارع اذن ولا ينصب بها الا

بشروط أحدها ان يكون الفعل

مستقبلا الثاني ان تكون

مصدرة الثالث ان لا يفصل بينها

وبين منصوبها وذلك نحو ان يقال

أنا آتيك فتقول اذن أكرمك فلو كان

الفعل بعدها حالاً لم ينتصب نحو ان

يتسال احبك فتقول اذن أظنك

صادقا فيجب رفع أظن وكذلك

يجب رفع الفعل بعدها اذا لم تصدر

نحو زيد اذن يكرمك فان كان

المتقدم عليها

بالنصب فضرورة واخبار محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف)
هو الواو والناء (قوله جازي الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل الغيت والاجاز
الامر ان فاذا قيل ان تزني ازيل واذن احسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجوبا
لوقوعها حشا وجرم الفعل أو على الجملة الشرطية بتمامها جازا بالنصب باعتبار تصديرها في جملتها
والرفع على ان ما بعد الواو من تمام ما قبلها الربطها بينهما وهو الارجح كما اشار اليه المتن بتأكيده
لعدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان العطف على الاول أولى اولانه مستأنف ومثل ذلك
زيد يقوم واذن احسن اليك ان عطفت على الفعلية يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله
نصبت) أي لان القسم مؤكدا للربط المستفاد منها مثل لا النافية لانها لا تضر مع ان فكذا مع اذن
واغتفر ابن باب شاذ القصد بالنداء والدعاء وابن عصفور بالطرفين والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع
شيء منه (قوله وبين لا) متعلق باظهار ناصبة حال من ان دفع بدوهم اهمالها لفصلها بالا
(قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم امر من عمل يعمل كشرح يفرح
فهو مزته وصل وكسرت ان للسا كين أو بكسر هاء امر من عمل المتعدي بالله مزته فهدزته للقطع
فتسفل فتحتها للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة (قوله وبعدني كان)
أي بعد كان المنفية وهو متعلق بأضمر والجملة عطفت على جواب الشرط وهو فان عمل الخ والشرط
مفروض مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامعناه مع وجود اللام فكذا قوله واضمر بعدني كان
أي مع لام الجر (قوله كذا الخ) ان مبتدأ خبره خفي وبعداً متعلق بدو كذا مفعول مطلق
لخفي او حال من فاعله أي ان خفي بعداً وختماء مثل ذلك الذي بعدني كان او حال كونه مما ثلثه في
الوجوب (قوله ولا النافية) أي والزائدة لتوكيد نحو لا يعلم اهل الكتاب ولا ينصل بين الفعل
وان الابلال انها كلافصل اذ تدخل بين الجار والمجرور كجئت بلا زاد (قوله بعد لام الجر) أي
للتعليل كانت كما مثل أول العاقبة نحو ليكون لهم عدوا وزائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل
متعد نحو وأمر الناس لم الرب العالمين ففي كل ذلك ان مضمرة جواز او قد تظهر نحو وأمرت لان
اكون اول المؤمنين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص الماضي ليدخل نحو لم يكن الله
ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحاً باللام الجود والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الخاص على
العام لان الجدلغة انكار ما تعرفه فهو انكار الحق خاصة ولم يقيد كان بالنافية لانها المرادة عند
الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي مادتها خلافاً
لمن أجازته في أخواتها ومن أجازته في ظننت واطلق النفي ومراده ما ينفي الماضي فقط وهو خصوص
ما مع الماضي ولم مع المضارع دون ان لا اختصاصها بالمستقبل ولا غلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
بالحال واما ان فهمي بمعنى ما واطلاقه يشملها وقد زعم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال بالنصب لغير الكسائي ان اللام الجود مع ان النافية ولكن يبعده ان الفعل بعد لام الجود
لا يرفع الاضمر الاسم المستند اليه ليكون بل انظارها للام كي وان شرطية أي وعند الله مكرهم
أي جزاؤه بما هو أعظم منه وان كان مكرهم لشدة معذرة الزوال الجبال أي الامور العظام الشبيهة
بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معد النوازل اه أشموني (قوله
ما كان زيد يفعل) زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للمصدر
المنسبك من ان را يفعل أي ما كان زيد مريد الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل
والفاعل واللام زائدة توكيداً في وهي الناصبة بنفسها أي ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم
المصنف الا انه جعل النصب بان مضمرة بعد اللام فهو قول من كذب لم يكن يؤيد الاول التصريح

حرف عطف جازي الفعل الرفع
والنصب نحو واذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل بعدها
ان فصل بينهما وبينه نحو واذن زيد
يكرمك فان فصلت بالقسم نصبت
نحو واذن والله أكرمك (ص)

وبين لا ولا مجر التزم
اظهار ان ناصبة وان عدم
لان ان عمل يظهر أو مضمرا
وبعدني كان حتماً أضمر
كذلك بعداً وإذا يصلح في

موضعها حتى أو الا ان خفي
(ش) اختصت أن من بين بنية
نواصب المضارع بانها تعمل مظهرة
ومضمرة فتظهر وجوباً اذا وقعت
بين لام الجر ولا النافية نحو جئتك
لما تضرب زيد او تظهر جوازاً اذا
وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها
لا النافية نحو جئتك لا قرأ ولان
أقرأ هذا ان لم تسبقها كان المنفية
فان سبقتها كان المنفية واجب
اضمار ان نحو ما كان زيد يفعل
ولا تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم
ويجب اضمار ان بعداً والمقدرة

بالخبر في قوله * سموت ولم تكن أهلا لتسمو * (قوله بجتي أو لا) أجود من قول التسميل
الواقعة وقع الى ان أو لا ان لان ان مدة بعد أول أنها واقعة موقعا حتى يستغنى عن
تقديرها ولان حتى معنيين كلاهما يلحق والغائية كما مثلها والتعليل اذا كان ما بعدها علما
قبلها نحو لا رضى من الله أو يغفر لي فهـذا خارج عن عبارة التسميل ولا تصح فيه الغاية لايها
انقطاع الارضاء عند حصول الغفران وليس مراد او تعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو
لا تظنه أو يبيح والاستثناء فيما يحصل دفعة نحو لا قتانه أو يسلم ويحتمل الثلاثة للزمن
أو تقضي حق والمعنى على الاستثناء للزمن في جميع الازمان الا زمن القضاء أي وقت انتهائه
وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بأن تكون لجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها الا اذا عطفت
على اسم خالص كما سيأتي (قوله لا تستسلمن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية بل يحتمل
الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بأن) أي وهو مؤول بمصدر مدحطوف
بأو على مصدره تصيد من الكلام السابق أي ليكون منى استسما أو أدرك وكذا يقاس الباقي
(قوله وكنت اذا غمزت) بالغين المجتزئة والزاي أي عصرت وهزرت والفتحة بالقاف والنون الريح
والكعوب هي النواشر في اطراف الانابيب وهـذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ في
اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد الا ان يحصل
صلاحهم بحاله اذا غمزت فتارة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق
ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق بضمارة الذي هو مبتدأ
وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي ضمارة ان بعد حتى حتم كهذا الانحمار
السابق في التحتم وعلى هـذا فقوله هكذا حشوفان جعل متعلقا بضمارة وخبر عنه وحتم خبر ثان
جى به لبيان وجه الشبه لاحتمال ان التشبيه في مطلق النصب به فليس حشوا (قوله حتى) أي
الجارة للمصدر المنسوب من ان والفعل وتكون غائية ان كان ما بعدها غايتها لما قبلها كما مثاله
وتعليلية ان كان ما قبلها علما لما بعدها كما سلم حتى تدخل الجنة وكمثال المتن ولا تصح فيه الغاية
لايهامة ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد او يحتمل هـما حتى تفي الى أمر الله زاد في
التسميل كونها بمعنى الا وهو ظاهر في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايها ما انقطاع نفي ما قبلها عنه بثبوت ما بعدها وليس
كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي
للاستثناء المنقطع أي ليست السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى ان
تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها الاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة
للمفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر او متصل به كالكات السمكة حتى رأسها وحتى
مطاع النجور وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي
اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا (قوله بأن المقدرة بعد حتى) أي بديل ظهورها
في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أولن تبين جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيين النصب بجتي نفوسهم الجري في الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد
في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بأن المقدرة وهي تخلص الفعل للمستقبال فلا
تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا

بجتي أو لا فتة سدر بجتي اذا كان
الفعل الذي قبلها مما ينقض شيئا
فشيئا أو تقدر بالان لم يكن كذلك
فالاول كقوله

لا تستسلمن الصعب أو أدرك المني
فما انقادت الا مال الاصاب
أي لا تستسلمن الصعب حتى أدرك
المني فأدرك منصوب بان المقدرة
بعدا والتي بمعنى حتى وهي واجبة
الانحمار والثاني كقوله

وكنت اذا غمزت فتاة قوم
كسرت كعوبها أو تستقيما
أي كسرت كعوبها الان
تستقيم فتستقيم منصوب بان
بعدا وواجبة الانحمار (ص)
ويعد حتى هكذا انحمارا ن

حتم بك حتى تسر ذا حرن
(ش) ومما يجب انحمارا ن بعده حتى
نحو سرت حتى أدخل البلد حتى
حرف جر وأدخل منصوب بأن
المقدرة بعد حتى هذا ان كان الفعل
مستقبلا فان كان حالا ومؤولا
بالحال وجب رفعه واليه أشار
بقوله (ص)

وتلو حتى حالا ومؤولا
به ارفعن وانصب المستقبل
(ش) فتقول سرت حتى أدخل
البلد بالرفع ان قلته وأنت داخل
وكذا ان كان الدخول قد وقع
وقصدت به حكاية الحال الماضية
نحو كنت سرت حتى أدخلها

في وقت الدخول الماضي كما أشاره الشارح بقوله كنت أوقدت الدخول الماضي واقعا حال
التكلم وعلى كل تعبير بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافا في وقت التكلم
بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تأويلا ولذلك قرئ قوله تعالى وزلزوا حتى
يقول الرسول بالنصب لغیر نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزمن
حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزوال غير معتبر ~~لكنه~~ على تقدير اتصاف الرسول وقت
الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلًا تأويلا ورفعته نافع على فرض القول واقعا حال
الحكاية استحضارا لصورته وحاصل مسأله حتى ان الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتكلم
وجب نصبه حتى يرجع اليناموسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلت وقت
الدخول أو ماضيا جازا الامر ان باعتبار جواز التأويل فان قدرته حاضر اوقت التكلم على حكاية
الحال وجب رفعه أو مستقبلًا بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على
ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبل فيجب نصبه واعلم ان شروط
الرفع بعد حتى ثلاثة حالات الفاعل كاذ كرو تسببه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس
لعدم تسببه عن السير وكونه فضله أى ليس ركنا في الاسناد فلا رفع في كان سيري حتى ادخلها لانه
خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بمحصل السير والدخول ويتسبب الثاني عن الاول
والنصب يفيد الاخبار بمحصل شئ واحد وهو السير وبان شئ آخر مترقب الحصول وهو الدخول
ولا يفيد وقوعه وان كان معا من شئ آخر وكذا يقال في الزوال والقول (قوله وبعد فاء الخ) ان
ممتدا خبره نصب وبعد متعاقبه وجهه وسترها حتم حال من فاعل نصب كما اشار له الشارح في الحل
أو معترضة بين المبتدأ والخبر وكرهه ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في سترها لتأويلها
بالكلمة ومضمين صفة لنفي وطلب (قوله المجاب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لان ما قبلها من
النفي والطلب يشبه الشرط في ان كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب
عن الشرط اذا عدول عن عطف الفاعل بالفاء الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف
المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان
فحديث ولا يكون قضاء عليهم فواتهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول
وفي ليت لي ما لا فاجليت حصول مال لي فجاوه كذا وهذان من العطف على المعنى والتوهم كما في
المعنى فان لم يكن قبلها ما تصيد منه مصدر بان كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد
فتكرمك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع
على الاستئناف او عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدرين
لازم الجملة كما ثبت كونك زيدا فاكرا منك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاسقاطى نقل ذلك عن
أبي حيان وستأتى عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) اى سواء كان بالحرف كنهاله أو بالنقل
كليس زيد حاضر افيكلمك أو بالاسم كانت غير آت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلمنا
أو قد مر ادابها كلها النفي نحو كائنك والعلينا فتحدثنا وقلمنا تأينا فتحدثنا وقد كنت في خير
فتعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تأينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض
لا يأتي في جميع أنواع الطلب بل في الامر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون
بفعل صريح (قوله نحو ما تأينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تأينا فكيف تحدثنا من الدلالة
على نفي الثاني بنفي الاول لتسببه عنه أو على معنى ما تأينا فتحدثنا بجعل الثاني قيد في الاول
فينصب عليه النفي قصد الى نفي اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد ينتفى

(ص) وبعد فاجواب نفي أو طلب
مضمين أن وسترها حتم نصب
(ش) يعنى أن أن تنصب وهى واجبة
الحذف الفعل المضارع بعد النداء
المجاب بها نفي محض أو طلب محض
فيثال النفي نحو ما تأينا فتحدثنا
وقال تعالى لا يقتضى عليهم فيموتوا
ومعنى كون النفي محضا أن يكون
خالصا من معنى الاثبات

الاتيان أيضا فيكون في القاء معني التسبب وقد ثبت وحده وحيداً فالقاء للمعية بلا تسبب أصلاً ولا غرض نصب الفعل بعدها تشبيهاً بذلك كما قاله الرضي قال في المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يمنع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله حكمه فيجوز لا تنفاه الجور وحده فان قصد بالقاء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع أما على معنى ما تأنينا فانت تجد ثباتاً ما رتبته اقصداً الى نفى الاول واثبات الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بالاتيان أن يكون بمجائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تأنينا في المستقبل فانت تجد ثباتاً الآن وأما على معنى ما تأنينا فتجد ثباتاً قصداً الى نفى الفعلين من مجرد العطف بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتهذرون ولو نصب هذا على السببية كالذي قبله جازل لكنه لم يرد لتناسب القواصل (قوله فان لم يكن خالصاً الخ) أي بأن انتقض بالاقبل الفعل كما مثله أو كان نقيضاً بعد نفى كما تزال تأنينا فتجد ثباتاً بالرفع بخلاف نقضه بالبعد والفعل كما تأنينا فتجد ثباتاً لا يجبر فيه الوجهان كما نص عليه سيبويه وروى به ما قوله

وما قام منها قائم في ندينا * فينطق الابالي هي أعرف

خلافاً للمصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالتفي في النقض وعدده (قوله وهو يشمل الامر الخ) أي والترجي أيضاً عند الكوفيين كما سيأتي في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذلك النفي قد كلاً

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتحين نوع من السير ونصبه على انه صفة لمصدر محذوف أي سيراً عنقاً (قوله سنن الساعين) بفتح السين أي طريقهم وفي خير متعلق بالساعين (قوله والاستفهام) شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بجملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم ضربت زيدا فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصديده مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيدا خولك فنكرمه لعدم ما يتصديده منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا وقد حكى ابن كيسان أن زيدا قد تبعه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا عذر تصديده مصدر مستقبل مما قبل القاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيدا فجازاة منه وهل يثبت كون زيدا خالداً فإكرامنا اه اسقاطي وهو نص فيما مر (قوله من شفعاء) اما فاعل بالطرف لاعتماده على الاستفهام أو مبتدأ خبره الطرف ومن زائدة والنقـةـ دير هل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والانكارى نحو من مثل زيدا فيقاومه والتوبيخ فيما يظهر نحو أنت خاصم زيدا فيغضب عليك وأما التقرير الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو أفلم يسير وافي الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم الجاركم ويكون يني * وينسكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ورفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً في الاخضرار بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المغنى وقد يقال محط التقرير هو الانزال لا الرؤية فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناق) جمع لبانة بضم اللام

فان لم يكن خالصاً منه وجب رفع ما بعد القاء نحو ما أنت الا تأنينا فتجد ثباتاً ومثال الطلب وهو يشعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص والتقي فالامر نحو واتتني فإكرامك ومنه

ياناق سيري عنقا فسبحا

الى سليمان فنسبحا

والنهي نحو لا تضرب زيدا فيضربك

ومنه قوله تعالى لا تطغوا فيه فيجمل

عليكم عضي والدعاء فجور رب

انصرتني فلا أخذل ومنه

رب وفقني فلا أعدل عن

سنن الساعين في خير سنن

والاستفهام نحو هل تكرم زيدا

فيكرمك ومنه قوله تعالى فهل لنا

من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض

نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا

ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك فإراكن سمعا

والتخصيص نحو لو لا تأنينا فتجد ثباتاً

ومنه قوله تعالى لولا آخر تني الى

أجل قريب فاصدق وأكون من

الصالحين والتقي نحو ليت لي مالا

فأنت صدق منه ومنه قوله تعالى

يأيتني كنت معهم فافوز فوزا

عظيما ومعني كون الطلب محضاً ان

لا يكون مدلولاً عليه

باسم فعل لا يلفظ الخبر فان كان مذكولاً عليه (١١٨) بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو صفة فأحسن اليك وحسبك

فيه ما هو الحاجة وانما قال بعض الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيئاً قد لا يجزم
بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت ساقط في نسخ (قوله باسم فعل)
أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فتحدث بالرفع أولاً كما مثله هذا مذهب الجمهور وأجاز ابن
عصفور النصب بعد الاول قال في شرح الشذور وما أجدره بان يكون صواباً وأما المصدر النائب
عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباً يزيد اقيتاً دب (قوله حسبك الحديث)
مثال للطلب بالجملة الخبرية لأن حسب اسم فاعل بمعنى يكفي فضمة بناء تشبيهاً بتقبل
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كافي مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمة اعراب
(قوله والواو كالفاء) مثلها ما ثم عند الكوفيين في نصب الفعل بعدها كحديث لا يقول أحدكم في الماء
الدائم ثم يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً افاده الشنواني (قوله
ان تقدم مفهوم مع) حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أي فهي كالفاء في نصب
المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضمرة وفي أنها عاطفة للمصدر المنسوب على مصدر
متصداً مما قبلها كما صرحوا به واستظهر الدماميني قول الرضي بأنها ليست للعطف بل هي بمعنى
مع أو للتحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فعني قم وأقوم قم وقيامي ثابت
أو مع قيامي لان العطف يشوب النص على المعية أي ليكن قيام منك وقيام مني (قوله ينصب فيها
كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والامر والنهي والاستفهام والتمني وقاسه
النحويون في الباقي وقد مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال التمني باليتناز دولاً نكذب بآيات ربنا
ونكون بنصبها الجزمة وحقق (قوله ولما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله علم بجهادكم صاحب العلم
بصبركم لعدم الصبر فلا يعلم الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم
المعدوم واقع جاهل (قوله فقلت ادعي) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذف كسرة الواو
لأنقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها انظر الاصل وكسرهما
نظر لآن اه اسقاطي وقوله أئدى اسم ان من الندى بفتح النون مقصوراً وهو بعد ذهاب الصوت
وان ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر لمحذوف أي ذلك عار وعظيم صفته وجملة اذا
فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أي في النهي فكل منهما منهي عنه استقلالاً
وقال الدماميني الجزم ليس نافي النهي عن كل الابعادة لان لم تعد احتمال النهي عن المصاحبة
ورده الشمني بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا أنه نهى عن الاول واباحة
للثاني وهو المشهور وقالوا واستثناية أي ولت شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق
معنى الاستثناية كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهي عن المصاحبة على ان الواو للتحال فيتعين
تقدير المبتدأ الان المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو ومعنى (قوله ان تسقط الناف) أي لم توجد الا ان
سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد
الجزاء) أي بان قصدت سبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله
نكرة نحو فهب لي من ذلك وليا يرثني بالرفع أو على الحال نحو ولا تخن تستكثر أو على الاستثناية
كقوله * وقال رائد هم ارسوا زاولها * ويحتمل الحال والاستثناية قوله تعالى
والو ما في عينك تلقى بالرفع فاضرب لهم طريقاً في البحر يساً لا تخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضاً
أي لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من
فاعل خذ لامن صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أي مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجمهور
وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب وتصريحهم بانه لا يحذف غيرها ولا يرد ان قوله تعالى

الحديث فينام الناس (ص)
والواو كالفاء ان تقدم مفهوم مع
كلا تسكن جلد او تظهر الجزع
(ش) يعني ان المواضع التي ينصب
فيها المضارع بانما رأت وجوباً بعد
الفاء ينصب فيها كالفاء بان مضمرة
وجوباً بعد الواو اذا قصد بها
المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
وقول الشاعر
فقلت ادعي وأدعوان ائدى
لصوت ان ينادى داعيان

وقوله

لاتنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك اذا فعلت عظيم

وقوله

ألم ألك جاركم ويكون يني

و ينسبكم المودة والاخاء

واحد ترز بقوله ان تقدم مفهوم

مع عما اذا لم تفد ذلك بل أردت

التشريك بين الفعلين أو أردت

جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ

محذوف فانه لا يجوز حينئذ النصب

ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك

لأنا كل السمك وتشرب اللبن

ثلاثة أو وجه الجزم على التشريك

بين الفعلين نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن الثاني الرفع على

انما مبدءاً نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن أي وأنت تشرب

اللبن الثالث النصب على معنى النهي

عن الجمع بينهما نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن أي لا يكن منك ان تأكل

السمك وان تشرب اللبن فتنصب

هذا الفعل بان مضمرة (ص)

وبعد غير النفي جزماً اعتد

ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد

(ش) يجوز في جواب غير النفي من

الاشياء التي سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زني ازرل وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر

قل

أى زرنى فان تزرنى ازرل أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز الجزم فى النفي فلا تقول ما تأتينا متحدثا (ص)
 ونمرط جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع (ش) أى لا يجوز (١١٩) الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط

أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لافتقوله لاتدن من الاسد تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لاتدن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم فى قولك لاتدن من الاسد يا كاك اذ لا يصح ان لاتدن من الاسد يا كاك وأجاز ذلك الكسائى بناء على أنه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان تدن من الاسد يا كاك (ص)

والامر ان كان بغير افعول فلا

تنصب جوابه وجرمه اقبلا

(ش) قد سبق انه اذا كان الامر

مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ

الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد

صرح بذلك هنا فقال متى كان

الامر بغير صيغة افعول ونحوها فلا

تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء

جرمته كقولات ما احسن اليك

وحسنك الحديث ينم الناس واليه

أشار بقوله وجرمه اقبلا (ص)

والفعل بعد الفاء فى الجانب

كنصب ما الى التنى يتنصب

(ش) اجاز الكوفيون فاطبة ان

يعامل الرجاء ماملة التنى فينصب

جوابه المقرون بالناء كما ينصب

جواب التنى وتابعهم المصنف

ومما ورد منه قوله تعالى لعلى ابلغ

الاسباب اسباب السموات فاطلاع

فى قراءة من نصب أطلع وهو حذف

عن عاصم (ص)

وان على اسم خالص فعل عطف

تنصبه ان ثابتاً او محذوف

قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ولو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيمونها لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً لا مثلاً بل لا بد معه من التوفيق فتدبر (قوله أو بالجملة قبله) أى فالجزم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرباً عن الضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقي قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو ان الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لاهذه نافذة باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غير نافذة باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تئن لعدم صحة ان لاتئن تستكثر وأما جزمه فى قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من تئن لانه بمعنى أى لاتئن كثيراً ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقرب من مسجدنا يؤذنا بجزم يؤذبل اشتمال من يقرب لافى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب به يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تزد منه صح كونه جواب النهى لصحة أن لاتئن أى تعدداً نعم على الغير تزد ثواباً (قوله وأجاز ذلك الكسائى) أى تمسكاً بالآية والحديث المذكورين وبالقياس على جواز النصب بعد الناء فى لاتدن من الاسد فاك ورد بتخريج الآية والحديث على ما مروى بان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفى ولا جزم بعده اه وفى هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفى أيضاً * (تنبيهه) * شرط الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهى صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الى أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك فلا يجوز اذ لا يناسب ان تحسن الى لا أحسن اليك ونحو أن يترك أى ان تعرف فيه أترك بخلاف أن يترك أن يضرب زيد فى السوق وقس الباقي (قوله أجاز الكوفيون) أى دون البصريين وجعلوا نصب اطلع فى جواب ابن أو اعطقه على اسباب على حد لولا توقع معترفارضيه أو يتضمن لعل معنى التنى ليندفع الاعتراض بان التبرى انما يكون فى الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد يدفع بانه ادعى قرباً بقصد التلخيص على قومه فأتى بلفظ قال فى الارشاد وسماع الجزم بعد التبرى يؤيد الكوفيون (قوله المقرون بالناء) مثلها واو المعية كما مر (قوله فاعطف) فيه مسامحة لان المعطوف فى الحقيقة المصدر المنسبك (قوله بعد عطف) مر ادبه خصوص الواو والفاء وثم وأولاً لم يمثّل لغيرها لعدم سماعه (قوله اسم خالص) أى من شائبة الفعلية وهو الجاهل المحض مصدراً كما مثله أو غيره كالأول لا يزيد ويحسن الى الهاء ككت وكقوله

ولولار جال من رزام أعزة * وآل سبيح أو أسوأ لعلقدا

بنصب أسوأ عطف على رجال وعلقهم منادى مرخم علقمة (قوله لبس عباءة) الثواب كفى نسخ

وابس بالواو عطف على قوله ما قبله

ليت تحنق الريح فيه * أحب الى من قصره نيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذى لا يحجب ما وراءه (قوله انى وقتلى سليكا) بالنصب غير اسم رجل

كان قد مر بامرأة من خيم فوجدوها فوق علفها فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم علقه أى دفع

ديته فقال البيت تشيلاً لحاله حيث ضر نفسه لتقع غير به حال الثور الذى يضرب لتشرب البئر لان

(ش) يجوز ان ينصب بان محذوفة او مذكورة بعد عطف تقدم عليه اسم خالص أى غير مقصوده معنى الفعل وذلك كقوله

لبس عباءة وتقرعنى * أحب الى من لبس الشفوف فتقرع منصوب بان محذوفة وهى جائزة الحذف لان قبله اسم ماصير يحاو وهو لبس

وكذلك قوله انى وقتلى سليكا ثم اعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله منصوب بان محذوفة وهى جائزة الحذف

لان قبله اسم صريح وهو قتل وكذلك قوله (١٢٠) لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت اوثر اثر ابا علي تربي

فارضيه منصوب بان محذوفة جوازاً
بعد الفاء لان قبله اسم صريح
وهو توقع وكذلك قوله تعالى وما
كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً
او من وراء حجاب او يرسل رسولا
فيرسل منصوب بان الجائزة المحذوفة
لان قبله وحياً وهو اسم صريح فان
كان الاسم غير صريح اي مقصودا به
في الفعل لم يجز النصب نحو الطائر
فمغضب زيد الذباب فيغضب يجب
رفعه لانه معطوف على طائر وهو
اسم غير صريح لانه واقع موقع الفعل
من جهة انه صلة لال وحق الصلة
ان تكون جملة فوضع طائر موضع
يطير والاصل الذي يطير فلما جىء
بالعدل عن الفعل الى اسم الفاعل
لاجل ال لانها لا تدخل الاعلى
الاسماء (ص)

وشد حذف ان ونصب في سوى
ما مر فاقبل منه ما عدل روى
(ش) لما قرع من ذكر الاماكن التي
ينصب فيها بان محذوفة اما وجوبا
واما جوازا ذكر ان حذف ان والنصب
بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه
ومنه قولهم مره يحفرها بنصب
يحفر اي مره ان يحفرها وقولهم
خذ الاص قبل ياخذك اي خذ
الاص قبل ان ياخذك ومنه قوله
الايم هذا الزاجري احضر الوغي
وان اشهد الذات هل انت مخلدى
في رواية من نصب احضر اي ان
احضر (ص)

* (عوامل الجزم) *

بلا ولا م طالما ضاع جزما

انما اذا عافت الماء أي امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لانه نزع هي
وتضرب فاضرب الثور لنفع غيره (قوله لان قبله اسم صريح) اعترض بان قتلي مؤول بالنعل
بدليل نصبه سميكا على المفعولية واجيب بأن المصدر العامل لا يؤول بالنعل وحده بل مع سابقه
فهو اسم تأويل (قوله لولا توقع معتر) بالعين المهملة أي فقير متعرض للسؤال والاثراب جمع ترب
بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا اني متوقع لارضاء كل من سألني ما كنت اوثر على
اثر ابي بالعطاء أحد ابل اقمصر عليهم (قوله فيرسل منصوب) أي لغير نافع عطنا على وحيا
والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا في حال
كونه موحى اليه أي لله ماله كأم موسى أو مع معاله من وراء حجاب كوسى أو مر سلا اليه رسولا
كعادة باقي الانبياء فكلمها نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحي أو
تكليمه امن وراء حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وان يكلمه فاعلمها أو ناقصة على الثاني
خبرها وحي أي ما كان تكليم الله بشرا الاتكليم ايجاء الخ ولشرب متعلق بكان أو قبيين فهو خبر
لمحذوف أي ارادني لبشر أو منقول المحذوف أي لبشر أعني (قوله لم يجز النصب) أي مع الاسم
المقصود به معنى الفعل كما مثله أمام غير الصريح بان كان مصدرا متوهما كالمصيد مما قبل فاه
السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح لانه غير وجود (قوله الطائر) مبتدأ
خبره الذباب (قوله في سوى ما مر) هو عشرة يجوز الاضمار في خمسة لام كي والعطف على اسم خالص
بالواو أو الفاء أو تم أو أو ويجب في خمسة لام الجود وحي وأو بعناها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد
كي التعليمية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعد ها واجب عند البصريين دون الكوفيين
ويزاد أيضا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المعلوم بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان
مضمرة وجوبا وما عد ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين
وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا أي هذا) ألا استفتاحية وايها منادى وذات صفتها
في محل رفع والزاجري بدل من ذا أو صفته وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور
الوغي وحسن حذف ان في ذلك وجودها في ما بعده على حد تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب
تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل
فأجازه الاخفش وجعل منه أفغير الله تأمر وني أعبد وتسمع بالمعدي خير برفع أعبد وتسمع وظاهر
شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته يريكم البرق ان يريكم صله ان حذف وبقي
الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يطل عمله اه وذهب قوم الى ان
الحذف في غير ما مر سماعي مطلقا رفع او نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع
قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

* (عوامل الجزم) *

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله وحرف) خبر مقدم عن اذا ما (قوله ما يجزم
فعلا واحدا) أي اصاله والافتقار للجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الامر) أي وضعها وان
استعملت في غيره كالاخبار في فليمد له الرحمن مدا والتهديد في ومن شاء فليكفر وكذا يقال في
الانهاية واعلم ان الغالب في لام الامر جزمها فعل الغائب كمثلها وكذا الفعل المجهول للمتكلم

والمخاطب

واجزم بان ومن ومما هما * أي متى أيان أين اذا

وحينما أي وحرف اذا * كان وباقي الادوات أسماء (ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين احدهما ما يجزم فعلا واحدا
وهو اللام الدالة على الامر فتحوليه قم زيد وعلى الدعاء فتحوليه قبض علينا ربك

وحده عمل في الجواب أو هو مع الاداة الضمعة وحدها وقيل الشرط والجواب تجاز ما ثم ان
الجواب ان كان مضارعاً وماضياً خالياً من الناء فالنعل نفسه مجزوم لنظراً أو محلاً ولا محل للجملة
كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة وان كان غير ذلك مما يقتضيه الفاء
أو اذا الفجائية فجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم
فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المغنى والكشاف وقال الدماميني وأقره الشمني الحق
ان جملة الجواب لا محل لها مطلقاً اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها ولا يقال انها
واقعة موقع المفرد وهو النعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام
به كما يتم هذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم
فان كرمه في محل جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية بناء على ان الجواب هو الخبر وعلى الثاني
محل الخبرية فقط كهي في نحو من يقوم كرمه اتفاقاً لانه ورأى الشرط في الفعل (قوله وهي ان)
هي أم الباب وقد تكون نافية كليس ومحققة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان لقيته * على السن خير الايزال يزيد

ونحو زيد وان كثر ما له بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أى وصل الكلام ببعضه
والاول للحال أى زيد بخيل والحال انه كثر ما له وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه بخيل
والاول للعطف على مقدراً أى ان لم يكثر ما له وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة
التعلق اذ لا يتعلق على الشئ وتقيضه معايل التعميم أى انه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلوا
الخ) ما اسم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أى أى شئ تفعلوا ومن خير بيان
لما حال منها على قاعدة البيان وفيها كفاً أى ومن شر ويعلمه جواب الشرط أى يجوز كهم به من
اطلاق السبب وهو العلم على السبب وهو الجزاء وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام
ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاماً
نحو متى تأتته وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا خبره ان كان ناقصاً كما ينما تكونوا يدرككم
الموت فاي نظرف متعلق بحذف خبر تكونوا الذى هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت
على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كى ضرب تضرب تضرب أو على ذات فان كان فعل
الشرط لازماً نحو من يقوم اضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعدياً واقعاً على أجنبي منها نحو من
يعمل سواً يجز به وخبره اما جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً أقوال فان كان متعدياً وسلط على
الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيد اضربه وان سلط على ضميرها أو على
ملا بسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيد اضربه فيجوز في من كونها مفعولاً
لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما حر وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط
لا الجواب عكس اذا لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه
ولانه قد يقتضيه الفاء أو اذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واعتقدت ذلك في اذا لانها مضافة
لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الاضافة (قوله مهماتنا الخ) مهما اسم شرط اما مبتدأ
في خبره ما مر أو مفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهو تأت على حد زيد امرت به والاول أرجح
لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فها هو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في به عائد
على آية كما اختاره في المغنى لا على مهما وقوله فها نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما مجازية
لامهـ لانه لان الخبر بعدهما لم يأت في القرآن مجرداً من الباء الامتصاصية فالاولى الحمل عليه فمؤمنين
اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعوا) ايا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط

وهي ان نحو وان تبدوا ما في
أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله
ومن نحو من يعمل سواً يجز به وما
نحو وما تفعلوا من خير يعلمه
الله ومهما نحو وقالوا مهما تأتنا به
من آية لتسخرنا به فما نحن لك
بمؤمنين وأى نحو أيا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى ومتى كقوله

وهو تدعو الاله بمعنى تسموا كما في البضاوى وحذف مفعوله الاول وتنوين أى عوض عن المضاف
اليه أى أى اسم تسموه وما صله لتأكيده الابهام فى أى وكان أصل الكلام أيا ما تدعو وافه وحسن
فأوقع فيه الاسماء موقع الجواب للمبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تأت فهو مرفوع لا يجوز
من عشا يعشوا إذا أتى ناراً ير جو عندها القرى (قوله أينما الريح الخ) صدره * صعدة ثابتة فى
حائر * أى تلك المرأة كالصعدة أى الريح فى اللين والاعتدال والحائر بالحام والراء المهملتين تجتمع
الماء وخصمه بالذكر لان النابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذا ماتت) من الاثبات أى تفعل
وكذا آتيا ويرى تاب وآيا من أبى يأتى اذا امتنع (قوله نجاحا) أى نظق بالمراد وغابر الزمان
بطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضى أيضا (قوله الا ان واذا) فان حرف اتفاق واذا ما على
الاصح فهما مجرد التعليق لا محل لهما والبواقي أسماء اتفاقا لا مهمما فعلى الاصح وقد علمت
اعرابها وكلها ظروف الامن وما ومهما فى التعميم فى ذوى العلم وما ومهما الغير هم فهما بمعنى
واحد وقبل مهمما أعم من ما والاى فبحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زمانى
وهو متى وأيان فهما التعميم الزمنية وقبل ايان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال ايان
خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيتما فهى لتعميم الامكنة فجملة الادوات الجازمة فعلى أحد
عشر وهى بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تلتزم ما فى حيتما واذا * وامتنعت فى ما ومن ومهما
كذلك فى أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

ولم يذكر المصنف منها اذا وكيف ولو لان المشهور فى اذا لا تجزم الا فى الشعر كما فى شرح الكافية
لكن ظاهرا لتسهيل ان جزمها فى الشعر كثير وفى النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطاً غير
جازم نحو يتفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف دلالة مقابلة
وأجاز الكوفيون جزمها فقليل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما أو ما لوفستأتى (قوله فعلى الخ)
منعول مقدم لم تقتضيه والجملة مستأنفة لانعت لقوله اسمها اليها ما أن ان واذا لا يقتضيان
فعلى وعلى هذا ففعل قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا أو ان فعلى مفعوله وجمله
تقتضيه صفة حذف رابطها أى تقتضيهما وعلى هذا الجملة وحرف اذا ما مترضة بين الفعل
ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى احدهما شرط
وقدم صفة وجمله يتلو الجزاء من الفعل والفاعل امام مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له
والرابط محذوف أى يتلوه وفى نسخ شرط بالنصب فهو منعول لتقتضيه على ان جملة مستأنفة
لانعت لفعلى الذى هو منعول اجزم (قوله وسما) أى سى ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا
منعوله الثانى أى ان الفعل الثانى كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالشواب المترتب على الفعل
سمى جوابا للشبه به جواب السؤال فى لزومه لكلام سبقه فالتسمية بها مجاز فى الاصل ثم صار
حقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلى كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أصلا
وليكون فيه تنبيه على ان حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه (قوله وهى المتأخرة)
أخذ من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين
وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليل له والجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا
للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها
فلا يتقدم عليها شئ من أجزائها خلافا للكبساى فيهما (قوله وماضين) مفعول ثان لتلقيهما
بمعنى تجدهما والمراد ماضين لفظا فقط لان هذه الادوات تعلق الماضى للاستقبال شرطا

متى تأت تعشوا الى ضوء ناره
تجد خبر نار عندها خبر موقد
وأيان كقوله
أيان تؤمنك تأمن غيرنا واذا
لم تدرك الامن منم لم نزل حذرا
وأينما كقوله أينما الريح تهبها تمل
واذا ما نحو قوله
وانك اذا ماتت ما أنت أمر
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيتما كقوله
حيتما تستقيم بقدر لك الاله *
نجاحا فى غابر الزمان
وأنى كقوله
خلى الى تأتيا تأتيا
أخا غير ما يرضيك لا يحاول
وهذه الادوات التى تجزم فعلى
كلها أسماء الا ان واذا ما فانهما
حرفان وكذلك الادوات التى تجزم
فعلا واحدا ككلاهما حرف
(ص) فعلى تقتضيه شرط قدما
يتلو الجزاء وجوابا وسما
(ش) يعنى ان هذه الادوات
المذكورة فى قوله واجزم بان الى
قوله انى تقتضى جملتين احدهما
وهى المتقدمة تسمى شرطا والثانية
وهى المتأخرة تسمى جوابا وجزاء
ويجب فى الجملة الاولى ان تكون
فعلية وأما الثانية فالاصل فيها ان
تكون فعلية ويجوز ان تكون
اسمية نحو ان جاء زيدا كرمته وان
جاء زيد فله الفضل
(ص) وماضين أو مضارعين
تلقيهما أو متخالفين
(ش) أى اذا كان الشرط والجزاء
جملتين فعليتين

وجوابا سواء في ذلك كان وغيرهما على الأصح وسواء قرن الجواب بالقاء وقد أم لا وأما ما يكون فيه
معنى الشرط أو الجواب أو هما واقعان في الماضي كان كنت قلته فقد علمته وإن يسرق فقد سرق أخ
له من قبل وإن كان قصه قد علمته وإن يسرق في المستقبل فقلته فقلته فقلته فقلته فقلته
في الماضي فأنما أعلم أنك قد علمته وإن يسرق في المستقبل فقلته فقلته فقلته فقلته فقلته
قصه من دبر فاعلموا أنها كذبت وقيل الجواب في الأخيرين محذوف والمذكور تعديل له أي إن
يسرق فتأس لأنه قد سرق الخ وإن تبين قد قصه من دبر فهو يرى لأنها كذبت ونظيره وإن
يكذبوك فقد كذبت رسل أي قتل عن قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أي أقسام والأحسن
كونهم مامعا مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكل في عدم التأثير سواء كانا
ماضيين لنظراً ومعنى وهو المضارع المنقضي بلم أو مختلفين كان لم تقم فت ثم كون الشرط ماضيا
والجواب مضارعا لأن فيه خروجا من الأضعف وهو عدم التأثير إلى الأقوى وهو التأثير وأما
عكسه فقصه الجهور بالضرورة ووجهه الأضعف والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذي في الشرح
فقوله وهو قليل أي عند المصنف والزموا الأولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له
مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكذبني الخ) كنت بفتح التاء خطا بالمد وحدثا والشجاء
بفتح الشين المجمة والجسيم ما ينشأ في الحلق أي يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ في
العنق (قوله وبعد ماض) امامتعلق برفع وإن كان. وآخر الان الأصح توسعهم في الظرف
كما مر أو حال من الجزء أي رفعك الجزء حال كونه بعد ماض حسن والمراد الماضي ولو معنى كان
لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فإن لم تكن تراه على قول الصوفية
ان تراه جواب الشرط أي ان فنيت عن نفسك وشهواتك رأيت به رؤية حضور ومشااهدة قلبية
(قوله حسن) فيه إشارة إلى ان الجزم أحسن كما في شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير
تقديمه عن الاداة الأعلى الجواب المحذوف لانه هو الجواب فيجوز ان يفسر عاملا فيما قبل الاداة
كزيد ان أتاني أكرمته ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد إلى انه
هو الجواب بتقدير الفاء وسأني ان المضارع مع القاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على
التحقيق فالجمله الاسمية مع الناء في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده
ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلا ف لان الاداة
لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل في الجزء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا
يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة
لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة (قوله وان أتاه
خليل) أي فقير من الخلقة بفتح المعجمة وهي الحاجة والمسغبة المجاعة ويرى يوم مسئلة وحرم
يفتح الحاء وكسر الراء المهملة أي ممنوع (تولا وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي في بلم
والافسك الماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره
كالمصنف أنه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أينما
تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء طلحا كما بعده
الماضي وقال سيبويه الأرجح ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه كأنك في بيت الشارح والافا الأولى
كونه خبرا عنه والاعلى الجواب على التقديم والتأخير ويجوز فيه ما العكس وانظر لم فصل هنا
وأطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتي هنا القول الثالث فيما مر لفقد علمته اذا الاداة مؤثرة في
الشرط فلم تضعف عن الجزء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزءا فيكون موافقا للمبرد وأسماء

فيكونان على أربعة أنحاء الأولى ان
يكون الفعلان ماضيين نحو ان قام
زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم
ومنه قوله تعالى ان أحسنتم
أحسنتم لانفسكم الثاني ان يكونا
مضارعين نحو ان يقوم زيد يقوم عمرو
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما في
أنفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله
الثالث ان يكون الاول ماضيا
والثاني مضارعا نحو ان قام زيد
يقوم عمرو ومنه قوله تعالى من كان
يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف
اليهم أعمالهم فيها الرابع ان
يكون الاول مضارعا والثاني ماضيا
وهو قليل ومنه قول الشاعر

من يكذبني بسبي كنت منه

كالشجابين حلقه والوريد

وقوله صلى الله عليه وسلم من يقوم
ليله القدر غفر له ما تقدم من ذنبه
(ص) وبعد ماض رفعك الجزء احسن
ورفعه بعد مضارع وهن
(ش) أي اذا كان الشرط ماضيا
والجزء مضارعا جاز جزم الجزء
ورفعه وكلاهما احسن فتقول ان
جاء زيد يقوم عمرو ويقوم عمرو ومنه
قوله وان أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا والجزء
مضارعا وجب الجزم فيه ما ورفعه
الجزء ضعيف كقوله

جزاء دلالة عليه فيوافق سيبويه (قوله يا أقرع الخ) بالضم والفتح كما هو في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالقاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها لا ربط لعدم صلاح الجواب لمباشرة الاداة وخصت القاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والما قبل له ولا تحذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يرل ينقاد للغي والصبا * سيلي على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمع بها (قوله كالجلة الاسمية) اورد عليه وان اطعتوهم انكم لمشركون واجيب بان الجلة جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالة عليه أي أشركتم ولم تذكروا الام الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشمني وغيره ويكفي دالا على القسم عدم القاء في الجواب وجلة ما يجب اقترانه بالقاء سبعة منظومة في قوله

طليبة واسمية ويجامد * وبما وقدوبلن وبالتنفيس

مثال الجامد اب تربي أنا قبل منك ما لا وولد اعسى ربي والمقرون بقدا ان يسرق فقد سرق أخ له وبالتنفيس وان خفتم عيله فسوف يغنيكم الله وزاد في المغني الجواب المقرون بحرف له الصدر كريب ومنلها كأن نحو انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو بداة شرط نحو وان كان كبر عليك الآية (قوله وكنعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصرح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على القاء لقوة تصددها بغير اقتران في الاستفهام نحو ان حق عليه كلمة العذاب أفأنت تتقذا وبغيرها آخر عنها كان قام زيد فهل تكرمه أو فني بكرمه أو فايكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالقاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا أولم جازا اقترانه بها كما صرح به ابن الناطم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع مع القاء على أنه خبر مبتدا محذوف والجلة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزيادة القاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على أصالتها اذ اذلة على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فني يؤمن بر به فلا يخاف أي فني ولا يخاف فان لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تذل احداهما فتذكري بكسر الهمزة ورفع تذكري مستداف أي أي القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان مضارعا مجردا من قد وما فعل ثلثة أضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعد امتنع قرنه بالقاء كان قام زيد قام عمرو وأرماضيا لفظا ومعنى وجبت فيه القاء على تقدير قد كان ككيفية الخ فان قصد بالماضي مستقبل وعد أو وعد جاز قرنه بالقاء على تقدير قد اجراه مجرى الماضي معني مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسنة فكبت وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتختلف القاء) بالمد منقول تختلف واذا فاعله وهي مضافة الى المقابلة من اضافة الدال للمدلول وهيل اذا هذمه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملته اسمية) أي غير طليبة ولا منفية ولا منسوخة فتعين القاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فاني عمرو قائم أو فان عمرا قائم وأشعر عثيله أنه لا يربط باذا الابدان دون غيرها من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد تضافرت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج في غيرها الى سماع وتسمع بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم

يا أقرع ابن حابس يا أقرع

انك ان يصرع أخوك تصرع

(ص) وافر بن فاحقا جوابا بالوجه

شرطا لان أو غيرهما لم يجعل

(ش) أي اذا كان الجواب لا يصلح

ان يكون شرطا وجب اقترانه بالقاء

وذلك كالجلة الاسمية نحو ان جاء

زيد فهو محسن وكفعل الامر

نحو ان جاء زيد فاضربه وكالفعلية

المنفية بما نحو ان جاء زيد فاضربه

أولن نحو ان جاء زيد فلن أضربه

فان كان الجواب يصلح ان يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس منفيا

بما ولا بلن ولا مقرونا بحرف التنفيس

ولا بقد وكالماضي المتصرف الذي

هو غير مقرون بقد لم يجب اقترانه

بالقاء نحو ان جاء زيد يجي عمرو

أو قام عمرو

(ص) وتختلف القاء اذا المقابلة

كان تجردا اذا التام كقائه

(ش) أي اذا كان الجواب جملة

اسمية وجب اقترانه بالقاء ويجوز

اقائه اذا الفجائية مقام القاء ومنه

قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما

قدمت أيديهم اذا هم يقتنطون ولم

يقيد المصنف الجلة بكونها اسمية

استغناء بفهم ذلك من التمثيل وهو

ان تجردا اذا التام كقائه

(ص) والفعل من بعد الجزاء ان يقتن
بالفاء والواو بتثنية قن

(ش) اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل
مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه
ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب
وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان
تبدوا ما في أنفسكم أو تحقوه
يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء
يجزم يغفر وورفعه ونصبه وكذلك
روى بالثلاثة قوله

فان به لك أبو قابوس يه لك

ربيع الناس والبلد الحرام
وتأخذ بعد مبتدأ بذي عيش

أحب الظهور ليس له سنام
روى يجزم تأخذ وورفعه ونصبه

(ص) وجزم أو نصب لفعل اثرقا
أو واو وان بالجلتين اكتنفا

(ش) أي اذا وقع بين فعل الشرط
والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء

أو الواو جاز حزمه ونصبه نحو ان
يقم زيد ويخرج خالد أكرمك يجزم

يخرج ونصبه ومن النصب قوله
ومن يقترب منا ويخضع نووه

فلا يخش ظلمنا ما أقام ولا هضمنا

(ص) والشرط يغني عن جواب قد علم
والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(ش) يجوز حذف جواب الشرط
والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند

ما يدل دليل على حذفه نحو أنت
ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط

لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت
ظالم ان فعلت فانت ظالم وهذا كثير

في لسانهم وأما عكسه وهو حذف
الشرط والاستغناء عنه بالجزاء

يستشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء لانها خلف عنها واما قوله تعالى حتى اذا
فتحت يا جوج الى قوله فاذا هي شاخته فاذا فيه مجرد التوكيد ومحل المنع اذا كانت للربط عوضا
عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مرة (قوله الجزم) أي
عطنا على الجزاء ولو جله اسمية كما في التصريح أي لما مر عن المغني انهم الفاء في محل جزم
كقراءة من يضل الله فلا هادي له ويذرهم وان تحقوها وتوثرها الفقراء فهو خيرا لكم ونكفر بجزم
يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكرنا على قول
الدامامي لا محل للجزء الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم
شرط مقدر أي وان يقع ذلك يذرهم ونكفر (قوله والرفع) أي استثناء فبناء على ان الفاء يستأنف
بها كالواو أو عطف على مجموع الشرط وجوابه (والنصب) أي باضمماران وجوبا كما ينصب
بعد الاستفهام لان الجزاء يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بشم جاز الرفع كآية
وان يقاتلوكم يولوكم الانبار ثم لا ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا
وامتنع النصب اذ لا مدخل فيه لثم (قوله يجزم يغفر) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب
شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان بن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية
والهجمة وشبهه بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن الملتجئ اليه وذناب العيش بكسر المعجمة
عقبه وأحب الظهور أي مقطوعه والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى تمسك ببعده
بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنامه أي بقي ببعده في شدة وسوء حال
(قوله وجزم أو نصب) مبتدأ سوغه التقسيم والفعل اما خبرا ومتعلق بماعلى التنازع والخبر
محذوف أي جاز أو هو الجملة الشرطية واثرت طرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالجلتين ونائب فاعله اما عائد لفعل فالفه لا طلاق أو للشاء والواو فالتثنية وجواب الشرط
محذوف أي جاز ذلك (قوله جاز حزمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستفهام في عدم
التحقق ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء أشموني قال الاسقاطي وهو لا جزم على
الاغتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في
المغني اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت بالجزم عطفا على يخرج وجواب الشرط فقد
وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع ونحو جهاب بن جني على
اضمار مبتدأ أي ثم يدركه الموت فيعطف جله اسمية على فعلية وهي جله الشرط المجزوم كذا في
اعراب السمين (قوله ان المعنى فهم) أي ذلك مع علمه مما قبله تفننا للايضاح وحاصله اشتراط الدليل
على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أي بشرط الدليل عليه كما ذكره وان يكون
فعل الشرط ماضيا بالنظر كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه وثان
سألهم من خلقهم ليقولن الله لئن لم تنته لارجنك فجعله ليقولن ولا رجنك جواب القسم المدلول
عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب
والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكو فيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم
السرو أخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسول حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له
أي وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير
ماض لان محل المنع اذ لم يستدشني في محل الجواب مسددا لكن يرد نحو يصوركم في الارحام كيف
يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع ان فعله غير ماض الا ان يخص
ذلك بالشرط الجازم قدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المغني حذف جواب الشرط واجب ان

فقليل ومنه قوله فقلها فليست لها بكف * والا يعلى مفرقك الحسام
(ص) واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما خرت فهو ملتزم (١٢٧) (ش) كل واحد من الشرط والقسم

يستدعي جوابا وجواب الشرط
اما مجزوم أو مقرون بالفاء وجواب
القسم ان كان جملة فعلية مثبتة
مصدرة بمضارع أو كذا باللام
والنون نحو والله لا ضربن زيدا
وان صدرت بماض اقترن باللام
وقد نحو والله لقد قام زيد وان
كان جملة اسمية فبيان
واللام أو اللام وحدها أو بيان
وحدها نحو والله ان زيدا قائم
ووالله لزيد قائم والله ان زيدا قائم
وان كان جملة فعلية نفيية بما أو لا أو
ان نحو والله ما يقوم زيد ولا يقوم
زيد وان يقوم زيد ولا اسمية كذلك
فاذا اجتمع شرط وقسم حذف
جواب المتأخر منهما لدلالة جواب
الاول عليه فقول ان قام زيد والله
يقم عمرو فحذف جواب القسم
لدلالة جواب الشرط عليه وتقول
والله ان قام زيد ليقوم عمرو
فحذف جواب الشرط لدلالة
جواب القسم عليه

(ص) وان يؤا بالواو قبل ذو خبر

فالشرط راجع مطلقا بلا حذر

(ش) أي اذا اجتمع الشرط والقسم
أجيب السابق منهما ما وحذف
جواب المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليهما ذو خبر فان تقدم عليهما
ذو خبر رجع الشرط مطلقا أي سواء
كان متقدما أو متأخرا فيجيب
الشرط ويحذف جواب القسم
فتقول زيد ان قام والله أكرمه
وزيد والله ان قام أكرمه

(ش) أي وقد جاء قليل لا يرجع الشرط على القسم عند اجتماعهما

تقدم عليه أو اكتشف ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان
ن شاء الله لم يمتدحون اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج بقوله ان
تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبغى فنفا الخ أي فافعل
أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيدا فان الحذف فيه ما جاز لا واجب (قوله قليل)
أي اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * أي متى تثقفوا
تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نافية في بيت الشارح ونحو ان خير خبير فخير ففعل الشرح
البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وابقائه مقسره
في نحو وان أحسن من المشركين استجار لك لكن بشرط مضي الفعل مع ان خاصة فالحذف والتفسير
مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أيما الرمح تملها تل * وقوله * ولديك ان هو يستزدك من زيد
(قوله مفرقك) كقعد ومحاس وسط الرأس الذي ينشق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ)
أي يستدل على كون المذکور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام
والنون) أي به مامعا وجوبا عند البصريين فان خلا منها ما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد
(قوله باللام وقد) أي غالبا وقد يجرد لفظا منه مامعا أو أحدهما فبقدر ان فيه كقتل أصحاب
الاخذود فانه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد للظول كما في المغني وهذا في
الماضي المذهب المتصرف أما المنفي فسيأتي واما الجاهل فيقتن باللام فقط نحو والله لعسى زيد
أن يقوم أو انهم رجلان لا ليس فلا تقتن بشيء كوالله ليس زيد قائما فتأمل (قوله بيان واللام
الخ) الاكثر اجتماعهما ونذكر تجردهما من كقول أبي بكر في تشاجر بينهما وبين عمر والله أنا كنت
أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود
والذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أي وجر من اللام
وجوبا سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كما ية ولتزل التان أمسكهما من أجد أي
ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أو لا قام وشذ النفي بلم أولان كما شذ اقتن ان المنفي باللام (قوله
والاسمية كذلك) أي تنفي بما أو لا وان تجرد من اللام وما مر كله في القسم غير الاستعاضة بما هو
بجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها

وقوله * بعينيك يا سلى ارجى ذاصبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع
شرط وقسم) أي ولو كان القسم مقسرا كما مر في وان أطعموهم انكم لم تشركون (قوله
حذف جواب المتأخر منهما) يستثنى الشرط الاستعاضة ولو لا فيستعين الاستعاضة بجوابه من
جواب القسم وان تأخر خلا فالابن عصفور كقوله * والله لو لا الله ما اهتدينا * قال الدماميني
والحق ان لولا وجواب الجواب القسم ولم يغن شي عن شيء وهو مقتضى كلام التسهيل في باب
القسم * (تنبيه) اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له وجملة القسم جواب
الشرط كان قام زيد فوالله لا ضربته وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو لا
فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة اشبهوني (قوله وقيل) بالضم خبره تقدم
عن ذو خبر أي ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قليلا الخ) هذا مذهب القراء كما في
حواشي البيضاوي ومنه الجمهور وجعلوا البيت على الضرورة وأن اللام زائدة لا موطئة وانظر

(ص) وربما رجع بعد قسم * شرط بلا ذي خبر مقدم
وتقدم القسم وان لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله

لم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ (قوله لن منيت) أي ابتليت وغيب
الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته وخص غيب المعركة لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا
فيه من القتال تنسبها على شدة شجاعتهم وعدم اهمالهم العدو في أي حالة وانتقل بالفاء لا بالالف
أي تنبرأ وتنقصل (قوله فلام لن موطئة الخ) هو من قولهم موضع وطى أي يسهل المشي فيه
فكانت وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفوها بانها اللام الداخلة
على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر لتؤذن بان الجواب له لا للشرط والغالب دخولها
على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال الزحشري وغيره
لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كما الموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كما الزائدة في آية وان كلاما ليوافقهم ظاهر المغنى الاول
كذافي حواشي البيضاوي (قوله باثبات الباء) واحتمال انه جواب القسم حذف ياؤه للضرورة
بعيد والله أعلم

* (فصل لو) *

(قوله استعملين) زاد غيره أربعة العرض فحولوا تنزل عندنا فتصيب خير أو التحضيض لو تأمر
فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللغوي فهي حيث تحذف تقبل
لا جواب له كالأولين لكن نظريه الدماميني بان كل ما أورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية
بمعنى ان حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه
الرابع التني فحولوا تبنينا فتحد ثنا بالنصب قيل ومنه لو ان لنا كرة أي رجعة الى الدنيا ولذا نصب
فنكون في جوابه الكن يحتمل انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرهة ومذهب المصنف
ان لهذه هي المصدرية أغنت عن فعل التني والاصل وددت لو تأتيني الخ فحذف وددت لاشعار
لوه لكثره صاحبته فاشبهت ليت في الاشعار بالتني فنصب جوابها كليت وانما دخلت على
ان المصدرية مع ان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير لو ثبت أن لنا كرة فصله لو
محدوفة وأن وصلت فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلمها عامل مثلها ولا عامل
هنا قلت الظاهر انه مفعول لشغل التني الذي نابت عنه والتقدير وددت اني انك فتحد ينك ووددنا
ثبوت كرهة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لو الشرطية أثرت بمعنى التني أي فلا بد لها من
جزاء كالشرط ولو مقدر او قيل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تسببك
بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الاقوال قد يجسب عليها جواب منصوب كليت وقد لا يجسب
(قوله مصدرية) أي مترادف أن معنى وسبكوا في ابقاء الماضي بعد ما على مضيه وتخليص
المضارع للاستقبال الا انه لا تنصب ولا بد أن يطلمها عامل كأن تكون فاعلا كقولها ما كان
ضرر لو مننت أي منك أو مفعولا نحو يودأ أحدهم لو يعمرأ وخبراً كقول الاعشى

وربما فات قوم ما جل أمرهم * من التاني وكان الخزم لو عجلوا

والظاهر انها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأ كثر وقوعها بعد نحو وودأ أحب وأ كثرهم لم يثبت ورودها
مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يودأ أي يودأ أحدهم التعمير لو يعمر
لسرهم وفيه تكلف لا يحن ويشهد لثبته وودأ والتدهن فيه دهنوا بنصب يدهنوا عطف على تدهن
لان معناه ان تدهن فهو من العطف على المعنى وقيل نصب في جواب وودأ الاشعار بالتني وفيه
ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستقراء وودأ خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضى)
متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذا المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون

لن منيت بنا عن غيب معركة
لاتلفنا عن دماء القوم نتقل
فلام لن موطئة لقسم محذوف
والتقدير والله لسن وان شرط
وجوابه لاتلفنا وهو مجزوم بحذف
الياء ولم يجب القسم بل حذف
جوابه لدلالة جواب الشرط عليه
ولو جاء على الكثير وهو اجابة القسم
لتقدمه لتقل لاتلفنا باثبات الباء
لانه مرفوع

(ص) * (فصل لو) *

لو حرف شرط في مضى ويقل
ايلاؤها مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين أحدهما
ان تكون مصدرية وعلامة صحة
وقوع ان موقعها نحو وددت لو قام
زيد أي قيامه وقد سبق ذكرها
في باب الموصول الثاني أن تكون
شرطية ولا يليها غالبا الا ما مضى
المعنى ولهذا قال لو حرف شرط
في مضى وذلك نحو قولك لو قام زيد
لتمت

الجزء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف للحصول وكذا التعليق النفساني
لوجود سبقه عليهم ما وأما التعليق بمعنى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا بالشرط ومعلقا عليه
في النفس فهو حالي أي حال النطق بلولا في الماضي أقاده سم (قوله حرف لما كان سيقع) وهو
الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع
غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالتيان بكان للاحتراز عن ان فانه لما يقع في المستقبل
ومثلها اذا لکنها ليست حرفا والايان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فانه لما وقع
في الماضي لوقوع غيره وبالسین الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يقع الا ان ضرورة توقعه كما لم يقع
في الماضي فهي مصرحة بان الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الا ان فعني عبارته أن لو تدل مطابقة
على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني
لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم ان عبارة
سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لا امتناع كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وان أوهم
صنيع الشرح خلافة وفي الهمع عن أبي حيان ان سيبويه نظرا الى منطوق لو وغيره الى المفهوم
اه صيان وقول الدماميني لان عدم اللازم الخ فيه نظرا لان الاول ليس لازما للثاني بل ملزوم له
وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم
لا لازم وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وبعبارة سيبويه انما تفيد ان لو تدل التزاما
على امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها لا من حيث ان الاول لازم لان اللازم
هو الثاني لا الاول فتأمل (قوله حرف امتناع لا امتناع) أي يفيد امتناع الجزء لا امتناع الشرط
وهذه عبارة الجمهور ورواها فاسد لاقتضاءها كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك
لان الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم واتقاء السبب والملزوم لا يوجب اتقاء السبب
واللازم بل هو از تعداد الاسباب في وجود سبب آخر وكذا يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا
قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع نال يلزم لثبوته ثبوت
تاليه أي في الماضي فجى زيد محكوم باتقائه بمقتضى لو وبكونه يستلزم ثبوته ثبوت اكرامه في
الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المجى أو لا لا يتعرض لذلك بل الاكثر امتناع
الاول والثاني معا اه الا أن تقول عبارة القوم وسيبويه بان المراد فيهما انها تدل على امتناع
الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابا امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثبات السبب غيره لانه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ما ذكر والحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب
ويلزمه اتقاء شرطها أبدا ولو كان حاصل لكان الجواب كذلك ولم تكن التعليق في الماضي بل
لا يوجب فيه مثل لما لان الثابت الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن
له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئت لرفعناهم ولو شاء لهداكم أجمعين فاستثناء الرفع وهداية
الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب اهم غير المشيئة المنقضية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا اما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا
ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج
ونفيه أعم لا وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كما في المطول اذا كان الشرط مما
يستبعد استلزامه ذلك الجزء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزء مع وجود الشرط وعدمه
لربطه بابتداء النقيضين سواء اختلفا نفيهما وإثباتا كآية ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام الخ

وفسيرها سيبويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره وفسرها
غيره بانها حرف امتناع لا امتناع
وهذه العبارة الاخيرة هي المشهورة

ونحو لولم تكرمي لاثبت عليك أو كائنا مثبتين كما أهدتني لاثبت عليك أو منفيين كقول عمر بن
العبد صيب لولم يحف الله لم يعصه فقد دلت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف
في الماضي عدم المعصية لان المتكلم فرض عدم الخوف وجعله سببا لذلك التحققة مع ما يقتضى
عدم العصيان كالحجة والاجلال واذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو
الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فاذا ثبت عدم العصيان مطلقا
لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتخلص ان لو قدر تدللاستمراره وهو ما ذكر وقد ترد
لترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كوشاء الهداكم وقد ترد للاستدلال
العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كما كان فيه مما آلهة الخفتهم
ذلك والله أعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ما عومستقبل المعنى) أى فترادف ان
الشرطية فى التعليق لانها لا تجزم على المختار فابعد هان كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل
كأمثله أو مضارعا خلاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الارض سبب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يمش ويضطرب

أى وان تلتقى والرمس القبر والسبب كجعفر المفازة الواسعة والرمسة العظام البالية ويمش أى
يرتاح وقيل لا تجب للمستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤول بالمضى والحق ان ذلك وان امكن
فى الآية يجعل المعنى لو علموا فيما مضى انهم يتركون ذرية ضعافا خافوا لا يمكن فى جميع ما ورد
كهذين البيتين ونحو ولو كره المشركون ولو أعجبك كثرة الحديث الى غير ذلك مما هو كثير (قوله
لو تركوا) أى قاربوا أن يتركوا لان الخطاب للأوصياء على الاطفال بحثهم على نصحتهم والخوف
الذى هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك لانهم بعده أموات (قوله ولو ان ليلى الخ) سلمت خبر
أن والوا وفى ودونى حالية والجندل الجارة والصفائح الجارة العراض التى تكون على القبور
وزقا بالزاي والقف أى صاح والظاهر أن أوعاطفة أما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى
الى أن تكلف والصدى كالفى ماتسمه مثل صوتك فى الخلاه والجمال ومن اللطائف ما حكى عن
مجنون ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من أقربائهم صرخوا على قبره فقال لها ها ذا قبر الكذاب
فمالت حاش لله انه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فاستأذنته فى السلام عليه فاذن
لها فمالت السلام عليك يا قاتل الغرام وحليف الرجد والهيام فقر الصدى من القبر فسقطت
ميتة ودفنت عنده فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار
فى عظيم قدرته اه سندوبى (قوله وهى) أى لولم كورة فى كلامه وهى الشرطية بقسمها ومثلها
المصدرية كفى التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين (قوله فى الاختصاص)
متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها الماقية من معنى التشبيه (قوله لكن لوالخ) لو اسم لكن
وان مبتدأ خبره قد تقترن والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لالتقليل لكثرة ذلك فيها كفى التوضيح
(قوله فلا تدخل على الاسم) محله اذا لم يكن معمولا محذوف يفسره ما بعده والادخلت عليه قليلا
كقوله أخلاى لو غير الحمام أصابكم * عتبت وانكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها
طاغوتا فقال له أبو عبيدة أفرار من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى
قدر الله أى لو قالها غيرك والجواب محذوف أى لا تنقمت منه وكقول حاتم الطيمته الجارية وهو
أسير لو ذات سوار طمتمنى أى لو طمتمنى حرة لها ن على لان الاماء عندهم لا يلبسون السوار ولا

والاولى أصح وقد يقع بعدها
ما هو مستقبل المعنى واليه أشار
بقوله ويقل ايلاؤها مستقبل
ومنه قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلقهم ذرية ضعافا خافوا
عليهم وقول الشاعر

ولو أن ليلي الاخيلية سات
على ودونى جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا
اليها صدى من جانب القبر صائح
(ص)

وهى فى الاختصاص بالفعل كان
لكن لو أن بها قد تقترن
(ش) يعنى أن لو الشرطية تختص
بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن
ان الشرطية كذلك لكن تدخل
لو على أن واسمها وخبرها نحو لو
أن زيدا قائم لقمت واختلف فيها
والحالة هذه فقيل هى باقية على
اختصاصها وأن وما دخلت عليه
فى موضع رفع

يختص ذلك بالضرورة والنقدور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خرائق رحمته ربي
أى لو أنتم تعلمون حذف الفعل الاول اكتفاء بفسره فانفصل الضمير ومنه التمس ولو خاتما
من حذف أى ولو كان الملتصقا أو ما قوله

لو يغير الماء خلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى

أى نجاني فقبل على ظاهره وان الجمله الاسمية وليتها شذوذا ووجه له ابن خروف على اعتبار كان
الشانية وقال السيرافى هو من الاول خلقى فاعل محذوف بنفسه شرق أى لو شرق خلقى هو شرق
حذف الفعل أى لا ثم الضمير المبتدأ فهى مختصة بالفعل لفظا وتقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف)
أى كما هى كذلك بعدما المصدرية اتفقا فنحو لا كلمة ما ان فى السماء نجما أى ما ثبت ان الخويزجيه
ان فيه ابقا لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الزنجشبرى كون خبر ان حينئذ فعلا ليكون عوضا
عن المحذوف مع أن وقوعه اسما شائع جامدا كان كآية ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام أو
مشتقا كقول لبيد

لو أن حيامد رك الفلاح * أدركه سلاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيديويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر
وهو خلاف ما فى التوضيح وغيره من ان مذهبه كون ان وصلت ما مبتدأ لا يحتاج خبر لا شمال صلتها
على المسند والمسنود اليه ولعله قول ثان له (قوله ان لو هذه) أى الشرطية بقسميه الامتناعية والى
بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التى تصرف المضارع الى الماضى هى الامتناعية فقط كما مر
(قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور ووجهه سيكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبته
وصرح باسمها تلذذا وتصحيا للوزن والاخفها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لوهذه) أى الشرطية
بقسميه الخرج الزائدة لمجرد الوصول فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر فى ان الوصلية
والجواب امام ذكر كورا ومحذوف لدليل نحو لو ان قرأ ناسيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم
ما نفعهم وكقول عمرو حاتم الماريس (قوله منقضى بلم) أى لا يغيرها لانه يشترط فى جوابها الماضى لفظا
أو معنى وهو هذا الماضى اما مثبت أو منقضى بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله
عليه الصلاة والسلام لو كان لى مثل أحد ذهب ما يسرنى أن لا يمر على ثلاث وعندي منه شئ فهو
على حذف كان أى ما كان يسرنى فلا يرد أن المضارع المنقضى بما مستقبل لفظا ومعنى والظاهر أن
لا فى ان لا يمر زائدة للتوكيد على حذف لا يعلم أهل الكتاب أى لان يعلم قبل وقد تجاب بجملة
اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا اتقوا المثوبة الخ لان بين الاسم والماضى
تشابها من حيث قبول اللام والاصح ان جملة المثوبة الخ مستأنفة فاللام للابتداء أو فى جواب
قسم مقدرا لافى جواب لوبل هى فى الوجهين للتمنى لا تحتاج لجواب كما فى التوضيح والتمنى على سبيل
الحكاية أى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم تلهفها عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها
أى لا ينبوا (قوله مثبتا) أى ماضيا مثبتا (قوله منقضا بلم) أى مضارع منقضا بلم (قوله لم تصببه اللام)
أى لانها لا تصبب منقضا بغير ما كفى التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لابتداء غالب
أدوات التنى باللام والله أعلم

فاعل بفعل محذوف والتقدير
لو ثبت أن زيدا قائم لقيمت أى
لو ثبت قيام زيد وقيل زال عن
الاختصاص وأن وما دخلت عليه
فى موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف
والتقدير لو أن زيدا قائم ثابت
لقيمت أى لوقيام زيد ثابت وهذا
مذهب سيديويه (ص)
وان مضارع تلاها صرفا

الى الماضى نحو لو ينى كنى

(ش) قد سبق أن لو هذه لا يليها
فى الغالب الا ما كان ماضيا فى المعنى
وذكر هنا أنه ان وقع بعدها مضارع
فانها تنقلب معناه الى الماضى كقوله
رهبان مدين والذين عهدتهم
يكون من حذر العذاب قعودا
لو يسمعون كما سمعت كلامها

خروا وعزة ركما وسجودا
أى لو سمعوا ولا بد لوهذه من
جواب وجوابها ما فعل ماض
أو مضارع منقضى بلم واذا كان
جوابها مثبتا فالأكثر اقترانه باللام
نحو لو قام زيد لقيام عمرو ويجوز
حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو
وان كان منقضا بلم لم تصببه اللام
فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان
نقضى بما فالأكثر تجرده من اللام نحو
لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه
بما نحو لو قام زيد لما قام عمرو (ص)

* (أما ولو لا ولو ما) *

أما كهما يلى من شئ وفا
لتلوها وجوبا ألفا

* (أما ولو لا ولو ما) *

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما فى الشارح لانها بجمعناهما جميعا لانها
حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفا الخ) كالاستدراك على ما قبله لما استعرفه وقام مبتدأ
خبر به جملة ألف وألفه للاطلاق ووجوبها حال من ضمير ألف الراجع للفاء وتلوها فعوله ان بنى

لنفاعل بزيادة اللام للتقوية والاتعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أى ألف الفاء حال كونه
مصاحباً للتالي تاليها وعلى هذا الأعراب فلا مسوغ للابتداء بقا إلا أن تجعل الجملة حالاً لازمة من
أما فیسوغ على حد * سرياً ونجيم قد أضاء ويمكن جعل قوله لتلوصفة لتنافيسوغها أى وفا
مصاحبة لتلوتلوها ألف وجوباً فتمل (قوله أما حرف تفصيل) أى غالباً لا دائماً على المختار ومن غير
الغالب أما زيد فنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر ومجمل يشملهما
لكن قال الموضح في الحواشي الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسباً أو أحدهما إلى
الانطلاق فتقول أما زيد فنطلق أى وأما غيره فلا فهمى على هذا التفصيل اه تصریح والحق أن
ذلك لا يتأتى في كل المواضع إذا التزمه في نحو وأما بعد فاقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
والمقابل كأن يقال الأزمان مختلفة أما بعد كذا فاقول وأما قبله فلا ونقل حفيد العصام عن
الزمخشري أن التفصيل أما المجمل سابق أو متعد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهيمه ويترك ما عداه
ومنه أما بعد فلا تقدير على هذا إلا أنه مخالف لاكثر النحاة اه وإذا كانت للتفصيل فاما أن تكرر
مع كل الأقسام كما ما السفينة وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين
آمنوا بالله واعتصموا به الخ أى وأما غيرهم فبعض ذلك أو بكلام يذكرفى وضعه نحو فاما الذين
في قلوبهم زيغ الخ أى وأما الذين آمنوا فيكون علمه إلى ربهم بدليل والراحتون في العلم الخ (قوله
مقام أداة الشرط) أى دائماً فلا تفارقه كالتوكيد ولا قال الموضح هى حرف شرط وتوكيد دائماً
وتفصيل غالباً وصریح الشارح أنها غير موضوع للشرط بل نائبة عنه ومتضمنة معناه وهو
ما صرح به غيره وأحد الدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف إذا يعطف المبتدأ
على خبره في نحو وما صر ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا لزيادة لعدم
الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء في أفعل به باطل لان اللزوم غير مقتض
ينافي الزيادة بخلاف اللزوم في أفعل به فرفع قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر فان قيل لو كانت
للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع انك تقول أما علم فاعلم ولا شك انه عالم ذكر العلم أم لا
أجيب بأنه من إقامة السبب مقام المسبب أى مهمات ذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما
كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه بما حصله ان جوابها لما كان معلقاً على
الحقق وهو وجود شئ في الدنيا بدليل تقديرها بهم - ما يمكن من شئ أفادت تحققه ووقوعه لا محالة
إذا ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شئ فلا تذكر الا عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيويه
الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الاعلى نيابة عن الاداة فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره
في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم التزموا حذف الفعل بعد أما وأن
يقع بينها وبين جوابها ما هو كالمعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جر من الجملة الواقعة بعد
الفاء قدم عليها قصد العوضية وكرهية تلوا الفاء أما اه صبان ر قوله فلذلك لزمها الفاء) أى ليكون
المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمها الفاء التي تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف
وابقاء لآثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنيابة عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض
العبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هى العاملة في الجواب
على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح مباشرة الاداة كما مر فلم لزم أما
مطلقاً أجيب بأنه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها
وقال الرضى لانها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح علمها في الجزاء فلزمها الفاء وامتنع جزمه ولو
مضارعاً (قوله والاصل مهمما الخ) فهما اسم شرط مبدأ وفي خبره الخلاف السابق ويمكن اما تامة

(ش) أما حرف تفصيل وهى قائمة
مقام أداة الشرط وفعل الشرط
ولهذا فسر هاسيويه بهم - ما يمكن
من شئ والمذكور بعدها جواب
الشرط فلذلك لزمها الفاء نحو أما
زيد فنطلق والاصل مهمما يمكن من
شئ فزيد منطلق فأنيت أما مناسب
مهمما يمكن من شئ فصاراً ما فزيد
منطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار ما زيد فمطلق ولهذا قال وفانثلتوها وجوباً للفاء (ص) (١٣٣)

وحذف ذى الفاعل في ثراذا

لم يك قول معها قد نبذا
(ش) قد سبق أن هذه الفاء ملتزمة
الذ كرو قد جاء حذفها في الشعر
كقول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكمو

ولكن سيرا في عراض المواكب
أى فلا قتال وحذفت في الثرا أيضا
بكثرة وبقلة فالكثرة عند حذف
القول معها كقوله عز وجل فأما
الذين اسودت وجوههم أ كثرتم
بعد إيمانكم أى فيقال لهم أ كثرتم
بعد إيمانكم والقليل ما كان
بخلافه كقوله على الله تعالى عليه
وسلم أ ما بعد ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله هكذا
وقع في صحيح البخارى ما بال يحذف
الفاء والاصل أ ما بعد ما بال رجال
حذفت الفاء (ص)

لولا ولوما يلزمان الابتداء

إذا امتناعا بوجود عقدا
(ش) لولا ولوما استعمالان أحدهما
أن يكونا دالين على امتناع الشيء
لوجود غيره وهو المراد بقوله إذا
امتناعا بوجود عقدا ويلزمان
حينئذ الابتداء فلا يبدخلان إلا
على المبتدأ ويكون الخبر بعدهما
محدوفا وجوبا ولا بد لهما من جواب
فان كان مبتدأ قرن باللام غالبا وان
كان منقبا بما تجرد عنها غالبا وان
كان منقبا لم يقترب منها نحو لولا
زيد لا كرمك ولوما زيد لا كرمك
ولوما زيد ما جاء عمرو ولوما زيد لم يجي
عمرو فزيد في هذه المثل ونحوها
مبتدأ وخبره محذوف وجوبا
والقدير لولا زيد موجود وقد سبق
ذكر هذه المسئلة في باب الابتداء

ففاعلمها ضمير مهـ ما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ يان للمهمم
ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زائدة وشئ فاعل يكن وحينئذ فربط جمله الخبر بالمبتدأ اعادته
بعينه لان مهـ ما معناه شئ وانما خص الجمهور مهـ ما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك
والشرط هنا محقق وأياتسـ تدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرهـ ما خاص بقيل كالزمان
في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شئ مما لکن هذا انما يتم على القول
بأن مهـ ما أعظم من ما لا على انها معناه وحكى المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أى
ان أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت ان وشرطها وأنيبت أما منابها (قوله ثم أخرت
الفاء) أى اصلا لا لفظ لكرامة ثلوا الفاء ما ولو لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا
الفاء عن موضعها وفصلوا بينهما ما يجزى من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالابتداء كمثل الشارح
أو بالخبر كما في الدار فزيداً وباسم منصوب بما بعد الفاء لنظافاً ما اليتيم فلا تقهر أو محلاً أو ما
بـمهـ ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء وأما عود فهدى بناهم على نصب عود
ويجب تقدير عام له بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أ ما أو بطرف كأماليوم فاضرب زيدا
والخبر عند المصنف أنه معمول للجواب لالفعل الشرط المحذوف ولا لا ما الثانية عنه ليكون
المعلق عليه مطلقا فيكون أبلغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها الامع أ ما
لكونهم امر حلقه عن مكاهما كما امر السادس بحمله الشرط دون جوابه فاما ان كان من المقربين
فروح اى جزاءه روح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أ ما لا العكس لئلا يجنبها
ولان قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد انه لا سبقهما فالقصد لـ اما باسم واحد ومنه
الموصول مع صلته أو بما هو في حكمه بحمله الشرط لا بالكثر الا بالجمله الدعائية ان تقدمها فاصل
كأماليوم رجعك الله فالامر كذا اهـ أشموني والظاهر ان مثلها الجمله الاعتراضية كما سأتى عن
الهمع في آية فأما الذين اسودت وجوههم (قوله فأما القتال الخ) مبتدأ خبره جملته لا قتال لديكم
والرابط اعادته المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة وقد يقال
يصح تقدير القول أى فأقول لا قتال لديكم والرابط حينئذ ما مر أو محذوف أى فيه أى في شأنه
ولاشك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خلافا لمن منعه وقوله سير اسم لكن وخبرها محذوف أى
ولكن سير لديكم وهو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أى ولكنكم تسرون سيرا وعراض
المواكب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وانما حيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول
معها) ظاهرة بتعالم مفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير فيفيد جواز ابقائها مع حذف القول
على قلة وهو ظاهر الهمع مع وصرح الاشموني كال توضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها
بالمقول وحكى في الهمع قولاً يمنع حذفها ولومع القول الا للضرورة وان الجواب في الآية قد وقوا
والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وما بين الموصول والفاء اعتراض
فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله ما بال رجال) الاولى في هذا عدم تخريج
على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة
طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضمي لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا امتناعا) مفعول
للعقد أى ربطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الا على المبتدأ) أى ولو ضمير متصلا كلولاه ولولا
فانه وان كانت في ذلك حرف لا يتعلق بشئ عند سيمويه لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء
وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أى بجواب لوفى شروطه المارة وقد يحذف لدليل نحو
ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم أى لهلكتم (قوله غالبا) من غيره في المثلث

(ص) وبهمما التحضيض من وهلا * ألا وأولينها الفعل (ش) أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو (١٣٤) لولا ضربت زيدا ولوما قتلت بكرا فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان

قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي ليتفهموا بقيمة أدوات التحضيض حكمها كذلك فقول هـ لولا ضربت زيدا والافعلت كذا والافتحفة كالا مشددا (ص)

وقد يابها اسم بفعل مضمر

علق أو بظاهر مؤخر (ش) قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمول بالفعل مضمر أو لفعل مؤخر عن الاسم فالاول كقوله

الان بعد لجأني تلحوني

هلا التقدّم من فروع بفعل محذوف تقديره هلا وجد التقدّم ومثله قوله

تعدون عقرا نيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمي المقنعا فالكمي مفعول بفعل محذوف والتقدير لولا تعدون الكمي المقنع والثاني كقولك لولا زيدا ضربت فزيدا مفعول ضربت

ص (الاجبار بالذي والالف واللام)

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر

عن الذي مبتدأ قبل استقرار وماسواهما فوسطه صلة عائد ما خلف معطى التكملة نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادرا لما خذا

* لولا زهير جفاني كنت معذرا * وفي المنقبي ما قوله

لولا رجاء لقاء الطاعنين لما * أبقت نواهم لتاروحا ولا جسدا

(قوله وبهمما الخ) متعلق بمزى التحضيض منعه وهلا عطف على الهاء من بهـ ما أو مبتدأ محذوف خبره أي كذلك وألا أعطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي بالولا ولوما وكذا هلا وألا فانها كلها ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتدبير أي الإيقاع في الندم وحينئذ تختص بالماضي لفظا نحو لولا جأ وأعليه بأربعة شهداء فلولوا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدم في البيت الآتي أو تأويلا كقوله لولا الكمي الخ أي لولا عددتم وانما قال تعدون الحكاية الحال اه أشموني (قوله كان مستقبلا) أي لفظا كهلا تضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله والافتحفة الخ) أي فيكون للتحضيض نحو ألا تقتلون قومنا سكنوا ولم يذكروا في التسهيل لان أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضيض لانه طلب بلين لا بازعاج فيحتمل ان يذكروا ههنا لما شاركها هلا في الاختصاص بالفعل لافي التحضيض فتكون أدواته أربعة فة طوهو المشهور والاشارة الى أنها قد تأتي له كالأية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمر) متعلق بعلى الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهري أي أو بفعل ظاهر وقديع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل المضمر كان الشاينة نحو * قهلا نفس ليلى شغيعها * (قوله الان بعد الخ) قيل بحذف الهمزة ونقل حركتها لللام وعله الرواية والافالوزن صحيح مع الهمزة واللباجحة من لج كعلم يعلم وتلحوني من لحيت الرجل اذا لمته وقوله والقلوب صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقرا نيب) بكسر النون جمع ناب وهي المسنة من النوق وبني منادى وضوطرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملة ملتين المرأة الحقة والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه أي المتعطى به والمقنع الذي على رأسه بيضة الحديد والله أعلم

* (الاجبار بالذي والالف واللام)

(قوله ما قيل الخ) ماموصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجله قيل أخبر صلاته والعمائد الهاء في عنه والذي مقصود لفظه أولا وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقرار وهو حال ثانية امامترادفة أو متداخلة (قوله وماسواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة (قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفعولا مثلا (قوله لامتحان الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبيل أي سبيل كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى لحكم لان فيه اسنادين الى الضمير والى الظاهر أو القصر في نحو الذي قام زيد رداعلى من اعتمد خلافة أو شركته أو تشويق السامع كقول واصف ناقصة صالح

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جناد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الابنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كان يقال كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الا من برع فيه كما لا يحسن الجواب ههنا الا البارع في العربية لا يتساهل على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأى كسكرى وأصله قرأ أبهم مرتين كجعفر

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قيل لك قلت أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن الامر ليس كذلك بل المجهول خبر هو ذلك الاسم والخبر عنه انما هو الذي كما ستعرفه فقل ان الباء في بالذي

بمعنى عن فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود أنه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله (١٣٥) مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى

وخذ الجملة التى كان فيها ذلك الاسم
فوسطها بين الذى وبين خبره وهو
ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى
واجعل العائد على الذى الموصول
ضميرا يجعله عوضا عن ذلك الاسم
الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك
أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا
فتقول الذى الذى ضربته زيد فالذى
مبتدأ وزيد خبره وضربه صلة
الذى والهاء فى ضربته خاف عن
زيد الذى جعلته خبرا وهى عائدة
على الذى (ص)

وبالذين والذين والتى

أخبر صراعيها وفاق المثبت

(ش) أى اذا كان الاسم الذى قبل
لك أخبر عنه مثنى فبى بالموصول
مثنى كالذين وان كان مجموعا فبى
به كذلك كالذين وان كان مؤنثا فبى
به كذلك كالتى والحاصل أنه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه
به لانه خبر عنه ولا بد من مطابقة
الخبر للمخبر عنه ان مفردا ففرد
وان مثنى فمثنى وان مجموعا فمجموع
وان مذكرا فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن الزيد
من ضربت الزيد قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا قيل أخبر عن
الزيدين من ضربت الزيدين قلت
الذين ضربتهم الزيدون واذا قيل
أخبر عن هذين من ضربت هذين
قلت التى ضربتهما هذين (ص)

قبول تأخير وتعريف لما

أخبر عنه ههنا قد حتم

كذا الغنى عنه بأجنى أو

بعض شرط فراع ما رعا

(ش) بشرط فى الاسم المخبر عنه

بالذى شروط أحدها أن يكون

قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام

قلت الثانية ياء ثم ألفا ماسيا فى الابدال قال أبو على الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن
مسألة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهى كيف تبني من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ
قد افلح بالنقل ثم تجتمع بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان أصله ووأى ككوكب قلبت
الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها فصارت ووأى كسكرى ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها الى الواو
السكنية فبالحذف صار ووى كفتى فاجتمع وا وان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصارت ووى فاذا
جمعت قلت أو ون بحذف الالف آخره لسكونه مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته لنفسك
قلت أوى بذف النون للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء صبان (قوله بى
عن) أى وعنه بى أى أخبر عن الذى بذلك الاسم وقيل الياء سببية أى أخبر عن ذلك الاسم
بسبب التعبير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذى (قوله بى بالذى
الح) حاصله خمسة اعمال الابتداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفع على الخبرية وجعل ما بينهما ماصلة
الذى وان تجمل فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابقة له فى معناه واعرابه وكذا مطابقة
للموصول لانه عائد ويلزم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى
حكم الغائب فاذا قيل أخبر عن السماء من ضربت زيدا قلت الذى ضربت زيدا انما فعلت ما ذكر
من الاعمال الا ان التاء اذا آخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا جىء بانابدها
والضمير الخاف عنها مستتر فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيد بكر اقلت الذى ضرب به زيد بكر فهاء
ضربه خاف عن بكر قدمت على الفاعل مع ان بكر اسكان مؤخر الامتناع فصل الضمير مع
امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبو بكر قلت الذى هو أبو بكر
زيد أو عن أبو بكر قلت الذى زيد هو أبو بكر فتجمل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد
من جاء زيد وبكر قلت الذى جاء هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أو
عن زيد من مرتت بزيد وبكر قلت الذى مرتت به وبكر زيد باعادة الجار فى المعطوف على الضمير
الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها رغبة فيك فتجرب خلف
المفعول به باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت
الذى صمت فيه يوم الجمعة تجرب الخلف بى لما ذكره وقس على ذلك (قوله وبالذين الح) أى وكذا الاثنين
واللاثى واللاثى والاثلى لا يغير ذلك من الموصولات ولوقال وبفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله
اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف لفظ الموصول (قوله المخبر عنه به) أى
بالموصول أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الح)
شروع فى شروط الاسم المخبر عنه بعد ان بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين
(قوله قد حتم) خبر عن قبول فالفقه لا يطلق لالتئمة لان الضمير للمضاف لا للمضاف اليه (قوله
كذا الغنى) بالقصر أى الاستغناء أما الممدود فهو التثنية بالالحن وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس
لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال من الضمير فى شرط لتأويله بشرط أى حال كونه مثل
ذلك القبول فى التحتم (قوله يشترط فى الاسم الح) أفادته لادخل فى هذا الباب للفعل ولا للعرف الا
اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا
للتأخير) أى بنفسه أو ببدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا (قوله عماله صدر الكلام) أى لان الخبر
هنا واجب التأخير عند الجمهور وتفوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على انه اسم لتلايقه لزوم
التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه بخبر عماله الصدر مع تقدمه فلو قيل أخبر
عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من

تضرب اضرب قلت من الذي تضربه أضرب فهاء تضربه خلف عن من في اعرابها لانها كانت
مفعولا مقدما آخرت لاتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائدة منصوب بالفعل (قوله كاسماء
الشرط الخ) أي وكما الخبرية وما التعجيبة وغير ذلك مما يلزم المصدر (قوله عن الحال والتمييز) أي
لزمهما التذكير فلا يخلفهما الضمير فلا يجوز في جاء زيدا بك وطاب نفسا ان تقول الذي جاء زيد
ايه راكب وطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة
في لباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في وأنت الذي في راحة الله أطمع فلا يقال الذي
لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في راحة الله لا مانع الا في وكذا الاسماء الواقعة في
الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها بأجنبي اذا لامثال لا تغير لفاظها (قوله كالهاء في زيد
ضربته) أي لعدم الغنى عنها بالأجنبي كزيد وعمر ولا تلك تقول في الاخبار عنها الذي زيد ضربته
هو فقه فصلها مؤخره وهاء ضربته الا أن خلف عنها ويجب في الخلاف عوده على الموصول كما مر
فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بلارابط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة السبب وبقي الموصول
بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني اذا اضممار تعريف وزيادة وقد نبه في شرح
الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان أوفى قوله أو بضمير بمعنى الواو لانه شرط مستقل
غير الغنى بالأجنبي وان الشروط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها ان لا يكون
الاسم ملازما للنفي كديار ولا تغير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعندته عذر جعله
خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف
ثواني الاعلام كبكر من أبي بكر اذا لا يمكن ان يكون خبرا عن شيء وان يكون بعض جملة واحدة أو
في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد قلت فتقول الذي ان قام زيد وكالمتعاطفين
بالفاء في قام زيد فقه وعرفته قول الذي قام فقه وعمر زيد لان ما في الفاء من التسبب جعل الجملة
كالشرط والجزاء (قوله بضمير) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب
في رب رجل لتيته لان الضمير المجرور به لا يعود الى ما بعده كضمير الشان وكذا لا يخبر عن مجرور
ما يختص بالظاهر كتي ومذ لانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة بعمل الفعل كاسم الفاعل
والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف
الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلها
الموصول وحده وصلته وحده الكون ما شيا واحدا ويجوز عن مامعاف في جاء الذي قام تقول
الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستتر في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور
مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف
المتصرف فيخبر عنه وحده ويجز خلفه بني كما مر مثاله في ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد
في الدار أو عندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما ما كان تقول الذي زيد هو كائن عندك بذكر
المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمنع أصلا فلا يجوز (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف
اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففي نحو سر أبا زيد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار
عن زيد وحده بقولك الذي سر أياه قرب من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقي وحده
لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده
وكذا مجموع الجار والمجرور نعم فيخبر عنه مامعاف فتقول الذي سر أبا زيد قرب من بكر الكريم
ففي سر ضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قرب من بكر
الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذي سر أبا زيد قرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن

كاسماء الشرط والاستفهام نحو
من وما الثاني أن يكون قابلا
للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز
الثالث أن يكون صالحا للاستغناء
عنه بأجنبي فلا يخبر عن الضمير
الرابط للجملة الواقعة خبرا كالهاء في
زيد ضربته الرابع أن يكون صالحا
للاستغناء عنه بضمير فلا يخبر
عن الموصوف دون صفته ولا عن
المضاف دون المضاف اليه فلا يخبر
عن رجل وحده من قولك ضربت
رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضربته
ظريفا رجلا لانك لو أخبرت عنه
وضعت مكانه ضميرا وحينئذ يلزم
وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا
يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف
مع صفته جاز ذلك لاتقاء هذا
المحذور فتقول الذي ضربته رجل
ظريفا وكذا لا يخبر عن المضاف
وحده فلا تخبر عن غلام وحده
من قولك ضربت غلاما زيدا لانك
تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير
لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف
اليه جاز ذلك لاتقاء المانع فتقول
الذي ضربته غلاما زيدا

(س) وأخبروا هنا بأل عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم ما ان صح ضوع صلة منه لال كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قائم الذي هو قائم زيد وتقول في الاخبار عن زيد من قولك ضرب زيد الذي ضربته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح ان يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم (١٣٧) الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف

كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح ان يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك وقى الله البطل فتقول الواقى البطل الله وتخبر أيضا عن البطل فتقول الواقيه الله

البطل (ص)

وان يكن ما رفعت صلة آل

ضمير غيرها أبين وانفصل

(ش) الوصف الواقع صلة لال ان

رفع ضميرا فاما ان يكون عائدا على

الالف واللام أو على غيرها فان كان

عائدا عليها استتروا ان كان عائدا على

غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من

الزيدين الى العمرين رسالة فان

أخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ

من الزيدين الى العمرين رسالة انا

ففي المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام

فيجب استناره وان اخبرت عن

الزيدين من المثال المذكور قلت

المبلغ انا منهم الى العمرين رسالة

الزيدان فانا مرفوع بالمبلغ وليس

عائدا على الالف واللام لان المراد

بالالف واللام هنا مثنى وهو الخبر

عنه فيجب ابراز الضمير وان اخبرت

عن العمرين من المثال المذكور

قلت المبلغ انا من الزيدين اليهم

رسالة العمرين فيجب ابراز الضمير

كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا

أخبرت عن رسالة من المثال المذكور

لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة

المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بأن تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد اضربت لانه يجب الترتيب في وضع اجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لمخذوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه إشارة لشروط زائد حتى يجعل صفة لمصدر مخذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط زيادة على ما مر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفها وثباته وأشار المصنف لهذين بقوله ان صح الخ لان صلة آل لاتصاغ من جامد ولا منقضي (قوله الواقيه الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا آل لا يحدف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي لجرى ان الصلة على غير ما هي له والله أعلم

* (العدد) *

هو ما وضع لكمية الاحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتها اما خمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك اربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عددا لوقوعه في جواب كم واذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة اعشار فان العشر تنقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهم ما متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحدف الرابط أي قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعتة وللعشر متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكر الواحد وتأنينه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جمادات بالتاء على المختار وثلاث هنود بالتاء تعال ذلك كير المفرد وتأنينه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما انفسهما لا بواحدهما فتقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكر كيرهما وثلاث من الابل والنحل بالتاء لتأنينهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكروا ويؤنث (قوله في الضد جرد) أي مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما ما النصه على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كنومرة وفرقة وأمة فحقها ان تؤنث كتنظائرهما فاستحب ذلك مع المذكور لسبق رتبته ثم حذف مع المؤنث فرقا بينهما تصریح وخرج بها واحد واثنان فلا يجري فيها ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيهما ما يغني عن الاول في افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المعدود فجمع معه لغو بلا فائدة (قوله ان كان مؤنثا) أي ولو مجازا وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جازا جرأوها

(١٨ - خضري ثانی) والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغها انا من الزيدين الى العمرين

رسالة (ص) * (العدد) * ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عدما آحاده مذكورة في الضد جرد والمميزا جرر * جمعها بلفظ قلة في الاكثر

(ش) تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرا وتسبق ان كان مؤنثا

وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النخاعة
فاحفظها فان اعزيرة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوي وقوله كما لو حذف أى
المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث وأتبعه ستامن شوال وثابتها
في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم منع الثاني أما إذا حذف
المعدود ولم يقصد أصلاً بل قصد اسم العدد فقط كانت كاهيات التاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف
للعلية الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أى ما ذكر من الثلاثة واخواتها إلى جمع ليطلقها
في الجمعية وكذا في القلة الآية وهذا الجمع هو مميزها أثر واجره على نصه تحقيقاً بحذف التنوين
ويجوز جعله عطف بيان عليها كخمسة أثواب يتنوينها ولا تصاف للمرد إلا في نحو ثمانية لأن المائة
جمع في المعنى اذهى عشر عشرات فتطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع الشعر ثلاث مثين شذوذاً أو
ضرورة وخرج بالجمع اسم الجنس كطير وبقر واسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جرحه عن نحو فخذ أربعة
من الطير وقد يضاف اليه سماعاً على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيمادون خمس ذود
صدقة فقول الشارح وأربع نساء لعله من المسموع (قوله إلا إلى جمع القلة) والغالب كونه من
جوع التكسير وهي أفعلة أفعال ثم فعله * ثمت أفعال لأن الثلاثة واخواتها أقرب إليه من جمعي
التصحيح فيقول استعمالهما وان كانا للقلة أيضاً عند سيويبه كثلاثة أجدين وثلاث زينات
والكثير أحاد وزياب إلا أن أهل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات أو ندر كثلاث
سعادات وآيات لنذور سعاد وآى أو جاور ما أهمل كسبع سنبلات لجاورته بقرات (قوله فان لم
يكن الخ) مثل ذلك ما إذا شذج جمع القلة أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم ويضاف للكثرة فالاول
كثلاثة قرو فان مفرد قرو يفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كثلاثة شسوع فان اشباع
قليل الاستعمال في جمع شسوع وهو أحد سور النعل كذا في الاشعوني تعالى التوضيح ومقتضاه ان
ثلاثة قرو ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والضواب ما في الشارح كابن الناطم من جعله من
القليل لانه ان كان جمعا لقرم بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقره كفلس وأفلس أو لقرم بالضم فله
أقراء كإفعال وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي
فيكون قليلاً (قوله نحو ثلاثة رجال) أى وجوار ودرهم وانظر اذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع
إهمال قلته أو شذوذ بكوار وجاريات هل الأرجح الاول أم الثاني (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ وسوغه
التقسيم وردف ماض مجهول أى تبع خبره وبالجمع متعلق به ونزرا حال (قوله مائة وألفاً) أى
جنسهما ولو غير مفرد كالتأنيث وثلاثة آلاف فرس (قوله إلا إلى مفرد) أى لا شتمال المائة على
العشرة والعشرين فاجتمع فيهما ما تفرق فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد
ولم يعكس تخفة هذا بحذف التنوين للاضافة وأما الالف فعوض عن عشرة مائة فعومل معاملة لها
(قوله ومنه قراءة حرة الخ) أى فسين تميز للمائة لشبهها بالعشرة اذهى عشر عشرات كما ان ثلاث
عشرة أحاد ومن يتون مائة يجعل سنين بدلاً من ثمانية أو بياناً له لتمييز الثلاثين من وجهين جمع
تمييز المائة ونصبه قال الزجاج ولاقتضائه ان كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين اذ تميز المائة
واحد منها وأقله ثلاثة فأقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجراً أيضاً اذ هو تمييز لا غير
لكن أجاب ابن الحاجب بأنه لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها الا اذا كان مفرداً أما الجمع فلا يلزم
فيه ذلك كهُومع العشرة في قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمشاكاة في الجمعية
كما مر (قوله وأحد) أى المستعمل في الاثبات واصل همزته الواو وقد يوثق بها تنبيهاً على الاصل
فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجمعه أحاداً ما لا يلزم للتنفي فهمزته أصلية ومعناه انسان

ويضاف إلى جمع نحو عندي ثلاثة
رجال وأربع نساء وهكذا إلى عشرة
وأشار بقوله جمعاً بالنظر قلة في الأكثر
إلى ان المعدود بهما ان كان له جمع
قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب
إلا إلى جمع القلة فتقول عندي ثلاثة
أفلس وثلاث أنفس ويقل عندي
ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء
على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات
يتزينن بأنفسهن - ثلاثة قرو
فاضاف ثلاثة إلى جمع الكثرة مع
وجود جمع القلة وهو أقره فان لم
يكن للاسم الجمع كثرة لم يضاف
إلا إليه نحو ثلاثة رجال (ص)
ومائة وألف للفرد أضف

ومائة بالجمع نزار قد ردف
(ش) قد سبق ان ثلاثة وما بعدها إلى
عشرة لا تصاف إلا إلى جمع وذ كر
هنا ان مائة وألفاً من الأعداد
المضافة وانهما لا يضافان إلا إلى
مفرد نحو عندي مائة رجل وألف
درهم وورد اضافة مائة إلى جمع قليلاً
ومنه قراءة حرة والكسائي ولبنوا
في كهفهم ثلثمائة سنين باضافة مائة
إلى سنين والحاصل ان العدد
المضاف على قسمين أحدهما
ما لا يضاف إلا إلى جمع وهو من
ثلاثة إلى عشرة والثاني ما لا يضاف
إلا إلى مفرد وهو مائة وألف
وتنبيه ما نحو مائتا درهم والقادرهم
وأما اضافة مائة إلى جمع قليل
(ص) وأحدان كروصلته بعشر

مركباً فاصدمعدود ذكر وقل ادى التانيث احدى عشرة * والشين فيها عن تميم كسره ومع غير احدى احدى * مامعه مافعلت
فافل قصدا * ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ربكاً مقدما (ش) لما فرغ من (١٣٩) العدد المضاف ذكر العدد المركب فتر كب عشرة

مع مادونها الى واحد نحو واحد
عشر واثني عشر وثلاثة عشر
وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا
للمذكر وتقول في المؤنث احدى
عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة
وأربع عشرة الى تسع عشرة
فلامذكر احدى واثنا عشر
احدى واثنا عشر واثلاثة وما بعدها
الى تسعة فحكمها بعد التركيب
حكمها قبله فتثبت التاء فيها ان
كان المعدود مذكراً وتسقط ان كان
مؤنثاً واما عشرة وهو الجزء الاخير
فتسقط التاء منه ان كان المعدود
مذكراً وتثبت ان كان مؤنثاً على
العكس من ثلاثة فابعدا فتقول
عندى ثلاثة عشر رجلاً وثلاث
عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة
مع احدى واثني واثنتين
فتقول احدى عشر رجلاً واثنا
عشر رجلاً باسقاط التاء وتقول
احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة
امرأة بانيات التاء ويجوز مع
المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضاً
كسرها وهي لغة تميم (ص)

واول عشرة اثني وعشرا
اثني اذا اثني تشاء وذكرا

واليالغير الرفع وارفعل بالالف
والفتح في جزأى سواهما ألف

(ش) قد سبق انه يقال في العدد

المركب عشر في التذ كبر وعشرة

في التانيث وسبق أيضاً انه يقال

احدى في المذكر واحدى في المؤنث

وانه يقال ثلاثة واربعة الى تسعة

بالتاء للمذكر وسقوطها للمؤنث

وذكرها انه يقال اثنا عشر للمذكر

بلا تاء في الصدر والعجز نحو عندى اثنا عشر رجلاً ويقال اثنا عشرة امرأة للمؤنث بتاء في الصدر والعجز ونحو بقوله واليالغير الرفع

ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركباً) الاولى كسرها ليناسب قاصد في كونه حالاً
من فاعل اذكر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للقافية اذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت
وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا يستعمل احدى
الامر كبة أو معطوفاً عليها أو مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير احدى الخ) تقدير
البيت افعل في العشرة مع غير احدى ما فعلته فيها معهما اي من تأنيثها للمؤنث وتذكرها
للمذكر كرفالقائم زائدة وما مفعول مقدم لافعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أو حال من العشرة
المعلومة بمقابلته ومتعلق فعلت وافعل محذوف أى في العشرة وقصدا مامعنى قاصد للفعل
ومتوجهها اليه أو مقتصد أى عادلا فيه وأفاد بهذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التسعة
فادونها وبما بعده حكم التسعة فادونها مع العشرة (قوله واثنا ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية
فاذا اركبت تكون كالحاق قبل أى بالتاء في المذكر كثمانية عشر يوماً وبمحذوفها في المؤنث كثمانى
عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون
وفتحها وأما اذالم تتركب فان أضيفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كما صرف في منع الصرف كثمانى
نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمقوص أو الى مذ كرفبالتاء لا غير كثمانية رجال
وكذا ان لم تضاف والمعدود مذكراً فان كان مؤنثاً فالكثير اجرؤها كالمقوص كخاتنى من النساء
ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانياً بالتسوين لانه مصروف كأمير ويقال رأيت ثمانى بلاثتوين
لشبهها بجوار لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع اعرابها على النون كقوله

لها ثمانى أربع حسان * وأربع فتغرها ثمان

(قوله واما عشرة الخ) انما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة واخواتها الكراهة اجتماع
تأنيثين فيما هو كالجملة الواحدة كثلاثة عشر رجلاً وكراهة اخلاء لفظين معناه مؤنث من
العلامة في ثلاث عشرة امرأة ولم يعكس سبق الثلاثة واخواتها على العشرة فاستحقت الاصل
في العدد دونها ولان تأنيث الكلمة وتذكرها انما يكون قياساً في آخرها وانما يلى الواو اجتماع
تأنيثين في احدى عشرة وثنتى عشرة مع انه كلمة واحدة لا اختلاف فيها ما فى الاول مع ان الالف
تجزأ الكلمة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسیر اذ قالوا فى حبلى حبليات وحبالى بخلاف التاء
فتسقط بكفان وجفنان في جفنة ولبناء الكلمة على التاء في الثانى اذ لا واحد له من لفظه فكانت
كالاصول والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع احدى
وغيرها الى تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها
في لغة الحجاز كراهة توالى أربع حركات فيما هو كلمة واحدة وكسرها أكثر تميم تشبيهاً بتاء
كتف وبعض تميم يقيها على فتحها الاصلى وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الاغش فانفجرت منه
ثنا عشرة عينا اه وبذلك يعلم ان الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات
والا فالسكون واجب عند الحجاز بين فان حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين
حينئذ كقراءة أبى جعفر احدى عشر كوكبا وقد قرئ اثني عشر شهر بالاسكون وفيه اجتماع
سأكنين (قوله وأول) أى اتبع أى اجعل لفظ عشرة تابعا لاثنتى الخ فعشرة مفعول أول واثنتى
ثان وقوله اذا اثني نشر على ترتيب اللف وتشابهاً بقصر لغة أو ضرورة أو حذف همزة لاجتماعها
مع همزة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنتين اذ اركباً لا يتوهم انهما في التذ كبر والتأنيث كثلاثة

بلا تاء في الصدر والعجز نحو عندى اثنا عشر رجلاً ويقال اثنا عشرة امرأة للمؤنث بتاء في الصدر والعجز ونحو بقوله واليالغير الرفع
على ان الاعداد المركبة

كلها مبنية صدرها وعجزها وتبنى على الفتح نحو واحد عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك اثنا عشر واثنى عشرة فان صدرهما يعرب بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرهما يعرب بالثني وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلاً ورأت اثني عشر رجلاً وممرت باثني عشر رجلاً وحانت اثنتا (١٤٠) عشرة امرأة ورأت اثنتي عشرة امرأة (ص) ومع العشرين للتسعين

بواحد كاربعين حيناً
(ش) تدسبى ان العدد مضاف
وحر كب وذ كرهما العدد المفرد
وهو من عشرين الى تسعين ويكون
بلفظ واحد للمذكر والمؤنث
ولا يكون بميزة المفرد منصوباً
نحو عشرون رجلاً وعشرون
امرأة ونذ كرهما النيف ويعطف
هو عليه فيقال احد وعشرون
واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون
بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة
الى التسعة للمذكر ويقال للمؤنث
احدى وعشرون واثنان وعشرون
وثلاث وعشرون بلاتاء في ثلاث
وكذا ما بعد الثلاث الى التسع
وتلخص مما سبق ومن هذا ان أسماء
العدد على أربعة أقسام مضافة
ومركبة ومفردة ومعطوفة
(ص) وميزوا امر كاي مثل ما

ميز عشرون فسويتهما
(ش) أى يميز العدد المركب كتميز
عشرين واخواته فيكون مفرداً
منصوباً نحو احد عشر رجلاً
واحدى عشرة امرأة (ص)
وان أضيف عدد مركب

يبقى البناء وعجز قد يعرب
(ش) يجوز في الأعداد المركبة
إضافتها الى غير عجزها ما عدا اثني
عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا
عشر كواذا أضيف العدد المركب
فذهب البصريين انه يبقى الجزآن

في حال تركيبها ما حكم العشرة معلوم من قوله ومع غيراً حد الخ كما ان قوله والياء الغير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بناءه سماعاً عند التركيب (قوله كلها مبنية الخ) أما العجز فله ضمته معنى حرف العطف اذا الاصل خمس وعشر مثلاً ولذلك يطل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله * كأن بها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره وأما الصدر فلانه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون في الآخر كالأعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقاً ولو غير عددي الا ان يقال تسويع في تسمية فتحة الصدر بناءً لمشاكلة العجز ولشبهها البناء في اللزوم وان كانت في الحقيقة فتحة بنمة (قوله وتبنى على الفتح) انما بنيت على حركة اشعاراً بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفاً لثقل التركيب (قوله يعرب بالالف) أى لعدم تركيبه بل عشر واقعة موقع نون المثني وما قبل النون محل اعراب لانباء ففي جاء اثنا عشر رجلاً انما رفع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبنية على الفتح لضمته معنى العطف كما امر لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثني ولا يصح ان يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أى منكره منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشدة التحيية مكسورة وقد تخفف وأصله نيف كسيوود من ناف ينوف اذا زاد وهو كما في الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة ويضع فن ثلاثة الى تسعة على الحتمار ولهما ما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفرداً منصوباً) أى عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تسمكاً بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطاً مما وأجيب بان أسباطاً بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أى فرقة لا تمييز ولا واجب تذ كبر العددين لان السبطين ذكر وقال المصنف انه تمييزاً لثبوت عدده لوصفه بالمؤنث وهو أيضاً لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والافهوم مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعاً جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع اسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أى كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقاً يجوز اضافته الى غير تميزه نحو عشرين وثلثة زيدو حيث نذبت عن التمييز فلا يذكر اصلاً لانك لا تقول ثلاثة زيد الأمن عرف جنسها وانما خص المركب لاجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أى واثنى عشرة لان عشر فيهما بمنزلة نون المثني فلا يجمع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أى لان الاضافة ترد الاسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الاخفش وقال ابن عصفور انه الافصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب الصدر لان المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء الصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب الصدر مضافاً الى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك اذا أضيف كخمسة عشر ك (قوله كفاعل) اما صفة

على بناء ما فتقول هذه خمسة عشر ك رأت خمسة عشر ك بفتح آخر الجزأين وقد يعرب لمفعول
العجز مع بقاء الصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشر ك ورأيت خمسة عشر ك (ص) وصغ من اثنين فافوق الى
عشرة كفاعل من فعلاً واخته في التانيث بالتأني * ذكرت فاذا كرفاعاً لا غيرنا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موزن انما على
كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثمان وثلاث ورابع الى عاشر بلاتاء في التذكير وبهاء في التانيث

(ص) وان ترد بعض الذي منه بنى وتضف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما (١٤١) فوق فحكم جاعل له احكاما (ش) انما عمل

المصوغ من اسم العدد استعمالا لان
أحدهما ان يترد فيقال ثان وثانية
وثالث وثالثة كما سبق والثاني ان
لا يترد وحينئذ اما ان يستعمل مع
ما اشتق منه واما ان يستعمل
مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة
الاولى يجب اضافة فاعل الى ما بعده
فتقول في التذ كبر ثاني اثنين
وثالث ثلاثة ورابع أربعة الى عاشر
عشرة وتقول في التانيث ثالثة اثنتين
وثالثة ثلاث ورابعة أربع الى
عاشر عشرة والمعنى احدا اثنين
واحدى اثنتين واحد عشر واحد
عشرة وهذا هو المراد بقوله وان ترد
بعض الذي البيت أى وان ترد
بفاعل المصوغ من اثنين فافوقه
الى عشرة بعض الذي بنى فاعل منه
أى واحدا اشتق منه فاضف اليه
مثل بعض والذي يضاف اليه هو
الذي اشتق منه وفي الصورة الثانية
يجوز وجهان أحدهما اضافة فاعل
الى ما يليه والثاني تنوينه ونصب
ما يليه به كما يفعل باسم الفاعل نحو
ضارب زيد وضارب زيد اقنول في
التذ كبر ثالث اثنين وثالث اثنين
ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا الى
عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول
في التانيث ثالثة اثنتين وثالثة
اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا
وهكذا الى عاشر تسعة وعاشر تسعة
والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة
أربعة وهذا هو المراد بقوله وان ترد
جعل الاقل مثل ما فوق أى وان ترد
بفاعل المصوغ من اثنين فافوقه
جعل ما هو أقل عددا مثل ما فوقه
فاحكم له بحكم جاعل من جواز
الاضافة الى مفعوله وتنوينه
ونصبه (ص)

لمفعول صغ المحذوف أى صغ وزنا كفعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك
مع قوله الآتى فحكم جاعل له احكاما ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان
بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الاول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي لانها أسماء أجناس
غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر وترتبت يدها من التراب ولا فعل لها بمعناها وأما الثاني فاشتق
من الثني والثالث والرابع وهكذا مصادر ثبت الرجل وثالث الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكلاهما
من باب ضرب يضرب ضربا الا الرابع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعا الا ان يرجع الضمير
في قوله له احكاما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو بقدرهنا مضاف أى من مادة اثنين (قوله منه
بنى الخ) الهاء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل
فالصلة تجرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحل ومفعول تضف ضمير محذوف يعود الى
فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أى حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كاه (قوله
أحدهما ان يترد) أى عن الاضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه
ثالثا ورابعا أى في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لامطلق واحد كما في
التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين الى آخر البيتين (قوله والثاني ان لا يترد الخ) تحته
استعمالا لان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعمالا له مع غير
العشرة ثلاثة وسبب أنى له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمال فاعل العدد
سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى احدا اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في
فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليعيد ان الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير
كخامس خمسة أى بعض جماعة من خمسة أى واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافته
لأصله كما يجب اضافة البعض لكاه كيد زيد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد بمعنى بعض
فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا خرج الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث
ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يعتبر في الموصوف انصافه بمعنى ذلك الاسم أى بكونه ثالثا ورابعا
مثلا كما يعتبر في الحالة الاولى فيصيح في نحو عاشر عشرة ان يكون في الرتبة الاولى ولا يجب كونه في
العاشر اذ يصح في الآية ان المراد بثنائي اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل
المراد انه بعض تلك العدة لا زائد عليها بلا نظر لكونه ثانيا أو غيره فحاشا للصبيان عن الجاهل مما
يجتاز ذلك غير سديد فتأمل (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين
اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فاعله كما مر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال
ثاني واحد أو جاز به بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بان معناه مصير الواحد اثنين بنفسه
ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أى بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل
مفعول أردت ومرر كما حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو اما
ان يستعمل كثنائي اثنين أى انه بعض تلك العدة بلا نظر لالتصاف بمعناه وهو الذي ذكره المصنف
وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها واما ان يستعمل كفاعل ويشير اليه الشارح زاد الموضح ان يستعمل
كالمفرد ليعيد التصاف بمعناه مقيدا بصاحبة العشرة أى ان المعدود واحد متصف بكونه
ثاني عشر أو ثالث عشر مثلا وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذ كبرهما للمذكور وبالضد
والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معا فيه
(قوله يقي) اما مجزوم في جواب اضع أشبعت كسرتة للروى أو مرفوع على ان جملة صفة لمركب
أى مركب وافي بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أى عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب

وان أردت مثل ثنائي اثنين مركبا بثنائيين أو فاعلا بثنائيين أضف الى مركب بثنائيين وشاع الاستغناء بجادى عشرا

ونحوه وقبل عشرين اذ كرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالته قبل واو يعتمد (ش) قد سبق انه يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما ان يكون مراد به بعض ما اشتق منه كثنائي اثنين والثاني ان يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين وذ كرهنا انه اذا اريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى (١٤٢) الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة اوجه أحدها ان يبنى

بتر كسين صدر اولهما فاعل في التذ كبر و فاعله في التانيث وعجزهما عشر في التذ كبر وعشرة في التانيث وصدر الثاني منهما في التذ كبر احدى اثنان وثلاثة بالتاء الى تسعة وفي التانيث احدى واثنان وثلاث بالتاء الى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر وهكذا الى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة الى تاسعة عشر تسع عشرة وتكون الكلمات الاربعة مبنية على الفتح الثاني ان يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث عشرة الثالث ان يقتصر على المركب الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر واليه أشار بقوله وشاع الاستغناء بجادى عشر ونحوه ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني وهو ان يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع ولهذا لم يذ كره المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادى مقلوب واحد وحادية مقلوب واحدة جعلوا فاءهما بعد لامهما ولا يستعمل حادى الامع عشر ولا تستعمل حادية الامع عشرة ويستعملان أيضا مع عشرين واخواتها فقول حادى وتسعون وحادية وتسعون وأشار بقوله

بجادى عشر أى فى افادة معنى ثانى اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذ كرو وبابه عطف على عشرين والفاعل نصب باذ كرو (قوله من اسم العدد) أى من مادته ليصح فى الوجه الثانى كما مر (قوله وتكون الكلمات الاربعة مبنية على الفتح) أى ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سياتى ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثانى جرايد الا انه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنعه (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثانى وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثانى بتمامه كما ذكره المتن بقوله أو فاعلا بحالته الخ أى حالى التذكير وضده (قوله الثالث) أى من اوجه استعماله كثنائى اثنين ان يقتصر الخ أى ويحذف الثانى بتمامه والشارح تابع فى ذلك للمصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالمفرد لبقيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه فى هذا الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثانى وحذف باقيا فصار حادى عشر مثلا وحينئذ اذا ما أن يعرب بامع الزوال التركيب فيهما فيجرب الثانى أبدا بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى الثانى حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدر ما حذف من الثانى فيسبق بناؤه ولا يقاس على هذا لقلته ويمتنع بناؤه ما معا على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على انتزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان فى استعماله كثنائى اثنين خمسة اوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الاول بتمامه وانما هو فى استعماله كالمفرد افاده فى التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أى عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجاز سيبويه وجماعة قياسا فيؤتى بتر كسين صدر ثانى ما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه ويتعين اضافة الاول للثانى لان الوصف لا يعمل النصب الامتنوا وتوحيده هنا يمنع لتركيبه مع عشر نعم لك ان تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نوتته نصبت به الثانى محلا (قوله جعلوا فاءهما الخ) أى فصار أحاد وواحدة قلبت واوهما ياء لتطرفها اثر كسرة لان تاء التانيث فى حكم الانفصال ثم أعل الاول كقاض دون الثانى لفتح يائه (قوله الى ان فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بصاحبة العشرين كالمفرد فان عطف العقود على ما اشتق منه كثنائى اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام فى قول الشهود حادى عشرين شهرى جادى ثلاث لحقات حذف الواو واثبات فون عشرين مع انه مضاف لما بعده وذ كلفظ شهر وهو لا يذ كرا الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الاكثر والله أعلم

* (كم وكأين وكذا) *

ذكرها بعد العدد لانها كليات عنه (قوله لكم شخصا الخ) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييزه منصوب به وجملة تسمي خبره والجملة فى محل جرب بالكاف (قوله واجزان) ينقل فتحة الهمزة الى الزاى

وقبل عشرين البيت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود نحو حادى وعشرون وتسعون وعشرون الى التسعين وقوله بحالته معناه انه يستعمل قبل العقود بالحاالتين اللتين سبقتا وهو انه يقال فاعل فى التذ كبر وقاعله فى التانيث (ص) * (كم وكأين وكذا) * ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا وما واجزان تجزئه من مضمرا

للوزن

للوزن (قوله استنهامية) أي بمعنى أي عدد فالاستفهامية عن كية الشيء (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لأن ما هي فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفردا منصوبا) أي لأنه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقا وبعضهم ان كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الاحاد ككم غلمانا أي كم صنفا من اصناف الغلمان استقروا لك بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية منعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزها منصوب بها (قوله ويجوز جرهما الخ) أي يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله بمن مضرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لانها هي التي تميز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاجي باضافة كم اليه وعلى الاول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لان الجار لككم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جر الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه غيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بالاضافة كعبدكم رجلا ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل مذهبان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجواز مطلقا جلا على الخبرية وعليه حمل بعضهم كم عمة لك يا جري يا جري بناء على انها فيه استفهامية للتكلم وانظر هل هذا الجري عن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها اليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على ميم الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعر على شاهده فرد في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة وفيه لطافة أفاده الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندي أو مقعول لمحذوف أي ملكك ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتميز العشرة وعرة كتميز المائة فهو نشر على ترتيب اللف وأصلها امرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله ككم كائين الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كائين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عددهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بفرد مجرور) هو الاكثر والافصح ومنه كم عمة لك يا جري يا جري بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذل ولا لغة تميم نصب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحمل عليها كم عمة بالنصب وهو في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجر هنا باضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيون لكن ربما يؤيدهم ما من كثرة جرهم نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها بأحد الطرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله كم بجود مقرف نال العلا * وكريم بخلة قد وضعه بجود مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الاب اذ هو من أبودجهمي وأمه عربية أو بهمامعا ككم عندي من الناس رجلا أو بجمله كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم وجب نصبه لاعتذار الاضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة * (تنبيه) * تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لاجل ما هو وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كإساق في وجوه الاعراب فان تقدمهما جار فحملهما جروا لان كني بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربت أو يوماضربت وان كني بهما عن الذوات فان لم يلهما فعل ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعديا رافعا لضميرهما ككم رجل ضرب زيدا أو لسيبويه ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجل ضرب زيدا عنده فهمما في ذلك كله مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعديا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكك فهمما مفعولان أو اشتغل بضميرهما أو سيبويه

ان وليت كم حرف جر مظهرا
(ش) كم اسم والدليل على ذلك
دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم
على كم جندع سقفت بيتك وهي
اسم لعدد مبهم ولا بد لها من تمييز
نحو كم رجلا عندك وقد يحذف
للدلالة نحو كم صمت أي كم يوم صمت
وتكون استفهامية وخبرية
فالخبرية سيد كرها والاستفهامية
يكون ميمها كم ميم عشرين واخوانه
فيكون مفردا منصوبا نحو كم درهما
قبضت ويجوز جرهم بمن مضرة ان
وليت كم حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت هذا أي بكم من درهم
فان لم يدخل عليها حرف جر وجب
نصبه (ص)
واستعملنا مخبرا كعشره
أو مائة ككم رجال أو مئة
ككم كائين وكذا وينتصب
تمييز ذين أو به صل من نصب
(ش) تستعمل كم للتكثير فتميز
بجمع مجرور كعشرة أو بفرد مجرور
كائة نحو كم غلمان ملكك وكم درهم
أنفقت والمعنى كثير من الغلمان
ملكك وكثير من الدراهم أنفقت
ومثل كم

كم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتغال ويفترقان في أن تميز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله نصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفرد أو جمع وأصله الجرو ولا يفصل الاضروبة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سأم لكهم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعي جواباً ولا يقتزن البديل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية في الجميع (قوله في الدلالة على التكثير) ظاهر في كائين دون كذا لأنها كناية عن عددهم قل أو كثروا لو واحد أو ما ميني (قوله وكائين) أي بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوماً ويكتب نونها لأنها مركبة من الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه النون الأصلية ولذا رسم في المصحف نونا وواو جاز الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقال فيها كائن كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكائين بسكون الهـ مزقة وكسر الياء وكين بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في الكل أصلها التنوين وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ويلاحظ كائن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر كقوله

أطرد اليأس بالرجاء فكائن * ألمأحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور عن) خاص بكائين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجزى عن اتفاقاً ولا بالاضافة خلافاً للكوفيين لأن مجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله وإن أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف أو به صل من أي تمييزين بالنظر للمجموع (قوله وهو لا كثر) أي جرت تميز كائين عن أكثر من نصبه بل أوجب ابن عصفور ويمتنع جره بالاضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة) أي مكررة وليس المراد جعلها كلمة واحدة لأن الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول مملكت ودرهما تمييزها والثانية تكميلها (قوله ومعطوفاً عليها) هو الغالب وقل ورود الأولين كافي التسهيل بل منع ابن خروف سماعهما (قوله لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليهما عامل الاضاف وحرف الجرو وحكي القراء أن تقدم عامل الخبرية لغة وبني عليها أعرابها فاعلا في قوله تعالى أولم يهدكم أم هلكنكم والصحيح أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدي أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا أم هلكنكم فممن فيه مفعول أم هلكنكم والجملة في محل نصب يروا والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون مفعول لاجله لروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثاله واعلم أن كائين وكذا يتفقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار إلى المميز وتنفرد كائين بموافقتها في التصدر وفي التكثير تارة وهو الغلب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يشته الجمهور ومنه قول أبي بس كعب لابن مسعود كائين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد ويخالفان في أن كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع اضافتهما إلى التميز كما مر وتنفرد كائين بخالفتهما في غلبة جرت تمييزها عن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليه جاز خلافاً لمن أجاز بكائين تنبيح هذا الشوب ولا تميز إلا بعفرد وتنفرد كذا بخالفتهما في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كما مر والله أعلم

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحاً يراد اللفظ المسموع بهيته أو يراد صفته أو معناه وهي إما حكاية جملة وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها وإما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستنبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكاية بدون استفهام فإن كان الحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول

في الدلالة على التكثير كذا وكائين
ومعنيهما منصوب أو مجرور عن وهو
الأكثر نحو قوله تعالى وكائين من
نبي قتل معه ومملكت كذا درهما
وتستعمل كذا مفردة كهذا المثال
ومركبة نحو مملكت كذا كذا درهما
ومعطوفاً عليها مثلها نحو مملكت
كذا وكذا درهما وما وكلها صدر
الكلام استفهامية كانت أو خبرية
فلا تقول ضربتكم رجلاً
ولا مملكتكم غلماناً وكذلك كائين
بخلاف كذا نحو مملكت كذا
درهما (ص)

(الحكاية)

بهض العرب دعنا من تمرتان لمن قال له هاتان تمرتان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية وان نسبت لاداة حكما * فابن أو أعرب واجعلنا اسمها

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جازا عرابه بحسب العوامل وجازت حكميته على أصله مع تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا أو بفتح الاولين وسكون الثانيين حكمية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانية ليناء أم لا كغيره وان أعرب وثانيه لين وجب تضعيفه نحو لو وفي حرف بشد الواو والياء كقوله ألام على لو ولو كنت عالما * بأذنا ب لو لم تفتني أوائله

ومنه الحديث اياكم واللو فان اللو تنفتح على الشيطان فضا عفاها وقرنها بال لصيرورتها اسمها للفظ ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما ولا للساكنين تقول ماء ولا حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه مكن جازا لتضعيف وعدمه أفاده القارضى وفي الرضى وشرح الباب للسيد انه يجب تضعيف الثاني المراد لفظه اذا أعرب صحيحا كان أو معتسلا فان جعل عمل الغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتسوية فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باى) الباء لاله أو ظرفية سم (قوله ما المنكور) أى ما ثبت له من صفة الاعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل هى وصفتها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير لاحك لان حكمية المنكورة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوهمه العطف (قوله مطلقا) أى فى أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لان الحقيقة والابدالت فيه ألفا كما قاله ابن غازى (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثني الف كذلك بمعنى مؤلف وبابنين أى معهما وهما وهما ونشر مرتب فنان لحكمية الفان ومنين لابنين (قوله وسكن) أى النون الأخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول قال ومنه مفعول قل وهى بناء التانيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيه على انه تانيث محكى لامن فيقال منت لا غفارا الساكنين في الوقف وانما حكى فيها التانيث دون الاعراب لسكون التاء في الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكمية الاعراب (قوله مسكنه) أى للتنبيه على ان التاء ليست لتانيث من بل لحكمية تانيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان تصل) مختز قوله ووقف احك الخ (قوله مذكور الخ) خرج المسئول بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل ومفردة مذكرة لا غير مثل من وشذ قوله

باى كتاب أم بأية سنة * ترى حبه عار على وتحسب

(قوله فتقول لمن قال الخ) فأى فى جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف أو هى حكمية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها الصدارة أى اى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطابق المحكى واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدارة عندهم أما الثانية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر اى ايا رأيت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أى باى مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ دائما محذوف الخبر اى أى هو أو هم مثلا ورفع

احك باى ما المنكور سئل
عنه فى الوقف أو حين تصل
ووقفنا احك ما المنكور بمن
والنون حرك مطلقا وأشبعن
وقل منان ومنين بعدلى
الفان بابنين وسكن تعدل
وقل لمن قال أنت بنت منه
والنون قبل تاء المثني مسكنه
والفتح نزروصل التاء والالف
بمن باثرذا بنسوة كاف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
وان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون فى نظم عرف
(ش) ان سئل باى عن منكور
مذكور فى كلام سابق حكى فى أى
مالذلك المنكور من اعراب
وتذكير وتانيث وافراد وتثنية
وجمع ويفعل به اذلك وصلا ووقفا
فتقول لمن قال جاني رجل أى
ولمن قال رأيت رجلا أى ولمن قال
مررت برجل أى وكذلك تفعل فى
الوصل نحو أى يافى وأيا يافى وأى
يافى وتقول فى التانيث أية وفى
التثنية ايان وايتان رفعا وأيين
وأيتين جرا ونصبا وفى الجمع أيون
وأيات رفعا وأيين وأيات جرا ونصبا

وان سئل عن المنكور المذكور من حكي فيه اماله من اعراب وتشبع الحركة التي على النون فيقول من حركتها في سائلها ويحكي فيها ماله من تأنيث وتذكير وتنثية وجمع ولا تفعل به اذ لك كاه (١٤٦) الاوقفا فتقول لمن قال جاءني رجل منو ومن قال رأيت رجلا منا ومن قال

مررت برجل مني وتقول في تنثية المنكر منان رفعاً ومنين نصباً وجرّاً وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاءني رجلان منان ومن قال مررت برجلين منين ومن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعاً ونصباً وجرّاً فاذا قيل أنت بنت فقل منه رفعاً وكذا في الجر والنصب وتقول في تنثية المؤنث منان رفعاً ومنين نصباً وجرّاً يسكنون النون التي قبل التاء وسكون نون التنثية وقد ورد قليلاً فتح النون التي قبل التاء لمؤنثان ومنين واليه أشار بقوله والفتح نزو وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدين كهندات فاذا قيل جاء نسوة فقل منات وكذا تفعل في الجر والنصب وتقول في جمع المذكور منون رفعاً ومنين نصباً وجرّاً يسكنون النون فيهما فاذا قيل جاء قوم فقل منون واذا قيل مررت بقوم أو رأيت قوماً فقل منين هذا حكم من اذا حكي بها في الوقف فاذا وصلت لم يحك فيها شيء من ذلك لكن تكون بلفظ واحد في الجميع فتقول من يافتي لقائل جميع ما تقدم وقد ورد في الشعر قليلاً منون وصل

قال الشاعر
أتو أناري فقلت منون انتم
فقالوا الجن قلت عمو اظلاما
فقال منون انتم والقياس من انتم
(ص) والعلم احكيه من بعد من
ان عريت من عاطف بها اقترن
(ش) يجوز ان يحكي العلم بمن ان لم
يتقدم عليها عاطف فتقول لمن

مقدر الحركة الحكياء أو حرفها مطلقاً وقيل ظاهراً في الرفع اذ لا ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أي العاقل لا اختصاص من به بخلاف أي وانما اختصت حكاية الصفة في من بالسؤال عن نكرة لانهم العدم تعينها يكثر السؤال عنها فحذف فيها بحذف المسؤول عنه والحق صفة لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالباً ما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أي التي اجتلبت للحكاية فالحروف التي بعدها انما هي اشباع لها دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع بل اجتلبت للحكاية أو لا فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكي ومن مبنية على سكون مقدر منه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أو لا وليست منان ومنين ومنات معربة كما قديت وهن من انتثية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أبدأ مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على قياس ما مر في أي (قوله ومن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار فيجتمل ان محله جر بحرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي ويقدر متعلقه بعدهما الماسم ويبنى جواره قبلهما عند من يرى ان استقام الاستنبات لا يلزم الصدر (قوله أتو أناري الخ) فيه شدوذات لحاق العلامة وصلا كما في السارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدّر غير مذكور كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتو أناري فقالوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شدوذ آخر لانه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أتو ابلات تقدير ورده يس كما في الصبيان بان الشاعر قال للجن حين اتيانهم له منون انتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتو الخ فالنطق بأتو تأخر عن منون فكيف يحكي به فيتعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أو على ما قيل ان هذا الشعر كذوبة من أكاذيب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عمو اظلاما) اصله أنعموا أي تنعموا في الظلام ويروي عمو اصبا حوا كلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيه) أي عند الجازيين وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدهما مطلقاً على الابتداء والخبر ويجوز الجازيون ذلك أيضاً بل هو الأرجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقاً أي وقفنا ووصلا وهو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف انما هو حكاية صفة النكرة بما أي فلا يحكي العلم بعدها كما لا تحكي سائر المعارف مطلقاً فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيدا قلت أي زيد برفع زيد لا غير لان أي يظهر اعرابها فذكر هو مخالفة الثاني لها بخلاف من (قوله يجوز ان يحكي العلم) أي بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من القرزدق بالجر لمن قال سمعت شعر القرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع نعت أو تو كيداً أو بدل فلا يقال من زيدا العاقل لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيد بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيدي به فيحكي المتعاطفان ان كانا معاً لمين كزيد او عمرا أو الاول فقط كزيد أو أخاه بخلاف أخا زيد وعمرا (قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمه مقدرة في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضاً والمراد صورة العاطف لانه للاستنباط وقال

قال جاءني زيد من زيد ومن قال رأيت زيدا من زيد ومن قال مررت بزيدا من زيد فحكي في العلم المذكور المذكور الرضي في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعدها خبر عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجوز ان يحكي في العلم الذي بعدها ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر عن من أو مبتدأ خبر من فتقول لقائل جاءني زيد أو رأيت زيدا أو مررت بزيدا من زيد

ولا يحكى من المعارف الا العلم فلا
تقول لقائل رأيت غلام زيد من
غلام زيد بنصب غلام بل يجب
رفعه فتقول من غلام زيد وكذلك
في الرفع والجر (ص)

(التأنيث)

علامة التأنيث تاء أو ألف

وفي اسام قدروا التاء كالكنت

ويعرف التقدير بالضمير

ونحوه كل في التصغير

(ش) اصل الاسم ان يكون مذكرا

والتأنيث فرع عن التأنيث كير ولو يكون

التذكير هو الاصل استغنى الاسم

المذكور عن علامة تدل على التأنيث كير

ولكون التأنيث فرع عن التأنيث كير

افتقر الى علامة تدل عليه وهي

التاء والالف المتصورة أو الممدودة

والتاء أكثر في الاستعمال من

الالف ولذلك قدرت في بعض

الاسماء كعين وكثف ويستدل على

تأنيث مالا علامة فيه ظاهرة من

الاسماء المؤنثة بعود الضمير اليه

مؤثنا نحو الكف نهشتها والعين

كلمتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث

نحو أ كات كنفامشوية وكرد التاء

اليه في التصغير نحو كنيقة ويديه

(ص) ولا تلي فارقة فعولا

أصلا ولا المفعول والمفعيلا

كذلك مفعول وماتله

تالفرق من ذي فشدوز فيه

ومن فعيل كقتيل ان تبع

موصوفه غالبه التامتنع

(ش) قد سبق أن هذه التاء انما

زيدت في الاسماء لتمييز المؤنث من

المذكور وأكثر ما يكون ذلك في

الصفات كقائم وقائمة وقاعد

وقاعدة

الرنى انه لعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا
مثلا * (تنبيه) * ظهر مما مر أن من تخالف أي في خمسة أشياء لاختصاصها بالعقل وبالوقف ويجب
فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث في نحومنة ومنستان بخلاف أي
في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله فخار فيه مالا يجوز في
غيره والله أعلم

(التأنيث)

لم يقل والتذكير كما قال العرب والمبني والنكرة والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصدا وان لزم من بيان
التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم
الممكن ولو بحسب الاصل كطلمحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والالف
كالكسر في أنت والنون في هن (قوله تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين
وتشمل تاء الفعل الساكنة وأشار بأو الى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراة واما علقاة لنبت وارطاة
لشجر فأنتهم مامع التاء للاحاق بجعفر ومع عدم التأنيث سم وفيه أنه في حالة عدم التاء منهما
يحتل ان ألفهما للاحاق أيضا كما مر وسيأتي فتدبر (قوله وفي اسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع
الجمع غير مصروف لانه في الجموع كجوار (قوله والالف المقصورة) هي الف لينزة زائدة على بنية
الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك الا انه يراد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسم ياتي
عن البصريين (قوله أكثر الخ) أي وأظهر دلالة على التأنيث لانها لا تلبس أما الالف فتلبس
بأن اللاحاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها بما سياتي (قوله ولذلك قدرت) أي ولان وضعها على
المروض والانه كالفيجوز ان تحذف بخلاف الالف (قوله مالا علامة فيه) أي مما هو مجازي
التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والواجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل
مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضحا منطوما مع حكم اللفاظ المقصودة فانظره (قوله
كوصفه الخ) أي وكأنيث خبره أو حاله أو عده أو اشارته أو فعله (قوله في التصغير) هذه العلامة
تختص بالثلاث وبالرباعي اذا صغر للترخيم كعنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو كنيقة
ويديه) أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كعين وأذن ورجل وغير المزدوج مذ كركذا في
التصريح وهو غير مطرد فن المزدوج الحاجب والصدغ والحد واللحي والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذ كركذا الذراع عند بعض عكل والعضد والابط والضرر مما يذكرك
ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد الكبد والكروش
وهما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والتمن والمعي تذ كركوتوت أفاده الفارسي بزيادة من فتح
الباري وبعضه في المصباح (قوله ولا تلي) أي التاء فارقة أي بين المذكور والمؤنث أما غير الفارقة
فتلي فعولا كغيره كسولة من الملل وفروقة من الفرق بفتحين وهو الخوف فان التاء فيها لا مبالغة
للا لفرق ولذلك تلحق المذكور والمؤنث (قوله ولا المفعول) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول (قوله
تالفرق) بقصر تاء واضافتها للفرق (قوله ومن فعيل) متعلق بفتح الواقع خيرا عن التاء وكقتيل
حال من فعيل لقصد لفظه وجواب الشرط محذوف لدلالة تمنع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أي
الاصل فيها ذلك وتكثر زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة
والمصنوعات كالبنة والبنة وقد تكرر في الجنس لتمييزه من الواحد ككلمة وكوم وقد تأتي للمبالغة كراوية
لكثير الرواية أو لتأكيدها كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضا عن ياء النسب التي في المفرد
كاشعني واشاعته وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين إقامة ولا م سنة أو عن مدة تفعليل كتر كية

ويقل ذلك في الاسماء التي ليست بصصفات كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرأة وأشار بقوله ولا تلي فارقة فعولا لايات الى ان من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول وانما جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثاني (١٤٨) وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكرو صابرو فيقال للمذكور وللثلاث صبور

وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التانيث نحو كوكبة بمعنى مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا على مفعول كامرأة مهذار وهي الكثيرة الهذرو وهو الهذيان أو على مفعول كامرأة معطر من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعول كغشم وهو الذي لا يشبه شيئا عما يريد ويهواه من شجاعته وما لحقه التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكور والمؤنث فشاذا لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وأما فاعل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقه التاء في التانيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلا قال الله تعالى ان رجلا الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيى العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أو لا فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقه التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكولة أي مذبوحة ومطبوحة وما كولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بأن تبع موصوفه حذف منه التاء غالبا نحو مررت بامرأة تجرح وبعين كحيل أي مجروحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذمية أي مذمومة وفعله حميدة أي محمودة (ص)

وقد تأتي لجرد تكثير حروف الكلمة كقريّة وبلدة وغرفة ولغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التانيث المجازي لما هي فيه بدليل تانيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة أو لتأكيدها فانسلخت عن التانيث فتأمل (قوله ويقل ذلك في الاسماء) أي أسماء الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها تكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله وانسانة) في القاموس امرأة انسان وبالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه مولد

لقد كنتني في الهوى * ملابس الصب الغزل

* انسانة قتانة * بدر الدجى منها نخل

اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغتسل اه

(قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المجهمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس يشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسمع شيئا الا يقنه وتحققه (قوله لحقه التاء في التانيث) أي فرقا بينه وبين فاعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه سماعي لا يقاس في فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتانيث (قوله وقد حذف منه) أي حلاله على فاعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كما سيأتي (قوله وهي رميم) مبني على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القليل وكذا قريب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله اي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يجز على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن ومن فاعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التانيث حذف

كان أوضح (قوله لحقه التاء) أي للفرق بين المذكور والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عنها في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبور او مهذار او معطرا ومغشما ولم يفرقوا في حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسماع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بأن تبع موصوفه) أي ولو تقديرها كما مر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيها بفاعيل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات متد) اعترض بأنه يقتضي ان علامة التانيث في نحو جراء هي الالف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش الالف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة قبل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كما مر ويجاب بان الاضافة في ذات متد لا دني ملابسة والمراد انهما صاحبة وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الاخيرين ويحتمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انهما مشتقة على المد من اشتغال الكل على جزئه فيجري على مذهب الاخفش غاية الامر انه أطلق الالف على مجموعهما (قوله نحو أثنى الغر)

ترغم العرب انهم اتقوا في ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يلى الثوب وكجلى جمع جبل وليس في الجوع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فاعيل ككثيلى بمعنى الحث ومنها فعلى (١٥٠) نحو كفى لوعاء الطلع ومنها فعلى نحو خلىطى للاختلاط ويقال وقعوا في خلىطى أى اختلط عليهم أمرهم

ومنها فعلى نحو شقارى انبت (ص) لمداه فاعلاء افعلاء

مثالث العين وفعلاء
ثم فعلاء فاعلاء فاعولا
وفاعلاء فاعلاء فاعولا
ومطلق العين فعلاء وكذا

مطلق فاعلاء أخذنا

(ش) لالف التأنيث الممدودة
اوزان كثيرة نسبة المصنف على بعضها فمنها فاعلاء اسمها كصعراء أو صفة مذكرها على افعلى كصعراء وعلى غير افعلى كدعية هطلاء ولا يقال صعب أهطل بل صعب هطل وكقواهم قرس أو ناقة روغاء أى حديدة القياد ولا يوصف به المذكر منهم ما يقال جبل أروغ وكامرأة حسناء ولا يقال رجل أحسن والهطل يتابع المطر والدمع وسيلانه يقال هطلت السماء تهطل هطلا وهطلا ناهط هطالا ومنها أفعلاء مثالث العين نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع اربعاء بضم الباء وفتحها وكسرهما ومنها فاعلاء نحو عقرباء لآتى العقارب ومنها فاعلاء نحو قصاصاء للقصاص ومنها فاعلاء كقرفصاء ومنها فاعولا كعاشوراء ومنها فاعلاء كقاصعاء لجر من جرة البربوع ومنها فاعلاء نحو كبرياء وهى العظمة ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء جمع شيخ ومنها فاعلاء مطلق العين أى مضمومها

فكسر أو بكسر فسكون (قوله تفسوا الخ) أى فيجعل فسوه سلا حايحترزه فلا يقربه أحد الا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه مفرق الابل لتفارها من فسوه ويدخل حجر الضب فيفسوه عليه ثلاثا فيغشى عليه فيأكله وأولاده (قوله وكجلى) بهملة تجيم جمع جملة بفتحات اسم طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجئ الا مصدرا ككثيلى مصدر خث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله في التسهيل من الممدودة أيضا كخصصاص للاختصاص ونقراء للفرح ويقصران (قوله فعلى) بضم الاوain وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه قبيطى لنوع من الحلوى يسمى الناطف ولغيزى للغزول لم يسمع منه مع الممدودة الا قولهم هو عالم بدخلائه أى بامرء الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتحقق باؤها ويقال خبيرة (قوله مثالث العين) حال من افعلاء وضاقت له لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطلق العين) حال من فعلى ومطلق فاعلاء حال من ضمير أخذنا الراجع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كدعية هطلاء) الدعية مطر بلا رعد ولا برق (قوله صعب أهطل) أى بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روغاء) قيل بالراء والغين المجهمة من راغ الثعلب ذهب يئمة ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروغاء من النوق الحديدة الفؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليجعل عليه فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصرا وهطلا ناهطحات وتهطلا بفتح المشناة فوق (قوله مثالث العين) أى مع فتح الهزمة (قوله ومنها فاعلاء) أى بفتح فسكون ففتح (قوله لآتى العـقارب) أى وليد كان أيضا (قوله ومنها فاعلاء) أى بكسر الناء (قوله كقرفصاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثه الفتح والضم يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأليمه وألصق بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جرة توزن عنبة جمع جحر كما فى المصباح (قوله فاعلاء) بكسر الفاء واللام وسكون العين (قوله فاعلاء مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدل المهملة فوحدة ثم قاف (قوله للعدرة) بفتح المهملة وكسر المجهمة هى الفضلة الغليظة (قوله براساء) بفتح الموحدة والراء والسين المهملة (قوله فى البرنساء) أى ممدودا (قوله وكثيرا) بالمثلثة اسم ليزركا فى الفارضى (قوله مطلق الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المجهمة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم والنون والفاء (قوله وسراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

(المقصود والممدود)

قال الجار بردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلاقان اصطلاحا على المبنى ولا الفعل والحرف أى كما يفيد تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمع أو على مقتضى اللغة كقول القرائى جاء وشاء ممدودان اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شائعا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم المشتق عليهما كجلى وصعراء ويعدانه ليس حقيقة عرقية الا أن يستثنى من غير المتمكن فتأمل ثم ما قبل ان تعربنى الشارح يشملان نحو جلى وصعراء مع انهما قد تقدمتا قبل فذكرهما تأنيثا تكراراً يرد بأن ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرار على ان ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكرارا فتدبر (قوله اذا لم اسم

ومفتوحها ومكسورها نحو دبوقاء للعدرة وبراساء لغة فى البرنساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرنساء هو أى الناس هو وكثيرا ومنها فاعلاء مطلق الفاء أى مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو خيلاء للتكبر وجنفاء اسم مكان وسراء لبرديه خطوط صفر (ص) * (المقصود والممدود) * اذا لم اسم استوجب من قبل الطرف

فكما وكان ذاتي كالألف * فلنظيره المثل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر * كنعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعله نحو والدي
(ش) المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه ألف لازمة تخرج بالاسم الفعل (١٥١) نحو يرضى وبحرف اعرابه الف المبني نحو اذا

وبلازمة المنسني نحو الزيدان فان
ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب
والمقصور على قسمين قياسي
وسماعي فالقياسي كل اسم معتل له
نظيره من الصحيح ملتزم فتح ما قبل
آخره وذلك كصدر الفعل اللازم
الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا
بفتح القاء والعين نحو أسف أسفا
فاذا كان معتلا وجب قصره نحو
جوى جوى فان نظيره من الصحيح
الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره ونحو
فعل في جمع فعلة بكسر القاء وفعل
في جمع فعلة بضم القاء نحو مري جمع
مربة ومسدي جمع مدية فان
نظيره من الصحيح قرب وقرب
جمع قربة وقربة لان جمع فعلة
بكسر القاء يكون على فعل بكسر
الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم
القاء يكون على فعل بضم الاول
وفتح الثاني والذي جمع دممية وهي
الصورة من العاج ونحوه (ص)
وما استحق قبل آخر ألف
فالمدة في نظيره حتما عرف
كصدر الفعل الذي قد بدنا

بهمز وصل كارعوى وكارتأى
(ش) لما فرغ من المقصور شرع
في الممدود وهو الاسم الذي آخره
همزة تلي ألفا زائدة نحو حراء
وكساء ورداء تخرج بالاسم الفعل
نحو يشاء وبقوله تلي ألفا زائدة
ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير
زائدة كماء وآء بجمع آء وهو شجر
والممدود أيضا كالمقصور قياسي
وسماعي فالقياسي كل معتل له نظير
من الصحيح الآخر ملتزم زيادة الف قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى وارتأى

أى صحيح (قوله وكان ذاتي كالألف) أى من المثل وقوله كالألف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم
يمثل لنظيره من المثل (قوله كفعلة) بكسر ففتح وفعل بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثاني
بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالألف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما
يستوجب الفتح أعظم من كونه صحيحا أو معتلا وقوله نحو والدي مثال لما مثل من هذا النوع ولم يمثل
لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المثل الخ كما ان
الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقروه لثلاثيهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان
الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتلا مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين
في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتح تين وقد أشار الى هذا
مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعله على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر
على تمثيل معتله بالدي ففيه شبه احتياك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم فان معتله
مقصور بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتفضيل كقصي نظير أفضل أم لا
كاعى وكأجر ومنها جمع فعلى بالضم أى فعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى جمع
قصوى ودينى وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للعال فيه لان الألف محل الاعراب
لانفسه وهذا التعريف لما يعي القياسي والسماعي وكذا تعريف الممدود الاتي بخلاف تعريف
المتن فقاصر ان على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه
تذهب للجزم (قوله المبني) أى سواء كان اسما كذاؤمى أو فعلا كرى ودعا أو حرفا كعلى والى
فمثل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعها وجرها
لا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعله تصريقية كالنائب
(قوله قياسي) هو وظيفة الخوى والسماعي وظيفة اللغوى الذي يسرد ألفاظ العرب ويفسرها
(قوله كل اسم معتل) الاولى معتل ما قبله حرف علة غير أم لا والمثل هو المغير وهو المراد
هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغييرائه مثلا وما قول المتن المثل الآخر فالاولى فيه
المعتل لانه هو الذي يصح فيه تعليق ثبوت القصر اما المثل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى
لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى) بالجيم كفتح فرحا وهو الحرقعة من حزن أو عشق (قوله فان
نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالمدرية والجمعية لا خصوص الوزن (قوله
مربة) بالراء هو الجـ دال ومسدية بالدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب
ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله
في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا نظرت بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو
جاء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لاسيما (قوله كماء) أى فلا يسمى ممدودا كما نص
عليه الفارسي لعروض مده لان الفـ بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما
ألف وكذا آء كجام وجامنة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع
تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حيلي وجرأ من السماعي لا القياسي لانهم ليسا
معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود
القياسيين فنقلبان عن أصل كما لا يخفى وقد يتوقف في ذلك وسيأتى عن القراء ما يصرح بأن نحو
جرا من الممدود قياسا الا أن يقال المراد هنا القياسي غيرهما لتقديم الكلام على ما يتقاسان فيه
من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من رأى أى التدبر يقال ارتأى في أمره ارتأى

من الصحيح الآخر ملتزم زيادة الف قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى وارتأى

واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح كرم اكراما (ص) والعامد النظير ذا قصر وذا متبقل كالجحي وكالذا (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود (١٥٢) السماعي وضابطهما ان مالم يس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره قصره

موقوف على السماع ومالم يس له نظير اطرد زيادة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن المقصور السماعي الفتى واحد الفتيان والجحي أى العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاء حادثة السن والسنا الشرف والثراء كثرة المال والخذاء النعل (ص)

وقصر ذى المد اضطرار اجمع

علمه والعكس بخلاف يقع (ش) لاخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر المدود للضرورة واختلف في جواز مد المقصور فذهب البصريون الى المنع وذهب الكوفيون الى الجواز واستدلوا بقوله

يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللاه

فذا للاله الضرورة وهو مقصور (ص)

* كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا * وجمعهما تصحيحا *

آخر مقصور تثني اجعلها ان كان عن ثلاثة مرتقا كذا الذى اليه أصله نحو الفتى والجامد الذى أميل كنى في غير ذات قلب والالف وأولهما ما كان قبل قد ألف (ش) الاسم المتمكن ان كان صحيح الآخر أو كان منقوصا لحقيقته علامة التثنية من غير تغيير فتقول في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريات وقاضين وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما ذكره الآن وان كان مدودا

اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثا يا كاتمتل اقتتالا قلبت يا الفعل ألقا لا فتاح ما قبلها ويا المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح بفعل بالضم دال على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كزعا لصوت ذوات الخف ونغاء بمثلثة فجحة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظيره من الصحيح بغام لصوت الطي ودوار لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولا وعادى عداء كضارب ضربا وقاتل قتالا وغير ذلك (قوله والعامد النظير) مبتدأ خبره بتقل وذا قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أى العامد النظير مأخوذ بتقل حال كونه ذا قصر الخ وفيه تقدم الحال على عامها الطرفى ومرفاهيه (قوله كالجحي الخ) لف ونشر مرتب فالجحي بمهملة تخيم مقصور لا غير والخذاء بمهملة فجحة مدود لا غير لكن قصره للوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أى لا مالم يس له نظير من الصحيح بمثلها في جميع الاوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله ججمع عليه) أى فى الجملة والاف قد منه الفراء في قياسه يوجب مده كفعلاء أفعل ويرده السماع (قوله قصر المدود) أى لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله لا بد من صنعنا وان طال السفر (قوله يالك الخ) بالتمثيه ولك خبر مبتدأ محذوف أى لك شئ ومن للبيان كذا فى الصبان وفيه نظرا عدم ملائحته للمعنى فالظاهر انه كقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرة ما فيها واللام للاستغناء استعمالا في التعجب مجازا ومن تربيان لكاف كقوله فيا لك من ليل كانه قيل احضر يا تربيان تعجب منك فالنادى فى الحقيقة هو الكاف فتدبر والشيشاء بمجتمتين أو لاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيش أى التمر الذى لم يشد حبه وينشب بفتح الشين أى يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق واللاه جع لاهة كحصى وحصاة وهى الحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك والله أعلم

* كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا *

اقصر عليهم ما لوضوح تثنية غيرهما وجمعهم وان كان هذا الباب يعقد بالتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا اما تميز محول عن المضاف اليه أى وكيفية تصحيح جمعهم ما أوحال من جمع أى مصححا ولم يذكروا تكسيره مالا ان له بابا يخبره (قوله رابعة الخ) أى سواء كان اصلها ياء كسعى من سمعت أو واوا كما ذكره (قوله قلبت ياء) أى لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها يلبس المثنى عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء فى غير الثلاثى رجوعا الى أصلها فى نحو موسى كما رجعت اليه فى نحو قتي وحلا على الفعل غير الثلاثى فى نحو ملهى لرد الوافيه الى الياء كالهيت واصطفيت من الله والصفوة كما سأتى فى قوله * والواو لا مابعد فتح يا انقلب وأما فى الجامد الذى أميل فلان الامالة فى المفرد تنحوا بالالف نحو الباء فردت اليها فى التثنية أماما لم يعمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تعالى ابن الحاجب وظاهر ابن المصنف وجعل الماردى ألفه ما اصلية ومثل مجهولة الاصل بنحو الدبدب الذين مهملتين كالفتى وهو الله وقال لانه لا يدري أهى عن واو أو ياء اه اى لانه ليس له أصل

فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعد قلبت ياء فتقول فى ملهى ملهيان وفى مستقصى مستقصيان وان رجعت كانت ثالثة فان كانت بدلا من التاء كفتى ورجى قلبت أيضا فتنقول قتيان ورجيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميت فتقول

في متى علم امتيان وان كانت ثالثة بدلا من واو كعسا وفتقلبوا وافتقول عصوان وفتقوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
كالى علم افتقول الوان فالخاصل ان ألف المقصور تغلب يا في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا
من ياء الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت
ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل وأشار بقوله وأولها ما كان قبل قد ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصوراً عنى قلب الالف ياء أو
واو الحقهما علامة التنبيه التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة
جر او نصب (ص) وما كصرا بواو ثانيا * ونحو علباء كساء وحياء بواو أو همز (١٥٢) وغير ما ذكر * صحيح وما شذ على نقل قصر

(ش) لما فرغ من الكلام على كيفية تنمية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تنمية الممدود والممدود اما أن تكون همزة بدلا من ألف التانيث أو اللاحق أو بدلا من أصل أو أصلا فان كانت بدلا من ألف التانيث فالمشهور قلبها واو افتقول في صحراء وجرأ صحرا وان وجرأ وان كانت لللاحق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء وحياء جاز فيها وجهان أحدهما قلبها واو افتقول علبا وان وكسا وان وحياء وان والثاني ابقاء الهمزة من غير تغيير فتقول علبا آن وكسا آن وحياء آن والقلب في الملحقة أولى من ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة المبذولة من أصل أولى من قلبها واو وان كانت الهمزة الممدودة أصلا وجب ابقاؤها فتقول في قراء ووضاء قرا آن ووضا آن وأشار بقوله وما شذ على نقل قصر الى ان ما جاء من تنمية المقصوراً والممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان

يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الانقباضة عن أحدهما والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء العجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري أي زائدة تكمل أم أصلية أم منقلبة وموسى الحديد قيل بوزن حبل فآلفه زائدة للتانيث وقيل مذكور بوزن مفعل من أوسيت رأسه حلقة فآلفه عن ياء افتاده في الصحاح (قوله في متى علما) قيد به هنا وفيها يأتي لانه قبل العلية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علباء) ببدا وكساء وحياء عطف عليه وبواو خبره وقوله صحيح أي لهمزة وجوباً فلا يجوز ابدالها (قوله كعلباء) بكسر العين المهملة هي عصابة العنق وأصلها علباى بزيادة الياء للاحقها بقراط من فقلت همزة لطرفها اثر ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء لانها ألحقت مدخولها بغيره وانما ترجح قلبها الشبه بها بالالف جراء في أن يبدل عن حرف زائد (قوله وابقاء الهمزة الخ) أي لتقريبه من الاصل ابقاء الهمزة من أصل (قوله قراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضى محسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضو كظرف (قوله الخوزلي) بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى مشبهة فيها تناقل وتجتزوه وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على حسد المثنى) أي طريقته في الاعراب بحرفين وسلامة بناء واحد وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبى (قوله وان جمعته) أي المقصور (قوله فالالف) مفعول اقلب وقلب مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلبا كقلبها في التنبيه (قوله وتاء) بالمد مفعول أول لا زمن بهمزة القطع مفتوحة لانه من الزم الرباعي وذى التاء القصر مضاف اليه وتخميه أي ازالة مفعوله الثاني (قوله اذا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعده زيادة على المتن وتركتها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود وما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتنبيهه سواء استغنى عن ذكره وذ كر جمع المقصور لمخالفته تنبيهه (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء) أي في النصب والجر والمراد ابقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسرا جديداً تناسب الياء الواو في اجتناب حركة ما قبلها ما هو تكلف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين قاضيين بياءين أو لاهما مكسورة حذفت حركاتهما لثقلها ثم الياء للساكنين ثم ضمة ضاد الاول لمناسبة الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت

(٢٠ - خضري ثاني) وقولهم في جراء جريان والقياس جراوان (ص) واحذف من المقصور في جمع على * حذ المثنى ما به تكسلا والفتح أبى مشعرا بما حذف * وان جمعته بناء وألف فالالف اقلب قلبها في التنبيه * وتاء ذى التاء الزمن تنبيه (ش) اذا جمع صحيح الآخر على حذ المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقه العلامة من غير تغيير فتقول في زيد زيدون وان جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه بمعاملته في التنبيه فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو اللاحق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدالها واو افتقول في كساء علما كساون وكساوون وكذلك علباء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراء قرأون واما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فتحذف ألفه اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول في مصطفى

مصطفون رفعا ومصطفين جرا ونصبا بفتح (١٥٤) الفاعل الواو والياء وان جمع بألف وتاء قلبت الفه كما تقلب في التثنية فتقول في

حيلي حيليات وفي فتى وعصا على مؤنث قيات وعصوات وان كان بعد الف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة قيات وفي فتاة قنوات (ص)

والسالم العين الثلاثي اسما نل

اتباع عين فاء على شكل

ان ساكن العين مؤثابدا

تحتها بالتاء أو مجردا

وسكن التالي غير الفتح أو

خفقه بالفتح فلا قدر ووا

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح

العين الساكنة كلها المؤنث المختوم

بالتاء أو المجرد عنها بألف وتاء أتبع

عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول

في دعد دعدات وفي جفنة جفنات

وفي جل وبسرة جللات وبسرات

بضم الفاء والعين وفي هندوكسرة

هندات وكسرات بكسر الفاء

والعين ويجوز في العين بعد الضمة

والكسرة التسمكين والفتح

فتقول بجلات وجلات وبسرات

وبسرات وهندات وهندات

وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك

بعد الفتحة بل يجب الاتباع

واحتزب الثلاثي من غيره كجعفر علم

مؤنث وبالاسم عن الصفة كضخمة

وبالصحيح العين من معتلها كجوزة

وبالساكن العين من متحركها

كشجرة فإنه لا اتباع في هذه كلها

بل يجب بقاء العين على ما كانت

عليه قبل الجمع فتقول جعفرات

وضخمات وجوزات وشجرات

واحتزب بالمؤنث عن المذكر كبدور

فانه لا يجمع بالألف والتاء (ص)

ضمه الياء الى الضاد بعد سب حركتها ثم حذفت الياء للساكنين (قوله مصطفون) أصله مصطفون بواو ين أولاهما مضمومة لام الكلمة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فباء قلبت واوهـ ما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وما قبل ان الواو الاولى تقلب أولياء لتطرفها بعد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلب الياء الفاعل ودوبانه تطويل بلا طائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل قلب الفاعل من أول الامر بخلافها في التثنية وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج الى بقائها فيهما الماهر آتفا (قوله قلبت الفه الخ) اي حكمه كتثنيته سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلها ما حكم تثنيتهما وانما لم يستغن عن ذكر جمع المقصورين كرتثنيته كالممدود لا اختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود واما المنقوص فليس الباب له (قوله على مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كاهـ (قوله في فتاة) بالفاء والتاء المشناة فوق اقول الشارح في جمعها فتيات بالياء اما جمع فتاة بالقاف والنون اي الرمح أو حفرة الماء ففتوات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) اي من الاعلال والتضعيف كما سيأتي وهو مفعول أول بانل أي أعطى الثلاثي نعتا واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء يعني في ونايب فاعل شكل ضمير الفاء وذكرا لتأولها باللفظ ومتعلقه محذوف اي شكل به فصلة ما جرت على غيرها وحذف العائد الجورور بما جرت الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو نادر كما مر في الموصول أي أعطى الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لغائه في الحركة التي شكت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بد العائد للسالم العين وبدا فاعل الشرط وجوابه محذوف اي فأنله ما ذكر ومحملة حال ثالثة ومجرد اعطف عليه (قوله وسكن التالي) اي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجرد ورباضافته اليه (قوله أتبع عينه) اي وجوب باقي مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالامر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزنا ومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسمكين والفتح) اي مع الاتباع ففي مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واو اقيمت مع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ امام مفتوح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان بكفنة أو معتلا كطيسة وطيبات وجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها ككارة ودولة ودعية فهذا يقي على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه اغتان الاتباع لهذيل والاسكان لغيرهم وسيد كرهذا في المتن لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كخنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنوز والجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى ان لاتباع الكسرة والضمه شرطا آخر غير الحسة المتقدمة وهو ان لا تكون اللام واو او في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو او كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كحبة وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في نوال كسرتين قبل الياء في حليات كالم يالوا بضمين قبل الواو في خطوات (قوله ذروة) بكسر الهمزة على الشئ وزنية بضم الزاي وسكون الموحدة

ومنعوا اتباع فتح ذروهم * وزية وشذ كسرحوه (ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكر مكسورا فاء وكانت لامه حفرة واو فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال في ذروة ذرويات بكسر الفاء والعين استنقالا للكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها

تقول ذروا أو ذروا وشذو قولهم

جروا بكسر الفاء والعين وكذلك
لا يجوز الاتباع إذا كانت الفاء
مضمومة واللام ياء فحوز يسه فلا
تقول زيات بضم الفاء والعين
استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب
الفتح أو التسكين فتقول زيات أو
زيات (ص)

ونادراً وذو اضطرار غير ما

قدمته أولاً فاس انتهى

(ش) يعني أن ما جاء من جمع هذا
المؤنث على خلاف ما ذكر عند نادرا
أو ضرورة أولغة لقوم فالاول
كقولهم في جروا جروا بكسر
الفاء والعين والثاني كقوله

وجلت زفرات الضحي فأطقتها

ومالي بزفرات العشي يدان

فسكن عين زفرات ضرورة والقياس
فتحها اتعاً والثالث كقول
هذيل في جوزة ويضة ونحوهما
جوزات ويضات بفتح الفاء والعين
والمشهور في لسان العرب تسكين
العين إذا كانت غير صحيحة (ص)

* (جمع التكسير) *

أفعلة أفعل ثم فعلة

ثمت أفعال جوع قله

(ش) جمع التكسير هو ما دل على
أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل
ورجل أو مقدر كقالت للمفرد والجمع
فالضمة التي في المفرد كضمة قفل
والضمة التي في الجمع كضمة اسد وهو
على ضربين جمع قله وجمع كثرة
لجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة
فأفوقها إلى العشرة وجمع الكثرة
يدل على ما فوق العشرة إلى غير
نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع
الآخر مجازاً فأمثلة جمع القلة
أفعلة كاسلحة وأفعل كافلس وفعلة
كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الأربعة من أمثلة التكسير بجمع كثرة

حفرة الاسد والجرة مثلاً الجيم مع سكون الراء الاثني من ولد الكلب أو السبع (قوله ونادر)
خبر مقدم عن غير (قوله وجلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنز وشدة وخص الضحي
والعشي لزيادة وجه المقيم فيهما عن غيرهما ويدان تشية يدب عن القوة لتأ كيد والله سبحانه
وتعالى أعلم

* (جمع التكسير) *

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد ألسنة العامة في الجوع فلم يحجج التنبيه عليها
لأن النحاة وضعوا لاصلاح ما فسد وقيل لأن كل الجوع مر جمعها السماع فالاولى بها كتب اللغة
التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع سماعي لكن منها ما يغلب
فيحتاج إلى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة
وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غير مصروفة العلمية على الوزن الخصوص
ووزن الفعل في أفعل لولها وللتأنيث اللنظي في الباقيين لكن نون أفعله للضرورة ونعت هي ثم
العاطفة أثبت بالتاء المفتوحة في لغة واصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأقله أحد عشر
فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على أن جوع مما يستعمل في القلة
حقيقة لأنه ليس لمفرد جمع قله كرجل وقلوب كما سيأتي أو يجري على مذهب السعد الا أني (قوله
بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير
المشهور وهو تنويع ضروري لا حقيقي لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر
غيره والباء لالة أو السببية فتفيدان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحينئذ فلا يشمل جمعي
التصحيح لأن دلالة اسماء على الجمعية ليست بتغيير مفرد هـ ما بالزيادة بل بنفس الزيادة وإن لمهما
التغيير بدليل أن زيادته جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث وأما نحو صنوان
فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست به بل بالتغيير وخرج أيضاً نحو قاضون
وجففات بالفتح إذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح
وإن اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جففات تكسير فتدبر (قوله كقالت للمفرد والجمع)
هذا مذهب سيبويه واختار في التسميل أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير
وإنما لم يجعل بجنب يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعاً أو اسمه لأنهم شوه مراد به المفرد
فقالوا فلكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنس فالفرق بينهما ما بتثنية المفرد وعدمها ولم
يأت مثل ذلك إلا سبعة ألفاظ في الأشموني وحواشيه (قوله إلى العشرة) الغاية داخله بقريته
ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهما مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره أن بدء كل منهما
ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولأنها لا أكثر فيتحذر بدأ لانتهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر
هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده
القرافي على قول الفقهاء فيمن أقرب دراهم أنه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأقله أحد عشر
فكيف يقبل الجواز مع إمكان الحقيقة ويدفع أيضاً بأن دراهم ليس مجازاً في الثلاثة لأنه ليس
لمفرد جمع قله أما نحو ثياب عماله جمع قله فيستعين فيه الجواب الاول (قوله مجازاً) أي أن وجد
الجمعان للمفرد كما سيأتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا الصحيح فهما المطلق الجمع المتحقق
في الكثرة والقلة بلانظر إلى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تعالى ابن خروف في فصلان
لهما حقيقة بالاشتراك المعنوي الحيوان للإنسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما للقلة

سماعي كشهدوا شهدوا شرب يف واشراف وجاهل وأجهال وعدو وأعداء واعلم ان اوزان الثلاثي
اثنا عشر من ضرب تثلث فائه في تثلث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر القاء مع
ضم العين وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبق عشرة منها صورة يطرد فيها أفعل وهي فعل
بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على افعال وكذا فعل المعتل العين كثوب واثواب
فالجملة عشر صور يشملها قوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الا فعل بضمين كعنق واعناق وبفتح
فكسر ككتف وكاف وزاد عليهما فعل المعتل القاء كوههم فطرد فيه أهوام ويدخل في اطلاق
المصنف ان ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على افعال صحيحا كان أو معتلا حيث فصل فيه دون
غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على افعال بل نحو هذين يجمع على فعال
كما يعلم مما يأتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وحرار (قوله وغالب الخ) اشارة الى استثناء
صورة عماد دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمعه على افعال قليل كما مثله الشرح أي
شاذ والغالب فيه فعلا ن بكسر فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك
على قوله وغير الخ (قوله كثوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح القاء بقوله وجعل بالجيم
وعضد لكن ترك منه كسر العين ككتف وغر ومثل بكسر القاء بحمل وعنب وابل وضم العين
فيه مهمل كما مر ولم يذكر المضموم القاء الا قنل وبقى عنق وسيأتي صرد وكسر العين منه قليل كما مر
فهذه امثلة الثلاثي (قوله وآبال) أصله آبال به مرتين ابدت الثانية القاء (قوله الصحيح العين) أي
والقاء وغير المضاعف كما مر (قوله كفرخ وافراخ) مثله زند وزناد (قوله كصرد) طائر فوق
العصفور ونصفه أبيض ونصفه اسوداً كاه حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونغر) بالنون
والعين المججمة طير كالعصفور أجر المنقار الاثنى عشرة كهزمة وأهل المدينة يسمونه البليل (قوله
في اسم مذكر) متعلق باطرد وكذا عنهم وبجد صفة لاسم وثالث صفة لمد أو مضاف اليه وافعله
مبتدأ غير مصروف للعلية والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحج همزته بل ينقل فتحها التنوين
ثالث واطرد خبره (قوله والزمه) بفتح الزاي أي الزم أفعله في فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال
كونه ماصحبي الخ وأشار بذلك الى ان مامدته ياء أو واو من الرباعي المذكر كزغيف وعمود وما
مدته ألف وهو غير مضاعف أو معتل كقذال ينقاس فيه غير افعله أيضا وهو فعل بضمين كما
سند كره أماد والالف المضاعف أو المعتل فيلزم فيه أفعله (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة
فتى اتقى أحدها في كلمة فلا تجمع على افعله وشذ من الصفة صحيح واشحة وقياسه أشحاه وشحاح
ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه أعقب وعقب بضمين وعقبان ومن غير الرباعي قدح وأقدحة
وباب وابوبة والقياس اقداح وابواب ومما ليس مده ثالثا نحو جائز واجوزة وهي الخشبة الممتدة
في أعلى السقف والقياس جوائز (قوله بنحو قذال) بالقاف والذال المججمة كسحاب مجمع مؤخر
الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه
ولامه من جنس واحد مجردا كان أو مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد
ومتاع البيت وأصل ابنة ابنة فلما اجتمع مثلاً نقلت كسرة أولهما الى الباء قبله ثم ادغم ومثله
ازمة والزمام في الاصل الخيط الذي يشد في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي به
المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل في انف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش
بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم انف البعير واما الخزامة فهي من شعر وبهذا ظهر لك معنى
البرة والخشاش والخزامة اه سماعي (قوله قباء) بفتح القاف نوع من الثياب وأصله قبا وبالوار
قال في المصباح كانه من قبوت الحرف أقبوه اذا ضمه أي عند النطق به سمي بذلك لانه يضم على

وغالباً أغناهم وفعلا ن

في فعل كقواهم صردان

(ش) قد سبق ان أفعل جمع لكل
اسم ثلاثي على فعل صحيح العين
وذكر هنا ان ما لم يطرد فيه
من الثلاثي أفعل يجمع على افعال
وذلك كثوب واثواب وجعل
واجال وعضد وأعضاء وجعل
واجال وعنب واعناب وابل وآبال
وقنل وأققال وأما جمع فعل الصحيح
العين على أفعال فشاذ كفسرخ
وأفراخ وأما فعل جاء بضمه على
أفعال كطرب وأرطاب والغالب
محيطه على فعلا ن كصرد وصردان
ونغرو نغران

(ص) في اسم مذكر رباعي بمد

ثالث أفعله عنهم اطرود

والزمه في فعال أو فعال

مصاحبي تضعيف أو اعلال

(ش) أفعله جمع لكل اسم مذكر

رباعي ثالثه مده بنحو قذال وأقدلة

ورغيف وأرغفة وعمود وعمدة

والترم أفعله في جمع المضاعف

أو المعتل اللام من فعال أو فعان

كبتات وابنة وزمام وأزمة وقياء

وأقبية

وفناء وأفنية

(ص) فعل لنحو أخرجوا حجرا

وفعله جمع ما ينقل يدري

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو مطرد في وصف يكون المذكر

منه على أفعل والمؤنث منه على

فعلا ونحو أخرجوا حجرا وحجرا وحجرا

ومن أمثلة القلة فعلة ولم يطرد

في شيء من الانية وانما هو محفوظ

ومن الذي حفظ منه فتى وقية

وشح وشحنة وغلان وغلانة وصبي

وصبية (س)

وفعل لاسم رباعي بعد

قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف

وفعل جمع الفعلة عرف

ونحو كبرى ولعله فعل

وقد يجي جمع على فعل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو مطرد في كل اسم رباعي زيد

قبل آخره مدة بشرط كونه صحيح

الاخر وغير مضاعف ان كانت

المدة ألفا ولا فرق في ذلك بين المذكر

والمؤنث نحو قذال وقذل وحجار

وحجرو كراع وكراع وذراع وذراع

وقضيب وقضب وعمود وعمود وأما

المضاعف فان كانت مدته ألفا

فجمعه على فعل غير مطرد نحو

عنان وعنن وججاج وججج وان كانت

مدته غير ألف فجمعه على فعل

مطرد نحو سري وسري ورولول وذل

ولم يسمع من المضاعف الذي مدته

ألف سوى عنان وعنن وججاج

وججج ومن أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو جمع

البدن فكانت المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء وبالنون ما حول الدار وأصله فناء
 بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أي بصم فسكون لكن يجب كسرها في جمع ما عينه ياء كييض
 في أبيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه ان صحت هي
 ولأمله ولم يضاعف كقوله * وانكرتني ذوات الاعين التجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كييض
 أولامه كعمى أو ضوعف كغرب العين المجهلة لم يجز الضم (قوله وفعله) بكسر فسكون مبتدأ خبره
 يدري وبنقل متعلق به وجمعا مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجموع لرد قول ابن
 السراج بانه اسم جمع لاجتماع اطراده والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتوالي جوع القلة
 (قوله في وصف يكون الخ) أي فافعل وفعلا حيث قد وصفان متعا بلان ومثله ما اذا كانا وصفين
 منفردين لما منع في الخلقة لاختصاص المعنى باحدهما كما كر وأدر للمذكر ورتقاء وعلاء للمؤنث
 وهي جملة فقاء التي يجتمع في فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيستعين فيها كروا درورتق وعقل
 بضم فسكون أما اذا انفردا فعل عن فعلا لما منع في الاستعمال لافي الخلقة كرجل آلى الكبيرة
 الاليسة وامرأة عجزاء الكبيرة العجزا لم يقولوا العجز ولا الياء في أشهر الغات مع صحتها ما معنى فقاء
 اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجزوا لي وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ
 فيه (قوله وفعل) بضمين مبتدأ خبره لاسم وجمد صفة اسم والياء للمصاحبة وجملة قد زيد صفة مد
 واعلا لا مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام والجملة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال
 الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل يضاعف وهو استثناء من قوله بعد والجاء متعلق
 بعذوف متصيد من المقام أي يشترط في ذى الالف عدم المضاعفة في الاستعمال الاعم فان
 ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره (قوله وفعل
 جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو بالجر عطف على فعلة (قوله ولعله) أي بكسر
 فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد في كل اسم الخ) خرج
 الصفة فلا يجمع منها على فعل الافعال بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفور ونفور ونفور وشذ
 نذر في نذر وصنع في صنع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة في مفهوم الاسم
 تفصيل وخرج بالرباعي غيره ككرو وكنطارو بالمدخالي منه وشذرة وغرو ويكونه قبل اللام نحو
 دائق وبجحة اللام معاتها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع
 ان كانت واو النقل ضمها كسوار وسور وسوال وسول أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها
 سواء صحت كقذال وقذل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت
 الياء وجب كسر ما قبلها الماخر في ييض ويمتنع تسكين المضاعف كسري وسري (قوله بين المذكر
 والمؤنث) يؤخذ من هنا ما عدا ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكر يتقاس فيه كل من
 أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث يتقاس فيه كل من أفعل وفعل (قوله وكراع) بضم أوله
 وهو مستندق الساق من الغنم والبقر يد كرويت وت ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفها ووظفها
 مسألة ثم فاء كما في الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعاً فطلب ذراعاً يضرب لمن أعطى شيأ لم يكن
 يرجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل وتمثله بذلك تعال الشرح الكافية
 صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر اطلاق المصنف هنا
 لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب
 ويتقاس في كراع كراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله ونحو عنان) بكسر
 العين المهملة ما تفاديه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا ججاج بفتح الحاء المهملة

لاسم على فعلة أو على فعلى اثنى الافعل فالاول كقربة وقرب وغرفة وغرف والثانى (١٥٩) كالكبرى والكبر والصغرى والصغرو من

أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع
لاسم على فعلة نحو كسرة وكسر
وجهة وحجج ومريه ومري وقد
يجى جمع فعلة على فعل نحو لحية
ولحى وحلمة وحلى (ص)
في نحو رام ذو اطراد فعلة

وشاع نحو كامل وكلة

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة
وهو مطرد في كل وصف على فاعل
معن اللام لمذ كرعاقل كرام ورماء
وقاض وقضاة ومنها فاعلة وهو
مطرد في وصف على فاعل صحيح
اللام لمذ كرعاقل نحو كامل وكلة
وساحر وسحرة واستغنى المصنف
عن ذكر القيود المدكورة
بالتشليل بما أشبهت عليها وهورام
وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن

وهالك وميت به قن

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلى
وهو جمع وصف على فاعل بمعنى
مفعول دال على هلاك أو توجع
كقتيل وقتلى وجرح وجرحى
وأسير وأسرى ويحمل عليه
ما أشبهه في المعنى من فاعل بمعنى
فاعل كريض ومرضى ومن فعل
كزمن وزمنى ومن فاعل كهالك
وهلكى ومن فاعل كيت وموتى

(ص) لنعل اسماء صح لا مافعله

والوضع في فعل وفعل قلله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة
وهو جمع لفعل اسماء صحيح اللام
نحو قرط وقرطة ودرج ودرجسة
وكوز وكوزة ويحفظ في اسم على
فعل نحو قرد وقردة أو على فعل نحو

وكسرها ويجمين العظم الذى ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أى بضم فسكون خرج
الصفة لندور مجتمعا على فعلة كضحكة وشذرجل بهمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة)
أى بشرط كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شئ يخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة وبالتام نحو
رقة للفضة فان أصلها ورق بكسر الواو حذفت فأوها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ
من الاول رجل صمة أى شجاع وصهم وأهراة ذربة أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه افعال
هذين الشرطين لان فعلة لم تجب صفة الا نادرا في الفاظ ذكرها ابن السكيت في المخصص بل منعها
بعضهم وأما رقة فليس الا ن على فعلة (قوله في نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لانه لان
المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد أى فعلة ذو اطراد
يطرد في نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيدو بروخيث وناعق بجمعها على
سادة وبررة وخبيثة ونعقة شاذ أشبهنى (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك)
بالجر عطفا على قتل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الهمزة أى حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قن
لكن يتعين حينئذ فتح مبه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه الواحد وغيره قاله المكوذى وفي
قول الشاعر ح ويحمل عليه الخ مبدأ الى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد في التافيه فالاولى كسر
مبه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمد كورا وخبر عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه أو عكسه
(قوله على هلاك الخ) أى أو تشئت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى في الدلالة على الهلاك
أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة في الشارح وافعل كاجق وحق وفعلان كسكران وسكرى
وبها قرأ جزء وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كتولهم رجل كيس اى
عاقل ورجال كيسى وسنان ذرب أى حاد وأسنه ذربى قيل والتوجع اما في نفس الموصوف أو غيره
ليدخل أحق وسكران لانهم ما بوجعان غيرهم ما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه بوجع غيره مع ان
فعلى لا يتقاس فيه وان سمع فالأولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحق
ان بوجع نفسه وأدخلهما الموضع بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مما دل على
نقص ما (قوله كيت) أصله ميت فعلى به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة
وقيل غير ذلك (قوله لنعل اسماء) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة نكلو
ومروا يصح لا ما نحو عصفولا يجمعان على فعلة (قوله والوضع) مبتدأ خبره قلله أى ان وضع
العرب قلل وزن فعلة في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع
الشارح وقدم الاسمونى المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر في فعل بالضم أى يكون ما اسمين
صلا ما فاعل كطى ونهى لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادرا وفائدة التقيد مع انه يقل
في الاسم أيضا غير القليل من الممنوع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة
ما يتعلق في شحمة الاذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلم قال في الصحاح القرد
واحد القرد وقد يجمع على قردة كقتيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المعجمة وسكون الراء فدل مهملة
نوع من الكفاة وحكى كسر العين صحاح (قوله ونعل) بضم القاف وفتح العين مشددة (قوله فيما
ذكرنا) بشد الكاف أى في خصوص المذكر (قوله وذان) بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعل
وألقت ندر التثنية (قوله في وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائرة البيت وهى الخشبة المعترضة
في وسطه فلا يجمعان على ما ذكرنا ما حاجب بمعنى مانع وجائرة بمعنى مارة فيجمعان لانهم ما وصفان
(قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أفارقيد التذكير الذى في المتن بسكوته عن فاعله فيسه دون

غرد وغردة (ص) وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله ومثله الفعال فيما ذكرنا * وذان في المفعول لا ما ندرا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعله نحو ضارب وضرب وصائم وصوم وضاربة

فخوض في وصعاب وصعوبة وصعاب

وضیاف (ص)

وَفَعَلَ أَيْضًا لَهُ قَوْلًا

ما لم يكن في لامه اعتلال

أَوَيْكَ مُضَعِّقًا وَمِثْلَ فَعَلٍ

ذواتا و فعل مع فعل فاقبل

(ش) آی اطر دایضا فعال فی فعل

وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَكُنْ لَامَهُمَا مَعْتَدًا

أَوْ ضَاعَفَا نَحْوَ جِبِلٍّ وَجِبَالٍ وَجِبَلٍ

وجمال ورقية ورقاب وثمره وثمار

واطر دأ يضاف لـ في فعل وفعل

نحو ذائب و ذناب و ریح و رماح

واحتار من المعتل اللام كفته ومن

المضاعف كطال (ص)

وفي فعل وصف فاعل ورد

كذلك في اتمناه ايضا طرد

(ش) اطم أيضاً فعال في كـ

صَدَقَ عَلَيَّ فَعَلًا دَعَا قَاعًا مَقَّةً

مالتاء، أو محمدية عناءك

[illegible]

وہمراضہ (ض)

وشاع في وصفه قولنا

أَفَلَا تُشْعِرُونَ

ومشارفها الزاهية

مجموعہ

(١) أمّا المبدأ الثاني

(س) ای واطردایصاحبی وعمال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من مواسم الخير والبر

۱۰۴

وَعَطَّاسٌ وَعَطَّيْتُ وَعَطَّاشٌ وَعَطَّاشَانِ

وجماص وجصاصه وجماص والترمذ

و بقول فعل محو كيد

وَسَّاعٌ فِي حُوتٍ وَقَارِعٍ مَا * ضَا

وَلَا يَدْعُونَ إِلَى الْوَعْدِ وَوَعْدُكَ لَهُمْ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُنْفِخُونَ فِي الصُّورِ

فعل وفي نسخ على فاعل المذ كرمه وصائم الخ وهو أولي (قوله وغزى) بضم المعجمة وشدا الزاي منونة
أصله غزى كعدل قلبت الباء ألفا وحذفت للتسوين وسرا بهشدا الراء ممدودا أصله سراى قلبت الباء
همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ويجوز في كل منهما المد والقصر (قوله فعل وفعله) بفتح فسكون
فيهما وفعال بكسر الفاء ووجه ما ذكره أربعة عشر وزنا يطرد في ثمانية منها ويشيع في خمسة
ويلزم في واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أي وضيفة وضياع وقل أيضا فيما فاؤه ياء كما في التسهيل
كيعارف جمع يعر ويعر بالهمزة وهي الشاة تربط للأسد في زيبته وفي المثل أذل من يعر (قوله
وفعل أيضا) أي بفتحين له فعال أي المذكور (قوله ذوالتا) أي من فعل المذكور بضمه وهو
كونه بفتحين غير معتل ولا مضاعف لا مطلقا ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر
مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما (قوله ما لم نعتل لهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت
الصفة كبطل (قوله واطرد أيضا في فعل وفعل) أي بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جاف وحلو
وكون ثانيهما غير واوى العين كحوت ولا بائي اللام كدى بضم الميم وسكون الدال المهملة ميكال شامى
فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفي فعيل) متعلق بورد وفعاله ضمير فعال ووصف فاعل حال من
فعيل والمراد وورد باطراد اخذ من التشبيه بعده وخرج بالوصف الاسم كقضيبي وجر يدة وبقاعل
وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيه ما فعال وكذا معتل اللام كقوى وقوية (قوله
وشاع) أي كثر فعال في هذه الخمسة أوزان المذكور قبل طويل أي وليس مطردا فيها كما صرح به
في شرح الكافية أما في الثمانية المتقدمة فطرد لكن يجوز فيها غير كسكروما في كرم ومرضى
في مريض وأكعب وأجبل في كعب وجبل وفي نحو طويل لازم أي لا يجمع على غير وذلك
لقلته في المحكم ان فعيل لم يأت صفة واوى العين صحيح الفاء واللام الا في ثلاث كلمات طويل وقويم
وسهم صويب أي صائب تصریح (قوله على فعلانا) أي بفتح فسكون وانثيه أي فعلى وفعلانة
بالفتح وقوله أو على فعلانا أي بضم فسكون وكذا فعلانة لاه انشاء (قوله خضان) بضم الخاء
المعجمة أي ضامر البطن (قوله وبفعول) بضم الفاء متعلق بخص فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره
يخص وغايبا حال من نائب فاعله والباء داخلة على المقصور عاينه والمراد بال تخصيص عدم المقارفة
فلا ينافى الغلبة أي لا يتجاوزها إلى غيره من جوع التسكير في الغالب وقد يتجاوزها كتمر وغمارا وغير
بضمين (قوله كذا يطرد) أي فعول (قوله وفعل) بفتحين مبتدأ خبره له أي فعل كائن انفعول
أي من مفرداته أوله خبر لمحدوف أي له فعول والجملة خبر فعل (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق
بمحصل الواقع خبرا عن فعلا بكسر فسكون (قوله وشاع) أي فعلا ن ومقتضاه عدم اطراده
في ذلك لكن صرح في شرح الكافية بالاطراد (قوله في اسم ثلاثي الخ) أخذ القيود الثلاثة من
مثال المصنف بكبد (قوله ووعل) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والاثني وعلة (قوله

(14)

وعطاس وعطسي وعطاس ويد مائة وند ام وكذا لك اطرد فعال في وصف على فعلا ن أو على فعلا نة نحو خضان

وخاص وخصانه وخصص وخصص على كل وصف على فعيل أو فعيلاه معتل العين نحو طويل وطوال ووطويه وطوال (ص)

وبمعول فعل محو كيد * يخص غالباً كذا يطرد في فعل اسماء مطلق الفاعل فعل * له والفعال فعلان حصل

وساع في حوت و فاع مع ما * ضاهاهما و قل في غيرهما (ش) من أمثله جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم ثلاثي على فعل نحو كيد

وَلَا يَدْعُو دُعَاءَ الْوَعُولِ وَهُوَ مَلْتَزِمٌ فِيهِ

غالبا) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أى بشرط ان لا تكون عينه واوا وشذوق ج وفووج
(قوله أو على فعل) بضم الفاء أى غير واوى العين كحوت ولا يائى اللام كدى ولا ضاعفا كخف
وخرج بالاسم فى الثلاثة الصفة كصعب وجاف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم
الح) فأنه ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد للزم مثله
فى قوله لفعل اسم صريح عينا أفعلا لاطلاقه أيضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراده
فبقى هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المرادى المفهوم من المتن انه مطرد لانه لم يذكر
الا مطردا بالافان ذكر غيره بينه بنحو قول أوند اه ومنشأ الاختلاف فى فهمم العبارة تناقض
وقع للمصنف فنص على اطراده فى العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه فى شرح الكافية
(قوله من فعل) أى بضم فسكون والثانى بفتحين وقوله نحو عود وحوت غثيل للاول وكذا نون
وكوز وقاع للثانى وكذا تاج ودار وجار فاصلها وقوع وتوج ودور وجود (قوله فى غير ما ذكر) أى
فى غير حوت وقاع كما هو متبادر من المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصر ديدليل قوله وللغمال
فعلان وغالبا عنناهم فعلان الخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جنى مما يقبل فيه فعلان تسعة
ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص فى التكسير فعلان * وهكذا قل خشتان وخيطان
رند وشقد وشيح كذا جعت * ومثل ذلك صنوان وقتوان

فالْحَسْلُ بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضا على حسل والخرص بتثنية الحاء
المججمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كفى الصبح والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة
والنخبة قطيع النعام والرند المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقد ولد
الحرباء والشيح نبت والصنوان والقنوم مثلان تصريح (قوله نحو أخ) تبسح شرح الكافية فى عدم
اطراده فى فعل بفتحين صحيح العين وان ورد منه نحو أخ واخوان وفقى وفتيان وخرب بفتح المعجمة
والراء وهو ذكر الحبارى وخربان لكن فى شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه واصل أخ اخو
حذفت لامه اعتبارا ولا يجمع على اخوان إلا أخ الصداقة أما أخ النسب فجمعه اخوة كما نقل عن
بعضهم ولا يردانما المؤمنون اخوة لان معناه كاخوة النسب امكن قال ابن هشام الحق استعمال
اخوة واخوان فى كل منهما (قوله وفعلا أسما) بفتح فسكون وفعل الثانى بفتحين وفعلان بضم
فسكون وحذف قيد الاسم من الثانى اكتفاء بالاول فخرج نحو ضخم وجمل وبطل فلا تجمع على
ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفى التسهيل قياسه أيضا فى فعل بكسر فسكون
كذئب وذؤبان لكن صرح فى شرح الكافية بعدم اطراده (قوله فى اسم صحيح العين الخ) صريحه
ان قول المتن غير معلى العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط ونحو قوى وعويل
ونحو قود وقاع وخصه الاثنونى بالآخر فقط وقال مقتضاه قياسه فى نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المعلى أى وفى مضعف (قوله فى فعل الخ) جملة الشرط ثمانية تعلم منه
صريحاً وتلوياً ككون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سياتى وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم
الفاعل غير مضعف ولا معتل دالا على صحبة مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضيبي ونصيب
وبالمذكر المؤنث كشريفة وأما خليفة وخلفاء وسفهاء فسفها فبالجل على المذكر وبالعقل نحو
مكان فسح وبمعنى فاعل نحو قتييل وجريح وشذا سير واسراء ونحوه وسياى المعتل والمضاعف
(قوله فى كونه دالا الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة فى المعنى وهى دلالة على ما ذكر أعظم من
كونها فى اللفظ أيضا كخشيت ولتميم أو لا سواء كان على فاعل كما مثله أو فاعلا بالضم كشجاع

يجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح (١٦٢) وصلحاء وشاعرو شعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل أفعلاء نحو شديد وأشداء

وولى وأولياء وقل مجي أفعلاء
يجع الغير ما ذكرته ونصيب وأنصبا
وهين وأهونا والقياس نصباء وهونا
(ص) فواعل لفوعل وفاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشذ في الفارس مع ما مثله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فواعل
وهو لاسم على فوعل نحو جوهر
وجواهر أو على فاعل نحو طابع
وطوابع أو على فاعلاء نحو قاصع
وقواصع أو على فاعل نحو كاهل
وكواهل وفواعل أيضا جمع لوصف
على فاعل ان كان لمؤنث عاقل
نحو حائض وحوائض أو لمذكر مالا
يعقل نحو صاهل وصواهل فان كان
الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل
لم يجمع على فواعل وشذ فارس
وفوارس وسابق وسوابق وفواعل
أيضا جمع لفاعلة نحو صاحبة
وصواحب وفاطمة وفواطم (ص)
وبفعائل أجمع فعالة

وشبه ذاتاء أو مزاله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعائل
وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره
مؤنثا بالتاء نحو صاحبة وسحاب
ورسالة ورسائل وكأسة وكأيس
وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب
أو مجردا منها نحو شمال وشمال
وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز
(ص) وبالفعال والفعال جمع
صحراء والعذراء والقدس اتعا
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالي
وفعال ويشتد في ما كان على فعلاء
اسما كصحراء وصحار وصحاري
أو وصفة كعذراء وعذار وعذارى
(ص) واجعل فعالي لغير ذي نسب
جديد كالكرسي تتبع العرب

وشجعاء رسوا على المدح كاذكر أو الذم كفاستق وفستقاء وخفاف أي خفيف وخففاء كافي
التسهيل وان اقتصر في شرح الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التسهيل خرج
المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في المضاعف الخ) أي من فعيل المتقدم ذكره كافي الأشموني
والتصريح (قوله لغير ما ذكر) أي لغير المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر
نحو ظنين وأظناء بمعنى متهم وصديق وأصدقاء لانه ليس مضاعفا ولا معتلا (قوله والقياس
نصباء وهونا) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريبا بل قياسه
نصب بضمين أو انصبه كما مر سابقا وأما هين فقد استكمل الشرط الثمانية المارة الا ان أصله
هينون فعلة به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فاعل كما مر فتأمل
(قوله لفوعل وفاعل) أي بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل بالكسر غير
صفة علما كان كجابر وجوابر أو لا ككاهل وهو أعلى الظهر مما يلي العنق (قوله قاصعاً) هو حجر
البرقع الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله وشذ فارس وفوارس) مثله هالك وهو الك وشاهد
وشواهد لكن تأولها بعضهم بان قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قياسي لانه جمع فاعله لا فاعل (قوله لفاعله) أي صفة كانت أو علما كما مثله أو اسما غير علم كخاصية
ونواصي (قوله وبفعائل) بفتح الفاء أجمع فعالة مثل الفاء (قوله أو مزاله) الهاء اما ضمير التاء على
تأويلها بالحرف فزال عطف على ذاتها وهو حال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على محذوف
صفة لتاء أي ذاتا ثابتة أو مزالة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان
يشملها المتن لان فعالة مثلت الفاء بباء كسحابة ورسالة وكأسة وبدونها كشمال بالفتح للريح وبالكسر
للبدو وعقاب بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فاعول وفعيل بباء كحلبة وحلائب وظهرت وظرائف
وبدونها كعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى
وشذ دليل ودلائل وجزور للبعير المذكر المذبوح وجزائر وصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر
وسماء بكسر الهمزة منونة لان أصله سماء على كجوار وقصيد الشرح بالاسم يقتضي انه شرط في
الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان
صفة كظريفة وظرائف كافي التسهيل ولم يقيد الموضع بذلك في ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه
بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب (قوله وبالفعال) بفتح الفاء وكسر اللام والفعال بفتح هاء ما ولا
ثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافا ما المجرد فكجوار (قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضا
صحاري وعذاري بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء تقلب ياء لانكسار ما قبلها
في الجمع وتقلب الهمزة أيضا ياء ثم يدغم لکنهم خففوه بحذف احدى الياءين فان حذفت الثانية
المتحركة قيل صحاري بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفا وتسلم من
الحذف فيقال صحاري (قوله أو وصفة كعذراء) هو صفة للبكر سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها
وصرح الشرح كالمصنف اطراهما في الصفة كالاسم أيضا وهو ما في شرح الكافية وخالفه في
التسهيل وقيد الموضع فعلاء بكونه لا مذكره وهو مستفاد من مثال المتن (قوله واجعل فعالي)
بفتح الفاء وكسر اللام وشذ التحتية (قوله لغير ذي نسب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا
ككرسي أو فيه نسب غير مجد بان صار منسيا فالحق بما لا نسب فيه كهرى فان أصله البعير
المنسوب الى مهرة قبيلة بالين ثم كثر فصار اسما للنجيب من الابل فيجمع على مهاري وبهذا التقرير
يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسى فيه نسب غير مجد مع انه لا نسب فيه أصلا وذلك
لان توجه النقي الى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معا وبقي القيد وحده والكرسي مثال الاول

(ش) من أمثله جمع الكثرة فعال
وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء
مشددة غير متباعدة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى وبرادى
ولا يقال بصرى وبصارى (ص)
وبعمال وشبهه انطقا

في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
من غير ماضى ومن خماسى
جرد الآخر انف بالقياس
والرابع الشبيه بالزبد قد
يحذف دون ما به تم العدد
وزائد العادى الرباعى احذفه ما

لم يكن لينا اثره اللذخما
(ش) من أمثله جمع الكثرة فعال
وشبهه وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها
حرفان فيجمع بفعال كل اسم رباعى
غير مزيد فيه نحو جعفر وجعفر
وزبرج وزبرج وبرثن وبرثن
ويجمع بشبهه كل رباعى مزيد فيه
بكوه ووجواهر وصيرف وصيارف
ومسجد ومساجد واحترز بقوله
من غير ماضى من الرباعى الذى سبق
ذكر جمعه كاجر وجرأ ونحوهما
مما سبق ذكره وأشار بقوله ومن
خماسى جرد الآخر انف بالقياس
الى ان الخماسى الجرد عن الزيادة
يجمع على فعال قياسا ويحذف
خامسه نحو سفارح في سفر جل
وفراز في فرزدق وخدارن في
خدرنق وأشار بقوله والرابع
الشبيه بالزبد البيت الى انه يجوز
حذف رابع الخماسى الجرد عن
الزيادة وابقا خامسه اذا كان رابعه
مشبه بالحرف الزائد بأن كان من
حروف الزيادة كنون خدرنق

وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يردان غير ذى النسب يصدق بما ليس
آخره ياء مشددة لان قوله كالكبرى حال من غير فيقيده بذلك وعلامة ياء النسب الجددان يدل
اللفظ بعد حذفها على معنى مشعوره قبل وهو المنسوب اليه وأما غيرها فيحتل اللفظ بسقوطها
ويصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمه كلها الثلاثى الجرد والمزبد وهى
خمس وعشرون بناء منها أربعة للقله والباقى للكثرة ومثلها فى كونه الثلاثى شبه فعال وبقى منها
فعال بضم الفاء وفتح اللام وقد اخل به المصنف وهو يترجم في نحو سكران وسكرى على فعال بفتح
الفاء ويستغنى به عنه فى نحو أسير وقديم ما لم يكن أوله ياء كيتيم فيقال اسارى وقد احيى بالضم لا غير
وفى غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فالرباعى الاصول فافوقه فالجمله ثمانية وعشرون
هى ابنية التكسير المشهورة وبقى ابنية أخرى مختلف فيها وبهذا يعلم ان قوله من غير ماضى
خاص بشبه فعال أى فى المرتقى على الثلاثة غير ماضى جمعه على غير ذلك ولم يعرض ذكر الثلاثى
المزبد كآب أحر وجرأ وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعرض لمفرد وهو
ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كذا قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ماضى يصدق
بالثلاثى المزبد المغاير للوزان المتقدمه منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ماضى فيصح
رجوعه لفعال وشبهه لكن على التوزيع فتدبر (قوله ومن خماسى) متعلق بآنف وجملة جرد
صفة لخماسى والآخر مفعول آنف أى احذف الآخر من كل خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى
والحرف الرابع من الخماسى الجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد العادى) اسم فاعل من عدا كذا
اذا جاوزه والرباعى مفعوله وسكنت ياؤه للضرورة كقوله * دع القتال وأعط القوس باربها *
أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو مضاف اليه أى احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى (قوله
ما لم يكن) أى الزائد لينا بفتح اللام كما هو الرواية مخفف لينا بالتشديد فان كسرت قدر مضاف أى
ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة لينا أى احذف
زائد مجاوز الرباعى ما لم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى ما لم يكن لينا قبل
الآخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريف
كمساجد وصيارف وسلام فان وزنها التصريفى مفاعل وفاعل وفاعل ومنه ما مر من نحو
كواهل وكراسى وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل النهر الصغير (قوله وزبرج) بكسر
الزاي والراء بينهما ما موحد ساكنة وبالجم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه خرة والحلى من
ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره تون يطلق على
الكف مع الاصابع كما فى القاموس وعلى مخلب الاسد والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله
كل رباعى مزيد فيه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة أنواع الرباعى الجرد كجعفر والمزبد
كمدحرج ومتدحرج والخماسى الجرد كسفرجل والمزبد كخندريس وشبه فعال ينقاس فى مزبد
الثلاثى غير ما مر سواء كان بحرف كسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كستخرج وسواء كانت زيادته
للحاق بكوه وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح لانه يوهى ان المراد
رباعى الاصول المزبد فيه وليس كذلك الا أن يقال مثاله يدل على ان المراد ما صار رباعيا بالزيادة
لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله فى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة
من العجين وقوله هم جمع فرزدقة تسامح أزمادهم الجمع اللغوى وبه سمى الشاعر المشهور (قوله
فى خدرنق) بجاء معجمة فدل عليه قراءتونه هو العنكبوت كما فى الصحاح أما خورنق بالواو
بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام فى الخماسى الجرد والواو فى

هذا زائدة لا لحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بحذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي
المجموعة في أمان وتسهيل والمراد أنه منها صورة لا أنه مزيد حقيقة واللام يكن الاسم خماسيا
مجردا وسيأتي أن لكل واحد من هذه الحروف موضع مخصوص يحكم بزادته فيه بدون غيرها
النون لا تزاد إلا في آخر نحو سكران ووسط غصنقر بشرط سكنها فنون خدرنق ليست
زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أي فأنها من مخرج التاء النوقية وهو طرف
اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو غير معروف مقوم مدرمشه مسكن للعطش
وإذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه غسل وطيب وشوى (قوله
وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الأصول زيد فيه حرف
كمدخرج أو حرفان كمدخرج فيقال دحارج أو ثلاثة كحرجاج فيقال حراجيم بقلب الالف
الآخرة ياء وحذف غيرها ويشمل أيضا الخماسي المزد فيه حرف كقرطوبس للدا هية وخندريس
للغمر لأن العادي الرباعي يشمل ما جاوزه برائد فقط أو برائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد
لما ذكره هنا وخامس الأصول لقوله فيما مر ومن خماسي الخ فتقول قرطوبس وخندريس لكن الشارح
اقتصر على الأول فقط وقوله إذا كان الخماسي مزيدا فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة
لأنه خماسي الأصول فتأمل (قوله سبطري) بكسر السين مشية بتجتر (قوله وفد وكس) بفتح
الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد والرجل الشديد كما في
القاموس والعدد الكثير كما في زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من
أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا ولا وهو المسمى باللين كغريق وفردوس
فيقال فيهما غريق وفردوس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كاهر في كهور كسفرجل
للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الأصلي كخمار ومنقاد فانه لا يقلب بل يحذف
ويقال مخار ومنقاد كذا في الأشموني وفيه نظر ظاهر إذا القياس أن يقال مخار ومقاييد بحذف
النون والتاء لزيادتهما دون الالف بل ترد لاصلها وهو الياء وقد اعترض عليه سم بأن الصواب
حذفهما لأنهما ليسا من أفراد الرباعي المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد الآتي في قوله
والسين والتا الخ ونقل الفارسي عن المصنف في العمدة أنهما لا يكسران بل يقال مختارون
ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضر وب ومكرم وشذملا عين في ملعون ويستثنى مقول للمؤنث
كمرضع ومرضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله قنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كما نص عليه (قوله
والسين والتا الخ) اعلم أن قول المصنف وبفعال الخ يشمل الرباعي فاكثر مزيدا وغيره ولكن
الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج
الخماسي المجرد إلى الحذف يئنه بقوله ومن خماسي إلى آخر البيتين ثم ذكر حكم رباعي الأصول
وخماسيها المزد فيه ما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزد بقوله
والسين والتا الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله أذينا الجمع الخ فأفاد أنه يحذف كل
ما أدخل بصيغة الجمع من الثلاثي المزيد وغيره ثم بين ما هو الأول بالحذف بقوله والميم أولى الخ أفاده
سم (قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتي ولعله حذف
منها قيد السبق لعلمه مما بعد أولان زيادتها في غير الصدر متمعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب
إبقائها (قوله والميم) أي همز القطع أما همزة الوصل فتذف أبدا لاستغناء عنها بلزوم فتح أول
الجمع المتناهي (قوله مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كأن يغني حذفه

أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال
فرزدق فيجوز أن يقال خدارق
وفرزاق والكثير الأول وهو حذف
الخامس وإبقاء الرابع نحو خدارن
وفرزدفان كان الرابع غير مشبه
للزائد لم يجوز حذفه بل يتعين حذف
الخامس فتقول في سفرجل سفارج
ولا يجوز سفارل وأشار بقوله وزائد
العادي الرباعي البيت إلى أنه إذا
كان الخماسي مزيدا فيه حرف
حذفت ذلك الحرف إن لم يكن
حرف مد قبل الآخر فتقول في
سبطري سباطر وفد وكس فدا كس
وفي مدخرج دحارج فان كان الحرف
الزائد حرف مد قبل الآخر لم
يحذف بل يجمع الاسم على فعاليل
نحو قرطاس وقرطيس وقنديل
وقناديل وعصفور وعصافير (ص)
والسين والتا من كستدع أزل

أذينا الجمع بقاها ماخل

والميم أولى من سواه بالبقا

والهمز والياء مثله أن سبعا

(ش) إذا شتم الاسم على زيادة
لوا بقت لا ختم بناء الجمع الذي هو
نهاية ما ترتقى إليه الجوع وهو فعال
وفعاليل حذفت الزيادة فان أمكن
جمعه على إحدى الصيغتين بحذف
بعض الزائد وإبقاء البعض فله
حالتان أحدهما أن يكون للبعض
مزية على الآخر والثانية أن لا يكون
كذلك والأولى هي المرادة هنا
والثانية ستأتي في البيت الذي في
آخر الباب

ومثال الاولى مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدرية ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التندو يلندد
 الادو يلا فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندو والياء من يلندد لتصدرهما ولا نهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى شحوا قوم ويقوم
 بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا ولا التندو واليلندد (١٦٥) الخصم يقال رجل التندو ويلندد أي

خصم مثل الاد (ص)
 والياء لا الواو احذف ان جمعت ما
 كحيزون فهو حكم حتما
 (ش) أي اذا اشتمل الاسم على
 زيادتين وكان حذف احدهما
 يتأتى معه صيغة الجمع وحذف
 الاخرى لا يتأتى معه ذلك حذف
 ما يتأتى معه صيغة الجمع وأبقى
 الاخر فتقول في حيزون حرايين
 فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء
 لسكونها وانكسار ما قبلها
 وأورث الواو بالبقاء لانها لو حذفت
 لم يغن حذفها عن حذف الياء لان
 بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى
 الجموع والحيزون المجوز (ص)
 وخبر وافي زائدي سرندي

وكل ماضاهاه كالعلندي
 (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحد
 الزائدين منزلة على الاخر كنت
 بالخيار فتقول في سرندي سراند
 يحذف الالف وابقاء النون
 وسرادي يحذف النون وابقاء
 الالف وكذلك علندي فتقول
 علاند وعلادي ومثلها حنبطي
 فتقول حنباط وحباط لانها
 زائدتان زيدتا مع اللحاق بسفر رجل
 ولا منزلة لاحدهما على الاخرى
 وهذا شأن كل زائدين زيدتا
 للالحاق والسرندي الشديد
 والاثني سرنداة والعلندي بالفتح
 الغليظ من كل شيء وربما قيل جل
 علندي بالضم والحنبطي القصير

البطين يقال رجل حنبطي بالتسوين واحرأة حنبطة (ص) * (التصغير) * فعلا اجعل الثلاثي اذا * صغره نحو قذى في قذى
 فعيل مع فعيل لما * فاق يجعل درهم درهمين (ش) اذا صغرا الاسم المتكسر ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة
 ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فلس فليس

عن حذف غيره كما يأتي في حيزون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظر كاستخراج
 جمعه تخارج بابقاء التاء لا استخراجا لان وزن سقاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تقاعيل
 كتمثيل وانظر نحو انطلاق واحتمفاظ هل يقال فيهما نطابق وحتافيط بابقاء النون والتاء لعدم
 اخلاهما بالجمع أولا يكسر ان أصلا لصيرورة وزنهما تقاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لهما
 فيما ينظر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوبا لانها اول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو
 منطلق فيقال مطاقي يحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو محتفظ ومصطفى محافظ
 ومضاف أي يحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجموع كمداع ومضاف حكمه
 يجوز في لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف بابقاء الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز
 مصافي ومداعي وأصله مصافي ومداعي بشد الياء لانها ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف
 احدهما متخففا فان حذف الثانية المتحركة أجريت كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة
 ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس وقدمر نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص
 بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله لا تدو يلا) بشد الدال المهملة وأصله الادد
 فأدغم (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا ووسطها ساكن
 معتل كصايح (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علاد
 بالكسر مع التسوين والله أعلم

* (التصغير) *

ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة ولان كلامهما غير اللفظ والمعنى ولم يعكس
 لان التكسير أكثر وقوعا ولانه تكسير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد
 التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره بجبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيح وتقليل ما يتوهم كثرة
 كدرهمات وتقریب ما يتوهم بعدد زمنه كقبيل العصر أو محله كقويق هذا أو رتبته كاصيغر
 منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويحية تصفر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للثوبيل بدليل وصفها بما بعد ما ورد به البصريون الى التحقير
 بتأويله بأنه إشارة الى ان حنتف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار
 الدواهي (قوله اذا صغرا الاسم المتكسر) أي فلا يصغر غير الاسم وشذتصغير فعل التعجب ولا غير
 المتكسر أي المعرب وشذتصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير
 خمسة عشر وسيبويه كما سيأتي مع انه مبني فالاولى ابدال المتكسر بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل
 ما ذكر فانه لعروض شبه بالتركيب لم يتوغل فيه ويشترط ايضا قبول الاسم للتصغير وخواؤه من
 صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيطر ولا الاسماء المعظمة شرعا من ادائها اسمياتها الاصلية ولا يرد
 مهيمن لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولوقت سدير في نحو غراب
 وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زبرج فيقدر زوال الحركة الاصلية وتبان غيرها كما جزم به

البطين يقال رجل حنبطي بالتسوين واحرأة حنبطة (ص) * (التصغير) * فعلا اجعل الثلاثي اذا * صغره نحو قذى في قذى
 فعيل مع فعيل لما * فاق يجعل درهم درهمين (ش) اذا صغرا الاسم المتكسر ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة
 ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فلس فليس

وفي قذى قذى فان كان رباعيا فاكثر فعل (١٦٦) به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم درهم وفي عصقور عصقور فأمثلة

التصغير ثلاثه فعييل وفعييل وفعييل (ص)

وما به المنتهى الجمع وصل

به الى أمثلة التصغير وصل

(ش) أى اذا كان الاسم مما يصغر على فعييل أو على فعييل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكسيره على فعال أو فعاليل من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفر رجل صغير كما تقول سفارح وفي مستدع مديع كما تقول مداع فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع وتقول في علندي علندي وان شئت قلت علندي كما تقول في الجمع علندي وعلادي (ص)

وجاءت تعويض يا قبل الطرف

ان كان بعض الاسم فيهما المحذف

(ش) أى يجوز ان يعوض عما

حذف في التصغير أو التكسير ياء

قبل الآخر فتقول في سفر رجل

سفير يج وسفارح وفي جنبطي

حينيط وحينيط (ص)

وحائد عن القياس كل ما

خالف في البابين حكما

(ش) أى قد يجىء كل من التصغير

والتكسير على غير لفظ واحد

فيحذف ولا يقاس عليه كقولهم في

تصغير مغرب مغربان وفي عشية

عشية وقولهم في جمع رهط

أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

لتلوي التصغير من قبل علم

تأنيث أو مدته الفتح المضم

كذلك ما مدته أفعال سبق

أو مدسكران وما به التحق

(ش) أى يجب فتح ما ولى ياء التصغير

ان وليته تاء التأنيث أو ألفه

المقصورة أو المدودة أو ألف أفعال جمعا أو ألف فعلا

وفي جراح جراح وفي سكران سكران فان كان فعلا

ابن اياز (قوله وفي قذى قذى) أى بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصقور الخ) كان عليه ان يبدله بيدنا ودينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودينير قيل له لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها وانما تركه الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل يرد الياء الى أصلها وهو النون اذا وصل دينار دينار بشذ النون بدليل جمعه على دنائير كما يأتي (قوله فأمثلة التصغير) أى أوزانه ثلاثة وتخصيصها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا بتقليل الاوزان وليس جاري على مصطلح الصرفين ألا ترى ان وزن احمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعييل وفي التصريف أفعيل ومفعيل وفعييل (قوله من حذف حرف الخ) أى الاماسيأتى في قوله وألف التأنيث حيث عد الخ (قوله وان شئت قلت علندي) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعمل كقاض ولم تصح الالف ويفتح ما قبلها لانها لا لحاق بسفر رجل وألف في اللاحق لا تبقى في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أى سواء كان المحذوف أصليا كسفر رجل أو زائدا كجنبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطيليق ومطاليق ومحل تعويض الياء ان لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كما في لغيزى واخر نجام فان جمعه حراجيم وانما غيزو وتصغيره حرجيم ولغيز بفتح الالف لان النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض عنهما الاشتغال بحلها بالياء الموجودة في لغيزى والمنقلة عن ألف اخر نجام (قوله المغربان الخ) والقياس مغرب وعشية بحذف احدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو على (قوله اراهط الخ) القياس رهط كفلس أو اراهط ككاب أو رهط ككلاب أو رهطان بالضم كظهران كما علم مما مر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلوي التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فعييل مع فعييل الخ (قوله أو مدته) أى مدة علم التأنيث أى المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة وبعده المدة التي قبل الهمزة في المدودة (قوله مدة افعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وما به التحق) أى مما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلا لانه لم يجمعوه على فعالين فخرج بالاول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السينين كما قاله الاماميني والقياس حسين بفتح الالف لان النون وبالثاني نحو سيفان وسيفانة فيقال فيه سيفين وبالثالث ما جمعوه على فعالين كسر خان وسلطان فيصغر على سريحين وسلطين لقولهم سراحين وسلطين فلا يغرب في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل بقلب ألفه ياء لكسر ما قبلها سوى زعفران كما سيأتي (قوله ان وليته تاء التأنيث) أى مع اتصالها به ومثلها الالف المدودة والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سيأتي في حنيظلة وخجيد باء وزعيزان وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في بعيليك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره في معيد يكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف اللاحق مقصورة كعزهي أو مدودة كعلبا فيقبلان ياء لاجل الكسرة وتعمل الكسرة كقاض وتحذف الهمزة من المدودة فيقال عزيه وعلب بالكسر مع التسوين والاصل عزيمى وعلبي والعزهي بكسر الهمزة والرجل الذي لا يلهو (قوله أو ألف افعال) أى بفتح الهمزة وقوله جمعا لبيان الواقع

لانه

في مرة غير مرة وفي حبل حبل

وفي جراح جراح وفي سكران سكران فان كان فعلا

لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين وأما قولهم بركة اعشار اذا تكسرت قطعاً وثوب اخلاق
 واسمال أي بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً اذا سمي به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية
 فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقا بينه وبين افعال بالكسر لانه لا يكون الا مفرداً لانه مصدر
 (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف التانيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من
 قوله وما به انتهت إلى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعد المتصل بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل
 بال حذف في هذه الاشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز المضاف لا يحذف في
 الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافاً للعجز فلا يليق عدمه من المستثنيات أفاده في التوضيح
 وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى في هذه الاشياء بحصول صورة التصغير
 تقدير امع وجودها التقدير انفصالها فلا تحذف بالصيغة اعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أو لا
 ومعلوم ان السبعة التي هي ماعد المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم على
 جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لان عجز المركب المزجي وزيادة المثنى
 والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان تخالف في ان التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله
 الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف اليها ذو وفيقال جاءني ذوو وبعليك وذووزيدين ومسلمين
 فلم يبق مما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة تاء التانيث وألفه الممدودة وياء النسب
 والالف والنون بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وبخادب وعباقرو زعافري
 حنظلة وبخدياء وعبقري وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة
 لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فاكتر كما سيأتي لاختلافها بالصيغة وتبقى رابعة
 كجلب لعدم اختلافها حينئذ ويفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرر في هذا مع قوله السابق لتلويها
 التصغير الخ لان ذكر الالف والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهما من حيث عددهما
 منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعلها احترز به عن الالف المتوسطة
 عوضاً عن احدى ياء النسب في نحو يمان وشام مما صار كصغار في تصغيره على عيني وشويم
 بحذف الالف (قوله والمركب) أي المزجي ولو عددياً ومختوماً ابو يه فيه صغر صدره فقط فيقال
 سيبويه وخمسة عشر سوا سمي به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبني أما المركب الاسنادي
 فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف على دل وجع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة
 لجمع المعطوف على تنبيه أي جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى
 في التصغير بل يصغر على سنين لان اعرابها بالياء والواو انما كان عوضاً عن اللام المحذوفة
 والتصغير يرد هاهنا في الجمع بين العوض والمعوض عنه ومن أعرب سنين كين صغره على سنين
 كدريم بادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد
 بذلك في الالف الممدودة والتاء مع انه قد يفهم كما في التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي بحرفين
 أصليين فخرج به نحو سكران وجرأ وتمر فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينهما وبين الياء حرف
 واحد فلذلك يفتح لهما ما بعدهما محاذية على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أي لكونها في نية
 الانفصال فتتزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متممها فام تخرج معها أبنية التصغير
 عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقدير او هذه الزيادة كالعدم (قوله بخدياء) يضم الجيم
 وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كما في السجاعي وضم الدال المهملة
 فوحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين (قوله عبقري) نسبة
 إلى عبقر كعبر ترزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء تعجبوا من حسن صنعة وفي

من غير باب سكران لم يفتح ما قبل
 ألفه بل يكسر فتقلب الالف ياء
 فتقول في سكران سريحين كما
 تقول في الجمع سراحين ويكسر
 ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر ان لم
 يكن حرف اعراب فتقول في درهم
 درهم وفي عصفور عصفير فان
 كان حرف اعراب حركت بحركة
 الاعراب نحو هذا فليس ورأيت
 فليس او حررت بفليس (ص)

وألف التانيث حيث مدا

وتأوه منفصلين عدا

كذا المزيد آخر النسب

وعجز المضاف والمركب

وهكذا زياتا فعلا نا

من بعد أربع كزعفرانا

وقدر انفصال ما دل على

تنبيه أو جمع تصحيح جلا

(ش) لا يعتمد في التصغير بألف

التانيث الممدودة ولا تاء التانيث

ولا تزياء النسب ولا بعجز المضاف

ولا بعجز المركب ولا بالالف والنون

المزيدتين بعد أربعة أحرف قصاعدا

ولا بعلامة التنبيه ولا بعلامة جمع

التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد

بها انه لا يضر بقاؤها مفصلة عن

ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال

في بخدياء بخدياء وفي حنظلة

حنظلة وفي عبقرى عبقرى وفي

عبد الله عبد الله وفي بعليك

بعليك وفي زعفران زعفران وفي

مسلمين مسلمين وفي مسلمين مسلمين

وفي مسلميات مسلميات

(ص) والفت التائيت ذوالقصر متى * (١٦٨) زاد على أربعة لن يثبتا * وعند تصغير حباري خير * بين الحبيري فادروا الحبير

(ش) أي إذا كانت ألف التائيت المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها في التصغير لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل أو فعيعل فتقول في قرقرى قريقرى لغزى لغزى فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة الزائدة وبقاء ألف التائيت فتقول في حباري حبيري وجاز أيضا حذف ألف التائيت وبقاء المدة فتقول حبير (ص)

وارد دللنا قلب

فقمة صير قومية تصب
وشذ في عيد عييد وحتم
للجمع من ذام التصغير علم
والالف الثاني المزيد يجعل

واو كذا ما الأصل فيه مجهول
(ش) أي إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده إلى أصله فان كان أصله الواو قلب واو فتقول في قومية وفي باب يوب وان كان أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نييب وشذ قولهم في عييد عييد والقياس عويد بقلب الياء واو لأنها أصله لأنه من عديود فان كان ثاني الاسم المصغر ألفا مزيدة أو مجهولة الأصل وجب قلبه واو فتقول في ضارب ضوير وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبواب وفي ناب آتياب وفي ضاربة ضوارب (ص)

وكل المنقوص في التصغير ما

لم يحو غير التاء ثالثا كما

(ش) المراد بالمنقوص هنا ما ناقص

منه حرف فاذا صغر هذا النوع

الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقري أي بساط فيه صبغ وتقوش (قوله وعند تصغير حباري الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها لا تستقل في النطق (قوله لأن بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت فبيلي فعيلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف اهـ (قوله قرقرى) بقافين ورا من مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي اسم للغز من الغز في كلامه اذا عجم وأصله حجر البربوع لأنه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفي مكانه فتلك الالف الغاز وقوله لغزى أي بفك الادغام وبقاء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله بحريف (قوله حبير) أي بادغام ياء التصغير في المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لارد ولاصل في محل المفعول الثاني ولينانعت لثانيا كما أشار له الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون ايننا مفعولا ثانيا لقلب لأنه يتعدى لاثنتين أي اردد ثانيا حول ايننا أي صار الآن ايننا الأصل الذي حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحال الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثاني الخ كما أشار له الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده إلى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذوب بالهمزة أو واو اعني ياء كوقن أو ألقا عن واو كباب بموحدين أو عن ياء كآب بالنون أو معتلا عن صحيح كديسار وقيراط اذا أصلهما ديار وقيراط بشد التون والراء فابدل من أول المثليين ياء ساكنة فتقول فيهما ديسار وقيراط فان كان الثاني غير لين فلا يرد لأصله كمتعدا أصله وتعد قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعل بجذف تاء الافتعال لأنها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة نلى همزة كالف آدم فيقال أويدم بالواو وفي هذا موضع رابع تقلب فيه الالف الثانية واو وتقلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أي من قلب الحرف الثاني بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والابقي الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديم وديم (قوله ما لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لأنه نعت نكرة قدم عليها أي مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بان لم يحو ثالثا أصلا كيد او يحو ثالثا هو تاء كسنة أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشالك الا أن يكون غير التاء همزة وصل كسم وأبن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية واخية برد المحذوف والأصل بنية واخية قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كما) مثال للمنعوص المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلي ولومع ابداله بآخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضها في المحذوف منه حرف وهذا الثاني الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلا إلى بناء فعيعل نعم ان أريد بالمدة وص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثاني وضعها (قوله وعيدة) أي برد الواو التي هي فأوها ويجوز ابدالها همزة

فيقال

من الاسماء فلا يحلو ما ان يكون ثانيا مجردا عن التاء أو ثانيا ملتصبا بها أو ثانيا مجردا عنها فان كان ثانيا مجردا عن التاء أو ملتصبا بها ردا اليه في التصغير ما ناقص منه فيقال في دم دمي وفي شفة شفيها وفي عدة وعيدة

فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التي تزداد في تصغير المؤنث الثلاثي كسكن لا التي كانت عوضا عن
الفاء لذهابها برد الفاء لئلا يجمع العوض والمعووض عنه وكذا يقال في أخيه وبنية تصغير أخت
وبنت (قوله وفي ماء مسمى به) أي لأنه لا يصغر إلا الأسماء المعربة بخلاف الأفعال والحروف
والمبنيات وقوله موى أي بقلب ألفها واو والانها ثمانية مجهولة ويزيادة تدغم فيها ياء التصغير
* واعلم ان الثنائي وضعه المالم يعلم له ثالث يرد اليه اختلاف في تكميله فقليل يضعف ثانيا ثم يصغر
فيقال في من وهل وكى اعلاما منين وهليل وكى وفي لو ومالوى وموى والاصل لويو بالواو فتقلب
ياء وجوبا وموى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة
ياء لاجل ياء التصغير جوازا كما في الفارضي ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف عله أجنبي
والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى
وكى ولوى وموى بشد الياء من أول الامر وجرمهم ذاب عنهم وأجاز في الكافية والتسجيل
الوجهين لكن الثاني لا يتأتى في نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر
قولا واحدا فيقال لو وكى بالتشديد وما بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يرد فيه حرف
عله لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاك لأنه من الشوكه فقياسه شاك
بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك في صغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير
كقويم بشد الياء وأما شاك فقليل حذف واؤه على غير قياس فوزنه قال وبعب على الكاف
قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء واؤه منقلبة عن الالف الزائدة وأما الواو
التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا محمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهي الواو
موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها أو على كقاض فوزنه على هذا فالع
وحكمه في الأعراب والتصغير كقاض فيقال في الجر والرفع شويك بكسر الكاف منونة والياء
محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكا (قوله من الزوائد) أي وان كانت للحاق
كقعيص في مقعئسس (قوله الحق ناء التانيث) أي لأنه من الثلاثي ما لا كما سيأتي ومحل ذلك مالم
يختص بالمؤنث وضعها كخائض وطالق والالم تلحقه التاء فيقال حبيض وطليق بمحذف الفهم او بلا
تاء لأنه في الأصل صفة لذكر أي شخص طالق واذا صغرت ما لغير ترخيم قلت حويض بشد الياء
وطويق بقلب ألفها وما واو الانها ثمانية زائدة (قوله في المعطف عطيف) يشير الى أن
التصغير لا يختص بالاعلام خالفا للفرأ وتقلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد
تعطفت بالعطف أي ارتدبت بالرداء كذا في الصحاح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب
من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من رأسه الى وركبيه * (تنبيه) * حكى سيبويه في تصغير ابراهيم
واسماعيل للترخيم برهما وسميعا وهو شاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند سيبويه برهم
وسمعييل بمحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أبيره وأسميع وأباريه وأسميع بمحذف
عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة أولا في بنات الأربعة فيحذف الالف والياء
الزائدين وخامس الأصول لاخلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره
فقياسه ما عند سيبويه برهم وسميعيل وبراهيم وسماعيل بمحذف زوائده المخلة بالصيغة وهي
الهمزة والالف دون الياء لانها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيره وأسميع وأباريه وأسميع بمحذف
خامس الأصول لاخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر
والصحيح مذهب سيبويه لأنه المسموع وحكى الكوفيون براهم وسماعيل بلالياء وبراهمة
وسماعله بتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعها تعجيجا فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله

وفي ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثالثه غير ناء
التانيث صغر على لفظه ولم يرد اليه
شي فتقول في شاك السلاح
شويك (ص)

ومن ترخيم بصغرا كتفي
بالاصل كالعطيف يعني المعطفا
(ش) من التصغير نوع يسمى تصغير
الترخيم وهو عبارة عن تصغير الاسم
بعد تجريد من الزوائد التي هي فيه
فان كانت أصوله ثلاثة صغر على
فعل ثم ان كان المسمى به مذكرا جرد
عن التاء وان كان مؤنثا الحق تاء
التانيث فيقال في المعطف عطيف
وفي طامد حميد وفي حبل حبيله وفي
سوداء سويده وان كانت أصوله
أربعة صغر على فعيل فتقول في
قرطاس قرطس وفي عصفور
عصفر (ص)

واختم بتا التانيث ما صغرت من
مؤنث عارثلاثي كسكن
مالم يكن بالتا يرى ذا لبس
كشجر وبقر وخس

وشذرك) أى للتاء (قوله كثر) بفتح المثلثة أى زاد على الثلاثى من قولهم كثرته فكثرت أى غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثى) أى الثلاثى حالا كما مثله أو ما لا بان صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حبل وسوداء كما مر الثانى ما كان رباعيا بعدة قبل لامة المعتلة كسماء فتصغيره سمية لأن أصله سميى بثلاث ياءات الاولى للتصغير والثانية بدل المدقة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لأن أصل سماء سماء ومن سماء سماء فاذ حذف الثالثة لتوالى الامثال بقى ثلاثيا فتحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الباء وزينب بلاتاء واختص الثلاثى بذلك لخفته (قوله فى ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلاتاء مع انها مؤنثة شذوذها جمعها بعضهم بقوله

ذودوقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس ضحى عرب

وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهى الناقة التى أتي عليها من جملها أو وضعها سبعة أشهر خفف لبنها أو ما شائل بلاتاء فالناقة التى تشول بذنها أى ترفعه للقاح وجمعها شول كرا كع وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما بعنى القميص فذكر والتاب الناقة المسنة والنصف بفتحين المرأة المتوسطة فى العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا ما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما فى القاموس (قوله وحرب) قديقال هو من النوع الاول لأن تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديدية) أى بفتح ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهم ما قلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله منها تاووقى) يخالف انصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الا أن يريد بقوله منها أى من الفروع لا بفتح التصغير (قوله وشذ تصغير الذى الخ) لكن سوغه ان فى الذى وذافروعهما شيها بالاسماء المتمكنة بكونها توصف وتوصف بها وتذ كروتوت وتثنى وتجمع فاستيج تصغيرها لكن على وجهه خوفا به تصغير المتمكن فنرك أولها على حاله من فتح كالذى وذافروعهما كاولى وعوض من الضم المجتبى للتصغير ألف مزيدة فى آخر غير المنسنى ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقبل اللذان واللتيا بفتح اللام وادغام ياء الصغرى فى ياءهم ما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغنة كما فى التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريرى فى درة الغواص وفى تثنية ما اللذان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولهما بالزيادة وفى الجمع على لغة من بناء اللذين فى الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيمويه وكذا على لغة الاعراب فى غير الرفع ويقال فى الرفع اللذان بفتح الذال وضم الياء وقالوا فى جمع التيات بالفتح وهو جمع التيات بعد حذف ألفه لالتقاءها ساكنة مع التاء الجمع وفى تصغير اللان اللوى يتا قلب الالف واوا وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللوى يتا لزم كونه سدا سيبا بال التعويض مع ان ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفى اللان اللوى يادغام ياء التصغير فى الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كما فى الفارصى (قوله ذياوتيا) أى بفتح الذال وشذ الياء وأصله ذياوتيا بثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير خفف بحذف الاولى لا الثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الالف وهى لا تحرك لشبهها بالالف التكسير واعتقرو وقوع ياء التصغير ثالثة لكونه معصدا لما قصدوا من مخالفتها للمعكن وقالوا فى تثنية ديان وتيان وفى أولى بالقصر الياء بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير فى الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أولها بالذال ياء همزة بعد الياء ثم الف التعويض والظاهر ان الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التى كانت قبل

وشذرك دون لبس ونذر

لحاق تافيم ثلاثيا كثر

(ش) اذا صغر الثلاثى المؤنث الخالى من علامة التأنيث لحقه التاء عند أمن اللبس وشذ حذفها حينئذ حذفته قول فى سن سنينة وفى دار دويرة فى يديديه فان خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول فى شجر وبقير وخمس شجر وبقير وخمس بلاتاء اذ لو قلت شجرة وبقرة وخمسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدودة مذكروا ما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم فى ذود وحرب وقوس ونعل ذويد وحرب وقوس ونعل وشذ أيضا لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم فى قدام قديدية (ص)

وصغروا شذوذ الذى الذى

وذامع الفروع منها تاووقى

(ش) التصغير من خواص الاسماء المتمكنة فلا تصغر المبنيات وشذ تصغير الذى وفروعه وذافروعه قالوا فى الذى اللذان وفى التيات وفى ذواتاوتيا (ص)

الهمزة حذف لما قبل في اللوي تا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماه سيبويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة
ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات الاول لفظي وهو ثلاثة زيادة في مشددة آخر المنسوب وكسر
ما قبلها ونقل اعرابه اليها وأفاده المصنف بقوله ياء الكرمي الى آخر البيت والثاني معنوي وهو
صيرورته اسم المالك يكر له وهو المنسوب بعد ان كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمي وهو
معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله ياء الكرمي) أفاد ان ياء
ليست للنسب لان المشبهة به غير المشبهة والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يحل بالاسم لبقاء
دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرمي يصير اللفظي لا معنى له ولما
كان النسب معنى حادنا اقتصر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين لحقتها
ولم يلحق الالف اثلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لثلاثتها لتبس بياء المتكلم
وتجري عليها وجوه الاعراب (قوله أو مدته) بالنصب عطف على تالانه مفعول مقدم لتبنا بضم
أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ناهية والمراد بمدته أي التانيث الالف
المقصورة فقط وسيد كر حكم الممدودة بقوله وهم زى مد الخ (قوله وان تكن) أي مدة التانيث
فقط وترتبع مضارع ربت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا السثناء من قوله أو مدته المقيد
وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لاحركة ثاني ما هي فيه أو لا فأفاد ان الوجوب في غير
الرابعة بقيدها (قوله حسن) الأرجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قلبها محذوف للاشعار به أي
جائز ليكون منها على رجحان الحذف قال سم ويشعر به ايضا مفهوم قوله وللأصلي قلب يعنى
لانه بيان لمخالفة الأصل لها اهو فيه ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد
حرف كحى أو حرفين كعدى فسيأتى حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة نوالى أربع يات
ويظهور أن ذلك فيما إذا سمى بنحو بخاتى وكراسى بشد الياء جمع بجحى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل
النسب غير مصروف لانه انتهى الجمع تبع لما قبل التسمية لكون الياء من بنى الكلمة وبعد
النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى
يمان بتعويض الالف عن إحدى ياءى النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء
الاخيرة لانها بمنزلة اليامين قلت لا كما نص عليه ابو على لان فصلاهما والثقل انما هو في اجتماع
اليات لافى وجودها منفصلة تكنت (قوله مكى) يحذف التاء لثلاث تقع حشاو لثلاث يجمع علامتا
تأنيث لوقيل في المؤنث مكتبة ومن اللحن قول العامة درهم خليفتى وقياسه خلقى كما سيأتى وقول
المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى
الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصریح بقياسه ذووى
يحذف التاء وقلب ألفه واو او رد لانه المحذوفة (قوله محر كاتانى ما هي فيه) أي لان الحركة كحرف
خامس في الثقل فيتحقق بحذف الالف (قوله كجمرى) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع
يقال حمار كجمرى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حيث نزيدة ألف قبل الواو تشبيها بالمدودة كجلاوى
(قوله لشبهها) أي في كونها رابعة ذى ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محر كة الالف التانيث
كما في التوضيح (قوله المحق) بكسر الحاء أي المحق كلمة بأخرى (قوله مالها) أي حيث كانت
رابعة ذى ثان سكن أمامها خامسة ففى البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مراعىا

(النسب)

ياء كيا الكرمي زادوا للنسب
وكل ما ثليه كسره وجب
(ش) اذا أريد اضافة ثنى الى بلد
أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخر ياء
مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في
النسب الى دمشق دمشق والى تميم
تميم والى أجدأ جدى (ص)
ومثله مما حواه احذف وتا
تأنيث أو مدته لا تثبتا
وان تكن تربع ذا ثان سكن
فقلبها واو او حذفها حسن
(ش) يعنى انه اذا كان فى آخر الاسم
ياء كياء الكرمي فى كونها مشددة
واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا
وجب حذفها وجعل ياء النسب
موضعها فيقال فى النسب الى
الشافعى شافعى وفى النسب الى مرمى
مرمى وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء
التأنيث وجب حذفها للنسب
فيقال فى النسب الى مكة مكى ومثل
تاء التأنيث فى وجوب الحذف
لننسب ألف التأنيث المتصورة اذا
كانت خامسة فصاعدا كجبارى
وجبارى أو رابعة محركاتانى ما هي
فيه كجمرى وكجمرى وان كانت رابعة
ساكنا ثانى ما هي فيه كجلى جازفيه
وجهان أحدهما الحذف وهو المختار
فتقول جلى والثانى قلبها واو
فتقول جلاوى (ص)
لشبهها المحق والأصلى ما
لها وللأصلى قلب يعنى

كذلك بالمنقوص خامساً ازل
والحذف في الياء اربعاً أحق من
قلب وحتم قلب ثالث يعنى
(ش) يعنى أن الف الحلق
المقصورة كالف التانيث في وجوب
الحذف ان كانت خامسة كحبركى
وحبركى وجواز الحذف والقلب ان
كانت رابعة كعلقى وعلقى وعلقوى
لكن المختار هنا القلب عكس ألف
التانيث وأما الالف الاصلية فان
كانت ثالثة قلبت واوا كعصا
وعصوى وفقى وفقوى وان كانت
رابعة قلبت أيضاً واوا كملهى
وربما حذف كملهى والاول هو
المختار واليه أشار بقوله وللأصلى
قلب يعنى أى يختار يقال اعتميت
الشيء أى اختبرته وان كانت خامسة
فصاعداً وجب الحذف كمصطفى فى
مصطفى والى ذلك أشار بقوله والالف
الجائز اربعاً ازل وأشار بقوله
كذلك يا المنقوص الى آخره الى
انه اذا نسب الى المنقوص فان
كانت ياءه ثالثة قلبت واوا وفتح
ما قبلها نحو شجوى فى شج وان كانت
رابعة حذف نحو قاضى فى قاض
وقد قلب واوا نحو قاضوى وان
كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها
كعندى فى معتد ومستعلى فى مستعل
والحبركى القراء والاشئ حبركة
والعلقى ثبت واحدة علقاة (ص)
وأول ذا القلب انفتاحاً وفعل
وفعل عيتم ما فتح وفعل
(ش) يعنى انه اذا قلبت ياء المنقوص
واوا وجب فتح ما قبلها نحو شجوى
وقاضوى وأشار بقوله وفعل الى آخره
الى انه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة
وكانت الكسرة مسبوقه بحرف
واحد وجب التخفيف بجعل الكسرة
فتحة فيقال فى غير غمرى وفى دئل

فيه ترتيب الايات (قوله والالف الجائز الخ) بالجيم أى الذى جاوز اربعة فصار خامساً وسادساً
سواء كانت للاحاق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو مدته لا تنبتا (قوله
وحتم) خبر مقدم عن قلب ويعنى بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل
ثالث معتل ألف مقصور كان اوياء منقوص أما ألف التانيث والاحاق فلا يقعان ثالثين كما
يقتضيه كلام الشارح (قوله حبركى) بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء وألفه
للاحاق بسفرفحل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة
عن أصل واوا أو ياء لان الف لا تكون غير منقلبة الا فى حرف أو شبهة (قوله فان كانت ثالثة الخ)
هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قابت واوا) أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر
ما قبل ياء النسب واجتماع الكسرة والياء ثقبيل والالف لا تقبل الحركة (قوله يقال اعتميت
الشيء) أى كاصطناعته وزناو يعنى ويقال أيضاً اعتماه يعتماه كاختاره يختاره كذلك قال طرفه
أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى * عقيله مال الفاحش المتشدد

(قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفوى ومصطفواوى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
آخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف فى الياء
الخ والخامسة من كذلك الخ فلم يرتب فى شرح الايات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح
ما قبلها) هذا مأخوذ من البيت الآتى (قوله فى شج) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعل
كقاض فان جعلت بوزن فعيل من شجاء الحزن فهو مشجوق قلت شجى بشد الياء كخلى وسبأ فى قوله
والحقه واملع لام الخ (قوة قاضوى) ظاهره كاصنف اطراده وذكر غيره ما انه من شواذ النسب
عند سيبويه قبل ولم يسمع الا فى قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الخانوى ولا نقد
فجعل اسم مكان الجر حانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أى عطفت
فكانت تنجو على ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلا ياء (قوله وان كانت خامسة وجب
حذفها) شمل نحو محي بثلاث ياءات كبرى اسم فاعل من حى كزكى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء
النسب ولا يزداد على ذلك عند المبرد فية ال محي ياء من مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية امي
وفيه وجه آخر وهو ان تحذف ياءه الاولى لتوالى الياءات اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب
الثانية ألتا كحركاتها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة للنسب فتقلب الالف واوا فصير نحو
بياء واحدة مشددة كأموى ويرجح هذا عدم توالى الياءات والاول انه ليس فيه الا حذف الياء
الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب تالياً لانفتاح بان
تفتح ما قبل الحرف ثم تقابه فذا اسم اشارة مفعول أول لأول والقلب بدل منه وانفتاحاً مفعوله
الثانى أو ذا يعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحاً والاول أظهر لنصه
على تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثانى بضم فكسر منونا والثالث بكسر تين
(قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره ان الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما ينهم من المتن لانه اذا
أريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عينه كما تفتح فى غير الآتى فتقلب اللام الفاقية صير شجى وعمى
كفى فتقلب الالف واوا للنسب وكذا يقال فى قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر
يجب كسره لاجل الياء فلو بقى كسره قبله لاستولى الكسر على أكثر السكامة فيثقل فان سبقت
الكسرة باكثر من حرف فلا تغير سواء كانت فى خماسى كحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة
وفتح الميم وكسر الراء فجاءة للجوز أم رباعى تحرك ثانية كخندل بضم الجيم وفتحها وفتح النون

دؤلى وفي ابل ايلي (ص) وقيل في المرمى مرمى * واختز في استغمالهم مرمى (ش) قد سبق انه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في الشافعي شافعي وفي مرمى مرمى وأشار هنا الى انه اذا كانت احدي الباءين أصلا والاخرى زائدة فن العرب من يكتب في حذف الزائدة منهما ويقي (١٧٣) الاصلية ويقلبها واوافيقول في المرمى مرمى

وهي لغة قليلة والختار اللغة الاولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافعي شافعي وفي مرمى مرمى (ص)

وتحوي فتح ثانياه يجب وارده رارا ان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الباء المشددة المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار هنا الى انها اذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شي بل يفتح ثانياه ويقلب ثانياه واوا ثم ان كان ثانياه ايس بدلا من واو لم يغير وان كان بدلا من واو قلب واوا فتقول في حيوي لانه من حيث وفي طوي لانه من طوي (ص) وعلم التنبيه ا حذف للنسب ومثل ذافي جمع تصحيح وجب

(ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تنبيه أو جمع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدا واعربته بالانف رفعاً وبالباجر او نصباً قلت زيدا وتقول في اسم زيدا اذا أعربته بالحروف زيدا وفي اسم هندا هندی

(ص) وثالث من نحو طيب حذف وشذطاني مقولا بالالف

(ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل باء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب باء مكسورة مدغمه في باء واجب حذف الباء المكسورة فتقول في طيب طيب وقياس النسب الى طيب

طيب لكن تر كوا القياس وقالوا طاني بادل الباء ألفا فلو كانت الباء المدغمه فيها مفتوحة لم تحذف نحو هبجي في هبج والهبج الغلام الممتلى والاثني هبجة (ص) وفعل في فعلية التزم وفعل في فعلية حتم (ش) يقال في النسب الى فعلية فعلية يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معقل العينين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في حنيفة حنفي ويقال في النسب الى فعلية فعلية يحذف الباء ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) والحقوا مع لام

وكسر الدال لمجتمع الحجرة وكذا ان سكن ثانياه على الوجه كتغلب وقد سمع الكسر والفتح في تغاي ويحيى ويثري والفتح عند الخليل وسيبويه سماعي وقاسه غيرهما فيقال مغربي ومشرقي بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة بعد ان كانت مكسورة في دئل (قوله ايلي) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسر هاء ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه ا حذف ولعله آخره عنه لارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قليلة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وسيأتي المسبوقه بحرفين في قوله والحقوا مع لام (قوله حيوي) أي لانه لما فتحت الباء الاولى في حي قلبت الثانية ألفا لتحرز كلها وانفتاح ما قبلها فصار كفتى فقلبت الالف واو والنسب وكذا يقال في طي الان باءه الاولى بعد تحرزها تزد الى أصلها وهو الواو والواو مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الباء في أصله وهو طوي فيعير طوي بلا ادغام لوجوب فتح ثانياه كما في المتن ولان اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانياه واو مشددة قبل النسب كدوالقلاط الواسعة فلا يغـ ير بل يقال دؤى بالادغام ولم تقلب عين حيوي ونحوه ألفا مع بحرز كلها وانفتاح ما قبلها لان حرزها عارضة وما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتي في قوله من واو أو باء بتحرزك أصل الخ كيف ويا النسب تقتضي قلب الالف واو والوجوب كسر ما قبلها (قوله تنبيه) أي المثني وما الحق به كائين فبرد الى واحد المقدرو يقال اثني بابقاء همزة الوصل لانهم اعوض عن لامه المحذوفة ويجوز تشوي بلاه مزرد اللام اذا أصله تشوي كما سيأتي عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) أي وما الحق به كعشرين فيقال عشري (قوله واعربته بالالف) فان أعربته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما الحق به ما (قوله وثالث) مبتدأ وسوغه الوصف بالنظر وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أي وحرف ثالث (قوله وجب حذف الباء المكسورة) أي أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كيت أو زائدة كغزيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتى وغزيلي بسكون الباء وكسر ما بعدها الكراهة اجتماع الباءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث يان للواقع في طيب لا قيد اذا رابعة فاكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث ا طيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طيب) بياء مشددة فهمزة وقوله طيبى بسكون الباء وكسر الهمزة (قوله بادل الباء) أي الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا المتحركة فلو قيل يحذف الساكنة وقلب المتحركة الى الساكن كان قياسا اسقاطي (قوله فلو كانت الباء الخ) مثله ما لو كانت الباء المكسورة مفردة لا مدغما فيها نحو مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد اذا أرضعته امه وهي توطأ حاملا فلا تحذف انقص قلبها بل يقال مغيلي (قوله هبجي) بفتح الهاء والموحدة وشدة التحتية المفتوحة آخره معجمة (قوله وفعل في فعلية) بفتح فائهما والثاني بالضم وفعله فيهما غير مصروف للعلامة على الوزن والتأنيث لكنه نون الزائدة للضرورة (قوله وحذف يائه) أي فرقا بين المذكور والمؤنث كحنيف وشريفي في حنيف وشريفي لم يعكس لان الهاء تحذف للنسب فتتبعها الباء والحذف يانس بمثله ثم فتحت عينه لتلايتي الى كسرتان كما مر في عمرو وشذا بقاء الباء في الفاظ نهوا بها على الاصل

عرياً من المثالين بما التاؤلما
(ش) يعني ان ما كان على فعل أو
فعل بلا تاء وكان معتل اللام فحكمه
حكم ما فيه التاء في وجوب حذف
بائه وفتح عينه فتقول في عدى
عدوى وفي قصي قصوى كما تقول في
أمية أموى فان كان فعيل وفعيل
صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء
فتقول في عقيل عقيلي وفي عقيل
عقبلي (ص)
وتموماً ما كان كالطويله

وهكذا ما كان كالجليلة
(ش) يعني ان ما كان على فعيلة
وكان معتل العين أو مضاعفاً لا تحذف
بأوه في النسب فتقول في طويلة
طويل وفي جليلة جليلي وكذلك
أيضاً ما كان على فعيلة وكان مضاعفاً
فتقول في قليلة قليل (ص)
وهمز ذي مد ينال في النسب

ما كان في تنسبه له انتسب
(ش) حكم همزة المدود في النسب
بحكمها في التثنية فان كانت زائدة
للتأنيث قلبت واواً نحو جرأوى
في جرأ أو زائدة للالحاق كعلماء أو
بدلاً من أصل نحو كساء فوجهان
التصحيح نحو علمائى وكسائى والقلب
نحو علمأوى وكسأوى أو أصلاً
فالتصحيح لا غير نحو قرأى في قراء
(ص) وانسب المصدر جله ومصدر ما
ركب من جاولشان تماماً
إضافة مبدوءة بـ أو بـ

أو ماله التعريف بالثاني وجب
فما سوى هذا النسخة الأولى
ما لم يحذف ليس كعبد الأشهل
(ش) اذا نسب الى الاسم المركب
فان كان مركباً تركب جله أو تركب
من ج حذف عجزه والحق صدره بـ
النسب فتقول في تابط شراتا بطى
وفي بعلبك بعل وان كان مركباً
تركب إضافة فان كان صدره ابناً
أو أباً أو كان معرفاً بعجزه حذف صدره

المرفوض كقوله ولست بنحوى بلول لسانه * ولكن سلبق أقول قاعرب
نسبة الى السليقة وهى الطبيعة وحقه سلق (قوله عرياً) أى خلا من التاء ومن المثالين حال من
ضمير عري (قوله في وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهى الساكنة كراهة توالى الياءات فتقلب
الثانية واواً امارجوعاً لاصلها كقصى وعدى وعلى أولاً جلى ياء النسب كولى فيقال ولوى وفتح
عينه كما مر (قوله لم يحذف منهما شيء) أى قياساً عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقامه المبرد
لكثرة كنفق وقرشى وهذلى في ثقيف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم
قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغيره يطلق على ابناء كالجدة وعلى أعلى الشئ كقوله الجبل وقوله الانسان
رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام مثله ما فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان
المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن
المسموع قبلها القلب كما في الاشئنى ومثل ماء شاء (قوله فوجهان) أى والا حسن في ألف
اللاحق القلب وفي المنقابلة عن أصل التصحيح كما مر (قوله لصدر جله) أى مسمى به واو صدر
ماركب من جأ أى ولو عددياً فتقول خمس في خمسة عشر سمي به أولاً كما يقتضيه كلام الناصري
ومثل ذلك ما سمي به من نحو حيثما وأينما ولولا ولوما من المركبات فتقول حيثى ولوى بالتخفيف لانه
ليس من الثنائى الا فى قوله وضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
اصدر وتما بالبناء للفاعل صفته وإضافة مفعول تماماً (قوله أو بـ) بتقل فتع الهمة للواو (قوله أو
ماله) عطف على ابن اى او مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قليل هو عطف عام لشموله الابن
وغیره من كل ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح بـ عال ابن الناطم ويرده أن عطف
العام لا يكون الا بالواو وأيضاً افرادهم بالماضف الذى ينسب لصدرة فقط وعجزه فقط ما كان علماً
بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم كغلام زيد فليس مما عتد لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل
ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف
وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف وبالمصدر بـ أو بـ شئ واحد وهو العلم بالغلبة
كابن الزبير تكرر بلا فائدة فالأولى أن يراد بالمصدر بـ أو بـ ما كان كنية من الاعلام الوضعية
كابن بكر وابن وردان ومثله أم كاثوم وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى كابن عمر فانه قبل غلبته على
ذلك الشخص استعمل فيه مضافاً غير علم فتعرف أوله بشأيه ثم غلب عليه دون سائر اخوته فصار
تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاهرى القيس وعبد شمس فهو المراد
بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بـ ابن ان علمية الكنية بالوضع
والثانى بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الخ لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بـ ابن الزبير لانه
علم غلبى كابن عمر لا كنية فالماضف أن المركب الاضافى ان كان علماً بالوضع غير كنية نسب لصدرة
ان آمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية او علم بالغلبة نسب الى عجزه وليس علماً أصلاً فليس مما
نحن فيه خلافاً لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح جله على المجعول علماً لانه حينئذ من الاول قال
الاسقاطى الا ان يحتمل على ما اذا غلب على واحد من علمان زيد كما فى ابن عمر اه ومقتضاه ان
العلم الغلبى لا يشترط تصديره بـ ابن وعلى هذا فالخلاص مما مر أن يراد بقوله بـ أو بـ ما بعلم الكنية
والعلم الغلبى المصدرين ما وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى غير المصدرين ما كغلام زيد اذا غلب قبلت
كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عن ابن المصنف ويكون العطف مغايراً فتدبر
(قوله وفي بعلبك الخ) أى وفي معدى كرب معدى ومعدوى لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير
منقوصاً كقاض فيجربى فيه ما مر (قوله فان كان صدره ابناً الخ) أى بان كان كنية أو علماً غلباً

والحق بحزمية النسب فتقول في ابن
الزبير بن زبير وفي أبي بكر بكري وفي
غلام زيد بن زيد فان لم يكن كذلك
فان لم يحذف ليس عند حذف بحزمية
حذف بحزمية ونسب الى صدره فتقول
في امرئ القيس امرئ وان خيف
ليس حذف صدره ونسب الى بحزمية
فتقول في عبد الاشهل وعبد القيس
أشهل وقيسي (ص)

واجبر برد اللام مامنه حذف
جواز ان لم يكن رده الف
في جمعي التصحيح أو في التنبيه
وحق بحزمية بنو بني توفيه
(ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف
اللام فلا يخفى او اما ان تكون لامه
مستحقة للردي في جمعي التصحيح أو في
التنبيه أو لا فان لم تكن مستحقة
للردي فماذا كرجاء في النسب الرد
وتركه فتقول في يدوان بن دوى وبنو
أويدي وابني كقولهم في التنبيه
يدان وابنان وفي يد علم المذكري دون
وان كانت مستحقة للردي في جمعي
التصحيح أو في التنبيه وجب ردها في
النسب فتقول في أب وأخ وأخت
أبوي وأخوي كقولهم أبوان
وأخوان وأخوات (ص)

وباخ أختا وابني بقا
الحق ويونس أبي حذف التا
(ش) مذهب الخليل وسيديويه رجما
الله تعالى الحاق أخت وبن في
النسب بأخ وابن في حذف منهما تاء
التأنيث ويرد إليهما المحذوف فيقال
أخوي وبنوي كما تفعل ذلك باخ
وابن ومذهب يونس انه ينسب
إليهما على النظم ما فتقول أختي
وبنتي (ص)

وضاعف الثاني من ثنائي
ثانيه فلولين كلا ولائي
(ش) اذا نسب الى ثنائي لا ثالث له
فلا يحلوا الثاني من ان يكون حرفا

وقوله أو كان معرفا الخ أي بان كان علما غلبا غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أي
بان كان علما بالوضع غير كنية أو ما غير العلم أصلا خارج كما مر (قوله امرئ) أي بكسر الراء بعدها
همزة ويقال امرئ بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع
تصريح (قوله مامنه حذف) ما يعني اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة
جرت على غير صاحبها وهما منه تعود لما أي اجبر الاسم الذي حذفته لانه بردها اليه وقوله جواز
أي جبر اذا جواز أو جازا (قوله في جمعي التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكري مع التنبيه
لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد في التنبيه دون الجمع الا أن يدعى ردها
فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر في التسهيل على التنبيه وجمع المؤنث (قوله بهذي) أي في هذه
الثلاثة وهي جمعا التصحيح والتنبيه توفيه أي جبر في النسب وجوبا (قوله جاز لك الخ) أي بشرط
صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر في التنبيه كشاة فان اصلها شوهة لجمعه على شياه حذفته
لامها وهي الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونهم الا جلهما ثم قلبت ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال شوهي بسكون الواو عند الاخفش لانه
يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهي لان الجبور عندهم م تفتح عينه وان
سكنت في الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في ذي وذات يعني صاحب ذروي
بفتح الذال والواو اتفقا لان أصله فعل بفتحين عندهما كما مر في باب الاعراب فترد لامه وتقلب
الفاء ثم الالف والواو اجل الياء كفتي قاله الدماميني اه صبان ورد اللام في هذا واجب لشئتين
اعتلال عينه ورد في تنبيه ذات نحو ذواتا فان لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوي كشاهي وليس فيه توالي اعلايين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا
مثل طووي المتقدم لعروض حركة العين فيه واصلتها هابل ه ذا أولى بالقلب من شاهي
العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوي) أي بسكون الدال عند الاخفش تبعا لاصلها
وبفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه
السكون اذا ردت لامه في النسب وجواز الرد وعدمه في ذلك انما هو عند من يقول في تنبيهه يدان
ودمان اما من يقول يديان بالرد فلا يجوز غيره (قوله بنوي) أي بحذف همزة الوصل لانها عوض
اللام فلا يجمع بينهما وابني باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذفته لامه وعوض عنها
الهمزة كاسم واست (قوله علما المذكر) قيد لصحة جمعه بالواو والنون (قوله الحق) أي في ثبوت
الجبر برد اللام بلا نظير لوجوبه وجوازها فلا ينافي وجوبه في بنت كاخت دون ما الحق به وهو ابن
وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله ويونس) يقرأ غير
مصر وف على أصله اذا حاجته بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزها لتدل على ان
الذهب منها او وخصت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلا ووقفا كالاسم الثلاثي صحاح
(قوله أخوي وبنوي) أي بفتح أولهما واثانها لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالمنسوب الى أخ
وابن لانهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أي لان التاء وان أشعرت
بالتأنيث تشبه تاء جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكاتبها حجر ورة فكانها
من نية الكلمة ويرده حذفها في الجمع كاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات واختات
(قوله كلا ولائي) أي كما يقال لائي بة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائي) أي

صحيحاً أو حرفاً معتلاً فان كان حرفاً
صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه
نتقول في كم كسى وكسى وان كان
معتلاً بالواو وجب تضعيفه فتقول
في لولوى وان كان الحرف الثاني
الفاضل عشت وأبدت الثانية همزة
فتقول في رجل اسمه لاللى ويجوز
قاب الهمزة واو فتقول لاوى (ص)
وان يكن كشيبة ما الفاعل
خبره وفتح عينه التزم
(ش) اذا نسب الى اسم محذوف
الهاء فلا يخلو ما أن يكون صحيح اللام
أو معتلها فان كان صحيحاً لم يرد اليه
المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى
وصفى وان كان معتلها وجب الرد
ويجب أيضاً عند سيبويه فتح عينه
فتقول في شبة وشوى (ص)
والواحد اذ كر ناسب للجمع
ان لم يشابه واحداً بالوضع
(ش) اذا نسب الى جمع باق على
جمعيته جى بواحد ونسب اليه
كقولك في النسب الى الفرائض
فرضي هذا ان لم يكن جارياً مجرى
العلم فان جرى مجراه كان صار نسب
اليه على لفظه فتقول في أنصار
أنصارى وكذا ان كان علماً فتقول
في أنصار أنصارى (ص)

ومع فاعل وفعال فعل

في نسب أغنى عن الياف قبل
(ش) يستغنى غالباً في النسب عن
يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى
صاحب كذا نحو تاجر ولابن أى
صاحب تاجر وصاحب لبن وبنائه على
فعال في الحرف غالباً كقوله ويزار
وقد يكون فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما ريك
بظلام للعبيد أى بنى ظلم وقد
يستغنى عن ياء النسب أيضاً بفعل
بمعنى صاحب كذا نحو رجل طم

وضعا وقد مر الثنائى لا بالوضع في قوله واجبر الخ (قوله فتقول في لوالخ) أى سواء كانت اسم رجل
أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كثره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع
المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصارت كقود وواو نحوكى وفي فتقول فيه كى وى وفى بلا
ادغام كى وى في حى لعدم اجتماع المثلين اذ الياء المزايدة تقلب واو والنسب وانما لم يدغم طوى
لما مر (قوله ويجوز قلب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل في نحو كساء كذا في التصريح وفيه
ان الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لا عن أصل فالاولى ان تشببه بالمتقلبة عن ألف
الاسحاق في نحو علماء الآن يقال لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان بمنزلة الاصل
فتدبر (قوله وان يكن كشيبة الخ) شروع في بيان محذوف الفاء بعد ان بين محذوف اللام وتترك
محذوف العين لقلته جداً انظر الاشموني (قوله عند سيبويه) أى لانه يفتح عين المجبور وان
كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شبة) هى لون يخالف لون
سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وشى بكسر فسكون كوعدي في عدة نقلت كسرة الواو لما
بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيبويه والواو الاولى فاء
الكلمة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاءه ففتح عينه فقلبت لامه
وهى الياء ألفاً ثم واو الياء النسب كما في فتى وأما الاخفش فيقول وشى بسكون الشين وكسرياء
الكلمة لاجل ياء النسب وانما صحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك تدي فيسيبويه يقول ودوى
والاخفش ودى (قوله ناسب للجمع) قال الشاطبي أراد الجمع اللغوي ليشمل التثنية كالمكسر
والسالمين اه وفيه ان حكم التثنية والسالمين علم من قوله وعلم التثنية احذف للنسب الخ مع انه
يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كما في التسمييل واسم الجنس
الجمعي كمثل قال الدماميني ولا يعلم أى نسب اليه ام الى مفردة الا الله تعالى اسقوط التاء في النسب
البتة صبان (قوله جى بواحد) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كاعرابى اذ لو قيل
عربى ردا الى مفردة لتبادرا لاعم والقصد الاختصاص الاعراب بسكان البوادي وعموم
العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح التاء والراء لان واحد الفرائض فريضة
وفعل في فعله التزم * وقولهم فرائضى خطأ كقولهم كتمى وآفاقى وقلانسى في النسب الى
كتب وآفاق وقلانس والقياس ككلى وافق وقلنس بالرد الى الواحد فتحذف الواو من قلنسوة
على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم
كانصار فلا يكون النسب اليه خطأ (قوله فان أجرى الخ) مثل العلم بالوضع كأنصار وكلاب أو
بالغلبة كأنصار وفرائض للعلم المخصوص واسم الجمع كصحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى
لا واحد له من لفظه كعباديد فكلاهما ينسب الى لفظها (قوله ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر
مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية في الحكم فقط وهذه الصيغة غير مقبولة عند سيبويه
وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبيع الدقيق والفاكهة والبرقياس على ما سمع من
نحو عطار ويقال والمبرد بقبس (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثانى
يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وأجيب أيضاً بان النقي منصب على المقيد وهو
الظلم مع قبسده وهو كثره معاً كما في قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذا المقصود نقي الشفيع أصلاً فهو
حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضاً بان ثم ظلاماً للعبيد من ولادة الجور وبان العبید جمع

وليس أي صاحب طعام ولباس
وأشد سبيو به رجه الله تعالى
لست بليلي ولا كني نهر
لا أدلج الليل ولا كن أبكر
أي ولكني نهر أي عامل بالنهار
(ص) وغير ما أسلفته مقررًا

على الذي ينقل منه اقتصرًا
(ش) أي ما جاء من المنسوب مخالفا
لما سبق تقريره فهو من شواذ
النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها
كقولهم في النسب إلى البصرة
بصري وإلى الدهر دهري وإلى
مرو مروزي (ص)

* (وقف) *

تنوينًا أرفح اجعل ألفا
وقفا وتلو غير فتح احذفا
(ش) أي إذا وقف على الاسم
المنون فإن كان التنوين واقعًا بعد
فتحة أبدل ألفا ويشمل ذلك ما فتحته
للأعراب نحو رأيت زيدا وما فتحته
لغير الأعراب كقولك في أيها وويها
أيها وويها وإن كان التنوين واقعًا
بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن
ما قبله كقولك في جاء زيد ومررت
بزيدا زيد ومررت بزيدا (ص)
واحذف لوقف في سوى اضطرار
صلة غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن ممنونانصب

قالفا في الوقف نونها قلب
(ش) إذا وقف على هاء الضمير فإن
كانت مضمومة نحو رأيت
أو مكسورة نحو مررت به حذف
صلتها ووقف على الهاء ساكنة
الاف في الضرورة وإن كانت مفتوحة
نحو هندا رأيتا ووقف على الالف ولم
تحدف وشبهها واذن بالمنسوب
المنون فأبدلوا نونها ألفا في الوقف

كثرة في مقابلة بالكثرة (قوله إلى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسر ها والقياس الفتح وهو
سموع أيضا لكن قيل إن بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب إليها الفتح والكسر بلا
شدوذ ويمنع الضم لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى كجبل بلد بالشام إذا نسب إليها بحذف الالف
كذا قيل وفيه أنهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر (قوله دهري) بضم الدال الشيخ الكبير
والقياس فتحها والله أعلم

* (الوقف) *

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختار به بالمشاة التحية بأن قصد لذاته أو اضطراري
بأن قطع النفس عنده أو اختار به بالوحدة بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحوهم
واقضاءهم بالوجه الآتي وعلى نحو الاستجدوا وأما أشبهت عما يتوهم أنه لفظ واحد وهو في
التقدير أكثر فإن أما في الأخير ليست هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على
أم مفصولة من ما أو أما لا يسجد واقف على قراءة الكسائي بتخفيف ألفه هي حرف استفتاح وبالتبسيه
أو لننادي محذوف واسجد واقف أمر فيوقف على يام مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في
الخط أيضا لكن وصلا في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظا وخطا وفي التقدير غيره
وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصد
المنسوبة منه ولهم تدون بحذف الخافض أي لا يهتدون إلى السجود فيوقف على أن عند قطع
النفس أو على لا دون بالانهاجر كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الأول وهو يرجع إلى غمائية أنواع
من التغيير غالبًا بمجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * تضعيف والروم والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلا كالفتي والقاني وحبلى (قوله تنوينًا اثر) بنقل كسرة الهمزة إلى النون
السكانة قبلها (قوله وقفا) أي في الوقف أو لاجله أو واقفا (قوله أبدل ألفا) أي وجوبًا في غير لغة
ربعية وجوازًا فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضا المقصور كرايت فتى فألفه في
النصب بدل من التنوين وفي غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سبيو به والجمهور ووقيل
بدل من التنوين مطلقا في قدر أعرابه على الالف المحذوفة وقيل للام الكلمة مطلقا في قدر علمها
بدل لاما لها وكتبها بالياء ووقوعها فاقية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أي في
الأشهر ولغة الأزدي قلبه واوًا بعد الضمة ويا بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أي أشبهت
المنون بصورة لانها ثلاثية بخلاف أن (قوله على هاء الضمير) أي المتصل بخلاف هو وهي فلا
يحذف منها شيء لتمامها بالحركة (قوله حذف صلتها) أي حرف الالة المتصل بها من جنس
حركتها (قوله الافي الضرورة) أي فتثبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك في آخر العروض
أو الضرب كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماءه

بإثبات الواو بعد الهاء (قوله فأبدلوا) أي الجمهور رنونها الفاء وغيرهم يوقف بالنون كان وإن وأما
رسمها فبقيل بالالف كالمصحف وقيل بالنون وقيل إن الغيت قبل النون لتمييز عن إذا الشرطية وإن
أعلنت قبل الالف كما في المغني وينبغي ترجيح القولين الأولين على الوقف فنوقف بالنون أو الالف
رسمها بها ولا وجه لرسمها بالنون عند من يوقف بالالف ولا عكسه إذا وقف على رسوم الخط وأما
الثالث فقول مستعمل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف في غير القرآن أما فيه فبالالف وقفا وخطا

(ص) وحذف بالمتنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلها وغير ذي التنوين بالعكس وفي * نحو ممر لزوم رد الياء اقترافي
(ش) اذا وقف على المتنقوص المنون فان كان منصوبا بأبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا فاختار الوقف عليه
بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء (١٧٨) كما سيأتي فتقول هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه باثبات الياء

كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي
فان كان المتنقوص محذوف العين
كمراسم فاعمل من أرى أو الفاء
كيف علم لم يوقف عليه الا باثبات
الياء فتقول هذا ممرى وهذا يني
واليه أشار بقوله وفي نحو ممر لزوم
رد الياء اقترافي فان كان المتنقوص غير
منون فان كان منصوبا ثبت ياءه
ساكنة نحو رأيت القاضي وان
كان مرفوعا أو مجرورا جازا ثبات
الياء وحذفها والاثبات أجود
نحو هذا القاضي وممرت بالقاضي
(ص) وغيرها التانيث من محرك
سكنه أو وقف راء ثم التحرك
أو اشتم الضمة أو وقف ضعفا

ماليس همزا أو عليا ان قفا
محركا أو حركات انقلا

لسا كن تحركه ان يحظلا
(ش) اذا أريد الوقف على الاسم
المحرك الآخر فلا يخلو آخره من
أن يكون هاء التانيث أو غيرها فان
كان هاء التانيث وجب الوقف
عليها بالسكون كقولك في هذه
فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان
آخره غير هاء التانيث ففي الوقف
عليه خمسة أوجه التسكين والروم
والاشتم والتضعيف والنقل
فالروم عبارة عن الإشارة للحركة
بصوت خفي والاشتم عبارة عن
ضم الشفتين بعد تسكين الحرف
الاخير ولا يكون الا في ما حركته
ضمة وشرط الوقف بالتضعيف أن

اجاءا كما في الاتقان وغيره صبيان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) اي فاثبات يائه ما لم ينصب
أولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب
غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لأولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) اي حذف الياء
كما تحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزد فيه عن الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله
كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أي مضارع
وفي أصله يوفي حذف الوالو وقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة وانما قال علما لان المتنقوص
لا يكون الا اسماء وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا
ممرى) اي باسكان الياء وأصله ممرى بمزة بعد الراء ككرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت
ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لال كما مثله أو لمنع الصرف كرايت
جوارى أولئذ كقاض أو للاضافة كقاضى مكة اما الاول في حكمه ما ذكره ومثله الثاني
فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا وياء غيره رجحانا كما في الهمع واما الثالث فاختار فيه يونس
الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه
كلام المصنف وأما الرابع فكالممنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف
عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فألحق بالمنون الا في النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألنا
الضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتضائه
أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الا ان يقال لما عاد اليه التنوين كان دخلا في قوله وحذف يا
المتنقوص الخ لافي قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أي حركة أصلية قبل
الوقف اما عارض الحركة كاء اقتربت وزال يومئذ فيجب تسكينه كالسا كن الاصل (قوله
التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الإشارة
للحركة) اي ولو فتحة خلا لمن منعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لخفتها وسرعة
اللسان اليها نعم لا يمكن الروم في المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين
(قوله الا في ما حركته ضمة) أي سواء كانت اعرابية نحو وياك نستعين أو بنائية نحو من قبل
والغرض به الفرق بين السا كن اصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الا ان الفرق به أتم لانه يدركه
الاعى والبصير لما فيه من الصوت الخفي والاشتم لا يدركه الا البصير (قوله ان لا يكون الا آخر
همزة) اي لنقلها كالمعتل فلا تزد بالتضعيف ثقلا (قوله كفتى) الاولى حذفه لان الكلام
في متحرك الا آخر ويمثل رأيت القاضي وقضى الامر وقضى الرجل بضم الضاد اي صار قاضيا
(قوله وان يلى حركة) اي لتلاي مجتمع ثلاث سوا كن المدغم وهو المزي بالتضعيف وما قبله وما بعده
والغرض من التضعيف بيان ان الآخر محرك في الاصل ولذا يمنع تضعيف المنون المنصوب
لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أي الاعرابية فقط فلا تنقل حركة
الياء كن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة أو التخلص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء
الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولا لغة لنقل

لا يكون الا آخر همزة كخطا ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجمل فتقول في الوقف عليه الجمل بتشديد اللام فان كان ما قبل اليه
الاخيرا كما امتنع التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون
ما قبل الاخر سا كاقابل الحركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الاخر محركا لم يوقف عليه بالنقل

بمعرفه كذا ان كان ساكنا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بضري وكوف نقلا
(ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول
عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب في الوقف على الضرب وهذا الرد ورأيت الرد ومررت بالرد في الوقف على الرد
ومذهب البصريين انه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الآخر مهموزا (١٨٩) فيجوز عندهم رأيت الرد ويمتنع الضرب
ومذهب الكوفيين أولى لانهم

نقلوه عن العرب (ص)

والنقل ان بعدم نظير متمنع

وزال في المهموز ليس يتمنع

(ش) يعني انه متى أدى النقل الى

أن تصير الكلمة على بناء غير

موجود في كلامهم امتنع ذلك الا

ان كان الآخر همزة فيجوز فعلى

هذا يتمنع هذا العلم في الوقف على

العلم لان فعلا منقود في كلامهم

ويجوز هذا الرد لان الآخر

همزة (ص)

في الوقف تا تأنيث الاسم هاجعل

ان لم يكن بسا كن صح وصل

وقل ذاني جمع تصحيح وما

ضاهي وغير ذين بالعكس انتمى

(ش) اذا وقف على ما فيه تاء

التأنيث فان كان فعلا وقف عليه

بالتاء نحو هندا قامت وان كان اسما

فان كان مقردا فلا يخلو اما

ان يكون ما قبلها اسما كاصححها أولا

فان كان ما قبلها اسما كاصححها وقف

عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان

كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو

فاطمة وحزبه وفتاه وان كان جمعا

أو شبيهه وقف عليه بالتاء نحو

هندات وهيئات وقل الوقف على

المقرد بالتاء فاطمت وعلى جمع

اليه أيضا كقوله

من ياتر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده

فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحها (قوله كالالف) أي وأختها كقنديل وعصفور

وزيد وثوب وكذا المدغم كدوعم فلا تنقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الالف والمدغم وتعرسها

في الباقي ويشترط أيضا صحة المنقول منه فلا تنقل في دلووظي وأن لا يؤدي الى عدم النظر كما سيأتي

(قوله على الرد) أي بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أي المعين في المهمات ومنه قوله تعالى

فارسه معي ردا يصدق في اما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا تنقل فيه اتفاقا لان ما قبل الالف الآخر

لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التثنية في

المنون وجل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا

فتخلص منه بالنقل وان لم يلزم عليه ما ذكر تسهلا للنطق به فيجوز رأيت رد ما بالنقل وان لم يمتثل

الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا

فتحة المهموز وما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أي بكسر فضم مقفود أي اتفاقا

وأما عكسه فتأخر في الاسماء وقيل مقفود فلا تنقل في آتيت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا

الرد) أي ينقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظر لنقل الهمزة (قوله في الوقف)

متعلق بجعل الواقع خبرا عن تاوها مقفولة الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أي

بان كان متحركا كفاطمة أو ساكنا معطلا وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح

(قوله وقف بهما السكت) أي توصلا الى بناء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون

استداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف

الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة لازمة وكلها في المتن (قوله بحذف آخر) أي فقط كاعط

أو مع حذف الفاء كالمبيع أو العين كلميره (قوله محذوما) حال من بيع وأصله يبيع وحذفت لامه

للجزم وقاؤه وهي الواو لوقوعها بين عدوتيهما الباء والكسرة وأصل عاوي حذفت الباء للبناء

والواو جملا على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها ما فيه ولم يبق منه من الوفاء واه بمعنى

عدول يته وتحوه ما من كل فعل حذفت فاؤه ولا منه وبقيت عينه وأما ه فالباقي منه الفاء فقط

وأصله أرى ولم يراى كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركات الراء فحذفت همزة الوصل للاستغناء

عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء وهي الراء وفي الدماميني على المعنى ان نحو هذه

الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهما السكت مطا لالكن لا ينطبق بهما الا في الوقف فحذفها

وصلا انما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف هنا البناء في فعل الامر ولوعبر به

اكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أي فتجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال

التصحيح وشبهه بالهاء نحو هندا وهيها (ص) وقف بهما السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل

وليس حتما في سوى ما كع أو * كيع محذوم اقرا مارعوا (ش) يجوز الوقف بهما السكت على فعل حذفت آخره للجزم أو الوقف

كقولك في لم يعطه وفي أعط اعطه ولا يلزم ذلك الا اذا كان الفعل الذي حذفت آخره قد بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد

فالاول كقولك في ع وق عه وقه والثاني كقولك في لم يع ولم يبق لم يعه ولم يبقه (ص)

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهاء ان تنف

المصنف ورده الموضح باجتماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على لم الك ومن يفتق والقراءة الصحيحة وان كانت سنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تمنعه لا يقال كلام المصنف في المعتل والك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأكذلك نعم يرد على الموضح انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فيرد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في ما المجزورة بحرف لصيرورته بحرفها كما سأتى ويكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضا بالحوار (قوله وليس حتما الخ) أي وليس ايلأؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها لا المأخوذ من حذف لأن الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع جرها بالاسم ونقله عن سيديويه وحكاها لا تخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عما يتساءلون وقول حسان

على ما قام يشقني لتيم * كخزير تمرغ في رماد

(قوله اقتضاء) بالمدمع كسر التاء مدعول مطلق قدم على عامله وجوبا لاضافته لواجب التصدير واقتضى الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أي فراقينها وبين الشرطية والموصولة ولم يعكس لان كلام هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت الفهما وسطا والحذف بالاواخر البق وشرط الحذف أن لا تركب مع ذوا لا امتنع نحو لما ذنا لومني كما في الاشعوني أي لصيرورتهما كلمة واحدة للاستفهام فاجزه كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذازائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذف الالف لان ألفها حينئذ آخر كما مر في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذازاشارية مبتدأ مؤخر اول خبر مقدم ما حذف ألفها لما ذكر فتدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أي ليكون الحرف منها كالجزء فكانت على حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها أجود قياسا لكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بعينه فهي معه في تقدير الاتصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها بغير الخ) في نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليه الشارح الاشعوني وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو

ووصل ذى الهاء أجز بك ما * حرل تحريكك بناء لزم

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجال هذا (قوله بغير تحريكك بناء أديم) يصدق بتحريكك البناء بغير الدائم كما مثله الشارح وبتحريكك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعراية كجاءز يدا ولا اعرايا ولا بناء كنون المثني والجمع فتتضاء أن وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه أصلا والثالث تلحقه بلاشذوذ كالزيدانه والزيدونه كما في الجمع ويجب بان سيبويه حكى اعطى أبيضه بلحق الهاء للمعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرايا ولا بناء بل هي بناء لازم فتدبر وان سلط النقي المستفاد من غير على التمدد فقط وهو أديم لم يصدق الا بالاول وكأنه قال ووصلها بغير تحريكك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ أشار إليه الشارح أي المدام غير الشبيهة بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت بناء لازما تشبهه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصله وخبر او حالا كما مر والهاء تمتنع في المعرب لان عامله يغنى عن في الدلالة على الحركة فكذا في شبهه وائلايتوهم كونها ضمير اقيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر (قوله من عله) أي في قوله يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأصحي من عله

وايس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاءم اقتضى (ش) اذا دخل على ما الاستفهامية جار وجب حذف ألفها نحو عم تسألونهم جئت واقتضاءم اقتضى زيدوا ذوقا عذابها بعد دخول الجار فاما ان يكون الجارها حرفا أو اسما فان كان حرفا جاز الحاق هاء السكت بنحو عمه وفيه وان كان اسما وجب الحاقها بنحو اقتضاء

مه ونجى مه (ص)

ووصل ذى الهاء أجز بك ما

حرل تحريكك بناء لزم

ووصلها بغير تحريكك بناء

أديم شذ في المدام استحسننا

(ش) يجوز الوقف بهاء السكت

على كل متحرك بحركة بناء لازمة

لا تشبه بحركة اعراب كقولك في

كيف كيفه ولا يوقف بهاء على

ما حركته اعرابية نحو جاءز يد

ولا على ما حركته مشبهة للحركة

الاعراية كحركة الفعل الماضي

ولا على ما حركته البنائية غير

لازمة نحو قبل وبعد والمنادي

المفرد نحو يازيد ويارجل واسم

لا التي اتى الجلس نحو لارجل

وشذ وصلها بما حركته البنائية

غير لازمة كقولهم في من عل من

عله واستحسن الحاقها بما حركته

دائما لازمة (ص)

وربما أعطى لفظ الوصل ما

للووقف ثرا وفشا منتظما

(ش) قد يعطى الوصل حكم

الوقف وذلك كثير في النظم قليل

في النثر ومنه في النثر قوله تعالى

أى لا أظلل فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجلاه احترقت بحرق الرمضاء
وهى الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفة اه
زكريا وفيه ان رمض وضحي بهذا المعنى لازمان فكيف يبينان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا
ولامصدرافا لظاهر بناءهما للفاعل صبان ولو بنى الأول للمجهول على معنى يحرقنى حر الشمس
لكان له وجه فضمة على بناء عارضة ككقبل وبعد كما مر فى الاضافة ولحقته الهاء شذوذا (قوله
لم يتسنه) أى بناء على انه من السنة واحدة السنين وان لامها واو فالاصل يتسنو قلبت الواو ألنا
وحذفت للجازم ولحقته الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه وكذا على انه من الجا المسنون وأصله
يتسنن بثلاث نونيات أبدلت الثالثة الفاد فعالتوا الى الامثال كتظنى وتقتضى فى تظن وتقتضض
أى سقط أ ما على قول الجازمين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه
والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانها ما تجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير
بمرور الزمان قيل كان طعامه ينما أو غنما وشرابه عصرا أو لبنا ولما اتت به بعد المائة سنة وجدته
على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة الى أن القلة انما هى فى الوصل أما فى الوقف
فكثيرة اتفاقا (قوله مثل الحريق الخ) فى نسخ قبله لقد خشيت ان أرى جدبا بـ يشد الباء للوقف
وهو ضرورة فى هـ ذاقه لما مر ان شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوبا بمنونا فلا يصلح
شاهدا ولذا حذف فى نسخ والجذب ضد الخصب ووجه وافق القصب باحمال من الحريق والمراد
بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم

(الامالة)

تسمى الكسر والبطح والاضجاع لانها اصطلاحات تقييل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما
فى الشرح فكانك بطحتها أى رميتها وأضجعتها الياء والغرض الاصل الى منها تناسب الاصوات
وتقاربهم لان النطق بالياء والكسرة مستقل منحدرو بالفتحة والالف متصعد مستعمل وبالا مالة
تصير من غط واحد فى التسنن والانحدار وقد تدرج التنبيه على أصل أو غير وجه حكمها الجواز فكل
مما لا يجوز ترك امالته والاسباب الاتية انما هى للجواز ومحلها الاسماء المتمكنة والافعال غالبها
كما سيأتى وأصحابها تميم ومن جاورهم وأما الجازيون فلا يميلون الا فى مواضع قليلة وسيبها القضى
ومعنى فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثانى الدلالة على ياء كع وورى او كسرة كخاف
وسياق مواضعها وموانع موانعها ووجه ما ذكره المتن من اسباب امالة الالف ستة انقلابها عن
الياء ورجوعها الياء كونها بدل عين ما يؤل الى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها
أو بعدها والتناسب وكما ترجع الى الياء والكسرة الظاهرتين او المقدرين (قوله فى طرف) أى
طرف اسم كرمى او فعل كرمى اما الالف المبدلة من الياء فى غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين
فعل كدان أميت أو عين اسم كآب وعاب لم تنل عند سيبويه كما سيأتى وأما المبدلة من الواو فى
الطرف فلا تنال مطلقا وفى غيرهما تفصيل يأتى (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على
انه خبر الواقع على تأويله بالصائر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون
مزيد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء عدا) ما مبتدأ مؤخر
على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء منفعول لعدم أى حكم ما عدم الهاء فى الامالة ثابت لما تليه
(قوله عبارة عن ان ينحى الخ) اعترض بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة
فالاولى قول الاشعري تبالا بن هشام هى ان تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتقبل الالف نحو الياء ان

لم يتسنه وانظرو من النظم قوله
* مثل الحريق وافق القصبا *
فضعف الباء وهى موصولة بحرف
الاطلاق وهو الالف (ص)
(الامالة)

الالف المبدل من ياء فى طرف
أمل كذا الوقع منه الياء خلف
دون مزيدا وشذوذ ولما
تليه هاء التأنيث ما الهاء عدا
(ش) الامالة عبارة عن ان ينحى
بالفتحة نحو الكسرة وبالف نحو
الياء وتعال الالف اذا كانت طرفا

كان يعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالألف نحو الباء ليس من تنمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الاثنيون ان كان يعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انه اكتفى في النوع الثاني بذكر الالف لان امالة الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلا من ياء) سبب أول وصيرورتها للياء فان ودون زيادة الخ قيد في الثاني فقط (قوله كالف ملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تانيث مقصورة كحلي وسكري (قوله فانها نصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قتي) بضم ففتح واصله قفيوا اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيرة قتي بكسرتين وأصله قفوقو كفلوس قلبت الواو والياء كراهة توالي واو ين فان قلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وادغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع نصريح (قوله قتي بفتح تين مع شد الياء وأصله قفوقو) بتخفيف الياء وهي اللغة الشهيرة فقلب الالف ياء وادغمت كما حرف في قوله * وعن هذيل ان انقلاب ياء حسن * وعلم بذلك ان نحو قفوقا وعصا من الاسم الثلاثي الواو لا يعال لان الفه لا تءود للياء الا في شذوذ أو زيادة شيء ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التنسية والجمع لكنها زيادة في تقدير الانفصال وشذوذ امالة الباء بالكسر وهي الكساسة من كبوت البيت أى كسسته ولا يقال هي لاجل الكسر لانه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الرباع انه واو من ريار يواى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الشافية لان كسر الراء قوة في الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذا هو السبب الثالث وهو من المعنوي كالثاني (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تعال مطلقا عند سبويه سواء كانت بدلا عن واو كالج وقاع وباب ودار وان رجعت للياء في قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل الى المفتوحة أو عن ياء كعاب من العيب وناب بالنون وجمعه أتياب لكن الثانية أميلت شذوذا وقيل قياسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو الى الحاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل تاء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فاما ان يقدر تحوyle الى باب فعل بالكسر ويفعل ما هو مذهب كثير من النحويين واما ان تقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتاب كسر الدال ليبدل على ان العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للقاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفا وحذفت للساكنين واجتنب ضم الفاء ليدل على ان العين واو نظير ما مر والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهباب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تعال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتي في التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت ياء العين الا في هيواى حسنت هيئته (قوله كذا تالي الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقدراى بحرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مقصورة بحرف فقط ككشاهين بفتح الهاء أما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الياء وأقوى منه امالة كالأل ويبيع بشدها التكرار للسبب وامالة نحو شيان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويتهالك وهو الظاهر لما سيأتي ان فصل الهاء كلا فصل فتشويهتهالك مساو لشيان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهذا جيها قال سيم والظاهر أن مثله ضم الهاء نفسها المقدمة كهذا شويتهالك متغير شاه بمعنى

بدلا من ياء أو ضرورة الى الياء دون زيادة أو شذوذ فالاول كالتي روى وحرى والثاني كالف ملهى فانها نصير ياء في التنسية نحو ملهين واحترز بقوله دون مزيدا وشذوذ مما نصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير نحو قتي أو في لغة شاذة كقول هذيل في قفا اذا أضيف الى ياء المتكلم قتي وأشار بقوله ولما تلبه ها التانيث ما الهاء بعد ما الى ان الالف التي وجد فيها سبب الامالة تعال وان وليتها هاء التانيث كفتاة (ص)

وهكذا يدل عين الفعل ان

يؤل الى قلت كما ضى خف ودن

(ش) أى كما تعال الالف الواقعة بدلا من سبق تعال الالف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند اسناده الى تاء الضمير على وزن قلت بكسر الفاء سواء كانت العين واو كخاف أو ياء كباع ودان فيحوزا ما لهما كقولك خفت ودنت وبعث فان كان الفعل يصير عند اسناده الى التاء على وزن قلت بضم الفاء امتنع الامالة نحو قال وجال فلا تأها كقولك قلت وجات (ص) كذا تالي الياء والفصل اعترف

بحرف أو مع ها كجيها أدر

(ش) أى كذا تعال الالف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيها فان لم يكن أحدهما هاء امتنع الامالة لبعدها الالف من الياء نحو بينا والله أعلم

(ص) كذا ما يليه كسر او يلى * تالى كسر او سكون قدولى كسر او فصل الها كلا فصل يعتد به قدرهما من علم لم يصد
(ش) أى كذا التمثال الالف اذا اوليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين ولها كسرة أحدهما ساكن نحو
شمال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريدان يضربهما وكذا يمال (١٨٣) ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقع بعده
الكسرة أو لهما ساكن نحو

هذان درهمان والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهرا
من كسر أو ياء وكذا تكف را
ان كان ما يكف بعدم متصل
أو بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم ينكسر

أو يسكن اثر الكسر كالطواع من
(ش) حروف الاستعلاء سبعة
وهى الخاء والصاد والضاد والطاء
والظاء والغين والفاء وكل واحد
منها يمنع الالف اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع
بعد الالف متصلا بها كساخط
وحاصل أو مفصلا بحرف كافخ
وناقى أو حرفين كمناسيط ومواثيق
وحكم حرف الاستعلاء فى منع
الالف يعطى للراء التى ليست
مكسورة وهى المضومة نحو هذا
عذارى المفتوحة نحو هذان عذاران
بخلاف المكسورة على ما سياتى
ان شاء الله تعالى وأشار بقوله
كذا اذا قدم البيت الى ان حرف
الاستعلاء المتقدم يكف سبب
الالف ما لم يكن مكسورا أو ساكنا
اثر كسرة فلا يمال نحو صالح
وظالم وقاتل ويمال نحو طسلا ب
وغلاب واصلاح (ص)
وكف مستعل ورا ينكف

بكسرا كغارمالا اجفو
(ش) يعنى انه اذا اجتمع حرف
الاستعلاء والراء التى ليست

مكسورة مع الراء المكسورة غلبت الراء المكسورة واميلت الالف لاجلها فيمال نحو على ابصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو
جاره لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الالف وهو حرف الاستعلاء والراء التى ليست مكسورة
فما لهما مع عدم المقتضى لتركها الاولى واخرى (ص) ولا تميل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجب ما ينقل

سلطان فى لغة العجم فالخاصل انه يشترط لتأثير الياء ان لا يفصل من الالف باكثر من حرفين
ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذا ما الخ) أى كالسابق فى جواز الامالة
ما أى الالف التى يليها كسر أو تلى هى حرفان لا كسر اقل الضمير فى يليه ويلى راجع لما أو ما ضمير ولى
فلا يسكون وهذا سبب خامس (قوله كلا فصل) أى لخلقها فلم تعد حاجزا (قوله قدرهما الخ)
ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان يترلا
منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل بتحريك اه تصريح (قوله بعد حرف يلى
كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبدا (قوله شمال) بكسر
المهجمة الناقصة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أى غير مضوم ما قبلها فلا يمال نحو هو يضربها
كما مر مثله فى الياء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو
ينهيها (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من اسباب امالة الالف شرع يذكر
موانعها وانما أخذ كذا التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه صنيعه (قوله
يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أى يمنع تأثير سبب مظهر من اسباب الامالة ومن
كسر أو ياء بيان لمظهر يخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكر
لئلا ينتفى ما يدل عليه فتجوز الامالة فى نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص بشدة المهملة
بما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف أو الادغام وفى نحو خاف وطاب وبغى عما
سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا تكف را) تكف مضارع كف وربا القصر
فاعله أى وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجمهور وبعضهم يعيل ولا
يلتفت اليها كما فى الهمع أما الراء المكسورة فسيأتى ان تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح
الاء مبنيا للفاعل وقوله بعد بالضم أى بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله
كذا اذا قدم) أى ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أى
الطائع مفعول من بكسر الميم أمر من ماره بغيره أى اتاد بالطعام ومنه قوله تعالى وغيرا هلمنا أو بمعنى
اعطاه مطلقا قال الشاطبى وهو اشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره فى التسهيل والكافية
ونوزع بأنه غير معروف فى الراء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة
نحو طغيان وصيادوربان ونحو بياض وهذه يشارك مما تقدم فيه المانع أو تأخر (قوله يعطى للراء)
أى لانها حرف تكرر فاشبهت المستعلية فى استعلاء النطق بها الى الحنك فتمت امالة الالف
للمناسبة (قوله الى ان حرف الاستعلاء المتقدم) أى وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة فى نحو راشد
لا فى نحو رجال لكسرها ولا فى ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعل) مبتدأ خبره
ينكف وربا القصر والتنوين عطف على مستعل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبى كما مر
وسياتى من يندى الابدال (قوله غلبت الراء المكسورة) لانها حرف تكرر فكانت بمنزلة
حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع
كمثاله لا فى نحو طارق لتأخر القاف عنها ولا فى رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعل أحد من رباط

الخيل لصعوبة التصدي بالمستعلى بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا تمال الالف للياء في رأيت يدي ساوورا لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألفها ونافي نحو ادر جيبها ومر بنا ولم يضر بها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف لتمثيله فيما مر بأدر جيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب (قوله أي قاسم) بالمتناهة فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظرفيه ابن هشام بأن سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أي عن الياء فلا يؤثر فيه المانع ولومع اتصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بخلاف أي أحمد) أي فيمال لاتصال سببه وهو الالف المبدل من ياء في طرف ولا فائدة لذلك ككرر أحمد الا بيان فاعل الفعل فلا تتوقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كلمتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لجاورة ألف مماثلة لتشمل المتقدمة كعمادا والمتأخرة كيتامى فان ألفه الاولى أميلت لمناسبة الثانية الرجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلام تل على الامانة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابها عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاها لانه واوى ومقتضى ذلك ان تلامي ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بامالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا رجوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجاعة من ان امالة نحو دعا غير التناسب قبيحة (قوله المتكينة) أي ولوفي الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه ان يزيدوا الافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبنيا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسماعا) منه ذا الاشارية ومتى وأنى ومن الحروف بلى وبأى النداء ولا في قولهم امالا وكذا الجوابية عن قطرب ولا يمال غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحكي لانها الكون الفهار اربعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصيرورته اربعة التسمية من الواوى لكونه أكثر فتثنى على الوان بالواو واما امالة الرا ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا وتاسم حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنهما شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كماله الناس رفعاً ونصباً في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جر كانت قياسية لا كسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لا التي للتبسية (قوله في طرف) صفة لرا وليس قيد ابل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة فتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكر غيره امالة فتح العين في العرد والرافيه ما ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طلع (قوله كلاً بسم مل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا الذي تليه ها الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحة لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالمعنى كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الالف لكنه أرجع ضمير كان الى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحاً للدفع توهم ان من اسباب امالة الالف وقوعها قبل الهاء كالفحة ولو قال عطنا على ما قبله

وقبلها التأنيث أيضاً ان تقف * ولا تمل لهذه الهاء الالف

لكن أحسن (قوله تمال الفتحة الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر اوراء كترجي بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولايسر لكن بشرط ان لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء

(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر بخلاف سبب المنع فانه قد يؤثره منفصلاً فلا يمال الى قاسم بخلاف الى احمد (ص) وقد املوا التناسب بلا

داع سواء كعمادا وتلا (ش) قد تمال الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مشبهة على سبب الامالة كماله الالف الثانية من نحو عمادا المناسبة الالف الممالة قبلها وامالة الف تلا كذلك (ص) ولا تمل ما لم يمل تمكنا

دون سماع غيرها وغيرنا (ش) الامالة من خواص الاسماء المتكينة فلا يمال غير المتمكن الاسماعا الاهاونا فانها ما يمالان قياساً مطرد نحو يريد ان يضر بها وصرينا (ص) والفتح قبل كسر راء في طرف امل كالايسر مل تكف الكاف كذا الذي تليه ها التأنيث في وقف اذا ما كان غير الف (ش) اي تمال الفتحة

قبل الراء المكسورة: وصلا ووقفا
نحو بشر ر وللا يسر مل وكذلك
يمال ما وليه هاء التانيث من قيمة
ونعمة (ص)

(التصريف)

حرف وشبهه من الصرف يرى
وماسواهما بتصريف حرى
(ش) التصريف عبارة عن علم
يبحث فيه عن احكام بنية الكلمة
العربية وما لحرف وفها من اصالة
وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك
ولا يتعلق الا بالاسماء المتمكنة
والافعال فاما الحروف وشبهها
فلا تعلق لعلم التصريف بها (ص)
وليس أدنى من ثلاثى يرى
قابل تصريف سوى ما غيرها
(ش) يعنى انه لا يقبل التصريف
من الاسماء والافعال ما كان على
حرف واحد أو على حرفين الا ان
كان محذوفاً منه فاقبل ما تبني عليه
الاسماء المتمكنة والافعال ثلاثة
احرف ثم قد يعرض لبعضها نقص
كيدوقل وم الله وقزيدا (ص)
ومنتهى اسم خمس ان تجردا
وان يزد فيه فاسبع اعداد
(ش) الاسم قسمان مزيد فيه
ومجرد عن الزيادة فالزيد فيه هو ما
بعض حروفه ساقط في اصل الوضع
وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة
احرف نحو احر نجام واشهيباب
والجرد عن الزيادة هو ما بعض
حروفه ليس ساقطاً في اصل الوضع
وهو اما ثلاثى كفلس ومارباعى
كعقز واما خاسى

المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعملى غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر
(قوله قبل الراء المكسورة) أى فلا تعلق الفتحة بعدها نحو رحم وظاهره انه لا بد من اتصالهما
لان القلمية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء
فتمال فتحة الهـ مزة والعين فى مررت بأشرو عمرو وبخلاف فتحة الجيم فى بجير كما نص عليه سيبويه
والله أعلم

(التصريف)

أصله تصريف برأى لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله
ابدات الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل
ما وازنه كتنقديس وتسكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها
واصطلاحاً يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى ابنية مختلفة لاختلاف المعانى كالتصغير
والتكبير واسمى الفاعل والمفعول والتننية والجمع وجرى عاداتهم بهذا كهذا القسم مع علم الاعراب
كما فعل الناطم وهو فى الحقيقة من التصريف والاخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها الغرض غير
اختلاف المعانى كاللحاق والخاص من السكونيز ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما
بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا ويختص فى ستة أشياء الحذف والزيادة
والاببدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها انواع تحت الاعلال كفى الصبان وفى الشافية
وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا
ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعنى الامر من معا (قوله بنية الكلمة) أى صيغتها
التي حقها ان توضع عليها حالة الافراد يخرج به البحث عن احوال أو آخرها حال التركيب فانه علم
النحو يخرج بالعربية الجمعية فلا يدخلها تصريف (قوله وما لحروفها) عطف تفسير على قوله
أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والظهار اه وفيه ان الادغام
من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والظهار من الصحة الا ان تخص الصحة والاعلال
بغير ذلك أو يجرى على ما مر عن الشافية (قوله والافعال) أى المتصرف فقط وهو فيه بطريق
الاصالة لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبينة
والافعال الجامدة كعمى وليس فانها تشبه الحرف فى الجود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها)
أى بمعنى السابقيه واما تصغير ذوالذى وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال لعل فشاذ (قوله)
وليس أدنى الخ) اثنى بذلك توضيحاً لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعاً خاص بالحرف وشبهه
والاولى فليس بالتفريع وادنى اسم ليس وجهه ترى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على
أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثانى (قوله فاقول الخ) الفاء للتعليل (قوله ثلاثة احرف)
أى ليتبدأ بحرف ووقف على آخر ويفصل بينهما ما لا يخلو لكرهتهم توالى المبدأ والنهاية مع
تنافيهما حركة وسكوناً ولا يكفى الفصل براء لان شأنه أن يزول فوجوده كعدم (قوله م الله) أى
عند من يجعله مختصراً من أين الله فى القسم (قوله مزيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه
وهو نائب فاعله فان لم يذكرا حتم ذلك بتقدير فى وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره
السعدى فى شرح العزىة (قوله احر نجام) مصدر احر نجت الابل اذا اجتمعت وهذا رباعى الاصول
يزيد فيه الالفان والنون (قوله واشهيباب) بجمجمة فهاء فتجسية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهباب
الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثى الاصول من

وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتح وضم * واكسر وزد تسكن ثانيه نعم (ش) العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الاخير منها وحيث ان الاسم الثلاثي اما ان يكون مضموم الاول او مكسوره او مفتوحة وعلى كل من هذه التقادير اما ان يكون مضموم الثاني او مكسوره او مفتوحة او ساكنه فيخرج من هذه اثنا عشر بناء طارئة من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنق ودئل وصر وند ونحو علم وحبك وابل وعنب ونحو (١٨٦) فلس وفرس وعضد وكتب (ص) وفعل أهمل والعكس يقل *

لقد صدقهم تخصيص فعل بتعل (ش) يعني ان من الابنية الاثني عشر بناء من احدهما مهمل والاخر قليل فالاول ما كان على وزن فعل بكسر الاول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الاول وكسر الثاني كدئل وانما قل ذلك في الاسماء لانهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما ليس فاعله كضرب وقتل (ص)

وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

وسنتاه أربع ان جردا

وان يزد فيه فاستأدا

(ش) الفعل ينقسم الى مجرد والى مزيد فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة احرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة لتعمل الفاعل وواحد لفعل المنعول فالتي لفعل الفاعل فعل بفتح العين كضرب وفعل بكسرهما كضرب وفعل بضمهما كسرف والذي لفعل المنعول فعل بضم الناء وكسر العين كضمن ولا تكون الناء في المبني للفاعل الا مفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني فجعل

شبه شبهة زيد فيه الانسان والياء التحتية واحدى الموحدتين (قوله وعو غايته) ولوزاد على خمسة اتوههم أنه كتمان كل كلمة ثلاثة احرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحها وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره أمام فتحه فبدأ بسكون الثاني ثم فتحه ثم ضمها ثم كسره ولو أخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة ذويبة كان عرس سميت بقبيلة من كنانة منها أبو الاسود الدؤلي قال أجد بن يحيى لانهم لم يسموا بوزنه غيره واسم تدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسره وهو ليس الجلي فلهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحد لغة في الحبك بضمين جمع حبك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحبك وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح واما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان أليهم ما جاز خصين وان كانت ساكنة اذهى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقل الروح بخلاف قل انظروا وان احكم والقول بانهم من تد اخل اللغتين بانطق القاري بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية (قوله الى ستة) أي لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من ان صيغة المجهول اصل ونقل عن سيبويه واما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي المجرد الا ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كنصر ينصر فيخبر بينهم ما اذا لم يشتهر احدهم او شذ النسخ في أبي يابى وسلايسلا اذا كان حلق العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل بـأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في باي احدهما كباع يبيع ورحى يرحى والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرهما) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقي يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يوق (قوله وفعل بضمهما) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت باي العين الا في هي أو أي حسنت هيته اه انهموني أي لنقل الضم على الياء وانظر لم تقلب الياء كما قلبت الواو في طال مع أن أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أي لوجوب فتحها بالبدء بها والفتح اخف من غيره واللام مفتوحة ابد البناء على الفتح واما العين فتحها بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لثلاثي ساكن في نحو ضربت واما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فغير عن اصله للتحفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها

الثاني مثلثا وسكت عن الاول فعلم انه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح والارباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد اصولا لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المنعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج واما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة احرف كضارب أو على خمسة كاطلق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج او على ستة كاحرنجم (ص) الاسم مجرد رباعي فعلا * وفعل وفعل وفعل ومع فعل فعال وان علا ففع فعلا كذا فعلا وفعل وما غير المزيد والنقص انتهى

أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه
وكسر رابعه نحو جمرش الثالث
فعلل بضم اوله وفتح ثانيه وسكون
ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل
الرابع فعمل بكسر اوله وسكون
ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو
قرطعب واشار بقوله وما غير الى
انه اذا جاء شيء على خلاف ما ذكر
فهو اما ناقص واما مزيد فيه فالاول
ككيد ودم والثاني كاستخراج
واقتماد (ص)

والحرف ان يلزم فأصل والذي
لا يلزم الزائد مثل تا احتذى
(ش) الحرف الذي يلزم تصارييف
الكلمة هو الحرف الاصلى والذي
يسقط فى بعض تصارييف الكلمة
هو الزائد لمحو ضارب ومضروب
(ص)

بضمن فعل قابل الاصول في
وزن وزائد بلفظه اكثري
وضاعف اللام اذا اصل بقى
كراء جمع فروقاف فستق

(ش) اذا أريد وزن الكلمة
قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام
في مقابل أولها بالقاء وثانيها بالعين
وثالثها باللام فان بقي بعده هذه
الثلاثة أصل عبر عنه باللام فإذا قيل
ما وزن ضرب فقل فعل وما وزن
زيد فقل فعل وما وزن جمع فقل
فعل وما وزن فسق فقل فعل

وتكرر اللام على حسب الاصول فان كان في الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قبل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعل وما وزن مستخرج فقل مستفعل هذا ان لم يكن الزائد ضعف حرف اصلي فان كان ضعفه عبر عنه بما عبر به عن ذلك الاصلي وهو المراد بقوله (ص) وان يك الزائد ضعف اصلي * فاجعل له في الوزن ما للاصل (ش) فتقول في وزن اغلودن افوعول فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الاولى لان الثانية ضعفها وتقول في وزن قتل فل ووزن كرم فل فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الاول

أصولا بل المبني للذاعل فقط كما مروا غما لم يذكروا في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه
كأنزرب وانصروا علم أو ناقصا عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان)
أي تبعاً للكوفيين والاختفش في زيادة الاخير منها (قوله زبرج) برأى فوحدة هو السحاب الرقيق
أو الاجر وهو من اسماء الذهب (قوله برثن) بمو - مدة فراء فثلاثة لامثناة كما صوبه يس فنون وهو اسم
لخشب الاسد (قوله هزبر) بهاء فرأى فوحدة فراء من اسماء الاسد (قوله بخدب) بجيم فجمجمة فجملة
الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين ان هذا البناء السادس
فرع عن فعل بالضم فتح تحقيقا لا اصلي كما عند الكوفيين (قوله بجمرش) بجيم فجملة فجم فراء
فجمجمة هي العجوز المسنة والعظيمة من الافاعي (قوله قدغمل) بقاف فذال فجمجمة فجملة فجملة
الضخم من الابل والقذعلة من النساء القصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملة
فوحدة هو الشيء الخفير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك
لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريح وهو اصل كواو وعد في بعد وما لا يسقط اصلا لوجود
كلمته وهو زائد كنون قرنفل لتوسطها بين اربعة اهول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من اصلين
فيصير كل من التعريتين ليس جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصريفية كالنائب
والزائد اذ الزم لعله كالجود كان مقدرا السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في اصل الوضع تحقيقا
أو تقدير (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال
احتذى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب
في ضرب أو من فرعه كالف كتاب في كتاب أو من نظير الكلمة كياء ابطل في اطل بكسر تين اسم
للخاصرة وتاء احتذى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه اما تكرير اصل للاحاق كسين
اقعنس للاحاقه باحر نجم أول غيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من احرف الزيادة المجموعة
في امان وتسهيل واما زائد بغير تكرير اصل وهو هذا الا يكون الامنها كاء احتذى وقد تكون هي
اصولا كاء مات وهمزة كل وميم مكان (قوله بضمن فعل) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم
يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون
وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتح تين
وفي مردومة قال مفعول واذا وقع في الموزون قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدرو اصع
بمد الهمزة وضم ما بعده جاع دارو صاع وزنه اعقل لان اصله ادور و اصوع قلبت الواو همزة
لنقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء و قلبت الفاء فتقول في ناء بالمدوزنه فلعل لانه من النأى أي البعد
فأصله نأى قدمت لامه وهي الياء على الهمزة ثم قلبت الفاء فتحر كها وانفتاح ما قبلها وفي قاض
وزنه فاع وفي عدة علة نعم اذا اريد بيان الاصل قيل اصله كذا ثم أعل بالقلب أو غير ذلك اختاروا
للوزن مادة ف ع ل لانهم اتعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدون) بغين

ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد
بلفظه فلا تقول في وزن اغدودن
افعودل ولا في وزن قتل فعتل ولا
في وزن كرم فعرل (ص)
واحكم تأصيل حروف سمس
وتحوم والخلف في كالم
(ش) المراد بسمس الرباعي الذي
تكررت فائوه وعينه ولم يكن احد
المكرر ينصاح للسقوط فهذا
النوع يحكم على حروفه كلها بانها
اهول فان صلح احد المكررين
للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة
خلاف ذلك نحو الم امر من الم
وكف كف امر من كف كف فاللام
الثانية والكاف الثانية صالحان
للسقوط بدليل صحة لم وكف
واختلف الناس في ذلك فقليل
هما مادنان وليس كف كف من
كف ولا الم من لم فلا تكون الكاف
واللام زائدين وقيل اللام زائدة
وكذا الكاف وقيل هما بدلان من
حرف مضاعف والاصل لم وكف
ثم ابدل من احد المضاعفين لام
في لم وكاف في كف كف (ص)
فألف اكثر من أصلين

صاحب زائد بغير مين
(ش) اذا صحبت الالف ثلاثة
احرف اصول حكم بزيادتها نحو
ضارب وغضبان فان صحبت أصلين
فقط فليست زائدة بل هي اماصل
كالي اوبدل من اصل كقال وباع
(ص)

واليا كذا والواوان لم يقعا
كما هي في يرو ووعوا
(ش) أي كذلك اذا صحبت الياء أو
الواو ثلاثة احرف اصل فانه يحكم
بزيادتهما الافي الثاني المكرر
فالأول

مجمعة قدالين هـ ملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والنبت اذا اخضر حتى يضرب
للسواد (قوله ولا يجوز ان تعبر الخ) أي خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه
بلفظه الا شيئين المكرر وقد علمته والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو التاء فوزن اضطر
افتعل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيا (قوله سمس) بكسر الميمتين للحب المعروف وفتحهما
للتعليب واسم موضع والحكم فيهما واحد كما في الفارض (قوله كالم) بكسر اللام الثانية لانه امر
من الم الشيء ضم بعضه الى بعض وحرك بالكسر للروى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء
على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أي لان اصالة احد المكررين واجبة تكميلا
للأصول الثلاثة وليس احدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالمين عدم الخلاف في هذا النوع
وليس كذلك بل أشار بعضهم اليه سيوطي (قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا
تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بلامين وهذا مذهب البصريين الا الزجاج (قوله
وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه ففعل بكسر الهمزة
بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الاصل الى اما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا
فوزن كف كف فعك بكاف فلام ووزن لم فعل بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب
الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالاصل لم
وكف بشد الميم والقاء الاولين فاستثقل ثلاثة امثال فأبدل من وسطها حرف يماثل القاء فوزنه
على هذا فعل بشد العين (قوله فالف الخ) شروع في بيان ما تكرر زيادته من الحروف العشرة
بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الاصل وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ ووجه له
صاحب صفته واصل اكثر من معمول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الالف اللينة
وسمى كراهمة (قوله حكم بزيادتها) أي وان لم تسقط اصلايان كانت في اسم جامدا لان أكثر
ما وقعت فيه الالف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعمل عليه ما سواه وما ذكر انما هو في
الافعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشقة أما في المبنيات والحروف فلا يحكم
بزيادتها مع أكثر من أصلين حتى ومهما ولا يابدا الهامن غيرها مع الاقل كالي ومتى بل تكون اصلية
غير منقلبة وكذلك في الاسماء العجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاستتقاق وهو مفقود فيما
ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الالف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيجتمعا عليها انه
بالعين المبهمة مع القصير مؤنث غضبان أو بالمهملة مع المدو هي المشقوقة الاذن من ناقة أو شاة
والضاد مبهمة في الكل وناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تسمى الغضبان وليست مشقوقة الاذن
والكل صحيح (قوله اما اصل) أي في الحرف وشبهه (قوله اوبدل عن اصل) أي ياء أو واو في فعل كما
مثله أو اسم متمكن كرجي وعصا واعلم ان الالف لا تزداد الا في غير الاول لتعذر الابتداء بها ساكنة
(قوله واليا كذا والواوان الخ) أي يحكم بزيادتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد ولا عند
الجمهور مطلقا لثاقها والياء تزداد بشرط ان يكون بعدها ثلاثة اصول كيلمع أو أربعة في خصوص
المضارع كيد حرج اما في غيره كيستعور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية
وضم المهملة آخره اسم مكان بالجواز وشجر يستألفه فهي اصلية فوزنه فعلا لول لان الاشتقاق لم
يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل
يقعا وما كافة للكاف عن العمل أو نعت لمخذوف وما مصدرية أي وقوعا كوقوعهما في يؤيؤ بضم
الياء وسكون الهمزة الاولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يأتى كساجد ووعوع أي
صوت عطف عليه من عطف الفعل فلذا لم يخفض أو هو فعل قصدا لفظه فنع الصرف للعلمية

كصيرف ويعمل وجوهر وعجوز
والشأن كيوؤولنا نرذى مخلب
ووعوعة مصدر ووعوع اذا صوت
قالساء والواو في الاول زائدتان
وفي الثاني أصليتان (ص)

وهكذا همز وميم سبقتا

ثلاثة نأصليها لتحقيقا
(ش) أى كذلك يحكم على الهمزة
والميم بالزيادة اذا تقدمتا على ثلاثة
أحرف أصول كاجد ومكرم فان
سبقتا أصلين حكم باصالتهم
كابل ومهد (ص)

كذلك همز آخر بعد ألف

أكثر من حرفين لفظها ردف
(ش) أى كذلك يحكم على الهمزة
بالزيادة اذا وقعت آخر اربعة ألف
تقدمها أكثر من حرفين نحو جراء
وعاشورا وقاصعاء فان تقدم
الالف حرفان فالهمزة غير زائدة
نحو كساء ورداء فالهمزة في الاول
بدل من واو وفي الثاني بدل من ياء
وكذلك اذا تقدم على الالف حرف
واحد كما وداء (ص)

والنون في الآخر كالمهمز وفي

نحو غضنفر اصاله كفي
(ش) النون اذا وقعت آخر اربعة
ألف تقدمها أكثر من حرفين
حكم عليها بالزيادة كما حكم على
الهمزة حين وقعت كذلك وذلك
نحو زعفران وسكران فان لم يسبقها
ثلاثة فهي أصلية نحو مكان
وزمان ويحكم أيضا على النون
بالزيادة اذا وقعت بعد حرفين
وبعد هاء فان كغضنفر (ص)
والتاء في التانيث والمضارعة

ونحو الاستفعال والمطاوعة
(ش) تزداد التاء اذا كانت للتانيث
كقائمة والمضارعة نحو أنت تفعل

أومع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخراج ومستخرج واستخرج أولطاوعة فعييل

على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن آوى فان اريد هنا كان مفعولا معه لا عطا على يؤؤ
والا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناءه هذا مع انه علم مما مر في سبسم ان
كل شائى مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلا لهما هنا
(قوله كصيرف) هو المحتمل المتصرف في الامور (قوله ويعمل) هو البعير التوى على العمل
(قوله اذا تقدمتا على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا أو تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما الا بدليل
كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريح كهمزة شمال واجنبطأ في شمل بفتح الميم
وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفرح فرحا اذا انتفع من أكل الزرق وهو الخندقوق وكسب
دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أى براق وميم زرقم لشديد لون الزرق وكذا كل
ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسبهم لكبير الستة أى العجز ودلقم للعجز والناقاة المسنة من
الاندلاق وهو الخروج (قوله اصول) خرج به نحو امان ومعرى (قوله فان سبقتا أصلين
حكم باصالتهم) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كاصطبل ومرزجوش انبت طيب الرائحة
ويقال فيه مرزجوش لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في شمل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل
أصالة همزتهما وان كانا عجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي
وجعه مهاده كسبهم وسهام وعلى الفرش وجعه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله آخر)
نعت لهمز و بعد نعت ثان له واكثر مفعول ردف الواقع خبرا عن لفظها وجعله المبتدأ والخبر
نعت لالف ولو قال أكثر من أصلين لكان اجود لان الشرط ان يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان
أحدها زائدا حكم باصالة الهمزة كحواء الذى يعانى الحيات لانه من الحواية فتضعف الواو زائد
والهمزة أصلية بدليل صرفه اما حواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف
أصلى وهي مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمال والواقعة آخر اربعة ألف
كاجنبطأ فلا يحكم بزيادتها الا بدليل مما مر (قوله أكثر من حرفين) الاولى أصلين كما مر في الهمزة
ليخرج نحو مهوان فان نونه أصلية لانه من الهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد
وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان قبلها حرف مشددا أو لين كحسان وعقبان
فتحتمل الزيادة والاصالة على حد سواء كالمهمزة في حواء فلا يلغى أحدهما الا بدليل كما في التسهيل
والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليا (قوله بعد
حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كما هي
في غضنفر واجنبطأ فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذنب وثانيا كقنطار والمتحركة كغريق
وخرنوب فانها في ذلك أصلية الا بدليل وأما المدغمة في نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد
فيه هو التضعيف لالنون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعنسل وبقي من مواضع
زيادة النون أول المضارع والمطاوع كاتكسر وباب الافعلال كالأحر نجام وترك ذلك لوضوحه
من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء في التانيث) أى في مفرد كما مثله أو جمع كسلمات
(قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع انه لا فرق بينها وبين
غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دون الافتعال مثلا للاشارة الى ما ترادف فيه السين فلا يرد
عليه اهـ ما لها اذا تطرد زيادتها في غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لاحاقه بعصفور لانه من
التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيّد المتقدم في قومه تصرّح وادخل بنحو باب التفعّل
والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والافتدار وفروعها وكذلك باب التفعيل والتفعال
كالتهديس والترداد دون فروعها كقدم وردد فانها بلا تاء (قوله كقائمة) أى لا كقامت لان تاء

الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هذا لان القصد بيان اجزاء الكلمة كفاء فاعلة وهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفنا الخ) ليس من ذلك نحو طلمحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لامزيدة استقلالاً (قوله كلة) الغزبية بعضهم بقوله

يا قارئاً الفية ابن مالك * وسالكاً أحسن المسالك
في أي بيت جاء في كلامه * لفظ بديع الشكل في تطاءه
حروفه أربعة تضم * وان تشاقق ثلث واسم
وهو اذا تطرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلة * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) اما فاعل محذوف على حذف مضاف كما اشار له الشارح بقوله واطرد زيادة اللام أو نائب فاعل محذوف أي وتزاد اللام في الاشارة كما قدره الشارح في التانيث والهاء وقفا أو هي مبتدأ وفي الاشارة فتمته والخبر محذوف أي واللام الكائنة في الاشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الاوجه فالمشبهة اما صفة اللام احترازاً من الشاذة في نحو عبدل وزيدل كما نقله السيوطي عن ابن هشام أو صفة لازمة للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل في الاشارة خبراً عن اللام امتنع جعل المشبهة صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشبهة مبتدأ حذف موصوفه وفي الاشارة خبره والجملة خبر اللام أي واللام زيادتها المشبهة كائنة في الاشارة فيفيد انها تراد في غير الاشارة لكن غير مشبهة (قوله نحو لمه) فيه ان هاء السكت كلمة برأسها جى بها المعنى وهو بيان حركة في نحو لمه ويزيداد ولا مكان في نحو لمه وعه فهي كياء الجسر مما ليس جراً وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كفاء التانيث أو يتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تميز) اما بفتح التاء أصله تمييز حذف احدي التاء من فحة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وجبة نائب (قوله كخطلت) بالطاء المشالة من باب فرح (قوله سألونيها) وكذا هم يتساءلون وقد جعلها المصنف في بيت أربع مرات فقال

هنا وتسليم تلاً أنس يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

(قوله في قولهم شملت الريح) أي تحولت شمالاً وباه دخل كما في المختار واعتراض بأنه يحتمل ان أصله شمالت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فالاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهي شمال ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشامل بتقديم الهمزة على الميم وكقذال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهـر والله أعلم

* (فصل في زيادة همزة الوصل) *

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما افردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله همزة مفتوحة ابدلت بالياء لكسر ما قبلها وذلك قياساً في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البائية كقراءة ما بقى من الراء بسكون الياء (قوله كاستثبتوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماض مع الموم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أي مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلاف كان حقه ان تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصول ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لوصول المتكلم بها

(ص) والهاء وقفا كلة ولم تره واللام في الاشارة المشبهة

(ش) تزداد الهاء في الوقف نحو لمه ولم تره وقد سبق في باب الوقف بيان مترادفيه وهو ما الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف نحو لمه أو المجزوم نحو لم تره وكل مبنى على حركة نحو كفه الا ما قطع عن الاضافة كقبيل وبعد واسم لا التي لنقي الجنس نحو لارجل والمنادي نحو يازيد والفعل الماضي نحو ضرب واطرد أيضاً زيادة اللام في اسماء الاشارة نحو ذلك وتلك وهناك (ص)

وامنع زيادة بلا قيد ثبت

ان لم تميز حجة كخطلت

(ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك سألونيها خاليا عما قدمت به زيادته فاحكم باصانته الا ان قام على زيادته حجة بينة كسقوط همزة شمال في قولهم شملت الريح ثم ولا اذا هبت شمالاً وكسقوط نون منطل في قولهم خطلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في المثلث (ص)

* (فصل في زيادة همزة الوصل) *

للوصل همزة سابق لا يثبت

الا اذا ابتدئ به كاستثبتوا

(ش) لا يبتدأ بساكن كالاوقف على متحرك فان كان أول الكلمة ساكناً وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلاً للنطق بالساكن وتسمى همزة وصل وشأنها انها تثبت في الابتداء

الى النطق بالسا كن وفيه ان اللاتق حيثئذان تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل وسماها
الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الدرج) وقد ثبت للضرورة كقوله
اذا جاوز الاثنين سرقانه * بيت وتكثير الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أي أمأها كأنجلي أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي
والرابعي (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) في هذه
الكلمة نظرفان من الخاسي ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدرج ولا يرد ذلك على عبارة
المصنف كما لا يخفى (قوله في امر الثلاثي) أي الذي يسكن ثاني مضارعه لأنظاسواء كان مفتوح
العين أو مكسوراً أو مضموماً كما مثله فان تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يمتنع الى الهمزة لان
الامر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة حيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن
الابتداء به بلا همز وان سكن تقدير الكم من يقوم فاصله أقوم كأنه نزلت نعمة الواو الى القاف
وحذفت للسا كنين وكعد وردد من وعد بعد وورد فاصله ما اوعدوا وورد حذفت واوهما جلا
على حذفها من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة فاستغنى عن همزة
الوصل في الجميع بتحريك أولها وهذا الشرط عام في أمر غير الرابعي مطلقاً يخرج نحو تعلم
وتدرج فلا تدخله الهمزة لتحرك ثاني مضارعه واما الرابعي فسكت عنه لان ثاني مضارعه
لا يكون الا متحركاً فاستغنى عن الهمزة كدرج وقاتل وأما يكرم فاصله يؤكرم كيدخرج
فيقال في أمره أكرمهم همزة قطع مفتوحة لانها هي التي بعد حرف المضارعة وانما حذفت
من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أوكرم وجل الباقى عليه كما يأتي ولم تحذف
من الامر لزوال مقتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف واو وعد فتدبر ويستثنى من أمر
الثلاثي خذ وكل ومرقانه يسكن ثاني مضارعه لفظاً كياخذ وياكل ويأمر مع ان الاكثر
فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف فائها الساكنة والاصل أو خذهم مرتين حذفت الثانية
لكثرة الاستعمال فحذفت الاولى للاستغناء عنها وفي شرح العزبة ان الحذف من كل وخذ
واجب ومن مر جائز لانهما أكثر منه * (قاعدة) * اذا كان أول المضارع مفتوحاً كيكتب
ويطلق ويستخرج فهـ همزة وصل أو مضموماً كيكرم ويعطى فنقطع ولا يضم الا الرابعي
لا غير مجردا كان أو مزيداً كيدخرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة (قوله وفي اسم)
متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنيت) بالجر عطفاً على اسم وجله تبع
بالبناء للنساء على صفته أي وسمع الهمز في تأنيت أي مؤنث تابع لما ذكره وهو مبتدأ خبره تبع أي
تبع مذكرة في ذلك (قوله واين) عطف على اسم فهو مختص بوضو لكن رفعه على الحكاية للزومه
الابتداء فلا يجز ولا ينصب وهو يوصل الهمزة على القياس وقطعها الخن ومخل بالوزن (قوله
همز آل) مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعاً لا قياساً ومثاها أم في لغة جبر * (تنبيه) * علم من كلامه
ان همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلاً ولا الحرف سوى آل ولا ماضى الثلاثي والرابعي ولا اسما
غير مصدري الخاسي والسادسي والاسماء العشرة المذكورة رآل الموصولة كاسمياتي فحمله
الاسماء اثنا عشر لا غير وأما ايم وأم الا تيان فلغتان في ايم ولذا تر كهما المصنف وانما ذكر
ايم مع انه لغة في ابن لانه يزيد ايم تغيير معناه باقاده المباعدة وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في
حركات الاعراب ولا كذلك ايم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة ايم لاسمائي (قوله لم تحفظ
الخ) يعني ان افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لانه لما
كان الفعل أصلاً في التصريف استأثر بامور منها سكون أوائل بعضه فيحتاج لله همزة فعمل

وتسقط في الدرج نحو استنبتوا
أمر الجماعة بالاستنبات (ص)
وهو لفعل ماض احتوى على
أكثر من أربعة نحو أنجلي
والامر والمصدر منه وكذا
أمر الثلاثي كخش وامض وانفذا
(شر) لما كان الفعل أصلاً في
التصريف اختص بكثرة مجي
أوله سا كفاً فاحتاج الى همزة الوصل
فكل فعل ماض احتوى على أكثر
من أربعة أحرف يجب الاتيان
في أوله همزة الوصل نحو استخرج
وانطلق وكذلك الامر منه نحو
استخرج وانطلق والمصدر نحو
استخراج وانطلاق وكذلك يجب
الهمزة في أمر الثلاثي نحو اخش
وامض وانفذ من خشي ومضى
ونفذ (ص)

وفي اسم است ابن ايم سمع
واثنين وامري وتأنيت تبع
واين همز آل كذا ويبدل
مداني الاستفهام أو يسهل
(ش) لم تحفظ همزة الوصل في
الاسماء التي ليست بمصادر لفعل
زائد على أربعة الاف عشرة اسماء

مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحقه حركة أو له لكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمي بكسر السين أو ضمها من السمو وهو العلو وحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته كقوس يقال سته سته كتب تعبعا إذا كبرت عجزته ثم سمي العجزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سين ما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا سين التائي واجتلبوا همزة الوصل كأنهم عوضوا عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله سته بفتح السين فتحها في سه وست لغتان فيه وعلى تحريك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على أستاه لأن أفعالا لا يتقامر في فعل بفتح فسكون وعلى أنها افتحة خفتها وعلى أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير كاستاه وستية (قوله وابن) أصله بنو بفتح الناء لجمعه سلامة على بنين وفتح العين لجمعه على أبناء كما ذكر في است قيل ولامه واو لقولهم بنوة ويرده أن لام الفتى بالجمع على فتیان مع قولهم فتوة فقابت فيها الباء واو المناسبة بضم الهمزة والواو قبلها إذا أصلها فتوة فكذا يقال في بنوة وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت وابدال التاء من الواو أكثر من الباء وقيل لانه ياء لأنه من قولهم بنى بأمراهه يبنى بها إذا دخل عليها (قوله ابنم) هو ابن بزيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله اثنين بفتح تين لانه في النسب اليه تنوي كذلك ولامه ياء لأنه من ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامري) هو اسم تام لم يحذف منه شيء لأن أصله مرء كئناس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفها مع أل فيقال المرء فحلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنين فكمذا كراتها (قوله وايمين في القسم) خرج به نحو بتر القوم في أيهم فانه جمع يمين وهمزة قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من اليمين وهو البركة وهمزة وصل خلافا للكوفيين فيهما والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كيم ثم ثبتت مع النون لأنها بصدد الحذف كما في امرئ وفيه لغات ايمين بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وام بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما ومن بثبنت الميم فيهما ويجب اضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أيمن الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كما في المغنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة ومثله أم في لغة جبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعذر مع الاسماء العشرة والمصدرية بلع اثني عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل و يترج على الكسر في أيمن وايم و يترج كسرها على غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوبا إن ضم ثالثة ضمها أصليا ظاهرا كاسكن وكانطلق مجهولا أو مقدر كاعزى ياهندا إذا ضل اغزوى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب الأصل كما مشوا فان أصله امشيو بالكسر قال ابن الجزري

وابدأ بهم ز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالث من الفعل يضم

واكسره حال الفتح والكسرو في * الاسماء غير اللام كسرها قفي

(قوله لم يجوز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لأنها

لا تثبت درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لأن العلة واحدة (قوله ومنه) أي من

التسهيل ولا يجوز في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر

انتم واست وابن وابنم واثنين
وامري وامرأة وابنة واثنين
وايمين في القسم ولم تحفظ في الحروف
الا في أل ولما كانت الهمزة مع أل
مفتوحة وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يجوز حذف همزة
الاستفهام لئلا يلتبس الاستفهام
بالخبر بل وجب ابدال همزة الوصل
ألفا نحو لا مبير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

أ الحق ان دار الباب تساءدت
أو انبت جبل ان قلبك طائر

أو عكسه على أن الحق ظرف مجازي أي في الحق طيران قلبك وإن شرطية ودار فاعل بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وابت بسكون النون وفتح الموحدة وشذ المثناة فوق انقطع والله أعلم

(ص)

* (الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لأن كلا منهما تغيير في الموضع إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فإنه كافي الأشموني يكون في غير الموضع ككأ عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كذا كرو عن حركة كسين اسطاع بسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع بطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لأن أصل أطاع أطوع وعبر المصريح بأن العوض قد يكون في غير الموضع فأفهم أنه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أعم منهما لا مبينا ويؤيده ما مر في التصغير في قوله

* وجازر تعويض يا قبل الطرف * من أن ياء فريز يق وفرار يق عوض عن دال فرزدق مع أنهما في محلها فقدر وأما الأعلال فقد تقدم (قوله آخر أثر الخ) قيل آخر ظرف متعلق بمحذوف صفة لو أو ياء أي كائين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه إذ هما نفس الآخر إلا أن يراد به ما قابل الأول فيكون من ظرفية الجزء في الكل والأولى كونه اسمًا غير ظرفي حال من سماوان كائنا تكثرين أي حال كون كل منهما آخر أو أثر ظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل ظرفا لأن كلا منهما شرط مستعمل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف ثم ذكر الانعام بعده موقفة سدت الزيادة (قوله أبدا لأشاعا) أي قياسا يضطر إليه في التصريف بأن يقع عدمه في الخطأ كقولك في مال مول واءلم أن حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للانعام شيوعا وهو جميع الحروف إلا الالف اللينة وما يبدل لغيره فاماندورا وهو كافي الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك قد حاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا وذلك كقولهم لحم خراذل بالذال المعجمة في خراذل بالمهملة أي مقطع وقرأ الأعشى فشرذهم بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني وأما شيوعا ويضطر إليه وهو ما في المتن أولا يضطر بأن يشيع عند قوم فأصر اعنى السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه عجاجة قضاة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقولك

* خالي عوف وأبو عجل * (أي على) المطعمان اللحم في العشي * أي العشي وكذا من الخففة كقوله * لا هم أن كنت قبلت حجج * (أي حجتي) فلا يزال شاحج يأتيك حجج * (أي بي) والشاحج البغل وكذا عنينة تميم كظننت عنك قائم أي أنك وكشكشتهم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو ما الذي جاء بش وقرئ قد جعل ربش تحتش سريا والكسكة بالمهملة في لغة بكر كقولهم للموثة أبوس وأمس أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائما فاسقط الهاء لأن ابدالها انما يطر من التأويقا كرجة وهو مذكور في بابها وعداها هنا للعصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التأسماعا كقولهم لهلك قائم وهردت الشيء وعيالك في لائك وأردت وإياك (قوله أوطأت الرجل) أي يسكون الحاء المهملة إذا جعلته موطيا بوزن فعيل أي مهاد الينامستويا (قوله الطبع الخ) أي بابدال اللام من الصاد لتقريبها منها تراها اجتماع حرفي أطباق عند بعضهم ومن نون أصيلا لتقريب مخربيهما في قوله

وقفت فيها أصيلا لا أسائلا * اعيت جوابا وما بالربع من أحد

* (الابدال)

أحرف الابدال هذات موطيا
قابيل الهمزة من واو ويا
آخر أثر ألف زيد وفي
فاعل ما أعل عين إذا اقتنى
(ش) هذا الباب عقده المصنف
ليسان الحروف التي تبدل من
غيرها ابدالاً شاعا وهي تسعة
أحرف جمعها المصنف رجح الله
تعالى في قوله هذات موطيا ومعنى
هذات سكنت وموطيا اسم فاعل
من أوطأت الرجل إذا جعلته
وطيا ~~كأنه~~ خفف همزته
بإبدال الهاء لانتهاجها وكسر ما قبلها
وأمّا غير هذه الحروف قابيل الهام
غيرها شاذاً وقليل فلم يتعرض
المصنف له وذلك كقولهم في
اغطجع الطجع وفي أصيلا
أصيلا فتبدل الهمزة

واصبلان اما تصغيرا صلان جمع أصبل كبير وبعيران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغرا لجمع
شدوذا كما قاله الجوهري أو تصغيرا أصبل على غير قياس لزيادته على الكبير كما قاله ابن هشام وهو
أولى لكثرة مثل هذا الكغيران في مغرب (قوله من كل واو أو ياء) وكذا الالف فان جراء أصلها
كسكري زيدت قبل ألفها ألف للمد ككتاب فأبدلت الثانية الفافا حسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيدا بديل همزة كما أصف

(قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حكم بأن كان بعدها تاء تأنيث أو علامة تنثية عارضان كبناء
وبناء بشد النون من البناء وكرداءين وكسائين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهم ما
فمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقواهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقل فانه
وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعاوا الخ) انما لم يسم حرف العلة لسكون ما قبله
كدلو وظي لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائد فوجوده كالعدم فكان الواو
والياء تاليا فتحة قلبها الفاكباب وعصا ورعى فلما اجتمعت ساكنة مع الالف الزائدة قلبت الثانية
همزة هذا ما قاله حذاق الصرفين وقيل قلبا همزة من أول الامر (قوله نحو آية ورأية) أصلهما
عند الخليل آية ورؤية كسمكة قلبت الياء الاولى الفاعل على غير قياس اذ القياس قلب الثانية كما
سيأتي وقيل أصل رأية رأية بالهمزة ترك تخفيفا (قوله وكذلك ان لم تطرف) مثله ما لو تطرفت
لا بعد ألف كدلو وظي (قوله عين اسم فاعل) أي ولوموثا أو مشني أو مجموعا ومثله كما هو صريح
التسهيل كل اسم يوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفا كجائر لبستان وجائرة للخشبة المعترضة
وسط البيت وكلاهما مجيم وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينهما وبين الياء ولذا كتبت ياء
لكن بلا نقط لان ابداء الياء محضة لحن وكذا همزة نحو قلا ثد وأائل مما سيأتي حكى ان أباع على
الفارسي دخل على بعض المتسمين بالعلم فاذا عندهم جر مكتوب فيه فاعل بنقط الياء فقال له أبو علي
هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا خطواتنا في زيارة مشله وخرج من
ساعته ومن لطائف العلامة الاميرانه كتب له سؤال تعنت ومن جلته لفظ صغير بنقط الياء فقال
في ضمن جوابه ممكنا وما نطقكم الياء من الصغار وخرج باسم الفاعل فعمل الامر من المفاعلة
فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما قاول وبائع) ظاهره كالمصنف ابداهما
همزة من أول الامر كما قيل به وقال حذاق الصرفين أبدا لألفا ثم الالف همزة لما مر في دعاء
وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت ألف فاعل قبل ألف قال
وباع فحركت الثانية للساكنين ولان أصلها الحركة والالف المتحركة همزة (قوله والمد) أي حرفه
واوا كان أو ألفا أو ياء وجعله زيد حال من ضمير يرى الواقع خبرا عن المدوثة لثا حال من ضمير زيد
فهو في حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لالا حترار وكاف
كالقلا ثد زائدة (قوله ان كان مدة) أي لاجتماع تلك المدة ساكنة مع الف الجمع ولا يمكن حذفها
لقوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لان شرطه ان يكون بعد الفه حرفان أولهما مكسور
ليكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهزمت لانها الاصل لها في الحركة كذا قال الخليل وانما
أشترط كون المد ثا لثا لانه لا يلي الف الجمع الا حينئذ فخرج نحو حائض ومفتاح وقنديل ومكوك
فلا يبدل مدده همزة بل واوا في حوائض وياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة
عن الياء في الحيض لانه فاعل مأعل عينا (قوله غير مددة) أي بأن تحرك كقسورة للاسدو يقال
قسور بلا تاء فلا يهمل تعاضيه بالحركة (قوله غير زائدة) أي لان حرف المد الاصل متحرك في
الاصل فيتعاضى بحركته الاصلية عن القلب فأصل مقارعة مقوزة كفعلة من الفوز نقلت فتحة

من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت
بعد الف زائدة نحو دعاء وبناء
والاصل دعاو وبنای فلو كانت
الالف التي قبل الياء أو الواو غير
زائدة لم تبدل نحو آية ورأية وكذلك
ان لم تطرف الياء أو الواو كتبوا
وتعاون وأشار بقوله وفي فاعل
مأعل عينا اذا اقتفى الى ان الهمزة
تبدل من الياء أو الواو قياسا متبعا
اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل
وأعلت في فعله نحو قائل وبائع
وأصلهما قاول وبائع لكن اعلاوا
جلا على الفعل فكما قالوا قال وباع
فقلبو والعين الفاقالوا قائل وبائع
فقلبو والعين اسم الفاعل همزة فان
لم تل العن في الفعل صحت في اسم
الفاعل نحو عورفه وعاور وعين
فهو عاين (ص)

والمدريد ثا لثا في الواحد

همز يرى في مثل كالقلا ثد
(ش) يبدل الهمزة أيضا ما ولي
الف الجمع الذي على مثال مناعل
ان كان مدة مزيدة في الواحد نحو
قلا ثد وقلا ثد وصحيفة وصحائف
ومحور ومجائر فلو كان غير مددة لم
تبدل نحو قسورة وقساو ووهكذا
ان كانت مدة غير زائدة نحو مقارة
ومقاروز ومعيشة ومعايش الا فيما
سمع في حفظ ولا يقاس عليه نحو
مصيبة ومصائب

الواو الى الفاء ثم قلبت الفاء على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الباء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو ونقل الى الصاد فقلبته هي ياء السكونها اثر كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدليل الصواب والصوب فحق المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال مصاب ومناور ومعايش كما صح في مفاوز وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب ومناثر وشذوذ وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكنفا) أي احاطوا بالالف ضمير اللينين فاعله ومدمه فعوله والجملة تصفة للينين (قوله اكنفا) جمع مصدر منون وينفابشد الياء مفعوله وفاعله مخذوف أي كجمعه كنيق أي كاللفظ الحاصل من جمعك نينا وهو نياثف فصح التثنية به لمفاعله بهذا التقدير والتيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من ناف نيف اذا زاد فبأوه أصلية وقيل من ناف نيف فاصله نيف فعل به كسيد (قوله كالموسميت رجلا الخ) لا حاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل) فأصله أول يجعل ألف الجمع بين واو أول أبدلت الثانية همزة لما ذكر وأصله الاصيل وواو اول بثلاث واوات كما ان أصل أول وول أبدلت الاولى همزة لما سأتى قريباً ووزنهم نحو أوائل ونياثف بمفاعله انما هو وزن عروضي أما الصر في فوز نياثف فيسأل بزيادة الياء أوائل ففاعل ووزن زوايا ففاعل وهراو ففاعل لما سأتى (قوله وافتح ورد) تنازعا في الهمز أي افتح الهمز وورد ياء الخ وهذا كالأستدراك على قوله همز يرى في مثل كالقلاند وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اللينين انما يمد لان همزة في الجمع وتبقى بحالها في صحيح اللام والقلب تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ما سأتى قال في الهمز للعهد الذي كرى أي الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الاصل في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرأة ومرء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظا واعلا وأصل مرءة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقامت ألفا وشذمرايا كهديا سألوا كالأصل مسلك العارض كما شذعكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل) أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله وهمزا) منقول ثان لدواو أول الواو من مفعوله الاول والاشد نائب فاعل وفي وهو القوة ما بين ثمانى عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى اذا بلغ أشده انه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غاية واما قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتم وهو تفسيره باعتبار مبتداه لانه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد ككذلك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة كعمدة وأنعم أو شذبال كسر كصر وأصر أو شذ ككلب وأكلب اه من البضاوى وغيره (قوله اذا اعتلت لام الخ) بأن كانت ياء أو واو أو همزة لان المصنف أدرجها هنا في حروف العلة اما المشبهها بها أول ككونها منها عند الفارسي فبالا همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا برية وبرايا لانه من برأ بمعنى خلق الا ان همزة بريئة أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا ولامه ياء كضية وقضايا وهدية وهدايا وما لاه واولم تسلم في المفرد كعطية ومطايا لانه من المطا وهو الطهر فأصلها مطيوة فعل بها كسيد والسالمه كهراوة وهراوى وأما النوع الثاني فلم يعلوه الا بلامه ياء كزواية وزوايا فاصل خطايا خطايي ياء مكسورة هي ياء خطيئة ثم همزة هي لامها فأبدلت الياء همزة كصنائف فصار خطايي بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها اثر همزة مكسورة عملا بقوله الا تى ما لم يكن لنظائهم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقلبته الياء ألفا التحرك كما وانفتح ما قبلها فصار خطا بهمزة بين ألفين وهي تشبه الالف لقرب نحرجهما وهو أقصى الخلق من الجوف مخرج الالف فأبدلت الهمزة

(ص)

كذلك ثاني لينين اكنفا

مد مفاعل بجمع نيفا

(ش) أي كذلك تبدل الهمزة

من ثاني حرفين لينين توسط بينهما

مدة مفاعل كما لو سميت رجلا بنيف

ثم كسرت فأنك تقول نياثف بابدال

الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة

ومثله أول وأوائل فلوسط بينهما

مدة مفاعل امتنع قلب الثاني

منهما همزة كطوا ويس ولهذا قيد

المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمد

مفاعل (ص)

وافتح ورد الهمز يافيا على

لاما وفي مثل هراوة جعل

واوا وهمزا أولى الواو ينرد

في بدء غير شبه ووفي الأشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال

المدة الزائدة في الواحدة همزة اذا

وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة

وصحائف وانه اذا توسط ألف مفاعل

بين حرفين لينين قلب الثاني منهما

همزة نحو نيف ونياثف وذكرونا

انه اذا اعتلت لام أحد هذين

النوعين فانه يخفف بابدال كسر

الهمزة فتحة ثم ابدلها ياء فقال

الاول قضية وقضايا وأصله قضائي

بابدال سدة الواحدة همزة كما فعل

في صحيفته وصحائف

ياء كراهة توالي ثلاث ألفات ولتفصل بين ألفين قصار خطايا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء برأيا وأصل مطايا مطاوي ياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها قلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة كما في الغازی والداعي قصار مطاوي ياءين ابدلت الاولى همزة كصنائف الى آخر ما مر فقيه خمسة أعمال أيضا وأما في قضايا وهذا ياء فاربعة فقط بينها الشرح لان لامه ياء لا تحتاج الالقاء بالالف فقط (قوله فابدلوا كسرة الهمزة فتحه) أي تحقيقا لنقل الكلمة بكونها جعلا ومتساها واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة (قوله قصار قضاء) أي همزة بين ألفين (قوله وأصله زواي) أي أصله الثاني كما يفيد قوله بابدال الخ وأصله الاول زواي وواو ياءين الاولى بدل ألف زاوية لما مر في قوله والالف الثاني المزيد يجعل واو والثانية هي واو زاوية وبينهما ألف التفسير فقلب الثانية همزة على حد نيائف قصار كما في الشرح (قوله قصار زوايا) أي همزة بين ألفين (قوله اذا لم تكن اللام الخ) أي بأن كانت ياء أو همزة أو واو والم تسلم في المنرد وقد علمت امثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله وأصلها هراوات الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه ان الواو تقلب ألفا من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها اوليا لتطرفها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقلب الياء الفالخ فقيه خمسة أعمال كطايا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو ياء الخ) اعلم ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي تطرفهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما عمل عينا وفي جمع ما نالته مدرا في وجع ما نالته وثالثه اسنان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء وانما لم يقدمها على قوله وافتح ورد الخ الذي هو في ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوبا الالف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضمما لازما مصدرية كانت كجوه وفي وجوه أولا كدورهم همزة بعد الدال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كاشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرئ من اعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة الا شذوذا كاسماء علماء أصله وسما من الوسامة وكأحد في العدد اصله وحذ من الوحدة وتبدل من الياء جوازا في نحو رائي وغا في نسبة الى راية وغاية أصله رايي وغايي بثلاثيات تخفف بابدال الاولى همزة واما ابدالها من غير ذلك فشاذ أو قليل (قوله المتصدرين) خرج هو وي ونو وي نسبة الى هو وي ونو (قوله ما لم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بأن تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شيء كاولي اثني الاول أصلها وولي بضم فسكون أو لم تكن مدة أصلية بأن لم تكن بعد ضم سواء تحركت كواصل المذكور وكول بضم ففتح جمع أو لي أصله وول بواو ياء أو سكنت بعد ضم غير ضم كول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واو ات فمكل ذلك يجب فيه الابدال أما مع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوو في وور في فيجوز أو في وأورى بالهمزة أو من همزة كوو لي مخفف الوؤلي بضم الواو وسكون الهمزة وهي اثني الاول من وأل اذا رجع فيجوز أولي أو من غيرهما كما فصله الاشعري اذا علمت ذلك ففي قصر الشرح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبعا لظاهر المتن قصور مع انه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفي ما نالته مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المناعلة كوافي ووارى (قوله والاصل وواصل) أي بواو ياءين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كاف حائض في حوائض فهي وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله في ذلك واق جمع واقية فأصله وواق (قوله لم يجز الابدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره

فابدلوا كسرة الهمزة فتحه فحينئذ تحركت الياء وانتج ما قبلها فانه قلبت الفاقصارت قضاء فابدلت الهمزة ياء فصارت قضايا ومثال الثاني زاوية وزوايا وأصله زواي ياء ال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة كنيق ونيائف فقلبوا كسرة الهمزة فتحه فحينئذ قلبت الياء الفالتحر كها وانتج ما قبلها فصارت زوايا ثم قلبوا الهمزة ياء فصارت زوايا وأشار بقوله وفي مثل هراوة جعل واو الى انه انما تبدل الهمزة ياء اذا لم تكن اللام واو سلمت في المفرد كما مثل فان كانت اللام واو سلمت في المفرد لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب واو اليشا كل الجمع واحده وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف وذلك نحو قولهم هراوة وهراوي وأصلها هراوات كصنائف فقلب كسرة الهمزة فتحه وقلب الواو ألفا لتحركها وانتج ما قبلها فصارت هراوات ثم قلبوا الهمزة واو فصارت هراوي وأشار بقوله وهمز اول الواو ياء رد الى انه يجب رد أول الواو ياء المتصدرين همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل نحو واصل في جمع واصله والاصل وواصل بواو ياءين الاولى فاء الكلمة والثانية بدلا من ألف فاعل فانه فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الابدال نحو ووفي وورى أصله وافي ووارى فلما بنى للمفعول احتج الى ضم ما قبل الالف فابدلت الالف واو

ومفهومة الجواز وبه صرح الاشعرون في كل مامدته عارضة ولا يردان المتن يوههم عدم الجواز في شبه ووفى لانه لا يوههم ذلك الا ان جعل رد في كلامه مجهولا فان جعل أمرا او الأصل فيه الوجوب كان مفهومة انه لا يجب في شبه ووفى كما قاله الشرح فيضدق بالجواز سم (قوله واتمن) أي عند الابتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجا وهو يفتح الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو لضم همزته وأشار بذلك الى ان همزة الوصل كالقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمز من مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب لكن بعد تقسيده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أي سواء كان اثر فتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لا صر بمعنى اجعل واوا مفعوله الثاني (قوله ما لم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمز في البيت الاول وجمله أتم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذلك) أي ثاني الهمز من الذي أتم لفظا جاياء مطلقا أي سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجا بالقصر على لغة (قوله وأوم) مبتدأ خبره جملة أم بمعنى اقصد ووجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أي انما يجب ابدال ثاني الهمز من المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اثر ضم الخ في غير نحو أو و مما أول همزته للمضارعة أما هو ففقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان الله عز وجل في كلمة ثلاثة أحوال ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وان يتحرك معا أو ساكون معا فتعذر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكر بقوله ومدا ابدال الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانت في موضع العين أدغم كسأل صيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا ابدال فيه أو في موضع اللام ابدلت الثانية بياء وكذا ان تحركا معا فبسه كما ذكر بقوله ما لم يكن لفظا أتم الخ فالتطرفة تبدل بياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى في ثلاثة الثانية وان تحركا معا في غير موضع اللام فصورها ما تسع من ضرب ثلث الاولى في ثلث الثانية ذكرها بقوله ان يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل بياء في الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله ابدلت الثانية ألفا) أي وجوبا ولو كانت الاولى للمضارعة نحو آكل وآمن ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني اذا حضت ان آتري ثم يباشرني وعوام المحدثين يحرفونه فيشدون التاء بلامد وبعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما الخ لانه مضارع من الارار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الاولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزنجشيري عن العرب اترز بالادغام فيكون سماعيا كما سيأتي في قوله وشذ في ذى الهمزة نحو أنت كلا وقد مثل به الشرح هناك (قوله والاصل آدم) أي أصل الجمع آدم بهمزتين فالف التسكر يرا ابدلت الثانية واوا لفتحها اتر فتح وليست الواو بدلا من ألف المفرد دخلا فاللمازني لان ألفه لم توجد في الجمع اذا مقتضى لقلب همزة المفرد ألفا وهو سكونها اتر فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت أفعل التفضيل من أن قلت زيدا ون من عمرو أصله أن أن كرم نقلت فتحة النون للهمزة وأدغم ثم قلبت الهمزة واوا عند الجمهور والممازني يقلبها بياء (قوله نحو أو يمر) في نسخة أو يدم تصغير آدم فيراد به الوصف من الادمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لا اسم النبي أبي البشر لان الاسماء المعظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمي كما في الكشف فلا يعرف له اشتقاق يرد

(س)
ومدا ابدال ثاني الهمز من
كلمة ان يسكن كاتروا يمتن
ان يفتح اتر ضم أو فتح قلب
واوا بياء اثر كسر ينقلب
ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم
واوا صر ما لم يكن لفظا اتم
فذلك بياء مطلقا جاو أو و

ونحوه وجهين في ثانيه ام
(ش) اذا اجتمع في كلمة همزتان
وجب التحقيق ان لم يكونا في موضع
العين نحو سائل ورأس ثم ان
تحركت أو لا هما وسكنت ثانيتهما
وجب ابدال الثانية مدة تجانس
حركة الاولى فان كانت حركتها
فتحة أبدلت الثانية الفاشخو أثرت
وان كانت ضمة أبدلت واوا ونحو
أثرت وان كانت كسرة أبدلت بياء
نحو ايثاروه وهذا هو المراد بقوله
ومدا ابدال البيت وان تحركت
ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة
وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت
واوا فالاول نحو اوادم جمع آدم
والاصل آدم والثاني نحو أو يمز
تصغيرا صر وهذا هو المراد بقوله
ان يفتح اتر ضم أو فتح قلب واوا
وان كانت حركة ما قبلها كسرة
قلب بياء

نحو ايم وهو مثال اصبع من ام واصله اثم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الى قبلها واُدغمت الميم في الميم فصارت اثم فقلبت الهمزة الثانية باء فصارت ايم وهذا هو المراد بقوله (١٩٨) ويا اثر كثر يتقلب وأشار بقوله ذوال كسر مطلقا كذا الى ان الهمزة الثانية

اذا كانت مكسورة تقاب باء مطلقا اي سواء كانت التي قبلها مفتوحة او مكسورة او مضمومة فالاول نحو ايم مضارع ان واصله اثن تخففت بابدال الثانية من جنس حركتها فصارت ايم وقد تحقق نحو اثن بهمزتين ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل الا في ائمة فانها جاءت بالابدال والتصحيح والثاني نحو ايم مثال اصبع من ام واصله اثم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وادغمت الميم في الميم فصارت اثم تخففت الهمزة الثانية بابدالها من جنس حركتها فصارت ايم والثالث نحو ايم والاصل اون لانه مضارع آنته اي جعلته يثني فدخله النقل والادغام ثم خفف بابدال ثاني همزته من جنس حركتها فصارت ايم وأشار بقوله وما يضم واواصر الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واوا سواء انفتحت الاولى او انكسرت او انضمت فالاول نحو اوب جمع آب وهو المرعى أصله آ آب لانه أفعل فنقلت حركة عينه الى فائه ثم ادغم فصارت آب ثم خففت ثانية الهمزتين بابدالها من جنس حركتها فصارت اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال ايل من أم وأشار بقوله مالم يكن لفظا اثم فذال يا مطلقا جاء الى ان الهمزة الثانية المضمومة انما تصير واوا اذا لم تكن

اليه في التصغير لكن قال في الفصل انه عربي على وزن أفعل من الادمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم (قوله مثال اصبع) بكسر الهمزة وفتح الياء احدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته في تثليث بائه والعاشره كعصفور (قوله من أم) أي صار اماما أو بمعنى قصد (قوله وأصله اثم) بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أي ليمكن من ادغامها في الثانية (قوله فصارت اثم) أي بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله اثن) أي بفتح فكسر فشد النون وأصله الاول اثن كأ ضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة وادغم وقوله وقد تحقق بقافين أي لانه من نحو اوم الآتي (قوله الا في ائمة) أي جمع امام وأصله ائمة كسلاح وأصله نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا للادغام فصارت ائمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفا من جنس حركة ما قبلها كما فعل بالية جمع انا لوجود المثلين المتقربين للادغام بعدها هنا فتنقل حركة أولاهما للهمزة توصلا لانه اعتناءهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من اثن واثم (قوله فانها جاءت بالابدال والتصحيح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعني ابدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن عامر والكوفيين ائمة بالتحقيق فما يوقف عند ولا يتجاوز اه فتدبر (قوله والثاني) أي ما كسرة همزته الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال اصبع أي بكسرتين (قوله والثالث) أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل اون) أي بهمزة مضمومة فساكنة فنونين أولاهما مكسورة وأصله الاول اون اثن بثلاث همزات الاولى للمضارعة مضمومة لان ماضيه ربا عى متعديا الهمزة ككرم والثانية مفتوحة لانها همزة المقل التي دخلت على الماضي كهمزة كرم والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتي في قوله وحذف همز أفعل استمر الخ فصارت اون بالضم ككرم (قوله مضارع آنته) أي بوزن أكرمه بهمزة مفتوحة فألف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة الساكنة بل قلبت الفاقولم تصل به التاء لوجب ان يقال اون والاصل اثن اثن ككرم فتنقل فتحة النون الاولى الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فتقلب الهمزة واوا فتحتها بعدمفتوحة (قوله فدخله) أي المضارع (قوله نحو اوب) بفتح الهمزة وضم الواو وشد الواو وحدة جمع آب بفتح الهمزة وشد الواو وحدة وهو المرعى وقيل القاكهة اليابسة (قوله لانه أفعل) أي بوزن أفعل كآفلس من جوع القلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فأصله اوم فعل به ماهر (قوله مثال ايل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وحدة وهو خصوص المقل أي شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الاولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالل بالمكسورة او المفتوحة قاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزتين كما مر لا لما يضم والامثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كما مر (قوله كالمقوص) أي فيعمل كقاض (قوله برثن) بضم فسكون فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أي لمناسبة الياء فيصير منه وصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف الساكنين

طرفا فان كانت طرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى او انكسرت او انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من (قوله قرأ قرأ اثم تقلب الهمزة ياء فيصير قرأ فيحركت الياء وافتح ما قبلها فقلبت القاف فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمقوص وتقول في مثال يرثن من قرأ قرؤ ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرئيا

(قوله مثل المولى) أى يضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئ الذى على مثاله
منقوص أيضا كالاول وترت الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان تبني من قرأ مثال
قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما مر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة
ساكنة فباء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأ بهم مزين ساكنة فتحركة ابدلت الثانية
ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكملة أمثلة الهمزة المتطرفة وهى اثنا عشر كما مر باعتبار حرركات
الاعراب عليها الا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أى تشبيه الهمزة المتكلم
بهمزة الاستفهام فى نحو أنت وأنتذرهم بجامع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة وأيضا
فبأى أحرف المضارعة يجوز فى الهمزة بعدها وجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين
فيجوز التحقيق والابدال واو اساء كنه فى الاول مفتوحة فى الثانى فكذا بعد الهمزة (قوله
والتحقيق) بقافين وكذا قوله حقت (قوله وكسرت ثابتهما) سكنت الشارح عما اذا فتحت
نحو آل مضارع أللت اسنانه اذا فسدت ونحو أو ومن مضارع من التأمين ولم أر من ذكرها
بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني وأوم ونحوه مما أول همزة للمضارعة يجوز
فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فقتضى ذلك جواز تحقيقها وابدالها واو والقوله ان
يفتح ارضم اوفتح قلب واو افيقال اول واومن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكروا الموضع ولا
الاشموني فتدبر (قوله ويا) مفعول ثان لقلب وألفا مفعول أول وكسر مفعول تلات الواقع صفة
لألفا وهذا شروع فى ابدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الألف فى مسئلتين ذكرهما
المتن ومن الواو فى عشر مسائل كما فى التوضيح منها فى قوله يواوذا افعلا الى قوله كالمعطيان الخ
أربعة وفى قوله بالعكس جالام فعلى وصفا واحدة وفى قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفى قوله
وصحح المفعول من نحو عد الى آخر الفضل ثلاث فالجمله تسع وترك واحدة وهى ان تلى كسرة
وهى ساكنة غير مدغمة كيزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهم من الوزن والوقت وانما
قلبت فى ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو واما قلبها ياء فى اجر وادل جعي جر وودلو فليس
زائدا على ما ذكر بل يشمله قوله فى آخر لان أصلهما اجر وودلو كالفلس قلبت الضمة قبلهما كسرة
لانه ليس فى العربية اسم معرب بالخر كات آخره واو قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة
فقلبت ياء فان قلت لم تقلب الضمة فتحة توصل الى قلب الواو ألفا قلت والله اعلم لئلا يخرج من
باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله يواوذا) أى القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفى آخر صفة
الواو فصل بينهما بالابتداء فى الضرورة أو ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله او قبل الخ عطف على محل
فى آخر وزيادنى فعلا ن عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة فى الجميع تطرف الواو
حقيقة أو تقدير اثر كسرة وقوله فى مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذى عين الخ ثالثة
وقوله والاولا لاما الخ رابعة (قوله نا ايضا) أى قلب الواو ياء لكسر ما قبلها رأوه فى مصدر المعتل
أى الفعل المعتل والاولى المعلن ليفيد اشتراط تغيير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان
لم يغير والمعلن هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه أى من مصدر المعتل يعنى اذا كان ذلك
المصدر على فعل صحيح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثانى دخل فى المتن استطرادا والمقصود
التنبية على الاول فقط لان اجتماع الواو الياء سيأتى بيانه ولا يختص بالآخر فلو قال

ناثريا التصغير أو كسر الف * تقلب يا والواو ان كسر اردف

فى آخر او قبل الخ لوافق مقصوده اشموني (قوله او وقعت قبل تاء التانيث الخ) أى لان كلامنا التاء
وزيادنى فعلا ن كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهم فى نية الإقتضال وليس المراد بفعلا ن

مثل المولى وأشار بقوله وأوم
* ونحوه وجهين فى ثابته أم الى انه
اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح
ما قبلها وكانت الهمزة الاولى
للمتكلم جازلت فى الثانية وجهان
الابدال والتحقيق وذلك نحو أو
مضارع ام فان شئت ابدلت فقلت
اوم وان شئت حقت فقلت أو
وكذا ما كان نحو أو فى كونه اولى
همزته للمتكلم وكسرت ثابتهما
يجوز فى الثانية منه ما ابدال
والتحقيق نحو أو من مضارع ان فان
شئت ابدلت فقلت اين وان شئت
حقت فقلت آئن (ص)
ويا اقلب النوا كسر اتلا
أويا تصغير يواوذا افعلا
فى آخر او قبل تاء التانيث او
زيادنى فعلا ن اذا يضارأوا
فى مصدر المعتل عينا والفعل
منه صحيح غالبا فنحو الحول
(ش) اذا وقعت الألف بعد كسرة
وجب قلبها ياء كقولا فى جمع مصباح
ودينار مصابيح ودنانير وكذلك
اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولا
فى غزال غزير وفى قذال قذيل
وأشار بقوله يواوذا افعلا فى آخر
الى آخر البيت الى ان الواو تقلب
أيضا ياء اذا تطرفت بعد كسرة أو
بعدياء تصغير أو وقعت قبل تاء
التانيث او قبل زيادنى فعلا ن

مكسور ما قبلها فالاول نحو رضى وقوى وأصلها مرضو وقو ولا نهما من الرضوان والقوة فقلبت الواو ياء والثاني نحو حرى تصغير جر وأصله جر يوفاجتعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالساكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثالث نحو شجيرة وهي اسم فاعل لامؤنث وكذا شجيرة مصغرا وأصله شجيرة من الشجر والرابع نحو غزيان وهو مثال ضريان من الغزو وأشار بقولهذا أيضاً وأى في مصدر المعتل عينا إلى ان الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو صام صياما وقام قياما والاصل صوام وقوام فاعلت الواو في المصدر جلالة على فعله فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر نحو لا وذو اذا وجاور جوارا وكذلك تصح اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل بعدها نحو حال حولا (ص)

وجمع ذى عين اعل أو سكن فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن (ش) أى متى وقعت الواو عين جمع وأعلت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثواب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها وحجى الألف بعدها مع كونها في الواحد امام معتلة كدار أو شبهة بالمعتل في ككونها حرفين ساكنا كثوب (ص)

وصحوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل (ش) اذا وقعت الواو عين جمع مكسور ما قبلها واعتلت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف

خصوص هذه الهيئة فان الواو لا تقلب ياء في إعلان ساكن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشارح وانما هو تمثيل لموضع الزياتين ولذا قال الموضح او قبل الالف والنون الزياتين (قوله مكسور ما قبلها) أى أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص بنوعها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كما يشمله كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثاني ما لو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلبت الواو ياء) أى لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان لاسر وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحررها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلالها في فعل المصدر او مفرد الجمع كما سيأتى في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل معلوم كما مثله او مجهول كعفا ودعا ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في ادل (قوله تصغير جرو) بتثنية الجيم) والكسر أقصع ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجيرة) أى بفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجيرة من الشجر وهو الهيم والحزن (قوله غزيان) أى بفتح فكسر والالف والنون زائدان كما في قطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال ضريان) أى بفتح المنجمة وكسر الراء فتحتمية منى ضرى وهو العرق الذى لا ينقطع دمه يقال ضرب العرق يضرب وضروا من باب تعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه انه حينئذ يكون بشد الياء كمفردة وأصله ضريان بدليل ضروا فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة لا لكسر ما قبلها فالأظهر انه بالوحدة مع الظاء المسألة وهو الحيوان الذى مر ذكره اوقع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أى جلالة على فعله ووجه الشرط أربعة المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسألة واعلال الفعل وان يكون بعدها الف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواء وسوار ونحو راخروا فلا تقلب في ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومحتز الباقيين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت لاسر (قوله نحو صام صياما) أى وانقاد انقياد واعتداد اعتنادا والاصل انقواد واعتواد فلا يختص بالمصدر الذى على فعال خلا قالما يوهمه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا) بكسر اللام مصدر لا وذو القوم ملاوذة ولو اذا أى لاذ بعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم تكن الخ) أى غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قما وارزقوهم وابن عامر بالمائدة قما للناس والاصل قوم فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع اعلالها في الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب أما مقدرة أى واما جمع الخ كما في وربك فكبر أى زائدة وجمع امام مبتدأ خبر جملة احكم الخ أو مفعول محذوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الاكل (قوله واعتلت في واحدة) فيه ما مر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله

تين لي ان القماءة مثله * وان أعزاء الرجال طيالها

والقماء بالمداقصير قيل ومن الشاذ الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذا أصله جيمود فعل به كسيد (قوله ان انكسر ما قبلها) خرج أصوات وأحواض وآثواب (قوله ووقع بعدها ألف) بجعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلالها في المفرد وقرى بها من الطرف فسلطت الكسرة

وكان على فعله وجب تصحيحها نحو وعود وعودة وكوز وكوزة وشذور وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذا وقع بعدها ألف كما سبق
تقريره لانه حكم على فعله بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح (٢٠١) والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو

قائمة وقيم ودية وديم والتصحيح فيها

قليل والاعلال غالب (ص)

والواو لا ما بعد فتح يا انقلب

كالمعطيان يرضيان ووجب

ابدال واو بعد ضم من ألف

ويا كوقن بذالها اعترف

(ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة

فصاعدا بعدد فتحة قلبت ياء نحو

أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا

يعطو اذا تناول فقلبت الواو في

الماضي ياء جلا على المضارع نحو

يعطى كما جعل اسم المفعول نحو

معطيان على اسم الفاعل نحو

معطيان وكذلك يرضيان أصله

يرضوان لانه من الرضوان فقلبت

واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء

المفعول على بناء الفاعل نحو

يرضيان وقوله ووجب ابدال واو

بعد ضم من ألف معناه انه يجب

أن يبدل من الالف واو اذا وقعت

بعد ضمة كقولك في بايع بويح

وفي ضارب ضروب وقوله وبيا كوقن

بذالها اعترف معناه ان الياء اذا

سكنت في مفرد بعد ضمة ووجب ابدالها

واوا نحو موقن وموسر أصلهما

ميقن وميسر لانهم من أيقن وأيسر

فلو تحركت الياء لم نعل نحو هيام

(ص) ويكسر المضموم في جمع كما

يقال هيم عند جمع أهيم

(ش) يجمع فعلاء وافعل على فعل

بضم الفاء وسكون العين كما سبق في

التكسير كهمراء وجر وأجر وجر

فاذا اعتلت عين هذا النوع من

الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح

الياء نحو هيماء وهيم ويضاء ويبيض

ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في المفرد

كوقن استتمت لانه في الجمع

عليها كيلة وحيل ودية وديم وشذ حاجة وحوج خلافا لما سبأني أما الساكنة في المفرد فلا يقوى
تسلط الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كالمعلة كسوط ومياط
وحوض وحياض فلو لم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضا كافي التسهيل صحة
اللام لتلايتوا الى اعلاها مع اعلال العين ولذا صحت الواو في رواء وجواء بوزن عطاش جمع ريان
وجو والاصل روى وجو او قلبت اللام همزة لتطرفها اثر الف زائدة فسلمت العين واصل ريان
رويان فتلخص ان الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد
مطلقا أو سكوتها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله وكان على فعله) لم يثبت لها الا بالساكنة
في المفرد (قوله وجب تصحيحها) أي لانه لما عدت الالف قل عمل اللسان خفت الواو بعد
الكسرة وانضم الى ذلك تحصيلها بعد ما من الطرف بسبب الياء وقوتها بعد اعدام اعلاها في المفرد
فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قرينة من الطرف ولم يعلو الالف المعلة في المفرد فكان أولى
بالاعلال كما قاله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال

وفي فعل * قد شذ تصحيح فتم أن يعمل * لوفي بالمراد أشعوني (قوله وثيرة) بكسر المثلثة وفتح التحتية
وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع النور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث
جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيارة كجارة فقلب الواو قياسي لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد
حذفها تنبيه على الاصل (قوله نحو حاجة وحوج) قد علمت أنه شاذ لقليل والقياس حجب لاعلاها
في المفرد (قوله والواو) مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به ويامفعوله ولا ما حال من الضمير فيه
العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح
كعطوت وزكوت (قوله ووجب الخ) شروع في ابدال الواو من اختيمها الالف والياء فتبدل من
الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله وبيا) مبتدأ وكوقن صقيته على
حذف مضاف وبجمله اعترف خبره أي وباء كائنة كما موقن التي كانت فيه في أنها لم مفردة ساكنة
بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أي قلبها الياء فخرجت الياء المدغمة كيض والتميز كهيام
فلا يقلبان لتخصم ما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبسيع خلفتها والتي في الجمع كما سبأني في
البيت بعده (قوله جلا على المضارع) أي فان الواو انقلب في مضارع الرباعي ياء لتطرفها اثر كسرة
وكذا في اسم فاعله فعمل عليه ما غيرهما جلا للرفع على أصله وقال سيبويه يوما للخليل لم اعل تغازينا
وتداعينا وأصله تغازونا وتداعونا مع أن مضارعه وهو تغازى وتداعى لا كسر قبل آخره حتى يعمل
ويحمل عليه الماضي فأجابه بأن اعلال المضارع ثبت في تغازى وتداعى المكسور ما قبل آخرهما
قبل مجيء تاء التنازع ثم استصحب معها كاستصحبها مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه
(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كما مر وقوله في مفرد أخذ من البيت بعده (قوله نحو هيام)
بالمذكور أي أهيم (قوله استتمت لانه في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك
التخفيف بالجمع وانما تبدل في المفرد واواسوا وقعت فاء كوقن وهو اتفاق أو عيننا كان تبني من
البياض اسم مفرد اعل مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش
وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجاء فتقول بيض بالكسر كما فعل
مثله في مبيع فان أصله مبيعوع نقلت ضمة الياء الياء وحذفت واو مفعول فيصار مبيع فبكسرت
الضمة لتصح الياء كما سبأني ولذلك كان ديك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة
بالضم أو الكسر فيهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل دوك ومعوشة

(قوله وواو اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء وواو الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله وبا كوقن وسيأتي واحدة في قوله وان تكن عينا الخ وواحدة في قوله من لام فعلى الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتي (قوله أو من قبل تا) أي أو التي لام اسم من قبل تا التانيث أو زيادتي فعلا وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شي لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر لم يزد كونه آخر الاسم المعرب وواو بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رموا وذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشيخ لانه منقوص أمامع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد قوله كآبان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء وواو الانه في نية الانفصال فما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني تواني فان أصله تواني باضم النون كتكاسلا كسرت النون لما مر واستحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعا صيره (قوله كآبان) أي كآ شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال وأضاف التاء للبانى للملازمة لانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ) أي كذا اثر الياء اثر الضم وواو اذا صير الشخص البانى البناء الذى من رمى كسبعا بفتح السين المهملة وضم الواحدة اسم موضع ونونه امام مفتوحة على لغة من يجرى المثنى المسمى به كسبان في منعه الصرف للعلمية والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كقضاو الرجل) أي عند التعجب من قضائه فالعنى ما أقضاه وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسما كسبعا) أي اسما مفردا موازنا لذلك فتقول رموا واصله رميان فقلبت الياء وواو اضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتان ليسا بأضعف من التاء اللازمة في تحصيل الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضع بأن ما قبلها أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغرو حتى قلبت الواو ياء كما مر فكان مقتضاها قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عينا للصفة الخ اعلم ان فعلى بالضم ان كان اسما محضاً وصفة جارية تجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها وواو للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدرا لطاب أو اسما للشجرة في الجنة وأصلها طيبى لأنها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمجمة والراء اسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس وأخبر فاصلها طيبى وخبرى وكيسى من الكيس بفتحين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلأوها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعال التفضيل يجمع على أفاعل كلاسهم المحض فيقال أفضل وافاضل كما يقال فى أفسل اسم الرعدة أفا كل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدرا وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشيئة حيكي بالحاء المهملة ثم كاف أي يتحرك فيها المنكان كالحائك فاصلها ضيزى وحيكى بالضم اذا علمت ذلك فكلام الناطم مخالف للنحوين لان مراده بفعل وصف ما جرى مجرى الاسماء كالطوبى والكوسى وجوز فيه القلب وعدمه ونص على انه مسموعان مع ان النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء المحضة وظاهر كلام سيديويه امتناع غيره ويدخل في قوله وصفا الصفة المحضة فمقتضاها جواز الوجهين فيها مع انه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوفق عزاده أن يقول

وان تكن عينا فعلى افعل * فذا بالوجهين عنهم يحتملى والله أعلم

(فصل)

(ص) وواو اثر الضم رد الياء منى
أنى لام فعل أو من قبل تا
كآبان من رمى كمقدرة

كذا اذا كسبعا صيره
(ش) اذا وقعت الياء لام فعل أو
من قبل تاء التانيث أو زيادتي
فعلا وانضم ما قبلها في الاصول
الثلاثة وجب قلبها وواو فالاول
كقضاو الرجل والثاني كما اذا بنيت
من رمى اسما على وزن مقدرة فانك
تقول مرموة والثالث كما اذا بنيت
من رمى اسما كسبعا فانك تقول
رموا فتقلب الياء وواو في هذه
المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها
(ص) وان تكن عينا فعلى وصفا
فذا بالوجهين عنهم يلقى
(ش) اذا وقعت الياء عينا للصفة
على وزن فعلى جاز فيها وجهان
أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح
الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب
الياء وواو نحووا لضيقى والكيسى
والضوقى والكوسى وهما تانيث
الاضيق والاكيس (ص)

(فصل)

(قوله من لام فعلى) متعلق بأتى واسم حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو بيا مضاف اليه
 وذا اسم إشارة فاعل جابا القصر والبدل بدل منه أو بيان له وغالبا متعلق بجابا لآتى ليكون لذكره
 بعده فائدة التقييد بالغلبة والا كان تكرار أو أشار بذلك الى أن عدم الابدال شاذ كما صرح به في
 شرح الكافية وهو ما عليه سيويه والجمهور وعكس في التسهيل حكمهم بشذوذ الابدال في تقوى
 ونحوها وبأن ربا لا تقياسى (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوا وانما
 أبدلت هنا مع زيادة ثقلها وعدم ضم ما قبلها فقاين الاسم والصفة وخصوه بالاسم لانه تخفته
 أحمل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلمت في الاسم كدعوى
 والصفة كنشوى مؤنث نشوان أى سكران كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل
 وقيل لانه من وقيت قلبت واو تاء كما في تراث ثم ياؤه واوا كما في الشرح ولا يضر اجتماع الاعلالين
 فيه لعدم تواليهما وهو غير منصرف لالف التانيث ومن قرأ على تقوى بالتثنية جعلها للاخلاق
 بجعفر كالف تترى (قوله نحو صديا ونخيا) مؤنثا صديان كعطشان وزناومعنى ونخيان بوزنه من
 نخى يخزى بالمعجمة والزى كفرح يفرح أى ذل (قوله فتوى) بفتح الفاء اسم لما يجيبك به المفتى
 وأصلها بالياء لانهم من أفتيت وقوله بمعنى الفتيا أى بالضم وكذا البقية بعده (قوله بقوى) اسم من
 بقى بمعنى دام (قوله كقولهم للرائحة ربا) ومثلها سعيال مكان وطغيا عهله فغين معجمة لولد البقرة
 الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أى شاذة كما صرح به الناظم وولده ونخرج بذلك ربا من الرى
 لعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بان النحويين قالوا فى ربا انها صفة غابت عليها الاسمية والاصل
 رائحة ربا أى مملوءة طيبا وفى الصحاح يقال امرأة ربا لم تبدل ياؤه لانه صفة اه ولو سلمنا اسميته فعدم
 القلب مانع وهو انه لو قيل ربا وعلا به هذه القاعدة لزم قلب الواو بياء عملا بما فى الفصل الا تى أو
 ندعى فيها اجراء القاعدةتين وأما سعيال فيجتمل انه نقل من الصفة الى العلية فاستحبب أصله وأما
 طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء فعمل من فتح استحبب تصحيحه حال الضم ولا شذوذ فاده الموضع
 وغيره (قوله بالعكس) حال من لام ووصفا حال من فعلى بالضم أى ان لام فعلى هذه ان كانت واوا
 قلبت ياء فى الصفة تخفيفا لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه أخف منها على عكس فعلى بالفتح
 ومفهومه ان لامها ان كانت ياء سلمت فى الاسم كالفتيا بالضم والصفة كالقضا مؤنث الاقضى
 بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم لم يفرقوا فى البانى من هذابين الاسم والصفة كما لم يفرقوا بينهم فى
 الواوى من الاول اه اشموني (قوله أى تبدل الواو الخ) هذا خامس موضع لا بد الهيا كما فى (قوله
 نحو الدنيا والعليا) أصلهما الدنيا والعليا من الدنو والعلو قلبت الواو بياء والمراد الدنيا الواقعة فى
 قوله تعالى السماء الدنيا الحياة الدنيا لا مقابل الاخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها
 لذلك لكن استحبب أصل وصفيتها (قوله وشذ) أى قياسا لاستعماله لانه كثير فى كلامهم وورد فى
 قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى نبيه به على الاصل (قوله أهل الحجاز) أى دون تميم فانهم يقولون
 القصص على القياس (قوله فان كانت فعلى اسم سلمت الواو الخ) قال المصنف هذا هو المؤيد بالدليل
 الموافق لنص آئمة اللغة وهو عكس ما عليه آئمة التصريف لانهم يقلبون فى الاسم دون الصفة
 ويجعلون حزوى شاذ وهذا الدليل عليه (قوله حزوى) بضم المهملة فزى موضع بالحجاز عنه
 ذوالرمة بقوله أدارا بحزوى هجت العين عبرة * فناء الهوى يرفض أو يترق

من لام فعلى اسم اتى الواو وبدل
 بياء كتنقوى غالبا جازا البدل
 (ش) تبدل الواو من الياء الواقعة
 لام اسم على وزن فعلى نحو تنقوى
 وأصله تقيا لانه من تقيت فان كان
 فعلى صفة لم تبدل الياء واوا ونحو
 صديا ونخيا ومثل تقوى فتوى بمعنى
 الفتيا وبقوى بمعنى البقية واحترز
 بقوله غالبا مما لم تبدل الياء فيه واوا
 وهى لام اسم على فعلى كقولهم
 للرائحة ربا
 (ص) بالعكس جاء لام فعلى وصفا
 وكون قصوى نادرا لا يخفى
 (ش) أى تبدل الواو الواقعة لاما
 لفعلى وصفها بيا ونحو الدنيا والعليا وشذ
 قول أهل الحجاز القصوى فان كانت
 فعلى اسم سلمت الواو حزوى

وانما نصب دار الوصفه بحزوى قبل النداء فاشبهه المضاف على حد * يا عظيم ايرجى لكل عظيم *
 ويرفض بفتح الفاء وشذ الضاد المعجمة أى يسيل بعضه فى اتر بعض ويتفرق براين وقاين أى يبق
 فى العين متخيرا يبحى ويذهب والله اعلم

(ص)

(فصل)

ان يسكن السابق من واو ويا
واتصلا ومن عروض عزيا
فباء الواو اقل من مدغما
وشذ معطى غير ما قدر سما
(ش) اذا اجتمعت الواو والياء في
كلمة وسبقت احدهما بالساكن
وكان سكونها أصليا أبدلت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء وذلك نحو
سيد وميت والأصل سيود وميوت
فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالساكن فقلبت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت سيد
وميت فان كانت الياء والواو في
كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطى واقد
وكذا ان عرضت الياء والواو
للسكون كقولك في رؤية روية وفي
قوى قوى وشذ التصحيح في قولهم
يوم أيوم وشذ أيضا ابدال الياء واوا
في قولهم عوى الكلب عوة
(ص) من ياء او واو بتحريلها اصل
ألفا ابدال بعد فتح متصل
ان حرك التالى وان سكن كف
اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها بساكن غير ألف
أوباء التشديد فيها قد ألف
(ش) اذا وقعت الواو والياء محركة
بعد فتحة قلبت الف نحو قال وياع
أصلهما قول ويسع فقلبت ألفا
لتحريكها وانفتح ما قبلها فهذا ان
كانت حركتهما أصليتين فان كانت
عارضتين لم يعتد بها كجمل وتوم وأصلهما
جيثل وتوأم فنقلت حركة الهمزة
الى الياء والواو فصارت جيلا وتوما

(فصل)

(قوله واتصلا) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كسلمى
فأفاد شراطين (قوله ومن عروض عزيا) المتبادر من الشرح أولا ارجاع ضمير عرى لسكون
السابق فقيه شرط واحد والاولى ارجاعه للسابق نفسه أى وعرى السابق من العروض ذاتا
وسكونا فقيه شرطان كفى التوضيح ويدل عليه كلام الشرح في المحركات وعلى كل فألف عزيا
للاطلاق وقضية ما ذكر ان الثانى منها لا يشترط أصالته وهو كذلك حقيق وخامس الشروط في
هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهو ذام موضع سادس سواء
تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى ولى مصدر اطويت ولويت وكسلى والأصل طوى ولوى
ومسلموى قبل به ما ذكر وقلبت ضمة الميم في مسلمى كسرة لمناسبة الياء (قوله والأصل سيود وميوت)
أى من ساديسود ومات ميوت فوزنهما فاعل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين
كضيم وصرف نقل الى فاعل بكسر هاء ثم أعل وأدغم لان فاعل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى
يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديما في قيمه ما ليس في الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل
المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على انه أصلهما ولا حاجة
للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يجعل وزنه - ما
فعل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجد من الاول ضيم وصرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أى عرض السابق
منهما للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واو الضم ما قبلها وكذا نحو يبيع واوه
بدل من الف يبيع ويأديوان بدل من الواو الاولى في دوان بالتشديد أو عرض سكونه فقط كقوى
فعل ماض بسكون الواو ومخففا من كسرهما كما يخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا ابدال في ذلك كله
وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيره (قوله يوم أيوم) أى كثير الشدة ومثله ضيمون للسنور الذي كر
وعوى الكلب كرمى عوية فهذه صحت مع استيفائها الشروط شذوذ وقياسها ايم وضين وعية بشد
الياء المفتوحة كما شذذ ابدال مع فقد بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم للربا تعبرون بشذذ الياء
وأصلها بالهمز كما مر فابدلت واوا ثم ياء وكما شذذ ابدال الياء واوا في قولهم عوى عوة (قوله أصل)
ضبطه المغرب بالبناء للمجهول واختار الصبان ضبطه كسكرم مبنيا للفاعل بمعنى ناصل قال ورأيت
منقولاً عن خط ابن النحاس تليذا المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لا نالم فيجدي
القاموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول اهولك ان تقر من بشاعة القافية
حينئذ يجعل اسم فاعل بوزن حذراً وأصله فاعل حذف ياؤه للضرورة أو تجريره على مذهب من
يجوز بناء اللازم للمجهول (قوله ألفا ابدال) بنقل حركة همزة ابدال الى تنوين ألفا لانهمزة قطع
وهذا شروع في ابدال الالف من اختيا الواو والياء ولهذا ابدال عشر شروط كلها في المتن منها
في هذه الايات خمسة كما شعلمه (قوله ان حرك التالى) أى الحرف الذى يتلو الواو والياء (قوله
كف) أى منع اعلال غير اللام أى اعلال الواو والياء الواقعين غير لام الكلمة أى لام ثانية بأن يقع
عينا أو لا مأولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذا شرطان خرج بالاول نحو القول والبسيع مما لم
يتحرك وبالثانى نحو حيل وعوص وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتاصل الحركة ثالث كما
بينه الشرح واتصلاهما رابع كفى المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل
بينهما فخرج نحو ان أجود جديز ونحو تباين وتهاون لعدم اتصلاهما بالفتح وعدم سكون
ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله بجيل) بفتح الحيم والياء من اسماء الضبع وتوأم بفتح
المثناة فوق والواو أحدا أو أمين وهما الولدان في بطن وأصلهما بجيثل وتوأم كلاهما بوزن جمع غفر

فلوسكن ما بعد اليا والواو ولم تسكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل (٢٠٥) فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن

بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا
وعلوى وذلك نحو يخشون أصله
يخشون فقلبت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء
ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعلا

ذا أفعل كاعيد واحولا
(ش) كل فعل كان اسم الفاعل
منه على وزن افعل فانه يلزم عينه
التصحيح نحو عور فهو عور وهيف
فهو أهيف وعيد فهو أعيد وحول
فهو أحول وحل المصدر على فعله
نحو هيف وعور وحول وعيد

(ص) وان بين تفاعل من افعل
والعين واوسلت ولم تعمل
(ش) اذا كان افعل معتل العين
حقه ان تبدل عينه ألفا نحو اعتاد
وارتاد لتحركها وانفتاح ما قبلها
فان أبان افعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك في الفاعلية والمفعولية
حل عليه في التصحيح ان كان واوا
نحو اشتور واقان كانت العين
ياء وجب اعلالها نحو ابتاعوا
واستافوا أي تضاربوا بالسيوف (ص)
وان لحرفين ذا الاعلال استحق

صحيح أول وعكس قد يحق

(ش) اذا كان في كلمة حرفا له كل
واحد متحرك مفتوح ما قبله لم يجز
اعلالهما مع التلايتي والي في كلمة
واحدة اعلالا لان فيجب اعلال
احدهما وتصحيح الآخر واللاحق
منهما بالاعلال الثاني نحو الحيا
والهوى والاصل حي وهوى فوجد
في كل من العين واللام سبب الاعلال
فعمل به في اللام وحدها لكونها
طرفا والاطراف محل التغيير وشذ
اعلال العين وتصحيح اللام نحو غاية

بهمزة بعد الياء والواو ومثلها في عدم الابدال لعروض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا النضل (قوله
فلوسكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أي وحمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلوسكن الخ (قوله
وجب التصحيح) أي لتلايتي ساكن سواء كان ذلك الساكن ألفا كبيان أو غيرهما كطويل وغور
وخورنق (قوله كرميا الخ) مثال للمنتفي الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء
مشددة وانما تصح ذلك لتلايتي جمع القان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لبس فيه
كفتيان عليه ولان ياء النسب في علوى تقتضي ابدال الالف واوا كما مر فكيف تبدل الواو معها
ألفا (قوله وذلك) أي سكون ما بعد اللام الذي لا ينتم اعلالها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة
نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين وفعلا بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار
بذلك الى شرطين آخرين ان لا تكون الواو والياء عينتا الفعل وصفه على افعل ولا عينتا المصدره (قوله
كاعيد) من العيد كالفرح وهو عومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ظهور البطن
والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون
أو خلقه أو وصف ظاهر في البدن كسود وعور وحول وعيد فهو أسود وأعور وأحول وأعيد وانما
صح عين هذا الفعل جملا على ما هو بعينه وهو فعل بشد اللام كعور وأحول لان عينه صححت
لسكون ما قبلها وما بعدها فحمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه
على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الموحدة
مضارع بان أي ظهور وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لاعلال عين افعل ان كانت واوا
ان لا يكون بمعنى التفاعل والاسلمت فان كانت ياء اعلت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أي
طاب (قوله فان أبان الخ) مة ابل لمحذوف أي محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان
الخ (قوله حل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتابع ولما كان هذا
بعينه حل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبيهة بها فاعلت
(قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهززة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط
تاسع (قوله حرفا له) أي واوان أو ياء أو مختلفان (قوله لتلايتي والي اعلالا) أي بلا فصل
بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمام مع الفاصل بخلاف نحو يفون اذا أصله يوفون ولا يردت اليه ما في
ماوشا وتري من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انقيده في شرح الكافية منع توالي الاعلالين
بكونهما من جنس واحد اما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله واللاحق منهما
بالاعلال الثاني) أي لان الطرفين محل التغيير (قوله نحو الحيا) أي بالقصر وهو المظروكذا
الهوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع في المذموم أو الممدود منها فليس مما نحن فيه
لان عينه لا تستحق الاعلال لبعده بالالف الساكنة بعدهما والحيا مثال لاجتماع ياءين لانه من
حييت والهوى للواو والياء لانه من هويت ومثال الواو من الهوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى
بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقوله سم في تنيته حو وان وفي جمع أحوى حوى بالضم
والتشديد وكذلك قوى أصله واو من القوة (قوله نحو غاية) مثاهاراية وكذا آية عند الخليل
فاصلها غيمية وريمة وأية قلبت الياء الاولى ألفا شذوذ اذا القياس قلب الثانية لكن سهله كون
الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أهمل الوجه في آية وقيل اعلت الثانية فصار آية كنواة ثم
قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات وقيل أصلها آية بضم الاولى كسيرة وقيل آية كنبقة
فاعلالها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعة أو آية

بشد الباء وكلاهما مردودة كما في التصريح (قوله ما آخره) بالنصب ظرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة صلة ما الاولى وان يسلم فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أي وعين اللفظ الذي زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عاشر الشروط وحاصله أن لا تكون الباء والواو عينين لما في آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو حولان) مصدر جال يجوز وهيمان مصدر هام بهم وانما سمت عينهما لان زيادة الالف والنون في آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما الالف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتحات اسم ماء وجماد حيدى بوزنه أي يحيد عن ظله لنشاطه وحكمه الاخفش بشذوذ هذين لان الالف وان اختصت بالاسم لا تخرج عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كما لا تمنعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالاسماء لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها بالاسم مبينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جمعي قائل وبائع والاصل قوله وباعة ككاملة وشذ تصحیح حوكة وخونة جمعي حائك وخائن (قوله وشذ ما هان وداران) وقياسه ما هو هان ودوران لان أصلهما تننية ما هو دارو في نسخ هان بقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هان وداران أعجميان فلا يحسن عدما فيما شذ (قوله وقبل بالخ) هذا البيت دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق الكل في أنها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما ص ابدال الهمزة وحروف العلة الذي لا يتوقف على نقل حركة أو ذكر في الفصل الآتي ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقي حروف الابدال في فصل ذوالسين الخ فكان الاولى تاخير الميم مع ذلك (قوله ميم) مفعول ثان لقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الا ان يقال لاحظ اصطلاح القراء في تسميتهم هذا العمل اقلايا (قوله المنفصلة) أي عن الباء بأن كانتا من كلمتين ودخل في النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو في قم ومن النون المتحركة شذوذ كما قولهم في البنان أي الاصابع البنان والله أعلم

* (فصل في النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى في قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل في المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل سا كان جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو يمين ويقوم والواجب قلبه من جنسها كيخاف ويخيف أصلهما يخوف كيذهب ويخوف كيكرم نقلت فتحة الاولى وكسرة الثانية الى الخاء ثم قلبت الواو الثاني الاول لتجانس الفتحة قبلها وياه في الثاني لسكونها اثر كسرة (قوله من ذي لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالسا كن منها مطلقا أو المدفوعا بالسا كن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذي اللين فيما ذكر الهمزة (قوله وجب نقل حركة العين الخ) أي لنقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ما قبلهما اللزومها بخلافها في دلو وظيفي لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معدي كبر دون قاض للزومها مع كون المركب ثقیلا لا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يمين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو بضمه مضارع أبان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله أبين كما كرم نقلت كسرة الباء الى الباء ثم حذف للسا كنين (قوله غير صحيح) دخل فيه الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا ثقل نحو يابس كيعل مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقول واما عدم

(ص) وعين ما آخره قد زيدا
يخص الاسم واجب ان يسلم
(ش) اذا كان عين السكامة واوا
متحرك كتمفتوحا ما قبلها أو ياء متحركة
مفتوحا ما قبلها أو كان في آخرها
زيادة يخص الاسم لم يجز قلبها ألفا بل
يجب تصحيحها وذلك نحو حولان
وهيمان وشذ ما هان وداران
(ص) وقبل بالقلب ميم النون اذا
كان مسكنا كن بت ابتدا
(ش) لما كان النطق بالنون
الساكنة قبل الباء عسرا وجب قلب
النون ميمالا فرق في ذلك بين المتصلة
أو المنفصلة ويجمعهما قوله من بت
ابتدا أي من قطعك فالتقه عن بالاك
واطرحه والفاء ابتدا ابدل من نون
التوكيد الخفيفة (ص)

* (فصل) *

لسا كن صح انقل التحريك من
ذي لين آت عين فعل كآين
(ش) اذا كان عين الفعل ياء أو واو
متحركة و كان ما قبلها سا كاصحيا
وجب نقل حركة العين الى السا كن
قبلها نحو يمين ويقوم والاصل بين
ويقوم بكسر الياء وضم الواو
فنقلت حركتهما الى السا كن قبلهما
وهو الباء والقاف وكذلك فعل
في ابن فان كان السا كن غير صحيح لم
تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق

(ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا
كايض أو أهوى بلام عللا
(ش) أي انما تنقل حركة العين
الى الساكن الصحيح قبلها اذا لم يكن
الفعل للتعجب أو مضاعفا أو معتل
اللام فان كان كذلك فلا تنقل نحو
ما أين الشيء وأين به وما أقوم به
وأقوم به ونحو كايض واسود ونحو
أهوى (ص)

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارعا وفيه وسم
(ش) يعني انه ثبت للاسم الذي
يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط
أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل
ما ثبت للفعل فالذي أشبه المضارع
في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلى
بالحمز من تبيع والاصل تبيع
بكسر التاء وسكون الباء فنقلت
حركة الباء الى الباء فصارت تبيع
والذي أشبه المضارع في وزنه فقط
مقام والاصل مقوم فنقلت حركة
الواو الى القاف ثم قلبت الواو والفاء
لجانسة الفضة فان أشبه في الزيادة
والزنة فاما ان يكون منقولا من
فعل أولا فان كان منقولا منه اعل
كيزيد والاصح كايض واسود

(ص) ومفعول صحيح كالمفعول

والف الاعمال واستفعال
أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض
وحذفها بالنقل ربما عرض
(ش) لما كان مفعول غير مشبه للفعل
استحق التصحيح كسوا والوجه مفعول
عليه مشابه له في المعنى فصحيح كما
صحيح مفعول كقول ومقوال وأشار
بقوله والف الاعمال واستفعال
أزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان
على وزن افعال أو استفعال وكان
معتل العين

النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحرك عيتهما بناء على ان اول المضاعفين هو الزائد فسلانه
يلزم عليه قلب المنتقل اليه الف التحوركه وانفتاح ما قبله فيلتقي سا كان فان حذف الاول قلت بين
وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة باخرى فترك اما على ان الثاني من
المضاعفين هو الزائد فالعين سا كنهة وليس الكلام فيها أفاده المصحح وتبعه الحواشي وفيه ان
المنتقل اليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفا كما علم من قوله بتحرك أصل فالقياس حينئذ قلب
الثاني لتحركه في الاصل وانفتاح ما قبله الا أن فيصير بيان وعواق وهو أيضا ملبس بصيغة الاسم
فترك (قوله بلام عللا) أي حكم بأن لامة حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله
أهوى ليشمل غير أفعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما أفعاله يشبهه أفعال التفضيل في
الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل للمسايا في فكذا شبهه وحل افعال به عليه (قوله ونحو كايض
واسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفائه لوجب قلبها ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها الا أن فحذف همزة الوصل للاعتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتبس باسم الفاعل
من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي لثلايتو الى فيه
اعلالا في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبه في الوزن فقط
أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبه فيهما كاقوم واسود بوزن أعلم فلا يعمل لثلايتوهم انه فعل وكذا لو
بأنه فيهما البعد عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول
اسما على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لثلايتو بالفتح لثلايتو لثلايتو لثلايتو
علما فمقول بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة
(قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التجمية (قوله وهو مثال تحلى) أي اسم مبني من
البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا فعيل من التبع أي يتبع
أمة في المرحى فتأوه أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلى بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة
وكسر اللام فهزمة يطلق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله
من يبيع) أي حال كون تبيع ما خوذ من يبيع وهو مصدر رباع ولو بنيت على مثال تحلى من
القول قلت تقبيل بكسر تين والاصل تقول نقتل كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء
لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه وسم امتاز به عن
الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تفعلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا
تفعل بضمهم ما يفعل ما وازنه من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبني
للفاعل أو يضمها فاصله كالمبني للمفعول وكذا مقيم ومبني أصلهما كيكرم بالكسر فيعمل كل ذلك
لا امتياز عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية
فوزنه فعل لا مفعول (قوله اعل كيزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده
(قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعول وهذا محترز لقوله ضاهي مضارعا على ما سيأتي
(قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق
بعرض والباء للملابسة (قوله وحل مفعول الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف وابنه ان مفعلا
يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كتعلم عنده من يكسر حرف المضارعة لكنه
حل على مفعول في التصحيح لشبهه لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كخط
ومخيط أو صيغة مبالغة كقول ومقوال ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو وضع
ذلك لزم تصحيح مثال تحلى من البيع لشبهه بتعجب أو تضرب في تلك اللغة وزيادته وهو ممنوع

والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أو
لأنه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو ولا أنه محمول
عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه
تخذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزيادته وقربها من الطرف
وحصول النقل بها وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي
بدل العين لان بدلها يتخذف كثيرا في غير هذا ولان التعويض التام لم يعهد في غير الاصول (قوله
وقلبت الواو ألفا الخ) لا يرد ان شرط قلب العين ألفا ان لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن
كف الخ لان محل ذلك فيما اعلاه بالاصالة أما الافعال والاستفعال فبالجمل على الفعل * (تنبيه) *
قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعها ما في الفاظ منها غول اغوالا وأغيت السماء اغيا ما
واستحوذا استحوذا واستغبل الصبي استغبالا أي شرب الغبل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه
المرأة وهي توتى أو وهي حامل وهذا شاذ عند النحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لجانسة
الفحة قبلها) أول تحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الا أن (قوله من النقل ومن حذف) أي
دون التعويض بالتاء (قوله ففعول) أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقمن أي
حقيق (قوله فحذفت واو مفعول) أي عند سيبويه وقال الاخفش عين الكامة لان واو مفعول
جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تخذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل
وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بأنهم لو كانت علامة اسم المفعول لو جبت في الزائد على
الثلاثة كالمشعر وانما العلامة الميم وجب بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون
ومهلل ومالك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محل ما ذكر فيه اذا كان
ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنا معتلان تصریح وقد يقال في الجواب الاول تسليم انه اجب
بهم المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لقوات ما جى بها لاجله تقدير
لان وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعول باثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش
مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمة الخلاف في نحو مسو بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش
يقال مسو بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغیر الحاق خففت بقلبها واو او ادغامها
فيها وعند سيبويه مسو بتل حركة الهمزة الى الواو لكونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في
تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله
وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب ابدال واو بعد ضم من الف ويا الخ من انه يجب
قلب الياء واو الضم ما قبلها كوقن في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح
الياء كبعض وهم في جمع أيض وأهيم ومر أيضا ان سيبويه يجعل الياء الواقعة عينا المفرد كعين الجمع
فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عينا
ويبقى الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد ان حذفت واو مفعول قلبت الضمة
كسرة لتصح الياء لانهم اعين مفردا ما على رأى الاخفش من ان المحذوف العين فيصير بعد النقل
والحذف مبوع فكسرت الفاء وقلبوا واو ياء لتلايتوهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر
الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه ان مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واو
فاولى ابقاؤه مع المعذومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار والحاصل ان ذوات
الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه
حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف

فان ألفه تخذف لالتقاء ساكنة
مع الالف المبدلة من عين المصدر
وذلك نحو اقامة واستقامة واصلة
اقدام واستقام فنقلت حركة
العين الى الفاء وقلبوا الواو الفاء
بواسطة الفتحة قبلها فالتقى الساكن
فحذفت الثانية منهم ما تم عوض
عنهما تاء التانيث فصارت اقامة
واستقامة وقد تخذف هذه التاء
كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى
واقام الصلاة

(ص) وما لافعال من النقل ومن
حذف ففعول به أيضا قن

نحو مبيع ومصون ونذر

تصحيح ذى الواو في ذى الياء اشهر
(ش) اذا بنى مفعول من الفعل
المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه
ما وجب في افعال واستفعال من
النقل والحذف فتقول في مفعول
من باع وقال مبيع ومقول والاصل
مبيوع ومقول فنقلت حركة العين
الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان
العين وواو مفعول فحذفت واو
منه ول فصار مبيع ومقول وكان
حق مبيع أن يقال فيه مبيوع لكن
قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء
ونذر التصحيح فيما عنيته واو قالوا ثوب
مصوون والقياس مضمون ولغة تميم
تصحيح ما عنيته ياء فيقولون مبيوع
ومخيط ولهذا قال المصنف رجه
الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو في
ذى الياء اشهر

(ص) وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تحرك الاحودا (ش) اذ اني (٢٠٩) المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما

ان يكون معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اعلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها في لام الكلمة نحو مرمى والاصل مرمى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا واهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعمل نحو معدى وان كان الواوى على فعل فالنصح الاعلال نحو مرضى من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قبل نحو مرضو (ص) كذا اذا وجهين جال المفعول من

ذى الواو لام جمع أو فردي عن (ش) اذ اني اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح في الجمع فان كان مفردا جاز فيه وجهان الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود ونحو علا علوا وعما علوا ويقل الاعلال نحو قسا قسيا أى قسوة

(ص) وشاع نحو نيم في نوم ونحو نيام شذوذ غنى (ش) اذا كان فعل جمعا لماعينه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقوله في جمع صائم صوم وصيم وفي جمع نائم نوم ونيم فان كان قبل اللام الف وجب التصحيح والاعلال شاذ نحو صوام

ونوام ومن الاعلال قوله * فأتارق النيام الا كلامها *

العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة يرفع توهم أصلها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين يخرج يائي اللام مطلقا واو يها مع كسر العين كرنى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الا ترى وأما مضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكروا هذه المسئلة هنا انها هوى باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جملا على فعل الفاعل لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو معدى) أصله معدو وبواو بين الاولى واو مفعول والثانية لام الكلمة فقلب الثانية ياء جملا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها اثر كسرة كدعا ثم الاولى لاجتماعها مع الياء كنة ثم ادغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرضى) أصله مرضو وبواو بين قلب الثانية ياء جملا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو النصيح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاعتين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو وقلب الواو الاخيرة ياء لتقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ والاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اختير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واوى بها اختير فيه الاعلال أو واوى بها وجب الاعلال (قوله كذا اذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعول بضمين أو صفة لمصدر محذوف أى جاء المفعول مجتمعا مثل ذاك اذا وجهين حال أيضا منه مؤ كدقما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجاية ضمينه معنى اخذوا لم جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في الكافية بقوله

ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح أولى ما قفى

واطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والواجب الاعلال كما في المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصو ودلوو بضمين ثم واو بين قلب الثانية ياء لنقل الواو بين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالتقوا حب اليهم وعصيم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة مما كنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وليت ضمة فقلب ياء لما قبل في ادل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وادغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المسار (قوله ونحو ابو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كافي التسهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفلوس فادغم والنحو اما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماء أو بالحاء المهملة وهو الجهة حتى سيبويه انكم لتطرون في نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى في التوضيح وغيره انه واجب لخفة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الاصل وهذا ناسع موضع لقلب الواو ياء وهى وقوعها عيننا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله غنى) أى نسب للعلماء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم ابدلت الواو همزة لما مر وكذا قائم وجائع (قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واو بين وضمة مع ثقل الجمع خفف بقلب ما بين لانها ما أخف نصريح (قوله وجب التصحيح) أى لخفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغير بسبب الالف وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جمعى شاورغا وثلا

يتوالى اءلالان ويجوز في نحو نيم بعد اءلاله ضم الفاء وكسر ها والضم أولى والله أعلم

(فصل في ابدال فاء الافتعال وتاءه)

(قوله ذوالين) مبتدأ خبره جملة أبد لا وفا حال من نائب فاعله العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتام مفعوله الثاني وكل من فاو تاء بالقصر وتقدم للشاطبي ان ما قد مر من أسماء هذه الحروف ممنون على حد شربت ما وصوب ابن غازي عن بعضهم عدم تنوينها لانهم امنية لوضعها ووضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء (قوله فاوها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذا لاف لا تقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لاما بطريق الاصاله (قوله وجب ابدال تاء) أي لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخارجهما ومنافاة صفتيهما لان حرف اللين مجهور والتاء همزة وأيضاً لواقروه لتلاعبت به حر كانت ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة والتاء بعد الفتحة وواو بعد الضمة فابدلوا منه حرفاً يلزم وجهها واحداً وخصوا التاء لتدغم فيما بعد ها هذه هي اللغة النصحى وبعض الجازين يجعلون التاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل ياتصل فهو متصل وحكى الجرحى ابدالها همزة كاتصل ياتصل فهو مؤنصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الخ) مثال للواوى ومثال للياى اتسار واتسرو ومتسار والاصل ايتساروا يتسرو ومتسرو قال في المصباح الميسر كسجد قار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو يأسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه يورث اليسار (قوله والاصل او اتصال الخ) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل أولياء لكسر ما قبلها في الماضي لا المصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليها ثم تقاب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائماً فتقابل تاء من أول الامر تقليداً للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياساً وايضاً لوقبيل ياء لا تمنع قلب هذه الياء تاء كما في الياء المنقلبة عن الهمزة في نحو اتكل بجماع عدم الاصاله الا أن يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلاً امتنع ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء في غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا ابدالها من بدلها وايضاً كل من البدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة) أي النائية الساكنة وهي فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قولهم اترز) اما فعل ماضٍ معلوم أي لبس الازار فيكون بفتح التاء والزاى أو أمر فبكسر الزاى ولا يصح ماضياً مجهولاً الا كان أصله اترز بالواو والياء كما في الشارح وأصله الاصيل اترز بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت اترز بالادغام فهذا الابدال الثاني شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجاز به البغداديون كما حكاه الزمخشري وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام الحديث اترز في حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالا شهنوى وشذ قولهم اترز صريح في انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذي في المتن تبعاً لابن المصنف في انه لم يسمع فراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال في جنسه لا في شخصه ونقل المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم اتكل ومن المسموع أيضاً من من الامة وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضياً مجهولاً أو ايتن بالياء ان كان معلوماً أو ما اتخذت الصحيح انه من تتخذ يتخذ تتخذ كعيب يعيب تعابى اتخذ كما ان اتبع من تبع فتأوه الاولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله او تتخذ ابدلت الواو تاء على القياس وتخرجه على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول

(ص) * (فصل)

ذوالين فأتاني افتعال أبداً
وشذ في ذى الهمزة نحو اتكل
(ش) اذا بنى افتعال وفروعه من
كلمة فاوها حرف لين وجب ابدال
حرف اللين تاء نحو اتصال واتصل
ومتصل والاصل فيه او اتصال
واو متصل ومو متصل فان كان حرف
اللين بدلاً من همزة لم يجز ابدال تاء
فتقول في افتعل من الاكل اتكل
ثم تبدل الهمزة ياء فيقول اتكل
ولا يجوز ابدال الياء تاء وشذ قولهم
اترز بابدال الياء تاء

الجوهري (قوله طاء الخ) نامبتدأ خبره رد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاو طاء مفعوله الثاني فان جعل رد امرا كان تام مفعوله الاول لامبتدأ لا احتياجه الى تقدير الرابط (قوله وجب ابداله طاء الخ) أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذا التاء همزة مستقلة والمطبق مجهور مستعمل كما يعسر النطق بهما بعد الدال والذال والزاي لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها في المخرج ليسعربها يوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا ابدت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثليين كالمظهر واطعن وادان أو طاء بعد الصاد والصادودا لا بعد الزاي جاز الفث كاصطبر واضطجع وازدجر والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر واضجع وازجر ويتمنع انعكس كاطبر واطجع وادجر لثلاث بقوت صغير الصاد والزاي واستطالة الضاد اما الطاء بعد الطاء المسألة والدال بعد الدال المعجمة فيجوز فيهما الوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفو او يظلم احيا نافيظ ظلم

هكذا بالفتك ويظلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بانفك ومدكر بشد المهملة وذكرك بشد المعجمة وهو شاذ في تدبر والله أعلم

* (فصل في الاعلال بالحذف) *

هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة أنواع ما يتعلق ببناء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله وبنيتي متصف) أى صيغتي شخص متصف أى الصيغتين الداليتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهو ما سماه الفاعل والمنعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أى المنتسوخ العين تخرج مضمومها فلا تذف فاء مضارعه كوضو يوضو ووشم يوشم وفي مكسورها تنصیل يعلم عما سيأتي (قوله معتل الناء) أى بخصوص الواو كما يفيد تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعدي بعد ويأس يئس والاصل يسر ويسر (قوله بعد) اصله يوعد فتقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحل على المبدوء بالياء اخواته كأعد ونعد وتعد وكذا الامر نحو وعد فاصلا او بعد حذفت انوا وحل على المضارع المبدوء بالياء فاغتني عن الهمزة بتحرله ما بعدها وكذا حل عليه المصدر الذي على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعد أن الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف الواو ومن يوعد بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولين في لغة وبكسر عين الفعل فلا حذف في منتوحها كوحل يوحل ووجع يوجع ولا في مضمومها كوضو يوضو وشذ قول بعضهم وجدي مجد بالضم وهي لغة عامرية واما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها ينتح العين فلا كسر المقدر لانها لا تكون ماضية فاعل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالفتح ككسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه اولامه حرفا حلقيا فكان الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتحته قياسا لكون ماضية وسع بالكسر فكان حقه اثبات الواو فعمل حذفت شذوذها وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كوقم يوقم ووثق يثق وورث يرث فثبت حذفت واو يسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله وعدة) أفاد التمثيل به ان الحذف الناء شرطين كونه في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه لغيرا الهيئة فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للارض الموحشة ولدة صفة بمعنى ترب وهو المساوي في العمر ولا يما قصده الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للباس وبوجود الشرطين يجب

(ص) طاء افتعال رد اثر مطبق
في اذان وازددوا ذ كر دال باقي
(ش) اذا وقعت تاء الافتعال بعد
حرف من حروف الاطباق وهي
الصاد والصاد والطاء والطاء ويجب
ابداله طاء كقولك اصطبر واضطجع
واطعنوا واططلوا والاصل اصتبر
واضجع واطعنوا واططلوا فابدل
من تاء الافتعال طاء وان وقعت
تاء الافتعال بعد الدال والزاي
والذال قلبت دال نحو اذان وازدد
واذكر والاصل اذان وازداد
واذكر فاستثقت التاء بعد هذه
الحرف فابدلت دالا وأدغمت
الدال في الدال

(ص) * (فصل) *

فأمر أو مضارع من كوعد
احذف وفي كعدة ذاك اطرده
وحذف همزا فعل استمر في
مضارع وبنيتي متصف
(ش) اذا كان الفعل الماضي
معتل الناء كوعد وجب حذف
الهاء في الامر والمضارع والمصدر
اذا كان بالناء وذلك نحو وعد بعد
وعدة فان لم يكن المصدر بالناء
لم يحذف الناء نحو وعد

الحذف كعدة وصله وثقة ومقة فاصلها او عدو وصل ووثق ووثق بكسر فسكون حذف فاءها
جاء على مضارعها كما مر ونقلت كسرتها العين لتبدل عليها ووربما فتحت العين لفتحها في المضارع
كسعة وضعة بالفتح ويكسر ان في لغة وجهها قرئ شاذا ولم يوث سعة من المال بالكسر وشذ الضم في
صله ثم أتى بالتاء عوضا عن التاء حذفها شاذ خلافا للثراء واما قوله

* وأخلفوك عدو الامر الذي وعدوا * فخرج على ان عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعنى ناحية
وكذا الجمع بينهم ما شاذ كقول بعضهم وعدة وثبة ووجهة لكن قال الفارسي لاشذوذ في وجهة
لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاءه وظاهر كلام سيويوه انه مصدر وسوغ عدم
الحذف فيه كونه لافعل له اذ لا موجب للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
واتجه ووجهه التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهة (قوله يجب حذف الهمزة) أي
الرائدة على اصول الثلاثي لتصير رباعيا كهمزة كرم وآمن بالمد اذ أصلها ما كرم كظرف وامن
كفروح أما الهمزة الاصلية في نحو كل واخذوا من بشد الميم فلا تحذف بل تقلب ألفا في نحو
آكل وواو في نحو أو من او تحقق كما علم مما مر واما همزة افعل فلزادتها تحذف في المضارع المبدوء
بهمزة التكامل ثلاثي مجتمعة همزان في كلمة وحل على المبدوء بالهمزة اخواته وصيغتها الناعل
والمفعول (قوله والاصل يؤكرم) أي يوزن يدرج لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي
باسرها وكذا مؤكرم يوزن مدرج فحذفت الهمزة لما مروى يمنع اثباتها الا في ضرورة كقوله

* فانه أهل لان يؤكرما * أونودور كقولهم أرض مؤنونة بكسر النون أي كثيرة الارانب وكساء
مؤنوب اذا خلط صوفه بوبر الارانب والقياس مرتبة ككرمة بناء على ان همزة أرنب زائدة
وهو الاظهر اما على انها أصلية فلا يكون ذلك نادرا * (تنبيه) * لو أبدلت همزة أفعل هاء كهراق
في اراق أو عينا كعنهل الابل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو
مهريق ومهراق بفتح الهاء في الكل وعنهل يعنهل الخ (قوله ظلت) بالكسر مبتدأ والثاني بالفتح
عطف عليه واستعمال خبره فأنه للتثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعمال قبله وهو فاعل محذوف بدل عليه استعماله وقرن
الثاني بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالله للاطلاق هذا ما يفيد صنيع الشارح كالا شموني (قوله اذا
أسند الفعل الماضي) أي الثلاثي أما الزائد عليه ما يتعين اتصافه نحو اقررت وشذأ حسنت في
أحسنت وخرج بالماضي المضارع والامر ففهم الوجهان الاولان فقط كما سيأتي في الشارح
(قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما عني ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج
مفتوحا في تعين اتصافه لعدم ثقله نحو حلت وشذمت في هممت (قوله والثاني حذف لامه)
هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى ان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيويوه
وسيجري عليه الشارح في اقررن الا في جري في كل محل على قول من قولي المصنف (قوله على
وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الاولى ويقرن بكسر القاف منقولا
لهما من الراء وكذا قرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلاً أولاهما مكسور
حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي وقيل هو من الوقار يقال وقريه فيكون يقرن وقرن
محذوف الفاء مثل بعدن وأصله يقرن ويرج الاول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قوله هم قربا المكان) أي استقر كعلم
يعلم فأصله قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قربا المكان حكاهما ابن القطاع من أئمة اللغة
ولسنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطرده

وكذلك يجب حذف الهمزة
الثابتة في الماضي مع المضارع واسم
الفاعل واسم المفعول نحو قولك
في اكرم يكرم والاصل يؤكرم
ونحو مكرم ومكرم والاصل مؤكرم
ومؤكرم فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول (س)

ظلت وظلت في ظلمات استعمالا
وقرن في اقررن وقرن نقلا
(ش) اذا أسند الفعل الماضي
المضاعف المكسور العين الى تاء
الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه
أحدها اتصافه بنحو ظلمات أفعل
كذا اذا علمته بالنهار والثاني حذف
لامه ونقل حركة العين الى الفاء
بنحو ظلت والثالث حذف لامه
وابقاء فائه على حركاته بنحو ظلت
وأشار بقوله وقرن في اقررن الى
ان الفعل المضارع المضاعف الذي
على وزن يفعل اذا اتصل بنون
الاناث جاز تخفيفه بحذف عينه
بعد نقل حركتها الى الفاء وكذا
الامر منه وذلك نحو قولك في يقررن
يقرن وفي اقررن قرن وأشار بقوله
وقرن نقلا الى قراءة نافع وعاصم
وقرن في يوتكن بفتح القاف وأصل
اقررن من قوله هم قربا المكان يقر
بمعنى يقر حكاه ابن القطاع ثم
خفف بالحذف بعد نقل الحركة
وهذا نادر لان هذا التخفيف انما
هو للمكسور العين

كما أشار له بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مفاد المتن وصرح
الكافية وظاهر التسهيل عدم اطراحه بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظلال ذلك
وصرح سيديويه بشذوذه وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد
عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب الشلوطين وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم وبه يرد
على ابن عصفور والله أعلم

* (الادغام) *

(ص) * (الادغام) *

أول مثلين محركين في
كلمة أدغم لا كمثل صفف
وذلل وكل وإيب
ولا بحس ولا كخصص أبي
ولا كهيل وشذفي آل
ونحوه فن بنقل فقبل
(ش) إذا تحرك المثلان في كلمة
ادغم أولهما في ثانيهما

هو يسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال
أدغمت اللجام في قم القرم ودغمته بالتشديد أي أدغمته واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن
ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق به - ما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء
الساكن عند المتحرك فكانه داخل فيه وخرج بالخرج الواحد لا خفاء عن الحرف الخفي ليس
من مخرج ما بعده والادغام يكون في المثلين وفي المتمازيين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع
ومرأته يدخل جميع الحروف ما عدا الالف اللينة واقتصر الناطم على ادغام المثلين في كلمة لأنه
اللائق بالتصريف وأما اللائق بالقراءة فهو أعم (قوله أول مثلين) مفعول مقدم لا دغم يسكون
الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين كلمة يسكون اللام للوزن (قوله
لا كمثل عطف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ) (صفف) جمع صفة كغرف
وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالستينة (قوله وذلل) بضمين جمع ذلول بالمعجمة ضد
الصعبة (قوله وكل) بكسر فتح جمع كلمة بكسر فتشديد سترقيق بخاط كالبيت ويسمى في عرفنا
بالناموسية تصریح (قوله وإيب) بفتحين وموحدين موضع القلادة من الصدر ويطلق على
السراويل يشد في صدر نحو الحمار يمنع الرحل بالمهملة من التأخر وعلى ما استدل من الرمل (قوله
بحس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه بيده أو من
جس الخبر إذا خضع عنه وهو الجاسوس (قوله كخصص) فعل أمر أصله يسكون الصاد الثانية
وإي مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهـ مزة إلى الصاد وحذفت تحقيقا كما هو شأنها
بعد الساكن نحو قد أفلح فن أوتى (قوله كهيل) فعل ماض زيدت فيه الياء لاخاقه بدحرج ومصدره
هيلة كدحرجة ويقال فيه هليل تهليل وهو أحد اللفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة
(قوله إذا تحرك المثلان) أي كل منهما خرج ما إذا سكن ثانيهما فمتنع الادغام كظلال أقول الحق
لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه وكذا ان عرض تحريكه كما سيأتي في اخصص أي أما إذا سكن
أول المثلين فيجب ادغامه الا إذا كان عاء سكت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام
ورش ماله هلك أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردي بخلاف
المتصلة به فيجب ادغامها كسأل ورأس بوزن فعال مباغمة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو
كان مدة في الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كعطى ياسر ويدعو وافد بخلاف اللين غير المد فيدغم
كاخشوا وافد وكذا المد في غير الآخر كغزوا أصله مغزو واغتفرزوا والمد له قوة الادغام فيه (قوله
في كلمة) خرج ما إذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين
كقرأ آية فان ادغامه ردي كما مر وأن لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهرة ضان خذ العفو وأمر
الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممنوع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير
حدده وصلوا وقرأ به أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسا وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
لقربه منه والصحيح انه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولو سلم عدم تواتره

فمنقل القراء اثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا (قوله ان لم يتصدر) اعلم ان شروط وجوب الادغام
احد عشر ذكر المصنف منها عشرة اولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم
التصدر فذكره الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح
والرابع بفتحين على ترتيب قوله صف الخ رعا منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها
مخالفة لوزن النعل والادغام لكونه فرع الاظهار خاص بالنعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من
الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن للنعل لكن لم يدغم لاختلافه وللمتنبيه على فرعية الادغام
في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبس الافعال كرددون الاسماء * (تنبيه) * مر
أن اوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلثة ساكنة العين مع تثلث الفاء فلا يمكن اجتماع مثليين
متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودر فلسكون أول المثليين بالاصالة
والسبعة الباقية منها واحد مهممل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه واربعة المتن يتنوع فيها
الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة
وهي مثال كتف وعضد ودئل بضم فكسر فهذه بوزن النعل وليست في الخفة كلب فلذا ادغم
الجمهور أولها وادغم الثالث من يرى ان صيغة المجهول اصل في النعل فلوبيئت من الرد على مثلها
قلت رد بالادغام في السهل لكن يفتح الراء في الاووين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك
فتحصل ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من اوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها
بخلاف فتدبر (قوله كددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كنتي وددكدم وانما يدغم
لاستدعائه تسكين أول المثليين فيتعذر الابتداء به وهمزة الوصل لا تجلب الا في أشياء مخصوصة
ليس هذا منها الا اذا كان المثليان تاءين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودر) جمع درة وهي اللؤلؤة
العظيمة (قوله وجد) بضمين جمع جديد اما جد كصف فجمع جدة كصفة وهي الطريق
في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسر والتشديد وهي الشعر المجاوز لشحمة الاذن نصريح وعبرة
المصباح الشعر يل بالمتكذب أي يقرب (قوله كطال) هو ما شخص من آثار الديار (قوله بكسر) انما
وجب فكه لثلاث يلتقي فيه ساكنان (قوله وانسادن) أي ما حركه ثاني مثليه عارضة فيفك لعدم
الاعتدادا بعارض فكانه ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثليين كما مر (قوله والسابع) أي الملحق
بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الالتحاق بزايد قبل المثليين كياء هيل لا لماقه بدرج أو باحد المثليين
كاحمد مثلي جلب لا لماقه بدرج وقررد للمكان الغليظ ومهدد علم امرأة لمحقان بجعفر وانما
وجب فكذلك لثلاث يقوت ما قصد من الالتحاق (قوله وضمن) بالمهجمة والنون من بابي تعب وضرب
(قوله والاصل ردد) أي كضرب وضمن كعيب ولب كطرف (قوله وأشار بقوله وشذا الخ) هذا تاسع
الشروط وحاصله ان لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كما لا يفتك غيره قياسا عليه
(قوله ال السقاء الخ) بوزن فرح وكذا ألت اسنانه اذا فسد منبها والاذن اذا رقت والسقاء
بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قربة ولخصوص اللبن وطب وللسمين
نحي كما في الصحاح (قوله ولخت) بمهملتين كفرح اما بالخاء المعجمة فمدغم كما في الصحاح والمصباح (١)
يقال لخت عينه كثر دمها وذكروا الاثمنوني مضكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالرمص) قال
الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غص بغين معجمة أو وجد فرمص بفتحين فيه ما وبق مما
سمع فكه قولهم دبب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر في جبهته وصكك الفرس من
باب دخل اذا اصطك عرقوباه رصيت الارض كفرحت اذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان
معروف وقطط الشعر كفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا وششت الدابة كفرحت اذا برز

ان لم يتصدر اوله يكن ما هما فيه اسما
على وزن فعل أو على وزن فعل أو
فعل أو فعل ولم يتصل أول المثليين
بمدغم ولم تكن حركة الثاني منهما
عارضة ولا مادما فيه لمخفا بغيره فان
تصدر افلا ادغام كددن وكذا ان
وجدوا احد مما سبق ذكره فالاول
كصف ودررو الثاني كذل وجد
والثالث ككل ولم والرابع كطالم
وليب والخامس بكسس جمع جاس
والسادس كاخصص أي فنقلت
حركة الهمزة الى الصاد وحذفت
الهمزة والسابع كهيال أي أكثر
من قول لا اله الا الله ونحو قردد
ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك
وجب الادغام نحو ردد ورضن أي بخل
ولب والاصل ردد وضمن ولب
وأشار بقوله وشذ في آل ونحوه
فك ينقل فقبل الى أنه قد جاء الفك
في ألفاظ قياسا وجوب الادغام
بفعل شاذ لا يحفظ ولا يقاس عليه
نحو آل السقاء اذا تغيرت رائحته
ولخت عينه اذا التصقت بالرمص

(١) قوله والمصباح سبق قلم فانه
لا وجود له فيه

(ص) وحي افكك وادغم دون حذر * كذا نحو تجلي واستر (٢١٥) (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام

والفك وفهم منه أن ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بجي ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحوحي وعي فلو كانت حركة احد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو لن يحيي وأشار بقوله كذا نحو تجلي واستر الى أن الفعل المبتدأ بياءين مثل تجلي يجوز فيه الفك والادغام فن فن وهو القياس نظر الى أن المثلين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف فيقول اتجلى فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين فيأتي بهمزة الوصل توصلا للنطق بالسكون وكذلك قياس تاءى استر يجوز فيه الفك لسكون ما قبل المثلين ويجوز الادغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن نحو ستر يستر ستارا (ص)

وما بياءين ابتدئ قد يقتصر فيه على تاءتين العبر (ش) يقال في تعلم وتنزل وتبين ونحوها تعلم وتنزل وتبين بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى تنزل الملائكة والروح فيها (ص) وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بضم الرفع اقترن نحو حالات ما حلت وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في (ش) اذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره فيجب حينئذ الفك نحو حالات وحالاتنا والهندات حلان فاذا دخل عليه

في ساقها واذراعها شيء دون صلابة النظم وعززت الناقصة ككرمت كافي القاسوس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شذفيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر مفكوكا من غيرها عدم الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادغم) بشد الدال فعمل امر من ادغم مشددا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وايس تنازعا لان المصنف لا يراه في المعمول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أى لا تخش بأسا في واحد منهما ما لو رودهما (قوله فيجوز الادغام) اى نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما أصلية لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظر الى ان حركة الثانى كالعارضة لوجودها في الماضى دون المضارع والامر فلا يعتد بهما ومن ثم امتنع الادغام في لن يحيي ورأيت محبب العروض الحركة بالعامل وكل منهما ما فصيح مقروء في المتواتر ولكن الفك اجود ولعل المصنف أشار لذلك بتقدمه (قوله فيقول اتجلى الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل الا والذى ذكره النحاة ان الفعل المفتوح بياءين ان كان ماضيا كتبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والياء في الكل وتتابع يتابع اتباعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتتبع كرم يجوز ادغامه الا في الوصل بعد اتيان أو حركة نحو ولا تيمموا تسكادا تغيرا عدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كماع أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك بمن قال طالعت صحاح الجوهرى كاه فلم استقدم منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة ليكن قال ليس نص ابنه على انه ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور (قوله نحو ستر) اى ينفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاغتناء عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشد التاء مكسورة واصلا يستركم فتفتل نقلت فتحت التاء الاولى للسين وادغم في النائية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشد التاء وأصله استتارا كافتة لا نقلت كسرة التاء الاولى للسين وادغم فتسقط الهمزة واما ستر الذى بوزن فعل مضارع العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستير كتركيم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف والافه وكثير جدا في القرآن وغيره كافي الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر المهملة فيه ما كسدره وسدر يعنى الاتعاظ والتذكر تصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أى لتقلل اجتماع المثلين ولا سبيل الى الادغام لاحتمال وجه الهمزة وهى لا تدخل المضارع فحذف بحذف احدهما وهى الثانية عند سيبويه والبصر بين حصول النقل بها والاولى عند الكوفيين وهشام لان النائية لمعنى كالمطاوعة وحذفها يخل به وبما رضى ان الاولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل امر حذف مفعوله أى أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لسكونه على لسكن وقوله بضم الرفع أى البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكون لثانى المثلين اما لاتصاله بضمير رفع أو بجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثانى بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيها واما المضارع فان كان بمعنى مقابل الحرمة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلا فبالضم وكذا بمعنى فككت العقدة أيا بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين وبه ما قرئ فيجلى عليكم غضبي ومن يحال (قوله فيجب حينئذ الفك) أى تعذر الادغام بسكون ثانى المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهى لغة ضعيفة (قوله والفك لغة أهل الحجاز) أى فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو وان تمسككم أغصص من صوتك ولا تمنن فردا لمتن

جازم جاز الفك نحو لم يحلل ومنه قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي ومن يرتدد منكم عن دينه والفك لغة أهل الحجاز وجاز الادغام نحو لم يحلل

ومنه قوله تعالى ومن يشاق الله ورسوله في سورة الحشر وهى لغة تميم والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الامر نحو احلل

بالتحير استواء اللغتين في الجواز لا في النهج واحدة وانما جاز الادغام مع سكون ثاني المشايين نظرا الى
عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وحل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي بطرح
همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكي الكسائي اثباتها عن عبد القيس فيقول اردو اغض
وحمل التحير ان الم يتصل بالفعل واوجع كردوا ويا محاطبة كردى اونون تو كيد كردن والاوجب
الادغام عند الكل لا بتناء الفعل على هذه العلامات فتشأنى مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى
يفك * (تنبيه) * اذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردوا ولم
يردها أو هاء الغائب وجب ضمه كرده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الالف
والواو وحكي ثعلب التثنية قبل هاء الغائب وغلط في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغبة
سمع الاختش منه وغطه وحكي الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل
سا كن فأكثرهم يكسره كذا قوم بالكسر لانها حركة التثنية الساكنين وبنوا أسد تفتح تحنيقا
وحكي ابن جني ضمه اتباعا وقد روى بهن قول جرير

فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل بالفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح
للخفة مطلقا أي في مضموم الناء كردو مكسورا كفترو مفتوحة كعض وهو لغة اسد وغيرهم
والكسر مطلقا على أصل التخلص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الناء كرد بالضم وفترا بالكسر
وعض بالفتح وهذا كثر في كلامهم (قوله وفك افعل) أي بكسر العين في قولك افعل به بخلاف
ما افعله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد العدر و (قوله لما ذكر ان فعل
الامر الخ) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تحييل لكن استثناء أفعل انما هو
بالنظر لصورته فانه ليس أمر حقيقة بل ماض على صورة الامر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم
لانها عندهم فعل أمر لا يتصرف فتلقها انما ترالرفع البارزة كهلموا وهلموا الخ أما على لغة الجواز
فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فتزعم لفظا واحدا
للمفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم اليها
(قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجماع وكأنه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والافقد
حكي الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزم والادغام) أي باجماع أيضا كما في شرح الكافية فلم يقل فيه
هلم بالفك تخفيفا لنقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتر كيبه عند البصريين من هاء
التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك اليها فحذفت
الان من هاء تخفيفا وقال الخليل ركبتهام مع الم اصل لم قبل ادغامه فحذفت همزة الوصل
وألف هاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى لللام وادغم وقال القراء والكوفيون مركبة من
هل التي للزجر وأم معنى اقصد فحذفت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم ومذهب
البصريين اقرب للصواب وتخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلم ولا يضم تبعالها
وكذا ان اتصل به ساكن كهلم الرجل وحكي الجرجي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت
بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلموا وهلموا وهلمى بالضم قبل الواو والكسر
قبل اليا وقياسها مع تون النسوة هلمن بالفك وزعم القراء ان الصواب هلمن بزيادة تون ساكنة
تدغم في تون النسوة حفظا للفتح ميم وحكي عن أبي عمرو انه سمع هلمين بالنسوة بزيادة تون ساكنة قبل
النون محافضة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما
بجمعه) الواو للاستئناف أو عطفت قصة على قصة وما موصولة واقعة على الانداز بدليل قوله

وان شئت قلت حل لان حكم الامر
كحكم المضارع المجزوم (ص)
وفك افعل في التعجب التزم
والتزم الادغام أيضا في هلم
(ش) لما ذكر ان فعل الامر يجوز
فيه وجهان نحو اعمل وحل
استثنى من ذلك مستثنى احدا
افعل في التعجب فانه يجب فك
نحو أحب بزياد واشدد بزيادة
وجهه والثانية هلم فانهم التزموا
ادغامه والله سبحانه وتعالى أعلم
(ص) وما يجمعه عنيت قد كل

نظما ولت أن تقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في الفية وتذكر الضمير باعتبار لفظ ما أو لتأويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله بجمعه يقتضي أن ما في هذا المتن كله من كلام التمام لم يخترع شيئا منه مع أنه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للتمام قبله اختارها هو ولكن قد مر أن التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبديل المطابق من مخترعاته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا أو باعتبار الإغاب ولك منع الاقتضاء أصلا بأنه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من الأفعال اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبنى للفاعل فرفعها فاعل لأنائبه على الرابع كما رت في أبنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني إذا كان بمعنى اهتم كما عناه وشأوه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمي برمي عناية أما عناية عنوة وعنوة باب فعد بمعنى خضع وذل وعناية عنوة بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعني يعني كرمي برمي بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمي بمعنى شغل وعني من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل مصباح (قوله قد كمل) بتثنية الميم والكسر أضعف والفتح أفصح وأولى هنا سلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتميم وفي اصطلاح البديع التكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله

فسق ديارك غير منسدها * صوب الربيع وديعة تهمي

والتميم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله من منوعول أو حال أو نحوهما بالنكتة كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أي مع حبه أي الطعام أما أن كان المعنى لأجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير

من يلق يومنا على علاته هرما * يلق السماحة منه والندى خلقا

فقوله على علاته أي مع احتياجه أفاد المبالغة في وصفه بالجوهر إذا هو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه (قوله نظما) حال من الهاء في بجمعه كما في الأشموني أي منظوما وفيه الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل فالأولى كونه حالا من الضمير في كمل وهي حال موطئة لما بعدهما لانفهام كونه نظما من قوله وما بجمعه عنيت مع قوله فيما سبق وأستعين الله في الفية إذا الالفية لا تكون الا نظما ويصح كونه تمييزا محولا عن فاعل كمل فيبقى على مصدرية وهو موطئ أيضا ويرجح هذا بأن مجي المصدر حالا مع كثرة سماعي ويرجح الأول بأن النظم عليه بمعنى المنظوم وهو أوفق بأشتماله على جل المهمات وبإحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله على جل الخ) متعلق بأشتمل من اشتمال الدال على المدلول والجملة صفة لنظما على الأقرب أو حال أخرى أو خبر آخر لما وكذا جملة أحصى وفي ذلك إشارة إلى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف أي جل مقاصده ولم نصرف ما هنا إلى ما هناك مع أنه المناسب لكونه في محل الحاجة بأن يراد بالجل الكل مجازا لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه كثيرا من المقاصد والمهمات جمع مهم أي الأحكام المهمة أو مهمة أي المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الأفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة الآن يقال لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة (قوله أحصى) فعل ماض بمعنى جمع وفاعله ضمير النظم والخلاصة مفعوله وبها اشتهر هذا المتن ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أي من معانيها ومن ابتدائية أو حال من الخلاصة ومن تبعيضية ويمتنع كون أحصى أفعل تنصیل خبرا مقدما عن الخلاصة لما منع لفظي وهو أن أفعل التنصیل لا يصاغ من الرابع على الصحيح ومعنوي وهو تكذيب الحس

نظما على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة

له اذ في كافي المصنف أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم والتاريخ وانتقاء السالكين وتصحيحه بارادة كافي ابن الحاجب تكلف بارد وحينئذ قال في الخلاصة للجنس لا الاستغراق لتركه كثيرا من زبدها الا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام وجعل السبوطي ضمير أحصى واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم في عنيت الى الغيبة والكاف للتعليل فكانه قال جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم لاني اقتضيت أي طلبت وأردت غنى كل طالب اذهبهم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العربية والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يحصل بها ذلك (قوله كما اقتضى) ما مصدرية واقتضى اما بمعنى أخذ فالمراد بالغنى القدر المغنى أو بمعنى استلزم فالمراد به المصدر والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي أحصى هذا النظم الخلاصة احصاء كقتضائه الغنى أي أخذه القدر المغنى من المسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السرور أو النفع في كل وانما شبه الاحصاء بالاقتضاء لانه أقوى منه اذ يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال احتياجهم الى زيادة على الخلاصة على أن الكاف تأتي لجرد انتشاريك بين شيئين في أمر بلا اعتبار كون المتشبه به أقوى كقولك كل من زيد وعمر وكصاحبه أفاده الصيان ولك جعل الكاف للتعليل على أن اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أي أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أي لاجل أن ينشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما غناوا بالكسر والمد التغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كافي الفارسي أي كما اقتضى تنعما (قوله بلاخصاصه) بفتح الخاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به توهم تحال الفقر بين أرملة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأجد الله) ألفاء مبيية عاطفة على جملة وما يجمعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمته الاتمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجراز أجز ذلك ويمنه في البدء والختم (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في الخطبة (قوله خيرني) بدل من محمد لانت والاعطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيلا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل واستعار اسمهم لهم استعارة نصر محبة والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلخيص القول صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أي المختارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراد أي المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام للممدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على أنه جمع خير بالتشديد حكى القراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم * وهذا آخر ما تيسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا داعيا الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادي عشر

من ربيع الثاني سنة ألف ومائتين وخمسين من هجرة سيد المرسلين

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام

على المرسلين والحمد لله رب

العالمين آمين

كما اقتضى غنى بلاخصاصه

فأجد الله مصليا على

محمد خيرني أرسلنا

والله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيرة

* (يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني) *

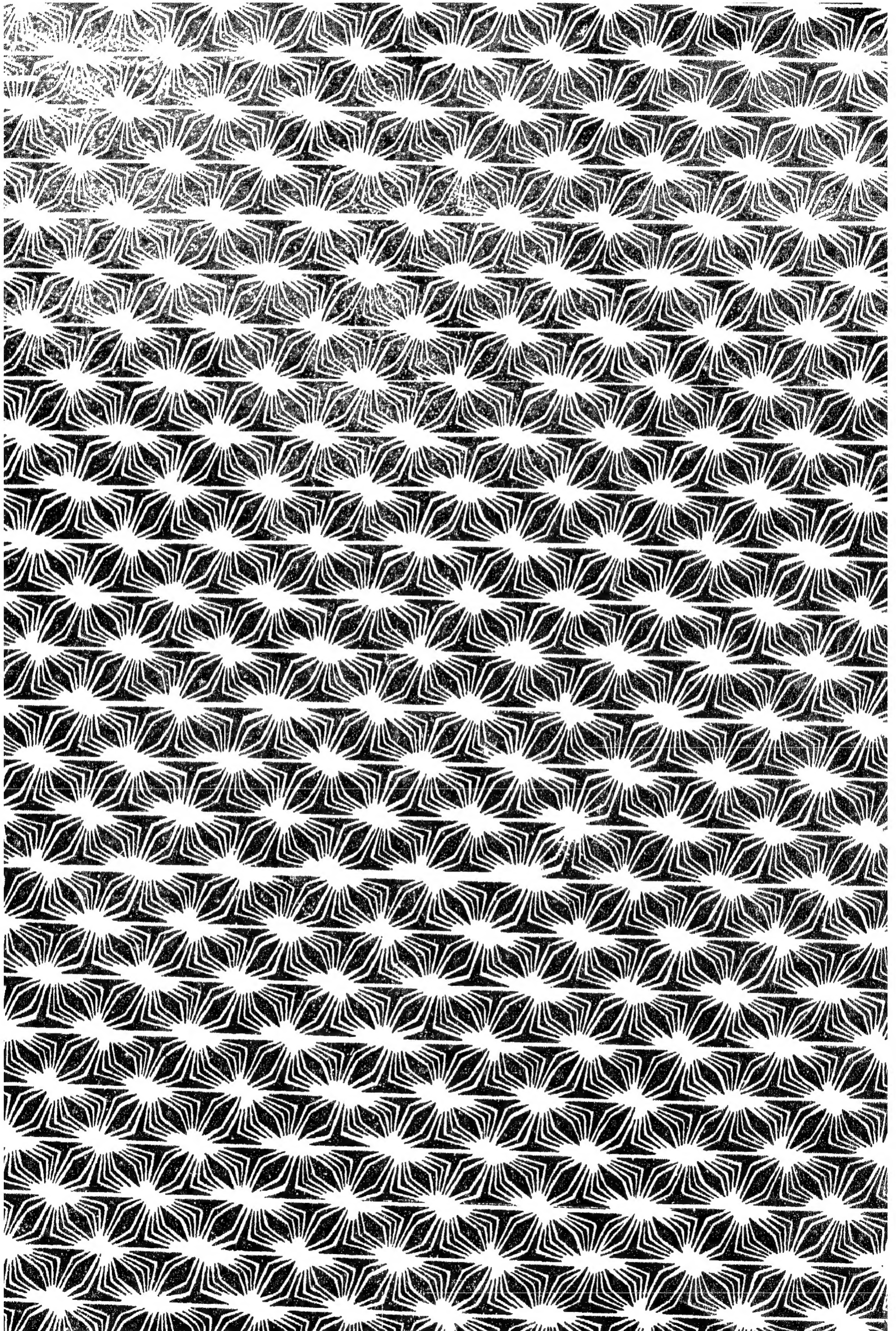
اما بعد جد ذى الجلال والاكرام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله وصحبه
البررة الكرام فقد تم طبع هذه الحاشية البديعة الرقيقة الرخيمة عالية المقدار غالية القيمة
نسيج نيران الاستاذ الامام الصنع الماهر وبنت فكر العلامة الهمام البارع الباهر مربي السادة
الجهابذة واستاذ القادة الاساتذة شيخنا وسيدنا ومولانا الشيخ محمد الحضري الكبير الشافعي
الدمياطى سقى الله ثراه صيب الرحمة وبؤاه بمجوحة دار الاحسان والنعممة التي علقها على
شرح الامام العلامة قاضى قضاة مصر سيدنا ومولانا الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
لمن الخلاصة الالقية في علم النحو لسيدنا ومولانا الامام محمد بن مالك الرضى الله عنهم وأرضاهم
وجعل الجنة مثقلهم ومثواهم على ذمة كل من حضرة الجناح الامجد والملاذ الاسعد السيد
عمر حسين الخشاب وحضرة الاجل النقيب الفطن النبيه الليب السيد محمد عبد الواحد
الطوبى وحضرة الفاضل الجليل الذكى النبيل السيد محمد عز الصباغ التاجر كل منهم
في الكتب بجوار الجامع الازهر بالمطبعة العامرة البهية بيولا ق مصر المعزية في ظل الحضرة
الحدوية وعهد الطلبة الدورية حضرة من جعله الله رجلة لامته وأجرى عليهم من فيض
احسانه سوانح نعمته المحوظ من مولا بهين عنايته المؤيد بياهر هيبته وسطوته عزيز الحمروسة
مصر المزيل عن رقبة رعيته ربة الاصر ولى نعمت على التحقيق أفندينا محمد باشا توفيق
أدام الله علينا أيامه ووالى علينا انعامه ومكن من هام أعدائه حسامه وأقر عينه بحضرات
أنجاله وهنأه بحفظ أشباله خصوصاً عباسه الشهم الهمام الفطن النقيب والغيث العام
وكان هذا الطبع الجميل والوضع الجليل بالمطبعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة ملحوظاً بنظر
حضرة ناظرها الهمام الاكمل والملاذ الامجد الافضل ذى الهمة والقطانة والرفعة والمكانة
من عليه جميع الالسن تنى سعادة حسين باشا حسنى ونظر حضرة وكيله الجناح المهيّب
الذكى الارب من أجابته المعالى بلبيك حضرة محمد حسنى بيك وقد
بدر من هذا الطبع بدره وانبلج صبحه وبخره في أواخر اولى
الجماديين سنة ألف وثلثمائة واثنتين من هجرته
عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة
وأتم السلام مالا ح بدر تمام
وفاح مسك
ختم

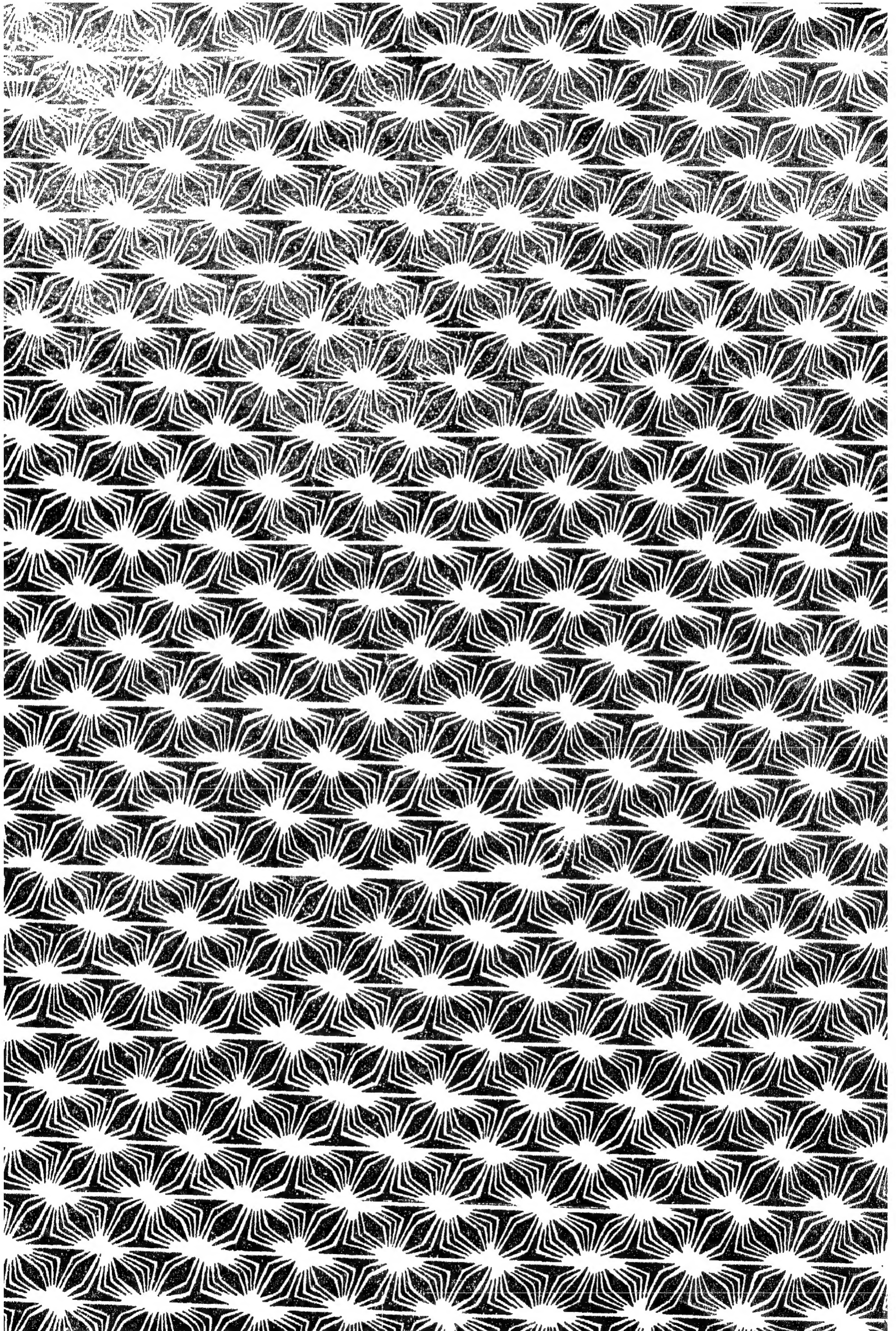
* فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل *

| صفحة | صفحة |
|------|------|
| ٩٦ | ٢ |
| ١١٠ | ٢٠ |
| ١٢٠ | ٢٢ |
| ١٢٨ | ٢٥ |
| ١٣١ | ٢٩ |
| ١٣٤ | ٣٣ |
| ١٣٧ | ٣٥ |
| ١٤٢ | ٣٩ |
| ١٤٤ | ٤١ |
| ١٤٧ | ٤٦ |
| ١٥٠ | ٥٠ |
| ١٥٢ | ٥٦ |
| ١٥٥ | ٥٨ |
| ١٦٥ | ٦٠ |
| ١٧١ | ٧١ |
| ١٧٧ | ٧٦ |
| ١٨١ | ٧٨ |
| ١٨٥ | ٧٩ |
| ١٩٠ | ٨٠ |
| ١٩٣ | ٨١ |
| ٢٠٢ | ٨٣ |
| ٢٠٤ | ٧٧ |
| ٢٠٦ | ٨٧ |
| ٢١٠ | ٨٩ |
| ٢١١ | ٩٢ |
| ٢١٣ | |

* (تمت) *

THECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية





Бібліотека Александрина



0207661